[redacted]

الأصول النحوية والصرفية

في «الحجة» لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)

صنعة

الدكتور محمد عبد الله قاسم

مدرس النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الأول

دار البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع

الأصول النحوية والصرفية

في «الحجة» لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨م

العنوان : الأصُولُ النّحْويَّة والصَّرْفيَّة في «الحُجَّة» لأبي عليّ الفارسيّ

صَنْعَةُ : الدكتور محمَّد عبد الله قاسم

عدد صفحات الجزء الأول : ٥٦٦ صفحة

قياس الصفحة : ١٧ × ٢٤سم

عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخة

الإخراج الفني : زياد ديب السروجي

دَارُ البَشَائِر

للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق ... شارع ٢٩ أيار ـ جادة كرجية حداد

هاتف : ٢٣١٦٦٦٨ ـ ٢٣١٦٦٦٩

ص. ب ٤٩٢٦ سورية ـ فاكس ٢٣١٦١٩٦

الموقع : www.daralbashaer.com

البريد الإلكتروني : info@daralbashaer.com

الأصول النحوية والصرفية

في «الحجة» لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)

صنعة

الدكتور محمد عبد الله قاسم

مدرس النحو والصرف في جامعة دمشق

الجزء الأول

دار البشائر

للطباعة والنشر والتوزيع

أَصْلُ هذا الكتاب رسالةٌ جامعيّةٌ تقدَّم بها المؤلِّفُ إلى كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بجامعة دمشق لنيل درجة الدكتوراه في النَّحْو والصَّرْف . وقد نُوْقِشت بين يدي الجمهور يوم الإثنين ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٥م ، ونال بها المؤلِّفُ درجةَ الدكتوراه بمرتبة الشَّرف .

الإهداء

إلى رُوْح والدي عبد الله محمّد قاسم الذي عَبَرَ دُنياه غريباً، ووافاه اليقين في ٣٠/٧/٢٠٠٠م.

وإلى رُوْحِ الطِّفلة غالية فؤاد قاسم التي تركت التَّغريد في سَمَائنا، وآثرت التَّغريد في جِنَانِ بارئها، فطارتْ إليها في ٨/٥/٢٠٠٥م.

وإلى رُوْح أَخي الهُمام أَبي ميس أَيمن عبد الله قاسم الذي اِغْتُبِطَ شاباً، فحُرِمْنا رجولتَه وهيبتَه وسَمَاحتَه وعَزَاءَه، بعد أن انتقل إلى جوار ربّه في ١٦/٨/٢٠٠٦م.

وإلى رُوْحِ ميس أَيمن قاسم الّتي آثرت اللَّحاق بأَبيها، تسكنُ إليه وتُواسيه زاهدةً بحُطامِ دنْيانا الّتي تمورُ بالكراهية، في ١٦/٨/٢٠٠٧م.

وإلى أُمّي الصَّابرة المُحْتَسِبة أَبْقاها اللهُ ملاذَنا ومَفْزَعَنا، لا حُرِمْنا نورَها وأُنْسَها، وجَعَلَني وأُخوتي أَولاداً بَرَرةً بها.

وإلى أُستاذي المِفْضَالِ المحقّقِ الجليلِ الدكتور محمّد أَحمد الدَّالي الّذي صَنَعَني على عَيْنِه، وأَصَّلَ فيَّ حُبَّ هذا التُّراثِ والغَيْرةَ عليه، وعلَّمني صَنْعَةَ تحقيقِ النُّصوص الّتي هو وَاحِدٌ مِنْ أَفْذَاذِ أَشْياخِها.

إلى هؤلاءِ الأَجلّاءِ أُهْدي باكورة أعمالي . . .

وكتبَهُ

محمّد عبد الله قاسم

قال جامع العلوم في كَشْف المشْكلات ٢/ ٦٩٤ ، ١١٧٠

« فإذا تَتَبَّعْت إنْساناً مِثْلَ أَبي عليّ لم يَتَأَتَّ تَتَبُّعُكَ إِيَّاه في سنةٍ أَوْ سنتَيْنِ ولا في عَشْرٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عُثمان قال : أَقَمْتُ معَه أَربعينَ سنةً ، فلم يَلُحْ لي في شيءٍ مِنْ قولِه في قولِهم : هذا حلوٌ حامضٌ ، ما لاح لي بعد أربعينَ سنةً » اهـ

« والحُجَّة صَعْبةٌ ، ولولا ما فيها مِنْ هذه المسائل ، لكان بالحريِّ أَنْ يَشْرَعَ فيه مَنْ له أَدْنى تأَمُّل » اهـ

وقال ابن جنِّي في المحتسب ١/ ٣٤ ، ٢٣٦

« إنَّ أبا عليّ عَمِلَ كتاب الحُجَّة ، فتجاوز فيه قَدْرَ حاجةِ القُرَّاءِ إلى ما يجفو عنه كثيرٌ من العلماء » اهـ

« وكان شيخُنا أبو عليّ قد عَمِلَ كتاب الحُجَّة ، فأَغْمَضَه ، وأَطَاله ، حتى مَنَعَ كثيراً مِمَّنْ يدَّعي العربيَّة ـ فَضْلاً على القَرَأَةِ ـ منه ، وأَجْفاهم عنه » اهـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحَمْدُ للهِ الذي جَعَلَ العربيَّةَ لَبُوسَ كتابِه الكريم ولِسَانَ أَهْلِ جنَّتِه ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على الرَّسولِ العربيِّ الفصيحِ البليغِ محمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، الذي تحدَّرَ مِنْ أَصلابٍ كريمةٍ ، وبُعِثَ رحمةً للعالمين ، وتَرَكَ النَّاسَ على المحجَّة البيضاءِ ، ليلُها كنهارها .

أمَّا بَعْدُ

فأبو عليّ الحَسَنُ بْنُ أحمدَ الفارسيُّ واحدٌ مِنْ أفذاذ علماءِ العربيَّة في المئة الرابعة للهجرة ، وقف حياتَه على الاشتغال بالنَّحْو قراءةً وإقراءً ، لا يعتاقُه عنه ولد ، ولا يقعدُ به عن طلبه متجر ، حتَّى أَوْفى على الغاية في القياس ، وانتزع ثُلُثَ ما وقع للبصريِّين مِنْ عِلَلِ النَّحْو ، وبلغ من امتراسه بهذا العلم أَنْ جعله غيرُ واحد من الأعيان في طبقة إمام هذه الصِّناعة سيبويه ؛ قال وارثُ عِلْمِه وصاحبُه المُخِصُّ به ابنُ جنِّي : لو عاش أبو العبَّاس وأبو بكر وطبقتُهما لأخذوا عنه بلا أنفة ، ولو أدركه الخليلُ وسيبويه لكانا يُقرَّان له ، ويتجمَّلان به .

والحُجَّة أَجَلُّ آثار أبي عليّ ، بل هو أَجَلُّ الآثار المصنَّفة في علم الاحتجاج ، وإذا ذهب ذاهبٌ إلى أَنَّ الحُجَّة في علم الاحتجاج ككتاب سيبويه في علم النَّحْو من حيث اشتمالُهما على أصول علمهما ، وغزارةُ النقل عنهما ، وكثرةُ الاتِّكاءِ عليهما ، والاعتدادُ بمذاهب صاحبيهما ، وحركةُ التصنيف التي قامت على كلِّ واحدٍ منهما = لم يكن في مذهبه هذا إلى غلوٍّ وسَرَفٍ ، أَوْ متنكِّباً عن الجادَّة .

وليست الحُجَّةُ خالصةً لِمَا عُقِدَتْ لـه ، وهو الاحتجاج لقراءات الأئمَّة السَّبعة

الذين احتجّ لهم ابن مجاهد ، بل جاءت بحراً موّاراً تزاحمُ فيه الفنونُ والعلومُ؛ فقد اشتملتْ على جملةٍ صالحةٍ مِنْ مسائل العربيّة ، بـل إنّك واجـدٌ في متنِ هذا السِّفْر الجليل مِنْ دقـائقِ هذا العلم ما لا تجدُه فيما صُنِّفَ من أُمّهات مصادره ، وفيها شروحٌ لبعضِ نصوصِ الكتاب ونوادرِ أبي زيد ، وتفسيرٌ لغيرِ قليلٍ مِنَ الآي تغذوه عقيدةُ المعتزلة ، وإعرابُ القرآن ، وإعرابُ جملةٍ من شواهد الشِّعْر المُشْكِلة ، ووَصْفٌ للحروف ومخارجها ، ونصوصٌ مِنْ كُتُبٍ هَلَكَتْ ، ولا سيّما كُتُبِ أبي الحسن ، وعُيُونٌ مِنَ اللُّغة عزيزةٌ ، ونواةُ معجمٍ مقصورٍ على تعدّي الأفعالِ ولزومِها ، وأشعارٌ فاتتْ صُنّاعَ الدّواوين ، وفنونٌ من البلاغة ، ولُمَعٌ من العروض ، وشذراتٌ من الفقه ، والسِّيرةِ ، وأسبابِ النزول ، والناسخِ والمنسوخ ، وأحاديثُ عن الأنسابِ ، ومجالسِ العلماء ، ونقْدِ الشعر ، والوقوفِ على الأطلال ، وعاداتٍ للعربِ ، إلى غير ذلك من ضروب المعرفـة التي لا يتوقَّعُ الدّارسُ أنْ يُصيبَها في كتاب مُخَصَّصٍ للاحتجاج لسبعة ابن مجاهد .

ولمّا كان أبو عليّ في المقام الذي ذكرتُ ، والحُجّةُ على الخطر الذي وصفت ، رأيتُ أنْ أقيم بحثي على هذا الكتاب الجليل الذي تهجع فيه مادّةٌ نَحْوِيّةٌ وصرفيّةٌ غزيرة تمخَّضَتْ عن الاستطراد الذي هو عمود الحُجّة ومِلاكُها ، وهي مادّةٌ قمينةٌ بالتخليصِ والتحرير والدَّرْسِ لبيان الأصول الناظمة لها والمبنيّة عليها ، ولاسيّما أنّها جُلُّ مادّة الاحتجاج التي نهض عليها الكتاب .

قصدتُ فيما قصدتُ إليه من هذا البحث أنْ أستخرج الأصول النّحويّة والصّرفيّة التي صدر عنها أبو عليّ في تقرير ما ذهب إليه من آراء وأحكام ، وأنْ أدرس موقف النّحاة من القراءات التي اعتُدَّتْ جاريةً على غيرِ أقيسة البصريّين ، والحُجّة أجلُّ مصدر لبسط هذا الموقف ، وأنْ أصنع معجماً لآراء أبي عليّ التي فيها تفرُّدٌ أو اجتهاد ، ولا سيّما أنّ جَمْعَها وتحقيقَها مِنْ غير الكتب النّحْويّة الخالصة مِمّا يُسْهِمُ في إيضاح صورة النّحْو العربيّ ، ويمضي به إلى ما يُرادُ له من تمامٍ وكمالٍ ، وأَنْ أتبيّنَ موقفَ أبي عليّ مِنَ التوجيه النّحويّ ـ والحُجّة ميدانٌ له رحيبٌ ـ حينَ تتجاذبُ

المعاني والأعاريب ، وأنْ أكشفَ الأسبابَ التي جعلتْ أُسلوبَ أبي عليّ يصطبغُ بالعُسْر والغموض ، وهو مِمّا جعل شِرذمةً من أهل العربيّة يُعرضون عنه ، وليس يخفى أنَّ مثلِ هذه المقاصـد مِمّا يُنيرُ جوانبَ مِنْ تراثنا النَّحويّ ، ويزيدُه ثراءً وغَناءً ، ولاسيّما أنَّ النَّصَّ الّذي اتُّخِذَ قاعدةً لالتماس هذه المقاصد معدودٌ في أُمّهات كُتُب النَّحْو التَّطبيقيّ ، وصانعُه أبو عليّ ، وأبو عليّ في عِلْمِ العربيّة أبو عليّ .

ولمّا صحَّ منّي العزمُ على دراسة الحُجّة وتخليص ما اتّفق فيها من الأصول النَّحْويّة والصَّرْفيّة ، واجهتْني صعوبتان :

الأُولى ما اعترى مطبوعة الحُجّة مِنْ ضروبِ الخَلَلِ مِنَ التصحيف والتحريف والسَّقْط ، وخُلُوّ النَّصّ في مواضعَ غيرِ قليلةٍ منه مِنْ تفقيرِ الكلامِ وأدائِه على معانيه ، وتداخلِ القرآنِ والشِّعْرِ بكلامِ المؤلِّف ، وافتقارِ الحواشي إلى ما يُنيرُ النّصّ ويُدْنيه مِنَ القارىء ، والتقصيرِ في تخريجِ نُقُولِ الكتابِ وشواهدِه وعِراضِه بالكتب التي عوّل عليها أبو عليّ ، والكتبِ التي مَتَحَتْ منه ، والوهمِ في معرفة الرجال ، كلُّ أولئك جعل الوقوف على الأصول الخطّيّة التي نُشرتْ عنها الحُجّة أمراً لا مفرَّ منه. ولولا مراجعةُ هذه الأصول والكتبِ التي بُنيت على الحُجّة ، وأفادتْ منها ، ككتب جامع العلوم وابن سِيْده وغيرِهما ، لكانَ العَمَلُ أوْ كثيرٌ منه خِداجاً. والحُجّة كأكثرِ كُتُبِ أبي عليّ في مسيسِ الحاجة إلى طبعةٍ علميّةٍ محقّقةٍ تكشفُ عِلْمَ صاحبها ، وتحصدُ خلاصةَ أقوالِه لتنضافَ إلى موضعها في بُنيانِ نَحْونا العربيّ .

الثّانية ما تغشّى أُسلوب أبي عليّ مِنْ غموض ، أدّاه إليه قلقُ عبارتِه في مواضع ، وطيُّه الكلامَ واختصارُه ، واجتلابُه الشّواهدَ والأمثلةَ والأبنيةَ دونَ أنْ يشفعَها بما يجلو الغُمّة عنها ، وتكثُّره مِنْ أسلوب الفَنْقلة الذي أسلمه إلى دروب من الصرامة والعَنَت ، حتّى خُيِّلَ إليَّ أنَّ كلامَ أبي عليّ في مواضعَ لا يكادُ يعي مراميَه إلّا تلميذُه ابنُ جنّي. واستعنتُ في تذليل هذه الصُّعوبة بتآليف أبي عليّ الأخرى؛ وذلك أنَّ الرجل ربّما طوى كلامه في كتاب؛ لأنّه بسطه في كتاب آخر ، ولهذا ما قالوا: إنَّ أبا طالب العبديّ شرح الإيضاح بما تفرّقَ مِنْ كلام الشّيْخ في كتبه الأخرى. وكذلك

كانت الكتبُ التي تقيّلتْ آثارَ أبي عليّ مُدَمِّثةً ما توعَّرَ من كلامه ، ومُذْهِبةً عنه ما لَفَّه مِن غموض .

أَدَرْتُ هذه الرّسالة على ثلاثةِ أبواب :

وقفتُ الباب الأوّل منها على شخصيّة أبي عليّ ودراسة كتابه الحُجّة ، وكسرْتُه على ثلاثةِ فُصُولٍ ، تناولَ الأوّلُ منها حياةَ أبي عليّ وتقلُّبَه في العالمين ، وشيوخَه وتلامذتَه ، وصفاتِه وأخلاقَه ، وعقيدتَه ومذهبَه الفقهيّ ، ومنزلته. واقتضبْتُ بعض جوانب حياة الرّجل؛ لأنّ غيرَ واحدٍ مِنْ محقّقي كتبه قد طوّلوا في ذلك ، وأَفَدْتُ مِنْ جهود مَنْ تقدّمني إلى تحقيق أثر من آثار أبي عليّ أو كتب عنه دراسة مفردة. على أنّي استدركت طائفةً مِنْ أشياخه وتلاميذه الذين فرطوا مِنْ كَتَبَةِ ترجمته. والجِدَّةُ في هذا الفَصل أَنَّه رسم حياة أبي عليّ وتقصّى بعضَ أخبارِه التي وردتْ متناثرةً في كتبه وكتب الخالفين كالجامع وابن جنّي وغيرِهما مِمّا لا يكونُ مظنّةً لترجمة الرّجل ، أَوْ مِمّا يَرِدُ عرضاً في ترجمة بعض الرجال مِنْ ذِكْرِ أبي عليّ ، وكان مَنْ ترجم له اقتصر على ما وجده في مظانّ ترجمته .

وتناول الفصل الثّاني آثار أبي عليّ المطبوعة والمخطوطة والمفقودة والمنسوبة إليه وليست لـه ، وعرض لمضامين هـذه الآثار ومنهج أبي عليّ في صناعتها ، وزاد فيها بعضَ ما فاتَ مترجميه ، ودَفَعَ نسبةَ بَعْضِ ما نُسِبَ للشَّيْخ وليس له .

وتوقّف الفصل الثّالث عند كتاب الحُجّة ، فعرض للكتاب الذي عُقِدت الحُجّة عليه ، وهو كتاب السّبْعة لابن مجاهد ، فبيّنَ منهج صاحبه فيه ، ثمّ التفت إلى الحُجّة ، فحقّقَ القولَ في عنوانه ومعناه ، والأسباب الباعثة على تصنيفه ، وزمن تأليفه ، ومنزلته بين آثار أبي عليّ. ثمّ عرض لمنهج ابن السّرّاج في القطعة التي حكاها أبو عليّ من كتابه في الاحتجاج. ولمّا كان منهج أبي عليّ متشابكاً متداخلاً تزدحم فيه العلوم ، أُفرد الكلام على منهجه في كلّ علمٍ على حياله ، ثمّ مضى الفصل إلى دراسة أُسلوب أبي عليّ ولغته في كتابه ، ورصد ظاهرة الغموض فيه ، وأظهر الأسباب التي قدّر أنّها باعثةٌ عليه ، وقيّد مواضع من سهو أبي عليّ لا تنال

منه ، ثمّ كشف المصادر التي عوّل عليها أبو عليّ في صناعة كتابه ، وهي مصادر ثرّة في اللُّغة ومعاني القرآن والعربيّة والاحتجاج والعروض ، ثمّ التمس أثر الحُجَّة في الخالفين ، وهو أثر عظيم ، إذ قامت عليها حركة من التصنيف ، فاختُصرت ، وهُذِّبت ، وشُرِحَتْ ، واستُدْرِكَ عليها ، وأُفْرِدَتْ شواهدُها ، ونهضت كتبٌ عليها ، ونُقل منها في كُتُبٍ مختلفةِ الفنون .

وأَمّا **الباب الثاني** ـ وهو لُبُّ الدّراسة وعَصَبُها ـ فقد وقفْتُه على الأُصُول النَّحْويَّة والصَّرفيَّة في الحُجَّة ، وكسرْته على ثلاثة فصول :

انصرف الفَصْلُ الأَوَّلُ منها لدراسة السَّمَاع ومصادره: القرآن وقراءاته ، والحديث الشّريف ، وكلام العرب ، فعرض لموقف أبي عليّ من القراءات التي جاءت على غير أقيسة البصريّين ، والأُسس التي احتكم إليها في ترجيح قراءة على قراءة ، وإنْ لم يكن الترجيحُ بين القراءات نهجاً سار عليه في كلّ موضع موضع ، بل كثيراً ما ينصّ على استواء القراءتين في الحُسْن .

وأَمّا الحديثُ فقد كان أبو عليّ وثيقَ الصّلة به ، إذ جعله مادة للتفسير وأصلاً في الاحتجاج في باب اللُّغة والعربيّة ، وما احتجَّ به منه جاء أغنى مِمَّا وقع في كتب مَنْ خلا قبله من أعيان العربيّة .

وأَمّا الشِّعْرُ فقد استكثر من شواهده إنْ كان ما يتكلّم عليه موضعاً غامضاً لطيف المتسرَّب ، وقد يُسْبق إنشادَه بما يدلُّ على ارتيابه في نسبة الشِّعْر ، وذكر أنَّ ما جاء من الشِّعْر على غلط الأعراب لا يكون حُجَّة ، وربّما تباين وصفه للشّاهد الواحد من حيث القلّةُ والكثرةُ بحسب المقام الذي يُنْشَدُ فيه ، وجرتْ بعضُ الشّواهد عنده أعلاماً على مسائلَ بعينِها ، وألمع إلى شواهد دون إنشادها ، واجتزأ من بعض الشّواهد بقطعة منها قد تكون لفظةً واحدةً أو جاراً ومجروراً أو مضافاً ومضافاً إليه ، وهو نَهْجٌ قديم ، لكنّ أبا عليّ اتّسع فيه اتّساعاً ، واتّفقت له بعض الشّواهد الملفّقة ، ونبّه على بعض روايات الشّاهد في مواضع ، وسها في عزو بعض الشواهد وإنشادِها وتفسيرِها ، وظهر أنَّ بعض الشّواهد كان أبو عليّ أوَّلَ من بعج باب

الاحتجاج بها ، وجملة شواهده منتزعة من عصر الاحتجاج إلّا أَشْيَاءَ وَقَعَتْ لـه لا تُخرجه عمّا جرى عليه رجال طبقته من الاقتصار على الاحتجاج بشعر الجاهليّين فمن بعدهم إلى إبراهيم بن هرمة .

وأمّا النثر فقد استعان أبو عليّ بلغات القبائل ما نسبه منها وما لم ينسبه في الاحتجاج ، ورأى أنّ أَوْلى هذه اللُّغاتِ بالأخذ والاعتبار لغة قريش .

ثمّ عرض الفصل لمراتب المسموع وموقف أبي عليّ منه ، وانتهى إلى أنّ ما استخدمه أبو عليّ من مصطلحات لبيان مراتب المسموع لم يكن واضح الدلالة عنده ، وأنّ السّماع هو الأصل الأصيل الذي تثبت فيه اللُّغة ، وتُبنى عليه الأحكام ، وإذا جاء بخلاف القياس وجب اطّراح القياس والمصيرُ إلى ما أتى به السَّمْعُ .

واتّجه الفصل الثّاني لدراسة الاستدلال الذهنيّ وأدلّته ، وجُعل في ثلاثة جوانب ، انصرف الجانب الأوّل منها إلى دراسة الأُصُول والقواعد العامّة التي صدر عنها أبو عليّ وأسلافه من النُّحاة في تقرير ما قرروه من أحكام ، وتلمّس تطبيقات هذه الأُصُول في الحُجّة ، وأغناها بما تفرّق من كلام أبي عليّ في كتبه الأُخرى .

وأمّا الجانب الثّاني فقد رَصَدَ القياسَ التفسيريَّ وفكرةَ حمل الفروع على الأُصُول ، والتمس تطبيقات هذا الضَّرْبِ من القياس في الحُجّة ، وكَشَفَ عن بَصَرٍ لأبي عليّ ثاقبٍ في لَمْح الأشباه بين الشَّيْئَيْنِ استحكمتْ علّةُ الحكمِ في أحدهما دون الآخر ، فحُمِلَ الثّاني على الأوّل ، وعَرَضَ لضروب أخرى من الحمل كحمل الأصل على الفرع ، وحمل النقيض على النقيض ، وتناول قضيّةَ الحكم بجواز شيء لم يَرِدْ فيه سماع ، وموقفَ أبي عليّ منها .

وأمّا الجانبُ الثّالثُ فقد وُقِفَ على العِلل في الحُجّة ، وأظهر أنّها جزءٌ من القاعدة وشاهدٌ على صحّتها ، وأنّها بِشِقَّيْهَا ما استند منها إلى بداثه الحسّ ، وما استند منها إلى بداثه العقل = قائمةٌ في نفوس العرب ، وليستْ إكراهاً للغة على ما تأباه طبيعتها ، وأنّ علّة طلب الخفّة هي أَصْل الأُصُول ، وأنّ كثيراً مِنْ عِلَلِهم راجعٌ إليها ، وهي أكثر العلل انتشاراً في جسد الحُجّة ، بل إنّها المتنُ الذي يُركبُ إذا عَدِمَ

النّاظر علّةً .

وأمّا الفصل الثّالث فتناول مصطلحات الحُجّة ، وكشف أَنَّ المصطلح النّحويّ لم يكن مستقراً في صورة ثابتة ، إذ استخدم أبو عليّ الشّاهد في موضعه ، وعبّر عنه بما هو أشبه أَنْ يكونَ حدّاً لـه مِن أَنْ يكونَ عَلَماً عليه ، وأجرى مصطلحاً واحداً على معانٍ نحويّة مختلفة ، وتسمّح في إجراء مصطلح على غير ما هو له ، وجرى قلمه بمصطلحات تنسب إلى الكوفيين. وصنع مسرداً للمصطلحات النَّحْويّة التي جرى عليها أبو عليّ وهي تخالف ما استقرّ عليه الدّارسون .

وأَمّا الباب الثّالث فوقفته على آراء أبي عليّ النّحويّة والصّرفيّة في الحُجّة ، وكسرْته على ثلاثة فصول :

انصرف الفصل الأَوّل منها لدراسة الآراء النَّحويّة التي فيها اختيار أو اجتهاد أو تفرُّد ، وصُنِّفَت في ستّ زُمَر ، وهي : مسائلُ عامّة ، ومسائلُ الأسماء ، ومسائلُ الأفعال ، ومسائلُ الحروف ، ومسائلُ الجُمل ، ومسائلُ الصَّرْف ، وانتهى إلى أَنَّ آراء أبي عليّ في جملتها توافق آراء البصريّين الذين يعتزي إليهم ، وأَنَّ آراء سيبويه وأبي الحسن في جملتها إلى الصّواب عندَه ، وربّما اجتهد ، فوقع له ما انفرد به كالقول في حرفيّة ليس ، وإعراب حلو حامض والراجع منه إلى المبتدأ في قولهم: هذا حلو حامض ، وتوجيه لعلّ في بيت الغنوي ، وربّما اجتذب القياسُ قولاً كوفيّاً فمَالَ إليه .

واتّجه الفصل الثّاني إلى دراسة ظاهرة تعدُّد آراء العالم في المسألة الواحدة ، فعرض لها في تراثنا النَّحويّ قبل أبي عليّ ، واجتهد في معرفة الأسباب التي قدّر أَنَّها باعثة على تعدُّد الرّأي وتغيُّر الإفتاء عند الشَّيخ ، ثمّ عرض للأسس التي يُعَوَّلُ عليها في ترجيح أحد القولَيْنِ يَرِدان عن العالم مُتَدَافِعَيْنِ ، وانتهى إلى أَنَّ هذه الظّاهرة لا تكون مغمزاً في تراثنا أو ثغرة يَلِجُ منها المتربِّصون بهذه اللُّغة الشّريفة ، بل هي مِمّا يمليه تنامي الذوق والفكر وتواصل طلب المعرفة عند أسلافنا .

ورصد الفصل الثّالث ظاهرة التوجيه النَّحويّ في الحُجّة ، فألمع إلى كلف علماء

العربيّة بالمعنى وحرصهم عليه ، وهو عندهم المكرَّم المخدوم ، وأنَّه إذا تجاذبت المعاني والأعاريب أُمسِكَ بعروة المعنى واحتيل لتصحيح الإعراب ، ثمّ كشف العوامل التي كانت تؤثّر في توجيه أبي عليّ ، وكان أخطرُها عقيدةَ الاعتزال ، والنّزعةَ التعليميّة ، والنزعةَ إلى تقرير الأشياء على ما وُضعت لـه ، والنزعة إلى المغالبة ، وأظهر أنَّ التوجيه النّحويّ عند أبي عليّ في جملته يتقاود فيه المعنى والإعراب ، وإذا تجاذبت المعاني والأعاريب قدّم المعنى وحاطَ ذماره ، على أنَّ الصَّنعةَ غلبتْه في مواضع ، فأسلمتْه إلى دروبٍ استوحشتْ فيها المعاني .

ثُمَّ ختمت الرّسالة بأبرز النّتائج التي تمخَّضَ عنها البحث .

ولن أَدَعَ مقامي هذا حتّى أُقدّمَ أَخلَصَ الشُّكر وأجزلَه لأُستاذي الجليلِ العالمِ المحقِّقِ النّاقد الدكتور **نبيل محمَّد أبو عمشة** الذي كرَّمني ، فقَبِلَ الإشرافَ على هذا البحث ، وأَسبغ عليّ فضله الطارف والتليد ، وأَفادَني فوائدَ جمّة أَصلحت ما انآد من العمل ، وبسط لي ما عندَه من نفائس الكتب ، وأَخَذَ بيدي أَخْذَ الأب الحاني الرائم ، تعلّمْت منه الصَّلابةَ في الحقّ ، ودماثةَ الخُلُق ، وحُبَّ هذا التراثِ والإخلاصَ له ، وأَنَّ السُّكوتَ في مواضعَ أَبْلَغُ من الكلام ، وأَنَّ بلوغ المقاصد الكبار لا يكون إلّا بالحِلْمِ والصَّبْر وضَبْط النَّفْس ، نسأ اللهُ في أجله ، وملّأنا به ، وجزاه خيرَ الجزاءِ وأزكاه بما قدّمه للعربيّة وطُلّابها ، ولـه منّي خالص الودّ وثابتُ الوفاءِ ما ذَرَّ شارقٌ ولاءَم العَظْمَ جابر ، ولا زِلْتُ أَرَى فيه قولَ أَوْس :

الأَلْمَعِـيَّ الَّـذِي يَظُـنُّ لَـكَ الظَّـ ـنَّ كَـأَنْ قَـدْ رَأَى وَقَـدْ سَمِعَـا

وليس شُكري له بمُحمِّلٍ إيّاه وِزْرَ ما فَرَطَ منّي ، فالإحسان في هذا البحث منصرفٌ إليه ، والخَلَلُ الذي فيه من عجزي وقصوري. شكر الله له ، وجعله مِنْ خَدَمَةِ هذه اللُّغةِ الشَّريفةِ والذّائدينَ عن ذمارِها :

شكـرتُـكَ إِنَّ الشُّكْـرَ حَبْـلٌ مِـنَ التُّقَـى وَمَـا كُـلُّ مَـنْ أَوْلَيْتَـهُ نِعمـةً يقضـي

ودُعاءٌ بالمغفرة والرضوان للأستاذ العالم المحقِّق الدكتور **محمود محمَّد الطَّناحي** فَخْرِ أَهْلِ العِلْمِ في أَرْضِ الكنانة الذي تلمذْتُ له في كتبه ، وتدرَّبْتُ في

حواشيه ، وأفدْتُ من لغته وتحقيقه وغيرته على تراث هذه الأُمّة ، بَرَّدَ اللهُ مضجعَه ، ولقّاه نضرةً وحريراً .

ودعاءٌ بالمغفرةِ والرّضوان لوالدي الذي تخطّفه الموتُ قبل أَنْ تقرَّ عينُه برؤية ولدِه يجلسُ هذا المجلسَ ، رَحِمَه اللهُ رحمةً واسعةً سابغةً ، وجعل هذا العَمَلَ مِنْ حسناته. ولأُميّ التي صبرتْ واحتسبتْ ، ووقفتْ مِن ورائي في هذه الرّسالة تحملُ عنّي ، وتعلّقُ فرحَها وإشراقَ الحياةِ في عينيها إلى اليوم الذي تراني فيه أَنجزتُ العمل = كلُّ البرّ والوفاء؛ لا أَخْلَى اللهُ مكانها ، وخُطّىء عنها السّوء ، وجعلها مفزعي إذا حَزَبَني أَمرٌ أو ضاق عليّ مسلك ، وجعلني ولداً بَرّاً بها ما خالجت الروحُ الجسد .

وبعدُ فهذه مقدّمة طالتْ وما ينبغي لها ذلك ، ولكنّ واجب المروءة اقتضاني أَنْ أَذكر مَنْ ذكرت بما هم أَهْلُه . والحمدُ لله الذي وفّقني إلى هذا العمل الذي استنفدْت فيه الجهد والطّاقة ، عشتُ له وفيه ، وصحبتُه غُدُوّي ورواحي ويقظتي ومنامي ، وجعلته همّي وسدمي ، وأطعمته لحمي ، وأَسقيتُه ماءَ عيني ، فإنْ أحسنْتُ فيه فذلك فَضْلُ الله عليّ ، وإنْ كانتْ سهامي خواطىءَ فحسبي أَنّي أخلصْتُ النّيّة ، وبذلْتُ غايةَ ما يُستطاع . والحقّ محراب تهفو النفس للسجود فيه ، ولكنّ الشرطَ الإنسانيّ القاسيَ يَأْبى إِلّا أَنْ يرعفَ القلمُ بالزلل ، واعتذاري قَوْلُ أَبي النصر العتبيّ :

اللهُ يَعْلَمُ أَنّي لَسْتُ ذا بَخَلٍ وَلَسْتُ مُلْتَمِساً في البُخْلِ لي عِلَلا
لكنَّ طاقةَ مِثْلي غيرُ خافِيَةٍ والنَّمْلُ يُعْذَرُ في القَدْرِ الّذي حَمَلا

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين . . .

وكَتَبَ

محمّد عبد الله قاسم

معضمية الشّام المحروسة ، أصيل يوم الجمعة المبارك ١٤ ـ ربيع الأوّل ـ ١٤٢٦هـ
٢٢ ـ نيسان ـ ٢٠٠٥م

الباب الأَوَّل

أبو عليّ الفارسيّ وكتابه « الحُجَّة »

الفصل الأوّل : أبو عليّ الفارسيّ .

أ ـ اسمه وكنيته ولقبه ونسبه

ب ـ مولده ووفاته

ج ـ نشأته ورحلته وتقلُّبه في العالمين

د ـ صفاته وأخلاقه

هـ ـ مذهبه الفقهيّ وعقيدته

و ـ شيوخه

ي ـ تلاميذه

يا ـ علمه ومنزلته

الفصل الثَّاني : آثار أبي عليّ .

١ ـ الكتب المطبوعة

٢ ـ الكتب المخطوطة

٣ ـ الكتب المفقودة

٤ ـ الكتب المنسوبة إليه ، وليست له .

الفصل الثَّالث : دراسة الحُجَّة لأبي عليّ .

أ ـ الاحتجاج : تعريفه ، ومصطلحاته ، وأسباب نَشْأَته ، ومادّته ، وحركة التَّصنيف فيه

ب ـ كتاب السَّبْعة لابن مجاهد

ج ـ الحُجَّة : عنوانه تحقيقٌ فيه ، ومعناه

د ـ أسباب تأليف الحُجَّة ، وزمانه ، ومنزلته بين آثار أبي عليّ

هـ ـ منهج أبي عليّ في الحُجَّة :

- منهج ابن السَّرَّاج في القطعة التي حكاها أبو عليّ من كتابه في الاحتجاج
- منهج أبي عليّ في عرض المادّة اللُّغويَّة
- مَنْهَجُه في تفسير القرآن
- مَنْهَجُه في إعراب القرآن
- مَنْهَجُه في الاحتجاج
- مَنْهَجُه في النَّحْو والبلاغة والعروض
- مَنْهَجُه في علوم ومعارف شتَّى

و ـ أسلوب أبي عليّ ولغته في الحُجَّة

ز ـ مآخذ على أبي عليّ في الحُجَّة

ح ـ مصادر أبي عليّ في الحُجَّة

ط ـ أَثَرُ الحُجَّة في الخالفين

البَابُ الأَوَّل

أبو عَليّ الفَارسيّ وكتابُه « الحُجَّة »

الفَصْلُ الأَوَّل

أبو عليّ الفارسيّ

أ ـ اسمُه وكُنيتُه ولقبُه ونَسَبُه

هو(1) أبو عليّ الحسنُ بْنُ أحمدَ بْنِ عبدِ الغَفَّار بْنِ محمَّدِ بْنِ سُليمانَ بْنِ أَبَانٍ

---

(1) ترجمةُ أَبي عليّ وأَخبارُه في :

طبقات النَّحويّين واللُّغويّين للزُّبيديّ (ت ٣٧٩هـ) ١٢٠ ، ونشوار المحاضرة للتنوخي (ت٣٨٤هـ) ٤/ ٤٣ ، ٢٦٢ والفهرست لابن النَّديم (ت ٣٨٤هـ) ٩٥ ، والخصائص لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) ١/ ٢٠٨ ، ٢٧٧ ، ٣/ ٢٠٧ ، ٣١٣ ، والمحتسب له ١/ ٣٤ ، وسرّ الصناعة له ٢/ ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، وبقيّة الخاطريّات له ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، والفُصُوص لصَاعِد (ت ٤١٠هـ) ١/ ٣١ ، ٢/ ٢٥ ، ٢٦٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣/ ٣٠ ، ٤/ ١٧١ ، ٢٤٥ ، ٥/ ٧ ، ٨ ، والإمتاع والمؤانسة للتوحيدي (ت ٤١٤هـ) ١/ ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، وتاريخ العلماء النَّحويّين لابن مِسْعَر (ت ٤٤٣هـ) ٢٦ ، ورسالة الغُفران لأبي العلاء (ت ٤٤٩هـ) ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٩٥ ، والمُخَصَّص لابن سِيدَه (ت ٤٥٨هـ) ١/ ١٣ ، ١٣/ ٢٥٨ ، والمُحْكَم له ١/ ١٥ ، ٥٤ ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ٧/ ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، وشرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) ١٥٩ ، وشرح ديوان أبي تمّام للتبريزي (ت ٥٠٢هـ) ٣/ ٦٧ ، وكشف المشكلات لجامع العلوم (ت ٥٤٣هـ) ١/ ٤١٦ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٢/ ٦٩٤ ، ٩٢٢ ، ٩٩٥ ، ٩٩٧ ، ١١٧٠ ، والجواهر له ١/ ٢٧٤ ، ٢/ ٥٣٠ ، وشرح اللُّمع له ١/ ٢٩٤ ، ٣٣٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٢/ ٤٩٦ ، والاستدراك على الحجّة له ١ ، ٢ ، ٧ ، ٢٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٠ ، والعواصم من القواصم لابن العربي (ت ٥٤٣هـ) ٢/ ٤٩٨ ومجمع البيان للطبرسيّ (ت ٥٤٨هـ) ٣/ ٣٢٠ ، وفهرست ابن خير (ت ٥٧٥هـ) ٤١ ، ٤٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٨ ، ونزهة الألبّاء لابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، والمدخل إلى تقويم اللّسان لابن هشام اللّخمي (ت ٥٧٧هـ) ٥٠٥ ، والمنتظم لابن الجوزي(ت ٥٩٧هـ) ٧/ ٨٦ ، ٨٧ ، ومعجم الأدباء لياقوت(ت ٦٢٦هـ) ٢/ ٨١١ ، ٨٢١ ، ومعجم البلدان له ٣/ ٣٩٦ [صدّاء] ، ٤/ ٢٦١ ، [فسا] ، ٤/ ٣٦٥ [قصر ابن هُبَيْرة] ، والكامل لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) ٩/ ١٩ ، ٢١ وإنباه الرّواة للقفطي (ت ٦٤٦هـ) ١/ ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، والتمييز=

= والفصل لابن باطيش (ت ٦٥٥هـ) ١/ ٢٢٠ ، وبُغية الطلب لابن العديم (ت ٦٦٠هـ) (ترجمة أبي عليّ مستلّة منه بتحقيق د . شاكر الفحّام ـ مجلّة مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق . مجلد ٤/ ٥٨ ، ومجلد ١/ ٥٩ ، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤م) ، ووفيات الأعيان لابن خلّكان (ت ٦٨١هـ) ١/ ١٩٣ ، ٢/ ٨٠ ، ٨٢ ، وتاريخ أبي الفداء (ت ٧٣٢هـ) ٢/ ١٢٤ ، وإشارة التعيين لعبد الباقي اليماني (ت ٧٤٣هـ) ٨٣ ، والبحر المحيط لأبي حيّان (ت ٧٤٥هـ) ١/ ٩١ ، ٣٣١ ، ٣/ ٢٨٠ ، ٨/ ١١٥ ، وسير أعلام النُّبلاء للذّهبيّ (ت ٧٤٨هـ) ١٦/ ٣٧٩ ، والعِبر له ٣/ ٤ ، وتذكرة الحُفّاظ له ٣/ ٩٧٢ ، وميزان الاعتدال له ١/ ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ودول الإسلام له ١/ ٢٣١ ، وتلخيص ابن مكتوم (ت ٧٤٩هـ) ٧ (عن مقدّمة شرح الهداية للمهدوي ١/ ١٦٣) ، والوافي للصفدي (ت ٧٦٤هـ) ١١/ ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، وعيون التواريخ لابن شاكر (ت ٧٦٤هـ) ١٢/ ٢٠٧ ، ومرآة الجنان لليافعي (ت ٧٦٨هـ) ٢/ ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، والبداية والنهاية لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) ١١/ ٣٠٦ ، ومقدمة ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) ٥٤٧ ، والبُلغة للفيروزآبادي (ت ٨١٦هـ) ٥٣ ، ٥٤ ، وطبقات القُرّاء لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ١/ ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، والفلاكة والمفلوكون للدَّلَجي (ت ٨٣٨هـ) ١٠٢ ، وطبقات المعتزلة لأحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ) ١٣١ (وهو كتاب اختزلته المستشرقة سوسنّة ديفلد فلزر من كتاب « المُنْيَة والأمَل في شرح كتاب المِلَل والنِّحَل ») ، ولسان الميزان لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) ٢/ ١٩٥ ، والنجوم الزّاهرة لابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) ٤/ ١٣٥ والروض المعطار للحميري (ت ٩٠٠هـ) ٤٤٢ [فسا] ، وبغية الوعاة للسيوطي (ت ٩١١هـ) ١/ ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، والمُزْهِر له ٢/ ٤٢٠ ، ومفتاح السعادة لطاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ) ١/ ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، وكشف الظُّنون لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ١٣١ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٣٨٤ ، ٤٧٠ ، ٦٨٨ ، ١٠٦٨ ، ١١٤٢ ، ١١٧٩ ، ١٤٤٨ ، ١٤٦٢ ، ١٦٦٧ ، ١٦٧٠ ، وشذرات الذهب لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ) ٣/ ٨٨ ، وخزانة الأدب للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ١/ ١٨ ، وحاشية على شرح بانت سعاد له ١/ ٩١ ، ٩٢ ، وروضات الجنّات للخوانساري (ت ١٣١٣هـ) ٣/ ٧٦ ، وهدية العارفين لإسماعيل البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ١/ ٢٧٢ ، وذيل كشف الظنون له ١/ ١٣ ، ٤٨٨ ، وأعيان الشّيعة لمحسن الأمين (ت ١٣٧١هـ) ٢١/ ١١ ، ٣٥ ، ودائرة المعارف لبطرس البستاني ٢/ ٢٧٢ ، والأعلام للزركلي ٢/ ١٧٩ ، ومعجم المؤلّفين لعمر رضا كحّالة ٣/ ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ودائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي ٦/ ٦٦٣ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٩٠ (الترجمة العربيّة) ، ودائرة المعارف لفؤاد أفرام البستاني ٤/ ٤٧٠ ، وأبو عليّ الفارسيّ للدكتور عبد الفتّاح شلبي ٤٤ ، ومقدّمات محقّقي كتبه :

الإيضاح (تحقيق د . حسن فرهود ، الرياض ١٩٦٩ ، وتحقيق د . كاظم المرجان ، بيروت ١٩٩٦) .

والتكملة (تحقيق د . حسن فرهود ، الرياض ١٩٨١ ، وتحقيق د . كاظم المرجان ، بيروت ١٩٩٩) ..

وكتاب الشِّعر (تحقيق د . حسن هنداوي ، دمشق ١٩٨٧ وتحقيق د . محمود الطناحي ، =

= القاهرة ١٩٨٨) .

والحُجّة (تحقيق ناصف ، والنّجار ، وشلبي ، القاهرة ١٩٦٥ ، وتحقيق قهوجي وجويجاتي ، دمشق١٩٨٤) .

والعسكريّات (تحقيق عمايرة ، عمّان ١٩٨١ ، وتحقيق د . محمد الشاطر محمد ، القاهرة ١٩٨٢ ، وتحقيق د . المنصوري ، بغداد ١٩٨٢) .

والعضديّات (تحقيق شيخ راشد، دمشق ١٩٨٦، وتحقيق د. المنصوري، بيروت ١٩٨٦).

والبصريّات (تحقيق د . محمّد الشّاطر محمّد ، القاهرة ، ١٩٨٥) .

والحلبيّات (تحقيق د . حسن هنداوي ، دمشق ١٩٨٧) .

والمنثورة (تحقيق مصطفى الحدري ، دمشق ١٩٨٦ ، وتحقيق د . شريف النّجار ، عمّان ٢٠٠٤م) .

والبغداديّات (تحقيق د . المنصوري ، بغداد ١٩٨٣) .

والتعليقة على كتاب سيبويه (تحقيق د . عوض القوزي ، القاهرة ١٩٩٠) .

والإغفال (تحقيق د . عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، أبو ظبي ٢٠٠٣) .

ومقاييس المقصور والممدود (تحقيق عبد المجيد الحارثيّ ، الطائف ٢٠٠١ ، وتحقيق د . حسن هنداوي ، الرياض ٢٠٠٣) .

والرّسائل الجامعيّة :

المسائل الصرفيّة في الحُجّة للفارسيّ ، سلطان العوفي ، ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنوّرة ، ١٤٢٠هـ .

الاحتجاج للقراءات في الحُجّة للفارسيّ ، عبد الحميد الحمري ، دكتوراه ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢٠هـ .

الحُجّة للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، المهدي شرارة ، دكتوراه ، جامعة الأزهر .

الحُجّة للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، فيصل الحفيان ، ماجستير ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٨ .

الحُجّة للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، أحمد الحديدي ، ماجستير ، جامعة الأزهر .

الحُجّة للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، حامد الخولي ، دكتوراه ، جامعة الأزهر .

منهج الفارسيّ في البحث النّحويّ وتطوّره ، ناديا حسكور ، دكتوراه ، جامعة حلب ، ١٩٩٩ .

القياس النّحويّ عند الفارسيّ وابن جنّي ، راسم عقل ، ماجستير ، جامعة آل البيت ، ١٩٩٩ .

العلّة النّحويّة في مؤلّفات الفارسيّ، عادل العيثان، دكتوراه، جامعة الملك سعود، ١٤١٨هـ.

التعليل النّحوي عند الفارسيّ ، عبد الله أبو دجين ، ماجستير ، جامعة الإمام محمّد بن سعود ، ١٤١٨هـ .

الفَسَوِيُّ الفارِسِيُّ النَّحْوِيُّ .

وأُمُّه سَدُوسِيّة مِن سَدُوس شيبان ، مِن ربيعةَ الفَرَس[1] .

هذا هو نَسَبُ أبي عليّ كما نَقَلَه ياقوت[2] عن تلميذِه أبي الحسن عليّ بْنِ عيسى الرَّبعيِّ في صدْر شرحِه « الإيْضاح » ، وعنه أَخَذَ النَّاس . وتنصُّ الكتبُ التي ترجمَتْ للرّجل على أنَّه فارسيُّ الأب عربيّ الأمّ . ومعروفٌ أنَّ الاغترابَ في المصاهرة مُفْضٍ إلى فراهةِ الأجسام وسلامةِ العقول ، وهذا كان من صفة أبي عليّ كما سيأتي .

= التأثير النّحويّ للفارسيّ على ابن جنّي ، شاكر الطروي ، ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ .

النّحو القرآني بين الزّجّاج والفارسيّ ، عبد العظيم إبراهيم ، دكتوراه ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٢ .

البغداديّات للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، عبد الفتاح العليمي ، ماجستير ، جامعة الأزهر ، ١٩٨١ .

البغداديّات للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، رفاه طرقجي ، ماجستير ، جامعة دمشق ، ١٩٧٧ .

المسائل المنثورة للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، مصطفى الحدري ، ماجستير ، جامعة دمشق ، ١٩٨١ .

المسائل المنثورة (دراسة وتحقيق) ، سيّد أحمد بخيت ، ماجستير ، جامعة الأزهر ، ١٩٨١ .

البصريّات للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، محسن خرابة ، ماجستير ، جامعة دمشق ، ١٩٧٨ .

العضديّات للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، شيخ راشد ، ماجستير ، جامعة دمشق ، ١٩٨٢ .

الشّيرازيّات للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، علي جابر المنصوري ، دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٦ .

الإيضاح للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، حسن فرهود ، دكتوراه ، جامعة لندن ، ١٣٨٦هـ .

التكملة للفارسيّ (دراسة وتحقيق) ، كاظم المرجان ، ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .

أبو عليّ الفارسيّ حياته وآثاره ، عبد الفتّاح شلبي ، دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٥٦ .

منهج الفارسيّ في الحُجّة ، عادل الصّرّاف ، دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .

(١) انظر : نسب عدنان وقحطان للمبرّد ١٩ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١١ .

أمّا كنيتُه : أبو عليّ فغالبةٌ على كلِّ مَنْ كان اسمُه الحسن ، ونظرةٌ سريعةٌ في كتب التراجم(١) تدلُّ على كثرةِ مَنْ تكنّى بأبي عليّ مِمّن اسمُه الحسن .

وبلغ من اشتهارِ أبي عليّ بهذه الكُنية أنّها إذا وردتْ في كتب العربيّة غُفْلًا من لقبٍ يتبعُها أو اسمٍ يسبقُها ، فإنَّ المعنيَّ بها أبو عليّ ؛ قال ابن سِيْده(٢) : « قال أبو عليّ الفارسيّ ، وإذا ذكرتُ أبا عليّ فإيّاه أعني » .

ومِن لطيفِ هذه الكُنية ما استعملَه الجواليقيُّ في الإخبارِ بها عنها ، وذلك فيما حكاه ياقوت(٣) عن ابن الخشّاب في أخباره أنَّ شيخَه الجواليقيَّ كان يقول : « قَلَّ ما يَنْبُلُ مُمَارِسٌ للصّناعةِ النّحويّة ولو طال فيها باعُه ما لم يتمكّن مِنْ علْمِ الرّواية . ولهذا كان مقدَّماً لأبي سعيد على أبي عليّ ، قال : وأبو عليّ أبو عليّ في نحْوِه ، وأبو سعيد طريقتُه في النّحْو معلومة ، وأبو سعيد أرْوَى مِن أبي عليّ » اهـ

ولأبي عليّ غيرُ ما لقبٍ اشتُهر به ؛ فقد عُرف بالفَسَوِيّ نسبةً إلى مسقط رأسِه مدينة(٤) « فَسَا » الفارسيّة ، وهذا اللَّقَبُ غلب عليه عند عَصْرِيِّيه(٥) ومَنْ ترجمه من المتقدِّمين(٦) .

---

(١) انظر مثلًا معجم الأدباء ٢/٨٢٣ ، ٨٢٥ ، ٨٥٧ ، ٨٦٠ ، ٨٦٦ ، ٨٧٣ ، ٩٢٢ ، . . .

(٢) في المخصَّص ١/١٧ ، وانظر : الفصوص ٤/١١١ ، ٢١٨ ، ٥/٧ ، ٨ ، ٣٥ وفهرس الأعلام في الخصائص .

(٣) في معجم الأدباء ٢/٨١٨ ، ٨١٩ .

(٤) « فَسَا » : أكبرُ مدينةٍ في كورة دارا بجرد ، وهي مفترشة البناء واسعة الشوارع ، تقارب في الكِبَر شيراز إلّا أنّها أصحُّ هواءً من شيراز ، وأوسعُ أبنيةً منها ، وبناؤهم من طين ، وأكثر الخشب في أبنيتهم السَّرْو . وهي مدينة قديمة ، ولها حصن وخندق ، ولها رَبَضٌ ، وأسواقُها في رَبَضِها ، وفيها البَلَحُ والرُّطَبُ والجوز والأُتْرُجّ إلى غير ذلك اهـ عن صورة الأرض لابن حوقل ٢٣٦ ، وانظر : معجم البلدان ٤/٢٦١ [فسا] ، ووَفَيات الأعيان ١/١٩٣ ، والمدخل إلى تقويم اللِّسان ٥٠٥ ، وفيه : أبو عليّ الفَسَويّ منسوبٌ إلى فَسَا ، كورةٍ مِنْ كُوَر أرض فارس ، تُعمل بها الثياب ، وتُحمل إلى أقطار البلاد ، فإذا نسبتَ الثيابَ إليها قلتَ : ثوبٌ فَسَاسَاوِيٌّ وفَسَاسَارِيٌّ ، على غير قياس ، ليفرِّقُوا بين نسبة الثياب ونسبةِ الرِّجال » اهـ

(٥) انظر : طبقات النّحويّين واللّغويّين ١٢٠ ، والإمتاع والمؤانسة ١/١٢٩ ، والفصوص ٢/٢٥ ، وفيه غاب هذا اللّقب عن المحقِّق ، فجعله في فهرس الأعلام مُفْرَداً عن أبي عليّ الفارسيّ .

(٦) انظر : معجم البلدان ١/٢٧٩ ، ٥٣٦ ، ووَفَيات الأعيان ١/١٩٣ ، والمدخل إلى تقويم اللِّسان ٥٠٥ .

وعُرِفَ أيضاً بالفارسيّ نسبةً إلى قومِهِ الفُرْس ، قال تلميذه صاعد[1] : « قرأتُ على أبي عليّ النّحويّ المعروف بالفارسيّ » ، وهو لَقَبٌ عَلَمٌ على أبي عليّ ككنيته ، فإذا ورد في كتب العربيّة غُفْلًا من اسم أو كُنية ؛ فإنَّ المعنيَّ به شيخُنا أبو عليّ .

ويظهر أنَّ أبا عليّ أحرصُ على هذا اللَّقب من لقبه الأوّل : الفَسَويّ ، فقد رأيْتُه يوقِّعُ بعض ما يكتب بقوله[2] : « وكَتَبَ الحسن بن أحمد الفارسيّ بخطِّه » . ولعلَّ أبا عليّ رغب عنه ؛ لِلّذي فيه من إيحاءٍ منفِّرٍ يجعلُ النَّفْسَ تُعرِضُ عنه .

وعُرِفَ أيضاً بالنّحوي نسبةً إلى هذه الصّناعة التي وَهَبَها عُمْرَه ، وأَفْنَى فيها قياسَه ، حتى صعد فيها نجمُه ، ولُزَّ اسمُه بحيال سيبويه إمامِ هذه الصَّنعة[3] ، وغيرُ خفيٍّ أنَّ كثرةَ الألقابِ تدلُّ على شَرَفِ الملقَّبِ بها ، ونباوةِ محلِّه .

ومِنْ تمامِ الحديث عن ألقاب أبي عليّ ما تفرّد به جامعُ العلومِ الأصبهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ) ـ وهو من أكثر النَّاس انكباباً على تراث أبي عليّ شارحاً ومعقِّباً ومستدركاً كما سيأتي بيانُه في موضعه من هذه الدراسة ـ في تلقيبه أبا عليّ بفارس الصّناعة ، وفارسهم ، والفارس ، فصَرَفَ لقبه « الفارسيّ » الذي يشير إلى أَصْلِه ومحتدِه ونَسَبِه إلى ما توحيه كلمة « فارس » العربيّة من براعةٍ وإتقانٍ لهذا الفنّ الذي وقف أبو عليّ نفسَه عليه ؛ من ذلك قوله[4] : « فهذه دُرَرٌ أخرجَها فارسُهم مِنْ صَدَفِ الكتاب » ، وقوله[4] : « فإذا أَشْكَلَ عليك شيءٌ من كلامِ الفارس فإنَّه لا

---

(١) الفصوص ٤/ ١٧١ ، وانظر : رسالة الغفران ١٥٢ ، والمخصَّص ١/ ٩٦ ، وفهرس أعلام الخصائص وكشف المشكلات .

(٢) انظر : الشّيرازيّات ٤١ ، ١٠٥ ، ١٧٠ ، وما نقله ياقوت عن خط سلامة بن عياض النّحويّ عن خط أبي عليّ على ظهر كتاب الحُجّة . معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .

(٣) قال أبو طالب العبدي : « لم يكن بين أبي عليّ وبين سيبويه أحدٌ أَبْصَرُ بالنّحو من أبي عليّ » . معجم الأدباء ٢/ ٨١٣ .

وقال الجامع : « وعلى الجملة فقد عفا الله عنك ـ يعني أبا عليّ ـ إذ لولاك لَمَا فُهِمَ كتابُ سيبويه ولا مشكلاتُه ، وإذا كان كذلك فبِكَ نأخذُ عليك » . شرح اللُّمع له ٢/ ٤٩٦ وحين أشار ابن خلدون في مقدّمته ٥٤٧ إلى أوائل مصنَّفات النّحو جَعَلَ كُتُبَ أبي عليّ عَقِبَ كتابِ سيبويه . وانظر ما كتبته على علم أبي عليّ ومنزلته في آخر هذا الفصل .

(٤) كشف المشكلات ١/ ٦٢٩ ، ٢/ ٧٢٦ ، ٧٢٧ .

يفتحُه لك إلّا هذه الأجزاء التي أَمْلَلْناها عليك » ، وقوله : « وكلُّه مبسوط كلام فارسهم » ، وقوله[١] : « ولعلَّ فارس الصّناعة أراد هذا » .

وهذا من الجامع اعتداد بعلْم أبي عليّ وإجْلالٌ لـه ، وهو يرى[٢] أنَّ ما كَتَبَه من تصانيف ليس إلّا شرحاً لكلام أبي عليّ .

ومِنْ عَجَبٍ بعد هذا أنْ يفهم الدكتور إبراهيم أبو عباة[٣] أنَّ هـذه الألقاب التي خَلَعَها الجـامع على أبـي عليّ مظهرٌ سلبيّ ونَبْزٌ للرّجل وتحاملٌ عليه ، وهو في ذلك تابع للأستاذ إبراهيم الإبياري الذي رأى[٤] في هذه الألقاب[٥] تحاملاً من مؤلِّف « الجواهر »[٦] على المشارقة . فهل يُفهم من قول الجامع « هذه دُرَرٌ أخرجَها فارسُهم مِنْ صدف الكتاب » أنَّه تعريضٌ بأبي عليّ ونَبْزٌ له وتحاملٌ وشنآنٌ عليه ؟!

ب ـ مَوْلِدُه ووفاتُه

وُلد أبو عليّ في مدينة فَسَا مِنْ بلاد فارس سنة ٢٨٨هـ على ما يذكر ابن

---

(١) الجواهر ٢/ ٥٥٧ .

(٢) انظر : كشف المشكلات ١/ ٤١٦ .

(٣) في مقدّمة تحقيقه لشرح اللُّمع للجامع ١/ ١١٢ .

(٤) في الدراسة التي جعلها خاتمةً لتحقيقه كتاب « الجواهر » ٣/ ١٠٩٦ .

(٥) انظر : الجواهر ٢/ ٥٥٧ ، ٣/ ٧٩٠ ، ٧٩١ .

(٦) وهو الكتاب المطبوع خطأً باسم « إعراب القرآن المنسوب للزّجّاج » ، وليس له البتة ، وإنّما هو كتاب « جواهر القرآن ونتائج الصّناعة » للجامع . انظر تحقيق نسبته واسمه في المقالتَيْنِ النّفيستَيْنِ اللّتين نشرهما العلّامة أحمد راتب النفّاخ في مجلّة مجمع اللُّغة العربيّة بدمشق م٤٨، ج٤، عام ١٩٧٣ وم٤٩ ، ج١، عام ١٩٧٤ ، والمقالتَيْنِ النّفيستَيْنِ اللّتين نشرهما أستاذي د . محمّد أحمد الدّالي في إتمام تحقيق نسبة الكتاب واسمه ، الأولى بعنوان « كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجّاج هو كتاب الجواهر لجامع العلوم » في مجلة مجمع اللُّغة العربية بدمشق م٦٦، ج١، عام ١٩٩٠ ، والثّانية بعنوان « صلة الكلام في كتاب الجواهر للباقولي » في مجلة معهد المخطوطات العربية ، م٤٣، ج٢، عام ١٩٩٩ ، ومقالة د . محمّد عبد المجيد الطويل « جامع العلوم الباقولي : نظرة في تراثه ، وتحقيق لبعض القضايا » في مجلة معهد المخطوطات العربية ، م٤٢، ج١، عام ١٩٩٨ ، ومقدّمة تحقيق كشف المشكلات ٤١ .

وستأتي الحوالة على هذا الكتاب باسمه الصحيح في جميع مواضع الاستشهاد به في هذا البحث .

خلّكان[1] . ويحقّقُ هذه السّنةَ ما ذكره ابن العماد الحنبليّ[2] من أنَّ أبا عليّ مات عن تسع وثمانين .

على أنَّ أكثر مترجمي الرّجل سكتوا عن تحديد السّنة التي وُلد فيها ، وإن كان في تراجمهم له ما يُعين على تحديد سنة ولادته ، وهو قولهم[3] : مات وقد جاوز التسعين .

فإذا كان أبو عليّ قد وافاه اليقين سنة ٣٧٧هـ ـ على ما سيأتي تحقيقُه ـ وكان عمره إحدى وتسعين سنة ـ وهو أقربُ ما يكون إلى التسعين ـ أوشكت ولادتُه أنْ تكون سنة ٢٨٦هـ ، وهو تاريخٌ مقارِبٌ لِمَا نصَّ عليه ابن خلّكان ، ووافقه عليه ابن العماد .

وعلى الجملة الخلاف في ذلك هيِّنٌ يسير ، وهو أمرٌ متعالَمٌ مألوفٌ في تحديد سِني ولادة أعيان العلماء .

وأمّا وفاة الشيخ فأكثر مترجميه[4] على أنّها كانت يوم الأحد في السابع عشر من ربيع الأوّل سنة ٣٧٧هـ في بغداد ، ودُفن في مقبرة الشُّونيْزِيّة[5] في الجانب الغربيّ من بغداد .

وخالف عن هذا الإجماع ابن النّديم[6] ؛ فقد جعل وفاته قبل سنة ٣٧٠هـ ، والظّاهر أنّه سَهْوٌ ؛ يدلُّ عليه ما كُتب على إحدى نُسخ التكملة من أنَّ أبا طالب العَبْديّ قَرَأَها على أبي عليّ سنة ٣٧٦هـ[7] ، وما ذكره تلميذه ابن جنّي[8] مِمّا ذاكر به

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ٨٢ .

(٢) شذرات الذهب ٣/ ٨٨ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١١ ، ولسان الميزان ٢/ ١٩٥ ، والنّجوم الزّاهرة ٤/ ١٥١ .

(٤) انظر : تاريخ بغداد ٧/ ٢٨٦ ، ومعجم الأدباء ٢/ ٨١١ ، وإنباه الرواة ١/ ٢٧٢ ، ووفيات الأعيان ٢/ ٨٢ .

(٥) وراء المحلّة المعروفة بالتوثة بالقُرب من نهر عيسى بن إبراهيم الهاشمي . انظر : وفيات الأعيان ٢/ ٣٥٩ ، ومعجم البلدان ٣/ ٣٧٤ .

(٦) الفهرست ٩٥ .

(٧) انظر : التكملة (طبعة المرجان) ٣٧ .

(٨) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٤ .

شيخه أبا عليّ سنة ٣٧٥هـ ، وما ذكره تلميذه القاضي التنوخي[1] من أنَّه سمع أبا عليّ في رجب سنة ٣٧٥هـ ، وما ذكره تلميذه صاعد[2] من أنّه أملى عليه ببغداد سنة ٣٧١هـ .

وخالف عن هذا الإجماع أيضاً ابن الأثير[3] ؛ فقد جعل وفاةَ الرّجل في حوادث سنة ٣٧٦هـ ، وهو خلافٌ يسيرٌ ، لا يُعتدُّ به . والقولُ في وفاة الرّجل ما عليه أكثر مترجميه ، وهو سنة ٣٧٧هـ . وبين مولد أبي عليّ ومماته حياةٌ حافلةٌ بالتحصيل والإقراء والتأليف .

ج ـ نَشْأَتُه ورحلتُه وتقلُّبُه في العالمين

سلف أنَّ أبا عليّ وُلد في مدينة فَسَا سنة ٢٨٦أو ٢٨٨هـ . ولا تذكر المصادر شيئاً عن نشأته الأولى .

وأوّل ما يطالع النّاظر في حياة الشيخ ما قرأه ابن العديم[4] بخط ابن الدّهان من أنَّ ابن جنّي ذكر في « النّوادر » أنَّ كتب أبي عليّ احترقتْ[5] بالبصرة في ربيع الأوّل سنة ٣٠٥هـ بدار أبي الرّيان الأهوازي الكاتب ، وكان قد أسكنه إيّاها . . . وكانت الكتب أربع مئة مجلَّد . . وبقي أبو عليّ واجماً سنةً لا يُقْرِئ ولا يقرأ .

يثيرُ هذا الخبر تساؤلاتٍ ؛ إذ متى انتقل أبو عليّ من فَسَا إلى البصرة حتى يجتمع عندَه هذا العددُ من الكتب؟ وما الرّتبةُ التي بلغَها أبو عليّ ـ الشّابُّ اليَفَعَةُ ـ حتى يُسكِنَه أبو الرّيان الأهوازيُّ داراً له؟ وهل كان عمره ـ وهو ما يقارب سبعة عشر عاماً ـ كافياً لأَنْ يتصدَّر للإقْراء ؟

أخشى أَنْ يكونَ هذا الخبرُ قد تداخل مع خبر آخر رواه ابن جنّي أيضاً ، وهو[6]

---

(١) انظر : نشوار المحاضرة ٤/ ٤٣ .

(٢) انظر : الفصوص ٢/ ٢٦٢ .

(٣) انظر : الكامل ٩/ ١٩ .

(٤) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٧١ .

(٥) انظر : المنتظم ١٣/ ١٧٦ .

(٦) انظر : الإغفال ١/ ٣٢٣ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، وعنه في معجم الأدباء ٢/ ٨١٩ ، وبغية الطلب ٥/ ٢٢٧٠ .

أنَّ حريقاً أصاب مدينة السّلام بغدادَ أتى على جميع ما انتسخه أبو عليّ من علْم البصريين وقرأه عليهم ، ولم يسلم لـه إلّا نصفُ كتاب الطلاق عن محمّد بن الحسن الشيباني ، فوَجِدَ أبو عليّ وجداً عظيماً ، وبقي ذاهلاً شهرين ، ثمّ انحدر إلى البصرة لغلبةِ الفكْرِ عليه .

أَوْ أَنْ يكونَ الخبران صحيحَيْنِ ؛ إذ يمكن أَنْ يكون انتقالُ أبي عليّ إلى البصرة انتقالاً مبكّراً مكّنه من التحصيل ، وأعانه عليه قلبٌ ذكيٌّ ونابهٌ ، ومِمّا يؤيّد ذلك أنّ[1] شيخ أبي عليّ ابن السّرّاج[2] (ت ٣١٦هـ) كان قد كلَّف تلميذه النابغ إتمامَ كتاب « الموجز »[3] ، وسواء كان أبو عليّ قـد أتمّ الكتاب مِمّا تحصّل في صدره أم أتمّه من كلام ابن السّرّاج في « الأصول » و« الجمل » كما يذهب إليه شيخ المعرّة أبو العلاء[4] = فإنَّ في ذلك أمارةً بيّنةً على ثقة ابن السّرّاج بتلميذه .

ومِمّا يؤيّدُه أيضاً الأخبارُ المرويّةُ عن فطنة أبي عليّ ونفاذ بصيرته وصفاء ذهنه ، من ذلك أنّه سُئل[5] قبل أَنْ ينظر في العروض عن خَرْم[6] متفاعلن ، فانتزع الجواب من النّحو ، فقال : لا يجوز ؛ لأنَّ متفاعلن ينقل إلى مسْتفعلن إذا خُبن[6] ، فلو خُرِم لتعرّض للابتداء بالسّاكن .

ويؤيّده أيضاً أنّ تمكّن أبي عليّ من علوم العربيّة أهّله للرّدّ على شيخه أبي إسحق الزّجّاج سنة ٣١٨هـ[7] في « إصلاح الإغفال » . كلّ أولئك مِمّا يقرّبُ خبر احتراق كتبه بالبصرة سنة ٣٠٥هـ ، وأنّه يمكن أَنْ يتصدّر للإقراء ، وأنَّ النّاسَ عرفوا قدره فأكرموا مثواه ، وأنَّ أبا عليّ فُجع بكتبه مرّتين : الأولى هذه ، والثّانية في حريق مدينة السّلام بغداد .

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .
(٢) أو سنة ٣١٥هـ على ما يذكر أبو عليّ في آخر نسخة جوروم من البغداديّات ٣٧ .
(٣) نشره الشويمي والدامرجي ، بيروت ١٩٦٥ .
(٤) انظر : رسالة الغفران ٤١٧ .
(٥) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٢ .
(٦) الخَرْم حذف الحرف الأوّل من البيت ، والخبْن تسكينُ ثانيه .
(٧) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ ، ٤٦ ، ومقدّمة تحقيق البغداديّات ٣٧ .

وظاهر كلام ابن جنّي[1] : « وذكر شيخنا أبو عليّ أنَّ بعض إخوانه سأله بفارس إملاءَ شيءٍ . فأَمَلَّ منه صدراً . . وأنَّه هلك في جملة ما فقده وأُصيب به من كتبه . وحدّثني أبو عليّ أنّه وقع حريقٌ بمدينة السّلام ، فذهب له جميعُ علْمِ البصريّين . . . » = لا يوحي بأنَّ كتبه احترقَتْ مرّتين . لكنَّ ياقوتاً رَوَى هذا الخبرَ عنه بزيادة كلمة « أيضاً » عقب قوله « وحدّثني » ، مِمّا يدلّ على أَنَّ جهة الكلام على خبرين مختلفين ؛ الأوّل حريق البصرة سنة ٣٠٥هـ ، وهو ما بسطه ابن جنّي في النّوادر ، وألمح إليه في سرّ الصّناعة ، والثاني حريق بغداد ، وهو ما بسطه في سرّ الصّناعة ، ويبدو أنَّ الثّاني أفجع وأبلغ .

ثمّ تهفو نفس أبي عليّ الطّامحة إلى أمّ بغداد أُمّ الدُّنيا وسيّدةِ البلادِ وعاصمةِ الخلافة ومهوى أفئدة العلماء سنة ٣٠٧هـ[2] ، فينزل في صفّ شُونيز ببغداد[3] في الجانب الغربيّ منها ، وكان ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) جارَه بيتَ بيتَ[4] .

وحكى ابن جنّي[5] عنه أنّه عمل كتابه في « إصلاح الإغْفال » قبل سنة عشرين ـ بعد الثلاثمئة ـ وهو جالس في الرّواقَيْنِ بطاقِ الحَرّاني[6] . وفي آخر نسخة جوروم من البغداديّات[7] « أنَّ أبا عليّ سُئِلَ عن الوقت الذي عمل فيه « الإغْفال » ، فقال : عملتُه في سنة ٣١٨هـ . وعملتُ المسائل المشروحة ـ وهي البغداديّات ـ في صفّ شُونِيْز من المسجد المعلّق ببغداد في الكرخ » .

---

(١) انظر : سرّ الصّناعة ٢/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧ ، وعنه في معجم الأدباء ٢/ ٨١٩ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ٢/ ٨٠ ، والوافي بالوَفَيات ١١/ ٣٧٧ ، وفي الخصائص ١/ ٢٧٧ « أقام على هذه الطريقة مع جلّة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة » ، وهذه المدة من قدومه بغداد ٣٠٧هـ إلى أن وافاه اليقين ٣٧٧هـ .

(٣) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٦ ، والبغداديّات ٣٧ .

(٤) انظر : الحلبيّات ١٥٩ .

(٥) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ ، ٤٦ .

(٦) محلّة ببغداد في الجانب الغربيّ منها . انظر : معجم البلدان ٤/ ٥ .

(٧) في مقدّمة تحقيقها ٣٧ .

ثمّ طوّف في البلاد[١] ، وسكن طرابلس مدّة[٢] ، وراجع بلده فارس[٣] .

ويذكر ابن جنّي[٤] أنَّ أبا عليّ أنشده في الموصل سنة ٣٤١هـ ، وفي هذه السّنة أيضاً قدم على حلب[٥] . فلعلَّ أبا عليّ انتقل في تلك السّنة من الموصل إلى حلب سالكاً أقرب الطرق اللاّحبة بينهما . وهو أمرٌ محتملٌ محقّقٌ لا شيءَ فيه .

ويظهر أنَّ أبا عليّ أقام بحلب في كنف سيف الدّولة حتى سنة ٣٤٦هـ[٦] أو ٣٤٧هـ[٧] .

ثمّ دخل أنطاكية[٨] ، ثمّ ألمّ بهِيْتٍ[٩] أيّاماً حتّى يصلح الطريق للمسير ، لينحدر منها إلى بغداد ، ثمّ انتقل إلى شيراز[١٠] ، وصحب عَضُد الدّولة البُويهي وتقدّم عنده .

ثمّ آبَ إلى بغداد سنة ٣٦٨هـ[١١] ، وكان وكيلَ عَضُد الدّولة عن زواج ابنته الكُبرى الطّائعَ للهِ سنة ٣٦٩هـ[١٢] .

---

(١) انظر : وَفَيات الأعيان ٢/ ٨٠ .

(٢) انظر : سير أعلام النُّبلاء ١٦/ ٣٨٠ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨٢١ .

(٤) في الخصائص ١/ ٧ ، ٧٤ ، والمحتسب ١/ ٣٤٠ .

(٥) انظر : وفَيات الأعيان ٢/ ٨٠ ، وسير أعلام النُّبلاء ١٦/ ٣٨٠ ، والوافي بالوَفَيات ١١/ ٣٧٧ ، وذكر ابن نظيف الحموي في التاريخ المنصوري ١٣٢ أنَّ أبا عليّ وفد رسولاً إلى سيف الدّولة بن حَمْدان سنة ٣٤٠هـ .

(٦) انظر : الخصائص ٢/ ٨٨ ، ٢٦٦ ، ٣/ ٢٦٢ ، وبقيّة الخاطريّات ٤٤ ، ٤٧ .

(٧) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٠ .

(٨) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٢ .

(٩) انظر : الخصائص ١/ ٩٢ .

وهِيْت : بلدة على الفرات من نواحي بغداد فوق الأنبار ، ذاتُ نخْلٍ كثيرٍ . عن معجم البلدان ٥/ ٤٢١ .

(١٠) انظر : وَفَيات الأعيان ٢/ ٨٠ ، والوافي بالوَفَيات ١١/ ٣٧٧ ، وفي الشّيرازيّات ٤٢ « قرأتها على الشيخ في جمادى الأُولى سنة ٣٦٤هـ في منزله » .

(١١) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١ .

(١٢) انظر : نشوار المحاضرة ٤/ ٢٦٢ .

وذكر صاعد[1] أنَّ أبا عليّ أملى عليه ببغداد في داره على الشّطّ عند مَشْرَعَةِ الرَّوَايا سنة ٣٧١هـ . وذكر ابن جنّي[2] أنّه ذاكر أبا عليّ سنة ٣٧٥هـ ببغداد ، وذكر القاضي التنوخي[3] أنّه سمع من الشيخ في رجب سنة ٣٧٥هـ ببغداد .

هذه صورة زمانيّة ومكانيّة ترصد تقلُّب أبي عليّ في العالمين ، وهو تنقُّلٌ حافلٌ أتى على زيارة المدن المهمّة في إقليم فارس والعراق والشّام ، وله غيرُ ما دلالة ، فهو يكشف عن نفسٍ حرّة توّاقة لا تستقرّ بها النّوى ، ويكشف عن المنزلة التي كانت للرّجل والشُّهرةِ التي لاحتْ له ، إذ كان في كلّ بلد ينزله يُسْأَل ثقةً من النّاس بعلمه ، فاجتمعت للرّجل مسائل أفتى فيها ، وحملت اسم البلد الذي كانت تقع فيه .

وتظهر أسماء مسائله أنّه زار مدناً لم يتقدّم ذكرها ، ليس بين يديِ المرء ما يُعين على تحديد أزمان نزوله فيها ، ولا سيّما أنَّ أكثر هذه المسائل قد هلك وطواه الدهر فيما طوى من ذخائر ، منها : كَرْمان ومَيّافارقين والأهواز وأصبهان ، وغيرها . وسيأتي الكلام عليها وافياً في الفصل الثّاني من هذا الباب .

د ـ صفاته وأَخلاقه

لا يُعرفُ عن أبي عليّ أنّه تزوّج أو أَعْقَبَ ، بل وقف نفسَه على هذا العلْم الذي كأنّه إنّما خُلِقَ له[4] ، « لا يعتاقُه عنه ولد ، ولا يُعارضُه فيه مَتْجر » .

على أنَّ المصادر تذكر أنَّ لأبي عليّ ابنَ أُخْتٍ تلمذ له وانتفعَ به ، ورَوَى عنه كتابه « الإيضاح »[5] ، هو أبو الحسين محمّد بْنُ الحسين بْنِ عبد الوارث النّحويّ (ت ٤٢١هـ) شيخُ الإمام عبد القاهر الجرجاني .

عاش أبو عليّ ـ على ما يصفُه تلميذُه المُخِصُّ به ابن جنّي ـ خليَّ البالِ صفيَّ

---

(١) انظر : الفصوص ٢/ ٢٦٢ .

(٢) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٤ .

(٣) انظر : نشوار المحاضرة ٤/ ٤٣ .

(٤) انظر : الخصائص ١/ ٢٧٧ .

(٥) انظر : المقتصد ١/ ٦٨ .

النّفس وحيداً فَرْداً قد انبتّتْ عن فؤادِه هموم الدُّنيا وشواغلُها ؛ قال[1] : « هذا على ما كان عليه من خلوّ سَرْبِه ، وسُروحِ فكْرِه ، وفُرودِه بنفسِه ، وانبتاتِ علائقِ الهمومِ عن قلبه » .

تقفُنا تآليفُ أبي عليّ على رجلٍ ذكيّ القلب نابهٍ ، وقد مرَّ بنا جملةٌ[2] من الأخبار التي تدلُّ على فطنة أبي عليّ ، وتشهد بصفاءِ ذهنِه وخلوصِ فَهْمِه . وهذا مِمّا تمخَّضَ عن الاغتراب في المصاهرة ، فالشيخُ فارسيُّ الأَب عربيُّ الأمّ كما سلف .

ونَصُّوا على أنَّ أبا عليّ كان صدوقاً في نفسِه[3] .

تلوحُ بعضُ خصال أبي عليّ في مطالعةِ ما تفرَّق مِنْ أخباره ، مِنْ ذلك أنَّه كان لا يرى ضيراً في استجادةِ قول تلميذٍ له وأَخْذِه به . حكى[4] ابن جنّي أنّه قال لأبي عليّ مرّةً : « قد حَضَرَني شيءٌ في علّةِ الإتباع في « نِقِيذ » ، وإنْ عَرِيَ أَنْ تكونَ عينُه حلقيّةً ، وهو قُرْبُ القافِ من الخاءِ والغين . . . فرضِيَه وتقبّلَه ، ثمّ رأيتُه وقد أثبتَه فيما بعد بخطِّه في « تذكرته » . ونحوه ما قاله ابن جنّي أيضاً[5] : « وكنتُ وأنا أنسخُ التذكرة لأبي عليّ إذا مَرَّ بي شيءٌ قد كنتُ رأيتُ طرفاً منه أو ألممْتُ به فيما قبل ، أقول : قد كنتُ شارفتُ هذا الموضع ، وتلوّح لي بعضُه . . . فيتبسَّمُ ـ رحمه الله ـ له ، ويتطلّق إليه سروراً باستماعِه » اهـ .

وخلاف هذه الخصلة النّبيلة من أبي عليّ ما يرويه تلميذٌ آخر لـه ، هو صاعد البغداديّ ، فقد زعم[6] أنّه استدرك على أبي عليّ موضعاً حرّفه في نوادر أبي زيد ، ثمّ نُمي ذلك إلى أبي عليّ فاستدعاه وعاتبه ، ثمّ قال لـه : وما عليك انقلْ ما تَرَى ، وخلاك ذمٌّ . قال صاعد : وخرجتُ من بغداد ، وهو مستوحِشٌ منّي غَفَرَ اللهُ له .

---

(١) انظر : المحتسب ١/ ٣٤ .

(٢) انظر ما سلف ٢٨ .

(٣) انظر : الفصوص ٣/ ٣٠ ، ولسان الميزان ٢/ ١٩٥ .

(٤) انظر : الخصائص ١/ ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، والنَّقِيذ : ما يُسْتَنْقَذُ من أيدي العدوّ .

(٥) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٧ ، وانظر أيضاً : الجواهر ٢/ ٧٢٦ .

(٦) انظر : الفصوص ٢/ ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

وهذا الخبر إنْ صحَّ يدلّ على أنفةٍ من أبي عليّ من قبول الحقّ مِمّن هو دونه ، ربّما حمله عليها أنَّ صاعداً أذاع ذلك أمام عَضُد الدّولة وغيره ، ولم يحسن التأتّي لعرض ما انتهى إليه من الصّواب ، فنَفَرَ منه الشيخ واستوحش .

وفي طباع أبي عليّ شيءٌ مِنْ حدّةٍ ، تظهر في اعتدادِه بنفسِه ، وثَلْبِه بعضَ أهْل العلْم وحطِّه مِن أَقْدَارِهم مِمّن عاصروه أو مِمّن خَلَوا قبله .

فمِمَّا يدلُّ على اعتدادِه بنفسِه ما يقولُه ابن جنّي[1] : « وكان أبو عليّ ـ رحمه الله ـ في هذا الباب ونحوه جَبَّاراً ، يَرَى نفسَه وأَهْلَ هذا الشَّأنِ بحيث هي وهم ، وقد كان فيما يَرَاه منه معذوراً بالإضافةِ إليهم ، فإنَّه كان فيه أحداً ولا أَحَدَ إليه أحداً » .

ومِمّا يدلُّ على ثَلْبِه أهْل العلم مِمّن عاصرهم قولُه في الزّجّاجيّ[2] : « لو سمع الزّجّاجيّ كلامَنا في النَّحْو لاستحيى أَنْ يتكلَّم فيه » ، وقولُه في الرّمّانيّ[3] : « إنْ كان النّحو ما عند الرّمّانيّ فليس عندَنا منه شيءٌ ، وإذا كان النّحو ما عندنا فليس عندَه منه شيءٌ » ، وقال فيه وقد ساند الثمانين[4] : « إنَّه صبيّ » .

وذكر ابن العديم[5] أنَّ أبا عليّ كان لا يذكر ابن خالويه في تذكرته إلّا بالجاهل . ووصفه في الحلبيّات[6] بأنَّه قليل التحفُّظ فيما يقول .

ونقل البغداديّ عن ابن خالويه أنَّه قال[7] : « وقد وَقَعَتْ إلينا مسائلُ جمّةٌ رَوَى سيبويه الجوابَ فيها عن الخليل ، ولم يضمِّنْ كتابه شيئاً من ذلك » .

وردّ عليه أبو عليّ في « نَقْض الهاذور »[7] بأنَّ الذي يحكي هذه الحكايات عن سيبويه عن الخليل متقوّلٌ كذَّابٌ ، ومتخرِّصٌ أَفّاك ، لا يشكُّ في ذلك أحدٌ له أدْنى

---

(١) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٤ .

(٢) انظر : إنباهُ الرُّواة ٢/ ١٦٠ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦ .

(٤) انظر : بقية الخاطريّات ٤٤ .

(٥) انظر : بغية الطّلب ٥/ ٢٢٧٠ .

(٦) انظر : الحلبيّات ١٥٩ .

(٧) انظر : الخزانة ١٠/ ٣٥٧ .

تأمُّل وتيقُّظ ، ولم يُصغ إلى القبولِ منه والاشتغالِ به إلّا الأغْمارُ الأغْفَالُ الذين لا معرفةَ لهم بالرُّواة ورواياتهم ، وتمييزِ صادقِهم مِنْ كاذبِهم ، وضابِطهم مِنْ مُجازِفهم ومتجوِّزِهم في الرواية » .

ولا يخفى ما في كلام أبي عليّ من حدّةٍ واشتدادٍ وتعريضٍ بعَصْريِّه وشانِئِه ابن خالويه .

وما كان أبو عليّ يرى المبرِّد إلّا رُجَيْلًا[1] ، قال ابن جنّي[2] : « وكان قد ثَبَتَ في نفس أبي عليّ على أبي العبّاس في تعاطيه الرّدّ على سيبويه = ما كان لا يكاد يملك معه نفسَه . ومعذوراً كان عندي في ذلك ؛ لأنّه أمْرٌ وَضَعَ مِنْ أبي العبّاس ، وقَدَحَ فيه ، وغَضَّ كلَّ الغَضِّ منه » .

وكان بأَخَرةٍ ربّما جَمَشَ أبا بكر بن السّرّاج وعَذَمَه[3] ، ولم يكن رأيُه فيه متأخِّراً رأيَه فيه متقدِّماً .

وقال في الأصمعي[4] : « وهذا من أوابد الأصمعيّ التي يُقْدِمُ عليها بغير علْم » .

وهذا من أبي عليّ مجانبةٌ للحقّ والصّواب ، فمَنْ ثلبهم أئمّةٌ أعْلامٌ فَضْلُهم مذكورٌ ، ومنهم مَن انتفع أبو عليّ بعلمه ، وجَرْحُه لمعاصريه غيرُ معتدٍّ به ؛ إذ المعاصرةُ حجابٌ ، وما يكون بين أبناء الصَّنعة الواحدة مِنْ تقارُصٍ وتباغُضٍ هو ما حَمَلَ أبا عليّ على قول ما قال .

وتروي المصادر خبراً قد يُفهم منه تقاعسُ أبي عليّ عن القتال ، وهو[5] أنَّ عَضُد الدّولة لمّا خرج لقتالِ ابن عمّه عزّ الدّولة دخل أبو عليّ عليه ، فقال له : ما رأيُك في

---

(١) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(٢) انظر : الخصائص ٣/ ٢٨٩ .

(٣) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٦ ، وخلاف ذلك ما قاله ابن جنّي عنه في الخصائص ٣/ ٣١١ .

(٥) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٢ .

صحبتنا؟ فقال : أنا مِن رجال الدّعاء لا مِن رجال اللِّقاءِ ، فخار اللهُ للملك في عزيمته ، وأنجحَ قَصْدَه في نهضتِه .

ووصف أبو حيّان(١) أبا عليّ بأنَّه « كان يشربُ ويتخالعُ ، ويُفارق هَدْيَ أَهْلِ العلْم » .

وقد مرّ بي كلام لأبي عليّ في الخمرة في موضعين :

الأوّل(٢) : قال في الكلام على قوله تعالى ﴿ كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا ﴾ [سورة الإنسان: ١٧] : « هذا يدلُّ على لذاذة المطعم ؛ لأنَّ الزنجبيل يَحْذِي اللِّسان . وزعمُوا أنَّ ذلك من أجود الأوصاف للخمر عند العرب ؛ قال الأعشى(٣) : معتّقة قهوة مُزَّة » اهـ

الثّاني(٤) : « وليس الخمرُ بالنبيذ في اللّغة . والأسماء الأُوَل لا توضع بالمقاييس ؛ يدلُّ على ذلك قولُ أبي الأسود(٥) :

دَعِ الخَمْرَ تشربْها الغُواةُ فإنّني ... رأيتُ أخاهَا مُجْزئاً بِمَكَانِها
فإلّا يَكُنْها أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أَخُوها غَذَتْه أُمُّه بلِبَانِها

ألا تَرَى أنَّ الشَّيْءَ لا يكون أخا نَفْسِه ، وأنَّ ما أدّى إلى ذلك كان فاسداً » اهـ

ليس في كلام أبي عليّ في الموضع الأوّل ما يوحي إلى معرفته بها معرفةَ المعاينِ الخبير بدليلِ أنّه وصف لذاذة مطعمها وعزا معرفة ذلك إليهم .

---

(١) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣٢ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٣) في ديوانه ١٠٩ :
نَازَعْتُهُمْ قُضُبَ الرَّيحانِ مُتَّكِئاً ... وقَهْوَةً مُزَّةً رَاوُوقُهَا خَضِلُ
الراووق : الوعاء الذي تروق فيه الخمر ، خَضِل : دائم النّدى لكثرة استعمالهم . اللّسان [م ز ز] .

(٤) الحُجّة ٢/ ٣١٥ .

(٥) ديوانه ١٨٩ ، وإصلاح المنطق ٢٩٧ ، وشرح أبياته ٤٧٠ ، والمقتضب ٣/ ٩٨ ، ومعاني الزّجاج ١/ ٢٩١ ، والثّاني منهما في الكتاب ١/ ٤٦ ، وأدب الكاتب ٤٠٧ ، والأصول ١/ ٩١ ، ٢/ ٢٩٠ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٣٤ ، ٢/ ٧٥٦ ، والارتشاف ٢/ ٩٤٠ ، ٤/ ١٨٩٣ ، وشرح الكافية للرّضي ٢/ ٤٤٣ .

وأمّا الموضع الثاني فهو رَدٌّ منه على شيخِه أبي إسحق في خبر حكاه[1] عن أبي الأسود من أنّه لُبِّسَ على أبي الأسود فقيل له : إنَّ هذا المُسْكر الذي سمّوه بغير الخمر ـ يعني النّبيذ ـ حلالٌ ، فظَنَّ أنّه كما قيل له ، ثمّ قادَه طبعُه إلى أَنْ حكم بأنّهما شيءٌ واحدٌ .

فأبو عليّ يريد أَنْ يغاير بين النّبيذ والخمر ، ويرى أنّه لو كان النّبيذُ الخمرَ ما جاز أَنْ يُوصف بأنّه أخو نفسِه ، فدَلَّ على أنّهما غَيْران ، فينبغي أَنْ يكون حكمُه مبايناً لحكم الخمر . فإن لم يرد أبو عليّ أَنْ ينتهي إلى هذا الذي استنتجناه ، فإنَّ حُبَّ ردِّه على شيخه وكَلَفَه بمخالفته هو ما حمله على قول ما قال .

ومِنْ وفاء أبي عليّ وإخلاصه لهذا العلْم الذي اشتغلَ به حياتَه ، أنّه أَوْصَى بثلث مالِه لنُحاةِ بغداد[2] .

هذه جملة من أوصاف أبي عليّ وأخلاقه تكشف عن نفسٍ غنيّة ، تَسامت فصدر عنها خصال حميدة ، واعتورها ما يعتور نفوسَ البشر من الهوى ، فجانبت الحقَّ في بعض ما اجترحت .

هـ ـ مَذْهَبُه الفِقْهي وعقيدتُه

أبو عليّ على مَذْهَبِ أبي حنيفة ، والأدلّة على ذلك ما يأتي :

١ ـ اقتصاره على نقْل أَقاويل أعلام الحنفيّة : أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمّد بن الحسن الشيباني ، وزُفر ، وأبي الحسن الكرخي = فيما يتعرّضُ له من مسائل الفقه ؛ ففي حكم الرّجل المُؤَخَّذ اقتصر على قول أبي حنيفة[3] : « المُؤَخَّذُ يُؤَجَّلُ كما يُؤَجَّلُ العنّين » .

٢ ـ اختياره موافق لاختيار الأحناف . قال أبو عليّ[4] : « وليس الخمرُ بالنّبيذِ

---

(١) في معانيه ١/ ٢٩١ .

(٢) انظر : طبقات القُرّاء ١/ ٢٠٧ .

(٣) الحُجّة ٢/ ٧٤ ، وانظر منها ١/ ٣٦ ، ٤٧ ، ٢/ ١٤١ ، ٣٠٨ ، ٣١٥ ، ٥/ ١٧٥ ، ٦/ ١٢٠ ، ١٤٣ .

(٤) الحُجّة ٢/ ٣١٥ .

في اللُّغة » . قال أبو حنيفة[1] : « الخمر اسمٌ لِمَا يُتَّخَذُ من العنب خاصّة » .

٣ ـ تقويتُه[2] واستدلاله لقول أبي الحسن الكرخي شيخ الحنفية ببغداد .

٤ ـ إضمارُه[3] محمَّد بن الحسن الشيباني إعظاماً لـه واعتداداً به وإعلاماً بأنَّه عَلَمٌ في المسألة التي كان يتكلَّم عليها ، وهي من مسائل الطلاق . ولم يضمر أبو عليّ أحداً فيما علمت ما خلا سيبويه[4] ، والمبرِّد .

٥ ـ وصف أبا الحسن عُبيد الله بن الحسين الكرخي (ت ٣٤٠هـ) بأنَّه أحد فقهائه[5] ، وأكثر من الحكاية عنه[6] .

٦ ـ لم يُخْلِ أبو عليّ أمثلته من ذكْر أعلام الفقه الحنفي فيها ، كقوله[7] « وقد أُجري القول أيضاً مجرى الاعتقاد ، نحو : هذا قولُ أبي حنيفة ، وهذا قولُ أَهْلِ العَدْلِ »، وكقوله[8] « وتكون «ترى» على هذا معناها الرَّأي، وليس إدراك الحاسّة[9]، كما تقول : فلان يرى رَأْيَ أبي حنيفة » ، وكقوله[10] « أبو يوسف أبو حنيفة » .

٧ ـ تناغم مذهب أبي حنيفة القياسيّ مع ما فُطِرَ عليه أبو عليّ من حُبِّ القياسِ والوَلَعِ به ، وقولتُه في القياس مذكورة مشهورة[11] : « لأَنْ أُخطِئَ في خمسين مسْأَلَةً

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢/١٥٦ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٢/١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) انظر : الحُجَّة ١/٤٧ .

(٤) انظر مثلاً الحُجَّة ٣/١٦ ، ٦٤ ، ٤/٣١٢ ، ٦/٢٠٩ ، والشِّعر ١/١١٢ ، والبغداديات ١٦١ ، والمقتضب ٢/٣٣٠ .

(٥) انظر : الحلبيات ٣٠٤ ، والحُجَّة ٢/١٣٩ .

(٦) انظر : الحُجَّة ٢/١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ٣٠٨ ، ٥/١٧٥ ، ٦/١٤٣ .

(٧) الحُجَّة ١/٣٤٣ .

(٨) الحُجَّة ٦/٥٧ .

(٩) وقع في مطبوعة الحُجَّة : الحاجة ، وهو تحريف ، ووقع في الجواهر ٢/٤٣٥ الجارحة ، عن كتابنا ، وفي مجمع البيان ٨/٥٨٢ الحاسّة ، عن كتابنا ، وكلاهما مستقيم به السياق .

(١٠) انظر : الإيضاح ٤٩ .

(١١) انظر : الخصائص ٢/٨٨ .

بما به الروايةُ، أَحَبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أُخطِئَ في مسألةٍ واحدةٍ قياسيّة ». وقال ابن جنّي[1] : « ونحنُ نعتقدُ ـ إنْ أَصبْنا فُسْحةً ـ أَنْ نشرحَ كتابَ يعقوب في القلب والإبدال ؛ فإنَّ معرفةَ هذه الحال فيه أمثلُ من معرفة عشرة أمثال لغتِه ؛ وذلك أنَّ مسألةً واحدةً من القياس أَنْبَلُ وأَنْبَهُ من كتاب لغةٍ عندَ عيونِ النّاس » .

٨ ـ اشتمالُ خزانةِ كُتُب أبي عليّ على كتاب الطّلاق[2] لمحمّد بن الحسن الشيباني الذي سَلِمَ لأبي عليّ نصفُه من حريقٍ أَصابَ مدينةَ السّلام بغدادَ أَتَى على جميع كتبه . ولعلّ أبا عليّ انتفع بعلْم محمّد ، ولا سيّما العللِ التي عوّل عليها مَنْ أَتَى بعده مِن الفقهاء[3] ؛ فقد انتزع أبو عليّ ثلثَ ما وَقَعَ للبصريين من العِلل ؛ قال ابن جنّي[4] : « وقلت مرّةً لأبي بكر أحمد بن عليّ الرّازي ـ الجصّاص الحنفيّ ـ وقد أفضْنا في ذِكْرِ أبي عليّ ، ونُبْلِ قَدْرِه ، ونباوة مَحَلّه : أحسَبُ أنَّ أبا عليّ قد خطر له وانتزع من عِلَلِ هذا العِلْمِ ثلث ما وقع لجميع أصحابنا . فأصغى أبو بكر إليه ، ولم يتبشَّعْ هذا القولَ عليه » اهـ

٩ ـ الغالب في الأحناف أنّهم معتزلة[5] ؛ فشيخُ أبي عليّ أبو الحسن الكرخيّ شيخُ الحنفيّة في بغداد ، ورأسٌ في الاعتزال[6] ، وتلميذ أبي عليّ عثمان بن جنّي حنفيّ معتزليّ[7] . والاعتزال عقيدة أبي عليّ كما سيأتي بعد قليل .

هذه جملة من الدلائل التي تثبت أنَّ أبا عليّ كان على مَذْهَبِ أبي حنيفة ، وأنَّ له هوًى فيه وانعطافاً إليه ، هذا المذهب الذي ينسجمُ مع التكوين الذّهنيّ لعقلِ أبي عليّ المفطورِ على حبِّ القياسِ والكَلَفِ به .

---

(١) انظر : الخصائص ٢/ ٨٨ .

(٢) انظر : سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، وعنه في معجم الأدباء ٢/ ٨١٩ ، وبغية الطلب ٥/ ٢٢٧٠ .

(٣) انظر : الخصائص ١/ ١٦٣ .

(٤) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٨ .

(٥) انظر : الغيث المُسجم ٣/ ٤٧ .

(٦) انظر : سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٢٦ .

(٧) انظر : الخصائص ١/ ٤٠ ، ٤٢ .

وأمّا الاعتزالُ فقد كان عقيدة أبي عليّ[1] ، وفيما يأتي أدلّةٌ من كلام أبي عليّ تثبت اعتزالَه :

١ ـ تقول المعتزلة بأنَّ اللهَ قديمٌ ، والقِدَمُ أخصُّ وصْف ذاته[2] .

وأبو عليّ لا يكاد يذكر الله تعالى بغير هذا الوصف[3] .

٢ ـ أطلق المعتزلةُ على أنفسهم أَهْلَ العدل والتوحيد ؛ لأنَّهم[4] « أوجبُوا على الله تعالى ما هو عَدْلٌ عندَهم : مِن ثواب المطيع وعقاب العاصي ، وتيسير أسباب الطّاعات وزواجر المعاصي ، ورعاية ما هو أصلح للعباد ، ولم يجوِّزُوا شيئاً مِمَّا يُعَدُّ ظلماً على الله = وأَهْلَ التوحيد ؛ إذ لم يثبتوا له تعالى صفات قديمة زائدة على ذاته » .

وكان التكثُّرُ من استخدام هذا المصطلح هجّيرى أبي عليّ ؛ قال[5] : « لأنَّ الإسلامَ يشتملُ على العدل والتوحيد » . علّق أبو حَيّان على كلامه هذا ، فقال[6] : « وهو معتزليٌّ ؛ فلذلك يشتملُ كلامُه على لفظ المعتزلة من العدل والتوحيد » .

٣ ـ اتّفقت المعتزلة على أنَّ العَبْدَ قادرٌ خالقٌ لأفعالِه خيرِها وشرِّها ، ويستحقّ على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدّار الآخرة ، والرَّبُّ تعالى منزَّهٌ أَنْ يُضافَ إليهِ شرٌّ وظلمٌ وفِعْلٌ هو كفرٌ ومعصية .

ورأى المعتزلة أيضاً أنَّ الإنسانَ إذا لم يكن حرّاً مختاراً فيما يفعل فإنَّه لا يكونُ مسؤولًا عن أفعالِه خيراً كانت أو شرّاً ، وإذا لم يكنْ مسؤولًا كان الثّواب باطلاً ؛ لأنَّه

---

(١) انظر : الأشباه والنّظائر ١/٦٥١ ، والمزهر ١/١٤ ، والبحر المحيط ١/٤٩ .

(٢) انظر : المِلَل والنِّحَل للشهرستاني ٦٢ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/٢٠ ، ٣٤ ، ٢٢٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٢/٣٩ ، ٥٠ ، ٦٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٣/٢٤٤ ، ٢٧٤ ، ٤/٢٦١ ، ٦/٥٤ ، ١٤٠ ، ١٤١ .

(٤) انظر : حاشية الجرجاني على الكشّاف ١/١٨ ، والكشّاف ١/٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٥) الحُجّة ٣/٢٣ ، وانظر منها أيضاً ١/٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٣٠٣ ، ٣٤٣ ، ٢/٦٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٥١ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ٣/٢٤٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤/٢٧٥ ، ٥/٦٩ ، ٣٨٣ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٢/٤٠٨ ، والكشّاف ١/٣٤٤ ، ٣٤٥ ، والكتب المعلّقة في حواشيه .

جزاف وعبث ، وكان العقاب ظلماً . وكلا الأمرَيْنِ الباطل والظُّلم نوعٌ من الشّرّ ، واللهُ تعالى لا يصدر عنه الشّرّ . فالعدلُ الإلهيّ عند المعتزلة مبنيّ على قاعدتَيْنِ : الشَّرُّ لا يصدرُ عن الله ، والثّوابُ والعقابُ على فِعْلٍ لا اختيارَ فيه شرٌّ . فلذلك كانت القاعدة الأساسيّة لتصوُّرِهم مفهوم العدل هي قضيّة حريّة الإنسان وحرّيّة إرادته[1] .

وفي ضوءِ هذا الأَصْلِ الاعتزاليّ كان أبو عليّ يتأوّل ما ظاهرُه نسبةُ أَفْعالِ الإنسان إلى الله تعالى .

من ذلك ما علّقه أبو عليّ على قراءة حمزة ﴿ وعَبُدَ ﴾ من قوله ﴿ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وعَبُدَ ٱلطَّـٰغُوتَ ﴾ [سورة المائدة : ٦٠] : « حُجّةُ حمزةَ في قراءتِه ﴿ عَبُدَ ٱلطَّـٰغُوتَ ﴾ أنّه يحملُه على ما عمل فيه ﴿ وَجَعَلَ ﴾ ، فكأنّه قال : وجعل منهم عبدَ الطّاغوت . ومعنى ﴿ وَجَعَلَ ﴾ خَلَقَ ، كما قال : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٩] »[2] اهـ

علّق ابن عطيّة على كلام أبي عليّ هذا ، فقال[3] : « وهذه منه ـ رحمه الله ـ نزعةٌ اعتزاليّةٌ ؛ لأنّ قوله : ﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّـٰغُوتَ ﴾ تقديره : ومَنْ عبد الطّاغوت ، والمعتزلةُ لا ترى أنّ الله تعالى يصيِّرُ أحداً عابدَ طاغوت » اهـ

ومن ذلك أيضاً ما قاله في تفسير قوله تعالى ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٥] :[4] « وأمّا قوله ﴿ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا ﴾ فعلى تأويلَيْنِ :

أحدهما : التسمية في قوله ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾ [سورة الزخرف : ١٩] ، أَيْ سمّوهم بذلك .

والآخر : الحكم ، كقولك : اجعل البصرةَ بغدادَ ، وجعلْتَ حسني قبيحاً ، أَيْ حكمتَ بذلك .

---

(١) انظر : الفصل في المِلَل والنِّحَل ٣/ ٩٨ .
(٢) الحُجّة ٣/ ٢٣٦ .
(٣) المحرَّر الوجيز ٢/ ٢١١ ، وانظر : الدّرّ المصون ٤/ ٣٢٧ .
(٤) الحُجّة ٣/ ٤٠٥ .

ولا يكون هذا من الجعل الذي يُرادُ به الخَلْقُ ، ولا الذي يُرادُ به الإلقاء ، كقولك[1] : جعلْتُ متاعَك بعضَه على بعض ، وقوله ﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [سورة الأنفال : ٣٧] » اهـ

نلاحظ أنَّ أبا عليّ يتجانف عن تفسير ﴿ يَجْعَل ﴾ بـ التصيير أو الخَلْق أو الإلقاء ؛ لأنَّ ذلك مُفْضٍ إلى أنَّ الله قد صيّر أو خَلَقَ قلب عبدِه غير متّسع للإيمان ؛ إذ لا يجوز عندَهم أنْ يكونَ اللهُ قد أراد لعبده أنْ يكون كافراً ، فالكفرُ وتضييقُ صدرِ العبدِ عن الإيمان من صُنْعِ العبد لنفسه ، ولا يجوزُ أنْ يُنْسَبَ شيءٌ مِنْ هذا إلى الله .

من ذلك أيضاً ما قاله في قوله تعالى ﴿ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [سورة المجادلة : ٢٢] :[2] « معنى كتابة الإيمان في قلوبهم أنّها سمة لمن يشاهدُهم من الملائكة أنّهم مؤمنون ، كما أنَّ قوله في الكفّار ﴿ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [سورة التوبة : ٩٣] علامة يعلم من شاهد من الملائكة أنّه المطبوع على قلبه . وعلى هذا قوله ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [سورة الكهف : ٢٨] ، أيْ جعلها غُفْلاً من العلامة التي تكون في قلوب الذّاكرين » اهـ

هذه الأمثلة وغيرها[3] مِمّا تناثر في تآليف الرّجل ، واستكثار أبي عليّ من استعمال المصطلح الذي أطلقه المعتزلة على أنفسهم : أَهْل العدل والتوحيد ، وحرص أبي عليّ على نعت الله بالقديم ، وهو أخصّ وصف لله عندَهم = كلُّ أولئك مِمّا يجعل أبا عليّ معدوداً في المعتزلة .

هذا وقد كان لعقيدةِ أبي عليّ هذه أثر في التوجيه النَّحْوي الذي سنقف على معالمه عند الشيخ في الباب الثّالث من هذا البحث .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ١٥٧ .

(٢) الحُجّة ٦/ ٢٨٢ .

(٣) انظر : الشّيرازيات ٥٦٥ ، والحُجّة ١/ ١٨٥ ، ٣٠٤ ، ٢/ ١٥ ، ١٦٢ ، ٢٠٤ ، ٤٣٠ ، ٤٥٧ ، ٣/ ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤/ ١٢ ، ٢١٤ ، ٣٠٧ ، ٥/ ٢٠٤ ، ٢٥٣ .

و ـ شيوخه

تلمذ أبو عليّ لمشيخةٍ جليلةٍ من أعيان العربيّة ، وفيما يأتي ذِكْرُ مَنْ عرفتُ منهم مرتَّبين بحسب سني وفياتهم :

١ ـ أبو العبّاس إسماعيل بن إسحق المُعَمَّرِيّ (ت ٣٠٦هـ)[١]

حكى البغداديّ[٢] أنّ أبا عليّ في « التذكرة القصريّة » سأل ابن الخيّاط والمُعَمَّري عن بيت فلم يُجيبا إلّا بعد مدّة » .

٢ ـ أبو إسحق إبراهيم بن السّريّ الزّجّاج (ت ٣١١هـ)[٣]

قال أبو عليّ في « نقْض الهاذور »[٤] : « وما علمتُ أحداً من شيوخِنا الذين أدركناهم ـ منهم أبو إسحق ـ روى حكايةً واحدةً . . . عن سيبويه إلّا ما ثبت في كتابه » .

وروى عنه أبو عليّ كتاب سيبويه[٥] ، وسمع منه كتابه في « معاني القرآن »[٦] ، وقرأ عليه « إصلاح المنطق » لابن السّكّيت[٧] .

ورَدّ عليه أبو عليّ فيما أغفله في « معاني القرآن » له ، في كتاب أسماه « الإغفال » ، وأبدى أبو عليّ كَلَفاً بتعقُّب الزّجّاج وحُبَّ الرّدّ عليه حتى قال أبو حَيّان[٨] : « وحمل أبا عليّ على هذه المغالطةِ حُبُّ ردّه على الزّجّاج ؛ لأنّه كان مولعاً بذلك . وللشنآنِ الجاري بينهما سببٌ ذكره النّاس » ، وقال جامع العلوم

---

(١) انظر : تاريخ بغداد ٧/ ٢٩٠ .

(٢) انظر : شرح أبيات المغني ٤/ ٣٢٧ .

(٣) في آخر نسخة جوروم من البغداديّات عن أبي عليّ أنّه توفّي ٣١٢هـ . انظر مقدّمة تحقيق البغداديّات ٣٧ .

(٤) نقلاً عن الخزانة ١٠/ ٣٥٧ .

(٥) انظر : فهرس ابن عطيّة ٧٨ .

(٦) انظر : الإغفال ١/ ٣٨ ، والمحتسب ١/ ٣٦ .

(٧) انظر : المخصّص ٥/ ٧٤ .

(٨) انظر : البحر المحيط ١/ ٣٣١ .

يخاطب أبا عليّ[١] : « والحربُ قد تكونُ سجالًا ؛ فلا كلُّ ذاك على أبي إسحق ، فربّما يكونُ عليك » ، « فما هذا الازدحامُ منك ومن غيرك على مثل ذلك الشيخ » ، يعني الزّجّاج .

على أنَّ ابن جنّي يروي عن أبي عليّ رضاه عن شيخه وبرّه له ، قال[٢] : « وكان عن أبي إسحق راضياً مع ما عمله به في كتاب « الإغْفال » الذي ردَّ به عليه » .

وقد أفضى تخريجُ شواهد « الحُجَّة » ، وتتبُّعُ مسائلها ، وعراضُها بالأصول المصنَّفة في العربيّة ومعاني القرآن = إلى الكشف عن موقف أبي عليّ من شيخه ، فهو تارةً ينصُّ عليه كأن يقول[٣] : أخبرنا أبو إسحق ، وسمعت أبا إسحق ، ورأيت أبا إسحق ، وتارةً يردُّ عليه دون أنْ يسمّيه[٤] ، وتارةً يردُّ عليه ويسمّيه كأن يقول[٥] : وأمّا ما ذهب إليه أحد شيوخنا ، وهو أبو إسحق الزّجّاج ، وتارةً يستشهد بكلامه في موضع[٦] ثم يردّه في موضع آخر ، وتارةً ينقلُ عنه تصريحاً[٧] ، وتارةً ينقل عنه بصيغ من مثل[٨] : زعموا ، أو قال غيرُه ، أو بعضهم ، أو قيل ، أو أحد شيوخنا ، وتارةً يُغير على كلامه في معاني القرآن فيجتاحه ويدّعيه[٩] ، وتارةً يتحامل

---

(١) في شرح اللُّمع له ٣٣٧/١ ، ٣٢٥ .
(٢) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ .
(٣) انظر : الحُجَّة ٢٩٨/٢ ، ٨٢/٣ ، ٤١٥/٤ ، ٢٢٥/٥ .
(٤) هذه أمثلة على ذلك (الموضع الأوّل للحُجَّة ، والثّاني لمعاني الزّجّاج) :
٧١/٢= ٣٠٧/٣ ، ٧٩/٢= ١٣٦/١ ، ١٥١/٢= ١١٠/١ ، ١٩٣/٢= ١٨٩/١ ، ١٩/٣= ١٦٢/٣ ، ١٣٠/٣= ١٤١/٢ ، ٢٣٧/٣= ١٨٧/٢ ، ١٧٨/٤= ٤٣٥/٤ ، ١٨٩/٤= ٤٤٣/٤ ، ٣٠/٥= ١٥٩/٣ ، ١٣٨/٥= ٢٧٩/٣ ٣٣/٦= ٢٧٥/٤ ، ٣١٩/٦= ٢٢١/٥ .
(٥) انظر : الحُجَّة ١٩٨/١ ، ومعاني الزّجّاج ٧٠/١ .
(٦) انظر : الحُجَّة ١٧٣/٦ ، ٣١٢/٣ ، ومعاني الزّجّاج ٤٥٩/٢ .
(٧) انظر : الحُجَّة ٣٥٩/٤ ، ٢٣٠/٥ ، ٦٣/٦ ، ومعاني الزّجّاج ٣٦٣/٣ ، ٣١٢/٤ .
(٨) انظر : الحُجَّة ٣٩٤/٦ ، ٣٧٣/٥ ، ١٥٤/٦ ، ٣٧/٦ ، ٢٦٠/٣ ، ٣٢١/٢ ، ويقابلها من معاني الزّجّاج على الترتيب ٣٠٩/٥ ، ١٠٨/٤ ، ٤١٦/٤ ، ٢٨٠/٤ ، ٢١٠/٢ ، ٤١٦/٣ .
(٩) هذه أمثلة على ذلك (الموضع الأوّل للحُجَّة ، والثّاني لمعاني الزّجّاج) :
٢٣٣/١= ٧٢/١ ، ١٨٦/٣= ١١٨/٢ ، ٢١٥/٣= ١٥٣/٢ ، ٢٢٣/٣= ١٧٩/٢ ، ٢٦٨/٣ =

عليه[1] .

هذا وقد أخذ أبو عليّ مسائلَ على الزّجّاج في « معانيه » بَسَطَها في « الحُجّة »[2] ، و لم يتطرّق إليها في الكتاب الذي مَحَّضَه لإصلاح ما غلط فيه أبو إسحق ، وأسماه « الإغْفال » .

ولا ضيرَ أنْ يفوتَ أبا عليّ بعضُ المسائل التي أغفلها الزّجّاج في كتابه « الإغْفال » الذي ألّفه سنة ٣١٨هـ[3] ، ثم يستدركها في « الحُجّة » ـ وهي آخر ما ألّف على ما سيأتي تحقيقُه ـ وقد بلغ إناه ، وقويت عارضتُه ، واكتملت معارفُه ، فتنبّه فيها على ما لم يتنبّه عليه وهو في رَيْعان شبابه .

وسيأتي الكلام على أثر الزّجّاج وكتابه « معاني القرآن » في أبي عليّ وكتابه الجهير « الحُجّة » بأزيدَ من هذا وأوْفى في الفصل الثّالث من هذا الباب .

٣ ـ إبراهيم بن محمّد بن إبراهيم أبو إسحق الكِنديّ الصّيرفيّ المعروف بابن الخنازيريّ (ت ٣١٢هـ)[4] حدّث عنه أبو عليّ في مواضع من « الحُجّة »[5] .

٤ ـ أبو الحسن عليّ بن سُليمان الأخفش الصغير (ت ٣١٥هـ)[6]

عوّل عليه أبو عليّ في رواية الشّعر[7] ، واستشبته[8] في قولٍ حكاه عن شيخه أبي

= ٢/٢١٧ ، ٣/٢٢٦ ، ٥/٨٥ =٥/١٨٠ ، ٣/٣١٢ ، ٥/٣١٨= ٣/٤٢ ، ٦/٢٣٢= ٥/٧٣ ، ٦/٢٦٥= ٥/١١٦ .

(١) انظر : الحُجّة ٣/١٠٧ ، والإغفال ٢/١٤١ ، ومعاني الزّجّاج ١/٤٩١ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/٣٢٤ ، ٣٢٥ ، وكشف المشكلات ١/٢٧٦ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/١٩٣ ، ومعاني الزّجّاج ١/١٨٩ .

(٣) انظر : البغداديّات ٣٧ ، وبقيّة الخاطريّات ٤٥ ، ٤٦ .

(٤) انظر : تاريخ بغداد ٧/٨٩ ، وتاريخ الإسلام للذهبيّ حوادث سنة ٣١٢هـ .

(٥) انظر : الحُجّة ٢/٣٨٨ ، ٣/٢٦٤ ، ٥/٢١٩ ، ٣٢٥ .

(٦) انظر : تاريخ العلماء النحويّين لابن مِسْعَر ٤٥ ، وبُغية الوعاة ٢/١٦٧ .

(٧) انظر : الحُجّة ١/٣٥١ ، ٣/٢٠٧ ، ٢٧٩ ، ٣٤٢ ، ٥/٦٢ ، ٤٨٠ ، وفي هذا الموضع الأخير لم يعرفْه ناشرو الحُجّة ، فترجموا لأحد شعراء العسكر !!

(٨) انظر : الحُجّة ١/٢٤١ ، والخصائص ٢/٢٨٧ .

العبّاس ثعلب ، وروَى[1] عنه قصيدة يزيد بن الحكم الثقفيّ التي أوّلُها :

تُكاشِرُني كَرْهًا كأنّكَ ناصِحٌ وعينُك تُبدي أنَّ صَدْرَك لي دَوِي

وقد أشار أبو عليّ إلى صحبته له في كتابه « نقض الهاذور »[2] .

٥ ـ أبو بكر محمّد بن السّريّ المعروف بابن السّرّاج (ت ٣١٦هـ)

قَرَأ عليه كتاب سيبويه[3] ، ونوادر أبي زيد[4] ، والتّصريف للمازنيّ[5] ، والمسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرّد[6] ، والمذكّر والمؤنّث له أيضاً[7] ، وديوان النابغة الذبيانيّ من رواية الأصمعيّ[8] ، وديوان بشر بن أبي خازم من خطّ السّكّريّ[9] ، واستملى منه « التهذيب »[10] ، وتصفّح ما أخذه عن المبرّد أو عامّته[11] .

وابن السّرّاج هو مَنْ أَوْحى لأبي عليّ بفكرة تأليف « الحُجّة » ؛ إذ كان ابن السّرّاج قد أخذ في الاحتجاج لسبعة ابن مجاهد ، فكتب شيئاً منه ، ثمّ أتمّ أبو عليّ صنيعَ شيخه ، وحكى عنه ما نَجزَ من حِجَاجه[12] ، فنهض كتاب « الحُجّة » الذي هو في بابه ككتاب سيبويه في بابه . وسيأتي تحقيق ذلك وبيانه في موضعه من هذا البحث .

---

(١) انظر : البصريّات ١/ ٢٨٥ ـ ٢٩٣ .

(٢) انظر : الخزانة ١٠/ ٣٥٨ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٨ ، وبرنامج الوادي آشي ٣٠٧ .

(٤) انظر : البصريّات ١/ ٦٦٧ ، وشرح أبيات المغني ١/ ١٠٨ ، وذكر في البغداديّات ٣٩٥ أنّه قرأ عليه بعض كتب أبي زيد .

(٥) انظر : المنصف ١/ ٦ .

(٦) انظر : الإغفال ١/ ٢٨٧ ، والحُجّة ١/ ٢٦٤ .

(٧) راجع مقدّمة تحقيقه للدكتور رمضان عبد التّوّاب .

(٨) انظر : البغداديّات ٣٤٣ .

(٩) الحُجّة ٥/ ٢٢٥ .

(١٠) انظر : الإغفال ١/ ٣١٢ ، والبصريّات ١/ ٢٣٥ ، ٦٦٧ .

(١١) انظر : الخزانة ١٠/ ٣٥٨ .

(١٢) انظر : الحُجّة ١/ ٦ .

وكان ابن السّرّاج[1] قد كلّف تلميذَه النّابه أبا عليّ إتمام كتابه « الموجز » ثقةً منه بكفاءته ، وذكر شيخ المعرّة أبو العلاء[2] أنّ أبا عليّ أتمّ الكتاب من كلام ابن السّرّاج في « الأصول » ، و« الجمل » لا أنّه أتى به مِن عند نفسه .

ويبدو أنّ أبا عليّ قد تغيّرتْ نظرتُه إلى شيخه ابن السّرّاج بعد أن اتّسعت معارفه ورسخت كعبه في علْم الصّناعة ، ألمع إلى هذا المعنى تلميذه المُخِصُّ به ابن جنّي في قوله[3] : « وربّما كان بأَخَرةٍ جمشَ أبا بكر وعَذَمَه ، ولم يكنْ رأيُه فيه متأخّراً رأيَه فيه متقدِّماً » .

ويصدّق مقالة ابن جنّي هذه عُنْفُ أبي عليّ واشتداده في تخطئة شيخه ابن السّرّاج كقوله[4] « وهذا خطأ عليه فاحشٌ في النَّقْل » ، وردُّه[5] عليه دون أنْ يسمّيه ، وإشارته[6] إلى تناقض أقواله .

على أنّ أبا عليّ روى عنه في مواضع كثيرة[7] ، ولم يمنعه ما يكون من تقارص بينَ أبناء الصَّنعة الواحدة ، من الحكايةِ عنه والاعتدادِ بما يرويه ، بل ربّما ادّعى في موضع ما نسبه إليه في موضع آخر[8] .

٦ ـ عليّ بن الحسين بن مَعْدان أبو الحسن الفارسيّ الفَسَويّ (ت ٣١٩هـ)

قال الذّهبيّ[9] : « روى عنه شيخ النّحْو أبو عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ » .

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .

(٢) انظر : رسالة الغفران ٤١٧ .

(٣) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ٣٦٤ .

(٥) انظر : الحُجّة ٢/ ٧٩ ، ٥/ ٣٩ ، وما يقابلهما من الأصول ٢/ ٣٦٥ ، ١/ ٤١٩ .

(٦) انظر : البغداديّات ٤٥٦ .

(٧) انظر : الحُجّة ١/ ٢٥٧ ، ٣٣٥ ، ٣/ ١٢ ، ٢٩٦ ، ٣٤٦ ، ٤١٧ ، ٤/ ٢٤٥ ، ٣٠٨ ، ٣٢٦ ، ٥/ ٩٧ ، ٢١١ ، ٦/ ٢٢٨ .

(٨) انظر : الحُجّة ٣/ ٣٧٧ ، والبغداديّات ٢٦٨ .

(٩) انظر : سير أعلام النُّبلاء ١٤/ ٥٢٠ .

٧ ـ أبو بكر محمّد بن أحمد المعروف بابن الخيّاط (ت ٣٢٠هـ)

ذكر ياقوت[١] أنَّ أبا عليّ قرَأ عليه ، وكتب عنه شيئاً من علْم العربيّة ، ورآه بخطِّ أبي عليّ .

وذكر[٢] أبو عليّ أنّه كلَّم ابن الخيّاط في مجالس كثيرة .

ولأبي عليّ معه ومع أصحابه خبر لطيف حكاه ابن جنّي[٣] .

٨ ـ أبو بكر محمّد بن الحسن بن دُريد الأَزْدِيّ (ت ٣٢١هـ)

قَرَأ عليه « الجمهرة »[٤] ، وحكى ابن جنّي[٥] أنَّ أبا عليّ حين همّ بقراءة مقدّمة « الجمهرة » على صاحبها ابن دُريد ، قال لـه : « يا أبا عليّ أنت أعلم بها منّي » .

واستملى[٦] أبو عليّ كتاب « الاشتقاق » منه .

ويبدو أنَّ أبا عليّ لم يكن راضياً عن علْم شيخه ابن دُريد في التّصريف ، وإيّاه عَنَى في قوله[٧] : « وكان شيخٌ من أهْلِ اللُّغة وَزَنَ هذه الكلمة ـ يَسْتَعُور ـ بـ يَفْتَعُول ، حتّى نبّهَ عليه . وله فيما كان أملاه من الأبنية حروفٌ كثيرةٌ تحتاجُ إلى إصلاح » .

وما حكاه عن هذا الشيخ هو ما قاله ابن دُريد في « الجمهرة »[٨] ، ونُصّ على أنّه ابن دُريد في إحدى نسخ البغداديّات[٩] ، والنّصّ منها .

وقد أشار ابن جنّي إلى هذه الحروف التي تحتاج إلى إصلاح في نسخته

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٩ .

(٢) انظر : الحلبيّات ١٦٠ ، ومعجم الأدباء ٢/ ٨٢٠ ، ٥/ ٢٣٠٩ .

(٣) انظر : الخصائص ٣/ ٣٠٠ .

(٤) الإغفال ١/ ٣١٢ ، وانظر منه ١/ ١١١ ، ٢٤١ ، ٢٧٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٢ ، ٣٢٧ ، ٣٥٢ .

(٥) انظر : الخصائص ٣/ ٢٨٨ ، وبقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(٦) انظر : البصريّات ١/ ٢٨٣ .

(٧) انظر : البغداديّات ٩٦ .

(٨) انظر : الجمهرة ٢/ ١٢٢٢ .

(٩) انظر : البغداديّات ٩٦ وحواشيه .

من «الجمهرة»؛ قال[1]: «وأمّا كتاب «الجمهرة» ففيه أيضاً من اضطراب التصنيف وفساد التّصريف ما أُعْذِرَ واضعُه فيه؛ لبُعْدِه عن معرفة هذا الأمر. ولمّا كتبتُه وقّعْتُ في متونه وحواشيه جميعاً من التنبيه على هذه المواضع ما استحييْتُ من كثرته. ثمّ إنّه لمّا طال عليّ أَوْمَأْتُ إلى بعضه، وأضربتُ البتةَ عن بعضه».

٩ ـ أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)

قَرَأَ عليه كتاب «السّبعة»[2]، وعقد «الحُجّة» عليه، وقَرَأَ[3] عليه كتاب «معاني القرآن» لأبي زكريّا الفرّاء، وأنشد عنه[4].

١٠ ـ موسى بن جعفر بن محمّد أبو الحسن المعروف بابن قُرَيْن (ت ٣٢٨هـ)[5]

حدّث عنه أبو عليّ[6] ببغداد في درب الحسن بن زيد.

١١ ـ يوسف بن يعقوب الأزرق (ت ٣٢٩هـ)[7]

حدّث عنه أبو عليّ[8] في «الحُجّة».

١٢ ـ أحمد بن محمّد البصريّ المعروف بالهِزّانيّ (ت ٣٣٢هـ)[9]

حدّث عنه أبو عليّ[10] في «الحُجّة».

١٣ ـ أبو الحسن عُبيد الله بن الحسين الكرخيّ (ت ٣٤٠هـ)

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٢٨٨.
(٢) انظر: الحُجّة ١/ ٦، والحلبيّات ٥٦، وطبقات القُرّاء ١/ ٢٠٧.
(٣) انظر: المحتسب ١/ ٣٦.
(٤) انظر: الحُجّة ٤/ ٢٩٧.
(٥) انظر: تاريخ بغداد ١٥/ ٦٣، والمنتظم ٦/ ٢٩٢.
(٦) انظر: الحُجّة ٢/ ٣١٣.
(٧) انظر: سير أعلام النُّبلاء ١٥/ ٢٨٩.
(٨) انظر: الحُجّة ٢/ ٣٥.
(٩) انظر: سير أعلام النُّبلاء ١٥/ ٢٨٥.
(١٠) انظر: الحُجّة ٢/ ٦٤، ٤/ ٢٠٥.

شيخ الحنفيّة في بغداد ، ورأسٌ في الاعتزال[1] .

وصفه أبو عليّ بأنّه أحد فقهائه[2] ، وحكى عنه[3] ، واستدلّ لبعض أقوالِه[4] .

١٤ ـ أبو بكر محمّد بن عليّ مَبْرَمَان (ت ٣٤٥هـ)

ذكر ياقوت[5] أنَّ أبا عليّ أخَذَ عنه .

ومِمّا يتّصل بشيوخ أبي عليّ إسنادٌ نقله البغداديّ[6] عن تذكرة الفارسيّ ، وهو : « قال أبو عليّ : أنشدني أبو يعلى ، قال : أنشدنا أبو عثمان لزياد الأعجم .... »

وأبو يعلى[7] هو محمّد ابن أبي زُرْعة الباهليّ صاحب المازنيّ (ت ٢٥٧هـ) ، وكان عالماً في النّحو متقدّماً وثقةً فيما يرويه . نَقَلَ عنه أبو عليّ في الحُجّة[8] ، ونقل السيوطي[9] عن أبي عليّ في « القصريّات » قولَه : « كان أبو يعلى أحذقَ من المبرّد ، وإنّما قلّ عنه لأنّه عُوجل » .

قلت : صحّ بعد ترجمة أبي يعلى أنّه ليس من طبقة شيوخ أبي عليّ ، فأخشى أن يكون ما وقع في مطبوعة شرح أبيات المغني : « أنشدني أبو يعلى » ، محرَّفاً عن « أنشد أبو يعلى » ، أو يكون ثمّ سَقْطٌ في السّند .

وممّا يتّصل بشيوخ أبي عليّ أيضاً إسنادُ أبي عليّ روايتَه كتاب الأخفش في معاني القرآن إلى أبي عبد الله محمّد بن العبّاس اليزيديّ (ت ٣١٠هـ) عن عمّه أبي جعفر

---

(١) انظر : سير أعلام النُّبلاء ١٥/٤٢٦ .

(٢) انظر : الحلبيّات ٣٠٤ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/٣٠٨ ، ٥/١٧٥ ، ٦/١٤٣ ، ونقل البغداديّ في شرح أبيات المغني ١/٣٢٧ ، بعض ما رواه أبو عليّ في المسائل القصريّة ، عنه .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/١٣٩ ـ ١٤١ .

(٥) انظر : معجم الأدباء ٢/٨١١ ، وبغية الوُعاة ١/١٧٥ ، ٤٩٦ .

(٦) انظر : شرح أبيات المغني ٤/١٢٦ .

(٧) ترجمته في الفهرست ٨٩ ، وتاريخ العلماء النّحويّين ٥٠ ، ٥١ ، وإنباه الرُّواة ٤/١٨٤ .

(٨) انظر : الحُجّة ١/٤٣ ، ٣/٦٦ .

(٩) انظر : بغية الوعاة ١/١٠٤ .

أحمد بن محمَّد اليزيديّ (ت قبل ٢٦٠هـ) عن الأخفش ؛ قال أبو عليّ[١] : « قال الأخفش فيما روى محمَّد بن العبّاس عن عمّه عنه » ، وقال : « روينا عن أبي الحسن من طريق أبي عبد الله اليزيديّ عن عمّه عنه » . والنُّسخة التي نُشر عنها معاني القرآن للأخفش هي من رواية أبي عبد الله اليزيديّ عن عمّه عن الأخفش ، عرضها أبو عبد الله على عمّه يوم الأحد سلخَ المحرَّم سنة ٢٥٣هـ[٢] .

قلتُ : يُشبه أن يكون أبو عبد الله اليزيديّ من شيوخ أبي عليّ ، فعبارة أبي عليّ في الإسناد إليه تحتمل التلمذة لـه ، ووفاة أبي عبد الله وهي سنة ٣١٠هـ لا تمنع ذلك ، وهي مقاربة لوفاة شيخيه الزّجّاج والسّرّاج . على أني لم أجد مَنْ ذكره في شيوخ أبي عليّ .

هذا ذكْر جميع مَنْ عرفتُ من شيوخ أبي عليّ مِمّن روى عنهم في تآليفه أو ذكرته مظانّ ترجمته . وفي بعضهم استدراكٌ على جميعِ مَنْ كَتَبَ عن أبي عليّ أو ترجم لـه في مقدّمات تحقيق كُتُبه .

ولعلّ في أولئك الشيوخ أنصعَ دلالةٍ على العلوم التي وعاها أبو عليّ ، فمنهم مَنْ كان مِن أكابر علماء العربيّة ومُقْرِئي كتاب سيبويه في عصره كالزّجّاج وابن السّرّاج ومَبْرَمان وابن الخيّاط ، ومنهم « شيخ الصَّنْعة وأوّل مَنْ سبّع السَّبْعة »[٣] أبو بكر بن مجاهد ، ومنهم شيخ الحنفيّة في بغداد أبو الحسن الكرخيّ ، ومنهم شيخ المحدِّثين عليّ بن الحسين بن مَعْدان ، ومنهم المفسِّرون والرُّواة كإبراهيم بن محمَّد الكِنْدي وابن قُرَين .

كُلُّ أولئك الأشياخ مِمّن أسهم في ثِقاف أبي عليّ وادّراعِه بألوانٍ من المعارفِ جمّةٍ حتى استوى عالمَ العربيّة في عصره ، وصار مهوى أفئدة تلاميذَ نابهين وغلمانٍ حُذّاقٍ انثالوا عليه يقرؤون كُتُبَه ، وينتفعون بعلْمه .

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ١٦ ، ٢/ ١٦٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٩٠ ، ١/ ١٤٦ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٩٥ .

(٣) انظر : طبقات القُرّاء ١/ ١٣٩ .

ي ـ تلاميذه

تصدَّر أبو عليّ للإقراء بعد وفاة شيخه ابن السّرّاج ، وأحصى تلميذه أبو طالب العبديُّ مَنْ كان يحضر مجلسَه ، ويقرأُ عليه كتابَ سيبويه ، فجعلهم ثلاثين رجلاً أو أكثر[١] . ومِن أولئك التلاميذ مَن غدا من أكابر علماء العربيّة ، وصار مِلْء السّمع والبصر كابن جنّي والرّبعي والمرزوقي وغيرهم .

ولعلّ انصراف أبي عليّ إلى العلْم والتحصيل لا يقطعُه عنه انشغالٌ بولدٍ أو اكتسابٌ لرزق[٢] ، جعله يُقبل على النّابهين من تلاميذه ، يذاكرهم[٣] ويعلّمُهم ، بل يقيّد عنهم بعضَ ما يلوح لهم[٤] ، ويصحبهم في حلّه وترحاله ؛ فقد رُوي أنَّ أبا الفتح بن جنّي صحبه أربعين عاماً[٥] ، وعليّ بن عيسى الرّمّانيّ ثلاثين عاماً[٦] ، وعليّ بن عيسى الرَّبعيّ عشرين عاماً[٧] .

ولم يقتصر الانتفاعُ بعلْم أبي عليّ على التلاميذ ، بل وسع أندادَ أبي عليّ وأقرانَه من طبقته ؛ فقد ذكر أبو عليّ أنَّ أبا سعيد السّيرافي (ت ٣٦٨هـ) كان يغشاه في صفّ شونيز ببغداد ، وتعلَّم منه[٨] ، وأنَّ الرّمّانيّ قرأ عليه كتاب الجمل والموجز لابن السّرّاج في حياة ابن السّرّاج[٩] .

وبالجملة تخرَّج بأبي عليّ طائفة من أبناه التلاميذ حملوا علمه وأذاعوه بين النّاس . وفيما يأتي استقصاءُ ما وسعني علمُه من أسمائهم مرتَّبين بحسب سني وفياتهم ، ثمَّ أُعقبهم بمَنْ لم تُسعف المصادر في تحديد سنة وفاته :

---

(١) انظر : إنباه الرُّواة ٢/ ٣٨٧ .

(٢) انظر : الخصائص ١/ ٢٧٧ .

(٣) انظر : الخصائص ١/ ٣٨٧ .

(٤) انظر : الخصائص ١/ ٣٦٥ .

(٥) انظر : معجم الأدباء ٤/ ١٥٨٩ ، وكشف المشكلات ٢/ ٦٩٥ .

(٦) انظر : فهرست ابن خير ٣٠٩ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٨ .

(٨) انظر : الحلبيّات ١٥٩ .

(٩) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٣ .

١ ـ أبو شجاع فَنّاخُسْرُو الملقَّب عَضُد الدّولة بن ركن الدّولة أبي عليّ الحسن بن بُوَيْه الديلميّ (ت ٣٧٢هـ) .

رُوِي عنه أنَّه قال[١] : « أنا غلام أبي عليّ في النّحو » . وحكى صاعد[٢] أنَّه كان يعتقدُ في أبي عليّ ما يعتقدُ في سيبويه . صنَّفَ له أبو عليّ الإيضاح والتكملة[٣] .

٢ ـ أبو محمَّد عبد الله بن حمّود الزُّبيديّ الأندلسيّ (ت ٣٧٢هـ)

كان من أصحاب السّيرافيّ ، فلمّا مات انتقل إلى أبي عليّ ، وابتدأ بقراءة كتاب سيبويه عليه حتى أكمله[٤] .

٣ ـ أبو القاسم عليّ بن المحسّن التنوخي (ت ٣٨٤هـ)

سمع[٥] من أبي عليّ في رجب سنة ٣٧٥هـ ببغداد .

٤ ـ عليّ بن عيسى الرّمّانيّ (ت ٣٨٤هـ)

صحب أبا عليّ ثلاثين سنة[٦] ، وقرأ عليه كتاب الموجز وكتاب الجمل لابن السّرّاج[٧] .

٥ ـ عُبيد الله بن جرو أبو القاسم الأسديّ المعتزليّ (ت ٣٨٧هـ)

صاحب أبا عليّ . ورُوِي أنَّ أبا عليّ قدّمه لعَضُد الدّولة إماماً يُصلِّي به[٨] .

٦ ـ أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ)

---

(١) انظر : تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥ ، ونشوار المحاضرة ٤/ ٤٤ .

(٢) انظر : الفصوص ٢/ ٣٣٣ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ٤/ ٥٤ .

(٤) انظر : الفصوص ٣/ ٣٠ ، ومعجم الأدباء ٤/ ١٥١٧ ، وإنباه الرّواة ٢/ ١١٨ ، وبغية الوعاة ٢/ ٤١ .

(٥) انظر : نشوار المحاضرة ٤/ ٤٣ ، ٢٦٢ .

(٦) انظر : فهرست ابن خير ٣٠٩ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٣ .

(٨) انظر : بغية الوعاة ٢/ ١٢٧ ، له « الموضّح » في العروض ، منه نقل في الأشباه والنظائر ٣/ ٥٢٩ .

وهو من أكثر التلاميذ صحبةً لـه وانتفاعاً به ، قرأ عليه كتاب سيبويه ، وغيره[1] . ويذكر الرُّواة في بَدْء اتّصاله بشيخه أبي عليّ أنَّ أبا عليّ جاز به في جامع الموصل ـ وهو بعدُ شابٌّ يَفَعَةٌ ـ يتكلّم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو قام وقال ، فاعترض عليه ، فوجده مقصّراً ، فغمز منه قائلاً : « تَزَبَّبْتَ وأنت حِصْرِم »[2] ! فتبع أبا عليّ حتى بلغ من أمْرِه ما بلغ .

وابن جنّي أوْفى النّاس عهداً لشيخه أبي عليّ ، يروي عنه في كتبه ، ويثني عليه الثّناءَ الجمّ[3] ، وكلّما وقع على سرّ دقيق من أسرار العربيّة نبّه على أنَّ أبا عليّ هو مَنْ فطن لـه واستخرجَ خَبْأَه[4] . ويكاد يُشبه ابن جنّي في تكثُّره من الرّواية عن أبي عليّ والإخلادِ لِمَا يقول ما كان من أمر سيبويه مع الخليل[5] .

ولو لم يكن لأبي عليّ من أثر يدلُّ عليه إلّا أنّه تخرَّج به عبقريُّ العربيّة وإمامُها ابنُ جنّي ، لكان ذلك كافياً في الدّلالة على علمه وفضله ومقامه بين أئمة العربيّة .

٧ ـ أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت ٣٩٣هـ)

قرأ علم العربيّة على أبي عليّ وأبي سعيد شيخَيْ زمانه[6] .

٨ ـ عبد الباقي بن محمّد بن الحسن النَّحْويّ (ت نحو ٤٠٠هـ)[7] .

٩ ـ أبو الفضل العباس بن أحمد بن أبي مَوّاس البغدادي (ت ٤٠١هـ)[8] .

١٠ ـ أبو الفرج عبد الملك بن بكران النهروانيّ (ت ٤٠٤هـ) .

---

(١) انظر : تاريخ العلماء النّحويين ٢٤ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٤/ ١٥٨٩ .

(٣) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٨ ، ٢٧٦ ، وبقيّة الخاطريّات ٤٤ .

(٤) انظر : الخصائص ٢/ ٤٧٣ ، ٣/ ٢٥٥ .

(٥) انظر : الخصائص ١/ ١٩ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٦٥٦ .

(٧) انظر : بغية الوعاة ٢/ ٧١ .

(٨) انظر : معجم الأدباء ٤/ ١٤٨١ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٦ .

روى القراءة عن أبي عليّ[1] .

١١ ـ عبد السّلام بن الحسين أبو أحمد البصريّ (ت ٤٠٥هـ)[2]

قال جامع العلوم[3] : « وفي الحُجَّة سهو . لم يصلحْه الرّبعيّ ولا البصريّ » .

يظهر من هذا النّصّ أنّ الجامع وقف على نسختين من الحُجَّة إحداهما مرويّة من طريق عليّ بن عيسى الرّبعيّ ، والأخرى مرويّة من طريق عبد السّلام البصريّ .

١٢ ـ أبو طالب أحمد بن بكر العَبْديّ (ت ٤٠٦هـ)

أخذ عن أبي عليّ جُلَّ ما عندَه ، وشرح كتابه « الإيضاح » بكلام أبي عليّ نفسه ، وعوّل على شرحه كلّ مَنْ تصدَّى لشرح الإيضاح من بعده[4] .

١٣ ـ أبو العلاء صاعد بن الحسن الرّبعيّ البغداديّ (ت ٤١٠هـ)

قال صاعد[5] : « وإنّي غَيْسَانَ صِباي وحُمَيَّا حداثتي لزمتُ القاضي أبا سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافيّ ، وأبا عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ » .

وقد أكثر صاعد من الرّواية عن أبي عليّ والإنشاد .

١٤ ـ محمّد بن عثمان بن بلبل أبو عبد الله (ت ٤١٠هـ)

روى كتاب الحُجَّة عن أبي عليّ ، وسمعه منه ابن بُشران النّحْويّ[6] .

١٥ ـ عليّ بن عبد الله أبو الحسن السّمسميّ (ت ٤١٥هـ)[7]

١٦ ـ أبو القاسم عليّ بن عُبيد الله الدّقيقي (ت ٤١٥هـ)

---

(١) انظر : طبقات القُرّاء ١/ ٢٠٧ ، ٢٦٧ .

(٢) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٠ .

(٣) انظر : كشف المشكلات ٢/ ١١٤٩ ، وانظر : الحُجَّة ٦/ ٧٢ .

(٤) انظر : إنباه الرّواة ٢/ ٣٨٦ .

(٥) انظر : الفصوص ١/ ٣١ ، وفهرس الأعلام لها برسم (أبو عليّ الفارسيّ وأبو عليّ الفَسَويّ) .

(٦) انظر : بغية الوعاة ١/ ١٧٠ .

(٧) انظر : بغية الوعاة ٢/ ٧٨ .

أخذ عن أبي عليّ ، وشرح الإيضاح[١] .

١٧ ـ عليّ بن عيسى الرَّبعيّ (ت ٤٢٠هـ)

قال ياقوت عنه[٢] : « هاجر إلى شيراز ، فأخذ عن أبي عليّ الفارسيّ ، ولازمه عشرين سنة ، فقال لـه أبو عليّ : ما بقي شيءٌ تحتاجُ إليه ، ولو سرتَ من الشّرق إلى الغرب لـم تجد أعرفَ منك بالنَّحو » . والرَّبعيّ من رواة الحُجَّة[٣] ، وشُرَّاح الإيضاح .

١٨ ـ أحمد بن محمَّد أبو عليّ المرزوقيّ (ت ٤٢١هـ)

قرأ على أبي عليّ كتاب سيبويه ، وتلمذ لـه بعد أنْ كان رأساً بنفسه[٤] ، وروى عنه في تآليفه[٥] ، وأنشد عنه .

١٩ ـ محمَّد بن الحسين أبو الحسين الفارسيّ النَّحويّ ابن أخت أبي عليّ (ت ٤٢١هـ)

أخذ عن أبي عليّ خاله ، ورَوَى كتابه الإيضاح عنه[٦] .

٢٠ ـ أبو الحسن محمَّد بن عبد الواحد (ت ٤٢٢هـ)[٧]

٢١ ـ الحسين بن محمَّد المعروف بالخالع (ت ٤٢٢هـ)[٨]

٢٢ ـ عليّ بن طلحة أبو القاسم النَّحويّ المعروف بابن السحناتي (ت ٤٢٤هـ)[٩]

---

(١) انظر : تاريخ العلماء النّحويين لابن مِسْعَر ٣١ ، وبغية الوعاة ٢/١٧٨ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٤/١٨٢٨ .

(٣) انظر : كشف المشكلات ٢/١١٤٩ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ٢/٥٠٦ .

(٥) انظر : الأمالي له ١١ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٠٨ ، والأزمنة والأمكنة له ١/٢٣٤ ، ٢٣٥ ، وشرح الحماسة له ٣٦٤ ، ٣٩٩ ، ٧٦٩ ، ٨١٤ ، ١٤٠١ .

(٦) انظر : المقتصد ١/٦٨ .

(٧) انظر : بغية الطلب ٥/٢٢٦٦ ، وتاريخ بغداد ٣/٦٢٧ .

(٨) انظر : بغية الوعاة ١/٥٣٨ .

(٩) انظر : معجم الأدباء ٤/١٧٧٥ .

٢٣ ـ محمَّد بن عبد الواحد أبو عبد الله المعروف بابن زوج الحُرَّة (ت ٤٢٨هـ) سمع من أبي عليّ الحديث[(١)] .

٢٤ ـ أحمد بن فارس الأديب المنبجيّ (ت ٤٣٥هـ)[(٢)]

٢٥ ـ عُبيد الله بن أحمد أبو القاسم الأزْهريّ (ت ٤٣٥هـ)[(٣)]

٢٦ ـ محمَّد بن محمَّد أبو الحسن الخيشيّ (ت ٤٣٨هـ)[(٤)]

٢٧ ـ أحمد بن محمَّد أبو الحسن العَتيقيّ (ت ٤٤١هـ)[(٥)]

٢٨ ـ أحمد بن محمَّد أبو الحسن الزّعفرانيّ (ت ٤٤٧هـ)[(٦)]

٢٩ ـ هلال بن المحسن بن إبراهيم الصّابئ (ت ٤٤٨هـ)[(٧)]

٣٠ ـ الحسن بن عليّ أبو محمّد الجوهريّ (ت ٤٥٤هـ)[(٨)]

٣١ ـ عالي بن عثمان بن جنّي أبو سعد (ت ٤٥٧هـ)[(٩)]

٣٢ ـ عليّ بن محمَّد بن الحسن المعتزليّ (ت ٤٥٩هـ)[(١٠)]

ومِمّن لم أقف على سنيّ وفياتهم :

٣٣ ـ إبراهيم بن عليّ أبو إسحق الفارسيّ النّحويّ[(١١)] .

٣٤ ـ أبو أحمد بن الجلاّب .

---

(١) انظر : تاريخ بغداد ٣/ ٦٢٦ .

(٢) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٦٦ ، وتاريخ بغداد ٥/ ٥٧٢ .

(٣) انظر : العِبر ٣/ ١٨٣ .

(٤) انظر : بغية الوعاة ١/ ٢٣٢ .

(٥) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٦٩ ، وسير أعلام النُّبلاء ١٧/ ٦٠٢ .

(٦) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٦٦ ، وتاريخ بغداد ٦/ ٣٨ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ٦/ ٢٧٨٣ .

(٨) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٦٦ ، وتاريخ بغداد ٨/ ٤٩٧ .

(٩) انظر : إنباه الرُّواة ٢/ ٣٨٥ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٤ .

(١٠) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٦٦ ، وسير أعلام النُّبلاء ١٨/ ٢١٢ .

(١١) انظر : بغية الوعاة ١/ ٤٢٠ .

قال الرَّبعيُّ[1] : « أوّل مَنْ سمع الإيضاح ورواه ـ بإذنٍ مِمَّن أَلَّفَ لـه ـ أنا وأبو أحمد بن الجلّاب ، رسم لنا أَخْذَه عن أبي عليّ ، ثم خرج إلى النّاس من بعد » .

٣٥ ـ أبو غالب أحمد بن سابور[2] .

٣٦ ـ أبو العلاء الحسين بن محمَّد بن مهرويْه .

ذكر[3] أنَّه كان يختلف إلى أبي عليّ لتصحيح كتاب التذكرة .

٣٧ ـ أبو الحسن حَمَد الفَسَويّ[4] .

٣٨ ـ عُبيد الله بن أحمد أبو محمَّد الفزاريّ[5] .

٣٩ ـ العلاء بن عثمان بن جنّي[6] .

٤٠ ـ عليّ بن محمَّد بن عبد الرحمن بن دينار الكاتب أبو الحسن[7] .

٤١ ـ محمَّد بن أحمد بن عمر الخلّال أبو الغنائم[8] .

٤٢ ـ محمَّد بن طُويس أبو الطّيّب القصريّ[9] .

اعتُبط شابّاً ، وعليه أملى أبو عليّ مسائله القصريّات .

٤٣ ـ محمَّد بن عيسى أبو الفتح العطّار[10] .

---

(١) انظر : إنباه الرُّواة ٢/ ٢٧٥ .

(٢) انظر : الشيرازيّات ٨ ، ١٠٥ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٥ .

(٤) انظر : الشيرازيّات ٩٦ ، وطبقات القُرّاء ٢/ ٢٦٦ .

(٥) انظر : بغية الوعاة ٢/ ١٢٦ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ٤/ ١٥٨٩ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ٥/ ٢٣٥٠ .

(٨) انظر : بغية الوعاة ١/ ٣٧ .

(٩) انظر : معجم الأدباء ٦/ ٢٥٤٣ ، والخزانة ٨/ ٥٠٧ ، وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٤٧ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ٢/ ٤١٢ ، وفيها حوار لطيف بين أبي عليّ وتلميذه القصري ، نقله البغدادي عن التذكرة القصرية .

(١٠) انظر : بغية الوعاة ١/ ٢٠٦ ، ومختصر كتابه « شرح أمثلة سيبويه » للجوالبقي ٣٢٣ .

٤٤ ـ أبو محمَّد المدائنيّ[١] .

٤٥ ـ أبو الحسن محمَّد بن نفيل[١] .

٤٦ ـ أبو نصر محمَّد بن إبراهيم الكسائيّ[١] .

٤٧ ـ أبو نصر محمَّد بن هبة الله الشّيرازيّ[٢] .

٤٨ ـ أبو يعقوب الماورديّ[٣] .

ذلكم ذِكْرُ جميع مَنْ عرفْتُ من تلاميذ الشيخ مِمّن رَوَوْا عنه في تصانيفِهم أو ذُكر في مظانِّ تراجمهم أو مظانِّ ترجمته . وقد فرط أكثرهم مِمّن كتب عن أبي عليّ أو ترجم لـه في صدر تحقيق أثر من آثاره .

والغالب على أولئك التلاميذ أنهم من النُّحاة ، ومنهم من صار له نباهةٌ وشأنٌ كأبي الفتح بن جنِّي وعليّ بن عيسى الرَّبعيّ وأبي طالب العَبْديّ وأبي عليّ المرزوقي وغيرهم . وفي هذا دلالة على أنَّ شخصيّة أبي عليّ شخصيّة نحويّة في المقام الأوّل .

وبالجملة كانت صلة أبي عليّ بتلاميذه ، وابن جنِّي منهم خاصّة ، مثالًا لعلاقة الشيخ بتلميذه يُقْرِئه ما ركز في خلده من ألوان المعارف ، ويبسط لـه في المجلس ، ويحاوره فيما دقَّ وغمض من المسائل ، ويُفتيه في كلّ ما يلمعُ في ذهنه . وهو مثال صحيح جليل حَرٍ بأَنْ يُنتحى سَمْتُه ويُقتدى به .

ولئن كان الدّهرُ قد فَجَعَنا ببعض آثار أبي عليّ وحَجَبَ بها شيئاً من علمه ، إنَّ فيما تناثر من علمه في تصانيف تلاميذه ولا سيّما ابن جنِّي[٤] عوضاً لعلّه يُسهم في اكتمال صورة علم الشيخ .

---

(١) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٣ .

(٢) انظر : الشيرازيّات ٥٤ ، وطبقات القُرّاء ٢/ ٢٧٤ .

(٣) انظر : البصريّات ٢/ ٧٣٩ ، والحُجّة ١/ ١٥١ ، والخزانة ٦/ ١٣٣ .

(٤) قال البغداديّ في شرح أبيات المغني ٢/ ١١٩ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٢٠٠ : « إنَّ كتاب القد لابن جنِّي مجموعٌ من كلام الفارسيّ » اهـ .

يا ـ علمه ومنزلته

أبو عليّ واحد من أفذاذ علماء العربيّة الذين أسهموا في إرساء بنيانها الشّامخ واستنباط عللها وإِجراء قياسها . وأهل العلم المعوَّل عليهم يجمعون على إمامة أبي عليّ ورسوخ كعبه في هذا العلم الذي أمحضه نفسَه وأَخْلَصَه حياته .

والنّاظر في كتب التراجم وغيرها يطالعُه غيرُ قليل من الأحكام التي تلزُّ اسم أبي عليّ بجوار إمام هذا العلْم أبي بشر عمرو بن قنبر سيبويه .

من ذلك أنَّ ابن خلدون[1] حين جعل يعدِّد مصنَّفات علْم النَّحْو ذكر كتب أبي عليّ عقب كتاب سيبويه . ومنه ما ذكره صاعد[2] أنَّ عَضُد الدّولة كان يعتقدُ في أبي عليّ ما يعتقد في سيبويه . ومنه ما كان يقولُه أهْلُ بغداد[3] : لو عاش سيبويه لاحتاج إليه . ومنه ما قاله جامع العلوم[4] : « إذ لولاك ما فُهم كتابُ سيبويه ولا مشكلاته » ، وقوله[5] : « فرحمه الله كيف تعمّق ، وجاء بالكلام الذي هو أدقُّ من الشّعر وأَحَدُّ من السَّيف حتى هرب منه عثمان مع جلالة قدره وملازمته إيّاه أعواماً وشهوراً ، ولولاهما ما فُهم الكتاب » . ومنه ما قاله أبو طالب العبديّ[6] : « لم يكن بين أبي عليّ وسيبويه أحدٌ أَبْصَرُ بالنَّحو من أبي عليّ » . ومنه ما قاله أبو بكر بن العربي[7] : « والإحاطةُ بعلْم واحد غيرُ ممكنة ، هذا النَّحو ما علمتُ مَنْ أحاط به إلّا سيبويه والفارسيّ » . ومنه ما قاله ابن بابشاذ[8] : « وهذا موضع مُشْكل ، ولا يكاد يحقّقُه إلّا مثلُ الفارسيّ وأصحابِه من المتأخّرين ، وسيبويه رحمه الله وأصحابه من

---

(١) انظر : مقدّمة ابن خلدون ٥٤٧ .

(٢) انظر : الفصوص ٢/ ٣٣٣ .

(٣) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٣ .

(٤) انظر : شرح اللُّمع له ٢/ ٤٩٦ .

(٥) انظر : الاستدراك ٧٦ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٣ .

(٧) انظر : العواصم من القواصم ٢/ ٤٩٨ .

(٨) انظر : شرح المقدّمة المحسبة ١٥٩ .

المتقدّمين » . ومنه ما قاله أبو حيّان[١] : « وأمّا أبو عليّ فأشدُّ تفرُّداً بالكتاب ، وأشدُّ إكباباً عليه » .

وكان من جلال أبي عليّ أنَّ أشياخه كانوا يُقرّون لـه ؛ من ذلك أنَّ ابن دُريد[٢] قال لـه حين همَّ بقراءة مقدّمة الجمهرة عليه : أنت أعلمُ بها منّي . وابن السّرّاج[٣] كلّفَه إتمام كتابه « الموجز » ، والرّمّانيّ[٤] ـ وهو من طبقته ـ يقرأ عليه كتاب الموجز وكتاب الجمل لابن السّرّاج في حياة ابن السّرّاج ، وأبو سعيد السّيرافي[٥] يغشى مجلسه ويتعلّم منه ، وبعض شيوخه يسأله عن توجيه آية ، ثقةً منه به[٦] .

ومِمّا يدلُّ على فضل أبي عليّ والمنزلة التي تبوّأها حفاوةُ عَضُد الدّولة البويهي به ، فقد كان يبالغ في إكرامه ، ويُحضره معه المائدة . واتّفق[٧] مرّةً أَنْ كان الفَرّاشُ الذي يقلب الماء على يد أبي عليّ عقب فراغه من طعامه منشغلاً ، فلمّا التفت أبو عليّ ليغسل يده اختلسه عَضُد الدّولة ، وقلب الماء على يده . ثمّ أخبر الفَرّاشُ أبا عليّ أنَّ من سكب الماء على يده هو مولاه عَضُد الدّولة ، فقال أبو عليّ : لو لم أجدْ من حلاوة العلْم إلّا هذا لكان فضلاً كثيراً .

ومِمّا يدلُّ على منزلته أيضاً تلك الكوكبة من أبناء التلاميذ الذين تخرّجوا به ولا زالوا يعرفون فضله ويعدّدون مناقبه ؛ قال تلميذه المُخِصُّ به ابن جنّي[٨] : « كان إذا قَعَدَ على سريره الذي يقعد عليه أوقات درسه لا يرى العالم إلّا دونه ، وما كان يفكّر في أحد . وما كان مع ذلك إلّا بحيث يضع نفسه ؛ فإنّه كان فوقَ كلِّ مَنْ نظر في هذا

---

(١) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١ .
(٢) انظر : الخصائص ٣/ ٢٨٨ ، وبغية الخاطريّات ٤٥ .
(٣) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .
(٤) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٣ .
(٥) انظر : الحلبيّات ١٥٩ .
(٦) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٥ ، والجواهر ١/ ٢٩٠ .
(٧) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٧١ .
(٨) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٢ .

العلم . ولو عاش أبو العبّاس وأبو بكر وطبقتُهما لأخذوا عنه بلا أنفة ، ولو أدركه الخليل وسيبويه لكانا يُقرّان لـه ويتجمّلان به » . وقال أيضاً[1] : « وكان أبو عليّ - رحمه الله - في هذا الباب ونحوِه جبّاراً ، يرى نفسَه وأَهْلَ هذا الشأن بحيث هي وهم ، وقد كان فيما يراه منه معذوراً بالإضافةِ إليهم ؛ فإنّه كان فيه أحداً ولا أحد إليه أحداً » . وقال أيضاً[2] : « ولله هو وعليه رحمتُه ، فما كان أقوى قياسَه ، وأشدَّ بهذا العلْمِ اللّطيفِ الشّريفِ أُنْسَه ، فكأنّه إنّما كان مخلوقاً له! وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جِلّةِ أصحابها وأعيانِ شيوخِها ، سبعين سنةً ، زائحةً عِلَلُه ، ساقطةً عنه كُلَفُه ، وجعله هَمَّه وسَدَمَه ، لا يعتاقُه عنه ولد ، ولا يعارضُه فيه متجر ، ولا يسومُ به مطلباً » .

وقد أثنى العلماء على أبي عليّ الثناءَ الجمَّ ، ونَوَّهُوا بمنزلته وعلوِّ شأنه ؛ قال أبو عليّ الطبرسيّ[3] : « وهذا كلُّه مأخوذٌ من كلام أبي عليّ ، وناهيك به فارساً في هذا الميدان ، نقّاباً يُخبر عن مكنون هذا العلْم بواضح البيان » ، وقال جامع العلوم[4] : « ومثل أبي عليّ لا يُولد من بعدُ » ، وقال الذّهبيّ[5] : « روى عنه شيخ النَّحْو أبو عليّ الفارسيّ » ، وقال الجواليقيّ[6] : « وأبو عليّ أبو عليّ في نحوه » .

هذه النصوص وغيرُها مِمّا لم أثبته خشيةَ الإطالة كاشفة عن نُبْلِ قدْرِ أبي عليّ ونباوةِ مَحَلّه والمنزلة الجليلة التي كانت لـه بين أئمة العربيّة ، « وألسنة النّاس أقلام الحقّ » ، وكلُّها تنادي بعلْم الرّجل وتشهدُ بفضله .

---

(١) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٤ ، ٤٥ .

(٢) انظر : الخصائص ١/ ٢٧٧ .

(٣) انظر : مجمع البيان ٣/ ٣٢٠ .

(٤) انظر : كشف المشكلات ٢/ ٩٢٢ .

(٥) انظر : سير أعلام النّبلاء ١٤/ ٥٢٠ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٨ .

الفَصْلُ الثَّاني

آثَارُ أبي عليّ الفارسيّ

ترك أبو عليّ للمكتبة العربيّة تراثاً جمّاً ينمُّ على ثقافةٍ غزيرة ، واطّلاعٍ واسعٍ ، وبصرٍ بفنون العربيّة ثاقبٍ ، انتهى إلينا بعضه ، وعدت العوادي على بعضه الآخر ، فطوتْه فيما طوت من ذخائر .

سلف أنَّ حياة أبي عليّ كانت موقوفة على العلم والتدريس والتصنيف ، وقد تمخَّض عن هذا العمر المديد الذي فسح الله لـه به آثارٌ جيادٌ وُصفت[1] « بأنّها عجيبةٌ حسنةٌ لم يُسبق إلى مثلها » ، بلغت نحواً من أربعين كتاباً ، أكثرها مسائل أملاها في البلدان التي تقلَّب فيها ، فنُسبت إليها . ولهذا ما سمّاها ابن الشَّجريّ[2] أمالي أبي عليّ .

وقد رأيت أَنْ أُصنِّفَ مكتبة الشيخ العامرة بحسب ما هو مطبوع ، ومخطوط ، ومفقود ، ومنسوب إليها وليس منها ، ثمَّ أَجعل كتب كلِّ مجموعةٍ منسوقةً على حروف الهجاء .

أولاً ـ الكُتُب المطبوعة

١ ـ **الإغْفَال** : وهو المسائل التي غلط فيها أبو إسحق الزّجّاج في كتابه « معاني القرآن » ، فأفردها أبو عليّ مُصْلَحةَ في كتاب أسماه « الإغْفَال » .

والإغْفَال بكسر الهمزة ، هذا ما ثبت على ظهر مخطوطة شهيد علي[3] التي هي إحدى الأصول التي نُشر عنها الكتاب ، وهذا ما دَلَّ عليه قول أبي

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٢ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشَّجريّ ١/ ٢٩٣ ، والبغداديّات ٢٦١ ، والبصريّات ٢/ ٨٨٨ ، والعسكريّات ١١٢ .

(٣) انظر : الإغْفَال ١/ ٣٤ ، والخزانة ١٠/ ٣٣٩ .

عليّ[1] « لِمَا اقتضت عندَنا من الإصلاح منها للإغْفالِ الواقعِ فيها » ، وقولُه « هذا موضع الإغْفال » ، وقولُه « وثبت موضع الإغْفال من المسألة » .

ويرد اسم الكتاب بصيغ مختلفة ، من ذلك أنَّ أبا عليّ أحال عليه باسم[2] « المسائل المُصْلَحة من كتاب أبي إسحق » ، و[3]« مسائل إصلاح الإغْفال » ، وذكره القفطيّ باسم[4] « كتاب الإغْفال فيما أغفله الزّجّاج من المعاني » ، وذكره الجامع باسم[5] « إصلاح غلط أبي إسحق » و« الإصلاح » . والتصرُّف في أسماء الأعلام للأشخاص كانت أو للكتب ظاهرة معروفة في الثقافة العربيّة الإسلامية منذ أقدم عهودها . فليس يُنكر أَنْ يُحيل مؤلِّف على كتاب غيره بأسماء متباينة ، بل قد يُحيل المؤلِّف نفسُه على كتاب لـه بأسماء مختلفة ؛ من ذلك أنَّ ياقوتاً أحال على كتابه « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » في كتابه « معجم البلدان » باسم « معجم الأدباء » مرّة ، وباسم « أخبار الأدباء » مرّة ، وباسم « كتاب الأدباء » مرّة[6] .

أمّا زمان تأليف « الإغْفال » فمذكور في آخر نسخة جوروم من البغداديّات[7] ، وهو سنة ٣١٨هـ ، ويصدِّقه ما ذكره ابن جنّي من أنَّ أبا عليّ قال لـه[8] : « عملت كتابي في « إصلاح الإغْفال » الرّدّ على أبي إسحق قبل سنة عشرين ـ بعد الثلاثمئة ـ ، وأنا جالس في الرّواقين بطاق الحرّاني ورجلاي مدلاّتان إلى الطريق » .

فهو إذن من بواكير كُتُب الشّيخ التي أطلَّ بها على ناس عصره ، وهو يقارع واحداً من أكابر أعيان العربيّة هو الزّجّاج ، ليقف أبو عليّ إلى جواره وليثبت أنّه في موضع

---

(١) انظر : الإغْفال ١/ ٣٨ ، ٢/ ٢٩٥ ، ٥١٨ .
(٢) انظر : الحُجّة ٤/ ١٤٣ ، والحلبيّات ٢٦٢ ، ٣٧٧ .
(٣) انظر : البغداديّات ٣١٢ .
(٤) انظر : إنباه الرّواة ١/ ٣٠٩ .
(٥) انظر : الاستدراك على الحُجّة ٢ .
(٦) انظر تحقيقاً نفيساً لهذه الظّاهرة في المقدّمة الباذخة التي جعلها العلاّمة محمّد بن تاويت الطنجي بين يدي كتاب « أخلاق الوزيرَيْنِ » لأبي حيّان التوحيدي ص : ط ، ي ، ك .
(٧) انظر مقدّمة تحقيق البغداديّات ٣٧ .
(٨) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ ، ٤٦ .

مَنْ ينتقد ويُصلح ويُناقش ويستدرك على عالمٍ جليل .

على أنَّ أبا عليّ أخذ على الزّجّاج في « معانيه » مسائل لم تقع في « الإغْفال » ، وبسطها في « الحُجَّة » .

وقد أثار كتاب « الإغْفال » حفيظةَ شانئ أبي عليّ وحاسدِه ، ابنِ خالويه ، الذي رَدَّ ما كتبه أبو عليّ في نقْدِ الزّجّاج في كتاب أسماه « الهاذُور » ، ففار فائرُ أبي عليّ ، فرَدَّ على ابن خالويه في كتاب آخر أسماه « نَقْض الهاذور » ، وقف عليه البغداديّ[1] ، ونقل منه ، وفي نَقْلِه تظهر حدَّة أبي عليّ واشتداده على ابن خالويه . بل إنَّ ابن العديم[2] ذكر أنَّ أبا عليّ كان لا يذكر في « التذكرة » له ابنَ خالويه إلّا بالجاهل . وسيأتي الكلام على « نقض الهاذُور » في موضعه من الكتب المفقودة .

وأمّا منهج أبي عليّ في « الإغْفال » فقد أوْجَزَه في فاتحةِ الكتاب ؛ قال[3] : « هذه مسائلُ مِنْ كتاب أبي إسحق الزّجّاج في « إعراب القرآن » ، ذكرْناها لِمَا اقتضتْ عندَنا مِنَ الإصلاح منها للإغْفالِ الواقعِ فيها ، ونحن ننقلُ كلامَه في كلّ مسألةٍ من هذه المسائلِ بلَفْظِه ، وعلى جهتِه ، من النُّسْخةِ التي سمعْناها منه فيها ، ثمّ نُتبعُه بِما عندَنا فيه ، وباللهِ التّوفيق » اهـ .

و« للإغْفال » نشرتان ، الأولى رسالة جامعيّة لنيل درجة التبريز « الماجستير » ، أعدَّها محمَّد حسن إسماعيل بجامعة عين شمس سنة ١٩٧٤ ، وصُوِّرت نُسَخٌ منها رأيتُ ذِكْرَها في قوائم مصادر بعض الكتب المحقَّقة كالتعليقة والعسكريّات وكشف المشكلات ، ولم أقفْ عليها .

الثّانية بتحقيق د . عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، صدرت عن المجمع الثّقافي في « أبو ظبي » عام ٢٠٠٣ في سِفْرين ، وهي نشرةٌ جيّدةٌ مقاربةٌ مخدومةٌ ببعض الفهارس ، وإنْ كان ناشرُها قد سكت سكوتاً مُطْبقاً عن عمل مَنْ تقدّمه إلى تحقيقها!

---

(١) انظر : الخزانة ١٠/ ٣٥٧ .

(٢) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٦٥ .

(٣) انظر : الإغْفال ١/ ٣٨ .

٢ ـ **الإيضَاح** : الإيْضَاح كتاب تعليميّ مشتمل على أبواب النَّحْو ، عمله[1] أبو عليّ لعَضُد الدّولة البويهي في المدّة التي أقام فيها في كنفه في شيراز (٣٤٨ ـ ٣٦٨هـ) . وقد عُرف هذا الكتاب مع شطره الثّاني ـ وهو التكملة في التّصريف ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها ـ بالعَضُدِيّ[2] نسبةً إلى مَنْ أُلِّفَ له .

ومِمّا رواه ياقوت[3] في خبر هذا الكتاب أنَّ أبا عليّ حين أَلَّفه لعَضُد الدّولة قال له : « ما زدْتَ على ما أعرف شيئاً ، وإنَّما يصلح للصِّبيان » ، فمضى أبو عليّ ، وصنَّف التكملة ، وجمعها إليه ، فلمّا وقف عليها عَضُد الدّولة قال : « غضب الشيخُ ، وجاء بما لا نفهمُه نحن ولا هو » اهـ .

يشير عَضُد الدّولة إلى سهولة متن الإيْضَاح وبساطة ما فيه . والأمر على ما قال ، فالإيْضَاح أيسر كتاب وضعه أبو عليّ ، بل يكاد يعجب المرء من أسلوبه في هذا الكتاب موازَناً بأسلوبه في كتبه الأخرى .

والإيْضَاح داخل في دائرة المتون التي نهضت عليها حركة من التأليف واسعة كجمل الزّجّاجيّ ومفصّل الزّمخشريّ وألفيّة ابن مالك ، عكف عليه النّاس ، فشرحوه[4] ، وشرحوا شواهده ، ونظمه مع شطره الثّاني « التكملة » أبو العبّاس أحمد بن عليّ الحمصيّ (ت ٦٤٤هـ) شعراً[5] .

طبقت شهرة الإيْضَاح الآفاق ، وقرن بكتاب سيبويه ، فأبو اليمن الكندي (ت ٥٩٧هـ) كان لا يُقْرِئ إلّا كتاب سيبويه وكتاب الإيْضَاح لأبي عليّ[6] ، بل صار لُطْف حجم الإيْضَاح مثالاً تُقاسُ عليه الكتب ؛ ذكر ياقوت في ترجمة أبي الحسن

---

(١) انظر : وفَيَات الأعيان ٢/ ٨٠ .

(٢) انظر : شرح ديوان أبي تمّام للخطيب التبريزيّ ٣/ ٦٧ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٣ .

(٤) استقصى هذه الشروح د . المرجان في مقدّمة الإيضاح ٣١ ـ ٣٧ ، وانظر : أبو عليّ الفارسيّ ٥٣٦ ـ ٥٣٨ ، والخزانة ١٣/ ٢٥ .

(٥) انظر : كشف الظنون ١/ ٥١٥ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ٣/ ١٣٣٢ .

الماورديّ (ت ٤٥٠ هـ) أنّ لـه كتاباً في النّحو في حجم الإيْضَاح[١] . وقيل فيه[٢] : « كتاب الإيْضَاح في النّحو ـ مع قلّة حجمه ـ يُوفي على الكتب الكبار التي من جنسه في قوّة عبارة وجودة صناعة » ، بل إنّ بعض أصحاب التراجم يعرّف أبا عليّ بأنّه صاحب الإيْضَاح[٣] .

وكان من خبر الإيْضَاح أنّ عَضُد الدّولة كان ضنيناً به حيناً ، ثمّ أَذِنَ به فخرج للنّاس ؛ قال الرّبعيّ[٤] : « كان أوّل من سمع الإيْضَاح ورواه إلى النّاس ـ بإِذْنٍ مِمَّن أَلَّفَ لـه ـ أنا وأبو أحمد بن الجلّاب ، رسم لنا أَخْذَه عن أبي عليّ ، ثمّ خرج إلى النّاس من بعد » اهـ

وللإيْضَاح نشرتان ، الأولى أخرجها د . حسن شاذلي فرهود ، في القاهرة ١٩٦٩ ، والثّانية أخرجها د . كاظم بحر المرجان في طبعتين ، الأولى ١٩٨٧ ، والثّانية ١٩٩٦ .

٣ ـ **البصريّات** : مسائل أملاها أبو عليّ في جامع البصرة[٥] ، وهي ـ كغيرها من مسائل أبي عليّ ـ أشتاتٌ ولُمَعٌ متفرّقة من النّحو والصّرْف واللُّغة ، تأتي أحياناً أجوبة[٦] لأسئلة عن بيت من الشّعر أو إعراب آية أو توجيه قراءة . ولا يربط هذه المسائل رابط إلّا أنّها تدور في فلك علوم العربيّة .

ويبدو أنّ البصريّات من كتب أبي عليّ التي لا يظهر فيها ما يظهر في كتب أبي عليّ المتأخّرة من النُّضْجِ وطولِ النَّفَس وقوّةِ العارضة . آيةُ ذلك ما جاء في المسألة [١٥] ، وهذا نصُّها[٧] : « يعقوب[٨] : الرَّوِيَّةُ من رَوَّأْتُ في الأَمْرِ .

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٥/ ١٩٥٦ ، وجعله جامع العلوم في كشف المشكلات ٢/ ١٢٠٣ علماً للكتب السّهلة .

(٢) انظر : ذيل تجارب الأمم ٣/ ٦٨ .

(٣) انظر : الكامل لابن الأثير ٩/ ١٩ .

(٤) انظر : إنْبَاه الرُّواة ٢/ ٢٧٥ .

(٥) انظر : البصريّات ١/ ٢١١ ، وشرح أبيات المغني ٣/ ١٢٠ .

(٦) انظر : البصريّات ١/ ٧٠٩ ـ ٧١١ ، ٢/ ٧٣٩ .

(٧) انظر : البصريّات ١/ ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٨) انظر : إصلاح المنطق ١٥٨ ، وقول الفرّاء في معاني القرآن له ٣/ ٢٨٢ ، والمخصّص ١٤/ ٧ .

وحُكي عن الفرَّاء : البَرِيَّةُ من بَرَأ اللهُ الخَلْق ، وتكون مِن البرَى ، وهو التراب ، وأنشد :

بِفِيْكَ مِنْ سَارٍ إلى القَوْمِ البَرَا » اهـ

على حين عرض أبو عليّ لقول الفرَّاء في الحُجَّة ، فقال[1] : « ومَنْ زَعَمَ أنَّ البَرِيَّة من البَرَى الذي هو التراب كان غالطاً ، ألا ترى أنَّه لو كان كذلك لم يُحَقِّقْ هَمْزَه مَنْ حقَّق مِنْ أَهْلِ الحجاز ، فتحقيقُهم لها يدلُّ على أنَّها مِنْ بَرَأَ اللهُ الخَلْقَ » ، وقال في موضع آخر[2] : « وهمزُ مَنْ هَمَزَ البريئة يدلُّ على فساد قول مَنْ قال : إنَّه من البَرَى الذي هو التراب ؛ ألا ترى أنَّه لو كان كذلك لم يجز همزُ مَنْ همزه على حالٍ إلَّا على وجهِ الغلط ، كما حكوا : استَلأَمْتُ الحجر ، ونحو ذلك من الغلط الذي لا وجه لـه في الهمز » اهـ ، فأغمضَه وغَلَّطَه في موضعين من كتاب واحد .

والبصريَّات كتابٌ صغيرُ الحِجْم ، يقعُ في ٣٨ورقة متوسِّطة الحجم ، نشره د . محمَّد الشَّاطر أحمد محمَّد أحمد نشرةً ضخَّمتْه تضخيماً وطوّلتْه تطويلاً ، فوقعت مطبوعته مع مقدّمة وفهارس في ١٣٣٤صفحة ، فمِمَّا طوّله أَنْ يعيدَ النَّاشر أربعة أبيات في الحاشية أنشدها أبو عليّ في المتن لاختلاف كلمة في أحد الأبيات عن إنشاد أبي عليّ لا صلة لها بموضع الشّاهد[3] ، وأنْ يذكر أبو عليّ الأخفش ، فيترجم النّاشر لمن عُرف بهذا اللّقب من النُّحاة[4] ، وأنْ ينقل أبو عليّ نصّاً عن يعقوب ، فيعيد النّاشر النّصّ في الحاشية زائداً عليه بعضَ ما اتّفق لـه في إصلاح المنطق[5] . . إلى غير ذلك من ضروب الإطالة والتزيّد التي أرهقتْ نصّ أبي عليّ وحوّلته إلى أُسَيْطِرٍ متبوعةٍ بجيوشٍ من الحواشي المفيدةِ وغيرِ المفيدة[6] . وصدرت هذه النّشرة

---

(١) انظر : الحُجَّة ٢/ ٩١ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٦/ ٤٢٨ ، ومعاني الزّجّاج ٥/ ٣٥٠ .

(٣) انظر : البصريّات ٢/ ٨٥٣ .

(٤) انظر : البصريّات ١/ ٢١١ .

(٥) انظر : البصريّات ٢/ ٢٦٢ ، وإصلاح المنطق ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٦) بل لم يبرأ عمله مِنْ وهْم وخطأ ؛ من ذلك أنَّ أبا عليّ أنشد : . . . لا مستصرخٌ و. . . لا بَراحُ . =

عن مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٨٥ .

والبصريّات تحقيقُها ودراستُها رسالةٌ جامعيّةٌ لنيل درجة التبريز « الماجستير » أَعَدَّها محسن خرابة في جامعة دمشق ١٩٧٨ .

٤ ـ **البغداديّات** : مسائلُ عَمِلَها أبو عليّ في صفّ شونيز في المسجد المعلّق في الكرخ ببغداد(١) ، عِدَّتُها إحدى وثمانون مسألة في النَّحْو والصَّرْف واللُّغة ، أَمْلاها أبو عليّ على تلاميذه أو استُفْتي في بَعْضِها فأَفْتى . وليس بين هذه المسائل من وشيجةٍ تربطها إلّا أنّها دائرةٌ في فلك علوم العربيّة .

وللبغداديّات غيرُ ما اسمٍ تُعرفُ به ؛ فالنسخة التي نُشرت عنها جاء عنوانها : « المسائل المُشْكِلة المعروفة بالبغداديّات » ، وبهذا العنوان ذكرها البغداديّ(٢) ، وأحال عليها أبو عليّ باسم « المسائل المُشْكِلة »(٣) . وتُعرف أيضاً « بالمسائل المشروحة » ، كذا سمّاها أبو عليّ في آخر نسخة جوروم منها(٤) ، وأحال عليها في بعض كتبه(٥) . وربّما أحال أبو عليّ عليها باسم المسائل(٦) مجرَّدةً من نَعْتٍ يُحلِّيها . وقد ألمعتُ إلى أنَّ التصرُّف بأسماء الأعلام للكتب كانت أو للأشخاص ظاهرة معروفة في تراثنا .

أمّا زمان تأليف البغداديّات فقد زامن تأليف « الإغْفَال » ، نَصَّ على ذلك أبو

= وهما قطعتان من بيتَيْنِ دائرين في كتب العربيّة ، الأوّل للعجّاج في ديوانه ٢/ ١٧٢ :

بيَ الجحيمَ حينَ لا مستصرخُ

والثّاني لسعد بن مالك في الكتاب ١/ ٥٨ :

مَنْ صدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ

فجعل النّاشر في البصريّات ١/ ٦٤٧ ما أنشده أبو عليّ من البيتين بيتاً واحداً ، وذكر أنّه لم يجد البيت في ديوان العجّاج ، وعلّق صفحة أو أكثر على هذا البيت المُدْمج !

(١) انظر : البغداديّات ٣٧ .

(٢) انظر : الخزانة ٢/ ٩ .

(٣) انظر : الإغْفَال ١/ ١١١ ، ٣١٦ ، ٣٥١ .

(٤) انظر : البغداديّات ٣٧ .

(٥) انظر : الإغْفَال ٢/ ٣١٦ ، ٤٩٤ .

(٦) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٢٣= البغداديّات ٥١٥ ، والإغْفَال ١/ ٢٥٦= البغداديّات ٢٤٩ .

عليّ فيما نُقل عنه في آخر نسخة جوروم من البغداديّات[1] : « سُئل الشيخُ ـ أدام اللهُ تأييده ـ عن الوقت الذي عمل فيه « الإغْفَال » ، فقال : عملتُه في سنة ٣١٨هـ ، وعملت المسائل المشروحة أيضاً في هذا الوقت في صفّ شُونيز في المسجد المعلّق في الكرخ ببغداد » . وقد رأيت أبا عليّ يُحيل على « البغداديّات » في « الإغْفَال » باسم الكتاب الآخر[2] ، مِمّا يدلُّ على تزامن تأليفهما ، فلا غرابة إذن أنْ يُحيل في كلٍّ منهما على صاحبه[3] .

نشر د . صلاح الدّين عبد الله السنكاوي « البغداديّات » نشرةً جيّدةً حَسَنَةَ الإخراج مشفوعةً بفهارس فنيّة كاشفة ، وصدرت عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة ببغداد ١٩٨٣ .

والبغداديّات تحقيقُها ودراستُها ثلاث رسائل جامعيّة لنيل درجة التبريز «الماجستير» ، الأُولى من إعداد رفاه طرقجي في جامعة دمشق ١٩٧٧ ، والثّانية من إعداد إسماعيل أحمد عمايرة في جامعة عين شمس ١٩٧٨م ، والثّالثة من إعداد عبد الفتّاح العليمي في جامعة الأزهر ١٩٨١ .

٥ ـ **التعليقة على كتاب سيبويه** : تعليقات وشروح أملاها أبو عليّ على كتاب سيبويه ، وهي ليست استقصاء وافياً شرح به الشيخ عبارة الكتاب ، وإنّما هي مواضع بأعيانها منه ، رأى أنّها غامضةٌ أو مستغلقة ، فأفاض القولَ فيها تارةً ، واقتضب القولَ تارةً ثانية ، بل ربّما أورد عنوان الباب من الكتاب[4] ، وأَضْرَبَ عن التعليق البتّة .

وعناية أبي عليّ بالكتاب معلومة مشهورة ، قال أبو حيّان[5] : « وأمّا أبو عليّ

---

(١) انظر : البغداديّات ٣٧ .
(٢) انظر : الإغْفَال ١/ ٢٧٦ ، ٣٦٥ ، ٤٢٥ .
(٣) انظر : البغداديّات ٣١٢ .
(٤) انظر : التعليقة ١/ ١٣ .
(٥) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١ .

فأشدُّ تفرُّداً بالكتاب ، وأشدُّ إكباباً عليه » ، وقال جامع العلوم[١] : « فرحمه الله كيف تعمّق ، وجاء بالكلام الذي هو أدقُّ من الشعر وأحدُّ من السَّيْف حتى هرب منه عثمان مع جلالة قدْره وملازمته إيّاه أعواماً وشهوراً ، ولولاهما ما فُهم الكتاب » ، وقال[٢] : « هذه دُرَرٌ أخرجها فارسُهم من صَدَفِ الكتاب » .

ولمّا قُبِض شيخُه ابنُ السّرّاج تصدَّر للإقراء خلفاً لـه ، وكان مِمّا يُقرِئُه كتاب سيبويه ، فلاحت لـه مواضع منه علّق عليها ، واستملاها مَنْ يقرأ عليه ، فكان كتاب التعليقة ؛ قال جامع العلوم يُخاطبُ أبا عليّ[٣] : « فكيف تزعمُ أنّ « ليس » حرفٌ ، وحين كان يُقْرَأُ عليك الكتابُ ، أو كنتَ تقرأُه ، فبلغْتَ إلى قوله : وتقول زيداً لسْتَ مثلَه ، أَمَرْتَ غيرَك إلحاقَ قولك بالحاشيةِ : هذا يدلُّ على أنَّ « ليس » فعْلٌ ؛ لأنّه صار كقولك : زيداً ضربْتَ أخاه » .

وترد الحوالة على التعليقة بأسماء مختلفة ، فقد أحال عليها جامع العلوم باسم[٤] « حاشية الكتاب » مرّة ، وباسم[٥] « شرح الكتاب » مرّة أخرى ، وسمّاها السيوطيّ[٦] « تعاليق أبي عليّ على كتاب سيبويه » ، وسمّاها البغداديّ[٧] « التعليق على كتاب سيبويه » ، والتصرُّف بأسماء الكتب أمرٌ متعالَم معروف .

ومن مزايا التعليقة أنَّ أبا عليّ كان يتتبَّعُ نُسَخ كتاب سيبويه ويقابلُ بينها ، منها نسخة المبرِّد ، والنّسخة الطّاهريّة المقروءة على عبد الله بن هانئ صاحب الأخفش ، ونسخة أبي بكر بن السّرّاج ، ونسخة القاضي إسماعيل بن إسحق البصري[٨] .

---

(١) انظر : الاستدراك على الحُجّة ٧٦ .

(٢) انظر : كشف المشكلات ١/ ٦٢٩ .

(٣) انظر : شرح اللُّمع له ١/ ٣٣٧ ، والحُجّة ٣/ ٢٥٠ ، ٥/ ٣١٦ .

(٤) انظر : كشف المشكلات ٢/ ١٠٨٤ ، والاستدراك على الحُجّة ٦٦ .

(٥) انظر : كشف المشكلات ٢/ ١١٦٧ .

(٦) انظر : الأشباه والنّظائر ٣/ ٢٧٣ .

(٧) انظر : شرح أبيات المغني ٣/ ٣٦١ .

(٨) انظر : التعليقة ١/ ٥٢ .

نشر د . عوض بن حمد القوزي التعليقة في ستة أسفار ، بعضُ الخامسِ والسادسُ منها للفهارس ، وصدرت منجّمةً عن مطبعة الأمانة بالقاهرة ١٩٩٠ - ١٩٩٦م .

٦ - **التّكملة** : هي الجزء الثّاني من كتاب الإيضاح وَقَفَه أبو عليّ على فنّ التّصريف .

ومِمّا يدلُّ على أنّها من تمام الإيضاح وأنّها صِنوُه ، عنوانُها « التّكملة » الذي يدلُّ على أنّها تتمّةٌ وتكملةٌ لشيءٍ سبقها ، أكمل بها أبو عليّ ما بدأ تأليفه من الإيضاح ، بل لعلّ عنوانها جاء من المدّة التي فَصَلَتْ بين شطري الكتاب ، ويغلب على الظّنّ أنّها ليست بقصيرة ، ولو كان التأليف متلاحقاً ما احتيجَ إلى مثل هذا العنوان .

ويدلُّ على ذلك أيضاً أنَّ أبا عليّ أحال في صدر التكملة على الإيضاح بقوله[(١)] « وقد ذكرْنا ذلك في الجزء الأوّل من كتابنا الموسوم بكتاب الإيضاح » ، وأنَّ بعض الخالفين مِمّن نقل عنها كابن هشام اللّخْمي[(٢)] أحال عليها باسم الإيضاح ، وأنَّ ياقوتاً[(٣)] وغيره حين سردوا كتب الشيخ عدّوا الإيضاح وسكتوا عن التّكملة إيماءً منهم إلى أنّهما كتاب واحد ، وأنَّ النُّسخ التي أُخرجت عنها التّكملة تحمل عنوان الإيضاح[(٤)] . وإذا جاز أنْ يُفصل بين شطري الكتاب فلا يكون هذا إلّا فصلاً لأبواب النّحْو عن أبواب التّصريف ، وهو فصل نظري ، إذ لا يقوم علم منهما إلّا على بنيان أخيه .

وأمّا ما قد يُعترض به على هذا الرّأي من أنَّ أبا عليّ جعل لكل جزءٍ مقدّمةً مُفْردةً على حيالها ، فدلّ هذا على أنّهما كتابان لا كتاب واحد = فليس مِمّا يصحّ الاعتراضُ

---

(١) انظر : التّكملة (طبعة فرهود) ٤ .

(٢) انظر : المدخل إلى تقويم اللّسان ٧٦ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، وما يقابلها من الإيضاح ١٠٢ ، والتّكملة ٢١٣ ، ١٥٦ على التّرتيب من طبعة فرهود .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .

(٤) انظر : التّكملة (طبعة فرهود) ٩ - ١٣ .

به ؛ لأنَّ مقدّمة التّكملة ضَرْبٌ من الدعاء الذي ابتدأه في صدر الإيضاح لعَضُد الدّولة ، وهو مَنْ أُلِّفَ لـه الكتاب ، وفيها أيضاً نصٌّ على أنَّ الإيضاح هو الجزء الأوّل . ولعلّ المدّة التي فصلت بين تأليف شطري الكتاب هي ما حمل أبا عليّ على استئناف دعائه لوليِّ نعمته عَضُد الدّولة الذي كان يعتقدُ فيه ما يعتقدُ في سيبويه .

وأمّا تباينُ أسلوب الرّجل بين شطري كتابه فمردُّه إلى حزونة فنِّ التّصريف . ولئن جاز أنْ يُعترض على هذا التباين بأنَّ الذي اسْطَاعَ أنْ يُسَهِّلَ الإيضاح ويهذِّبَه من كتاب سيبويه هذا التهذيبَ المحكَم القريبَ المأخذِ ، لا يُعجزه أنْ يركبَ هذا المركبَ في الشّطر الثّاني من كتابه ، ويُدمِّثَ صعابَ أمثلة التّصريف ، وهو بالغُه لو أراد = إنَّ في قولة عَضُد الدّولة لأبي عليّ وقد أتاه بالإيضاح[1] : « ما زدتَ على ما أعرف شيئاً » ما يفسِّرُ ما حمل أبا عليّ على العودة إلى أسلوبه الذي تصطبغُ به جميع تآليفه من الحزونة والتوعّر والإغماض ، حتى قال لـه عَضُد الدّولة وقد أتاه بالجزء الثّاني من الإيضاح : « غضب الشّيخ فأتى بما لا نفهمُه نحن ولا هو » . ولهذا ما قال ابن الشَّجريّ يصفُ كلاماً لـه في التّكملة[2] : « قد ألغز في كلامه هذا . . . فإنّه في كلام أبي عليّ أغمضُ منه في كلام سيبويه » .

ويبدو أنَّ التكملة قد تأخّر تأليفها ، آية ذلك ما يظهر فيها من النُّضْج والعمق والتمرُّس بالصّناعة وغير ذلك من أمارات التأليف المتأخِّر التي بَدَتْ لائحةً مستعلنةً فيها . وآيتُه أيضاً أنَّ أبا طالب العبدي قرأها على الشيخ سنة ٣٧٦هـ قبيل وفاة صاحبها بسنة على ما هو ثابت في إحدى نسخها[3] ، فما الذي يحمل أبا طالب ـ وهو الملازم لشيخه ـ أنْ يتأخّر في قراءتها لولا تأخُّرُ زمانِها .

وللتّكملة نشرتان ، الأولى نشرها د . كاظم المرجان ، وصدرت في طبعتين ، الأولى بالموصل ١٩٨١ والثّانية ببيروت ١٩٩٩ ، والثّانية نشرها د . حسن فرهود

(١) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٣ .
(٢) انظر : ابن الشّجريّ ٢/ ٥٧ ، والتكملة ٣٦ .
(٣) انظر : التّكملة (طبعة المرجان) ٣٧ .

بالرياض ١٩٨١ .

٧ ـ **الحُجَّة** : سيأتي الكلام عليها مفصَّلاً في الفصل الثّالث من هذا الباب .

٨ ـ **الحلبيّات** : مسائل شتّى وقعتْ لأبي عليّ في حلب في المدّة التي أقام فيها في كَنَفِ سيف الدّولة ، وهي ما بين (٣٤١ ـ ٣٤٦هـ) على ما استُظْهِرَ في رحلة أبي عليّ وتقلُّبه في العالمين .

ألَّف أبو عليّ الحلبيّات في كَنَفِ سيف الدّولة الذي كان يزدحم فيه العلماء والأدباء ، ولا يخفى ما يكون في هذا الازدحام من ألوان التقارص والتنافس التي يعانيها أصحاب الصَّنعة الواحدة ، فكان لا بُدَّ لأبي عليّ من أنْ يُدِلَّ بعلْمه ، ويبسط شواهده ، ويحكم تأويلَه وحِجاجَه ، ويصولَ صِيَالَه ، ويفخرَ بما رماه به حاسدُه ابنُ خالويه من الإغماض حين قال[1] : « وليس أحدٌ يعرفُ ما يقولُ ، فكيف ينقضُه » ، فأجابه أبو عليّ : « وهذا ـ أطالَ اللهُ بقاءَ سيِّدنا ـ من العويصِ الذي لا يفهمُه أحد ، ولا يعرفُه ، ولا ينقضُه ، ولا يبرمُه » . فأبو عليّ يعتدُّ بالغموض الذي يغشى كلامَه ، ويردُّه إلى تمرُّسِه بالعويص الذي لا ينهض إليه ابن خالويه المعترض عليه .

اشتملت الحلبيّات على جملة صالحة من مسائل العربيّة ؛ ففيها[2] : القول في أناس وجمعها ، وقوله في حرفية ليس والدلائل عليه ، وتأويل أسماء الكتاب (القرآن والفرقان والكتاب) ، وتمارين صرفيّة ، وغير ذلك .

وفي الحلبيّات أيضاً تفسير مطوّل لباب من كتاب سيبويه[3] ، وهو باب ما ينتصبُ من الأسماء والصّفات لأنَّها أحوال تقع فيها الأمور . وفي شرح هذا الباب إدْلالٌ بعلْم أبي عليّ وبصره بكتاب سيبويه .

ووقع في مطبوعة الحلبيّات رقعة كتبها أبو عليّ إلى سيف الدّولة جواباً عن رقعة وردت عليه منه يردُّ فيها على ابن خالويه في أشياء أبلغها سيفَ الدّولة عن أبي عليّ ،

---

(١) انظر : الحلبيّات ١٧٥ ـ ١٧٦ .

(٢) انظر : الحلبيّات ١٦٢ ، ٢١٠ ، ٢٨٤ ، ٣٢٤ .

(٣) انظر : الحلبيّات ١٧٦ ـ ٢٠٩ .

منها[1] : « قرأ ـ أطال اللهُ بقاءَ سيّدِنا الأمير سيفِ الدّولة ـ عبدُ سيّدِنا الرُّقعة النّافذةَ من حضرةِ سيّدِنا ، فوجدَ كثيراً منها شيئاً لم تَجْرِ عادةُ عبدِه به ، لا سيّما مع مثل صاحبِ الرُّقعة ، إلّا أنَّه يُذكرُ من ذلك بعضُ ما يدلُّ على قلّةِ تحفُّظِ هذا الرّجل فيما يقولُه ، وهو قولُه : « لو يبقى عُمر نوح ما صلح أنْ يقرأ على السِّيرافيّ » مع علْمه بأنَّ ابن بهزاذ السِّيرافيّ يقرأ عليه الصِّبيان ومعلِّموهم ، أفلا أصلح أنْ أقرأ على مَنْ يقرأُ عليه الصِّبيان ! هذا ما لا خفاءَ به . كيف وهو قد غلط فيما حكاه عنّي ، وأنّي قلت : « إنَّ السِّيرافيّ قرأ عليّ » ، ولم أقلْ هذا ، إنّما قلت تعلّم منّي ، وأخذ عنّي هو وغيرُه مِمّن ينظر اليوم في شيءٍ من هذا العلْم . وليس قولُ القائل « تعلّم منّي » مثلَ « قرأ عليّ » ؛ لأنَّه قد يقرأ عليه من لا يتعلّمُ منه ، وقد يتعلّمُ منه مَنْ لا يقرأ عليه . وتعلُّم السِّيرافيّ منّي في أيّام محمّد بن السّريّ وبعدَه ، لا يخفى على مَنْ كان يعرفُني ويعرفُه .... » .

ثمَّ ساق أبو عليّ كلاماً في جواز وقوع كلمة « القوم » على « الجنّ » ، وفي جمع أناس ، وهو مِمّا اعترض به ابنُ خالويه ـ القابعُ في بلاط سيف الدّولة ـ على الشيخ .

وهذه الرُّقعةُ التي كتبها أبو عليّ يردُّ بها على ما أخذَه عليه ابنُ خالويه ، لم تقعْ في جميع نُسَخِ الحلبيّات ، ألمع إلى ذلك ياقوت عَقِبَ نقْلِه قطعةً منها ؛ قال[2] : « والرُّقعة طويلة فيها جواب مسائل أُخذتْ عليه . كانت النسخةُ غيرَ مرضيّةٍ فتركتُها إلى أنْ يقعَ عليّ ما أرتضيه . وأكثرُ النُّسَخِ بالحلبيّات لا توجدُ هذه الرُّقعةُ فيها » .

والحلبيّات التي انتهتْ إلينا مخرومٌ من أوّلِها نحوٌ مِن كُرّاسَيْنِ ، نشرها د . حسن هنداوي نشرةً جيّدةً مقاربةً ، وصدرتْ عن دار القلم بدمشق ١٩٨٧ .

٩ ـ الشِّعْرُ : كتاب نَحْوٍ ومعانٍ وقفه أبو عليّ على الشِّعْر .

وقف أبو عليّ في هذا الكتاب على أشْعارٍ مشكلةٍ من جهةِ علْمِ العربيّة تحتاجُ إلى تخريجٍ وبيانٍ ، ففاتشَها واستخرج خَبْأَها ، وأَجرى فيها قياسَه ، وما لم يضبطْه

---

(١) انظر : الحلبيّات ١٥٩ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٢/٨١٩ ـ ٨٢٠ .

القياس قيّدَه بالسّماع ، وبسط ما لاح له مِمّا انتزعه من العلل ، فجاء كتابه هذا ميداناً للنحو التطبيقي صال فيه الشيخ وجال ، وأطال النَّفَس في وجوه الإعراب التي يطيقها البيت ويؤدِّي إليها حسن المعنى .

وترد الحوالة على الكتاب بعنوانات شتّى ، منها : كتاب الشِّعْر[1] ، والكتاب الشِّعْريّ[2] ، وإيضاح الشِّعْر[3] ، والإيضاح الشِّعْري[4] ، وإعراب الشِّعْر[5] . وأحال عليه أبو عليّ في « الحُجّة » مرّتَيْنِ ، الأولى باسم « كتاب الشِّعْر »[6] ، والثّانية باسم « شرح الأبيات المشكلة الإعراب في الشِّعْر »[7] . وتصرُّف العلماء أو النُّسّاخ بأسماء الكتب زيادةً أو حذْفاً أو وصفاً لموضوع الكتاب أَمْرٌ متعالَمٌ مألوفٌ في تراثنا .

وكتاب الشِّعْر من كتب أبي عليّ التي تأخّر زمان تأليفها ؛ لِلّذي يظهرُ فيه من قوّة العارضة وطول النَّفَس ، ودقّة التحليل ، وعمق الاستنباط وغير ذلك من أمارات التأليف المتأخّر في حياة العلماء ، ولأنَّ أبا عليّ أحال فيه على الإيضاح والحلبيّات[8] ، وقد سلف أنّ الأوّل أُلِّف بين (٣٤٨ ـ ٣٦٨هـ) ، والآخر بين (٣٤١ ـ ٣٤٦هـ) ، مِمّا يدلُّ على أنّه بعدَهما أو مزامِنٌ لأحدِهما ، وفي كلا الاحتمالين يظلّ متأخِّراً .

خلا كتاب الشِّعْر من مقدّمة ، وهو سمت انتحاه أبو عليّ في مسائل البُلْدان . ومتن الكتاب مكسَّرٌ على أبواب من العربيّة شتّى : أسماء الأفعال ، وحروف

---

(١) انظر : شرح الكافية للرّضي ١/ ١٢٩ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرّضي ٣/ ٩٩ ، والخزانة ٦/ ٢٥٩ .

(٣) انظر : الخزانة ٢/ ٢٣١ ، وشرح أبيات المغني ١/ ١٥٧ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٦٢٦ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرّضي ٢/ ٢٨١ ، والخزانة ١/ ٥٩ ، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٨٥ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٩٢ .

(٥) انظر : الخزانة ١/ ٢٠٥ .

(٦) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٣٤ .

(٧) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٧٤ .

(٨) انظر : الشِّعْر ٢/ ٤٣٧ ، ٤٦٩ .

المعاني ، والابتداء ، والفاعل ، والتثنية ، وغير ذلك من الفصول التي لا تخضع لترتيب بعينه . يبدأ أبو عليّ الباب ببيتٍ يعالج به المسألة التي عُقد لها الباب ، ثمّ يستطرد ، ويجتلب الأشباه ، ويحشد الدلائل ، حتّى إذا أوفى القول في البيت وأشبعه مضى إلىٰ بيت آخر ينضوي تحت المسألة التي هي أمُّ الباب ، وفَعَلَ به ما فعل بالأوّل . وقد عالج في أبواب الكتاب مسائل وأصولاً من اللُّغة والنَّحْو[1] كالاتّساع ، والحَمْل على المَعْنى ، والحَمْل على اللَّفْظ ، والتّقديم والتّأخير ، والحذوف ، والزّيادة ، وتبادل الصيغ ، وغير ذلك من الأصول التي كانت أبواباً لكتاب الخصائص صنعة تلميذه ابن جنّي .

وتلوح في الكتاب لُمَعٌ بلاغيّة كالقلب والتجريد والالتفات والقصر والتضمين[2] . وفيه عناية لأبي عليّ بقضيّة التحريف[3] ، وهي وضع بعض الألفاظ موضع بعضها لإقامة وزن أو قافية . وأمّا معاني الشّعْر التي تتجلّى في الأوصاف والتّشبيهات ، وحالات النفس ، وظواهر الطبيعة ، فقد أفسح لها الشيخ في كتابه[4] ، وهو وثيق الصّلة بهذا الفنّ من التأليف[5] ، وله فيه كتابٌ سيأتي الكلام عليه في كتبه المفقودة برسم أبيات المعاني .

نشر المستشرق رودجر الباب الأول من كتاب الشعر في Halis سنة ١٨٦٩م ، ثمّ أعاد نشره د . علي جابر المنصوري في مجلة المورد العراقية (م٩ ، ع١ ، ١٩٨٠م) ، ثمّ صدرت له نشرتان تامّتان : الأولى بتحقيق د . حسن هنداوي ، وصدرت عن دار القلم بدمشق ١٩٨٧م بعنوان « إيضاح الشّعْر » ، والثّانية حقّقها د . محمود محمّد الطناحي تحقيقاً أيَّ تحقيق ، وصدرت عن مكتبة الخانجي بالقاهرة

---

(١) انظر : الشّعْر ١/ ٣١ .

(٢) انظر فهرس البلاغة في الشّعْر ٢/ ٦٧٣ .

(٣) انظر : الشّعْر ١/ ١٨٥ ـ ١٨٩ ، ٢/ ٥١٠ .

(٤) انظر فهرس معاني الشّعْر في الشّعْر ٢/ ٦٧٥ ـ ٦٧٧ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦ ، ٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٨ ، ٣/ ٩٥ ، ٢٧٩ ـ ٢٨١ ، ٤٢٠ ، ٥/ ٣٢ ، ٢١٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٤١٦ ، ٦/ ٢٦٩ .

١٩٨٨ ، بعنوان « كتاب الشِّعْر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب »[١] ، وهما العنوانان اللذان سمّاه بهما أبو عليّ في « الحُجّة » .

١٠ ـ **الشِّيرازيّات** : مسائل نَحْويّة وصرفيّة ولغويّة أُملي بعضُها إملاءً ، وجاء بعضها أجوبةً عن أسئلةٍ سُئِلَها الشيخ ، ثمّ جُعلت في كتاب واحد .

أَلَّف أبو عليّ الشِّيرازيّات في المدّة التي أقام فيها في كَنَف عَضُد الدّولة في شيراز ، وهي ما بين (٣٤٨ ـ ٣٦٨هـ) على ما سلف استظهارُه . وفي مواضع منها إشارات تعين على تقريب زمان تأليفها ؛ من ذلك ما جاء في صدر المسألة الأولى منها[٢] : « بدأتُ بقراءة هذه المسائل على أبي عليّ في شهر رمضان ٣٦٣هـ » ، وفي هذا التوثيق دلالةٌ على أنّ المسائل كانت ناجزة التأليف قبيل هذا التأريخ .

إنَّ الطمأنينةَ التي سكنتْ نفسَ أبي عليّ في شيراز تحت ظلال عَضُد الدّولة الذي أدْناه ووسّع له في المجلس ، تظهر في هذه المسائل حيث جودةُ التأليف واستيفاءُ القول في كلّ مسألةٍ مسألةٍ تصدّى لها .

وفي الشِّيرازيّات تلوح نزعةُ أبي عليّ إلى الاستطراد ، تفسيرُ ذلك الاستقرارُ الذي كان يحسُّ به أبو عليّ في شيراز ، وما فُطر عليه الشيخ مِنْ قوّة في استدعاء ما يريد من الشّواهد والمعاني ؛ ففي مسألةٍ عقدَها لقولهم : نشدْت وأنشدْت وتعدّيهما ، مثَّلَ بقولهم : نشدْتُ الضّالّةَ إذا طلبْتها ، وهذا المثال أفضى به إلى ما يأتي[٣] : « قال أبو دواد في وصْف ثور[٤] :

وَيُصِيخُ أَحْيَاناً كَمَا اسْـ ... ـتَمَعَ المُضِلُّ لِصَوْتِ نَاشِدْ

فالمُضِلُّ الذي أَضَلَّ بعيراً أو غيرَه ، والنّاشدُ الطّالبُ لضالّتِه . فهذا المُضِلُّ شديدُ

---

(١) لم يُخدم كتابٌ من كتب أبي عليّ الخِدْمةَ التي حَظِيَ بها كتابُ الشِّعْر بتحقيق د . محمود الطناحي رحمه الله وطيَّبَ ثراه ، وطبعته هي المحالُ عليها في هذا البحث .

(٢) انظر : الشِّيرازيّات ٩ .

(٣) انظر : الشِّيرازيّات ٥٥ ، ٥٦ .

(٤) ديوانه ٣٠٧ ، وتهذيب الألفاظ ١/ ٤٧٥ ، وتهذيب الآثار للطبري (مسند ابن عبّاس) ١/ ٢٣ ، والخصائص ٢/ ١٧٥ .

الإصغاءِ إلى صوتِ النّاشد ليتأسّى به فيتعزّى ، وعلى هذا قالوا[١] : الثّكلى تحبُّ الثّكلى . ومن ذلك قول الخنساء[٢] :

ولولا كثرةُ الباكين حولي ... على إخوانِهم لقتلْتُ نفْسي
وما يبكون مثلَ أخي ولكنْ ... أُعزِّي النّفْسَ عنه بالتّأسّي

وقال آخر[٣] :

وإنَّ الأُلى بالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ ... تَأَسَّوا فَسَنُّوا لِلكِرَامِ التَّأَسِّيا

وقد منع اللهُ هذه النِّعمةَ أَهْلَ النّارِ ، وسلبهم إيّاها ، فقال ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [سورة الزُّخرف : ٣٩] ، فاشتراكُهم فيما يُعرضون عليه من العذاب لم يُحْدِثْ لهم تعزِّياً ولا تسلِّياً ، فيكون ذلك تخفيفاً عنهم وترويحاً لهم » اهـ .

يظهر من هذا المثال وفرة الشواهد ، والبراعة في استحضارها ؛ فالمعنى الذي لمع في ذهن أبي عليّ ، وهو أنّ الاشتراك في المصيبة فيه ضَرْبٌ من العزاء ، أسعفتْه ذاكرته الوقّادة في استحضار شواهدَ متنوِّعةٍ عليه من حُرِّ الشِّعْر وكريم النَّثْر ، ثمّ أيّد هذا المعنى اللّطيف بآية كريمةٍ من التنزيل .

والشّيرازيّات تحقيقُها ودراستُها رسالة جامعيّة لنيل درجة الدكتوراه أعدَّها د . علي جابر المنصوري في كلّيّة الآداب في جامعة عين شمس ١٩٧٦ ، عندي مصوَّرة عنها ، وعليها أحلتُ في هذا البحث . هذا وقد أفاد محقّق الإغفال[٤] أنّ الدكتور حسن بن موسى الشّاعر ماضي في تحقيق الشّيرازيّات . وذُكر لي أنّ الدكتور حسن هنداوي قد فرغ من تحقيقِها ، وهو ماضٍ في نشرها . ثم صدر الكتاب بتحقيقه عن مكتبة كنوز إشبيلية في الرياض في آب ٢٠٠٤م .

---

(١) انظر : مجمع الأمثال ١/ ١٦١ .

(٢) ديوانها ٩٠ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ٤/ ٤١٣ ، وللنّحّاس ٦/ ٣٦٢ ، والحُجّة ٦/ ١٥٦ ، والخصائص ٢/ ١٧٥ ، والمخصّص ١٦/ ٢٢ ، والتنبيهات لعليّ بن حمزة ٩٣ .

(٣) سليمان بن قتّة ، تفسير الطبري ٧/ ٢٣١ ، والكامل ١/ ٢١ ، والتنبيهات ٩٤ .

(٤) انظر : الإغفال ١/ ١٠ .

١١ ـ **العسكريّات** : أبواب من العربيّة أربعة ، منسوبة إلى عَسْكَر مُكْرَم ، البلد المشهور من نواحي خوزستان[١] ، ولعلّ أبا عليّ زاره في جملة المدن التي طوّف فيها .

تشتمل العسكريّات على أبواب أربعة :

الأوّل : هذا باب علم الكَلِم من العربيّة .

الثّاني : هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثّلاثة كان كلاماً مستقلّاً ، وهو الذي يسمّيه أهل العربيّة الجمل .

الثّالث : هذا باب معرفة ما كان شاذّاً من كلامهم .

الرّابع : هذا باب الإعراب والبناء .

وفي غضون هذه الأبواب ترد اعتراضات ، واستطرادات ، وأدلّة ، وحِجاج ، وشواهد غفيرة ، وتقرير للأصول العامّة ، كلّ أولئك عرضه أبو عليّ بأسلوب لم يَخْلُ من إغْماض ؛ قال د . شلبي[٢] : « ولئن كان أسلوب أبي عليّ في كتبه يبدو فيه الغُموضُ ، إنّه في العسكريّات أَغْمَضُ ؛ ذلك لأنّه حَشَاه بمسائل المنطق ومسائل الخلاف ، وأَبْهَمَه كذلك خروجُه من تدليلٍ إلى تدليل ، ومن اعتراضٍ إلى آخر . . . » .

ويزيد من عُسْر العسكريّات أنّ النسخة التي انتهت إلينا منها لم تبرأ من سقط واضطراب ، قال أبو عليّ الشلوبينيّ مُقْرِئ هذه النُّسخة[٣] : « وفي هذه النُّسخة أشياءُ مختلَّةُ المعاني ، كذلك في أصْل ابن بُلْبل الذي رُجع إليه فيها . وفيها أيضاً نقصٌ في مواضع . فليكن ـ يعني مَنْ أجازه في قراءة العسكريّات ـ أبداً باحثاً عن النُّسَخ التي تقعُ له من هذه المسائل ، حتى يجدَ ـ إنْ شاء اللهُ ـ ما يكون فيه شفاؤه في

---

(١) انظر : معجم البلدان ٤/ ١٢٣ .

(٢) انظر : أبو عليّ الفارسيّ ٤٩٢ .

(٣) انظر : العسكريّات (تحقيق عمايرة) ١٤ ، ١٥ .

تلك المواضع » .

وللعسكريّات ثلاث نشرات :

الأولى أخرجها إسماعيل أحمد عمايرة ، وصدرت في عمّان ١٩٨١ .

الثّانية أخرجها د . محمّد الشّاطر أحمد محمّد أحمد ، وصدرت في القاهرة ١٩٨٢ .

الثّالثة أخرجها د . علي جابر المنصوريّ ، وصدرت في بغداد ١٩٨٢ .

هذا وقد نشرت د . منى إلياس الباب الثّالث من العسكريّات ، وهو باب معرفة ما كان شاذّاً من كلامهم ، مفرداً ، وجعلته ذيلاً لكتاب « القياس في النّحْو » ، وصدر في دمشق ١٩٨٥ .

١٢ ـ **العَضُديّات** : مسائل شتّى على نمط أخواتها من المسائل التي سلف ذكرُها غير أنّها تفارق أخواتها من حيث ما يوحي به عنوانها من أنّها منسوبة إلى الملك عَضُد الدّولة البُويهي ، ولعلّها أُلِّفت لـه أو كانت أجوبةً عمّا جال في خاطره من تساؤلات ، وسلف أنّ أبا عليّ ألّف له الإيضاح ، وكتب لـه بعضَ المسائل الشِّيرازيّات ، وسَلَفَتْ لُمَعٌ مِن حَدَبِ عَضُد الدّولة على الشيخ وإكرامِه لـه = على حين نُسبت المسائل الأخرى إلى البلدان التي تقلّب فيها أبو عليّ ، وهو ضَرْبٌ من التأليف لم يُسبق إليه فيما أعلم .

كان صَمْتُ المصادر التي ترجمت أبا عليّ على المسائل العَضُديّات مُطبقاً مع أنّ إيحاء عنوانها بأنّها منسوبة إلى عَضُد الدّولة قمينٌ بأَنْ يجعلَها ملْءَ السمع والبصر كما جعل الإيضاح العَضُديّ الذي قامت عليه حركةٌ من التأليف عظيمةٌ كذلك ، ولهذا ما ظَنّ الأستاذ شيخ الرّاشد محقّق العضديّات[1] أنّ أبا عليّ أَلَّفَها قبيل وفاة عَضُد الدّولة (ت ٣٧٢هـ) ، ولم يفرغ منها حتى تُوفّي عَضُد الدّولة ، وقدَّر خلوَّ المسائل من مقدّمة يدعو بها للملك لهذا السبب . وما ظنّه الأستاذ وقدّره ضَرْبٌ من الافتراض لا

---

(١) انظر : العَضُديّات ١٦ ، ١٧ .

يُشعر المرءَ ببرد اليقين ، ولا سيّما أنَّ جميع كتب المسائل خلت من مقدّمات .

اشتملت العضديّات على مئة وعشرين مسألة ، مئة وثماني عشرة مسألة هي متن الكتاب وأَصْلُه ، فقد قال النّاسخ عقب المسألة (١١٨) : « هذا آخر ما وجدناه في المجلَّدة » . أمّا المسألتان التّاسعة عشرة بعد المئة والعشرون بعد المئة فهما ملحقتان بالكتاب وليستا منه ، الأولى تتضمّن كلاماً لأبي عليّ وعصريّه وجارِه بيتَ بيتَ في صفَّ شونيز ببغداد ابن درستويه في لفظ : حادي وزنها وأصلها ، والثّانية تفسير بيت لشاعر العربيّة أبي الطّيّب لعل النّاسخ وقف عليه في كتابٍ لأبي عليّ آخرَ ، وألحقه بالعَضُديّات .

ومِمّا يُلحظ في العضديّات أنَّ أسلوب أبي عليّ فيها جاء وسطاً بين يسر الإيضاح وعُسْر شطره الثّاني التّكملة ، وأنَّ أبا عليّ كان يكرّر مناقشة بعض المسائل لا يزيد في مناقشته الثّانية للمسألة على ما ذكره في المناقشة الأولى إلّا شاهداً أو جملة فيها بيان[1] . والتّكرار وإنْ كان صفة غالبة تستبدّ بتراث أبي عليّ ، إنَّه في المناقشة الثّانية للمسألة يجيء أغنى وأوفى ؛ قال جامع العلوم[2] : « وقد ذكرتُ لك غيرَ مرّة أنَّه لا ينبغي لك أَنْ تقف على قوله في موضع ، بل تتبّعْه في جميع كتبه ، ثم بعد ذلك ما خرج لك منها فاعرِضْه على « الكتاب » لتفوز بالحظِّ الأوْفى والقِدْح المُعَلَّى » . وسيأتي الكلام على ظاهرة التّكرار في تراث الشيخ وافياً في الفصل الثّالث من هذا الباب .

وللعَضُديّات نشرتان ، الأولى أخرجها شيخ الرّاشد ، وصدرت في دمشق ١٩٨٦ ، والثّانية أخرجها د . عليّ جابر المنصوري ، وصدرت في بيروت ١٩٨٦ .

١٣ ـ **مقاييس المقصور والممدود** : كتاب صغير الحِجْم اشتمل على الأُصول العامّة والقواعد الكُلّيّة التي يُستدلُّ بها على المقصور والممدود في العربيّة .

---

(١) انظر : العَضُديّات ١٠ ، ١٢٠ ، والحُجّة ٣/ ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) انظر : الاستدراك على الحُجّة ٥٩ ، وكشف المشكلات ٢/ ٦٩٤ .

يفارق كتاب أبي عليّ هذا الكتب المصنَّفة في هذا الفنّ[1] التي انصرف أصحابها إلى سرد ما جاء من الألفاظ مقصوراً وممدوداً وإحصائه ، مِمّا لا يُعلم أنَّه مقصور من جهـة القياس = من حيثُ ما يأتي :

١ ـ كان أبو عليّ معنيّاً بوضع المقاييس العامّة التي يُضبطُ بها كلٌّ من المقصور والممدود ، قال[2] : « فأمَّا ما يُعلم قَصْرُه من جهة القياس فعلى ضُرُوبٍ :

منها أَنْ يكون مصدراً لفَعِل يَفْعَلُ ، والحرف الثّالث منه ياء أو واو ، واسم الفاعل على فَعِلٍ ، وذلك مثل الكَرَى والغَوَى واللَّوَى والهَوَى ، لأنَّهم قالوا في الفعل : كَرِيَ يَكْرَى . . . . » .

٢ ـ كان أبو عليّ يحلّلُ غير قليل من الأمثلة والأبنية والصّيغ الصرفيّة ، قال[2] : « وأمَّا « شَاءٌ » فإنَّ سيبويه يذهب فيه إلى أَنَّ اللام ليست همزة ؛ وأنَّها منقلبة عن حرف لين ، والقياس أَنْ يكون عن الواو على مذهبه ؛ لأنَّه يذهب إلى أنَّ انقلاب الألف عن الواو في موضع العين أكثر من انقلابها عن الياء . فإذا كان كذلك جعلتها من باب طويْتُ من حيث كان أكثر من باب قُوَّة . » .

٣ ـ كان أبو عليّ كَلِفاً بمسألة تبويب الكتاب وتقسيمه مع أنَّه بابة واحدة من علم العربيّة ، قال[2] : « وهذه الأسماء المقصورة على ضربَيْنِ :

منه ما يُعلم قَصْرُه من جهة السَّمع ، ولا يُعلم بالمقاييس .

ومنه ما يُعلم قَصْرُه من جهة القياس .

---

(١) طُبع منها المقصور والممدود لابن مالك بتصحيح اليازجي في القاهرة ١٨٩٧م ، ولابن ولّاد بتصحيح النّعساني في القاهرة ١٩٠٨م ، ولابن الأنباريّ بتحقيق عطيّة عامر في استكهولم ١٩٦٦م ، وللفرّاء بتحقيق الميمني في القاهرة ١٩٦٧م ، وبتحقيق الذّهبي في بيروت ١٩٨٣م ، وبتحقيق نبهان والبقاعي في دمشق ١٩٨٣م ، وللوشّاءِ بتحقيق عبد التوّاب في القاهرة ١٩٧٩م ، ولنفطويه بتحقيق حسن فرهود في القاهرة ١٩٨٠م ، ولابن السّكّيت بتحقيق محمَّد محمَّد سعيد في القاهرة ١٩٨٥م ، وللقالي بتحقيق هريدي في القاهرة ١٩٩٩م .

(٢) انظر : مقاييس المقصور والممدود ٢١ ، ٢٦ ، ٢٠ على الترتيب .

فمثال الأوّل قطًا ونوًى ، فهذه مقصورة ، ليس ههنا قياس يُعلم منه هذا القصر فيها . » .

٤ ـ لم يُخْلِ أبو عليّ كتابه من إعراب بعض الشواهد التي أنشدها ، قال[١] : « فأمّا ما أنشدناه عليُّ بن سليمان :

تُفاوِضُ مَنْ أَطْوِي طَوَى الكَشْحِ دُوْنَهُ ومِنْ دُونِ مَنْ صافَيْتُهُ أنت مُنْطَوِي

فالمعنى تفاوضُ مَنْ أطوي الكشحَ دونه طيّاً ، أيْ تُقْبل على مَنْ أُعرضُ عنه ، . . . وتقدير الإعراب : تفاوضُ مَنْ أَطْوِي الكشحَ دونه ، فالهاء في (دونه) ترجع إلى (مَنْ) ، ولم تعدَّ (أطوي) إلى (الكشح) ، لأنَّ فصله بالمصدر يدلُّك على تعدِّيه إليه من حيث كان كلّ واحد من الفعل والمصدر يقوم مقام الآخر ، وقوله (طوى) في موضع نصب بـ (أطوي) ، وهو مصدرُه ، وكان حقّه : طيّاً . . . » .

اقتصرت مقدّمة الكتاب على هذه الجملة[١] « قال أبو عليّ : هذا كتاب في مقاييس المقصور والممدود » . وإخلاء بعض كتب أبي عليّ من مقدّمات كالمسائل والشِّعْر منهج لبعض المتقدِّمين .

وقد أحال أبو عليّ على كتابه هذا في التّكملة ، قال[٢] : « قد كنت كتبتُ للخزانة ـ أدامَ اللهُ عمارتها ـ كتاباً في مقاييس المقصور والممدود ، وذكرتُ طرفاً من ذلك في هذا الكتاب ليكون مستقلاًّ بنفسه » ، مِمّا يدلُّ على أنَّ تأليفه كان في المدّة التي أقام فيها أبو عليّ في شيراز (٣٤٨ ـ ٣٦٨هـ) .

ولمقاييس المقصور والممدود نشرتان ، الأولى أخرجها عبد المجيد حسن الحارثي ، وصدرت عن دار الطرفين في الطّائف ٢٠٠١ ، والثّانية أخرجها د . حسن هنداوي ، وصدرت عن مكتبة كنوز إشبيلية في الرّياض ٢٠٠٣ .

١٤ ـ المَنْثُورة : تعاليق لأبي عليّ على كتاب « الفَرْخ » لأبي عُمر صالح بن

---

(١) انظر : مقاييس المقصور والممدود ٢٢ ، ١٥ على الترتيب .

(٢) انظر : التّكملة (طبعة فرهود) ٧٥ .

إسحق الجَرْمِيّ (ت ٢٢٥هـ) ، وهو مُخْتَصَرٌ لكتاب سيبويه ، وكان قد قرأه على أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) أَعْلَمِ النَّاس بالكتاب . قال المبرِّد : « كان الجرميُّ أَغْوَصَ نظراً من المازنيّ ، وكان المازنيُّ أحدَّ منه »[١] .

وإذا كان أبو عليّ أشدَّ النَّاس تفرُّداً بالكتاب وإكباباً عليه فأمرٌ مسلَّمٌ أن يعتنيَ بكتاب جليل اختصر كتاب سيبويه ، ويزيد من عنايته به أنَّ المختصِرَ إمامٌ جليلٌ من طبقة تلاميذ الأخفش الذي لا يعرف النَّاس كتاب سيبويه إلّا من طريقه .

قَرَأَ أبو عليّ كتاب الفَرْخ في البصرة[٢] ، وأكثر من الحكاية لِمَا وقع فيه[٣] ، ورُوِي عن أبي عليّ أنَّه قال فيه[٤] : « قَلَّ من اشتغل بمختصَرِ الجرميّ إلّا صارت له بالنَّحْو صناعةٌ » .

روى هذه المسائلَ عن أبي عليّ تلميذُه الأثيرُ لديه أبو الطَّيِّب القصريّ .

واستظهر محقِّق المسائل المنثورة[٥] أنَّها ضَرْبٌ من التأليف غيرُ محرَّرٍ ولا مستوفى ، وشبّه هذه المسائل بكتاب لابن جنِّي وصفه بقوله[٦] : « كتاب ما أحضرنيه الخاطرُ من المسائل المنثورة مِمَّا أمللتُه ، وحصل في آخر تعاليقي عن نفسي وغير ذلك مِمَّا هذه حالُه وصورتُه » . وهذا الكتابُ الموصوفُ هو الخاطريَّات ؛ اجتمعَ فيه ما عنَّ للخاطر وإنْ كان من أبوابٍ مختلفات ، وكأَنَّ ابن جنِّي يعتذر بهذا الوصْف عمَّا وقع في الخاطريَّات من رأي لم يبلغْ إناه .

ومِمَّا يؤيد ما ذكره المحقِّق أنَّ غموضاً تغشي عبارة أبي عليّ في هذه المسائل ، وجاءَ لفظُه دونَ ما لَمَعَ في ذهنه ، حتى وصف البغداديّ[٧] كلامه في موضع نقله عنه

---

(١) انظر : تاريخ العلماء النّحويّين ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) انظر : البصريّات ٢/٨٣٣ ، ٨٤٥ ، ٩٠٠ .

(٣) انظر : البصريّات ١/٣٢٢ ، ٤٢٧ ، ٤٩٩ ، ٢/٧٧١ ، ٨٥٧ ، ٩٠٤ ، والحُجَّة ٣/١٧٠ ، والحلبيّات ٢٦٢ .

(٤) انظر : نزهة الألبّاء ١٠١ .

(٥) انظر : المسائل المنثورة ٩ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ٤/١٥٩٨ .

(٧) انظر : الخزانة ٤/٣٠ والمسائل المنثورة ١٠١ .

بالقلاقة . ويشعر المرء أنَّ أبا عليّ كأنّما كَتَبَ هذه المسائل لنفسه . وممّا زاد في غموضه أنّه ربّما علّق على بيت دون أنْ ينشده ، قال[1] معلّقاً على بيت جرير[2] :

ما بَالُ جَهْلِكَ بعدَ الحلْمِ والدِّيْنِ وقد علاكَ مشيبٌ حينَ لا حينِ

« فجاءت « لا » زائدة ، فكأنّه أراد : حينَ حينٍ . ووجهُ ذلك أنَّ « حين » تكون للقلّة والكثرة ؛ ألا ترى أنَّ الملسوعَ في ذلك الوقت هو يسمّي وقتاً ما يألم ، فكأنّه قال : حينَ حينٍ ، فنزل « حين » الأولى بمنزلة القلّة ، وحين الثّانية بمنزلة الكثرة » .

لا يخفى ما في كلام الشيخ من قلق ، وهو يشير بقوله : ألا ترى أنَّ الملسوع في ذلك . . . . إلى بيت النّابغة الذبيانيّ[3] :

تناذرَها الرّاقونَ من سُوءِ سمِّها تطلّقُه حيناً وحيناً تُراجِعُ

أنشده أبو عليّ في الحُجّة[4] شاهداً على أنَّ الحين يقع على الزّمان القليل كالسّاعة ونحوِها .

قال ابن جنّي يصفُ تأبّي اللفظ وأنّه لا ينقاد لأبي عليّ[5] : « وكان أبو عليّ رحمه الله كثيراً ما يرومُ إبراز الشيءِ إلى لفظه ، وهو نَصْبُ عينِه ، ونجيُّ فكْرِه ، وساتر بينه وبين كلّ مرئيّ غيره ، إلّا أنّه مع ذلك معازٌّ له ، متأبٍّ عليه ، غيرُ مُسْمِحٍ ولا منقادٍ معه » .

ولعلَّ وَصْفَ ابن جنّي هذا أَصَحُّ ما يُوصفُ به أسلوب الشيخ في المسائل المنثورة .

---

(١) انظر : المسائل المنثورة ١٠٢ .

(٢) ديوانه ٢/ ٥٥٧ ، والكتاب ٢/ ٣٠٥ ، ومجاز القرآن ١/ ٢١٢ ، والتعليقة ٢/ ٤١ ، والحُجّة ١/ ١٦٤ ، والبصريّات ٢/ ٩٠٦ ، والشيرازيّات ٥٤٢ ، والجواهر ١/ ١٣٥ ، وابن الشجري ١/ ٣٦٤ ، ٢/ ٥٤٠ ، والخزانة ٣/ ٢٠٥ ، ٤/ ٤٧ ، ٥١ .

(٣) ديوانه ٤٧ ، والحيوان ٤/ ٢٤٨ ، والكامل ٢/ ١٠٣٥ ، والحماسة البصريّة ١/ ١٠٠ ، والخزانة ٤/ ٤٨ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ١٦٥ .

(٥) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٣ .

وللمسائل المنثورة نشرتان ، الأولى بتحقيق مصطفى الحدري ، وصدرت في دمشق ١٩٨٦م ، والثانية بتحقيق د . شريف النّجّار ، وصدرت في عمّان ٢٠٠٤م .

ثانياً ـ الكتب المخطوطة

ذكر الشيخُ المحقِّقُ عبد القادر بن عمر البغداديُّ المولودُ في بغداد ١٠٣٠هـ والمقيمُ والمتوفَّى في القاهرة ١٠٩٣هـ ـ وهو مَنْ هو جَمْعاً لأُصُول الكُتُبِ العربيّةِ ونفائسِ نوادرِها وعُيُونِ دواوينها ـ في ترجمته أبا عليّ جملةً من كتبه ، منها : التذكرة ، والمسائل القصريّات ، ونقض الهاذور ، وأبيات المعاني ، ثم قال[1] : « وكلّ هذه المؤلّفات عندي ، ولله الحمد » .

هذه الكتب بعض تراث أبي عليّ الذي وقف عليه البغداديّ ، واقتنى نُسخاً منه ، ولم تُصَبْ مكتبتُه بما أُصِيبَتْ به مكتباتُ بغداد أيّام الصّليبيين والتّتار ، ولم يرد لها ذِكْرٌ في فهارس مكتبات العالم . إنَّ هذا يفضي إلى سؤال خطير : أين تلك الكتبُ الجليلةُ والأُصولُ الجيادُ من أُمّهات تراثنا الّتي كانت هاجعةً في مكتبة إمامِ صنعةِ التحقيق الشيخ البغداديّ؟ إنَّ نظرةً واحدةً في فهرس أسماء الكتب في كتب البغداديّ المحقّقة (الخزانة ، وشرح أبيات المغني ، وحاشية على شرح بانت سعاد ، وشرح شواهد التحفة الورديّة) ، ونظرةً إلى ما بقي بين أيدي النّاس منها = لتدلّان على أنَّ الفاجعةَ بكتب التُّراث كانت بالغةً .

امتدَّت أيدي الباحثين إلى جميع ما عُرف من مخطوطات تراث أبي عليّ ، وتسابق النّاس في إخراجها ، وقد سلف أنَّ مِن كتبه ما طُبع غير ما مرّة . وعسى أَنْ تكشف الأيّام القادمة عن كتب أخرى للشيخ غلب الظّنّ على أنّها طُويت فيما طوى الدّهر من ذخائر .

وكلّ ما تحصّل عن مخطوطات تراث أبي عليّ الصّحيحِ النّسبة إليه ما ذكره ناشـ

(1) انظر : حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٩٢ ، ونحوه ما ذكره السّيوطي في بغية الوعاة ١/ ٤٩٧ .

الإيضاح[١] والتّكملة[٢] د . حسن شاذلي فرهود نقلاً عن مجلّة العرب من أنَّ نسخة من كتاب التذكرة ترقد في مكتبة شيخ الإسلام بزنجان .

والتّذكرة كتاب لأبي عليّ جليل كبير ، وصفه ابنُ العديم بقوله[٣] : « كتاب عزيز ، كثيرُ الفائدة ، تكلَّم فيه على معاني آيات من القرآن ، وأحاديثَ عن النّبيّ ﷺ ، ومعاني أبيات من أشعار العرب ، ومسائلَ من النّحْو والتّصريف ، أبْدَعَ فيه ، وهو كثيرُ الفائدة » .

والتّذكرة ـ على ما يذكر البغداديّ[٤] ـ أسئلة من أبي الطّيّب محمّد بن طويس القصريّ وأجوبة من شيخه الفارسيّ ، وهذا ما حمل محقّق المسائل المنثورة[٥] على الاعتقاد أنَّ المسائل القصريّات ما هي إلّا جزء من التّذكرة ، كان أبو الطّيّب قد قرأه على أبي عليّ واستفسر فيه عن مواضع .

قلت : ليست القصريّات قطعة من التّذكرة ، فالبغداديّ أفردهما[٦] وذكر أنَّ عندَه نسخة من كلّ منهما[٧] ، وكذلك ذكرهما ياقوت[٨] على أنّهما كتابان ، ولا يمنع أن تكون التّذكرة أسئلة وأجوبة بين التلميذ وأستاذه ، وأنْ تكون القصريّات مسائل مفردة أملاها أبو عليّ على تلميذه النّابه ، وقد ذكر ياقوت[٩] في ترجمة القصري أنَّ أبا عليّ كان يحرص على الإملاءِ عليه والالتفات إليه ، والقصريّ هو راوي التعليقة والمسائل المنثورة ، وفي البصريّات[١٠] يُورد اعتراضاً على أبي عليّ وينقل جوابه ، وكأنَّ نسخة البصريّات منسوخة عن أَصْل أبي الطّيّب ، كلّ أولئك مِمّا يدلّ على أنَّ القصريّ

---

(١) انظر : الإيضاح ص : د .
(٢) انظر : التّكملة ٣ .
(٣) انظر : بغية الطلب ٥/ ٢٢٦٥ .
(٤) انظر : شرح أبيات المغني ٤/ ٣٤٧ ، والخزانة ٨/ ٥٠٧ .
(٥) انظر : المسائل المنثورة ١١ .
(٦) انظر : الخزانة ١٣/ ٣٠ ، ٩٤ .
(٧) انظر : حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٩٢ .
(٨) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .
(٩) انظر : معجم الأدباء ٦/ ٢٥٤٢ .
(١٠) انظر : البصريّات ١/ ٧٠٩ .

من حَمَلَة علم الشيخ ، وأنَّ الشيخ كان يُدْنيه ويبسط لـه ويُملي عليه التذكرة وغيرَها .

ومِمّا يدلُّ على نفاسة التذكرة أنَّ الصّاحب بن عبّاد[1] قد رسم لأبي عليّ أَنْ ينتصب لأبي العلاء بن مهرويه كلَّ أسبوع يومين لتصحيح كتاب التّذكرة لخزانة كافي الكفاة ، وأنَّ أبا الفتح بن جنّي لخَّصَها ، ونبّه على بعض المواضع منها[2] ، وأنَّ أبا محمَّد الأسود ردّ عليها في كتاب أسماه « نزهة الأديب في الردّ على أبي عليّ في التّذكرة » ، وقف عليه البغداديّ ، ونقل منه[3] ، وأنَّ جامع العلوم أصلح بها بعض ما وقع في كتاب الحُجَّة من الخلل[4] ، وأنَّ النُّحاة الخالفين قد نقلوا عنها كالجامع[5] ، وأبي حيّان[6] ، وابن هشام[7] ، وابن زيد العاتكيّ[8] ، والبغداديّ[9] ، وغيرهم ، وأنَّ جامع العلوم وصفها في موضع يردّ فيه على ابن جنّي بأنَّها أنفس كتب الشيخ ؛ قال[10] : « فأين قولُ أبي الفتح أقمت معه أربعين سنة ، وهذا مسطور في أنفس كتبه ـ يعني التّذكرة ـ وهو قد تعقَّب هذا الكتاب حرفاً حرفاً » .

وترد الحوالة على التّذكرة مجرّدةً من الوَصْف[11] ، وموصوفة بالفارسيّة[12] ، وبالقصريّة[13] نسبة إلى صاحبها وإلى السّائل فيها .

(١) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٥ .
(٢) انظر : معجم الأدباء ٤/ ١٥٩٨ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٢٠٠ .
(٣) انظر : الخزانة ٨/ ٥٠٢ .
(٤) انظر : الاستدراك على الحُجَّة ٧١ .
(٥) انظر : كشف المشكلات ٢/ ٦٩٤ ، ٩٩٧ ، ١٠٨٤ ، ١٤٠٢ ، ١٤١١ ، وشرح اللُّمع ١/ ٣٨٠ ، والاستدراك ٧١ ، ٧٤ ، ٨٠ .
(٦) انظر : الارتشاف ٢/ ٨٠١ ، ٣/ ١٢٢٥ ، ١٣٠١ ، ١٥٤١ ، وتذكرة النُّحاة ٢٦٥ .
(٧) انظر : المُغْني ١١٠ .
(٨) انظر : الفِضَّة المُضيَّة ٤٢٣ .
(٩) انظر : الخزانة ١/ ١٥١ ، ٢٢٩ ، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٨٦ ، ٣/ ١٢٥ .
(١٠) انظر : شرح اللُّمع ١/ ٣٨٠ .
(١١) انظر : الارتشاف ٢/ ٨٠١ ، والمغني ١١٠ .
(١٢) انظر : شرح أبيات المغني ١/ ٧ .
(١٣) انظر : حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٢٣٤ وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٤٧ ، والخزانة ٨/ ٥٠٧ .

وتهذيب ابن جنّي للتذكرة وقف عليه جامع العلوم ، ونقل منه ، وأخذ عليه مآخذ ؛ قال[1] : « وكان مَنْ أقامَ معه أربعين سنة مرّ بالمسألة في التذكرة ، فلم يبيّن موضع القفز ، فلا أدري كيف ذهب عنه » ، « ذكره في الكتاب الذي لخّصه عثمان ، وأقام معه أربعين سنة ، »[2] وحديثي معه ـ يعني أبا عليّ ـ طويل ، وقد فَزَّ منه عثمان ، ولم يتجاسر على الإلمام بـ « الحُجّة » ، وإنّما شرع في « التذكرة » ، فزعم أنّه يُلخِّصُها ، ونبّه على بعض المواضع منها ، وزعم أنّه أقام معه أربعين سنة » .

ولعلّ ابن جنّي لم ينبّه على ما وقع في التّذكرة من خلل ، لأنّه وقف على نسخةٍ صحيحةٍ منها ، وكأنَّ التّذكرة أُمليت غير مرّة ، فقد أشار البغداديّ[3] إلى نسخة منها وقع فيها ما لم يقع في أخرى .

وأمّا مخطوطة التّذكرة التي ذُكر أنّها في مكتبة شيخ الإسلام بزنجان ، فليست بها ، وإنّما هي تهذيب ابن جنّي لها ، وقد أخبرني أستاذي المحقّق الدكتور محمّد أحمد الدّالي أنّ الباحث الكويتي الدكتور حسين بو عبّاس قد حصل على مصوَّرةٍ منها ، وأنّه فرغ من نساختها وتنضيدها ، وهو ماضٍ في تعليق حواشيه عليها .

ثالثاً ـ الكتب المفقودة

أكثر كتب أبي عليّ ما يزال مفقوداً أو غائباً ، فإمّا أنْ يكون درج وهلك فيما هلك من تراث هذه الأمّة ، وإمّا أنْ يكون راقداً في مكتبات لم تُحْسَنْ فهرستُها ، ولم تمتدَّ إليها أيدي المحقّقين ؛ إذ غيرُ قليل من الكتب يأتي متلاحقاً في مجموع مخطوط واحد ، فلا يُفهرسُ إلّا العنوان الأوّل ، وتغيب الكتب الأخرى وراء هذا العنوان .

وفيما يأتي ذِكْرُ ما عرفتُه من كتب أبي عليّ المفقودة منسوقاً على حروف الهجاء :

---

(١) انظر : الاستدراك ٧٤ ، ٨٠ .

(٢) انظر : كشف المشكلات ٢/ ٩٩٧ .

(٣) انظر : شرح أبيات المغني ٢/ ١٨٦ ، والخزانة ١٠/ ٢١١ .

١ ـ **أبيات المعاني** : ذكره ياقوت[١] ، وأشار البغداديّ[٢] (ت ١٠٩٣هـ) إلى أنَّ عندَه نسخةً منه .

وأبيات المعاني أو معاني الشِّعْر ضَرْبٌ من التأليف الذي يقوم على جمع الأشعار التي يتغشّاها الغموض ، ولا تُفهم من أوّل وهلة ، فتحتاج إلى أنْ يُسْأَلَ عن معانيها[٣] . وأصحابُ المعاني هم الذين يتقصّون النظر في المعاني ، ويستثيرون ما استسرَّ منها ، وينبّهون على ما قد يكونُ فيها مِنْ مغامزَ حفيَّةٍ .

وقد أُلِّفَ في هذا الفنّ ثلّةٌ من أعيان العربيّة كأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) ، وأبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ صاحب الأصمعيّ (ت ٢٣١هـ) ، ويعقوب بن السّكّيت (ت ٢٤٤هـ) ، وأبي عثمان سعيد بن هارون الأشْنانْدانيّ[٤] (ت ٢٨٨هـ) ، وابن قتيبة[٥] (ت ٢٧٦هـ) ، وغيرهم .

ولا تُستغربُ مشاركة أبي عليّ النَّحْوي في هذا التأليف ، فإنَّ صعوبة هذه الأشعار تلاقي هوًى في نفسه ، وهي ميدانٌ للتطبيق النَّحْويّ رحيبٌ ، أقام عليه كتابه الشِّعْر[٦] . وصلة أبي عليّ بهذه الكتب وثيقة ، فقد استكثر من الرواية عن أبي الحسن لغة وشعراً ونحواً ، وكان ـ كما يقول ابن جنّي[٧] ـ يكاد يعبد أبا الحسن ، فلا يبعد أَنْ يكون قد أفاد من كتابه أبيات المعاني في جملة ما أفاده من كتبه . وذكر صاعد[٨] أنّه استعار من أبي عليّ كتاب المعاني للباهليّ روايتِه وخطِّه ، ونقل عن

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .

(٢) انظر : حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٩٢ .

(٣) انظر : المزهر ١/ ٥٧٨ .

(٤) طُبع كتابه برواية ابن دُريد عنه ، بتحقيق عزّ الدّين التنوخي ، وصدر عن وزارة الثقافة بدمشق ١٩٦٩م .

(٥) يشتمل كتابه على اثني عشر كتاباً طُبع منها سبعة كتب في الهند ١٩٤٩م .

(٦) انظر ما كتبته عنه في الكتب المطبوعة .

(٧) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(٨) انظر : الفصوص ٣/ ١٣١ ، والحُجّة ١/ ٣٨ ، والاستدراك عليها ٥ .

معاني يعقوب في موضع[1] ، وذكر البغداديّ[2] أنَّ عندَه نسخةً من معاني الشِّعْر للأُشْنانْدانيّ بخطِّ ابن جنّي وعليها إجازة أبي عليّ لـه ، وقد نقل أبو عليّ عن هذا الكتاب ، وكنى عن صاحبه ببعض البصريّين[3] . وأمّا معاني ابن قتيبة فقد كان موقف أبي عليّ منه عجباً عاجباً ، إذ عَبَّ منه ما شاء ولم يُسمِّه البتّة[4] ، بل نبزه في موضع ببعض الجُهّال[5] ، ولهذا وما إليه أسبابٌ يأتي بيانها في الفصل الثّالث من هذا الباب في الكلام على مصادر « الحُجّة » .

وفي الحُجّة أشعار كثيرة[6] تنضوي تحت لواء معاني الشِّعْر ، لعلّ أبا عليّ قد ذكرها في كتابه أبيات المعاني ، فالتكرار ظاهرة تستبدُّ بتراث الشيخ .

٢ ـ **الأصبهانيّات** : لعلّه مسائل شتّى في النّحو والصّرف على غرار كتب المسائل المطبوعة ، أشار إليه اللّبلي ناسخ البصريّات على صفحة العنوان من نسخة شهيد علي .

٣ ـ **الأهوازيّات** : لعلّه على نمط كتب المسائل أيضاً ، ذكره ابن سيده[7] .

٤ ـ **التّتبُّعُ لكلام أبي عليّ الجُبّائيّ في التفسير** : ذكره ياقوت[8] ، وقال : إنه في نحو مئة ورقة .

والجُبّائيّ هو محمّد بن عبد الوهّاب البصريّ أبو عليّ إمام المعتزلة وشيخ المتكلّمين في عصره (ت ٣٠٣هـ) ، له « التفسير الكبير » حافل مطوّل[9] .

---

(١) انظر : الشِّعْر ٢/ ٣٥٤ ، والتّكملة للصّغاني ٥/ ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٢) انظر : الخزانة ١/ ٢٠ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٣١٩ ، ومعاني الشِّعْر للأُشْنانْدانيّ ٨٠ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/ ١٩ ، ٢٠ ، ومعاني ابن قتيبة ١/ ٢٣ .

(٥) انظر : البصريّات ١/ ٦٤٣ .

(٦) انظر : الحُجّة ١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٦ ، ٢/ ٣٢٥ ، ٣/ ٩٥ ، ٢٧٩ ـ ٢٨١ ، ٤٢٠ ، ٥/ ٣٢ ، ٢١٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٤١٦ ، ٦/ ٢٦٩ .

(٧) انظر : المحكم ١/ ١٤ ، ١٥١ .

(٨) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .

(٩) انظر : وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٧ ، وسير أعلام النُّبلاء ١٤/ ١٨٣ .

ولعلَّ هذا الكتاب هو نَقَدَات في الآيات التي يحتفي بها المعتزلة ويتوقّفون في تأويلها ، أخذها أبو عليّ على تفسير الجُبَّائيّ . ولا يُستغرب نقدُ أبي عليّ لإمام يلتقي معه في عقيدة الاعتزال ؛ فقد نقده أيضاً أبو القاسم البلخي (ت ٣١٩هـ) ـ وهو من أئمّة المعتزلة الكبار ـ في كتابه « نَقْض كتاب أبي عليّ الجُبّائيّ في الإرادة »[١] .

ولعلّ قولَه تعالى ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ [سورة الكهف : ٢٨] من المواضع التي فسَّرها الجُبَّائيّ ، وتتبّعها أبو عليّ وامتخضها وسقاها[٢] ، ألمع إلى ذلك ابن جنّي ، فقد فسّر ﴿ أَغْفَلْنَا ﴾ على أنَّه صادفْناه كذلك من باب أفعلتُ الشيءَ إذا وجدْتَه وصادفْتَه ووافقْتَه كذلك ، كقولك : دخلتُ بلدةً فأعمرْتُها ، أيْ وجدْتُها عامرةً ، ولا يصحّ أنْ يكون معناه مَنَعْنا وصَدَدْنا ، ولو كان كذلك لوجب أنْ يكونَ العطْفُ عليه بالفاءِ دونَ الواو ، ثمَّ قال ابن جنّي[٣] : « وإذا صحَّ هذا الموضع ثَبَتَ به لنا أَصْلٌ شريفٌ يعرفه مَنْ يعرفه . ولولا ما تُعطيه العربيّةُ صاحبَها مِنْ قوّة النَّفْس ودُرْبة الفكْر لكان هذا الموضعُ ونحوُه مجوزاً عليه غيرَ مأبوهٍ له » . يشير إلى أَصْلٍ من أُصُولِ الاعتزال بأنّ اللهَ لا يصيِّرُ العَبْدَ غافلاً أو كافراً ، وإنَّما أفعالُه منسوبةٌ إليه . ثمَّ قال ابن جنّي : « وأنا أعجبُ من الشيخَيْنِ أبويْ عليّ وقد دوَّخا هذا الأَمْرَ ، وجوّلاه ، وامتخضَاه وسقيَاه ، ولم يمرزْ واحدٌ منهما ولا من غيرِهما ـ فيما علمْتُه ـ به ، على قُرْبِه وسُهُولةِ مَأْخَذِه » . يُشْبِهُ أَنْ يكونَ أرادَ بأبويْ عليّ : الجُبَّائيّ في تفسيره ، والفارسيّ في تتبُّعِه . وأخشى أَنْ يكونَ ما سمّاه ابنُ جنّي عَقِبَ هذا الكلامِ بتفسير أبي عليّ للقرآن هو ما تتبَّعَ به الجُبَّائيّ ، واللهُ أعلم .

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٤/ ١٤٩٣ .

(٢) تكلّم أبو عليّ على هذه الآية في موضعَيْنِ من الحُجَّة ١/ ٣٠٢ ، ٦/ ٢٨٢ استطراداً ، ولو سمع ما فطن له ابنُ جنّي فيها لتطلّقَ له ، واغْتَبطَ به !

(٣) انظر : الخصائص ٣/ ٢٥٥ ، والحُجَّة ١/ ٣٠٢ ، ٦/ ٢٨٢ ، والمحتسب ٢/ ٢٨ ، وابن الشّجريّ ١/ ٢٢٦ ، والبحر المحيط ٦/ ١١٩ .

٥ ـ **الترجمة** : ذكره ياقوت[١] ، ولم يتبيَّنْ لي موضوعُ هذا الكتاب .

٦ ـ **تفسير أبي عليّ** : ذكره ابن جنّي ، قال[٢] : « ولله قطربٌ! فإنّه قد أحرز عندي أجراً عظيماً فيما صنّفه من كتابه الصغير في « الرّدّ على المُلْحدين » . وعليه عقد أبو عليّ كتابه في تفسير القرآن ، وإذا قرأته سقطت عنك الشُّبهة في هذا الأمر » . وحكى أيضاً عن أبي عليّ في حلب سنة ٣٤٦هـ قوله[٣] : « إذا كان عند الإنسان كتاب قطرب في « الرّدّ على الملحدين » ، استغنى بذلك عن هذه الكتب الطِّوال » .

ومن أمثلة تعويل أبي عليّ على أقوال قطرب في التفسير ما قاله أبو عليّ في تفسير قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٦] :[٤] « فالمعنى أَنْ يكون ﴿ أَخْطَأْنَا ﴾ في معنى خَطِئْنا ، و﴿ نَّسِينَآ ﴾ في معنى تركْنا » ، وهذا التّفسير مرويٌّ عن قطرب[٥] .

ومِمَّن ذكر أنَّ لأبي عليّ تفسيراً محسن الأمين[٦] .

٧ ـ **تفسير قوله تعالى** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ . [سورة المائدة : ٦] : ذكره ياقوت[٧] .

ولعلَّ أبا عليّ أَفْرَدَ هذه الآية في كتاب على حياله لِلّذي فيها من توجيه قراءة الجرّ في ﴿ وأَرْجُلِكم ﴾ ، وما يترتَّبُ عليه من حكْم الرجلَيْنِ في الوضوء : أتغسلان أم تُمسحان ؟

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ ، وعنه في حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٩٢ .

(٢) انظر : الخصائص ٣/ ٢٥٥ .

(٣) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٧ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/ ١١٧ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٢/ ٣٦٨ .

(٦) انظر : أعيان الشيعة ٢١/ ٣١ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .

وقد ذهب أبو عليّ في الحُجَّة[1] إلى أنَّ المرادَ بالمَسْح في هذه الآية الغَسْل ، واستدلّ على ذلك بما حكاه أبو زيد ـ وهو ثقة تسكنُ النَّفْسُ إلى ما يرويه[2] ـ من قولهم[3] : تمسَّحْتُ للصَّلاة ، وبأنَّ[4] التحديدَ والتوقيتَ إنَّما جاءَ في المغسول ، ولم يجئْ في الممسوح ، فلمّا وقع التحديد مع المسح عُلم أنّه في حكْم الغسْل لموافقته الغسْل في التحديد .

ولعلّ أبا عليّ قد بسط في كتابه في تفسير هذه الآية ما أَوْجَزَه إيْجازاً في الحُجَّة .

٨ ـ **الحروف** : لم يذكره أحدٌ مِمَّنْ ترجم له البتّة ، ذكره المراديُّ[5] وأبو حَيَّان[6] ونقلا منه أنَّ « رُبَّ » من الأضداد تكونُ للتقليل والتّكثير . ويظهرُ من عنوانه أنّه مؤلَّف في حروف المعاني .

٩ ـ **الدمشقيّة** : ذكره ياقوت[7] ، ولعلّه من كتب المسائل التي تجمعُ أَشتاتاً نحويّة وصرفيّة أملاها في دمشق عقب رجوعه من حلب ٣٤٦هـ .

ومِمَّا يُذكر في هذا المقام ما نقله السُّيوطيُّ[8] عن تعليقة النَّحَّاس من أنَّ لابن جنِّي كتاباً يُسَمَّى الدمشقيّات ، غير الدمشقيّاتِ المشهورة له بين النّاس حكى فيه عن الأخفش أنَّ فعل الشرط وجوابه يتجازمان . ويبدو أنَّ ابن جنِّي نزل دمشق مرّتين أملى فيها مسائله على غرار صنيع شيخه أبي عليّ .

١٠ ـ **الذَّهبيّات** : ذكره القِفْطيُّ[9] ، وهو مسائل ، ولسْتُ أعرف إلامَ هذه

---

(١) انظر : الحُجَّة ٣/ ٢١٥ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ٣٣١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للنّحّاس ٢/ ٢٧٢ ، ومعاني القراءات للأزهري ١/ ٣٢٧ .

(٤) هذا قول الزَّجَّاج في معاني القرآن له ٢/ ١٥٣ أغار عليه أبو عليّ .

(٥) انظر : الجنى الدّاني ٤٤٠ .

(٦) انظر : الارتشاف ٤/ ١٧٣٧ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .

(٨) انظر : الأشباه والنّظائر ١/ ٥٣٤ .

(٩) انظر : إنباه الرّواة ١/ ٣٠٩ .

النّسبة : أإلى الذَّهْبانيّة موضع قرب الرّقّة[1] جاءت النّسبة إليها على غير قياس ، وباب النَّسب في العربيّة باب شذوذ وتغيير ، أو إلى الذَّهَب المعدنِ النّفيس لنفاسة ما اشتملت عليه؟ ليس بين يديّ المرء ما يعين على تحقيق القول فيها . ولا يبعدُ أَنْ تكونَ « الذّهبيّات » محرّفةً عن « الهيتيّات » ، ولا سيّما أَنَّ القفطيّ حين سَرَدَ كُتُبَ أبي عليّ لم يذكر الهيتيّات .

١١ ـ شرح الأسماء والصِّفات : ذكره القِفْطيُّ[2] في ترجمة عليّ بن عيسى الرُّمّانيّ .

ولعلّه شرح لأسماء الله الحُسنى وما يجوز عليه من الصفات وَفْق ما تعتقده المعتزلة . ولشيخ أبي عليّ أبي إسحق الزّجّاج كتاب مفرد في « تفسير أسماء الله الحُسنى »[3] ، وقد تعرّض أبو عليّ للسلام من أسمائه جلّ وعلا[4] .

١٢ ـ العوامل المئة : ذكره القِفْطيُّ[5] وابن خلّكان[6] ، ووقف عليه ابن الشّجريّ ، ونقل منه هذا النّصّ[7] : « قال أبو عليّ في كتاب العوامل : وعلى هذا قوله : أو ظنين في ولاء ، والصّواب : أو ظنيناً في ولاء ، هكذا هو منصوب ، عطف على مستثنى موجَبٍ في رسالة عمر رضوان الله عليه إلى أبي موسى ، وذلك قوله : المسلمون عُدولٌ بعضهم على بعض إلّا مجلوداً في حدّ ، أو مجرَّباً عليه شهادةُ زور ، أو ظنيناً في ولاء أو نَسَب » اهـ

وقد اختصر أبو عليّ هذا الكتاب في كتاب أسماه « مختصر عوامل الإعراب » ، فإنْ لم يكن مختصراً له كانا كتاباً واحداً تُصُرِّف في اسمه .

---

(١) انظر : معجم البلدان ٣/ ٩ .

(٢) انظر : إنباه الرّواة ٢/ ٢٩٦ .

(٣) نشره أحمد يوسف الدّقّاق ، وطبع غير مرّة آخرها عن دار الثّقافة بدمشق ١٩٩٢م .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ١٨٤ ، ٢/ ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٤/ ٣٥٩ ، والإغْفال ١/ ٤٠ .

(٥) انظر : إنباه الرُّواة ١/ ٣٠٩ .

(٦) انظر : وفيات الأعيان ٢/ ٨١ .

(٧) انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

١٣ ـ **القصريّات** : مسائل أملاها على تلميذه الأثير عنده محمّد بن طويس أبي الطَّيّب القصريّ فنُسبت إليه ، ذكره القِفْطيُّ[١] ، وابن سيده[٢] ، وياقوت[٣] ، واقتنى البغداديّ نسخةً منه[٤] ، وتكثّر من النقل عنه في كتبه[٥] ، وسمّاه السُّيوطيّ مسائل القصريّ[٦] .

١٤ ـ **القعبريّة** : مسائل ذكره طاش كبري زاده[٧] ، ولم يتبيّن لي إلامَ هذه النِّسْبة؟

١٥ ـ **القُهِستانيّات** : مسائل أشار إليها اللّبلي ناسخ البصريّات على صفحة العنوان من نسخة شهيد عليّ ، حرّفها ناشر البصريّات إلى القُمتانيّات[٨] .

قال ياقوت[٩] : « قُوهِستان معناه موضع الجبال ؛ لأنَّ كوه هو الجبل بالفارسيّة ، وربّما خفّف مع النِّسبة فقيل القُهِستانيّ ، وأكثر بلاد العجم لا يخلو عن موضع يُقال له قوهستان ، وأمّا المشهورة بهذا الاسم فأحد أطرافها متّصل بنواحي هراة ، ثم يمتدُّ في الجبال طولاً حتى يتّصل بقُرب نهاوند وهمذان وبروجرد . وأكثر ما يُنسبُ بهذه النِّسبة فهو منسوبٌ إلى هذا الموضع » .

ولعلَّ قوهستان هذه من المدن التي تقلّب فيها أبو عليّ ، وأملى فيها مسائل نُسبت إليها .

١٦ ـ **الكِرْمَانِيّة** : مسائل ذكرها القِفْطيّ[١٠] ، وكَرْمان ولاية مشهورة وناحية

---

(١) انظر : إنباه الرُّواة ١/ ٣٠٩ .

(٢) انظر : المخصّص ١/ ١٣ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .

(٤) انظر : حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٩٢ .

(٥) انظر : شرح أبيات المغني ١/ ١١٧ ، ٣٢٧ ، ٣٣٣ ، ٤/ ٥٢ ، والخزانة ١/ ٣١٥ ، ٢/ ٢٣١ ، ٢٤٤ ، ٣/ ٤٦٠ ، ٤٦٨ ، ٤٧١ ، ٦/ ١٨٩ ، ٩/ ٧٨ ، ٢٤٩ .

(٦) انظر : الأشباه والنّظائر ٤/ ٩١ .

(٧) انظر : مفتاح السعادة ١/ ١٧٢ .

(٨) انظر : البصريّات ١/ ٩ .

(٩) انظر : معجم البلدان ٤/ ٤١٦ .

(١٠) انظر : إنباه الرُّواة ١/ ٣٠٩ .

كبيرة معمورة ذات بلاد وقرى ومدن واسعة بين فارس ومُكْران وسجستان وخراسان[1] . ولعلّها في جملة المدن التي طوّف فيها الشيخ ، وأملى فيها مسائل نُسبت إليها .

١٧ ـ ما كتبه أبو عليّ على نوادر أبي زيد : ذكره البغداديّ[2] ، ونقل منه هذا النّصّ : « أورد أبو زيد في نوادره[3] :

حَيْدةُ خالي ولَقيطٌ وعلي
وحاتِمُ الطّائيُّ وهّابُ المِئِي
ولم يكن كخالِكَ العَبْدِ الدَّعِي
يأكُلُ أَزْمَانَ الهُزَالِ والسِّنِي

قال أبو عليّ فيما كتبه عليه : خُفِّفت ياءات النّسب كلّها للقافية . فأمّا المئيّ والسنيّ فإنّها جمع على فعول ، ثمّ قُلبت الواوات ياءات فصار مئيّ وسنيّ ، ثمّ خُفِّف بأَنْ حذف إحدى الياءَيْنِ كما فعل في عليّ والدّعيّ ، فبقي المئي والسّني » اهـ

وما حكاه البغداديّ عن تعليقة أبي عليّ على النّوادر وقع في الحُجّة[4] أيضاً .

وإجلال أبي عليّ للنّوادر مشهور مذكور ، قال ابن جنّي في سياق حديثه عن نوادر اللّحياني[5] : « وذاكرتُ بنوادره شيخَنا أبا عليّ ، فرأيتُه غيرَ راضٍ بها[6] ، وكان يكاد يُصلّي بنوادر أبي زيد ، إعظاماً لها ، وقال لي وقت قراءتي إيّاها عليه :

---

(١) انظر : معجم البلدان ٤/ ٤٥٤ .
(٢) انظر : الخزانة ٧/ ٣٧٥ .
(٣) النّوادر (طبعة الشرتوني ٩١ ، وطبعة د . عبد القادر أحمد ٣٢١) ، والأصول ٣/ ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، والحُجّة ٢/ ٢٨٤ ، ٣٧٢ ، ٤/ ١٨٥ ، ٥/ ١٣٩ ، والعسكريّات ٩٣ ، والخصائص ١/ ٣١١ ، والمنصف ٢/ ٦٨ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٥٣٤ ، ودلائل الإعجاز ١٩٥ ، وابن الشجري ٢/ ١٦٣ .
(٤) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٨٤ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .
(٥) انظر : سرّ الصّناعة ١/ ٣٣١ ، والخزانة ٦/ ٤٩٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية ٢١٦ .
(٦) قال صاعد في الفصوص ٢/ ٢٥ : وكلامُ اللّحياني كان أبو عليّ الفَسَويّ قليلَ الرّضى عنه اهـ وانظر : الخصائص ٣/ ٢٠٦ .

« ليس فيها حرف إلّا ولأبي زيد تحته غرضٌ ما » ، وهي كذلك لأنّها محشوّة بالنُّكت والأسرار » .

وسلف أنَّ أبا عليّ قرأ النّوادر على ابن السّرّاج[1] ، وذكر صاعد[2] أنَّ أبا شجاع فنّاخُسْرُو أَمَرَه أن ينقل بخطّه كتب أبي زيد من خطّ أبي عليّ ، عن يد ابن السّرّاج ، عن يد أبي سعيد السّكّريّ ، وكلّ هؤلاءِ حُجَجٌ وأئمّة ، وذكر أنّ نوادر أبي زيد نُسخت عن أصْل أبي عليّ أكثر من ألف مرّة . وقد حملت أقدم نسخة مخطوطة عُرفت من « النّوادر » تعليقاتٍ لأبي عليّ[3] ، مقرونة بالرّمز (فآ) ، وهو رمز أبي عليّ في الكتب القديمة .

على أنّي لم أجد ما نقله البغداديّ عن تعليقة أبي عليّ على النّوادر في مطبوعتي النّوادر ، وإحدى النسخ التي نُشرت عنها النّوادر نسخة مشفوعة بتعليقات الشيخ .

هذا وقد نثر أبو عليّ في كتابه الجهير « الحُجَّة » نصوصاً غير قليلة من نوادر أبي زيد ، وشفعها بالشّرح والتعليق ، ويمكن أن يستخرج الباحث من الحُجّة شرحاً لنوادر أبي زيد ، فهي معدودة في شروحها ، قال أبو عليّ عقب إنشاده عن أبي زيد[4] :

فإذا سمعتَ بأنّني قد بعتُه   بوِصَالِ غانيةٍ فقُلْ : كُذُبْذُبُ

« وهذه الكلمة ـ يعني كُذُبْذُب ـ تُحكى فيما شذَّ عن سيبويه من الأبنية . ولولا ثقةُ أبي زيد وسكونُ النّفس إلى ما يرويه لكان ردُّها مَذْهباً »[5] ، ثمّ التمس لها وجهاً . وسيأتي الكلامُ على نوادر أبي زيد وكَلَف أبي عليّ بها بأوفى من هذا في الكلام على مصادر الحُجّة في الفصل الثّالث من هذا الباب .

---

(١) انظر : شرح أبيات المغني ١/ ١٠٨ .

(٢) انظر : الفصوص ٢/ ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٣) انظر مقدّمة تحقيق النّوادر (طبعة د . عبد القادر أحمد) ٨٠ ، وتذكرة النُّحاة ٤١٩ .

(٤) النّوادر (طبعة الشرتوني ٧٢ ، طبعة د . عبد القادر أحمد ٢٨٨) ، والخصائص ٣/ ٢٠٤ ، والمحتسب ٢/ ٣٤٨ ، والمخصّص ٣/ ٨٥ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/ ٣٣١ .

١٨ ـ **المجلسيّات** : مسائل ذكرها القِفْطيّ[١] وابن خلّكان[٢] . وليس يظهر إلامَ هذه النِّسبة إلّا أَنْ تكون نسبةً إلى المجالس ، فيكون الكتاب جمعاً لمجالس العلماء ومناظراتهم ومناقشاتهم ، على نحو ما رواه أبو عليّ[٣] عن أبي عثمان من المناظرة التي جرت بين أبي عُمر الجرميّ ومروان بن سعيد المهلبي في مجلس أبي الحسن الأخفش . فإن صحّ هذا الافتراض ـ وليس ببعيد ـ كان أبو عليّ ناسجاً على منوال عَصْريّه أبي القاسم الزّجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ) في كتابه « مجالس العلماء » .

١٩ ـ **مختصر عوامل الإعراب** : ذكره ابن النّديم[٤] ، وياقوت[٥] . وهو إمّا أَنْ يكون مختصراً لكتاب العوامل المتقدّم ذكره ، وإمّا أَنْ يكونَه ، وتُصُرِّف في عنوانه .

٢٠ ـ **المَيّافارِقِينيّات** : مسائل ذكرها ابن خير الإشبيلي[٦] . ومَيّافارِقِين أشهرُ مدينة بديار بكر[٧] ، لعلّ أبا عليّ ألَمّ بها في جملة ما ألَمّ به من البلدان ، وأملى فيها مسائل نُسبت إليها .

٢١ ـ **نَقْضُ الهاذور** : ذكره ياقوت[٨] ، واقتنى البغداديّ نسخةً منه[٩] ، ونقل عنه في كتبه[١٠] . ويظهر أنّه كتاب جليل جعل البغداديّ[١١] يعتدّه في جملة الكتب النّحوية التي عوّل عليها في صناعة الخزانة .

وخبر الكتاب أنّ ابن خالويه ألّف الهاذور في ردّ ما أخذه أبو عليّ على شيخه أبي

---

(١) انظر : إنباه الرُّواة ١/ ٣٠٩ .
(٢) انظر : وفيات الأعيان ٢/ ٨١ .
(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٦ .
(٤) انظر : الفهرست ٩٥ .
(٥) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .
(٦) انظر : فهرس ابن خير ٣١٨ .
(٧) انظر : معجم البلدان ٥/ ٢٣٥ .
(٨) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .
(٩) انظر : حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٩٢ .
(١٠) انظر : الخزانة ١/ ٨٠ ، ١٠/ ٣٣٩ ، ٤٤٣ ، ٣٤٧ ، وشرح أبيات المغني ٤/ ٣٤٩ .
(١١) انظر : الخزانة ١/ ١٨ .

إسحق الزّجّاج في كتابه « الإغْفَال » ، ففار فائر أبي عليّ ، وألَّف كتاباً يردُّ فيه ما قاله ابن خالويه في كتاب أسماه « نَقْض الهاذور » . ومن نصوص هذا الكتاب اشتجارهم حول اشتقاق لفظ الجلالة :

نقل الزّجّاج[1] عن سيبويه أنّه سأل الخليل عن اشتقاق الله فقال إِله مرة ولاه مرّة أخرى .

وردّ الفارسيّ[2] بأنَّ الذي حكاه عن سيبويه عن الخليل سهوٌ منه ، فلم يقع ما حكاه في كتابه .

وردّ ابن خالويه[3] على أبي عليّ بأنّه صحَّ القولان عن سيبويه ، ولا يُنكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند أبي إسحق برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه ، فلا يكون حينئذٍ سهواً . وقد وقعت إلينا مسائل جمّة روى سيبويه الجواب فيها عن الخليل ولم تقع في كتابه .

وردّ الفارسيّ[3] بأنَّ الذي يحكي هذه الحكايات عن سيبويه عن الخليل وعن أبي الحسن متقوّلٌ كذّاب ، ومتخرّصٌ أفّاك ، لا يشكُّ في ذلك أحدٌ له أدْنى تنبُّه وتيقُّظ . ولم يُصغِ إلى القبول منه والاشتغال به إلّا الأغمارُ الأغْفالُ الّذين لا معرفةَ لهم بالرُّواة ورواياتهم ، وتمييز صادقهم من كاذبهم ، وضابطهم من مجازفهم ومتجوّزهم في الرّواية . وما علمت أحداً من شيوخنا الذين أدركناهم ، منهم أبو إسحق ، روى حكايةً واحدة . . عن سيبويه عن الخليل إلّا ما ثبت في كتابه . . ولم يقع إلينا من الحكايات عن سيبويه ما لم يثبت في كتابه إلّا حكايتان أو ثلاث . . هذا مع ما تصفّحنا ما أخذه محمّد بن السّريّ عن محمّد بن يزيد أو عامّته ، وتصفّح ما جمعه أبو عبد الله الفزاريّ وغيرُه ، ومع صحبة عليّ بن سليمان ، وإبراهيم بن السّريّ وغيرهم ، فلم نسمعْ أحداً روى شيئاً من ذلك . وإنّما عمل هذا الإسنادَ هذا الكذّابُ الأفّاك اهـ

---

(١) انظر : معاني القرآن له ١/ ٤٣ ، والمخصّص ١٧/ ١٣٦ .
(٢) انظر : الإغفال ١/ ٣٩ .
(٣) انظر : الخزانة ١٠/ ٣٥٧ـ ٣٥٨ (الأوّل عن الهاذور ، والثّاني عن نقض الهاذور) .

لا يخفى ما في أسلوب أبي عليّ من حدّة ، وحدّته هي التي جعلته يفيض بما أفاضَ به ولا سيما ما أثاره حول ما روي عن سيبويه ولم يقع في كتابه .

٢٢ ـ **الهِيْتِيّات** : مسائل ذكرها أبو حيّان[١] وابن هشام[٢] والبغداديّ[٣] ، ونقلوا منها .

وهِيْت : بلدة على الفرات من نواحي بغداد فوق الأنبار ، ذات نخل كثير[٤] .

قال ابن جنّي[٥] : « وحدّثني أبو عليّ قال : دخلتُ هِيْتاً ، وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد ، فسمعت أهلها ينطقون بفتحةٍ غريبةٍ لم أسمعْها قبلُ ، فعجبتُ منها وأقمنا هناك أيّاماً ، إلى أنْ صلح الطريق للمسير ، فإذا أنّني قد تكلّمْتُ مع القوم بها . وأظنُّه قال لي : إنّني لمّا بعدتُ عنهم أُنْسيتُها » .

ويبدو أنَّ أبـا عليّ أملى مسائله الهِيْتِيّات في الأيّام التي قضاها في هِيْت منتظراً صلاح الطريق .

٢٣ ـ **لأبي عليّ كتاب ذكر فيه المعتلّات في كلام العرب** .

قال أبو عليّ[٦] : وقد كان أحد إخواننا بفارسَ سألني عمل المعتلّات كلِّها من اللُّغة ، فأمليتُ كثيراً من ذلك ، وافتقدْنا الكتاب مع ما أُصبْنا به من الكتب .

وقال ابن جنّي[٧] : وذكر شيخنا أبو عليّ أن بعض إخوانه سأله بفارس إملاء شيء من ذلك ـ يعني من المعتلّات في كلام العرب ـ فأَمَلَّ منه صدراً كبيراً ، وتقصَّى القولَ فيه ، وأنّه هلك في جملة ما فقده وأُصيب به من كتبه .

---

(١) انظر : الارتشاف ٣/ ١٥٥٢ .

(٢) انظر : المغني ٤١٥ .

(٣) انظر : الخزانة ٣/ ٤٤٦ .

(٤) انظر : معجم البلدان ٥/ ٤٢١ .

(٥) انظر : الخصائص ١/ ٩٢ .

(٦) انظر : الإغفال ١/ ٣٢٣ .

(٧) انظر : سرّ الصّناعة ٢/ ٦٠٦ ، ٦٠٧ .

٢٤ ـ لأبي عليّ تعليقات على كتاب الأَيْمان لمحمّد بن الحسن الشيباني .

قال ابن جنّي[(١)] : قال أبو عليّ لي : كان قد أصاب رجلي حرّ ، ونزل إليها فصل ففُصِدَتْ ، وأشار عليّ الطبيب بلزوم المِدْرعة ، فأقمتُ بصفّ شونيز أربعين يوماً لا أتحرّك . وكان يعتادُني بعضُ الفقهاء ، ويقرأ عليّ كتاب الأَيْمان لمحمّد ، فأملْتُ عليه فيه شيئاً صالحاً ، وأومأ إليّ أنّه كثير وحَسَنٌ ، وعملتُ على انتساخه منه ، ففاتني ذاك ، ولم أتمكّن منه فيما بعد ، لعائقٍ ذكره .

ذلكم ذِكْرُ جميع ما عرفت من كتب أبي عليّ وصحّت نسبتُه إليه ، مِمّا ذكرتْه مظانّ ترجمته ، أو ثبت على ظهر بعض المخطوطات ، أو نقلت منه كتب العربيّة . وجلُّ هذه الكتب مسائل ، وهي كتب صغيرة الجِرْم ضَخّمتْها تعليقات ناشريها . ومِمّا يُلحظ على هذه الكتب :

١ ـ إنتاج أبي عليّ كثير غزير ، لم أجد مَنْ أحصاه إحصاءً دقيقاً لا قديماً ولا حديثاً ، فزاد بعضهم فيه ما ليس منه ، وأنقص بعضهم ما هو منه ، وجعل بعضهم الكتاب الواحد كتابين .

٢ ـ كتب أبي عليّ متنوّعة ، فمنها في العربيّة ، ومنها في اللُّغة ، ومنها في الحِجَاج ، ومنها في معاني الشِّعْر ، ومنها في إعراب القرآن .

٣ ـ جُلّ هذه الكتب ما يزال مفقوداً أو غائباً ، وأنّى لعلم الشيخ أَنْ يكتمل ما لم تظهر هاتيك الكتب الضّائعة .

٤ ـ التّذكرة ونقض الهاذور من أجلّ كتب الشيخ كما تُظهر النصوص المنقولة منهما ، ولو ظهرا لخرج فيهما علم كثير .

٥ ـ كتب المسائل نمط جديد من التأليف ، وهي أشتات ولُمَعٌ متفرّقات في العربيّة ، لا يربطها إلّا أنّها تدور في فلك علوم العربيّة .

٦ ـ ما نُشر من كتب الشيخ طُبع غير مرّة ، فالعسكريّات طبعت أربع طبعات وإن

---

(١) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٦ .

كانت الرابعة ناقصة ، وأفاد محقِّق مقاييس المقصور والممدود أنَّه فرغ من تحقيقها وأنَّه كان في سبيل نشرها ، لكنّه وجد في بعض ما طبع غُنية . ولئن كان هذا أمارةً على اهتمام النّاس بتراث الشيخ ، إنَّه في الوقت نفسه أمارةٌ على القطيعة وغياب التنسيق بين المعنيين بإخراج التراث .

٧ ـ ما طُبع من تراث الشيخ يتفاوت تحقيقه وخدمته وكشْف ما فيه ، فكتاب الشِّعْر أعلى كتبه تحقيقاً وإخراجاً ونبشاً لما فيه ، والبصريّات دونه بمفاوز .

٨ ـ ظاهرة التكرار ، ولا سيما في كتب المسائل ، يمليها تقلُّبُ أبي عليّ في البلدان واختلاف المخاطب والسائل ، وطبيعةُ أبي عليّ التي لا تقتصر على دفعة واحدة في حلّ المسائل ، وخِلاجُ خاطرِه وتعادي مناظره .

٩ ـ بعض كتب الشيخ ورد بغير ما عنوان ، وهذا أمرٌ متعالَم معروف في الثقافة العربيّة الإسلاميّة .

رابعاً ـ الكتب المنسوبة إليه

أَفْضَتْ كثرةُ مؤلَّفات أبي عليّ إلى أنْ شابَها شيءٌ من الاضطراب ، فجعل بعضهم ما ليس منها فيها ، ومردُّ ذلك إلى تشابه كنية أبي عليّ مع كنى علماء آخرين كأبي علي القالي وأبي عليّ الطبرسيّ ، أو إلى جهالة ناسخ وقع تحت يده كتاب فيه مسائل ، وأبو عليّ أَشْهَرُ مَنْ عُرِفَ بهذا الضَّرْبِ من التأليف ، فنسبه إليه ، أو إلى استنتاج خاطئ من بعض المحقِّقين كأَنْ يُذكر أَنَّ لياقوت كتاباً اسمه مجموع كلام أبي عليّ ، فيُجْعل لأبي عليّ كتابٌ اسمه كلام أبي عليّ ، أو إلى وهم لم يتبيّن لي مصدره وقع فيه بعض مفهرسي الكتب ، فجعل لأبي عليّ ديوان شعر في ستة مجلّدات ، أو غير ذلك . وفيما يأتي ذِكْرُ ما نُسِبَ لأبي عليّ مِنْ كُتُبٍ ولَيْسَتْ لـه منسوقاً على حروف الهجاء :

١ ـ **إعراب القرآن** : نسبه بروكلمان[١] ، والمحسن[٢] إلى أبي عليّ الفارسيّ ،

---

(١) انظر : تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٣ .

(٢) انظر : الذريعة ٢/ ٤٨٩ .

وحقّق نسبته خليل أحمد عمايرة لمكّي بن أبي طالب القيسي[1] ، وكان تحقيقه لهذا الكتاب رسالة جامعيّة (ماجستير) في كلّيّة دار العلوم بالقاهرة .

٢ ـ **أقسام الأخبار** : نشره[2] الدكتور علي جابر المنصوريّ ، وصحّح نسبته لأبي عليّ ، واستدلّ على ذلك بورود اسم أبي عليّ على المخطوطة التي نُشر عنها الكتاب ، وينسبتها إليه في فهرس معهد المخطوطات ، وبما يوجد بين هذا الكتاب وبين مسائل أبي عليّ الأخرى من التشابه والاختلاط في المادّة ، والمصادر ، والأسانيد ، والشواهد ، والأسلوب . هذه أدلّته على نسبة الكتاب إلى أبي عليّ ، وألفاظُه . ولم ينبّه على ما وقع في أوّل الكتاب من الوهم في اسم أبي عليّ ، فقد ورد : قال أبو الحسن أحمد بن عبد الغفّار ، ونبّه على أنّ هذه العبارة مزيدة من النّاسخ . وسكت عمّا وقع في آخر الكتاب ، وهو[3] : « نُقل من خطّ ابن فاخر ، وذكر أنّه من جملة تعاليق شيخه ابن شنبوذ المقرئ » .

وكان الدكتور عبد الفتّاح شلبي قد استراب في نسبة جميع ما في الكتاب لأبي عليّ ، وأدلّته على ذلك[4] : رواية أقوال النُّحاة من غير تعليق ، وهذا خلاف نهج أبي عليّ في الترجيح والمناقشة والاعتراض ، وعدم الحرص على نسبة أقوال النُّحاة إليهم ، وهو خلاف ما عرفه عن الشيخ ، ومسالمته للفرّاء والمبرِّد ، وعهد أبي عليّ تعقُّبهما ، والانحياز للكوفيين ، وخفوت الدفاع عن سيبويه . ثمّ ألمح إلى بعض ما يشبه أسلوب أبي عليّ مِمّا وقع في الكتاب كالتقسيم والمقايسة وتقديم السماع على القياس . ثمّ انتهى إلى أنّ المسألة الأولى من الكتاب (أقسام الأخبار) صحيحة النسبة إلى أبي عليّ ، وبقية المسائل مجموعة من كلام النُّحاة وشخصية أبي عليّ فيها غير واضحة .

وكان الأستاذ إسماعيل عمايرة قد توقّف عند هذا الكتاب ، وعقد عليه مقالة

---

(١) انظر مقدّمة تحقيق العسكريّات (طبعة إسماعيل عمايرة) ١٠ .

(٢) في مجلّة المورد ، المجلّد السّابع ، العدد الثّالث ، ١٩٧٨م ، ص ٢٠١ ـ ٢٢٠ .

(٣) انظر : أبو عليّ الفارسيّ ٥٦٧ .

(٤) انظر : أبو عليّ الفارسيّ ٥٦٤ ـ ٥٦٩ .

أسماها « أقسام الأخبار لأبي عليّ : نظرة في تحديد مادّته ، وتحقيق نسبته »[1] ، وصحّح نسبة المسألة الأولى من الكتاب إلى أبي عليّ ، ودفع أن تكون سائر المسائل لـه ، وردّ ما وجده الدكتور شلبي مشابهاً لأسلوب أبي عليّ في الكتاب ؛ إذ التقسيم والقياس وتقديم السماع عليه ليس مِمّا انفرد به أبو عليّ من بين أشياخ العربيّة .

وكان الدكتور محمود الطناحي ـ طيّبَ الله ثراه ـ حين تكلّم على زمان تأليف كتاب الشِّعْر قد انتهى[2] إلى أنّه من تصانيف أبي عليّ الأخيرة ، وإلى أنّه قبل أقسام الأخبار ، والمسائل المنثورة ، والحُجَّة . ويُفهم من كلامه أنّه أثبت صحّة نسبة الكتاب ـ أعني أقسام الأخبار ـ إلى أبي عليّ .

قلت : دون القطع بنسبة هذا الكتاب إلى أبي عليّ خرط القتاد ، والدلائل على ذلك :

١ ـ نسبة الكتاب إلى أبي عليّ جاءت من النّاسخ كما أفاد المحقّق ، وقد أخطأ في اسم أبي عليّ ، وربّما أغراه بنسبته للشيخ أنّ الكتابَ مسائل ، وأبو عليّ أشهر مَنْ عُرِف بهذا الضَّرْب من التأليف .

٢ ـ ما وقع في آخر الكتاب من أنّه مختاراتٌ من تعاليق ابن شِيطا المقرىء ، وابن شِيطا هو أبو الفتح عبد الواحد بن حسين البغداديّ (ت ٤٠٥هـ)[3] . وهو رجل مقرئ جمع ما اتّفق له من هذه المسائل ، ولم يناقشْ ما جاء فيها ، ثم انتخب منها أبو الكرم المبارك بن فاخر النَّحوي (ت ٥٠٠هـ)[4] ما رآه جديراً بالانتخاب . وهذه العبارة دالّة على أنَّ ناسب الكتاب إلى أبي عليّ لم يقرأْ متْنَ الكتابِ إلى تمامِه ، وأنَّ العبارةَ التي جاءت في صدر الكتاب ناسبةً إيّاه إلى أبي عليّ مزيدةٌ عليه ، وليست منه ، وفي هذا وحدَه دلالة كافية على دفع نسبة الكتاب إلى أبي عليّ ، وإنْ كان ناشر الكتاب قد سكت عليه سكوتاً مطبقاً .

---

(١) نشرها في مجلّة دراسات ، المجلّد السادس ، العدد الأوّل ، عمّان ، ١٩٧٩م ، ص ٢٩ ـ ٤٢ .

(٢) في مقدّمة تحقيقه لكتاب الشِّعْر ١/ ٢٦ .

(٣) له التذكار في القراءات العشر ، منه نقل في البحر المحيط ٣/ ٢٣٦ .

(٤) انظر : بغية الوعاة ٢/ ٢٧٢ .

٣ ـ المسألة الأولى منه ، وهي بعنوان أقسام الأخبار ، وقد صحّح نسبتها إلى الشيخ شلبي وعمايرة ، ليست له البتّة ، إذ جميعُ الكلامِ الوارد فيها حول الكذب وأقسامه وتفسير وقوعه في باب الإغراء ، وهو أكثر المسألة وجُلُّها = هو كلام أبي بكر بن الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ) في كتابه « رسالة في معاني الكذب » ، وقف عليه البغداديّ[١] ، ونقله ، وعزاه إلى أبي بكر ، وسمّى كتابه .

٤ ـ ليس في إحدى هذه المسائل شيءٌ من رائحة الشيخ ، فالمسألة [١٤] من الكتاب معقودة لتوجيه قول سيبويه[٢] : « هذا باب علْم ما الكلم من العربيّة » ، وذُكر فيها خمسون وجهاً[٣] ، وقد عالج أبو عليّ عبارة سيبويه هذه في غير كتاب لـه[٤] معالجةً لا صلةَ لها البتّة بما وقع في متن هذا الكتاب .

فالكتاب ليس لأبي عليّ ، إنّما هو أشتات متفرّقات عَلّقها ابن شِيطا من علم البصريّين والكوفيّين ، ثمّ جاء ابن فاخر ، واختار منها ما اتّفق له . على أنّ للكتاب أهميةً في مجال العِلل ، فجُلُّ مسائله معقودة عليها ، من نحو : الاعتلال للخفض لِمَ لم يدخل على الأفعال؟ والاعتلال لخفّة الاسم وثقل الفعل ، والاعتلال لعدم تأثر الاسم المرفوع بالنفي في نحو : قام زيد ، وما قام زيد ، والاعتلال لثبوت الهاء في عدد المذكّر من الثلاثة إلى العشرة ، والاعتلال لامتناع دخول الجزم على الأسماء ، وغير ذلك . ويُشبه أن يكون ما وقع في الكتاب مختاراً من كتاب أو كتب مؤلّفة في العلّة النّحويّة ، وبعض ما في الكتاب من عنوانات المسائل وآراء العلماء يُشبه ما وقع في الإيضاح في علل النّحو للزّجّاجيّ[٥] .

---

(١) انظر : الخزانة ٦/ ١٨٤ ، ١٩٤ ـ ١٩٦ ، وقد أفاد البغداديّ أنّ أبا حيّان قد نقل كلام ابن الأنباري في التذكرة والتذييل ، ولم يقع ما نقله في مطبوعة التذكرة المخرومة المدشوتة المضطربة ، ولا فيما طُبع من التذييل . وانظر : أقسام الأخبار ٢٠٢ ـ ٢٠٤ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ١٢ .

(٣) انظر : أقسام الأخبار ٢١٦ ـ ٢١٩ .

(٤) انظر : التعليقة ١/ ٣ ـ ١٤ والبغداديات ٣٦٥ ـ ٣٧٠ .

(٥) انظر : الإيضَاح في علل النّحو ٧٦ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، وما يقابلها من أقسام الأخبار ٢١٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٤ على الترتيب .

٣ ـ **الأوّليّات في النَّحو** : لم يذكره أحد مِمّن ترجم أبا عليّ ، وذكره بروكلمان[١] ، وقال : إنَّه بخطّ ابن الأفقه في الخزانة الغويرية بالنجف الأشرف .

لا يُعرف هذا الضَّرْبُ من العنوانات في التأليف القديم ، ولم يذكر أحد مِمّن ترجم لأبي عليّ كتاباً لـه بهذا العنوان ، فإن لم تكن نسبة هذا الكتاب وهْماً فاحتمال أن يكون هذا الكتاب هو الإيْضَاح ، ضاعت منه الورقة الأولى ، فاجتهد ناسخ أو مفهرس ، فوضع لـه هذا العنوان . وجميع الكتب التي انفرد بروكلمان بذكرها وعزوها إلى أبي عليّ لم يصحّ منها شيءٌ له .

٤ ـ **البارع** : نسبه إلى أبي عليّ بروكلمان[٢] وأحمد تيمور[٣] .

والبارع لأبي عليّ القالي (ت ٣٥٦هـ) ، طُبعت قطعةٌ منه بتحقيق هاشم الطّعان في بغداد ١٩٧٤ .

٥ ـ **جواهر النَّحو** : انفرد بروكلمان[٤] بذكره ، وقال : إنَّه بمكتبة مشهد في إيران .

وحقَّق نسبته إلى أبي عليّ الطبرسيّ الأستاذ أسعد طلس في بحث لـه عن مخطوطات المشهد الرضوي[٥] .

٦ ـ **ديوان أبي عليّ** : نسبه إليه البغداديّ[٦] ، وقال : إنَّه في ستة مجلّدات .

وهو وهم وقع فيه البغداديّ لم يتبيّن لي مصدره ، فقد ذكر مترجمو أبي عليّ أنَّ خاطره لم يكن يواتيه على قول الشِّعْر . حكى صاعد[٧] أنَّ أبا عليّ كان يقول لـه : كلّما عملْتَ شعراً تُجَوِّدُ فيه ، فاعرضْه [كذا ؟] عليّ ، وأمتِعْني به ؛ فإنَّني أتعجَّبُ

---

(١) انظر : تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٣ .

(٢) انظر : تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٣ .

(٣) انظر : أبو عليّ الفارسيّ ١٤٩ .

(٤) انظر : تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٣ .

(٥) انظر مقدّمة تحقيق المسائل العضديّات ١٢ .

(٦) انظر : هدية العارفين ١/ ٢٧٢ ، وإيضاح المكنون ١/ ٤٨٨ .

(٧) انظر : الفصوص ٤/ ٢٤٥ .

مِمَّنْ يقدرُ على نظْم الكلام الحسن وتخيُّر الألفاظ والمعاني ، ورُمْتُه في صِغري فلم يسنحْ لي فيه شيءٌ أرضاه وحُرمْتُه . قال صاعد : قلت له : أيُّها الشيخُ فهل نظمْتَ شيئاً قطُّ؟ قال : استرْ عنّي ما ستر الله . فعلمْتُ أنَّه قد نظم ، ولكنَّه لا يرضى به . قلت : فلو أنشدتني منه شيئاً . قال : مِن هذا فررْنا ، ولكنِّي أُنشدُك شيئاً عملْتُه في الخِضاب على أَنْ تكتمَه ولا تذيعَه . قلت : عليّ ذلك ، فأنشدني :

خضبْتُ الشَّيبَ لمَّا كان عَيْبًا | وخَضْبُ الشَّيْبِ أوْلى أَنْ يُعَابَا
ولم أَخْضِبْ مخافةَ هَجْرِ خِلٍّ | ولا عتباً خشيتُ ولا عِتَابَا
ولكنَّ المشيبَ بدا ذَمِيْمًا | فصيَّرْتُ الخِضَابَ له عِقَابَا

فأخذتُها عنه ، ولم أُذِعْها ببغداد حتى خرجت اهـ

وروى ابن جنّي[1] عن أبي عليّ قوله : « إنّي لأغبطُكم على قول الشِّعْر ؛ فإنّ خاطري لا يواتيني على قوله ، مع تحقُّقي للعلوم التي هي من موارده » .

٧ ـ **كتاب القدّ** : نسبه الدكتور كاظم بحر المرجان[2] إلى أبي عليّ .

قال البغداديّ[3] : كتاب القدّ لابن جنّي ، جمعه من كلام الفارسيّ اهـ

ولا يُفهم من كلام البغداديّ أنّ كتاب القدّ من تأليف أبي عليّ وإنْ كان ابن جنّي حشاه بكلامه .

٨ ـ **كلام أبي عليّ** : نسبه إلى أبي عليّ صلاح الدين السنكاوي[4] .

واعتمد في إثبات هذا الكتاب على ما جاء في ترجمة ياقوت الحموي[5] من أنّ له كتاباً اسمه « مجموع كلام أبي عليّ الفارسيّ » . وليس معنى هذا أنّ لأبي عليّ

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٧ .
(٢) في مقدّمة تحقيقه الإيضاح ١٦ .
(٣) انظر : شرح أبيات المغني ٢/ ١١٩ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٢٠٠ .
(٤) في مقدّمة تحقيقه البغداديّات ٢٩ .
(٥) انظر : وفيات الأعيان ٦/ ١٢٩ ، ومعجم الأدباء ٧/ ٢٩١٢ .

كتاباً اسمه كلام أبي عليّ . ويظهر أنَّ هذا الكتاب جَمْعٌ لِمَا تفرّق من علْم أبي عليّ في كتبه .

٩ ـ المسائل المُصْلحة من كتاب ابن السّرّاج : انفرد بذكْره ياقوت[١] .

أخشى أنَّه المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن للزّجّاج المعروف بالإغْفَال .

١٠ ـ معاني القرآن : نسبه إليه محمَّد زغلول سلام[٢] .

ونبّه على وَهْمِه د . عبد الفتّاح شلبي[٣] .

١١ ـ مقاصد ذوي الألباب بالعمل بالاصطرلاب : انفرد بذكره بروكلمان[٤] .

لم يذكره أحد مِمَّن ترجم لأبي عليّ ، ولا عُرف عن أبي عليّ اشتغالُه بهذا الضَّرْب من العلْم .

هذا ذِكْرُ ما وقفْتُ عليه من الكتب التي أُقْحِمَتْ في مكتبة أبي عليّ وليست منها ، ومنها مؤلّفات لم يُعرف عن أبي عليّ الاشتغال بعلْمها كالبارع وهو معجم على نهج معجم العين المنسوب إلى الخليل ، ومقاصد ذوي الألباب بالعمل بالاصطرلاب ، وديوان شعر في ستة مجلَّدات ، ومنها مؤلَّفات في علم العربيّة ومعاني القرآن كأقسام الأخبار وهو مسائل شتّى ، وجواهر النّحو ، والأوليّات في النّحو ، وإعراب القرآن ، ومعاني القرآن ، وهذا العلْمان ـ أعني النّحو ومعاني القرآن وإعرابه ـ جُلّ تآليف أبي عليّ دائر في فلكهما ، وهذا مِمّا كان سبباً في نسبة ما نُسب إليه من هذه المؤلَّفات .

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ .

(٢) انظر : أثر القرآن في تطور النقد العربي ٣٣ .

(٣) انظر : أبو عليّ الفارسيّ ١٤٩ .

(٤) انظر : تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٩٣ .

الفَصْلُ الثَّالث

دراسة « الحُجَّة » لأبي عليّ

أ ـ الاحتجاج : تعريفه ، ومصطلحاته ، وأسباب نشأته ، ومادّته ، وحركة التأليف فيه

الاحتجاج : افتعال مِنَ الحَجِّ ، وهو القَصْدُ للزِّيارة[1] ؛ قال الرّاجز :

لِــرَاهِــبٍ يَحُــجُّ بَيْــتَ المَقْــدِسِ

ثمّ خُصَّ الحَجُّ في تعارف الشَّرْعِ بقَصْدِ بيت الله تعالى إقامةً للنُّسُكِ .

والمَحَجَّةُ : جَادَّةُ الطريق ؛ لأنّها تُقْصَدُ وتُرَام .

قال ابن فارس[2] : الحَجّ القَصْد ، وممكن أَنْ تكون الحُجَّةُ مشتقّةً من هذا ؛ لأنّها تُقْصَدُ ، أو بها يُقْصَدُ الحَقُّ المطلوب .

وقال الأزْهريُّ[3] : إنّما سُمِّيَت الحُجَّةُ حُجَّةً ؛ لأنّها تُحَجُّ أي تُقْصَدُ ؛ لأنَّ القَصْدَ لها وإليها .

وقال الرّاغب[4] : الحُجَّة : الدّلالةُ المبيّنةُ للمَحَجَّةِ ، أي القَصْدُ المستقيمُ الذي يقتضي صحّة أحد النقيضَيْنِ .

وقال أبو حَيّان[5] : الحُجَّة : الكلام المستقيم ، مأخوذ من محجّة الطريق .

وقال الجرجانيّ[6] : الحُجَّة : ما دُلّ به على صحّةِ الدَّعْوَى .

---

(1) انظر : تفسير الطبري ٣/٢٨٨ ، والمحرّر الوجيز ١/٢٢٩ ، والقرطبي ٢/١٨١ ، والبحر المحيط ١/٤٥٤ ، والدّرّ المصون ٢/١٨٩ .

(2) مقاييس اللُّغة ٢/٣٠ .

(3) تهذيب اللُّغة ٣/٣٩٠ .

(4) المفردات ٢١٩ .

(5) البحر المحيط ١/٢٦٩ .

(6) التعريفات ٨٢ .

وحاجَجْتُ فلاناً فَحَجَجْتَه أي غلبْتُه بالحُجَّة ، وذلك الظَّفَرُ يكونُ عندَ الخصومة ، والجمع حُجَج ، والمصدر الحِجَاج[1] .

والمُحَاجَّة[2] : أَنْ يَطْلُبَ كُلُّ واحدٍ أَنْ يردَّ الآخر عن حُجَّتِه ومَحَجَّتِه .

تندرج هذه المعاني تحت أصْلٍ واحدٍ ، هو القَصْدُ ، قَصْدُ البيت الحرام للزيارة ، وقَصْدُ المَحَجَّة ، وهي الطريق الواضحة المُستبَنة ، وقَصْدُ مُدَافَعَةِ الخَصْمِ بتقديم الدَّليلِ والبُرْهَانِ إقامةً لِمَا يراه المُحتجُّ ودَحْضاً لِمَا يراه خَصْمُه .

ولمَّا كان العربُ قبائلَ شتّى ، وكان لكلّ قبيلة منهم لغتُها التي استمرأت النُّطْقَ بها ، وليس يسهل على مَنْ تسلَّطتْ عليه لغتُه أَنْ يفارقَها إلى غيرها = أَقْرَأَ النَّبيّ ﷺ أصحابَه الكتابَ العزيزَ على غيرِ ما وجهٍ في غيرِ قليلٍ من كلماته ، تيسيراً على النّاس ورحمةً ولُطْفاً بهم ؛ قال ابن قتيبة[3] : « لو أنَّ كلَّ فريقٍ من هؤلاء ـ يعني القبائل ـ أُمِرَ أَنْ يزولَ عن لغته وما جرى عليه اعتيادُه طفلاً وناشئاً وكَهْلاً ، لاشتدَّ ذلك عليه ، وعَظُمَت المحنةُ فيه ، ولم يُمكنْه إلّا بعد رياضةٍ للنَّفْسِ طويلةٍ ، وتذليلٍ لِلِّسان ، وقطْعٍ للعادة ، فأراد اللهُ برحمتِه ولُطْفِه أَنْ يجعلَ لهم مُتَّسعاً في اللُّغات ، ومُتَصرَّفاً في الحركات ، كتيسيره عليهم في الدّين » .

ثمّ جُمعت هذه الوجوه المختلفة التي أقرأ النّبيّ ﷺ أصحابَه بها ، وسُمِّيَت القراءات القرآنيّة ، وظهر علم القراءات الذي حُدَّ بأنّه[4] « عِلْمٌ بكيفيّةِ أداءِ كلمات القرآن واختلافها بعَزْوِ النّاقلة » .

ثمّ جاء علم الاحتجاج لهذه القراءات ، يبيِّنُها ، ويُعَلِّلُ ما خفي منها ، ويكشف ما دَقَّ ، سالكاً إلى ذلك كلَّ السُّبُل : صحّة الإسناد ، وعلم أسباب النزول ، والتفسير ، والاشتقاق ، والحديث ، والنَّحو والصَّرف ، ورسم المصحف ، وغير ذلك .

---

(١) مقاييس اللُّغة ٢/ ٣٠ .

(٢) المفردات ٢١٩ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٣٩ ، ٤٠ ، وعنه في النَّشر ١/ ٢٣ .

(٤) انظر : منجد المقرئين ٣ .

يستطيعُ المرءُ في ضوءِ الأَصْلِ اللُّغويّ للاحتجاج وما يعالجُه من مسائل القراءات أَنْ يحدَّه بأنّه **علمُ بيانِ وجوهِ القراءاتِ القرآنيّة وعِلَلِها والكشْفِ عنها والانتصارِ لها** .

ولعلْمِ الاحتجاجِ مصطلحاتٌ أخرى عُرِف بها ، وتواضَعَ عليها مَنْ أَلَّفَ فيه ؛ فابن قتيبة أحال على كتاب له في هذا الفنّ وأسماه « **وجوه القراءات** »[1] ، وأَلَّفَ أبو منصور الأَزْهريّ كتاباً في الاحتجاج أسماه « **معاني القراءات** »[2] ، وسمّى ابن طيفور السجاوندي كتابه في الاحتجاج « **عِلَل القراءات** »[3] ، وجمع ابن أبي مريم بين مصطلحي العِلَل والوجوه ، وسمّى كتابه « **المُوْضَح في وجوه القراءات وعِلَلها** »[4] ، وأطلق ابن خالويه على كتابه في الاحتجاج « **إعراب القراءات السّبع وعِلَلها** »[5] . وكلّ أولئك المصطلحات دائر في فلك البيان والكشف عن معاني القراءات ، والتماس الوجوه لها .

أمّا الأسبابُ الحاملةُ على الاحتجاج للقراءات والباعثة عليه فيمكن تلخيصها بما يأتي :

١ ـ الذَّوْد عن حياض القرآن الكريم وقراءاته والرّمي من ورائه ، فعلْم الاحتجاج واحد من علوم القرآن التي نشأتْ ونضجت خدمةً لـه . ومن ثمّ تجرّد النُّحاة وأَلَّفُوا كتب الاحتجاج ليدحضُوا ما أثاره المناطقةُ مِنْ شُبهات حول القرآن وقراءاته ، وأعملوا أقيستهم ، وأجالوا نظرهم فيما هو ثابت بالنَّقْل والأثر .

٢ ـ بيان الأركان الثّلاثة للقراءة الصحيحة : صحّة الإسناد ، وموافقةُ العربيّة ولو بوجه ، وموافقة رسم المصحف ولو احتمالاً .

---

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن ٦٤ .

(٢) بهذا العنوان نشره عيد درويش وعوض القوزي ، وصدر عن دار المعارف بالقاهرة ١٩٩١م ، ونشرته سناء بنت إبراهيم الحلوة بعنوان « القراءات وعلل النحويين فيها المسمّى : علل القراءات » ١٩٩١م .

(٣) انظر : طبقات القُرّاء ٢/١٥٧ .

(٤) نشره عمر حمدان الكبيسي ، وصدر عن الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن بجدّة ١٩٩٣م .

(٥) نشره عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، وصدر عن مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٢م .

٣ ـ كان جَمْعُ ابن مجاهد القراءات السبع في كتاب والشّاذّة في كتاب آخر باعثاً من بواعث الاحتجاج ، فقد احتجَّ هو نفسُه للقراءات الواردة في سورة الفاتحة من كتاب السّبعة[1] ، ثمّ توقّف عن الحِجَاج كراهة أَنْ يطول الكتاب ، فأخبر بالقراءة مجرّدة ، ثمّ بدأ ابن السّرّاج بالاحتجاج لسبعة ابن مجاهد ، فنَجزَ منه ما في سورة الفاتحة وشيء من البقرة[2] ، ثم أمسك ، ثمّ تولّى شيخنا أبو عليّ ما بدأ به ابن السّرّاج ، وأتمّه في كتاب « الحُجَّة » ، ثمّ همّ أَنْ يضع قلمه في كتاب ابن مجاهد في القراءات الشّاذّة ، فاعترضت خوالج الدهر دون ما أراد[3] ، ثمّ تولّى ابن جنّي ما همّ به شيخُه أبو عليّ في كتابه الجهير « المحتسَب » .

٤ ـ وربّما كان من بواعث الاحتجاج ومشغلة النّاس به أنَّ النُّحاة لم يجدوا نصّاً يُجرون فيه أقيستهم ، ويُعملون به أقلامهم كالقرآن وقراءاته لجلاله في نفوسهم ، ولأنّه مَنْبَعُ عقيدتهم .

٥ ـ وربّما كان لكتاب سيبويه المسمّى قرآن النّحو أثَرٌ في نماءِ الاحتجاج ، فلمّا أكبّ النُّحاة على هذا الفنّ وجدوا سيبويه قد بَعَجَه ، فقد احتجَّ لغير قليل من القراءات التي تناثرت في كتابه ، وهو إمامهم ، وكتبهم دائرةٌ في فلكه ماتحةٌ من مائه ، فأفادوا مِمّا احتجَّ لـه وأفردوه في تصانيفهم ، بل إن كتب الاحتجاج كالحُجَّة لأبي عليّ ، وهي أعلى ما انتهى إلينا في هذا الباب ، ما هي إلّا إجراءٌ للقواعد والأُصول النَّحْويّة التي نثرها سيبويه في كتابه .

أمّا مادّة الاحتجاج فكانت غنيّة متنوّعة ؛ فمنها القرآنُ نفسُه فيما لم يُختلف فيه ؛ فالقراءة المتّفق عليها تكون حُجّةً على ما اختُلف فيه ، ومثال ذلك ما جاء في الحُجّة[4] : « قَرَأَ ابن عامر وحدَه ﴿ فأُمْتِعُهُ قليلاً ﴾ [سورة البقرة : ١٢٦] ، وقَرَأَ الباقون

---

(١) انظر : السبعة ١٠٤ ـ ١١٢ .

(٢) منه نسخة في مكتبة عشيرة شرف الملك بالهند برقم ١٩ ، انظر : الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (علوم القرآن ، مخطوطات القراءات) ١/ ٣ .

(٣) انظر : المحتسب ١/ ٣٤ .

(٤) الحُجّة ٢/ ٢٢١ ، وانظر منها ٢/ ٦٧ ، ٤/ ١٠ .

﴿ فَأُمَتِّعُهُ ﴾ مشدّدة التاء . قال أبو عليّ : التشديدُ أَوْلى ؛ لأنَّ التنزيلَ عليه ، قال تعالى ﴿ فَقَالَ تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمْ ﴾ [سورة هود : ٦٥] ، وقال ﴿ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا ﴾ [سورة هود : ٣] ، و﴿ كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [سورة القصص : ٦١] ، و﴿ وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [سورة يونس : ٩٨] . فكما أنَّ هذه الألفاظ على متَّع دون أَمْتَعَ ، فكذلك الأَوْلى بالمختلَفِ فيه أَنْ يكون على متَّعَ دون أَمْتَعَ » .

ومنها أسباب النزول ، فقد احتجّ أبو عليّ لقراءة ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [سورة البقرة : ١٢٥] ، بكسر الخاء[1] « بما رُوي أنَّ رسول الله ﷺ أخذ بيد عُمر ، فلمّا أتى على المقام قال عمر : أهذا مقامُ أبينا إبراهيم ؟ قال : نعم . قال عمر : أفلا نتّخذُه مصلّى ؟ فأنزل الله عزّ وجلّ ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ ، فهذا تقديره : افعلوا » .

ومنها رسم المصحف ، قال أبو عليّ في اختلافهم في إفراد الصلاة وجمعها من قوله تعالى ﴿ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٣] :[2] « وإذا اتّجه الإفرادُ والجمعُ في العربيّة ، ورَجَّحَ أحدَ الوجهَيْنِ الموافقةُ لخطِّ المصحف ، كان ذلك ترجيحاً يجعله أَوْلى بالأَخْذ به » .

ومنها الرّواية والسَّنَد ، قال أبو عليّ[3] : « وإذا اختلفت الرّواية وكان أحد الفريقَيْنِ أَضْبَطَ ، وعضد الضبطَ والتَّبَتَ القياسُ وموافقةُ الأشباه ، كان الأَخْذُ بما جَمَعَ هذين الوصفَيْنِ أَوْلى وأرجح » . وقال المهدوي[4] : « وقد عاب سيبويه[5] والخليل تحقيق الهمزتين ، وجعلا ذلك من الشذوذ الذي لا يُعَوَّلُ عليه . والقُرّاء أَحْذَقُ بنَقْلِ هذه الأشياء من النّحويين ، وأعلم بالآثار . ولغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول ، وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر القرّاء ، وهم أهل الكوفة ، وأهل الشّام ، وجماعة من أهل البصرة ، وببعضهم تقوم الحُجَّة » .

---

(١) الحُجّة ٢/ ٢٢٠ ، وانظر : الموضح لابن أبي مريم ١/ ٢٩٩ .
(٢) الحُجّة ٤/ ٢١٧ .
(٣) الحُجّة ١/ ٢٨٩ .
(٤) شرح الهداية ٢/ ٣٢٦ ، ٣٢٧ .
(٥) انظر : الكتاب ٣/ ٥٤٨ ، والحُجّة ١/ ٢٨١ .

وقال أبو حَيّان[1] : « وما ذَهَبَ إليه أبو إسحق من أنَّ الإسكانَ غلطٌ ليس بشيءٍ ؛ إذ هي قراءة في السبعة ، وهي متواترة ، وكفى أنّها منقولةٌ عن إمام البصريّين أبي عمرو بن العلاء ، فإنَّه عربيٌّ صريحٌ ، وسامعُ لغة ، وإمام في النّحو . . . » ، وقال : « لأنَّ أبا عمرو لم يكن ليقرأ إلّا بأثر عن رسول الله ﷺ ، ولغة العرب توافقُه على ذلك » ، وقال : « ولم تقتصر لغة العرب على ما نقله أكثرُ البصريّين ، ولا على ما اختاروه ، بل إذا صحَّ النَّقْلُ وَجَبَ المصيرُ إليه » .

ومنها **كلام العرب : لغاتهم وأشعارهم** ، مثال ذلك ما رواه أبو عبيدة قال[2] : سمعت أبا عمرو يقرأ ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [سورة الكهف : ٧٧] ، فسألته عنه فقال : هي لغة فصيحة ، وأنشد للمُمَزِّق[3] :

وقد تَخِذَتْ رِجْلِي إلى جَنْبِ غرزِها نسيفاً كأُفْحُوصِ القَطَاةِ المطرّقِ

واحتجّ أبو عليّ[4] لمَنْ حذف الألف من قوله تعالى ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [سورة يوسف : ٣١] بقول العرب[5] : أصاب النَّاسَ جهدٌ ، ولو تَرَ أهْلَ مكّة .

ومنها **مقاييس العربيّة** . وإجراؤها على القراءات أكثر مادّة الاحتجاج ، وهي منتشرة مستفيضة طاغية غالبة على كتب الاحتجاج ، قال أبو عليّ محتجّاً لمن أفرد الصّلاة من قوله تعالى ﴿ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٣] :[6] « ومَنْ أَفْرَدَ كان

---

(١) البحر المحيط ٢/٤٩٩ ، ١/٢٠٦ ، ٢/٣٩ على الترتيب .

(٢) انظر : مجالس العلماء ٢٥٥ .

(٣) البيت له في الأصمعيّات ١٦٥ ، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم ٢٢٥ ، والحيوان ٢/٢٩٨ ، ومعاني القراءات للأزهري ٢/١١٨ ، والحُجّة ٢/٦٨ ، ٥/١٦٣ ، والإغفال ٢/٣٩٦ ، والتعليقة ٣/٢٣١ ، والتكملة ١١٧ ، والخصائص ٢/٢٨٧ ، والمخصّص ١/٢١ ، ١٢/٢٧٢ ، ١٦/٩٧ ، ١٣٤ ، ١٧/٢٢ ، واللّسان [حذب ـ فحص ـ نسف ـ طرق] .

(٤) انظر : الحُجّة ٤/٤٢٣ .

(٥) العبارة في الحُجّة ١/٩٥ ، ٤/٣٧٦ ، ٣٤٠ ، ٤٢٣ ، والشيرازيّات ٢٠٨ ، وشرح الهداية ٢/٣٦١ ، ٥٥٥ ، والكشف لمكّي ٢/٣٨٣ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/٥٩٩ ، والموضح لابن أبي مريم ٢/٦٧٨ ، وشرح الملوكي ٣٩١ ، والبحر المحيط ٨/٤٩٣ ، والدّرّ المصون ٦/٤٨٥ .

(٦) الحُجّة ٤/٢١٧ .

جوازُه على ضربَيْنِ :

أحدهما : على أنّه في الأصْل مصدرٌ وجنسٌ ، والمصادرُ لأنّها أجناسٌ مِمّا تُفردُ في موضع الجميع ، إلّا أَنْ تختلف فتجمع من أجْل اختلافها .

والآخر : أنّ الواحد قد يقع في موضع الجمع ، كقوله ﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ [سورة غافر : ٦٧] ، وقول جرير[1] :

الـوَارِدُوْنَ وتَيْـمٌ فـي قُـرَى سَبَـأٍ قد عَضَّ أعناقَهم جِلْدُ الجَوَاميسِ »

هذه هي مادة الاحتجاج التي عوّل عليها العلماء في صناعة تآليفهم في هذا الفنّ ، اجتمع فيها علما الرواية والدراية ، وكان الغالب علم الدراية والنَّظر ؛ لأنَّ مَن اصطنع الشُّبهات حول القراءات ولحّنها عوّل في ذلك على القياس ، فكان أن رَدّ علماء الاحتجاج عليهم بالسلاح نفسه الذي ادّرعُوا به : مقاييس العربيّة .

بدأ الاحتجاج للقراءات على صورة احتجاج فردي يرد متناثراً في ثنايا الكتب ، من ذلك أنَّ ابن عبّاس[2] قرأ ﴿ نُنْشِرُها ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٩] بالراء ، واحتجّ بقوله ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ [سورة عبس : ٢٢] .

ثم يقع الباحث على آراء في الاحتجاج في كتاب سيبويه (ت ١٨٢هـ) ، فمِن ذلك قوله[3] : « وقد بلغَنا أنَّ بعضَ القرّاء قرأ ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ويذرْهم فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[4] [سورة الأعراف : ١٨٦] ، وذلك لأنّه حمل الفعل على موضع الكلام ؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكونُ جواباً ؛ لأنَّ أصْل الجزاء الفعل ، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره » .

---

(١) ديوانه ١/ ١٣٠ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٣٠٨ ، ٢/ ١٠٢ ، ٢٩٠ ، ٣٥٨ ، والشيرازيّات ٣٩٤ ، والشِّعْر ٢/ ٥٣٠ ، والحُجّة ٤/ ٨١ ، وابن الشجري ٢/ ٣٧ ، ٣/ ١٢٣ ، والمخصَّص ١/ ٣١ ، ٤/ ٤١ ، والخزانة ٧/ ٥٣٧ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ١٧٣ .

(٣) الكتاب ٣/ ٩٠ ، ٩١ ، والحُجّة ٢/ ٣٤٥ ، ٤/ ١١٠ .

(٤) يعني قراءة حمزة والكسائيّ بجزم الرّاء من ﴿ يذرْهم ﴾ . انظر : الحُجّة ٤/ ١٠٩ ، ١١٠ .

ويعدّ معاني القرآن للفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، وللأخفش (ت ٢١٥هـ) ، وللزّجّاج (ت ٣١١هـ) ، وللنّحّاس (ت ٣٣٨هـ) ، وغيرها مِمّا لم ينتهِ إلينا من كتب معاني القرآن كمعاني ابن كَيْسَان (ت نحو ٣٠٠هـ) ، ومعاني ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) = في كتب الاحتجاج ؛ لأنّها كانت تتعرّض لاختلاف القراءة وتوجيهها ؛ قال النّحّاس[1] : « قال جلّ وعزّ ﴿ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِرُها ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٩] ، أَيْ نحييها ، و﴿ نُنشِزُهَا ﴾ بالزّاي المعجمة ، أَيْ نركّبُ بعض العظام على بعض ، ونرفع بعضها إلى بعض » .

ثمّ تحدّثنا كتب التراجم عن كتب مفردة أَمْحَضَها أصحابُها للاحتجاج ، وفيما يأتي أشهرها :

١ ـ وجوه القراءات لهارون الأعور (ت نحو ١٧٠هـ) . قال أبو حاتم[2] : « كان أوّل من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألّفها ، وتتبّعَ الشّاذّ منها فبحث عن إسناده هارون بن موسى الأعور » .

٢ ـ القراءات لأبي عُبيد بن سلّام[3] (ت ٢٢٤هـ) جَمَعَ فيه القراءات ، وعلّلها .

٣ ـ القراءات لأبي حاتم سهل بن محمّد السّجستاني (ت ٢٥٥هـ) ، وهو كتاب كبير[4] .

٤ ـ وجوه القراءات لأبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري[5] (ت ٢٧٦هـ) .

٥ ـ احتجاج القُرّاء لمحمّد بن يزيد المبرّد[6] (ت ٢٨٥هـ) .

---

(١) معاني القرآن له ١/ ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٢) انظر : طبقات القُرّاء ٢/ ٣٤٨ .

(٣) انظر : النّشر ١/ ٣٤ ، وفيه : « أوّل إمام معتبر جمع القراءات في كتاب » .

(٤) منه نقل في الخصائص ١/ ٧٥ ، وانظر مقدّمة تحقيق تفسير غريب أبنية سيبويه له ٣١ .

(٥) أحال عليه في تأويل مشكل القرآن له ٦٤ .

(٦) ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٤ .

٦ ـ الفصل بين القراءة لمحمَّد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، قال ياقوت[١] : « يذكر فيه اختلاف القراءة ووجهها وتأويلَها ، والدّلالةَ على ما ذهب إليه كلُّ قارئ لها ، واختيارَه الصّوابَ منها ، والبرهانَ على صحّة ما اختاره ، مستظهراً على ذلك بقوّته على التفسير والإعراب الذي لم يشتمل على حفْظِ مثلِه أحدٌ من القُرّاء » .

٧ ـ احتجاج القُرّاء لأبي بكر محمَّد بن السّريّ السّرّاج (ت ٣١٦هـ) ، نقل أبو عليّ ما نَجِزَ منه في الحُجّة[٢] .

٨ ـ المعاني في القراءات لأبي محمَّد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ[٣] (ت ٣٤٧هـ) .

٩ ـ الاحتجاج في القراءات لأبي بكر محمَّد بن الحسن بن مِقْسم العطّار[٤] (ت٣٥٤هـ) .

١٠ ـ الحُجّة في القراءات لأبي الحسن أحمد بن الصقر المَنْبِجيّ[٥] (ت ٣٦٦هـ) .

١١ ـ معاني القراءات لأبي منصور محمَّد بن أحمد الهَرَويّ الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ) .

١٢ ـ إعراب القراءات السّبع وعِلَلُها لأبي عبد الله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) .

١٣ ـ الحُجّة لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) .

١٤ ـ المُحْتَسَب لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ) .

---

(١) معجم الأدباء ٦/ ٢٤٥٤ .
(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٦ .
(٣) انظر : سير أعلام النُّبلاء ١٥/ ٥٣٢ .
(٤) انظر : بغية الوعاة ١/ ٨٩ .
(٥) انظر : طبقات القُرّاء ١/ ٦٣ .

١٥ ـ حُجَّة القراءات لأبي زُرْعة عبد الرحمن بن محمَّد بن زنجلة (القرن الخامس).

١٦ ـ معاني القراءات لأبي العبّاس أحمد بن قاسم اللَّخْمي[١] (ت ٤١٠هـ) .

١٧ ـ وجوه الإعراب والقراءات لأبي إسحق أحمد بن محمَّد الثّعلبيّ[٢] (ت ٤٢٧هـ) .

١٨ ـ الكشف عن وجوه القراءات لمكّي بن أبي طالب القيسيّ (ت ٤٣٧هـ) .

١٩ ـ شرح الهداية لأبي العبّاس أحمد بن عمّار المهدوي (ت ٤٤٤هـ) .

٢٠ ـ إعراب القراءات لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري[٣] (ت ٤٥٥هـ) .

٢١ ـ علل القراءات لأبي عبد الله سلْمان بن عبد الله النهرواني المعروف بابن الفتى[٤] (ت ٤٩٣هـ) .

٢٢ ـ احتجاج القُرّاء لأبي القاسم الحسين بن محمَّد الأصفهاني المعروف بالرّاغب[٥] (ت ٥٠٢هـ) .

٢٣ ـ الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن عليّ الأنصاري المعروف بابن البَاذِش (ت ٥٤٠هـ) .

٢٤ ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ) .

٢٥ ـ علل القراءات لأبي عبد الله محمَّد بن طَيْفور السَّجاوندي[٦] (ت ٥٦٠هـ) .

---

(١) انظر : طبقات القُرّاء ١/ ٩٧ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٥٠٧ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٦٦٢ .

(٤) انظر : سير أعلام النُّبلاء ١٩/ ٦١٢ .

(٥) انظر : كشف الظنون ٢/ ١٥ ، ومقدّمة تحقيق المفردات له ٤ .

(٦) انظر : طبقات القُرّاء ٢/ ١٥٧ .

٢٦ ـ المُوْضَح في وجوه القراءات وعِللها لأبي عبد الله نصر بن عليّ الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٥هـ) .

٢٧ ـ إعراب القراءات الشّواذّ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت ٦١٦هـ) .

يظهر من استعراض ما سلف من كتب الاحتجاج ما يأتي :

١ ـ التأليف فيها كان مبكّراً ابتدأه هارون الأعور (ت نحو ١٧٠هـ) .

٢ ـ بعض هذه الكتب مبنيّ على متون جمعت القراءات ، فحُجّة أبي عليّ مبنيّة على سبعة ابن مجاهد ، والمحتسب لابن جنّي مبنيّ على كتاب ابن مجاهد في القراءة الشّاذّة ، والكشف لمكيّ مبنيّ على كتاب التبصرة له ، وشرح الهداية للمهدويّ مبنيّ على كتاب الهداية له ، وكتاب الموضَح لابن أبي مريم مبنيّ على كتاب اختلاف القراء الثمانية لأبي الحسن علي بن جعفر الرّازي (كان حيّاً سنة ٤١٠هـ)[١] .

٣ ـ هذه الكتب متنوّعة ، منها ما هو احتجاج للمتواتر كالحُجّة لأبي عليّ ، ومنها ما هو احتجاج للشّاذّ كالمحتسب لابن جنّي .

٤ ـ أكثر هذه الكتب مفقودة ، مِمّا يدلّ على أنّ الفاجعةَ بكتب التراث كانت بالغة .

٥ ـ هذه الكتب وغيرها مِمّا لم أستقصِه تدلُّ على اهتمام العلماء بهذا الفنّ ، الذي هو واحد من العلوم التي نشأت في رحاب القرآن الكريم خِدْمةً له .

---

(١) انظر : الموضَح ١/ ١٠٢ .

ب ـ كتاب السَّبْعَة لابن مُجَاهِد

لم يأت في معنى قوله ﷺ « أُنزل القرآنُ على سبعة أحرف[1] » نصٌّ ولا أثرٌ ، ولهذا ما اختلفَ النّاسُ في تعيينها اختلافاً أيَّ اختلافٍ ، وتكلّموا فيه بضُرُوبٍ من القول ، حتّى أفردَه بعضُ العلماءِ في تصنيفٍ على نحوِ ما فَعَلَه أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الـرّازي (ت ٤٥٤هـ) ، وأبو بكر محمَّد بن عبد الله بن العربي (ت ٥٤٣هـ) ، وأبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ) . وبَلَغَت الأقوالُ فيه نحواً مِنْ أربعين قولاً ، نُقِل[2] عن ابن حِبّان البُسْتيّ (ت ٣٥٤هـ) خمسةٌ وثلاثون قولاً .

وظهر لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) أنَّ الكلامَ على هذا الحديثِ ينحصرُ في عشرةِ أَوْجُهٍ ؛ هي[3] : سَبَبُ وُرُوْدِه ، ومَعْنى الأَحْرُف ، والمقصودُ بها هنا ، وما وَجْهُ كَوْنِها سبعةً؟ وعلى أيِّ شيءٍ يتوجَّهُ اختلافُ هذه السَّبعة؟ وعلى كم معنًى تشتملُ هذه السَّبعةُ؟ وهل هذه السَّبعةُ متفرِّقةٌ في القرآن؟ وهل المَصَاحِفُ العُثمانيّةُ مُشْتَمِلَةٌ عليها؟ وهل القراءاتُ التي بين أيدي النّاسِ اليومَ هي السَّبعةُ أو بعضُها ؟ وما حقيقةُ هذا الاختلافِ وفائدتُه؟

فأمّا سببُ وُرُودِه على سبعة أحرف فللتخفيفِ على هذه الأُمّةِ وإرادةِ اليُسْرِ بها شرفاً لها وتوسعةً ورحمةً ، وهو أيضاً ضَرْبٌ من البلاغة والإعجاز ؛ إذ هو مع كثرة هذا الاختلافِ وتنوُّعِه لم يتطرَّقْ إليه تضادٌّ ولا تناقضٌ ، بل كُلُّه يُصدِّقُ بعضُه بعضاً .

وأمّا معنى الأحرف فقال أهل اللُّغة : حرف كلِّ شيءٍ طَرَفُه ووجهه وحدُّه والقطعةُ منه ، والحرف أيضاً واحد حروف التهجّي ، كأنَّه قطعةٌ من الكلمة . فسُمِّيت الأوجه المختلفة من القراءات أحرفاً على معنى أنَّ كلَّ شيءٍ منها وَجْهٌ ، أو أنْ تكون سُمِّيت القراءات أحرفاً على طريق السَّعة كعادة العرب في تسميتهم الشيءَ باسم ما هو منه ، وتعلّق به ضرباً من التعلُّق ، كتسميتهم الجملة باسم البعض منها ، ولذلك سمّى النَّبيُّ ﷺ القراءةَ حرفاً ، وإنْ كان كلاماً كثيراً من أَجْلِ أنَّ منها حرفاً قد غُيِّرَ نَظْمُه أو أُميل أو زِيْدَ أو نقص منه .

وأمّا على أيِّ شيءٍ يتوجَّهُ اختلاف هذه السَّبعة فإنَّه يتوجَّهُ على أنحاء ووجوه مع

---

(١) انظر : صحيح البخاري (كتاب فضائل القرآن) ٤/١٩٠٩ ـ ١٩١٠ .

(٢) انظر : البرهان ١/٢٧١ ، والجامع للقرطبي ١/٤٢ .

(٣) انظر : النّشر ١/٢١ ، وشرح الهداية ١/٥ ، والجامع للقرطبي ١/٤٢ ، والبرهان ١/٢٦٩ .

السلامة من التضادّ ، فمنها ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين كقراءة ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [سورة المائدة : ٦] بالخفض والنّصب ؛ فإنّ الخفض يقتضي فرض المسح ، والنّصب يقتضي فرضَ الغسْل ، فبيّنهما النّبيّ ﷺ ، فجعل المسْحَ للابس الخفّ والغسْلَ لغيره . .

وأمّا على كم معنى تشتملُ هذه الأحرف السّبعة فيرجع ما اختُلف فيه في ذلك إلى معنيين أحدهما ما اختلف لفظُه ، واتّفق معناه ، والثّاني ما اختلف لفظُه ومعناه .

وأمّا هل هذه السّبعة متفرّقة في القرآن فلا شكّ أنّها كذلك بل في كلّ رواية وقراءة .

وأمّا كون المصاحف العثمانيّة مشتملة على جميع الأحرف السّبعة ، فذهب جماعة من الفقهاء والمتكلّمين والقُرّاء إلى أنّ المصاحف العثمانيّة مشتملة على جميعها ؛ لأنّه لا يجوز على الأمّة أنْ تهمل نقْلَ شيءٍ من الحروف السّبعة التي نزل بها القرآن ، وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أنّ هذه المصاحف العثمانيّة مشتملة على ما يحتملُه رسمُها من الأحرف السّبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النّبيّ على جبريل عليهما السّلام .

وأمّا هل القراءات التي يُقرَأ بها اليوم في الأمصار جميع الأحرف السّبعة أو بعضها فهذا مبنيّ على قولَيْ من لم يجز أن تهمل الأمّة شيئاً من الأحرف السّبعة ، وهذا يعني أنّها مستمرّة متواترة إلى اليوم ، ومَنْ قال إن المصاحف العثمانيّة مشتملة على ما يحتملُه رسمها من الأحرف السّبعة ، فلا تكون مستمرّة .

وأمّا حقيقةُ اختلاف هذه السّبعة الأحرف المنصوص عليها فيرجع إلى اختلاف اللفظ والمعنى واحد ، وإلى اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيءٍ واحد ، وإلى اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيءٍ واحد ، بل يتّفقان من وجه آخر لا يقتضي التّضاد ، فمثال الأوّل ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾[1] [سورة الفاتحة : ٦] ، ومثال الثّاني ﴿ مَٰلِكِ ﴾ و﴿ مَلِك ﴾[1] [سورة الفاتحة : ٤] ومثال الثّالث ﴿ وَعِندَ ٱللَّهِ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولُ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾[1] [سورة إبراهيم : ٤٦] بفتح اللّام الأولى ورفع

(١) انظر : الحُجّة ١/٤٩ ، ٥٩ ، ٥/٣١ على الترتيب .

الأخرى ، وبكسر الأولى وفتح الثّانية .

وأمّا المقصود بهذه السّبعة فقد اختلف العلماء في ذلك مع إجماعهم على أنّه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه ؛ إذ لا يوجد ذلك إلّا في كُليمات ، وعلى أنّه لا يجوز أنْ يكون المراد هؤلاء السّبعة القُرّاء ، وإنْ كان يظنّه بعضُ العوامّ ؛ لأنَّ هؤلاءِ السّبعة لـم يكونـوا قد خُلِقُوا ولا وُجِـدوا ، وأوّل مَنْ جمع قراءاتهم أبو بكر بـن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) في أثناء المئة الرابعة .

وأكثر العلماء على أنّها لغاتٌ ، ثمّ اختلفوا في تعيينها على أقوال[١] :

الأوّل أنّها من المُشْكِلِ الذي لا يُدْري مَعْناه ؛ لأنَّ العربَ تُسمّي الكلمةَ المنظومةَ حرفاً ، وتُسمّي القصيدةَ بأَسْرِها كلمةً ، والحرفُ يقعُ على المقطوعِ من الحروفِ المعجمةِ ، والحرفُ أيضاً المعنى والجِهةُ ، قاله أبو جعفر محمَّد بْنُ سعدان النَّحْوِيّ (ت ٢٣١هـ) .

الثّاني أنّها سبع قراءات ، والحرف ههنا القراءة ، حُكِيَ عن الخليل .

الثّالث أنّها سبعةُ أنواعٍ ، كلُّ نوعٍ منها جزءٌ مِنْ أَجْزاءِ القرآن ، فبعضُها أمْرٌ ونَهْيٌ ، ووَعْدٌ ووعيدٌ ، وقصصٌ ، وحلالٌ وحرامٌ ، ومُحْكَمٌ ومتشابهٌ ، وأَمْثَالٌ ، وغيرُه .

الرّابع أنَّ المرادَ سبعُ لغاتٍ لسبعِ قبائلَ مِنَ العرب : قُريش ، وهُذيل ، وتميم ، وأَزْد ، وربيعة ، وهوازن ، وسعد بن بكر . وإليه ذهب أبو عُبيد وثعلبٌ ، وحكاه ابنُ دُريد عن أبي حاتم .

الخامس أنّها سبعةُ أَوْجُهٍ من المعاني المتّفقة بالألفاظِ المختلفةِ ، نحو : أقبل ، وهلمّ ، وتعال ، وعجّل ، وأسرع ، ونحوه .

السّادس أنّها علْمُ القرآن يشتملُ على سبعةِ أشياءَ : علْمُ الإثبات والإيجاد ، وعلْمُ التّوحيد ، وعلْمُ التنزيهِ ، وعلْمُ صفاتِ الذّاتِ ، وعلْمُ صفاتِ الفِعْلِ ، وعلْمُ

---

(١) لخّصْتُها عن البُرهان ١/ ٢٧٢ ـ ٢٨٥ .

العَفْوِ والعَذَاب ، وعلْمُ الحَشْرِ والحِسَاب ، وعلْمُ النُّبُوَّات والإمَامَات .

السّابع أنّها التذكيرُ والتأنيثُ ، والشَّرْطُ والجزاءُ ، والتّصريفُ والإعْرابُ ، والأَقْسَامُ وجوابُها ، والجمعُ والتّفريقُ ، والتّصْغِيْرُ والتّعظيمُ ، واختلافُ الأدواتِ مِمّا يختلفُ فيها بمعنى ، وما لا يختلفُ في الأَدَاءِ واللَّفْظِ جميعاً .

الثّامن أنّها الحذْفُ والصّلةُ ، والتقديمُ والتأخيرُ ، والقلبُ والاستعارةُ ، والتكـرارُ ، والكنـايـةُ والحقيقـةُ والمجـازُ ، والمُجْمَـلُ والمفسَّـرُ ، والظّـاهِـرُ ، والغريبُ .

التّاسع أنّها من طريقِ التّلاوةِ وكيفيّة النُّطْقِ بها : من إظهارٍ ، وإدْغامٍ ، وتفخيمٍ ، وترقيقٍ ، وإمالةٍ ، وإشْباعٍ ، ومدٍّ ، وقصرٍ ، وتخفيفٍ ، وتليينٍ ، وتشديدٍ . وقيل غير ذلك .

وأمّا وَجْهُ كَوْنِها سبعةً دون أَنْ تكونَ أقلَّ ولا أكثر فقال الأكثرون : إنَّ أصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة ، أو إنَّ اللُّغاتِ الفُصْحى سَبْعٌ . وكلاهما دَعْوى .

وقيل[١] : ليس المرادُ بالسّبعة حقيقةَ العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل المراد السّعة والتيسير وأنّه لا حَرَجَ عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب من حيث إنَّ الله تعالى أَذِنَ لهم في ذلك . والعرب يُطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعمئة ، ولا يريدون حقيقة العدد ، بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل يريدون الكثرةَ والمبالغة من غير حصر .

واقتصر على هذا القول واختاره الدكتور شوقي ضيف ؛ قال[٢] : « وهو لا يريد بالسّبعة عدداً معيّناً ، إنّما يريدُ كثرةَ الحروفِ واللّهجاتِ التي نزلَ بها تسهيلاً على العرب أَنْ ينطقوا من كلماته بلهجاتهم ما لا يمكنُهم أن ينطقوه بلغة قريش ولهجتها الخاصّة » .

---

(١) انظر : النّشر ١/ ٢٥ ، ٢٦ ، والبرهان ١/ ٢٧١ .

(٢) في مقدّمة تحقيقه لكتاب السّبعة ١٠ .

والعددُ سبعة جارٍ في كلامهم مجرى الكثرة ؛ فقد روى أبو عمرو بن العلاء وابن الأعرابي عن العرب : سَبَّعَ الله لك الأجر ، أيْ أَكْثَرَ ، أرادوا التضعيف . والعرب تستكثر في الآحاد بالسّبع ، وفي العشرات بالسّبعين ، وفي المئين بالسّبعمئة[1] .

قال أبو حَيّان مفسّراً قوله تعالى ﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ [سورة التوبة : ٨٠] :[2] « ليس المقصود من ذِكْرِ هذا العدد تحديد المنع ، بل هو كما يقول القائل إنْ سأله سائلٌ حاجةً : لو سألتَني سبعين مرّة لم أَقْضِها لك ؛ لا يريد بذلك أنّه إذا زاد قَضَاها ، فكذا ههنا » .

وقال أيضاً في قوله تعالى ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٦] :[3] « ذكر العشرة لزوالِ توهُّمِ أنَّ السّبعة لا يُرادُ بها العددُ بل الكثرةُ » .

وقال ابن عطيّة :[4] « وأمّا تمثيلُه بالسّبعين دون غيرِها من الأعداد ، فلأنّه عددٌ كثيراً ما يجيءُ غايةً ومَقْنعاً في الكثرة ؛ ألا ترى إلى القومِ الذين اختارهم موسى » .

وقال الزّمخشريّ :[5] « والسبعون جارٍ مَجْرى المثل في كلامِهم للتكثير ؛ قال عليٌّ رضي الله عنه :

لأَصْبَحَنَّ العاصِ وابْنَ العاصِي
سبعينَ ألفاً عاقِدِي النَّواصِي

وقال ابن قتيبة :[6] « وقد تَدَبَّرْتُ وجوهَ الخِلاف في القراءات فوجدْتها سبعة أوجه :

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢/ ٨٠ ، ٥/ ٧٧ ، ٧٨ .
(٢) البحر المحيط ٥/ ٧٧ .
(٣) البحر المحيط ٢/ ٨٠ .
(٤) المحرّر الوجيز ٣/ ٦٤ .
(٥) الكشّاف ٢/ ٢٩٥ .
(٦) تأويل مشكل القرآن ٣٦ ـ ٣٨ .

أوّلها : الاختلاف في إعراب الكلمة ، أو في حركة بنائها بما لا يزيلُها عن صورتها في الكتاب ولا يغيّرُ معناها ، نحو ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٠] ، و﴿ مَيْسُرَة ﴾ .

ثانيها : أَنْ يكونَ الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّرُ معناها ، ولا يُزيلُها عن صورتها في الكتاب ، نحو ﴿ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ [سورة سبأ : ١٩] ، و﴿ رَبُّنَا بَاعَدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ .

ثالثها : أَنْ يكونَ الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها ، بما يُغَيِّرُ معناها ولا يزيلُ صورتها ، نحو ﴿ نُنشِزُهَا ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٩] ، و﴿ نُنْشِرُها ﴾ .

رابعها : أَنْ يكونَ الاختلاف في الكلمة بما يغيّرُ صورتها في الكتاب ، ولا يغيّرُ معناها ، نحو ﴿ كالصُّوْفِ ٱلْمَنفُوشِ ﴾ [سورة القارعة : ٥] ، و﴿ كَٱلْعِهْنِ ﴾ .

خامسها : أَنْ يكونَ الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها ، نحو ﴿ وطَلْعٍ مَّنضُودٍ ﴾ [سورة الواقعة : ٢٩] ، و﴿ طَلْحٍ ﴾ .

سادسها : أَنْ يكونَ الاختلاف بالتقديم والتأخير ، نحو ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ﴾ [سورة ق : ١٩] ، و﴿ جَاءَتْ سَكْرَةُ الحقِّ بالموتِ ﴾ .

سابعها : أَنْ يكونَ الاختلاف بالزيادة والنقصان ، نحو ﴿ ومَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سورة يس : ٣٥] ، و﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ » .

هذه هي أشهر الأقوال التي قِيلَتْ في معنى قوله ﷺ « أُنزِلَ القرآنُ على سبعة أحرف » ، وهي ضُرُوبٌ من الاجتهادِ والنّظرِ متكافئةٌ متساويةٌ ، ليس لأَحدِها ميزةٌ على الآخر إلَّا أَنَّ له فيه غُنيةً وثراءً ، وإنْ كان القولُ بأنّه لا يُرادُ بالسَّبعة حقيقةُ هذا العدد ، وإنَّما يُراد الكثرة ، أَشْبَهَهَا بالصَّواب ، وهو ظاهرُ اختيارِ شيخنا أبي عليّ ؛ قال[1] : « فكأنّهما ـ حمزة والكسائيّ ـ أَحَبَّا أَنْ يأخذا باللُّغتَيْنِ جميعاً ، كما قرأ غيرُهما ﴿ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٥] ، ﴿ ولتُكمِّلُوا ٱلْعِدَّةَ ﴾ . ونحو

---

(١) انظر : الحُجّة ١/١١٨ ، ١١٩ .

ذلك مِمّا أُخِذَ فيه بلغتين وأكثر . وفي ذلك توسعةٌ وتسهيلٌ وأَخْذٌ بظاهر الخبر المأثور : « نزل القرآن على سبعة أحرف كلُّها شافٍ كافٍ » اهـ وجَرَيانُ هذا العددِ في كلامِهم مَجرى المثل للتكثير فاشٍ كثيرٌ في القرآنِ والشِّعْرِ ، وقد سَلَفَتْ منه أمثلة .

قَدَّمْتُ بهذا التمهيد حولَ معنى قوله ﷺ « أُنزِلَ القرآنُ على سبعة أحرف » لصلته بما توهّمه النّاس أنَّ القُرّاء السّبعة الذين اختارهم أبو بكر بن مجاهد هم الذين تُوَافِقُ قراءاتُهم هذه الأحرفَ السّبعةَ . ولهذا ما كَرِهَ كثيرٌ مِنَ الأئمّة المتقدّمين اقتصارَ ابنِ مجاهد على أولئك السّبعة ، وخَطَّؤُوه في ذلك ، وقالوا[1] : إلّا اقتصر على دون هذا العدد ، أَوْ زادَه ، أَوْ بيَّنَ مُرادَه لِيُخَلِّصَ مَنْ لا يَعْلَمُ مِنْ هذه الشُّبْهة .

قال أبو العبّاس المهدويّ (ت ٤٤٤هـ)[2] : « فأمّا اقتصار أهْل الأمصار على القرّاء السّبعة فذهب إليه بعضُ المتأخّرين اختصاراً واختياراً ، فجعله عامّةُ النّاسِ كالفرضِ المحتوم حتى إذا سمع ما يخالفُها خطّأَ أو كَفَّرَ ، وربّما كانت أظهرَ وأشهرَ . ولقد فَعَلَ مُسَبِّعُ هؤلاءِ السّبعة ـ يعني ابن مجاهد ـ ما لا ينبغي له أَنْ يفعلَه . وأَوْهَمَ كلَّ مَنْ قَلَّ نَظَرُه أنَّ هذه هي المذكورة في الخبر النّبويّ لا غير ، وأكَّد وَهْمَ اللّاحقِ السّابقُ ، وليته ، إذ اقتصر ، نقص عن السّبعة أو زاد لِيُزيلَ هذه الشُّبْهة » اهـ

سلف أنَّ النّبيّ ﷺ كان يتلو كتاب الله بلهجات عدّة تسهيلاً على القبائل التي كان لكلّ منها مظاهرُ لهجيّةٌ وصوتيّةٌ خاصّةٌ بلغتها . ثمّ لمّا استحرَّ القتلُ في حروب الرّدّة بالقُرّاء في عهد أبي بكر ، خُشِيَ على القرآن الذي يسكن في صدور أولئك الحَفَظَة ، فأمر الخليفةُ زيدَ بْنَ ثابت أَنْ يكتب القرآن على الترتيب الذي تلقّاه هو ومَنْ معه من الأصحاب عن الرّسول ﷺ ، وبالحروف نفسها التي عرضها النّبيّ على جبريل العَرْضَةَ الأخيرة بعد تمامه . ومضى النّاس يقرؤون القرآن بالحروف التي سمعوها من الرّسول وأصحابه ، وكان أولئك الحَفَظَة يختلفون في الأداءِ بحسب سماعهم منه عليه السّلام ، ثمّ أخذ التابعون القرآن عن الصحابة ، وهكذا وعتْه صدورُ الرُّواة والحَفَظَة ، وسلّمته أجيال إلى أجيال ، وهو محفوفٌ بالدّقّة والضَّبْط ، سنّةٌ يَتّبِعُ فيها

---

(١) انظر : النّشر ٢٦/١ .

الخالفُ السّالفَ ؛ قال أبو عليّ[١] : « القراءةُ سُنَّةٌ ، فلا ينبغي أَنْ تُحملَ على ما تجوِّزُه العربيّة حتّى ينضمَّ إلى ذلك الأثرُ من قراءة القُرّاء » ، و(١)« وليس كلّ ما جاز في قياس العربيّة تسوغُ التلاوةُ به حتّى ينضمَّ إلى ذلك الأَثَرُ المستفيضُ بقراءة السّلف له وأَخْذِهم به ؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ » . وقال أبو عمرو بن العلاء[٢] : « لولا أنّه ليس لي أَنْ أقرأ إلاّ بما قد قُرِئَ به لقرأتُ حرف كذا كذا وحرف كذا كذا » . وقال عروة بن الزُّبير(٢) : « إنَّما قراءةُ القرآن سنَّةٌ من السُّنَن ، فاقرؤُوهُ كما أُقرِئْتُمُوه » . وقال الأخفش[٣] : « ولو رُفع ذلك كلُّه كان جيّداً ، إلّا أنّا نختارُ ما عليه النّاسُ إذا كان عربيّاً » .

ثمّ تجرّدَ جيل من خلفاء التّابعين لإقراء النّاس القرآن في كلّ مِصْر من أمصار الإسلام ، فكان في المدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ونافع بن أبي نُعيم ، وفي مكّة أبو مَعْبد عبد الله بن كثير ، وفي البصرة عيسى بن عمر ، وعاصم الجَحْدري ، وأبو عمرو بن العلاء ، ويعقوب بن إسحق الحضرمي ، ويحيى بن المبارك اليزيديّ ، وفي الكوفة الأعمش سليمان بن مهران ، وعاصم بن أبي النجود ، وأبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ ، وأبو عُمَارة حمزة بن حبيب الزّيّات ، وفي الشّام عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ ، وفي بغداد خلف بن هشام .

ولم يكن النّاس قد تواضعوا على اختيار أئمّةٍ قَرَأَةٍ بأعيانِهم في كلّ مصر ، فأبو عُبيد القاسم بن سلّام (ت ٢٢٤هـ) اختار في كتابه في القراءات قراءة خمسة وعشرين قارئاً ، ثـمّ جمع أحمد بن جبير بن محمّد الكوفي (ت ٢٥٨هـ) كتاباً في قراءات الخمسة من كلّ مصر واحد ، ثم جمع القاضي إسماعيل بن إسحق المالكي صاحب قالون (ت ٢٨٢هـ) كتاباً في القراءات ذكر فيه قـراءة عشرين إماماً ، ثمّ جاء أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) بكتابه الحافل « الجامع » ، وحشد فيه نيّفاً وعشرين قراءة ، ثمّ أَلّفَ أبو بكر محمّد بن أحمد الدّاجوني (ت ٣١٤هـ)

---

(١) انظر : الحُجّة ٤/ ٣٥٦ ، ١/ ٤٠ .
(٢) انظر : السَّبْعة ٤٨ ، ٥٢ .
(٣) انظر : الحُجّة ٦/ ٣٨٤ .

كتاباً في القراءات ، ذكر فيه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع[١] .

ثمّ جاء أبو بكر **أحمد بن موسى بن مجاهد** (ت ٣٢٤هـ) فرأى أنَّ قَرَأَةَ القرآنِ وحَمَلَتَه متفاوتةٌ أقدارُهم في الضَّبْط والعلْم[٢] :

فمنهم المُعْرِبُ العَالِمُ بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللُّغات ، فهذا إمام يَفْزَعُ إليه حُفَّاظُ القرآن في كلِّ مصر .

ومنهم مَنْ يُعْرِبُ ولا يَلْحَنُ ، ولا علْمَ له بغير ذلك .

ومنهم مَنْ يُؤَدِّي ما سمعه مِمّن أَخَذَ عنه ليس عندَه إلّا الأداء لِمَا تعلَّم ، ولا يعرف الإعراب ولا غيره ، فذلك الحافظ ، لا يلبث مثلُه أنْ يَنْسَى إذا طال عهده ، فيضيِّع الإعراب لشدّة تشابهه ؛ لأنَّه لا يعتمد على علم العربيّة ، وليس له قياسٌ يستعصمُ به .

ومنهم مَنْ يُعْرِبُ قراءتَه ، ويُبْصِرُ المعاني ، ويعرف اللُّغات ، ولا علْمَ له بالقراءات واختلاف النّاس والآثار ، فربّما دعاه بصرُه بالإعراب إلى أنْ يقرأَ بحرفٍ جائزٍ في العربيّة لم يقرأ به أحد من الماضين ، فيكون في ذلك مبتدعاً ؛ إذ القراءة سُنّة .

كلُّ أولئك كان مَدْعاةً لأنْ يتحرّك واحد من علماء العربيّة والقراءات لينتخبَ قراءةَ الأئمة المتقنين الضّابطين ، وليحملَ النّاسَ على الأخذ بها . وكان أنْ نهض بهذا العملِ الجليلِ ابنُ مجاهد الذي[٣] « كان شيخ القرّاء في عصره ، والمقدّم منهم على أَهْل عصره » ، والذي قال فيه الإمام أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب سنة ٢٨٦هـ :[٣] « ما بَقِيَ مِنْ عَصْرِنا هذا أعلمُ بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد » ، والذي قال فيه ابن جنّي :[٤] « إذ هو أثبتُ في النَّفْسِ من كثير من الشّواذّ المحكيّة

---

(١) انظر : النّشر ١/ ٣٤ .

(٢) انظر : السَّبْعة ٤٥ ، ٤٦ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٥٢٠ .

(٤) انظر : المحتسب ١/ ٣٥ .

عمّن ليست له روايتُه ولا توفيقُه ولا هدايتُه » .

عَمِلَ أبو بكر بن مجاهد كتاب « السّبعة » وَفْقَ ما أَدّاه إليه اجتهاده ، واختار قراءة الأئمّة الآتية أسماؤهم :

١ ـ أبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم (ت ١٥٩هـ) ، قارئ المدينة المنوّرة(١) .

قَرَأَ نافع على إمامه في القراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ (ت ١٠٣هـ) ، وابن هُرْمز الأعرج (ت ١١٧هـ) .

قال نافع : أدركتُ سبعين رجلًا من التّابعين ، وقرأتُ عليهم ، فما اجتمع عليه نَفْسان أخذْتُ ، وما تفرّدَ به واحدٌ تركْتُ .

٢ ـ أبومَعْبَد عبد الله بن كثير بن المطّلب الدّاريّ الكنانيّ (ت ١٢٠هـ) ، قارئ مكّة المكرّمة(٢) .

قَرَأَ ابن كثير على عبد الله بن السّائب (ت ٧٠هـ) ، ومجاهد بن جبر (ت ١٠٣هـ) ، وعطاء بن السّائب (ت ١٠٣هـ) .

قال أبو عمرو بن العلاء : قرأتُ على ابن كثير ؛ لأنّه كان أعلم من مجاهد في اللُّغة .

٣ ـ أبو عمران عبد الله بن عامر اليَحْصُبِيّ (ت ١١٨هـ) ، قارئ الشّام(٣) .

قرأ ابن عامر على المغيرة بن أبي شهاب (ت ٩١هـ) ، وأبي الدرداء عويمر بن قيس (ت ٣٢هـ) ، وواثلة بن الأسقع بن عبد العُزّى (ت ٨٥هـ) .

٤ ـ أبو عمرو زبّان بن العلاء التميميّ المازنيّ البصريّ (ت ١٥٤هـ) ، قارئ

---

(١) ترجمته في معرفة القُرّاء الكبار ١/ ١٠٧ ، وطبقات القُرّاء ٢/ ٣٣٠ ، وسير أعلام النُّبلاء ٧/ ٣٣٦ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٧ .

(٢) ترجمته في معرفة القُرّاء الكبار ١/ ٨٦ ، وطبقات القُرّاء ١/ ٤٤٣ ، وسير أعلام النُّبلاء ٥/ ٣١٨ .

(٣) ترجمته في معرفة القُرّاء الكبار ١/ ٨٢ ، وطبقات القُرّاء ١/ ٤٢٣ ، وسير أعلام النُّبلاء ٥/ ٢٩٢ ، والبحر المحيط ٧/ ٣٧ .

البصرة[1] .

قرأ على أبي الحجّاج مجاهد بن جبر (ت ١٠٣هـ) ، وسعيد بن جبير (ت ٩٥هـ) ، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٠٣هـ) ، وشيبة بن نصاح (ت ١٣٠هـ) ، ويحيى بن يعمر (ت ١٢٩هـ) .

قال ابن جنّي في أبي عمرو[2] : « أفلا تَرَى إلى هذا البدر الطّالع ، والبحر الزاخر ، الذي هو أبو العلماءِ وكهفُهم ، وبَدْءُ الرُّواة وسيفُهم ، كيف تَخَلُّصُهُ مِن تَبِعَاتِ هذا العلْم وتَحَرُّجُهُ ، وتَرَاجُعُه فيه إلى الله وتَحَوُّبُه » .

٥ ـ أبو بكر عاصم بن أبي النُّجود الأسديّ الكوفيّ (ت ١٢٧هـ) ، قارئ الكوفة[3] .

قرأ عاصم على أبي عبد الرحمن السُّلمي (ت ٧٤هـ) ، وأبي مريم زِرّ بن حُبَيْش (ت ٨٢هـ) .

٦ ـ أبو عُمَارة حمزة بن حبيب الزّيات (ت ١٥٦هـ) ، قارئ الكوفة[4] .

قرأ حمزة على سليمان بن مهران الأعمش (ت ١٤٨هـ) ، وحُمْران بن أَعْيَن (ت نحو ١٣٠هـ) ، وجعفر بن محمَّد الصادق (ت ١٤٨هـ) .

٧ ـ أبو الحسن عليّ بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ) ، قارئ الكوفة[5] .

قرأ الكسائيُّ على حمزة بن حبيب الزّيات (ت ١٥٦هـ) ، وإسماعيل بن جعفر (ت ١٨٠هـ) .

كان أَعْلَمَ أَهْلِ الكوفة في زمانه بعلْم العربيّة ، ومنه نشأ علْم الكوفيين ، قال فيه

---

(١) ترجمته في معرفة القُرّاء الكبار ١/ ١٠٠ ، وطبقات القُرّاء ١/ ٢٨٨ ، وسير أعلام النُّبلاء ٦/ ٤٠٧ ، والبحر المحيط ٢/ ٤٩٩ .

(٢) انظر : الخصائص ٣/ ٣١٠ .

(٣) ترجمته في معرفة القُرّاء الكبار ١/ ٨٨ ، وطبقات القُرّاء ١/ ٣٤٦ ، وسير أعلام النُّبلاء ٥/ ٢٥٦ .

(٤) ترجمته في معرفة القُرّاء الكبار ١/ ١١١ ، وطبقات القُرّاء ١/ ٢٦١ ، وسير أعلام النُّبلاء ٧/ ٩٠ .

(٥) ترجمته في معرفة القُرّاء الكبار ١/ ١٢٠ ، وطبقات القُرّاء ١/ ٥٣٥ ، وسير أعلام النُّبلاء ٩/ ١٣١ .

ابـن جنّي[1] : « هذا إلى ما يُعْرَفُ من عقْلِ الكسائيّ وعِفَّتِه ، وظَلَفِه ونَزَاهَتِه ، حتّى إنَّ الرشيد كان يُجْلِسُه ومحمّد بْنَ الحسن على كرسيّين بحضرته » .

وقد انتُقِدَ ابن مجاهد في اختياره أولئك السّبعة بأعيانهم دون غيرهم ؛ لأنّ في اقتصاره عليهم إهداراً لقراءة غيرهم ، وفي مَنْ ترك أئمّة أعلى مِمّن اختار .

قال مكّي[2] : « وقد ذكر النّاسُ من الأئمّة في كتبهم أكثرَ من سبعين مِمّن هو أَعْلى رتبةً وأَجَلُّ قدراً من هؤلاءِ السّبعة ، على أنّه قد تَرَكَ جماعةٌ من العلماء في كتبهم في القراءات ذِكْرَ بعض هؤلاءِ السّبعة واطّرحهم ؛ فقد ترك أبو حاتم وغيرُه ذِكْرَ حمزة والكسائيّ وابن عامر ، وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمّة مِمَّن هو فوق هؤلاءِ السّبعة » .

ونقل ابن الجزري من خط أبي حَيّان[2] : « قد ثَبَتَ لنا بالنَّقْلِ الصحيح أنَّ أبا جعفر شيخُ نافعٍ[3] ، وأنَّ نافعاً قرأ عليه ، وكان أبو جعفر من سادات التّابعين . وأخذ قراءته عن ابن عبّاس ترجمان القرآن . ولم يكن مَنْ هو بهذه المثابة ليقرأ كتاب اللهِ بشَيْءٍ محرَّمٍ عليه . وكيف وقد تلقَّف ذلك في مدينة الرسول ﷺ عن صحابته غضًّا قبل أَنْ تطولَ الأسانيد ، وتدخلَ فيها النَّقَلَةُ غيرُ الضابطين ، وهذا وهُمْ عَرَبٌ آمنون من اللَّحْن = وأنَّ يعقوب كان إمام الجامع بالبصرة يؤمّ الناس ، والبصرة إذْ ذاك مَلأى مِنْ أَهْلِ العِلْمِ ، ولم يُنكرْ أحدٌ عليه شيئاً من قراءته . . . » .

يريد أبو حَيّان أَنْ يثبت أنَّ قراءةَ أبي جعفر يزيد بن القعقاع ، وقراءةَ يعقوب الحضرميّ لا تقلُّ ضَبْطاً وإتقاناً عن قراءة أولئك السّبعة الذين اجتباهم ابن مجاهد .

ونقل ابن الجزريّ أيضاً عن أبي العبّاس أحمد بن يوسف الكواشي في أوّل تفسيره « التبصرة »[4] : « وكلُّ ما صَحَّ سَنَدُه ، واستقام وَجْهُه في العربيّة ، ووافق لَفْظُه خطَّ

---

(١) انظر : الخصائص ٣/ ٣١١ ، والظَّلَفُ : الغِلَظُ في المعيشة ، ومَنْع النَّفْس عن الهوى .

(٢) انظر : النَّشْر ١/ ٣٧ ، ٤١ على الترتيب .

(٣) انظر : البحر المحيط ١/ ١٥٢ ، وفيه نحو ما نقله ابن الجزري عن أبي حَيّان .

(٤) انظر : النَّشْر ١/ ٤٤ .

المصحف الإمام ، فهو من السّبعة المنصوص عليها ، ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرِّقين . فعلى هذا الأصْل بُني قبولُ القراءات عن سبعة كانوا أو عن سبعة آلاف » .

على أنَّ مِنَ الحقِّ القولَ إنّ ابن مجاهد في اقتصاره على أولئك السَّبعة لم يُرِدْ إهدارَ قراءةِ مَنْ سواهم ، بل لعلَّه رآها دونَ قراءة مَنْ ذَكَرَ مِنْ حيثُ انتشارُها و قلّةُ عدد القَرَأَة بها ، وقلّة القُرّاء بها لا تعني الغَضّ من تواترها . يؤيّد ذلك أنَّ ابن مجاهد أفرد كتاباً لقراءة القرّاء الذين رآهم دون السّبعة الذين اختارهم ، وَصَفَ ابن جنِّي ما وقع في كتاب ابن مجاهد هذا من القراءات بأنّه[1] « نَازِعٌ بالثّقة إلى قُرّائه ، مَحْفوفٌ بالرِّواياتِ مِنْ أَمَامِه ووَرَائِه ، ولعلَّه أو كثيراً منه مُسَاوٍ في الفصاحة للمجتمَعِ عليه . وأنَّه ضَارِبٌ في صحّةِ الرِّواية بجرانه ، آخِذٌ مِنْ سَمْتِ العربيّة مُهْلَةَ ميدانه ، لئلّا يُرَى مُرًى أنَّ العُدُولَ عنه إنَّما هو غَضٌّ منه ، أو تُهمةٌ لـه . ومعاذَ اللهِ! وكيف يكونُ هذا ، والرِّوايةُ تَنْمِيه إلى رسول الله ﷺ ، واللهُ يقول ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ [سورة الحشر : ٧] » اهـ .

ولعلّه عدل عن قراءة أبي جعفر أستاذ نافع ؛ لأنَّه لم يَرَهَا أَسْيَرَ على ألسنة القُرّاء في مِصْره تَسْيَارَ قراءةِ تلميذه ، ولعلّه لهذا السبب اكتفى بقراءة أبي عمرو عن قراءة تلميذه يعقوب الحضرمي ، وأبو عَمْرو أبو عَمْرو ، ومَنْ قَصَدَ البَحْرَ استقلَّ السَّواقي . ولعلّه ترك قراءة خلف بن هشام لأنَّه لم يرها خارجة عن قراءة الكوفيين[2] ، وفي قراءة من اختار من الكوفيين غُنْيَة عنها ، وربّما تجاوزَ ابن مُحَيْصن لأنَّه كان يخالف المصحف العثماني ، ولرغبةِ النّاسِ عن قراءته إلى قراءة بَلَدِيِّه ابنِ كثير[3] .

وهذا يعني أنَّ اختيار ابن مجاهد كان مستنداً إلى اجتهاد ونظر ، ولم يكن اختياراً

---

(١) المحتسب ١/ ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) انظر : طبقات القُرّاء ١/ ٢٧٣ .

(٣) انظر : طبقات القُرّاء ٢/ ١٦٧ .

كيفما اتّفق ، ولهذا ما تبعه جمهور العلماء ، فَرَوَوْا قراءاتِ السّبعة الذين اصطفى ، وألّفوا فيها التآليف كأبي عمرو الدّاني والشّاطبي ، وأقامُوا لها الحُجَج كأبي عليّ وابن خالويه .

جَعَلَ ابنُ مجاهد بين يدي كتابه « السّبعة » مقدّمةً ذكر[1] فيها تفاوت القُرّاء وحَمَلَة القُرآن من حيث العلمُ بوجوه الإعراب والقراءات واللُّغات والبصرُ بانتقاد الآثار وفَحْصِها من جهة الرواية وموافقة مقاييس العربيّة ، وكأنّه يذكر السبب الذي حَمَلَه على اضطلاعه بصناعة هذا الكتاب .

ثمّ ذكر أنّ القراءةَ سُنّة ، لا يصحُّ لأحدٍ أنْ يقرأ آية من الكتاب إلّا بأَثَرٍ رواه له الشُّيوخُ أربابُ هذه الصّنعة ، ثمّ ساق طائفةً من الآثار التي تؤيّد هذا المعنى وتعضُده ، من ذلك ما رواه عن حُذيفة بْنِ اليمان[2] : « اتّقوا اللهَ يا معشر القُرّاءِ ، وخذوا طريقَ مَنْ كان قبلَكم ، فوالله لئن استقمْتُم لقد سُبقتم سَبْقاً بعيداً ، ولئن تركتموهم يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً » .

ثمّ ألمع إلى أنّ[2] من القراءات المُعْرَبَ الواضحَ السائر ، ومنها المعرب الواضح غير السّائر ، ومنها اللُّغة الشّاذّة القليلة ، ومنها الضعيف المعنى في الإعراب غير أنّه قد قُرِئَ به ، ومنها ما تُوهِّمَ فيه فغُلط به ، فهو لَحْنٌ غيرُ جائز ، عند مَنْ لا يُبْصِرُ من العربيّة إلّا اليسير ، ومنها اللَّحْنُ الخفيُّ الذي لا يعرفُه إلّا العالمُ النِّحرير . وبكلٍّ قد جاءت الآثار في القراءات ، ولا يصحّ أنْ يُصارَ بانتقادِ ذلك ومعرفته إلى مَنْ لا معرفةَ له بالحديث ولا بصرَ له بالرواية والاختلاف .

كان انتقاد الآثار المروية في القراءات وتخليصها مِمّا أدخله فيها ضَعَفَةُ القَرَأة هاجساً لا يبارح ابن مجاهد وهو يصنعُ كتابه ، ولم يكن يشغلُه أنْ ينتخب قراءة من قراءات جمّة تُحمل عليه ويُذكر بها . وقد رُوي[3] أنّ تلميذاً له بهرتْه سعةُ روايته

(١) انظر : السّبْعة ٤٥ .

(٢) انظر : السّبْعة ٤٦ ، ٤٩ على الترتيب .

(٣) انظر : سير أعلام النُّبلاء ١٥/ ٢٧٣ .

وعلمُه بوجوه القراءات وضبط حروفها ، سأله لِمَ لا تختارُ لنفسِك قراءةً تُحملُ عنك؟ فقال : « نحنُ إلى أَنْ نُعْمِلَ أَنْفُسَنا في حِفْظِ ما مَضَى عليه أئمّتُنا أَحْوَجُ منّا إلى اختيار حرفٍ يقرأُ به مَنْ بعدَنا » .

ثمّ ذكر كُلَّ قارئ[1] ، وألمّ بنَسَبِه ، وأساتذته ، وأنبه تلاميذه الذين حملوا عنه قراءته . ثمّ ذكر الأسانيد التي وصلتْه بقراءة كلّ إمام منهم[1] .

أمّا متن السّبعة فاشتمل على قراءة كلّ إمام مِمّن اختار في كلّ آيةٍ آيةٍ اختلفوا فيها ، فإن اتّفق رواة الإمام الواحد على قراءته أطلق القراءة عنه ، وإن اختلفت طرق الأداءِ عنه ، أسند إلى كلّ تلميذ ما يروي عن إمامه .

وكان قد صحّ العَزْمُ مِنَ الشَّيْخِ على أَنْ يُتْبِعَ كُلَّ قراءة بحُجّتها وعلّتها النَّحْويّة واللُّغويّة ، وأنفذ ما صحّ عزمُه عليه في سورة الفاتحة ، ثمّ بدا لـه أنّه إذا سار على هذا النَّهْج فإنَّ كتابه سيطول طولاً ، فآثر أَنْ يُخبر بالقراءة عريّةً من الحِجاج ، قال[1] : « استطلتُ ذِكْرَ العِلَلِ بعد هذه السّورة ، وكرهتُ أَنْ يثقلَ الكتاب ، فأمسكتُ عن ذلك ، وأخبرتُ بالقراءة مجرّدةً » .

وكان ابن مجاهد ربّما غلّط قراءةً أو ردّها من جهة الرّواية أو من جهة خروجها عن مقاييس العربيّة ، من ذلك ما حكاه عن حسين الجعفي عن أبي عَمْرو ﴿ ويُخْلَدْ ﴾ [سورة الفرقان : ٦٩] بضمّ الياء وفتح اللّام وجزم الدّال ، ووصفه بأنّه غلط[2] .

قال أبو عليّ معلّقاً عليه[3] : « يُشبه أَنْ يكونَ غَلَّطَه من طريق الرّواية ، وأمّا من جهة المعنى فإنّه لا يمتنعُ ، فيكون المعنى : خلد هو ، وأخلده اللهُ » .

ومثلُه أيضاً ما رواه عن المعلّى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم ﴿ لُؤْلُو ﴾ [سورة الحجّ : ٢٣] يهمز الأولى ولا يهمز الثانية ، ووصفه بأنّه غلط[4] .

---

(١) انظر : السّبعة ٥٣ ـ ٨٧ ، ٨٨ ـ ١٠١ ، ١١٢ على الترتيب .

(٢) انظر : السّبعة ٤٦٧ .

(٣) انظر : الحُجّة ٥/ ٣٥٢ .

(٤) انظر : السّبعة ٤٣٥ .

قال أبو عليّ معلّقاً عليه[1] : « الأَشْبَهُ أَنْ يريدَ أنّه غلطٌ من طريق الرّواية ، ولا يمتنعُ في قياس العربيّة أَنْ يهمز الأولى دون الثّانية ، والثّانية دون الأولى ، وأنْ يهمزهما جميعاً » .

ومثال تغليطه القراءة من جهة علم العربيّة ما رواه عن ابن عامر ﴿ أَنبِئْهِم ﴾ [سورة البقرة : ٣٣] مهموزة مكسورة الهاء ، قال[2] : **وهو خطأٌ في العربيّة** ، إنّما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة .

على حين التمس أبو عليّ لكسر الهاء مع الهمز وجهين من القياس على ما سُمع منهم[3] :

أحدهما أنّه أتبع كسر الهاء الكسرة التي قبلها ، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحرّكين ؛ ألا ترى أنّ أبا عثمان[4] قد حكى عن عيسى عن ابن أبي إسحق : هذا المُرْءُ ، ورأيتُ المَرْءَ ، ومررتُ بالمِرْءِ . ومثله ما حكاه أبو زيد : أخذتُ هذا مِنِهِ يا فتى[5] .

الوجه الآخر : أنّه لم يُعتدّ بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونها ، فكأنّ الكسرة وليت الهاءَ ، والكسرة إذا وليتْها الهاءُ كُسِرَتْ ، نحو : بِهِ . ويكون تركُهم الاعتداد في ﴿ أَنبِئْهِم ﴾ بالسكون كتركِهم الاعتدادَ به في قولهم : هو ابن عمّي دِنْيا[6] . . . . **وإذا اتّجهت له هذه الوجوه لم ينبغِ أَنْ يُخَطَّأَ** ،[7] وإنْ أمكنَ أَنْ يقالَ إنّ غيرَه أَبْيَنُ وجْهاً منه وأَظْهَرُ اهـ

---

(١) انظر : الحُجّة ٥/ ٢٦٨ .

(٢) انظر : السّبعة ٤/ ١٥ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ١١ ـ ١٣ .

(٤) انظر : إصلاح المنطق ٩٣ ، والتذييل والتكميل ١/ ٣٧٢ ، وذكر صاحب إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢١٣ أنّها لغة مكّة .

(٥) في الكتاب ٤/ ١٩٦ أنّها لغة رديئة ، لأنّ السّاكن حاجز غير حصين .

(٦) انظر : الكتاب ٢/ ١١٨ .

(٧) على أنّ أبا عليّ عاد فقال : كسر الهاء مع الهمز غلطٌ لا يجوز . انظر : الحُجّة ٤/ ٦٢ .

وفي الحقِّ أنّ أبا بكر بن مجاهد قد أدّى في كتابه « السّبعة » لهذه الأمّة عملاً جليلاً ، لم يكن لينهضَ لولا ما أفنى فيه من ضروب الاجتهاد ، وما حفَّه به من نقد وتمحيص ، وما تَحَرّى فيه من النَّقْل والرّواية ، يجمعُ أولئك وَرَعٌ وإخلاص . ولم يكن جمهور العلماء والقُرّاء ليتلقّاه بالقبول لولا ما رأوا فيه من وجوه الإتقان والإحسان ، فعكفوا عليه يقرؤونه ويتدبّرون ما فيه[1] ، وأقامُوا عليه حركةً من التّأليف واسعة ، منها كتابنا « الحُجّة » الذي احتجَّ لأولئك السّبعة ، ومتح منه جُلُّ من اشتغل بهذا العلم من بعد .

(١) قال الجامع في صدر الكشف له ١/٣ « هذا كتابٌ مؤلَّفٌ في نُكَتِ المعاني والإعراب وعلل القراءات المرويّة عن الأئمّة السّبعة الذين يُقتدى بهم في دَرْسِ القرآن والأَخْذِ عنهم » اهـ.

ج ـ كتاب الحُجّة : عنوانُه تحقيقٌ فيه ومعناه

نُشرت الحُجّة لأبي عليّ نشرتَيْنِ :

الأُولى بعنوان « الحُجّة في علل القراءات السّبع » ، وصدر منها ثلاثة أجزاء ، الأوّل بتحقيق علي النجدي ناصف ، ود . عبد الحليم النّجّار ، ود . عبد الفتاح شلبي ، ومراجعة محمّد علي النّجّار ، ويشتمل على قراءات الفاتحة والبقرة إلى الآية [٣٠] منها ، وخرج عن الهيئة المصرية العامّة للكتاب سنة ١٩٦٥م . والثّاني بتحقيق علي النجدي ناصف ، ود . عبد الفتاح شلبي ، ومراجعة محمّد علي النّجّار ، وخرج عن الهيئة نفسها سنة ١٩٨٣م ، ويشتمل على ما بقي من البقرة إلى تمام آل عمران . وانفرد د . عبد الفتاح شلبي بتحقيق الجزء الثّالث من سورة النساء إلى تمام الأنعام ، وخرج عن الهيئة نفسها سنة ٢٠٠٠م .

الثّانية بعنوان « **الحُجّة للقُرّاءِ السّبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الّذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد** » . صدرت منجّمةً عن دار المأمون للتراث بدمشق في سبعة أجزاء (الأوّل والثّاني ١٩٨٤م ، والثّالث ١٩٨٧م ، والرّابع ١٩٩١م ، والخامس ١٩٩٢م ، والسّادس ١٩٩٣م ، والسّابع ١٩٩٩م) ، بتحقيق بدر الدّين قهوجي وبشير جويجاتي ، ومراجعة أحمد يوسف الدّقّاق ، وعبد العزيز رباح ، وانفرد الأخير بمراجعة الجزء السّادس وإعداد السّابع ، وهو الفهارس .

وكلتا النّشرتَيْنِ عوّلتْ على مخطوطتين ، الأولى تحتفظ بها مكتبة بلدية الإسكندريّة برقم ٣٥٧٠غ ، والثّانية تحتفظ بها مكتبة مراد ملّا باستانبول برقم ٦ ـ ٩ منها مصوّرة في معهد إحياء المخطوطات العربيّة .

وجاء عنوان كتابنا في نسخة مراد ملّا « **الحُجّة للقَرَأَة السّبعة قُرّاء الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد** » . وفي صدر الورقة الأولى من هذه النّسخة وقع « **هذا الكتاب هو الحُجّة لأبي عليّ الفارسيّ** » . وفي آخر الجزء الأوّل منها وقع « سُمع جميع هذا الجزء ، وهو الأوّل من كتاب **الحُجّة تأليف الإمام أبي عليّ** » .

وجاء في آخر نسخة بلدية الإسكندريّة « نَجِزَ كتابُ الحُجَّة للقُرَّاء » .

أمّا عنوانُ الطبعة المِصريّة فلم يَقْتَفِ فيه واضعُوه عنواناً وَقَعَ في إحدى النسختين اللّتين نُشر عنهما الكتاب ، وإنّما أخذوه مِنَ الخطيب البغداديّ[1] ، فقد ورد ذكر الحُجَّة عندَه موافقاً هذا العنوان .

وأمّا عنوان الطبعة الشّاميّة فمأخوذ من نسخة مراد ملّا مع شيءٍ يسيرٍ من التغيير ، وهو عنوان طويل يُشبه أَنْ يكون وصفاً لموضوع الكتاب ، وكثيراً ما يتصرَّف العلماء والنُّسَّاخ في عنوان الكتاب اختصاراً أو زيادةً لعبارةٍ تكشف موضوع الكتاب .

على أنَّه وَقَعَ في مواضع من هذه النّسخة ـ أعني نسخة مراد ملّا ـ عنوانُ الكتاب على غير ما اختاره الناشرون ، وهو : الحُجَّة ، عطلًا من أيّ زيادة تحلّيه ، وهو الأشبه بأَنْ يكون عنواناً لكتابنا .

وذكر ابن جنّي[2] الكتاب مرّة باسم « الحُجَّة في القراءات » ، ومرّةً باسم « الحُجَّة في قراءة السّبعة » .

ويُلحظ مِمّا ذُكر مِنَ العنوانات أنَّ الخلافَ يقعُ فيها بعد لفظ « الحُجَّة » ، فجاء بعدها : (في علل القراءات السبع ، وللقرّاء السّبعة . ، وللقُرّاء ، وفي القراءات ، وفي قراءة السّبعة) مِمّا يدلُّ على أنَّ ما جاء بعد لفظ « الحُجَّة » في العنوان زيادةٌ عليه وليس منه ، وإنّما زادها مَنْ زادها لبيان موضوع الكتاب . وقد درجتْ عادةُ أصحاب التراجم على إلحاق عبارة بعنوان الكتاب الذي لا يدلُّ على مضمونه = توضِّحُ العلْمَ المصنَّف فيه . من ذلك قولهم في كامل المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) « الكامل في اللُّغة والأدب » ، وكامل ابن عدي الجرجانيّ (ت ٣٦٥هـ) « الكامل في الحديث » ، وكامل الهُذلي المغربي (ت ٤٦٥هـ) « الكامل في القراءات » ، وكامل ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) « الكامل في التاريخ » . فما بعد لفظ « الكامل » زيادة على العنوان لبيان العلم المصنَّف فيه .

---

(١) انظر : تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥ .

(٢) انظر : المحتسب ١/ ٣٤ ، ٢٣٦ .

على أنَّ أبا عليّ لم يذكر عنوان الكتاب في مقدّمته ، وإنّما وصفه وصفاً ، قال[1] : « هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القُرّاء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب ابن مجاهد » .

وقد صَحَّ عندي أنّ عنوان الكتاب هو الحُجّة ، عريّاً عن أيّ زيادة ، والأدلّة على ذلك ما يأتي :

١ ـ نقل ابن جنّي عن أبي عليّ قولَه[2] : « لم أُودعْ كتابي في « الحُجّة » شيئاً من انتزاع أبي العبّاس » . فهذا نصٌّ صريحٌ من مؤلّف الكتاب على عنوانه .

٢ ـ أوّل مَنْ ذكر « الحُجّة » من مترجمي أبي عليّ هو ابن النّديم ، قال[3] : « وله من الكتب كتاب الحُجّة » ولم يزد على هذا العنوان ، وكذلك فعل ياقوت[4] .

٣ ـ وقع عنوان « الحُجّة » مجرّداً من أي زيادة في مواضع من نسخة مراد ملّا كما سلف .

٤ ـ ما جاء بعد العنوان من زيادات مختلفة مِمّا ذكر هو مزيد لبيان موضوع الكتاب أو لتمييز الحُجّة مِنْ غيرها مِمّا يحمل العنوان نفسه في موضوع الاحتجاج للقراءات أو في غيره كالحُجّة لمحمّد بن الحسن الشيباني[5] ، أو الحُجّة لأبي زُرعة ، أو الحُجّة لأبي الحسن أحمد بن الصقر المَنْبِجي[6] (ت ٣٦٦هـ) ، أو الحُجّة المنسوب لابن خالويه ، أو الحُجّة في شرح الصحيحين للحسن بن الخطير[7] ، أو الحُجّة في فعل المكرمين لإبراهيم بن محمّد الثقفي[8] .

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٥ ، ومعجم الأدباء ٢/ ٨١٣ .

(٢) انظر : الخصائص ٣/ ٣٢٥ ، وبقيّة الخاطريّات ٤٦ .

(٣) انظر : الفهرست ٩٥ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٤ ، ٥/ ٢١٨٩ ، وإنباه الرُّواة ١/ ٩٢ .

(٥) صحّحه وعلّق عليه مهدي حسن الكيلاني القادري ، ونشره في حيدر آباد ١٩٦٥م .

(٦) انظر : طبقات القُرّاء ١/ ٦٣ .

(٧) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨٦٠ .

(٨) انظر : معجم الأدباء ١/ ١٠٥ .

٥ ـ وروده في كتب الخالفين[١] مِمَّن عوَّل عليه بلفظ « الحُجَّة » مِن غير زيادة .

٦ ـ ابتداء أبي عليّ في كلّ موضع موضعٍ يحتجّ فيه بقوله : حُجّة مَنْ قرأ كذا . . وفي لَفْظِه هذا ـ وهو مُقْتَفٍ فيه قَفْوَ شيخه ابن مجاهد ـ تأنيسٌ بعنوان الكتاب أنّه « الحُجَّة » .

وأمّا مَعْنى عنوان الكتاب « الحُجَّة » ودلالتُه فقد سلف منه شيءٌ في صدر هذا الفصل . والحَجّ في اللُّغة القصد ، قال الأزهريّ[٢] : « وسُمِّيت الحُجَّة كذلك لأنَّها تُحجّ ، أَيْ تُقْصَدُ ، لأنَّ القصد لها وإليها » ، وقال ابن فارس[٣] : « ومن القصد الحُجَّة ؛ لأنَّها تُقصد ، أو يُقصد بها الحقّ المطلوب » ، وقال الرّاغب الأصفهاني[٤] : « الحُجَّةُ الدّلالةُ المبيِّنةُ أَيْ القصد المستقيم الذي يقتضي صحّة أحد النقيضين » ، وقال ابن سينا[٥] : « الشَّيءُ الموصل إلى الحقّ المطلوب يُسَمَّى حُجَّة » ، وقال أبو حَيّان[٦] : « الحُجَّة الكلامُ المستقيمُ مأخوذ من مَحَجّة الطريق » ، وقال الجرجانيّ[٧] : « الحُجَّة ما دُلَّ به على صحّةِ الدَّعْوَى » .

تدور هذه الحدود حول معنى البُرْهان الصحيح الذي يُقْصَدُ إليه لإثبات حقّ ، ولدَفْع شُبهة الخَصْم . وهذا مدار حُجّة أبي عليّ تقديمُ البراهين التي تدلّ على صحّة القراءات وأنّها متّجهة .

---

(١) انظر : رسالة الغفران ١٥٤ ، وكشف المشكلات ٢/ ١١٢٧ ، وأمالي ابن الشجريّ ١/ ٢٣٢ ، ٢/ ٥٠٢ ، ٣/ ١٠١ ، والموضح ١/ ١٠٤ ، ومعجم البلدان ٣/ ٤٣٥ ، وشرح الكافية للرّضيّ ١/ ٢٧٠ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٤٩ ، والارتشاف ٤/ ١٩٦٨ ، وتذكرة النُّحاة ١١٦ ، ٥٤٤ ، والبحر المحيط ٢/ ٢٤٥ ، ٤/ ٢٩١ ، ٧/ ٣١٩ ، والدّرّ المصون ٤/ ٣٢٧ ، والمُغْني ٣٢٨ ، والأشباه والنّظائر ٤/ ٤٧١ ، وشرح أبيات المُغْني ٣/ ٢٢١ ، ٦/ ٢٩٥ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٣٤٩ ، ٢/ ٤٠٣ ، والخزانة ١/ ٢٠٥ ، ٤/ ٤٨ ، ١٥٣ ، ٤٣٥ ، ٥/ ٢٦٨ ، ٦/ ١١٢ ، ٧/ ٢١٧ .

(٢) تهذيب اللُّغة ٣/ ٣٩٠ .

(٣) مقاييس اللُّغة ٢/ ٣٠ .

(٤) المفردات ٢١٩ .

(٥) الإشارات والتنبيهات : القسم الأوّل ٢٦ .

(٦) البحر المحيط ١/ ٢٦٩ .

(٧) التعريفات ٨٢ .

فعنوان الحُجَّة موحٍ بالمنطق ، بل هو من مصطلحات المناطقة وحدودهم . ولم يكن لفظ الحُجَّة عنواناً لكتابنا فحسب ، بل أَوْرَدَه الشَّيْخُ في مَتْنِ كتابه في صَدْرِ كُلِّ موضعٍ موضعٍ احتجّ فيه ، وهو وغيره من مصطلحات المناطقة كالقياس ، والنظر ، والاستدلال ، والجنس ، والعموم ، والحواس ، والإشكال ، والفنقلة = منتشر في جسد الكتاب .

ولمّا كان أبو عليّ قد نشأ واستوى في بيئةٍ استحكمَ فيها الجَدَلُ ، وكَثُرَ فيها الطَّعْنُ على القراءات والقدْحُ فيها وتلحينُ القَرَأة = كان من المُسَلَّم به أَنْ يردّ على خصومه بمصطلحاتهم ، وأَنْ يستعمل الاستدلال الذهني من القياس واستنباط العلل في دَفْع ما يُثار مِنْ شُبَهٍ ، يَفْزَعُ إلى النظر ، ويَسْتعصمُ بالدليل البيِّن والحُجَّة الدّامغة ، يُسْعِفُه في ذلك عقلٌ مفطورٌ على حبِّ القياس ، وعقيدةٌ اعتزاليّة تُملي عليه أَنْ يستنبطَ ما يدرأُ به شُبهةَ خَصْمِه ، أَو ما يعضدُ ما يلوحُ لـه من آراء .

وربّما استوحى أبو عليّ هذا العنوان من شيخه ابن مجاهد ؛ إذ سلف أنَّه احتجّ لقراءات سورة الفاتحة ، ثمّ أمسك خشية أَنْ يطول الكتاب ، وكان قد ابتدأ حِجَاجه للقراءة بقوله[1] : « حُجَّة مَنْ قَرَأَ ﴿ مالك ﴾ » ، أو مِن شيخه ابن السّرّاج ؛ إذ سلف أنَّه احتجّ لقطعة من كتاب ابن مجاهد ، وأسند إليه ما عمله من الاحتجاج أبو عليّ في كتابه « الحُجَّة » ، وكان ينقل عنه قوله[2] « حُجَّة مَنْ قَرَأَ ﴿ عليهم ﴾ » ونحوه ، أو ربّما استوحاه من كتاب الحُجَّة لمحمّد بن الحسن الشيباني ، فأبو عليّ ممّن يديم النظر في كتب محمّد ، وسلف أنَّ نصف كتاب الطلاق عنه هو ما سَلِمَ لأبي عليّ من الحريق الذي فَجَعَه بكُتُبه ، وأنَّ له تعليقةً على كتاب الأَيْمان له .

وكان لقول ابن مجاهد وابن السّرّاج وأبي عليّ في الحِجَاج : « حُجَّة مَنْ قَرَأَ » أثرٌ في الخالفين ، فقد جرى هذا القول في عبارات المحتجّين من بعدهم[3] .

---

(١) انظر : السّبعة ١٠٤ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١٣/١ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ١٤٢ .

(٣) انظر : حُجَّة القراءات لأبي زُرْعة ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ... ، والمُوْضَح لابن أبي مريم ٤٠٥/١ ، ٥٢٧/٢ ، والكشف لمكّي ٤٢/١ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٦ .

د ـ أسباب تأليف كتاب الحُجَّة ، وزمانه ، ومنزلته بين آثار أبي عليّ

لم يذكر أبو عليّ في مقدّمة الحُجَّة ما حَمَلَه على تأليفها ، ولم أجد نصّاً عند غيره مِنْ حَمَلَةِ عِلْمِه يَذْكُرُ الباعث على ذلك .

وكان لاح لي باديَ ذي بدء أنَّ أبا عليّ إنَّما صنَّف الحُجَّة لهجوم النُّحاة على القُرَّاء وتلحينهم للقراءات ، فأراد أَنْ يبيّنَ وجوه هذه القراءات ، وينوّه بما لها من موافقة مقاييس العربيّة . ثمّ تبدّد هذا الذي لاح حين رأيت أبا عليّ نفسَه لا يخرجُ عمّا عليه قومُه النُّحاة من تخطئة القراءة[1] ، ورَمْيِها بالقُبْحِ والضَّعْف ، وأنَّها ينبغي أَنْ لا يُقْرَأَ بها ، وأنَّها غير متّجهة ، وأنَّ الأَخْذَ بها في قلّة الفائدة على ما يظهر . على أنّه من الحقّ القول إنَّ أبا عليّ قد التمس وجوهاً لغير ما قراءة أَقْبَلَ أكثرُ النُّحاةِ على تغليطِها[2] ، وسيأتي بيانُ ذلك في موضعه من هذا البحث .

ولعلّ مِمّا حمل أبا عليّ على تأليف كتابه الحُجَّة أنَّ شيخَيْهِ ابن مجاهد وابن السّرّاج قد أخذا في عمل الحُجَّة لهذه القراءات التي انتخبها ابن مجاهد في « السّبعة » ، ثمّ توقّف ابن مجاهد[3] عن ذكْر الحُجَّة للقراءة بعد سورة الفاتحة خشية أَنْ يطول الكتاب ، وارتفع من ابن السّرّاج[4] الحُجَّة لقراءات سورة الفاتحة ، وبعض ما في سورة البقرة ، فأراد أبو عليّ أَنْ يُتِمَّ ما ابتدأه شيخاه ، ويزيدَ على ما ذكراه مِنْ حِجَاجِهما ، ويناقشَ بعض ما اختاره ابنُ السّرّاج من القراءة . ومثل هذا الذي كان من أبي عليّ مع شيخَيْهِ أَبَوَيْ بكر كان من ابن جنّي مع شيخه أبي عليّ ، فقد ذكر في مقدّمة المحتسب[5] أنَّ أبا عليّ قد همَّ أَنْ يحتجَّ للقراءات الخارجة عن السّبعة التي جمعها ابن مجاهد ، وأَنْ يضع يدَه فيها ، ثم حالتْ خوالجُ الدّهر بينه وبين ما أراد ، فتولّى ابن جنّي ما عقد أبو عليّ العَزْمَ عليه ، وعمل كتابه « المحتَسَب » .

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٠٥ ، ٣٨٩ ، ٣/ ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤/ ٦٢ ، ٤٤٦ ، ٥/ ٢٣٤ ، ٣٢١ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ١٣ ، ٥/ ٣٠ ، ٦/ ٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٧٣ .

(٣) انظر : السّبعة ١٠٤ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ٦ .

(٥) انظر : المحتسب ١/ ٣٤ .

ولعلّ ما رآه أبو عليّ في كتاب سيبويه ـ وهو أشدُّ النّاس إكباباً عليه وتفرُّداً به ـ من أمثلة الاحتجاج للقراءات ، كان باعثاً لـه على صناعة الحُجّة ؛ إذ وجد في هذا الكتاب عِرْقاً وأصلاً في الاحتجاج ، فأراد أنْ يجمعَ ما تفرّق فيه وفي غيره من كتبهم ، ويزيد عليه ما اتّفق له من وجوه الحُجَج على نحو متكامل ولا سيّما بعد أن جُمعت القراءات في كتابٍ رآه أبو عليّ أوْلى الكتب بالاحتجاج .

ينضاف إلى ذلك أنَّ أبا عليّ تقلّب في بيئة احتدم فيها الجدل والمنطق ، وتكاثر الطاعنون الذين يجتهدون في التنقير عمّا يمكن أنْ يكونَ ثغرةً يلجون منها ، كاختلاف قراءات القرآن ، فأراد أبو عليّ أنْ يردَّ عليهم مزاعمهم بالحُجّة والنظر والقياس ، وأنْ ينضحَ عن كتاب الله ويرمي من ورائه بأنْ بيّن وجوه هذه القراءات وأنّها جارية على سنن كلام العرب . ولهذا ما تمنّى أيضاً أنْ يقتني النّاسُ نسخةً مِنْ كتابِ قُطْرب « الرّدّ على المُلْحدين »[1] .

ثمّ إنَّ أبا عليّ نحويٌّ نحرير وقائسٌ متمرّس ، اجتمعت في صدره معارف جمّة بعد عُمْر متطاول مديد ، فأراد أنْ يُجريَ هذه المعارف على نصّ يستوعبها ، فلم يجدْ أَجَلَّ من القرآن وقراءاته نصّاً غنيّاً يُعمل فيه قياسَه ، ويستنبط منه العلل الخفيّة البعيدة الغور .

ولعلَّ مجموعَ ما تقدّم هو ما حمل شيخنا أبا عليّ على تأليف الحُجّة التي صارت في باب الاحتجاج للقراءات ككتاب سيبويه في بابه .

أمّا زمانُ تأليف الحُجّة فمتأخّر ، والظّاهر أنّها آخرُ ما صنّف الشيخ ، والدلائل على ذلك :

١ ـ إذا كان النُّضْجُ والعُمْقُ وبَسْطُ المَسَائِلِ وتقليبُها وقوّةُ العارضة من أمارات التأليف المتأخّر ، فكُلُّ أولئك لائحٌ مُسْتَعْلِنٌ يتغشّى مَتْنَ الحُجّة ، ولهذا ما وصفها جامع العلوم الأصبهاني الباقولي[2] : « والحُجّة صَعْبَةٌ ، ولولا ما فيها من هذه المسائل لكان بالحريّ أنْ يشرعَ فيه مَنْ له أَدْنى تأمّلٍ » .

---

(١) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٧ .

(٢) انظر : كشف المشكلات ٢/ ١١٧٠ .

٢ ـ أحال أبو عليّ في الحُجّة على الإغفال[١] ، والشِّعْر[٢] ، وبعض المسائل[٣] ، ولم يُحِلْ عليها في أيِّ كتابٍ له مِمّا طُبع .

٣ ـ وصف في الحُجّة[٤] ما رآه في البغداديّات : « وكُنّا رأيْنا قديماً في قولهم » ، وسلف أنّ البغداديّات أُلِّف سنة ٣١٨هـ .

٤ ـ استظهر د . محمود الطناحي أنّ كتاب الشِّعْر من كتبه المتأخِّرة تأليفاً[٥] ، وفيه أحال على الحلبيّات والإيضاح[٦] ، وسلف أنَّ الحلبيّات أُلِّفَتْ في المدّة التي أقام فيها في حلب ، وهي ما بين (٣٤١ ـ ٣٤٦هـ) ، وأنَّ الإيضاح أُلِّف في المدّة التي أقام فيها في شيراز (٣٤٨ ـ ٣٦٨هـ) . وفي الحُجّة أحال على الشِّعْر[٧] .

٥ ـ قَرَأَ ياقوت بخطِّ سلامة بن عياض النَّحْويّ ما صورته[٨] : وقفْتُ على نسخةٍ من كتاب الحُجّة لأبي عليّ في صفر سنة ٥٢٢هـ بالرّيّ في دار كُتُبِها التي وقفها الصاحب بن عبّاد ، وعلى ظَهْرِها بخطِّ أبي عليّ ما حكايتُه : « هذا ـ أطالَ اللهُ بقاءَ سيّدِنا الصاحب الجليل ، وأدام اللهُ عزَّه ونَصْرَه وتأييدَه وتمكينَه ـ كتابي في قُرّاءِ الأمصار الذين ثبتت[٩] قراءتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى المعروف بكتاب السَّبعة . فما تضمَّن من أثرٍ وقراءةٍ ولغةٍ فهو عن المشايخ الذين أخذْتُ ذلك عنهم وأسندْتُه إليهم . فمتى آثر سيّدنا الصاحب الجليل ـ أدام اللهُ عزَّه ونَصْرَه وتأييدَه وتمكينَه ـ حكايةَ شَيْءٍ منه عنهم أو عنّي لهذه المكاتبةِ فَعَلَ . وكتبه الحسن بن أحمد

---

(١) انظر : الحُجّة ٤/ ١٤٣ ، والإغفال ٢/ ٢٨٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٧٤ ، والشِّعْر ١/ ١٥٨ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ٦١ = البصريّات ١/ ٦٦٨ ، والمنثورة ١٨١ ، والحُجّة ٢/ ٤٢٣ = البغداديّات ٥١٥ .

(٤) انظر : الحُجّة ٣/ ٨٠ ، والبغداديّات ٣٩٣ .

(٥) في مقدّمة تحقيقه لكتاب الشِّعْر ١/ ٢٦ .

(٦) انظر : الشِّعْر ٢/ ٤٣٧ ، ٤٦٩ ، والإيضاح (فرهود) ٦٣ ، والحلبيّات ٢٣٣ .

(٧) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٧٤ ، والشِّعْر ١/ ١٥٨ .

(٨) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٣ .

(٩) وقع في مطبوعة معجم الأدباء : بينت ، وهو تحريف .

الفارسيّ بخطّه » اهـ

وزر الصاحب بن عبّاد (٣٢٦ ـ ٣٨٥هـ) لمؤيّد الدّولة أبي منصور بُويه من سنة (٣٦٨هـ) إلى سنة (٣٧٣هـ) ، ثمّ أقرّه على وزارته أخوه فخر الدّولة عليّ أبو الحسن من سنة ٣٧٣هـ إلى أن وافاه اليقين ٣٨٥هـ ، فوزر لهما نحواً من ثماني عشرة سنة ، وكان محبّاً للعلم ، جمع عندَه من الكتب ما يحتاج إلى أربع مئة جَمَلٍ لحَمْلِها[١] .

ودلالة ما تقدّم أنَّ الحُجَّة كانت ناجزة التّأليف سنة ٣٦٨هـ أو بُعيدها ، ولهذا ما أجاز للصاحب روايتَها عنه ، وخطابُه له خطاب مَنْ كان في سُدّة الوزارة .

٦ ـ قال أبو عليّ في مقدّمة الحُجَّة[٢] : « أمّا بَعْدُ ـ أطَال اللهُ بقاءَ مولانا الملك السّيّد الأجلّ المنصور وليّ النِّعَم عَضُد الدّولة وتاج الملّة ، وأدامَ له العزّ والبسطة والسلطانَ ، وأيّدَه بالتّوفيق والتّسديد ، وعضده بالنّصر والتمكين ـ فإنَّ هذا كتابٌ نذكرُ فيه وجوهَ قراءات القُرّاء الذين ثبتت قراءاتُهم في كتاب أبي بكر . . . » .

فالحُجَّة مقدَّمة إلى الملك عَضُد الدّولة البُويهي المتوفَّى سنة ٣٧٢هـ ، وذكر الذّهبيّ[٣] أنَّ عَضُد الدّولة تلقّب بتاج الملّة ـ وهو لقبٌ ذكره به أبو عليّ ـ سنة ٣٦٧هـ ، وخُوطب بالملك ـ وهو لقبٌ ذكره به أبو عليّ ـ سنة ٣٦٨هـ ، وهي السّنة التي دخل فيها عَضُد الدّولة بغداد ، والتحق أبو عليّ فيها بخدمته[٤] . وهذا يَعْني أنَّ الحُجَّة كانت ناجزةَ التّأليف سنة ٣٦٨هـ أو بُعيدها . وهذا التقديرُ مُوَافِقٌ للتقدير الذي استُنتج من إجازة أبي عليّ للصّاحب برواية الحُجَّة . فلعلَّ أبا عليّ كان قد اشتغل بصناعة الحُجَّة في السنوات الأخيرة من المدّة التي أقَام فيها في شيراز ، وهي ما بين (٣٤٨ ـ ٣٦٨هـ) ، ثمّ أتمّ ما كان قد أخذ فيه في بغداد ، ثمّ لمّا استوى كتابه قدّمه

---

(١) انظر : وفيات الأعيان ١/ ٢٢٩ ، ٢/ ١١٨ ـ ١١٩ ، وسير أعلام النُّبلاء ١٦/ ٥١٢ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ٥ .

(٣) انظر : تاريخ الإسلام [حوادث ٣٥١ ـ ٣٨٠هـ] ص ٢٦٧ ، ووفيات الأعيان ٤/ ٥١ ، وذيل تجارب الأمم ١٨٣ ، وفيه أنَّ الحُجَّة صُنِّفت في أيّام عَضُد الدّولة ، وأبو عليّ الفارسيّ ١٧٧ .

(٤) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١ .

لعَضُد الدّولة ، وذكره بلقبين عُرف بهما سنة ٣٦٧هـ وسنة ٣٦٨هـ ، وهما تاج الملّة ، والملك .

ويبدو أنَّ تأليف الحُجَّة قد امتدَّ على سنوات ، يدلُّ على ذلك تكرار كلامه في مناقشة بعض المسائل دون أنْ يزيد على ما ذكر في المرّة الأولى ، ودون أنْ يُمْلِيَ هذا التكرارَ تشابهُ القراءة مع قراءة سلفت ، وإنَّما يجيء استطراداً ؛ مِنْ ذلك أنَّه كرّر(١) الكلام على قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [سورة الأنعام : ١٢٧] ثلاث مرّات مستطرداً ، وكرّر(٢) الكلام على قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ [سورة القيامة : ٤] مرّتين استطراداً ، وكرّر(٣) الكلام على تصريف « كَائِنْ » مرّتين ، وكرّر(٤) الكلام على قوله تعالى : ﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ ﴾ [سورة الرحمن : ٤١] ، وكرّر(٥) الكلام على استعمال القول حقيقة ومجازاً ، وأعاد الكلام على قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [سورة الفرقان : ٢٢] .

على أنَّ أبا عليّ كرّر كلامه على بعض المسائل فجاء في الموضع الثّاني أَوْفَى وأزيدَ من الموضع الأوّل ، ولهذا ما قال جامع العلوم(٦) : « هذا كلامُه الصّحيح في التذكرة ، وقد خلَّطَ في الحُجَّة . وإذا عرضَ لك كلامُه في موضع وقد خَلَّطَ فيه ، فلا تقفَنَّ عندَ ذلك الكلامِ ، بل تتبَّعْ كلامَه ؛ فإنَّه لا يقتصرُ على دفعةٍ واحدةٍ في حلِّ المشكلات ، بل يكرِّرُها في كُتُبِه مرّةً بعدَ أُخرى » . وهذا من خِلاج خاطر أبي عليّ وتعادي مناظره يواتيه الخاطر فَيَفِيْضُ ، ويَعْتَاصُ عليه ويتأبّى فَيَنْضُبُ . وروى ابن جنّي(٧) عن أبي عليّ أنّه قال لأبي عبد الله البصريّ : أنا أعجبُ من هذا الخاطر في حضوره تارةً ومغيبه أخرى ، وهذا يدلُّ على أنّه من عند الله . فقال : نعم ، هو من

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/١٨٤ ، ٢/٢٩٩ ، ٤/٣٥٩ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/٢٤٧ ، ٣/١٦٢ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٣/٨٠ ، ٨١ ، ٦/٢٩٨ ، ٢٩٩ ، والبغداديّات ٣٩٣ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٢/٢٥٩ ، ٣/٧٦ ، والحلبيّات ٦٤ .

(٥) انظر : الحُجَّة ١/٣٣١ ، ٢/٢٠٣ .

(٦) انظر : شرح اللُّمع ٢/٤٩٥ .

(٧) انظر : الخصائص ١/٢٠٧ .

عند الله ، إلّا أنّه لا بُدّ من تقديم النظر ؛ أَلَا ترى أنّ حامداً البقّال لا يخطر له اهـ فلعلّ حضورَ خاطره تارةً وإحجامَه أخرى مِمّا جعل تأليف الحُجَّة يمتدّ على سنوات ، وجعله يكرّرُ كلامه في الكتاب الواحد ، وفي كتبه الأخرى ، لتباعد مُدَدِ التأليف .

فالحُجَّة مِنْ آخر ما صنَّف الشيخ ، ومن المحقَّق أنّ تأليفه كان ناجزاً سنة ٣٦٨هـ أو بُعيدها ، وأنّه امتدّ على سنوات ، وهي مدّة مُحتاجٌ إلى مثلها لصناعة كتاب كبير كالحُجَّة أفرغَ فيه صاحبُه ذَوْبَ نفسِه وخلاصةَ ما تحصَّل عندَه من علوم ، حتّى جاءَ ركناً راسخاً في باب الاحتجاج .

وأمّا منزلةُ الحُجَّة بين آثار أبي عليّ فهي من أَجَلِّها وأَدَلِّها على عِلْمِه وفَضْلِه ، بل هي من أَجَلِّ الكتبِ المؤلَّفةِ في باب الاحتجاج .

حشد فيها أبو عليّ قراءات أئمّة الأمصار الذين انتخبهم ابن مجاهد ، واحتجّ لها ، ووثّقها ، والتمس لها الوجوه والأدلّة وَفْق عيار العربيّة ، وعلّلها عللاً خفيّةً بعيدةَ الغور ، وساق لها النّظائر والأشباه ، حتّى جاءت بحراً موّاراً تزدحمُ فيه العلوم : القراءات ، والاحتجاج لها ، والنَّحْو ، والصَّرْف ، واللُّغة ، وفقه اللُّغة ، والأصوات ، والعروض ، والبلاغة ، ومعاني الشِّعْر ، والفقه ، والمنطق . كلُّ أولئك ينادي بمنزلة الحُجَّة وقيمتها .

وقد أَثْنَى القدماءُ على الحُجَّة الثَّناءَ الجمّ ، قال صاحب ذيل تجارب الأمم[1] : « وصنّف في أيّام عَضُد الدّولة المصنَّفات الرّائعة في أجناس العلوم المتفرّقة ، فمنها كتاب الحُجَّة ، وهو كتاب ليس لـه نظيرٌ في جلالةِ قَدْرِ ، واشتهارِ ذِكْرٍ » ، وقال ابن الجزريّ[2] : « أَلّفَ الحُجَّة شرح سبعة ابن مجاهد ، فأجاد وأفاد » ، وقال جامع العلوم[3] : « كتاب الحُجَّة كتاب لا يستغنى عنه المُقْرِئ ولا المفسّرُ ولا النَّحْويُّ ولا غيرُهم » ، وقال البغداديّ[4] : « وهذا كلامُ الفارسيّ في الحُجَّة ، نقلناه برمّته لكثرةِ

---

(١) انظر : ذيل تجارب الأمم ١٨٣ .

(٢) انظر : طبقات القُرّاء ١/٢٠٧ .

(٣) انظر : الاستدراك ١ .

(٤) انظر : حاشية على شرح بانت سعاد ١/٣٤٩ .

فوائده ، ولكَوْنِه طَبّقَ المِفْصَلَ[1] ، وأَصَابَ المِحَزَّ في هذه الكلمة » .

ومِمّا يدلُّ على منزلةِ الحُجَّة واحتفاءِ النّاس بها اشتغالُ بعضهم بانتساخها كابن غلبون[2] (ت ٣٩٩هـ) ، واختصارها كمكّي[3] (ت ٤٣٧هـ) ، وأبي الطّاهر إسماعيل بن خلف الأنصاريّ[4] (ت ٤٥٥هـ) ، ومحمّد بن شريح الرُّعينيّ[5] (ت ٤٧٦هـ) ، وشرحها كجامع العلوم[6] (ت ٥٤٣هـ) ، وبناء كتبهم عليها كالجامع في الكَشْف والجواهر ، وابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ) في الموضَح[7] ، والمهدوي (ت ٤٤٤هـ) في شرح الهداية[8] ، وإقرائها كأبي اليُمن الكندي[9] (ت ٦١٣هـ) ، وسيأتي الكلام على تأثّر النّاس بالحُجَّة في المبحث الأخير من هذا الفصل ، وهو أثر الحُجَّة في الخالفين ، وافياً مُشْبَعاً .

ومن طريف ما يطالعُ الناظر في قيمة الحُجَّة وتقديرِ النَّاس لها ما حكاه شيخُ المعرّة أبو العلاء ـ على مَذْهبه في صناعة ما يعتقدُه ويراه ـ مِمّا جرى في محكمة الآخرة مع أبي عليّ وقد امترس به قومٌ يطالبونه فيما تأوّله عليهم . قال شيخ المعرّة[10] : « وكنت رأيتُ في المحشر شيخاً لنا كان يدرِّسُ النَّحْو في الدّار العاجلة ، يُعرف بأبي عليّ الفارسيّ ، وقد امترسَ به قومٌ يطالبونه ، ويقولون : تأوَّلْتَ علينا ، وظلمْتَنا . فأَشَار إليّ بيده ، فجئْتُه فإذا عندَه طبقةٌ منهم يزيدُ بْنُ الحكم الكلابيّ ، وهو يقول : ويحَك! أَنْشَدْتَ عنّي هذا البيت برفع

---

(١) طَبّقَ المِفْصَلَ أَصَابَه وأَبَانَه . أساس البلاغة ٢٧٥ .

(٢) انظر مقدّمة تحقيق الحُجَّة ١/ ١٨ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٦/ ٢٧١٣ .

(٤) انظر : بغية الوعاة ١/ ٤٤٨ .

(٥) انظر : فهرس ابن خير ٤٢ .

(٦) انظر : كشف المشكلات ١/ ٧٢ .

(٧) انظر : الموضَح ١/ ١٠٤ .

(٨) انظر مقدّمة تحقيق شرح الهداية ١/ ١٢٤ ، وكان لدى المهدويّ نسخة من الحُجَّة بخطّ أبي عليّ .

(٩) انظر مقدّمة تحقيق الحُجَّة ١/ ٢٠ ، ومعجم الأدباء ٥/ ٢١٨٩ .

(١٠) انظر : رسالة الغفران ١٥٢ ـ ١٥٤ .

الماء[1] ، يعني قولَه[2] :

فليتَ كفافاً كانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ عنّي ما ارتوى الماءُ مُرتوي

ولم أَقُلْ إِلَّا الماءَ . وإذا برجلٍ آخر يقول : ادّعيْتَ عليَّ أنَّ الهاءَ راجعةٌ إلى الدَّرْسِ في قولي[3] :

هذا سراقةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ والمَرْءُ عندَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذيبُ

أَفمجنونٌ أنا حتّى أعتقد ذلك؟

فقلتُ : يا قوم إنَّ هذه أمورٌ هيّنةٌ ، فلا تُعْنِتُوا هذا الشَّيْخَ ؛ فإنَّه يمتُّ بكتابه في القرآن المعروف بكتاب الحُجَّة ، وأنَّه ما سفك لكم دماً ، ولا احتجن عنكم مالاً ، فتفرَّقُوا عنه » اهـ

وهذا النَّصُّ ـ على ما فيه مِنْ غَمْزٍ مِنْ قناة أبي عليّ أنَّه يتقوَّل على الشُّعراء ما لاينطقون ويحملُ عليهم ما لايريدون ـ شهادةٌ من عَلَمٍ فَذٍّ مِنْ أَعْيانِ العربيّة والشِّعْر بقيمةِ الحُجَّة وجلالِ ما فيها ، وأنَّها معقودةٌ في خِدْمة علم من علوم القرآن ، ولهذا ما رآها شيخُ المعرّة تَجُبُّ عن أبي عليّ كلَّ ظُلامة ينسبُها إليه الشعراء . وأبو العلاء حَكَمٌ تُرْضَى حكومتُه .

---

(1) قال ابن الشّجريّ ١/ ٢٨٣ : « والماءُ بمقتضى ما ذهب إليه أبو عليّ مرفوع ، وفي رفعه تأويلان : أحدهما أنْ تقدِّرَ مضافاً ، أيْ ما ارتوى شاربُ الماءِ ، وحُذِف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ، والتأويل الآخر : أنْ يُرادَ ما ارتوى الماءُ نفسُه ، وجاز أنْ يوصفَ الماء بالارتواءِ على طريق المبالغة » اهـ

(2) من كلمته التي رواها أبو عليّ عن الأخفش الصغير في البصريّات ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٧ ، والبيت في الإيضاح (مرجان ١٢٦ ، وفرهود ١٢٣) ، والعسكريّات ٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٢/ ٤ ، ١٨ ، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٨٠ ، والخزانة ١٠/ ٤٧٢ .

(3) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٦٧ ، والأصول ٢/ ١٩٣ ، والحُجَّة ٢/ ٢٤١ ، ٣٧٥ ، ٣/ ٣٥٣ ، والجواهر ٣/ ٩٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩١ ، والارتشاف ٣/ ١٣٥٦ ، والبحر ٢/ ٢٦ ، والمغني ٢٨٨ ، وشرح أبياته ٤/ ٣١٥ ، والخزانة ٢/ ٣ ، الرُّشا : مثلّثة الراء جمع رشوة ، وسراقة رجل من القَرَأَة هجاه الشّاعر ووصفه بالرّياء وقبول الرشوة والحرص عليها حرص الذيب على فريسته .

على أنَّ الشكوى من صعوبة الحُجَّة وعُسْرِ ما أَفَاضَ به أبو عليّ من المسائل، قديمةٌ؛ قال ابن جنّي[1]: «إنَّ أبا عليّ عمل كتاب الحُجَّة، فتجاوز فيه قَدْرَ حاجةِ القُرّاءِ إلى ما يجفو عنه كثيرٌ من العلماء»، وقال أيضاً[1]: «وكان شيخنا أبو عليّ قد عمل كتاب الحُجَّة، فأغمضه، وأطَالَه، حتّى منع كثيراً مِمَّنْ يدّعي العربيّة ـ فضْلاً على القَرَأَةِ ـ منه، وأَجْفَاهم عنه».

وقال جامع العلوم[2]: «والحُجَّة صَعْبَةٌ، ولولا ما فيها من هذه المسائل لكان بالحريّ أَنْ يشرعَ فيه مَنْ لـه أدْنى تأمُّل»، وقال[2]: «وحديثي معه ـ يعني أبا عليّ ـ طويلٌ، وقد فَرَّ منه عثمان، ولم يتجاسرْ على الإلمام بالحُجَّة، إنَّما شرع في التذكرة، فزعم أنَّه يُلَخِّصُها».

وقال القفطيُّ (ت ٦٤٦هـ) في ترجمة أبي العبّاس المهدويّ[3]: «وله كتاب تعليل القراءات، وهو كتاب جميل، ذاكرْتُ به بعضَ أُدباءِ عَصْرِنا، فقال: هو عندي أنْفَعُ من الحُجَّة للفارسيّ، فقلت لـه: وهو صغيرُ الحجمِ؟ فقال: إلّا أنَّه كثيرُ الفوائدِ، حَسَنُ الاختصار، يَصلح للمبتدئ والمنتهي. وإنَّ الواقفَ على كتاب الحُجَّة إذا نظر إلى أبي عليّ على ﴿مَٰلِكِ﴾ [سورة الفاتحة: ٤] وما تصرَّفَ به القول فيها، صدَّه عن النظر في شيءٍ بعدَه».

وهذا القول من الأديب عَصْرِيِّ القِفطيّ غيرُ مرضيّ، أَبَاه ابن مكتومٍ، وقال[4]: «رأيت الكتاب المذكور ـ يعني شرح الهداية ـ وطالعْتُه، وهو كتابٌ حسن، إلّا أنَّ تفضيلَه على الحُجَّة قبيح، وما هما إلّا كقول المتنبي[5]:

---

(١) انظر: المحتسب ١/ ٣٤، ٢٣٦.

(٢) انظر: كشف المشكلات ٢/ ١١٧٠، ٩٩٧.

(٣) انظر: إنباه الرُّواة ١/ ٩٢.

(٤) في كتابه تلخيص أخبار النَّحويين واللُّغويين. نقلاً عن مقدّمة تحقيق شرح الهداية ١/ ١٦٣.

(٥) مُعْجز أحمد ٢/ ٢٤ من كلمة يمدح فيها أبا الفرج أحمد بن الحسين القاضي المالكي، وقبله:

قَصَدْتُكَ والرَّاجُونَ قَصْدِي إِلَيْهِمُ ... كثيرٌ، ولكنْ لَيْسَ كالذَّنَبِ الأَنْفُ

المكدي: المحروم. يقول: فليس الذهب والفضّة سواء، وإنْ نَفَعَا الطالبَ المحرومَ، ولكن =

ولا الفِضَّةُ البَيْضَاءُ والتِّبْرُ واحِدٌ   نَفُوعانِ للمُكْدِي وبَيْنَهما صَرْفُ

أَيْ فَضْل وزيادة ، والله أعلم » .

وأنّى لهذا الأديب أن يرى شرحَ الهداية فوقَ الحُجَّة؟ وما شرح الهداية إلّا أثارةٌ من علْم الشيخ في الحُجَّة . فقد امتلك المهدويّ نسخة من الحُجَّة بخطّ أبي عليّ نفسه[1] ، وهذّب ما فيها ، وزاد أُشْيَاءَ مِمَّا اتَّفقَ له ، فكان كتابه شرح الهداية ، وإنْ تعجبْ فاعجبْ من المهدوي الذي عَبّ من الحُجَّة ما شاء ، ثمّ سكت سكوتاً مطبقاً عن ذِكْرِ أبي عليّ[2] ، وهذا منه إخلال بالأمانة عظيم ، وما كان ضَرَّه لو سمّاه ، أو ذكر أنّه عوّل عليه كما فعل ابن أبي مريم في مقدّمة الموضَح ؛ قال[3] : « ولم أَعْدُ في جُلّ ما ذكرتُه أو كُلّه قولَ أبي عليّ الفارسيّ ، مِمّا أَوْدَعَه الحُجَّة وغيرَها من كتبه ، ولم أَعْدِلْ عن طريقتِهِ ومَذْهَبِهِ » ، أو كما قال جامع العلوم[4] : « وما حوى كلامُنا إلّا شرح كلام أبي عليّ » و[4] « وكُلُّه مبسوط كلام فارسِهم » .

وأين المهدويّ من أبي عليّ الذي أفاض النّاس في ذِكْرِه ونباوة محلّه[5] :

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ   لم يستطعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القناعيسِ

وقِدْماً قال شاعر العربيّة أبو الطّيّب[6] :

ومَنْ قَصَدَ البَحْرَ استقلَّ السَّواقيا

ومِمّن انتقد حُجَّة أبي عليّ من المحدثين الأستاذ سعيد الأفغاني ، قال[7] : « وقد كنت عزمت ـ لشهرة هذا الكتاب الواسعة ـ يعني الحُجَّة ، على دراسته ونشره

= أنت كالذّهب ، وغيرك كالفضّة .

(١) انظر مقدّمة تحقيق شرح الهداية ١/ ١٢٤ .

(٢) مثّل لمواضع أَخْذِ المهدوي من أبي عليّ محقّقُ شرح الهداية ١/ ١٢٤ .

(٣) انظر : الموضح ١/ ١٠٣ ـ ١٠٤ .

(٤) انظر : كشف المشكلات ١/ ٤١٦ ، ٢/ ٧٢٦ .

(٥) جرير ، ديوانه ١/ ١٢٨ ، وانظر ما كتبته عن فضل أبي عليّ في آخر الفصل الأوّل من هذا الباب .

(٦) مُعْجِز أحمد ٤/ ٢٤ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٦٥ .

(٧) في مقدّمة تحقيقه لحُجّة القراءات ٢١ ، ٢٢ .

سنة ١٩٤٧م ، ثم عدلت بإصرار لتطويله جدّاً لا مقتضي له من توضيح أو زيادة فائدة ، ولضعف تأليفه . . ولا يحظى مطالعُه بمادّة علميّة تعدل ذلك التطويل والاستطراد ، وتمنّيتُ لو أنّ أحداً عرض المادّة التي فيه في جزء لطيف عرضاً منسّقاً يفي بحاجة أَهْلِ العلْم وطلّابهم ، ويجنّبُهم في الوقت نفسِه مكارهَه » .

وهذا الذي رآه الأستاذ الجليل الأفغاني رأى النّاسُ غيرَه ؛ قال د . شلبي[1] : « وإذا كنّا نحرص على تراثنا القديم ، ونعمل جاهدين على تتبُّعِه من مظانّه من مكتبات العالم ، وتحقيقه وإخراجه إلى النور ، فإنّ كتاب الحُجّة لأبي عليّ من أنفع ما خلّف أسلافُنا في الثقافة العربيّة الإسلاميّة » ، وقال أيضاً : « فلعلّ الجهود تتضافر لإخراج هذا الكتاب وتحقيقه ونَشْرِه ، إذنْ لأفادت الثقافة الإسلاميّة العربيّة ، وانتفع طلّابُ العلْمِ به أيّما انتفاعٍ . ولا يزال الرأي حسناً في كتاب الحُجّة وصاحبه حتى هذا الزمان ، قرأه الأستاذ أحمد تيمور ، واستخرج منه فوائد عزيزة » .

وقال أستاذي د . محمّد أحمد الدّالي[2] : « الحُجّة شرحٌ جليلٌ لكتاب ابن مجاهد ، ومعرضٌ لثقافة أبي عليّ وسعة اطّلاعه وغزارة علْمِه . وهو الغايةُ في بابه ، وإليه المنتهى ، وعليه عوّل النّاس » .

وما تمنّاه الأستاذ الجليل من انتخاب مادة الاحتجاج وعرضها في جزء لطيف ، قد تحقّقَ ، وتولّاه غيرُ واحد من العلماء ، منهم مكّي بن أبي طالب القيسي[3] ، وابن أبي مريم ، والمهدوي . وأبو زُرْعة بن زنجلة واحد من أولئك الأعيان الذين عوّلوا على حجّة أبي عليّ[4] وعلى غيرها من المصادر .

ولا يعدم الناظر في مواضع الاستطراد من الحُجّة فوائد جمّة ، وابن جنّي حين

---

(١) انظر : أبو عليّ الفارسيّ ٢٥١ ، ٢٥٣ .

(٢) انظر مقدّمة تحقيقه لكشف المشكلات ٥٤ .

(٣) يرى د . شلبي أنّ كتاب مكّي الكشف أثارة من علْم أبي عليّ في جملته . انظر : أبو عليّ الفارسيّ ٣٨٥ ، وهو كما قال .

(٤) مثّل لمواضع أَخْذِ أبي زُرعة من حجّة أبي عليّ أستاذي د . محمّد أحمد الدّالي في مقدّمة تحقيقه لكشف المشكلات ٥٥ .

أشار إلى إغماض أبي عليّ وتطويله لم يُرِدْ بَخْسَ الحُجَّة وصانعَها ، معاذَ اللهِ وكيف ، وابن جنِّي واحدٌ من أولئك النَّفَر الكريم الذين ربّاهم أبو عليّ على عينه ، وإنَّما أراد عُسْرَ ما وقع فيها ، فلا ينفذ إليه إلّا المتضلِّعون من مشيخة العربيّة .

وأمَّا جودةُ التأليف أو ضَعْفُه فتلك حظوظ وأرزاق يوزِّعُها اللهُ على عباده ، بسط لأبي عليّ في العلْم ، وقَدَرَ عليه أسلوبه ، وسلف أنَّ أبا عليّ نفسَه كان يعجب من تأبّي اللفظ واعتياصه عليه ، ومن خاطره الذي يواتيه حيناً ، ويغيب حيناً آخر ، فلذلك ترى تفاوت تأليفه ، على حين بسط لتلميذه ابن جنِّي في العلم والأسلوب السَّمْح اللَّطيف الآخذ بمجامع القلب ، وحُسْنُ البيانِ يُري الظَّلماءَ كالنّور كما يقول ابن الرّومي . وليس ضَعْفُ التأليف بمانعٍ من النظر في هذه المؤلَّفات ، ولا سيّما إذا كانت تنطوي على علْمٍ غزيرٍ وماءٍ نمير .

وخلاف ما رأى الأستاذ الأفغاني ما رآه الدكتور محمود الطناحي حين استغرب تأخُّرَ نَشْرِ الحُجَّة ، قال[1] : « فما بالُ كتاب مثل الحُجَّة ، نُسَخُه غايةٌ في النَّفاسة والجودة[2] ، وأسلوب أبي عليّ يكاد يخلو من العُسْرِ والإغماض المألوف في مصنّفاته الأخرى؟ » .

وهذا من الدكتور الطناحي ـ رحمه الله ، وطيّب ثراه ـ رأيٌ مرتجلٌ مرسلٌ لا دليلَ عليه، وقد سلفت نصوص الأئمّة في الشكوى من عُسْرِ الحُجَّة وغموضها وصعوبتها .

ومن إغراب أبي عليّ وإغماضه قوله وهو يتحدّث عن الحركة التي تتبع الحركة[3] : « والحرف المذكور في الكتاب بعكس هذه القسمة ، من النادر الذي لا حكم له » .

---

(١) في مقدّمة تحقيقه لكتاب الشِّعْر ١/ ١١١ .

(٢) ذكر العلّامة الميمنيّ في مقالته « ماذا رأيتُ بخزائن البلاد الإسلاميّة » أنّه رَأى عدّة نُسَخٍ جليلةٍ عتيقةٍ للغاية من الحُجَّة لأبي عليّ ، ولم يذكر أماكنها . وذكر أيضاً في مقالته « خزانةُ بانكي بور خيرُ مكتبة في بلاد الهند » أنَّه رأى مجلّدين من الحُجَّة بخطٍّ قديمٍ جدّاً عليهما إجازة بخطّ الحافظ أبي اليُمن الكِنديّ .
انظر : بحوث وتحقيقات (وهو جمهرة مقالات الميمنيّ جمعها محمّد عُزير شمس) ١/ ١٤٥ ، ٢٠٣ .

(٣) انظر : الحُجَّة ١/ ١١٦ ، ١١٧ .

يشير إلى بيت سيبويه[1] : اِضربِ الساقَيْنِ إمُّكَ هابلُ .

قال جامع العلوم معلّقاً على كلام أبي عليّ هذا[2] : « ومثلُ هذا من أبي عليّ في كتبه إغرابٌ وتنفيرٌ للنّاسِ من كلامِه ، وليس هو من الفصاحة ، بل هو من خنزوانة الرجل وادّعائه على النّاس والتكبُّر عليهم ، وليس من العلْم في شيءٍ ، فكأنَّه يُشبهُ ألغاز الصّبيان في المكاتب » .

وبالجملة الحُجَّة أَجَلُّ آثار أبي عليّ وأَدَلُّها على علْمه ، اعتورها ما يعتور أسلوب أبي عليّ من الغموض والاستطراد ، فتباين موقف النّاس منها ، ولكنها ظلّت معيناً يمتح من مائه الفوّار جُلُّ من اشتغل بعلم الاحتجاج .

---

(١) انظر : الكتاب ٤/١٤٦ ، والخصائص ٢/١٤٥ ، ٣/١٤١ .

(٢) انظر : الاستدراك ٧ ، ٨ .

هـ ـ مَنْهَجُ أبي عليّ في الحُجَّة

جَعَلَ أبو عليّ بين يدي كتابه مقدّمةً دَعَا فيها لعَضُد الدّولة ، ثمّ أَلْمَعَ إلى منهجه إلماعاً موجزاً ؛ قال[1] : « هذا كتابٌ نذكرُ فيه وجوهَ قراءات القُرَّاءِ الذين ثبتتْ قراءاتُهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد المترجم بمعرفة قراءات أَهْلِ الأَمْصَارِ بالحجاز[2] والعراق والشّام ، بعد أَنْ نقدّم ذِكْرَ كلّ حرفٍ من ذلك على حسب ما رواه وأخذْنا عنه .

وقد كان أبو بكر محمّد بن السّريّ شرع في تفسير صَدْرٍ من ذلك في كتاب كان ابتدأ بإملائِه ، **وارتفعَ منه تبييض**[3] ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم . وأنا أسندُ إليه ما فسّرَ من ذلك في كتابي هذا . وإلى اللهِ أرغبُ في تيسير ما قصدْتُه ، والمعونةُ عليه ، وهو حَسْبُنا ، ونِعْمَ الوكيل » اهـ

والذي أسندَه أبو عليّ إلى ابن السّرّاج من الاحتجاج اشتمل على قراءات فاتحة الكتاب ، وقراءات الآية الثانية من سورة البقرة . ثمّ انقطع النقل عنه في الحِجَاج في الآيات [٣ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ من سورة البقرة] . ثمّ لمّا تكلّم أبو عليّ على

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ٥ ـ ٦ .

(٢) وقع في المطبوعة المصريّة للحُجَّة ١/ ٤ والحجاز ، وهو تحريف .

(٣) غُمَّ عليّ هذا الموضع من كلام أبي عليّ ، ولم يتبيَّنْ لي ما أراد .

ارتفع منه تبييض ، كذا في نسخة الإسكندرية ، وارتفع منه بعض ، كذا في نسخة مراد ملّا .

فمِمّا استُعمل فيه بيّض الدلالة على أنّ المؤلّف أراد الكلام على شيء ثم احتجب عنه خاطره ولم يُسعفه ، فيترك الموضع دون تعليق ، فيقال : بيّض الموضع . ووقع نحو هذا الاستعمال في الحُجَّة ٣/ ٨١ « قال : من ذلك قول الآخر : بيّضَ » ، ولم يستحضر أبو عليّ البيت ، فتركه . ومثله ما وقع في الجواهر ٢/ ٦٣٢ : « أراد أنْ يتكلّم عليه في الإغفال ، فبيّض الموضع » .

ويقال : بيّضَ الإناء ـ من الأضداد ـ ملأه وفرّغه . وابن السّرّاج لا هو ترك جميع الكلام على ما في سورة البقرة ، ولا هو أتمّه . وما نجز منه فيها الحِجَاج للآية الثانية ، والموضع المشار إليه في المتن في الكلام على الآية [١٤] منها . وأمّا ما وقع في نسخة مراد ملّا : ارتفع منه بعض ، فلم أُصِبْ في المعجمات مِمّا جاءَ تحت جذر [ر ف ع] من المعاني ما يصلح به السّياق . فإمّا أنْ يكونَ أبو عليّ قد استخدم هذه الكلمة على وَجْهٍ فات المعجمات ، وهو أن تكون ارتفع بمعنى نَجَزَ ، وإمّا أنْ تكون الكلمة محرّفة عن وجهها في النسختين ، عسى أنْ تسقط إليّ نسخة جاءت فيها الكلمة على الصواب .

قراءة حمزة ﴿ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١٤] بغير همز في الوقف ، وكأنه يريد الهمز ، واحتجّ لها = قال[١] : « فأمّا ما حكاه محمّد بن السّريّ في كتابه في القراءات عن أبي الحسن من أنّه قال : مَنْ زَعَمَ أنَّ الهمزَةَ المضمومةَ لاتتبعُ الكسرة إذا خُفِّفَت ، دخل عليه أنْ يقولَ : هذا قاريٌ ، وهؤلاء قاريون ، ويستهزيون . = فخطأٌ في النَّقْل . . . » .

وفي هذا الموضع خالف ما كان اختطّه لنفسه من تصدير حجاجه بما قاله ابن السّرّاج . وليت شعري هل كتاب القراءات هذا هو كتاب ابن السّرّاج في الاحتجاج ، وهو ظاهر ما نُقِل منه ، أو هو كتاب مفردٌ في القراءات[٢] له لم تذكره مصادر ترجمته ، وهو بعيد في نفسي . وإذا كان كتاب ابن السّرّاج في الاحتجاج فلماذا لم يصدِّر أبو عليّ احتجاجه بما وقع فيه ونقله عنه ، وخالف ما سار عليه في كتابه؟ ويحسن الكلام على منهج ابن السّرّاج في هذه القطعة من كتابه قبل منهج أبي عليّ ليتبيَّنَ لنا أين يقف التلميذ من شيخه ؟

منهج ابن السّرّاج في القطعة التي حكاها عنه أبو عليّ من كتابه في الاحتجاج

يبدأ أبو بكر حِجَاجَه بذِكْرِ ما اتّفق لـه نقلُه عن الشيوخ من الحُجَج . وفيما يأتي تفقير ما ذكر من الحجج لقراءتي ﴿ مَلِك ﴾ و ﴿ مَـٰلِكِ ﴾ [سورة الفاتحة : ٤] :[٣]

آ ـ حُجَج قراءة ﴿ مَلِك ﴾ :

١ ـ حُجّة لغويّة عن أبي عمرو : مَلِك يجمع مالكاً ، ومالك لا يجمع مَلِكاً . ومالك إنّما يكون للشيءِ وحدَه ، تقول : هو مالك ذاك الشيء .

٢ ـ حَمْلُ ما اختُلف فيه على ما اتُّفق عليه ، فنظائر الآية لم تُقرأ بألف ، منها ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ [سورة النّاس : ٢] ، و﴿ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ﴾ [سورة المؤمنون : ١١٦] . وهذه الحُجّة مرويّة عن عاصم الجَحْدريّ .

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤ .

(٢) هذا ما رآه د . عبد الفتاح شلبي . انظر : أبو عليّ الفارسيّ ٢٩٦ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٩ ـ ١٦ ملخّصاً .

٣ ـ إنّ الله قد وَصَفَ نفسَه بأنّه مالكُ كُلِّ شَيْءٍ بقوله ﴿ مَلِك ﴾ ، فلا فائدةَ في تكريره ذكْرَ ما قد مضى ذِكْرُه من غير فَصْلٍ بينهما بذكْرِ مَعْنى غيره .

٤ ـ الخبرُ عن رسول الله ﷺ بقراءته ﴿مَلِك﴾ أَصَحُّ من الخبر بقراءته ﴿مَٰلِكِ﴾ .

٥ ـ إنَّ وَصْفَه بالمُلْك أَبْلَغُ في المدح وأَذْهَبُ في الثناء .

٦ ـ قراءة غير السَّبْعة بها ، وهم أبو جعفر ، والأَعْرج ، وشيبة بن نِصَاح .

ب ـ حُجَج قراءة ﴿ مَٰلِكِ ﴾ :

١ ـ حُجَّة لغويّة مرويّة عن ثعلب : يقال : مَلِك النّاس مثل سيّد النّاس ، وربّ النّاس ، ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ ، لا يقال : سيّد يوم الدّين . فإذا كان مع النّاس وما يَفْضُل عليهم كان ملكاً ، وإذا كان مع غير النّاس كان مالكاً .

٢ ـ إنَّ أوّل مَنْ قَرأَ ﴿ مَلِك ﴾ مروان بن الحكم .

٣ ـ قد يدخل في المِلْك ما لا يجوز ، ولا يصحُّ دخوله في المُلْك . يقال : فلانٌ مالك الدّراهم والطّير ، ولا يقال : فلان ملك الدّراهم والطّير . فالوصْفُ بالمِلْك أَعَمُّ من الوَصْفِ بالمُلْك ، والله مالكُ كلِّ شيء ، يملك الحكْمَ يوم الدين بين خَلْقِه دون سائر الخَلْق .

٤ ـ قال تعالى ﴿ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ [سورة آل عمران : ٢٦] ، ولم يقل مَلِك المُلْك . فوَصْفُه بالمِلْك أبلغ في الثناء وأَعَمُّ في المدح من وَصْفِه بالمُلْكِ .

٥ ـ قراءة غير السَّبْعة بها ، وهما قتادة والأعمش .

٦ ـ قال أبو عُبيد : ﴿ مَلِك ﴾ معناه المُلْك يومَئذٍ ليس ملْكَ غيرِه . و﴿ مَٰلِكِ ﴾ معناه يملك الدّين والحساب لا يليه سواه .

هذه جملة الحُجَج التي نقلها ابن السّرّاج لكل فريق . ثمّ اختار قراءة ﴿ مَلِك ﴾ ، وساق حُجَجَه لهذا الاختيار :

١ ـ المِلْك والمُلْك يجمعُهما معنًى واحدٌ ، ويرجعان إلى أَصْلٍ هو الرَّبْطُ والشَّدُّ . وكلامُ العربِ بَعْضُه مَأخوذٌ مِنْ بعضٍ ، فقد يكون الأَصْلُ واحداً ، ثمّ

يُخالفُ بالأبنية ، فيلزم كلُّ بناءٍ ضَرْباً من ذلك الجنس . فالمَلِك الذي يملكُ الكثيرَ مِنَ الأشياءِ ، ويشارك غيره من النّاس بأنّه يشاركُه في مِلْكه بالحكْم عليه فيه ، وأنّه لا يتصرَّفُ فيه إلّا بما يطلقُه له المَلِك ، ويسوسُه فيه ، ويجتمع مع ذلك أنَّ المَلِكَ يملك على النّاسِ أمورَهم في أنفسهم ، وجميع متصرَّفاتهم ، فلا يستحقُّ اسم المَلِكِ حتّى يجتمعَ له مِلْكُ هذا كلّه ، فكُلّ مَلِك مالك ، وليس كلُّ مالك ملكاً .

٢ ـ تأويل ﴿ مَالِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾ [سورة آل عمران : ٢٦] يملكُ اللهُ ملوكَ الدُّنيا وما ملكوا . فأمّا يوم الدّين فليس إلّا مُلْكه ، وهو ملك الملوك يملكُهم كلَّهم . وقد يُستعمل هذا في النّاس ، فيقال : فلان ملك الملوك ، وأمير الأمراء ، ولا يقال : مَلِكُ المُلْكِ ولا أمير الإمارة ؛ لأنَّ أميراً وملكاً صفةٌ غيرُ جاريةٍ على فِعْلٍ ، فلا معنى لإضافتها إلى المصدر . فأمّا إضافة ملك إلى الزمان فكما يقال : ملك عامِ كذا ، وملوك الدهر الأوّل . وهو في المَدْحِ أبْلَغُ . والآية إنّما نزلتْ بالثناءِ والمدْحِ لله سبحانه .

٣ ـ أمّا حُجّةُ أنَّ أوّل مَنْ قرأ ﴿ مَلِكِ ﴾ مروان بن الحكم فمدفوع بأنَّ ما جاء مِنَ الأخبار يُبْطِلُه . ولعلَّ قائل ذاك أراد : أوّل مَنْ قرأ في ذلك العَصْرِ أو مِن ضَرْبه ؛ لأنَّ القراءةَ بذلك أعرضُ وأوْسَعُ مِنْ ذلك بحسب ما انتهى إلينا .

٤ ـ ثمّ احتجَّ للقراءتَيْنِ ، فقال ، حجّة ﴿ مَالِكِ ﴾ أنَّ المعنى يملك يوم الدّين ، وهو يوم الجزاء ، ولا يملك ذلك اليومَ أنْ يأتيَ به ولا سائرَ الأيّام غيرُ الله . وهذا لا يشاركُه فيه مخلوقٌ في لَفْظٍ ولا في مَعْنًى . وهذا المعنى حَسَنٌ ، ولولاه ما جازَتِ القراءةُ به . ولا بُدَّ للمعاني مِنْ أنْ تتقاربَ .

والمُلْكُ في ذلك اليوم أيضاً لا يكونُ إلّا للهِ تعالى ، فهو متفرِّدٌ بهذا الوَصْفِ ، ﴿ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [سورة غافر : ١٦]، و﴿ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾ [سورة الانفطار : ١٩] اهـ

ابتدأ أبو بكر بحُجَج الفريق الذي اختار قراءته ، وهي أدلّة متنوِّعة مرويّة مسندة ، منها لغويّ ، ومنها ما حُمل على أَصْل : حَمْل ما اختلِفَ فيه على ما اتُّفِقَ عليه ، ومنها ما يزيدُ فيه المعنى فائدةً وحُسْناً ، ومنها رواية القراءة عن غير السّبعة ، ومنها استفاضة تواترها .

ثمَّ ينصُّ على اختياره ، ويشفع هذا الاختيار بحُجَجٍ جديدة منها دفع بعض الحُجَج الذي ذُكرت للقراءة التي لم يقع اختياره عليها . ويلحظ على حُجَجِه **أثَرُ المنطق** ، كقوله : كلُّ مَلِكٍ مالكٌ ، وليس كُلُّ مالِكٍ مَلِكاً ، وقوله : فيلزم كلُّ بناءٍ ضرباً مِنْ ذلك الجنس ، **وأثَرُ القياس** وإرجاع معنى القراءتين إلى أَصْلٍ واحِدٍ ، فكلام العرب بعضُه مأخوذٌ مِنْ بعض ، وقد يكون الأَصْلُ واحداً ، ثمّ يُخالفُ بالأبنية ، ولا بُدَّ للمعاني مِنْ أَنْ تتقارب ، **وأثَرُ السّماع والاستعمال** ، كقوله : لا يقال أمير الإمارة ، أو كما يقال : ملوك الدّهر الأوّل ، **وأثَرُ الصّناعة النَّحْويّة** ، كقوله : ملك صفة غيرُ جاريةٍ على فعل ، فلا معنى لإضافتها للمصدر ، **وأثَرُ المعنى** ، كقوله : وهو في المدح أبلغ ، **وأثَرُ أسباب النّزول** ، كقوله : إنّما نزلت الآية بالثناء والمدح لله ، **وأثَرُ المناظرة في دفْع ما احتجّ به الفريق الآخر** . كلّ أولئك معارف جمّة من الرواية والدراية جعلها أبو بكر تَسْعى لترجيح ما اختار من القراءة . وهي مُبينة عن ثقافة واسعة وتمكُّنٍ من علمِ العربيّة ظاهر .

ثمَّ يوجّه معنى القراءتَيْنِ ، ويبيِّنُ المعنى الحسن الذي يتأتّى عن كلّ قراءة ، وأَنَّ حُسْنَ هذا المعنى مِمّا جوّز القراءة به . وهو في ذلك **مُقْتَفٍ** قَفْوَ أبي عُبيد الذي نقل عنه توجيه معنى القراءتين ، وكأنّه يختارُهما معاً .

ومِمّا كان يعوِّلُ عليه أبو بكر في اختيارِ ما يختارُ مِنَ القراءةِ استهداءُ الحسِّ والخفّةُ والتّجَانُفُ عمّا يمكنُ أَنْ يكونَ ثقيلاً ، كقوله في اختيارِ قراءةِ ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [سورة الفاتحة : ٦] :[1] « والاختيارُ عندي الصاد للخفّة والحُسْنِ في السَّمْع » ، وقوله[1] : « وأمّا المضارعة التي بين الزاي والصاد فعدلتُ عن القراءة بها ؛ لأنّه تكلُّف حرفٍ بين حرفين ، وذاك أَصْعَبُ على اللّسان » ، وقوله[1] : « والاختيار ﴿ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] بالكسر ، لأنّها أخفُّ على اللّسان » ، وقوله[1] : « فغيرُ المغضوب عليهم هم الذين أنعم عليهم ، فهو مساوٍ له في معرفته . **هذا الذي يسبق إلى أفئدة النّاس ، وعليه كلامهم** » ، وقوله[1] : « الاختيار في ﴿ فِيهِ ﴾ [سورة

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٥٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٤٤ ، ١٧٨ على الترتيب .

البقرة : ٢] الكسر بغير ياء ولا إدغام ، وهو الأخفّ . وأكره الإدغام . ومن أثبت الياء لم يَجُزْ لـه أَنْ يُدْغِمَ ؛ لأنَّه لم يلتقِ حرفان ، ومع ذلك فهي من الحروف التي يُكرهُ إِدْغَامُ بَعْضِها في بعض لثقل ذلك » .

ولا يُستغربُ على ابن السَّرّاج النَّحْويّ هذا المَسْلَكُ في الاختيارِ وتحكيمُ الحسّ فيه ، فهذا دَيْدَنُ حُذّاق النَّحويّين ؛ قال ابن جنّي[1] : « اعلمْ أنَّ عِلَلَ النَّحْويّين - وأعْني بذلك حُذَّاقهم المتقنين ، لا أَلْفافَهم المُسْتَضْعَفين - أقْرَبُ إلى عِلَلِ المتكلِّمين ، منها إلى عِلَلِ المتفقِّهين ، وذلك أنَّهم يُحيلون على الحسّ فيه بثقلِ الحال أو خفّتها على النَّفْس » .

ومِمَّا حكّمه في الاختيار الكثرة ، من ذلك أنَّه اختُلف عن ابن كثير في ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] ، فرُوي عنه النَّصْب والجرّ ، وقرأ الباقون بخفض الرّاء[2] . قال ابن السّرّاج[3] : « والاختيار الذي لا خفاءَ به الكسر ؛ ألا ترَى أنَّ ابن كثير اختُلف عنه . وإذا كان كذلك فأَوْلى القولَيْنِ به ما لم يخرجْ به عن إجْماع قُرّاء الأمصار » ، وقال[2] : « والاختيار ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] بالكسر ، لأنَّها أخفُّ على اللِّسان ، وهي قراءة الأكثر » .

وهذا المعيار في اختيار القراءة ، وهو كثرتها وفُشُوّ القراءة بها من الأسس التي عوّل عليها شيخنا أبو عليّ في الاختيار أيضاً ، قـال[4] : « وفي تَرْكِ قَوْلِ الأكثرِ ضَرْبٌ من الاستيحاش » .

ومِمَّا راعاه أبو بكر أيضاً في اختياره موافقة القراءة لخطّ المصحف ، قال[5] : « والاختيار في ﴿ فِيهِ ﴾ [سورة البقرة : ٢] بغير ياء ولا إدغام . وحُكِيَ عن أبي حاتم أنَّ ذلك قراءة العامّة . وهو الأخفُّ ، وخطّ المصحف بغير ياء » .

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٤٨ .

(٢) انظر : السَّبْعة ١١١ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ١٤٣ ، ١٧٨ .

(٤) انظر : الحُجّة ٣/ ٣٥٢ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/ ١٧٨ .

ومِمَّا يُلحظ على ابن السّرّاج في هذه القطعة من احتجاجه أنَّه كانَ لا يُقْدِمُ على تلحين القراءة وتغليط القارئ بها ، وإنَّما كان يتلطَّف في تخريج ما لا يراه موافقاً لعيار العربيّة ، قال في التعليق على قراءة ﴿ الزّراط ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] ، وهي قراءة رواها الأصمعيّ عن أبي عمرو :[1] « وأمَّا الزّاي فَأَحْسَبُ الأصمعيّ لم يضبطْ عن أبي عمرو ؛ لأنَّ الأصمعيّ كان غيرَ نحويّ . ولستُ أحبُّ أنْ تُحملَ القراءةُ على هذه اللُّغة ، وأَحْسَبُ أنَّه سمع أبا عَمْرو يقرأُ بالمضارعة للزّاي ، فتوهّمها زاياً » ، فأبو بكر لا يرمي القارئ أو قراءته باللَّحْن ، وإنّما ينسب ما وقع إلى وهم الرّاوي في السَّمْع عن شيخه . وقال ابن السّرّاج في رواية مَنْ روى عن أبي عمرو وغيرِه أنَّه كان يشمُّ ويدغم ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ [سورة البقرة : ٢][2] : « هذا محال ، لا يمكن الإدغام في شيءٍ من هذا ، وذلك أنَّه لا فصل بين الحرفَيْنِ إذا أُدغما بحالٍ من الأحوال ، لا بقطعٍ ولا حركة ولا ضَرْب من الضروب ، وإنَّما يصيران كالحرف الواحد للزوم اللِّسان لموضع واحد . وإنَّما كانَ أبو عمرو يختلسُ ويُخفي ، فيُظَنُّ به الإدغام » .

ولعلَّ أبا بكر كان قد صدَّرَ هذا الكتابَ الذي ابتدأَ بإملائِه بمقدّمةٍ يصفُ فيها نَهْجَه في صناعةِ الكتاب ، أو يبيِّنُ الغايةَ التي تغيَّاها منه . ولكن أبا عليّ أَضْرَبَ عن ذِكْرِها ، وهَجَمَ على فرش الحروف فِعْلَه مع كتابِ ابن مجاهد .

ومِمّا يبدو لائحاً في احتجاج ابن السّرّاج مَيْلُه إلى تقرير الأصول والقواعد العامّة ، ومثل هذا المَيْلِ كان قَصْداً وغايةً له في كتابه الجهير «الأصول» ، إذ قال في مقدّمته[3] : « وغرضي في هذا الكتاب ذِكْرُ العلّةِ التي إذا اطَّردتْ وُصِلَ بها إلى كلامهم فقط ، وذِكْرُ الأُصول والشّائع ؛ لأنَّه كتاب إيجاز » . ومن هذه الأصول التي ذكرها[4] :

- كلام العرب بعضُه مأخوذٌ مِنْ بعض ، فقد يكونُ الأَصْلُ واحداً ، ثمّ يُخالف بالأبنية .

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٥١ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ١٧٩ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ٣٦ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ١٤ ، ١٥ ، ٥١ ، ٥٩ ، ١٤٣ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٧٩ ، ١٧٩ على الترتيب .

ـ لا بُدَّ للمعاني مِنْ أَنْ تتقاربَ .

ـ تكلُّفُ حرفٍ بَيْنَ حرفَيْنِ أَصْعَبُ على اللِّسان .

ـ الهاء من جنس الياء ، لأنَّها تنقطعُ إلى مخرج الياء .

ـ « غير » إذا أُضيفتْ إلى المعرفة قد توصف بها النكرة .

ـ حُكْمُ كلِّ مضافٍ إلى معرفة أَنْ يكونَ معرفةً .

ـ المعرفة والنكرة بمعانيهما ، فكلُّ شَيْءٍ خلص لك بعينِهِ مِنْ سائر أُمّته فهو معرفة .

ـ حروف الحلق ليست بأَصْلٍ في الإدغام .

ـ لا فَصْلَ بين الحرفين إذا أُدغما بحالٍ مِنَ الأَحْوال ، لا بقطْعٍ ولا حركةٍ ولا ضَرْبٍ مِنَ الضُّروب .

ومن المصادر التي عوّل عليها أبو بكر في احتجاجه كتاب سيبويه[1] ، ومعاني القرآن للأخفش[2] ، صرّح باسم صاحبه في موضع ، وأَخَذَ كلامَه في موضع دون تصريح ، وكتاب أبي حاتم في القراءات[3] ، وكتاب أبي عُبيد فيها أيضاً[4] ، ونقل عن رجال كالخليل وأبي عمرو وثعلب[5] . ونقل عَمَّنْ وَصَفَه ببعض أَصْحابِنا[6] ، وبعض من اختار القراءة[7] . وهذا أمارة على قدم اشتغالهم بالاحتجاج .

هذه أبرزُ ملامحِ نَهْجِ أبي بكر في هذه القطعة من كتابه ، وهو نهج لاحِبٌ مُستتبٌّ يذكر القراءةَ والاختلاف فيها ، ثمّ يذكر الحُجَّة لكلّ فريق ، ثمّ يختار ما تقبلُه نفسه ويعترفُ به حسُّه داعماً هذا الاختيار بشتّى الحُجَج ، يُسعفُه في ذلك معارفُ جمّةٌ ،

---

(١) انظر : الكتاب ٤/١٩٦ ، ١٩٥ = الحُجَّة ١/٥٩ ، ٦١ .

(٢) انظر : معاني القرآن له ١/١٦ ـ ١٨ ، ٢٨ = الحُجَّة ١/١٤٣ ، ١٧٩ ، والأصول ٢/٥ .

(٣) انظر : الحُجَّة ١/٥١ ، ٥٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٤) انظر : الحُجَّة ١/١٣ .

(٥) انظر : الحُجَّة ١/٩ ، ١١ ، ١٤٣ .

(٦) انظر : الحُجَّة ١/١٧٨ .

(٧) انظر : الحُجَّة ١/١٠ .

وبَصَرٌ بمذاهب العرب في كلامِها وأقيستها وأصولها ، وحِسٌّ مُرْهفٌ يتلمَّسُ مواضعَ الجمالِ والحُسْنِ فيها ، وإحاطةٌ بالمصادر التي تعينُه على ما أَخَذَ نفسَه فيه .

عودة إلى منهج أبي عليّ ، فقد حجزنا عنه شيخه ابن السّرّاج ، وكان حقّاً عليّ أَنْ أبدأ الكلام على منهجه ، فالفَضْلُ للمبتدي وإِنْ أحسن المقتدي .

لا ينتقلُ أبو عليّ عقب حكايته نصّ السَّبْعة واحتجاج ابن السّرّاج ، إلى موضوع كتابه ، وهو الاحتجاج للقراءات ، وإنّما يلتفت إلى ألفاظ الآية التي وقع فيها الاختلافُ بينَ القُرّاءِ ، فيشقّق الكلام عليها ، ويفنّدُ ما تطيقُه من المعاني معنًى معنًى ، ثمّ يقلّبُها إنْ كانت مِمّا يحتمل فوائد في التصريف ، شافعاً ذلك كلّه بنظائر الآية من التنزيل ، وأشعار العرب ، وأقوال الأئمّة ، ثمّ يلتفت إلى ما في الآية من مسائل العربيّة ووجوه الإعراب التي يحتملُها سياق الآية ، ثمّ يدفعها حتى يصحّ لـه منها وجهٌ واحد ، ثمّ يسوق نظائر الآية فيعربُها ، وينبّه على دقائق المعاني ، وفي غضون هذه الحشود الحاشدة من اللُّغة والشِّعر والإعراب تتوالى مسائل التفسير والبلاغة والمنطق والفقه وغيرها تترى ، حتى إذا قَضَى أبو عليّ نَهْمَتَه من الآية وما اجتلبتْه من فنون القول ، دَلَفَ إلى الحِجَاج ، فيذكر حُجَّة كلِّ فريق ، ويجتهد في استنباط الوجوه والعلل ، ولم ينتحِ هذا السَّمْتَ في طول الكتاب وعرضه ، فأحياناً يهجم على الاحتجاج دون إفاضة في كلمات الآية المختلَفِ في قراءة حرفٍ منها ، ولاسيّما في الأجزاء الأخيرة من كتابه وقد أدركه النَّصَب .

ولمّا كان منهج الرّجل في صناعة كتابه متداخلاً متشابكاً متفاوتاً تَزَّاحَمُ فيه الفنونُ والعلومُ ، رأيتُ من البيان أَنْ أفضّ هذا التشابك ، وأُفردَ الكلام على كلّ فَنّ فَنّ من فنون الحُجَّة .

١ ـ مَنْهَجُهُ في عرض المادّة اللُّغويّة :

أبو زَيْد سعيد بن أوس بن ثابت الأنْصاريّ (ت ٢١٥هـ) الرّاويـةُ اللُّغـويُّ الثّقـةُ الصَّدوقُ ، أكثرُ علماءِ اللُّغة الذين استكثر أبو عليّ مِنَ الرّواية عنهم ، واعتدّ بهم اعتداداً أيَّ اعتداد ، وأنت تراه يرسل عبارات الثناء التي تكشف ما لأبي زيد في

نفسه ، من ذلك قوله(1) : « وسيبويه وأبو زيد أَضْبَطُ لمثل هذا من غيرِهما » ، و« ولولا ثقةُ أبي زيد وسكون النَّفْس إلى ما يرويه لكان ردُّها مذهباً » ، و« وكذلك رواية أبي زيد عنه ، وهذه أثبتُ من غيرِهم عندَنا » .

وإجلال أبي عليّ لتراث أبي زيد ، والنوادر منها خاصة ، مستفيض مشهور ، فقد ذكر صاعد(2) أنَّ أبا شجاع فنّاخُسْرُو أَمَرَه أَنْ ينقل بخطِّه كتب أبي زيد من خطّ أبي عليّ ، عن يد ابن السّرّاج ، عن يد أبي سعيد السّكّريّ ، وذكر أنّ نوادر أبي زيد نُسخت عن أَصْلِ أبي عليّ أكثر من ألف مرّة . وذكر ابن جنّي(3) أنَّ أبا عليّ كان يكاد يُصلِّي بنوادر أبي زيد ، إعظاماً لها ، وسلف أنَّ لأبي عليّ تعليقةً عليها .

وانتشار النقول اللُّغويّة عن أبي زيد في جسد الحُجَّة يصدِّقُ ما قاله أبو حَيّان التوحيدي عن أبي عليّ(4) : « ولم يتجاوزْ في اللُّغة كُتُبَ أبي زَيْدٍ ، وأَطْرافاً مِمّا لغيرِه » .

يلتفت أبو عليّ أوّل ما يبدأ الكلام إلى ما رواه أبو زيد إن كان لـه صلة بلفظ من ألفاظ الآية المختلَف في قراءتها ، من ذلك ما حكاه عنه في أوّل احتجاجه للآيتين ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [سورة البقرة : 14] ، و﴿ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ﴾ [سورة البقرة : 67] :(5) « قال أبو زيد : هَزِئْتُ به هُزْءاً ومَهْزَأَةً » .

ولا تتوارى شخصية أبي عليّ وراء هذه النقول الغفيرة عن أبي زيد ، بل تسفر أمامك سفوراً في التعقيب عليها ، ومفاتشة ما فيها وتحليله ، من ذلك قوله(6) : « فأمّا ما أنشده أبو زيد من قول الشّاعر(7) :

---

(1) انظر : الحُجَّة 1/ 285 ، 333 ، 6/ 409 .

(2) انظر : الفصوص 2/ 333 ، 334 .

(3) انظر : سرّ الصناعة 1/ 331 ، والخزانة 6/ 492 ، وشرح شواهد شرح الشافية 216 .

(4) انظر : الإمتاع والمؤانسة 1/ 131 .

(5) انظر : الحُجَّة 1/ 351 ، 2/ 104 .

(6) انظر : الحُجَّة 2/ 175 .

(7) البيت في النّوادر (الشرتوني 33 ، ود . عبد القادر 211) للحطيئة في ديوانه 197 ، والتّكملة =

نَـدِمْـتُ علـى لِسَـانٍ كـانَ مِنِّـي　　فَلَيْـتَ بِـأَنَّـهُ فـي جَـوْفِ عِكْـمِ

فيحتمل أمرين :

أحدهما أن تكونَ الباءُ زائدةً ، ويكون « أنَّ » مع الجارّ في موضع نصب ، ويكون ما جرى في خبر « أنَّ » قد سدّ مسدّ خبر ليت ، كما أنَّها في : ظننتُ أنَّ زيداً منطلقٌ ، كذلك .

ويحتملُ أَنْ تكونَ الهاءُ مرادةً ، ودخلت الباء على المبتدأ ، كما دخلت في قومهم : بحسبك أَنْ تفعلَ ذلك . . . . » اهـ

ومن إتقان أبي عليّ وحفظه لتراث أبي زيد ، أنَّه يجمعُ أشتات كلامه على اللفظة أو المسألة الواحدة في الكتاب الواحد أو في كتبه المختلفة[1] ، ويروي عنها من غير ما جهة ، من ذلك ما يرويه عن أبي عثمان ، أو عن الأثرم ، أو عن التَّوَّزيّ ، أو عن الجرميّ ، أو عن الرّياشيّ ، أو عن السّكّريّ ، عن أبي زيد[2] .

ولا يمنع إكبارُ أبي عليّ لأبي زيد أَنْ يردَّ عليه بعض ما لا يراه ، وجاء ردُّه على أبي زيد على استحياء ، فأبى أَنْ يصرِّح باسمه . من ذلك ما قاله أبو زيد عقب إنشاده[3] :

كَـذَبْـتُ عليكـم أَوْ عِـدُونـي وعَلِّلُـوا　　بِـيَ الأَرْضَ والأَقْـوَامَ قِـرْدانَ مَـوْظِبـا

= (فرهود ١٤٤ ، ومرجان ٤٠٤) ، والحلبيّات ٢٦٠ ، والشِّعر ٢٤١/١ ، والإبانة للعوتبي ٧/١ ، والمخصّص ١٢/١٧ ، وشرح الكافية للرّضي ١٨٩/٢ ، والتذييل والتكميل ١٥٦/٥ ، والارتشاف ١٢٨٦/٣ ، والخزانة ١٥٢/٤ ، واللّسان : المنطق أو الرّسالة ، والعِكْم : العِدْل . والوجه الأوّل رواه أبو حيّان في التذييل عن الفرّاء ، والثّاني منعه في الحلبيّات ٢٦١ .

(١) انظر : الحُجّة ٢٠٧/٥ ، ٢٠٨ ، وما يقابلها من طبعة الشرتوني للنّوادر ٩ ، ٢٩ ، ٨٨ ، والحُجّة ١٩٢/٦ ، وما يقابلها من الهمز ٨ ، والنّوادر ٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ٨٦/١ ، ١٥٨/٤ ، ١٥٩ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٧ على الترتيب .

(٣) النّوادر (الشرتوني ١٧ ، ود . عبد القادر ١٧٨) ، لِخداش بن زهير العامري في شعره ٥٧ ، وإصلاح المنطق ٢٩٢ ، وتهذيبه ١٢٤/٢ ، وترتيبه ٦٦٨/٢ ، وشرح أبياته ٥٠٥ ، والمعاني الكبير ٨٠٤/٢ ، والحُجّة ٤٣٤/١ ، والصاحبي ٥٩ ، والمقاييس ١٦٨/٥ ، والإبانة ١١٧/٤ ، ومعجم ما استعجم ١٢٧٩/٤ ، ودقائق التصريف ١١٨ ، ومعجم البلدان ٢٢٥/٥ ، كذبتُ عليكم ، أي عليكم بي ، والقردان جمع قُراد : دُويبة تلزق بالبعير ، وموظب : موضع .

« وتجيءُ « كذب » زائدةً في الحديث والشِّعْر »[1] .

قال أبو عليّ يردّ عليه هذا الموضع من كلامه مستدلاً بكلامه في مواضع ليدفع به نفسِه رَأْيَه هذا : « قال أبو زيد[2] : « قد كعَّ الرّجل عن الأمر فهو يَكِعُّ ، إذا أراد أمراً ثمّ كَفَّ عنه مكذِّباً عند قتالٍ أو غيره » . وقال : « وتقولُ : احرنجم الرّجلُ فهو مُحْرَنْجِمٌ ، وهو الذي يريدُ الأَمْرَ ثمّ يكذِّبُ فيرجع » . عقّب أبو عليّ على هذا الاستعمال اللّغويّ من أبي زيد[3] : « فقد استعمل أبو زيد هذه اللّفظة كما ترى في الموضع الذي ينتفي فيه ما كان أُريد فلم يُوقع . . . . فهذا هو الأَصْلُ في هذه الكلمة ، وليس كما ذكر بعضُ رواة اللُّغة أنَّ كذب تجيءُ زيادةً في الحديث » اهـ

ولعلّ مراد أبي زيد في قوله « كذب تجيءُ زائدةً في الحديث » تفسير معنى العبارة وشرحها ، فقد قال عقب إنشاده : كذبْتُ عليكم « معنى كذبْتُ عليكم ، أَيْ عليكم بي » ، فكأنّه أراد بقوله زائدة أنّ معنى الإغراء يتّضحُ بعد حَذْفِها ، وليس يريدُ بها ما يُرادُ من الحرفِ الزّائد صناعيّاً ، ولا أنّها في حكم المُستغنى عنه في الجملة ، ولا أنّها لا تَرِدُ بمعنى نفْي ما كان أُريد فلم يقع كما فهمه أبو عليّ ؛ إذ لا يصحُّ أَنْ يخفى على أبي زيد ـ وهو الرّاوية الثّقة ـ مثلُ هذا المعنى .

ومثل هذا مِنْ أبي زَيْدٍ قولُ ابن عبّاس فيما رُوي عنه في قوله ﴿ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ ﴾ [سورة البقرة : ١٤٣] :[4] « القِبْلَةُ في الآية الكعبة ، و ﴿ كُنتَ ﴾ بمعنى أنت » . فهذا من ابن عبّاس تفسير معنى لا تفسير إعراب ؛ لأنّه يؤُولُ إلى زيادة « كان » الرّافعة للاسم النّاصبة للخبر ، وهذا لم يذْهب إليه أحد[5] . وكذلك قول أبي زيد في « كذب » تفسير معنى لا تفسير إعراب ؛ أراد أَنْ يوضِّح معنى الإغراء بعد تقدير طرح « كذب » من الجملة .

---

(١) النّوادر (الشرتوني ١٨ ، ود . عبد القادر ١٧٨) .

(٢) النّوادر (الشرتوني ٢٣٠ ، ود . عبد القادر ٥٦٤) .

(٣) الحُجّة ١/ ٣٣٥ .

(٤) انظر : المحرّر الوجيز ١/ ٢١٩ ، والبحر المحيط ١/ ٤٢٣ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ٢١٣ ، والارتشاف ٣/ ١١٨٥ .

ويأتي الإمام أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) شيخ الكوفيين في زمانه ، في المحلّ الثّاني بعد أبي زيد من حيث اتّساعُ أبي عليّ في الرّواية عنه[١] ، ونقل عن شيخه أبي عبد الله النديم أحمد بن إبراهيم[٢] ، وتلميذه أبي موسى الحامض سُليمان بن محمّد[٣] .

وكذلك روى أبو عليّ عن الأعْراب الرُّواة[٤] كأبي الصقر ، والصَّقيل ، وأبي مَهْديّة ، وأبي مالك عمرو بن كِرْكِرة ، والعَدَويّ ، وأبي البَيْدَاءِ ، وأبي أَدْهم الكِلابيّ ، وأبي توبة ، وأبي سوّار الغنويّ .

ورَوَى عن أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعيّ[٥] (ت ٢١٦هـ) ، وأبي محمّد عبد الله بن محمّد التَّوّزيّ[٦] (ت ٢٣٠هـ) .

وقلّت روايته[٧] عن ابن الأعرابيّ ، والطّوسيّ ، والزّياديّ ، وكيسان ، وهشام ، واللِّحيانيّ ، وقطرب ، وابن حبيب ، وأبي عَمْرو الشّيبانيّ .

وفي عرض ما نقله عن أولئك الأئمة من اللُّغة تظهر حفاوة أبي عليّ بالنَّحْو والصَّرف قبل انتقاله إلى دلالة اللّفظ . من ذلك أنّه حين بدأ يفسّر « الهدى » نقل قول سيبويه[٨] : « قلّما يكونُ ما ضُمَّ أوّلُه من المصدر منقوصاً ؛ لأنَّ فُعَل لا تكاد تراه مصدراً من غير بنات الواو والياء » . وقال أيضاً[٩] : « قد جاء في هذا الباب ـ يعني

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٨٠ ، ١٨٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٢/ ٤٢٢ ، ٣/ ٣٠٦ ، ٣٤٧ ، ٣٧٣ ، ٤١٩ ، ٤/ ٨٦ ، ١٥٦ ، ١٨٦ ، ٣٩٦ ، ٥/ ٧٠ ، ١٩٣ ، ٤٢٠ ، ٦/ ١٥٢ ، ٤٦٠ .

(٢) انظر : الحُجّة ٤/ ١٣٩ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٤٥ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ٢٢٠ ، ٢/ ٣٦ ، ٤٢ ، ١٥١ ، ٤/ ٢٠٨ ، ٣٢٧ ، ٣٨١ ، ٥/ ١٩٠ ، ٦/ ٣٤٢ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/ ٣٩ ، ٣/ ٢٩٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ، ٤/ ١٩٧ ، ٢٥١ ، ٥/ ٥٢ ، ٢٠٧ ، ٦/ ٥٧ ، ٢٥٣ .

(٦) انظر : الحُجّة ١/ ١٣٩ ، ١٧٠ ، ٢/ ٢٨٧ ، ٢٩٤ ، ٣/ ٢١٥ ، ٦/ ٤٥ ، ١٩٤ ، ٢٠٥ .

(٧) انظر : الحُجّة ١/ ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٢/ ٧٤ ، ٨٨ ، ٣/ ٤٤١ ، ٣١٧ ، ٥/ ٢٩ ، ٣٩ ، ٣٥٢ .

(٨) انظر : الحُجّة ١/ ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٦ .

(٩) انظر : الكتاب ٤/ ٤٦ ، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٤٢٩ .

باب اعتلال اللام ـ المصدر على فُعَل ، قالوا : هديْتُه هُدًى » . . . قال أبو عليّ : وقد يجوز أَنْ يكون فُعَل مصدراً اختُصَّ به المعتلّ وإن لم يكن في الصحيح . . . وأمّا الفعل من الهدى فيتعدّى إلى مفعولين ، يتعدّى إلى الثّاني منهما بأحد حرفي الجرّ : إلى ، واللام . . . وقد يُحذف الحرف من قولهم : هديْتُه لكذا وإلى كذا ، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني . . . . وقال أبو الحسن : يقال : هديْتُ العروس إلى بعلها . . . . وفلان هَدِيُّ بني فلان وهَدْيُهم ، أي جارُهم يَحْرُمُ عليهم منه ما يحرم من الهَدْي . . . .

يُلحظ أنَّ أبا عليّ ابتدأ الكلام على اللفظ من جهة بنائه وتصريفه ، ثم تعدّيه ولزومه ، ثمّ روى دلالات اللفظ من جهة اللُّغة .

ولأبي عليّ كَلَفٌ بالتأصيل اللُّغويّ للمفردات ، من ذلك قوله[1] : **شعرتُ** مأخوذٌ من الشِّعار ، وهو ما يلي الجسد ، فكأنَّ شعرتُ به علمتُه عِلْمَ حسّ ، **ومُشَيِّع** للشُّجاع ، لأنَّ معه من نفسه شيعةً يثبّتونه ، **والشّفاعة** نُراها من الشَّفْع الذي هو خلاف الوِتْر ، فكأنّه سؤال من الشفيع يشفع سؤال المشفوع لـه ، **والمولى** مِنَ النُّصْرة مِنْ وَلِيَ عليه إذا اتّصل به ولم ينفصلْ عنه ، **والنِّهْيُ** للمكان الذي ينتهي إليه الماءُ فيستنقع فيه لتسفُّلِه ، ويمنعه ارتفاعُ ما حولَه من أنْ يسيحَ ويذهب على وجه الأرض ، **والبَدْءُ** السّيّد من حيث يُبدِئَ به فيما يهمُّ من الأمور ، **وعريفُ الجُنْدِ** لأنّه يعرفهم بِحُلاهم التي تُرى وتُشاهد فيهم .

وقد يُحصي أبو عليّ دلالات كلمة في التنزيل ، ويستشهد لها ، ويُؤَصِّلُها ، من ذلك ما ذكره من دلالات الفعل **أحاط وكتب وأحصن**[2] ، قال : « وقد جاء الإحصان في التنزيل واقعاً على غير شيء . من ذلك وقوعها على الحرائر ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ﴾ [سورة النور : ٤] . . . والمحصنات المتزوِّجات ﴿ ۞ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [سورة النساء : ٢٤] . . . والمحصنات العفائف ﴿ وَمَرۡيَمَ

---

(١) انظر : الحُجّة ١/٢٦٢ ، ٣٠٧ ، ٢/٤٦ ، ٢٣٥ ، ٣/٢٩٧ ، ٥/٢٢٠ ، ٦/٣٦٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/١١٤ ، ٤٥٦ ، ٣/١٤٧ ـ ١٤٩ .

ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [سورة التحريم : ١٢] . . . والحرّيّة تبعدُ وتمنعُ من امتهان الرّقّ ، والإسلامِ يحظرُ الدم والمال اللذين كانا على الإباحة قبل ، والتزويج في المرأة كذلك في حظْر خطبتها التي كانت مباحةً قبلُ ، ويمنع تصدّيها للتزويج ، والعفّةُ حظْر النَّفْس عمّا يحظره الشَّرْع . فهذه الأسماء قريبةٌ مِمّا عليه أَصْلُ اللُّغة » اهـ

ومردُّ هذه النَّزعة إلى التأصيل عند أبي عليّ هو حبُّه القياس ، ومحاولة رَدّ ما تفرَّق إلى أَصْل واحد .

وقد يورد أبو عليّ مادّة لغويّة غنيّة حول شيءٍ من الأشياء ، ويذكر صفاته وأحواله كالذي فعله في تفصيل **أسماء الرّياح وصفاتها ومهابّها**(١) ، وهذا موضعه في معجمات المعاني(٢) .

ولأبي عليّ عنايةٌ بالحدود والتعريفات ، ويظهر فيها أثر المنطق ، من ذلك قوله(٣) : **الإنذار** : إعلامٌ معه تخويف ، فكلُّ منذر معلم ، وليس كلّ معلم منذراً ، **واليقين** : علم يحصل بعد استدلال ونظر لغموض المعلوم المنظور فيه ، أو لإشكال ذلك على النّاظر ، **والدّراية** : ضَرْبٌ من العلم مخصوص ، وكأنّه من التلطُّفِ والاحتيال في تفهُّم الشَّيْءِ ، **والكلمة** : اسم جنس لوقوعها على الكثير من ذلك والقليل ، **والتجارة** : تقليب الأموال وتصريفها لطلب النّماء بذلك ، **والصّدى** : انعكاس الصوت إذا فُعِلَ في موضع صقيلٍ كثيف ، **والتميُّز** : انفصال بعض الأشياء من بعض يكون بكثرة التقلُّب والتزعزع ، **والقُرْبة** : ما تُقُرِّبَ به إلى الله تعالى من فِعْلِ خيرٍ ، أو إسْداء معروف ، **والبَطَر** : كراهة الشيءِ مِنْ غيرِ أَنْ يستحقَّ أَنْ يُكره ، **والنَّظَر** : تقليبُ العين نحو الجهة التي فيها المرئيُّ المرادُ رؤيتُه .

وقد يستطرد أبو عليّ إلى الحديث عن بعض الكلمات التي تشارك في بعض حروفها الكلمة التي كان يحتجُّ لها ، فلمّا كان يتكلّم على قوله تعالى ﴿ٱسْتَيْـَٔسَ

(١) انظر : الحُجَّة ٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥٦ ، وانظر منها أيضاً ٥/ ٦٨ ، ٦/ ١٢٠ .

(٢) انظر : الجراثيم ١/ ٤٦٣ ، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء ١/ ٢٢٦ ، والمخصّص ٩/ ٨٣ .

(٣) انظر: الحُجَّة ١/ ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢/ ٣١، ٤٤١، ٤/ ١٤٩، ١٥٣، ٢١٢، ٦/ ١٩، ٢٦٩.

ٱلرُّسُلُ﴾ [سورة يوسف : ١١٠] استطرد إلى الإياس والأسو ، والأسى ، والسَّأو ، واليأس الذي بمعنى العلْم في لغة وَهْبيل من النَّخَع .

قال أبو عليّ[١] : « فأمَّا قولُهم : الإياسُ وتسميتُهم الرجل إياساً فليس مصدر أيِس ، ولو كان كذلك لكان من باب جبذ وجذب في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما أَصْلٌ على حدة ، وليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه ، ولكنّ إياساً مصدرُ أُسْتُه أَؤُوْسُه أَوْساً إذا أعطيته ، والإياس مثل القِياس والقِياد ، وإنّما سُمِّي الرجل بإياس وأَوْس كما سُمِّيَ بعطاء وعطيّة .

فأمَّا الأَسْوُ فهو من قولك : أَسَوْتُ الجرحَ آسُوْهُ أَسْواً ، والفاعل آسٍ كما ترى ، والمفعول مَأْسُوٌّ وأَسِيٌّ . . . والإِسَاءُ فِعَال مثل صاحب وصِحَاب ، وآمّ وإمام ، ومنه ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [سورة الفرقان : ٧٤] في قول أبي الحسن[٢] . وقالوا : أَسِيٌّ فعيل مثل أسير ، ومن ثمّ جُمع على أَسَاوَى مثل أَسَارَى ؛ قال[٣] :

كأنّهم أَسَاوَى إذا ما سَارَ فيهم سُوارُها

وقال[٤] :

أَسِيٌّ على أُمِّ الدِّماغ حَجِيجُ

وأمَّا أَسِيْتُ آسَى أَسًى في الحُزْنِ ، وهو مثل فَرِقْتُ أَفْرَقُ فَرَقًا ، فقالوا أَسْيَان ، وأَحْسَبُني قد سمعتُ أَسْوان . فإنْ لم يك كذلك ، فأسيت مثل رضيت ، أو يكون في الكلمة لغتان : الياء والواو .

---

(١) انظر : الحُجَّة ٤/ ٤٣٤ ـ ٤٣٧ باختصار مواضع منه .

(٢) في معاني القرآن له ٢/ ٤٥٩ .

(٣) أبو ذؤيب الهُذليّ في شرح أشعار الهُذليين ١/ ٧٥ تمامه : تَرَى شَرْبَهَا حُمْرَ الحِدَاقِ . . . والسُّوار : دبيب الخمر في الجسد .

(٤) أبو ذؤيب الهُذليّ في شرح أشعار الهُذليين ١/ ١٣٥ وصدره :
وصُبَّ عَلَيْهَا الطِّيبُ حَتَّى كَأَنَّهَا
الأَسِيّ : المَشْجُوج المداوَى ، وأمّ الدّماغ : الجُليدة الرقيقة التي تجمعُ الدِّماغ ، ويقال للشَّجّة إذا وصلت إلى العظم : قد حُجَّ . شبّه ما على المرأة من الطِّيب بما على هذا الأَسِيّ من الدّم .

وأمّا السَّأْو للهمّة فمصدر ، وقوله[1] :

بعيدُ السَّأْوِ مَهْيُوْمُ

التقدير : بعيد المكان الذي يحنّ إليه ، ويهيمُ بلحاقِه به ، فوضع المصدر موضع الصفة .

وقال أبو عبيدة[2] في قوله ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [سورة الرعد : ٣١] : ألم يتبيّن ويعلم . . . وقال بعض البصريين ﴿ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ﴾ ألم يعلموا ، قال : وهي لغة وَهْبيل من النَّخَع »[3] اهـ

وقد ينسبُ أبو عليّ ما يذكره من اللُّغات إلى القبائل ، وقد يُضْرِبُ البتّة عن نسبتها ، فَرَؤُف[4] لغة أهل الحجاز ، وطِيال جمع طويل لغة بني ضبّة ، وتأنيث زوج لغة أَزْد شنوءة ، وتزوّجْتُ امرأةً أو بها من لغة تميم ، وهلكَني زيدٌ لغة تميم ، واليأس بمعنى العلم من لغة وَهْبيل من النَّخَع ، وكَسْر ياء المتكلِّم في نحو ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢] من لغة بني يربوع ، وتشديد غَسّاق لغة سُفْلى مُضَر ، وفتْح الواو من الوَتْر للفرد وكَسْرها في الذَّحل لغة الحجاز ، ومَنْ تحتَهم من قيس وتميم يسوّونهما في الكسر .

وأَوْلى اللُّغات بالأَخْذِ عند أبي عليّ لغةُ أهل الحجاز ؛ لأنَّها اللُّغة التي نَزَلَ بها القرآن . قال أبو عليّ يحتجّ لقراءة النَّصْب في قوله تعالى ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [سورة

---

(١) ذو الرّمّة ، ديوانه ١/ ٣٨٢ تمامه :

كـأنّنـي مِـنْ هَـوَى خَـرْقـاءَ مُطَّـرَفٌ ... دَامي الأَظَلّ

وسلف إنشاده في الحُجّة ٣/ ١١١ ، والمُخَصّص ٢/ ٢٦٤ المطّرف البعير يُؤتى به من وطنه إلى وطن غيره ، فهو يحنُّ إلى أُلّافه ويشتاق ، والأظلّ : باطن المَنْسِمِ من الخفّ ، مهيوم به هُيام ، وهو داء يأخذ الإبل شبيه بالحُمّى .

(٢) في مجاز القرآن له ١/ ٣٣٢ .

(٣) في اللّسان [ي ء س] عن ابن الكلبيّ .

(٤) أنظر : الحُجّة ٢/ ٢٣٠ ، ٣/ ١٣٢ ، ٤/ ١٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٧٩ ، ٤٣٧ ، ٥/ ٢٩ ، ٦/ ٣٦٨ ، ٤٠٢ على الترتيب .

المجادلة : ٢] : « [١]وَجْه النَّصْبِ أنَّه لغة أهل الحجاز ، والأَخْذُ في التنزيل بلغتهم أَوْلى » .

وقد يكتفي أبو عليّ بِذِكْرِ أنَّ هذه الكلمةَ على هذا الوجه لغة دون أن يعزوها إلى قبيلة بعينها ، [٢]فالسَّحْت والسُّحْت لغتان ، والخُفْية والخِفْية ، والزَّعْمُ والزُّعْمُ كذلك .

ومِنْ منهج أبي عليّ في عرض ما يتّفق لـه من اللُّغة أنَّه إذا ما تعرَّض للحديث عن فعل من الأفعال أفاض في الكلام عليه من جهة تعدِّيه ولزومه ، مستحضراً ما جاء على هذا الاستعمال من الشواهد في التنزيل والشِّعْر . وقد تجمَّع من كلامه هذا مادّة غنيّة صالحة لأنْ تكونَ نواةً لصناعةِ معجمٍ مقصورٍ على الأفعال تعدِّياً ولزوماً ، يراها النّاظر منثورة في جسد الحُجَّة . ومردّ هذا الاهتمام عند الشيخ صنعته النَّحْويَّة التي يشغفها إعراب الشِّعْر ، ومعرفة تعدّي الأفعال ولزومها مِمّا تقتضيه هذه الصّناعة .

وقد أحصيت هذه الأفعال التي تكلّم عليها أبو عليّ في متن الحُجَّة إحصاءً أرجو أَلّا يكون فاتني معه شيء ، وها هي مذكورة على ولائها في الحُجّة[٣] :

هدى ، خان ، أمن ، أنذر ، ختم ، طبع ، زاد ، نبّأ ، لقي ، ذكر ، وعد ، تَخِذَ ، أخذ ، أحسن ، ظاهر ، فدى ، نزل ، سأل ، خاف ، رهن ، كفل ، آمن ، حسب ، جرم ، شَنِئَ ، جَزَل ، قصم ، عَجَا ، طَوِي ، غَضَف ، أرسل ، استقرّ ، استودع ، غَشِيَ ، حقّ ، ردف ، قضى ، تزوّج ، سَعِدَ ، شَقِيَ ، فاء ، اتَّخذ ، أسقط ، تبع ، نادى ، حمل ، أخلف ، نَشَأ ، ثوى ، سَكِر ، أنزف ، رأى ،

---

(١) انظر : الحُجّة ٦/٢٧٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ٣/٢٢٢ ، ٣١٧ ، ٤٠٩ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/١٨٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٥٣ ، ٢٩١ ، ٢٩١ ، ٣٢٢ ، ٢/٧ ، ٢٣ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٤٦ ، ١٥٨ ، ٢٠٩ ، ٣٢٩ ، ٤٤٧ ، ٣/٣٤ ، ٥٤ ، ١٠٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ ، ٢٣٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٤/٢٧ ، ٥٦ ، ١٢٤ ، ٢٥٦ ، ٣٢٦ ، ٣٧٨ ، ٣٧٨ ، ٥/٦٧ ، ٨٥ ، ١٢٠ ، ١٦٧ ، ٢١٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٤٢٧ ، ٤٣٩ ، ٦/٥٥ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ١٢٠ ، ١٤١ ، ٢٣١ ، ٢٧٠ ، ٣٩٠ ، ٤٢٩ .

صدق ، شهد ، كذب ، نظر ، صَلِيَ ، لمس .

وفيما يأتي مثال يوضِّح منهج أبي عليّ في الكلام على هذه الأفعال :

قال أبو عليّ(١) : « القول في سألتُ أنَّه فِعْلٌ يتعدَّى إلى مفعولين ، مثل أعطيتُ ؛ قال(٢) :

سَـالَتَـانِـي الطَّـلاقَ أَنْ رَأَتَـانِـي قَـلَّ مـالـي قـد جِئْتُمَـانـي بِنُكْـرِ

وقال(٣) :

سَـأَلْنَـاهَـا الشِّفَـاءَ فمـا شَفَتْنَـا ومَنَّتْنَـا المَـوَاعِـدَ والخِـلَابَـا

وأنشد أحمد بن يحيى(٤) :

سَـأَلْـتُ عَمْـراً بَعْـدَ بَكْـرٍ خُفّـا

ويجوز أَنْ يُقتصر فيه على مفعولٍ واحدٍ . فإذا اقتصر على مفعولٍ واحدٍ كان على ضربَيْن :

أحدهما أَنْ يتعدَّى بغيرِ حرفٍ ، والآخر أَنْ يتعدَّى بحرفٍ .

فأمَّا تعدِّيه بغير حرف فقوله ﴿وَسۡـَٔلُواْ مَآ أَنفَقۡتُمۡ﴾ [سورة الممتحنة : ١٠] .

وأمَّا تعدِّيه بحرف فالحرف الذي يتعدَّى به حرفان :

أحدهما الباء ، كقوله ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ﴾ [سورة المعارج : ١] ، وقال(٥) :

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٢ باختصار مواضع منه ، وسيكرِّر أبو عليّ كلامه على سأل ٤/ ٣٤٥ .

(٢) زيد بن عَمْرو بن نُفَيْل أو غيره . وهو في الكتاب ٢/ ١٥٥ ، ٣/ ٥٥٥ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٨٩ ، والأصول ١/ ٢٥٢ ، ٣/ ٤٧٠ ، والعَضُديّات ٦٠ ، والخصائص ٣/ ٤١ ، والمحتسب ٢/ ١٥٥ ، والأزهية ٧٣ ، والمخصَّص ١٤/ ١٤ ، وابن يعيش ٤/ ٧٦ ، وشرح شواهد الشافية ٣٣٩ ، والخزانة ٦/ ٤١٠ .

(٣) جرير ، ديوانه ٢/ ٨١٣ ، والخِلاب الكذب في مواعيدهنّ .

(٤) الرجز بلا نسبة في اللِّسان [خ ف ف] ، والخفّ : الجمل المُسِنّ ، والبكر : الفَتِيُّ مِنَ الإبل .

(٥) المُفَضَّلُ النُّكْرِيُّ مِنْ منصفته الشهيرة ، وهو في الأصمعيّات ٢٠٣ ، والاختيارَيْن ٢٥١ ، وحماسة البُحتري ١/ ١٤٩ ، ومنتهى الطَّلَب ٨/ ٢٤٣ ، والخصائص ٢/ ٤٣٧ ، سير يريدُ سيّاراً ، والعَلُوق المنيّة .

وَسَائِلَةٍ بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَيْرٍ ... وَقَدْ أَوْدَتْ بِثَعْلَبَةَ العَلُوقُ

والآخر : عن ، كقولك : سَلْ عن زيدٍ .

فإذا تعدَّى إلى مفعولَيْنِ كان على ثلاثة أَضْرُبٍ :

أحدها أَنْ يكون بمنزلة أعطيت ، وذلك كقوله[1] :

سَأَلْتُ زَيْداً بَعْدَ بَكْرٍ خُفّا

والآخر أَنْ يكونَ بمنزلة : اخترتُ الرّجالَ زيداً ، وذلك قوله[2] ﴿ولا يُسْأَلُ حَمِيْمٌ حَمِيْمًا﴾ [سورة المعارج : ١٠] ، فالمعنى ولا يُسْأَلُ حميمٌ عن حميمِهِ ، لذهوله عنه واشتغالِه بنفسِه . . . .

والثالث أَنْ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ ، فيقعَ موقعَ المفعول الثاني منهما استفهام ، وذلك قوله ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍۗ﴾ [سورة البقرة : ٢١١] .

فأمّا قول الأخطل[3] :

وَاسْأَلْ بِمَصْقَلَةَ البَكْرِيِّ مَا فَعَلَا

فما استفهام ، وموضعه نَصْبٌ بفَعَلَ ، ولا يكون جرّاً على البدل من مصقلة . . . . . » اهـ

ثمّ ذكر[4] ما يحتملُه بيت الأخطل من الأعاريب ، ثمّ مضى إلى احتشاد الآي التي فيها « سأل » ، وراح يبيّنُ ضَرْبَها ، منها : ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [سورة النازعات : ٤٢] ، و﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ﴾ [سورة المعارج : ١] ، وجعلها هنا مِمّا يتعدّى لاثنين ، وقدّر المفعول : سأل سائلٌ النّبيَّ أو المسلمين بعذابٍ ، وسلف أنّه جعلها

---

(١) أنشده قبل قليل : سألت عَمْراً . . . .

(٢) قراءة ابن كثير . السبعة ٦٥٠ ، وسيأتي الكلام عليها في موضعها من الحُجّة ٦/ ٣٢٠ .

(٣) ديوانه ١٢٠ ، وصدره : دَعِ المُغَمَّرَ لا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِهِ
وهو في الكتاب ٤/ ٢٠٨ ، وأدب الكاتب ٥٠٩ ، والأُصول ٢/ ٣٨٨ ، والمخصّص ١٤/ ٦٥ ، والبحر ٢/ ١٢٧ ، والدّرّ المصون ٢/ ٣٧٠ ، والخزانة ٩/ ١٣٠ ، ومصقلة هذا هو مصقلة بن هبيرة من شجعان العرب وأَجْوادِهم ، والمغمّر لقب القعقاع بن شور الهُذليّ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/ ٢١٢ ـ ٢١٥ .

مِمَّا اقتصر فيه على مفعول واحد تعدَّتْ إليه بالباء ، و﴿ وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾ [سورة النساء : ٣٢] ، و﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان : ٥٩] ، وبَيّن معنى اسألْ أَيْ « تبيَّنْ بسُؤالِك وبَحْثِك مَنْ تستخبِرُه ليتقرَّرَ عندَكَ ما اقتصَّ عليك من خَلْقِه ما خلق وقُدْرَتِه على ذلك ، وتعلمَه بالفحصِ عنه والتبيُّنِ له . ومِمَّا يقوِّي أَنَّ السؤال إِنَّما أُريد به ما وصفْنا قول أميّة[1] :

وَاسْأَلْ ـ ولا بَأْسَ ـ إنْ كُنْتَ امرأً عَمِهاً إنَّ السُّـؤَالَ شِفَـا مَـنْ كَـانَ حَيْـرَانَـا

والسؤال إذا خلا من العلم لم يكن شفاءً لمن كان حيران ، إنَّما يكونُ شفاءً إذا اقترنَ به العلم والتبيُّن » ، وتعرّض لتوجيه مثال سيبويه وشرحه[2] : اذهب فاسألْ : زيدٌ أبو مَنْ هو؟

ومثل كلامه على سأل كلامُه على « نظر » واستقصاء ما جاء من ضروبه ؛ قال أبو عليّ[3] : « ونظرت فِعْلٌ[4] يُستعمل وما تصرَّف منه على ضروب :

أحدها أنْ تريد به نظرتُ إلى الشّيء ، فيحذف الجارّ ، ويوصل الفعل ، من ذلك ما أنشده أبو الحسن[5] :

ظَـاهِـراتُ الجَمَـالِ والحُسْـنِ يَنْظُـرْ نَ كَمَـــا يَنْظُـــرُ الأَرَاكَ الظِّبَـــاءُ

والآخر أن تريد به تأمّلْت وتدبّرت . فهو فعلٌ غير متعدٍّ ، فمن ذلك قولهم :

---

(١) لم أجدْه في ديوانه الذي جمعه د . عبد الحفيظ السّطليّ ، وفيه قصيدةٌ على وَزْنِ هذا البيت ورَوِيّه ص٥١٦ ، وقال الجامع في الاستدراك ١٥ : « ليس البيت لأميّة ، إنّما هو لأَوْس بن مغراء في كلمة أوّلها :

أَبْلِـغْ مَعَـدًّا وخَصِّـصْ فـي سَـرَاتِهِـم أَنّـي مُخَبِّـرُهُـم عـن حَـائِـنٍ حَـانَـا

ثمّ قال بعده بأبيات :

واسْـأَلْ ولا تَنْـسَ امْـرَأً عَمِهـاً إنَّ السُّـؤَالَ هُـدى إنْ كُنْـتَ حَيْـرَانَـا

رواه : إنَّ السُّؤَالَ شِفا ، بالقصر ، والصّواب ما قلناه » اهـ .

(٢) انظر : الكتاب ١/ ٢٣٨ .

(٣) انظر : الحُجّة ٦/ ٢٧٠ ـ ٢٧٣ باختصار مواضع منه .

(٤) وقع في المطبوعة : بعد ، وهو تحريف .

(٥) في معاني القرآن له ١/ ٢٥٩ ، لابن الرقيّات ، ديوانه ٨٨ ، والشّيرازيّات ٣٥٢ ، والبحر ١/ ٣٣٩ .

اذهبْ فانظرْ زيداً أبو مَنْ هو؟ وقد يتعدَّى هذا بالجارّ ، كقوله ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ [سورة الغاشية : ١٧] ، وقد يتعدَّى بفي ، نحو ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٥] .

فأمَّا قولُه(١) :

ولَمَّا بَدَا حَوْرَانُ وَالآلُ دُونَهُ نَظَرْتَ فَلَمْ تَنْظُرْ بِعَيْنِكَ مَنْظَرَا

فيجوز(٢) أَنْ يكون نظرت فلم تنظرْ ، أَيْ نظرتُ فلم تَرَ بعينيك منظراً لغرقه في الآل . وقد يجوز أَنْ يُعنى بالنَّظر الرؤية على الاتّساع ؛ لأنَّ تقليب البصر نحو المُبْصَر تتبعُه الرؤية . وقد يجري على الشّيءِ لَفْظُ ما يتبعُه ويقترنُ به ، كقولهم للمزادة(٣) : راوية ، وكقولهم للفناء : عَذِرة ، وكقولهم لذي بطن الإنسان غائط ، وإنَّما الغائط المطمئنُّ من الأرض المُسْتَفِلُ(٤) .

وضَرْبٌ آخر من نظرت أن تريد به انتظرته ، نحو ﴿ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾ [سورة الأحزاب : ٥٣] ، أيْ غير منتظرين إدراكه وبلوغه .

وقد يكون أنظرت في معنى انتظرت ، تطلب بقولك أنظرني التنفيس الذي يُطلبُ بالانتظار ، من ذلك قوله(٥) :

أَبَا هِنْدٍ فَلا تَعْجَلْ عَلَيْنَا وَأَنْظِرْنَا نُخَبِّرْكَ اليَقِينَا » اهـ

وقد ينبِّهُ أبو عليّ في كلامه على الأفعال على بعض معانيها واستعمالاتها مِمَّا ينبني عليه حكم نحوي ، من ذلك كلامه على أَخَذَ وما يتصرَّفُ منها مِنْ ضُرُوبٍ .

---

(١) امرؤ القيس ، ديوانه بشرح السكّري ٢/ ٤٢٤ ، وبتحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم ٦١ ، والبصريّات ١/ ٢٧٩ ، وكشف المشكلات ٢/ ٦٩٤ ، وفيه تعليقة لطيفة على أبي عليّ ، وتنبيهٌ على تعدُّد أقواله ، ومجمع البيان ٩/ ٢٩٧ .

(٢) وقع في المطبوعة : يجوز ، وهو تحريف .

(٣) وقع في المطبوعة : للمرأة ، وهو تحريف .

(٤) وقع في المطبوعة : المستقل ، وهو تحريف .

(٥) عمرو بن كلثوم ، ديوانه ٨٢ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ٥/ ١٢٤ ، وشرح القصائد السّبع ٣٨٧ ، والتسع ٢/ ٦٢٨ .

قال أبو عليّ[1] : « فأمّا أَخَذَ فيتصرَّف على ضُرُوْبٍ :

منها أنَّه يُوْجِبُ الضَّمَانَ على المُعْتَرِفِ به ، كما يوجبُهُ غصبْت ، يدلُّ على ذلك ما أنشده أبو زيد[2] :

أُخِــذْنَ اغْتِصَــابــاً خِطْبَــةً عَجْــرَفِيَّــةً   وأُمْهِــرْنَ أَرْمَــاحــاً مِــنَ الخَــطِّ ذُبَّــلا

ومنها أَنْ يدلَّ على العقاب ، كقوله ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴾ [سورة هود : ١٠٢] .

ومنها أَنْ يُستعمل للمقاربة ، قالوا : أَخَذَ يقول ، كما قالوا : جَعَلَ يقول .

ومنها أَنْ يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القَسَمُ ، نحو قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨٧] اهـ

وقال أبو عليّ[3] : « إنَّ قولهم شهدْت فِعْلٌ استُعمل على ضربَيْنِ :

أحدهما يُراد به حضرت . والآخر العِلْم .

فالذي معناه الحضورُ يتعدّى إلى مفعول ، يدلُّ على ذلك قولُه[4] :

لَــو شَهِــدَ عَــاداً فــي زَمَــانِ عَــادِ

فهذا الضَّرْبُ المتعدِّي إلى مفعول واحد ، إذا نُقل بالهمزة تعدَّى إلى مفعولين ، تقول : شهد زيدٌ المعركة ، وأشهدْتُه إيّاها ، ومن ذلك ﴿ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [سورة الكهف : ٥١] . . . .

---

(١) انظر : الحُجَّة ٢/ ٧٢ ـ ٧٣ .

(٢) النّوادر (طبعة الشرتوني ٢٠٨ طبعة د . عبد القادر ٥٣٣) ، والمعاني الكبير ٢/ ١٠٩٥ للقُحيف العُقيليّ . وفي هامش إحدى النسخ تعليقة لأبي عليّ ، هذا نصُّها : « قد استعمل ههنا إيقاع الغصب على ما لا يغصب في الحقيقة » اهـ

العجرفيّة : ركوبك الأمر لا ترويّ فيه .

(٣) انظر : الحُجَّة ٦/ ١٤١ ـ ١٤٥ ، واجتاح الجامع في الجواهر ٢/ ٤٤٩ ـ ٤٥٥ ، جميع كلام أبي عليّ على شهد بحروفه .

(٤) البيت في الكتاب ٣/ ٢٥١ ، والنكت عليه ٢/ ٨٤٠ ، والخصائص ٢/ ٣٣٨ ، والمخصّص ١٧/ ٤٢ ، والجواهر ٢/ ٤٥٠ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ١/ ٣٨٦ ، ٤٤٤ ، ٢/ ٢٣٩ ، والبحر ٤/ ٣٢٣ .

وأمَّا شهدت الذي بمعنى علمت فيُستعمل على ضربَيْنِ :

أحدهما أَنْ يكون قسماً ، والآخر أَنْ يكون غيرَ قَسَمٍ .

فاستعمالهم له قسماً كاستعمالهم عَلِمَ اللهُ ، ويَعْلَمُ اللهُ قسمَيْنِ ، فتقول : عَلِمَ اللهُ لأفعلنَّ ، فتتلقَّاه بما تُتَلَقَّى به الأقْسام .

وأمَّا شهدت الذي يراد به علمت ولا يراد به اليمين[1] فهو ضَرْبٌ من العلْم مخصوصٌ . فكلُّ شهادةٍ علْمٌ ، وليس كلُّ علْمٍ شهادةً . ومِمَّا يدلُّ على اختصاصِه بالعلْم أنَّه لو قال عند الحاكم : أَعْلَمُ أنَّ لزيدٍ على عَمْرو عشرةً ، لم يحكم به حتَّى يقول : أَشْهَدُ . فالشهادة مثل التيقُّن في أنَّه ضَرْبٌ من العلْمِ مخصوص ، فليس كلُّ علْمٍ تيقُّناً ، وإنْ كان كلُّ تيقُّنٍ علماً ، وكأنَّ التيقُّنَ هو العلْمُ الذي قد عرض لعالِمِه إشكالٌ فيه .

وشهد في هذا الوجه يتعدَّى بحرف جرّ ، فتارةً يكون الباء ، وأخرى يكون على ، فمِمَّا يتعدى بعلى قوله ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ [سورة فُصِّلت : ٢١] ، ومن التعدِّي بالباء قوله ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ [سورة يوسف : ٨١] .

فإذا نُقل بالهمزة زاد بالهمزة مفعول كسائر الأفْعال المتعدِّية إذا نُقِلَتْ بالهمزة ، قال : ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٢] اهـ

فأنت ترى أنَّ أبا عليّ لا يقتصر في كلامه على الأفْعال على تعدِّيها ولزومِها ، بل ينبِّهُ على ما ترد عليه من وجوه يُبنى عليها أحكام نَحْويّة تفارق التعدِّي واللُّزوم ، فأخذ وشهد مِمّا يجري مجرى القسم ، ويُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القسم ، وأخذ مِمَّا يستعمل فعلاً ناقصاً مِنْ أفعال الشُّروع ، وخبره جملة فعليّة فعلُها مضارعٌ مجرَّدٌ مِنْ « أَنْ » . ويُلحظ أنَّ أبا عليّ قد تسمَّحَ في استخدام المصطلح ، فجعل أخذ مِنْ أفعالِ المقاربة ، وهو تسمُّحٌ مِنْ بابِ تسميةِ الكُلّ باسْم الجزءِ ، أو مِنْ بابِ التغليب .

---

(١) وقع في المطبوعة : العلم ، وكذا في الأصول ، وهو خطأ ، أصلحته عن الجواهر ٢/ ٤٥٢ وفيه جميع كلام الشيخ على شهد ، كما سلف .

ويُلحظ على أبي عليّ أثر المنطق في صياغته المعانيَ التي تؤدّيها ألفاظ الأفعال ، كقوله : « فكُلُّ شهادة علْمٌ ، وليس كلُّ علْمٍ شهادةً » ، و « كان كلّ تيقُّنٍ علماً ، وليس كلُّ علْمٍ تيقُّناً » . ومِن لطيف ما استدلّ به على أنَّ الشهادة ضَرْبٌ من العلْم مخصوص ما يُعَوَّلُ عليه من التلفُّظ بكلمة أشهد أمامَ القاضي ، وأنّها هي وحدَها دون غيرها مِمَّا يقضي بإجراء الحكْم بها ، على حين أنَّ الشاهد لو قال : أعلم ، وهو يريد بها علمَ اليقين ، لم يكن لفظه هذا معتدّاً به في إنفاذِ الشهادة واعتبارها .

ويُلحظ أنَّ شواهده على استعمال الأفعال جلّها من التنزيل الذي كان مِلْءَ سَمْعِه وبصره ينتزع منه الشاهد ونظائره ، وقد اقتصرت فيما نقلته من الشواهد على شاهد واحد ، على حين كان الشيخ يسوق طائفة من الآي على كلّ استعمال .

إنَّ هذه الأفعال التي تكلّم الشيخ عليها تقدِّم مادّة غنيّة في ميدان النَّحْو التطبيقي تُعينُ المُعْرِبَ على التوجيه النَّحْويِّ وتلمُّس الوجوه ، ولهذا ما كان أبو عليّ عَقِبَ فراغِه من استقصاءِ وجوه الاستعمال يسوقُ بعضَ الشِّعْر الذي وَرَدَ فيه الفِعْلُ ، ويصولُ فيه صيالَه ، ويبسط جميعَ ما يطيقُه من وجوه الإعراب .

وقد يُنَبِّهُ أبو عليّ على معاني الأفعال الغامضة مِمَّا ينبني عليه أحكام فقهيّة ، ويسوق للمعنى الذي غَمُضَ جمهرة من الشواهد التي تثبت هذا المعنى ، وأنَّ مَنْ خُوطب بالقرآن يعرفه كما يعرف ما ظهر من معناه ، من ذلك حديثه عن الفعل « عاد » .

قال أبو عليّ[1] : « فأمَّا مَنْ ذَهَبَ مِن المتأخِّرين[2] إلى أنَّ الظِّهار لا يقعُ في أوّل مرّة حتى يعيد لَفْظَ الظِّهار مرّة أخرى ، فيقول : أنتِ عليَّ كظهر أمّي ؛ لأنَّ ذلك

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ١٣٦ ـ ١٣٩ .

(٢) هو بُكير بن عبد الله بن الأشجّ ، من صغار التابعين (ت ١٢٧هـ) ، ترجمته في سير أعلام النبلاء ٦/ ١٧٠ ، رواه عنه النّحاس في إعراب القرآن ٤/ ٣٧٢ ، وأبو حيّان في البحر ٨/ ٢٣٣ ، واختاره الفرّاء في معانيه ٣/ ١٣٩ ، وردّه الزّجاج في معانيه ٥/ ١٣٥ ، وانظر : الفصوص ٢/ ٢٧٨ ففيه تلخيص ما في كتابنا .

عندَه هو الظّاهر لقوله ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [سورة المجادلة : ٣] = فليس في ذلك ظاهر كما ادّعاه ، وذلك أنَّ قولَه ﴿ يَعُوْدُوْنَ ﴾ العَوْدُ على ضربَيْنِ :

أحدهما أنْ يصيرَ إلى شيءٍ قد كان عليه قبل ، فتركه ، ثمّ صار إليه .

والآخر أنْ يصيرَ إلى شيءٍ ، وإنْ لم يكن على ذلك قبلُ . وكأنَّ هذا الوَجْهَ غَمُضَ على هذا القائل . وهذا عند مَنْ خُوطب بالقرآن مثلُ الوجه الأوّلِ في الظُّهور ، وفي أنّهم يعرفونه كما يعرفون ذاك .

فمِنْ ذلك ما أنشده أبو عثمانَ أو الرّياشيّ[1] :

إذَا النِّسْعُوْنَ أَقْصَدَنِي سُرَاهَا ... وسَارَتْ في المَفَاصِلِ والعِظَامِ
وصِرْتُ كَأنَّنِي أَقْتَادُ عَنْزاً ... وعَادَ الرَّأْسُ منِّي كالثَّغَامِ

ومنه قول الهُذليّ[2] :

وعَادَ الفَتَى كالكَهْلِ لَيْسَ بِقَائِلٍ ... سِوَى الحَقِّ شيئاً ، واسْتَرَاحَ العَوَاذِلُ

المعنى : وصار لون الرأس كلون الثَّغام ، ولم يكن ثَمّ لونُ ثغامٍ عاد إليه . وإنّما المعنى صار لون الرّأسِ كلون الثّغام . فكذلك ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ ﴾ أي يصيرون إليه . ومن ذلك قول العجّاج[3] :

وقَصَبٍ حُنِّيَ حتَّى كَادَا
يَعُودُ بَعْدَ أَعْظُمٍ أَعْوَادَا

---

(١) هما في باهر البرهان ١/ ٥٢٣ ، وعَجُزُ البيت الثاني في كشف المشكلات ١/ ٤٦٢ ، والبيان ١/ ٣٦٨ ، ووقع في المطبوعة : أقتاد عيراً ، وهو تحريف . يريد انحنى كأنّه يتقاصرُ لعنزٍ يقودُها ؛ لأنّ قائد العنز يطاطئ رأسَه لحقارة العنز . والعرب تقول لِمَن انحنى ظهرُه من الكِبَر « قد قاد العنز » . والثغام نبت أبيض ، واحده بهاء . عن حواشي كشف المشكلات ١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣ .

(٢) أبو خِراش ، في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٢٣ ، والبحر ٤/ ٤٠٤ .
استراح العواذل ؛ لأنّهنّ لا يجدْنَ ما يَعْذِلْنَ فيه سوى العدل .

(٣) ديوانه ٢/ ٢٨٣ ، عن الخصائص ٢/ ١٧٤١ ، من إنشاد أبي عليّ سنة ٣٤١هـ ، والقصب كلّ عظم ذي مخّ .

وسُمِّيت الآخرة المعاد ، ولم يكن فيها ثمّ صار إليها ، فالمعاد كقوله ﴿ وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٥] في المعنى . وقال ساعدةُ[(١)] أو غيرُه :

فَقَامَ تُرْعَدُ كَفَّاهُ بِمِحْجَنِهِ   قَدْ عَادَ رَهْبًا رَذِيًّا طَائِشَ القَدَمِ

وقال امرؤ القيس[(٢)] :

ومَاءٍ كَلَوْنِ البَوْلِ قَدْ عَادَ آجِنًا   قليلٍ بها الأَصْوَاتُ ذي كَلاً مُخْلِي

وقال آخر[(٣)] :

فإِنْ تَكُنِ الأَيَّامُ أَحْسَنَّ مَرَّةً   إِلَيَّ فَقَدْ عَادَتْ لَهُنَّ ذُنُوبُ

وهذا إذا تُتُبِّعَ وُجِدَ كثيراً . وفي بعض ما ذُكر منه كفايةٌ تدلُّ على غلطِ مَنْ ذهب إلى أنّ العَوْدَ لا يكون إلّا أنْ يفارقَ شيئاً كان عليه ، ثمّ يصيرُ إليه بعدُ » .

تُلحظُ دقّةُ أبي عليّ وفطنتُه في التنبُّه على ما خفي من مَعْنى عاد ولَطُفَ ودَقّ ، واستكثر من الشواهد التي انثالت عليه لخفاء هذا المعنى ، فأراد أنْ يبيّنَه ويكشفه بما أنشدَه من أشعار ، وألمح إلى كثرة ما جاء على هذا المعنى في كلامهم ، وأنّ المرءَ لو تقصّاه لوجده وافراً ، وأنّ هذا المعنى مستفيض مشهور شهرةَ الأوّل عند العرب الأقحاح الذين خوطبوا بالقرآن . واستدلّ أيضاً على أنّ « عاد » ترد لِمَا يُصار إليه وإنْ لم يُكن عليه مِنْ قَبْلُ ، بتسمية اليوم الآخر يوم المعاد ، وأنّ النّاس يصيرون إليه وإنْ لم يكونوا فيه من قبل .

---

(١) هو ساعدة لا شك فيه ، في شرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٤ ، وحماسة البحتري ٢/١٤٣ ، المحجن : العصا المعوجّة ، قام يتوكّأ عليه وكفّاه تُرعدان ، والرَّهْبُ : الرقيق الضعيف ، والرَّذيّ : المُعْيي المطروح ، طائش القدم إذا مشى طاشت قدمُه ، لا تقصدُ من الضعف ، ووقع في المطبوعة : طائش العَدَم ، وهو تحريف .

(٢) ديوانه بشرح السُّكّريّ ٢/٧٣٦ ، وطبعة محمد أبو الفضل إبراهيم ٣٦٣ ، المخلي : الخالي مِن أخلى المكان إذا لم يكن فيه أحد ، أو مِن أخلت الأرض : كثر خلاها ، وهو النبات الرّطب .

(٣) كعب بن سعد الغنوي ، من بائيته الشهيرة ، وعزاها الأصمعيّ إلى غُريقة بن مُسَافع العبسيّ ، وهذا منه عجيب . انظر تحقيق نسبتها في الأصمعيات ٩٤ ، ٩٩ ، وهو في الفصوص ٢/٢٨٧ ، والحماسة البصرية ٢/٦٨٤ ، والبحر ٢/٢٨٣ .

ويُلحظ في نصّ أبي عليّ الحذر والاحتياط في اللَّفْظ حين يشكّ في جهة الإنشاد أو صاحب الشِّعْر ، ألا تراه قال « أنشده أبو عثمان أو الرياشيّ » ، و « قال ساعدة أو غيره » ، وهذا من أمانة أبي عليّ وتحرُّجه ، نَوَّهَ بهذه الخلَّة النَّبيلة فيه تلميذُه أبو الفتح ، قال[1] : « وهذا أبو عليّ ـ رَحِمَه الله ـ كأنَّه بَعْدُ معنا ، ولم تَبِنْ به الحالُ عنَّا ، كان مِنْ تحوُّبه وتأنِّيه وتحرُّجِه ، كثيرَ التوقُّفِ فيما يحكيه ، دائمَ الاستظهارِ لإيرادِ ما يرويه . فكان تارةً يقول : أُنشدتُ لجرير فيما أحسب ، وأخرى : قال لي أبو بكر فيما أظنُّ ، وأخرى : في غالب ظَنِّي كذا ، وأُرى أَنِّي سمعت كذا » اهـ

وهذا التورُّع والتوقُّف مِن أبي عليّ لا يقتصرُ على هذا الموضع مِمّا وقع فيما اتّفق الاستشهادُ به من كلامه على « عاد » ، بل هو صفة غالبة عليه ، ويطالع الناظرَ في الحُجَّة أمثلةٌ كثيرةٌ تصدِّقُ مقالةَ ابن جنِّي في الشيخ ، من ذلك قوله[2] : « حكى عليّ بن سليمان عن ثعلب : قد اتَّمَنَ فلاناً ، وقد اتمنتُه . هذا لفظ أحمد بن يحيى ، واستثبت أبا الحسن في ذلك فأثبته وصَحَّحه ، ولم أعلمْ لأصحابنا في هذه المسألة نصّاً » ، و « حكى أبو الحسن ﴿ حُسْنَى ﴾ [سورة البقرة : ٨٣] ، ولا أَدْري أهي قراءةٌ أم لغةٌ غيرُ قراءة[3] » ، و« أحسب أنَّ بعض المفسِّرين ذهب إلى هذا[4] » ، و« ولا أدري أقرئ به أم لم يقرأ[5] » ، و« أحسبني قد سمعت أسوان[6] » ، و« وأحسب أنَّ غيرَهم قد قرأ ذلك[7] » ، و« ولعلَّ مناءة بالمدِّ لغةٌ ، ولم أسمعْ بها عن أحدٍ من رواة

---

(١) انظر : الخصائص ٣/ ٣١٣ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٤١ ، ٢/ ٧١ ، والخصائص ٢/ ٢٨٧ .

(٣) هي قراءة أُبيّ وطلحة بن مصرِّف والحسن . انظر : معاني الزّجّاج ١/ ١٦٣ ، وإعراب النّحّاس ١/ ٢٤١ ، والمحتسب ٢/ ٣٦٣ ، والخصائص ٣/ ٣٠١ ، والمخصَّص ١٥/ ١٠٩ ، ١٦/ ٨٦ ، والبحر ١/ ٢٨٥ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٢/ ٣٥٧ ، والكشّاف ٣/ ٢٩٥ ، والبحر ٦/ ٥١٦ .

(٥) انظر : الحُجَّة ٤/ ٢٣٤ ، ولم أجدْها قراءةً فيما بين يديّ من مصادر هذا العلم .

(٦) انظر : الحُجَّة ٤/ ٤٣٦ .

(٧) انظر : الحُجَّة ٥/ ٣١٤ ، وهو كما حسبه قراءة الأعمش . انظر : البحر ٦/ ٤٣٤ .

اللُّغة[1] » ، و« وأمَّا القصر في الدعاء فلم أسمعْه ، ولعلَّ ذلك لغة لم تبلغْنا[2] » ، و« لا أعرف وجه ذلك[3] » ، و« وأمَّا التشديد في المشأمّة فلا أعلم له وجهاً[4] » .

وقد يتوقَّف أبو عليّ عند بعض الألفاظ المعرَّبة ، ويقول فيها قولًا ، ويستحسن ما جاء منه موافقاً لأبنية العربيّة .

قال أبو عليّ[5] : « روينا عن أبي الحسن من طريق أبي عبد الله اليزيديّ عن عمّه[6] عنه أنّه قال[7] : « في جبريل ستُّ لغات : جَبْرَائِيْلُ ، وجَبْرَئِيْلُ ، وجَبْرَالُ ، وجِبْرِيْلُ ، وجِبْرَالُ ، وجَبْرِيْلُ » .

وهذه أسماءٌ معرَّبةٌ : فإذا أُتِيَ بها على ما في أبنية العرب مثلُه ، كان أَذْهَبَ في باب التعريب .

يقوِّي ذلك تغييرُهم للحروف المفردة التي ليست من حروفهم ، كتغييرهم الحرفَ الذي بين الفاءِ والباء في قَلْبِهم إيّاه إلى الباءِ المحضة أو الفاءِ المحضة ، كقولهم[8] : البِرِند والفِرِند . وكذلك تغييرهم الحركة التي ليست في كلامهم كالحركة التي في قول العجم[9] : زُور وآشُوب[10] ، يُخلِصُونها ضمّةً .

---

(1) انظر : الحُجَّة ٦/ ٢٣٢ ، وهي لغة رواها الكسائيّ كما في معاني القراءات للأزهريّ ٣/ ٣٧ ، والبحر ٨/ ١٦١ .

(2) انظر : الحُجّة ٦/ ٣٢٥ ، والمقصور والممدود لأبي عليّ ٣٧ ، وللقالي ٤٧٤ .

(3) انظر : الحُجّة ٦/ ٣٤٦ .

(4) انظر : الحُجّة ٦/ ٤١٧ .

(5) انظر : الحُجّة ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥ ، ١٦٩ .

(6) هو أبو جعفر أحمد بن محمّد اليزيديّ (ت قبل ٢٦٠هـ)، ومطبوعة معاني القرآن روايتُه عن الأخفش.

(7) في معاني القرآن له ١/ ١٤٦ ، وحكى الجواليقي في المعرّب ٢٥٨ (طبعة ف . عبد الرحيم) عن ابن الأنباري أنّ فيه سبع لغات . وقال أبو حيّان في البحر ١/ ٣١٧ : « وقد تصرّفت فيه العرب على عادتها في تغيير الأسماء الأعجميّة حتّى بلغت فيه إلى ثلاث عشرة لغةً » ، وانظر : الدرّ المصون ٢/ ١٩ .

(8) البِرِند : جوهر السيف وماؤه . انظر : الكتاب ٤/ ٣٠٦ ، والمعرّب ١٨٥ ، ٤٧٣ .

(9) الزُّور : القوّة . والكلمة الفارسية : زُور بالضّمّة الخالصة بالفارسيّة الحديثة ، وبالضّمّة غير المُشبعة (zōr) بالفهلويّة . انظر : المعرّب ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، وحواشيه القيّمة ، والكتاب ٤/ ٣٠٦ .

(10) في الكتاب ٤/ ٣٠٦ : ومثل ذلك تغييرهم الحركة التي في زُور وآشُوب ، فيقولون أَشُوب ، وهو =

فكما غيّروا الحروفَ والحركاتِ إلى ما في كلامِهم ، فكذلك القياسُ في أبنية هذه الكلم ، إلّا أنّهم تركوا أشياءَ من العجميّة على أبنية العجم التي ليست من أبنية العرب ، كالآجُرّ ، والإبْرَيْسَم ، والفِرِند ، وليس في كلام العرب على هذه الأبنية[1] .

فكذلك قول من قال جِبْرِيل إذا كَسَرَ الجيم كان على لفظ قِنْدِيل وبِرْطِيل ، وإذا فَتَحَها فليس لهذا البناء مثْلٌ في كلامِ العرب ، فيكون هذا من باب الآجُرّ والفِرِند ونحو ذلك من المعرَّب الذي لم يجئ له مثلٌ في كلامِهم . فكلا المذهبَيْنِ حَسَنٌ لاستعمال العرب لهما جميعاً ، وإنْ كان الموافق لأبنيتهم أَذْهَبَ في باب التعريب[2] .

وليس قول مَنْ قال[3] : إنّ إيْل ، وإل اسمُ الله ، وأُضيف ما قبلَهما إليهما ، كما يُقال : عبدُ الله = بمستقيمٍ من وجهَيْنِ :

أحدهما أنَّ إيْل ، وإل لا يُعرفان في أسماءِ الله سبحانه في اللُّغة العربيّة .

والآخر أنّه لو كان كذلك لم ينصرف[4] آخِرُ الاسم في وجوه العربيّة ، ولكان الآخر مجروراً ، كما أنَّ آخر عبد الله كذلك . ولو كان مضافاً لوقع التعريبُ عليه على حدِّ ما وقع على غيره من الأسماءِ المضاف إليها » اهـ

يُلحظ على أبي عليّ قوّتُه في إجراءِ القياس ، يومئ إليه ويُصَحِّحُه ، فقد قاس تغيير العرب لأبنية كلام العجم على تغييرهم بعض الحروف المفردة كالحرف الذي بين الباء والفاء ، يقلبونه باءً محضة تارة وفاءً محضة تارةً أخرى ، وعلى تغييرهم الضّمّة غير المشبعة في الفارسيّة إلى ضمّة مُشْبعة في العربيّة ، نحو زُور . على أنّه ألمح إلى أنَّ العرب تركوا بعضَ الألفاظ على أبنيتها في غير العربيّة ، وأجروها على

= التخليط ؛ لأنَّ هذا ليس من كلامهم اهـ وفي المعرَّب ١٣٠ معناه الفوضى والضّجيج .

(١) انظر : الكتاب ٤/ ٣٠٤ ، وأبنية الزبيديّ ٣١٨ ، والمعرَّب ١٣٠ .

(٢) انظر : الموضّح ١/ ٢٩١ ، وشرح الهداية ١/ ١٧٦ ، ومجمع البيان ١/ ٢١٢ ، وكلّها عن كتابنا .

(٣) قال ابن الكلبيّ : « وقولهم جبرائيل وميكائيل وإسرافيل وأشباهها إنّما تُنسبُ إلى الربوبيّة ؛ لأنَّ إيلاً لغة في إلّ ، وهو الله عزّ وجلّ ، كقولهم : عبد الله وتيم الله » اهـ عن اللسان [ء ي ل] .

(٤) وقع في المطبوعة : لم يتصرّف ، وهو تصحيف .

ألسنتهم كما تجري على ألسنة أصحابها[1] . فاستحسن قولَ مَنْ قال جِبْرِيل فغيّره إلى ما يوافق أبنيتهم من نحو قِنْدِيل ، ورآه أَذْهَبَ في باب التعريب ، وكذلك قولَ مَنْ قال جَبْرِيل فلم يغيّره إلى ما يوافق أبنية كلامهم ، لأنَّ العربَ قد تركت ألفاظاً من غير لغتهم على ما جاءت عليه في لغة أصحابها . وأنت ترى أبا عليّ لا يذهل عن أمثلة كتاب سيبويه ، دائم الاستحضار لها .

ومن اعتدال منهج أبي عليّ في المعرّب أنّه لا يتمحّل اشتقاق الأعجميّ من العربيّ ، وهو منهج شيخه ابن السّرّاج الذي قال[2] : « ومن اشتقَّ الأعجميَّ المعرَّبَ مِنَ العربيِّ ، كان كمن ادّعى أنَّ الطَّيْرَ مِنَ الحوت » .

قال أبو عليّ[3] : « فأمّا قول الشّاعر[4] :

مـا زَوَّدُونـي غَيْـرَ سَحْـقِ عِمَـامَـةٍ ... وخَمْـسِ مِـئٍ منهـا قَسِـيٌّ وزَائِـفُ

فإنَّ القَسِيّ أَحْسَبُهُ معرّباً ، وإذا كان معرّباً لم يكن من القسيّ العربيّ ؛ ألا تَرَى أَنَّ قابوس وإبليس وجالوت وطالوت ، ونحو ذلك من الأسماء الأعجميّة التي من ألفاظها عربيٌّ لا تكونُ مشتقّةً من باب القبس والإبلاس . يدلُّ على ذلك منعهم الصّرْف[5] » اهـ

---

(١) قال أبو حيّان في الارتشاف ١/١٤٦ « الأسماء الأعجميّة على ثلاثة أقسام :
قسم غيّرتْه العرب وألحقتْه بكلامها ، فحكم أبنيته حكم الأسماء العربية الوضع ، نحو دِرْهَم .
وقسم غيّرتْه ولم تلحقْه بأبنية كلامها ، ولا يُعتبر فيه ما يُعتبر في القسم الذي قبله ، نحو آجرّ وإِبْرَيْسم .
وقسم تركوه على حاله غير مغيّر . فما لم يلحقوه بأبنية كلامها لم يعدّ منها ، وما ألحق عُدَّ منها ، مثال الأوّل : خُرَاسان لا يثبت فُعَالان ، ومثال الثاني : خُرَّم ألحق بسُلَّم » اهـ

(٢) انظر : رسالة الاشتقاق له ٣١ ، والمزهر ١/٢٢٩ .

(٣) انظر : الحُجّة ٣/٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٤) مُزَرِّد بن ضرار ، ديوانه ٥٣ ، وإصلاح المنطق ٣٠٠ ، وشرح أبياته ٤٧٢ ، وترتيبه ٢/٧٠٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٣٦٤ ، والجواهر ١/٢٠٤ ، والمعرّب ٤٩٦ ، واللّسان [سحق ـ زيف ـ مأى ـ قسو] ، والقَسِيّ : الدرهم الرّديء ، والشيء المرذول .

(٥) انظر : الحُجّة ٥/٣٧٦ ، والحلبيّات ٣٥٢ .

فأبو عليّ لا يستجيز اشتقاق الأعجميّ من العربيّ وإنْ وُجد له جذر في العربيّة يحتمل أنْ يكون الأعجميّ مشتقّاً منه . ويُثبتُ هذا الأَصْلَ بحكم نَحْويّ ، هو منعه من الصّرف ، ولو كان عربيّاً خالصاً لكان حقّه أنْ يجري عليه التنوين ، وإنّما هذه الأشياء اتّفاق ألفاظٍ بين اللُّغتين .

وقد يعرض أبو عليّ لأبواب من اللُّغة كالأضداد ، فيذكر رَأْيَه فيها ، ويُلمعُ إلى مَنْ أَلَّفَ فيها ، وإلى مَنْ تعسّف في إنكارها .

قال أبو عليّ[1] : « وقد حكى متقدِّمُو أهل اللُّغة وقوعَ الاسمِ على الشّيءِ وعلى ضدِّه ، وصَنَّفُوا فيه الكُتُبَ ، كقُطْربٍ[2] ، والتَّوَّزِيّ[3] ، ويعقوب[4] ، وغيرهم[5] . وربّما أنْكَرَ ذلك منكرون[6] بتعسُّفٍ وتأْويلاتٍ غيرِ سهلةٍ ، وليس يُنْكِرُ أحدٌ أنَّ اللَّفظة الواحدةَ تقعُ على الشَّيْءِ وعلى خلافه . وكذلك لا ينبغي أنْ يُنكرَ وقوعُه على الشّيءِ وعلى ضدِّه ؛ لأنَّ الضِّدَّ ضَرْبٌ من الخِلاف . فإنْ زعمُوا أنَّ ذلك يُلْبِسُ فهو في الخِلاف أيضاً يُلْبِسُ[7] »

---

(١) انظر : الحُجّة ٥/١٨٧ ـ ١٨٨ .

(٢) الأضداد لقطرب ، نشره هانس كوفلر ، في مجلّة إسلاميكا ، المجلد الخامس ، ١٩٣١م .

(٣) الأضداد للتَّوَّزيّ ، نشره محمّد حسن آل ياسين ، في مجلّة المورد العراقية ، المجلد الثامن ، ع٣ ص١٦١ ، ١٩٦٩م .

(٤) الأضداد لابن السّكّيت ، نشره أوغست هفنر ، بيروت ١٩١٢م .

(٥) كأبي حاتم ، والأصمعيّ ، نشر كتابهما مع كتاب ابن السّكّيت أوغست هفنر بعنوان ثلاثة كتب في الأضداد ، بيروت ١٩١٢م ، وكابن الأنباري ، نشر كتابه محمّد أبو الفضل إبراهيم في الكويت ١٩٦٠م ، وكأبي الطّيّب اللُّغويّ ، نشر كتابه عزّة حسن في المجمع العلميّ العربيّ بدمشق ١٩٦٣م .

(٦) كابن درستويه ، ولعلّ أبا عليّ يعنيه . قال في تصحيح الفصيح ١٨٥ : « النَّوْءُ الارتفاع بمشقّةٍ وثقل . وقد زعم قومٌ من اللُّغويين أنَّ النَّوْءَ السُّقوط أيضاً ، وأنّه من الأضداد . وقد أَوْضَحْنا الحُجّة عليهم في ذلك في كتابنا في « إبْطَال الأضداد » وليس هذا موضع ذكره » . وانظر : المزهر ١/٣١١ .

(٧) ذكر هذه الحُجّة ابن الأنباري في الأضداد له ٣ ، ٤ .

يُلحظ أنَّ أبا عليّ يقيس باب الأضداد على باب المشترك اللفظي ، فيجري حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة ، وإن لم تكن متضادّة ، فلا يُعرف المعنى المراد إلّا بما يكتنفُ اللّفظةَ من أمام ومن وراء مِمّا يرفع عنها اللَّبْس ، فالمشترك اللّفظي لا يُعرف المقصود به إلّا بدلالة سياقه ؛ فالأُمَّة تُبّاع الأنبياء ، والجماعة ، والصّالح الذي يُؤْتَمُّ به ، والدِّين ، والمنفرد بالدِّين ، والحين من الزمان ، والأمّ ، والقامة[1] ، فكُلّ أولئك المعاني للأمّة لا تعرف إلّا بسياقها الذي يدلّ على المعنى المخصوص منها . وكذلك الألفاظُ الأضدادُ لا يعرف أيّ الضّدَّيْنِ منها يُراد إلّا بقرينة السّياق . فهذا يَدْفع ما نُسب إلى العرب مِنْ أنَّ وقوع الأضداد في كلامهم مِمّا يدلُّ على نقصان حكمتهم ، وقلّة بلاغتهم ، وكثرة الالتباس في محاوراتهم ، لأنَّ اللّفظةَ الواحدة إذا اعتورَها معنيان مختلفان لم يعرف المخاطَب أيّهما أراد المخاطِب .

وبالجملة كلامُ العرب يُصَحِّحُ بعضُه بعضاً ، ويرتبطُ أوّلُه بآخره ، ولا يُعرف معنى الخطاب منه إلّا باستيفائه واستكمال جميع حروفه كما يقول ابن الأنباري[2] .

وقد يعرض أبو عليّ في سياق حِجاجه إلى المقصور والممدود ، فينبّه على بعض ما جاء منه بالقصر والمدّ ، قال عقب ذكره زكريّا وزكريّاء[3] : « ونظير القصر والمدّ في هذا الاسم قولهم الهيجا والهيجاء ؛ قال[4] :

وأَرْبَدُ فَارِسُ الهَيْجَا إذَا مَا تَقَعَّرَتِ المَشَاجِرُ بِالفِئَامِ

وقال[5] :

---

(١) انظر : الأضداد لابن الأنباري ٦ .

(٢) انظر : الأضداد له ٢ .

(٣) انظر : الحُجّة ٣/ ٣٥ .

(٤) لبيد ، ديوانه ٢٠١ ، والمعاني الكبير ٢/ ٩٠٩ ، والتكملة (فرهود ١٠٦ ، مرجان ٣٣٦) ، والمقصور والممدود لأبي عليّ ٦٥ ، والمخصَّص ٧/ ١٤٧ ، ١٦/ ٩١ ، تقعّرت : سقطت ، المشاجر : مراكب النّساء ، الفِئام : وطاء الهوادج .

(٥) عُزي في ذيل الأمالي ١٤٠ لجرير ، وأُلحق في ديوانه ٢/ ١١٠٤ عن السّمط ٢/ ٨٩٩ ، قال =

إذا كانت الهَيْجاءُ وانشقَّتِ العَصا فحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ عَضْبٌ مُهَنَّدُ » اهـ

ويبدو أَنَّ ذَيْنك البيتين عَلَمٌ عند أبي عليّ على ما جاء مقصوراً وممدوداً[1] .

وقد ينبِّه على ما جاء مقصوراً من الممدود وإنْ لم تَجْرِ به القراءة ؛ قال معلِّقاً على قول ابن مجاهد[2] « ولم يختلفوا في مدّ (هؤلاء) » :[3] « في هؤلاءِ لغتان المدّ ، والقصر كالتي في قول الأعشى[4] :

هَــؤُلَا ثُــمَّ هَــؤُلَا كُــلًّا أَعْطَيْـ ـــتَ نِعَــالًا مَحْــذُوَّةً بِمِثَــالِ » اهـ

وقد يستطرد أبو عليّ أثناء تفسيره لفظة إلى التنبيه عليها أنّها من باب المذكّر والمؤنّث إنْ كانت كذلك ويحتجّ للاستعمالين ، كقوله[5] : « والسَّلْمُ الذي هو الصُّلح يُذكَّرُ ويُؤنَّث . وقوله ﴿ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾ [سورة الأنفال : ٦١] . وقد حُكِيَ[6] عن أبي زيد أنّه سَمِعَ مِنَ العرب مَنْ يقول : « فاجْنُحْ له ، فذكَّرَهُ » اهـ

= الميمني : نسبه القالي لجرير ، وعليه العُهدة اهـ ونقل الجامع في الجواهر ٣/ ٨٧٠ جميع كلام أبي عليّ في هذا الموضع ، وسقط من مطبوعته بيتُ لبيد السَّالف ، هكذا وقع : « قال لبيد : إذا كانت الهيجاء .. » ، فأوْهَمَ هذا السَّقْطُ محقِّقَ المقصور والممدود للقالي ٢٨٣ أَنَّ البيتَ للبيد ، وأَنَّ الديوانَ أَخَلَّ به . وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفرّاء ١/ ٤١٧ ، والمقصور والممدود لابن السِّكّيت ١٠٣ ، ولأبي عليّ ٦٥ ، والأصول ٢/ ٣٧ ، وإعراب النّحّاس ٢/ ١٩٥ ، والتكملة (فرهود ١٠٦ ، مرجان ٣٣٦) ، والمخصَّص ١٦/ ٩١ ، وابن يعيش ٢/ ٥١ ، وشرح أبيات المغني ٧/ ١٩١ ، وغير ذلك كثير .

(١) انظر : الحُجّة ٥/ ٦٠ ، ٦١ ، والمقصور والممدود لأبي عليّ ٦٥ ، والتكملة (فرهود ١٠٦ ، ومرجان ٣٣٦) .

(٢) انظر : السّبعة ٢٠٧ .

(٣) انظر : الحُجّة ٣/ ٥١ .

(٤) ديوانه ٦١ ، والمقتضب ٤/ ٢٧٨ ، وإعراب النّحّاس ١/ ٢١٠ وفيه أنّها لغة تميم وبعض أسد وقيس ، والشّعر ٢/ ٤١٦ ، وابن الشّجريّ ١/ ٤٣ ، وابن يعيش ٣/ ١٣٧ ، والبحر ١/ ١٣٨ ، وشرح أبيات المغني ٢/ ١٩٥ .

(٥) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٩٤ .

(٦) حاكي ذلك عنه أبو حاتم في المذكّر والمؤنّث له ١٢٠ ، وحكاه عن أبي حاتم عنه ابنُ الأنباري في المذكّر والمؤنّث له ١/ ٤٤٤ ، وفيه نصٌّ على ضمّ النون والتذكير . وانظر : إصلاح المنطق ٣٠ ، ٣٦١ ، وإعراب النّحّاس ١/ ٣٠٠ ، والبحر ٢/ ١٠٩ .

ومثلُه تذكيرُ الإزار وتأنيثُه[1] : « قال أبو ذُؤيب[2] :

تَبَرَّأُ مِنْ دَمِ القتيلِ وثَوْبِهِ ... وَقَدْ عَلِقَتْ دَمَ القتيلِ إِزارُهَا

علامة التأنيث في « علقتْ » للإزار . أنّثها كما أنّثه ابن أحمر في قوله[3] :

طَرَحْنا إزاراً فَوْقَهَا أَيْزَنِيَّةً ... على مَنْهَلٍ مِنْ قَسْدَقَدَاءَ ومَوْرِدِ

وأُنشد للأعشى[4] بإلحاق علامته في قوله[5] :

تَرْ ... فُلُ في البَقِيْرَةِ والإِزَارَةْ » اهـ

ومن أبواب اللُّغة التي كان أبو عليّ يتوقَّف عندها باب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ ، يُخَرِّج عليه غيرَ قليل من القراءات[6] ، ويسوق له الشَّواهد . قال أبو عليّ[7] : « سقيته في معنى أَسقيته ، يدلُّ على ذلك قولُه[8] :

سَقَى قومي بني مَجْدٍ وأَسْقَى ... نُمَيراً والقبائلَ مِنْ هلالِ » اهـ

---

(١) انظر : الحُجَّة ٢/ ٣٢٦ .

(٢) في شرح أشعار الهُذليين ١/ ٧٧ ، والمذكَّر والمؤنَّث لأبي حاتم ١٦٧ ، ومعاني الشِّعر للأُشْنانْدانيّ ٢١ ، والمخصَّص ٤/ ٧٧ ، ١٧/ ٢٢ .

(٣) شعره ص٥٠ عن معجم ما استعجم ٣/ ١٠١٥ ، وفيه : طرحْنا فوقها أبينيَّةً على مصدر . . . قال الجامع في الاستدراك ١٧ : والصَّحيح : ونحن طرحْنا فوقَها أَبْيَنِيَّةً ؛ لأنَّ أَيزنيّة الرِّماح ، وأمَّا الأَبْيَنِيَّةُ فالثياب تُنسب إلى عدن أَبْيَنَ وإِبْيَنَ ، والفتح أجود فيهما فيما ذكر الأسود اهـ وفي اللِّسان [ق د د] رُوي العجز عن أبي عليّ . وقَدْقَدَاء موضع .

(٤) وقع في مطبوعة الحُجَّة : الأعشى ، وهو تحريف .

(٥) ديوانه ٢٠٣ ، والمذكَّر والمؤنَّث لأبي حاتم ١٦٧ ، والمخصص ١٧/ ٢٢ ، وتمامه : كَتَمَايُلِ النَّشْوانِ . . . . والبقيرة : ثوب يُشَقُّ فيُلبس بلا أكمام ، والإزارة كلُّ ما يُلتحف به .

(٦) انظر : الحُجَّة ٤/ ١٢٥ ، ٣٦٨ ، ٥/ ١٥٦ .

(٧) انظر : الحُجَّة ٥/ ٧٥ .

(٨) لبيد ، ديوانه ٩٣ ، والنَّوادر (الشرتوني ٢١٣ ، د . عبد القادر ٥٤٠) ، ومجاز القرآن ١/ ٣٥٠ ، ومعاني القرآن للفرَّاء ٢/ ١٠٨ ، وللزَّجَّاج ٣/ ٢٠٨ ، والمُحبَّر ١٧٨ ، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم ١٤٥ ، وللزَّجَّاج ٥٠ ، ومعاني القراءات للأزهري ٢/ ٨١ ، والخصائص ١/ ٣٧٠ ، ومجمع البيان ٦/ ٤٧٩ ، وسيأتي في الحُجَّة ٥/ ٢٩٣ .

وقال[1] : « ويقال : نَبَتَ البَقْلُ ، وأنبته اللهُ . والأصمعيّ يُنكر أنبت ، ويزعم أنَّ قصيدةَ زُهيرٍ التي فيها[2] :

حَتَّى إذَا أَنْبَتَ البَقْلُ

مُتَّهمةٌ . وإِذَا جاءَ الشَّيْءُ مجيئاً كان للقياس فيه مَسْلَكٌ ، فروتْه الرُّواةُ لم يكن بعد ذلك موضع مطعن » اهـ

ومِمَّا ذكر من باب فعلت وأفعلت[3] : رهن وأرهن ، ومدّ وأمدّ ، وسرى وأسْرى ، وثبت وأثبت ، وهلك وأهلك ، وسحت وأسحت ، وجمع وأجمع ، ووفى وأوْفى ، وقتر وأقتر .

هذه هي أبرز ملامح منهج أبي عليّ في عرض ما اتّفق لـه من اللُّغة ، ويظهر فيه حفاوةُ أبي عليّ بما يرويه من تراث أبي زيد في المقام الأوّل ، ثمّ ما يُروى عن ثعلب ، وتغلب على مناقشة هذه المادّة الصِّناعةُ النَّحويّةُ ؛ إذ كان أبو عليّ ينصرف إلى تصريف الحرف إن كان مِمّا يحتملُ التَّصريفَ ، ويُعْرِبُ ما يلوحُ لـه مِمّا يقعُ فيما يُنشدُه مِنْ شواهد اللُّغة ، ويتّسع في إدارة الكلام على الأفعال مِنْ حيثُ التعدِّي واللُّزوم ، وينبِّهُ على ما يَخْفى من معانيها مِمَّا ينبني عليه أحكام نحويّة أو فقهيّة . وقد ينجرّ في كلامه أُصولٌ لغويّةٌ مِنْ مِثْلِ أَنَّ العربَ قد تُجري على الشَّيْءِ لَفْظَ ما يتبعُه ويقترنُ به .

وتظهر عنايةُ أبي عليّ بتأصيل ما يسوقُه من ألفاظ ، ومحاولةُ رَدِّ ما تناثر من المعاني إلى أَصْلٍ واحدٍ ، وهذا من نزعتِه إلى القياسِ ، وكذا يحتفي أبو عليّ بحدِّ بعض المصطلحات التي تقعُ له ، وفي حدوده يظهرُ أثرُ الصِّياغة المنطقيّة .

ومِنْ منهجِه أنّه كان يتتبّع أحياناً دلالاتِ لَفْظٍ من التنزيل ، ويسوق ما وَرَدَ فيه مِنْ

---

(١) انظر : الحُجّة ٥/ ٥٤ ، ٢٩٢ .

(٢) ديوانه صنعة الأعلم ٤١ ، ومعاني القراءات للأزهريّ ٢/ ١٨٩ ، وتمامه :
رَأَيْتُ ذَوِي الحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِم قَطِيناً لهم

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٤٦ ، ٤/ ١٢٥ ، ٣٦٨ ، ٥/ ٢٠ ، ١٥٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٧٦ ، ٣٤٨ .

وقد يورد كلمات تشتركُ في بعض حروفها مع حروف الكلمة التي يتكلّم عليها ، وهو ضَرْبٌ من التداعي والاستطراد ، ورغبةٌ مِنَ الشَّيْخِ أنَّه يريدُ أَنْ يَسْتَقِيَكَ كُلَّ ما هو حاضِرُه دُفْعَةً واحدةً . وقد يتوقّف عند أبواب من اللُّغة فيقول فيها قولًا ويختار منها اختياراً كالذي فعله في باب المعرَّب والأضداد . واتّفقت له مادّة غنيّة في باب المقصور والممدود والمذكّر والمؤنّث وفعلت وأفعلت .

كُلّ أولئك مِمّا يجعل الحُجّة من المصادر اللُّغويّة المهمّة في تراثنا ، وهي مَلأى بِنُقُولٍ لُغويّةٍ عزيزة هلك أكثرُ مظانّها فيما هلك . ويستخرجُ الناظر فيها شرحاً لنوادر أبي زيد ، ونواةً لصناعةِ معجمٍ مقصورٍ على الأفعال التي تكلّم عليها من حيث التعدّي واللُّزوم ، وآراءً قيّمةً تنضافُ إلى مواضعِها مِنْ كُتُبِ اللُّغةِ وفِقْهِها .

٢ ـ مَنْهَجُهُ في تفسير القرآن :

وقع في متن الحُجَّة جملةٌ صالحةٌ من تفسير القرآن ، أدّاه إليها ما يحتاج إليه من الحِجاج بها ، أو اتّفقت له من باب الاستطراد الذي ينتشر في جسد الكتاب .

ولمّا كان أبو عليّ واحداً من أفذاذ القائسين في النّحو العربيّ **كان لا بُدَّ من إيثاره التفسيرَ بالرّأي والنظر ، ومناقشة ما رُوي من الأثر** . قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة البقرة : ٤٦] :[١] « أيْ ثوابه ، فقد يجوزُ ألّا يكونَ منهم القَطْعُ على ذلك والحتمُ به ، بدلالة قول إبراهيم ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [سورة الشعراء : ٨٢] . فأمّا قوله ﴿ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [سورة الحاقة : ٢٠] فلا يكون إلّا على العلم والتيقُّن ؛ لأنَّ صحّةَ الإيمان إنّما تكون بالقطع على ذلك والتيقُّنِ به ، والشّاكُّ فيه لا إيمانَ له » .

يريد أبو عليّ أنْ يستبعدَ التفسير المشهور لقوله ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ ، وهو أنَّ الظَّنَّ بمعنى اليقين ، ويحمل ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ على معنى يطمعون ، لأنّه لا يجوزُ للمؤمن أنْ يقطعَ على جهةِ اليقين أنّه سيُلاقي ثوابَ ربّه ، وإنّما حَسْبُه أنْ يطمعَ بذلك ويأملَ وقوعَه . واستدلّ على ذلك بقول إبراهيم عليه السّلام ﴿ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ ﴾ ، وغفران الخطيئة مُفْضٍ إلى الجنّة ، ولم يقطع بأنَّ غفرانَ الخطيئة واقعٌ لا محالة . على أنَّ أبا عليّ عاد ففسّر ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ ، بمعنى يعلمون علم اليقين ؛ لأنّه ذهب إلى أنّ « أنَّ » لا تقعُ إلّا بعدَ ما دَلّ على اليقين والاستقرار[٢] .

ومن منهج أبي عليّ في التفسير أنّه يسوق كثيراً من الآي للاستدلال على معنى واحد ، يحشد كلّ نظائره ، وهذا من نزعته إلى القياس والحمل على النظير ؛ قال في التعليق على قوله ﴿ وَهَلْ يُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [سورة سبأ : ١٧] :[٣] « وإنّما خُصَّ

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٥٠ .

(٣) انظر : الحُجّة ٦/ ١٨ .

الكفور بهذا ؛ لأنَّ المؤمن قد يُكَفَّرُ عن ذنوبه بطاعاته ، فلا يجازى على ذنوبه التي تُكَفَّرُ ، والكافرُ عملُه يحبطُ فلا يُكفَّر عن سيّئاته ؛ كما يُكفَّر عن سيّئات المؤمن ؛ قال تعالى ﴿ إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ ﴾ [سورة النساء : ٣١] ، وقال ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٖ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ كَفَّرَ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَأَصۡلَحَ بَالَهُمۡ ﴾ [سورة محمّد : ٢] ، وقال ﴿ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ ﴾ [سورة الأحقاف : ١٦] ، وقال في الكفّار ﴿ أَضَلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ [سورة محمّد : ١] ، وقال ﴿ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ ﴾ [سورة إبراهيم : ١٨] ، و﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ ﴾ [سورة النّور : ٣٩] . فالكافر يُجازى بكُلِّ سوءٍ يعملُه ، وليس كالمؤمن الذي يُكفَّر عن بعض سيّئاتِه بأعماله الصّالحة » .

وقد يناقش ما ورد من أثر في تفسير آية لا يَقْوى به المعنى ، من ذلك ما رُوي عن سُفيان بن عيينة[1] في قوله ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] ، أَيْ تجعلُها ذَكَراً . قال أبو عليّ :[2] « وأحسب أنَّ أحداً مِنْ أَهْلِ التأويل ، لم يذهبْ إلى ذلك غيره ، وليس هو في المعنى بالقويّ ، ألا ترى أنَّهُنَّ لو بَلَغْنَ ما بَلَغْنَ ولم يكن مَعَهُنَّ رجلٌ لم تَجُزْ شهادتُهُنَّ حتّى يكون معهنَّ رجلٌ . فإذا كان الأمر على هذا لم يذكِّرها ، والحاجةُ في إنفاذِ الشّهادة إلى الرجلِ قائمةٌ . وممّا يُبْعِدُ قولَه ﴿ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا ﴾ ، والضّلال قد فسّره أبو عُبيدة بالنّسيان[3] . فالذي ينبغي أَنْ يُعادِلَه ما هو مقابلٌ للنّسيان من التذكير » .

وقد يتلطّف أبو عليّ في توجيه ما ظاهرُه التدافع من الآي ؛ قال[4] : « فأمّا قوله ﴿ يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ ﴾ [سورة عبس : ٣٤] ، وقد قال ﴿ لِيَوۡمِ ٱلۡجَمۡعِۖ ﴾ [سورة التغابن : ٩] ، و﴿ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [سورة المؤمن : ١٥] = فليس يُراد بالفرارِ المضافِ إليه اليومُ الشّرادُ ولا النّفارُ ، وأنت تقول لِمَنْ تكلّمُ : فَرَرْتَ مِمّا لَزِمَكَ ، لا تريدُ بذلك بِعاداً

---

(١) انظر : معاني القرآن للنّحّاس ١/ ٣١٨ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ، ولعلّه أوقع « أحداً » هنا لرائحة « لم » الآتية .

(٣) في مجاز القرآن له ١/ ٨٣ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٠ .

في المَحَلّ . وتقدير ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ يومَ يفرُّ المرءُ مِنْ موالاةِ أخيه ، أو مِنْ نُصْرته ، أو مِن مساءلة أخيه لاهتمامه بشأنِه » .

وقال[1] : « فأمّا قول نوح ﴿إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [سورة هود : ٤٥] ، وقوله ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [سورة هود : ٤٦] ، فيجوز أَنْ يكونَ نوح قال ذلك على ظاهر ما شاهد من ابنه من متابعته له وتصديقه إيّاه ، فقال له : ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ ، أَيْ مِنْ أَهْلِ دينك ، فحذف المضاف ، ويجوز أَنْ يكونَ المعنى ليس من أهلك الذين وعدتهم أَنْ أُنْجِيَهُم من الغرق ، لمخالفته لك في الدِّين ، فَبَعّدَ المخالفةُ في الدِّين قُرْبَ النَّسَبِ الذي بينكما للمُباينة في الإيمان ، كما تُقَرِّبُ الموالاةُ فيه مع البُعْدِ في النَّسَب ؛ قال ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [سورة الحجرات : ١٠] » .

ولأبي عليّ صياغة حسنة في التفسير في بعض المواضع ، من ذلك ما قاله في تفسير قوله تعالى ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [سورة يوسف : ١٧] :[2] « ليس المعنى على ما أنت بمصدِّق لنا ولو كُنّا صادقين عندَك ، لأنَّ الأنبياءَ لا تكذِّبُ الصادقين ، ولكنّ المعنى ما أنت واثقاً ولا غيرَ خائفِ الكذبَ في قولنا ، ولو كُنّا على الحقيقةِ صادقين عندَك لَمَا خَلَوْنا من ظِنَّةٍ منك وتُهمةٍ . وهذا المعنى متعالَمٌ في استعمال النّاس . فمؤمن هنا مِن آمن ، أَيْ صار ذا أَمْنٍ ، أو صار ذا ثقةٍ ، فنفى ذلك ، أَيْ لا تثق بأنَّ الأَمْرَ كما تُخبرُ ولا تسكن نفسُك إليه » .

وقال في قوله تعالى ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [سورة يوسف : ٢٣] :[3] « سياق الآية يدلُّ على التهيُّؤ الذي هو استعداد ، وليس المعنى على التُّهمة والإزْنان[4] ، أَلَا تَرى أَنَّ المراودةَ وتغليقَ الأبواب إنّما هو تهيُّؤٌ وتعمُّلٌ لطَلَبِ الخَلْوةِ وما تلتمسُه المرأةُ فيها » .

---

(١) انظر : الحُجّة ٤/ ٣٤٢ ، وانظر منها أيضاً ١/ ٢٢٢ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٢٢٧ .

(٣) انظر : الحُجّة ٤/ ٤٢٠ ، وانظر منها أيضاً ١/ ١٧٢ ، ٢٤٧ ، ٢/ ٦٣ ، ٢٣٣ ، ٣٢٤ ، ٣/ ٦٨ ، ٣٧٠ ، ٤/ ٢٧٥ ، ٤٢٠ .

(٤) في اللِّسان [ز ن ن] : فلان يُزَنُّ بكذا أَيْ يُتَّهَمُ به ، وقد أَزْنَنْتُهُ بكذا من الشَّرِّ ، ولا يكون الإِزْنان في الخير .

ولم يُخْلِ أبو عليّ تفسيره من الآثار المرويّة عن الصحابة والتّابعين[1] ، وهو يروي تفسير مجاهد مسنداً إليه ، قال في ﴿لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [سورة لقمان : ٦] :[2] « سماع الغِناء ، روينا ذلك عن الكندي عن المؤمَّل عن ابن عُلَيَّة عن ليث عن مجاهد » ، ويروي تفسير الحسن مسنداً إليه[3] ، والسُّدّيّ كذلك[4] .

ويحتفي أبو عليّ حفاوةً أيَّ حفاوة بتفسير أبي عُبيدة ، فهو دائم النظر إليه ، والاعتداد به ، والنَّقْل عنه[5] ، ولهذا ما اشتهى أَنْ يقتني النَّاسُ نسخةً من مجاز القرآن له[6] . ويأتي كتاب أبي عُبيدة في المجاز في أهمّ كتب معاني القرآن التي عوَّل عليها أبو عليّ في صناعة الحُجّة . وسيأتي الكلام عليه في مصادر الحُجّة .

وقد ينبّه أبو عليّ على تفسير ما يؤول إليه المعنى دون مراعاة أَصْل اللَّفْظ واستعماله ، وأَنَّ هذا مِمّا يأتيه المفسّرون من غير أَهْلِ اللُّغة ؛ قال[7] : « مَنْ قال ﴿ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [سورة طه : ١٢] المُعَظَّم ، إنَّما هو تفسيرٌ على المعنى . وكثيراً ما يفعلُ المفسّرون من غير أَهْلِ اللُّغة ذلك . لمّا رَأَوا ذلك لا يُفعَلُ[8] إلَّا بشَيْءٍ يُرادُ تعظيمُه وتَبْرِئَتُه من غيرِ الطّهارة = فسّروه بالمُعَظَّم على هذا المعنى والأَصْلُ التطهيرُ الذي فسّره أبو عبيدة[9] » .

ولما كان أبو عليّ واحداً من المعتزلة ، كان يتأوّل الآيات ويفسّرُها بما ينسجم مع عقيدة الاعتزال ، قال في قوله تعالى : ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ﴾ [سورة المجادلة : ٢٢] :[10] « معنى كتابة الإيمان في قلوبهم أنَّها سمةٌ لِمَنْ يشاهدُهم مِنَ الملائكة أنَّهم

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٨٧ـ٢٨٨ ، ٣١٦ .
(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ٣٩٦ ، ٤/ ٢٠٦ ، ٥/ ٢٧٤ ، ٤٥٣ .
(٣) انظر : الحُجّة ٥/ ١٦٩ .
(٤) انظر : الحُجّة ٦/ ٩٤ .
(٥) انظر : الحُجّة ١/ ٣١٤ ، ومجاز القرآن ١/ ٣١ .
(٦) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٧ .
(٧) انظر : الحُجّة ٢/ ١٥٣ .
(٨) وقع في مطبوعة الحُجّة : يفعلون ، وهو تحريف .
(٩) في مجاز القرآن له ١/ ٣٦ ، والبحر ٦/ ٢٣١ .
(١٠) انظر : الحُجّة ٦/ ٢٨٢ .

مؤمنون ، كما أنَّ قولَه في الكُفَّار ﴿ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [سورة التوبة : ٩٣] علامة يعلمُ من شاهد مِن الملائكة أنَّه المطبوعُ على قلبه . وعلى هذا قوله ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [سورة الكهف : ٢٨] ، أَيْ جعلها غُفْلاً من العلامة التي تكونُ في قلوب الذاكرين » .

يتجانف أبو عليّ عن تفسير كتب وطبع وأغفل بما يدلّ عليه ظاهر اللفظ ، لأنَّ هذا مُفْضٍ إلى أنَّ الله قد صيّر الإيمان والكفر في قلب عبده ، ولا يجوز عند المعتزلة أَنْ يكون الله أراد لعبده الإيمان أو الكفر ، وهذا إنَّما هو من اختيار العبد لنفسه . وقد فسَّر ابن جنِّي[1] ـ وهو معتزليّ كشيخه ـ ﴿ أَغْفَلْنَا ﴾ بمعنى صادفناه كذلك من باب أفعلْتُ الشَّيْءَ إذا وجدْته وصادفْته ووافقْتُه كذلك ، كقولك دخلت قريةً فأَعْمرتها ، أَيْ وجدتها عامرة ، ثمّ علّق على هذا المعنى الذي افتضّه :[2] « وإذا صَحَّ هذا الموضعُ ثَبَتَ به لنا أَصْلٌ شريفٌ يعرفُه مَنْ يعرفُه » ، وهذا الأَصْلُ أَنَّ الله لا يُصيِّرُ العَبْدَ غافلاً أَوْ كافراً ، وإنَّما أفعالُه منسوبةٌ إليه . وقد سلف أمثلةٌ من تفسير أبي عليّ الذي تحكمُه روحُ الاعتزال في الكلام على عقيدتِه ومَذْهَبِه .

هذه أبرز ملامح التفسير عند أبي عليّ ، وهو تفسيرٌ آخِذ بالرَّأْي والنَّظَرِ ، ومُنَاقِشٌ ما رُوِي مِنَ الأَثَرِ حيناً ، ومُعْتَدٌّ به حيناً آخر ، ومُحَاوِلٌ أَنْ يحشدَ نظائر الآية المفسَّرة ، وهذا مِنْ نزعتِه إلى القياسِ والحَمْلِ على النَّظير . وفيه تلطُّفٌ في توجيه ما ظاهرُه التدافع من التنزيل ، وإشراقٌ في عبارة أبي عليّ وحُسْنِ بيان وتأتٍّ للمعنى الدقيق ، وحفاوةٌ بكتاب أبي عُبيدة في المجاز ، وتنبيهٌ على ما يفسّرُه غيرُ أَهْلِ اللُّغة مراعين ما يؤول إليه المعنى دون ما عليه أَصْلُ اللَّفْظ . وفي تفسيره عدولٌ عمّا عليه ظاهرُ الآيات ولَيٌّ لدلالةِ الأَفْعال ليجعلَ ما يخالفُ عقيدةَ المعتزلة من الآي منسجماً مع روح العقيدة الاعتزاليّة التي استحكمتْ في قلبِه وعقلِه ، فكان يصدر عنها في غيرِ قليلٍ من الأحكام التي أطلقَها مفسّراً أَوْ مُعْرِباً .

---

(١) انظر : المحتسب ٢/٢٨ ، وأمالي ابن الشّجريّ ١/٢٢٦ ، والبحر ٦/١١٩ .

(٢) انظر : الخصائص ٣/٢٥٥ .

٣ ـ مَنْهَجُه في إعراب القرآن :

اشتملت الحُجَّة على قطعة صالحة من إعراب القرآن مِمّا يُشْكِلُ من آيِه ، ولذلك لا يبعدُ المرءُ إذا اعتدَّ الحُجَّة في كتب أعاريب القرآن .

وكَلَفُ أبي عليّ بالإعراب وتقليب الوجوه وامتخاض جميعِ ما تطيقُه الآيةُ من الاحتمالات ، كلّ أولئك مِمّا اشتُهر به نحوُ أبي عليّ . روى البغداديُّ[(١)] عن ابن الخشّاب : « لم يَجْرِ في سَنَنِ الفرزدق مِنْ تعجرُفِه في شِعْرِه بالتقديم والتأخيرِ المُخِلِّ بمعانيه = إلّا المتنبّي. ولذلك مال إليه أبو عليّ وابنُ جنّي؛ لأنَّه مِمّا يوافقُ صناعتَهما . ولا ينفعُ المتنبّي شهادةُ أبي عليّ له بالشِّعْر ؛ لأنَّ أبا عليٍّ مُعْرِبٌ لا نَقّادٌ » .

قال أبو عليّ[(٢)] : « ﴿فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٩] ، قوله ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ يحتملُ ضربَيْنِ : أحدهما أَنْ يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ ، والآخر أَنْ يكونَ حالًا . فإذا جعلْتَه وصْفاً للمصدر كان التقدير : آذنتكم إيذاناً على سواء . ومثلُ وصْفِ المصدر ههنا قولُه ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٨٣] ، التقدير[(٣)] : كتب عليكم الصّيام كتابةً كما كُتب على الّذين ، فحذف المصدر . فكذلك يُحذف في ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ . وفيه ذِكْرٌ من المحذوف . ومعنى إيذاناً على سواء : أعلمتكم إعْلاماً نستوي في علْمِه لا أَستبدُّ أنا به دونكم لتتأهَّبُوا لِمَا يُرادُ منكم . وأمّا إذا جعلْتَه حالًا فإنَّه يمكنُ فيه ثلاثةُ أَضْرُبٍ : أحدها أَنْ يكونَ حالًا من الفاعل ، والآخر أَنْ يكونَ من المفعول به ، والثالث أَنْ يكون منهما جميعاً[(٤)] على قياس ما جاء من قول عنترة[(٥)] :

---

(١) في الخزانة ٥/١٤٦ عن تذكرة النُّحاة لأبي حَيّان ، ولم يقع في مطبوعتها المدشوتة المخرومة المضطربة .

(٢) انظر : الحُجَّة ٢/٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٣) منع هذا التقدير في الإغفال ٢/٦٨ ، وعلّق ﴿كما﴾ بحال من ﴿الصِّيام﴾ . انظر : الجواهر ٢/٦٤١ ، والاستدراك ٢ ، وما سلف في الحُجَّة ١/٢٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٥٧ ، وكشف المشكلات ٢/٨٨٥ ، والجواهر ١/٢٥٨ ، وشرح اللُّمع ٢/٧٠٦ ، والارتشاف ٣/١٥٩٦ ، والبحر ٢/١٢١ ، والدّرّ المصون ٢/٣٦٠ .

(٥) ديوانه ٢٣٤ ، والبصريّات ٧٨١ ، ٨٠٣ ، وشرح اللُّمع ٢/٧٠٦ ، والجواهر ١/٢٥٨ ، وابن =

مَتَى تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا

وما أنشدَه أبو زَيْد[1] :

إنْ تَلْقَنِي بَرْزَيْنِ لا تَغْتَبِطْ بِهِ » اهـ

إنَّ كثرةَ وجوهِ الإعْراب ، واتّساعَ أبي عليّ فيها ، وما يستتبعُ ذلك من استطرادٍ إلى تقديرِ الحُذُوْفِ ، ولَمْحِ الأَشْباه واستدعائِها ، كُلُّ أُولئك مِمَّا يراه النَّاظرُ على امتدادِ الحُجَّة . وهو مِمَّا يُعين على صناعة الملكة النَّحْويَّة ، ويمكِّنُ العربيّةَ مِنْ نَفْسِ صاحبها .

جاءَت كثرةُ وجوه الإعْراب والتخريج ضرباً من النَّشاط الذِّهني الذي يتّقد عند أبي عليّ ويُمليه عليه إحكامُ الصَّنْعة . وهذا التوسُّع في وجوه الإعراب إنَّما هو لغايةٍ تعليميّةٍ تغيَّاها أبو عليّ ، وهي التمرين والتدريب ، ألمح إلى هذا البغداديّ بعد أَنْ ذكر وجوهاً شتّى في توجيه بيت للفرزدق ، قال[2] : « إنَّما ذكر الوجه الأوّل . . ليجعلَه مِنْ مسائل التمرين في الإعراب ، لِيُظْهِرَ قوّةَ استحضارِه للقواعد ووجوه التخريجات » .

= الشّجريّ ١/ ٢٦ ، وابن يعيش ٢/ ٥٥ ، ٤/ ١١٦ ، ٦/ ٨٧ ، والمخصّص ٢/ ٤٤ ، والتبصرة والتذكرة للصّيمريّ ١/ ٢٣٦ ، والخزانة ٤/ ٢٩٧ ، ٧/ ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥٥٣ ، الرَّانفة : طرفُ الألْية الذي يلي الأرض إذا كان الإنسان قائماً ، وتُستطار : تُسْتَخَفّ ، وتحتمل ضربَيْن : أحدهما أن تكون معطوفة على جواب الشرط ، وأصله : تستطاران ، فسقطت نونه للجزم ، والآخر أن يكون نصباً على الجواب بالواو ، بتقدير : وأَنْ تستطارا ، فالألف للإطلاق . عن أمالي ابن الشّجريّ ١/ ٢٩ .

(١) النّوادر (الشّرتوني ٢٠ ، ود . عبد القادر ١٨٢) لمُطير بْنِ الأَشْيَم الأَسَديّ ، وهو في ديوان بني أسد ٢/ ٤٢٨ عن النّوادر ، وأنشد صدره أيضاً في البصريّات ٢/ ٧٨٣ ، وعجزه :

وإنْ تَدْعُ لا تُنْصَرْ عَلَيَّ وأُخْذَلِ

والجواهر ١/ ٢٥٨ .

والبَرْز : المتكشّفُ الشَّأْنِ الظّاهر ، قال أبو زيد : برزَيْنِ : فَرْدَيْنِ ، وأُخْذَل يريد : ولا أُخْذَل ، يَهْزَأُ به اهـ والبيت مخروم ، وهو جائز في فعولن في ابتداءِ أبيات الطويل . انظر : الكافي ٢٧ (طبعة الحسّاني حسن عبد الله) .

(٢) انظر : شرح أبيات المُغْني ٤/ ٢١١ - ٢١٢ .

ومن منهج أبي عليّ في الإعراب أَنْ يسوق جميع ما يحتملُه ظاهر الآية من الأعاريب ، ثمّ يدفعُه إلّا وجهاً واحداً يراه الصواب ، قال في إعراب قوله ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا﴾ [سورة الأحقاف : ١٥] :(١) « الباء في ﴿بِوَٰلِدَيْهِ﴾ يجوزُ أَنْ يتعلّقَ بـ ﴿وصَّيْنا﴾ ؛ بدلالة ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [سورة الأنعام : ١٥١] ، ويجوزُ أن يتعلّقَ بالإحسانِ ؛ يدلُّ على ذلك قولُه ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [سورة يوسف : ١٠٠] . ولا يجوز أَنْ يتعلَّق الباء في الآية بالإحسان لتقدُّمها على الموصول(٢) ، ولكن يجوز أَنْ تعلّقَها بمضمرٍ يفسّرُه الإحسان(٣) ، كما جاز ذلك في الفعل في نحو(٤) ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [سورة يوسف : ٢٠] ، ومثلُ ذلك(٥) :

كَـانَ جَـزَائِـي بِـالعَصَـا أَنْ أُجْلَـدَا

---

(١) انظر : الحُجَّة ٦/ ١٨٢ ـ ١٨٣ ، وسلف كلامُه على هذه الآية استطـراداً في الحُجَّة ٢/ ١٢٨ - ١٣٠ ، فجاء أَوْفى مِمّا ذكر في حاقّ موضعها ، لتعبه وانقطاع نفسه في التأليف والرّغبة في الفراغ منه . وانظـر : الجواهر ١/ ٢٥ ـ ٢٦ ، وفيه ملخّص كلام الشيخ هنا .

(٢) يجوز أَنْ تتعلّق الباء بالمصدر الإحسان ، ولو تقدّمت عليه ؛ لأنّه يُتسامح في الجار والمجرور والظرف ، ويغتفرُ فيهما ما لا يُغتفر في غيرهما . انظر : البحر ٥/ ٢٩١ ، وقال الجامع في الجواهر ٢/ ٦٩٩ : « والظّروف يُتَلَعَّبُ بها » اهـ .

(٣) هذا ما سمّاه أبو عليّ التبيين ، وحدّه ابن جنّي في المنصف ١/ ١٣١ « ومعنى التبيين أَنْ تعلّقه بما يدلُّ عليه معنى الكلام ، ولا تقدِّرَه في الصِّلة » . وانظر : الحُجَّة ٤/ ٣٤٣ .

(٤) انظر : معاني القرآن للزّجّاج ٣/ ٩٨ ، والأصول ٢/ ٢٢٢ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٣٢٠ ، والحُجَّة ١/ ١٩٢ ، ٤/ ٣٤٣ ، والشِّعْر ١/ ١٠٢ ، والبغداديّات ٥٥٣ - ٥٥٩ ، والشّيرازيّات ٢٦٩ ، والجـواهـر ١/ ٦٥ ، ٢/ ٧١٦ ، وكشف المشكلات ٢/ ٩٧٨ ، ١٢٧٦ ، والبحر ٥/ ٢٩١ ، ويعني الشيخ بالفعل شبه الجملة ﴿مِنَ الزّاهدين﴾ ، لأنّه قد صار فيها مَعْنى الفِعْل ، بدليل أنّها تعملُ في الحال ، في نحو : زيد في الدار قائماً . انظر : البغداديّات ٥٥٥ ، والحُجَّة ١/ ٢٩ ، ٤/ ٣٠٣ .

(٥) العجّاج ، ملحق ديوانه ٢/ ٢٨١ ، والاشتقاق ٣١ ، وجمهرة اللُّغة ٢/ ٦٦٥ ، واللامات ٤٣ ، وإعـراب ثلاثين سورة من القرآن ٢١ ، والمقصور والممدود للقالي ٣٣٤ ، وسلف في الحُجَّة ٤/ ٣٤٣ ، والشِّعـر ١/ ١٠١ ، ٢/ ٣٦٠ ، والشّيـرازيّـات ٢٦٩ ، ودقـائـق التصـريـف ٣٦٩ ، والمحتسـب ٢/ ٣١٠ ، والمنصـف ١/ ١٢٩ ، ٣/ ٢٠ ، والمخصّـص ١٤/ ١٧٥ ، والجـواهـر ٢/ ٦٨٣ ، وسفر السعادة ١/ ١٨٥ ، وشـرح الملوكي ١٥٤ ، وابن يعيش ٩/ ١٥١ ، والحماسة البصرية ٤/ ١٦٤٦ ، والأشباه والنّظائر ٣/ ٤٧٦ ، ٤/ ٤٨٣ ، والخزانـة ٨/ ٤٢٩ ، وشـرح أبيات المُغْني ٦/ ٣٠٤ .

في قَوْلِ مَنْ لم يُعلِّقه بالجزاءِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الجزاءَ يتعلَّقُ بالباءِ في نحو ﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ﴾ [سورة المؤمنون : ١١١] ، ولكن في قول[1] مَنْ علَّقه بمضمرٍ يبيِّنُه : أَنْ أجلدا .

ومن قال[2] ﴿ وَوَصَّيْنَا﴾ كان انتصابُه على المصدر .

ولا يجوز أَنْ يكونَ انتصابُه بـ ﴿وصَّيْنا﴾ ؛ لأنَّ ﴿وصَّيْنا﴾ قد استوفى مفعولَيْهِ اللَّذين أحدهما منصوب ، والآخر المتعلِّق بالباء .

ومَنْ قال[3] ﴿ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ فمعناه : لِيَأْتِ في أَمْرِهما أمراً ذا حُسْنٍ » اهـ

ذكر أبو عليّ ما يحتمله تعليق شبه الجملة ﴿ بِوَٰلِدَيْهِ﴾ ، أن يتعلّق بالإحسان ، لأنَّ الإحْسانَ جاء متعدِّياً بالباء في التنزيل ، وأَنْ يتعلَّق بـ ﴿وصَّيْنا﴾ ، لأنَّ الإيْصاءَ مِمّا جاء متعدِّياً بالياء أيضاً في التنزيل . ثمّ منع تعليقَها بالإحسان بمانع صناعيّ ، وهو أنّه لا يجوزُ أَنْ يتقدَّم ما في حيّز الموصول ـ وهو هنا المصدر ـ عليه . ثمّ أجاز أن يتعلّق شبه الجملة ﴿ بِوَٰلِدَيْهِ﴾ بفعلٍ مضمرٍ يبيِّنُه ويفسِّرُه الإحسان ، فيكون التقدير : ووصَّيْنا الإنسانَ أَنْ أَحْسِنْ بوالدَيْهِ إحْساناً . وهذا التبيين مصطلح يكثر في كلام الشَّيخ ، ويعني به التعليق بمُضْمَرٍ يفسِّرُه العامل الذي ظَهَرَ بَعْدُ ، وإِنْ كان يجوزُ تسلُّطُه عليه ، وخرَّج عليه غيرَ قليلٍ من الآي ، نحو ﴿ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [سورة الأعراف : ٢١] ، و﴿أَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء : ٥٦] . ونقل الشيخ عن الأخفش[4] أنَّ ذلك إنَّما يجوز في حروف الجرّ ، واتّسع فيه أبو عليّ[5] فقاس الظروف عليها ؛ لأنَّ حرف الجرّ يُقدَّر معها ويُراد ، فكأنَّه في حكم الثبات .

وأبو عليّ أشار إلى قياس المصدر « الإحْسان » على شبه الجملة ﴿ مِنَ

---

(١) حكاه الزّجاجيّ في اللّامات ٤٣ عن الزّجّاج .

(٢) الكوفيّون : عاصم وحمزة والكسائي . السّبعة ٥٩٦ .

(٣) باقي السّبعة .

(٤) انظر : الحُجّة ٤/٣٤٣ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/١٩٢ .

﴿ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ في جواز تعليق ما هو من صلتهما وتقدَّم عليهما بمضمر يفسّره ما ظهر بَعْدُ ، فهو يُومِىء إلى النظير ، ولا يكشفه ، ويجري اقتباسَه ولا يشرحه ، ثقةً منه بقارئِ عصره ، أو لأنَّه أفاض في بيانه في مواضع من تآليفه الأخرى[١] .

على أنَّ ﴿مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ محمول على الفعل الصحيح في جواز أَنْ يتعلّق ما كان من صلته وتقدَّم عليه بمضمرٍ يفسِّره ما ظهر بعدُ . فهو فرع في هذه المسألة ، وقياس المصدر عليه يجعله فَرْعَ فَرْعٍ في العمل . وقد تناثر في تآليف أبي عليّ وجه الشبه بين الفعل وشبه الجملة مِن أَنَّ كليهما يعمل في الحال[٢] ، وأَنَّ معمول شبه الجملة يتقدَّمُ عليها كما يتقدَّم على الفعل ، من نحو[٣] : أَكُلَّ يومٍ لك ثوبٌ؟ ولهذا ما تسمَّحَ أبو عليّ في إجراء مصطلح الفعل على شبه الجملة .

وأنت ترى كيف تزّاحمُ الوجوهُ على الشيخ في الرّجز الذي ساقه شاهداً على التبيين ، كيف ذكر وجه من علّق « بالعصا » بالجزاء ، واستدلّ على تعدِّي الجزاء بالباء بآية من التنزيل ، وإنْ كان ما جُرَّ بالباء في الآية مصدراً أو معنى كما يسمّيه الشيخ ، وما جُرَّ بالباء في الرّجز ذاتاً أو جثّةً أو عيناً كما يسمّيه الشيخ . هجم عليه هذا الوجهُ قبل أَنْ يذكر الوجه الذي مِن أجله أنشد الرّجز . وأغمض صاحب هذا الوجه ، وهو شيخُه الزّجّاج فيما ذكر الزّجّاجيّ عنه[٤] .

واستخدم في المرة الأولى مصطلح : بمضمرٍ يفسِّرُه ، وفي الثانية : بمضمرٍ يُبَيِّنُه . والتبيين يُراد به بيانُ ما حُذف ، وتعلَّقَ به شبهُ الجملة . وهو استخدامٌ على غير ما يجري عند نحاة المِصْرَيْنِ ؛ فالكوفيون يطلقونه على ما يسمّيه البصريون البدل ، ويستعمله البصريون مرادفاً للتمييز[٥] . وسيأتي الكلام على هذا المصطلح

---

(١) انظر : البغداديّات ٥٥٣ ـ ٥٥٩ .

(٢) انظر : البغداديّات ٥٥٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١/١١٨ ، والحُجّة ١/٢٩ ، ٢/١٣٩ ، ٤/٣٠٣ ، ٦/٢٢١ ، ٤٦٣ ، والجواهر ١/٢٨١ ، وكشف المشكلات ١/٤٥٤ .

(٤) انظر : اللاّمات ٤٣ .

(٥) انظر : المصطلح النَّحْويّ : نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ١٦٣ ، ١٦٤ .

في موضعه من هذا البحث .

ثمّ ذكر أنَّ انتصاب ﴿ إِحْسَٰنًا ﴾ على المصدر ، ومنع انتصابه بـ ﴿وَصَّيْنَا﴾ ، لأنّه استوفى مفعولَيْهِ ﴿ ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ ، و﴿ بِوَٰلِدَيْهِ ﴾ . وخرّج قراءة ﴿حُسْنًا﴾ على أنّه مفعول به لفعل يُفهم من المعنى ، قدّره : ليأتِ أمراً ذا حُسْنٍ هنا ، وسلف تقديره[1] : اتّخذْ فيهم حُسْناً ، أو اصطنعْ فيهم حُسْناً . وسلف[2] أيضاً أنّه أجاز أنْ ينتصب ﴿حُسْنًا﴾ نَصْبَ المصدر ، وُضع اسم المصدر موضع المصدر .

ويُلْحَظُ أنَّ أبا عليّ قد استخدم قوله « فمعناه » في موضع « فتقديره » ، وهذا منه لأنّه يرى الإعراب خادماً للمعنى ، يُصَحِّحُه ويكشفُه . وسيأتي الكلام على التوجيه النَّحْوي وتجاذب المعاني والأعاريب عند الشيخ في موضعه من هذا البحث .

ورغبة أبي عليّ في استقصاء الوجوه الإعرابيّة ربّما أدّته إلى تقادير صناعيّة قلقة تفكّكُ أوصال النَّظْم ، من ذلك ما قاله في قوله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٣٢] : « لا يخلو القولُ في قوله ﴿ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ﴾ مِنْ أنْ يتعلَّقَ بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾ ، أو بـ ﴿ زِينَةَ ﴾ ، أو بـ ﴿ أَخْرَجَ ﴾ ، أو بـ ﴿الطَّيِّباتِ﴾ ، أو بـ ﴿ ٱلرِّزْقِ ﴾ من قوله ﴿ مِنَ ٱلرِّزْقِ ﴾ ، أو بـ ﴿ ءَامَنُوا۟ ﴾ .

فلا يمتنعُ مِنْ أنْ يتعلَّقَ بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾ ، فيكون التقدير : قُلْ مَنْ حَرَّمَ في الحياة الدُّنيا .

ولا يجوز أنْ يتعلَّقَ بـ ﴿ زِينَةَ ٱللَّهِ ﴾ ، لأنّه مصدرٌ ، أوْ جارٍ مَجْراه ، وقد وصفْتَها ، فإذا وصفْتها لم يَجُزْ أنْ يتعلَّقَ بها شيءٌ بعد الوصْف .

ويجوز أنْ يتعلَّقَ بـ ﴿ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ ﴾ ﴿ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[3] .

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ٤/ ١٦١ ، والجواهر ١/ ٢٥ ، والتّبيان للعكبري ٢/ ٢٩٨ .

(٢) انظر : الحُجّة ٤/ ١٣ ـ ١٤ .

(٣) حكاه عن الأخفش ، ولم أجده في مطبوعة معاني القرآن له .

فإنْ قُلْتَ : فهلّا لم يَجُزْ تعلُّقُه بقوله ﴿أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ ؛ لأنَّ فيه فَصْلاً بينَ الصِّلةِ والموصولِ بقولِه ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ ، وهو كلامٌ مستأنفٌ ليس في الصِّلة = قيل : لا يمتنعُ الفَصْلُ به لأنَّه مِمَّا يُسَدِّدُ القِصَّةَ . وقد جاء[1] ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [سورة يونس : ٢٧] .

فقوله ﴿وَتَرْهَقُهُمْ﴾ معطوف على ﴿كَسَبُوا۟﴾ ، فكذلك ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ .

ويجوز أنْ يتعلّقَ بـ ﴿ٱلرِّزْقِ﴾ أيضاً ، وإنْ كان موصولاً .

ويجوز أنْ يتعلّق بـ ﴿ءَامَنُوا۟﴾ الذي هو صلة ﴿لِلَّذِينَ﴾ ، أيْ آمنوا في الحياة الدُّنيا .

فكُلُّ ما ذكرْنا من هذه الأشياءِ يجوز أنْ يتعلَّقَ به هذا الظرف[2] » اهـ

قال أبو حَيّان معلِّقاً على هذه التقادير[3] : « وتقادير أبي عليّ فيها تفكيكٌ للكلامِ وسلوكٌ به غيرَ ما تقتضيه الفصاحةُ ، وهي تقاديرُ أعْجميّةٌ بعيدةٌ عن البلاغة لا تناسبُ في كتابِ الله عزَّ وجلَّ » اهـ

فتعليق ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ﴾ بـ ﴿حَرَّمَ﴾ أو بـ ﴿أَخْرَجَ﴾ فيه فَصْلٌ بين المبتدأ ﴿هِيَ﴾ وخبره ﴿خالصةٌ﴾ فيمن رفع[4] ، أو بين الحال ﴿خَالِصَةً﴾ فيمن نصب وصاحبه الضمير الذي استكنّ في الخبر ﴿لِلَّذِينَ﴾[5] .

وتعليق ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ﴾ بـ ﴿زِينَةَ﴾ يمنعُه أَنَّ المصدرَ وُصِفَ ، ووَصْفُه مُؤْذِنٌ بتمامِه ، والتعليقُ به مُؤْذِنٌ بنقصانه .

وليس الاعتراضُ بقوله ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بين ﴿أَخْرَجَ﴾ و﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ﴾ مِمَّا فيه تسديدٌ وتبيين . وما نظّر به مِنْ قوله ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ﴾

---

(١) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٩١ ، ٣٩٥ ، ٦/ ١٣٦ ، والحلبيّات ١٤٣ .

(٢) عَبّر عن الجار والمجرور بالظرف ، وهو اصطلاح قديم .

(٣) انظر : البحر ٤/ ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٤) نافع وحده بالرّفع ، وباقي السّبعة بالنّصب . السّبعة ٢٨٠ .

(٥) انظر : كشف المشكلات ١/ ٤٥٥ .

يَرِدُ عليه أَنَّ فيه عطفاً للمضارع ﴿وَتَرۡهَقُهُمۡ﴾ على الماضي ﴿كسبُوا﴾[1] ، وأَنَّ قوله ﴿وَتَرۡهَقُهُمۡ﴾ لم يُؤْتَ به لتعريف ﴿الّذين﴾ ، فيُعطف على صلتِه ، بل جيءَ به للإِعْلام بما يصيبُهم جزاءً على كَسْبِهم السّيّئات[2] ، والصّواب استئنافُ هذه الجملة ، وجملة ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا﴾ خبر ﴿الّذين﴾ ، فلا اعتراضَ إذَنْ .

ويمتنعُ أَنْ يتعلَّقَ ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ بـ ﴿ٱلرِّزۡقِۚ﴾ ، أو بـ ﴿الطَّيِّبات﴾ من حيث فصل بين الموصول وما تعلَّقَ به بالأجنبيّ . وأَظْهَرُ الوجوه وأَيْسَرُها تعليق ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ بـ ﴿ءَامَنُواْ﴾ ، وهو آخر وجه ذكره الشيخ ، ويجوز أن يكون ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ في موضع خبر ثانٍ ، أو أَنْ يكون الخبر ، و﴿لِلَّذِينَ﴾ ظرف لهذا الخبر تقدَّم عليه[3] .

وقد يفيضُ أبو عليّ في استقصاء إعراب كلمة ، ويستشهد للوجوه ، ويذكر التقادير ، ثمّ يعود فيُلخّص ما ذكره من الوجوه . مِن ذلك ما ذكره في إعراب ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] بعدَ استشهادِه لِمَا يجوزُ فيها[4] : « فقد جاز في ﴿أَن تَضِلَّ﴾ أَنْ يتعلَّقَ بأحدِ ثلاثة أشياء :

أحدها : المُضْمَرُ الّذي يدلُّ عليه قوله ﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ﴾ .

والثاني : الفعلُ الذي هو : فليشهد رجلٌ وامرأتان .

والثالث : الفِعْلُ الذي هو خبر المبتدأ » اهـ

ويُلحظُ تفاوت ما ذكره ملخَّصاً وما بسطه ، فقد جعل التقدير الثاني في الشرح[5] : فلْيكنْ ، وحكاه عن الأخفش ، وذكر أَنْ كان هنا تحتمل التمام

---

(١) انظر : التبيان ٢/ ٩ .

(٢) انظر : المُغْني ٥١١ ـ ٥١٢ .

(٣) أجازه الجامع في الكشف ١/ ٤٥٤ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٢ ، وعنها في الجواهر ١/ ٥٣ .

(٥) انظر : الحُجّة ٢/ ٤١٩ ـ ٤٢١ .

والنُّقصان ، ورجّح التمامَ لقلّة الإضمار معها ، وكلّما قَلَّ الإضمارُ كان أسهل ، وذكر في الملخَّص : فليشهدْ ، وهو خلاف ما ذكره أوّلُ . وهذا من خِلاج خاطره وتعادي مناظره . على أنَّ ما عزاه إلى الأخفش من إضمار فليكنْ وقع في مطبوعة المعاني له غيرُه ، وهو[1] : « فالذي يُسْتَشْهَدُ رجلٌ وامرأتان » ، وإضمار يكن أحد قولي الفرّاء[2] .

هذه هي أبيَنُ الملاحظ على منهج أبي عليّ في إعراب القرآن ، وهو منهجٌ يقومُ على التداعي والاستطراد ، قد يُسَخَّرُ هذا الإعراب لِمَا هو في سبيله مِن احتجاجٍ ، وقد يأتي لوناً من النشاط الذّهني المتّقد ، يُمليه إحكامُ الصَّنْعة ورغبةٌ جامحةٌ عند أبي عليّ في استحضارِ القواعدِ الّتي تُجيزُ الوجوهَ أو تمنعُها ، وهذا إنّما هو لغايةٍ تعليمية تغيّاها الشيخ ، هي التمرين والتدريب ، ولا يعدمُ النّاظرُ في هذه الأعاريب المنتشرةِ في جسد الحُجَّة فوائدَ جَمَّة تُسْهِمُ في إذكاءِ الملكة النَّحْويّة عندَه ، وتُمكِّنُ العربيّةَ مِنْ نَفْسِه .

ومِمّا يتّصلُ بميدان إعراب القرآن في الحُجَّة إعرابُ أبي عليّ لجملةٍ صالحة من شواهد الشِّعْر التي اتّفقت له في تأليفه ، يسير في إدارة الإعراب عليها على نحو ما فعله في آي الذِّكْر الحكيم من تقليب الوجوه واستدعاءِ النظائر وامتخاضِ جميع ما يُطيقه البيت مِنَ التقادير . قال في قول الشّاعر[3] :

إذَا أَنَا لَمْ أُؤْمَنْ عَلَيْكَ فَلَمْ يَكُنْ ... كَلامُكَ إلّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

« يُجَوِّزُ فيه أَهْلُ النَّظَرِ في العربيّة غيرَ وَجْهٍ ، منها : إلّا مِنْ وراءُ وراءُ ،[4]

(١) انظر : معاني القرآن له ١/ ٢٠٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن له ١/ ١٨٤ .

(٣) عُتَيّ بْن مالك العُقَيْليّ ، والبيت في معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٣٢٠ ، والكامل ١/ ٨٥ ، والأزمنة والأمكنة ٢/ ٢٨٨ ، والإبانة للعَوْتبي ٢/ ٩٣ ، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير ١/ ١٦٦ ، وابن يعيش ٤/ ٨٧ ، والارتشاف ٤/ ١٨٢٢ ، والدّرّ المصون ١/ ٥١٥ ، والخزانة ٦/ ٥٠٤ . وكلّ أولئك المصادر ترويه : فلم يكن لقاؤك ، إلّا المرزوقي الذي تابع رواية الشيخ .

(٤) الحُجَّة ٥/ ١٩٠ ، واجتاح المرزوقي في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٢٨٨ جميع كلام الشيخ على البيت .

بضمِّهما كَمَا ضَمَمْتَ قَبْلُ ، وبعدُ ، وتحتُ ، ودُونُ ، وتجعلُ الثاني بدلًا مِنَ الأوّل .

قال أبو الحسن : أَنْشَدَنَاهُ يُونُس وبيتاً آخر قبلَه ، قال : وزَعَمَ أنّه شِعْرٌ مرفوع .

و : إلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ ، يريد به : ورائي ، فحذف ياءَ الإضافة ، وتدلّ الكسرةُ عليها ، فيكون من وراءِ وراءِ ، وتكون الثانية بدلًا من الأُوْلى ، أَوْ تكريراً(١) .

ويكونُ : مِنْ وراءَ وراءَ ، على أنْ تجعلَ وراء معرفةً فلا تصرفها للتأنيث والتعريف ، وتكون الثانية تكريراً .

ورَوَى ابنُ حبيبَ عن أبي توبةَ : إلَّا مِنْ وراءِ وراءُ ، أضافَ وراءُ إلى وراءِ ، فجرَّه للإضافة ، وبنى وراء المضافَ إليها على الضَّمِّ ، مثل تحتُ ودونُ .

ويجوزُ : إلَّا مِن وراءِ وراءَ ، تُضيف وراء الأوّل إلى الثاني ، وقد جعلْتَه لا ينصرف للتأنيث والتعريف » اهـ .

فأنت ترى كيف أعرب الروايتين المسندتَيْن إلى يونس ، وأبي توبةَ ، ثمَّ تطرَّق إلى ما تجيزُه مقاييس العربيّة وأعربه وإنْ لم يكن رواية . وفي هذا فائدة للمُعْرِب وتدريبٌ له .

ويُشبه إعرابُ أبي عليّ لِمَا تجيزُه العربيّة ، ولم تَأْتِ به الرّوايةُ ما يعبّر عنه في افتراضِ قراءةٍ ، كقوله(٢) : ولو قرأ قارئٌ كذا لكان وجهاً ، ثمّ يأخذ في توجيهه .

قال في قوله تعالى ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ﴾ [سورة طه : ٥٩] :(٣) « ولو نَصَبْتَ « اليوم » على أنّه ظرفٌ ، وأَضْمَرْتَ مبتدأ يكونُ قولُه ﴿ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ﴾ خبراً له ؛ كأنّه قال : ومَوْعِدُكم أَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى = لكان ذلك مستقيماً في قياس العربيّة » .

---

(١) يعني التوكيد .

(٢) انظر : الحُجّة ٥/ ٤٠٢ ، والبحر ٤/ ٢٩٦ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٢٣ .

وهذا الذي عبّر عنه أبو عليّ تعبيراً افتراضيّاً قراءة[1] ، **ولئن لم يكن أبو عليّ يعلمُ أنَّ ما افترضه قراءةٌ ، إنّه يدلُّ على قوّةِ الأساليب العربيّة وتمكُّنِها مِنْ نفسه ، أدّاه امتراسُه بكلامهم أن يفترض هذا الوجه ويراه موافقاً لعيار العربيّة ، وإنْ لم يتّفق له علمٌ بأنّه قراءة .**

على أنَّ أبا عليّ دائم التنبيهِ على أنَّ القراءةَ سُنَّةٌ ، وليس كلُّ ما جاز في قياس العربيّة تسوغ التلاوة به ، وأنَّ القارىء متبع أثر لا متّبع ما تجيزه العربيّة فقط[2] ، وهو في هذا جارٍ على عِرْقٍ وأَصْلٍ عند العلماء ، قال الأخفش[3] : « ولو رُفِع ذلك كلُّه كان جيّداً ، إلّا أنّا نختار ما عليه النّاسَ إذا كان عربيّاً » يعني ما قُرِىء به ووافق عيار العربيّة . وقال الفرّاء[4] : « والقُرّاء لا تقرأ بكُلِّ ما يجوز في العربيّة ، فلا يقبحنَّ عندَكَ تشنيعُ مُشنِّع مِمّا لم يقرأه القُرّاءُ مِمّا يجوز » .

ويُشبه صنيعُ أبي عليّ هذا ما يفعلُه صُنّاع المعجمات حين يذكرون كلّ الصور التي يحتملُها تقليب الجذر ، ثمّ ينصّون على ما جاء به الاستعمال ، وما لم يجئ به من المهمل .

ولعلَّ أَبْيَنَ ما يكشف منهج أبي عليّ في إجراء الإعراب والتوسُّعِ في التماس وجوهه قَصْداً للتدريب والتمرين ، ما ذكره في إعراب « فتًى » من قول نَبْهان بن مشرِّق[5] :

لقد رُزِئَتْ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ ورُبّما ... فتًى لم يكنْ يَرْضَى بِشَيْءٍ يَضِيمُها

---

(1) قراءة هبيرة عن حفص عن عاصم ، وعن أبي عمرو في رواية ، والحسن ، والأعمش ، ومجاهد ، وابن أبي عبلة ، والجحدري . انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٢٠٣ ، وللزّجّاج ٣/ ٣٦٠ ، والمحتسب ٢/ ٥٣ ، والبحر ٦/ ٢٥٤

(2) انظر : الحُجّة ١/ ٤٠ ، ٣٨٨ ، ٣/ ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٤/ ٣٥٦ .

(3) انظر : الحُجّة ٦/ ٣٨٤ .

(4) انظر : معاني القرآن له ١/ ٢٤٥ .

(5) أنشده في الشّيرازيّات ٦٠٨ عن أبي بكر لسمعان بن سمبكة ، وهو لسمعان بن مُسيكة في أمالي اليزيدي ٥٣ من إنشاد ابن الأعرابي ، والبيت في البديع في علم العربيّة ١/ ٢٥١ ، والأشباه والنّظائر ٢/ ٢٠٧ .

قال أبو عليّ[1] : « قوله « فتًى » في « رُبَّما فتًى » يحتملُ ضروباً :

أحدها أَنْ يكون لمّا جَرَى ذِكْرُ « رُزِئَت » ، استغنى بِجَرْيِ ذِكْرِه عن أَنْ يعيدَه ، فكأنَّه قال : ربَّما رُزِئَتْ فتًى ، فيكون انتصاب « فتًى » برُزِئَتْ هذه المضمرة ، كقوله ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ [سورة يونس : ٩١] ، فاستغنى بذكْر ﴿ ءَامَنتُ ﴾ [سورة يونس : ٩٠] المتقدِّم عن إظهارِه بعدُ .

ويجوزُ أَنْ ينتصبَ « فتًى » برُزِئت هذه المذكورة ، كأنَّه قال : رُزِئَتْ كعب بن عوف فتًى ، وربَّما لم يكن يرضى ، أَيْ رُزِئت فتى لم يكن يُضامُ . ويكون هذا الفَصْلُ في أنَّه أجنبيّ بمنزلة قوله[2] :

أَبُــو أُمِّــهِ حَــيٌّ أَبُــوهُ يُقَــارِبُــهْ

ويجوزُ أَنْ يكون مرتفعاً بفعل مضمر ، كأنَّه قال : ربَّما لم يَرْضَ فتى ، كقوله[3] :

(١) انظر : الحُجّة ٥/٣٩ ـ ٤٠ .

(٢) الفرزدق ، ديوانه ١/١٠٨ ، وصدره :

وَمَــا مِثْلُــهُ فــي النَّــاسِ إِلَّا مُمَلَّكــا

أنشده الأخفش في نسخته من الكتاب ، انظر حواشيه ١/٣٢ ، وهو في الكامل ١/٤٢ ، والمعاني الكبير ١/٥٠٦ ، والأصول ٣/٤٦٧ ، والشِّعْر ١/٢٦٧ ، والبصريّات ١/٤٤١ ، ٥٤٦ ، والخصائص ١/١٤٦ ، ٣٢٩ ، ٢/٣٩٣ ، وضرورة الشِّعْر للسِّيرافي ١٨٦ ، وأسرار البلاغة ٢٠ ، ودلائل الإعجاز ٨٣ ، والجواهر ٢/٧٣٣ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/٢٧٩ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ٢/٦٢٧ ، وضرائر الشِّعْر له ٢١٣ ، ومقدّمة تفسير ابن النَّقيب ١٧١ ، والارتشاف ٥/٢٤٣٣ ، والخزانة ٥/١٤٦ .

تقديره : وما مثله في النّاس حيٌّ يقاربُه إلّا مملَّكاً أبو أُمِّه أبوه ، ففصل بين المبتدأ والخبر اللّذين هما أبو أُمِّه أبوه ، بـ حيّ ، وهو أجنبيٌّ منهما ، وفصل بين الصّفة والموصوف اللّذين هما حيٌّ يقاربُه بقوله : أبوه ، وهو أجنبيّ منهما اهـ عن الشِّعْر ١/٢٦٧ .

(٣) للمرّار الفَقْعَسِيّ ، شعره ص ٤٨٠ (ضمن شعراء أمويين ج٢) ، أو لعمر بن أبي ربيعة ، ملحق ديوانه ٥٠٢ ، والكتاب ١/٣١ ، ٣/١١٥ ، والمقتضب ١/٨٤ ، والأصول ٢/٢٣٤ ، ٣/٤٦٦ ، والشِّعْر ١/٩١ ، والبغداديّات ٢٩٦ ، والشِّيرازيّات ٣١١ ، ٥٥٩ ، والانتصار ٦٧ ، والمحتسب ١/٩٦ ، والخصائص ١/١٤٣ ، والمنصف ١/١٩١ ، ٢/٦٩ ، والأزهية ٩١ ، وابن الشّجريّ =

وقَلَّمَا   وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُوْمُ

ويجوزُ أَنْ تكون « ما » نكرة بمنزلة شيء ، ويكون « فتًى » وصفاً لها ؛ لأنَّها لَمَّا كانت كالأسماء المبهمة في إبهامِها ، وُصِفَتْ بأَسْماءِ الأجناس ، كأنَّه : رُبَّ شيءٍ فتًى لم يكن ، فكان كذا وكذا . هذه الأَوْجُهُ فيها ممكنة » اهـ

فالشَّيْخُ لا يذكرُ الوجهَ إلَّا مصحوباً بنظيرٍ له يعزِّزُه ويَعْضُدُه ، ويسكت عن بيان موضع الشاهد فيما أنشد ثقةً منه بقارِئِ عصره ، أو لأنَّه أوضحه في تآليف أخرى له . وإذا أتى وجهاً لا يجفو عن التكلُّف عَلَّلَه بضَرْبٍ من القياس ، فقد أجازَ أَنْ تكونَ « ما » نكرةً بمعنى شَيْءٍ ، وأجرى فتى وصفاً لها ، قائساً وَصْفَ « ما » بأسماءِ الذّات ، على وَصْفِ أَسْماءِ الإشارةِ بها ، والعلَّةُ الجامعةُ بينهما الإبْهام . ويُلحظ أنَّ أبا عليّ يستخدمُ لفظة « كأنَّه » في تقريب الوجه ، وهذا التقدير مِمّا يكشف معنى الكلام ويُنْهِجُ الإعراب ، ويُظهر ما تغيّاه أبو عليّ من التعليم . ومِمّا أعان أبا عليّ على امتخاض هذه الوجوه خفاءُ حركةِ الإعراب في « فتًى » ، وربَّما لو كانت حركة الإعراب ظاهرة لحسمت المعنى وقلَّلت مِنْ غزارةِ الوجوه التي لاحت للشيخ .

وبالجملة إنَّ كثرةَ وجوه الإعراب للآي والشِّعْر تؤلِّف مَدَداً سخيّاً يسهم في استواءِ الصَّنعة النَّحويّة ، ويجعلُ أحكامَها مطّردةً ، تُدرِّبُ المتعلِّم ، وتصقلُ ما حصَّله مِنْ أَحْكامٍ نظريّة ، وتمكِّنُ العربيّة مِنْ نَفْسِه . وفي هذا دلالةٌ على سعةِ منادحِ العربيّة ، ورحابةِ آمادِها ، وأنّها ليستْ قوالبَ صمّاءَ لا يستطيعُ المرءُ عنها مَصْرِفاً ، بل يسلكُ فيها مسالك دَمِثةً شتّى في التعبير عمَّا يلوحُ له من شريف المعاني وكريم المقاصد .

= ٣٩٢/٢ ، ٥٦٧ ، وضرائر الشِّعْر ٢٠٢ ، والممتع ٤٨٢/٢ ، وشرح جمل الزَّجاجيّ لابن عصفور ١٦١/١ ، وابن يعيش ٤٣/٤ ، ١١٦/٧ ، والارتشاف ٢٠٣٥/٤ ، والخزانة ٢٢٦/١٠ ، وتمامه :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ

٤ ـ مَنْهَجُه في الاحتجاج :

لا يزالُ أبو عليّ مشغولًا بالآية المختلَفِ في قراءتها ، يفسِّرُ غريب لَفْظِها ، ويستشهدُ بنصوصِ الأئمّة أبي زَيْد وأبي عُبيدة وأبي الحسن ، ثمّ يُعْرِبُ ما يلوح له فيها وفي نظائرها مِنَ الوجوه ، حتى إذا ما قَضَى نَهْمَتَه منها تفسيراً وإعْراباً دَلَفَ إلى الاحتجاج بادئاً ذلك بقوله : حُجَّة مَنْ قرأ كذا . انتحى الشيخ هذا السَّمْت في صناعة الحُجَّة في أكثر مَتْنِها ، غير أنَّه أعرض عنه في الأجزاء الأخيرة منها ، فهجم على الاحتجاج عقب نصّ ابن مجاهد ، وهذا أمْرٌ يفسِّرُه تعب المؤلِّف ، وأنَّه استفرغ جلَّ ما يجيش في صدره في صدر الكتاب .

أمّا الحُجَجُ التي بسطها أبو عليّ فغنيّة متنوِّعة ؛ فمنها القرآن نفسُه فيما لم يختلف فيه ؛ فالقراءة المتّفق عليها تكون حُجّة على ما اختُلف فيه ، من ذلك قراءة ابن عامر وحده ﴿فَأُمْتِعُهُ قَلِيلًا﴾ [سورة البقرة : ١٢٦] ، وقراءة الباقين ﴿فَأُمَتِّعُهُ﴾ مشدّدة التاء ، فالتشديد أَوْلى ؛ لأنَّ التنزيلَ عليه ، ولم يختلف في نظائر هذه الآية ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَاعًا حَسَنًا﴾ ، و﴿فَقَالَ تَمَتَّعُوا﴾ [سورة هود : ٣ ، ٦٥] ، و﴿كَمَن مَّتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [سورة القصص : ٦١] ، ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [سورة يونس : ٩٨] ، فكما أنَّ هذه الألفاظ على متّع دون أَمْتَعَ ، فكذلك الأَوْلى بالمختلَف فيه أَنْ يكونَ على متّع دون أَمْتَع[١] .

قال أبو عليّ في الاحتجاج لقراءَتي ﴿إِحْسَانًا﴾ و﴿حُسْنًا﴾ من قوله ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [سورة الأحقاف : ١٥] :[٢] « حُجَّة ﴿إِحْسَانًا﴾ قوله في الأنعام ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [١٥١] ، وحُجّة ﴿حُسْنًا﴾ ما في العنكبوت ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [٨] .

ومنها رسم المصحف ؛ قال في الاحتجاج لجمع ﴿آية﴾ وإفرادها من قوله

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٢١ ، وانظر منها ٢/ ٦٧ ، ٤/ ١٠ .

(٢) انظر : الحُجّة ٦/ ١٨٣ .

﴿ وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [سورة العنكبوت : ٥٠] :[1] « حُجَّة الإفراد قوله ﴿ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ [سورة الأنبياء : ٥] ، و﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً ﴾ [سورة الأنعام : ٣٧] ، وحُجَّة الجمع أنَّ في حرف أُبيّ ـ زعموا ـ ﴿لولَا يَأْتينا بآياتٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ [سورة العنكبوت: ٥٠]، ﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٩] » اهـ

ومنها قراءة غير السَّبعة ، فقد احتجّ[2] لقراءة ابن عامر ﴿إِبْرَاهَام﴾ [سورة البقرة: ١٢٤] بألف بعد الهاء، بقراءة ابن الزُّبير لها على هذا الوجه . واحتجّ[3] لقراءة ﴿ نُنسِهَا ﴾ [سورة البقرة : ١٠٦] بقراءة مَنْ[4] قرأ ﴿نُنْسَها﴾ وقراءة من[5] قرأ ﴿أَو نُنْسِكَهَا﴾ .

ومنها أسباب النزول ، فقد احتجّ لقراءة ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [سورة البقرة : ١٢٥] بكسر الخاء بما رُوي[6] أنَّ رسول الله ﷺ أخذ بيد عُمر ، فلمّا أتى على المقام قال عمر : أهذا مقامُ أبينا إبراهيم ؟ قال : نعم . قال عمر : أفلا نتّخذه مصلًّى؟ فأنزل الله عزّ وجلّ ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ ، فهذا تقديره : افعلوا .

ومنها الرِّواية والسَّند ، قال أبو عليّ[7] : « وإذا اختلفت الرِّواية وكان أحدُ الفريقَيْنِ أَضْبَطَ ، وعَضَدَ الضَّبْطَ والثَّبَتَ القياسُ وموافقةُ الأشباه ، كان الأَخْذُ بما جَمَعَ هذيْنِ الوصفَيْنِ أَوْلَى وأرْجح » .

---

(١) انظر : الحُجّة ٥/٤٣٥ ، وانظر منها ٢/٢٢٧ ، ٣/٢٤ ، ٥٨ ، ١٨٣ ، ٤/١٢٨ ، ٢٩٢ ، ٤٤٧ ، ٥/٣٤١ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/٢٢٧ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/١٩٤ .

(٤) عُزيت لسعيد بن المسيّب في مختصر ابن خالويه ١٦ ، والمحتسب ١/١٠٣ ، ولسعد بن أبي وقّاص في المحرَّر الوجيز ١/١٩٢ .

(٥) قراءة سالم مولى أبي حُذيفة . انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/٦٤ ، والمحرَّر ١/١٩٣ ، والبحر ١/٣٤٣ .

(٦) انظر : الحُجّة ٢/٢٢٠ ، والموضح لابن أبي مريم ١/٢٩٩ .

(٧) انظر : الحُجّة ١/٢٨٩ .

ومنها كلام العرب : لغاتهم وأشعارهم ، فقد احتجّ لمن حذف الألف من ﴿ حَشَ لِلَّهِ ﴾ [سورة يوسف : ٣١] بقول العرب(١) : أصابَ النَّاسَ جهدٌ ، ولو تَرَ أَهْلَ مكّة .

وقال في الاحتجاج لقراءات ﴿ وَجِبْرِيلَ ﴾ [سورة البقرة : ٩٨] : (٢) « وقد جاءَ في أشعارِهم الأمرانِ : ما هو على لَفْظِ التعريب(٣) ، وما هو خارجٌ عن ذلك ، قال(٤) :

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ وبِجبْرَئِيلَ وكَذَّبُوا مِيكَالَا

وقال(٥) :

وجِبْرِيلٌ رَسُولُ اللهِ مِنَّا ورُوحُ القُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ

وقال(٦) :

شَهِدْنَا فَمَا تُلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ يَدَ الدَّهْرِ إلَّا جَبْرَئِيلُ أَمَامُهَا

---

(١) العبارة في الحُجّة ١/ ٩٥ ، ٤/ ٣٧٦ ، ٣٤٠ ، ٤٢٣ ، والشّيرازيّات ٢٠٨ ، وشرح الهداية ٢/ ٣٦١ ، ٥٥٥ ، والكشف لمكّي ٢/ ٣٨٣ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٩٩ ، والموضَح لابن أبي مريم ٢/ ٦٧٨ ، وشرح الملوكي ٣٩١ ، والبحر ٨/ ٤٩٣ ، والدّرّ المصون ٦/ ٤٨٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ١٦٧ ١٦٨ .

(٣) يعني جِبْرِيل ، فهي بزنَةِ « بِرْطِيل وقِنْدِيل » مِنْ أبنيتهم .

(٤) جرير ، ديوانه ١/ ٥٢ ، والمعرَّب (طبعة ف . عبد الرحيم) ٢٥٨ ، والقرطبي ٢/ ٣٨ ، ومجمع البيان ١/ ٢١٣ ، والبحر ١/ ٣١٨ ، والدّرّ المصون ٢/ ٢٠ .

(٥) حسّان بن ثابت ، ديوانه ١/ ١٨ (تحقيق وليد عرفات) ، ومعاني القرآن للزّجّاج ١/ ١٨٠ ، والمعرَّب ٢٥٨ ، ومجمع البيان ١/ ٢١٣ ، والبحر ١/ ٢٩٩ ، ٣١٨ ، والدّرّ المصون ١/ ٤٩٨ ، ٢/ ١٩ ، والخزانة ١/ ٤١٦ .

(٦) نُسب البيت في التبصرة والتذكرة ١/ ٣١٢ ، والبحر ١/ ٣١٨ ، والدّرّ المصون ٢/ ١٩ إلى حسّان ، وهو في ديوانه ١/ ٥٢٢ عن المعرَّب ٢٥٨ ، قلت : وهو فيه غير منسوب . ونبّه البغداديّ في الخزانة ١/ ٤١٧ على أنّ ابن هشام في شرح بانت سعاد ، وابن عادل في تفسيره نسباه إلى حسّان ، وليس في ديوانه . وحكى أيضاً ١/ ٤١٦ أنّ الصَّغَاني في العُباب نبّه أنّ الأخفش أنشده لكعب بن مالك ، وكذلك في اللّسان [ج ب ر] نُسب إليه . قلت : وهو في ديوانه ٢١٠ عن المعرَّب ٢٥٨ ، وهو فيه بغير نسبة . والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للزّجّاج ١/ ١٨٠ ، والجواهر ٢/ ٤٥٠ ، وهو شاهد على أنّ الظرف الواقع خبراً إذا كان معرفة يجوز رفعُه بمرجوحيّة ، والرّاجح نَصْبُه ، ويد الدّهر : مداه . وأنشده أبو عليّ في الحُجّة أيضاً ٦/ ١٤٢ شاهداً على حذف مفعول شهدْنا ، وقدّره : المعركة أو مَنْ تجمّع لقتالنا .

وقال كَعْبُ بْنُ مالك[1] :

وَيَــوْمَ بَــدْرٍ لَقِيْنَــاهُــمْ لَنَــا مَــدَدٌ فيه لدى النَّصْرِ مِيْكَالٌ وجِبْرِيْلُ » اهـ

ومنها مقاييس العربيّة ، وهي أكثر مادّة الاحتجاج عند الشيخ يراها النّاظر على امتداد الكتاب ؛ قال في قراءة مَنْ نَصَبَ ﴿غِشَاوةً﴾ من قوله ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌۖ ﴾ [سورة البقرة : ٧] :[2] « وأمّا إذا نَصَبَ فلا يخلو في نَصْبِها مِنْ أَنْ يحملَها على ﴿ خَتَمَ﴾ هذا الظاهر ، أو على فِعْلٍ آخرَ غيرِه .

فإنْ قال[3] : أحملُها على الظاهر ، كأنّي قلت : وختم على قلبه غِشاوةً ، أَيْ بغشاوةٍ ، فلمّا حَذَفَ الحرف وَصَلَ الفِعْلُ . ومعنى ختم عليه بغِشاوةٍ مثل ﴿ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [سورة الجاثية : ٢٣] ؛ ألا ترى أنّه إذا ختمها بالغِشاوة فقد جعلها فيها . واستدلّ على جواز حَمْلِ ﴿غِشَاوةً﴾ على ﴿ خَتَمَ ﴾ هذا الظّاهرِ بقوله ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْۖ ﴾ [سورة النحل : ١٠٨] ، فقال : طبع في المعنى كختم ، وقد حملت الأبصار على ﴿ طَبَعَ ﴾ ، فكذلك تُحمل على ﴿ خَتَمَ﴾ = قيل : لا يحسنُ ذلك ؛ لأنّك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به ، وهذا إنّما يجوز في الشِّعْر[4] . ولا يختلفون أنّ ذلك في المعطوف على المجرور قبيح ، والمنصوبُ والمرفوع بمنزلته في القياس[5] . أنشد أبو زيد[6] :

---

(١) ديوانه ٢٠٢ ، والمعرَّب ٢٥٨ ، والقرطبي ٢/ ٣٨ ، والبحر ١/ ٣١٨ ، وعُزِي في اللّسان [م ك ي] إلى حسّان ، وهو في ديوانه ١/ ٥٠٥ عنه .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٣٠٩_٣١٢ .

(٣) انظر : المحرّر ١/ ٨٩ ، ومجمع البيان ١/ ٥٤ ، والبحر ١/ ٤٩ ، والدّرّ المصون ١/ ١١٢ .

(٤) انظر : العسكريّات ٨٣ ، والبصريّات ٢/ ٨٩٠ .

(٥) في شرح الكافية ٢/ ٣٤٥ : وأمّا الفصلُ بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب ، فمختلفٌ فيه ، منع منه الكسائيّ والفرّاء وأبو عليّ في السّعة اهـ .

(٦) في نوادره (الشرتوني ٢٠٨ ، ود . عبد القادر ٥٣٣) للقُحيف العُقيليّ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٤٥ عن كتابنا ، واللّسان [ر ع ل] ، والخزانة ٥/ ١٣١ مُعَطَّل خالٍ من الأنيس ، يغشاه أتاه ، وفي النّوادر يمحاه ، قطار جمع قطر بمعنى المطر ، خريق ريح باردة شديدة الهبوب ، مُضلّة صفة ناقة ، وهي المُضيِّعة ، البوّ جلد الحوار ، يُحْشَى إذا ما مات فتعطف عليه النّاقة فتدرّ ، والرعيل الجماعة =

أَتَعْـــرِفُ أَمْ لا رَسْـــمَ دارٍ مُعَطَّـــلا ... مِـنَ العـامِ تَغْشَـاهُ ومِـنْ عـامِ أَوَّلَا

قطــارٌ وتــاراتٍ خَــرِيــقٌ كــأَنَّهــا ... مُضِلَّـــةُ بَـــوٍّ فــي رَعِيــلٍ تَعَجَّـــلا

وقال[1] :

وآونـةً أُثَـالَا

فإنْ قال : لا أعطفه على هذا الفعل الظّاهر الذي هو ﴿ خَتَمَ ﴾ ، ولكنّي أحمله على فعلٍ أضمره ، فأضمر[2] : وجعل ، ويكون ذلك بمنزلة الظاهر لدلالة ما تقدَّم عليه = فإنَّ هذا أيضاً ليس بالسَّهْلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مثل[3] :

= من الخيل . شبّه الريح العاصفة في رسم الدّار بناقة أضاعت ولداً في جمع خيلٍ أسرع ومضى ، فهي والهةٌ تريد اللّحاقَ به ، فتُسرع بأشدّ ما يُمكنها اهـ عن الخزانة ٥/ ١٣٤ .

(١) ابن أحمر ، ديوانه ١٢٩ ، تمامه :

أَبُـــو حَنَـــشٍ يُـــؤَرِّقُنَـــا وطَلْـــقٌ ... وعمَّارٌ

وهو في الكتاب ٢/ ٢٧٠ ، والشّيرازيّات ٤٣٦ ، والبصريّات ٢/ ٧٧٤ ، ٨٩٠ ، والعضديّات ٢١٦ ، والعسكريّات ٨٤ ، والخصائص ٢/ ٣٧٨ ، والأزمنة والأمكنة ١/ ٢١٢ ، وابن الشّجريّ ١/ ١٩٢ ، ٢/ ٣٢٠ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ ٢/ ٥٩٠ ، وسيأتي في الحُجّة ٤/ ٣٦٦ ، وأُثال مرخّم أُثالة اسم رجل .

(٢) هو الفرّاء في معانيه ١/ ١٣ ـ ١٤ ، قال : « ولو نصبتَها بإضمار « وجعل » لكان صواباً . وإنّما يحسنُ الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدلُّ أوّله على آخره ، كقولك : قد أصاب فلانٌ المالَ ، فبنى الدورَ والعبيد والإماءَ والدّوابَّ واللّباس الحسن ؛ فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدّوابّ ولا على الثياب ، ولكنّه من صفات اليسار ، فحَسُنَ الإضمار لمّا عُرف . وهو كثيرٌ في كلام العرب وأشعارهم . » اهـ .

(٣) ابن الزِّبَعْرَى ، شعره ص ٣٢ ، وصدره :

يـــا ليـــتَ زَوْجَـــكِ قـــد غَـــدَا

وهو في مجاز القرآن ٢/ ٦٨ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ١٢١ ، ٣/ ١٢٣ ، وللأخفش ١/ ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، وللزّجّاج ١/ ٨٤ ، ٢/ ١٥٤ ، والمقتضب ٢/ ٥١ ، والشّيرازيّات ٧١ ، والإيضاح (فرهود ١٩٥ ، مرجان ١٦٩) ، والحلبيّات ٣٠١ ، والشِّعْر ٢/ ٥٣٢ ، والخصائص ٢/ ٤٣١ ، والمخصَّص ٤/ ١٣٦ ، وابن الشّجريّ ٣/ ٨٢ ، والموضح ١/ ٢٤٤ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ ١/ ١١٤ ، ٢/ ٤٠٩ ، والارتشاف ٣/ ١٤٩١ ، والبحر ١/ ٤٩ ، والدّرّ المصون ١/ ١١٢ ، التقدير : وحاملاً رمحاً ؛ لأنّ الرُّمحَ لا يُتَقَلَّدُ .

مُتَقَلِّـــــداً سَيْفـــــاً ورُمْحَـــــا

و(1)

شَـــــرَّابُ أَلْبَـــــانٍ وتَمْـــــرٍ وأَقِـــــطْ

و(2)

عَلَفْتُهَـــــا تِبْنـــــاً ومَـــــاءً بَـــــارِداً

= لا تكادُ تجدُه في حالِ سعةٍ واختيارٍ[3] .

فإذا كان النَّصْبُ تعترضُ فيه هذه الأشياء ، فلا نظَرَ أَنَّ الرَّفْعَ أَحْسَنُ ، والقراءةَ به أَوْلَى » اهـ

جعل أبو عليّ ما يعترض في قراءة النَّصْب حجَّة لقراءة الرَّفْع ، وهذه الحُجَّة مبنيّة على أقيسة النُّحاة ، وهو أنَّه لا يجوز الفَصْلُ بين حرف العطف والمعطوف المنصوب أو المرفوع ، نحو : جاءَني أمسِ عمرٌو واليومَ خالدٌ ، ورأيت أمسِ خالداً ، واليومَ سعداً ، قياساً على عدم جواز الفصل بين حرف العطف والمعطوف المجرور ، نحو : مررت بزيدٍ وأمسِ خالدٍ .

---

(1) الرَّجز في الكامل ١/ ٤٣٢ ، ٤٧٧ ، ٢/ ٨٣٧ ، والمقتضب ٢/ ٥١ ، وإعراب النَّحاس ٣/ ٣١٠ ، والإنصاف ٤٨٩ ، والموضح ١/ ٢٤٤ ، واللِّسان [ز ج ج ـ ء ق ط] .

(2) عزاه الفرَّاء في معانيه ١/ ١٤ إلى بعض بني أسد ، وإلى بعض بني دبير ٣/ ١٢٤ ، وتأويل مشكل القرآن ٢١٣ ، وإعراب النَّحاس ٤/ ٣٢٨ ، والشِّعْر ٢/ ٥٣٣ ، والخصائص ٢/ ٤٣١ ، وابن يعيش ٢/ ٨ ، وشرح جمل الزَّجّاجي ٢/ ٤٥٣ ، وتذكرة النُّحاة ٦١٧ ، والارتشاف ٣/ ١٤٩١ ، والبحر ١/ ٤٩ وعجزه :

حتّـــى شَتَـــتْ همَّـــالـــةً عَيْنَـــاهَـــا

وجاء صدره مع شطر قبله : لمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عنها وَارِدا ، منسوباً إلى ذي الرُّمّة في ملحق ديوانه٣/ ١٨٦٢ ، وتخريجه فيه . شتت : أقامت شتاءً ، همّالة : من هملت العين إذا صبَّتْ دمعها .

(3) قال ابن الشَّجريّ ٣/ ٨٣ : إنَّ هذا الفنَّ متّسعٌ في كلام العرب ، يقدِّرون للثاني ما يصلح حَمْلُه عليه ، ولا يخرجُ به عن المرادِ بالأَوَّل اهـ .

وهذا الذي قاسه الشيخ مذهب الكسائيّ والفرّاء[1] . أمّا سيبويه[2] فلم يستقبح إلّا الفَصْل بين حرف العطف والمعطوف المجرور في نحو : مررت بزيدٍ أوّلَ من أمس ، وأمسِ عمرٍو . وكذلك قال أبو الحسن[3] : لو قلت : مررتُ بزيدٍ اليومَ ، وأمسِ عمرٍو ، لم يحسن . وهذا منهما لجواز الفصل بين الرّافع والنّاصب ومعموليهما ، وامتناع ذلك بين الجارّ والمجرور .

وأمّا الحَمْلُ على فعلٍ من معنى الفعل الظّاهر ، وزَعْمُ أبي عليّ أنَّ هذا لا يكاد يكون في حال سعة واختيار ، فإنَّ أبا عليّ خالف هذا ، وخرَّج قراءة مَنْ نصب ﴿يَعْقُوبَ﴾ مِنْ قوله تعالى : ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [سورة هود : ٧١] على ما رآه لا يكاد يكون في حال سعة ، قال[4] : « فينبغي أَنْ تُحمل قراءةَ مَنْ قرأ ﴿يَعْقُوبَ﴾ بالنَّصب على فِعْلٍ آخرَ مُضْمَرٍ ، يدلّ عليه « بشّرْنا » كما تقدَّم » ، وقدَّره : فبشّرْناها بإسحقَ ، ووَهَبْنا لها يعقوبَ . وقد ذكر الفرّاء وابن الشّجريّ أَنَّ الحَمْلَ على معنى الفعل المتقدّم فَنٌّ متّسع في كلامهم[5] .

ولم يَخْلُ كلامُ أبي عليّ مِنْ غموضٍ ؛ ففي قوله : « أحملُها ـ أَيْ ﴿غِشاوةٌ﴾ ـ على الظّاهر ، كأنّي قلت : وختم على قلبه غِشاوةً ، أي بغِشاوةٍ ، فلمّا حذفَ الحرف وصل الفعل . واستدلّ على جواز حَمْلِ ﴿غِشاوةٌ﴾ على ﴿خَتَمَ﴾ هذا الظّاهر بقوله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْۖ﴾ [سورة النّحل : ١٠٨] ، فقال : ﴿طَبَعَ﴾ في المعنى ﴿خَتَمَ﴾ ، وقد حُملت الأبصار على ﴿طَبَعَ﴾ ، فكذلك تُحمل على ﴿خَتَمَ﴾ » = ما يُفهم منه أنَّ ﴿غِشاوةٌ﴾ مفعول ﴿خَتَمَ﴾ الظّاهر ، تعدَّى إليه بعد حذْفِ حرف الجرّ ، وأَنَّ ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ﴾ معطوف على ما

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٣١٠ ، وشرح الكافية ٢/ ٣٤٥ ، والجواهر ٢/ ٦٧٨ .

(٢) في كتابه ٣/ ٥٠٢ ، والخصائص ٢/ ٣٩٥ ، والجواهر ٢/ ٦٧٨ ، وضرائر الشّعْر لابن عصفور٢٠٦ ، والبحر ٥/ ٣٣٦ .

(٣) انظر : الحُجّة ٤/ ٣٦٥ .

(٤) انظر : الحُجّة ٤/ ٣٦٧ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ١٣ ـ ١٤ ، وابن الشّجريّ ٣/ ٨٣ .

قبله ، وأنَّه لا فصل بين حرف العطف والمعطوف بالجار والمجرور . وفي قوله : « لا أعطفُه على هذا الفعل الظّاهر الذي هو ﴿ خَتَمَ ﴾ » ما يُفهم منه أنَّه عطف ﴿غِشَاوَةٌ﴾ المصدر على الفعل ﴿ خَتَمَ ﴾ ، وفصل بين حرف العطف الواو والمعطوف ﴿غِشَاوَةٌ﴾ بالجار والمجرور ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾ .

وقد دَلَّهَ أبو عليّ بكلامِه هذا مَنْ أتى بعدَه ، وأطَالَ الطريق وأَحْزَنَ المذهب ؛ قال أبو حَيَّان[(١)] : « ولا أدري ما معنى قوله : لأنَّ النَّصْبَ إنَّما تحملُه على ﴿ خَتَمَ ﴾ الظّاهر؟ وكيف تُحمل ﴿غِشَاوَةٌ﴾ المنصوب على ﴿ خَتَمَ ﴾ الذي هو فعل؟ هذا ما لا حَمْلَ فيه اللّهمّ إلّا إنْ أرادَ أنْ يكونَ قولُه ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ دعاءً عليهم لا خبراً ؛ فإنَّ ذلك يناسبُ مذهبَه لاعتزالِه ، ويكون ﴿غِشَاوَةٌ﴾ في معنى المصدر المدعوِّ به عليهم القائمِ مقامَ الفعل ؛ فكأنَّه قيل : وغَشَّى على أبصارِهم ، فيكون إذ ذاك معطوفاً على ﴿ خَتَمَ ﴾ عَطْفَ المصدرِ النّائب منابَ فِعْلِه في الدُّعاءِ ، نحو : رحم اللهُ زيداً وسَقياً له . وتكونُ إذ ذاك قد حُلْتَ بين ﴿غِشَاوَةٌ﴾ المعطوف ، وبين ﴿ خَتَمَ ﴾ المعطوف عليه بالجار والمجرور » اهـ .

ومِنْ منهجه في الاحتجاجِ التلطُّفُ في توجيه الرواية عن القارئ الواحد، قال في قراءة نافع[(٢)] ﴿لَيُحْزِنُنِي﴾ [سورة يوسف : ١٣] بضمِّ الياء وكسر الزّاي في كلِّ القرآن إلّا في [سورة الأنبياء : ١٠٣] ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ﴾ فإنَّه فتح الياء ، وضمَّ الزّاي :[(٣)] « يُشبه أنْ يكونَ تبعَ فيه أثراً ، أوْ أَحَبَّ الأَخْذَ بالوَجهَيْنِ ؛ إذ كان كلُّ واحدٍ منهما جائزاً » .

وقال في اختلاف الرُّواة عن عاصم[(٤)] : « وليس اختلافُ رواية الرُّواة في هذه الحروف عنه بتدافع ؛ لأنَّه إذا كان لكلِّ قراءة من ذلك وجه ، فقد يجوز أنْ يكون

---

(١) انظر : البحر ١/ ٤٩ ، وفي الموضع الأخير من كلامه وَهْمٌ ؛ إذ لم يدّع الشَّيْخُ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجار والمجرور ، وصواب اللّفظ أنْ يقول : فتكون قد حُلتَ بين ﴿غِشَاوَةٌ﴾ وبين حرف العطف بالجار والمجرور ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾ .

(٢) انظر : السَّبْعة ٢١٩ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٣/ ١٠٠ .

(٤) انظر : الحُجَّة ١/ ٣٨٧ .

رأى أَنْ يقرأَ بكلٍّ واحد منها ، ويجوز أَنْ يكونَ رأى القراءة ببعض ذلك ، ثمّ انتقل عنه إلى وجه آخر » .

وإذا عَدِمَ أبو عليّ وجهاً أو حُجَّةً في قراءة قارىء فهو إمَّا أَنْ ينصَّ على أنّه لا يعلمُ لها وجهاً ، كقوله[1] : « وأمَّا التشديدُ في ﴿المَشْأَمَّةِ﴾ [سورة البلد : ١٩] فلا أعلمُ لها وجهاً » ، وإمَّا أَنْ ينصَّ على أنَّ القراءة غَلَطٌ لا يجوز ، كقوله في قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر ﴿أَرْجِئْهِ﴾ [سورة الأعراف : ١١١] بكسر الهاء مع الهمز : [1]« كَسْرُ الهاءِ مع الهمزِ غلطٌ لا يجوز » .

وقد يعدمُ الوجهَ لقراءةٍ ذكر النَّاسُ أنَّها متّجهة ، كقوله في قراءة من جزم الرّاء من ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾ [سورة المدثّر : ٦] :[1]« ليس للجزم اتّجاه في ﴿تَسْتَكْثِرْ﴾ » ، ووجَّهه الأخفش[2] على أنَّه جواب النّهي ، وابن جنّي[3] على أنّه أسكن الرّاء لثقل الضّمّة مع كثرة الحركات ، وجامع العلوم[4] على أنّه أسكن كأنّه وقف عليه ؛ لأنَّه من الفواصل ، فوفَّق بينَه وبين ﴿فَأَصْبِرْ﴾ [سورة المدثّر : ٧] بعدَه ، و﴿فَأَهْجُرْ﴾ [سورة المدثّر : ٥] قبلَه ، وأبو حَيّان[5] على البدل .

وربّما منع أبو عليّ أَنْ تكون جواباً للنّهي ؛ لأنّه روى عن عكرمة أنَّ المعنى[6] : لا تُعْطِ شيئاً لتُعْطَى أكثرَ منه ، فعلى هذا التفسير يفوت معنى جواب النّهي ، ويظهر معنى التعليل .

وربّما خرَّج أبو عليّ قراءةً على ما يجوز في لغة الشِّعْر التي يُسمّونها الضَّرائر ، قال في قراءة ابن عامر[7] ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ

---

(١) انظر الحجة : ٦/ ٤١٧ ، ٤/ ٦٢ ، ٢/ ٣٨٩ على الترتيب .

(٢) في معاني القرآن له ٢/ ٥٥٥ .

(٣) في المحتسب له ٢/ ٣٣٧ ، وذكر أنَّه قراءة الحسن وابن أبي عبلة .

(٤) في شرح اللُّمع له ٢/ ٦٦٨ .

(٥) البحر ٨/ ٣٧٢ .

(٦) انظر : الحُجَّة ٢/ ٣٨٨ .

(٧) انظر : السَّبْعة ٢٧٠ .

أَوْلَادَهم شركايهم﴾ [سورة الأنعام : ١٣٧] :[1] « ووَجْهُ ذلك ـ يعني الفصل بين المضاف والمضاف إليه ـ على ضَعْفِه وقلّةِ الاستعمالِ أنّه قد جاء في الشِّعْر الفَصْلُ على حدِّ ما قرأه ؛ قال الطِّرمّاح[2] :

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ يُرَعْ بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيِّ الكَنَائِنِ

وزعموا أنَّ أبا الحسن أنشد[3] :

زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَهْ

وهذان البيتان مثل قراءة ابن عامر ؛ أَلَا ترى أنَّه قد فَصَلَ فيهما بين المصدر والمضاف إليه ، كما فصل ابن عامر بين المصدر وما حكمه أَنْ يكونَ مضافاً إليه » .

نصَّ السِّيرافيُّ[4] على أنَّ البصريين لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه

---

(١) انظر : الحُجّة ٣/ ٤١٢ ـ ٤١٣ .

(٢) ديوانه ١٦٩ ، وسلف في الحُجّة ٣/ ١٢٣ ، والخصائص ٢/ ٤٠٦ ، والمحرّر ٢/ ٣٥٠ ، والبحر ٤/ ٢٣٠ ، والخزانة ٤/ ٤١٨ ، أطاف به إذا ألمّ به وقاربه ، الحوزي الثور يحمي قطيعه ويقوده .

(٣) في الخزانة ٤/ ٤١٩ يُروى لبعض المدنيين المولَّدين ، وفيها ٤/ ٤١٦ أنّه من زيادات الأخفش في حواشي الكتاب ، وصدره :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ

وهو في معاني القرآن للفرّاء ١/ ٣٥٨ ، ٢/ ٨١ ، وللزّجّاج ٣/ ١٦٩ ، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٥ ، وضرورة الشِّعْر للسِّيرافي ١٨٠ ، والخَصَائص ٢/ ٤٠٦ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٩ ، وكَشْف المشكلات ١/ ٤٣٣ ، وشرح اللُّمع ١/ ٢٢٠ ، ٢/ ٥٩٢ ، وابن يعيش ٣/ ١٩ ، والبحر ٤/ ٢٢٩ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٩ ، زجّه : طَعَنَه بالزُّجّ . قال ابن جنّي في الخصائص ٢/ ٤٠٦ : « أيْ زَجَّ أبي مزادة القلوصَ ، ففصل بينهما بالمفعول به ، هذا مع قدرته على أنْ يقول : زجّ القلوصِ أبو مزادة . وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوّة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنَّه في نفوسِهم أقوى من إضافته إلى المفعول ؛ ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكُّنه من تَرْكِ ارتكابها ، لا لشيءٍ غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول » اهـ .

وزعم الفرّاء في معانيه ٢/ ٨١ ، ٨٢ أنَّ إنشاد أهل المدينة : زَجَّ القلوصَ أبي مزادة ، باطلٌ ، والصَّواب : زَجَّ القلوصِ أبو مزادة اهـ .

وقال الصَّيمريّ في التبصرة ١/ ٢٨٩ فيه ليس معروفاً عند البصريين ، ولا مشهوراً عن ثقةٍ يُؤْخَذُ بلغتِهِ ، ولا يُعرف من حيث يصحُّ اهـ .

(٤) انظر : ضرورة الشِّعْر ١٨٠ ، ١٨١ .

إلّا بالظّروف ، وهو مِمَّا اعتدّوه في الضّرائر ، وخَطَّأ قراءة ابن عامر ، ووَصَفَ قوله : « زَجَّ القلوصَ أبي مزادة » أنَّه مِمَّا لا يُثْبِتُه أَهْلُ الرِّواية . ووصفه ابن جنّي[1] بأنَّه في النَّثرِ وحَالِ السّعة صَعْبٌ جدّاً ، لا سيّما والمفصول به مفعول لا ظرف . ووصفه جامع العلوم[2] بأنَّه ضرورة ليس بضرورة ؛ لأنَّه قد كَثُرَ عندَهم ذلك ، وأنشدوا فيه أبياتاً جمَّة . ووصفه الزّمخشريّ[3] بأنَّه شيءٌ لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشُّعْر ، لكانَ سَمِجاً مردوداً كما سُمِّجَ ورُدَّ : زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادَهْ ، فكيف به في الكلامِ المنثورِ؟ فكيف به في القرآنِ المُعْجِزِ بحُسْنِ نَظْمِه وجزالتِه؟!

وربّما غلَّطَ أبو عليّ[4] القراءةَ من جهة الرّواية لا من جهة موافقتها أقيسةَ العربيّة . وقد يُضْرِبُ عن الاحتجاج لبعض الرِّوايات ، فيقول[5] : « وما بعدَ هذا رواياتٌ لا عَمَلَ فيها » .

وقد يتباينُ وَصْفُ أبي عليّ للقراءة الواحدة ، فقد وصف قراءة من كسر الياء الثانية في نحو ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢] بأنَّها[6] قليلة في الاستعمال ورديئة في القياس ، ثمّ قال[6] : « فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللُّغة ، وإنْ كان غيرُها أفْشَى منها ، وعضده من القياس ما ذكرْنا ، لم يَجُزْ لقائلٍ أنْ يقول : إنَّ القراءة بذلك لَحْنٌ[7] لاستفاضةِ ذلك في السَّماع والقياس ، وما كان كذلك لا يكونُ

---

(١) انظر : الخصائص ٢/ ٤٠٧ .

(٢) انظر : الجواهر ٢/ ٦٨١ .

(٣) انظر : الكشّاف ٢/ ٧٠ ، وذكر البغداديّ في الخزانة ٤/ ٤٢٣ أنّ الزّمخشريّ أساءَ في عبارته هذه .

(٤) انظر : الحُجَّة ٥/ ٢٦٨ ، ٦/ ٣١١ .

(٥) انظر : الحُجَّة ٤/ ٧١ .

(٦) انظر : الحُجَّة ٤/ ٤١٥ ، ٥/ ٣٠ .

(٧) لحّنها الأخفش في معاني القرآن له ٢/ ٤٠٧ ، وضَعَّفها الزّجّاج في معاني القرآن له ٣/ ١٥٩ ، وحكى أبو حَيَّان في التذكرة له ٣٤ عن الرّمّاني أنّه لا يجوز عند أكثر النّحويين ، وأنّ الفرّاء أجازه على ضَعْفٍ ، والذي في معانيه ٢/ ٧٥« لعلّها مِن وَهْمِ القُرّاءِ طَبَقةِ يحيى بن وثّاب وهو مِمّن قرأ بها فإنّه قَلَّ مَـنْ سلمَ منهم من الوَهْمِ » ، وحكى أبو عليّ في الحُجّة ٥/ ٢٩ عن الفرّاء في كتابه في =

لَحْناً » . فقد وصف كسر الياء الثانية بأنَّه قليل في الاستعمال ، ثمّ وصفه بأنَّه مستفيضٌ في السّماع ، وذكر أنَّه رديءٌ في القياس ، ثمّ ذكر أنَّه يعضدُه القياس .

ومثل ذلك ما حكاه الكسائيّ أنَّ بعضهم يهمز الواو في نحو[1] ﴿اشْتَرَؤُا﴾ [سورة البقرة : ١٦] ، قال فيه أبو عليّ[2] : « يجري مَجْرى الغلط » ، واستدلَّ بهمز الواو على تقدُّم تحريكها بالضّمّ ، ووَصَفَه بأنَّه ليس بالقياس ، وبأنَّه لا ينبغي ولا يسوغُ ، وذكر أنَّ تحريكَ الواو هنا بالكسر أشبهُ من همزها .

هذه ملامح منهج أبي عليّ في الاحتجاج ، سلك إليه كلّ السُّبل : التفسير ، وأسباب النزول ، ورسم المصحف ، والرّواية والسّند ، وما لم يُختلف فيه من التنزيل ، وقراءات غير السّبعة ، وكلام العرب شعرها ونثرها ، وأقيسة النّحويين وما أصّلوه من القواعد ، وهي جُلُّ مادّة الاحتجاج ، وتلطّف في توجيه الرواية عن القارىء الواحد ، وأنَّ اختلاف الرّواة عن القارىء الواحد ليس بتدافع ، وإذا عدم الوجه للقراءة نصّ على أنَّه لا يعلم لها وجهاً أو غلَّطها صراحة ، وربّما خرّج القراءة على ما يجوز في لغة الشِّعْر التي يسمّونها الضرائر ، وربّما غلّط القراءة مِنْ جهة الرّواية لا من جهة العربيّة ، وتباين في مواضع وصفه للقراءة الواحدة بأنَّها مقيسة ، ينصرُها سماع مستفيض ، وبأنَّها رديئة تنبو عن القياس ، قليلة في السَّمْع . وسيأتي الكلام على موقف أبي عليّ من القراءات وأُسس اختيار القراءة عنده وافياً في الباب الثّاني من هذا البحث .

= التصريف عن القاسم بن معن أنَّه صواب ، وعن قطرب أنَّها لغة بني يربوع ، وحكى البغداديّ في الخزانة ٤/ ٤٣٤ عن أبي عليّ ما في كتابنا .

(١) في المحتسب ١/ ٥٤ أنَّها لغة بني قيس ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ١٧ ، والبحر ٨/ ٥٠٨ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ١٢٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٦/ ٣٦٤ ، ٤٣٦ .

٥ ـ مَنْهَج أبي عليّ في النَّحْو والبلاغة والعروض :

اشتملت الحُجَّة على جملة صالحة من أبواب النَّحْو نثرها أبو عليّ في كتابه .

واتّفقت هذه المادّة لأبي عليّ من وجهين ، إمَّا أَنْ تأتي تمهيداً قبل الاحتجاج يبسطها ثم ينتخبُ منها ما يجري عليه الاحتجاج ، من ذلك ما افتتح به احتجاجَه لقوله تعالى ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] ، قرأ عاصم وحده ﴿ تِجَٰرَةً ﴾ نصباً ، والباقون بالرّفع(١) .

قال أبو عليّ(٢) : « كان كلمة استعملتْ على أنحاءٍ :

أحدها : أَنْ تكونَ بمنزلة حدث ووقع ، وذلك قولك : قد كان الأمر ، أَيْ وقع وحدث .

والآخر : أَنْ تخلعَ منها معنى الحدوث ، فتبقى الكلمة مجرَّدةً للزمان ، فتلزمُها الخبر المنصوبَ . وذلك قولك : كان زيدٌ ذاهباً .

والثّالث : أَنْ تكون بمعنى صار . أنشد أحمد بن يحيى(٣) :

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الحَزْنِ قد كانتْ فراخاً بيوضُها

أَيْ صارت . ويجوز أَنْ يكون من هذا قوله ﴿ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [سورة مريم : ٢٩] ، أَيْ صار في المهد(٤) .

والرّابع : أَنْ تكونَ زيادةً ، وذلك قولهم : ما ، كان ، أَحْسَنَ زيداً! وأنشد بعضُ

---

(١) انظر : السَّبْعة ١٩٤ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٢/٤٣٦ ـ ٤٣٧ ، والأزهية ١٨٣ ، وشرح اللُّمع ١/٣٤٤ ، ٣٥٢ .

(٣) ابن أحمر ، ديوانه ١١٩ ، والحيوان ٥/٥٧٥ ، والمعاني الكبير ١/٣١٣ ، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير ١/٤٦٣ ، والتذييل ٤/١٥٦ ، والخزانة ٩/٢٠١ .

التيهاء : المفازة لا يُهتدى فيها ، القَفْر : الخالي ، الحَزْن : ما غَلُظَ من الأرض .

(٤) انظر : البصريّات ٢/٨٧٥ ، وكشف المشكلات ٢/٧٩١ ، وشرح اللُّمع ١/٣٥٢ ، والبحر ٦/١٨٧ .

البغداديين[١] :

سَـــرَاةُ بنـــي أبـــي بكْـــرٍ تَسَـــامَـــوا على ، كان ، المُسَوَّمةِ الجِيَادِ » اهـ

= وإمَّا أَنْ تأتيَ مِنْ قبيلِ الاستطرادِ كالأَدلَّةِ الّتي ساقَها على أنَّ التحريكَ لالتقاءِ الساكنين غيرُ معتدٍّ به[٢] .

ومن فصول العربيّة التي ألمّ بها الشيخ في كتابه[٣] : الضّمّ بعد الكسر على ضربَيْنِ ، والحركة التي تتبعُ الحركةَ على ضربَيْنِ ، والفروق الدقيقة بين الصفة والبدل ، والأدلّة على أنَّ الصفة كالجزء من الموصوف ، والإعلال بالنَّقْل : أَضْرُبه وأمثلة عليه ، وأمثلة ما يوجب الوقف ، والأفعال المتعدِّية إلى المفعول على ثلاثة أضرب ، وشروط جملة الصفة ، والأدلّة على جواز تسكين حركة الإعراب ، والألفاظ التي جرت في كلامهم مجرى القسم حتّى أُجيبت بجوابه تستعملُ على ضربَيْنِ ، وما يجاب به ما يجري مجرى القسم لا يخلو أَنْ يكونَ لمخاطب أو لمتكلِّم أو لغائب ، والترخيم على ضربَيْنِ ، والمضارع الذي ينتصب بعد (حتّى) على ضربَيْنِ ، وأحكام كلمة « مثل » ، والأفعال من حيث دلالتها على الاستقرار وخلافه على ثلاثة أضرب ، وبناء فعول يأتي مفرداً واسماً وجمعاً وأمثلته ، وضروب التنوين ، والأسماء التي تجري على القبائل والأحياء على أضرب .

ويُلحظ من استعراض هذه الفصول أنَّ أبا عليّ ينزع فيها إلى التبويب والتقسيم ،

---

(١) الفرّاء كما ذكر ابن عصفور في ضرائر الشّعْر له ٧٨ .

وهو بلا نسبة في التبصرة والتذكرة ١/ ١٩٢ ، والأزْهية ١٨٧ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٢٩٨ ، وشرح اللُّمع ١/ ٣٥٣ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ١/ ٤١٥ ، وابن يعيش ٧/ ٩٨ ، والتذييل ٤/ ٢٢١ ، والارتشاف ٣/ ١١٨٧ ، ٥/ ٢٤٠٢ ، والخزانة ٩/ ٢٠٧ ، ١٠/ ١٨٧ ، السّراة : الأشراف جمع سَرِيّ ، والمسوّمة : الخيل التي وُضعتْ عليها سُومة ، وهي العلامة ، وتُركتْ في المرعى ، ويروى موضع سراة جياد ، وموضع الجيادالعراب .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ١٢٠ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٩٧ ، ١١٦ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ٣٤٨ ، ٤٠٥ ، ٢/ ٤٠ ، ٦١ ، ٧٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣/ ١٩ ، ٢٤٦ ، ٤/ ٨١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ .

وهذا من آثار ميله إلى القياس وتأثُّره بالمنطق .

هذا وقد استفاض أبو عليّ في تتبُّع وجوه استعمال بعض حروف المعاني ، منها[1] : لا ، لكن ، ماذا ، لام المعرفة ، أو ، لدن ، رُبَّ .

أمّا **البلاغةُ** فلم يحرم أبو عليّ كتابه من الانتفاع بها ، فقد ألمّ بفصول منها اتّفقت له من باب الحِجَاج بها ، أو من باب التنبيه على دقائق المعاني ، أو من باب الاستطراد .

وفيما يأتي ذِكْرُ أَبْرَزِ ما وقع للشيخ من مسائل البلاغة :

١ ـ الاستفهام خرج إلى مَعنى التقرير . قال أبو عليّ في قراءة أبي عمرو[2] ﴿آلسِّحْرُ﴾ ممدودة الألف من قوله ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ [سورة يونس : ٨١] :[3] « فأمّا وَجْهُ الاستفهام مع علْم موسى أنّه سِحْرٌ ، فإنّه على وجه التقرير ، كما قال ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [سورة المائدة : ١١٦] . وهذا كثيرٌ[4] » .

٢ ـ الالتفات[5] : هو نَقْلُ الكلام من حالة إلى حالة أخرى . وهو على ثلاثة أضرب : الانتقال من الغيبة إلى الحضور ، ومن الحضور إلى الغيبة ، والانتقال من الماضي إلى الأمر ، والانتقال من الماضي إلى المستقبل وبالعكس .

قال أبو عليّ[6] : « فأمّا قول الشّاعر[7] :

---

(١) انظر : الحُجّة ١/١٦٦ ، ٢/١٧٠ ، ٣١٦ ، ٣/٣٣٧ ، ٤/٥٣ ، ٥/٣٥ ، ١٢٤ .

(٢) انظر : السَّبْعة ٣٢٨ .

(٣) انظر : الحُجّة ٤/٢٩٠ ، والجواهر ٢/٥٧٨ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/٥٨ ، ٣/٤٧ .

(٥) انظر : تحرير التحبير ١٢٣ ، ومقدّمة تفسير ابن النقيب ٢٠٢ .

(٦) انظر : الحُجّة ١/٩٣ ، ٩٤ .

(٧) عبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ ، المفضليّات ١٥٨ ، وشرحها لابن الأنباري ٣١٨ ، والمذكّر والمؤنّث للفرّاء ١٠٨ ، والبيان والتبيين ٢/١٤١ ، والإبدال لأبي الطّيّب ٢/٥٤٦ ، والحلبيّات =

وتَضْحَـــكُ منِّـــي شيخـــةٌ عَبْشَمِيَّـــةٌ   كَـأَنْ لـم تَـرَيْ قَبْلِـي أَسِيْـراً يَمَـانِيَـا

فإِنَّه يُنشد تَرَيْ وتَرى[1] . فَمَنْ أنشدَه تَرَيْ بالياءِ كان مثلَ قوله ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ بعدَ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [سورة الفاتحة : ٥ ، ٢] ، وقد يكونُ على هذا قولُ الأعشى[2] :

حَتَّـــى تُـــلاَقِـــي مُحَمَّـــدا

بعد قوله :

فَـآلَيْـتُ لا أَرْثِـي لَهَـا مِـنْ كَـلاَلَـةٍ   اهـ

٣ ـ الأمر خرج إلى معنى الخبر . قال[3] : « وأمّا قوله ﴿ كُنْ ﴾ [سورة البقرة : ١١٧] فإنَّه لو كان على لفظ الأمر فليس بأمرٍ ، ولكنّ المرادَ به الخبرُ ؛ كأنَّ التقديرَ : يُكَوَّنُ فيكونُ . وقد قالوا : أكرِمْ بزيدٍ! فاللَّفْظُ لَفْظُ الأمر ، والمعنى المراد : الخبرُ ؛ أَلَا تَرى أنَّه بمنزلةِ : ما أكرمَ زيداً! فالجار والمجرور في موضع رفع بالفعل . وفي التنزيل ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [سورة مريم : ٧٥] ، فالتقدير : مدَّه الرَّحْمَنُ » .

٤ ـ إيْقاع الماضي موقع المستقبل لإرادة تقريبه واستدنائِه والمشارفة عليه .

قال أبو عليّ[4] : « فإن قلت : فكيف جاءَ ﴿ إِذْ ﴾ في قوله ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ

= ٨٤ ، والعسكريّات ١٤٩ ، والمحتسب ١/ ٦٩ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٧٦ ، والمقاييس ١/ ٣٢٩ ، ورسالة الملائكة ٢١٦ ، وكشف المشكلات ٢/ ٨٤٦ ، وشرح اللُّمع ١/ ١٩٥ ، ٣٨١ ، ٢/ ٦٤٠ ، وابن يعيش ٥/ ٩٧ ، ٩/ ١١١ ، ١٠/ ١٠٤ ، والبحر ٥/ ٢٣٧ ، والارتشاف ٥/ ٢٣٨٨ ، والخزانة ٢/ ١٩٦ ، ٢٠١ ؛ وسيأتي في الحُجّة ١/ ٣٢٥ ، ٥/ ٢٣٩ ، ٦/ ٤٢٥ .

(١) في ذيل أمالي القالي ١٣٤ ـ ١٣٥ « قال الأخفش : رواية أهل الكوفة : لم تَرَى ، وهذا خطأ عندنا ، والصواب تَرَيْ » اهـ .

(٢) ديوانه ١٣٥ ، والشِّعْر ١/ ١٩٥ ، والمخصَّص ١٤/ ٩ ، وابن يعيش ١٠/ ١٠٠ ، ١٠٢ ، والبحر ٣/ ١٨٨ ، وتمامه :

فَـآلَيْـتُ لا أَرْثِـي لَهَـا مِـنْ كَـلاَلَـةٍ   وَلَا مِـنْ حَفًـى حتَّـى تُـلاَقِي محمَّـدا

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٠٥ ، ٣٨٣ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٦٠ ، وانظر منها ٢/ ٢٤٥ ، ٣/ ٢٤ ، ٢٨٣ ، والشِّعْر ٢/ ٤١٢ .

﴿إذْ﴾ [سورة البقرة : ١٦٥] ، وهذا أمرٌ مستقبل ، و﴿إذْ﴾ لِمَا مضى؟ فالقولُ فيه أنَّه جاء على لفظ الماضي لإرادةِ التقريب في ذلك . كقوله ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [سورة الأعراف : ٥٠] ، ومِمَّا جاء على لفظ المضيِّ للتقريب من الحال قولُ المقيم المفرد : قد قامت الصّلاة . يقول ذلك قبل إيقاعِه التحريمَ بالصّلاة لقربِ ذلك من قوله » .

٥ ـ **التجريد** : ذكر ابن جنّي[1] أنَّ التجريد فَصْلٌ من فصول العربيّة طريفٌ حسن ، وأنَّ أبا عليّ كان غَرِياً به مَعْنِيّاً ، ولم يفردْ له باباً . وحدّه **بأنَّ العربَ قد تعتقدُ أَنَّ في الشَّيْءِ من نَفْسِه معنًى آخرَ ، كأنَّه حقيقتُه ومحصولُه . وعلى هذا يخاطبُ الإنسانُ منهم نفسَه ، حتَّى كأنَّها تقابلُه أو تخاطبُه** .

أفاد أبو عليّ من هذا الفصل في توجيه قراءة ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ من قوله ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ [سورة البقرة : ٩] ، قال[2] : « ولمن قرأ ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ وجهٌ آخرُ ، وهو أنْ يُنَزِّلَ ما يخطرُ ببالِه ويهجسُ في نَفْسِه مِنَ الخَدْعِ منزلةَ آخرَ يُجاريه ذلك ويُفاوضُه إيّاه ، فعلى هذا يكونُ الفعلُ كأنَّه من اثنين ، وهذا في كلامِهم غيرُ ضيِّق ؛ ألا تَرى أَنَّ الكُميت[3] أو غيرَه قال في ذِكْرِه حماراً أرادَ الورودَ :

تَـذَكَّـرَ مِـنْ أَنَّـى ومِـنْ أَيْـنَ شُـرْبُـهُ يُـؤَامِـرُ نَفْسَيْـهِ كـذي الهَجْمَـةِ الأَبِـلْ

فجعل ما يكون منه من وروده الماءَ أو تَرْكِ الورود والتمثيل بينهما بمنزلة نفسين .

---

(١) انظر : الخصائص ٢/ ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ومقدّمة تفسير ابن النقيب ٣٥١ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٣١٧ ـ ٣١٩ .

(٣) هو الكُميت، ديوانه ٢/ ٣٩٦، وأنشده في الشِّعْر ١/ ٣٢٠، وسيأتي في الحُجّة ٢/ ٣٨٣، ٥/ ١٠٥، وعن كتابنا في المحرَّر١/ ٩١، ٣٥٢، ومجمع البيان١/ ٥٧، والقرطبي ٣/ ٢٩٧، والبحر١/ ٥٧، ٢/ ٢٩٦ يؤامر: يشاور، والهَجْمة: القطعة الضخمة من الإبل، والأَبِل: الحاذق بمصلحة الإبل والقيام عليها.

وعلى هذا المَذْهب قراءة مَنْ[١] قرأ ﴿قَالَ اعلمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٩] ، فنزّل نفسَه عند الخاطر الذي يخطر له عند نظره منزلةَ مناظرٍ له غيرِه .

وأنشد الطوسيّ عن ابن الأعرابيّ[٢] :

لَـمْ تَـدْرِ مـا لا ولَسْـتَ قَـائِلَهَـا ... عَمْـرَكَ مـا عِشْـتَ آخـرَ الأَبَـدِ

ولـم تُـؤَامِـرْ نَفْسَيْـكَ مُمْتَـرِيـاً ... فيهـا وفـي أُخْتِهَـا ولـم تَكَـدِ

وأنشدَ بعضُ البصريين[٣] لرجل من فزارة :

يُـؤَامِـرُ نَفْسَيْـهِ وفـي العَيْـشِ فُسْحَـةٌ ... : أَيَسْتَـرْتِـعُ الـذُّوْبَـانَ أَمْ لا يَطُـوْرُهَـا

وأنشدَ أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي[٤] :

وكُنْتَ كَذَاتِ الظَّنْءِ لم تَدْرِ إِذْ بَغَتْ ... تُـؤَامِـرُ نَفْسَيْهَـا : أَتَسْـرِقُ أَمْ تَـزْنِـي

فهذه في المعنى كقوله[٥] :

أَنَخْـتُ قَلُـوْصِـي واكْتَـلأْتُ بِعَيْنِهَـا ... وآمَـرْتُ نَفْسِـي : أَيَّ أَمْـرَيَّ أَفْعَـلُ »اهـ

استوحى أبو عليّ فكرة التجريد من الأخفش الذي قال في قراءة من جزم الميم من قوله ﴿قَالَ اعلَمْ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٩] :[٦] « جَزَمَ على الأمر ، كما يقول الرّجلُ :

---

(١) حمزة والكسائيّ. السَّبْعة ١٨٩ ، والحُجَّة ٢/ ٣٨٣، والبحر ٢/ ٢٩٦ .

(٢) البيتان عن كتابنا في المحرَّر ١/ ٩١ ، والبحر ١/ ٥٧ ، والدّرّ المصون ١/ ١٢٧ .

(٣) هو أبو عثمان الأُشْنَانْدانيّ في معاني الشِّعْر له ٨٠، والمحرَّر ١/ ٩١ ، والبحر ١/ ٥٧، والدّرّ المصون ١/ ١٢٧ ووقع في المطبوعة: أيستريع، وهو تحريف. أيسترتع الذوبان وهم الأعداء، أي اطلب إليهم أنْ يَرْعُوك.

(٤) البيت في الاستدراك ١٢ ، والمحرَّر ١/ ٩١ ، والبحر ١/ ٥٧ ، عن كتابنا.
قال الجامع في الاستدراك ١٢ : الظَّنْءِ بالظاء هكذا ذكره الفارسيّ، والصّواب: الضِّنْء، بالضّاد، وهو الولد، وأمّا الظِّنْء بالظّاء فلا يُعرف اهـ ونقل هذا التصحيح عن الرَّبعيّ راوي الحُجَّة .

(٥) كعب بن زهير ، ديوانه ٨٠، وبعده:

أَأَكْلَـؤُهـا خَـوْفَ الحـوادثِ إِنَّهـا ... تَـرَبَّـبُ علـى الإِنْسَـانِ أَمْ أَتَـوَكَّـلُ

آمرت نفسي: شاورتها فيما أفعل: هل أكلؤها، أيْ أحفظها فأظلّ يقظاً خوفاً من الحوادث المريبة أم أتوكَّل على الله ؟

(٦) انظر: معاني القرآن له ١/ ١٩٨ .

اعلمْ أنَّه قد كانَ كذا وكذا ؛ كأنَّه يقولُ ذاكَ لغيرِه ، وإنَّما يُنَبِّهُ نفسَه » ، ثمَّ وسَّع هذه الفكرة أبو عليّ ، وأدار عليها ما حشده من شواهد ، وعنه أخذها الآخذون .

٦ ـ **التخصيص بعد التعميم** : قال[١] : « في التنزيل أشياء على هذه الصورة قد تقدَّمها العام ، وذُكر بعد العامِّ الخاصُّ ، كقوله ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ ، ثمَّ قال ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [سورة العلق : ١ ، ٢] فـ﴿الَّذي﴾ وَصْفٌ للمضاف إليه دون الأوّل المضاف ؛ لأنَّه كقوله ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ﴾ [سورة الحشر : ٢٤] ، ثمَّ خصَّ ذِكْرَ الإنسانِ تنبيهاً على تأمُّلِ ما فيه من إتْقانِ الصَّنْعة ، ووجوه الحكمة » .

٧ ـ **التشبيه** : ذكر أنَّ التشبيهَ يُراد ، وتُحذف أداتُه ، وذكر منه ﴿ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾ [سورة الإنسان : ١٦] ، قال[٢] : « أيْ قوارير كأنَّها في بياضِها من فضَّة . فهذا على التشبيه ، لا على أنَّ القواريرَ من فضَّة ؛ قال[٣] :

حَلْبَانَـةٍ رَكْبَانَـةٍ صَفُـوفِ
تَخْلِـطُ بَيْـنَ وَبَـرٍ وصُـوفِ

أَيْ كأَنَّ يدَيْها في إسْراعِها في السَّيْرِ يدا خالطةٍ وبراً بصوف ، فالمعنى على التشبيه ، وإنْ لم يُذكر حرفُه » اهـ

٨ ـ **التفصيل والإجمال** : ذكر منه ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [سورة البقرة : ٣] ، قال[٤] : « قال بعض المتأوّلين : أَيْ يؤمنون إذ غابوا عنكم ، ولم يكونوا كالمنافقين . ويجوز فيها وجهٌ آخر ، وهو أنَّ هذه الآية كأنَّها إجمالُ ما فصَّل في قوله ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٥] » اهـ

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ١٨ ، وانظر منها ١/ ٢٣٢ ، ٤/ ٢٠٤ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٩٣ ، ٤/ ١٥٣ .

(٣) البيتان بلا نسبة في جمهرة اللُّغة ١/ ٢٨٤ ، ٣٢٧ ، وتهذيب اللُّغة ٥ / ٨٤ ، ومختصر في شواذّ القراءات لابن خالويه ١٢٧ ، وغريب الحديث للخطّابي ١ / ١١٨ ، والبحر ٧/ ٣٤٧ ، والدّرّ ٩/ ٢٨٦ ، واللّسان [ح ل ب ـ ص و ف ـ ض ف ف] في صفة ناقة . وركبانة : تَصْلُحُ للرّكوب ، وصَفُوف أيْ تَصُفُّ أقداحاً من لبنها ، إذا حُلبت لكثرة ذلك اللبن ، وعن الأصمعيّ : شبَّه رَجْعَ يدَيْها بقوس النَّدّاف الذي يخلط بين الوبر والصوف .

(٤) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٣٠ ، ٢٣١ .

٩ ـ **الحَذْف** : قال الإمام عبد القاهر الجرجانيّ فيه[1] : « **هو باب دقيق المَسْلك ، لطيف المأخذ ، عجيبُ الأَمْرِ ، شبيهٌ بالسِّحْرِ . فإنَّك تَرى به تَرْكَ الذِّكْرِ أَفْصَحَ مِنَ الذِّكْرِ ، والصَّمْتَ عن الإفادةِ أَزْيَدَ للإفادةِ ، وتجدُك أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تُبِنْ** » .

ذكر أبو عليّ جملةً من الآي منها ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ ﴾ [سورة الأنعام : ٣٠] ، و﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سورة سبأ : ٥١] ، و﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۙ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [سورة الأنفال : ٥٠] ، ثمَّ علّق على حذْف جواب لو في هذه الآي ، قال[2] : « **فأمَّا حَذْفُ جواب ﴿لو﴾ في هذه الآي ، فلأنَّ حَذْفَه أَفْخَمُ لذهابِ المخاطَبِ المُتَوَعَّدِ إلى كُلِّ ضَرْبٍ من الوعيد ، وتوقُّعِه له ، واستشعارِه إيَّاه . ولو ذُكر له ضَرْبٌ منه لم يكنْ مثلَ أَنْ يُبْهَمَ عليه ، لِمَا يُمكن مِنْ توطينِهِ نفسَه على ذلك المذكور ، وتخفيفِه عليه . ومَنْ وَطَّنَ نفسَه على شَيْءٍ لم يَصْعُبْ عليه صُعُوبتَه على مَنْ لم يوطِّنْ عليه نفسَه** » .

فالحَذْفُ في هذا المقام أَبْلَغُ من الذِّكْرِ ، وأكثرُ تحقيقاً لِمعانٍ ما كانت لتكونَ لو ذُكر المحذوف .

١٠ ـ **الخبر خرج إلى معنى الأَمر** . قال[3] : « ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٨٣] ، فإنْ جعلتَه على أنَّ اللفظَ في ﴿ لَا تَعْبُدُونَ ﴾ لَفْظُ خبرٍ ، والمعنى معنى الأمر ، فإنَّ ذلك يقوِّيه ما زعموا من أنَّ إحدى القراءتَيْنِ[4] ﴿لا تَعْبُدُوا﴾ . ومثل ذلك ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [سورة الصّفّ : ١١] يدلُّك على ذلك قوله[5] ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [سورة الصّفّ : ١٢] ، وزعموا أنَّ في بعض

---

(١) انظر : دلائل الإعجاز ١٤٦ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٦١ ، وانظر ما أنشده ١/ ٣٦ على حذف المفعول للعلْم به وكثرة تردده .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ١٢٥ ، ١٢٦ ، وانظر منها ٢/ ٣٣٣ ، ٣/ ٢٦٥ ، ٤/ ٢٩٤ .

(٤) قراءة أُبيّ وابن مسعود . انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٥٣ ، وللزّجّاج ١/ ١٦٢ ، والبحر ١/ ٢٨٢ .

(٥) انجزم الفعل على أنّه جواب الأمر المفهوم من ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ فمعناه الطلب وظاهره الخبر . انظر : معاني الزّجّاج ٥/ ١٦٦ .

المصاحف[1] ﴿آمنُوا﴾ . ويؤكِّدُ ذلك أنَّه قد عُطِفَ عليه بالأمر ، وهو قوله ﴿أَخَذْنَا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا . . . وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [سورة البقرة : ٨٣] » .

١١ ـ عكس الظاهر[2] : معناه أنَّ العرب قد تنفي عن شَيْءٍ صفةً ما ، والمرادُ نَفْيُ ذلك الشَّيْءِ أصْلاً ، أَوْ هو نَفْيُ الشَّيْءِ بإثباته .

قال أبو عليّ[3] : « وليس معنى ﴿وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [سورة البقرة : ٤٨] أنَّ هناك شفاعةً لا تُقْبَلُ ؛ أَلَا تَرَى أنَّ في قوله ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٨] انتفاءَ الشفاعة عمّن سوى المرتضين . فإذا كان كذلك كان المعنى : لا تكون شفاعةٌ فيكون لها قبول ، كما أنَّ كقوله ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [سورة البقرة : ٢٧٣] معناه : لا يكون منهم سؤال فيكون منهم إلْحافٌ ، كقوله[4] :

علــى لاَحِــبٍ لا يُهْتَــدَى بِمَنَــارِهِ   إذا سَـافَـهُ العَـوْدُ الـدِّيَـافِـيُّ جَـرْجَـرَا

وقوله[5] :

لا يُفْـــزِعُ الأَرْنَـــبَ أَهْـــوَالُهَـــا   ولا تَـرَى الضَّـبَّ بِهَـا يَنْجَحِـرْ » اهـ

(١) انظر: معاني القرآن للفرّاء ١/ ٢٠٢، وللزّجاج ٥/ ١٦٦، والبحر ٨/ ٢٦٣ .

(٢) انظر: المثل السائر ٢/ ٢٥٧، والخصائص ٣/ ١٦٥ ، ٣٢١ ، والكشّاف ١/ ٤٢٦، ومقدّمة تفسير ابن النقيب ٣٨٣، وتحرير التحبير ٣٧٧ .

(٣) انظر: الحُجَّة ٢/ ٤٦، ٤٧ .

(٤) امرؤ القيس، ديوانه بشرح السكّريّ ٢/ ٤٢٦، وطبعة محمد أبو الفضل إبراهيم ٦٦ ، والبُرصان والعُرجان ٤٨٠، وشرح المفضليّات لابن الأنباري ٨٧٩، والمعاني الكبير ١/ ٢٩٩، والخصائص ٣/ ١٦٥، ٣٢١ ، والصّاحبي ٣٧٨، وتحرير التحبير ٣٧٧، وابن الشّجريّ ١/ ٢٩٨، والخزانة ١٠/ ١٩٣ .

سَافَه: شمّه، العَوْد: المُسِنّ من الإبل، الدّيافيّ: منسوب إلى دياف قرية بالشّام، جرجر: صوّت ورَغَا.

(٥) ابن أحمر، شعره ص ٦٧، وشرح المفضليّات لابن الأنباري ٥٩ ، ٧٢٣ ، ٨٧٩، والخصائص ٣/ ١٦٥ ، ٣٢١، والصّاحبي ٣٧٨، والكشّاف ١/ ٤٢٦، وابن الشّجريّ ١/ ٢٩٨، وكشف المشكلات ١/ ١٩٤، ومنال الطالب ٢/ ٤٢٤، والخزانة ١٠/ ١٩٢، وسيأتي في الحُجَّة ٥/ ٢٤٤ .

لم يرد أنَّ بها أرانبَ لا تفزعُها أهوالُها، ولا ضباباً غير منجحرة، ولكنّه نَفَى أَنْ يكونَ بها حيوان اهـ .

١٢ ـ المشاكلة اللَّفظيّة[١] : ذِكْرُ الشَّيْءِ بلَفْظِ غيرِه لوقوعه في صحبتِه تحقيقاً وتقديراً .

قال أبو عليّ في قراءة ﴿ يُخَٰدِعُونَ﴾ [سورة البقرة : ٩] :[٢] « يكون على لَفْظِ فاعل ، وإنْ لم يكن الفعل إلَّا مِنْ واحد . وإذا كانوا قد استجازوا لتشاكل الألفاظ وتشابهها أنْ يُجروا على الثاني طلباً للتشاكلِ ما لا يصحُّ في المعنى على الحقيقة = فأَنْ يُلزمَ ذلك ويُحافظَ عليه فيما يصحُّ في المعنى ، أَجْدَرُ وأَوْلى ، وذلك نحو[٣] :

أَلَا لا يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِيْنَا

وفي التنزيل[٤] ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٩٤] ، والثاني قصاص وليس بعدوان . ومِمَّا يؤكِّدُ ذلك قولُه[٥] :

مِنَ العِيْنِ الحِيْرْ

وقول أمّ تأبّط شرّاً[٦] : لَيْسَ بِعُلْفُوْفٍ تَلَفُّهُ هُوْفٌ » اهـ

---

(١) انظر: تحرير التحبير ٣٥٢، ومقدّمة تفسير ابن النّقيب ٤٦٩ .

(٢) انظر: الحُجّة ١/ ٣١٥ـ٣١٦

(٣) عَمْرو بن كلثوم، ديوانه ١٠١ ، وشرح القصائد السبع ٤٢٦ ، والتسع ٢/ ٦٧٩، والمخصَّص ٣/ ٨١، والبحر ١/ ٥٧، ٥/ ٥٤٦، ٦/ ٥١٢ .

(٤) عقد الجامع في الجواهر ١/ ٣٧٦ باباً لِمَا جاءَ في التنزيل من ازدواج الكلام والمطابقة والمشاكلة.

(٥) منظور بن مرثد من أرجوزة له رواها أبو زيد في النّوادر(الشرتوني ٢٣٦، ود. عبد القادر ٥٧١)، تمامه :

عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ مِنَ العِيْنِ الحِيْرْ

وهو في الإغفال ٢/ ١٥٦، والمنصف ١/ ٢٨٨، والمخصَّص ١/ ٩٩، ٤/ ١٢٤، وابن الشّجريّ ١/ ٣٢١، وابن يعيش ٤/ ١١٤، ١٠/ ٧٩. قلب عين حُور ياء للإتباع، وحكى ابن سِيْده عن أبي عليّ: الدليل على ذلك أنّه لا وَزْنَ أَجاءَه إلى ذلك ولا قافية؛ لأنَّ الواو تصحبُ الياءَ في الرِّدْف اهـ فثبت أنّه بدل اختياري إتباعيّ.

(٦) العبارة في إصلاح المنطق ٩٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٥، واللّسان [هـ ي ف ـ هـ وف]، العُلْفُوف: الجافي الكثير اللّحم، والهوف: الريح الحارّة، قيل: لم يُسمع «هوف» إلّا في كلام أمّ تأبّط شرّاً، وإنّما بنته على فُعْل لأنَّ فِقَرَ كلامها موضوعة على هذا، قبله: ليس بعُلْفُوْف، وبعدَه: حَشِيٌّ مِن صُوْف .

١٣ ـ **النَّهي خرج إلى معنى التعظيم** . قال في قراءة نافع(١) ﴿ولا تَسْأَلْ﴾[سورة البقرة : ١١٩] مفتوحة التاء مجزومة اللام :(٢) « وقد جوَّزَ أبو الحسن في قراءة مَنْ جزم أَنْ يكون على تعظيم الأمر ، كما تقول : لا تَسَلْني عن كذا ، إذا أردْتَ تعظيمَ الأمْرِ فيه . فالمعنى أنَّهم في أمرٍ عظيم ، وإنْ كان اللَّفْظُ لَفْظَ الأمْرِ » .

١٤ ـ **وضع العام موضع الخاص** . قال في قوله تعالى ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا . يَرِثْني ويَرِث مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾ [سورة مريم : ٥ ، ٦] :(٣) « وَجْهُ الجزم ـ وهو قراءة أبي عمرو والكسائيّ ـ أنَّه أَوْقَعَ الوليّ الذي هو اسم عام موضع الخاص ، فأراد بالوليّ وليّاً وارثاً ، كما وضع العام موضع الخاص في غير هذا ، كقوله ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٧٣] ، وإنَّما يُراد بكُلٍّ واحد من قوله ﴿ ٱلنَّاسُ ﴾ رجلٌ مفرَدٌ . وقد يقولُ الرّجلُ(٤) : جاءَني أَهْلُ الدُّنيا ، وإنَّما أتاه بعضُهم إذا قَصَدَ التكثير ، وتقول(٤) : سِيْرَ عليه الدَّهْرَ والأَبَدَ ، فوضع العام في كلِّ ذا موضعَ الخاصِّ ، فكذلك ﴿ وَلِيًّا ﴾ لفظةٌ عامّةٌ تقع على الوارث وغيرِ الوارث ، فأوقعَه على الوارث دون غيره » .

١٥ ـ **ولأبي عليّ لطائف بلاغيّة وتأمُّلات بديعة** . قال(٥) : « فإنْ قال قائل : فإنَّه إذا قرأَ ﴿فَأَزَالَهُما﴾ [سورة البقرة : ٣٦] كان قولُه بعدُ ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ تكريراً ؛ فالقراءة الأخرى أَرْجَحُ ؛ لأنَّها لا تكونُ على التكرير = قيل : **إنّ قوله ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ ليس بتكريرٍ لا فائدةَ فيه ؛ أَلَا تَرَى أنَّه قد يجوز أَنْ يُزيلَهما عن مواضعهما ، ولا يخرجهما مِمَّا كانا فيه من الدّعة والرفاهية ، وإذا كان كذلك لم يكن تكريراً غيرَ مفيد . وعلى أنَّ التكريرَ في مثلِ هذا الموضعِ لتفخيم القِصّة وتعظيمها بألفاظٍ مختلفةٍ ليس بمكروهٍ ولا مُجْتَنَبٍ** ، بل هو مُسْتَحَبٌّ مُسْتَعْمَلٌ ، كقول القائل : أَزَلْتُ نِعْمَتَه ، وأَخْرَجْتُه مِنْ

---

(١) انظر : السّبعة ١٦٩ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٢١٧ ، ومعاني الزّجّاج ١/ ٢٠٠ .

(٣) انظر : الحُجّة ٥/ ١٩١ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٢١٦ ، ٢١٨ .

(٥) انظر : الحُجّة ٢/ ١٦ ، وشرح الهداية ١/ ١٦٣ .

مِلْكِه ، وغلَّظْتُ عقوبتَه » .

وقال(١) : « شعرتُ ضَرْبٌ من العِلْمِ مخصوص . وكان قول الله تعالى في وَصْفِ الكُفَّار ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١٢] أَبْلَغَ في الذَّمّ للبُعْدِ عن الفَهْمِ مِنْ وَصْفِهِم بأَنَّهم لا يعلمون ؛ لأَنَّ البهيمةَ قد تَشْعُرُ مِنْ حيثُ كانتْ تحسُّ ، فكأَنَّهم وُصِفُوا بنهايةِ الذَّهابِ عن الفَهْمِ » .

هذه ألمع الفنون البلاغيّة التي عرض لها أبو عليّ في الحُجَّة ، ويُلاحظ عليها ما يأتي :

١ ـ بعضها جاءَ حُجَجاً للقراءات كالمشاكلة اللفظية ، والتجريد ، والخبر الذي يراد به الأمر ، ووضع العام موضع الخاص ، وبعضها جاء استطراداً وإغناء لِمَا يتكلّم فيه كالالتفات في قول عبد يغوث والأعشى ، وحَذْف جواب لو والنكتة فيه ، وحذف أداة التشبيه ، وبعضها جاء تفسيراً وتأويلاً للتنزيل كعكس الظاهر ، والتفصيل والإجمال ، والأمر الذي خرج إلى معنى الخبر ، وإيقاع الماضي موضع المستقبل ، وبعضها جاء ضَرْباً من التأمّل وتلمُّس نُكَت التنزيل واستكناه سرّ اللَّفْظ في سياقه من التنزيل كتعليقه على ﴿ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ .

٢ ـ استوحى الشيخ فكرة التجريد من الأخفش ، ووسّعها ، وشقّق القَوْلَ فيها ، وحشد لها من الشواهد ما أَغْنَاها وبيَّنَها . وعنه تلقَّفَه النّاس ، ومتحوا من معينه . وسلف أنَّ أبا عليّ كان بهذا الفنّ غريّاً مَعْنيّاً .

٣ ـ لا يستخدم أبو عليّ في جلّ هذه الفنون مصطلحاتِها التي وضعها أهل هذا العلم ، فهو يشير إلى الالتفات ويناظره بآية الفاتحة ولا يسمّيه ، ويشير إلى عكس الظاهر والتجريد ولا يجري عليهما ما لهما من اصطلاح . وقد يكون هذا منه لأنَّ المصطلحات البلاغية المذكورة لم تكن قد تبلورت ، وجرى عليها الناس .

٤ ـ إنَّ انتشار هذه الفنون في متن الحُجَّة راجع إلى ما عليه الشيخ من اطّلاع واسع

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٦٣، والمخصّص ٣/ ٢٣، وانظر من الحُجَّة أيضاً ٣/ ٢٢ .

ومعرفة جمّة بعلوم العربيّة وفنونها ، يُسعفه في ذلك تذوّق لمعاني النصوص وذاكرة فذّة تحضر له ما يريد من الشواهد .

٥ ـ أظهرت هذه النصوصُ إشراقةً في أسلوب أبي عليّ ، ولا سيّما كلامه على حذف جواب لو ، وقراءة ﴿فَأَزَالَهُما﴾ ، واتاه الخاطر ، وأسمح له البيان ، وهو خلاف ما اصطبغ به أسلوبه من عُسْرٍ وإغماض .

٦ ـ يظهر أثر المنطق والنزوع العقلي في حديثه عن العام والخاص ، وهما من مصطلحات المناطقة ، وفي تأمله في قوله ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ .

٧ ـ كُلُّ أولئك يجعل الحُجَّة مورداً روًى للباحث في فنون البلاغة والمتتبِّع لمصطلحاتها ، ولا سيّما أنَّ ما اتّفق من مباحث البلاغة في الحُجَّة جاء تطبيقاً على النصوص ، وليس أحكاماً مجرَّدة .

أمَّا العروضُ فخبرُ أبي عليّ[1] في الجواب عن سؤالٍ سُئِلَهُ فيه قبل أنْ يشدو شيئاً منه ، ذائعُ الصِّيْت ؛ وذلك أنَّه سُئِلَ قبلَ أنْ ينظرَ في العروضِ عن خَرْمِ[2] متفاعلن ، فانتزعَ الجوابَ مِنَ النَّحْوِ ، فقال : لا يجوزُ ؛ لأنَّ متفاعلن يُنقل إلى مسْتفعلن إذا خُبِنَ[2] ، فلو خُرِمَ لتعرَّضَ للابتداءِ بالسَّاكن . ولمَّا تكلّم أبو عليّ[3] على قوّة حذف الحركة من الميم في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] لِلّذي يؤدِّي إليه من اجتماع أربع متحرِّكات وخمس ، وهذا مِمَّا قد كرهوه في أصول أبنيتهم[4] = قاسَ تَرْكَهم اجتماعَ خمسِ متحرِّكات في أوزان الشِّعْر على تَرْكِهم أنْ يخرمُوا مِنْ أَوَّلِ الكامل كما خرمُوا من أَوَّلِ الطويل والوافر ونحوهما لمّا كان الخَرْمُ فيه يُؤَدِّي إلى الابتداء بالسّاكن .

---

(١) انظر : معجم الأُدباء ٢/ ٨١٢ .

(٢) الخَرْمُ حَذْف أوّل متحرِّك من الوتد المجموع في أوّل البيت . والخبن حَذْف الثاني من غير أنْ يسكن له شيءٌ إذا كان مِمَّا يجوز فيه الزِّحاف، كحذف السين من مستفعلن والفاء من مفعولات .

انظر: الكافي في العروض والقوافي ٢٧، والعيون الغامزة على خبايا الرامزة ٨١، واللِّسان [خ ب ن].

(٣) انظر : الحُجَّة ١/ ٨٢، ٨٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٤٣٧ .

ولمّا تكلَّم[1] على أنّه لا يجوز تخفيف الهمزة مبتدأةً ؛ لأنَّ في تخفيفِها تقريباً من الساكن ، والابتداء بالساكن قد رفضوه ، كذلك حكم ما كان مقرَّباً منه = ذكر بإزائه أنّه لا يجوزُ خَرْمُ متفاعلن ؛ لأنَّ متفا قد يُسَكَّنُ للزّحاف ، فإذا سُكِّنَ لزمه أَنْ يبتدِئَ بساكن .

اشتملت الحُجّة على مادّةٍ في العروض جيّدةٍ ، تدلُّ على بَصَرِ أبي عليّ بهذا العلْم ، وقد سخَّر أصولَه لِمَا كان في سبيله من حِجاج ، قال في اختلافهم في السّين والصّاد من ﴿ بَسۡطَةً ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٧] :[2] « فأمّا مَنْ لم يُبْدِلِ السّين في ﴿ بَسۡطَةً ﴾ ، وترك السّين ؛ فلأنَّه أَصْل الكلمتين[3] ؛ ولأنَّ ما بين الحرفَيْنِ من الخِلاف يسير ، فاحتمل الخلافَ لقلّتِه ، ولأَنَّ هذا النَّحْوَ مِنَ الخِلافِ لقلّتِه غيرُ مُعْتَدٍّ به ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الحرفَيْنِ المتقاربَيْنِ قد يقعان في رويٍّ ، فيستجيزون ذلك كما يستجيزونه في المثلَيْنِ ، كقوله[4] :

إذَا رَكِبْـتُ فَـاجْعَلُـونـي وَسَطَـا
إنِّـي كَبِيـرٌ لا أُطِيـقُ العُنَّـدَا

فكما جعلَ الدّالَ مثلَ الطّاءِ في جَمْعِهما في حرفِ الرّويِّ ، ولم يحفِلْ بما بينَهما من الخِلافِ في الإطْباقِ ، كذلك لم يحفِل بما بين السّين والطّاءِ[5] » .

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٢٨٤ ، ٢/ ٣٦٦ ، والتكملة (فرهود) ١٤ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٣) هما ﴿ بَسۡطَةً ﴾ و﴿ يَبۡسُطُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٧ ، ٢٤٥] .

(٤) البيتان بلا نسبة في القوافي للأخفش ٥٨ ، ١٠٤ ، ومجاز القرآن ١/ ٢٩١ ، ٣٣٧ ، ٢/ ٢٧٥ ، وأدب الكاتب ٤٩١ ، والمقتضب ١/ ٢١٨ ، وجمهرة اللُّغة ٢/ ٦٦٦ ، ٨٧٩ ، والمقصور والممدود للقالي ٤٦٧ ، والعضديّات ١٨٦ ، والشّيرازيّات ٢٦٢ ، والسّمط ١/ ٧٢ ، وشروح سِقْط الزَّنْد ٢/ ٥٨٤ ، وابن الشّجريّ ١/ ٤٢٢ ، وسفر السّعادة ١/ ٧٤ ، ٢/ ٨٧٠ ، والمُغني ٨٩٤ ، وشرح أبياته ٨/ ٦٨ ، والخزانة ١١/ ٣٢٣ ، والعُنَّد جمع عَنُود ، وهي النّاقة التي لا يستقيم سيرُها . والجمع بين الطّاء والدّال في الرّويّ عَيْبٌ من عيوب الشِّعْر يُسَمَّى الإكفاء ، يجمع بين حرفين متقاربي المخرج في القافية كالنون والميم ، وما أشبههما . عن المقصور والممدود للقالي ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٥) الهمس في السّين والجهر في الطّاء .

واحتجَّ(١) لِمَنْ خَفَّفَ الهمزةَ مِنْ ﴿أَنْبِئْهِم﴾ [سورة البقرة : ٣٣] وكسر الهاءَ بأنَّها أشبهت الياءَ التي هي غير منقلبة عن الهمزة ، فكسر الهاءَ بعدَها كما تُكسر « هِم » بعد « ترميهِم » . ويقوّي ذلك إيقاعُهم الألفَ المنقلبة عن الهمزة رِدْفاً ، كإيقاعهم المنقلبة عن الياء أو الواو ، وذلك قوله(٢) :

عَلَى رَالِ

كما يقول(٣) : على بَالِ .

وقد يُعَلِّلُ أبو عليّ ما يتّفقُ له من أُصول العروض ؛ قال في امتناع وقوع الألف ردفاً(٤) مع الواو أو الياء :(٥) « فإنْ قُلْتَ : فإنَّ الياءَ قد اجتمعت مع الواو في أشياءَ **لم تجتمع الألفُ فيها معها ، كوقوعِها في الرِّدْف في نحو(٦) : صدود وعميد ،** وامتناع الألف من مشاركتهما = فالقولُ في ذلك **أنَّ الشِّعْر يُعتبرُ فيه التعديلُ في الأجزاءِ ؛ لِمَا يدخلُه من الغِناء والحُدَاءِ ؛** فلمّا كان المَدُّ في الألف أكثرَ من المدِّ

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ١٣ ، وانظر أمثلة أخرى على احتجاجه بالعروض ١/ ٧٧ ، ٢١١ ، ٢٨١ ، ٣/ ١٩٢ ، ٤/ ٣١٣ .

(٢) امرؤ القيس ، ديوانه بشرح السّكّريّ ١/ ٣٤٧ ، ٣٥٧ ، وديوانه طبعة محمّد أبو الفضل إبراهيم ٣٦ ، ٣٨ ، وتمامه :

وصُمٌّ صِلاَبٍ ما يَقِيْنَ مِنَ الوَجَى ... كأنَّ مَكَانَ الرِّدْفِ مِنْهُ عَلَى رَالِ

وهو في القوافي للأخفش ٢٤ ، والحيوان ٤/ ٣٨٩ ، وأدب الكاتب ١١٥ ، والمعاني الكبير ١/ ١٤٤ .

والصُّمّ : حوافره ، ما يقين من الوجى : لا يَهِبْنَ المشي مِن حفًى ، لصلابتهنّ ، والرَّأْل : فرخ النعام ، فشبّه قطاة الفرس ـ وهي موضع الرّديف منها خلف الفارس ـ لإشرافها بمؤخَّر الرَّأْل اهـ .

(٣) من القصيدة نفسِها ، وتمامه :

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ ونَعْجَةٍ ... وكَانَ عِدَاءُ الوَحْشِ مِنّي عَلَى بَالِ

(٤) الرِّدف : كلّ حرف مدّ قبل الرّوي ، بغير فَصْل . انظر : الكافي ١٥٣ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/ ٨٨ ، ٨٩ .

(٦) لعلّه يريد ما أنشده أبو الحسن العروضيّ في العروض ٨٣ :

يا أُمّةَ الواحِدِ ما ذا الصُّدود ... والقَلْبُ صَبٌّ في هواكم عميد

وانظر : التعليقة ٥/ ١٧٣ ، والشِّعْر ١/ ١٤٥ ، وأمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٥٨ .

الذي في كلِّ واحدٍ منهما ، لم تجتمع معهما الألف في الرِّدف ، كما لم تقعْ واحدة منهما مع الألف في التأسيس[1] .

ويدلُّك على أنَّ امتناعَ الألف في الاجتماع معهما في الرِّدْف لذلك ، أَنَّ الفتحةَ لمّا لم تكن في مدِّ الألف لم يمتنعْ أَنْ تقعَ قبل حرف الرّوي مع الضّمّة والكسرة[2] في نحو[3] :

وقَـاتِـمِ الأَعْمَـاقِ خَـاوِي المُخْتَـرَقْ
إِذَا الـدَّلِيـلُ اِسْتَـافَ أَخْـلاَقَ الطُّـرُقْ
أَلَّـفَ شَتَّـى لَيْـسَ بـالـرَّاعِـي الحَمِـقْ

أَلَا تَرَى أَنَّ الفتحةَ لَمّا خالفت الألف فيما ذكرْنا لم تمتنعْ في قولِ أبي الحسن مِنْ[4] أَنْ تجتمعَ مع الضّمّة والكسرة » .

وقد يستدلُّ أبو عليّ بالعروضِ على مَسَائِلَ نَحْوِيّةٍ وصرفيّة ، فقد أثبتَ[5] أَنَّ المضافَ إليه في تقديرِ الثَّباتِ في اللَّفظِ في قولِ الرّاجز[6] :

---

(1) التأسيس لا يكون إلّا بألفٍ قبلَ حرفِ الرّويّ بحرف، وألف التأسيس تكونُ من جملة الكلمة التي الرّويّ منها، نحو ما أنشده الخطيب التبريزي في الكافي ١٥٤ :

خليليّ عُوجَا مِنْ صُدُورِ الرَّوَاحِلِ بِوَعْسَاءِ حُزْوَى فابكيا في المَنَازِلِ

(2) ذكر ابن جنّي في المنصف ٢/ ٣ استقباحَهم اختلافَ حركات ما قبل حرف الرّويّ، إذا كان مقيّداً، وهو المسمّى توجيهاً .

(3) مطلع أرجوزة لرؤبة في ديوانه ١٠٤، الأوّل منها في الكتاب ٤/ ١٠٤، والقوافي للأخفش ٣٨، ومجاز القرآن ١/ ٣٨٠، والبصريّات ٢/ ٨٠٧، ٨٧٢، والإيضاح (فرهود ٢٥٤، ومرجان ٢٠٢)، وسرّ الصّناعة ٢/ ٤٩٣، والخصائص ١/ ٢٦٤، ٢/ ٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠، ٣٣٣، والمنصف ٢/ ٣، ٣٠٨، واللّسان [قبح ـ خفق ـ عمق ـ قتم ـ وجه ـ هرجب]، والثاني في اللّسان [سوف]، والثالث في القوافي ٣٨، والمنصف ٢/ ٣، واللّسان [قبض ـ وجه] .

قاتم: مغبرّ مظلم النّواحي، المخترق: الموضع الذي تخترقه الرّياح، استافَ: شَمَّ، وكان الدليلُ يسوفُ التُّرابَ ليعلمَ على قَصْدٍ هو أَمْ على جَوْرٍ. انظر: المقاييس ٣/ ١١٧ .

(4) في القوافي له ٣٧، ٣٨ .

(5) انظر: الحُجّة ٢/ ٣٠٢، ٣/ ٢٢٠

(6) البيتان في القوافي للأخفش ٨٣، والثاني في الخصائص ٣/ ٣٢٧، والمحتسب ١/ ١٠٨، واللّسان [ر هـ ن] .

إنَّ عَـــدِيّـــاً كتَبَـــتْ إلـــى عَـــدِي
اِرْهَـــنْ بَنِيْـــكَ أَرْهَـــنْ بَنِـــي

أراد بنيَّ ، فحذف ياء المتكلِّم للوقف ، والمضاف إليه في تقدير الثَّبات ، ولولا ذلك لم يَجُزْ دُخولُ بني في هذه القافية ؛ لأَنَّ النُّونَ لو ثبتتْ في الاسم المجموع لحَذْفِ المضافِ إليه مِنَ اللَّفْظِ ، لخرجتْ « بنين » من هذه القافية ، ولم يَجُزْ ضَمُّ البيتِ إليها .

واستدلَّ[1] على أَنَّ تخفيفَ الهمزة بين بين لا يُخرجُها عن أَنْ تكونَ همزةً متحرِّكةً ، وإنْ كان بها الصَّوْتُ أَضْعَفَ ، بأَنَّها مخفَّفة في الوَزْنِ مثلُها إذا كانت محقَّقة ، ولولا ذلك لم يتّزن قولُه[2] :

أَأَنْ رَأَتْ رَجُـــلًا أَعْشَـــى أَضَـــرَّ بِـــهِ رَيْـــبُ المَنُـــوْنِ ودَهْـــرٌ مُفْنِـــدٌ خَبِـــلُ

لأنَّه كان يجتمعُ فيه ساكنان .

هذه أبرز ملامحَ نَهْج أبي عليّ في العروض ، أَفاد منه فيما كان في سبيله من حِجَاج ؛ وعَلَّل بعض ما اتّفق له من أُصوله ، واستدلَّ به على مسائل نَحْويّة وصرفيّة . وبدت عند الشيخ مصطلحات العروض : الرِّدف ، والرَّويّ ، والتأسيس ، والخرم ، والخبن ، والزّحاف ، والقافية ، مستقرّةً واضحةً أكثر من مصطلحات علم البلاغة التي كان يشرحُها شرحاً ولا يُجري ما لها من اصطلاحٍ .

كُلُّ أولئك يدلُّ على أَنَّ أبا عليّ كان وثيقَ الصّلة بهذا العلم ، وقد دلَّ تخريجُ نصوص العروض من الحُجَّة على صِلةِ أبي عليّ بكتاب القوافي للأخفش .

ومِمّن عوّل عليه الشيخ في هذا الفنّ أحمد بن محمَّد أبو الحسن العروضي (ت ٣٤٢ هـ) ، فقد ذكر ياقوت[3] عن أبي عليّ ، وقد احتاج إلى الاستشهاد ببيت

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٨٥ ، وانظر منها ٢/ ٢٨٤ .

(٢) الأعشى ، ديوانه ١٠٥ ، والكتاب ٣/ ١٥٤ ، ٥٥٠ ، والمقتضب ١/ ١٥٥ ، والتكملة (فرهود ١٤ ، ومرجان ١٩٩) ، وشرح الهداية للمهدوي ١/ ٤٣ ، وابن يعيش ٣/ ٨٣ ، واللِّسان [تبل ـ منن] .

(٣) انظر : معجم الأدباء ١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤ .

قد تكلّم عليه في التقطيع ، أنَّه قال : وقد كفانا أبو الحسن العروضيُّ الكلامَ في هذا الباب . وكان أبو الحسن قد عَمِلَ كتاباً في العروض كبيراً ، وحشاه بما قد ذُكر أكثره ، وضمّ إليه باباً في علْم القوافي ، وفيه مسائل لطيفةٌ واختلافٌ كثيرٌ يحتاجُ إلى كَشْفٍ واستقصاءِ نظر[1] .

(١) نشر د . عقيل المرعي منه قطعةً اشتملتْ على بابَيْنِ : فكّ الدّوائر ، والقوافي ، وصدرت عن دار القلم العربي بحلب ٢٠٠٤م وذكر في مقدّمة تحقيقه ص ٧ أنَّ للكتاب طبعتَيْنِ لم يلتزمْ فيهما الناشران قواعد تحقيق النصوص ، وسكت عن تسميتهما .

٦ ـ مَنْهَجُه في علوم ومعارف شتّى :

سلف أَنَّ الحُجَّة من آخر ما أَلَّف الشيخ ، وأنّها جاءت ميداناً صال فيه أبو عليّ وجال ، وأفرغ جُلَّ ما حصّله من علوم ومعارف ، ولذلك أنت ترى فيها إشارات ولُمَعاً إلى علوم ليس كتاب الحُجَّة مظنّة لها ، من ذلك حديثه عن الحروف[1] مخارجها وصفاتها ، وانتفاعه بذلك في الاحتجاج ، وتعليله للظواهر الصّوتية ، ويُلحظ ذلك منبثاً على امتداد الكتاب ، وانتفع في هذا اللّون من المعرفة بكتاب سيبويه .

وفي الحُجَّة إشارات[2] إلى السّيرة ، وعلم أسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ : عرّفه ، وذكر أَضْرُبَه ، وساق له الأمثلة .

وفيها أيضاً لُمَعٌ[3] من الأنساب ، وبعض مجالس العلماء ، ومرويّات جمّة في الحثّ على تعلُّم العربيّة ، وحديث عن نقد الشِّعْر واتّهامه ، والوقوف على الأطلال ، والنَّسِيء عند العرب كيف كان ، ومَنْ كان يقومُ عليه ، وتعريفات فيها إشارات علميّة دقيقة ، كقوله : الصّدى انعكاس الصّوْت إذا فُعِل في موضع صقيل كثيف ، والعين إذا كانت في غطاء لم ينفذ شعاعُها ، فلم يقع بها إدراك ، والعَصْرُ : الضَّغْط الذي يلحق ما فيه دُهْنٌ أو ماء ، نحو : الزّيتون ، والسّمسم ، والعنب ، والتمر ، ليخرج ذلك منه .

وفيها إشارات[4] إلى ما كان عليه العرب من عادات ، من ذلك أَنَّ النَّاسَ كانوا يحلفون بالحجاز بعد صلاة العصر ، لاجتماع النّاس وتكاثرهم في ذلك الوقت ،

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ٥١ ، ٥٦ ، ١٣٠ ، ٢١٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٢/ ٧٥ ، ٣٦٧ ، ٣/ ١٧٣ ، ٢٣٢ ، ٢٧٥ ، ٤/ ٥ ، ٤٠١ ، ٥/ ١٣٦ ، ٦/ ٨ ، ٤٩ ، والكتاب ٤/ ٤٣١ ـ ٤٨٥ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٣/ ٢٠ ـ ٢١ ، ٢/ ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٣١٠ ، ٥٨ ، ٢٦١ ، ٢/ ١٨٠ ـ ١٨١ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٢/ ٢٣٧ ، ١/ ٣٥٤ ، ١/ ٣٤٣ ، ٥/ ٢٩٢ ، ١/ ٢٥٧ ، ٤/ ١٩١ ، ٤/ ١٤٩ ، ٢/ ١٥٤ ، ٤/ ٤٢٥ على الترتيب .

(٤) انظر : الحُجَّة ٣/ ٢٦٥ ، ٥/ ٢١٦ ، ٣/ ٩٥ ، ٣/ ٤٢٠ ، ٥/ ٢٨٣ على الترتيب .

وأنَّ العرب إذا سمعتْ كذباً أو منكراً تعاظمته عظّمته بالمثل الذي كان عندها عظيماً ، تقول : كادت الأرض تنشق ، وأظلم ما بين السماء والأرض ، قال[1] :

وأَصْبَحَ بَطْنُ مكّةَ مُقْشَعِرّاً ... كأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بها هِشَامُ

وقال[2] :

لمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ ... سُورُ المَدِيْنَةِ والجِبَالُ الخُشَّعُ

= وأَنَّ العرب تنسب الإغلال إلى الإصبع ، والخيانة إلى اليد ، وتُسمِّي البقرة نعجة ، والظبية ماعزة ، وتصف اليومَ ذا الشّدائد والجهد بالطول ، وجاءَ وَصْفُ خلافِهِ بالقصر ؛ قال[3] :

يَطُولُ اليَوْمُ لا أَلْقَاكَ فِيْهِ ... ويَوْمٌ نلتقي فيه قَصِيْرُ

وفي تناثر ضروب هذه المعارف في متن الحُجَّة ، ما يدلُّ على سعة عِلْمِ الشَّيْخ ، وأنّه وإنْ كان النَّحو والصَّرْف صنعتَه الغالبةَ عليه ، لم تصرفْه هذه الصّنعة عن الإحاطة بأطرافِ المعارف الأُخرى ، وقِدْماً قالوا : الأدب هو الأَخْذُ مِنْ كُلّ عِلْمٍ بطرفٍ = وما يدلُّ على أَنَّ نظامَ المكتبة العربيّة نظام الكتاب الواحد ، لا يُغني كتاب عن كتاب ، فهذا كتاب الحُجَّة مُحَّضَ للاحتجاج لقراءات السّبعة الذين ذكرهم ابن مجاهد ، وقد جاء فيه علوم شتّى : إعراب القرآن ، وتفسيره ، وفصول من النحو ، وفنون من البلاغة ، ولُمَعٌ من الأنساب والسِّيَر والحديث ، وشذرات علميّة دقيقة ،

---

(١) الحارث بن أميّة بن عبد شمس، وهو في الكامل ٢/ ٦٧١، والفاضل ٤٩، وكَشْف المشكلات ٢/ ١٠٣٢، والمُغني ٢٥٣، وشرح أبياته ٤/ ١٧٠، ومجمع البيان ٦/ ٦٨٤، والمحرَّر ٤/ ٣٤، والبحر ٦/ ٢١٨ ، وعزاه صاحبُ المحبّر ١٣٩ إلى بجير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قُشير، وهو وَهْمٌ، وإنّما بيت بُجير :

ذَرِيْنِي أَصْطَبِحْ يا سلم إنّي ... رَأَيْتُ المَوْتَ نَقَّبَ عَنْ هِشَامِ

(٢) جرير، ديوانه ٢/ ٩١٣، وأبيات الاستشهاد لابن فارس ١/ ١٦٩ (ضمن نوادر المخطوطات)، ومعاني القرآن للنّحاس ٥/ ٥٠٣، ومجمع البيان ٦/ ٦٨٤ والمحرر ٥/ ٧٤ ، والبحر ٦/ ٢١٨ .

(٣) سُليمان بن أبي دُباكِلٍ الخُزاعيُّ كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٥٣، ونُسب إلى جميل في أمالي القالي ١/ ٢٠٢، والمختار من شعر بشّار ٢٠، وانظر: ديوانه ٩٩، والسّمط ١/ ٣١٢، وكشف المشكلات ٢/ ١٣٨٢ ، ولطائف الإشارات ٣/ ٧٩ .

وعيون من نصوص اللُّغة عزيزة ، ونُقُولٌ من كُتُبٍ هَلَكَتْ ، وأسرار في معاني الشِّعر ، وجمهرة من الأشعار النادرة ، ونقدات في العروض ، وتقييدات لبعض عادات العرب ، إلى غير ذلك من ضروب المعرفة التي ليس كتاب الحُجَّة مظنَّةً لها ، وهذه المعارف كنوز ترقد في بطن الحُجَّة لا يُخرجها إلى النّور إلّا الفهارس العلميّة الشّاملة التي حُرِمَها كتابنا ، كما حُرِمَ السلامة من التصحيف والتحريف والسقط .

مَلَاحِظ عامّة حول مَنْهج أبي عليّ

١ ـ **الاستطراد** : الاستطراد عمود الحُجَّة ومِلاكُها ، وهو سمةٌ غالبةٌ على أبي عليّ في جُلِّ كتبه ، تتداعى معارف الشيخ ، فيُسْلِمُك من موضوعٍ إلى موضوعٍ حتّى ليغيبَ عنك ما عُقد من أَجْلِه الحديث . وهذا مِمَّا أَفْضَى إلى تطويل الكتاب تطويلاً أَجْفَى النَّاسَ عنه ؛ قال ابن جنّي[١] : « وقد كان شيخنا أبو عليّ عَمِلَ كتاب الحُجَّة ، فأَغْمَضَه وأَطَالَه حتّى منع كثيراً مِمّن يدّعي العربيّة ـ فضلاً على القَرَأَة ـ منه ، وأَجْفاهم عنه » .

فلمّا أَعْرَبَ أبو عليّ آية حُذف منها المفعول ، استطرد[٢] إلى باب حذْف المفعول في التنزيل والشِّعْر ، وساق له جمهرةً من الشّواهد وأَعربها . ولعلّ منهج أبي عليّ في استدعاء ما جاء من التنزيل على مسألة بعينها هو الذي أوحى لجامع العلوم بفكرة كتابه « الجواهر » وبنائه هذا البناء الفريد ؛ فقد قسّمه إلى تسعين باباً عقد كُلًّا منها لظاهرة من ظواهر النَّحو أو الصّرف أو القراءات أو البلاغة ، ثمّ مضى يستقصي ما ورد من أمثلتها في التنزيل ، وكان كتاب الحُجَّة ماثلاً أمام عينيه لا يُدير وجهَه عنه ، حتّى أخذ جُلَّ مادّة كتابه منه[٣] ، ولا يبعد المرء إذا قال : إنَّ الجواهر أثارة من علم أبي عليّ في الحُجَّة وفي كتبه الأخرى . وسيأتي بيان ذلك في الكلام على أثر الحُجَّة في الخالفين .

---

(١) انظر : المحتسب ١/ ٢٣٦ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ٣٤ ـ ٣٩ ، وعقد مسألة له في الشّيرازيّات ٦٣٣ ـ ٦٣٩ .

(٣) آية ذلك أنَّ الجامع عقد الباب العشرين من الجواهر ٢/ ٤٠٥ ـ ٥١٠ لِمَا جاء في التنزيل وقد حُذف منه المفعول ، ثمّ حشاه بما تفرّق من كلام أبي عليّ على تعدّي الأفعال ، دون أنْ يصرّح بذلك ، وهذا بيان مواضع نقل الجامع في هذا الباب من الحُجَّة : الموضع الأوّل للحُجَّة ، والثاني للجواهر (٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٥ = ٢/ ٤٢٢ ـ ٤٢٦ ، ٢/ ٧ ـ ١٠ = ٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٣ ، ٣/ ٤٠٥ = ٢/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧ ، ٢/ ٦٨ = ٢/ ٤١٣ ـ ٤١٤ ، ٦/ ٥٧ ـ ٥٨ = ٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٧ ، ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣٤ = ٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٩ ، ٦/ ١٤١ ـ ١٤٧ = ٢/ ٤٤٩ ـ ٤٥٥ ، ٢/ ٧٢ ـ ٧٤ = ٢/ ٤٦٣ ـ ٤٦٥ ، ٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٣ = ٢/ ٤٧٢ ـ ٤٧٥) .

ولمّا رأى أبو عليّ كلمة « قال » في آية أراد الاحتجاج لها ، أسلمه ذلك إلى الكلام على[1] : الأقيال تأصيلها وإعلالها وشواهدها ، واقتل عليّ كذا ، وقيل وقال ، وما جاء في الحضّ على تعلُّم العربيّة ، وإجراء القول مجرى الظّنّ ، والتقوُّل ، والإقالة في البيع .

ومن أبينِ الأمثلة على نزعته إلى الاستطراد ما جاءَ تحت الآية ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [سورة البقرة : ٣٧] مِن فِقَر ، وهي[2] : لقي تعدِّيه ولزومه وشواهده ، تضعيف العين فيه ليس على حد فرح وفرّحته والاستدلال على ذلك ، اللِّقاء وما جاء منه في التنزيل ، تفسير بعض الألفاظ التي وقعتْ فيما تلاه من آي ، الاستدلال لهذه الألفاظ المفسَّرة بآي أُخر ، الظّنّ وتفسير ما جاء منه في التنزيل ، لاقيته ملاقاة وشواهده ، إعراب ما في هذه الشواهد ، إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، يوم التلاقي ويوم الجمع وشواهده ، التوفيق بين الجمع والفرار في ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [سورة عبس : ٣٤] ، تفسير الفرار وشواهده ، قراءة ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [سورة المؤمن : ٣٢] مشدّدة الدّال ، الدّعاء والنِّداء وتقاربهما ، الكلمات اسم جنس يقع على القليل والكثير وأمثلته ، استعمال سيبويه للكلمة وأمثلة من كلامه ، تفسير الكلمات وشواهده من التنزيل ، الكلم يراد به القول ، إعراب ما جاء من التنزيل فيه الكلم ، استعمال الكلم في موضع النطق وشواهده ، الاحتجاج للقراءتين .

ولمّا تكلّم على شَنِيء تعدّيه ولزومه ساق جملة من الأفعال التي ترد لازمةً ومتعدِّية ، وهي[3] : جزل ، طوى ، غَضَفَ ، عجا ، قصم ، وأنشد شواهد عليها . وقاده الكلام على الحياة إلى تصريف[4] : الحَيَوان ، والحِيّ ، والحيّة

---

(١) انظر : الحُجّة ١/٣٤١ـ٣٤٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/٢٣ ـ ٤٠ .

(٣) انظر : الحُجّة ٣/٢٠٨ .

(٤) انظر : الحُجّة ٤/١٣٠ ـ ١٤٤ .

والنّسب إليها ، والحَوّاء صاحب الحيّات ، والحيا ، وحياء النّاقة ، والحَيَوات ، والحَيُّوت ، وحيّ فلان .

ولئن كان الاستطراد سمةً تغشى نَهجَ أبي عليّ عامة ، إنّه في الحُجَّة جاءَ أَزْيَدَ على ما وقع في كتبه الأخرى ، ويمكن تفسير ذلك بما يأتي :

١ ـ أبو عليّ جارٍ في هذه النّزعة على عرقٍ له عند العلماء كالجاحظ إمام المعتزلة وعَصْريّه أبي حَيّان التّوحيديّ .

٢ ـ أراد أبو عليّ بهذا الاستطراد أَنْ يُدِلَّ بغزارة علمه ليظهرَ به على ما عرضه من مادّة شيخه ابن السّرّاج في الاحتجاج .

٣ ـ يقوم الحِجَاجُ على جملة من العلوم ، والشيخ على إحاطةٍ محكمةٍ بها ، فكان من المسلَّم به أَنْ تتداعى هذه العلوم وتزّاحم لخدمة نصّ السبعة ودَعْم ما كان أبو عليّ في سبيله من الاحتجاج ، وهذا مِمّا يفسّرُ الاستطراد .

٤ ـ يمكن إرجاع الميل إلى الاستطراد إلى طبيعة أبي عليّ المفطورة على حبّ القياس واجتلاب النظائر واستدعاء الأشباه ، ثمّ أدّاه نهمُه العلميُّ إلى النظر فيما اجتلبه واستدعاه معرباً ومفسّراً ، حتّى جاءَ كتابه الحُجَّة بحراً موّاراً تجتمع فيه العلوم وتتداخل في لبوسٍ من الاستطراد جاءَ محكمَ النَّسْجِ حيناً ومُهَلْهَلَهُ حيناً آخر .

٢ ـ التكرار : التكرار ظاهرةٌ انماز بها تراث الشيخ ، وفطن لها مَنْ عكف على تراثه من القدامى ، فهذا الجامع يقول[1] : « وقد ذكرتُ لك غيرَ مرّةٍ أنّه لا ينبغي لك أَنْ تقفَ على قوله في موضع ، بل تتبّعْه في جميع كتبه » ، و[2] « وإذا عرضَ لك كلامُه في موضع وقد خلّطَ فيه ، فلا تقفَنَّ عند ذلك الكلام ، بل تتبّعْ كلامه ؛ فإنّه لا يقتصرُ على دفعةٍ واحدةٍ في حلّ المشكلات ، بل يكرّرُها في كتبه مرّةً بعدَ مرّة » .

والتكرار الذي وقع للشيخ على ضربَيْنِ :

أ ـ التكرار في الكتاب الواحد : فقد كرّر في الحُجَّة الكلام على ﴿ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ ﴾

---

(١) انظر : الاستدراك ٥٩ .

(٢) انظر : شرح اللُّمع ٢/ ٤٩٥ .

[سورة الأنعام : ١٢٧] ثلاث مرّات استطراداً[٢]، وكرّر الكلام على تصريف كائنْ مرّتين[١]، واستعمال القول حقيقةً ومجازاً مرّتين[٢]، وأَضْرُب ما جاء على فعول مرّتين[٣]، وغير ذلك كثير .

ب ـ التكرار في كتبه المختلفة : فقد كرّر الكلامَ على قولِهم : لهنّك لرجلُ صِدْقٍ في الحُجّة ونقض الهاذور كما يبدو مِمّا نقله البغداديّ عنه[٤]، ومنع وجه البدل فيمن فتح همزة « أنَّ » من قوله ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ ﴾[سورة آل عمران : ١٧٨] في الإغْفال والحُجّة[٥]، وساق مجموعة من شواهد التحريف[٦] وعلّق عليها في الشِّعْر والحُجّة[٧]، وذكر وجوه الشّبه بين الضمير والتنوين في البغداديّات والحُجّة[٨]، وكرّر ردّه على الفرّاء في الشّيرازيّات والشِّعْر والحُجّة[٩]، واستدل على أنَّ « لكن » الخفيفة لا تكونُ حرفَ عطفٍ في الشِّعْر والحُجّة[١٠]، وغير ذلك مِمّا هو إلى الكثرة ما هو .

ويمكن تفسير ظاهرة التكرار في تراث الشيخ بما يأتي :

١ ـ طبيعة أبي عليّ وخاطره الذي يواتيه فيُملي عليه الرّأي ، ثمّ يلوح له وجه آخر في المسألة ، فإمّا أنْ يدفع ما بدا له أوّلُ ، وإمّا أنْ يزيدَ على ما ذكر ويعضدُه بما تحصّل عنده مِنْ دلائلَ وشواهدَ ، فيقع التكرار . روى ابن جنّي عن أبي عليّ أنّه كان

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ١٨٤، ٢/ ٢٩٩، ٤/ ٣٥٩ .
(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ٨٠ ـ ٨١، ٦/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، والبغداديّات ٣٩٣ .
(٣) انظر : الحُجّة ٤/ ٨١ ـ ٨٢، ٥/ ١٩٢ .
(٤) انظر : الحُجّة ٤/ ٣٨١، والخزانة ١٠/ ٣٣٩، والجواهر ٣/ ٩٤٢ .
(٥) انظر : الحُجّة ٣/ ١٠٧، والإغْفال ٢/ ١٤١ .
(٦) التحريف أنْ تغيّرَ الاسمَ وتضعَ موضعَه لفظاً على معناه، وإن لم يكن العَلَم المتعارفَ من ذلك. انظر : العسكريّات ١١٣ .
(٧) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠، والشِّعْر ١/ ١٨٥ ـ ١٨٦ .
(٨) انظر : الحُجّة ٣/ ١٢٢، والبغداديّات ٥٦١ .
(٩) انظر : الحُجّة ٣/ ٣٦٨، ٤/ ١٣٠، والشّيرازيّات ٤٥٢، والشِّعْر ١/ ٣٢١، ومعاني الفرّاء ٣/ ١٥٩ .
(١٠) انظر : الحُجّة ٢/ ١٧٧، والشِّعْر ١/ ٧٣ .

يقول في هيهات[1] : « أنا أُفتي مرّة بكونِها اسماً سُمِّيَ به الفعل ، وأُفتي مرّة أخرى بكونها ظرفاً ، على قدر ما يحضُرُني في الحال » . على أنَّ من تكرار أبي عليّ ما ليس فيه زيادة ولا دَفْعٌ لِما رآه ، كقوله في تصريف كائنْ .

٢ ـ تقلُّب أبي عليّ في البلدان واختلاف جهة السائل أَمْلَيَا عليه ضَرْباً من التكرار .

٣ ـ تأليف الحُجّة قد امتدّ على سنوات كما استُظهر ، ولعلّ تطاول مدّة التأليف أَنْساه ما كتب ، فعاد فكرّر ما ظَنَّ أنّه لم يتكلَّم عليه . يؤيّد ذلك أنّه أحالَ على كلامٍ له في الذّرّيّة وتصريفها[2] ، ولم يتقدَّم له كلامٌ فيها .

٤ ـ ذهول أبي عليّ نفسه عمّا يكتب ، فربّما كرّر كلامه على قرب مابين الموضعين[3] .

٥ ـ ولعلّ مِمّا يفسِّرُ وقوع التكرار نزعةَ أبي عليّ إلى التعليم والتدريب ، وهو مقصد كريم كان الشيخ لا يحيدُ عنه فيما كان يذكره من وجوه الإعراب ، ولا يخفى أنَّ في التكرار ضرباً من ترسيخ المعرفة وتثبيتها في ذهن المتعلِّم . وهذا المعنى ألمع إليه أبو عليّ نفسُه في سياق كلام اتّفق له[4] .

٣ ـ ترك أبو عليّ الكلام على الآية [١٧٣] من البقرة ، والآية [١٠٠] من التوبة ، وهما ثابتتان في نصّ السّبعة[5] . وقدّم[6] الكلام على الآية [١٨٤] على الآية [١٥٨] من البقرة ، وجاء الكلام على الآية [٢٠٨] قبل الآية [٢٠٧] من البقرة ، والكلام على الآية [٢٦٥] قبل الآية [٢٦٠] من البقرة ، والكلام على الآية [٢٨٥] قبل الآية [٢٨٤] من البقرة ، والكلام على الآية [٦٣] قبل الآية [٥٢] من الأنعام ، واستدرك الكلام على

---

(١) انظر : الخصائص ١/٢٠٦ .
(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ٣٥٤، وسيأتي كلامه عليها ٤/ ١٠٤ ـ ١٠٥ .
(٣) انظر : الحُجّة ٣/ ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٩، ٤/ ٣١٠، ٣١١ .
(٤) انظر : الحُجّة ٣/ ٦١ .
(٥) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٦٩، ٤/ ٢١٣، والسّبْعة ١٧٤، ٣١٧ .
(٦) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٤٥، ٢٩٢، ٣٨٥، ٤٦٠، ٣/ ٣١٧، ٤٤١ .

الآية [٤٤] من الأنعام في آخر السورة .

٤ ـ لم يلتزم أبو عليّ سمتاً واحداً في الكلام على الآية ، وإنْ كان غالباً ما يلتفت إلى اللُّغة ، ثمّ إلى الإعراب والتفسير ، ثمّ إلى الحِجاج ، ففي كلامه[1] على ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة : ٤] فسّر الملك وأصّله وأعرب الآية واحتجَّ ، ثمّ عاد ففسّر كلمة « الدّين » ، وكان حقُّها أنْ تأتي مع تفسير الملك ، ولمّا تكلّم[2] على قوله ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم﴾ [سورة البقرة : ٣٣] فسّر النّبأ وما جاء منه في التنزيل ، ثمّ احتجَّ للقراءتين ، ثم عاد ففسّر ﴿آدم﴾ ، ثمّ عاد فنقل حُجَّة لأبي الحسن في القراءة . واتّفق أن استقصى[3] ما جاء من التنزيل فيه « تبوّأ » ، وأعربه ، ثمّ احتجّ ، ثمّ استدرك آية فيها « تبوّأ » فرطت منه في الدفعة الأولى . وقد يُضْرِب[4] عن تفسير الألفاظ ، ويهجم على الاحتجاج .

٥ ـ قد يقدّم لاحتجاجه بمادّة نحويّة نظريّة ليسقط حجاجه عليها . واتّفق أَنْ تكلّم على استعمال « أو » ، فذكر الضربَيْنِ اللّذين يأتي عليهما ، ومثّل للأوّل ، ونَسِيَ أَنْ يمثّل للآخر ، وهو الإضراب[5] . ومن أمثلة نسيانه أنّه قال[6] : وقد قلنا فيما تقدَّم في الذّرّيّة ، وأنّه يكون واحداً وجمعاً ، فيُغني ذلك عن الإعادة هنا . ولم يتقدّم له كلامٌ فيها البتة .

٦ ـ وقد يستطرد[7] إلى قراءة فيتكلّم عليها بأَوْفى وأَزْيد مِمَّا تكون عليه في حاقّ موضعها . وهذا أمارة على تعبه في التأليف ورغبته في الفراغ منه .

٧ ـ ذكر أنّه لا يجوز أَنْ يُحمل ما في القرآن على ما يجوز في

---

(١) انظر : الحُجّة ١/١٦، ٣٩ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/٧، ١٣ .

(٣) انظر : الحُجّة ٤/٣٠٩، ٣١٤ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/٨٦ .

(٥) انظر : الحُجّة ٤/٥٣ .

(٦) انظر : الحُجّة ٣/٣٥٤، وسيأتي كلامُه عليها ٤/١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٧) انظر : الحُجّة ٢/١٢٧، ٦/١٨٢ .

الشِّعْر[1] ، وقد خرَّج[2] قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهم شركايِهِم﴾ [سورة الأنعام : ١٣٧] على ما جاء في الشِّعْر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

٨ ـ قد يُنشد بعض الأشعار في معنى الآية[3] . ومثل ذلك رأيته عند أبي حيّان[4] .

٩ ـ يكثر أبو عليّ من ذِكرِ الحوالات على ما تقدّم من كتابه ، كقوله[5] : قد مرّ القول فيه فيما تقدّم ، وقد مضى القول في ذلك كله ، وقد تقدّم ذكرُ هذه الكلمة = وعلى ما سيأتي منه ، كقوله[6] : فأمّا ما قيل في ﴿فلإمّه﴾ [سورة النّساء : ١١] فإنّه يُذكر في هذا الكتاب في موضعه إنْ شاءَ الله ، وإنْ كان ما ذهب إليه سيبويه مستقيماً لِمَا نذكره في هذه المسألة إن شاءِ الله ، وأمّا قوله ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [سورة التوبة : ٦١] فإنّه يُذكر في موضعه إنْ شاءَ الله = وعلى كتبه الأُخرى ، كقوله[7] : وقد شرحْنا ذلك في المسائل ، وقد[8] قلنا فيها في مواضع من مسائلنا ، وقد[9] كُنّا بيّنّا فساد ذلك في المسائل المُصْلحة من كتاب أبي إسحق ، وأمّا[10] قوله ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [سورة القيامة : ٣٤] فقد كتبناه في كتاب الشِّعْر ، وقد[11] أنشدْنا في كتابنا في « شرح الأبيات المُشْكِلَةِ الإعْراب من الشِّعْر » في ذلك صدراً .

---

(١) انظر : الحُجّة ٤/ ٩٢ .
(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ٤١٢ .
(٣) انظر : الحُجّة ٥/ ٣٢، ٢٧٦، ٢٧٧ .
(٤) انظر : البحر ٢/ ١٤٤ .
(٥) انظر : الحُجّة ٥/ ٣٢٧ = ٥/ ١٦٤، ٥/ ١١٨ = ٣/ ٣٢٨، ٥/ ٣٤١ = ٥/ ١٦٧ .
(٦) انظر : الحُجّة ١/ ١١٧ = ٣/ ١٣٧، ٤/ ٣٥١ = ٦/ ٢١٨، ٢/ ٤١٢ = ٤/ ٢٠٢ .
(٧) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٢٣ = البغداديّات ٥١٥ .
(٨) انظر : الحُجّة ٢/ ٦١ = البصريّات ١/ ٦٧١، والمنثورة ١١٩، والتعليقة ٢/ ٢٤٥، والإغْفال ٢/ ٤٤٨ .
(٩) انظر : الحُجّة ٤/ ١٤٣ = الإغْفال ٢/ ٢٨٥ ـ ٢٩٣ .
(١٠) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٣٤ = الشِّعْر ١/ ١٨ ـ ١٩ .
(١١) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٧٤ = الشِّعْر ١/ ١٥٨ .

١٠ ـ ربَّما صرَّح أبو عليّ بذكْر رجل أو شاعر كان قد أضمره ، كقوله[١] : « قال : وقالوا : قدّسَ عليه الأنبياءُ ، أَيْ برّكوا » ، ثمّ قال[١] : « فأمّا ما حكاه قُطْرب من أنّهم يقولون : قدّسَ عليه الأنبياء » . ومنه قوله[٢] : « فإنْ قلت : لِمَ لا يكونُ ـ النّبيّ ـ مِنَ النّباوة ، مِمّا أنشده أبو عثمان ، قال : أنشدَني كَيْسان[٣] :

مَحْضَ الضَّرِيبَةِ في البَيْتِ الّذي وُضِعَتْ ... فيـه النَّبـاوَةُ حُلْـواً غيـرَ مَمْـذُوقِ »

ثمّ قال أبو عليّ[٢] : « لا يخلو مِن أَنْ يكونَ من النَّباوة في قول ابن همّام ، أو أَنْ يكونَ من النَّبأ » .

فأنت ترى كيف أضمر صاحب الشِّعْر ، وهو عبد الله بن همّام السَّلُوليّ ، ثمّ عاد بعد صفحات فذكره .

١١ ـ كان أبو عليّ يذكر بعض الأقوال دون أَنْ يقدِّمَها بشيءٍ يُشْعِرُ أنّها ليست له ، من ذلك قوله في ﴿كأنّك حَفِيٌّ عَنْها﴾ [سورة الأعراف : ١٨٧] : [٤]« يحتمل أمرين : أحدهما أَنْ تجعل ﴿عَنْها﴾ متعلّقاً بالسؤال . ويجوز أَنْ يكون ﴿عَنْها﴾ بمنزلةِ

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ١٥١، ١٥٣ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٨٨، ٩٢ .

(٣) هو عبد الله بن همّام السَّلُوليُّ، ولم يقع في ديوانه الذي جمعه حمد الجاسر ولا الذي جمعه وليد السّراقبي .

أنشده أبو عليّ في المقصور والممدود له ٢٨، والشِّيرازيّات ٦١٤، والمخصّص ٢/ ٣٢٣، ١٥/ ١٠٥، وأنشد أبو عليّ أيضاً أبياتاً من هذه الكلمة في العسكريّات ٧٨، والإغفال ١/ ٢٧٢، والشِّيرازيّات ٤٥٨ ، وفيها :

يـا لَيْتَنـي حيـنَ يَمّمَـتْ القَلُـوصَ لَـهُ ... يَمّمْتُهـا هـاشِمِيّـاً غَيْـرَ مَمْـذُوقِ

مَحْضَ الضَّرِيبةِ في البيتِ الذي ضُرِبَتْ ... فيـه النَّبـاوَةُ صـدقـاً غَيْـرَ مَسْبُـوقِ

فيظهر من هذا الإنشاد تداخل بعض ألفاظ الشاهد مع البيت الذي قبله. وانظر: الأغاني ١٣/ ٦٢.

وعدم نسبة أبي عليّ البيت في الموضع الأوّل مِنْ ذِكْرِهِ جعل محقّق المقصور والممدود لـه يقول: إنّه غير منسوب في الحُجّة.

(٤) انظر: الحُجّة ٣/ ٢١٤، ومعاني القرّاء ١/ ٣٩٩، والمحتسب ١/ ٢٦٩، ومجاز القرآن ١/ ٢٣٥.

« بها » . وما ذكره أقوال النّاس قبله ، فالأوّل قول الفرّاء أو الأخفش فيما نسب إليه ابن جنّي ، والثّاني قول صاحبه أبي عُبيدة .

ومنه أيضاً قوله[1] : « فكأَنَّ اللَّغْو واللَّغا مثل الدَّلو والدَّلا ، والعيب والعاب » ، وهو قول الفرَّاء فيما حكاه عنه ابن السّكّيت . وغير ذلك كثير . وسلف أمثلةٌ منه في الكلام على شيخَيْهِ الزّجّاج والسّرّاج .

١٢ ـ وقد يذكر أبو عليّ أحد عشر شاهداً على مسألةٍ ثمّ يقول[2] : وغير ذلك مِمّا تركْنا ذِكْرَه كراهةَ الإطالة .

هذه جملة من الملاحظات التي أُفردت عن منهجه في كلِّ علم من العلوم ، لأنَّها مطّردة في جميع ما ذكر من فنون المعارف . وهي مِمّا به تكتملُ صورة منهج الشّيْخ في صناعة الحُجَّة ، وهو منهج متفاوت لم يَخْلُ مِن حزونةٍ وجَدَدٍ ، وهو إلى التكرار والاستطراد ما هو .

(١) ٢٣٥/١ . انظر : الحُجّة ٣٥٦/٢، وإصلاح المنطق ٩٤ .
(٢) انظر : الحُجّة ٣٩/١ .

و ـ أُسلُوب أبي عليّ ولغتُه في الحُجَّة

نعمةُ البيانِ من أَجَلِّ نِعَمِ اللهِ على خَلْقِه ، والنّاسُ تتفاوتُ حظوظُهم منه تفاوتَ أَرزَاقِهم ، وحُسْنُ البيان أَنْهَجُ سبيلٍ لنقل المعرفة إلى السّامع ، والبليغُ مَنْ جَعَلَ لَفْظَه مُجلِّياً لمعناه ، ولأَمْرٍ ما قالت العربُ : الأسلوبُ هو الرّجل .

وقد شاع ضعف النُّحاة في البيان ، ألمع إلى ذلك أبو حَيّان ، قال[١] : « أكثر أئمّة العربيّة بمعزلٍ عن التصرُّف في الفصاحة ، والتفنُّن في البلاغة . وقَلَّ أَنْ تَرَى نَحْوِيّاً بارعاً في النَّظْم والنَّثْر » .

على أنَّ مِن أئمّة العربيّة مَنْ هم مِن صيارفة البيان وفرسان الكلام ، يُحسنون التأتّي لِمَا يلمع في قلوبهم من شريف المعاني ، ويؤدّون ما يريدون باللَّفظ الحُرّ الذي يجلّي المعنى ويُنيره كالشمس ، ومن أُولئك ابن جنّي والجرجانيّ والزّمخشريّ ، وهم مَنْ هم في النَّحْو والتصريف ، ومقامهم في البيان مستفيضٌ مشهور .

أمّا شيخنا أبو عليّ فقد تواترت الأقوالُ التي تَصِفُ أُسلوبَه بالإغماضِ والعُسْرِ والقَلاقةِ ، منها ما رواه ابن الأنباري عن بعض أهل الأدب[٢] : « كنّا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النّحويين ، فمنهم مَنْ لا نفهمُ مِنْ كلامِه شيئاً ، ومنهم مَنْ نفهمُ بعض كلامِه دون البعض ، ومنهم مَنْ نفهم جميع كلامه . فأمّا مَنْ لا نفهم مِنْ كلامِه شيئاً فأبو الحسن الرّمّانيّ ، وأمّا مَنْ نفهمُ بعضَ كلامِه دون البعض فأبو عليّ الفارسيّ ، وأمّا مَنْ نفهمُ جميع كلامه فأبو سعيد السِّيرافيّ » .

وقال ابن جنّي في بعض أعاريبه[٣] : « فأَطَالَ الطريقَ ، وأَعْوَرَ المَذْهَبَ » .

وقال ابن الشّجريّ[٤] : « قد أَلْغَزَ أبو عليّ في كلامِه هذا . فاعرف ما ذكرتُه في

(١) انظر : البحر ١/ ٩ .

(٢) انظر : نزهة الألبّاء ٣١٩ .

(٣) انظر : الخزانة ٨/ ٥١٠ ، والمحتسب ١/ ٣٤ ، ٢٣٦ .

(٤) انظر : ابن الشّجريّ ٢/ ٥٦ ، ٢٤٣ ، ١/ ٢٨٠ .

هذا الفَصْلِ ، فإنَّه في كلام أبي عليّ أغمضُ منه في كلامِ سيبويه » ، وقال : « ولأبي عليّ في « فيّ » كلام أورده في تكملة الإيضاح ، وهو مفتقر إلى كلامٍ يُبرزُه وتفسيرٍ يُوضِّحُه » ، وقال في بيت ليزيد بن الحكم الثقفي : « قال بعض أهل الأدب : هذا البيت مُشْكِل ، وقد زاده تفسيرُ أبي عليّ له إشكالاً » .

وقال جامع العلوم معلّقاً على قول أبي عليّ[1] : « والحرف المذكور في الكتاب بعكس هذه القسمة ، من النّادر الذي لا حُكْم له » :[2] « ومثلُ هذا من أبي عليّ في كتبه إغْرابٌ وتنفيرٌ للنّاس من كلامِه ، وليس هو من الفصاحة ، بل هو من خُنْزُوانة[3] الرجل وادّعائِه على النّاس والتكبُّر عليهم ، وليس من العِلْم في شيءٍ ، فكأنَّه يُشبهُ ألغازَ الصِّبيان في المكاتب » ، وقال في وصف كلام له[4] : « هذا هو الصحيح في الآية كما أنبأتك . وذاك الكلامُ اللّطيفُ المختصرُ الذي لا تفهمُه إلّا بعد التأمّل ومراجعتِك إيايَ مرّةً بعدَ مرّةٍ = فيه سهوٌ تفهمُه إذا تأمَّلْتَ بما ذكرْنا ههنا » .

وقال أبو حَيّان معلّقاً على كلامٍ له[5] : « وإنّما حمل على ذلك العُجْمة وعدم الإمعان في تراكيب كلام العرب » ، وقال : « وهي تقادير أعجميّة بعيدة عن البلاغة » ، وقال : « وفيه عَجْرفة العجم » . ووَصَفَ البغداديُّ[6] كلاماً له بالقلاقة .

ويبدو أنَّ أبا عليّ كان يعلم أنَّ السَّمْتَ الذي انتحاه في تقرير القواعد وإجْراء الإعراب ، لم يَخْلُ من حزونة وإغماض ، بل كان يفخر بأنَّ ما يذكره مِنَ العويص الذي يتأبّى فهمُه على النّاس ، ولا يُؤدِّيهم إلى فَهْمِه إلّا الامتراسُ بدقائقِ هذه

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ١١٦ ـ ١١٧ .

(٢) انظر : الاستدراك ٧ ، ٨ .

(٣) الخُنْزُوانة : الكِبْر . عن اللّسان [خ ن ز] .

(٤) انظر : كشف المشكلات ٢/ ٧٦٤ .

(٥) انظر : البحر ٢/ ٤٠٨ ، ٤/ ٢٩١ ، ٨/ ١١٥ ، والدّرّ المصون ٣/ ٨٤ ـ ٨٩ ، وانظر مناقشة د. الطناحي لنبز أبي حَيّان أبا عليّ بالعِرْق والجِنْس في مقدّمة تحقيقه للشِّعْر ١/ ٦٠ .

(٦) انظر : الخزانة ٤/ ٣٠ ، ٧/ ٥٧٢ ـ ٥٧٩ ، وشرح أبيات المغني ٤/ ٢٠٨ .

الصّناعة ؛ أفصح أبو عليّ عن هذا في آخر الرقعة التي كتبها إلى سيف الدّولة ، يردُّ فيها على ابن خالويه الذي قال فيه : « وليس أحدٌ يعرفُ ما يقولُ ، فكيف ينقضُه؟ » ، فأجابه أبو عليّ[1] : « وهذا من العويص الذي لا يفهمُه أحد ، ولا يعرفه ، ولا ينقضُه ، ولا يبرمُه » .

ويقوّي هذه النزعة عند أبي عليّ أنَّه كان لا يُرضيه أَنْ يُسْأَلَ عمّا اتّضح أمْرُه ؛ قال ابن جنّي[2] : « وقرأتُ عليه بالشّام كتاب تصريف المازني ، وكنتُ قليلَ المعرفة إذ ذاك باللُّغة ، فسألته عن شيءٍ من تفسير اللُّغة فيه ، فنظر إليّ مُغْضَباً ، وعبس وَجْهُه » ، قال ابن جنّي : « وكذا طريقةُ النّحويّين » .

ويقوّي هذه النزعة أيضاً عنده تعريضُه بِمَنْ لم يفهمْ كلامَه في نَسَقٍ بعينِه حتى إذا غيّر لَفْظَه فُهِمَ معناه ومرادُه . روى ابن العديم[2] أنَّ أبا عليّ كان إذا عبَّر عن لفظٍ ما فلم يفهمْه القارئُه عليه ، وأعاد ذلك المعنى بلَفْظٍ غيرِه ففهمه ، يقول : هذا إذا رأى ابنَه في قميصٍ أحمر عرفه ، وإذا رآه في قميص كُحْليّ لم يعرفْه = وأنّه كان خَشِنَ المَلْمَسِ ، حَزْنَ المتنفَّسِ ، يريد من مبتدئي أصحابه أَنْ يفهموا اللَّفظة من العلْم بالكَشْفِ من القول . وكان ربّما توقّفَ بعضُهم عن فهم ما يقولُه ، فينبو عنه ، ويقول له : يا هذا ، أليس قد مضى في ذلك اليوم لنا شيءٌ يُشبه هذا؟!

وإنْ تعجبْ بعد هذا الذي رأيت من إجماعهم على إغماض أبي عليّ وعُسْر أسلوبه ، وافتخار أبي عليّ به = فاعجبْ مِمَّن وَصَفَ كلامَه بخلاف ذلك ، قال الطبرسيّ[3] : « هذا كلُّه مأخوذٌ من كلام أبي عليّ ، وناهيك به فارساً في هذا الميدان ، نقّاباً يُخبرُ عن مكنونِ هذا العلْمِ بواضحِ البيان » ، وقال ابن العديم[4] : « وكان حَسَنَ الكلام » ، وقال د . حسن شاذلي فرهود[5] : « بَلَغَتْ كتبُ أبي عليّ

---

(١) انظر : الحلبيّات ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) انظر : بغية الطّلب ٥/ ٢٢٧١ .

(٣) انظر : مجمع البيان ٣/ ٣٢٠ .

(٤) انظر : بغية الطّلب ٥/ ٢٢٧٣ .

(٥) في مقدّمة تحقيقه للتكملة ٨ .

الذّروة في فصاحةِ التعبير وجمال الصِّياغة ؛ فقد كان يُؤْثر الوضوح ، ويبعد عن كلِّ ما يُؤدِّي إلى الألغاز والتعمية » .

أخشى أن يكون الطبرسيّ قد أجْرى قوله « واضح البيان » إتْماماً للسَّجعة ، وأنْ يكون ابن العديم أراد بحسن الكلام حسن المُحاجّة وتفطُّنه لِمَا دَقّ من الدلائل ، وأنْ يكون د . فرهود أراد بفصاحة التعبير وجمال الصّياغة ما امتاز به أسلوب أبي عليّ في الإيضاح خاصة ، فأَطْرَدَ هذا الحكْمَ على جميع كتبه ، وهو غيرُ الصّواب .

على أنَّ النّاظر في الحُجّة قد يقع على بعض الجمل التي فيها شيءٌ من سماحة البيان وإشراق العبارة ، من ذلك قوله في تفسير ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ [سورة المزمّل : ٦] :[1] « فكأنَّ المعنى : إنَّ صَلاَةَ ناشئَةِ اللَّيلِ يُوَاطِىءُ السَّمْعُ القَلْبَ فيها أكثرَ مِمّا يواطىءُ في ساعات النَّهارِ ؛ لأنَّ اللَّيالي أَفْرَغُ للأَفْهَامِ عن كثيرٍ مِمَّا يَشْغَلُ بالنّهار . ﴿ وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ أيْ أشدُّ استقامةً وصواباً لفراغ البالِ وانقطاع ما يَشْغَلُ » ، وقوله[2] : « فإنْ مرَّ على قياس هذا الذي لَزِمَ كان ماراً على خطأ ، وآخِذاً به مِنْ غيرِ وجهٍ » ، وقوله[3] : « وأمَّا قولُ مَنْ فَتَحَ فبيّنٌ لا مَؤُونَةَ فيه » ، وقوله[4] : « سياق الآية يدلُّ على التَّهيُّؤ الذي هو استعدادٌ ، وليس المعنى على التُّهمة والإزنان ؛ ألَا تَرى أنَّ المراودةَ وتغليقَ الأبواب إنّما هو تهيُّؤٌ وتعمُّلٌ لطلب الخَلْوة وما تلتمسُه المرأةُ فيها » .

ومن الأمثلة على ركّة أسلوب أبي عليّ وقلق عبارته ما قاله في شرح بيت أوس[5] :

---

(١) انظر : الحُجّة ٦/ ٣٣٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٥١ .

(٣) انظر : الحُجّة ٣/ ٢١٤ .

(٤) انظر : الحُجّة ٤/ ٤٢٠ .

(٥) ديوانه ٩٧ ، وإصلاح المنطق ٢٥ ، وتهذيبه ١/ ٩٨ ، وترتيبه ٢/ ٥٧٦ ، وشرح أبياته ٩١ ، والمعاني الكبير ٢/ ١٠٦١ ، والحُجّة ١/ ١٧ ، ١٨ والخصائص ٢/ ٣٦٣ ، ٣/ ١٧٢ ، والتّنبيه ١٥/ب ، والمخصّص ٢/ ١٠٣ ، واللّسان [ملك ـ علو ـ قيض] ، والخزانة ٢/ ٣٩٦ . =

فَمَلَّكَ بِاللِّيطِ الَّذي تَحْتَ قِشْرِهَا كَغِرْقِيِّ بَيْضٍ كَنَّهُ القَيْضُ مِنْ عَلُ

« المعنى فَمَلَّكَ بالقِشْرِ الّذي فوقَ القَلْبِ الّذي تحتَ القشرةِ ، ليصونَ القِشْرُ القلبَ فلا ينشقّ ، ألَا تَرَى أنّهم قالوا[1] : إذا لم يكن عليها القشرُ صَنَعُوها عَقَبَة ؛ فكأنَّ العَقَبَ يَصونُ القلبَ كما يصونها[2] بتركِ القِشْرِ عليه ، ويدلُّ على ذلك تشبيهُه بالقيضِ والغِرقئ » .

وقوله[3] : « ولا يدلُّ نحوُ ما أنشده أبو زيد من قول عمران . وكذلك الحذف في « إنّ » في نحو قوله ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [سورة البقرة : ١٤] » . ولم يبيِّن المدلول عليه الذي يقتضيه قوله « ولا يدلّ » ، والمراد أنَّه ليس فيما أنشد ولا فيما تلا ما يدلُّ على تخفيف لكنّ وإنّ ؛ للسبب الذي ذكره .

وقوله[4] : « فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنّداء » .

فهذه الأمثلة وغيرها مِمّا لم أذكره خشية الإطالة تدلُّ على اعتياص البيان على الشيخ وتأبّيه ، ولهذا ما وصف د. شلبي أسلوبه في الحُجّة بأنّه بعيدٌ[5] عن

= مَلّك : شدَّد، اللِّيط : القشر، القَيْض : قِشْرُ البيضةِ الغليظُ، والغِرقئ : القِشْرُ الرّقيقُ الذي تحتَ الغليظ، كنَّه : صَانَه. يَصِفُ قوساً بَرَاهَا بَارٍ وصَنَعَها، شدَّدَ القوسَ حينَ بَرَاهَا، ولم يَسْتَقْصِ قَشْرَها فَتَضْعُفَ، وشبَّه قِشْرَ القوسِ الرّقيقِ الذي تحتَ الغليظِ بغرقئ البيضةِ الذي تحتَ قَيْضِها .

قال ابن قتيبة : أيْ تَرَكَ من القِشْرِ شيئاً تتماسكُ به، ويُكِنُّها، لئلا يبدو قَلْبُ القوسِ فتنشقَّ اهـ ونقل هذا الشَّرْح الواضح أبو عليّ نفسه دون نسبته لابن قتيبة في الحُجّة ١/ ١٧ .

(١) هو ابن قتيبة في المعاني الكبير ٢/ ١٠٦١، ولفظه : «وهم الآن يصنعون عَقَبَة إذا لم يكن عليها قشر». والعَقَبُ : العَصَبُ الذي تُعمل منه الأوتار، الواحدة عَقَبَة، وعَقَبَ السَّهْمَ والقَوْسَ عَقْباً إذا لَوَى شيئاً من العَقَبِ عليه. عن اللّسان [ع ق ب] .

(٢) كذا، وهو يريد كما يصونُ الباري القوسَ بتركِ القِشر على قلبها، أو كما يصونُ القوسَ تَرْكُ القِشْرِ على قلبها، أو كما يصونُ القلبَ تَرْكُ القِشر عليه. فهذه منادح واسعة لِمَا أراد، تجانف عنها، ولم يأتِ السَّهْلَ منها .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ١٧٢ .

(٤) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٩١ .

(٥) انظر : أبو عليّ الفارسيّ ١٨٩ .

الأسلوب العلميّ بما شاع فيه من إبهامٍ ، وما غَشِيَه مِنْ تكلُّفٍ ، وأنّه لَيْسَ فيه حَظٌّ مِنَ البيانِ ، وأنّه مُهَلْهَلُ النَّسْجِ ، ضعيفُ الأَسْرِ .

ويمكن إرجاع الغموض في أسلوب أبي عليّ إلى الأسباب الآتية :

١ ـ طبيعة أبي عليّ نفسه : وهي طبيعةٌ عصيّة لا تنقادُ بيُسْرٍ لِمَا يريده أبو عليّ من المعاني ، أبان عن ذلك ابن جنّي ؛ قال[١] : « وكان أبو عليّ كثيراً ما يرومُ إبرازَ الشَّيْءِ إلى لَفْظِه ، وهو نصْبُ عينِه ، ونَجِيُّ فِكرِه ، وساترٌ بينه وبين كلِّ مرئيٍّ غيره ، إلّا أنَّه مع ذلك معازٌّ له ، متأبٍّ عليه ، غير مُسْمِحٍ ولا منقاد معه » .

٢ ـ الإغراق في إجراءِ القياس والتماس العِلَل : هذا دَيْدَنُ أبي عليّ في الحُجّة ، ومعلوم أنَّ هذا النَّهج يرجع إلى توقُّد الذكاء وفَرْط العقل اللّذين يحكمان القياس . ولعلَّ هذا مِمّا أفضى إلى غموض الأسلوب وصرامته . قال[٢] في الاحتجاج لمن[٣] حذف التنوين في ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [سورة التوبة : ٣٠] إنَّ حَذْفَ التنوين لالتقاءِ السّاكنين ، وقاسَ حَذْفَه على حَذْفِ حروف اللّين لهذه العلّة ، ثم التمس وجوهاً من الشّبه بينهما جعلتْه يُجري النون مجرى حرف اللّين ، وهي :

ـ تُحذف النون في نحو : لم يكُ زيدٌ منطلقاً ، كما تحذف الواو والياء لالتقاءِ السّاكنين[٤] .

ـ تُدغم النونُ في الواو والياء في نحو : لم يكن يعمل ، ولم يكن وصل ، كما

---

(١) انظر : بغية الطّلب ٥/ ٢٢٧٣ .

(٢) انظر : الحُجّة ٤/ ١٨٣ ـ ١٨٤ ، وابن الشّجريّ ٢/ ١٦٢ ـ ١٧٠ وفيه ما في كتابنا وزيادة عليه .

(٣) السّبْعة إلّا عاصماً والكسائيّ. السّبْعة ٣١٣ .

(٤) مِمّا يبيّن أنّ النون من : لم يكُ حذفت لمشابهتها الياء والواو في السكون أنّها إذا تحرّكت في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [سورة البيّنة : ١] لم يحذفوها لزوال مشابهة الياء عنها بتحرُّكها .

انظر: الشّعْر ١/ ١١٤، والعسكريّات ٩٤، ١٥٥، والعضديّات ١٤٧، والتعليقة ٥/ ١١٧، والمنصف ٢/ ٢٢٨، والجواهر ٣/ ٨٣٤، وقال ابن الشّجريّ ٢/ ١٦٧ «وإنّما حذفوها في هذا الحرف لم يكُ لكثرة استعماله، كما يحذفون حروف العلّة في قولهم: لم يَخْشَ ولم يَدْعُ ولا تَرْمِ، ولم يحذفوها من نظائر هذا الفعل، أعني ما وازَنَه ولامُه نونٌ، نحو يصونُ ويهونُ، فيقولوا: لَم يَصُ نفسَه، وذلك لقلّة استعماله» .

تُدغم الواو والياء في نحو ميّت .

ـ تُبدل النون من الهمزة في نحو صنعانيّ ، كما تبدل الواو والياء منها في نحو : مِيَر وجُوَن .

ـ النون تعاقب الألف في نحو[1] : جَرَنْفَس وجُرَافِس .

ـ الألف تبدل من النون في نحو : رأيتُ زيدا ، و﴿لَنَسْفَعًا﴾ [سورة العلق : ١٥] .

ـ حذْف النون من ﴿عُزَيْر﴾ كما حُذفت الألف من عُلابط فقالوا : عُلَبِط[2] .

ولا يخفى أَنَّ تطلابَ هذه الوجوهِ يرجع إلى اجتهادٍ ذهنيٍّ يُضفي على الأسلوب ضَرْباً من الجفاف والعُسْر .

٣ ـ استخدام أبي عليّ مصطلحات خاصة به ، جَعَلَها عَلَماً على مسألة أو رَأْي ، فبناء إنْقحل عَلَمٌ عندَه لِمَا ظاهرُه التدافع من كلام سيبويه .

قال أبو عليّ[3] : « واعلمْ أَنَّ قول سيبويه[4] : « ليس من كلام العرب أَنْ تلتقي همزتان فتحقَّقا » ، وقولَه في باب الإدْغام[4] : « إنّ ابن أبي إسحق وناساً معه يحقِّقون الهمزتين ، وقد تكلَّم ببعضه العربُ ، وهو رَدِيْءٌ » = ليس على التدافع ، ولكن لأنَّه لم يعتدّ بالرّديء . وقد عَمِلَ ذلك في أشياءَ ، **نحو إنْقَحْل**[5] . فعلى هذا يُحمل ذلك أيضاً من قوله » .

وقال أيضاً[6] : « وأمّا قولهم[7] : لا أُكلِّمُك حِيْرِي دَهْرٍ . فإنْ قُلْتَ : إنَّه قد

---

(١) الجَرَنْفَس : العظيم الجنبَيْنِ. انظر : الكتاب ٤/ ٣٢٣، والحلبيّات ٣٧٧ .

(٢) العُلَابِط : الضخم العظيم. انظر: الكتاب ٤/ ٢٨٩، ٣٢٣، ٤٣٧، وتفسير أبنيته لأبي حاتم ٢٢٧، وللزبيديّ ٢٤٦، والأصول ٣/ ١٨٤، وسفر السعادة ١/ ٣٧٦ .

(٣) انظر: الحُجّة ١/ ٢٨٤ .

(٤) في كتابه ٣/ ٥٤٩، ٤/ ٤٤٣ .

(٥) رجل إنْقَحل: هو الذي يبس جلده على عظمه من البؤس والكِبَر اهـ انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٧، وتفسير أبنيته للزُّبيدي ٩٨، والشِّعْر ١/ ١٩٤، والبغداديّات ٥٠٢، والخصائص ١/ ٢٢٩ .

(٦) انظر: الحُجّة ١/ ٩٢ .

(٧) العبارة في الكتاب ٣/ ٣٠٧، والإغْفال ٢/ ١٩٢، والمحتسب ١/ ٣٢٣، والخصائص ٣/ ٣٢٧، =

قال[1] : إنَّ هذا البناءَ لا يكونُ إلّا بالهاءِ ، فإن شئْتَ جعلْتَه مثلَ إنْقَحْل . وإن شئْتَ قلت : إنَّ الهاءَ حُذفت للإضافة » .

يريد أبو عليّ بقوله « وقد عمل ذلك في أشياء نحو إنقحل » أَنَّ سيبويه قال[2] في وزنَ إنْقحل إنفعل ، فحكم بزيادة حرفين في أوّل البناء في موضع ، ثمّ لمّا أراد أَنْ يفسِّرَ بناء « منجنيق » ، قال : إنّ الأسماء غير الجارية على أفعالها لا تلحقُها زائدتان من أوائلها ، فحكم بعدم زيادة حرفين في أوّل الأسماء في موضع آخر .

ويريد بقوله « فإنْ شئت جعلْتَه مثل إنْقحل » أَنَّ سيبويه قال[3] في موضع ليس في الكلام فِعْلى وصفاً بغير الهاء ، ثمّ حكى في موضع : لا أَفْعَلُ ذاك حِيْري دَهْرٍ ، فمنع مجيء هذا البناء وصفاً بغير هاء في موضع ، ثم حكى مثالاً منه في موضع . فأراد أبو عليّ أَنْ يقيس قولي سيبويه اللذين ظاهرهما التدافع في منع البناء في موضع ، وحكاية مثال عليه في موضع = على قولي سيبويه في حكمه بزيادة حرفين في إنْقحل في موضع ، ومنعه ذلك في موضع آخر . وأنت ترى كيف طوى الشيخ كلامه في الموضعَيْنِ طيّاً ، فأبهم كلامه وأغمضه ، ثقةً منه بقارىء عصره ، أو لأنَّه ربّما يبسط ما يطويه هنا في موضع آخر من تآليفه[4] ، فلا يُحكم المرءُ النفاذَ إلى ما يريده أبو عليّ إلّا إذا حشد كتبه ، وجعل بعضها يفسِّرُ بعضاً . ولهذا ما ذكروا[5] أَنَّ أبا طالب العبديّ شرح الإيضاح لأبي عليّ بكلام أبي عليّ في كتبه الأخرى .

٤ ـ إشارة أبي عليّ إلى القياس دون أَنْ يكشفه ويبيِّنَه . كقوله[6] أُجري « يَذَر » على « يَدَع » في فتح الذّال ، ولم يبيِّنْ وَجْهَ هذا الإجراء ؛ لأنّه بسطه في

= وفيه : «أي امتداد الدّهر، وهو من الحيرة؛ لأنّها مُؤْذِنةٌ بالوقوفِ والمُطَاولة» اهـ وانظر : اللّسان [ح ي ر] .

(١) سيبويه في كتابه ٤/ ٢٥٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٢٤٧، ٣٠٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٢٥٥، ٣٦٤، ٣/ ٢٠٧ .

(٤) انظر : البغداديّات ٥٠٢، ٥٠٣ .

(٥) انظر : إنْباه الرُّواة ٢/ ٣٨٦ .

(٦) انظر : الحُجّة ٣/ ١٦٨ .

الحلبيّات[1] ، وملخّصُه أنّ « يذَر » فُتح منه الذّال وإنْ لم تكنْ عينه أو لامُه مِنْ حروف الحلق ؛ لأنّه أشبهَ « يَدَعُ » في مَعْناه ، ولأنّ كليهما ليس له ماضٍ ولا اسم فاعل في الأمْر الشائع .

٥ ـ ذِكْرُه الأمثلةَ والصِّيغ والأبنية الصّرفية دون شرح أو تعليق يجلو الغُمّة عنها ، ويبيِّن وَجْهَ وُرُوْدِها في سياق كلامه . من ذلك قوله[2] : « وقد جعلوا في غير هذا ما كان من الحروف على حرف واحد إذا اتّصل بكلمة بمنزلةِ ما هو منها ، فاستجازوا في ذلك ما استجازوا في الحرف الذي هو منها ، وذلك قولهم[3] : لَعَمْري ، ورَعَمْلي ، فقلبُوه كما قلبُوا مَسَائِية[4] وقِسِيّاً[5] » .

٦ ـ ذكره الأساليب والنماذج النَّحْوية دون أنْ يشفعَها بشرح يبيِّن جهة استدلاله بها ، من ذلك المثال[6] : مررْتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون . وجه الاستدلال على أنّ

---

(١) انظر : الحلبيّات ١٢٢ ، ١٥٦ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٤٠٨ .

(٣) أنشد الزّجّاجيّ في كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر له ٧٣ رجزاً وقع فيه : رَعَمْلي ، هو :

تِلْـكَ الّتـي تَعَـرَّضَـتْ رَعَمْلـي
تَعَـرُّضَ البَكْـرةِ فـي الطّـوَلّ

وفي البغداديّات ٣٩٤ «مِمّا عُومل معاملة المفرد وإنْ كان مركّباً قولهم: لعمري لأفعلَنّ ورَعَمْلي لأفعلَنّ، حُكِيَ لنا عن أحمد بن يحيى عن العرب» اهـ وانظر: الموضح ١/ ٢٦٤، والممتع ٢/ ٦١٦.

(٤) مسائية جمع مَسَاءَة، أصلها مَسْوَأَة، جُمعت على مفاعِلة، والهاء دخلت لتأنيث الجمع مثل صياقلة، وكان قياسه : مساوئة، تردّ الواو مثل مقال ومقاول، ثمّ قُلبت اللاّم فجُعلت قبل العين، فتأخّرت الواو، وقبلها كسرة الهمزة، فانقلبت ياء؛ لانكسار ما قبلها، فصارت مَسَائية، بوزن مَفَالعة. انظر: الكتاب ٤/ ٣٨٠، والمنصف ٢/ ٩٣ .

(٥) قياس جمع قوس أنْ يكون على قِياس مثل ثوب وثِياب، ولكنهم جمعوها على فُعُول، فاستثقلوا أنْ يقولوا قُوُوس، فقلبوه بتقديم لامِه على عينه، فصار إلى قُسُوو، بوزن فُلُوع، فاستثقلوا اجتماع ضمّتين وواوين، فأبدلوا من ضمّة السين كسرة، فانقلبت الواو الأولى ياءً، فصار إلى قُسِيْو، فاجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن، فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت فيها الياء، فصار إلى قُسِيّ، فكسروا القاف إتباعاً لكسرة السين، فصار بوزن فِلِيع. انظر: الكتاب ٤/ ٣٨٠، والتعليقة عليه ٥/ ٨٥، والمنصف ٢/ ١٠٢، وابن الشّجريّ ٢/ ٤٧٢ .

(٦) انظر : الحُجّة ٢/ ١٢٧ ، وانظر منها أيضاً ٣/ ٤١١ ، ٤/ ٣١٩ ، ٦/ ٨٢ .

« عرب » صفة بمنزلة المشتقّ ، أَنَّ « أجمعون » توكيد معنوي للضمير المستكنّ في « عرب » ، فدَلَّ هذا على أنَّ « عرب » صفة ، ولولا أنَّها كذلك ما ساغ استتارُ الضمير فيها .

٧ ـ إشارته إلى آيات لم يَتْلُها فيما يُقرِّره من أَحْكام ، وذلك لأنَّه يخاطبُ أُمَّةً كان القرآن مِلْءَ سَمْعِها وبصرها . من ذلك قوله[١] : « ويجوز أَنْ يعودَ الذِّكْرُ إذا ذُكِّرَ على ما وقعت عليه الدلالة في اللفظ ، وهو أنَّ ﴿ تَخْلُقُ ﴾ [سورة المائدة : ١١٠] يدلُّ على الخَلْق ، كما أنَّ « يبخلون » ؛ يدلُّ على « البخل » » . يشير إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨٠] ، فالضمير ﴿ هُوَ ﴾ يرجع إلى « البُخل » الذي دلَّ عليه ﴿ يَبْخَلُونَ ﴾ .

٨ ـ تعليقه على شاهدٍ من الشِّعْر دون إنشاده ، أو إنشاده بعض شواهد الشِّعْر دون التعليق عليها أو الإشارة إلى موضع الشاهد أو وجه الاستشهاد بها .

قال أبو عليّ بعد أَنْ ذكر أنَّ النون في نحو : لم يكُ زيدٌ منطلقاً ، إنَّما حُذفت تشبيهاً لها بحروف اللِّين في السكون ، وأنَّها لا تُحذف إذا تحرّكت لأنَّها فارقت حروف اللِّين في تحرُّكها فباينتْها :[٢] « **وأمَّا حَذْفُ الشَّاعر[٣] له مع تحرُّكها بهذه الحركة كما يحذفها إذا كانت ساكنةً ، فإنَّ هذه الضرورة مِن رَدِّ الشَّيْءِ إلى أَصْلِهِ** » .

يشير أبو عليّ بقوله « حذْف الشّاعر له » إلى بيت حُسَيْل بن عُرْفُطة :

لَـمْ يَـكُ الحَـقُّ عَلَـى أَنْ هَـاجَـه   رَسْـمُ دَارٍ قَـدْ تَعَفَّـى بِـالسَّـرَرْ

---

(١) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٧٨ ، وانظر منها أيضاً ٢/ ٢٧ ، ٢١٦ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ١٢١ ، وانظر منها أيضاً ١/ ٢٤ ، ٢/ ١٧ .

(٣) البيت في النّوادر (الشرتوني ٧٧ ؛ د . عبد القادر ٢٩٦) ، وأنشده في الشِّعْر ١/ ١١٤ ، والعسكريّات ٩٤ ، ١٥٥ ، والعضديّات ١٤٨ ، والمنثورة ١٥٣ ، والمنصف ٢/ ٢٢٨ ، والخصائص ١/ ٩٠ ، والتمام ١٧٥ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٤٤٠ ، والجواهر ٣/ ٨٣٤ ، وشرح الكافية ٤/ ٢١٠ ، والارتشاف ٣/ ١١٩٤ ، ٥/ ٢٤١٢ ، والخزانة ٩/ ٣٠٤ تعفَّى : دثر ودرس ، السّرر مثلّث السّين موضع على أربعة أميال من مكّة .

وقد نقل الجامع في كتابيه[1] الجواهر والاستدراك كلام أبي عليّ ثمّة ، ونبّه على أنّه يريد البيت السّالف .

ومثل ذلك أَنْ يذكر أبو عليّ لفظةً من حشو البيت ، ويكون ما وقع في ديوان الشّاعر غيرها ، من ذلك قوله[2] : « ومثل ذلك في أنَّ ياءَ النَّسب لمّا كان كالتي في قُمْريّ ونحوه لم يُعتدَّ به ، قول الشّمّاخ :

خضـرانيّـات

والبيت أنشده أبو عليّ في التذكرة فيما حكاه ابن جنّي في تهذيبها ، على هذا النَّحْو[3] :

فَقَـرَّبْـتُ مُبْـراةً كـأَنَّ ضُلُـوعَهَـا مِـنَ المَـاسِخِيَّـاتِ القِسِـيِّ المُـوَتَّـرا

فربّما نسي أبو عليّ الشاهدَ ، والكلمةَ المرادةَ منه ، فأخطأ الصواب هنا ، وأصابه في التذكرة . وكان الجامع ينبّهُ على أنَّ أبا عليّ يسهو في موضع من كتاب ، ويصلح ما سها فيه في موضع آخر من كتاب آخر ؛ قال[4] : « ووقع في الحُجَّة سهو ، وسقط من لفظ الكتاب شيء . ولكنّي ينبغي لي أَنْ أتفحّصَ مرّة أخرى عن ألفاظه ، فربّما أَقعُ على كلامٍ له قد نطق فيه بالصّواب ، فآخذ به عليه ليكونَ أَوْفَقَ وأحسن » ، وذكر[5] أنّه أصلح أربع مسائل في الحُجَّة من التذكرة .

ومِمّا يؤكِّدُ أَنَّ كتب الشيخ يصلحُ بعضُها بعضاً ما ذكره في الإغْفال ، قال[6] : « وأمّا ما في شعر الأعشى « الحواني » جمع حانية ، فبلغني . . . . » ، وما ذكره في

---

(١) انظر : الجواهر ٣/ ٨٣٤ ، والاستدراك ٨ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٥/ ٣٠٤ .

(٣) ديوان الشّمّاخ ١٣٣ ، وتهذيب التذكرة لابن جنّي : اللّوح ٦٢ ، والكامل ٢/ ٩٣٤ .

المُبْراة : الناقة التي في أنفها بُرة وهي حلقة من فضّة ، والماسخيّات : القِسِيّ المنسوبة إلى ماسخة رجلٍ من أَزْد السَّراة كان قوّاساً ، والموتَّر : المشدود الوتر .

(٤) انظر : كشف المشكلات ٢/ ١١٢٧ .

(٥) انظر : الاستدراك ٧١ .

(٦) انظر : الإغْفال ٢/ ٢٧٣ .

الشّيرازيّات ، قال[1] : « قالوا في جمعها حَوَانٍ كجوارٍ وغواشٍ ، يدلُّ على ذلك قول أُميّة[2] :

ولا غَـرْوَ إلّا الـدِّيـكُ مُـدْمِـنُ خَمْـرَةٍ نَـدِيـمُ غُـرَابٍ لا يَمَـلُّ الحَـوَانِيَـا »

فأنت تَرَى كيف أنشد لفظةً من الشّاهد وسَهَا في عزوه في موضع ، وكيف أتمّ إنشادَه صحيحَ النسبة في موضع .

ومن أمثلة إنشاده الشِّعْر دون أنْ يُتبِعَه بكلامٍ يجلّيه مع خفاءِ موضع الشّاهد وجهة الاستدلال ، قوله[3] : « والباء في قوله ﴿بِمَا كُنتُمْ﴾ متعلّقة بقوله ﴿كُونُواْ﴾ من قوله ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [سورة آل عمران : ٧٩]، ومثل ذلك[4] :

علـى أنّهـا إذَا رَأَتْنِـي أُقَـا دُ قَـالَـتْ بِمَـا قَـدْ أَرَاهُ بَصِيـرَا »

يريد أبو عليّ أنَّ الباء هنا معناها البدل ، أي الضَّعْف المشاهد الآن وسوء البصر بدلُ ما قد مَضَى من القوّة وصحّة البصر . أوضح أبو عليّ معنى البدل في الباء في تعليقه على ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [سورة النّساء : ١٥٥] أيْ[5] طبع عليها وختم جزاءً للكفرِ وعقوبةً عليه ، أي الطبع عليها بدلُ الكُفْر الذي أتوه . لا يريد أبو عليّ أنْ تكون الباء للمقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض ؛ لأنَّ المعطي بعوضٍ قد يعطي مجاناً[6] ، وأمّا البدلُ فلا يكون إلّا بمبدلٍ منه ، وهذا المعنى يناسب عقيدة الاعتزال : الجزاء والعقاب لا يكونان إلّا بدل عَمَلٍ يُعمل .

ومنه أيضاً ما أنشده[7] على حذف المفعول[8] :

---

(١) انظر : الشّيرازيّات ٢٥١ .
(٢) ديوانه ٥٣٣ .
(٣) انظر : الحُجّة ٣/ ٥٩ .
(٤) الأعشى ، ديوانه ١٤٥ ، والخصائص ٢/ ١٧٣ .
(٥) انظر : الحُجّة ١/ ٣٠٢ .
(٦) انظر : المُغْني ١٤١ .
(٧) انظر : الحُجّة ١/ ٣٦ ، ٣٧ .
(٨) الشّنفرى ، وهو في المفضليّات ١٠٩ ، وشرحها لابن الأنباري ٢٠١ ، ومجاز القرآن ٢/ ٤ ، =

« كـأَنَّ لهـا فـي الأَرْضِ نِسْيـاً تَقُصُّـهُ علـى أَمِّهـا وإنْ تُحَـدِّثْـك تَبْلَـتِ

أَيْ تقطعُ الحديثَ ، ومِثْلُه في المَعْنَى والحَذْفِ(١) :

رَخِيْمَـاتُ الحَـوَاشِـي مُبَتَّـلاَتٌ جَوَاعِلُ في البُرَى قَصَباً خِدَالاَ » اهـ

مثله في المعنى : أَيْ قطْع الحديث خفراً وحياءً ، ومثله في الحَذْف : يريد مُبَتِّلاَتُه ، أَيْ مبتِّلاتُ الكلام ، مقطِّعاتٌ له ، حَذَفَ الضميرَ الذي هو مفعولٌ به ، أُضيف إلى اسم الفاعل .

وسكوت أبي عليّ عن موضع الشّاهد جعل ناشري(٢) الحُجَّة في كلتا طبعتيها يشرحون مُبَتَّلات بمكتملات الأجسام دون ترهُّلٍ ولا استرخاء ، ففاتهم ما أراد الشيخ من إنشاده !

ولعلّ أبا عليّ سكت عن بيان موضع الشّاهد ؛ لأنّه كشفه وبيّنه في كتاب له آخر .

ومنه أيضاً ما أنشدَه ـ وقد كان يتحدّث عن اتّساعهم في الظروف ـ من قول

= والكامل ٢/١٠١٧ ، ومجالس ثعلب ٢/٣٥٣ ، وأدب الكاتب ٤٩٣ ، ومعاني القرآن للزّجاج ٣/٣٢٥ ، وإعراب القراءات السّبْع لابن خالويه ٢/١٥ ، والشِّيرازيّات ٥٨٢ ، ٦٣٥ ، والمحتسب ١/٣٣٤ ، ٢/٣٣٥ ، والخصائص ١/٢٨ ، والمخصَّص ١٤/٢٧ ، وكشف المشكلات ١/٣٨٩ ، والمحرَّر ٤/١٠ وسيأتي في الحُجَّة ٥/١٩٦ .

النِّسْي : ما أَضلَّه أهلُه فيُطلب ويُطمع فيه ، تقصُّه : تقتفي أثره ، والأَمّ : القَصْد . وقوله : وإنْ تُحَدِّثْك تَبِلت ، أَيْ تقطع حديثَها خفراً وحياءً ؛ لأنَّ الخَفَرَ يقلُّ معَه الكلامُ ، ويُحذفُ فيه أَحْنَاءُ المقال كما يقول ابن جنّي في الخصائص ١/٢٩ .

(١) ذو الرّمّة ، ديوانه ٣/١٥١٥ ، وإصلاح المنطق ٣٦٩ ، وتهذيبه ٢/٥٥ ، وترتيبه ١/١٠٨ ، وشرح أبياته ٥٧١ ، وخلق الإنسان لثابت ٢١٧ ، والشّعْر ١/١٩٧ ، والشِّيرازيّات ٥٨٢ ، ٦٣٥ .

ورخيمات الكلام : ليِّناته ، ومُبَتَّلات ضُبِطَتْ بفتح التاء ، وهي روايةٌ ، يفوت عليها الاستشهاد ، ورواية الديوان والإصلاح : مبطّنات ، ولا شاهد عليها ، وحُكي في اللّسان [ب ت ل] عن ابن سيده : زعم الفارسيّ أنّ الكسر في مبتِّلات رواية ، وجاءَ به شاهداً على حذْف المفعول .

والبُرى : الخلاخيل ، والقصب : أَذرعُهُنّ وأَسْوُقهنّ ، والخِدال : السِّمان ، أَيْ أَدْخَلْنَ الخلاخيلَ أَسْوُقاً سِماناً .

(٢) انظر : الحُجَّة (طبعة مصر ١/٢٧ ، طبعة دمشق ١/٣٧) واللّاحقة ماشية في ظلال السابقة .

العبّاس بن مرداس[1] :

لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلا

فاقتطع من الشّاهد ما لا يتّضح به ما أراد ، وهو الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور « للهجر » ، وهو جائز في الشّعْر لاتّساعهم في الظروف حتّى أوقعوها مواقعَ لا يقع فيها غيرُها .

٩ ـ تلاوتُه الآيَ مستشهداً بها على بعض المسائل دون أَنْ يشفعَها بتعليق يُجَلّي ما أراد منها .

قال[2] : « لم يَجْرِ الشّرطُ مجرى الجمل في نحو : إنْ تَفْعَلْ . ولذلك فُصل بالشّرط بين أمّا وجوابها في نحو ﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝ فَسَلَٰمٌ لَّكَ ﴾ [سورة الواقعة : ٩٠ ـ ٩١] » اهـ

ووجه استدلال أبي عليّ بهذه الآية أنّه لا يحسن أَنْ تليَ الفاءُ ﴿أَمَّا﴾ ، فوقع الفَصْلُ بين ﴿أَمَّا﴾ والفاء بقوله ﴿ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾ لتحسينِ اللّفظ ، كما يقع الفَصْلُ بينهما بالظرف والمفعول في نحو : أمّا اليومَ فزيدٌ خارجٌ ، وأمّا زيداً فضربْتُ . فلمّا كان ما وَقعَ الفَصْلُ به لا يجري مجرى الجمل ، اعتدّ أبو عليّ جملة فعل الشرط ﴿ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾ وقد حلّت محلّ الظرف والمفعول في جواز الفصل بها = جاريةً مجرى غير الجمل ، ولولا ذلك لم يَجُز الفَصْلُ بها .

ومنه تلاوته[3] قوله تعالى ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [سورة

---

(١) تمامه :

علـى أنّنـي بَعْـدَ مـا قـد مَضَـى ... ثـلاثـونَ للهَجْـرِ حـولًا كَمِيـلا

ديوانه ١٢٧ ، والكتاب ٢/ ١٥٨ ، والمقتضب ٣/ ٥٥ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٢٤ ، والأصول ١/ ٣١٦ ، والحُجّة ٣/ ٤١١ ، والإيضاح ٢٢٤ ، والحلبيّات ٢٥٨ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٢٢ ، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير ٢/ ٧٠١ ، والمقتصد ٢/ ٧٤٨ ، وابن يعيش ٤/ ١٣٠ ، والبحر ١/ ١٩٩ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٣٠ ، والخزانة ٣/ ٢٢٩ ، ٦/ ٤٦٧ ، ٨/ ٢٥٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ١٠٤ ، والمقتضب ٢/ ٧٠ ، ٧١ ، والبغداديّات ٤٥٣ ، وابن الشّجريّ ٢/ ١١٩ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٨٨ ، والإيضاح ٤٥ ، والجواهر ١/ ٣١٢ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٢٠٢ .

الشورى : ٤٣] في معرض حديثه عن حذف العائد ، دون أنْ يقدِّره في هذه الآية ، وهو : إنَّ ذلك الصَّبْرَ منه .

ومنه ما قاله[١] في قراءة من رفع ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ من قوله ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ * نَزَّاعَةٌ لِّلشَّوَىٰ﴾ [سورة المعارج : ١٥ ، ١٦] جاز في رفعه ما جاز[٢] في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ [سورة هود : ٧٢] .

يريد أنَّ ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ خبر بعد خبر ، أو بدل من ﴿لَظَىٰ﴾ ، أو ﴿لَظَىٰ﴾ بدل من / ها/ و﴿نَزَّاعَةٌ﴾ خبر ، أو ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ خبر لمبتدأ محذوف . والوجه الثالث قول الأخفش[٣] .

١٠ - إشارته إلى ما في كتاب سيبويه إشارةً يطوي بها الكلام طيّاً .

قال[٤] : « والحرف المذكور في الكتاب بخلاف هذه القسمة من النّادر الذي لا حكم له » .

يشير إلى ما وقع في الكتاب[٥] : اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إمِّكَ هَابِلُ

وهذا من أبي عليّ إغراب وصفه الجامع[٦] بأنّه يُشبهُ ألغاز الصِّبيان في المكاتب .

ومنه قوله[٧] : « وقوله ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [سورة التين : ٦] على قوله : إلَّا حِلٌّ ذلك أَنْ أَفْعَلَه » .

يشير إلى قول سيبويه[٨] : هذا باب ما يكون مبتدأ بعد « إلّا » ، ومثل ذلك قول

---

(١) انظر : الحُجّة ٦/ ٣١٩ .

(٢) قراءة الأعمش في المحتسب ١/ ٣٢٤ ، وانظر : الكتاب ٢/ ٨٣ ، ١٠٧ ، والمقتضب ٤/ ٣٠٨ ، وكشف المشكلات ١/ ٥٨١ .

(٣) في معاني القرآن له ٢/ ٥٤٩ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ١١٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ١٤٦ ، والخصائص ٢/ ١٤٥ ، ٣/ ١٤١ .

(٦) انظر : الاستدراك ٨ .

(٧) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٤٦ .

(٨) انظر : الكتاب ٢/ ٣٤٢ .

العرب: واللهِ لأفعلَنَّ كذا وكذا إلّا حِلُّ ذلك أَنْ أَفْعَلَ كذا وكذا. فحِلُّ مبتدأ، والمصدر المؤول أَنْ أفعل، خبره. وأبو عليّ يقيسُ رأيَه في تأويل الآية على نصّ هذه العبارة المُبْتَسَرة التي جاءَتْ تامّةً واضحةً في الكتاب، فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، وجملة ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ﴾ الخبر، وزيدت الفاء في الخبر كما تزاد في نحو: الذي يأتيني فله درهم.

١١ ـ سهو أبي عليّ في مواضع من كتابه، مِمّا يجعل كلامه غامضاً غير مفهوم.

قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [سورة الشُّورى: ٥١]: «قوله[1] ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ في صلة «وَحْي» الذي هو بمعنى «أَنْ يوحي»، فإذا كان كذلك لم يَجُزْ أَنْ يُحمل الجارُّ الذي هو ﴿مِن﴾ في قوله ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ على ﴿يُرْسِلَ﴾ [كذا]؛ لأنّه يفصل بين الصّلة والموصول بما ليس منها» اهـ وهو يريد: لم يجز أن يُحملَ ﴿مِن﴾ على ﴿يُكَلِّمَهُ﴾ لا على ﴿يُرْسِلَ﴾، وقد نطق بهذا الصّواب في التذكرة كما قال الجامع[2].

١٢ ـ إجْراء الإعراب ومصطلحاته على غير المألوف.

قال في إعراب ﴿مَن يَضِلُّ﴾ من قوله ﴿أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ﴾ [سورة الأنعام: ١١٧]: «[3] ﴿مَن﴾ معمول فعل مضمر دلّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾. ولا يجوز أَنْ يكونَ معمول ﴿أَعْلَمُ﴾؛ لأنَّ المعاني لا تعمل في مواضع الاستفهام ونحوه، وإنَّما تعمل فيها الأفعالُ التي تُلْغَى».

فأطلق على أسماء التفضيل المعاني، وأطلق على التعليقِ الإلغاء، وهما غَيْران. وقد نقل أبو حَيّان[4] عن أبي عليّ قوله[5] «ولو لم يكن المصدر مِمّا يجوز

---

(١) انظر: الحُجّة ٦/ ١٣٤.

(٢) انظر: الاستدراك ٧١، وكشف المشكلات ٢/ ١٢٠٤، والجواهر ٣/ ٨٥٦، وشرح اللُّمع ٢/ ٤٩٦.

(٣) انظر: الحُجّة ١/ ٢٦، وانظر منها أيضاً ١/ ٣٧، ٢/ ١٧٥، ٤٠٠.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٥٦.

(٥) في التعليقة له ١/ ١٥٣.

أَنْ يُلغى فعلُه لم يجز أَنْ تكون الجملة الاستفهامية في موضع نصب » ، ثمّ علّق عليه : « ويعني بالإلغاءِ هنا التعليق ، وسمَّاه إلغاءً ؛ لأنَّه فيه تَرْكٌ للعمل ، ولا يمكن أَنْ يريدَ الإلغاءَ المصطلح عليه الذي يُرادُ به تَرْكُ العمل لغير موجبٍ ؛ لأنَّ الفِعْلَ المُلْغَى بهذا المصطلح لا يعمل في اللَّفظِ ولا في التقدير بخلاف الإلغاء الذي أُريد به التعليق ؛ ألا ترى إلى قوله الجملة الاستفهامية في موضع نَصْب » .

١٣ ـ أسلوب الشَّرط وكثرة استعماله من أبي عليّ أدّاه إلى ضَرْبٍ من الجفاف والنمطية ، ويمكن تسجيل الملاحظ الآتية على أُسلوب الشرط عند الشيخ :

أ ـ غالباً ما يرد عندَه بصورة الفَنْقَلة ، مثل[(١)] « إنْ قُلْتَ . قُلْتُ » ، يورد أبو عليّ اعتراضاً على ما يذهب إليه منه أو مِن غيره[(٢)] ، ثمّ يتولّى دفْعَه ، وقد شغلتْ هذه الاعتراضات مساحةً من متن الحُجَّة غيرَ قليلة . وفي هذا الأسلوب يظهر أثر المنطق وشهوة الرّدّ اللّذان أسلما أبا عليّ إلى دروب من الصرامة والجفاف .

ب ـ تلقي جواب الشّرط بغير ما درجت عادة المؤلّفين أَنْ يتلقّوه به ، كقوله[(٣)] : فإِنْ قلت . فإنَّ . وهو استعمال فصيح[(٤)] ، لكنَّه كان في مواضع يَدِقُّ ويَغْمض حتّى لا يكاد يشعر القارىء أنَّ هذا هو الجواب . ولهذا ما كان البغداديّ[(٥)] حين ينقل نحو هذا الأسلوب عن الشيخ ، يغيّره إلى ما يُظهر أنَّه الجواب .

ج ـ الفصل بين الشرط وجوابه بفاصلٍ طويل ، كأن يأتي الجواب بعد نحو تسعة عشر سطراً[(٦)] أو بعد عشرة أسطر[(٧)] أو خمسة[(٨)] . وليس طول الجمل عندَه مقصوراً

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٢٢ ، ٤٠ ، ١٣٧ ، ١٧٤ ، ١٥٠ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، وغير ذلك فاشٍ كثير .
(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ١٠٧ ، ومعاني الزّجّاج ١/ ٤٩١ ، والإغفال ٢/ ١٤١ .
(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٢٣٨ ، ٣٥٨ ، ٢/ ١٧٣ ، ٣/ ١٤٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٣٥٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤/ ٢٠٧ ، ٥/ ١٠٣ ، ١٣٣ .
(٤) انظر مقدّمة تحقيق الشّعر ١/ ٦٤ .
(٥) انظر : الخزانة ٣/ ٣٢٤ .
(٦) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠ .
(٧) انظر : الحُجّة ١/ ٣٠٠ ، ٣/ ٥٦ ، ٤/ ١٣٧ .
(٨) انظر : الحُجّة ١/ ١٠٧ .

على أسلوب الشرط ، بل جاء في غيره ، كمجيء خبر إنَّ بعد ستة أسطر[1] ، وأن يفصل بين فعلين متعاطفين بنحو ثمانية عشر سطراً[2] .

د ـ لم يذكر جواب الشرط في مواضع[3] ، وهو يريد : لو قال قائل . . . . لكان قولًا .

هـ ـ تلقِّي الشرط في موضع بجوابين[4] .

هذه ملامح أسلوب أبي عليّ الذي شكا النَّاسُ منه ، وهو أسلوب لم يَخْلُ من حزونة وعُسْر وغموض ، وأبو عليّ كان يعرف هذا في نفسه ، وإنْ كان افتخر بأسلوبه الذي لا يقوى مثل ابن خالويه أَنْ يفهمَه . وتبيّن أنَّ جملةً من الأسباب اجتمعت حتى غَشَّتْ أسلوب الرجل بما غشّته من غموض وإبهام ، منها طبيعة أبي عليّ العصيّة التي لا تنقاد لِمَا يختلج في صدره من المعاني والفِكر ، والإغراق في إجراء القياس والتماس العلل ، واستخدام أبي عليّ مصطلحات خاصة به جعلها عَلَماً على مسألة بعينها ، وإشارة أبي عليّ إلى القياس دون كشفه وإيماءته إلى النظير دون شرحه ، وذكره الأمثلة الصرفية والأساليب النّحويّة دون أَنْ يشفعها بما يبيِّن جهة استدلاله بها ، وسياقته الشواهد من التنزيل والشِّعْر دون أَنْ يبيِّن موضع الشّاهد فيها ، وإلماحه إلى بعض الآي دون تلاوتها وبعض الشِّعْر دون إنشاده ، وإشارته إلى ما في كتاب سيبويه إشارةً ليس فيها بيان ، وسهوُه في مواضع ، وإجراؤُه الإعراب ومصطلحاته على غير المألوف ، وتفنُّنه في استعمال أسلوب الشرط : الفنقلة ، وتلقيه بغير المعتاد ، وحذف جوابه ، وتكرير جوابه ، والفصل بين الشرطِ وجوابه بفاصلٍ طويل . على أنَّ أسلوبه لم يَخْلُ من سماحة في البيان وإشراقة في العبارة في مواضع اتّفقت له في كتابه .

وبالجملة لم يخرج أسلوب أبي عليّ عن أساليب أكثر النُّحاة التي تنماز بالبُعْدِ عن الأدب والتجافي عن وجوه البيان ، وإنْ كان زاد عليهم بما سلف بسطه وبيانه .

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/١٩٧ ـ ١٩٨ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/٩١ ، ٣/٣١ ، ٦/٧٦ .

(٤) انظر : الحُجّة ٣/٨٢ .

ومِمَّا يتّصل بأسلوب أبي عليّ بعض الاستعمالات اللُّغويّة التي وقعت له ، رأيت أَنْ أُفْرِدَها وأنبّه على ما قيل فيها ، وهي :

١ ـ استخدام أبي عليّ [لا سيّما] من دون الواو وموصولة بالظرف ، في قوله[1] : « لا سيّما إذا انضمَّ إليها ههنا الاعتلال » ، وقوله : « إنَّ الحَذْف لا ينقاس لا سيّما في نحو هذا إذا كان على غير قياس » . وقد حكى البغداديّ[2] عن ثعلب قوله : مَن استعمله على خلاف ما جاءَ في قول امرىء القيس[3] : ولا سيّما يوم بدارة جُلْجُلِ ، فهو مُخْطئٌ .

قلت : نصُّوا على جوازِ مجيءِ الواو قبل لا سيّما وعدم مجيئها ، ومجيئها أكثر . وكذلك أجازوا أَنْ توصل بالظرف ، ومثّلوا له بـ : يُعجبُني الاعتكافُ ولا سيّما عندَ الكعبة[4] .

٢ ـ استخدام أبي عليّ لـ « إمّا » دون تكرارها في نحو قوله[5] : إمَّا أَنْ يكون كذا أو . والوجه تكرار « إمَّا » ، وفي التنزيل ﴿ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنًا ﴾ [سورة الكهف : ٨٦] ، ونصَّ النّحاس[6] على أنَّ البصريين لا يجيزون فيها إلّا التكرار .

٣ ـ استخدم أبو عليّ كلمة « بعض » محلاّة بأل[7] . ودخول الألف واللّام على « كل وبعض » قياس قول سيبويه ورأي أبي عليّ الذي احتجّ له . وقد منعه بعض النّحويين[8] .

---

(١) انظر : الحُجّة ٣/ ١٣٢ ، ٦/ ٤٢٣ .

(٢) انظر : الخزانة ٣/ ٤٤٧ .

(٣) ديوانه بشرح السّكّريّ ١/ ١٧٨ ، وبتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ١٠ ، والبغداديّات ٣١٧ ، والبحر ١/ ٦١ .

(٤) مصادر الكلام على (ولا سيّما) في الكتاب ١/ ١٧١ ، ٢٨٦ ، والبغداديات ٣١٧ ، وشرح الكافية ٢/ ١٣٧ ، والارتشاف ٣/ ١٥٥١ ـ ١٥٥٣ ، واللّسان [س وي] ، والخزانة ٣/ ٤٤٧ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/ ٦٧ ، ٢٩٥ ، ٢/ ١١٤ ، ٣/ ١٥٠ ، ٦/ ١٩٨ .

(٦) انظر : الارتشاف ٤/ ١٩٩٢ .

(٧) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٥٨ .

(٨) انظر : الكتاب ٢/ ١١ ، والمقتضب ١/ ٤٤ ، وابن الشّجريّ ١/ ٢٣٣ ، وفي هامش إحدى نسخه أنَّ أبا عليّ احتجّ لرأيه في الحلبيّات ، ولم يقع فيما طبع منها ، ومعلوم أنَّ في المطبوعة خرماً بنحو كُرّاسين من أوّلها ، والجواهر ٢/ ٦٥٥ ، وكشف المشكلات ١/ ١١١ ، ١١٢ وحواشيه .

٤ ـ جمع أبو عليّ البيت من الشَّعْر على بيوت[1] . وروى ابن منظور عن أبي الحسن قوله[2] : وإذا كان البيت من الشَّعْر مشبَّهاً بالبيت من الخِباءِ وسائر البناء ، لم يمتنعْ أنْ يُكسَّرَ على ما كُسِّرَ عليه .

٥ ـ أوقع الفاء في خبر « إنَّ » في قوله[3] : « فإنَّ هذا الضَّرْبَ من النِّسيان وإنْ كان جائزاً . . . . فليس المرادَ في هذا الموضع » . وهي لا تقع ، ووقعت هنا لرائحة « إنْ » الشَّرطيّة .

٦ ـ أدخل « أحداً » في حيّز الإيجاب لرائحة « لم » القادمة ، قال[4] : وأَحْسَبُ أَنَّ أحداً من أَهْلِ التأويل لم يذهب إلى ذلك غيره . ولو قال : ولا أحسَبُ أحداً من أهل التأويل ذهب إلى ذلك غيره ، لكان أبين . وهذا مِمّا حُمل الكلام فيه على النفي ، كقولهم : إنَّ أحداً لا يقول ذاك إلّا زيدٌ . وذكر[5] أبو عليّ أنَّ « أحداً » تُستعمل على ضربَيْنِ أحدهما الذي بمعنى واحد ، كقولهم أحد وعشرون ، وقوله ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ١] ، والآخر الذي يُستعمل في معنى النفي كديّار وعريب اهـ فأحد إنَّما يدخل في النفي دون الإيجاب ، وإنَّما استجاز أبو عليّ استعمالها في الإيجاب حَمْلاً على المعنى .

٧ ـ وقع جواب « أمّا » دون الفاء في موضعين[6] ، ولعلّه من وهم النُّسّاخ .

هذه بعض الاستعمالات اللُّغويّة التي جرى بها قلم الشيخ ، ولم تعدمْ وجهاً مُتلئباً لها مِمّا تجيزه مقاييس العربيّة السَّمْحة الرَّحْبة .

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٣٨٢ ، ٣/ ٢١٩ .

(٢) انظر : اللِّسان [س وي] .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٣٢ .

(٥) انظر : الشّيرازيّات ٣١٤ ، ٤٦٧ .

(٦) انظر : الحُجّة ١/ ٣٤٩ ، ٢/ ٤١٢ .

ز ـ مآخِذُ على أبي عليّ في الحُجَّة

سها أبو عليّ في مواضع من كتابه ، وهو سهو لا ينالُ من إمامتِهِ ولا يغُضُّ من علمه ؛ إذ قَلَّ أَنْ ينجوَ إنسانٌ مِن نسيان ، أو يفلتَ قلم من طغيان ، وقِدْماً قالت العرب : الإنسان بعيد عن الكمال بُعْدَ الفيلِ عن رحم الأتان ، وقال جامع العلوم « وإيّاكَ والتقدُّمَ عليه ـ يعني أبا عليّ ـ ما أمْكَنَ ؛ فإنّه بعيدُ الغَوْر »[(1)] ، « ولا يُعْجِبَنَّك إقدامُنا على هذا الشَّيْخ أحياناً ، وتذكَّرْ قَوْلَ قائِلهم[(2)] :

وَمَنْ ذا الّذي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّها كَفَى المَرْءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهْ »

ومن هذا السَّهْوِ ما كان في تلاوة القرآن ، وفي إنشاد الشِّعْر وعَزْوِه ، وفي نسبة الأقوال ، وفي التقدير ، وفي التفسير ، وفي أشياءَ أُخَرَ . وفيما يأتي أمثلة من ذلك :

١ ـ فَمِنْ سَهْوِه في التلاوة ما علّقه على قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۞ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۞ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ۞ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [سورة النور : ٦ ـ ٩] .

اختُلف[(3)] في ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾ بضمّ العَيْنِ ونَصْبِها ، ولم يُختلف في ﴿وَالْخَامِسَةُ﴾ [٧] الأولى ، واختلف في ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾ [٩] الثانية ، فقرأ الجميع رفعاً إلّا حفصاً عن عاصم بالنّصب .

تكلّم أبو عليّ[(4)] على ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾ [٩] ، وكأنّها متّصلة بقوله ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ

---

(١) انظر : شرح اللُّمع ١/٢٩٦ ، ٣٨٠ .

(٢) يزيد بن محمّد المهلبيّ في زهر الآداب ١/٥٥ ، ومحاضرات الأدباء ١/٦٢٤ ، وبهجة المجالس ١/٦٥٣ .

(٣) انظر : السَّبْعة ٤٥٢ ، ٤٥٣ .

(٤) انظر : الحُجّة ٥/٣١١-٣١٦ .

أربعَ شَهَٰدَٰتٍ﴾ [٦] فيمن نصب ، فقدَّر أنَّ ﴿الخامسةَ﴾ بالنَّصْبِ محمولة على المعنى ، والتقدير : فالحكمُ أو الفرضُ أَنْ يشهدَ أحدُهم أربعَ شهادات والخامسةَ ، أيْ ويشهدَ الخامسةَ ، فيكون نصب ﴿الخامسةَ﴾ بفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه المعنى ؛ لأنَّ معنى ﴿شهادةُ أَحَدِهِمْ﴾ أَنْ يشهدَ أحدهم .

وسَبَبُ ذلك أَنَّ أبا عليّ تكلّم على ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ [٧] الأولى بالرّفع والنّصب وإعرابها مع ارتفاع ﴿أربعَ شَهَٰدَٰتٍ﴾ [٦] ونصبه ، وليس في قراءة السَّبْعة ، وموضع ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ [٧] الأولى غير الثانية [٩] . على أنَّه جاءَ في ﴿والخامسة﴾ [٧] الأولى النّصب ، وهي قراءة شاذّة عُزِيت للحسن والأعمش[1] ، والرفع قراءة الجمهور .

ومِمَّا يدلُّ على تداخل هذه الآيات قوله[2] : « قوله ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [٨] في قول مَنْ نَصَبَ ﴿أربعَ شَهَٰدَٰتٍ﴾ [٦] يجوز أَنْ يكونَ من صلة ﴿شهادةُ أَحَدِهِمْ﴾ [٦] ، وتكون الجملة التي هي ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [٨] في موضع نصب » ، فجعل ما كان من تمام الآية الثامنة داخلاً في الآية السادسة .

ومن سهوه في التلاوة أنّه أدخل الباء على كلمة « عذاب » من قوله ﴿وَعَذَابٍ ۞ ٱرْكُضْ﴾ [سورة ص : ٤١ ، ٤٢] في موضعَيْنِ[3] ، وتلاها على الصواب في موضع .

ومنه أيضاً ما تلاه من سورة الصافات ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [٤٥] شاهداً على الحمل على المعنى ، ولا شاهد له فيها على ما يريد ، ولعلّه أراد ما في سورة الواقعة ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ۞ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۞ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۞ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۞ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۞ وَحُورٌ عِينٌ﴾ [١٧ ـ ٢٢] ، فمن قرأ[4] ﴿وحورٌ﴾ بالرفع فقدَ حمل الكلام على المعنى : لهم فيها كذا ، ولهم فيها حورٌ ،

---

(١) انظر : البحر ٦/ ٤٣٤ .

(٢) انظر : الحُجّة ٥/ ٣١١ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٦٥ ، ٣٧٤ ، ١٣٠ .

(٤) انظر : الحُجّة ٦/ ٢٥٥ .

ومَنْ نَصَبَ ﴿وحورًا﴾ فقد حمل الكلامأيضاً على المعنى ؛ لأنَّ الكلامَ دَلَّ على « يُمنحون » . وقد سها أبو عليّ هذا السَّهْوَ مرتين[1] ، ولعلّ اتفاق ﴿كأسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ في السورتين هو ما أوقعه في هذا السهو . وقد ذكر الجامع[2] أنَّ أبا عليّ يسيءُ النظر في التلاوة .

٢ ـ تعقّب جامعُ العلوم في كتابه « الاستدراك » أبا عليّ في بعض ما أنشدَه من شعر أو لَفَّقَه من شعرين مختلفين ، أو أخطأ في عَزْوه ، من ذلك ما أنشده أبو عليّ[3] :

نَادَيْتُ باسمِ ربيعةَ بْنِ مُكَدَّمٍ ... أَنَّ المُنَوَّهَ باسمِهِ المَوْثُوقُ

قال الجامع[4] : « والصّحيح : باسمِ ربيعةَ بْنِ خويلد . والبيت لأبي دواد الرواسيّ » .

ومنه أيضاً ما أنشده[5] :

أُمُّكَ بَيْضَاءُ مِنْ قُضَاعَةَ قد ... نَمَتْ لكَ الأُمَّهَاتُ والنَّضَدُ

قال الجامع : « أنشد أبو عليّ بيتاً المصراعُ الأوّل منه لابن الرُّقيّات ، والمصراع الثاني منه لحمزة بن بيض الحنفيّ ، وهو :

أُمُّكَ بَيْضَاءُ مِنْ قُضَاعَةَ قد ... نَمَتْ لكَ الأُمَّهَاتُ والنَّضَدُ

المصراع الأوّل لابن الرُّقيّات يمدح عبد العزيز بن مروان :

---

(١) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٢٤ ، ٦/ ١٨٨ .

(٢) انظر : الاستدراك ٦٢ ، وكشف المشكلات ٢/ ٩٩٥ .

(٣) انظر : الحُجّة ٥/ ٢١٨ ، وجاء عجزه مع صدر للفرزدق في ديوانه ٢/ ٥٧٠ :

أَصْبَحْتُ قد نَزَلَتْ بِحَمْزَةَ حاجتي ... أَنَّ المنوَّه باسْمِه الموثوقُ

والبيت بإنشاد أبي عليّ في الشِّعْر ٢/ ٣٩٥ ، والشّيرازيّات ١٣٨ ، ٥٨٠ ، وضرائر الشِّعْر ١٧٥ ، والموضح ٢/ ٨٣٠ ، ومجمع البيان ٧/ ٨ ، والبحر ٦/ ٢٣٠ ، والخزانة ٦/ ٥٦ .

(٤) انظر : الاستدراك ٣٧ .

(٥) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٢٨ ، والاستدراك ١٧ ، وديوان ابن الرُّقيّات ١٤ .

أُمُّكَ بَيْضَاءُ مِنْ قُضَاعَةَ فِي الـ ـبَيْتِ الَّذِي يُسْتَظَلُّ فِي طُنُبِهْ

وأمَّا الثَّاني فلحمزةَ يمدح سليمان بن عبد الملك :

أُمُّكَ عَبْشِيَّةٌ مُهَذَّبَةٌ نَمَتْ لها الأُمَّهاتُ والنَّضَدُ »

ومنه ما أنشده أبو عليّ وعزاه لأُميَّة[1] :

واسألْ ـ ولَا بَأْسَ ـ إنْ كُنْتَ امرأً عَمِهاً إنَّ السُّؤَالَ شِفَا مَنْ كَانَ حَيْرانا

قال الجامع : « ليس البيت لأميَّة ، وإنَّما هو لأوس بن مغراء ، وصواب الإنشاد :

وَاسْأَلْ ولا تَنْسَ إنْ كُنْتَ امرأً عَمِهاً إنَّ السُّؤَالَ هُدى إنْ كُنْتَ حَيْرَانا »

ومِمَّا سها فيه الشَّيْخ وفات الجامع عَزْوُه هذا البيت :

أَعَاذِلَ إنَّ اللَّوْمَ فِي غَيْرِ كُنْهِهِ عَلَيَّ طِوًى مِنْ غَيِّكِ المُتَرَدِّدِ

لطرفة[2] ، وإنَّما هو لعدي بن زيد العبادي . والذي أوقع أبا عليّ في هذا السَّهْوِ أَخْذُه من الزَّجَّاج[3] من غير تصريح ، وكان الزَّجَّاج عزاه لطرفة .

ومنه أيضاً أنَّه نَسَبَ هذا البيت :

إذَا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ وَفَارَ للقومِ باللَّحْمِ المَرَاجِيلُ

لعلقمة[4] ، وإنَّما هو لعبدة بن الطبيب من مفضليّته الشهيرة .

هذه أمثلة من سهو أبي عليّ في إنشاد الشِّعْر وعزوه تدلُّ على ما

---

(١) انظر : الحُجَّة ٢/ ٢١٥ ، والاستدراك ١٥ ، وليس البيت في ديوان أميَّة المجموع .

(٢) انظر : الحُجَّة ٦/ ٣٧٢ ، والبيت في ديوان عَدِي ١٠٢ ، ومجاز القرآن ٢/ ١٦ ، ٢٨٥ ، واللِّسان [ثنى ـ طوى] .

(٣) في معاني القرآن له ٥/ ٢٧٩ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٥/ ٧١ ، والبيت في شعر عبدة ٧٣ ، والمفضليّات ١٤١ ، وشرحها لابن الأنباري ٢٨٤ ، ومضى في الحُجَّة ١/ ٨١ ، والإغفال ٢/ ٢٧٤ ، والشِّعْر ١/ ٢٠٨ ، والعَضُديَّات ٢٣٧ ، والكامل ٢/ ٦٧٥ ، والسمط ١/ ٦٩ ، والمحرر ٣/ ٣٩٨ ، ومجمع البيان ٦/ ٤٧١ ، والبحر ٥/ ٤٩٨ .

وراءَها[1] وليست مستقصاةً . ولعلّ مخزون أبي عليّ من الشِّعْر ، وهو كثيرٌ غفيرٌ ، تداخلَ في مواضع فسها في الإنشاد ، ووهم في عزو الشِّعْر . وكلُّ أولئك مِمَّا ليس لأحدٍ منه عِصْمةٌ ، والنَّقْصُ قرينُ البشر .

٣ ـ ومن سهوه في عزو الأقوال ، أنّه قال في إسكان هاء الضمير[2] « بدلالة ما جاءَ عند سيبويه ، نحو[3] :

لَهْ أَرِقَانِ »

وقال في موضع[2] : « وزعم أبو الحسن : لَهْ أَرِقَان ، لغة . ولم يَحْكِ ذلك سيبويه ، وحَمَلَ قولَه : لَهْ أرقان ، على الضرورة ، ولم يَحْكِ اللُّغة التي حكاها أبو الحسن في موضع علمت » . وقال في موضع[2] : « أبو الحسن يزعمُ أنَّ ذلك ـ يعني إسكان الهاء ـ لغة . ويُشبه أنْ تكونَ غامضةً خفيّةً ؛ لأنَّ سيبويه لم يذكرْها » .

ذكر أبو عليّ أنَّ سيبويه ذكر إسكان الهاء ، وأنشد عليه بيتاً ، ثمّ ذكر أنَّ سيبويه لم يَحْكِ إسكان الهاء ، وأنَّه خرّج البيت على الضرورة ، ثمّ ذكر أنَّ سيبويه لم يذكر هذه اللُّغة البتّة لخفائها وغموضها . والبيت الذي يدلُّ ظاهر كلام أبي عليّ في الموضع الأوّل والثاني على أنَّ سيبويه أنشده = لم يقع في مطبوعة الكتاب . فإمَّا أنْ يكونَ ثمّة سقطٌ من مطبوعة الكتاب ، وهو ليس ببعيد[4] ، وإمَّا أنْ يكون أبو عليّ قد

---

(١) انظر : الحُجّة ١/٣١٩ ، ٢/٣٢٦ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣/١٢٠ ، ١٩٢ ، ٥/٣٠٤ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/١٣٤ ، ٥/٣٨٧ ، ٦/٤٣٠ .

(٣) يَعْلى الأَحْوَلُ الأَزْدِيُّ ، تمامه :

فَظِلْتُ لَدَى البَيْتِ العَتِيقِ أُخِيلُهُ ... ومِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ

وهو في معاني القرآن للأخفش ١/٢٨ ، والمقتضب ١/٣٩ ، ٢٦٧ ، والأصول ٣/٤٦١ ، والعسكريّات ١٠٦ ، والإغفال ٢/٣٢٣ ، وضرورة الشِّعْر للسِّيرافيّ ١١٠ ، والمنصف ٣/٨٤ ، والمحتسب ١/٢٤٤ ، والخصائص ١/١٢٨ ، وسرّ الصّناعة ٢/٧٢٧ ، وشرح اللُّمع ٢/٥٩٧ ، والتذييل ٢/١٦٨ ، والارتشاف ٤/٢١٠٢ ، ٥/٢٤١٠ ، والخزانة ٥/٧٥ ، وسيأتي في الحُجّة ١/٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٥/٢٩ ، ٣٢٨ ، ٣٨٧ ، ٦/٩٢ ، ٤٣٠ .

(٤) انظر تحقيقات الدكتور الطناحي في حواشي ابن الشّجريّ ١/١٩١ ، ١٩٢ ، ٢/٧٠ ، ففيها أنّ في مطبوعة الكتاب نقصاً .

سها وتوهَّم أنَّ سيبويه أنشد البيت ، وأنَّه خرَّجه على الضرورة .

ومنه أنَّه قال[١] : « تميم أكثرهم يجعلُه اسماً للقبيلة » ، والذي في الكتاب[٢] « إذا قلت : هذه تميم فأكثرُهم يجعلُه اسماً للأب » .

ومنه أنَّه ذكر في مواضع[٣] أنَّ موضع « أنَّ » بعدَ حَذْفِ الخافض في قول الخليل جرّ ، وعلى قول غيره في موضع نصب .

وهذا منه ـ رحمه اللهُ ـ وَهْمٌ على شدّة تحرِّيه وبَصَره بالكتاب . فمذهب الخليل فيما نصَّ عليه سيبويه أنَّ موضع « أَنْ » و« أَنَّ » نَصْبٌ ، وأَنَّ الجرَّ وَجْهٌ أجازَه سيبويه ، وقوَّاه ، وكان يميلُ إليه ، وهو مَذْهَبُ الكسائيِّ ، والفرّاءُ يختارُ ما عليه الخليل[٤] .

وكان أبو عليٍّ يذهل عن إجماعهم[٥] أنَّ الجار والمجرور والظرف إذا جَرَيَا خبراً لمبتدأ ، أو صفةً لموصوف ، أو حالاً لذي حال ، أو صلة لموصول ، أو اعتمدا على نفي أو استفهام ، ارتفع الاسم بهما على المذهبَيْنِ كما يرتفعُ باسم الفاعل إذا جرى في هذه المواضع لقيامها مقام الفعل = فيجيز ارتفاع الاسم على الابتداء وعلى أن يكون فاعلاً لشبه الجملة ، وهذان الوجهان يجوزان في نحو : في الدارِ زيدٌ ، فزيد مرتفع بالابتداء عند الجمهور ، ومرتفع بالظرف عند الأخفش والكوفيين . وأمّا إذا جرى الظرف والجار والمجرور على ما سلف ذكره اتّفق المذهبان في وجوب ارتفاع الاسم بالظرف ، وامتنع ارتفاعه بالابتداء ، وهو ما سها فيه الشيخ[٦] .

---

(١) انظر : الحُجَّة ٤/ ٣٥٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٢٤٩ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ٩ ، ٣٣١ ، ٣/ ٣٩ ، ٥٢ ، ٤/ ٢٩٥ ، ٦/ ٣١١ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ١٢٧ ـ ١٢٨ ، والمقتضب ٣/ ٣٥ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ١٤٨ ، والمُغْني ١٨٢ .

(٥) انظر : تفسير أرجوزة أبي نواس ١٢٧ـ١٢٨ ، ودلائل الإعجاز ٢٢٠ ، والجواهر ٢/ ٥٢٣ ، وكشف المشكلات ١/ ٥٦٥ ، ٢/ ٨٥٦ .

(٦) انظر : الحُجَّة ٤/ ٣٣٠ ، ٥/ ٣٧ ، ٦/ ٨٠ ، والاستدراك ٣٣ ، ٣٩ .

ومنه أنَّه حكى[1] « خَمْصان » فَعْلان صفة لا فَعْلى له عند سيبويه ، والذي في الكتاب[2] فُعْلان خُمْصان مثل عُرْيَان .

ومنه أنَّه نسب[3] إلى الأخفش أنَّ الفتح في سين السَّدّ أكثر في موضع ، ثمّ نسب إليه أنَّ الضَّمَّ فيه أكثر في موضع .

٤ ـ ومِن سهوه في التفسير أنَّه قال في قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ﴾ [سورة الحاقة : ٥][4] « أَيْ بالرِّيح الطاغية » . والتي أُهلكت بالرّيح هي عاد لا ثمود ، قال تعالى ﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ [سورة الحاقّة : ٦] ، وعن قتادة[5] ﴿بالطّاغية﴾ بالصَّيحةِ التي خرجتْ عن حدِّ كُلِّ صيحة .

٥ ـ ومِن سهوه تحكُّمُه ودَفْعُه ما أثبته النّاس ، كقوله[6] : ليس لشَيْحَان فَعْلى . وفيما علَّقه شيخه أبو الحسن على النّوادر[7] : « لا اختلاف بين الرُّواة أنّه يُقال : رجل شَيْحان والأنثى شَيْحَى » .

وكقوله[8] : « ولم نعلم أحداً حكى النَّصب في « لكن » إذا خُفِّفَت » . وهو محكيّ عن يونس[9] .

٦ ـ ومِن سهوه في الإعراب أنَّه قال[10] : « الظَّرف في ﴿ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٧] ، و﴿ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٧] لايكونُ متعلّقاً بمحذوفٍ إلّا أَنْ تجعلَه في موضع حالٍ » .

---

(١) انظر : الحُجَّة ٣/ ٢٠٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ٢٥٩ .

(٣) انظر : الحُجّة ٥/ ١٧١ ، ٦/ ٣٧ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ٣٦٧ .

(٥) انظر : الجواهر ١/ ٢٨٦ ، والبحر ٨/ ٣٢١ .

(٦) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٠١ .

(٧) النّوادر (الشرتوني) ١٨٥ .

(٨) انظر : الحُجّة ٢/ ١٧٠ .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٢/ ٣٨ ، والتذييل ٥/ ١٤٦ .

(١٠) انظر : الحُجّة ١/ ٢١ .

وبيَّنٌ أنَّ الظَّرفَ في هاتَيْنِ الآيَتَيْنِ متعلِّقٌ بمحذوف في موضع خبرِ المبتدأ ، ولا يصحُّ الحال البتّة لبقاءِ المبتدأ بلا خبر .

ومِن سهوه في الإعراب أيضاً أنَّه جعل[1] ﴿ٱلْحَقُّ﴾ من قوله ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [سورة الأعراف : ٨] صفة للوزن وقد أُخبر عنه بـ ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ ، وهو لا يجوز ؛ لأنَّ الإخبار عنه مُؤْذِنٌ بتمامه وانقضاء أجزائه ، فلا يُوصف بعد ذلك .

٧ - ومِنه سهوُه في الحوالات ، كقوله[2] : « فقد مضى ما جاء من ذلك في الرُّوم » ، ولم تمضِ سورة الرُّوم بعد ، وهي آتية في موضعها ، وكقوله[3] : « قد قلنا فيما تقدَّم في الذّرّيّة ، وأنَّه يكون واحداً وجمعاً ، فيغني عن الإعادة هنا » ، ولم يتقدّم له كلام في الذّرّيّة كما ظَنَّ ، ولعلّ سبب سهوه هنا أنَّه تلا آية غافر ﴿وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾ [٨] في موضع آية الأنعام ، فظَنَّ أنَّه تكلّم على الذّرّيّة في الأنعام ، وأنَّ ذلك مضى ، وهو فيها .

٨ - ومِن سهوه اضطراب كلامه ، كقوله[4] : « فأمَّا وجهُ القياس فإنَّ هذه الهمزة [كذا] لمّا لم يكن بينها وبين الضّمّة حاجز صارت كأنَّها عليها ، فهمزها » ، وهو يريد : فإنَّ هذه الواو في ﴿ٱلسُّوقِ﴾ [سورة ص : ٢٣] .

وكقوله[5] : « ومَنْ أَفْرَدَ فقال : ﴿وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ﴾ [سورة ص : ٥٨] ، فـ ﴿ءَاخَرُ﴾ [كذا] يرتفع بالابتداءِ في قول سيبويه ، وبالظرف في قول أبي الحسن » ، وهو يريد : فـ ﴿أَزْوَٰجٌ﴾ يرتفع .

٩ - ومِن سهوه السَّقْطُ في كلامه ، كقوله[6] : « فأمَّا قولُه ﴿ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [سورة فُصّلت : ٤٤] فالمعنى : المنزَّلُ عليه أعجميّ وعربيّ » ، وهو يريد : آلمنزَّلُ

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٩ .
(٢) انظر : الحُجَّة ٥/ ١٢٠ ، ٤٤٨ .
(٣) انظر : الحُجَّة ٣/ ٣٥٤ ، ٤/ ١٠٤ - ١٠٥ .
(٤) انظر : الحُجَّة ٦/ ٦٩ ، والاستدراك ٣٩ .
(٥) انظر : الحُجَّة ٦/ ٨٠ ، والجواهر ٢/ ٥٣١ ، وانظر من الحُجَّة ٦/ ٧٢ ، ١٣٤ .
(٦) انظر : الحُجَّة ٦/ ١٢٢ ، والاستدراك ٤٠ ، ومجمع البيان ٩/ ٢٣ .

عليه أعجميٌّ [والمُنْزَلُ] عربيٌّ .

١٠ ـ ومن سهوه تدافعُ كلامِه على قرب بعضه من بعض ، قال[1] : « فأمّا اطّراد ﴿مُرْدِّفِين﴾ [سورة الأنفال : ٩] فلا يستقيم » ، ثمّ قال : « والأظهرُ في ﴿مُرْدِّفِين﴾ أنّه مطّردٌ في بابه » . فأنت ترى كيف خالف ما قاله قبل قليل ، وعكّر ، وخِلافه كثير .

هذه الأمثلة من سهو أبي عليّ وغيرها مِمّا لم أذكره خشية الإطالة ، لا تقدح فيه البتّة ، ولا تَنالُ مِنْ علمه ، وهي مواضع هيّنة لا تُعنت الشيخ ولا تُذكر أمام ما طَبّقَ فيه المِفْصَل ، وما استخرجه مِن خَبْءِ الكتاب ، وما أصاب فيه المِحَزّ وعينَ الصّواب .

(١) انظر : الحُجّة ١/١٠٥ ، ١١١ .

ح ـ مَصَادِرُ أَبي عليّ في الحُجَّة

عوّل أبو عليّ في صناعة كتابه على أعلام اللُّغة والنَّحو والقراءات الّذين خَلَوا قبله ، وأفاد منهم مصرِّحاً وغيرَ مصرِّح ، وقد أَفْضَى تخريجُ نصوص الكتاب وتتبُّع مسائِله في مظانِّها إلى الكشف عن أولئك الأعلام الذين أَبْهَمَهم . أَمَّا الَّذين استكثر مِنَ الأَخْذِ عنهم فهم سيبويه ، وأبو عبيدة ، والأخفش ، وأبو زَيْد ، وقد غَصَّ متن الحُجَّة بالنُّقُولِ عنهم ، وكان الشَّيْخُ لا يُديرُ وجهَه عن كتبهم يمتحُ منها ما يشاء .

عزا أبو عليّ قطعةً مِمَّا أَخَذَه عن النَّاس ، وسكت عن كثير . ولم يذكر في خطبة الكتاب أسماء المصنَّفات التي ارتكز عليها في كتابه اللّهمّ ما ذكره عن كتاب ابن مجاهد والقطعة التي رَوَاها عن ابن السّرّاج من كتابه في الاحتجاج .

ولمّا كانت الحُجَّة مَجْمعاً للعلوم المختلفة ، رأيت أَنْ أُصَنِّفَ مصادرها بحسب العلْم الذي تندرج تحته ، ثمّ أذكر كتب كلّ علم منسوقةً على حروف الهجاء ، ثمّ أذكر الرجال الذين أخذ عنهم ، ولم أعرف المصدر الذي نقل منه أقوالهم .

أولًا ـ مصادره في اللُّغة

١ ـ أَدَب الكاتب لابن قتيبة[١] : نقل عنه في موضع وأَبْهَمَه ، وسياق الكلامين يكاد يكون متطابقاً .

٢ ـ الأَزْمنة وتلبية الجاهليّة لقُطْرب[٢] : يُشبه أَنْ يكونَ أبو عليّ نقل عنه في موضع .

٣ ـ إصلاح المنطق لابن السّكّيت : نقل عنه في مواضع ، صرّح باسم يعقوب في موضعين[٣] ، وكنى عنه ببعض أهل اللُّغة أو بقوله : قالوا أو أنشدوا ، وقد

---

(١) انظر : الحُجَّة ٢/٣١٢ ، وأدب الكاتب ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٦/١٩٣ ، والأزمنة وتلبية الجاهليّة ٣٨ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٣/١١٠ ؛ ٤/٨ = الإصلاح ٢٧٣ ، ٣٧١ ، والحُجَّة ٢/٢٢١ ، ٣/٩٥ ، ٥/١٥٠ = الإصلاح ٢٧٩ ، ٢٦٥ ، ١١١ ، والحُجَّة ٢/٨٨ ، ٥/٧٣ = الإصلاح ١٥٨ ، ٦٨ ، والحُجَّة ٣/١١٠ ، ٤/١٥٢ = الإصلاح ٢٧٣ على الترتيب .

يسكت عن أَخْذِه منه ، واتّفق أنّه عَزَا إليه قولاً في موضع ، وأخذه في موضع .

٤ ـ الأَضْداد للتّوّزيّ : صرّح بأَخْذِه عنه في موضع[١] . وقد ألمع أبو عليّ إلى الكتب المؤلَّفة في الأضداد ككتاب قطرب وكتاب يعقوب وغيرهما . وألمح إلى كتاب نفطويه « إِبْطال الأضداد » ، وردَّ عليه .

٥ ـ كتاب خُبَأة لأبي زَيْد : سمّاه في موضع[٢] ، ونقل منه في موضع ولم يسمِّه ، واتّفق أَنْ نقل ابنُ جنّي الموضعَ عينه ، وذكر أنّه في كتابِ أبي زَيْد هذا .

٦ ـ كتاب عَيْمان أَيْمان لأبي زَيْد : صرّح باسمه ، ونقل عنه في موضع[٣] . وذكر الميمني[٤] أنَّ هذا الكتاب والذي قبله من مصادر الصَّغاني في العُباب .

٧ ـ الفصيح لثعلب : نقل عنه في موضعين[٥] .

٨ ـ فعلْتُ وأَفْعَلْتُ للزّجّاج : نقل عنه في موضعين[٦] .

٩ ـ مَجَالس ثعلب : نقل عنه في عشرة مواضع[٧] ، وكنى عنه ببعضهم في موضع[٨] .

١٠ ـ المذكَّر والمؤنَّث لأبي حاتم : نقل عنه وأبهمه في موضعين[٩] .

---

(١) انظر : الحُجَّة ٥/ ١٨٧ ، والأَضْداد للتَّوَّزيّ ١٧٢ (منشور ضمن مجلّة المورد العراقية م ٨ ، ع ٣ ، ١٩٦٩ م) .

(٢) انظر : الحُجَّة ٣/ ٣٠٥ ، ٥/ ١٤٥ ، والمحتسب ١/ ٧٢ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٣/ ٢٠٥ ، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٦١ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٣ .

(٤) انظر : بحوث وتحقيقات ٢/ ٣٩٠ .

(٥) انظر : الحُجَّة ٢/ ٥٧ ، ١٢٧ = الفصيح ٢٧٧ ، ٢٨٨ .

(٦) انظر : الحُجَّة ٢/ ١٨٤ ، ٣/ ٢٠٩ = فعلت وأفعلت للزّجّاج ٢٣ ، ١٩ .

(٧) انظر : الحُجَّة ١/ ١٨٨ ، ٢٤٧ ، ٢/ ٥٧ ، ٢٥٤ ، ٣/ ٣٠٤ ، ٤/ ٢٤٥ ، ٣٨٤ ، ٥/ ٣٦٢ ، ٦/ ٩٥ ، ٢٣٤ ، وما يقابلها من مجالس ثعلب على الترتيب ١/ ١٢٥ ، ٢/ ٥٤٥ ، ١/ ٢٢٧ ، ١/ ١٥٦ ، ١/ ٢٧١ ، ١/ ٨٧ ، ١/ ١٢٩ ، ١/ ٨٨ ، ١/ ١٦٤ ، ١/ ٢٦٨ .

(٨) انظر : الحُجَّة ٦/ ٤٤٧ ، ومجالس ثعلب ١/ ٣٠٨ .

(٩) انظر : الحُجَّة ٢/ ٢٩٤ ، ٣٢٦ ، والمذكَّر والمؤنَّث لأبي حاتم ١٢٠ ، ١٦٧ ، ولابن الأنباري ٢/ ١٢٠ .

١١ ـ كتاب المصادر لأبي زَيْد : سمّاه ونقل عنه في موضع[١] .

١٢ ـ كتاب نَابِه ونَبِيْه لأبي زَيْد : سمّاه ونقل عنه في موضع[٢] .

١٣ ـ النَّوادر لأبي زَيْد : إجلال أبي عليّ لهذا الكتاب مستفيض مشهور ، فقد قرأه على ابن السّرّاج[٣] ، ونُسِخَ عن أصله أكثر من ألف مرّة[٤] ، وذكر ابن جنّي أنَّ أبا عليّ كان يكاد يُصَلِّي به إعْظاماً له[٥] ، وسلف أنَّ لأبي عليّ تعليقةً عليه . وقد استكثر أبو عليّ من الرّواية عنه ، واعتدَّ به اعتداداً أيَّ اعتدادٍ ، وأَنتَ تراه يُرسلُ عباراتِ الثَّناءِ على أبي زَيْد في أَحْناءِ الحُجّة ، كقوله[٦] « وأبو زيد أَضْبَطُ لمثل هذا » ، و« لولا ثقةُ أبي زَيْدٍ وسكونُ النَّفْسِ إلى ما يرويه لكان ردُّها مَذْهباً » ، و« وكذلك رواية أبي زَيْد عنه ، وهذه أثبتُ مِنْ غيرِهم عندَنا » .

كان أبو عليّ يحفظُ النّوادر حفظاً ، آيةُ ذلك أنّه ينتزعُ ما تناثر مِنْ كلامه فيها[٧] ، ويجعلُه في صعيدٍ واحدٍ ، ليقيمَ به الدّليلَ على ما هو بصددِه ، أو ينتزعُ ما جاءَ فيها ويُضيفُ إليه ما جاءَ في كتبه الأُخرى[٨] .

وانتشار النُّقُول اللُّغويّة عن أبي زَيْد في النّوادر وفي غيرها يُصَدِّق مقالة أبي حَيّان في أبي عليّ[٩] : « ولم يتجاوزْ في اللُّغةِ كُتُبَ أبي زَيْدٍ وأَطْرافاً مِمَّا لغيرِه » .

بلغ النَّقْلُ عن النَّوادر زُهاء مئة وأربعة مواضع نثرها أبو عليّ على امتداد الحُجّة[١٠] .

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٧٤ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٧٣ .

(٣) انظر : شرح أبيات المُغني ١/ ١٠٨ .

(٤) انظر : الفصوص ٢/ ٣٣٣ .

(٥) انظر : سرّ الصّناعة ١/ ٣٣١ ، والخزانة ٦/ ٤٩٢ ، وشرح شواهد الشّافية ٢١٦ .

(٦) انظر : الحُجّة ١/ ٢٨٥ ، ٣٣٣ ، ٦/ ٤٠٩ .

(٧) انظر : الحُجّة ٥/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وما يقابلها من طبعة الشرتوني للنّوادر ٩ ، ٢٩ ، ٨٨ .

(٨) انظر : الحُجّة ٦/ ١٩٢ ، وما يقابلها من الهمز ٨ ، والنّوادر ٧ .

(٩) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١ .

(١٠) انظر : الحُجّة ١/ ٢٦ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ١٠٦ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٤٢ ، =

وكذلك عوّل أبو عليّ على ما علّقه رواة النّوادر عليها ، فقد نقل ما علّقه شيخه أبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش (ت ٣١٥ هـ) عليها[١] ، والأخفش يروي النّوادر من طريقَيْنِ[٢] :

أوّلهما عن أبي العبّاس المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) عن التّوّزيّ (ت ٢٣٠ هـ) وأبي حاتم (ت ٢٥٥ هـ) عن أبي زَيْد (ت ٢١٥ هـ) .

وثانيهما عن أبي سعيد السّكّريّ (ت ٢٧٥ هـ) عن الرّياشيّ (ت ٢٥٧ هـ) وأبي حاتم عن أبي زَيْد .

وكذلك نقل تعليقات السّكّريّ عليها[٣] ، وتبيّن أن كثيراً منها قد اختلط بمتن النّوادر .

وكذلك نقل تعليقة للرّياشيّ عليها[٤] ، وكنى عنه بـ قالوا .

١٤ ـ الهَمْز لأبي زَيْد : نقل منه زُهاء سبعة وعشرين موضعاً[٥] .

= ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣١٦ ، ٣٢٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٤١٤ ، وما يقابلها من طبعة الشرتوني للنّوادر ٥٩ ، ١٣ ، ٣٠٨ ، ٣٨ ، ١٤٦ ، ١٢٤ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ١٩٣ ، ٢٤٤ ، ١٢٢ ، ٧٠ ، ٢٠٥ ، ٦ ، ٦٢ ، ٧ ، ١٥٦ ، ٣٤ ، ٧٨ ، ٦ ، ٢٠٨ ، ٢٣٦ ، ١١٢ ، ٧٢ ، ١٨ ، ١٣٤ ، ٣٧ ، ١٣٤ ، ١١٧ (اقتُصر في التمثيل على ما جاء في الجزء الأوّل من الحُجّة خشية الإطالة) .

(١) انظر : الحُجّة ١/٢٦٨ ، والنّوادر ٧٠ .

(٢) انظر : مقدّمة النّوادر (الشرتوني) ٥ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/٢٥٩ ، ٢٦٨ ، ٥/٣٦ ، ٢٠٧ ، ٦/١٩٢ ، وما يقابلُها من النّوادر٦ ، ٧٠ ، ٥٥ ، ٢٩ ، ٨ .

(٤) انظر : الحُجّة ٥/٢٠٧ ، والنّوادر ٩ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/٣٥١ ، ٢/٨٨ ، ٩٤ ، ٩٤ ، ١١٥ ، ١٨٧ ، ٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٤٥٥ ، ٣/١٩٧ ، ٤/١٠٠ ، ١٩٢ ، ٣٠٩ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٥/٢٥ ، ٦٧ ، ٣١٠ ، ٤٢٧ ، ٤٣٨ ، ٦/١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ = الهمز ٧ ، ٣ ، ٣ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٣ ، ٥ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ١٣ ، ٥ ، ٣ ، ٤ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٨ ، ٢٤ ، ٦ ، ٣ ، ٤ ، ٣٢ ، ٨ ، ٢٥ ، ١٣ ، ٧ ، ٣٢ ، ٣٢ .

١٥ ـ الهَمْز المقيس لأبي زَيْد : قال أبو عليّ[١] : حُكي عن بعضِهم : خَطَائئ . وذكر ابن جنّي[٢] أنّ أبا عليّ حكاه عن أبي زَيْد في كتابه « الهَمْز المقيس » .

هذا ذِكْرُ ما تهديت إليه من الكتب التي مَتَحَ منها الشَّيْخُ ولم يُسَمِّ أكثرها ، وهي كُتُبٌ أُصُولٌ في باب اللُّغة ، ليس للباحث اللُّغويّ غُنيةٌ عنها ولا سيّما الإصلاحِ والنّوادرِ والفصيحِ والمجالسِ . وبعضها رسائل لغويّةٌ صغيرةُ الحِجْم كالأزمنة وتلبية الجاهليّة والمصادر وخُبَأة ونابه ونبيه .

ومِمّا يزيدُ من قيمة هذه المادّة اللُّغويّة الهاجعة في الحُجَّة أنّ منها ما هو من كُتُبٍ أَتَتْ عليها غوائلُ الدَّهْر ، وطوتْها فيما طَوَتْ من ذخائر ، وأنّ منها تعليقاتٍ نصّ الفارسيّ على أنّها للسّكّريّ على النّوادر ، وكانت قد اختلطتْ بمتن النّوادر المطبوعة .

ويُلحظ على بعض هذه المصادر أنّ مؤلّفيها من أهل الكوفة كالإصْلاح والمجالس والفصيح ، وهذا من الشَّيخِ اعتدادٌ بقيمةِ هذه المصادرِ وأنّها مِمّا يُعَوّلُ عليه ، ويُوثقُ به ، وهو خلافُ ما شاع عن توقُّف البصريين ـ وأبو عليّ مُتقيّلٌ مذاهبَهم ، وجارٍ على سَنَنِهم في أُصولهم ـ فيما يرويه الكوفيُّون الّذين عُرِفَ عنهم الاتّساعُ في السّماع ؛ ذكر أبو حيّان[٣] أنّ الزّجّاج أنكر على ثعلب في كتابه « الفصيح » مواضع ، زعم أنّ العرب لا تقولُها .

بل إنّ الإمام ثعلباً يأتي في المحلّ الثاني بعد أبي زيد من حيث اتّساعُ أبي عليّ في الرّواية عنه ، وبعض نُقُولِه عنه عزيزةٌ لم تَرِدْ فيما طبع من كتبه[٤] . ومِمّا يدلّ على حفاوة أبي عليّ بما يرويه عن ثعلب ، نصُّه على لَفْظِه وتثبّته من الحكاية عنه ،

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٧٧ .

(٢) انظر : المنصف ٢/ ٥٧ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٧١ ، والخصائص ٢/ ٦ ، ٣/ ١٤٣ .

(٣) انظر : البحر ٢/ ٤٩٩ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ٨٠ ، ١٨٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٢/ ٤٢٢ ، ٣/ ٣٠٦ ، ٣٤٧ ، ٣٧٣ ، ٤١٩ ، ٤/ ٨٦ ، ١٥٦ ، ١٨٦ ، ٣٩٦ ، ٥/ ٧٠ ، ١٩٣ ، ٤٢٠ ، ٦/ ١٥٢ ، ٤٦٠ .

قال[1] : « حدّثنا عليّ بن سليمان أنَّ أحمد بن يحيى أخبرهم : يقال : قد اتَّمَنَ فلانٌ فلاناً وقد اتّمنته . هذا لَفْظُ أحمد بن يحيى ، واستثبتُّ أبا الحسن في ذلك ، فأثبتَه وصحَّحه » .

وأمَّا ما ذكره د . شلبي من أنَّ أبا عليّ سالمَ ثعلباً ؛ لأنَّه خَصْمُ المبرِّد الذي نقض على سيبويه[2] ، وسيبويه الغايةُ والمنتهى في علم العربيّة عند الشَّيخ = فليس بصحيحٍ ؛ إذ كثيراً ما كان أبو عليّ يقوّي[3] قولَ غيرِ سيبويه مِمّن اتّسعَ في الأَخْذِ عنهم كأبي الحسن وأبي زَيْد . والصَّحيح أنَّ أبا عليّ اتّسع في الرّواية عن ثعلب ؛ لأنَّه يثقُ بما يرويه وتسكن إليه نفسُه ؛ قال أبو حَيَّان[4] : « نِعْمَ السَّلَفُ لنا أحمدُ بْنُ يحيى كان عالِماً بالنَّحْوِ واللُّغةِ ، متديِّناً ثِقَةً » ، وقال ابن جنِّي[5] : « ولله أبو العبّاس أحمد بن يحيى ، وتقدُّمُه في نفوسِ أصحاب الحديثِ ثقةً وأمانةً ، وعِصْمةً وحَصَانةً ، وهم عِيَارُ هذا الشَّأن ، وأَساسُ هذا البنيان » .

وأَخْذُ أبي عليّ من مصادر الكوفيين في اللُّغة يبيِّنُ أنَّ اللُّغة ليست موقوفةً على ما رواه البصريُّون ، وهذا الموقف منه يشبه موقف أبي حَيَّان الذي قال[6] : « إنَّ لسانَ العرب ليس محصوراً فيما نَقَلَه البصريُّون فقط . والقراءات لا تجيءُ على ما علمه البصريُّون ونقلوه ، بل القُرَّاء الكوفيُّون يكادون يكونون مثلَ قُرَّاءِ البصرة . وقد اتّفق على نقْلِ إدغام الرّاء في اللّام . . . . . كبراءُ أهلِ الكوفة : الرُّؤاسيّ ، والكسائيّ ، والفرَّاء ، وأجازوه ورووه عن العرب ، فوجب قبولُه والرّجوعُ فيه إلى عِلْمِهم ونَقْلِهم ؛ إذ مَنْ عَلِمَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يعلمْ » .

ومِنْ أئمّةِ اللُّغةِ الّذين نَقَلَ عنهم أبو عليّ ، ولم ينتهِ المصدرُ الّذي نَقَلَ منه

---

(1) انظر : الحُجّة ١/ ٢٤١ ، ٢/ ٧١ ، والخصائص ٢/ ٢٨٧ .

(2) انظر : أبو عليّ الفارسيّ ١٣٠ .

(3) انظر : الحُجّة ١/ ١٩٣ ، ٦/ ٢٢٧ ، والاستدراك ٦٩ .

(4) انظر : البحر ٤/ ٨٧ .

(5) انظر : الخصائص ٣/ ٣١٣ .

(6) انظر : البحر ٢/ ٣٦٢ .

أقوالَهم : أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعيّ[1] ، وأبو محمَّد عبد الله بن محمَّد التّوّزيّ[2] .

ومن الأعراب الرُّواة الّذين نقل أقوالهم[3] : أبو الصَّقْر[4] ، والصَّقيل ، وأبو مَهْديّة ، وأبو مالك عمرو بن كِرْكِرة ، وأبو البَيْدَاءِ ، وأبو أَدْهم الكلابيّ ، وأبو تَوْبة ، وأبو سوّار الغَنَوِيّ .

وقلَّت روايته[5] عن أبي عبد الله النَّديم ، وأبي موسى الحامض ، وابن الأعرابي ، والطوسيّ ، وهشام بن معاوية الضّرير ، والزّياديّ ، وكَيْسَان ، واللِّحْيانيّ ، وقطرب ، وابن حبيب ، وأبي عمرو الشيباني .

ومِمَّا يُلحظ على الرُّواة الذين عزَّتْ روايتُه عنهم أنَّ جُلَّهم مِنْ أَهْلِ الكوفة . ولعلّ ذلك اتّفق ؛ لأنَّ أبا عليّ وَجَدَ في إرْثِ أبي زَيْدٍ في اللُّغة غَناءً ومَشْغَلَةً صرفتْه عن كتب غيرِه ؛ ولهذا ما قال أبو حَيَّان[6] : « ولم يتجاوزْ في اللُّغة كتب أبي زيد وأَطْرافاً مِمّا لغيرِه » .

وربَّما عزّت روايته عن اللِّحيانيّ خاصّة ؛ لأنّهم ذكروا أنّه قليل الضَّبْط ، وقد

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٣٩ ، ٣/ ٢٩٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ، ٤/ ١٩٧ ، ٢٥١ ، ٥/ ٥٢ ، ٢٠٧ ، ٦/ ٥٧ ، ٢٥٣ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ١٣٩ ، ١٧٠ ، ٢/ ٢٨٧ ، ٢٩٤ ، ٣/ ٢١٥ ، ٦/ ٤٥ ، ١٩٤ ، ٢٠٥ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٢٢٠ ، ٢/ ٣٦ ، ٤٢ ، ١٥١ ، ٣٢٧ ، ٣٨١ ، ٥/ ١٩٠ ، ٦/ ٣٤٢ .

(٤) لم يعرفْه ناشرو الحُجّة في كلتا طبعتيها (المصرية ١/ ١٦٥ ، والشّاميّة ١/ ٢٢٠ ، وهذه تمشي في ظلال تلك) ، فترجموا لأبي الصّقر الكفرتوني مقرىء دمشق اهـ ومَنْ أَخَذَ عنه كأبي عليّ الرهاوي تُوفّي سنة ٤١٤ هـ ؛ مِمّا يرجّح أنّ أبا الصّقر هذا معاصِرٌ لأبي عليّ !! وأبو الصّقر الذي في متن الحُجّة مِمّن روى عنه أبو زيد المتوفّى (٢١٥ هـ)! انظر : النّوادر ١٩٣ ـ ١٩٤ ، ويُعرف أبو الصّقر بالعَدَوِيّ أيضاً ، وبهذا اللّقب روى عنه أبو زيد . انظر : الحُجّة ٤/ ٢٠٨ ، والفِهرست ٥٣ ، وإنباه الرُّواة ٤/ ١١٤ .

(٥) انظر : الحُجّة ٤/ ١٣٩ ، ٢/ ٤٤٥ ، ١/ ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣/ ٤١٣ ، ٢/ ٧٤ ، ٨٨ ، ٤/ ٣١٧ ، ٥/ ٢٩ ، ٣٩ ، ٣٥٢ .

(٦) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١ .

روى ابن جنّي[1] أمثلةً مِمّا صَحَّفَه ، وذكر أنَّ أبا عليّ لم يكن راضياً عن نوادره . وذكر صاعد[2] أنَّ أبا عليّ كان قليلَ الحَفْلِ بكلامه .

وأمّا موقفُ أبي عليّ من أبي سعيد الأصمعيّ فيحتاج إلى وقفة ؛ وذلك أنَّ أبا عليّ لم يكن راضياً عن تخطئة أبي سعيد فحولَ الشُّعراء ؛ فقد ذكر أبو العلاء بن مهرويه[3] أنَّه كان في مجلسٍ جمعه مع أبي عليّ ، وكان بعض الحاضرين أفاض في الثناء على أبي سعيد ، وفضَّله على علماء عصره ، ونوّه بجسارته على تخطئة الشعراء ، فكان أبو عليّ كالمنكر لِمَا كان يوردُه ، وردَّ ما أَخَذَه الأصمعيُّ على ذي الرّمّة ، وقال : وهذا من أوابدِ الأصمعيّ التي يقدم عليها مِنْ غيرِ علْم .

وقال في اتّهامِه قصيدةً لزهير[4] : « وإذا جاءَ الشَّيْءُ مجيئاً كان للقياسِ فيه مَسْلَكٌ ، فَرَوَتْهُ الرُّواةُ ، لم يكنْ بعدَ ذلك موضعَ مطعن » .

وروى ابن جنّي عن أبي عليّ أنّه قال[5] : كان الأصمعيّ يُتَّهَمُ في تلك الأخبار التي يرويها . فقلت له : كيف هذا ، وفيه من التورُّع ما دَعَاهُ إلى تَرْكِ تفسير القرآنِ ونحو ذلك؟ فقال : كان يفعلُ ذلك رياءً وعناداً لأبي عُبيدة ؛ لأنّه سبقه إلى عمل كتاب في القرآن ، فجنح الأصمعيّ إلى ذلك .

وهذا من أبي عليّ جَنَفٌ وشنآن ، وعُدُولٌ عمّا تمثّله من قول عمر بن الخطّاب رضي الله عنه في موضع من الحُجّة[6] : « لا تحملْ فِعْلَ أخيك على القبيح ما وجدْتَ له في الحُسْنِ مَذْهباً » . ويفسّرُ هذا الموقف منه تلك المقارصات التي كانت بين أبي عبيدة والأصمعيّ . وأبو عليّ شديدُ الاعتداد بما يرويه أبو عُبيدة ، دائمُ النظر إلى

---

(1) انظر : سرّ الصّناعة ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١ .

(2) انظر : الفصوص ٢/ ٢٥ .

(3) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٥ ، والأصول ٣/ ٤٤٠ ، والحُجّة ٤/ ٢٥١ ، والمخصّص ١٤/ ٨١ .

(4) انظر : الحُجّة ٥/ ٥٤ ، ٢٩٢ .

(5) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨٢١ .

(6) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٣٣ .

كتابه في مجاز القرآن، ويرى أنَّ فيه بُلْغةً للمُتبلِّغ وغنيةً عمّا أُلِّفَ من الكتب الكبار[1].

وليس ما ذكره أبو عليّ هو رأيَ أَهْلِ العلْم المعوَّلِ عليهم في أبي سعيد، فقد[2] قال أبو داود عنه: صدوق، وقال الشّافعي: ما عبّر أحد عن العرب بأحسنَ من عبارة الأصمعيّ، وقال ابن معين: كان الأصمعيّ من أَعْلَمِ النَّاس في فنِّه، وقال المبرِّد: كان الأصمعيّ بحراً في اللُّغة، لا نعرفُ مثلَه فيها.

وقال ابن جنّي[3]: «وهذا الأصمعيُّ ـ وهو صنَّاجةُ الرُّواة والنَّقَلة، وإليه محطُّ الأَعْبَاءِ والثَّقَلَة، ومنه تُجْنَى الفِقَرُ والمُلَحُ، وهو ريحانةُ كلِّ مُغْتَبِقٍ ومُصْطَبِح ـ كانت مشيخةُ القُرَّاء وأَمَاثِلُهم تَحْضُرُه ـ وهو حَدَثٌ ـ لأَخْذِ قراءةِ نافعٍ عنه. ومعلومٌ كم قَدْرُ ما حَذَفَ من اللُّغة فلم يُثْبِتْه؛ لأنَّه لم يَقْوَ عندَه؛ إذ لم يسمعْه. فأمَّا إسْفَافُ مَنْ لا عِلْمَ له، وقَوْلُ مَنْ لا مُسْكَةَ به: إنَّ الأصمعيَّ كان يزيدُ في كلام العرب، ويفعل كذا ويقول كذا = فكلامٌ معفوٌّ عنه، غيرُ مَعْبوءٍ به، ولا مَنْقُومٍ من مثلِه؛ حتّى كأنَّه لم يتأدَّ إليه توقُّفُه عن تفسيرِ القرآنِ وحديثِ رسول الله ﷺ، وتحوُّبُه مِنَ الكلامِ في الأَنْواءِ».

وإذا كان هذا رأيَ أهل العلم في أبي سعيد، لم يُلتفت إلى قول أبي عليّ أنَّ الأصمعيّ أعرض عن التفسير رياءً وعناداً لأبي عبيدة لا تحرُّجاً وتحوُّباً مِنْ أَنْ يقولَ في كتاب الله ما لا يعلم، لأنَّه لم يَخْلُ من هوى لأبي عُبيدة، ولأنَّه غَمْزٌ مِنْ قناة إمامٍ ملأتْ روايتُه كُتُبَ اللُّغة والمعجمات.

هذه هي أهمّ المصادر التي استقى منها أبو عليّ اللُّغة، ينضافُ إليها ما نقله مِمَّا تناثر من اللُّغة في كتب معاني القرآن وكتاب سيبويه وكتب معاني الشِّعْر.

ثانياً ـ مصادره في مَعَاني القرآن وإعْرابه

يُعنى هذا الضَّرْبُ من العِلْمِ بتفسير ما يُشْكِلُ من ألفاظ القرآن وإعراب ما يَحْتاجُ

---

(١) انظر: بقيّة الخاطريّات ٤٧.

(٢) انظر: سير أعلام النُّبلاء ١٠/١٧٧ ـ ١٧٨.

(٣) انظر: الخصائص ٣/٣١١.

إلى إعراب من آيه وتوجيه بعض ما يعرض من قراءاته[1] . وهذه الكتب في الغاية التي تتغيّاها تُشبه كتب معاني الشِّعْر التي جَمَعَتْ ما يُشْكِلُ ويَدِقُّ منه وفسَّرَتْه . وتمثِّلُ هذه الكتب نواةَ التفسير النَّحْويّ للقرآن . ولها غيرُ ما مصطلحٍ عُرِفَتْ به : معاني القرآن ، وإعرابه ، ومجازه ، وتفسير غريبه ، وتأويل مُشْكِله ، وكلّها مصطلحات متقاربة تدور حول توضيح ما انبهم من ألفاظ القرآن وإعربه . ولعلّ مصطلح معاني القرآن أشمل من إعراب القرآن لِلّذي قالوه : الإعْراب فرع المعنى ، فالأعاريبُ فروعٌ والمعاني أُصُولٌ . وقد رَأَيْتُ أبا عليّ يسمّي كتابَ الأَخْفشِ بغيرِ ما اسمٍ[2] : كتاب أبي الحسن في القرآن ، وكتابه في المعاني ، وكتابه في معاني القرآن ، وكتابه في إعراب القرآن . والتصرُّف في أَسْماءِ الأَعْلام للكتب كانت أو للأشخاص ظاهرة معروفة في تراثنا . وكذلك سُمّي كتاب أبي عبيدة[3] : مجاز القرآن ، وغريب القرآن ، ومعاني القرآن ، وإعراب القرآن ، وهي أسماء متعدّدة والمسمّى واحد .

وأبو عليّ وثيقُ الصّلة بهذا الضَّرْب من الكتب ، فهو يروي كتاب الأخفش عن أبي عبد الله اليزيدي عن عمّه أبي جعفر اليزيدي عن الأخفش[4] ، ويروي كتاب الفرّاء عن ابن مجاهد[5] ، ويروي معاني الزّجّاج عنه[6] ، وهو بَعْدُ مُشَارِكٌ في التأليف فيه ، فكتابُه الإغْفال في إصْلاح ما أغفله أبو إسحق في كتابه معاني القرآن = داخِلٌ فيه غيرُ بعيدٍ منه . وكتابنا الحُجَّة فيما عرض له مِنْ أَعَاريب وما نبّه عليه من دقائق معاني القرآن يمكن أَنْ يُعَدّ في كتب معاني القرآن وأعاريبه .

قد أفاد أبو عليّ من كتب معاني القرآن الأُصُولِ في هذا الباب مصرِّحاً وغيرَ

---

(١) انظر مقدّمات تحقيق معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٥ ، وللفرّاء ١/ ١١ ، ومجاز القرآن لأبي عُبيدة ١/ ١٨ .
(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، وبقيّة الخاطريّات ٤٤ ، ٤٧ .
(٣) انظر مقدّمة تحقيق مجاز القرآن له ١/ ١٨ .
(٤) انظر : الحُجَّة ١/ ١٦ ، ٣٦٤ ، ٢/ ١٦٤ ، والجواهر ٣/ ٨٦٦ .
(٥) انظر : المحتسب ١/ ٣٦ .
(٦) انظر : الإغْفال ١/ ٣٨ .

مصرّح ، وقد أفْضَى عِراضُ الحُجَّة بها إلى الكشف عن المواضع التي أبْهَمَها الشَّيْخُ ، ولا سيّما ما أخذه من كتاب أبي زكريّا الفرّاء ، وهو غالباً ما كان يكني عنه ببعض البغداديين ، وبقوله « زعموا » .

وفيما يأتي ذِكْرُ هذه الكتب التي عوّل عليها في إشادة بنيان الحُجَّة منسوقةً على حروف الهجاء :

١ ـ مَجَازُ القرآن لأبي عُبَيْدة مَعْمَرِ بْنِ المثنَّى التَّيميّ (ت ٢١١ هـ)

أوّل كتاب جُمع في غريب القرآن ومعانيه[١] ، وأبو عليّ شديدُ الإعْجابِ به ، غزيرُ النَّقْلِ عنه ، حكى ابن جنّي أنّ أبا عليّ قال له بحلب سنة ٣٤٦ هـ[٢] : « إذا كان عند الإنسانِ كتاب أبي عُبيدة في المجاز ، وكتابُ أبي الحسن في إعراب القرآن ، وكتاب قطرب في الرّدّ على المُلْحدين = استغنى بذلك عن هذه الكتب الطّوال » .

بلغ نَقْلُ أبي عليّ عن مجاز القرآن زُهاءَ مئة وخمسين موضعاً[٣] ، كانت في الأجزاء الأخيرة من الكتاب أكثرَ منها فيما تقدّم منه ، لكثرة السُّور فيها ، وتَعَبِ أبي عليّ ، وقلّة استطراده ، ففي الجزء الأوّل نقل سبعة مواضع من المجاز ، وفي الجزء السادس نقل ثمانية وثلاثين موضعاً منه .

صرّح أبو عليّ بِجُلِّ ما نقله عن أبي عُبيدة ، وسكت عنه في مواضعَ نَزِرَة[٤] ، وكان أبو عليّ يعمد إلى إشهار ذكر أبي عبيدة وإخفاء ذكر الفرّاء ، كأن يقول[٥] : قال أبو عُبيدة ، ثم يقول قال غيره أو قال بعض البغداديّين ، وهو يعني الفرّاء .

كان مَوْقِفُ أبي عليّ من النُّقُولِ عن المجاز مَوْقِفَ المُحتجِّ لها المستشهِدِ بها ،

---

(١) انظر : فهرس ابن خير ١٣٤ .

(٢) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٧ .

(٣) انظر : الحُجّة ١٦٤/١ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢١٩ ، ٢٤٨ ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ، وما يقابلُها من المجاز على الترتيب ٢٦/١ ، ٢٩ ، ٢٩ ، ٢٤٢ ، ٢٠/٢ ، ٣١/١ ، ٣٢ .

(٤) انظر : الحُجّة٢/٤٢ ، ٢١٤ ، ٢٩٥/٥ ، ومجاز القرآن٣٨/١ ، ٢٣٥ ، ٥٩/٢ .

(٥) انظر : الحُجّة ٣٢٨/٢ ، ٨/٥ ، ٩ ، ومجاز القرآن ٧٤/١ ، ٣٢٢ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١٤٦/١ ، ٥٨/٢ .

يسوقُها لتقوية ما هو ماضٍ في سبيله ؛ قال أبو عليّ[1] : « معنى ﴿ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [سورة الأنبياء : ١٠٩] أعلمتكم إعلاماً نستوي في علمه لا أستبدُّ أنا به دونكم لِتتأهَّبُوا لِمَا يُرادُ منكم . وقال أبو عُبيدة : إذا أنذرْتَه وأعلمْتَه فأنتَ وهو على سواء » . وقال[2] : « ومِمَّا يقوِّي الرَّفْعَ في ﴿ءَادَمُ﴾ [سورة البقرة : ٣٧] أنَّ أبا عُبيدة قال في تَأْويل قوله ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ أيْ قَبِلَها » . فأنت ترى كيف جعل أبو عليّ تفسير أبي عُبيدة حُجَّة تقوِّي قراءة الرّفع في ﴿ءَادَمُ﴾ .

كثيراً ما كان أبو عليّ يفتتحُ كلامه على الآية بما وقع في المجاز[3] ، وأكثرُ ما يكونُ هذا النَّقْلُ تفسيرٌ لِلَفْظةٍ أو حكايةٌ عن العرب أوْ إنْشاد .

وإذا رَدَّ شيئاً من كلام أبي عُبيدة رَدَّه على استحياء دون أنْ يسمّيه ، من ذلك قوله[4] : « ومَنْ قال في ﴿تَتْرَا﴾ [سورة المؤمنون : ٤٤] إنَّها تَفْعَلُ لم يكنْ غَلَطُه غَلَطَ أَهْلِ الصِّناعة » . وقال في مقاييس المقصور والممدود له[5] : « ومَنْ زَعَمَ أَنَّ ﴿تَتْرَا﴾ تَفْعَل كان غالطاً ؛ لأنَّه إذا حكم بزيادة التاء لم يكن ما بَقِيَ من الكلمة في معنى المواترة ، وإنَّما ﴿تَتْرَا﴾ فَعْلَى من المواترة ، إلَّا أنَّ التاءَ أُبْدِلَتْ من الواو كما أُبدلت منها في تَيْقُور وتَوْلَج » . وهو في الموضعين يردّ على أبي عُبيدة الذي قال[6] : « والوَجْهُ أَلَّا يُنوَّنَ فيها لأنَّها تَفْعَل . وقومٌ قليلٌ ينوّنون فيه لأنَّهم يجعلونه اسماً ، ومَنْ جعله اسماً في موضع تَفْعَل لم يجاوزْ به ذلك ، فيصرفه » . ومثل هذا عن أبي عُبيدة ما حكاه ابن جنّي[7] عنه من أنَّه ذهب في قولهم : لي عن هذا الأمر مندوحة ، أيْ متَّسع = إلى أنَّه من قولهم : انداح بَطْنُه إذا اتَّسع . قال ابن جنّي :

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٠٦ ، ومجاز القرآن ٢/ ٤٣ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٢ ، ومجاز القرآن ١/ ٣٨ .

(٣) انظر : الحُجّة ٣/ ١٥٧ ، ٦/ ٧١ ، ١٥٤ ، ٢٠٠ ، ٢١٥ .

(٤) انظر : الحُجّة ٥/ ٢٩٥ .

(٥) انظر : مقاييس المقصور والممدود له ٧٩ .

(٦) انظر : مجاز القرآن ٢/ ٥٩ .

(٧) انظر : الخصائص ٣/ ٢٨٣ .

وليس هذا مِنْ غَلَطِ أَهْلِ الصِّناعة اهـ ويبدو أنَّ أبا عُبيدة لم يكنْ راسخَ الكَعْبِ في النَّحْوِ ، فقد ذكر[1] المازنيُّ أنَّه امتنعَ عن تفسير مسألةٍ في التّصريف لأبي عُبيدة ؛ لأنّه كانَ أَغْلَظَ مِن أنْ يفهمَ مثلَها ، ونبزه الفرّاء[2] ببعضِ مَنْ لا يَعْرِفُ العربيّة ، وقال أبو حَيّان[3] : « وكان أبو عُبيدة لا يُحْسِنُ النَّحْوَ وإنْ كانَ إماماً في اللُّغاتِ وأيّامِ العرب » ، وقال أيضاً : « وكان أبو عُبيدة يُضَعَّفُ في النَّحْوِ » .

ومِمّا يُلْحَظُ على بَعْضِ نُقُولِ أبي عليّ مِنَ المجاز أَنَّها جاءَت أَتَمَّ وأَوْفَى مِمّا وَقَعَ في مطبوعتِهِ ، مِنْ ذلك قولُه[4] : « وأَظُنُّ أبا عُبيدة اعتبرَ ما رُوي عن الحسن[5] في تفسير الآية ؛ لأنّه قال في قوله ﴿ يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ﴾ [سورة المطفّفين : ٢٥] : له ختام ، أَيْ عاقبة ختامِه مسك ، أَيْ عاقبته ، وأَنْشَدَ لابن مُقْبِل[6] :

مِمّا يُفَتَّقُ في الحَانُوتِ نَاطِفُهَا ... بِالفُلْفُلِ الجَوْنِ والرُّمَّانُ مَخْتُومُ

فتأَوَّل الختام على العاقبة ليس على الخَتْم الذي هو الطَّبْع . وهذا قول الحسن : مقطعه مسك » .

والذي في المجاز[7] : « ﴿مَخْتُومٍ﴾ له خِتام ، عاقبة ريح ختامه عاقبته » .

فلم يقع الإنشاد في مطبوعة المجاز ، وثمّة تَبايُنٌ في العبارة . ويبدو كَلَفُ أبي

(١) انظر : الخصائص ٣/ ٣٠٩ .

(٢) انظر : معاني القرآن له ١/ ٨ .

(٣) انظر : البحر ١/ ٢٣ ، ٤٤٢ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ٢٩٢ .

(٥) انظر : البحر ٨/ ٤٤٢ .

(٦) ديوانه ٢٦٨ ، ورواية الصَّدْر فيه :

صِرْفٌ تَرَقْرَقُ في النَّاجُودِ نَاطِلُهَا

والبيت في شرح المفضليّات لابن الأنباري ٨١٤ ، والمنتخب في محاسن أشعار العرب ١/ ٣٧٢ .

ناطفُها ما نَطَفَ منها ، ونَاطِلُها مكيال الخمر ، ترقرق تتلألأ ، والنّاجود : راووق الخمر الذي تُصَفَّى وتُعَتَّقُ فيه . والمعنى آخرُ ما تَجِدُ مِنْ طَعْمِها طعم الفلفل والرُّمّان .

(٧) انظر : مجاز القرآن ٢/ ٢٩٠ .

عليّ بتعقُّب أبي عُبيدة .

ومنه أيضاً[1] : « قال أبو عُبيدة : يمدُّونهم في الغِيّ ، أيْ يزيّنون لهم الغيّ والكُفْر ، ويقال : مدّ له في غيّه : زيّنه له وحسّنه له . قال أبو عُبيدة : هكذا يتكلّمون بهذا » . ولم تقع هذه الجملة الأخيرة في مطبوعة المجاز .

وقد يؤدّي أبو عليّ عبارة المجاز بالمعنى ؛ قال[2] : « والصِّنْوان فيما يَذْهَبُ إليه أبو عُبيدة ، صفة للنخيل ، قال : والمعنى أنْ يكونَ الأصْلُ واحداً ، ثمّ يتشعّب من الرؤوس فيصير نخلاً ويحملْنَ . وقال ﴿ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ ﴾ [سورة الرّعد : ٤] : إنَّما يشربُ مِنْ أَصْلٍ واحد ، و﴿ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ﴾ وهو الثمر » . والذي في المجاز[2] : « ﴿ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ ﴾ [سورة الرّعد : ٤] ، أيْ يكونُ أَصْلُه واحداً وفرعُه متفرّقٌ . و﴿ غَيْرُ صِنْوَانٍ ﴾ مجازه أنْ يكون الأصْلُ والفرع واحداً لا يتشعَّبُ مِنْ أَعْلاه آخر يحمل . ﴿ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ ﴾ لأنّه يشربُ من أسفله فيصل الماء إلى فروعه المتشعّبة من أَعْلاه . ﴿ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ﴾ في الثمرة والأكل » .

وبالجملة كان مجاز القرآن لأبي عُبيدة يَتَبَوَّأُ المَقَامَ الأوّلَ في التفسير عند أبي عليّ ، مَتَحَ منه ما شاءَ ، ورَأَى فيه حُجَجاً لقراءةٍ على أُخرى ، واستشهدَ به على امتدادِ الكتاب ، وكان يعمدُ إلى إشهاره وإخفاء غيره كالفرَّاءِ . وقد جاءت كثرةُ النُّقُولِ عنه مصدّقةً مقالةَ الشَّيخِ فيه أنّه على وجازته واختصاره فيه غَناءٌ عن الكتب الطِّوال .

٢ ـ مَعَاني القرآن لأبي الحَسَنِ سعيدِ بْنِ مَسْعَدَةَ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ (ت ٢١٥ هـ)

أبو الحسن[3] واحدٌ مِنْ أَفْذَاذِ علماءِ العربيّة ، أَخَذَ النَّحْوَ عن شيخ الصِّناعة سيبويه ،

---

(١) انظر : الحُجّة ٤/ ١٢٢ ـ ١٢٣ ، ومجاز القرآن ١/ ٢٣٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ٥/ ٨ ، ومجاز القرآن ١/ ٣٢٢ .

(٣) غلب عليه لقبُه : الأَخْفَش وهو الصّغيرُ العينَيْنِ مع سوءِ بصرِهما ، وكنيتُه : أبو الحسن ، وقلّما ذُكر بغيرِهما . وأبو عليّ لا يكادُ يذكرُه في الحُجّة بغيرِ كُنيته . ولم يعرفْه النّاشرون على اشتهاره ، =

والإجْماعُ مُنْعَقِدٌ على أَنَّه هو الطَّريقُ إِلى كتاب سيبويه ، وكان أبو الحسن يقول : ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلّا وعرضَه عليّ . ولم يقرأ الكتابَ على سيبويه أحدٌ ، ولم يقرأْه سيبويه على أحد ، ومن ثمّ قرأه على أبي الحسن بعدَ موتِ سيبويه الجرميُّ والمازنيُّ ، ومن طريقهما ذاع الكتابُ في النّاس[1] .

وأبو عليّ شديدُ العناية بتراث أبي الحسن ، دائمُ النَّظَرِ في أقاويله ومَذاهِبِه في علْم العربيّة ، وهو عندَه ثقة صدوق ؛ فقد روى ابن جنِّي عن أبي عليّ أنَّه قال[2] : يكاد يُعرفُ صدقُ أبي الحسن ضرورةً ، وذلك أنَّه كان مع الخليل في بلدٍ واحدٍ ، فلم يَحْكِ عنه حرفاً واحداً .

وكَلَفُ أبي عليّ بتراث أبي الحسن والإكباب على آرائِه وأقيسته حمل ابن جنِّي على وَصْفِ أبي عليّ بأنَّه[3] كان يكاد يعبدُ أبا الحسن . وجاءَت نُقُولُ أبي عليّ عن أبي الحسن في معاني القرآن والقوافي وغيرِهما مِمّا هلك من تراثه معتدّاً بها معوِّلاً عليها مصدِّقةً مقالة ابن جنِّي .

أسند أبو عليّ روايته لمعاني الأخفش إلى أبي عبد الله اليزيديّ عن عمِّه أبي جعفر اليزيديّ عن الأخفش[4] ، وصرَّح باسم كتابه مرّتين في كتابه الحُجَّة[5] : مرّة أسماه كتاب أبي الحسن في القرآن ، ومرّة أسماه كتاب أبي الحسن في المعاني .

ومن لطيف ما حُكي عن أبي عليّ في الدلالة على إعظام كتاب أبي الحسن في معاني القرآن وحَفَاوتِه به ، أنَّه قال لابن جنِّي بحلب سنة ٣٤٦ هـ[6] : « ما لي صديقٌ

= فترجموه على أنَّه عليّ بن سليمان الأخفش الأصغر ١/ ٤٠ ، ٢/ ٣٨٥ ، وعلى أنَّه الكِسائيّ ٢/ ٦ ، وحين مرّ بهم الأخفش الأصغر ترجموا لأحد شعراء العسكر ٥/ ٤٨٠ ؟! وجعلوا أبا الحسن يروي عن رجال هلكوا بعده ١/ ٢٢٩ ؟!

(١) انظر : معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤ ، وإنباه الرُّواة٢/ ٣٩ ، وبغية الوعاة١/ ٥٩٠ .

(٢) انظر : الخصائص ٣/ ٣١١ .

(٣) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ١٦ ، ٢/ ١٦٤ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/ ٣٥٨ ، ٣٦٤ .

(٦) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٤ .

إلَّا وأشتهي أَنْ يكونَ كتاب أبي الحسن في معاني القرآن عندَه » . وهذا منه إجلالٌ لِمَا وقع في الكتاب من دقائقَ وأسرارٍ ونُكت هو أعلمُ النَّاس بها .

ومِمَّا يدلُّ على حِفْظِ أبي عليّ معاني القرآن وتمكُّنِه منه تمكُّناً أنَّه افتتح[1] كلامه في الحُجَّة بما اختتم به أبو الحسن كتابه ، ناقلًا كلامَه في « ملك » من قوله ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [سورة النّاس : ٢]، ومُجْرياً له على قوله ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة : ٤] = وأنَّه نقل[2] كلامه في « هدى » من قوله ﴿ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [سورة الأعراف : ٤٣] ، وأَجْراهُ على قَوْلِه ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة : ٢] ، وأضاف إليه ما حكاه أبو الحسن في آية البقرة مِنْ أنَّ مِنَ العرب من يؤنِّثون الهُدَى[3] . فأنت تراه لا يندُّ عنه شيءٌ من كتاب الأخفش مِمّا يتّصل بالمقام الذي هو فيه ، تُسعفُه في ذلك ذاكرة وقّادة تحشدُ له ما تناثر من كلام أبي الحسن على تباعد مواضعه = وأنَّه يحتجّ لكلام أبي الحسن بكلامه ، من ذلك ما نقله عنه أبو عليّ في قوله[4] ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتم﴾ [سورة يس : ١٩] :[5] « قال أبو الحسن : معناه حيثُ ذُكِّرْتم . وقال : وفي بعض الحروف : ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ أَيْنَ أَتَىٰ﴾ [سورة طه : ٦٩] » . ألا ترى كيف اعتدَّ بتفسير أبي الحسن لأين بحيث ، وكيف استدلّ لتفسيرِه هذا بما رواه عنه في موضع آخر من كتابه ، وهو مجيء أين في موضع حيث في حرف ابن مسعود .

ولا تخفى شخصية أبي عليّ أمام هذه الجمهرة من الأقاويل التي يرويها عن أبي الحسن، بل تسفر سفوراً في الاحتجاج لها وتحليلها والاعتداد بها، من ذلك ما رواه[6] عنه في تفسير المُهيمن من قوله تعالى ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [سورة المائدة : ٤٨] أنَّه الشّاهد . وألمحَ إلى أنَّه فُسِّرَ أيضاً بالأمين ، ثمّ تلطَّف في تقريب تأويل

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ١٦ ، ٥/ ٢٤٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٩٠ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ١٨٣ ، ١٨٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨ ، ٣٢٥ .

(٣) سلف أنْ عزاها في معانيه ١/ ١٨ إلى بني أسد .

(٤) قراءة المفضّل عن عاصم . السَّبْعَة ٥٤٠ .

(٥) انظر : الحُجَّة ٦/ ٣٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٨٨ ، ٤٤٤ .

(٦) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٢ .

أبي الحسن إلى ما أُثر في التفسير ، فقال : « والمعنيان متقاربان ، ألا ترى أنَّ الشَّاهدَ أمينٌ فيما يَشْهَدُ به . فهذا التَّأويلُ مُوَافِقٌ لِمَا جَاءَ في التفسير مِنْ أنّه الأمينُ » .

ويقوّي الوجهَ عندَه اختيارُ أبي الحسن له ، قال[(١)] : « والبدلُ شائعٌ كثير ، وهو الذي يختارُه أبو الحسن » . وقال[(٢)] : « فالقول في ذلك أنَّ أبا الحسن يزعم أنَّ ذلك لا يحسن » ، ثمّ يحتجّ لِمَا رآه أبو الحسن ويقوّيه . وربّما آثر قوله في مسألة على قول سيبويه وقوّاه[(٣)] .

بلغت نُقُولُ أبي عليّ عن أبي الحسن في معاني القرآن زُهاء مئة وخمسين موضعاً[(٤)] ، وهي نُقُولٌ ترّة في العربيّة والأعاريب واللُّغات والإنشاد ، صرّح بِعَزْوِ جُلِّ هذه النقول إليه ، وسكت عن عزو بعضها[(٥)] .

ويُلْحَظُ على بعض النصوص المنقولة عن الأخفش أنّها جاءت أتمَّ وأَزْيَدَ مِمّا وقع في مطبوعة معاني القرآن له ، من ذلك ما حكاه من قوله[(٦)] : « قال أبو الحسن : قال ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ [سورة الأعراف : ٨٦] ، فكما وقعت الباء في قوله ﴿بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾ موقع على ، كذلك وقعت على موقع الباء في قوله ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [سورة الأعراف : ١٠٥] . قال : والأوّل

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ١٥٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٢٧٠ ، وشرح الكافية للرّضي ٤/ ٤١٠ ـ ٤١١ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ١٩٣ ، ٦/ ٢٢٧ ، وشرح اللُّمع ١/ ٣٩٣ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ٨٦ ، ١١٣ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ٢٢٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٣٣٥ ، ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، وما يقابلها من معاني القرآن للأخفش على الترتيب ١/ ١٢١ ، ١١٠ ، ٢٨ ، ٤٤ ، ١٧ ، ١٩٤ ، ٣٤٩ ، ٢٤ ، ٣٧٢ ، ٢٨٢ ، ٣٤٢ ، ٢٠٢ ، ٣٦ ، ١٩٨ ، ٨ ، ٤٩ ، ٣٩١ ، ٢٨ ، ٤٤ ، ٥٥ (اقتصر في التمثيل على ما جاء في الجزء الأوّل من الحُجّة خشية الإطالة) .

(٥) انظر : الحُجّة ١/ ٣٤٥ ، ٣٨٢ ، ٢/ ١٣٠ ، ٣١٨ ، ٣/ ٢٤٩ ، ٤/ ٢٣٦ ، ٥/ ٩٧ ، وما يقابلُها من معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٣ ، ٤٢ ، ١٣٥ ، ٢٧٥ ، ٢/ ٥٠٩ ، ١/ ٣٦٧ ، ٢/ ٤٢٢ .

(٦) انظر : الحُجّة ٤/ ٥٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٣٤ .

أحسنهما عندنا ـ يعني ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ﴾ بالألف غير مضافٍ إلى المتكلِّم ـ قال : لأنَّ ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ﴾ معناها الباء ، أي حقيقٌ بذا . قال : وليس ذلك بالمقيس لو قلت : ذهبت على زيد ، وأنت تريدُ بزيد ، لم يَجُزْ . قال : وجاز في الآية ؛ لأنَّ القراءة قد وَرَدَتْ به » . فمن قوله « وليس ذلك بالمقيس. . . . » إلى تمام النَّقْل ، لم يقع في مطبوعة المعاني له . ومنه أيضاً[1] : « قال أبو الحسن : رُبْوَة . وقال بعضهم : بِرَبْوَةٍ ، ورِبْوَة ، ورَبَاوَةٍ ، ورِبَاوَة . كلٌّ مِنْ لغاتِ العرب ، وهو كلُّه في الرابية ، وفِعْلُه : رَبَا يَرْبُو . قال أبو الحسن : والذي نختار : رُبْوَة بضمِّ الرّاء ، وحذف الألف » . فمِن قوله : والذي نختار . . . . . إلى تمام النَّقْل لم يقع في مطبوعة المعاني له . ومنه أيضاً[2] : « قال أبو الحسن : قال بعضهم : لمّا مثقَّلة ، وجعلها في معنى إلّا ، وذَهَبَ إلى أنَّ التخفيفَ الوجه . قال : لأنَّ « لمَّا » في معنى « إلّا » لا يكاد يُعرف ولا يكاد يُتكَلَّمُ بها » . فمن قوله : وذهب إلى أنَّ . . . . . إلى تمام النَّقْل لم يقع في مطبوعة المعاني له . وغير ذلك غيرُ قليل .

ويبعد في نفسي أَنْ تكون هذه الزيادات من كلام أبي الحسن في غير معاني القرآن من كتبه ـ وأبو عليّ أبو عليّ في جَمْعِ الأَشْباهِ وحَصَادِ أَقْوالِ العلماءِ في المسألة الواحدة ـ لِلّذي يبدو فيها من الاتّصال بما قبلها، وأنّها من تمامه، ولأنَّ هذه الزياداتِ تُظْهِرُ رأي أبي الحسن أو اختيارَه فيما تقدَّم ، وهو : لا يجوز تعاقب حروف الجرّ في القياس ، ورُبْوة هو المختار ، ولمَّا بمعنى إلَّا لا يكاد يُعرف . وسلف أنَّ أبا عليّ يروي المعاني عن أبي عبد الله اليزيديّ عن عمّه أبي جعفر اليزيديّ عن الأخفش، ومطبوعة المعاني بهذه الرواية عينِها ، نُصَّ على ذلك في آخر المطبوعة[3] .

فلم يَبْقَ إلّا أَنْ تُفَسَّرَ هذه الزيادات بأنّها إملاءٌ مزيدٌ على الإملاءِ الأوّل للكتاب ، ظهر لأبي الحسن رأيٌ اختمر أو وجهٌ لاح له فزاده وأملاه في الدّفعة الثانية من إملاءِ

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٨٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٩٩ .

(٢) انظر : الحُجّة ٦/ ١٤٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥١٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٩٥ .

كتابه ، وهذه الزيادات لم يحضرْها أبو جعفر اليزيديّ راوي الكتاب ، فخلت مطبوعة روايته منها ، ولعلَّ أبا عليّ وقف على نسخةٍ زِيْدَتْ فيها هذه الأشياء ، فأدرجَها في مواضعها من الكتاب . أو تُفَسَّر هذه الزيادات بأنَّ في المطبوعة نقصاً أو اختصاراً ، يقوِّي ذلك سَقْطٌ وَقَعَ فيها رممْتُه من الحُجَّة ؛ قال أبو عليّ[1] : « قال أبو الحسن : وقُرِئت ﴿دَآئِرَةُ السَّوْءِ﴾ [سورة التوبة : ٩٨] . [وفي ذا القياسِ تقول : رجلُ السَّوْءِ] ، وذا ضعيفٌ إلَّا أنَّك إذا قُلْتَ : كانتْ عليهم دائرةُ السَّوْءِ كان أحسنَ من رجل السَّوْءِ ؛ أَلَا تَرى أنَّك تقولُ : كانت عليهم دائرةُ الهزيمة ، والرجل لا يُضاف إلى السَّوْء » . وما وضع بين معقوفتين سقط من مطبوعة المعاني ، وهو سَقْطٌ مُخِلٌّ ، لعلّه وقع من انتقال النَّظر . ويبقى احتمال أنْ تكون هذه الزيادات إملاءً ثانياً أَرْجَحَ وأَشْبَهَ بالصَّواب .

وقد ينقل أبو عليّ معنى كلام أبي الحسن ، فيباين ما وقع في كتاب المعاني ؛ من ذلك قول أبي عليّ[2] : « وقد كرهُوا الحركة فيما تتوالى فيه الحركات وإنْ كانت للإعْراب ، فزعم أبو الحسن أنَّ بعضهم قال : ﴿رُسُلْهُم﴾ [سورة إبراهيم : ١٠] » ، والذي في معاني القرآن له : « سمعْتُ مِنَ العربِ مَنْ يقول ﴿جَآءَتْ رُسُلْنَا﴾ [سورة هود : ٦٩] ، جَزَمَ اللاّمَ ، وذلك لكثرةِ الحركة » .

وقد تغاير النصوص المنقولة عن المعاني ما وقع في مطبوعتها ؛ قال أبو عليّ[3] : « على أنَّ أبا الحسن زعم أنَّ وَصْلَ الألف في ﴿فاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [سورة يونس : ٧١] أكثر في كلام العرب . قال : وإنَّما يقطعونها إذا قالوا : أَجمِعُوا على كذا وكذا . قال : والقراءة بالقطع عربيّة » ، والذي في مطبوعة معاني القرآن : « وقال بعضهم ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ ؛ لأنَّهم ذهبُوا به إلى العَزْم ؛ لأنَّ العربَ تقولُ : أجمعتُ أمري ، أي أجمعت على أنْ أقولَ كذا وكذا ، أي عزمْتُ عليه . وبالمقطوعِ نقرأُ » .

---

(١) انظر : الحُجَّة ٤/ ٢٠٩ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦٣ .
(٢) انظر : الحُجَّة ٢/ ٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٩٩ .
(٣) انظر : الحُجَّة ٤/ ٢٨٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٦ .

ومنه أيضاً[1] : « قال أبو الحسن : ﴿إِنْ هذان لَسَاحِرَانِ﴾ [سورة طه : ٦٣] بتخفيف ﴿إِنْ﴾ لأنَّ الكتاب ﴿هذان﴾ ، فيحملها على لغة من يخفّف « إِنْ » فيرفع بها ، وإِنْ ثقِّلت فهي لغة لبني الحارث بن كعب ، يرفعون الاثنين في كلِّ موضع . قال : فأيَّ التفسيرَيْنِ فسَّرْتَ فهو جيِّد » ، والذي في مطبوعة المعاني : « ﴿إِنْ هذان لَسَاحِرَانِ﴾ خفيفة في معنى ثقيلة ، وهي لغة لقومٍ ؛ يرفعون ويُدْخِلُون اللام ، ليفرقُوا بينها وبين التي في معنى « ما » . ونقرؤُها ثقيلةً ، وهي لغةٌ لبني الحارث بن كعب » .

فهذان المثالان اللذان يظهر فيهما تفاوت العبارة عمّا في معاني القرآن إِنْ لم يكن أبو عليّ قد أدَّاهما بالمعنى ، فلا يبعد أَنْ يكون قد نقلهما من كتاب آخر لأبي الحسن غير المعاني .

وإذا رَدَّ أبو عليّ شيئاً من كلام أبي الحسن رَدَّه على استحياء دون أَنْ يسمِّيَه ، من ذلك قوله[2] : « ومَنْ زَعَمَ أَنَّ تحريك ذلك بالضّمّ ـ يعني تحريك الواو بالضّمّ في نحو اشترَوُا ـ لأنَّه فاعل ، دَخَلَ عليه قولُ مَنْ كسر فقال : اخشوِا القوم ، وقولهم : اخشيِ القومَ ، وفي غير التقاء الساكنين : ذهبْتَ وذهبْتِ » .

يُشبه أَنْ يكون أبو عليّ يعني الأخفش ويردّ عليه قوله[3] « وحرّكت الواو بالضّمّ ؛ لأنّك لو قلت « اشترَا الضّلالة » ، فألقيْتَ الواو ، لم تعرفْ أنّه جَمْعٌ . وإِنَّما حرّكْتَها بالضّمّ ؛ لأنَّ الحرفَ الذي ذَهَبَ مِنَ الكلمة مضمومٌ ، فصار يقومُ مقامَه » .

وقد يسوق كلام أبي الحسن دون أَنْ يُعَلِّقَ عليه بشيءٍ تقويةً أو دَفْعاً ، من ذلك ما رواه عنه[4] : « وذَهَبَ أبو الحسن في معنى قوله ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [سورة مريم : ٩٠] إلى أَنَّ ﴿ تَكَادُ﴾ مَعْناها تريد[5] ، وكذلك قال[6] في قوله ﴿ كَذَٰلِكَ كِدْنَا

---

(١) انظر : الحُجّة ٥/ ٢٣١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ١٠٩ ، ٣٧١ ، ٦/ ٤٣٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٥١ .

(٤) انظر : الحُجّة ٥/ ٢١٥ .

(٥) في معاني القرآن له ٢/ ٤٤٠ .

(٦) لم يقع في مطبوعة معاني القرآن له .

﴿لِيُوسُفَ﴾ [سورة يوسف : ٧٦] ، أي أردْنا له ، وأنْشَدَ[1] :

كَادَتْ وكِدْتُ ، وتِلْكَ خَيْرُ إرَادَةٍ ... لو عَادَ مِنْ لَهْوِ الصَّبَابَةِ ما مَضَى

وكذلك قال في قوله تعالى ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [سورة طه : ١٥] ، أَيْ أُريد أُخفيها . قال أبو الحسن : المعنى يُرِدْنَ[2] ؛ لأنهنّ لا يكون أنْ ينفطرْنَ ولا يَدْنُونَ من ذلك ، ولكنّهنّ[3] هممْنَ به إعظاماً لقول المشركين ، ولا يكون على مَنْ هَمَّ بالشَّيْءِ أنْ يدنو منه ؛ أَلَا ترى أنَّ رجلاً لو أراد أنْ ينالَ السماءَ لم يَدْنُ من ذلك وقد كانتْ منه إرادة » .

لم يُعَلِّق أبو عليّ على كلام الأخفش هذا بشيء ، وروى عنه ابن عطيّة[4] وغيره أنَّ الهمزة في ﴿أُخْفِيهَا﴾ للسَّلْب ، أي سلب عنها خفاءَها ، وإذا سُلب الخفاء ظهر . ومَنْ رَدَّ كلام الأخفش[5] ذكر أنّه لا حُجَّة له فيما أنشد ، وأنَّ الكيدودة على بابها من مقاربة ما لم يقع ، وأنَّ الجمهور فسَّره على أنَّه من الاستعارة والمجاز ؛ فلمّا كانت الآيةُ عبارةً عن شدّة خفاءِ أَمْرِ القيامة ووَقْتِها ، وكان القَطْعُ بإتْيانِهَا معَ جَهْلِ الوَقْتِ أَهْيَبَ على النُّفوس ، بالغَ في إبهامِ وقتِها ، فقال ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ حتى لا تظهر البتّة ، ولكن ذلك لا يقع ، ولا بُدَّ من ظهورها .

ورُوِي عن الأخفش[6] أنّه قال بزيادة ﴿أَكَادُ﴾ من قوله ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ .

هذا ما نقله أبو عليّ عن أبي الحسن ، وهو كثير ، فإذا انضافَ إليه ما نقله عنه ولم يقع في المعاني والقوافي عَلِمَ المرءُ أنَّه أمامَ قطعةٍ صالحةٍ من تُراث الأخفش

---

(١) في معاني القرآن له ٢/ ٤٠٣ ، والمحتسب ٢/ ٣١ ، ٤٨ ، والمحرَّر ٤/ ٣٣ ، ٤٠ ، ومجمع البيان ٦/ ٦٢٧ ، ٦٨٤ ، والبحر ٦/ ٢١٨ ، واللّسان [ك ي د] .

(٢) وقع في مطبوعة الحُجّة : يدنون ، وهو تحريف .

(٣) وقع في مطبوعة الحُجّة : لكن هي ، وهو تحريف .

(٤) انظر : المحرَّر ٤/ ٤٠ ، وشرح اللُّمع ١/ ١٩١ .

(٥) انظر : المحرَّر ١/ ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٠ ، والبحر ٦/ ٢١٨ .

(٦) انظر : التذييل والتكميل ٤/ ٣٧٠ والارتشاف ٣/ ١٢٣٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٠٠ ، وشرح الكافية ٤/ ٢٢٥ ، وجوّز زيادتها ابنُ الأنباري في الأضداد له ٩٧ .

النَّحْوي الذي فَجَعَنا الدَّهْرُ بغيرِ قليلٍ منه ، وأنَّه لا يستطيعُ دَرْسَ منهج الرجل في النَّحْو وما إليه من عُلُوم العربيّة ، وأصوله في الاحتجاج والقياس والتعليل بعيداً عمّا جَنَاه أبو عليّ من مذاهبه وأقاويله وأودعه في الحُجَّة وفي غيرِها من تصانيفِه الجِياد ، وعمّا علَّقه عليها دارساً ومحلِّلاً ومحتجّاً لها .

جاءت هذه النُّقول العزيزة[1] التي لم تقع فيما انتهى إلينا من كتبه متنوِّعة في العربيّة ، والأعاريب ، واللُّغات ، والإنشاد ، والأصول والقواعد العامة ، كقوله[2] : « إنَّما وقَعَتْ هذه القراءة بالمدِّ لِيُفَهِّمُوا المتعلِّمين ، فيمدُّوا الهمزةَ إذا كانتْ قبلَها ألفٌ أو ياءٌ أو واوٌ . والعربُ تَفْعَلُ هذا في حال التَّطريبِ ، وإذا أرادَ أحدُهم الرِّقّةَ والتَّرتيلَ » ، وكقوله[3] : « ﴿نَاخِرَةً﴾ [سورة النّازعات : ١١] أكثرُ فيما جاءَ عن الصَّحابةِ . وأمَّا ﴿نَّخِرَةً﴾ فقراءةُ النَّاسِ اليومَ وكثيرٍ مِنَ التَّابعين ، وهي أَعْرَفُ اليومَ في كُلِّ العرب ، وهما لغتان ، فأيَّهما قرأتَ فحَسَنٌ » ، وكقوله[4] : « ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [سورة طه : ٥٨] إنَّها قد تُضَمُّ في ذا المعنى . والممدودتان في ذا المعنى أيضاً ـ يريد بالممدودتين ما يذكره مِنْ أنَّ في سوى وسواء أربعَ لغات ، منهم مَنْ يفتح أوَّله ويمدُّه ، ومنهم من يكسر أوّله ويقصره ، وهاتان لغتان معروفتان ، ومنهم مَنْ يكسر أوّله ويمدُّه ، ومنهم مَنْ يضمُّ أوّله ويقصره ، وهاتان اللُّغتان أقلُّ مِنْ تَيْنِك . والمضمومةُ الأوَّلِ[5] أعرفُهما ـ و﴿مَكَانًا سُوًى﴾ أيْ عَدْل ، وأنشد . . . . » .

وإذا أراد المرءُ أنْ يلتمس أسباب انكباب أبي عليّ على تراث أبي الحسن ، ألفى الشيخَيْنِ يلتقيان في جملة من الأمور :

---

(١) انظر مثلاً ما جاء منها في الجزء السادس من الحُجّة ٦/ ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٤٥ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٩٣ ، ١٤٩ ، ١٦٩ ، ١٨١ ، ١٩١ ، ٢٢٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٨٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٨٤ ، ٤٤١ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٣) انظر : الحُجّة ٦/ ٣٧١ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ٢٤٨ ، وشرح أبيات المُغْني ٣/ ٢٢١ ، والنصّ فيه عن كتابنا .

(٥) وقع في مطبوعة الحُجّة الأُولى ، وهو تحريف .

١ ـ **العقيدة** : أبو الحسن معتزليّ يقول بالعَدْل ، وكان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل[١] ، ويدلُّ على ذلك تفسيره قوله تعالى ﴿ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٧] :[٢] « يحكم بأنّهم كذاك ، كما تقول : قد أخرجكم اللهُ من ذا الأمر ، ولم تكنْ فيه قطّ ، وتقول : أخرجني فلان من الكِتْبَةِ ولم تكن فيها قطّ ، أي : لم تجعَلْني من أهْلِها ولا فيها » ، وهذا من أصول المعتزلة في أنَّ أفعال العبد منسوبةٌ إليه لا يصحّ إسنادُها إلى الله خيراً كانت أو شرّاً . وسلف تحقيق القول في اعتزال أبي عليّ .

٢ ـ **تفرُّدهما بكتاب سيبويه** : فأبو الحسن أوّل مَنْ أقرأ الكتاب ، والنّاس لا يعرفونه إلّا مِن روايته ، وقد عُلِّقَ عنه أشياء وأشعار وهو يُقرِىء الكتاب ويتكلّم عليه[٣] . وأبو عليّ أبو عليّ في مدارسة الكتاب ؛ قال أبو حيّان[٤] : « وأمّا أبو عليّ فأشدُّ تفرُّداً بالكتاب وانكباباً عليه ، ولأبي عليّ أطرافٌ من الكلام في مسائلَ أجادَ فيها ، ولم يَأْتَلِ ، ولكنّه قَعَدَ على الكتاب على النَّظْمِ المعروف » ، وله عليه تعليقة .

٣ ـ **خلاج الخاطر وتعادي المناظر** : تَجاذَبَتْ نَظَرَ كُلٍّ منهما المقاييسُ ، فأَفتيا في المسألة الواحدة بقولَيْنِ مختلفَيْنِ أو أكثر . فقد مرَّ قبلَ قليلٍ أنَّ أبا الحسن فسّرَ ﴿ أَكَادُ ﴾ مِنْ قوله ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [سورة طه : ١٥] بأُريد ، ونُقِل عنه أنّها زائدة . ومثله ما حكاه أبو عليّ[٥] عن الزّياديّ عنه في قولهم : زيد ذهب عمرو أخوه ، وقد سأله أَبدلٌ هو أم صفة؟ فقال « ما أُبالي أيّهما قلت . وقال في هذه المسألة في بعض كتبه : إنْ جعلْتَ قولَك أخوه بدلًا لم يَجُزْ ، وإنْ جعلْتَه صفةً جاز » .

---

(١) انظر : إنباه الرُّواة ٢/ ٣٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن له ١/ ١٩٦ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٣٢ وحواشيه .

(٤) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٣١ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/ ١٤٧ .

وذكر[1] ابن جنّي أنّ أبا الحسن كان ركّاباً لهذا الثَّبَجِ آخِذاً به ، غيرَ مُحْتَشِمٍ منه ، وأَكْثَرُ كلامِه في عامّة كتبه عليه ، وروى عن أبي عليّ : مَذَاهِبُ أبي الحسن كثيرةٌ .

وأبو عليّ قرين أبي الحسن في هذا الثَّبَج ، وهو يعرف هذا من نفسه ؛ فقد روى عنه ابن جنّي أنّه كان يقول في هيهات[2] : أنا أُفتي مرّةً بكَوْنِها اسماً سُمِّيَ به الفعل ، وأُفتي مرّة أخرى بكَوْنِها ظَرْفاً ، على قَدْرِ ما يحضرُني في الحال .

٤ ـ **الغموض** : قال الجاحظ[3] : « قلت لأبي الحسن : أنت أعلمُ النّاسِ بالنَّحْوِ ، فلم لا تجعلُ كُتُبَكَ مفهومةً كلَّها ، وما بالُنا نفهمُ بعضَها ، ولا نفهمُ أكثرها ، وما بالُك تقدِّمُ بعضَ العويصِ وتؤخِّرُ بعض المفهوم؟ قال : أنا رجلٌ لم أضعْ كتبي هذه لله ، وليست هي من كتب الدِّين ، ولو وضعتُها هذا الوضعَ الذي تدعُونني إليه ، قَلَّت حاجاتُهم إليَّ فيها ، وإنّما كانت غايتي المَنَالة ، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهومَ لتدعوَهم حلاوةُ ما فهمُوا إلى التماس فَهْمِ ما لم يَفْهموا » . وقد مَضَى الغموض وأسبابه عند أبي عليّ . على أنّ الغموض عند الشيخ ناتجٌ عن طبيعته التي لا تكشف ما يلوح له من النَّظر ، والغموضُ عند أبي الحسن مصنوعٌ أدّاهُ إليه رغبتُه في أنْ يحملَ النّاس على الحاجة إليه .

ولهذا ولغيره مِن سعةِ روايةِ أبي الحسن وجودةِ نظرِه وتمرُّسِه بفنون العربيّة ، أقبل أبو عليّ على تراث أبي الحسن يُخرجُ خَبْأَه ، ويشرحُ ما فيه ، ويفاتشُه ، ليُغني به كتبه ويجوِّدَها .

يظهر مِمّا سلف أنّ تراث أبي الحسن في علوم العربيّة ومَعَاني القرآن يكادُ يكونُ المكوِّنَ الثّقافيَّ الثّاني الذي أسهم في ثِقاف أبي عليّ واستواء أصول العربيّة عنده بعد كتاب سيبويه .

وقد حفظت لنا الحُجّة من نصوص أبي الحسن ما يسهم في إكمال ملامح علم

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .
(٢) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .
(٣) انظر : الحيوان ١/ ٩١ ـ ٩٢ .

الرجل وأصوله في الاحتجاج والقياس والتعليل ، ويزيد من قيمة هذه النصوص أنَّ منها ما هو فيما لم ينتهِ إلينا من كتبه ككتاب الأوسط ، والمسائل الكبير ، والمسائل الصغير ، ومعاني الشِّعْر ، والمقاييس ، والتصريف ، وغيرها مِمّا عدت عليه العوادي وطوتْه فيما طوتْ من كنوز .

فإن زعم زاعم ـ بعد هذا الذي جناه أبو عليّ من عِلْمِ أبي الحسن وجلّاه وأَحياه ـ أنَّ خلاصةَ آراءِ أبي الحسن ونظراتِه تهجعُ في الحُجّة وفي غيرِها من كتبِ أبي عليّ ما انتهى إلينا منها وما لم ينتهِ = لم يكن في مَزْعَمِه هذا إلى غلوٍّ وتجانُفٍ عن الصّواب . ويستطيعُ المرءُ أَنْ يقولَ في غيرِ قليلٍ من الاطمئنان : إنَّ أيّ دراسة تُعقد لبيان مَذْهب الأخفش النَّحْوي دون أن تقف على ما جاء من آرائه في تراث أبي عليّ = هي دراسةٌ حَرَمَتْ نفسَها عِلْماً يُغْنيها ويُظْهِرُها .

٣ ـ مَعَاني القرآن لأبي إسحق إبراهيم بن السّريّ الزَّجّاج (ت ٣١١ هـ)

سلف أنَّ أبا إسحق واحد من أعيان الشيوخ الّذين تلمذ لهم أبو عليّ . روى عنه كتاب سيبويه[١] ، وسمع منه كتابه في معاني القرآن[٢] ، وردّ ما أغفله أبو إسحق في كتابه هذا في تصنيفٍ مفردٍ أَسْمَاه « الإغْفَال » ، وزاد على ما أخذه عليه في الإغْفَال أشياءَ اتّفقت له في الحُجّة .

أبدى أبو عليّ في الحُجّة كَلَفاً بتعقُّب الزَّجّاج في المعاني وحبَّ الرّدّ عليه حتى قال أبو حَيّان[٣] : « وحَمَل أبا عليّ على هذه المغالطة حُبُّ ردِّه على الزَّجّاج ؛ لأنَّه كان مولعاً بذلك . وللشنآنِ الجاري بينَهما سببٌ ذكره النَّاس » ، وقال جامع العلوم يخاطب أبا عليّ[٤] : « فما هذا الازدحام منك ومن غيرك على مثل ذلك الشَّيْخ » يعني الزَّجّاج . على أنَّ ابن جنّي يروي عن أبي عليّ رضاه عن شيخه وبِرِّه له ،

---

(١) انظر : فهرس ابن عطيّة ٧٨ .

(٢) انظر : الإغْفال ١/٣٨ ، والمحتسب ١/٣٦ .

(٣) انظر : البحر ١/٣٣١ .

(٤) انظر : شرح اللّمع ١/٣٢٥ .

قال[1] : «وكان عن أبي إسحق راضياً مع ما عمله به في كتاب الإغْفَال الذي ردَّ به عليه».

ومن مغالطة أبي عليّ مع الزَّجّاج ما ذكره في قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [سورة التوبة : ٦٣][2] : «ومَنْ ذهب في هذه الآية إلى أَنَّ ﴿أَنَّ﴾ التي بعد الفاء تكرير من الأولى ، لم يستقمْ قوله . وذلك أَنَّ ﴿مَن﴾ لا تخلو من أَنْ تكون للجزاء الجازم الذي اللَّفْظُ عليه ، أو تكون موصولة . فلا يجوز أن يقدَّر التكرير مع الموصولة ، ولو كانت موصولة لبقي المبتدأ بلا خبر . ولا يجوز ذلك في الجزاء الجازم ؛ لأنَّ الشرط يبقى بلا جزاء» ، هذا كلامه هنا ، ولمّا تكلّم في موضع آخر على أنَّ التكرار يحسن إذا تراخى الكلام وطال ، قال : «قال بعض شيوخنا في قوله ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن . . . فَأَنَّ لَهُۥ﴾ إنَّ ﴿أَنَّ له﴾ هي الأولى كُرِّرت . وهذا النَّحْوُ من كلامِهم [غيرُ][3] ضيّق» . فاستدل بقول الزّجّاج ـ وهو مَنْ أبهمه في الموضعين ـ الذي رآه في موضعٍ غيرَ مستقيمٍ .

ومن أمثلة تحامل أبي عليّ على الزَّجّاج ما ذكره في قوله ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا﴾ [سورة آل عمران : ١٧٨][4] : «فإنْ قلتَ : فَلِمَ لا يجوز الفتح في «أنَّ» ، وتجعله بدلًا من ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ كقوله ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [سورة الكهف : ٦٣] = قيل : لا يجوز ذلك ؛ لأنَّك إذا أبدلْتَ «أنَّ» من ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ لزمك أَنْ تنصب «خيراً» على تقدير : لا يحسبَنَّ إملاء الذين كفروا خيراً لأنفسهم من حيث كان المفعول الثاني لـ «يحسبنّ» ، وقيل[5] : إنَّه لم ينصبه أحد» .

---

(١) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ٣/٣١٢ ، ٦/١٧٣ ، ومعاني الزّجّاج ٢/٤٥٩ .

(٣) ما بين معقوفتين سقط من مطبوعة الحُجّة .

(٤) انظر : الحُجّة ٣/١٠٧ ، والإغْفال ٢/١٤١ ، ومعاني الزّجّاج ١/٤٩١ .

(٥) في الإغْفال ٢/١٤٢ : وسألْتُ أحمد بن موسى عنه ، فقال : لم يقرأ به أحد . وفي البحر ٣/١٢٣ : وأبو بكر بن مجاهد هو المرجوع إليه في باب القراءات .

هذا الذي افترضه قولَ الزَّجَّاج ، وهو يردُّ عليه ويَعْنيه . وهو في ردِّه متحامِلٌ مزدحم على أبي إسحق ، لأنَّه إذا جاز الفتح كانتْ « أنَّ » مع اسمها وخبرها بتمامهنّ بدلًا ، ولا يجوز أنْ تُبدل « أنَّ » مع اسمها دون الخبر الذي أوجب نصبه أبو عليّ إذا وقع البدل . وقد تقدَّم[1] كلام أبي عليّ في قوله ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٣٥] رادّاً على مَنْ زعم أنَّ ﴿ أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ بدل مِنْ ﴿أَنَّ﴾ الأولى ، وذكر أنَّ ﴿أَنَّ﴾ الأولى لم تتمّ بخبرها ، فكيف يُبدل منها ، وهذا منه إقرار بأنَّ « أنَّ » مع الاسم والخبر بتمامهنّ في تقدير المصدر . فلا يلزم إذن أبا إسحق ما ألزمه إيّاه في آية آل عمران .

مَعَاني الزَّجَّاج رَافِدٌ مِنْ روافدِ الحُجَّة ، متح أبو عليّ مِنْ مائه الفوّار ما شاء ، فنَّد بعضَ كلامِه ، وسوّد صفحاتٍ في الرّدّ عليه[2] ، تستفزُّه شهوةُ المغالبة ، وأغار على بعضه وادّعاه[3] ، وأبهمه في مواضعَ[4] وكنّى عنه بـ : أحد شيوخنا ، ومن النَّاس ، وقائل ، وبعضهم ، وزعموا ، وصرَّح[5] بعَزْوِ ما أخذه عنه في مواضِعَ ، وردّ بعض

(١) انظر : الحُجَّة ٢/ ٦١ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ١٩٨ـ٢٠٣ ، ٢/ ١٩٣ـ٢٠٢ ، ومعاني الزَّجَّاج ١/ ٧٠ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٢/ ٣٠ ، ١٥٥ ، ٤٤٦ ، ٣/ ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٨٦ ، ٥/ ١٨٠ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ ، وما يقابلها من معاني الزَّجَّاج على الترتيب ٤/ ٣٧٣ ، ١/ ١٦٩ ، ٣٦٧ ، ٢/ ٦ ، ١٤ ، ١١٨ ، ٣/ ٣١٢ ، ٣٤٤ ، ٣٥١ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٢/ ٣٢١ ، ٣/ ١٩ ، ٦/ ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٩٤ ، وما يقابلها من معاني الزَّجَّاج على الترتيب ٣/ ٤١٦ ، ١٦٢ ، ٤/ ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٥/ ٣٠٩ .

(٥) انظر : الحُجَّة ١/ ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٩٨ ، ٢٣٣ ، ٣٩٠ ، ٢/ ١٧ ، ١٩٦ ، ٢٢٦ ، ٣١٥ ، ٣/ ٦٣ ، ١٠٧ ، ٢١٥ ، ٣٢٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦٨ ، ٤/ ١٩٠ ، ٤١٥ ، ٤٢٣ ، ٥/ ٨٥ ، ٢٠٩ ، ٢٣٠ ، ٣١٨ ، ٣٢٢ ، ٣٧٣ ، ٦/ ٤٥ ، ١٥٤ ، ١٧٣ ، ١٩٨ ، ٢٣٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٣٧٢ ، ٤١٤ ، وما يقابلُها من معاني الزَّجَّاج على الترتيب ٤/ ٢٣٤ ، ١/ ٢٤٣ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٩٥ ، ١١٥ ، ١٨٩ ، ٢٠٩ ، ٢٩١ ، ٤/ ٣١٢ ، ١/ ٤٩١ ، ٢/ ١٥٣ ، ١٧٩ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، ٤٤٣ ، ١/ ١١٩ ، ٣/ ١٠٧ ، ٢٢٦ ، ٣٤٢ ، ٣٦٣ ، ٤٢ ، ٤/ ٤٥ ، ١٠٨ ، ٢٩٣ ، ٤١٦ ، ٢/ ٤٥٩ ، ٥/ ١٦ ، ٧٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ٢٧٩ ، ٣٢٩ .

أقواله دون أنْ يسمِّيَه[1] في مواضع .

ومِمَّا يكشفُ نَقْلَ أبي عليّ عن الزَّجَّاج أنّه أَخَذَ قولًا لسيبويه منه ، فجاءَ ما نسبه إلى سيبويه بِلَفْظِ الزَّجَّاج ، وهو مُغايِرٌ لِمَا وَقَعَ في كتابه ، قال أبو عليّ[2] : « ومَنْ رَفَعَ فقال : ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ﴾ [سورة لقمان : ٢٧] استأنفَ ، كأنَّه قال : والبحرُ هذه حالُه فيما قال سيبويه » ، وتقدير : والبحرُ هذه حالُه ، لَفْظُ الزَّجَّاج ، فأَمَّا لفظُ سيبويه فهو : والبحرُ هذا أَمْرُه . فجاءَ ما نسبه إلى سيبويه بِلَفْظِ الزَّجَّاج . ومثلُه أنَّ الزَّجَّاج سَهَا في مَوْضِعٍ[3] فَنَسَبَ بيتاً لعَدِي بْنِ زَيْدٍ إلى طرفةَ ، وليس له ، فتابعَه أبو عليّ في سَهْوِهِ هذا .

ولا رَيْبَ أنَّ ردودَ أبي عليّ على الزَّجَّاج مِمَّا أَثْرى الحُجَّة وأَغْناها ، وأثار مسائل ما كانت لتقع لولا حُبُّ أبي عليّ مغالبةَ شيخه ، من ذلك ما استطردَ إليه مِنْ أشياءَ يوجبُها القياس ولم يجيءْ بها سَمَاعٌ[4] ، ومنه ما أَفَاضَ به في إعراب قَوْلِهم[5] : هذا حلو حامض ، والعامل في حلو حامض ، والراجع منهما إلى المبتدأ ، وغير ذلك من الضُّرُوبِ التي أثارَها عندَ الشَّيخ إجازةُ أبي إسحق أَنْ يكونَ قولُه تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة : ٢] بمنزلة قولهم : هذا حلو حامض ، أي هو كتاب وهو هدى .

ومهما يكن من أَمْرٍ فإنَّ معاني الزَّجَّاج جدولٌ استقى أبو عليّ مِنْ مائِه في الحُجَّة ، وجاءَ صَبِيبُه فيها في غيرِ ما لبوسٍ أَخْذاً ونَقْداً وتصريحاً وإغارةً من غيرِ تصريح . وهو في كلّ هذه الضُّروب اعتدادٌ من أبي عليّ بعلْمِ الزَّجَّاج ؛ فإذا انتقده

---

(١) انظر : الحُجَّة ٢/ ٧١ ، ٧٩ ، ١٥١ ، ٣/ ١٩ ، ١٣٠ ، ٢٣٧ ، ٤/ ١٧٨ ، ١٨٩ ، ٥/ ٣٠ ، ١٣٨ ، ٦/ ٣٣ ، ٣١٩ ، وما يقابلها من معاني الزَّجَّاج على الترتيب ٣/ ٣٠٧ ، ١/ ١٣٦ ، ١١٠ ، ٣/ ١٦٢ ، ٢/ ١٤١ ، ١٨٧ ، ٤/ ٤٣٥ ، ٣٤٣ ، ٣/ ١٥٩ ، ٢٧٩ ، ٤/ ٢٧٥ ، ٥/ ٢٢١ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٥/ ٤٥٨ ، ومعاني الزَّجَّاج ٤/ ٢٠٠ ، والكتاب ٢/ ١٤٤ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٦/ ٣٧٢ ، ومعاني الزَّجَّاج ٥/ ٢٧٩ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٢/ ١٩٩ ، ومعاني الزَّجَّاج ١/ ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٥) انظر : الحُجَّة ١/ ١٩٨ ـ ٢٠٣ ، ومعاني الزَّجَّاج ١/ ٧٠ .

ورَدَّ لامه فهو يراه في موضع مَنْ يُنتقد ويعوَّل عليه ، وإذا عَزَا ما أخذه منه إليه فهو يحتجّ بكلام مَنْ يرى فيه الحُجّة ، وإذا أَخَذَ كلامَه دونَ تصريحٍ فلأنَّه يعتقدُ فيه القوّة والسّدادَ حتى تمنَّى أنْ يكونَ هذا الكلامُ صَدَرَ عنه ، فأَخْفاه حتَّى أَوْهَمَ أنَّه أتى به مِنْ عندِ نَفْسِه .

٤ ـ مَعَاني القرآن لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)

الفرّاءُ إمامٌ جليلٌ من أئمّةِ أَهْلِ الكوفة وسامعُ لغة ، وكتابه معاني القرآن أَجَلُّ ما انتهى إلينا من مصادر النَّحْو الكوفيّ . قال ثعلب[١] : « لولا الفرّاء ما كانت اللُّغة ؛ لأنَّه حصَّلَها وضَبَطَها ، ولولاه لسقطتِ العربيّة ؛ لأنَّها كانت تُتَنازَعُ ويدّعيها كلُّ مَنْ أراد ، ويتكلّم النّاسُ على مقاديرِ عقولِهم وقرائِحهم ، فتذهب » .

قَرَأَ أبو عليّ معاني الفرّاء على شيخه أبي بكر بْنِ مُجَاهد[٢] . وكان هذا الكتابُ ماثلاً في رأس أبي عليّ ، وهو يُؤَلِّفُ الحُجّة .

لم يُسَمِّ أبو عليّ الفرّاءَ إلّا في مواضعَ نَزِرة[٣] ، وكنى عنه في بعضِ المواضع ببعض البغداديّين[٤] ، والبغداديُّون من النُّحاة هم الكوفيُّون ، أَجْرى عليهم هذه النِّسبةَ ابنُ قتيبة[٥] وغيرُه .

وكثيراً ما كان أبو عليّ يُصدِّرُ ما يأخذُه عن معاني الفرّاء بـ « زَعَمُوا »[٦] ، وأكثرُ

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٦/٢٨١٣ .

(٢) انظر : المحتسب ١/٣٦ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/١٩٢ ، ٣٣٢ ، ٣/١٢٧ ، ٥/٢٩ ، ٢١١ ، ٦/٤٠٢ ، وما يقابلُها من معاني الفرّاء على الترتيب ١/٦٤ ، ١٤٦ ، ١٤١ ، ٢/٧٦ ، ١٧٣ ، ٣/٢٥٩ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/٣٢٨ ، ٣/٣٥٠ ، ٥/٤٧٥ ، ومعاني الفرّاء ١/١٤٦ ، ٣٤٢ ، ٢/٣٤٢ .

(٥) انظر : أدب الكاتب ٣٦٥ ، ٤٨٣ ، والشّعْر ١/٣١٤ ، وابن الشّجريّ ٢/٥٥٢ .

(٦) انظر : الحُجّة٣/١٨ ، ٢٤ ، ٣٩ ، ٥٨ ، ٢١١ ، ٣١٨ ، ٥/٨٧ ، ٩٣ ، ١٠٧ ، ١٢٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٢١ ، ٢٣٧ ، ٣٠٧ ، ٦/١١٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٣١٤ ، ٤٥١ ، وما يقابلُها من معاني الفرّاء على الترتيب ١/١٩٢ ، ٢٠٢ ، ٢١٠ ، ٢٤٤ ، ٣٠٠ ، ٣٣٨ ، ٢/١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٢ ، ١٦٣ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٨٦ ، ٢٤٣ ، ٣/٨ ، ٩٦ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٨٠ ، ٢٩٩ .

منه أَنْ يُبْهِمَ الرّجلَ حتّى لكأنّه يَأْبى إِبَاءً أَنْ يصرِّح باسمه ، كأَنْ يقول[1] : قول مَنْ قال ، أَوْ رُوِي ، أَوْ بعض المتأوّلين ، أوْ غير أبي الحسن ، أَوْ مَنْ ذهب ، أَوْ مَنْ زعم ، أَوْ غير أبي عُبيدة ، أَوْ ناس ، أَوْ بعض النّاس ، أَوْ إنشاد مَنْ أنشد ، أَوْ قالوا ، أَوْ حُكي ، أَوْ ذُكِرَ ، أَوْ من احتجّ ، أَوْ أُجيز ، أَوْ غير ذلك من ضروب إخفاء ذِكْر الرّجل .

لم يكن لأبي زكريّا ما كان لأَبَوي الحسن وعُبيدة في نفس أبي عليّ ، فالشَّيْخ لا يكاد يذكره إلّا في موضع التخطئة والدّفع ، من ذلك قوله[2] : « فأمّا مَنْ ذَهَبَ في قوله ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [سورة البقرة : ٢٨٢] ، وقوله : إنَّ الجزاءَ فيه مقدّم ، أَصْلُه التأخير ، فلمّا تقدَّم اتّصل بأوّل الكلام ، فَفُتِحَتْ ﴿ أن﴾ = فإنَّ هذه دَعْوى لا دلالةَ عليها ، والقياس على ما عليه كلامُهم يُفْسِدُها ؛ أَلَا تَرَى أنَّا نَجِدُ الحرفَ العاملَ إذا تغيّرتْ حركتُه لم يوجبْ ذلك تغييراً في عمله ولا في معناه ، وذلك فيمن فتح اللّام الجارّة مع المُظْهر ، فقال : لَزيدٍ ضربْت ، وضربْتُ لَزيدٍ ، روى أبو الحسن[3] فتحَ هذه اللّام عن يونس وعن أبي عُبيدة وعن خلف الأحمر ، وزعم أنّه سمع هو ذلك من العرب . ومِمّا يبعد ذلك أنَّ الحروفَ العاملةَ إذا تقدّمتْ كانت مثلَها إذا تأخّرتْ ، لا تتغيّر بالتقدُّم عمّا كانت عليه في التأخُّر ؛ ألا ترى أنَّ من قال : بزيدٍ مررتُ ، وإلى عمروٍ ذهبت ، فقدّم الحرفَ كان تقديمُه مثلَ تأخيره . ومِمّا يُبْعِدُ ذلك

---

(١) انظر : الحُجّة ١/١٦١ ، ٢/٣٠ ، ١٧٩ ، ٢٠٧ ، ٣١٠ ، ٣٩١ ، ٤٣٣ ، ٣/٧٩ ، ٢٠٥ ، ٢٨٣ ، ٣١٧ ، ٣٦٧ ، ٣٨٠ ، ٤/١٣٠ ، ١٤٢ ، ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٥/٩ ، ١٣٨ ، ٢٣١ ، ٣٢٢ ، ٣٨٢ ، ٤١٨ ، ٦/٥٣ ، ١٤٩ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٨٠ ، ٣٥٥ ، ٣٩٨ ، وما يقابلُها من معاني الفرّاء على الترتيب ٢/٣٤٧ ، ٣/٨ ، ١/٤٦٥ ، ٧٤ ، ١٤٧ ، ١٧٤ ، ١٨٤ ، ٢٣٤ ، ٣٠٠ ، ٣٢٦ ، ٣٣٨ ، ٣/١٥٩ ، ١/٣٥٠ ، ٣/١٥٩ ، ٢١٣ ، ١/٤٣٧ ، ٢/٩٣ ، ٥٨ ، ١٣٨ ، ١٨٤ ، ٢٥٣ ، ٢٨٩ ، ٣٠٦ ، ٣٨٤ ، ٣٧٧ ، ٣/٤٥ ، ٢/٩٠ ، ٣/٩٥ ، ٢١٨ ، ٢٥٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/٤٣٣ ، ومعاني الفرّاء ١/١٨٤ ، والزّجّاج ١/٣٦٤ ، وإعراب النّحّاس ١/٣٤٥ .

(٣) في معاني القرآن له ١/١٣٠ ، وزعم خلف أنها لغة بني العنبر . انظر : البصريّات ١/٥٥٠ ، والتذييل ٥/١٨١ .

قولهم : رُبَّ غارةٍ ، ورُبَّتَ غارةٍ ، ورُبَ هَيْضَلٍ[1] . فكما لم يختلف في التخفيف عن حال التثقيل ، ولحاق حرف التأنيث به = كذلك ينبغي أَنْ لا تتغيّر « إنْ » ، بل « إنْ » أجدرُ ألّا تتغيّر ؛ لأنَّ التغييرَ بالحركة أيْسَرُ من التغيير بحذفِ حرفٍ وزيادة آخر . ومِمّا يُبعد ذلك أنَّ الحرف قد أُبدل منه غيرُه ، وهو مع الإبدال يعملُ عملَه غيرَ مُبْدَلٍ ، وذلك نحو بدل الواو من الباء في[2] : والله . ومِمّا يُفْسِدُ ذلك إبدالُهم الألف من نون « إذن »[3] ؛ ألا ترى أنّها إذا أُبدلت كان عملُها ومعناها على ما كان قبل الإبْدال ، وإبدالُ الحرف أكثرُ مِن تغييرِ الحركة . وما كان من هذا الضَّرْبِ من الدَّعاوى التي يُفسدُها ردُّها إلى ما ذكرناه = ساقطٌ » .

هذا مثالٌ يبيّنُ كيفَ يفورُ فائر أبي عليّ ويحتشدُ احتشاداً لإسْقاطِ قولِ الفرّاء ، جالباً كلَّ المقاييس التي تدفعُ دَعْواه : تغيير الحركة لا يُغيّرُ عَمَلَ الحرف ، تقديم الحرف لا يُغيّرُ مَعْناه وعملَه ، تخفيفُ الحرف أو لحاق علامة التأنيث به لا يُغيّرُ من عملِه ، الإبْدال مِن الحرف لا يُغيّرُ مَعْناه ولا عمله .

ولا يخفى أَنَّ مثلَ هذه الرُّدودِ العلميّة مِمّا يُثْري الكتاب ويُغنيه ، ولا سيّما تلك الأُصُولِ التي تنجرّ في ردود الشيخ ، وهي في المثال السّالف :

- الحرف العامل إذا تغيّرتْ حركته لم يوجب ذلك تغييراً في عمله ولا معناه .
- الحروف العاملة إذا تقدّمت كانت مثلَها إذا تأخّرت : لا تتغيّر بالتقدُّم عمّا كانت عليه في التأخُّر .
- تخفيف الحروف العاملة أو لحاق علامة التأنيث بها لا يغيّرُ من عملها .
- التغييرُ بالحركة أيْسَرُ من التغيير بِحَذْفِ حَرْفٍ أو زيادة حرف .

---

(1) قطعة من بيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٠ ، تمامه :

أَزُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنّني ... رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

والهيضل : الجماعة من النّاس يُغْزَى بهم .

(2) انظر : الكتاب ٤/ ٢١٧ ، والإيضاح ٢٦٣ ، وسرّ الصناعة ١/ ١٤٦ ، والارتشاف ٤/ ١٧١٧ .

(3) انظر : سرّ الصّناعة ٢/ ٦٧٩ .

ـ الحرف المُبْدَل منه يعملُ عملَه غيرَ مُبْدَلٍ .

ـ الحروف بما يحدثُ فيها من تغييرٍ في الحركة أو في الحَذْفِ منها ليستْ تزولُ عمّا كانت عليه من العمل والمعنى .

وفي ضوء هذا الأصل قوّى[١] أبو عليّ قول يونس في دفع أَنْ تكون « لكنْ » المخفَّفة من حروف العطف ؛ لأنَّ القياسَ في (لكنْ) المخفَّفة أَنْ تكونَ على ما عليه أخواتها إذا خُفِّفْنَ ، ولأنَّ مَعْناها مخفَّفةً كمعناها مشدَّدة . فإذا وافق حالُ التخفيف حالَ التشديد في اللَّفْظ والمعنى ، وَجَبَ أَنْ تكونَ في التَّخفِيف مثلَها في التَّشديد .

ولا يقتصر رَدُّ أبي عليّ على الفرّاء على ما يذكر من آراءٍ وأعاريب ، بل قد يتوقَّف فيما يذكره من الفرق اللُّغويّ ، قال أبو عليّ[٢] : « ومَنْ قال[٣] : إنَّ القَرْح الجِراحاتُ بأَعْيَانِها ، والقُرْحَ أَلَمُ الجِراحات = قُبِلَ ذلك منه إذا أتى فيه بروايةٍ ؛ لأنَّ ذلك مِمّا لا يُعلم بالقياسِ » . وأبو عليّ هنا معتدّ بما حكاه أبو الحسن[٤] من أنَّ القَرْح والقُرْح مصدران مثل الضَّعْف والضُّعْف ، والكَرْه والكُرْه ، والفَقْر والفُقْر . فأنت ترى أنّه أخذ ما حكاه أبو الحسن أَخْذاً ، وتوقَّف فيما ذكره الفرّاء توقُّفاً .

على أنَّ أبا عليّ ربّما أفاد من كلام الفرّاء دون أنْ يشير إلى ذلك ، من ذلك ما قاله في ﴿ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٨٧] :[٥] « يحتمل أَنْ تجعل ﴿ عَنْهَا ﴾ متعلِّقاً بالسُّؤال ، كأنّه : يَسألونك عنها ، كأنّك حفيٌّ بها ، فحذف الجار والمجرور ، وحسن ذلك لطول الكلام بـ ﴿ عَنْهَا ﴾ التي من صلة السُّؤال » ، وهذا قول الفرّاء ،

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ١٧٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ٧٩ .

(٣) الفرّاء في معانيه ١/ ٢٣٤ ، وحكاه ابنُ السّكّيت في الإصلاح ٩٠ ، والزّجّاج في معانيه ١/ ٤٧٠ ، والنّحّاس في إعرابه ١/ ٤٠٨ ، والأزهريّ في معاني القراءات له ١/ ٢٧٤ ، وابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها له ١/ ١١٩ .

(٤) في معاني القرآن له ١/ ٢٣٣ .

(٥) انظر : الحُجّة ٢/ ٢١٤ ، ومعاني الفرّاء ١/ ٣٩٩ .

ومنه ما قاله في ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [سورة الرحمن : ٢٢] :[1] إنَّما يخرجُ اللؤلؤ مِنَ الملْح دونَ العَذْب ، وهو تأويلُ الفرَّاء .

هذا أثر معاني الفرَّاء في الحُجَّة ، مال أبو عليّ إلى إبهامه ، وفنَّد غير قليل من مذاهب الفرَّاء وأقاويله . ولا يغلو المرء إذا زعم أنَّه يمكن تجريد هذه الرُّدود لينهضَ بها كُتَيِّبٌ يُشبه كتاب الإغْفال الذي رَدّ به الشيخ على الزَّجّاج في معانيه . وفي ردود أبي عليّ هذه مناقشة لبعض آراء الكوفيين وأُصولهم[2] ، مِمَّا يُدْخِلُ الحُجَّة في كتب الخِلاف النَّحْويّ .

ومِمّا يتّصل بمصادر أبي عليّ في معاني القرآن وإعرابه كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمَّد النَّحّاس (ت ٣٣٨ هـ) ، فإنّي أصبت موضعاً في الحُجَّة يُشبه أنْ يكونَ ردّاً لقول النَّحّاس ؛ قال أبو عليّ[3] : « ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [سورة الإسراء : ٢٣] مرتفع بالفعل ، وقوله ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ معطوف عليه . والذِّكْرُ الذي عاد من قوله ﴿أَحَدُهُمَآ﴾ يُغني عن إثبات علامة الضمير في ﴿يَبْلُغَانِّ﴾[4] . فلا وَجْهَ لِمَنْ قال : إنَّ الوَجْهَ ثَباتُ الألف لتقدُّم ذِكْرِ الوالدين » ، وقال أبو جعفر معلِّقاً على هذه القراءة : « والوَجْهُ جاءَاني أحدُهما أوْ كلاهما » .

ومنه أنّي خرّجت قراءتين في الحُجَّة لم أصبهما في غير معاني القرآن وإعرابه للنّحّاس ، الأولى[5] « وزعموا أنَّ في حرف ابن مسعود ﴿يُضَلُّ به الّذين كفروا﴾ [سورة التوبة : ٣٧] » ، والثانية[6] نسبة قراءة حمزة ﴿لِلّذين آمَنُوا أَنْظِرُونَا﴾ [سورة الحديد : ١٣] إلى يحيى بن وثّاب والأعمش .

وليس خلوّ المصادر السابقة للشيخ من هاتين القراءتين ووقوعهما في معاني

---

(١) انظر : الحُجَّة ٤/ ١١ ، ومعاني الفرّاء ٣/ ١١٥ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٢/ ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٣٢٠ ، ومعاني الفرّاء ١/ ٤٦٥ ، ١٣٨ ، ٢/ ١٧٧ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٥/ ٩٦ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٤٢١ .

(٤) قرأ حمزة والكسائيّ ﴿يَبْلُغَانِّ﴾ ، وباقي السَّبْعة ﴿يَبْلُغَنَّ﴾ . السَّبْعة ٣٧٩ .

(٥) انظر : الحُجَّة ٤/ ١٩٥ ، ومعاني القرآن للنّحّاس ٣/ ٢٠٨ .

(٦) انظر : الحُجَّة ٦/ ٢٧٣ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ٣٥٧ .

النّحّاس وإعرابه بدليلٍ قاطعٍ على أنَّ أبا عليّ نقلهما من كتابَيْ أبي جعفر ، فربّما يكون أبو عليّ قد نقلهما مِمّا هلك من كتب القراءات ككتابَيْ أبي حاتم وأبي عُبيد ، ولا سيّما أنَّ هذين الكتابَيْن من مصادر الشيخ كما سيأتي بيانه بعد قليل .

ولا يبعد أَنْ يكون أبو عليّ قد وقف على كتاب معاني القرآن لأبي الحسن محمَّد بن أحمد بن كَيْسَان[1] (ت ٢٩٩ هـ) ، وأفاد منه في الحُجَّة ، فقد ذكر ابن جنّي[2] أنَّه ذاكر أبا عليّ يوماً بابن كَيْسَان ، فرآه قابلاً به ومشتغلاً بِمَذْهَبِه .

وكذلك لا يبعدُ أَنْ يكونَ نظر في كتاب أبي الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ[3] (ت ١٨٩ هـ) في معاني القرآن ، وناقش بعض ما فيه صنيعَه بكتاب تلميذِه الفرّاء .

وغيرُ بعيدٍ أيضاً أَنْ يكون أبو عليّ قد نظر في كتاب أبي بكر محمَّد بن القاسم الأنباري[4] (ت ٣٢٨ هـ) في معاني القرآن الّذي أَلَّفه في الرّدّ على ابن قتيبة وأبي حاتم . ولِذَيْنِكَ الرّجلَيْن مع أبي عليّ حديثٌ وخبرٌ سيأتي الكلام عليه .

هذا ذكر ما عرفت من كتب معاني القرآن التي نهل منها أبو عليّ في إرواء نصّ الحُجَّة ، وقد تباينت مواقفه من أصحابِها ، فجاء ما رُوي عن أبوي عبيدة والحسن موثَّقاً متقبّلًا عند الشيخ ، وجاء ما أُخذ عن الزّجّاج موثّقاً حيناً ومردوداً عليه حيناً آخر ، أمّا الفرّاء فكان دون أولئك قبولًا ، وجاء جُلّ ما رُوي عنه في موضع التخطئة والرّدّ . ولا يبعد أَنْ يكون أبو عليّ قد انتفع ببعض كتب معاني القرآن التي هلكت فيما هلك من تراث العربيّة ككتاب ابن كَيْسَان والكسائيّ وابن الأنباري .

ثالثاً ـ مصادره في القراءات والاحتجاج لها

لم يكن هذا الضَّرْبُ من المصادر غنيّاً غِنى مصادر اللُّغة والعربيّة ، وما جاء منه

---

(١) انظر : تاريخ العلماء النّحويين ٥١ ـ ٥٢ ، وبغية الوعاة ١/ ١٨ ـ ١٩ .

(٢) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(٣) انظر : تاريخ العلماء النّحويين ١٩٣ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٤ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ٦/ ٢٦١٧ ، وبغية الوعاة ١/ ٢١٢ ، ومقدّمة تحقيق شرح القصائد السّبع الطّوال ١٠ ، ومحمَّد بن القاسم الأنباريّ ٦٩ .

في متن الحُجَّة قليل ، خلاف ما يُظَنّ ؛ إذ هذه المصادرُ أَلْصَقُ شَيْءٍ بموضوع كتابنا المؤلَّف في الاحتجاج لقراءات السّبعة الذين اجتباهم ابن مجاهد ، والمظنون أَنْ تكونَ أغنى من غيرها من مصادر العلوم الأخرى التي أَشَادَتْ بنيان الحُجَّة .

على أنَّه من الجدير الإشارة إلى أنَّ ما جاء من الاحتجاج لبعض القراءات في كتب العربية ولا سيما الكتاب ، وكتب معاني القرآن ، كان من مصادر الفارسيّ في هذا العلم . وفيما يأتي ذكر الكتب التي صرّح بها أبو عليّ أو اجتهدت في أنَّ أبا عليّ ينقل عنها :

١ ـ **السّبعة لابن مجاهد** : وهو الكتاب الذي عقد عليه أبو عليّ الحُجَّة . صرّح به في خطبة الكتاب[(١)] ، وأثبت نصوصه في الحُجَّة ثمّ أعقبها بحجاجه . وينبغي الإلماع إلى أنَّ أبا عليّ أثبت نصوصاً عنه لم ترد في مطبوعته[(٢)] .

٢ ـ **كتاب القراءات لأبي بكر بن السّرّاج** : روى أبو عليّ قطعةً منه ، تنتهي عند الآية الثانية من سورة البقرة ، وذكره أبو عليّ في خطبة الحُجَّة . وسمّاه في موضع[(٣)] بعد آية البقرة الثانية ، ورجّحت أنّه كتابه في الاحتجاج .

٣ ـ **كتاب القراءات لأبي حاتم** : وهو كتاب جامع كبير[(٤)] . كان يقال[(٥)] : لأهل البصرة ثلاثة كتب يفتخرون بها على أهل الأرض : كتاب النحو لسيبويه ، وكتاب الحيوان للجاحظ ، وكتاب أبي حاتم في القراءات . وكان ابن جنّي في مقدّمة المحتسب ذكر سند روايته كتاب أبي حاتم ، ثمّ وازن بينه وبين كتاب قطرب في الشّواذ ، فقال[(٦)] : « غير أنَّ كتاب أبي حاتم أجمع من كتاب قطرب ؛ من حيث كان مقصوراً على ذِكْرِ القراءات ، عارياً من الإسهاب في التعليل والاستشهادات التي

---

(١) انظر : الحُجَّة ١/ ٦ .
(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٨٥ ، ٢/ ٦ـ٧ ، ١٥٦ ، ٤/ ٤١٦ ، ٥/ ١١٦ .
(٣) انظر : الحُجَّة ١/ ٣٦٣ .
(٤) انظر : الخصائص ١/ ٧٥ ، ومقدّمة تحقيق تفسير غريب أبنية سيبويه لأبي حاتم ٣١ .
(٥) انظر : معجم الأدباء ٣/ ١٤٠٦ .
(٦) انظر : المحتسب ١/ ٣٥ـ٣٦ .

انحطَّ قطرب فيها ، وتناهى إلى متباعد غاياتها » . وذكر أبو حَيّان[1] أنَّ أبا حاتم كان يطعن في بعض القرآن بما لا علمَ له به جسارةً منه .

ذكر أبو عليّ قراءة ، ثمّ قال[2] : حكاها أبو حاتم . ويغلب على الظّنّ أنَّ أبا حاتم حكاها في كتابه في القراءات . ورأيت أبا عليّ ذكر[3] توجيهاً لقراءة نصَّ ابن جنّي أنَّه يرويه عن أبي حاتم ، وكان ابن جنّي قد ذكر في أوَّل المحتسب أنَّه يروي كتاب أبي حاتم بإسنادٍ ينتهي إليه . وقال أبو عليّ في موضع[4] : « وليس تسرُّع مَنْ تسرَّع إلى تخطئة من قال ﴿أَنْظِرُونَا﴾ [سورة الحديد : ١٣] بشيءٍ ، وليس ينبغي أَنْ يُقال فيما لَطُفَ إنَّه خطأ » ، وذكر النّحّاس أنَّ مُخَطِّيءَ هذه القراءة أبو حاتم . وكان أبو عليّ حكى[5] عن ابن السَّرّاج ما حكاه عن أبي حاتم في عزو قراءة .

كلُّ أولئك المواضع تُشبه أَنْ تكون من كتاب أبي حاتم الذي كانت شهرته في علم القراءات شهرة كتاب سيبويه في علم العربيّة .

ولعلَّ أبا عليّ مال إلى إخفاءِ ذِكْرِ أبي حاتم ولم يستكثر من الأَخْذِ عن كتابه في القراءات لسببَيْنِ :

الأوّل ما ذكروه[6] من أنَّ أبا حاتم انحرف عن شيخه أبي الحسن الأخفش ، فأَسَاءَ القول فيه ، وحاول الغَضَّ منه ومن كتبه ، لأنَّ أبا الحسن معتزليّ يقول بالعدل ، وكان أبو حاتم شديدَ الإنكار على طوائف المعتزلة . وسلف تحقيق القول في اعتزال أبي عليّ ، وفي موقفه من أبي الحسن الذي كان يكاد يتعبَّدُ بأقواله . فهذه حَسِيكَةُ المذهب التي طوى أبو عليّ صدره عليها حَمَلَتْه على إخفاءِ ذِكْرِ أبي حاتم .

---

(١) انظر : البحر ٧/ ٤١٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ١٩٤ .

(٣) انظر : الحُجّة ٦/ ١٦٠ ، والمحتسب ١/ ٣٥ ، ٢/ ٢٥٨ .

(٤) انظر : الحُجّة ٦/ ٢٧٣ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ٣٥٧ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/ ٥٩ .

(٦) انظر : طبقات النَّحويّين واللّغويّين ٧٤ ـ ٧٦ ، وإنباه الرُّواة ٢/ ٣٧ ـ ٣٨ .

الثاني ما رووه[1] عن أبي حاتم أنَّهُ كان يرى أنَّه لا تَحِلُّ كتابةُ « المجاز » لأبي عُبيدة ، ولا قراءته إلَّا لِمَنْ يُصَحِّحُ خَطَأَه ، ويُبَيِّنُه ، ويُغَيِّرُه . وسلف أنَّ أبا عليّ كان يرى المجاز غايةً في بابه ، وأنَّ فيه بُلْغةً لِلْمُتَبَلِّغ ، وأنَّ فيه غَناءً عن الكتب الطُّوال ، وانتشار نصوصه في جسد الحُجَّة ناضحٌ بهذا الاعتقاد . وما رأيت أبا عليّ نبّه على شَيْءٍ وقع في المجاز مِمّا ألمع إليه أبو حاتم ، بل كانت النُّقُولُ تَرِدُ عنه موثَّقةً مُعتدّاً بها مُحتجّاً لها . وموقف أبي حاتم من المجاز شبيه بموقفِ شيخه الأصمعيّ الذي اتّهمه أبو عليّ أنَّه أمسك عن تفسير القرآن رياءً ومعاندة لأبي عُبيدة الذي سبق إلى صناعة المجاز .

٤ ـ **كتاب القراءات لأبي عُبيد** : أبو عُبيد أوَّلُ إمامٍ مُعْتبرٍ جَمَعَ القراءاتِ في كتاب[2] .

ذكر أبو عليّ قراءةً مسندةً إليه ، وحكى ما حكاه عنه ابن السَّرَّاج في توجيه قراءتين[3] .

قال أبو عليّ في التعليق على قراءةِ مَنْ[4] قرأ ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [سورة آل عمران : ٣٩] :[5] « ومَنْ زَعَمَ أنَّ التأنيث يكرهُ ههنا ؛ لأنَّ فيه كالتحقيق لِمَا كانُوا يدّعونه في الملائكة = لم يكن هذا حجّةً على مَنْ قرأ بالتاء ؛ أَلَا ترى أنَّه قد جاء ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٥] . » ، ونَصَّ النَّحّاسُ على أنَّ زاعمَ ذلك أبو عُبيد . ومثلُ هذا مِنْ إبْهامِ أبي عُبيد وردِّ بعضِ كلامِه أَوْ أَخْذِه أمثلةٌ[6] كَشَفَها النَّحّاس .

تُشبهُ أَنْ تكونَ هذه المواضعُ عن كتابِ أبي عُبيد في القراءات ، ولو انتهى إلينا هذا الكتاب لبان أثره في الحُجَّة بياناً أَوْضحَ من هذه الأمثلة التي كشفها ما نقله

---

(١) انظر : طبقات النَّحويّين واللّغويّين ١٢٥ ـ ١٢٦ .
(٢) انظر : النَّشر ١/ ٣٤ .
(٣) انظر : الحُجَّة ٢/ ١٩٥ ، ١/ ١٣ .
(٤) السَّبْعة إلّا حمزة والكسائيّ . السَّبْعة ٢٠٤ .
(٥) انظر : الحُجَّة ٣/ ٣٧ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٣٧٣ .
(٦) انظر : الحُجَّة ٥/ ٨٣ ، ٦/ ٥٣ ، ٦١ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٤١٤ ، ٣/ ٤١٣ ، ٤٣٧ .

النَّحَّاس منه ، وعزاه إليه .

ومن المواضع التي تُشبه أَنْ تكون ردّاً على أبي عُبيد ما قاله أبو عليّ في التعليق على قراءة عاصم[1] في رواية أبي بكر عنه ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنبياء :٨٨] بنون واحدة وبناء الفعل للمفعول[2] : « فأمَّا قولُ مَنْ قال : إنَّه يُسْنِدُ الفعلَ إلى المصدر ، ويُضمرُه ؛ لأنَّ الفِعْلَ دَلَّ عليه = فذلك مِمَّا يجوز في ضرورة الشِّعْر . والبيتُ الذي أنشد[3] :

ولـو وَلَـدَتْ قُفَيْـرةُ جِـرْوَ كَلْـبٍ   لَسُـبَّ بـذلـك الجِـرْوِ الكِـلَابَـا

لا يكونُ حُجَّةً في هذه القراءة . . . . » .

قال ابن الشّجريّ عَقِبَ حكاية كلام الشَّيْخ[4] : « إنَّ الفرَّاء هو الذي روى البيت شاهداً على أنَّ ﴿نُجِّي﴾ مبنيّ للمفعول ، وأنَّه مسند إلى المصدر المقدَّر ، والمراد : لسُبَّ السَّبُّ بذلك الكلاب » .

ولم يقع البيت في معاني القرآن للفرَّاء ، والذي فيه[5] : « وقد قرأ عاصم ﴿نُجِّي﴾ بنونٍ واحدةٍ ونصب ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، كأنَّه احتمل اللَّحْنَ ، ولا نعلمُ لها جهةً إلَّا تلك ؛ لأنَّ ما لم يُسَمَّ فاعلُه إذا خلا باسمٍ رَفَعَه ، إلَّا أَنْ يكونَ أضمر المصدر في ﴿نُجِّي﴾ ، فَنُوِيَ به الرّفع ، ونصب ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، فيكون كقولك : ضُرِبَ الضَّرْبُ زيداً ، ثمّ تكنّي عن الضَّرب ، فتقول : ضُرِبَ زيداً ، وكذلك : نُجِّيَ النَّجاءُ المؤمنين » .

---

(١) انظر : السَّبْعة ٤٣٠ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٥/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٥١٨ ، فقد نقل جميع كلام الشّيخ ثمّة .

(٣) نسبه البغداديّ في الخزانة ١/ ٣٣٨ لجرير ، وليس في ديوانه ، وهو في تأويل مشكل القرآن ٥٦ ، وإعراب القرآن للنّحاس ٤/ ١٤٤ ، وإعراب القراءات السّبع وعللها ٢/ ٦٦ ، والخصائص ١/ ٣٩٧ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٥١٨ ، وابن يعيش ٧/ ٧٥ .

(٤) في أماليه ٢/ ٥١٩ .

(٥) في معاني القرآن له ٢/ ٢١٠ .

وقال ابن خالويه في قراءة عاصم هذه[1] : « قال الفرّاء : لا وَجْهَ له عندي إلّا اللّحْن . وقد احتجَّ له غيرُه ، فقال : قام المصدر مقام المفعول الذي لا يُذكر فاعله . وكذلك نُجِّيَ نجاءُ المؤمنين ، واحتجُّوا بأنَّ أبا جعفر قرأ في الجاثية ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [١٤] على تقدير : لِيُجْزَى الجَزَاءُ قوماً ، وقال الشّاعر : فَلَوْ وَلَدَتْ . . البيت » .

وقال ابن قتيبة[2] : « وكان أبو عُبيد يختار في هذا الحرف مَذْهَبَ عاصم كراهية أنْ يُخَالِفَ الكتابَ[3] ، ويستشهد عليه حرفاً في سورة الجاثية ، كان يقرأُ به أبو جعفر المدنيّ ، وهو قوله ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [١٤] ، أيْ لِيُجْزَى الجَزَاءُ قوماً . وأنشدني بعضُ النحويّين : فلو وَلَدَتْ . . . . البيت » .

وذكر النّحّاس[4] أنَّ الفرّاء وأبا عُبيد كانا يذهبان إلى أنَّ المعنى : وكذلك نُجِّيَ النَّجَاءُ المؤمنين .

ومن استعراض نصوص الأئمّة في تخريج قراءة عاصم وصاحبه يمكن تسجيل الملاحظ الآتية :

١ ـ وهم ابن الشّجريّ فيما ذكره من أنَّ الفَرَّاءَ أنشدَ البيت شاهداً على ﴿نُجِّيَ﴾ إلَّا أَنْ يكون في مطبوعة المعاني نقصٌ .

٢ ـ وهم ابن خالويه فيما قصره على الفرّاء من تلحين القراءة ، ولم يتابع كلامه إلى تمامه[5] في التماس الوجه للقراءة .

٣ ـ تخريج القراءة على إسناد الفعل إلى مصدرٍ مقدَّرٍ قولٌ للفرَّاء جاءَ في معانيه ،

---

(١) في إعراب القراءات السّبع وعللها له ٢/ ٦٥ ـ ٦٦ .

(٢) في تأويل مشكل القرآن له ٥٥ ـ ٥٦ .

(٣) انظر : البحر ٦/ ٣٣٥ .

(٤) في إعراب القرآن له ٣/ ٧٨ .

(٥) وكذلك فعل محقّق كتابه في تخريج قول الفرّاء ٢/ ٦٥ ، ولم يتنبّه على ما اقتطعه ابن خالويه من كلام الفرّاء .

ونسبه إليه النّحّاس وابن الشّجريّ ، وقولٌ لأبي عُبيد أيضاً نصَّ عليه النّحّاس وابن قتيبة ، وأَضْمَرَه ابنُ خالويه ، وموازنةُ نصِّه بنصِّ ابن قتيبة تكشفُه . وهذا القولُ في نفس أبي عُبيد الذي احتجّ له بقراءةٍ ، وإنشادٍ ، وموافقة رسم المصحف = أَقْوى منه في نفس الفرّاء الذي هجم على تلحين القراءة ، ثمّ اجتهد في التماس الوجه لها .

٤ ـ مُنْشِدُ البيت أبو عُبيد كما يظهر من كلام ابن قتيبة وابن خالويه الذي أخفاه .

ولهذا كلّه رأيت أنَّ أبا عليّ يردُّ على أبي عُبيد لا على الفرّاء الذي صحّ أنّه لم ينشد البيت ، وإنْ كان ذَهَبَ مَذْهَبَ أبي عُبيد في تخريج القراءة ، والله تعالى أعلم .

رابعاً ـ مصادره في النَّحْو والصَّرْف

أبو عليّ شخصيّةٌ نَحْويّةٌ في المَقَامِ الأوّلِ ذُكِرَ اسمُه بإزاءِ اسم سيبويه إمام هذه الصّناعة . وجاءت مادّةُ الاحتجاج جلُّها مستقاةً من مقاييس العربيّة التي أصّلها أَشْيَاخُ هذا العلم : سيبويه ، وأبو الحسن ، والمازنيّ ، والجرميّ ، والمبرِّد ، وابن السّرّاج ، وغيرهم مِمَّن ظهرت آثار علمهم في كتابنا .

لهذا جاءَت مصادر النَّحْو مِنْ أَغْنى الكتب التي عوّل عليها أبو عليّ في تأليف الحُجّة . وفيما يأتي ذكر ما عرفت من هذه المصادر منسوقاً على حروف الهجاء :

١ ـ **الأُصُول لابن السَّرّاج** : ذكر أبو عليّ[١] أنّه قرأ كتاب سيبويه على ابن السّرّاج ، وروى نوادر أبي زيد عنه ، وتَصَفَّحَ ما أخذه عن المبرِّد أو عامّته . وذكر ابن جنّي[٢] أنَّ أبا عليّ ربّما كان بأَخرة جَمَّشَ أبا بكر وعَذَمَه ، ولم يكن رأْيُه فيه متأخّراً رَأْيَه فيه متقدّماً ، ولهذا ما كان يشتدُّ في تخطئته ، كقوله فيه وقد روى شيئاً عن الأخفش بخلاف مذهبه[٣] : « وهذا خطأٌ عليه فاحشٌ في النَّقْل » . وقد أَصَبْتُ

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٢/٨١٨ ، والبصريّات ١/٦٦٧ ، والخاطريّات ٥٠ ، وشرح أبيات المُغْني ١/١٠٨ ، والخزانة ١٠/٣٥٨ .

(٢) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/٣٦٤ .

كلاماً[1] لأبي عليّ يدلُّ على اطّلاع أبي عليّ على كتاب الأصول وعلى غيره من كتب ابن السّرّاج .

وقد رأيت أبا عليّ يردّ على ابن السّرّاج في الأصول دون أنْ يُسمّيه في موضعَيْنِ :

الأوّل قول أبي عليّ[2] : « وأمّا حركة الإعراب فمختلفٌ في تجويز إسْكانِها ؛ فمِن النّاس مَنْ يُنْكِرُه فيقول : إنَّ إسكانَها لا يجوز من حيث كانت عَلَماً للإعراب . وسيبويه يجوِّز ذلك[3] . وقد روى ذلك عن العرب ، وإذا جاءَت الرّواية لم تُرَدَّ بالقياس . . . . . » ، وهو يعني ابن السّرّاج الذي قال : « وهذا عندي غيرُ جائز لذهاب عَلَمِ الإعراب » .

الثاني ما ذكره أبو عليّ في قوله ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [سورة الحِجْر : ٢] :[4] « ومَنْ زعم أنَّ الآية على إضمار « كان » ، تقديره : ربّما كان يودُّ الّذين كفروا ، فقد خرج بذلك عن قول سيبويه[5] ؛ ألَا ترى أنَّ « كان » لا تُضْمَرُ عندَه ، ولم يُجِزْ : عبدَ الله المقتول ، وأنت تريد : كنْ عبدَ الله المقتول » ، وهو يعني ابن السّرّاج الذي قال : « ولمّا كانت « رُبّ » إنّما تأتي لِمَا مضى ، فكذلك « ربّما » لمّا وقع بعدها الفعل كان حقُّه أنْ يكونَ ماضياً ، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها ، فثَمّ إضمار « كان » ، وذكر الآية . ويُلحظ أنَّ أبا عليّ يدفع كلام ابن السّرّاج لمخالفتِه قولَ سيبويه .

وقد يروي أبو عليّ عن أبي عثمان ما يرويه عنه أبو بكر[6] . وقد روى أبو عليّ

---

(١) انظر : البغداديّات ٤٥٦ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٧٩ ، ١/ ٦٥ ، والبغداديّات ٤٣١ ، والأصول ٢/ ٣٦٥ ، ومعاني الزّجّاج ١/ ١٣٦ ، والخصائص ١/ ٧٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٢٠٣ ، ومعاني الأخفش ١/ ٩٩ ، والمحتسب ١/ ١١٠ ، والجواهر ٣/ ٨٣٨ .

(٤) انظر : الحُجّة ٥/ ٣٩ ، والأصول ١/ ٤١٩ ، وردّ عليه أيضاً في الإيضاح ٢٥٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١/ ٢٦٤ ، والحُجّة ٢/ ٤٢٠ .

(٦) انظر : الحُجّة ٤/ ٣٤٠ ، والشّيرازيّات ٢٠٦ ، والأصول ١/ ٣٧٢ .

أشياء كثيرة عن أبي بكر من غير الأصول له[1] .

٢ ـ **بعض كتب أبي الحسن**[2] : نقل منه مسألة نَحْويّة . وقد مضى الكلام على أثر تراث الأخفش في الحُجّة عند الكلام على معاني القرآن له .

٣ ـ **التّصريف للفرّاء** : سمّاه ونقل منه في موضع[3] .

٤ ـ **التّصريف للمازنيّ** : قرأه أبو عليّ على ابن السّرّاج[4] ، وأقرأه ابن جنّي في الشّام . ونقل منه ثلاثة مواضع[5] . وقد يروي عن المازنيّ من غير التصريف له[6] .

٥ ـ **الشَّرْحُ أو المَسَائلُ المَشْرُوحَةُ مِنْ كتاب سيبويه للمبرِّد** : قرأه أبو عليّ على ابن السّرّاج[7] ، وذكر أيضاً في نقض الهاذور أنّه تَصَفَّح ما أخذه ابن السّرّاج أو عامته عن المبرِّد[8] . وذكر ابن جنّي[9] أنَّ المبرِّد لم يكنْ عند أبي عليّ إلّا رُجَيْلًا ، وأنّه لم تكن جنايتُه عنده على نفسِه في تعقُّبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بـ « الغلط » إلى غايةٍ . وروى[10] عن أبي عليّ أنَّ المبرِّد رجعَ عمّا أخذه ، واعتذر منه بقوله : هذا شيءٌ كُنّا رأيناه في أيّام الحداثة ، أمّا الآن فلا . ورَأى ابنُ جنّي أنَّ أبا عليّ كان مَعْذُوراً في موقفِه من المبرِّد ؛ لأنّه أَمْرٌ وَضَعَ من أبي العبّاس ، وقَدَحَ فيه ، وغَضَّ منه كُلَّ الغَضّ اهـ

---

(١) انظر : الحُجّة ١/٢٥٧ ، ٣٣٥ ، ٣/١٢ ، ٢٩٦ ، ٣٤٦ ، ٤١٧ ، ٤/٢٤٥ ، ٣٠٨ ، ٣٢٦ ، ٥/٩٧ ، ٢١١ ، ٦/٢٢٨ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/١٤٧ .

(٣) انظر : الحُجّة ٥/٢٩ ، ونقل هذا الموضع عن كتابنا أبو حيّان في التذكرة ٣٤ ، والبغداديّ في الخزانة ٤/٤٣٤ .

(٤) انظر : المنصف ١/٦ ، وبغية الطلب ٥/٢٢٧١ .

(٥) انظر : الحُجّة ٢/٤٢٤ ، ٣/١٤ ، ٤/١٣٤ ، والمنصف ١/١٥١ ، ٢٢٥ ، ٢/٢٨٤

(٦) انظر : الحُجّة ١/١٦ ، ١١٢ ، ١٢٩ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٣٥٤ .

(٧) انظر : الإغْفال ١/٢٨٧ .

(٨) انظر : الخزانة ١٠/٣٥٨ .

(٩) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ .

(١٠) انظر : الخصائص ١/٢٠٦ ، ٣/٢٨٩ .

وكان مِنْ دَيْدَنِ أبي العبّاس أَنْ يعترضَ على إنشاد سيبويه ، ويروي الشّاهدَ على نحوٍ يُخرجُه عمّا استشهد عليه سيبويه ؛ قال ابن جنّي معلّقاً على اعتراض المبرِّد على سيبويه[1] : « وأمّا اعتراض أبي العبّاس هنا على الكتاب فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ؛ لأنّه حكاه كما سمعه . وقول أبي العبّاس : إنّما الرّواية كذا . . فكأنّه قال لسيبويه : كذبْتَ على العرب ، ولم تسمعْ ما حكيْتَه عنهم . وإذا بلغَ الأمْرُ هذا الحدَّ من السَّرَفِ فقد سَقَطَتْ كُلْفَةُ القَوْلِ معَه . وما أَطْيَبَ العروسَ لولا النَّفَقَةُ ! » .

نقل أبو عليّ عن المَسَائل المشروحة من كتاب سيبويه في موضع[2] ، وسمّاه كتاب محمَّد بن يزيد المترجَم بالشَّرْح ، وعلّق على ما جاء فيه عن الأخفش من أنّه لا يقيِّدُ مذهبَه تقييداً دقيقاً .

٦ ـ **الفَرْخُ لأبي عُمَر الجرميّ** : الفَرْخُ مختصر لكتاب سيبويه . وإذا كان أبو عليّ أشدَّ النّاسِ تفرُّداً بالكتاب وإكباباً عليه ، فأمْرٌ مسلَّمٌ به أَنْ يعتني بكتابٍ جليلٍ اختصر كتاب سيبويه ، ويزيد من عنايته به أنَّ المختصِرَ إمامٌ جليلٌ من طبقة تلاميذ الأخفش الذي لا يعرف النّاسُ الكتابَ إلّا من طريقه .

قرأ أبو عليّ كتاب الفَرْخ بالبصرة[3] ، وعقد عليه مسائله المنثورة ، وأكثر من الحكاية لِمَا وقع فيه[4] ، ورُوِي عنه أنّه قال[5] : « قَلَّ من اشتغل بمختصر الجرميّ إلّا صارتْ له بالنَّحْو صِنَاعَةٌ » ، وذكر ابن جنّي[6] أنَّ أبا عُمَرَ كان في نَفْسِ أبي عليّ قَصْداً ومتسلِّماً .

---

(١) انظر : المحتسب ١/ ١١٠ ، وقد جعل ناشرو المحتسب أبا العبّاس هنا ثعلباً في فهرس الأعلام .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٣٦٤ .

(٣) انظر : البصريّات ٢/ ٨٣٣ ، ٨٤٥ ، ٩٠٠ .

(٤) انظر : الحلبيّات ٢٦٢ ، والبصريّات ١/ ٣٢٢ ، ٤٢٧ ، ٤٩٩ ، ٢/ ٧٧١ ، ٨٥٧ ، ٩٠٤ .

(٥) انظر : نزهة الألبّاء ١٠١ .

(٦) انظر : بقيّة الخاطريّات ٤٥ ، قال محقّقُها : قَصْداً عَدْلاً ، ومتسلِّماً يريد سالماً ، ولم أجِدْه . والذي ذكروه « مسلَّماً » اهـ .

أنشد أبو عليّ بيتاً في الحُجَّة[1] ذكر في البصريّات أنَّ مُنْشِدَه الجرميُّ في الفَرْخ ، ونقل عنه أقوالاً[2] عقب ما ذكره من كتاب سيبويه تُشْبِهُ أَنْ تكونَ من الفَرْخ .

٧ ـ **كتاب سيبويه** : أَجَلُّ كتاب في علْم العربيّة ، والنَّبْعُ الذي صدرت عنه جداول علم النَّحْو والصَّرْف ، حتّى غدا كلُّ كتاب بعدَه ماتحاً برشائِهِ قادحاً بزنده لا منصرفَ له عنه . استقصى سيبويه فيه أصول النَّحْو وفروعه استقصاءً بهر فيه مَنْ عاصره وجاء بعده ، جمع فيه ما رواه عن كبار أعيان البصرةِ مَهْدِ عِلْمِ العربيّة : الخليل ، وأبي عَمْرو ، ويونس ، وأبي الخطَّاب ، وغيرهم ، وأَضَافَ إِليه ما أدّاه إليه اجتهاده مِمّا سمعه من العرب ، وصاغه في أقيسة إلى إحكام الصّناعة ما هي .

صار الكتاب مشغلة النّاس بعد سيبويه ، عكفوا عليه يعيدون ترتيبه ، ويجمعون ما تناثر من أقاويل سيبويه ، ويشرحون مذاهبَه ، ويستدركون عليه بعض ما فرط منه مِمّا لم ينتهِ إليه أو لم تثبتْ صحّتُه عندَه ، ويعلِّقون حواشيهم عليه ، ويبسطون القول في شواهده ، ويفسّرون أبنيته ، ويزيدون فيها بعضَ ما نَدَّ عنه ، حتّى بَدَتْ كلّ هاتيك الكتب عالةً عليه وبعضاً منه .

وقد أفاضَ النّاس في الثَّناءِ على الكتاب وتقريظه ، فالمبرِّد[3] كان يقول لِمَنْ أرادَ أَنْ يقرأ عليه : هل ركبْتَ البَحْرَ؟ يَعْني كتاب سيبويه إعظاماً له ، واستصعاباً لِمَا جاءَ فيه ، وقال المازنيُّ[4] : « مَنْ أَرادَ أَنْ يعملَ كتاباً في النَّحْو بعد سيبويه فلْيَسْتَحِ » ، وقال أبو الطَّيِّب اللُّغويُّ[5] : « وهو أعلمُ النَّاس بالنَّحْو بعد الخليل ، وألَّف كتابه الذي سمَّاه النَّاس قرآنَ النَّحْوِ ، وعقدَ أَبْوَابَه بِلَفْظِه ولَفْظِ الخليل » .

قرأ أبو عليّ الكتابَ على شيخَيْهِ السَّرّاج والزَّجّاج[6] ، وكتب عليه تعليقةً ،

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٤٥ ، والبصريّات ٢/ ٩٠٤ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ١٥١ ، ٣/ ١٧٠ ، ٤/ ٣٧٢ ، والمنثورة ٦٣ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٥/ ٢١٢٤ .

(٤) انظر : نزهة الألبّاء ٦٣ .

(٥) انظر : مراتب النّحويّين ٦٥ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٨ ، والبصريّات ١/ ٦٦٧ ، والخاطريّات ٥٠ ، وشرح أبيات المُغْني ١/ ١٠٨ ، والخزانة ١٠/ ٣٥٨ ، وفهرس ابن عطيّة ٧٨ .

وجعله القِبْلَة التي يأبى إلّا أنْ يُيَمِّمَ وَجْهَه شطرَها في كُلِّ ما كتبه وألَّفه . قال أبو حَيَّان[1] : « وأمّا أبو عليّ فأشَدُّ تفرُّداً بالكتاب ، وأشدُّ إكْباباً عليه ، وأبْعَدُ من كُلِّ ما عداه ، مِمّا هو علم الكوفيين . ولأبي عليّ أطْرافٌ من الكلام في مَسَائِلَ أجادَ فيها ولم يَأْتَلِ ، ولكنَّه قَعَدَ على الكتاب على النَّظْمِ المعروف » .

الكتابُ مَصْدَرُ الحُجَّة الأوَّلُ ، وركيزتُها التي نَهَضَتْ عليها . وليست الحُجَّة في جملتها إلّا إجراءً تطبيقيّاً لِمَا حكاه سيبويه عن العرب ، ولِمَا صاغه من أقيسة وقواعد . ونصوص الكتاب منتشرة في جسد الحُجَّة تطالعُك أينما قلّبت بأمثلتها وأبنيتها وشواهدها وأقوال سيبويه ومَنْ حكى أقوالهم كالخليل ويونس وأبي الخطّاب . وكلّما حاولت أنْ تُحصي أقوال سيبويه وأمثلته وشواهده وتأثيره الذي يلفّ كلام أبي عليّ ، وجدْتَ نَفْسَك مكثوراً مغلوباً ، وكأنّك تُحصي حبّات الملح في ماء البحر .

أفْضَى تخريجُ نصوص الكتاب في الحُجَّة إلى بيان أثره فيها وموقف أبي عليّ منه ، يجلّي هذا الأثر وهذا الموقف الملاحظُ الآتية :

١ ـ يضمر أبو عليّ سيبويه من غير أنْ يتقدّم له ذِكْرٌ في مواضع كثيرة[2] ، من مثل قوله : ألا ترى أنّه قال ، وكما قال ، أو كما أجاز ، ونحوه . وهذا منه إعظامٌ له ؛ لأنّه يعلم أنّه إذا أضمره لا ينصرفُ الذِّهْنُ إلّا إليه ، فهو عَلَمُ هذه الصّناعة .

٢ ـ تغلب أبا عليّ نزعةٌ إلى شرح نصوص الكتاب وبيان مقاصد صاحبها ، من ذلك قوله[3] : « قال سيبويه[4] : « نَعَمْ : عِدَةٌ وتصديق . وإذا استفهمت أجَبْتَ بنعم » . والذي يريده بقوله : عدة وتصديق أنّه يُستعمل عدةً ، ويستعملُ تصديقاً .

---

(١) انظر : الإمتاع والمؤانسة ١/١٣١ ، وقوله : على النَّظْم المعروف ، يريد أنّه اقتصر على دراسته على الطريقة المعروفة ، لا يفارقُه إلى غيره .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/٢٢ ، ٢٩ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢٣٠ ، ٢٥٠ ، ٢٦٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٤ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٤/ ٢٠ .

(٤) في كتابه ٤/ ٢٣٤ .

وليس يريد أنَّ التصديق يجتمعُ مع العدة ؛ ألَا ترى أنَّه إذا قال : أتعطيني؟ فقال : نَعَمْ ، كان عِدَةً ، ولا تصديقَ في هذا ، وإذا قال : قد كان كذا وكذا ، فقلت : نَعَمْ ، فقد صدّقْتَه ، ولا عِدَةَ في هذا . فليس قوله في نَعَمْ : إنَّه عِدَةٌ وتصديقٌ كقوله في « إذنْ » : إنَّها جوابٌ وجزاءٌ ؛ لأنَّ « إذنْ » ، يكون جواباً في الموضع الذي يكون فيه جزاءً . وقوله : إذا استفهمْتَ أجبتَ بنعم ، يريد : استفهمْتَ عن موجب ، أجبْتَ بنعم ، يقول : أيقومُ زيد؟ فتقول : نعم . ولو كان مكان الإيجاب نَفْيٌ لقلتَ : بلى ، ولم تقلْ : نعم كما تقول في جواب الإيجاب » اهـ

ومثل هذه الشروح لعبارة سيبويه ونصوصه منتشر في جسد الحُجَّة[1] ، حتّى إذا زعم زاعم أنَّه يمكن تجريد شرح لقطعة من كتاب سيبويه من الحُجَّة ، لم يكن في مزعمه هذا ذاهباً في غلوٍّ أو شَطَطٍ . وهذا مِمّا يجعل الحُجَّة في شروح الكتاب .

٣ ـ يجمع أبو عليّ أشتاتاً من كلام سيبويه في مسائل متباعدة ، ويستثمرها في الاستدلال على مسألة واحدة ، مثال ذلك حديث أبي عليّ عن « الذين » أنَّها تشبه النكرة من حيث إنَّها لم يُرَدْ بها شيءٌ معيَّن ، وسياقته نظائرَ وأشباهاً لها مِمّا دخله الألف واللّام ولم يكن مقصوداً قصدُه[2] بـ « قولهم : قد أمرُّ بالرجل مثلِك فيكرمني ، عند سيبويه[3] ، فوصف الرجل بمثلك لمّا لم يكن معيّناً . وكذلك أجاز[3] : مررتُ بأبي العَشَرَةِ أبوه ، فترفع أبوه بأبي العشرة ، إذا لم تكن العشرة شيئاً بعينِه ؛ لأنَّ هذا موضع يُحتاج فيه إلى خلاف التخصيص ، لعمل الاسم عمل الفعل ؛ ألَا ترى أنَّ اسم الفاعل إذا كان لِمَا مَضَى لم يعمل[3] . وكذلك قال في قوله[3] : أمَّا العبيدَ فذو عبيد : إذا لم يجعلْهم عبيداً بأعيانهم جاز أَنْ يقع موضعَ المصدر . وكذلك قولهم[3] : سِيْرَ عليه الأبَدَ ، واللّيلَ والنّهارَ ، والشَّهرَ والدَّهْرَ . فلذلك وقعت في جواب « كم » دون « متى » في قولهم : سير عليه الليلُ والنّهارُ

(١) انظر : الحجة ١/١٠٥ ، ٢٦٦ ، ٢/٤١٥ ، ٣/٤٠ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ١٩٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٤/٢٠ ، ٥٤ ، ٥/٢٧٢ ، ٣٨٢ ، ٦/١٧٨ ، ٢٦٨ ، ٤٠٧ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/١٥٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/١٣ ، ٣٤ ، ١/١٣٠ ، ٣٨٩ ، ٢١٦ على الترتيب .

والدّهرُ والأَبَدُ . فكما أنَّ هذه الأشياء التي فيها الألف واللّام لمّا لم يُرَدْ به شيءٌ معيَّنٌ ، جرت مجرى النكرات ، كذلك « الذين » إذا لم يُرَدْ به شيءٌ معيَّنٌ جاز أنْ يوصفَ بما يوصف به ما كان غيرَ معيَّنٍ » .

وأبو عليّ يُدِلُّ بقدرته على جمع أشتات كلام سيبويه هذه ؛ قال[1] : « وهذه المواضع التي جمعناها فيما أردْنا من الاتّساع في هذه الأمثلة متفرِّقةٌ في الكتاب غيرُ مجتمعةٍ ، فقِفْ عليها » .

فأنت ترى كيف حشد أقوالًا لسيبويه في مسائل شتّى ، وجعلها في صعيدٍ واحدٍ حُجّةً لِمَا أراد الاستدلال عليه . ومثل هذا كثير غفير[2] .

٤ ـ قد يؤدِّي أبو عليّ كلام سيبويه بعبارته هو ، ولا يحكي كلامه بنصِّه ، من ذلك قوله[3] : « قال سيبويه : وتعدّيه ـ يَعْني درى ـ بحرف الجرّ أكثرُ في كلامهم » ، وعبارة الكتاب : « ومثل ذلك « دريت » في أكثرِ كلامِهم ؛ لأنَّ أكثرهم يقول : ما دريْتُ به » .

٥ ـ قد يؤدِّي النَّقْل عن كتاب سيبويه بصيغة مَنْ يشكّ ، كقوله[4] : « وقد قال سيبويه في نحو الجِلْسة والرِّكْبة : إنَّه قد يُستغنى بها عن المصادر ، أو قال : تقعُ مواقعها » . والذي في الكتاب : « ومثل هذا الرِّكْبة والجِلْسة والقِعْدة . وقد تجيءُ الفِعْلة لا يُرادُ بها هذا المعنى ، وذلك نحو الشِّدَّة ، والشِّعْرة ، والدِّرْية » . ومثله ما قاله في « صِنْوان »[4] : « وأظنُّ سيبويه قد حكى الضّمّ فيه » ، وهو كما ظنَّه . ومثله ما قاله في مَكَثَ ومَكُثَ[4] : « وأظنُّ سيبويه قد حكاهما » ، وهو كما ظنّ .

٦ ـ قد ينبِّهُ على ما ظاهرُه التّدافع من كلام سيبويه . قال أبو عليّ[5] : « ومثل

---

(١) انظر : الإغفال ١/٣٥٨ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/٥٥ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٢٥٠ ، ٢٧٩ ، ٣٤٧ ، ٢/٢٧٨ ، ٣٣٧ ، ٤/٢٤٩ ، ٥/٢٢٥ ، ٢٦٦ ، ٦/٨ ، ٤٣ ، ٣٨٦ .

(٣) انظر : الحُجّة ١/٢٦٠ ، والكتاب ١/٢٣٨ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/٣٥١ ، ٥/٩ ، ٣٨١ ، والكتاب ٤/٤٤ ، ٣/٥٧٦ ، ٤/٩ ، ١٠ .

(٥) انظر : الحُجّة ٢/٤١٦ .

هذا الّذي يقلُّ قد لا يعتدُّ به سيبويه ، فربّما أَطْلَقَ القولَ ، فقال : ليس في الكلام كذا ، وإنْ كان قد جاء عليه حرف أو حرفان ، كأنَّه لا يعتدُّ بالقليل ، ولا يجعلُ له حكماً » ، وقال[1] : « **كثيرٌ من الكتاب يجب أنْ يُتَفَقَّدَ ، فلا يُحملُ على ما يتناقَضُ . وهو غيرُ قليلٍ** » . ومن أمثلة تلطُّفه في التوفيق بين ما ظاهره التدافع من كلامه ، قوله[2] : « واعلمْ أنَّ قول سيبويه : ليس من كلام العرب أَنْ تلتقي همزتان فتُحقّقا ، وقوله في باب الإدْغام : إنّ ابن أبي إسحق وناساً معه يحقّقون الهمزتين ، وقد تكلَّم ببعضِه العربُ ، وهو رديءٌ = ليس على التدافع ، ولكن لأنَّه لم يعتدّ بالرّديء ، أو يكون لم يعتدّ بالتقاءِ المحقّقتَيْنِ لقلّةِ ذلك بالإضافة إلى ما خُفِّفَ إذا اجتمعا . وقد عمل ذلك في أشياء ، نحو : إنْقَحْل[3] . فعلى هذا يُحمل ذلك أيضاً من قوله » .

٧ ـ تلطُّفه في الاحتيال لِمَا فات سيبويه من الأبنية ؛ قال[4] : « وهذه الكلمةُ ـ يعني كُذُبْذُب ـ تُحكى فيما شذَّ عن سيبويه من الأبنية . ولولا ثقة أبي زيد ـ وهو حاكيها ـ وسكونُ النَّفْسِ إلى ما يرويه ، لكان ردُّها مَذْهباً ؛ لكَوْنِها على ما لا نظيرَ له ؛ أَلَا تَرَى أنَّ العينَ إذا تكرّرَ مع اللّام في نحو صَمَحْمَح وجُلَعْلَع لا يكرّر إلّا مرّتين ، وقد تكرّرتْ في هذه ثلاثَ مرّات » .

ومثل هذا ما حكاه ابن جنّي[5] : « وأمّا حَوْرِيَت فدخلْتُ يوماً على أبي عليّ ، فحين رآني قال : أين أنت؟! أنا أطلُبك . قلت : وما هو؟ قال : ما تقولُ في حَوْرِيت؟ فخُضْنا فيه ، فرأيناه خارجاً عن الكتاب . وصانع أبو عليّ عنه بأنْ قال :

---

(١) انظر : الإغْفَال ١/ ١٤٨ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٢٨٤ ، والكتاب ٣/ ٥٤٩ ، ٤/ ٤٤٣ .

(٣) يعني أنَّ سيبويه قال في إنقحل إنفعل ، فحكم بزيادة حرفين في أوّل إنقحل ، وحين فسّر مثال منجنيق ذكر أنَّ الأسماء غير الجارية على أفعالها لا تلحقها زائدتان من أوائلها ، فحكم بعدم زيادة حرفين في أوّل هذه الأسماء . انظر : الكتاب ٤/ ٢٤٧ ، ٣٠٩ ، والبغداديّات ٥٠٢ ، والحُجّة ١/ ٩٢ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١ ، وفوائت كتاب سيبويه للسِّيرافي ٩٧ .

(٥) انظر : الخصائص ٣/ ٢٠٧ .

إنّه ليس من لغة ابني نزار ، فأقلّ الحَفَلَ به لذلك » .

٨ ـ يرسلُ أبو عليّ عباراتٍ تشي بإحاطته بنصّ الكتاب إحاطةً محكمةً ، كقوله[١] : « ولم يحكِ ذلك سيبويه في موضعٍ علمْتُ » ، وقوله : « ولم يضمر القصّة مع المكسورة إلّا في هذا الموضع » ، وقوله : « رواية الكتاب » ، وقوله : « ألَا ترى أنَّ الخليل وأصحابه لم يحكوا فيه الجزاء » .

٩ ـ جعل أبو عليّ كلام سيبويه ولفظه كلامَ من يقع الاحتجاجُ بلغته ، كقوله[٢] : « ونرى سيبويه يستعمل في هذا المعنى « فَرّ » كثيراً ، ولا يستعمل « نَدَّ » » ، وكقوله : « أوقعها ـ يعني لفظ الكلمة ـ سيبويه على الاسم المفرد ، والفعل المفرد ، والحرف المفرد » ، و« الكلام استعمله سيبويه فيما كان مؤلَّفاً من هذه الكلم » .

وقال أبو عليّ[٣] : « ولا تكون « السّماءُ » في هذا القولِ المُظِلَّةَ للأَرْضِ ، ولكن كما قال سيبويه : القَيْدُود : الطويلُ في غير سماءٍ . يريد به في غيرِ ارتفاعٍ صعداً » .

أفاد أبو عليّ من تفسير سيبويه لبناء القَيْدود ، وكأنَّه يخلع على لغة سيبويه واستعمالاته اللُّغويّة لبوس الفصاحة ، ويُشْبِهُ أنَّهُ يجعلها مِمّا يقع الاحتجاج به . ولا غرابة فسيبويه قريب العهد من عصر الاحتجاج (ت ١٨٢ هـ) ، وقد سمع من العرب ، وحكى عنهم ، فلا يَبْعُدُ أَنْ يجريَ في كلامِه على سَنَنِ كلامهم .

١٠ ـ يوافقُ أبو عليّ في الجملة ما حكاه عن سيبويه ، ويكاد يتعبّد بما يحكيه ويرويه عنه ، قال أبو عليّ[٤] : « لِمَ لا يكون ـ النّبيّ ـ من النّباوة . . أو تجوّز فيه الأمرين . . أَنْ يكون من النّباوة ، ومن النّبأ ، كما أجزت في عِضة أَنْ تكون من الواو ومن الهاء = فالقول أنَّ ذلك ليس كالعضة ؛ لأنَّ سيبويه زعم أنَّهم يقولون في تحقير النُّبوّة : كان مُسَيْلِمَةُ نبوّتُه نُبَيِّئَةَ سَوْءٍ ، وكلُّهم يقول : تنبّأَ مسيلمة » . ومنه

---

(١) انظر : الحُجَّة ٥/ ٣٨٧ ، ٤/ ٢٥ ، ١/ ٧٧ ، ٢/ ١٧٠ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٢/ ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، والكتاب ٤/ ٣٨٢ ، ٤٢٨ ، ١/ ١٢ ، ٤/ ٢١٦ .

(٣) انظر : الحُجَّة ٣/ ٤٠٥ ، والكتاب ٤/ ٣٦٥ .

(٤) انظر : الحُجَّة ٢/ ٨٩ ، والكتاب ٣/ ٤٦٠ .

قوله[1] : « فإنْ قلت : أيجوز أَنْ تكونَ « رهان » جمع رُهُن = فالقولُ أنَّ سيبويه لا يرى جمع الجمع مطّرداً ، فينبغي ألّا يُقْدَمَ عليه حتّى يُعلم » . ومثل ذلك أنَّه رَدَّ قولَيْنِ لابن السَّرّاج لخروجهما عن قول سيبويه[2] .

١١ ـ لا يعدم النّاظر في الحُجَّة مواضع يرى فيها أبو عليّ غيرَ رأي سيبويه ، من ذلك ما قاله في إعمال « ما » على لغة أهل الحجاز ، وإهمالها على لغة تميم[3] : « وجه الرفع أنّه لغة تميم ؛ قال سيبويه : « وهو أَقْيَسُ الوجهَيْنِ » وذلك أنَّ النَّفْيَ كالاستفهام ، كما لا يُغيِّرُ الاستفهامُ الكلامَ عمّا كان عليه في الواجب ، وكذلك ينبغي ألّا يغيّر في النّفي عمّا كان عليه في الواجب . ووجه النَّصْب أنَّه لغة أهل الحجاز ، والأَخْذُ في التنزيل بلغتهم أَوْلى . ووجهُه في القياس أنَّ « ما » يدخل على الابتداء والخبر كما أنَّ « ليس » تدخل عليهما ، وهي تنفي ما في الحال ، كما أنَّ « ليس » تنفي ما في الحال . وقد رأيت الشَّبهَيْنِ إذا قام في شيءٍ من شيءٍ ، جذباه إلى حُكْمِ ما فيه الشّبهان منه » .

فسّر أبو عليّ ما حكاه عن سيبويه بالمعنى « وهو أقيس الوجهين » ، وعبارة الكتاب « وهو القياس » ، ثمّ ساق وجه القياس في إعمال « ما » عمل « ليس » ، كأنَّه يراه ويقوِّيه أكثر من الإهمال الذي رآه سيبويه القياس .

من ذلك قوله[4] : « وهذا ، وإنْ كان سيبويه لا يجيزُه إلّا في الشّعْر ، فإنَّ أبا زيد يرويه عن قوم من العرب » ، وقوله[5] : « وهذه اللُّغة وإنْ كان سيبويه قد سمّاها اللُّغة الرّديئة ، فلها وجه من القياس » .

١٢ ـ براعته في الانتفاع بكلام سيبويه الذي ليس له صلة بما هو في سبيله من حِجَاج ، من ذلك حِجَاجه لمن فتح الرّاء من ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ ﴾ [سورة البقرة :

---

(١) انظر : الحُجَّة ٢/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩ ، والكتاب ٣/ ٦١٩ .
(٢) انظر : الحُجَّة ٢/ ٧٩ ، ٥/ ٣٩ ، والكتاب ٤/ ٢٠٣ ، ١/ ٢٦٤ ، والأصول ٢/ ٣٦٥ ، ١/ ٤١٩ .
(٣) انظر : الحُجَّة ٦/ ٢٧٧ ، ١/ ٦٨ ، والكتاب ١/ ٥٧ .
(٤) انظر : الحُجَّة ٢/ ١٣ ، والكتاب ٣/ ٥٥٤ .
(٥) انظر : الحُجَّة ١/ ٦٩ ، والكتاب ٤/ ١٩٦ .

٢٣٣] :(١) « وفتح الرَّاء لتكون حركتُه موافقةً لِمَا قبلها ، وهو الألف . وعلى هذا قال سيبويه : لو سمّيْتَ رجلًا بإسحارٍّ ، فرخّمْتَه على قول مَنْ قال : يا حارِ ، لقلت : يا إسحارّ ، ففتحت من أجلِ الألف التي قبلها » .

فأنت ترى كيف اجتلب كلام سيبويه في ترخيم إسحارّ وسخّره دليلًا على فتح الرّاء في ﴿ لَا تُضَآرَّ ﴾ .

١٣ ـ قد يردّ أبو عليّ قولًا لسيبويه بكلامه في موضع آخر ردًا غيرَ مباشر ، من ذلك قوله(٢) : « وأمّا الشَّيْطان فهو فَيْعَال من شَطَنَ مثل البيطار ، وليس بفعلان . . ألَا ترى أنّ سيبويه حكى : شَيْطَنْتُه فَتَشَيْطَنَ . فلو كان من يشيط لكان شَيْطَنْتُهُ فَعْلَنْتُهُ . وفي أنّا لا نعلمُ هذا الوَزْنَ جاءَ في كلامِهم ما يدلُّك أنّه : فَيْعَلْتُه مثل بَيْطَرْتُه . . فإنْ قلت : فقد أنشدَ الكسائيّ أو غيره(٣) :

وقد مَنَّتِ الخَذْواءُ مَنًّا عَلَيْهِمُ ... وشَيْطَانُ إذْ يَدْعُوهُمُ ويُثَوِّبُ

ففي تَرْكِ صَرْفِ شيطان دلالةٌ على أنّه مثل : سعدان = قيل : لا دلالةَ في تَرْكِ صرفِ شيطان على ما ذكرت ؛ ألَا ترى أنّه يجوز أَنْ يكون قبيلة ، ويجوز أَنْ يكونَ اسمَ مؤنّثٍ » .

يشبه أَنْ يكونَ أبو عليّ يردّ ما أجازه سيبويه(٤) : « شيطان إذا أخذته من التّشيطن فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون . وإنْ جعلت شيطان من شيط لم تصرفه » ، فأخذ كلامه في باب الإلحاق « شيطنته فتشيطن » ، واستدلّ به على أنّ الشيطان من شطن لا من شيط ، وقد أجازهما

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٣٤ ، والكتاب ٢/ ٢٦٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٣ ، والكتاب ٤/ ٢٨٦ .

(٣) للطُّفيل الغنويّ ، ديوانه ٤٩ ، ونَسَب الخَيْل لابن الكَلْبيّ ٣٩ ، وأسْماء خَيْلِ العرب وفُرْسَانِهَا لابن الأعْرابيّ ٤٦ ، واللّسان [خ ذ ى ـ ش ي ط] . والخَذْوَاءُ فَرَسُ شيطان بن الحكم بن جابر بن هاجمة ابن حُراق بن يربوع . ولها يقول في يوم مُحَجَّر في غارتهم على طَيِّئٍ : مَنْ أَخَذَ بِشَعْرَةٍ من شعر الخَذْواء فهو آمن . ففي ذلك قال طُفيل : لقد منَّتْ . . . البيت . انظر : المخصَّص ٦/ ١٩٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٢١٧ .

سيبويه . وأمّا ما افترضَه في توجيه ما أنشدَه الكسائيُّ أو غيرُه فلا وَجْهَ له ، لإجماعِهم على أنَّ شيطان هنا عَلَمٌ مذكَّر بعينِه ، فالبيت حُجَّةٌ عليه لا له .

١٤ ـ قد يُغيرُ أبو عليّ على كلام سيبويه دون إشارة ، كقوله[١] : « وجميع ما لا يحذف في الكلام ، وما يختارُ فيه أَلَّا يُحذف نحو القاضي من الألف واللّام ، يُحذف إذا كان في قافية أو فاصلة » . وهو كلام سيبويه بلفظه . وقد يأخذُ كلام سيبويه ورأيَه ويؤدّيه بالمعنى[٢] كأنَّه أتى به من عند نفسِه . ولعلَّ مَرَدَّ ذلك إلى أنَّ الشَّيْخَ تمثّل ما في الكتاب تمثُّلاً تماهى في نسيج ذهنه ، فسرى إليه أنَّه صدر عنه .

هذه هي وجوه تأثُّرِ أبي عليّ بالكتاب ، وهي مُبينة عن امتراس أبي عليّ به وتمثُّلِه إيّاه ، حتّى غدا هذا الكتاب عمودَ الحُجّة وملاكَها ، يصدر أبو عليّ عنه ، وينثر نصوصه في أحناء الحُجّة ، ويدير حِجَاجَه عليه .

٨ ـ **المقتضب لأبي العبّاس المبرِّد** : قال ياقوت[٣] : « المقتضب أكبر مصنّفاته وأَنْفَسُها ، إلّا أنَّه لم ينتفعْ به أحد . ويزعمون أن سبب عدم الانتفاع به أنَّ هذا الكتاب أَخَذَه ابن الرّاوندي الزنديق عن المبرِّد ، وتناولَه النّاسُ من يد ابن الرّاوندي ، فكأنَّه عاد عليه شؤمه ، فلا يكاد ينتفعُ به » . وروى ياقوت عن أبي عليّ[٤] : « نظرتُ في المقتضب فما انتفعْتُ منه بشَيْءٍ إلّا بمسألةٍ واحدة ، وهو وقوعُ « إذا » جواباً للشّرط في قوله تعالى : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [سورة الروم : ٣٦] » .

---

(١) انظر : الحُجّة ٦/ ٤٠٤ ، والكتاب ٤/ ١٨٤ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٨٢ ، ٢/ ٢٤٥ ، ٢٠٦ ، ٣٩٦ ، ٣/ ٦٥ ، ١٠٦ ، ٤/ ٢١ ، ٢٦ ، ٥/ ٩ ، ٧٧ ، ٩٩ ، ٢٥١ ، ٢٦٢ ، ٦/ ٤٦٢ ، وما يقابلها من الكتاب على الترتيب ٤/ ١٥٥ ، ١/ ١٨٢ ، ٤/ ١٢٧ ، ٣/ ١٠٢ ، ١٦ ٢٠ ، ٤/ ٤٣٨ ، ٣/ ١٠٧ ، ٢/ ٣٦٥ ، ٤/ ١٣٥ ، ٢٤٠ ، ٣/ ٥٧٧ ، ٤/ ١٨٨ ، ٣/ ٣٩٤ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١/ ٥٦ .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٤ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٤ ، والمقتضب ٢/ ٥٨ ، ٣/ ١٧٨ وقد انتفع أبو عليّ بكلام المبرِّد هذا في كتابَيْهِ الإغفال ٢/ ٥١٢ ، والإيضاح ٣٢٠ ، ولم يشر إلى ذلك .

وروى ابن جنّي عن أبي عليّ[1] : « لم أُودِعْ كتابي في الحُجَّة شيئاً من انتزاع أبي العبّاس غير جَمْعِه بين الآية ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾ [سورة الجمعة : ٨] ، وبين البيت الذي هو قول زهير[2] :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ   وَلَوْ رَامَ أَنْ يَرْقَى السَّمَاءَ بِسُلَّمِ »

وقد نقل أبو عليّ الجمع بين الآية والبيت في الحُجَّة ، ثمّ قال[3] : « والتصحيح لمعنى الجزاء في ذلك قول محمّد بن يزيد » .

هذا وقد رأيت أبا عليّ ينقل عن المبرِّد في المقتضب دون أن يُسَمِّيَه في موضعَيْنِ :

الأوّل[4] : قوله « وقد قال قائل في قولهم « ابنم » : إنَّ النون إنّما جعلت حركته تابعة لحركة الميم ؛ لأنّها قد كانت تتحرّكُ بهذه الحركات فزيدت الميم فتبعتْه لذلك . وليس هذا بمستقيمٍ ؛ لأنّهم قد فعَلُوا ذلك بامرىءٍ ، ولم يُحذف منه شيء . » . وهذا القائل هو المبرِّد في المقتضب .

الثّاني[5] : قوله« وحكوا أنَّ تميماً تقول : هلكني زيدٌ ؛ كأنّهم جعلوه من باب رجع ورجعته ، وعلى هذا حمل بعضهم[6] :

ومَهْمَهٍ هَالِكِ مَنْ تَعَرَّجَا

فقالوا: هو بمنزلة : مُهْلِكِ مَنْ تعرَّجا » . وحامل ذلك هو المبرِّد في المقتضب .

---

(١) انظر : الخصائص ٣/ ٣٢٥ ، وبقيّة الخاطريّات ٤٦ .

(٢) شعره صنعة الأعلم ٢٧ ، ومعاني الفرّاء ٢/ ٦ ، والأُصول ٢/ ١٩١ ، والمنثورة ١٦٧ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٢٦٧ ، والخصائص ٣/ ٣٢٤ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٣٤٨ ، وشرح اللُّمع ٢/ ٥٤٦ ، ويروى : ولو نال أسبابَ .

(٣) انظر : الحُجَّة ١/ ٤٥ ، والمقتضب ٢/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٤) انظر : الحُجَّة ١/ ١١٥ ، والمقتضب ٢/ ٩٣ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٢٦٤ ، والتذييل ١/ ١٧٢ .

(٥) انظر : الحُجَّة ٥/ ١٥٦ ، والمقتضب ٤/ ١٨٠ .

(٦) الرّجز للعجّاج في ديوانه ٢/ ٤٣ ، وفعلت وأفعلت لأبي حاتم ١٤٧ ، ١٦٣ ، والخصائص ٢/ ٢١٠ ، والمحتسب ١/ ٩٢ ، والمخصّص ٦/ ١٢٧ ، واللّسان [هـ ل ك] ، ومضى في الحُجَّة ٤/ ٣٧٩ .

ولعلّ إعراض أبي عليّ عن المقتضب اتّفق ؛ لأنّه لم يَرَ فيه زيادة تستزاد على ما وقع في الكتاب الذي كان الشيخ لا يدير وجهه عنه ، وقد سلف طرفٌ من القول في موقف أبي عليّ من أبي العبّاس في الكلام على كتابه « الشّرح أو المسائل المشروحة من كتاب سيبويه » .

خامساً ـ مصادره في مَعَاني الشِّعْر

معاني الشِّعْر ضَرْبٌ من التأليف الذي يقومُ على جمع الأشْعار التي يتغشّاها الغموض ، ولا تُفهم من أوّل وَهْلة ، فتحتاج إلى أَنْ يُسْأَلَ عن معانيها[(١)] .

وأبو عليّ مشارِكٌ في هذا الضَّرْب من التأليف ، فقد عدّوا في جملة تصانيفه « أبيات المعاني » ، وهذا الكتاب ـ وإنْ كان لم يَزِدْ فيه أبو عليّ على ما ذكره النّاس قبله كما يقول ابن جنّي[(٢)] وقد استملاه منه ـ إنّه يدلُّ على اهتمام أبي عليّ بهذا الفنّ . ولعلّ صعوبة هذه الأشعار تلاقي هوى في نفسه التّوّاقة إلى الإعراب ، وهي ميدان للتطبيق النّحْويّ رَحْبٌ فسيح ، أدار عليها كتابه الشِّعْر . وفيما يأتي ذِكْرُ ما عرفت من هذه الكتب منسوقاً على حروف الهجاء :

١ ـ معاني الشِّعْر لأبي عثمان سعيد بن هارون الأُشْنَانداني (ت ٢٨٨ هـ) : ذكر البغداديُّ[(٣)] أنَّ عندَه نسخةً منه بخطِّ ابن جنّي ، وعليها إجازة أبي عليّ له . وقد نقل أبو عليّ عن هذا الكتاب في موضع ، وكنى عن صاحبه ببعض البصريين[(٤)] .

٢ ـ معاني الشِّعْر لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعيّ (ت ٢٣١ هـ) : ذكر صاعد[(٥)] أنّه استعار من أبي عليّ كتاب المعاني للباهليّ بروايتِه وخطِّه . وقد أنشد أبو عليّ شعراً ذكر الجامع في الاستدراك أنّه عن الباهليّ[(٦)] .

---

(١) انظر : المزهر ١/٥٧٨ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٢/٨٢١ .

(٣) انظر : الخزانة ١/٢٠ .

(٤) انظر : الحُجّة ١/٣١٩ ، ومعاني الشِّعْر للأُشْنانداني ٨٠ .

(٥) انظر : الفصوص ٣/١٣١ .

(٦) انظر : الحُجّة ١/٣٨ ، ٤/٤٢٤ ، والاستدراك عليها ٥ .

٣ ـ **معاني الشِّعْر لأبي بكر بن السَّرَّاج** : ذكر الميمني أنَّ هذا الكتاب من مصادر الصَّغَاني في العُبَاب[1] .

وقد اجتمعت لديّ مواضع[2] أنشد فيها أبو عليّ أشعاراً تدرج في أبيات المعاني ، ثمّ أعقبها بتفسير ابن السَّرَّاج لها ، أرجِّحُ أَنْ تكون هذه المواضع عن كتابه معاني الشِّعْر ، منها[3] : « قال أُميّة[4] :

الحَامِلُ النَّارَ فِي الرَّطْبَيْنِ يَحْمِلُهَا ... حَتَّى تَجِيءَ مِنَ اليَبْسَيْنِ تَضْطَرِمُ
يَأْتِي بِهَا حَيَّةٌ تَهْدِيكَ رُؤْيَتُهَا ... مِنْ صُلْبِ أَعْمَى أَصَمِّ الصُّلْبِ مُنْقَصِمِ

روى محمّد بن السّريّ أنَّ الرَّطْبَيْنِ : هما العودان الرطبان ، يعني الشجر الذي فيه النّار ، واليبسَيْنِ : هما العودان اليابسان ، يعني الزندَيْنِ . يقول : تكون النار في عودين رطبين ، فإذا جفّا قدحا ، فجاءت النّار منهما . والأعمى الأصمّ يعني الزَّند ، والزَّند الأعلى ، والزَّندة السُّفلى ، وأصم الصُّلْب يعني العود ، وأعمى : لا جوفَ له . يريد يأتي بها حيّةٌ للنّاس ، أي حياةٌ لهم » .

وأنشد البيت الثاني منهما في موضع آخر ، ثمّ قال[5] : « وذكر محمّد بن السّريّ أنَّ بعض أهل اللُّغة قال في قول أميّة . . . إنَّ المعنى يأتي بها حَيَاة » .

٤ ـ **المعاني الكبير لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)** : من أوسع الكتب المؤلّفة في هذا الباب وأغزرها مادّة ، وأحسنها ترتيباً . ذكروا أنّه في اثني عشر كتاباً . انتهت إلينا قطعة منه تشتملُ على سبعة كتب طُبعت في الهند ١٩٤٩م .

كان موقف أبي عليّ من ابن قتيبة عجباً عاجباً ، إذ أنشدَ عنه غيرَ قليل[6] ، وسلخ

---

(١) انظر : بحوث وتحقيقات ٢/ ٣٩١ ، وإنباه الرُّواة ٣/ ١٤٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٧٩ ، ٣٤٦ ، ٤١٧ ، ٥/ ٩٧ .

(٣) انظر : الحُجّة ٣/ ١٢ .

(٤) ليسا في ديوانه الذي جمعه وحقّقه د . عبد الحفيظ السّطلي . وأنشد أبو عليّ الثاني منهما في الشيرازيّات ٤٥١ .

(٥) انظر : الحُجّة ٤/ ١٣١

(٦) انظر : الحُجّة ٢/ ٣٩ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣/ ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٣٦٩ ، وما يقابلُها من =

شرحه في غير موضع[1] ، وتطابق سياق كلامهما تطابقاً تامّاً ، وأبَى أبو عليّ أَنْ يسمّيه ولو مرّةً إياهُ ، بل نَبَزَه في موضع من البصريّات ببعض الجُهَّال[2] .

ومن أمثلة إنشاد أبي عليّ عنه وأَخْذِه شَرْحَه هذا النّصُّ[3] : « وقال أوس بن حجر[4] :

فَمَلَّكَ بِاللِّيطِ الّذي تَحْتَ قِشْرِهَا كَغِرْقِئِ بَيْضٍ كَنَّهُ القَيْضُ مِن عَلُ

مَلَّكَ أي شدّد ، أيْ ترك شيئاً من القِشْرِ على قلبها يتمالكُ به ، ويُكِنُّها ، لئلا يبدو قَلْبُ القوس فتنشقّ . ألَا ترى أنّهم قالُوا : إذا لم يكنْ عليها القِشْرُ صنعُوها عَقَبَةً » .

ونصّ ابن قتيبة عقب إنشاده البيت[5] : « ملّك شدّد ، أيْ ترك من القشر شيئاً يتمالك به ، ويُكِنُّه لئلّا يبدو قلب القوس ، وإلّا انشقّت ، وهم الآن يصنعون عَقَبَةً إذا لم يكنْ عليها قِشْرٌ » .

فأنت ترى أنَّ سياق الكلامين متّفق ، وأنَّ أبا عليّ تصرّف ببعض لفظه ، وأبهمه في الجملة الثانية حين قال « قالوا » .

وفي تخريج شواهد المعاني كنت لا أجد بعضَها[6] إلّا في المعاني لابن قتيبة ، وربّما أنشد أبو عليّ شاهدين متعاقبين على معنى واحد وقعا على تعاقبهما عند ابن قتيبة[7] .

= المعاني الكبير على الترتيب ١/٣٠٤ ، ٣٠٤ ، ٢/١١٠٣ ، ١٠٠٣ ، ١/٤٨٥ ، ٢/٩٨٧ ، ١٠٤٢ ، ٨٩٠ .

(١) انظر : الحُجّة ١/١٧ ، ٢/١٩ ، ٢٠ ، والمعاني الكبير ٢/١٠٦١ ، ١/٢٣ .

(٢) انظر : البصريّات ١/٦٤٣ ، وفي هامش نسختها الخطّيّة نصٌّ على أنّه يعني ابن قتيبة .

(٣) انظر : الحُجّة ١/١٧ ـ ١٨ ، والمعاني الكبير ٢/١٠٦١ ، ١٠٦٢ .

(٤) ديوانه ٩٧ ، وسلف تخريجه ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

(٥) انظر : الحُجّة ١/١٧ ـ ١٨ ، والمعاني الكبير ٢/١٠٦١ ، ١٠٦٢ .

(٦) انظر : الحُجّة ٢/٥٧ ، ٤٢٨ ، ٤/٤٠٦ ، ٥/٢٤٥ ، وما يقابلها من المعاني الكبير على الترتيب ٢/٩٠٣ ، ٨٦٥ ، ٩٦٤ ، ١/١٩١ .

(٧) انظر : الحُجّة ٤/١٥١ ، والمعاني الكبير ٢/٧٩٠ .

وليس يُفَسِّرُ هذا من أبي عليّ إلّا بحسيكةِ المَذْهَبِ والمعتقد ، فابن قتيبة خطيب أَهْلِ السُّنَّة ، وهو لهم كالجاحظ للمعتزلة ، عُرِفَ عنه الهجوم على المعتزلة ، والتشنيع عليهم ، والزِّراية بأعلامهم كأبي الهُذَيْل العلّاف ، وثمامة بن الأشرس ، والنَّظّام[1] . وأبو عليّ واحد من المعتزلة الذين قدح فيهم ابن قتيبة قدحاً ، ولهذا ما أعرض عنه ، وسكت عليه سكوتاً مطبقاً .

ولا يبعد أنْ يكون أبو عليّ أنشد أشياء[2] مِنْ معاني الشِّعْر للأخفش ، ويكون قد أفاد من كتابه هذا في جملة ما أفاده من كتبه ، وكذلك لا يبعد أنَّه انتفع بكتاب معاني الشِّعْر لابن السّكّيت[3] مثل ما انتفع بكتابه إصلاح المنطق .

سادساً ـ مصادره في الشِّعْر

مَحْصُولُ أبي عليّ مِنْ أَشْعارِ العربِ كثيرٌ غفيرٌ ، وشواهدُه الغزيرةُ التي تنثالُ عليه انثيالًا في الحُجَّة ناطِقَةٌ بأنَّه كان يمتحُ مِنْ ماءٍ فوَّارٍ ، لا يلحقُه نُضُوبٌ أو جفاف . ولنفس أبي عليّ نزوعٌ إلى الشِّعْرِ ، ولقلبِه به عُلْقَةٌ . وهو يرَى في نَظْمِه لوناً مِنَ السِّحْرِ الذي يجذبُه إليه ، ولكنَّ خاطرَه لا يواتيه على قَرْضِه ؛ حَكَى صاعدٌ[4] أنَّ أبا عليّ كان يقولُ له : كلّما عملْتَ شِعْراً تُجَوِّدُ فيه ، فاعرضْه عليّ ، وأَمتعْني به ؛ فإنَّني أتعجَّبُ مِمَّنْ يقدرُ على نَظْمِ الكلام الحسنِ وتخيُّرِ الألفاظ والمعاني . ورُمْتُه في صِغَرِي ، فلم يُسْنَحْ لي فيه شيءٌ أَرْضَاهُ ، وحُرِمْتُه .

ورَوَى ابن جنّي عن أبي عليّ[5] : « إنِّي لأَغْبِطُكم على قَوْلِ الشِّعْرِ ، فإنَّ خاطري لا يواتيني على قوله ، مع تحقُّقي للعلوم التي هي مِنْ موارده » . ومن علوم الشِّعْر

---

(١) انظر تحقيق القول في مذهب ابن قتيبة وموقفه من أعلام المعتزلة في المقدّمة الباذخة التي جعلها العلّامة السّيّد أحمد صقر بين يدي تحقيقه لتأويل مشكل القرآن ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٣٠٤ ، ٤٠٦ ، ٢/ ٣٢٥ ، ٣/ ٩٥ ، ٢٧٩ ـ ٢٨١ ، ٤٢٠ ، ٥/ ٣٢ ، ٢١٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٤١٦ ، ٦/ ٢٦٩ .

(٣) انظر : الشّعْر ٢/ ٣٥٤ وحواشيه .

(٤) انظر : الفصوص ٤/ ٢٤٥ .

(٥) انظر : معجم الأدباء ٢/ ٨١٧ .

التي تُعينُ على قَوْلِه سَعَةُ روايةِ شِعْرِ الفُحُولِ الذي يتمرَّسُ مَنْ يريدُ قولَ الشِّعْر به ، والعروض ، واللُّغة ، والنَّحْو . وفي هذه المقالة دلالة على سعة ما كان يحفظُه من الشِّعْر .

أنشَدَ أبو عليّ في الحُجَّة لجمهرة من شعراء العربيّة : الأَعْشى ، والفرزدق ، وذي الرّمّة ، وابن مُقْبل ، وجرير ، وأبي دواد ، والكميت ، وغيرهم . وبعض أشعارهم عزيزة لم تَرِدْ فيما رُوي أو جُمع من دواوينهم(١) . وكان أبو عليّ مفتوناً بشعر الفرزدق خاصّة يُدير عليه غير قليل من مسائل العربيّة ، روى ابن جنّي(٢) أنّه ذاكر أبا عليّ يوماً بالفرزدق ، فأنشدَه شيئاً من شعرِه ، ثمّ قال له : كان الفرزدق جَبَلَ شِعْرٍ .

وقد تلمذ أبو عليّ لأعيان من الشُّيوخ الذين عُرِفُوا بإِنْشَادِ الشِّعر كالأخفش الصغير الذي روى عنه قصيدة يزيد بن الحكم الثقفيّ التي أوّلها(٣) :

تُكَاشِرُنِي كَرْهاً كأنّك نَاصِحٌ وعَيْنُكَ تُبْدِي أَنَّ صَدْرَكَ لي دَوِي

وذكر(٤) أنّه قرأ ديوان النّابغة الذُّبيانيّ برواية الأصمعيّ على ابن السَّرّاج . وفيما يأتي ذِكْرُ ما عرفْتُ من المظانّ التي مَتَحَ منها في إنشاد الشِّعْر منسوقةً على حروف الهجاء :

١ ـ أراجيز الأصمعيّ : أنشد أبو عليّ بيتين من الرّجز(٥) ، نصّ الجامع على أنّهما من أراجيز الأصمعيّ برواية الدُّريديّ ، عنه .

---

(١) من ذلك شعر لأُميّة في الحُجّة ٢/ ٢٢٦ ، ٣/ ١٢ ، ٤/ ١٣١ ، ولأوس ٢/ ٢٠ ، ٣٧٠ ، ٤/ ٢١٩ ، ولبِشْر بن أبي خازم ٥/ ٢٢٥ ، ٤٣٠ ، وللفرزدق ٣/ ٣٣٩ ، ٥/ ٢٦ ، ٦/ ٣٤١ ، ولجرير ٥/ ٢٦٠ ، ٦/ ٢٧٩ ، ولأبي دُوَاد ٢/ ٢٥٣ ، ولحُميد بن ثور ٦/ ٢١٩ ، ولخِداش بن زهير ٣/ ٢٨ ، ولأبي النَّجم ٢/ ٢٨٤ ، وليس في دواوينهم المرويّة أو المجموعة .

(٢) انظر : الخاطريّات ٥٠ .

(٣) انظر : البصريّات ١/ ٢٨٥ ـ ٢٩٣ ، والحُجّة ١/ ٣٥١ ، ٣/ ٢٠٧ ، ٢٧٩ ، ٣٤٢ ، ٥/ ٦٢ ، ٤٨٠ .

(٤) انظر : البغداديّات ٣٤٣ .

(٥) انظر : الحُجّة ٥/ ٤٩ ، والاستدراك عليها ٣٦ ، وانظر من الحُجّة أيضاً ٥/ ٢٤٦ .

٢ ـ ديوان الأَعْشَى : استكثر أبو عليّ من شعره ، وبلغ ما أَنْشَدَه له زُهاءَ ستين بيتاً[١] .

ومن هذا الشِّعْر ما لم يقع في مطبوعة ديوانه[٢] ، وهي برواية ثعلب ، ومنه ما نبّه فيه أبو عليّ على رواية أبي عُبيدة له ، ونقل تفسيره له[٣] ، ومنه ما اجتهد في شرح روايتين له ، الأولى عن أبي عَمْرو الشّيبانيّ ، والثانية عن ابن السّرّاج[٤] .

٣ ـ ديوان بِشْر بن أبي خازم : ذكر[٥] أبو عليّ أنّه قرأه على ابن السّرّاج من خطّ أبي سعيد السّكّريّ .

٤ ـ ديوان ذي الرّمّة بشرح أبي نصر وروايته عن الأصمعيّ : قال أبو عليّ[٦] : « البحر : الرّيف ؛ قال :

حَسِبْتُ فِيْهِ تَاجِراً بَصْرِيَّا
نَشَرَ مِنْ مُلاَئِهِ البَحْرِيَّا » .

وكان أبو عليّ صرَّح في كتابه الشِّعْر أنَّ هذَيْنِ البيتين من إنشاد الأصمعيّ فيما روى عنه أبو نصر .

وتفسير البحر بالرّيف من كلام أبي نصر شارح ديوان ذي الرّمّة ، ووقع عقبه البيتان مسبوقين بقوله « وأنشد » ، ولعلّه يعني شيخه الأصمعيّ .

٥ ـ ديوان العجّاج برواية السّكّريّ : أنشد عنه أبو عليّ في موضع[٧] ، ولم يقع ما أنشده عنه في ديوانه برواية الأصمعيّ ، وجعله محقّقُه في ملحقات الديوان .

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ١١٦ ، ١٤٦ ، ٢٠٦ ، ٢٥٥ ، ٣٣٧ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٣٢٩ ، وذكر ابن السِّيد في القُرْط ٥٠٤ أنّ الشِّعْر ثابت برواية يعقوب لديوان الأعشى .

(٣) انظر : الحُجّة ٦/ ٣٩٦ ، وديوان الأعشى ١٠٣ .

(٤) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

(٥) انظر : الحُجّة ٥/ ٢٢٥ .

(٦) انظر : الحُجّة ٥/ ١٠٣ ، والشِّعْر ٢/ ٤٥٧ ، وديوان ذي الرّمّة بشرح أبي نصر ١/ ٥٧٥ .

(٧) انظر : الحُجّة ٢/ ١٧ ، وملحق ديوان العجّاج ٢/ ٢٦٨ .

٦ ـ **ديوان ابن مُقْبِل بشرح أبي عَمْرو بن العلاء** : أنشد عنه أبو عليّ في موضع[(١)] ، وأعقبه بتفسير أبي عَمْرو له .

٧ ـ **شرح أشعار الهُذَليين للسّكّريّ** : استكثر أبو عليّ من شعر هُذَيْل ، ويلغ ما أنشده زهاء سبعين بيتاً[(٢)] . واتّفق أنْ أنشد[(٣)] أبو عليّ بيتاً لأبي ذُؤيب ، ثمّ أعقبه بشرحٍ سكت عن نسبته ، هو شرح السّكّريّ له .

٨ ـ **شرح القصائد السَّبْع الطِّوال لأبي بكر بن الأنباري** : قال أبو عليّ[(٤)] : « يجوز . . . . أنْ يُراد بالإفراد التثنية ، كما أُريد بالتثنية الإفراد في قوله :

فَإنْ تَزْجُرَانِي يا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ ... [وإنْ تَدَعَانِي أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعا]

ومِنَ النَّاسِ مَنْ يحملُ قولَه ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [سورة ق : ٢٤] ، عليه » .

قوله « مِنَ النَّاسِ » يعني به ابن الأنباري في شرح القصائد ، أنشد البيت ، وحمل الآية عليه .

هذا وقد اشتملت الحُجّة على أشْعارٍ عزيزةٍ لم أجِدْها فيما بينَ يديَّ مِنَ المصادِرِ[(٥)] ، وأشْعارٍ لشعراءَ مَغْمُورِينَ[(٦)] ، وأشْعارٍ برواياتٍ تُغايرُ ما اشْتُهِرَ مِنْ رواياتها[(٧)] ، وأشْعارٍ فاتتْ جامعي بعض الدّواوين . كُلُّ أولئك مِمّا يَجْعَلُ الحُجّة

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ١٨٧ ، وديوان ابن مُقْبل ٣٢٣ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٤٦ ، ٧٤ ، ٨٩ ، ٩٦ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٧١ ، ١٩٤ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٣٥٣ ، ٤٣٤ ، ٤٤٢ ، ٤٤٨ .

(٣) انظر : الحُجّة ٦/ ٥٦ ـ ٥٧ ، وشرح أشعار الهُذليين ١/ ١٢١ .

(٤) انظر : الحُجّة ٥/ ٤١٩ ، وشرح القصائد السَّبْع ١٦ ، والمخصَّص ١/ ٥ ، والسِّمْط ٢/ ٩٤٣ ، والبيت لسويد بن كراع .

(٥) انظر : الحُجّة ٢/ ١٥٠ ، ٥/ ٢٨٣ ، ٦/ ٢٠٦ .

(٦) أنشد في الحُجّة لعرفطة بن الطِّمّاح ١/ ٣١٤ ، ولأوْفَى بن مطر ٤/ ٣٠٢ ، ولرافع بن هريم ١/ ٣٤٧ ، ولعَدِيّ بن وَدَاع العُقَوي ٥/ ٣٦٦ ، ولكعب بن جُعيل ٢/ ٢٨ ، ولشعبة بن قُمير ٦/ ٢٣٧ ، ولأبي مارد الشّيباني ٤/ ٢٢٠ ، ولجُبيهاء الأسديّ ٦/ ٢٠٥ ، ولإمام بن أقرم النُّميري ٦/ ٤٥٣ ، ولنبهان بن مشرّق ٥/ ٣٩ .

(٧) انظر : الحُجّة ٥/ ٢٢٨ ، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٣٢٣ .

مَجْمَعاً تهجعُ فيه جمهرةٌ غفيرةٌ من الشِّعْر ، يجدُ فيه دارسو الشِّعْرِ وجامعوه فوائدَ جمّةً تُغْني ما هم ماضون فيه مِنْ أَعْمالِ جَمْعِ الشِّعْرِ وتحقيقِه ودراستِه .

سابعاً ـ مَصَادِرُه في العَرُوْض

اشتملت الحُجّة على مادّة في العروض جيّدة ، تدلُّ على بصر أبي عليّ بهذا العِلْمِ[1] ، وقد سخَّر أصوله لِمَا كان في سبيله من حِجاج ، وذكر بعض عِلَلِه ، واستدلَّ به على مسائل نَحْويّة وصرفيّة .

عوّل أبو عليّ في هذا العلم على كتاب القوافي لصاحبه أبي الحسن الأخفش[2] ، وعلى كتاب العروض لأبي الحسن العروضي (ت٣٤٢هـ) .

وممّا يتّصل بمصادر أبي عليّ كُتُبُه التي سبقت تأليفَ الحُجّة ، وقد أحال في الحُجّة[3] على الشِّعْر ، والمسائل المُصْلحة من كتاب أبي إسحق ، والمسائل . وقد وقع كلام كثير في الحُجّة كان أبو عليّ قد بسطه في كتبه الأخرى[4] .

هذا ذِكْرُ ما تهدّيت إليه من مصادر أبي عليّ . ولا جَرَم أنَّ ثمّة كتباً أخرى أفادَ منها لم تُسعف المصادر في كشفها وبيان ما أخذه الشَّيْخُ منها .

تنوّعت مصادر أبي عليّ في سِفْرِه الكبير هذا تنوّعَ المادّة الغزيرة الهاجعة فيه ، وهي مبينة عن ثقافة واسعة واطّلاع جمّ . أفاد أبو عليّ من هذه المصادر في إغناء كتابه ، فشرح بعض نصوصها ، وتعقَّب بعضها ، وردّ غيرَ قليل منها ، وأضاف إليها ما رآه جديراً بالإضافة ، واستدرك بعض ما فرط من أصحابها . وقد حفظت لنا الحُجّة نصوصاً عزيزة من كتب لم تسلم من عاديات الدهر ، ولا سيما تلك النصوص التي رواها عن أبي الحسن ، والأشعار التي لم تُصَبْ فيما بين يديّ من المظانّ .

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٨٨ ، ٢/ ٣٤٨ ، ٣/ ٢٢٠ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ٨٩ ، ٢١١ ، ٢/ ١٣ ، ٣٠١ ، ٣٤٨ ، ٣٦١ ، وما يقابلُها من القوافي للأخفش على الترتيب ٨٨ ، ٣٧ ، ٢٤ ، ٨٣ ، ٥٨ و١٠٤ ، ١٠٠ ـ ١٠٢ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٣٤ ، ٣٧٤ ، ٤/ ١٤٣ ، ٢/ ٦١ ، ٤٢٣ .

(٤) انظر : الحُجّة ٣/ ١٠٧ ، ٢٧٩ ، ١٢٢ ، ٣٦٨ ، والإغْفال ٢/ ١٤١ ، والشِّعْر ١/ ١٨٥ ، والبغداديّات ٥٦١ ، والشّيرازيّات ٤٥٢ .

وجاءت كتب العربية أغنى المصادر ، وبان أنَّ أبا عليّ عوَّلَ عن كتب منها بأَعيانِها ، هي كتاب سيبويه وكتب أبي الحسن ، وقد امتخض هذه الكتب فأَخْرَجَ خَبْأَها وزُبْدَها ، وأجرى القراءات عليه ، مِمّا جعل الحُجَّة في شروح الكتاب وفي مصادر علم الأخفش .

أَطْلَقَ أبو عليّ قلمَه فيما انتهى إليه مِنْ تُراثِ العربيّة ، فصَالَ فيه وجَالَ ، وعَبَّ منه ما عَبَّ حتّى جاءت الحُجَّة بَحْراً زَخّاراً دونَه كلُّ بَحْر .

ط ـ أَثَرُ الحُجَّة في الخَالِفِيْن

الحُجَّة أَجَلُّ ما انتهى إلينا في باب الاحتجاج ، وصاحبُه إمامٌ جليلٌ من كبارِ علماءِ العربيّة في المئة الرّابعة ، أَوْدَعَ فيه خلاصةَ ما تحصَّلَ عندَه مِنْ آراءٍ ووجوهٍ ، ولم يُمْحِضْه للاحتجاج ، بل حَشَدَ فيه مسائلَ في العربيّة ، واللُّغة ، والعروضِ ، والبلاغةِ ، والقراءاتِ ، والفقهِ ، وغيرها . ولهذا ما عكف عليه النّاسُ بعدَه : يلخِّصونه ، ويشرحونه ، ويبنون كُتُباً عليه ، ويُفردون شواهده ، ويستدركون ما فرط منه ، وينقلون عنه ، ويناقشونه ، ويُغيرون على بعضه دون تصريح منهم بذلك ، إلى غير ذلك من ألوان التأثير التي تنادي بقيمة الحُجَّة وجلال ما اشتملت عليه من علوم ودقائق .

ويكاد يُشبه تأثير حُجَّة أبي عليّ وغيرها من كتبه في كتب الخالفين تأثير كتاب سيبويه ، فكما يبعد أَنْ ترى كتاباً في النَّحْو معتبراً يخلو من ذكر شيخ هذه الصناعة سيبويه ، كذلك يبعد أَنْ تخلو كتب العربيّة من ذِكْرِ أبي عليّ . ولو ذهب ذاهب يلتمس أثر أبي عليّ في ابن جنّي وحده أو جامع العلوم وحده لنهض ما يقيِّدُه في هذا الأثر كتاباً مفرداً على حياله . وقد قال جامع العلوم[1] : « وما حوى كلامنا إلّا شرح كلام أبي عليّ » ، و« وكلُّه مبسوطُ كلام فارسهم » .

ومن العلماء الذين اختصروا الحُجَّة : مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)[2] ، وأبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاريّ (ت ٤٥٥ هـ)[3] ، ومحمّد بن شريح الرّعيني (ت ٤٧٦ هـ)[4] .

ومن الكتب التي بُنيت على متن الحُجَّة : الكشف لمكّي بن أبي طالب القيسي ،

---

(١) انظر : كشف المشكلات ١/٤١٦ ، ٢/٧٢٦ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٦/٢٧١٣ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ١/٤٤٨

(٤) انظر : فهرس ابن خير ٤٢ .

وليس هذا الكتاب في جملته إلّا أثارة من علم أبي عليّ في الحُجَّة[1] ، **وشرح الهداية** لأبي العبّاس المهدوي (ت ٤٤٤ هـ) الذي عقد كتابه على الحُجَّة ، ومتح منها ما شاء ، ولم يسمِّ أبا عليّ لو مرّة[2] ، وهذا منه إخلالٌ بالأمانة عظيم ، وما كان ضرَّه لو سمّاه ، وذكر أنَّه انتفع به لو في مقدّمة الكتاب ، إذن لكان له بعض العذر فيما فعل ، **والموضَح** لابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥ هـ) ، قال في خطبة كتابه[3] : « لم أَعْدُ في جُلِّ ما ذكرته أو كلِّه قول أبي عليّ الفارسيّ ، مِمَّا أَوْدَعَه في الحُجَّة أو غيرها من كتبه ، ولم أعدلْ عن طريقته ومذهبه » ، وقد جرّد من الحُجَّة مواضع الاحتجاج ، وتجاوز ما يشيع فيه من ضروب الاستطراد ، وعويص المسائل التي شقّق أبو عليّ القول فيها حتى ثقب الخردل ، **وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات** لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي[4] (ت ٥٤٣ هـ) ، وهو إمام جليل تقيّل مذاهب أبي عليّ ، وجميعُ كتبه دائرة في فلك تراث أبي عليّ لا تكاد تخرج عنه : لَمَّ أشتات كلامه في المسألة الواحدة ، ونبّه على ما تهدّى إليه واستخرجه من دقائق علم العربيّة ، وشرح ما اعتاص من كلامه ، وكتاب **جواهر القرآن ونتائج الصّناعة** للجامع أيضاً ، وهو في جملته أثارةٌ مِنْ علم أبي عليّ في الحُجَّة وغيرها من كتبه ، ولعلّ منهج أبي عليّ في استدعاء ما جاء في التنزيل على مسألة بعينها هو الذي أوحى للجامع بفكرة كتاب الجواهر ، وبنائه هذا البناء الفريد ؛ فقد قسّمه إلى تسعين باباً ، عقد كُلًّا منها لظاهرة من ظواهر النحو أو الصرف أو القراءات أو البلاغة ، ثمّ مضى يستقصي ما ورد من أمثلتها في التنزيل ، وهو في صنيعه هذا يحذو حَذْوَ الشيخ . فاستطراد أبي عليّ لِمَا جاءَ من زيادة « لا » ، وحَذْفَ المفعول به في

(١) انظر : أبو عليّ الفارسيّ ٣٨٥ .

(٢) انظر مقدّمة تحقيق شرح الهداية ١/ ١٢٤ .

(٣) انظر : الموضَح ١/ ١٠٤ .

(٤) راجع فهرس أعلام كشف المشكلات [رسم أبي عليّ ١٨٢] ، وفهرس أسماء الكتب فيه [رسم الحُجَّة ١٧١] . وقد يُغير الجامع على كلام أبي عليّ فيجتاحه دون أن يسمّيه . انظر : الحُجَّة ٢/ ٣٠٢ ، ٤٥٣ ، وكشف المشكلات ١/ ١٥١ ، ٢٠٣ .

التّنزيل ، واجتلابه شواهد كلّ ضَرْبٍ منهما ، حَمَلَ الجامع على أَنْ يعقد في الجواهر باباً لكلٍّ منهما ، ويحشوهما بكلام أبي عليّ في الحُجّة[1] .

ولئن كان في قول الجامع « وما حَوَى كلامُنا إلّا شَرْحَ كلام أبي عليّ » بعضُ العُذْر فيما أخفاه من كلام أبي عليّ في الكشف ، إنَّه لا يكون عُذْراً له في الجواهر البتّة ؛ لأنّه أغار على كلام أبي عليّ في الحُجّة واستاقه كأنَّه أتى به من عند نفسه ، ولا شَرَحَ فيه شيئاً ، وكان النَّقْل قد يبلغ خمس صفحات متّصلة في بعض المواضع[2] ، حتّى لا يكاد النّاظر فيه يجدُ للجامع إلّا فَضْلَ التبويب والجمع دون أَنْ نطالع ما عوّدناه في الكشف من مناقشة أبي عليّ[3] ، وردّه بعضَ مذاهبه ، والنّصّ عليه . ولعلّ الجامع في صناعة الجواهر لم يكن يشغلُه إلّا أَنْ يحشو أبوابه بالنظائر والأشباه دون مفاتشتها وتقليب ما تحتمل من وجوه تُدخلُها في هذا الباب وتُخرجُها من ذاك .

ومن الكتب التي هذّبت الحُجّة مَجْمَع البيان لأبي عليّ الطبرسيّ (ت ٥٤٨ هـ) الذي كان يسوقُ كلامَ أبي عليّ في كُلِّ موضعٍ اختلفَ فيه السَّبْعة ، وكلام غلامه المخصّ به ابن جنّي في توجيه الشّواذّ التي جمعها ابن مجاهد . والطبرسيّ مفتون

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ١٦٣ ـ ١٧٤ = الجواهر ١/ ١٣٤ ـ ١٣٧ ، وباب حذف المفعول جمعه مِمّا تفرّق من كلام أبي عليّ (الموضع الأوّل للحُجّة ، والثاني للجواهر) ، ٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٥ = ٢/ ٤٢٢ ـ ٤٢٦ ، ٢/ ٧ ـ ١٠ = ٢/ ٤٠٩ ـ ٤١٣ ، ٣/ ٤٠٥ = ٢/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧ ، ٢/ ٦٨ = ٢/ ٤١٣ ـ ٤١٤ ، ٦/ ٥٧ ـ ٥٨ = ٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٧ ، ٢/ ٢٣٠ ـ ٢٣٤ = ٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٩ ، ٦/ ١٤١ ـ ١٤٧ = ٢/ ٤٤٩ ـ ٤٥٥ ، ٢/ ٧٢ ـ ٧٤ = ٢/ ٤٦٣ ـ ٤٦٥ ، ٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٣ = ٢/ ٤٧٢ ـ ٤٧٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ١/ ١٢٣ ، ٣٤٥ ، ٢/ ٧ ، ١٦١ ، ٤٠٥ ، ٣/ ١٢٦ ، ٤/ ٢٦٧ ، ٥/ ٨٣ ، ٦/ ٥٧ ، ٧٢ ، ١٤١ ، وما يقابلُها من الجواهر على الترتيب ٣/ ٨٣٦ ، ١/ ٢٤٦ ، ٢/ ٤٠٩ ، ٤١٦ ، ٦٣٧ ، ١/ ٢٠٠ ، ١٨٤ ، ٣/ ٧٩٧ ، ٢/ ٤٣٥ ، ٤٦٣ ، ٤٤٩ ، وربّما تصرّف الجامع بعبارة الشيخ فأفسدها ، كقول أبي عليّ : فلو قرأ قارئٌ ، جعله الجامع قرأ ، مِمّا أوقع صاحب معجم القراءات في الوَهْم ، فاعتدَّها قراءةً . انظر : الحُجّة ٤/ ٢٣٣ ، والجواهر ٢/ ٤٧١ ، ومعجم القراءات ٣/ ٤٨٢ .

(٣) انظر : كشف المشكلات ١/ ٥٦١ ، ٥٦٥ ، ٢/ ٦٩٤ ، ٧٢٦ ، ٧٨٩ ، ١١٢٧ ، ١١٤٩ .

بعلم أبي عليّ ؛ قال[1] : « هذا كلُّه مأخوذٌ من كلام أبي عليّ الفارسيّ ، وناهيك به فارساً في هذا الميدان نقّاباً يُخبر عن مكنون هذا العلْم بواضح البيان » .

ولا تغيب شخصية الطبرسيّ وراء ما هذّبه من الحُجّة ، بل تراه يناقشُ ويحاكم ؛ من ذلك ما قاله أبو عليّ في إعراب ﴿ عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ۞ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ۞ عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوٓا۟ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [سورة الإنسان : ١٩ ـ ٢١] :[2] « ومَنْ قرأ ﴿عَٰلِيْهم ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ فسكّنَ الياء ، كان ﴿عاليهم﴾ في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ ثِيَابُ سُندُسٍ ﴾ خبره ، ويكون ﴿عاليهم﴾ المبتدأ في موضع الجماعة ، كما أنّ الخبر جماعة ، وقد جاء اسم الفاعل في موضع جماعة . . . . » .

قال الجامع معلّقاً على كلام أبي عليّ هذا[3] : « وكان أبو عليّ يحمل ﴿ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ على الابتداء ، و﴿عاليهم﴾ خبر مقدّم . قال : وأفرد اسم الفاعل ، وهو يريد الجمع كقوله ﴿ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٦٧] ، وأنشد فيه أبياتاً . وهذا لسوءِ تأمُّلِه أيضاً في ظاهر التلاوة[4] ، ولم ينظر إلى ما قبل الآية من قوله ﴿ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ ، ولا خلاف بين سيبويه والأخفش في رفع ﴿ ثِيَابُ﴾ بـ ﴿عاليهم﴾ لمّا جرى وصْفاً على الموصوف » اهـ

علّق الطبرسيّ على كلام الجامع هذا[5] : « إنِّي لأَرَى نظر هذا الفاضِلِ قد اختلّ ، كما أنّ بَصرَه قد اعتلّ[6] ، فَرَمى أبا عليّ بدائِه وانسلّ . ألم ينظر في خاتمة هذه الآية إلى قوله ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ ، ثمّ قوله عقيب ذلك ﴿ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ

---

(١) انظر : مجمع البيان ٣/ ٣٢٠ .

(٢) انظر : الحُجّة ٦/ ٣٥٥ ، ومَنْ أسكن الياء نافع وأبان والمفضّل عن عاصم . السَّبْعة ٦٦٤ .

(٣) انظر : كشف المشكلات ٢/ ١٤١٣ ، والجواهر ٢/ ٥٣٢ ، والاستدراك ٤٤ ، وفي كلام الجامع سهو فيما نسبه إلى أبي عليّ .

(٤) ونسبه إلى سوء التأمل في التنزيل أيضاً في الكشف ٢/ ٩٩٤ ، والاستدراك ٣٨ .

(٥) انظر : مجمع البيان ١٠/ ٥٢٠ .

(٦) يشير إلى أنّ الجامع كان ضريراً .

﴿جَزَآءً﴾ [٢٢] = فيعرفَ أنَّ الضمير في ﴿عاليهم﴾ هو بعينه في ﴿وَسَقَىٰهُمْ﴾ ، وهو ضمير المخاطبين في ﴿لَكُمْ﴾ ، وهذا الضمير لا يمكنُ أنْ يعودَ إلّا إلى الأبرار المثابين المجازين دون الوِلْدان المخلَّدين الذين هم مِنْ جملة ثوابهم وجزائهم » اهـ وهو كما قال .

ومن هذه الكتب أيضاً **كشف الحُجَّة لجامع العلوم** الذي يظهر أنَّه هذَّب فيه الحُجَّة ، وأظهر مسائلها ، وأوضح مشكلاتها ، وكشف مخبّآتها ، ويسَّرها ، ونبَّه على أشياء فيها أجمعت نُسَخُ الحُجَّة عليها أو اختلفت فيها[١] . وقد أحال عليه الجامع في كشف المشكلات في موضع[٢] باسم كشف الحُجَّة ، وأحال على كتاب وصفه بأنَّه يقابلُ كتاب أبي عليّ ، وبأنَّه احترق نصفه ، رجّح محقّق الكشف أنّه كشف الحُجَّة .

ومن الكتب التي استدركت على الحُجَّة **الاستدراك لجامع العلوم** ، أحالَ عليه[٣] في كَشْف المشكلات باسم الاستدراك ، والمستدرك ، والمسائل المَأْخوذة على أبي عليّ . وهو كُتَيِّبٌ صغير الجِرْم تعقَّب فيه الجامع أبا عليّ في مواضع من الحُجَّة ، فذكر فيه أعاريب لأبي عليّ لم يرضَها[٤] ، وأقوالاً أجازها نصٌّ هو في أكثر كتبه على عدم جوازها[٥] ، ومواضع فيها سقطٌ وخَلَلٌ وتحريف أصلحها الجامع بِعِراضها بما سقط إليه من كتب أبي عليّ[٦] ، ومواضع سها فيها في إنشاد الشِّعْرِ وعزوه وتلفيقه[٧] ؛ قال الجامع في خطبة كتابه[٨] : « هذه مسائل من كتاب الحُجَّة ، وقع

---

(١) انظر مقدّمة تحقيق كشف المشكلات ٤٥ .

(٢) انظر : كشف المشكلات ١/ ٧٢ ، ٢/ ٧٧٣ .

(٣) انظر : كشف المشكلات ٢/١٢١٦ ، ١٤٠٢ ، ١/٥٦٥ ، ٢/١٠٣٧ ، ١١٢٨ ، ١٢٠٨ ، والجواهر ٢/ ٦٤٠ ، ٦٨٤ ، ٣/ ٨٣٥ .

(٤) انظر : الاستدراك ٩ ، ١٠ ، ١٣ .

(٥) انظر : الاستدراك ٢ .

(٦) انظر : الاستدراك ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٧١ .

(٧) انظر : الاستدراك ٦ ، ١١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٤٤ .

(٨) انظر : الاستدراك ١ .

فيها خلل وتحريف ، فلم يُسَوِّ أحدٌ مِنْ أصحاب أبي عليّ هذا التحريفَ ، ولم يسألوا عنه حين كانوا يقرؤونه عليه ، فرأينا إصلاحَ ذلك من الواجبات . وربَّما تعرض في فحوى ذلك مسائل أُخَر تحتاج إلى بيانٍ ، فلم نبخلْ ببيانه ؛ ليكونَ للنّاظر في هذا فوائدُ جمّةٌ ؛ **إذ كتابُ الحُجَّة كتابٌ لا يستغني عنه المُقْرِئ ولا المفسِّرُ ولا النَّحْويُّ ولا غيرُهم** » اهـ

ومن هذا الكتاب نسختان الأولى في طهران ، والثانية في ليدن ، انتسخه أستاذي المحقّق د . محمّد أحمد الدّالي ، وأهداني منسوخته ، شكر الله له ، وأثابَه في الدَّارَيْنِ ، وأعانه على الفراغ من تحقيقه ، إذ هو كتاب نافعٌ جُلُّ ما وَقَعَ فيه وَارِدٌ على أبي عليّ .

ولجامع العلوم كتاب الأبيات ، يُشبه أَنْ يكون تجريداً لشواهد الشِّعْر من الحُجَّة ، وشرحاً وتحقيقاً لها ، فجميع المواضع التي أَحال فيها عليه هي من شعر الحُجَّة[1] ، وكان كلّما علّق على بيت سها فيه الشَّيْخُ في الاستدراك ، ذكر أنَّه ذكره في الأبيات[2] .

فآثار جامع العلوم في جملتها معقودةٌ على تراث أبي عليّ ، استخرج فوائده ، وضمّ ما تفرّق منه ، وكشف ما انبهم من كلامه ، واستدرك ما فرط منه ، ونبّه على مذاهبه وأقاويله ، حتّى غدت هذه الآثار سُبُلاً تذلّلُ كلام أبي عليّ ، وتعين المعنيّ بتراثه على النفاذ إلى غوره وتدبُّر دقائق مراميه ، ومَنْ يُقدم على تحقيق أثر مِنْ آثار أبي عليّ دون الوقوف على كتب الجامع ، فقد حرم نفسه علماً وتحقيقاً يُجلّي كلام أبي عليّ ، ويجعله الشمس إنارةً مع أدنى تأمُّل .

ومن الكتب التي استكثرت من علم أبي عليّ استكثاراً ، ومتحت من مائه مَتْحاً كتاب **المُخَصَّص** لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل المعروف بابن سِيْده الأندلسيّ (ت

---

(١) انظر : كشف المشكلات ١/ ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٢/ ١٢٨٠ ، والحُجّة ١/ ٢٦٦ ، ٣/ ٣٦٧ ، ٤/ ٥٣ ، ٣٥١ ، ٦/ ٢١٨ ، ٤/ ٣٥٠ ، ٦/ ٢١٧ .

(٢) انظر : الاستدراك ٦ ، ١١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٤٤ .

٤٥٨ هـ) . قال في خطبة كتابه يذكر ما عوّل عليه من المصادر(١) : « وأضفتُ إلى ذلك ما تضمَّنَه من هذا الضَّرْب كلُّ كتاب سقط إلينا من كتب أبي عليّ الفارسيّ النَّحْويّ كالإيضاح والحُجَّة والإغْفال ومسائله المنسوبة إلى ما حلَّه من البلدان كالحلبيّات والقصريّات والبغداديّات والشيرازيّات وغيرها من المنسوبات » ، وقال أيضاً : « وأنا أشرح ذلك كلَّه فَصْلاً فَصْلاً إنْ شاء الله ، وأتحرّى فيه أَشْفَى ما سقط إليَّ من تعليل أبي عليّ الفارسيّ » .

نسب ابن سِيْده جُلَّ ما نقله من الحُجَّة إلى أبي عليّ(٢) ، وقد يبلغ ما نقله عدّة صفحات متّصلة ، مِمّا أمكن أنْ يُصلح بعض ما وقع في الحُجَّة بعِراضه بنصوصها الهاجعة في المخصّص ، وربّما سها ابن سِيْده فيما ينقله(٣) ، أو أخذ كلام أبي عليّ دون تصريح(٤) ، أو نقل عنه أزيد مِمّا وقع في الحُجَّة ، منه هذا النّصّ(٥) : « قال أبو عليّ : . . . . اليقين علْمٌ يحصلُ بعد استدلالٍ ونظر . ويقوّي ذلك قوله ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ٧٥] ، ثمّ ذكر بعدُ ما كان من نظره واستدلاله ، ولذلك لم يَجُزْ أنْ يُوْصَفَ القديمُ سُبحانه به ؛ [لأنَّه لا يُوصلُ إلى طبقة التيقُّن إلّا بعدَ التطرُّقِ إليها بالتأمُّل والتصفُّح والمقابلة بين معاقد الرّأي ومقاصده ، واللهُ سبحانه لا يلحقُه ذلك] ، فليس كلُّ علْمٍ يقيناً ؛ لأنَّ من المعلومات ما يُعلم من غير أنْ يعترض فيه توقُّف أو موضع نظر » اهـ وما جاء بين معقوفتين لم يقع في كلتا المطبوعتين ، وهو من نسيج النّصّ غيرُ مُقْحَمٍ فيه .

---

(١) انظر : المخصّص ١/ ١٣ ، ١٣/ ٢٥٨ .

(٢) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٩٩ ، ٣١٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٢/ ٧١ ، ٨٨ ، ٣٨٠ ، ٣/ ٢٨١ ، ٤/ ٨٠ ، ١٣٤ ، ١٩٤ ، ٢١٩ ، ٣٢٤ ، ٥/ ٢٥ ، ١٢٤ ، ٣٧٢ ، ٦/ ٢٠ ، ١١٩ ، وما يقابلُها من المخصّص على الترتيب ١٠/ ١٠٨ ، ٣/ ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٢/ ٢٧٢ ، ٣٢١ ، ٩/ ٩١ ، ١/ ٥٦ ، ٤/ ٤٠ ، ٨/ ١٠٦ ، ١٥/ ١٠٥ ، ١٢١ ، ٤/ ٢٦ ، ١٣/ ٩٧ ، ١/ ٣٣٨ ، ١١/ ٣٢ ، ١٣/ ٢٦٢ ، ٢/ ١١٩ .

(٣) نسب ما أنشده أبو عليّ في الحُجَّة ١/ ٣١٤ عن أبي زيد إلى سيبويه في المخصّص ٣/ ٨١ .

(٤) انظر : الحُجَّة ١/ ٢٥٨ ـ ٢٦١ ، والمخصّص ٣/ ٣١ .

(٥) انظر : المخصّص ٣/ ٢٩ ، والحُجَّة ١/ ٢٥٦ .

وقد يشرح ابن سِيْده كلام الشَّيْخ ، من ذلك ما مثّل به أبو عليّ لِمَا يُعلم دون استدلال[1] : « نحو ما يُعلم ببداائِه العُقُول والحواسّ » ، قال ابن سِيْده : « يعني بـ « نحو ما يُعلَم ببدائه . . . . » القضايا المنقسمة إلى أربعة أقسام ، وهي :

المعقول : كقولنا العقلُ مُدْرِكٌ لِمَا أُعْمِلَ فيه .

والمحسوس : كقولنا الشمسُ طالعةٌ أو غاربةٌ .

والمشهور : كقولنا إنَّ شُكْرَ المُنْعِمِ حَسَنٌ ، وكُفْرَه قبيحٌ ، وإنَّ بِرَّ الأبوَيْنِ لازمٌ .

والمقبول : وهي القضيّة التي تُؤخذ عن واحدٍ ثقةٍ مُرْتَضًى ، أو جماعةٍ ثقاتٍ مرتضين .

فهذا كُلُّه من المقدّمات التي حَصَلَتْ في النَّفْسِ مِنْ غيرِ بَحْثٍ ولا قياسٍ » اهـ

وأمّا الكتب التي نقلت عن الحُجّة موضعاً أو مواضع مصرّحةً أو غير مصرّحة فهي أكثر مِنْ أَنْ تُحصى إحصاءً لا يفوتُ معه شيْءٌ ، ومِنْ أَنْ يُحاط بها إحاطةً في هذا البحث ، فإنَّ تتبُّعها ولا سيما في غير كتب العربيّة والاحتجاج ، مِمّا لا ينقضي في سنة ولا في سنتين ، بعد أَنْ رأيت تسلُّطَ علمِ أبي عليّ على الخالفين بَلْهَ المعاصرين له وسكوت بعضها عن الأخذِ منه ، مِمّا لا تكشفه الفهارس ، ولكن ما لا يُدرك كلُّه لا يُترك جُلُّه ، وفيما يأتي أمثلةٌ مِنْ نَقْلِ هذه الكتب عن الحُجّة ، مَنْسُوقةٌ على حروف الهجاء :

١ ـ الارتشاف لأبي حَيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ) ، نقل عنه في مواضع[2] .

٢ ـ الأزمنة والأمكنة لأبي عليّ المرزوقي (ت ٤٢١ هـ) ، صرّح بأخذه عنه في موضع ، واجتاح كلامه في موضع[3] .

٣ ـ أسرار البلاغة للإمام عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١ هـ) ، نقل عنه في موضع[4] .

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٢٥٦ ، والمخصّص ٣/ ٢٩ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣/ ١٢٣٢ ، ١٥٢٠ ، والحُجّة ٢/ ٣٥٠ ، ٤/ ٣٢١ .

(٣) انظر : الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٣٤ ، ٢/ ٢٨٨ ، والحُجّة ٦/ ١٩٢ ، ٥/ ١٩٠ .

(٤) انظر : أسرار البلاغة ٣٥٥ ، والحُجّة ١/ ٢٩٥ .

٤ ـ الأشباه والنّظائر للسُّيوطي (ت ٩١١ هـ) ، نقل عنه في موضع[١] .

٥ ـ الإقناع لابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ) ، نقل عنه في موضعين[٢] .

٦ ـ أمالي ابن الشّجريّ (ت ٥٤٢ هـ) ، صرّح بأَخْذِه عنه في مواضع[٣] ، وأغار على كلامه في مواضع[٤] .

٧ ـ أمالي المرزوقي ، نقل عنه في موضع[٥] .

٨ ـ البَحْر لأبي حَيَّان ، نقل عنه مواضع كثيرة ، وناقشه في بعضها[٦] ، وانتقد تقاديره بأنَّ فيها عَجْرفةَ العجم[٧] .

٩ ـ البديع في علم العربيّة لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) ، نقل عنه في مواضع[٨] .

١٠ ـ التبيان للعُكْبَرِيّ (ت ٦١٦ هـ) ، نقل عنه في مواضع[٩] .

١١ ـ التذكرة لأبي حَيَّان ، نقل عنه في موضعين[١٠] .

١٢ ـ التذييل والتكميل لأبي حَيَّان ، نقل عنه في مواضع[١١] .

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٧ ، والحُجَّة ٥/ ٣٩ .

(٢) انظر : الإقناع ١/ ٣٥٧ ، ٣٩٤ ، والحُجَّة ٥/ ٢٩٥ ، ٦/ ٢٣٩ .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري١/ ٥٥ ، ١٠٢ ، ٢٩٨ ، ٣٦٢ ، ٢/ ١٠٠ ، ١٥٥ ، ١٦١ ، ١٩٧ ، ٢٣٣ ، ٥٠٢ ، ٥١٩ ، ٦٠٢ ، وما يقابلُها من الحُجَّة على الترتيب٢/ ٢٤ ، ٦/ ٤٥٢ ، ١/ ٤٧ ، ٢/ ١٧٦ ، ٤٥ ، ٢٤٢ ، ٤/ ١٨١ ، ٥/ ٢٥ ، ٢/ ٤١٠ ، ٤/ ٢٢٠ ، ٥/ ٢٥٩ ، ٤/ ٣٥٠ .

(٤) انظر : أمالي ابن الشجري ١/ ٦٦ ، ٢/ ١٧ ، ١٤٣ ، ١٩٦ ، وما يقابلُها من الحُجَّة على الترتيب ٣/ ٢٨٣ ، ١/ ٣٤٢ ، ٦/ ٣٤٣ ، ٥/ ١٢٦ .

(٥) انظر : أمالي المرزوقي ١٠٨ ، والحُجَّة ٢/ ٣١٧ .

(٦) انظر : البحر ١/ ٢٠ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٣٤٤ ، والحُجَّة ١/ ٤٠ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٢/ ١٩٨ ، ومثل ذلك كثير يتّسعُ الخرقُ على العاذ اتّساعَه على الرّاقع .

(٧) انظر : البحر ٨/ ١١٥ ، والحُجَّة ٦/ ٢١٢ .

(٨) انظر : البديع ١/ ٤٦٣ ، ٥٨٢ ، ٢/ ٥٩ ، ٢١٨ ، ٢٧٥ ، والحُجَّة٢/ ٤٣٦ ، ١/ ١٩٤ ، ٥/ ٢٩٥ ، ١/ ٢٦٩ ، ٦/ ٣٤٩ .

(٩) انظر : التبيان ١/ ١٥١ ، ٢/ ٣٨٩ ، والحُجَّة ١/ ٣٣٥ ، ٦/ ١٥٦ .

(١٠) انظر : التذكرة ٣٤ ، ٥٤٠ ، والحُجَّة ٥/ ٢٩ ، ١/ ٢٦٠ .

(١١) انظر : التذييل ٢/ ٤٩ ، ٤/ ٣٥٨ ، ٥/ ١٨٣ ، والحُجَّة ٢/ ٢٦٨ ، ٣٥٠ ، ١٧٦ .

١٣ ـ الخزانة للبغداديّ (ت ١٠٩٣ هـ) ، نقل عنه في مواضع كثيرة[١] .

١٤ ـ الخصائص لابن جنِّي(ت ٣٩٢ هـ)وارِثِ عِلْمِ أبي عليّ ، نقل منه في مواضع[٢] .

١٥ ـ الدّرّ المصون للسّمين الحلبيّ (ت ٦٥٦ هـ) ، نقل منه في مواضع[٣] .

١٦ ـ رسالة الملائكة لشيخ المعرّة أبي العلاء (ت ٤٤٩ هـ) ، نقل منه في موضع[٤] .

١٧ ـ سرّ الصّناعة لابن جنِّي ، نقل منه في مواضع[٥] .

١٨ ـ سفر السّعادة لعلم الدِّين السّخاوي (ت ٦٤٣ هـ) ، نقل منه في موضع[٦] .

١٩ ـ شرح أبيات المُغْني للبغداديّ ، نقل منه في مواضع[٧] .

٢٠ ـ شرح الجمل لابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، نقل منه في موضع[٨] .

٢١ ـ شرح الحماسة لأبي عليّ المرزوقي ، نقل منه في موضع[٩] .

---

(١) انظر : الخزانة ٤/ ٤٧ ، ٤٣٤ ، ٥/ ١٣٧ ، ٢٦٨ ، ٦/ ٥٦ ، ١٨٨ ، والحُجّة ١/ ١٦٥ ، ٥/ ٣٠ ، ١/ ٢٦٦ ، ٤/ ٤١٦ ، ٥/ ٢١٨ ، ١/ ٣٣٤ .

(٢) انظر : الخصائص ١/ ٣٤٢ ، ٢/ ١٥٨ ، ١٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٣٧٣ ، ٤٦١ ، ٤٩٠ ، ٣/ ٦٥ ، ٢٠٧ ، والحُجّة ١/ ١٥٧ ، ٢٠١ ، ٦/ ٢٢١ ، ٢/ ٢٤٢ ، ٧٢ ، ١/ ٣٤ ، ٢/ ١٨٣ ، ١/ ٢٩٩ ، ٥/ ٢٣٠ ، ٤/ ١٣٦ .

(٣) انظر : الدّرّ المصون١/ ١١٢ ، ١٢٧ ، ٣/ ٨٤ ، ٤/ ٣٢٧ ، ٦/ ٤٨٥ ، ٧/ ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، والحُجّة ١/ ٣٠٩ ، ٣١٨ ، ٣/ ٢٣ ، ٢٣٦ ، ٤/ ٤٢٣ ، ٥/ ٩٦ ، ٩٧ .

(٤) انظر : رسالة الملائكة ٢١٦ ، ٢١٧ ، والحُجّة ١/ ٨١ ، ٩٤ .

(٥) انظر : سرّ الصّناعة ١/ ٤٠٥ ، ٢/ ٦٧٠ ، والحُجّة ٢/ ١٨٣ ، ١/ ٨٥ .

(٦) انظر : سفر السّعادة ١/ ٣٨٥ ، والحُجّة ٣/ ٥٣ .

(٧) انظر : شرح أبيات المُغْني ٢/ ٣٤ ، ٣/ ٢٢١ ، ٦/ ٢٩٥ ، ٣١٥ ، والحُجّة ١/ ٢٦٦ ، ٢٤٨ ، ٢/ ٤٠٠ ، ٥/ ٢٢٥ .

(٨) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٤ ، والحُجّة ٣/ ٣٤٠ .

(٩) انظر : شرح الحماسة ١٧٠١ ـ ١٧٠٢ ، والحُجّة ٦/ ٣٩١ ، ٣٩٢ .

٢٢ ـ شرح الشّافية للجَارَبَرْدِي (ت ٧٤٦ هـ) ، نقل منه في موضع[١] .

٢٣ ـ شرح الكافية للرّضي (ت ٦٨٦ هـ) ، نقل منه في مواضع[٢] .

٢٤ ـ شرح اللُّمع لجامع العلوم الأصبهاني الباقولي ، نقل منه في مواضع[٣] .

٢٥ ـ شرح المفصّل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، نقل منه في مواضع[٤] .

٢٦ ـ شرح الملوكي لابن يعيش ، نقل منه في مواضع[٥] .

٢٧ ـ الصّاحبي لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، نقل منه في موضع[٦] .

٢٨ ـ الفائق للزّمخشريّ (ت ٥٣٨ هـ) ، نقل منه في موضعين[٧] .

٢٩ ـ الفصوص لصاعد الرّبعيّ البغداديّ (ت ٤١٧ هـ) ، أغار على موضع من الحُجَّة ، ولم ينسبه[٨] .

٣٠ ـ الكشّاف للزّمخشريّ ، نقل منه في مواضع[٩] .

٣١ ـ المحتسب لابن جنّي ، نقل منه في مواضع[١٠] .

---

(١) انظر : شرح الشّافية ٤٣٥ ، والحُجَّة ٢/ ٢٤٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١/ ٢٢٦ ، ٢/ ٣٤٦ ، ٣/ ٨٧ ، ٤/ ٤١٠ ، ٤١٣ ، والحُجَّة ١/ ٢٠٠ ، ٣١٠ ، ٣٣٣ ، ٢٧٠ ، ٢٦٨ .

(٣) انظر : شرح اللُّمع ١/ ٣٩٩ ، ٤٤٧ ، ٢/ ٥٤٥ ، ٥٥٦ ، ٥٦٤ ، ٥٦٩ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٥٩٩ ، والحُجَّة ١/ ١٩٤ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٥/ ٢٢٤ ، ١/ ١٤٩ ، ١٤٥ ، ٢٦٦ ، ١٤٨ ، ٢/ ١٧٧ ، ٣/ ٢٢٣ ، ١٢٢ ، ١/ ١٤١ .

(٤) انظر : شرح المفصّل ١/ ٣ ، ٢/ ١٢ ، ٦٧ ، ١٠/ ٥٩ ، والحُجَّة ٥/ ٢٥ ، ٤/ ٣٩١ ، ٢٩٤ ، ٢/ ٢٤٢ .

(٥) انظر : شرح الملوكي ١٩١ ، ٣٤١ ، ٣٥٩ ، ٣٨٨ ، ٣٩٨ ، ٤٣٠ ، والحُجَّة ٤/ ٣٩٦ ، ٢/ ٢٤٢ ، ٥/ ٢٥ ، ٤/ ٣٩٠ ، ٦/ ٢٠٨ ، ٥/ ٣٦ .

(٦) انظر : الصّاحبي ٢٩١ ، والحُجَّة ٢/ ١٨٣ ، ١٦٧ .

(٧) انظر : الفائق ١/ ٤٣٥ ، ٣/ ٢٥٠ ، والحُجَّة ٢/ ٢٥٤ ، ١/ ٣٣١ .

(٨) انظر : الفصوص ٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٧ ، والحُجَّة ٢/ ١٣٦ ـ ١٤١ .

(٩) انظر : الكشّاف ١/ ٢٠٥ ، ٣٤٤ ، ٤٢٦ ، ٤/ ٦٥٩ ، والحُجَّة ٢/ ٢٤٠ ، ٣/ ٢٣ ، ٢/ ٤٧ ، ١/ ٢٤٧ .

(١٠) انظر : المحتسب ١/ ٧٢ ، ١٧٤ ، ٢/ ٣٥٥ ، والحُجَّة ٥/ ١٤٥ ، ٤/ ١٢٧ ، ٦/ ١٥٩ .

٣٢ ـ المدخل إلى تقويم اللِّسان لابن هشام اللَّخْمِيّ (ت ٥٧٧ هـ) ، نقل منه في موضع[1] .

٣٣ ـ المحرَّر الوجيز لابن عطيَّة (ت ٥٤٢ هـ) ، نقل منه في مواضع كثيرة[2] .

٣٤ ـ مُعْجَم البُلْدان لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، نقل منه في مواضع[3] .

٣٥ ـ المُغْنِي لابن هشام (ت ٧٦٢ هـ) ، نقل منه في مواضع[4] .

٣٦ ـ مفردات ألفاظ القرآن للرّاغب الأصفهانيّ (ت نحو ٥٠٢ هـ) ، اجتاح من الحُجَّة موضعاً ، ولم ينسبْه[5] .

٣٧ ـ مقاييس اللُّغة لابن فارس ، نقل منه في موضع[6] .

٣٨ ـ المنصف لابن جنِّي ، نقل منه في مواضع[7] .

٣٩ ـ نَضْرَةُ الإغْريض في نُصْرة القريض للمظفَّر العلويّ (ت ٦٥٦ هـ) ، أغار على موضع مِنَ الحُجَّة ، واجتاحه دونَ أنْ ينسبَه[8] .

هذه أمثلة تدلُّ على ما وراءَها من الكتب التي استقت مِنْ ماءِ الحُجَّة ، وهي كتب متنوِّعة في العربيّة ، وإعراب القرآن ، والاحتجاج ، والتفسير ، واللُّغة ، وفقهها ، والبلدان ، والبلاغة ، ونقد الشِّعْر ، والأزمنة ، وغريب الحديث ، والأمالي ، مِمّا يُبين عن المنزلة التي تبوَّأتْها الحُجَّة في تصانيف الخالفين .

وبالجملة كان للحُجَّة تأثيرٌ بالغ فيما صنِّف بعدها في مختلف الحقول والفنون ،

---

(١) انظر : المدخل إلى تقويم اللِّسان ١٢٧ ، والحُجَّة ٣/ ٢٧٧ .

(٢) انظر : المحرَّر ١/ ٨٩ ، ٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٣٨٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، والحُجَّة ١/ ٣٠٠ ، ٣١٧ ، ٢/ ١٨٤ ، ١٩٢ ، ٤٤٧ ، ٣/ ٣٥ ، ٣٨ ، وغيره كثير .

(٣) انظر : معجم البلدان ٢/ ٤١٥ ، ٣/ ٤٣٥ ، ٤/ ٣٩٥ ، والحُجَّة ١/ ٢٣٦ ، ٦/ ١٧٥ ، ٤٤٢ .

(٤) انظر : المُغْني ١٤٩ ، ٣٧٧ ، والحُجَّة ٢/ ١٧٦ ، ٦/ ١٣٦ .

(٥) انظر : المفردات ٤٣٠ ، والحُجَّة ٢/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣ .

(٦) انظر : المقاييس ٣/ ١٨٥ ، والحُجَّة ٢/ ٢٢ .

(٧) انظر : المنصف ٢/ ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، والحُجَّة ١/ ١٢١ ، ٦٧ .

(٨) انظر : نَضْرَة الإغريض ٢٦٦ ، والحُجَّة ٤/ ١٨١ ـ ١٨٤ .

فمن العلماءِ مَنْ عكف عليها ملخِّصاً ومهذِّباً ، ومنهم من استدرك أشياء زلّت فيها قدمِ أبي عليّ ، ومنهم مَنْ أفرد شواهد الشِّعْر فيها ، وأدار عليها شرحه وتحقيقه ، ومنهم مَنْ حشا كتبه بما تفرّق من كلامه فيها ، ومنهم مَنْ شرحها وكَشَفَ مخبّآتِها ، ومنهم مَنْ نقل مَوَاضِعَ منها مُصرِّحاً وغيرَ مصرِّحٍ ، ومناقِشاً حيناً ومُسلِّماً بما أتى به الشَّيْخ حيناً آخر . وبان أنَّ جامع العلوم وابن سِيْده كانا من أكثر النّاس إناخةً على متن الحُجَّة لا يَبْغيان عنها حِوَلًا . كلٌّ أولئك يجعل المرء يقول في غيرِ قليلٍ من الاطمئنان : كان كتاب الحُجَّة في بابه ككتاب سيبويه في بابه من حيث اشتمالُهما على أصول علمهما ، وغزارةُ النَّقْل عنهما ، والاعتدادُ بمذاهبِ صاحِبهما ، وحركةُ التَّصنيفِ التي قامتْ على كلٍّ منهما .

الباب الثاني

الأُصول النَّحويَّة والصَّرفيَّة في الحُجَّة

الفصل الأَوَّل : السَّماع وأَدلَّته .

أَوَّلًا ـ القرآن الكريم .

ـ القراءات القرآنية .

ـ أسس اختيار القراءة عند أبي علي .

ـ موقف أَبي عليّ من القراءات .

ثانياً ـ الحديث الشّريف .

ثالثاً ـ ما رُوي عن العرب .

١ ـ الشِّعْر .

٢ ـ النَّثْر .

ـ مراتب المسموع وموقف أبي عليّ منه .

الفصل الثَّاني : الاستدلال الذِّهني وأدلَّته .

الجانب الأَوَّل : الأصول العامة التي صدر عنها أبو عليّ في بناء القواعد .

الجانب الثَّاني : القياس التفسيري ، وفكرة الأصول والفروع .

الجانب الثَّالث : العِلَل التي هي جزء من القاعدة ، وشاهد على صحتها .

الفصل الثالث : المصطلحات النَّحويَّة في الحُجَّة .

١ ـ ملاحظ عامة حول إجْراء أَبي عليّ للمصطلح .

٢ ـ مسرد المصطلحات النَّحويَّة التي تخالف ما استقرَّ عند الدارسين .

البَابُ الثَّاني

الأُصُولُ النَّحْويَّة والصَّرْفِيَّة في الحُجَّة

الفَصْلُ الأَوَّل

السَّمَاع وأَدِلَّتُه

الغَرَضُ مِنْ هذا البَابِ تلمُّسُ الأُصُولِ التي شُيِّدَتْ عليها المادَّةُ النَّحْويَّةُ والصَّرفيَّةُ في الحُجَّة ، أي ما اشتمل عليه حِجَاجُ أبي عليّ من أَدِلَّةٍ وبراهينَ مُسْتندةٍ إلى ما بناه أَسْلافُه من النُّحاة بِطريق السَّمَاع ، ثمّ ما انتهوا إليه بطريق الاستقراءِ والاستنباطِ والقياسِ ، وما أضَافَه الشَّيْخُ إلى أقيستِهم وعِلَلِهم ، وذلك أنَّ أبا عليّ مِنْ أَشْهَرِ نحاةِ العربيّةِ في إجراءِ القياسِ وأَرْسَخِهم كعباً في إنفاذِ هذا الأَصْلِ وتَوْسِيْعِه ، وأكثرِهم انتزاعاً لِمَا خَفِيَ مِنْ عِلَلِه ، فقد ذكر ابنُ جنّي أنَّ أبا عليّ قال له بحلب سنة ٣٤٦هـ :[1] « أُخْطِىءُ في خمسينَ مسألةً في اللُّغة ، ولا أُخْطِىءُ في واحدةٍ مِنَ القياسِ » . وسيكشف هذا الباب عن صور هذين الأصلَيْنِ في الحُجَّة .

السَّمَاع

السَّمَاع هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول النَّقْلَ الصَّحيحَ الخارج عن حدّ القِلّة إلى حدّ الكثرة ، فخرج عنه إذن ما جاءَ في كلامِ غيرِ العربِ من المولَّدين ، وما شَذَّ مِنْ كلامِهم[2] .

أو هو ما ثَبَتَ في كلامِ مَنْ يُوثَقُ بفصاحتِه ، فشَمِلَ كلامَ الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلامَ نبيِّه ﷺ ، وكلامَ العربِ قبلَ بعثتِه ، وفي زمنِه ، وبعدَه إلى أَنْ فَسَدَت الألسنةُ بكثرةِ المولَّدين نَظْماً ونثراً عن مسلم أو كافر . فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كُلِّ

---

(١) الخصائص ٢/ ٨٨ .

(٢) انظر : الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ .

منها من الثُّبوت[1] .

وأدلّة السَّمَاع كما يظهر من حدِّه ثلاثة : القرآن الكريم ، والحديث الشّريف ، وكلام العرب .

أولًا ـ القرآن الكريم

القرآن الكريم :[2] « هو النَّصُّ الشُّموليّ الكُلّيُّ الموحَّدُ المتجانس الذي أجمعت الأُمَّة من السَّلف على أنَّه كلامُ الله المنتظِمُ من حروف وأصوات ، والمؤلَّفُ من سورٍ وآياتٍ ، والمقروءُ باللِّسان العربيّ ، المحفوظُ في الصدور ، المسطورُ في المصحف ، الملموسُ بالأَيْدي ، والمَسْموعُ بالآذان ، والمنظور بالأَعْين » .

و[3] « لم يتوفّر لنصٍّ ما توفَّر للقرآن الكريم مِنْ تواتُرِ رواياتِه وعنايةِ العلماءِ بضبطها وتحريرها متناً وسنداً ، وتدوينها وضبطها بالمشافهةِ عن أفواه العلماءِ الأَثْبات الأبيناء ، فهو النّصّ العربيّ الصّحيح المتواتر المُجْمَع على تلاوتِه بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداءِ والحركات والسكنات » .

والقرآن الكريم من قبل ومن بعد النَّصُّ الخالد الذي نشأَتْ علومُ العربيّة في رحابه خِدْمةً له ، وصَوْناً له عن أَنْ يلحقَه أَذَى اللَّحْن ، وحِياطةً لذماره ، وكتابنا الحُجَّة واحد من هذه الكتب التي نهضت لهذه الغاية ، وقد استظهرت فيما مضى من هذا البحث أنَّ مِمّا حَمَلَ أبا عليّ على صناعة الحُجَّة أنَّه نَشَأَ في بيئةٍ احتدم فيها الجَدَلُ ، وتكاثر فيها الطاعنون الذين يجتهدون في التنقير عمّا يُظَنُّ أَنْ يكون ثغرة يلجون منها إلى القرآن كاختلاف قراءاته ، فأراد أبو عليّ أَنْ يردَّ عليهم مزاعمهم بالحُجَّة والنَّظَر والقياس ، وينضح عن كتاب الله ، ويرمي من ورائه ، فأنشأ كتابه الحُجَّة ليبيِّنَ أنَّ هذه القراءات جارية على سنن كلامهم محفوفة بالأقيسة من أمام ووراء ، ولهذا أيضاً

(١) انظر : الاقتراح ١٥٢ .

(٢) الكُلّيّات ٤/٣٦ .

(٣) في أصول النَّحْو ٢٨ .

ما تمنّى أَنْ يقتنيَ النَّاسُ نسخةً مِنْ كتاب قطرب « الرّدّ على المُلْحدين »[1] .

وشواهدُ القرآن في الحُجّة كثيرةٌ غفيرةٌ تُطالعُ النّاظرَ فيها أينما اتّجه ، وذلك أنَّ أبا عليّ لا يكادُ يعرضُ لأَصْلٍ مِنَ الأُصُولِ أَوْ قاعدةٍ مِنَ القَواعِدِ إلَّا استشهدَ له بآيةٍ أَوْ أكثرَ مِنَ التنزيلِ العزيز ، من ذلك ما قاله في الاستدلال لقول أبي الحسن أنَّه لا يحسن أن تليَ الجملةُ الاسميّةُ أو المضارعُ غيرُ المجزومِ « سواءٌ » :[2] « ومِمّا يدلُّ على ما قال أنَّ ما جاءَ في التنزيلِ من هذا النَّحْو جاءَ مع المثال الماضي ؛ كقوله تعالى ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [سورة إبراهيم : ٢١] ، وقوله ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ ﴾ [سورة المنافقون : ٦]، ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [سورة البقرة: ٦]» .

ولا يقتصر أبو عليّ في الاستشهاد بالقرآن على مسائل العربيّة فحسب ، بل يستشهد به في تفسير القرآن أيضاً ، من ذلك قوله :[3] « ويجوزُ أَنْ يكونَ قوله تعالى ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾ [سورة البقرة : ٧] وصْفاً لِلّذي ذُمَّ بهذا الكلام بأنَّ قلبه ضاق عن قبول الحكمة والإسلام والاستدلال على توحيد الله . ومثل ذلك قوله ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [سورة محمّد : ٢٤] ، ومثله ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [سورة فُصّلَت : ٥] ، ومن ذلك قوله ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ﴾ [سورة البقرة : ٨٨] ، إنَّما هو جمع أَغْلَف ، أيْ في غِلاف ، كقوله ﴿ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ ﴾ ، ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٧٩] . ويقوّي ذلك أنَّ المطبوعَ على قلبه وُصِفَ بقلّةِ الفَهْمِ بما يسمعُ مِنْ أَجْلِ الطَّبْع ، فقال ﴿ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [سورة النّساء : ١٥٥] ، وقال ﴿ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [سورة التوبة : ٨٧] . ومِمّا يبيّنُ ذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ

---

(١) انظر : بقية الخاطريّات ٤٧ .

(٢) الحُجّة ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧١ ، ونقله الرّضيّ في شرح الكافية ٤/ ٤١٠ ـ ٤١١ ، ودراسات لأسلوب القرآن ١/ ٣٨٨ .

(٣) الحُجّة ١/ ٣٠٣ .

﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ [سورة الأنعام : ٤٦] » .

والقرآن نفسُه ما لم يُختلف فيه كان شواهد لِمَا اختُلِفَ فيه ، من ذلك ما قاله أبو عليّ في قراءة ابن عامر وحدَه ﴿فَأُمْتِعُهُ قَلِيلًا﴾ [سورة البقرة : ١٢٦] ، وقراءة الباقين ﴿فَأُمَتِّعُهُ﴾ مشدّدة التاء[١] : « التّشديدُ أَوْلى ؛ لأنَّ التنزيلَ عليه ؛ قال تعالى ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمۡ﴾ [سورة هود : ٦٥] ، وقال ﴿يُمَتِّعۡكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾ [سورة هود : ٣] ، و﴿كَمَن مَّتَّعۡنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [سورة القصص : ٦١] ، و﴿وَمَتَّعۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ حِينٖ﴾ [سورة يونس : ٩٨] . فكما أنَّ هذه الألفاظ على متّع دون أَمْتَعَ ، فكذلك الأَوْلى بالمختلَفِ فيه أَنْ يكونَ على مَتَّعَ دون أَمْتَعَ » .

ومَرَدُّ هذه النَّزْعَةِ إلى الاحتجاج للقرآن بالقرآن عند أبي عليّ اعتقادُه أنَّ القرآن كالشَّيْءِ الواحد ، وأنَّ مجازَه مجازُ سورةٍ واحدةٍ ، وأنَّ بعضَه متّصلٌ ببعضٍ ، فلمّا أَعْرَبَ[٢] ﴿لَآ﴾ زائدةً في قوله ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [سورة القيامة : ١] ، أَوْرَدَ هذا الاعتراض على نفسِه ، وأَجَابَ عنه : « فإِنْ قُلْتَ[٣] : فإِنَّ « لا » ، و« ما » ، والحروفَ التي تكونُ زَوَائدَ إنّما تكونُ بينَ كلامَيْنِ ، كقوله ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ﴾ [سورة نوح : ٢٥] ، ولا تكاد تُزادُ أَوّلًا = فقد قالُوا[٤] : **إنَّ مجاز القرآن مجازُ الكلام الواحد**

---

(١) الحُجّة ٢/ ٢٢١ ، وانظر منها ٢/ ٦٧ ، ٤/ ١٠ .

(٢) انظر : الحُجّة ٦/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤ ، ونقل ابن الشّجريّ ٢/ ١٤٣ جميع كلامه على هذه الآية .

(٣) هذا قول الفرّاء في معانيه ٣/ ٢٠٧ ، قال : « ولا يبتدأ بجَحْدٍ ، ثمّ يُجعل صلةً يُراد به الطّرح » ، وجعلها نافيةً ردّاً على مَنْ جَحَدَ البعث ، وأنكر القيامة ، فالتقدير : لا ليس الأمر على ما تقوّلتموه من إنكارِكم ليوم القيامة ﴿أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ . وحُكِيَ قولُ الفرّاء لأبي عليّ عن ثعلب . البغداديّات ٣٤٦ ، واختاره الجامع في كشف المشكلات ٢/ ١٤٠٢ .

(٤) المفسّرون . قال ابن السّرّاج في الأُصول ١/ ٤٠١ « وكذلك قال المفسّرون في قوله ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ : إنّما هو أقسم . قال أبو العبّاس : فقيل لهم في عروض ذلك : إنَّ الزّوائدَ مِنْ هذا الضَّرْبِ إنّما تقعُ بين كلامَيْنِ أَوْ بعدَ كلام ، كقولك : جئتك لأمْرٍ ما ، فكانَ مِنْ جوابهم : أنَّ مجازَ القرآنِ كلِّه مجازُ سورةٍ واحدةٍ بعدَ ابتدائِه ، وأنَّ بعضَه متّصلٌ ببعضٍ »اهـ ومثلُه في معاني القرآن للزّجّاج ٢/ ١٣٧ ، ٥/ ٢٥١ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٥/ ٧٨ . وفي القرطبي ١٨/ ٢٧٤ أنّه قول أكثر المفسّرين . وقال أبو حَيّان في البحر ٨/ ٢١٣ « والأَوْلى عندي أنّها لامٌ أُشْبِعَتْ فتحتُها ، فتولّدتْ منها أَلِفٌ ، كقوله : أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ العَقْرابِ » .

والسّورة الواحدة . قالُوا : والذي يدلُّ على ذلك أنّه قد يُذكرُ الشَّيْءُ في سورة ، فيجيءُ جوابُه في سورة أُخرى ، كقوله ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [سورة الحِجْر : ٦] ، جاء جوابُه في سورة أُخرى ، فقال ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [سورة القلم : ٢] . فلا فَصْلَ ، على هذا ، بينَ قولِه ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [سورة الحديد : ٢٩] ، وبينَ قولِه ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [سورة القيامة : ١] » .

والقرآنُ الكريمُ الغايةُ والمنتهى في الاحتجاج ، فإذا جاءَ الشَّيْءُ مُوافقاً لِمَا في التنزيلِ لم يكنْ لقائلٍ مقالٌ ؛ قال في قراءة حمزة والكسائيّ[1] ﴿ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ ٱلْإِثْمِ ﴾ [سورة النجم : ٣٢] ، بإفراد ﴿كبيرَ﴾ :[2] « فإنْ قيل : فهلّا جَمَعَا ذلك ليكونَ أَبْيَنَ كما جمعَ ذلك سائرهم ، قيل : إذا أَتَيَا به على قياسٍ ما جاءَ في التنزيل في غير هذا الموضعِ ، لم يكنْ لقائلٍ مقالٌ ؛ أَلا ترى أنّه قد جاءَ ﴿ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ ﴾ [سورة النِّساء : ٩٢] ، وقال ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ [سورة الكهف : ٥٠] ، فأَفردَ ، وجَمَعَ في قوله ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [سورة فُصِّلَتْ : ١٩] ، و﴿ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً ﴾ [سورة الممتحنة : ٢] » .

ولا يخالفُ هذا النَّصَّ قولُ أبي عليّ في موضعٍ آخر :[3] « فإذا عَضَدَ هذا القياسَ أَنْ يكونَ الكتابُ عليه ، جُمِعَ إليه موافقةَ الكتاب . وإنّما جاءَ الكتابُ فيما نَرى على هذا القياس » ، فأبو عليّ لا يريدُ أَنْ يجعلَ التنزيلَ تابعاً للقياسِ ، وأنَّ القياسَ هو

= وأَشْبَهُ هذه الأقوالِ بالصّواب قولُ الفرّاءِ بأنّ « لا » رَدٌّ لِمَا تقولوه ، إذ كَونُ الحرفِ زائداً يدلُّ على اطّراحِه ، وكونُه مُبْتَدَأً به يدلُّ على قوّةِ العِنايةِ به ، فيبعد أَنْ يكونَ الشَّيْءُ مطّرحاً مَعْنِيّاً به في حالةٍ واحدةٍ ، ولأنّه لم يُعْهد عنهم زيادة الحروف مبتدأةً ، وما أنشده أبو عليّ في البغداديّات ٣٤٥ على أنّه منه ، خُرِّج على غير ذلك ، ولأنَّ هذه الحروفَ إذا زِيدت أوّلاً فهي لضَرْب من التوكيد ، وحُكْمُ ما جاءَ للتوكيد أَنْ يأتيَ بعدَ المؤكّد . فإذا كان القولُ بالزيادة تعترضُ فيه هذه الأشياء ، فلا جَرَمَ أَنَّ إبقاء « لا » على ما وُضِعَتْ له أَصْلاً أَوْلى وأجدر . انظر : ابن الشّجريّ ١٤٣/٢ ، والمصادر السّالفة في تخريج الآية .

(١) انظر : السَّبْعة ٦١٥ .
(٢) الحُجّة ٢٣٦/٦ .
(٣) الحُجّة ١١٠/٢ .

الأَصْلُ عندَه ، وما ثبت بالنَّقْل والأثرِ هو الفَرْعُ ، وإنَّما يريدُ أنَّ ما يُصَحِّحُ هذا القياسَ مجيءُ القرآنِ عليه ، وأنَّ هذا القياسَ إنَّما هو مستخرجٌ من التنزيل ؛ قال أبو عليّ :[1] « وهذه العِلَلُ إنَّما تُستخرجُ وتُوضعُ بعد سَمَاعِ الشَّيْءِ واطِّرادِه في الاستعمال . . . . . وحُكْمُ السَّمَاعِ في الشَّيْءِ أنْ يتقدَّمَ القياسَ ، فإذا لم يتقدَّمْه فلا موضعَ للقياسِ » .

ومِنْ صورِ الاحتجاج بالقرآن عندَ الشَّيْخِ أنَّه قد يشيرُ إلى الآية دون أنْ يتلوَها فيما يُقَرِّرُه مِنْ أحْكامٍ ، وذلك لأنَّه يخاطبُ أُمَّةً كان القرآنُ مِلْءَ سَمْعِها وبَصَرِها . من ذلك قوله[2] : « ويجوزُ أنْ يعودَ الذِّكْرُ إذا ذُكِّرَ على ما وَقَعَتْ عليه الدّلالةُ في اللَّفْظِ ، وهو أنَّ ﴿ تَخْلُقُ ﴾ [سورة المائدة : ١١٠] يدلُّ على الخَلْق ، كما أنَّ « يبخلون » يدلُّ على « البُخْل » » . يُشيرُ إلى الآيةِ الكريمةِ ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾ [سورة آل عمران : ١٨٠] ، فالضمير ﴿ هُوَ ﴾ يرجعُ إلى « البُخْلِ » الذي دَلَّ عليه ﴿ يَبْخَلُونَ ﴾ .

ومثله أيضاً قوله :[3] « ويكونُ ذِكْرُ ﴿ تُسْئَلُ ﴾ ، وهو فِعْلٌ بعدَ المفردِ الَّذي هو قولُه ﴿ بَشِيرًا ﴾ [سورة البقرة : ١١٩] ، كذِكْرِ الفِعْلِ في قوله ﴿ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٦] بعد ما تقدَّم من المفرد » . يُشير إلى ﴿ وَجِيهاً ﴾ مِنْ قولِه تعالى ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ [سورة آل عمران : ٤٥] » .

وأمامَ هذا الحشدِ الهائلِ مِنْ شواهدِ التنزيلِ العزيزِ التي زخرتْ بها الحُجَّة سَهَا أبو عليّ في بعض ما تلاه منها[4] ؛ من ذلك أنَّه أدخل الباءَ على كلمة « عذاب » من قوله ﴿ وَعَذَابٍ * ٱرْكُضْ ﴾ [سورة ص : ٤١ ، ٤٢] في موضعين[5] . ومنه أيضاً ما تلاه من

---

(١) البغداديات ٣٠٦ .
(٢) الحُجَّة ٣/ ٢٧٨ .
(٣) الحُجَّة ٢/ ٢١٦ .
(٤) انظر : الحُجَّة ٥/ ٣١١ـ٣١٦ .
(٥) الحُجَّة ١/ ٦٥ ، ٣٧٤ .

سورة الصّافات ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [٤٥] شاهداً على الحمل على المعنى ، ولا شاهدَ له فيها على ما يريد ، وهو يريد ما في سورة الواقعة ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * . . . وَحُورٌ عِينٌ . . ﴾ [١٧ ـ ٢٢] ،[١] فمن قرأ ﴿وحُورٌ﴾ بالرّفع ، فقد حمل الكلام على المعنى : لهم فيها كذا ، ولهم فيها حورٌ ، ومَنْ نَصَبَ ﴿وحُوراً﴾ فقد حمل الكلام أيضاً على المعنى ؛ لأنَّ الكلامَ يدلُّ على « يُمنحون » . وقد سها أبو عليّ هذا السَّهْوَ مرّتين[٢] . ولعلّ اتفاق ﴿كَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ في السّورتين هو ما أوقعه في هذا السَّهْوِ .

وعلى الجملة فالقرآن الكريم عنده وعند غيره من أعيان العربيّة النَّصُّ المُنْقَطِعُ عمّا قبلَه وعمّا بعدَه في فصاحتِه وبلاغتِه وإعجازِه ، وهو أوّل ما يُفزع إليه عند الحِجَاج ، ولم يكد أبو عليّ يعرض لأَصْلٍ مِنَ الأُصول أو قاعدةٍ من القواعد إلَّا جَعَلَ بينَ يديه آيةً أو أكثر . ولم يقتصر استشهاده بالقرآن على مَسَائِلِ العربيّة فحسب ، بل استعان بالقرآن على تفسير القرآن ، وبما اتّفقوا عليه مِنْ قراءاته على الاحتجاج لِمَا اختلفوا فيه ، وهو يصدر في هذا عن نزعة المفسِّرين الذين يَرَوْنَ أَنَّ القرآن كالشَّيءِ الواحدِ وأنَّ مجازَه مَجَازُ السّورةِ الواحدةِ ، بَعْضُه متّصلٌ ببعض . وظهر أنَّ التنزيلَ الغايةُ والمنتهى في بابِ الاحتجاج ، وأَنَّ ما جاءَ على وفاقِه لا يكونُ لقائلٍ فيه مقال .

القِرَاءَاتُ القُرْآنِيّة

القراءات من المصادر المهمّة لمعرفة لغات العرب ، وليس اختلاف هذه القراءات إلَّا صورة تعكس اختلاف هذه اللُّغات . وذلك أنَّ العرب لمّا كانوا قبائل شتَّى ، وكان لكلِّ قبيلةٍ منهم لغتُها التي استمرأت النُّطْقَ بها ، وليس يسهل على مَنْ تسلّطتْ عليه لغتُه أَنْ يفارقَها إلى غيرها = أقرأَ النّبيُّ ﷺ أصحابَه الكتابَ العزيز على

---

(١) انظر : الحُجّة ٦/ ٢٥٥ .

(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٢٤ ، ٦/ ١٨٨ .

غير ما وجه في غيرِ قليلٍ من كلماته ، تيسيراً على النّاس ورحمةً ولُطْفاً بهم ؛ قال ابن قتيبة[1] : « لو أنَّ كُلَّ فريقٍ من هؤلاءِ ـ يعني القبائل ـ أُمِرَ أَنْ يزولَ عن لغتِهِ وما جرى عليه اعتيادُه طفلاً وناشئاً وكَهْلاً ، لاشتدَّ ذلك عليه ، وعَظُمت المِحْنَةُ فيه ، ولم يُمكنْه إلّا بعدَ رياضةٍ للنَّفْسِ طويلةٍ ، وتذليلٍ لِلِّسَانِ ، وقَطْعٍ للعادة ، فأَرادَ الله برحمتِه ولُطْفِه أَنْ يجعلَ لهم متّسعاً في اللُّغات ، ومُتَصرَّفاً في الحركات ، كتيسيرِه عليهم في الدِّين » .

ثمّ جُمعت هذه الوجوه المختلفة التي أَقْرأَ النَّبيُّ ﷺ أصحابَه بها ، وسُمِّيَت القراءات القرآنيّة ، وظهر علم القراءات الذي حُدَّ بأنّه[2] « عِلْمٌ بكيفيّةِ أَدَاءِ كلمات القرآن واختلافها بِعَزْوِ النّاقلة » .

وأركان القراءة[3] : صحّة سندِها إلى النَّبيِّ ﷺ ، وموافقة الرّسم العثماني ولو احتمالاً ، وموافقة العربيّة ولو بوجه واحد . وفي ضوءِ هذه الأركان جعلوا القراءة على أَضْرُبٍ :

١ ـ القراءة المتواترة : ما نقله جَمْعٌ لا يمكنُ تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه .

٢ ـ القراءة المشهورة : ما صحَّ سندُها ، ولم تبلُغ درجة التواتر ، ووافقت العربيّة والرّسم ، واشتهرت عند القَرَأَة ، ولم تُعَدَّ غلطاً ، ولا شذوذاً ، ويقرأ بها ، ومن أمثالها القراءات التي اختلفت طرق نَقْلِها عن السَّبْعة .

٣ ـ القراءة الآحاد : وهي القراءة التي صحَّ سندُها ، وخالفت الرّسم أو العربيّة ، ولم تشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يُقرأ بها .

٤ ـ القراءة التي لم يصحَّ سندُها .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٣٩ ، وعنه في النَّشْر ١/ ٢٣ .

(٢) منجد المقرئين ٣ .

(٣) انظر : الإتقان ١/ ٧٩ .

وقال ابن جنّي[1] : « القراءات على ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ اجتمع عليه أكثر قُرَّاءِ الأمصار ، وهو ما أَوْدَعَه ابن مجاهد في كتابه الموسوم بقراءات السَّبْعة ، وضَرْبٌ تعدّى ذلك فسَمَّاه أَهْلُ زماننا شاذّاً ، أي خارجاً عن قراءة القرّاء السَّبْعة المقدّم ذكرها ، إلَّا أنَّه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قُرَّائِه ، محفوف بالرّوايات من أَمَامِه وورائِه ، ولعلّه أو كثيراً منه مُسَاوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه » .

أكثر الدّارسون قديماً وحديثاً من الكلام على قبول القراءات والاستشهاد بها ، ويمكن تلخيص مواقف النُّحاة من القراءات القرآنيّة على النَّحْو الآتي[2] :

الموقف الأوّل : يريد إِخْضَاعَ النّصّ القرآنيّ لقواعد العربيّة ، فانتهى به الأَمْرُ إلى رَمْيِ ثِقاتِ القُرّاء باللَّحْنِ لدى تعارض قراءاتهم مع القاعدة النَّحْويّة[3] .

الموقف الثّاني : رَضِيَ القراءة ، وقَبِلَها في الحرفِ المقروءِ بعينِه مِنْ غَيْرِ الاتِّسَاعِ في القياسِ عليها[4] .

الموقف الثّالث : يريدُ إِخْضَاعَ القاعدة للنَّصّ القرآني مُجِيْزاً مَا جَاءَتْ به القراءةُ التي صَحَّ سَنَدُها[5] .

وكتاب الحُجّة معقود للاحتجاج لقراءات القُرّاء السّبعة الذين اجتباهم ابن مجاهد ، فهو إذن من أغنى المَصَادر لدراسة موقف النُّحاة من القراءات ما وَافَقَ منها أقيستَهم ، وما جاء منها على غير تلك الأقيسة . ويحسن بنا قبل أَنْ نعرض لموقف أبي عليّ من القراءات ، ولا سيّما ما خالف منها مقاييسَ البصريّين ، أَنْ نتوقَّفَ عند الأُسس التي اتّكأ عليها عند الترجيح بين قراءتين .

---

(١) المحتسب ١/ ٣٢ .

(٢) انظر : ابن يعيش النّحويّ ٣٢٥ .

(٣) انظر : البحر ١/ ٣٦٦ ، ٢/ ٤٩٩ ، ٥/ ٤٢٠ .

(٤) انظر : الخصائص ١/ ٩٣ ، ٩٩ ، ٢/ ٣٣٠ .

(٥) انظر : في أُصُول النَّحو ٣٠ ـ ٤٥ ، ومقدّمة تحقيق حجة القراءات ١٩ .

أسس اختيار القراءة عند أبي عليّ

لم يحاول أبو عليّ في كلّ موضع اختلف فيه القُرَّاءُ أَنْ يختارَ قراءةً بعينها فِعْلَ شيخِه ابن السّرّاج في القطعة التي حكاها من احتجاجه ، بل كثيراً ما كان يحتجُّ لكُلِّ قراءةٍ ، ويبيّنُ السَّمْتَ الذي انتحتْه من مقاييس العربيّة دون أَنْ يرجِّح قراءةً على أخرى . وتراه أحياناً ينصُّ على استواءِ القراءتَيْنِ في الحُسْنِ من غير أَنْ يفاضِلَ بينهما ؛ قال[1] : « فإذا جاءَ التنزيلُ باللُّغتَيْنِ جميعاً تبيَّنْتَ مِنْ ذلك استواءَ القِراءتَيْنِ في الحُسْنِ » ، وقال : « وإذا كان للشَّيْءِ في العربيّة وجهان ، فأَخَذَ آخِذٌ بِأَحَدِ الوجهَيْنِ ، وآخر بالوجه الآخر كان سائغاً ، وكذلك إنْ أخذ بأحَدِ الوجهين في موضع ، وفي موضع آخر بالوجه الآخر » ، وقال : « فدَلَّ هذا على أنّه لغتان ، فبأيِّهما قرأتَ كان حَسَناً » ، وقال : « الكَرْهُ والكُرْهُ لغتان . . . . فمن قرأَ الجميعَ بالضَّمِّ فقد أَصَابَ . وكذلك لو قرأ قارِئٌ جميع ذلك بالفتح ، وكذلك إنْ قرأَ بعضَ ذلك بالفتح وبعضَه بالضَّمّ . كُلُّ ذلك مستقيمٌ » ، وقال : « وإذا كان كلُّ واحدٍ منهما لا ينافي الآخرَ في المساغِ والجوازِ ، كانُوا كلُّهم قد أحسنَ فيما أَخَذَ به ؛ لتساوي الأَمْرَيْنِ في ذلك كلِّه في القياس » .

يبين من النصوص السّالفة أنَّ أبا عليّ في بعض المواضع لا يرى الترجيح بين قراءتَيْن ؛ إذ هذه القراءات كلُّها صحيحةٌ ثابتةٌ ، ولكلٍّ منها وَجْهٌ ظَاهِرٌ حَسَنٌ في العربيّة ، وأبو عليّ جارٍ في هذا المسلك على عِرْق له يُروى عن ثعلب ؛ قال أبو حَيَّان[2] : « وقد تقدّم[3] لنا غيرَ مرّة أنّا لا نرجِّحُ بينَ القراءتَيْنِ المتواترتَيْنِ . وحكى أبو عمر الزّاهد في كتاب « اليواقيت » أنَّ أبا العبّاس أحمد بن يحيى ثعلباً كان لا يرى الترجيحَ بين القراءات السّبع ، وقال : قال ثعلب من كلام نفسِه : إذا اختلفَ الإعْرابُ في القرآن عن السّبعة ، لم أُفَضِّلْ إعراباً على إعراب في القرآن ، فإذا

---

(١) الحُجّة ٣/٣٢٣ ، ٤/٢١٨ ، ٣/١٦١ ، ١٤٤ ، ٢/١٧٩ على الترتيب .

(٢) البحر ٤/٨٧ .

(٣) انظر : البحر ١/١٩٩ ، ٢/٢٦٥ ، ٥٠٦ ، ٣/٨٨ ، ٣٨٦ ، ٤/١١١ ، ٨/٣٢٥ .

خرجْتُ إلى الكلامِ كلامِ النّاسِ فضّلْتُ الأقْوى . ونِعْمَ السّلَفُ لنا أحمدُ بْنُ يحيى ، كان عالماً بالنّحْوِ واللُّغةِ ، متديّناً ثِقةً » .

ولم يكن الحُكْمُ باستواءِ القراءتَيْنِ في الحُسْنِ مذهباً ومعتقداً لأبي عليّ في كُلِّ موضعٍ موضعٍ اختلفَ فيه القَرَأَةُ ، بل يطالعُ النّاظرَ في الحُجَّة مواضعُ رجّحَ فيها الشّيْخُ قراءةً على أخرى ، وهو في هذا الترجيح يصدر عن جملة مِنَ الأُسس التي اعتدّ بها . وفيما يأتي عرضٌ لِمَا تناثر من هذه الأسس في متن الحُجّة :

١ ـ **الكثرة** : مِمّا يرجّحُ القراءة عن أبي عليّ **كثرةُ القَرَأَة بها** ، قال في قراءة السّبْعة إلّا نافعاً ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً﴾ [سورة النّساء : ١١] نَصْباً[1] : « الاختيارُ ما عليه الجماعةُ » ، وقال في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عَمْرو وعاصم ﴿اقْتَدِهْ﴾ [سورة الأنعام : ٩٠] بإثبات الهاء في الوصْل ساكنة[2] : « الوجهُ الوقفُ على الهاء لاجتماع الكثرة والجمهور على إثباته » .

ومثل هذا المعيار في الاختيار ما رأيناه عند ابن السّرّاج حين ذكر الاختلاف عن ابن كثير في نصب ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة : ٧] وجرّه ، ثمّ قال[3] : « والاختيار الذي لا خفاءَ به الكسر ؛ ألا ترى أنّ ابن كثير قد اختلف عنه . وإذا كان كذلك فأَوْلَى القولَيْنِ به ما لم يخرجْ به عن إجماعِ قُرّاءِ الأمْصار » .

وأبو عليّ معتدٌّ بكثرةِ القُرّاءِ حتى لو كان ما قرؤوه على خِلاف القياس ، لأنّه يَرى في كثرتهم ضَرْباً من التأنيس الذي يرجّح القراءة ؛ قال[4] : « وقولُ حمزة والكسائيّ القِياسُ . **وفي تَرْكِ قولِ الأكثرِ ضَرْبٌ من الاستيحاش** ، وإنْ كان الصّوابُ والقياسُ ما قَرَآ به » . هذا وإنْ كان أبو عليّ يقرّرُ أنَّ عامّة القُرّاء يقرؤون بما كثر في الاستعمال ؛ قال في قراءة السّبعة إلّا نافعاً ﴿لَيَحْزُنُكَ﴾ [سورة الأنعام : ٣٣] :[5] « واستعمال حَزَنْتُه

---

(١) الحُجّة ٣/ ١٣٥ ، والسّبْعة ٢٢٧ .
(٢) الحُجّة ٣/ ٣٥١ ، والسّبْعة ٢٦٢ .
(٣) الحُجّة ١/ ١٤٣ ، والسّبْعة ١١١ .
(٤) الحُجّة ٣/ ٣٥٢ ، والسّبْعة ٢٦٢ .
(٥) الحُجّة ٣/ ٣٠٥ ، والسّبْعة ٢٥٧ .

أكثرُ من أحْزَنْتُهُ . فإلى كثرةِ الاستعمالِ ذَهَبَ عامّة القُرّاء » .

٢ ـ أَنْ تكونَ القراءةُ موافقةً ما كَثُرَ في كلامهم ؛ قال في قراءة السَّبْعة إلّا نافعاً ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٠] بفتح السين ، ونافع بضمّها[١] : « مَفْعَلة قد جاءَ في كلامِهم كثيراً . فالقراءةُ الأُولى أَوْلى ؛ لأنَّ الكلمة بفتح العين منها أكثر من الضَّمّ » . وقال في قراءة ابن كثير ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ [سورة آل عمران : ٧٣] ، ﴿آنْ﴾ ممدوداً ، وقرأ الباقون غير ممدود[٢] : « و﴿أَحَدٌ﴾ على قول ابن كثير أيضاً يدلُّ على الكثرة ، كما أنّه في قول سائرهم مِمّن لا يستفهم ، كذلك . ألَا ترى أنَّ بعدَه ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ ، والضمير ضمير جماعة . . . . وجمع ضمير ﴿أَحَدٌ﴾ ؛ لأنَّ المرادَ به الكثرةُ ، فحمل على المعنى في قوله ﴿أَوْ يُحَآجُّوكُمْ﴾ . وجاز ذلك ؛ لأنَّ الأَسْماءَ المفردةَ قد تقع للشّياع في المواضع التي يُراد بها الكثرة . فهذا موضع ينبغي أَنْ ترجَّحَ له قراءةُ غيرِ ابن كثير على قراءته ؛ لأنَّ الأسماءَ التي هي مفردة تدلُّ على الكثرة ليس بالمستمرِّ في كلِّ موضع . وفي قراءة غيرِه ليس يعترضُ هذا » .

فمجيءُ المفردِ دالًّا على الكثرةِ في كلامِهم لَيسَ بالكثيرِ كثرةً يطَّرِدُ فيها القياسُ ، ولهذا ما رجَّح قراءةَ غيرِ ابن كثيرٍ على قراءته . فموافقةُ القراءة لِمَا كثر في كلامهم مِمّا يجعلها راجحة على أختها التي جاءت على ما قَلَّ في كلامهم . وهذا المعيار يُفضي إلى سابقه ، وهو كثرة القَرَأة ، لأنَّ الشَّيْخَ يَرَى أَنَّ عامّةَ القُرّاءِ يَذْهَبُون في قراءاتِهم إلى ما كَثُرَ في الاستعمال .

٣ ـ ما تحملُه إحدى القراءتين من معنًى يليقُ بالمقام ، يكونُ مرجِّحاً لها على أُختها ؛ قال في قراءة السَّبْعة إلّا نافعاً وعاصماً ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤٍ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [سورة الحجّ : ٢٣] بجرِّ ﴿لُؤْلُؤٍ﴾[٣] : « وَجْهُ الجرِّ في قوله ﴿ولُؤْلُؤٍ﴾ أنّهم يُحَلَّوْنَ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ومِنْ لُؤْلُؤٍ ، أَيْ منهما . وهذا هو

---

(١) الحُجّة ٢/٤١٤ ، والسَّبْعة ١٩٢ .

(٢) الحُجّة ٣/٥٦ ـ ٥٧ ، والسَّبْعة ٢٠٧ .

(٣) الحُجّة ٥/٢٦٨ ، والسَّبْعة ٤٣٥ .

الوَجْهُ ؛ لأنَّه إذا نَصَبَ فقال ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ﴾ حَمَلَه على : ويُحَلَّوْنَ لُؤْلؤاً . واللُّؤْلُؤُ إذا انفردَ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّة لا يكونُ حُلْيَةً » .

وقال في قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائيّ وحفص عن عاصم ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ﴾ [سورة المائدة : ٢] بتحريك النون من ﴿ شَنَـَٔانُ ﴾ :[1] « فحُجَّةُ مَنْ قرأَ ﴿ شَنَـَٔانُ ﴾ أنَّه مصدرٌ ، والمصدرُ يكثرُ على فَعَلان ، نحو النَّزَوان والغَثَيان ، والشَّنآن يقاربُ الغليان ، فجاءَ على وَزْنِه لمقاربتِه له في المَعْنى . والمعنى لا يجرمنَّكم بُغْضُ قومٍ ، أيْ بغضُكم قوماً لصدِّهم إيّاكم . وفي التفسير فيما زعموا[2] : لا يَحْمِلنَّكُم بُغْضُ قَوْمٍ . فإذا كثُرَ في الاستعمال ، واستقام في المعنى ، وعضده التفسيرُ ، لم يكنْ عنه مَذْهَبٌ إلى ما لم تجتمعْ فيه هذه الخِلالُ » .

جعل أبو عليّ المعنى الذي يتأتّى عن القراءة بتحريك النون من الشَّنآن مرجِّحاً لها على قراءة من أسكن النون ، لأنَّ فيه إقامةَ الصِّفة مقامَ الموصوف ، ولأنَّ التقديرَ على الصِّفةِ دون المصدر يكون : لا يَحْمِلنَّكُم بغيضُ قومٍ ، والمعنى على المصدر : بُغْضُ قومٍ . وأضاف إلى هذا المعيار كثرةَ مجيءِ الفَعَلان الذي يدلُّ على التقلُّبِ والتَّزعزع مصدراً ، وما نقله من التفسير الموافق للمعنى الظاهر . فجمال المعنى ، وكثرة البناء ، وتأييد ما رُوي من التفسير ، كلّ أولئك المعايير مجتمعة رجّحت قراءة من حرَّك ﴿ شَنَـَٔانُ ﴾ .

٤ ـ عدم الاختلاف في نظائر إحدى القراءتين ، يكون مرجِّحاً لها على أختها .

قال في قراءة أبي عمرو وحده ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [سورة البقرة : ٥١] ﴿ وَعَدْنَا ﴾ دون إلحاق الألف[3] : « وحُجَّةُ مَنْ قرأَ ﴿ وَعَدْنَا ﴾ بلا ألفٍ قولُه ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ [سورة المائدة : ٩] ، ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟

---

(١) الحُجّة ٣/ ٢١٠ ـ ٢١٢ ، والسَّبْعة ٢٤٢ .

(٢) هو الفرّاء في معاني القرآن له ١/ ٣٠٠ .

(٣) الحُجّة ٢/ ٦٧ ، والسَّبْعة ١٥٤ .

مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ﴾ [سورة النور : ٥٥] ، وقال ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [سورة طه : ٨٦] ، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ﴾ [سورة الأنفال : ٧] ، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢] ، ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [سورة الفتح : ٢٠] ، فكُلُّ هذا وَعْدٌ مِنَ الله عبادَه ، وهو على فَعَل دونَ فَاعَلَ . **فكذلك الموضعُ المختلَف فيه ينبغي أَنْ يُحملَ على المتّفقِ عليه** ، وعلى ما كَثُر في التنزيلِ مِنْ لَفْظِ وَعَدَ دون وَاعَدَ في هذا الموضع » .

لا يبالي أبو عليّ بانفرادِ أبي عَمْرو في قراءة ﴿وَعَدْنَا﴾ دونَ ﴿وَٰعَدْنَا﴾ ، وهي قراءةُ باقي السَّبْعة ما دامت نظائر ما قَرأَ به أبو عَمْرو لم يُختلفْ فيها ، وجاءَتْ على وفاقِ ما قرأَ . فهَهُنَا اعتبرَ الشَّيْخُ معيارَ النَّظيرِ غيرِ المختلفِ فيه ، ولم يعتبرْ كثرةَ القَرَأَةِ .

٥ ـ تحقيقُ القراءةِ ضَرْباً من المُشَاكلة اللَّفظيّة لِمَا قبلَها ولِمَا بعدَها مِمّا يجعلُها راجحةً .

قال في قراءة مَنْ جَمَعَ الكتبَ مِنْ قوله تعالى ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٥] :[١] « والتكسيرُ أَوْجَهُ ؛ لأَنَّ الموضعَ يُرادُ به الكثرةُ . وليس مجيءُ الأَسْماءِ المضافةِ التي يُراد بها الجنسُ والشّياع = بكثرةِ ما جاء منها وفيه لام المعرفة . والاسمانِ اللّذانِ أحدُهما قبلَه والآخرُ بعدَه ، مَجْموعان ، فهذا يقوِّي الجمعَ ليكونَ مُشَاكِلاً لِمَا قبلَه وما بعدَه » .

وقال في قراءة مَنْ جَزَمَ ﴿فَيَغْفِرْ﴾ و﴿يُعَذِّبْ﴾ من قوله تعالى ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فيغفرْ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ﴾ [سورة البقرة : ٢٨٤] :[٢] « وَجْهُ قولِ مَنْ جَزَمَ أَنَّهُ أَتْبَعَه ما قبله ، ولم يقطعْه منه . وهذا أَشْبهُ بما عليه كلامُهم ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم يطلبون المشاكلةَ ويلزمونها . فكذلك ينبغي أَنْ يكونَ

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٤٥٩ ، والسَّبْعة ١٩٥ ـ ١٩٦ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٤٦٤ ، والسَّبْعة ١٩٥ .

الجَزْمُ أَحْسَنَ ليكونَ مشاكلاً لِمَا قبلَه في اللَّفْظ . وهذا النَّحْوُ مِنْ طلبهم المشاكلةَ كثيرٌ » .

ففي هذين المثالين اعتدَّ أبو عليٍّ بالمشاكلةِ اللّفظيّةِ ، فجَعَلَ التكسيرَ أَوْجَهَ ، والجَزْمَ أَحْسَنَ ؛ لأنَّ العربَ مِمّا يطلبون المشاكلةَ والازدواجَ في كلامِهم ، حتّى إنَّهم استجازوا أَنْ يُجروا على الثّاني ما لا يصحُّ في المعنى على الحقيقةِ طلباً للتشاكل والمطابقة ؛ نحو قوله تعالى ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٤] ، والثّاني قصاصٌ ، وليس بعدوان[١] . وقد عقد الجامع في الجواهر[٢] باباً لِمَا جاءَ في التنزيل من ازدواج الكلام والمطابقة والمشاكلة ، وذكر أنّه بابٌ واسعٌ ، وتقصّى ما جاء من ضروبه في الكتاب .

٦ ـ كَوْنُ القراءة موافقةً لغةَ أهل الحجاز مِمّا يجعلُها راجحةً .

قال في قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر بفتح القاف من القَرْح في قوله ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾ [سورة آل عمران : ١٤٠] :[٣] « وكأنَّ الفَتْحَ أَوْلى ؛ لقراءةِ ابن كثير ، ولأنَّ لغةَ أَهْلِ الحجازِ الأَخْذَ بها أَوْجَبُ ؛ لأنَّ القرآنَ عليها نَزَلَ » .

وقال في قراءة مَنْ نَصَبَ ﴿ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ من قوله ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [سورة المجادلة : ٢] :[٤] « ووَجْهُ النَّصْبِ أنّه لغةُ أَهْلِ الحجاز ، والأَخْذُ في التنزيلِ بلغتِهم أَوْلى » .

ولا غرابةَ أَنْ يعتدَّ أبو عليّ بهذا المعيار ؛ فقد فَضَّلَ أبو حاتم[٥] وغيره لغة قريش على سائر لغات العرب ، لِلّذي ذكروه[٦] من أنَّ قريشاً كانت أجودَ العرب انتقاءً

---

(١) انظر : الحُجّة ١/ ٣١٥ .

(٢) انظر : الجواهر ١/ ٣٧٦ .

(٣) الحُجّة ٣/ ٧٩ ، والسّبْعة ٢١٦ ، وذكر ابن أبي مريم في الموضّح ١/ ٣٨٤ أنَّ فتح القاف من القَرْح لغة أهل الحجاز .

(٤) الحُجّة ٦/ ٢٧٧ ، والسّبْعة ٦٢٨ .

(٥) انظر : البُرْهان ١/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧ .

(٦) انظر : الصّاحبي ٣٣ ، وتذكرة النُّحاة ٥٧٤ .

للأفصح من الألفاظ ، وأسهلِها على اللّسان عِنْدَ النُّطْق ، وأَحْسَنِها سَمْعاً ، وأَبْيَنِها إبانةً عمّا في النّفس . والقرآن اشتمل على لغة أَهْلِ الحجاز ونزل بها ، فلهذا ما آثر أبو عليّ قراءة ابن كثير قارىءِ مكّة وقراءة إعمال « ما » عمل « ليس » ، لأنَّ القراءتَيْنِ موافقتان لِمَا رُوِيَ عن أَهْلِ الحجاز . ويُلحظ أنَّ أبا عليّ فارق مقام الترجيح هنا ، ورَأَى أنَّ الأَخْذَ بلغةِ أهلِ الحجاز واجبٌ ما دام القرآنُ نَزَلَ على لغتهم في الأَغْلب .

٧ ـ القراءةُ التي تُحملُ على ظاهرِ اللَّفْظ أَرْجَحُ مِنَ القراءةِ التي يُقَدَّرُ فيها العُدُوْلُ عنه

قال في قراءة السَّبْعة ﴿ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ﴾ [سورة البقرة : ٨٨] بإسكان اللّام من ﴿ غُلْفٌۢ ﴾ إلّا ما رواه أحمد بن موسى اللُّؤلؤيُّ عن أبي عَمْرو أنّه ضَمَّ اللّام :[1] « ﴿ غُلْفٌۢ ﴾ فيمن أسكنَ اللّام التي هي عينٌ جمعُ أَغْلَف ، كما أنَّ حُمْراً جمع أَحمر . فإذا كان جَمْعَ أَفْعَل لم يَجُزْ تثقيلُه إلّا في الشِّعْر[2] . . . فإذا كان كذلك كان الوجهَ الإسكانُ في اللّام التي هي عين كما اتّفقوا عليه إلّا ما رواه اللُّؤلؤيُّ عن أبي عمرو من تحريك العين . ومجازه على وجهين : أحدهما[3] أنْ يكون قولُه ﴿ قُلُوبُنَا غُلُفٌ ﴾ ، أيْ ذواتُ غُلُف ، فيكون في المعنى كقوله ﴿ غُلْفٌۢ ﴾ ، وأنت تريد به جمع أَغْلَف ؛ لأنّها إذا كانت ذوات غُلُف فهي في المعنى غُلْف . فتكون كلتا القراءتين تؤول إلى معنًى واحدٍ إلّا أنَّ **الإسكانَ أَوْلى ؛ لأنَّ الكلامَ يُحملُ على ظاهرِه من غيرِ حَذْفِ مضافٍ إليه فيه** . . . . » .

وقال في اختلافهم في ﴿ وَغَسَّاقٌ ﴾ [سورة ص : ٥٧] بالتشديد والتخفيف[4] : « أَمَّا الغَسَّاق فلا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ اسماً أو وصفاً . فيبعد أَنْ يكونَ اسماً ؛ لأنَّ الأسماءَ لم تجئ على هذا الوزن إلّا قليلًا ، وذلك الكلَّاء[5] والقَذَّاف والجَبَّان . ولم نعلمْهم

(١) الحُجّة ٢/ ١٥٥ ، والسّبْعة ١٦٤ .
(٢) انظر : الكتاب ٣/ ٦٤٤ ، وديوان طرفة ٦٩ .
(٣) هذا قول الزّجّاج في معانيه ١/ ١٦٩ .
(٤) الحُجّة ٦/ ٧٨ ، والسّبْعة ٥٥٥ .
(٥) الكلّاء : مَرْفَأُ السُّفن ، والقَذّاف : المنجنيق ، والجبّان : الصّحراء . انظر : الكتاب ٤/ ٢٥٧ ، والممتع ١/ ٩٨ .

حكوا ذلك[1] فيما جاءَ من هذا الوزن من الأسماءِ . فإذا لم يكن اسماً كان صفةً ، وإذا كان صفةً فقد أُقيم مقامَ الموصوف[2] . وألّا تُقامَ الصِّفةُ مقامَ الموصوف أَحْسَنُ . والقراءةُ بالتّخفيفِ أَحْسَنُ مِنْ حيثُ كان فيه الخروجُ من الأمرَيْنِ اللَّذَيْنِ وَصَفْنَاهما في ﴿وَغَسَّاقٌ﴾ بالتثقيل ، وهما قلّة البناء ، وإقامةُ الصفة مقام الموصوف » .

وترجيحُ القراءةِ التي لا عدول فيها عن ظاهرِ اللّفظِ يُشبه ما سلكه النَّحْويّون في أعاريبهم ؛ قال أبو حَيّان[3] : « ومتى أَمْكَنَ حَمْلُ الشَّيْءِ على ظاهرِهِ كانَ أَوْلَى ؛ إذ العُدُولُ عن الظّاهر إلى غيرِ الظّاهر إنّما يكونُ لمرجّحٍ ، ولا مرجِّحَ » ، وقال أيضاً : « لأنّا لا نصيرُ إلى التّأويلِ معَ إمْكانِ حَمْل الشَّيْءِ على ظاهرِه ، ولا سيّما إذا لم يَقُمْ دليلٌ على خِلافِه » = وما سلكه أَهلُ الظّاهر في تفسيره ؛ قال ابْنُ حَزْم[4] :

وإنْ أَنَا إلّا ظَاهِرِيٌّ وإنَّني عَلَى مَا بَدَا حتَّى يَقُومَ دَلِيلُ

وهذا المعيار في الترجيح يُمليه المنطق ؛ إذ لا يستوي وجهان أحدهما سَهْلٌ واضِحٌ لاحِبٌ ، والآخرُ لا يستقيمُ إلّا إذا تجشّمْتَ مؤونةَ التّقدير فيه .

٨ ـ موافقة القراءة لخطّ المصحف مِمّا يجعلها راجحة على ما كان بخلافِ ذلك .

اعتدَّ ابن السَّرّاج أستاذ أبي عليّ بهذا المعيار في اختيار ما يختار من القراءة ؛ قال[5] : « والاختيار في ﴿فِيهِ﴾ [سورة البقرة : ٢] بغير ياءٍ ولا إدْغام . وحُكِيَ عن أبي حاتم أنَّ ذلك قراءة العامّة . وهو الأخفُّ ، وخطّ المصحف بغير ياءٍ » . ومثل هذا ما رواه ابنُ فارس عن الفرّاء[6] : « اتّباعُ المصحف إذا وجدْتَ له وجهاً من كلام

---

(١) يريدُ الحرفَ ﴿وَغَسَّاقٌ﴾ .
(٢) سياق الآية : ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾ [سورة ص : ٥٧] .
(٣) البحر ١/٢٥٨ ، ٣٠٨ .
(٤) انظر : البدر الطالع ٢/ ٢٩٠ .
(٥) الحُجّة ١/١٧٨ .
(٦) الصّاحبي ١٥ .

العرب ، وقراءةُ القُرَّاءِ أَحَبُّ إليَّ مِنْ خِلافه » . وروَى أبو شامة عن أبي عُبيد[1] : « لولا الكراهةُ لخِلاف النَّاس لكان اتّباعُ الخطِّ أَحَبَّ إليَّ » ، وقال أبو شامة : « **القراءةُ نَقْلٌ ، فما وافقَ منها ظاهرَ الخطِّ كان أقْوى** . وليس اتّباع الخطِّ بمجرَّدِه واجباً ما لم يعضدْه نَقْلٌ ، فإنْ وافق فبها ونِعْمَتْ » .

قال أبو عليّ في اختلافهم في توحيد الصّلاة وجمعها من قوله ﴿ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٣] :[2] « وإذا اتّجهَ الإفرادُ والجمع في العربيّة ، **ورجَّحَ أَحَدَ الوجهَيْنِ الموافقةُ لخطِّ المصحف** ، كان ذلك ترجيحاً **يجعلُه أَوْلى بالأَخْذِ به** » .

وقال في اختلافهم في إثبات الألف وحذفها من ﴿ ٱلظُّنُونَا ﴾ مِنْ ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾ [سورة الأحزاب : ١٠] :[3] « وَجْهُ قولِ مَنْ أثبت في الوصل الألف أنّها في المصحف كذلك ، وهي رأس آية . ورؤوس الآي تُشَبَّهُ بالفواصل من حيث كانت مقاطع . وقال أبو الحسن[4] : وهي لغة أهل الحجاز . فأمّا مَنْ طرح الألف في الوصل . . . فإنّهم ذهبُوا إلى أنَّ ذلك في القوافي ، وليس رؤوس الآي بقوافٍ ، فتحذف في الوقف . **وهذا إذا ثَبَتَ في الخطِّ فينبغي أَلّا يُحذفَ** ، كما لا تُحذف هاء الوقف من ﴿ حِسَابِيَهْ ﴾ [سورة الحاقة : ٢٠] . . . . » .

فاعتدادُ أبي عليّ برسم المصحف الإمام في ترجيح القراءة لم يكنْ بِدْعاً فيه ، وإنّما هو جارٍ على عِرْقٍ له عندَ مَنْ خَلَا قبلَه مِنْ أَعْيَانِ العربيّة .

هذا وقد احتجَّ أبو عليّ[5] بغيرِ المصحف الإمام كحرفِ ابْنِ مَسْعُودٍ وأُبيّ مُقْتفياً

---

(١) إبراز المعاني ٤٠٦ .

(٢) الحُجّة ٤/٢١٧ ، والسَّبْعة ٣١٧ .

(٣) الحُجّة ٥/٤٦٩ ـ ٤٧٠ ، والسَّبْعة ٥٢٠ .

(٤) في معاني القرآن له ١/٧٩ .

(٥) انظر : الحُجّة ٣/٣١٨ ، ٥/١٩٦ ، ٦/٣٩٨ .

في ذلك قَفْوَ شَيْخِ هذه الصِّنَاعةِ سيبويه[1] ، دون أَنْ يرى فيما جاء في مصحفهما مرجِّحاً لقراءةٍ على أخرى .

٩ ـ تخريج إحدى القراءتين على ما لا يكاد يكون في سعة الكلام ، يكون مرجِّحاً لأختها عليها .

قال في اختلافهم في رفع ﴿ غِشَٰوَةٌ ﴾ ونصبها من قوله تعالى ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌۖ ﴾ [سورة البقرة : ٧] :[2] « فإن قال : لا أعطفه على هذا الفعل الظّاهر الذي هو ﴿ خَتَمَ ﴾ ، ولكنّي أحمله على فعلٍ أُضمره ، فأُضمر : وجعل ، ويكون ذلك بمنزلة الظّاهر لدلالةِ ما تقدّم عليه = فإنَّ هذا أيضاً ليس بالسَّهْل ؛ أَلَا ترى أنَّ مثل[3] :

مُتَقَلِّـــــداً سَيْفـــــاً ورُمْحَـــــا

و[4] :

شَــرَابُ أَلْبَــانٍ وتَمْــرٍ وأَقِــطْ

و[4] :

عَلَفْتُهَـــا تِبْنـــاً ومَـــاءً بَـــارِداً

= لا تكاد تجدُه في حال سعةٍ واختيار . فإذا كان النَّصْبُ تعترضُ فيه هذه الأشياء ، **فلا نَظَرَ أَنَّ الرَّفْعَ أَحْسَنُ ، والقراءةُ به أَوْلَى** » اهـ

جعل أبو عليّ ما يعترض في قراءة النَّصْب مرجِّحاً لقراءة الرَّفْع . على أنَّ الحَمْلَ على فِعْلٍ من معنى الفعل الظاهر ليس كما وصفه الشَّيْخ بأنَّه لا يكاد يكون في حال السعة ، بل ذكر العلماء[5] أنَّه فَنٌّ متّسع في كلامهم ، وأبو عليّ نفسه خرَّج قراءة من

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٨٣ ، ٣/ ١٦٦ .

(٢) الحُجّة ١/ ٣١١ ـ ٣١٢ ، والسَّبْعة ١٣٨ .

(٣) فرغتُ منه ٢١٥ .

(٤) فرغتُ منهما ٢١٦ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١/ ١٣ ـ ١٤ ، وابن الشّجريّ ٣/ ٨٣ .

نصب ﴿يَعْقُوبَ﴾ من ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [سورة هود : ٧١] على ما رآه هنا لا يكاد يكون في حال سعة ؛ قال[١] : « فينبغي أنْ تُحمل قراءة مَنْ قرأ ﴿يَعْقُوبَ﴾ بالنَّصب على فِعْلٍ آخر مُضْمَرٍ ، يدلُّ عليه « بشَّرْنا » كما تقدَّم » ، وقدَّره : فبشَّرْناها بإسحَقَ ، ووَهَبْنا لها يعقوبَ .

وهذا المعيار يُفضي إلى المعيار السّابع ؛ إذ كلاهما يرجِّح القراءة التي تُحمل على ظاهر اللَّفظ ، ويخرِّج القراءة المرجوحة على ضَرْبٍ من التقدير ، وإنْ كان أبو عليّ يرى أنَّ التقدير هنا لا يكاد يقع في سعة الكلام ، وأنَّه في المعيار السَّابع مِمّا يقع في الكلام سَعَتِه وضِيْقِه .

١٠ ـ تخريج إحدى القراءتين على معاودة الأصول المهجورة ، يكون مرجِّحاً لأختها عليها .

قال أبو عليّ[٢] : « وقرؤوا ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ [سورة يونس : ٥٨] ؛ لأنَّهم جعلوه أمراً للغائب ، واللام إنّما تدخل على فعل الغائب ؛ لأنَّ المُواجه[٣] استُغني فيه عن اللام بقولهم : افعلْ ، فصار شبيهاً بالماضي مِنْ يَدَعُ الذي استُغْني عنه بـ « تَرَكَ » .

ولو قُلْتَ : ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ ، فألحقْتَ التاءَ ، لكُنْتَ مستعمِلاً لِمَا هو كالمرفوضِ ، وإنْ كان الأَصْلَ ، **فلا يرجِّحُ القراءةَ بالتاءِ أنَّ[٤] ذلك هو الأَصْلُ ، لِمَا قد تَرَى كثيراً من الأُصُولِ المرفوضة .**

فأمّا قراءة مَنْ قَرَأَ مِنْ[٥] سواهم ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ ، فلأنَّه اعتبرَ الخطابَ الذي قبلُ[٦] ، وهو قولُه ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ . . . . فَلْتَفْرَحُوا﴾ [سورة يونس : ٥٧ ـ ٥٨] .

---

(١) الحُجَّة ٤/ ٣٦٧ ، والسَّبْعة ٣٣٨ .

(٢) الحُجَّة ٤/ ٢٨٢ ، والسَّبْعة ٣٢٧ .

(٣) يعني المخاطَب .

(٤) في مطبوعة الحُجَّة : فإنَّ ، تحريف .

(٥) عثمان بن عفّان ، وأُبيّ ، والحسن ، وأبو رجاء ، وابن سيرين ، والأعرج ، وأبو جعفر بخلاف عنه ، والسُّلَمي ، وقتادة ، والأعمش ، وغيرهم . المحتسب ١/ ٣١٣ .

(٦) قال ابن جنّي : حَسَّنَ التاء هنا أنَّه أَمْرٌ لهم بالفرح ، فخوطبوا بالتاء ؛ لأنَّها أَذْهَبُ في قوّة الخطاب .

وزعموا[1] أنَّها في حرف أُبيّ ﴿فَافْرَحُوا﴾ .

وقال أبو الحسن[2] : وزَعَمُوا أنَّها لغةٌ . قال : وهي قليلةٌ اهـ

يَعْني نحو : لِتَضْرِبْ ، وأنت تخاطبُ » .

فقول أبي عليّ « لو قُلْتَ ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ » هو قراءةُ نَفَرٍ مِنْ غيرِ السَّبْعة ، أَلْمح إليهم بعد قليل .

وهو يرى أنَّ هذه القراءة جاءَت على أَصْلٍ مهجورٍ ، وهو أَنَّ أَصْلَ[3] الأَمْرِ أَنْ يكونَ بحرف الأَمْرِ ، وهو اللاّمُ ، فأَصْلُ اضربْ لِتَضْرِب ، كما تقولُ للغائبِ : ليقمْ زيدٌ . ولكنْ لمَّا كَثُرَ أَمْرُ الحاضرِ نحو قُمْ ، واقعدْ . . . حذفُوا حرفَ المضارعةِ تخفيفاً ، ودلَّ حاضر الحال على أَنَّ المأْمورَ هو الحاضرُ المخاطبُ . فلمّا حُذِفَ حرفُ المضارعة بقي ما بعدَه في أكثرِ الأَمْرِ ساكناً ، فاحتيجَ إلى هَمْزَةِ الوَصْلِ ليقعَ الابتداءُ بها ، فقيل : اضربْ .

ومجيءُ القراءةِ على أَصْلٍ مهجورٍ لا يكونُ مرجِّحاً لها ، لأنَّ هذا الأَصْلَ كالمرفوض ، ومعاودةُ الأُصُولِ المهجورةِ محلُّها الضرائرُ الشِّعْريّةُ[4] ؛ إذ كثيراً ما يضطرّ الشّاعر إلى إحياء ما تركوه لِمَا في الشِّعْرِ مِنْ ضيقٍ . ولهذا ما رَأى الشَّيْخُ أَنَّ مجيئَها على ما هجروه مِمّا يَحْدُرُها عمّا كان بخلاف هذا الوصف .

١١ ـ القِرَاءةُ التي تجمعُ هذَيْنِ الوصفَيْنِ : أَنْ يرويَها مَنْ هو أَضْبَطُ مِنْ غيرِه ، وأَنْ يَعْضُدَها قِيَاسٌ مستمرٌّ ، أَرْجَحُ مِمّا كان على خِلافِ ذلك .

قال أبو عليّ[5] : « وقد قال أحمد بن موسى[6] : إنَّ خلفاً روى عن أبي زيد

---

(١) الفرّاء في معاني القرآن له ١/ ٤٦٩ .

(٢) في معاني القرآن له ١/ ٣٧٥ .

(٣) انظر : المحتسب ١/ ٣١٣ ، والخصائص ٢/ ٣٠٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٢٤ .

(٤) انظر : ضرورة الشِّعْر للسِّيرافيّ ٥٧ ، والأُصول ٣/ ٤٤١ .

(٥) الحُجّة ١/ ٢٨٥ ، ٢٨٩ .

(٦) لم أجده في مطبوعة السَّبْعة له .

ذلك في اختلاف الهمزتين ، نحو ﴿أَءِنَّكُمْ﴾ [سورة الأنعام : ١٩] ، و﴿أَءُنْزِلَ﴾ [سورة ص : ٨] أنّه بألف بين الهمزتين وتليين الثّانية . ولم يفصل سيبويه في حكايته عن أبي عمرو بين المتّفقتَيْنِ والمختلفتَيْنِ ؛ أَلَا تَرَى أَنّه قال[1] : « وأَمَّا أَهْلُ الحجازِ فمنهم من يقولُ : آإنَّك ، وآأنت ، وهي التي يختارُ أبو عمرو » ، فلم يفصل بينهما . وسيبويه وأبو زيد أَضْبَطُ لمثل هذا مِنْ غيرهما . . . . وما رواهُ أبو زَيْدٍ وسيبويهِ والعبّاسُ بْنُ الفَضْل[2] عن أبي عَمْرو مِنْ إلحاق الألف للفَصْلِ بين الهمزتين المختلفةِ حركتاهما ، نحو ﴿أَءُنْزِلَ﴾ ، و﴿أَءُلْقِيَ﴾ [سورة القمر : ٢٥] كإلحاقه إيّاها بين الهمزتين المتّفقةِ حركتاهما ، نحو ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [سورة البقرة : ٦] = أَثْبَتُ في القياسِ مِنْ روايةِ مَنْ حكى عنه الفَصْلَ . . . **وإذا اختلفت الرّواية ، وكان أحدُ الفريقَيْنِ أَضْبَطَ ، وعَضَدَ الضَّبْطَ والثَّبْتَ القياسُ وموافقةُ الأشباه = كان الأَخْذُ بما جَمَعَ هذَيْنِ الوصفَيْنِ أَوْلَى وأَرْجَحَ** » .

اختُلف عن أبي عمرو في إدخاله الألف بين الهمزتين ، فقد روى خلف عن أبي زيد عنه أنّه كان يُدخل هذه الألف إذا اختلفتْ حركتا الهمزتين ، وروى سيبويه والعبّاس بن الفضل عنه أنّه كان يدخلُها اتّفقت حركتا الهمزتين أم اختلفتا . وأمّا أبو زيد ـ وظاهر كلام أبي عليّ أنّه روى عن أبي عمرو مثل ما رواه سيبويه والعبّاس ـ فلم أجدْ ذلك له في السَّبْعة ولا في الحُجّة ولا فيما بين يديّ مِنْ مصادر القراءات . والذي أثبته أبو عليّ بروايةِ خَلَفٍ عنه = خلاف ما نسبه إليه ، ولعلّه وقف عليه فيما لم ينتهِ إلينا ، وظَنّ أنّه أثبته ، أَوْ أَنْ يكونَ في مطبوعة الحُجّة أو السَّبْعة نَقْصٌ فيه روايةُ أبي زيد هذه عن أبي عَمْرو .

رأى أبو عليّ أنّ سيبويه أَضْبَطُ من غيره في تقييد قراءة أبي عمرو ، وأَنَّ ما قيّده عنه أقيس ، فلهذا ما رجَّحَ ما رواه سيبويه على رواية مَنْ لم يكن له ضَبْطُه .

وعلى الجملة لم يحاول أبو عليّ في كلّ موضعٍ موضعٍ اختلف فيه القرأة أَنْ يختار

---

(١) في كتابه ٣/ ٥٥١ .

(٢) في السَّبْعة ١٣٦ ، ١٣٧ .

أو يرجّحَ قراءةً على أخرى ، فقد اكتفى بإيراد الحُجَج لكلّ قراءة وبيّنَ السَّمْتَ الذي انتحتْه من مقاييس العربيّة ، وربّما نصّ على استواء القراءتين في الحُسْنِ والقياس . على أنَّه رجَّح بعض القراءات على بعض في مواضع مستنداً إلى بعض الأسس ككثرة القارئين بها ، ومجيئها على ما كثر في كلامهم ، واحتمالها المعنى الأشبه بالمقام ، وموافقتها ما لم يُختلف فيه من نظائرها ، وتحقيقها ضرباً من المشاكلة اللّفظيّة ، ومجيئها على لغة أهل الحجاز ، وجريانها على ظاهر اللّفظ ، وموافقتها خطّ المصحف ، وألّا تعترض فيها أشياء لا تكاد تكون في سعة الكلام ، وألّا تأتي على أصل مهجور ، وأنْ يرويها مَنْ هو أضبط من غيره وأنْ تكون جاريةً على مقاييس العربيّة . وهي في جملتها أسسٌ سليمة تقبلُها النفس ، ويعترفُ بها الحسّ .

مَوْقِفُ أبي عليٍّ مِنَ القراءات

تقدَّم في صدر هذا الفَصْلِ أنَّ النُّحاةَ وقفُوا من القراءات التي جاءَت على غيرِ ما اعتدّوه قياساً ثلاثةَ مواقف ، فمنهم مَنْ غَلَّطَ القراءةَ ورَمَى القارىء بها باللَّحْنِ ، ومنهم مَنْ قَبِلَ القراءةَ في هذا الحرفِ المقروءِ بعينِه مِنْ غيرِ قياسٍ عليه ، ومنهم مَنْ أرادَ أنْ يبنيَ القاعدةَ النَّحويَّةَ على هذه القراءة التي تنميها الرّوايةُ إلى الرّسول عليه السّلام ، ويحيطُ بها ضُروبٌ من الدّقّة والتوثيق والتحرّي لم تتوفّر لأوْثَقِ شواهدِ الشّعْرِ التي بَنَوا عليها أقيستهم . فأين يقفُ أبو عليّ من مذاهب أولئك النّاس وكتابه ميدان رحيب تناول فيه الحِجاج للقراءات المتواترة؟

بادىء ذي بدء القراءةُ سُنّةٌ ، لا يصحُّ لأحدٍ أنْ يقرأ آيةً مِنَ الكتابِ إلّا بأثَرٍ رواه له الشُّيوخ أربابُ هذه الصَّنعة ، وقد نصَّ أبو عليّ على ذلك في مواضع من كتابه ؛ قال(١) : « **القراءةُ سُنّة ، فلا ينبغي أنْ تُحملَ على ما تجوِّزُه العربيّةُ حتّى ينضمَّ إلى ذلك الأثَرُ من قراءة القُرّاءِ** » ، وقال : « **وليس كلُّ ما جازَ في قياسِ العربيّةِ تسوغُ التّلاوةُ به حتّى ينضمّ إلى ذلك الأثَرُ المستفيضُ بقراءةِ السّلف له وأَخْذِهم به ؛ لأنَّ القراءةَ سُنّة** » ، وقال : « **ولعلَّ حمزةَ اتّبعَ في ذلك أثراً ، لأنَّ القراءةَ ليستْ موقوفةً**

---

(١) الحُجّة ٤/٣٥٦ ، ١/٤٠ ، ٣٨٨ ، ٣/٢٤٦ ، ٢٥١ .

على مقاييس العربيّة دونَ اتّباعِ الأَثرِ فيها » ، وقال : « والقُرّاءُ قد يتّبعون معَ ما يجوزُ في العربيّة الآثارَ ، فيأخذون بها ويُؤْثِرونها إذا وجدُوا مجازَ ذلك في العربيّة مجازاً واحداً » ، وقال : « وإنّما رفعُوه فيما نَرَى لاتّباعِ الأثَرِ ، لا لأنَّه لا يجوزُ في العربيّةِ غيرُه » . وهذا الذي نحا إليه أبو عليّ مذهبُ النّاسِ قبلَه ؛ قال أبو عَمْرو بْنُ العَلاَءِ[1] : « لولا أنّه ليس لي أنْ أقْرأَ إلّا بما قد قُرِىءَ به لقرأتُ حرفَ كذا كذا وحرفَ كذا كذا » ، وقال عروة بن الزُّبير[1] : « إنّما قراءةُ القرآن سُنَّةٌ مِنَ السُّنَنِ ، فاقْرَؤُوهُ كما أُقْرِئْتُمُوه » ، وقال الفرّاء[2] : « والقُرّاءُ لا تقرأُ بكُلِّ ما يجوزُ في العربيّة » .

ويمكن تسجيل الملاحظ الآتية على نصوص أبي عليّ السّالفة :

١ ـ القارىء حين يقرأ إنّما يقرأُ بأَثَرٍ يَنْميه إلى مَنْ ثَبَتَتْ عِصْمَتُه عليه السّلام .

٢ ـ لم تَرِدِ القراءاتُ على كُلِّ ما تجيزُه العربيّة .

٣ ـ القارىءُ يتّبعُ الأثَرَ وما يجوزُ في العربيّة .

٤ ـ القارىءُ يأخذُ بالأثَرِ ويؤثِرُه حينَ يجدُ مجازه موافقاً مجاز العربيّة .

ومؤدّى هذه النّصوص اعتقاد أبي عليّ بأنَّ ركني القراءة : الأثر ، وموافقة مقاييس العربيّة . وهذا الاعتقاد بأنَّ القراءة ينبغي أنْ توافق ما قعّده النّحاة من أصول ، يفسّرُ موقف أبي عليّ من ابن مجاهد حين يغلّط القراءة ، فيحمل ذلك أبو عليّ على الغلط من جهة الرّواية لا من جهة موافقة قياس العربيّة .

من ذلك ما حكاه ابن مجاهد[3] عن حسين الجُعْفي عن أبي عمرو ﴿ويُخْلَدْ﴾ [سورة الفرقان : ٦٩] بضمّ الياء وفتح اللام وجزم الدّال ، ووصفه بأنّه غلط ، فعلّق أبو عليّ عليه : « يُشبه أنْ يكونَ غَلَطُه من طريق الرّواية . وأمّا من جهة المعنى فإنّه لا يمتنع ، فيكون المعنى : خلد هو ، وأخلده الله » . ومثله ما حكاه[4] عن المعلّى بن

---

(١) السّبْعة ٤٨ ، ٥٢ .

(٢) معاني القرآن له ١/ ٢٤٥ .

(٣) السّبْعة ٤٦٧ ، والحُجّة ٥/ ٣٥٢ .

(٤) السّبْعة ٤٣٥ ، والحُجّة ٥/ ٢٦٨ .

منصور عن أبي بكر عن عاصم ﴿لُؤْلُو﴾ [سورة الحجّ : ٢٣] يهمز الأولى ولا يهمز الثانية ، ووصفه بأنَّه غلط ، فعلّق أبو عليّ عليه : « الأَشْبَهُ أَنْ يريدَ أنَّه غلط من طريق الرّواية ، ولا يمتنعُ في قياس العربيّة أَنْ يهمز الأولى دون الثانية ، والثانية دون الأولى ، وأَنْ يهمزهما جميعاً » . ومثله أيضاً ما رواه[1] عن أبي عُبيد عن حمزة من قوله ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [سورة القلم : ١٤] بهمزة ممدودة ، ووصفه بأنَّه غلط ، فقال أبو عليّ : « إنّما هو تغليطٌ - فيما أظنُّ - من طريق الرّواية ، وليس من طريق العربيّة ؛ لأنَّ ذلك لا يمتنعُ . ويريد بالهمزة الممدودة همزة بعدها همزة مخفَّفة . وليس هذا من مذهب حمزة ؛ لأنَّه يحقّقُ الهمزتين ، فلعلّه غلّطه من هذا الوجه » .

ونحو هذا الموقف في تفسير ما غلّطه ابن مجاهد قولُ أبي عليّ[2] : « فأمَّا ما قاله الفرّاء[3] في قراءة حمزة ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا﴾ [سورة البقرة : ٢٣٣] من أنَّه اعتبر قراءة عبد الله ﴿إِلَّا أَنْ تَخَافُوا﴾ فلم يُصِبْه ؛ لأنَّ الخوف في قراءة عبد الله واقع على ﴿أَنْ﴾ ، وفي قول حمزة على الرجل والمرأة = فإنْ بلغه ذلك في روايةٍ عنه فذاك ، وإلَّا فإذا اتّجه قراءتُه على وَجْهٍ صحيحٍ ، لم يَجُزْ أَنْ يُنْسَبَ إليه الخطأ . وقد قال عُمر : لا تحملْ فِعْلَ أخيك على القبيح ما وجدْتَ له في الحُسْنِ مذهباً » .

ويدلُّ على هذا الاتجاه في أنَّ القراءة ينبغي أَنْ توافق قواعد النُّحاة تفسيرُ أبي عليّ اختلافَ قراءةِ القارىء في الحرفِ نفسِه في موضعَيْنِ مِنَ التّنزيل بأنَّ القارىء أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ بالقراءتَيْنِ ، لأنَّ لكُلِّ قراءةٍ منهما وَجْهاً حَسَناً سَائغاً في العربيّة ؛ قال أبو عليّ[4] : « فكأنَّهما أحبّا أنْ يأخذا باللُّغتين جميعاً . وفي ذلك توسعةٌ وتسهيلٌ وأَخْذٌ بظاهرِ الخبرِ المَأْثورِ : « نَزَلَ القرآنُ على سبعة أحرف كلُّها شافٍ كافٍ » » ، وقال[5] : « أَحَبَّ أَنْ يأخذَ بالوجهَيْنِ ، وكره أَنْ يرفضَ أحدهما ويستعمل الآخر مع

---

(١) السّبْعة ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، والحُجّة ٦/ ٣١١ .

(٢) الحُجّة ٢/ ٣٣٣ ، والسّبْعة ١٨٣ .

(٣) معاني القرآن له ١/ ١٤٦ .

(٤) الحُجّة ١/ ١١٨ .

(٥) الحُجّة ١/ ٤٠١ ، ٢/ ٤٦٣ .

أنَّ كلَّ واحدٍ مثل الآخر في الحُسْنِ والكثرة » ، وقال : « ومِنْ ثُمَّ روي عن أبي عمرو ﴿عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾ ، و﴿عَلَىٰ رُسْلِكَ﴾ [سورة آل عمران : ١٩٤] ، كأنَّه أَخَذَ بالوجهَيْنِ ، وذهب إلى المذهبَيْنِ » ، وقال[1] : « إذا كانت هذه اللُّغاتُ في الكلمة شائعةً ، فأَخْذُ القارىء بإحداها وجَمْعُه بينها مستقيمٌ سائغٌ » ، وقال[1] : « أَحَبَّ الأَخْذَ بالوجهَيْنِ ؛ إذ كان كلٌّ واحدٍ منهما جائزاً » ، وقال[1] : « وإذا كانَ للشَّيْءِ في العربيّة وَجْهَان ، فأَخَذَ آخِذٌ بأَحَدِ الوجهَيْنِ ، وآخرُ بالوَجْهِ الآخرِ ، كانَ سائغاً ، وكذلك إنْ أَخَذَ بأَحَدِ الوجهَيْنِ في موضعٍ ، وفي موضعٍ آخرَ بالوَجْهِ الآخرِ » .

فهذه النُّصوصُ تنسبُ إلى القارىء اختيارَ الأَثَرِ الذي يقرأُ به حتّى لو كان ما اختاره في موضع عدل عنه إلى غيره في موضع آخر ، وهو أمْرٌ لا شيءَ فيه ما دامتْ كلتا قراءتَيْهِ لا تعدمُ لها وجهاً وقياساً تستعصمُ به . ففي تنقُّل القارىء بين الآثار لا يغيب جانب موافقتها للقواعد ، بل موافقتها للقواعد مِمّا يسوِّغُ هذا الضَّرْب من التنقُّل .

ويقوِّي هذا الاتجاهَ في تأكيد موافقة القراءة للقياس تفسير أبي عليّ اختلاف الرُّواة عن القارىء الواحد ، بأنه جائز ؛ لأنَّ لكلِّ روايةٍ وجهاً تجري عليه ؛ قال في اختلاف الرُّواة عن عاصم[2] : « وليس اختلافُ روايةِ الرُّواةِ في هذه الحروف عنه بتدافعٍ ؛ لأنَّه إذا كان لكُلِّ قراءةٍ من ذلك وَجْهٌ ، فقد يجوزُ أنْ يكونَ رَأى أَنْ يقرأَ بكُلِّ واحدٍ منها ، ويجوزُ أنْ يكونَ رَأى القراءةَ ببعضِ ذلك ، ثمّ انتقلَ عنه إلى وَجْهٍ آخر » .

هذا موقف أبي عليّ من القراءة التي تكتنفها الرِّواية وتوجِّهها الدِّراية ، يحتجُّ لها ويقوِّيها ، والقراءةُ المرويّةُ عن غيرِ السَّبْعة مثل ما رُوي عن السَّبْعة ، بل احتجَّ[3] بقراءات غير السَّبْعة لتقوية قراءات السَّبْعة .

أمّا إذا عَدِمَتِ القراءةُ المرويّةُ وَجْهاً مِنْ وجوهِ العربيّة ظاهراً تُحمل عليه ، فإنَّ

---

(١) الحُجّة ٣/ ٤٣ ، ١٠٠ ، ٤/ ٢١٨ .

(٢) الحُجّة ١/ ٣٨٧ ، والسَّبْعة ١٤٦ .

(٣) الحُجّة ٢/ ١٩٤ ، ٢٢٧ .

موقف أبي عليّ منها لم يَخْلُ من تفاوت . ويمكن تلخيص موقفه هذا بما يأتي :

١ ـ يجتهد اجتهاداً في التماس وجهٍ للقراءة التي أَقْدَمَ أكثر النُّحاة على تلحينها .

٢ ـ يوجِّهُ هذه القراءة في موضعٍ ، ويرى أنَّها غلط لا يجوز في موضع آخر .

٣ ـ ينصّ على أنَّه لا يعرف وجهاً تُحمل عليه .

٤ ـ لا يفارق النُّحاة في تخطئة القراءة ، ورَمْيِها بالقُبْحِ والضَّعْف ، وأنَّها ينبغي أَلَّا يُقْرَأَ بها ، وأنَّها غيرُ متّجهة ، وأنَّ الأَخْذَ بها في قلّة الفائدة على ما يظهر .

٥ ـ يغلِّطُها من جهة الرّواية لا من جهة موافقتها لأقيسة النّحاة .

٦ ـ يُخَرِّجُ القراءةَ على شَيْءٍ لم يعلمْه النُّحاةُ ، أُخِذَ به في القراءة .

٧ ـ يصفُ القراءةَ بأنَّها ليستْ بالوَجْهِ ، ومع ذلك يلتمسُ لها وجهاً .

هذه هي أبرز الملاحظ التي تُبيِّنُ موقف أبي عليّ من القراءة التي ليس لها وجه ظاهر تُحملُ عليه . وفيما يأتي أمثلة تجلِّي هذا الموقف وتبيِّنُه .

١ ـ فمِنْ أمثلةِ اجتهادِه في التماس الوجه لقراءة أَقْدَمَ أكثرُ النُّحاةِ على تلحينها توجيهُه ما رواه أبو بكر عن عاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنبياء : ٨٨] بنون واحدة مشدّدة الجيم على ما لم يُسَمَّ فاعله والياءُ ساكنة[١] : « إنَّ عاصماً ينبغي أنْ يكونَ قرأ ﴿نُنْجِي﴾ بنونين ، وأخفى الثّانية ؛ لأنَّ هذه النون تخفَى مع حروف الفم وتبيينُها لَحْنٌ[٢] . فلمّا أخفى عاصم ظَنَّ السّامع أنَّه مدغم ؛ لأنَّ النون تخفى مع حروف الفم ولا تبين ، فالتبس على السّامع الإخفاء بالإدْغام من حيث كان كلٌّ واحدٍ من الإخْفاءِ والإدْغامِ غيرَ مُبَيَّنٍ . ويُبيِّنُ ذلك إسكانُه الياء من ﴿نُجِّيْ﴾ ؛ لأنَّ الفعل إذا كان مبنيّاً للمفعول به ، وكان ماضياً ، لم يُسَكَّنْ آخرُه ، وإسكانُ آخر الماضي إنَّما كانَ يكونُ في قَوْلِ مَنْ قال في رُضِيَ[٣] : رُضَا[٤] ، وليس هذا منه . فإسكانُ

---

(١) الحُجَّة ٥/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ، والسَّبْعة ٤٣٠ .

(٢) هذا قول أبي عثمان . سلف في الحُجَّة ٢/ ٣٧٨ ، ٥/ ١٨٥ ، والفصوص ٢/ ٢٩١ .

(٣) وقع في مطبوعة الحُجَّة : رُضِيْ ، وهو تحريف .

(٤) لغة طيّئ . انظر : الكتاب ٤/ ١٨٧ ، وابن يعيش ٩/ ٧٦ ، والخزانة ٩/ ٤٩٥ .

الياء يدلُّ على أنّه قرأ ﴿ نُنجِي﴾ كما روى حفص عنه . ومِمّا يمنع أنْ يظنَّ ذلك له نَصْبُ قوله ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ من ﴿ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، ولو كان على ما لم يُسَمَّ فاعلُه لوجب أنْ يرتفع . وإنّما حُذفت النون من الخطّ كراهةً لاجتماع صورتين متّفقتَيْنِ . وقد كرهوا ذلك في الخطّ في غيرِ هذا الموضع ، وذلك أنّهم كتبوا نحو الدُّنيا والعُليا والحُذْيا بألف ، ولولا الياء التي قبل الألف لكتبوها بالياء ، كما كتبوا نحو بُهْمى وحُبْلى وأُخرى ونحو ذلك بالياء . فكما كرهوا الجمع بين صورتين متّفقتَيْنِ في هذا النحو ، كذلك كرهوه في ﴿ نُنجِي﴾ ، فحذفوا النون السّاكنة ، والوجهُ فيه كما رواه حفص عن عاصم » .

وجّه أبو عليّ ما رواه أبو بكر عن عاصم بإخفاء عاصم للنون ووهم السّامع أنّه أدغمها ؛ لِلّذي بين الإدغام والإخفاء من التقارب في أنَّ كليهما غير مبيَّن ، وبإسكان الياء ، ولو كان ﴿نُجِّي﴾ لوجب تحريك الياء بالفتح ، وليس هذا من لغة طيّيء التي تقول في نحو رُضِيَ رُضَا ، وبنصب ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، ولو كان الفعل مبنيّاً للمفعول لارتفع قوله ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وبحذف النون من رسم المصحف كراهةَ اجتماعِ صورتَيْنِ متشابهتين . وردّ ما خرّجه بعضهم[1] من أنَّ الفعل مسند إلى المصدر : نُجِّي نجاءٌ المؤمنين ؛ لأنَّ هذا مِمّا لا يكون إلّا في ضرورة الشِّعر . هذه حجج أبي عليّ في تخريج قراءة عاصم وصفها ابن الشّجريّ[2] : « وما ذَهَبَ إليه أبو عليّ قولٌ سديدٌ تشهد بصحّتِهِ مقاييس العربيّة » .

وهذه القراءة التي التمس لها شيخُنا وجهاً وَصَفَها الزّجّاج[3] بأنّها لَحْنٌ لا وَجْهَ له ، والفرّاء[4] بأنّها لا وَجْهَ لها إلّا اللَّحْن ، أو أنْ تُحملَ على إسناد الفعل إلى المصدر ، فيكون التقدير : نُجِّي نجاءٌ المؤمنين ، وهو ما رآه أبو عليّ مِمّا يجوز في ضرورة الشِّعْر لا في أفصح الكلام وأعلاه : كتاب الله ، ولا فائدة من قولك : ضُرِبَ

---

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن ٥٥ ـ ٥٦ ، وإعراب القراءات السّبع وعللها ٢/ ٦٥ ـ ٦٦ .

(٢) في أماليه ٢/ ٥١٩ .

(٣) في معاني القرآن له ٣/ ٤٠٣ .

(٤) في معاني القرآن له ٢/ ٢١٠ .

زيداً ، وأنت تريد ضَرِبَ الضَّرْبُ زيداً ؛ إذْ كان ضَرِبَ يدلُّ على الضَّرْب .

والتمس لقراءة حمزة وحدَه ﴿ ٱسْتِكْبَارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ﴾ [سورة فاطر : ٤٣] بسكون الهمزة من السَّيِّئْ الأولى ، ورفع الثانية = الوجوهَ الآتية[١] :

١ ـ أسكن الهمزة في الإدراج إجراءً لها في الوَصْلِ مُجْراها في الوقف ، وهو في الشِّعْرِ كثيرٌ .

٢ ـ يقوِّي ذلك أنَّ قوماً قالوا في الوقف[٢] : أَفْعَيْ وأَفْعَوْ ، فأبدلُوا من الألف الواو والياء ، ثمّ أجروها في الوصل مجراها في الوقف ، فقالوا : هذا أَفْعَوْ يا هذا . والهمزة كالألف في أنّها حرف علة ، ويقوِّي مقاربتَها الألفَ أنَّ قوماً يبدلون منها الهمزة ، فيقولون[٣] : رأيتُ حُبْلأْ .

٣ ـ يجوز أنْ تجعل ﴿سَيِّئْ وَلَا﴾ من قوله ﴿ومَكْرَ السَّيِّئْ وَلَا﴾ بمنزلة إبِل ، ثم أسكن الحرف الثّاني كما أُسكن من إبْل لتوالي الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء ، فخفَّفَ بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات .

٤ ـ يجوز أنْ يُنَزَّلَ حركة الإعراب منزلةَ غيرِ حركة الإعراب[٤] ، وليس يختلُّ بذلك دلالةُ الإعراب ؛ لأنَّ الحُكْمَ بمواضِعِها معلومٌ ، كما كان معلوماً في المعتلّ والإسكانِ للوقف .

ثمّ قال أبو عليّ عقب هذه الوجوه : « فإذا ساغ ما ذكرْنا في هذه القراءة من التأويل لم يَسُغْ لقائلٍ أَنْ يقولَ[٥] : إنَّه لَحْنٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ العربَ قد استعملتْ ما في قياس ذلك . فلو جاز لقائل أَنْ يقولَ : إنَّه لَحْنٌ ، لَلَزِمَه أَنْ يقول : إنَّ قولَ مَنْ قال :

---

(١) الحُجّة ٦/ ٣١ ـ ٣٣ ، والسَّبعة ٥٣٥ ـ ٥٣٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ١٨١ ـ ١٨٢ ، والتعليقة عليه ٣/ ٢٥٦ ، ومعاني الزّجّاج ١/ ١١٨ ـ ١١٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ١٧٦ .

(٤) بسط أدلّته في الحُجّة ١/ ١٠٠ ـ ١٠١ ، ٢/ ٧٩ ـ ٨٣ ، ٣/ ٢٣٣ ، وانظر : الكتاب ٤/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، والأصول ٢/ ٢٦٥ ، ومعاني الزّجّاج ١/ ١٣٦ ، والبغداديّات ٤٣١ ، والخصائص ١/ ٧٥ .

(٥) هو الزّجّاج في معانيه ٤/ ٢٧٥ .

أَفْعَوْ في الوصل ، لَحْنٌ . فإذا كان ما قرأ به على قياسٍ ما استعملوه في كلامِهم المنثور ، لم يكنْ لحناً . وإذا لم يكن لحناً لم يكنْ لقادحٍ بذلك قَدْحٌ . وهذه القراءة ، وإنْ كان لها مَخْلَصٌ مِنَ الطَّعْنِ ، فالوجه قراءةُ الحرفِ على ما عليه الجمهور في الدّرج » .

وخطر لي وجه آخر تُحمل القراءة عليه ، وهو أنَّ الهمزة[1] حرف يخرجُ من أقصى الحلق ، وهي أَدْخَلُ الحروف في الحلق ، فلمّا كانت كذلك استثقل أهل التخفيف إخراجَها ، من حيث كانت كالتَّهَوُّع[2] ، فاعتوروها ضروب من التغيير من تسهيلها بين بين ، وقَلْبها ، وحَذْفِها ، وإدخالهم الألف بينها وبين همزة ثانية تنضمّ إليها ، فإذا كان هذا حظّ الهمزة من التغيير فَلِمَ لا يكون حمزة قد رأى في إذهاب الكسرة ، وهي أقوى الحركات ، عن الهمزة ، وهي حرف على ما وصف من الثِّقل ، ضَرْباً من التخفيف الذي ينضاف إلى ما عدّوه من ضروب التصرُّف بالهمزة ؟ ويقوّيه أيضاً ما ذكره أبو عليّ من ثقل توالي الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء حتّى عَزَّ في أبنيتهم فِعِل ، فلم يَحْكِ منه سيبويه[3] إلّا إبلًا . ويقوّيه أيضاً أنَّ مِنَ العرب[4] مَنْ يُبْدِلُ الهمزة حرفَ لين مع إلقاءِ حركتها على ما قبلَها ، فيقول : هذا الخَبُوْ ، ورأيْتُ الخَبَا ، ومررتُ بالخبي . فإذا انضافَ إلى ذلك أنَّ قارىء هذا الحرف حمزة بن حبيب الزّيّات الذي أفاض النّاسُ في نباوة محلّه ،[5] فقد قال شُعيب بْنُ حَرْب : أَلَا تسألوني عن الدُّرّ ، يعني قراءة حمزة ، وكان يلقّب بحبر القرآن ، وقال سفيان الثوري : غلب حمزةُ النّاسَ على القرآن ، وقال ياقوت : انعقد الإجماعُ على تلقّي قراءة حمزة بالقبول والإنكارِ على مَنْ تكلَّمَ فيها = علمْتَ أنَّ القراءةَ محفوفةٌ بالرّواية ، ولا تعدمُ لها وجهاً في العربيّة ، وإنْ كان فيه صَنْعَةٌ وإطَالةٌ .

---

(١) انظر : التكملة ٣٤ .

(٢) التَّهَوُّع : تكلُّفُ القَيْء .

(٣) الكتاب ٤/ ٢٤٤ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ١٧٩ ، والتكملة ٢٤

(٥) انظر : معجم الأدباء ٣/ ١٢١٩ ـ ١٢٢٠ .

وهذا الذي أجراه أبو عليّ على مقاييس العربيّة ، روى النّحّاس[١] عن المبرِّد أنَّه قال فيه : هذا لا يجوزُ في كلامٍ ولا شعرٍ ، لأنَّ حركاتِ الإعرابِ لا يجوزُ حَذْفُها ؛ لأنَّها دَخَلَتْ للفروقِ بينَ المعاني . وقال الزّجّاج فيه[٢] : وهذا عندَ النَّحويّين الحُذَّاقِ لَحْنٌ ، ولا يجوزُ . وإنَّما يجوزُ مثلُه في الشِّعْر في الاضطرار . ولا يجوزُ مثلُه في كتاب الله .

وقال في قراءة الأعمش[٣] ﴿مَا لَكُم مِّن وِلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [سورة الأنفال : ٧٢] بكسر الواو من ﴿وِلايتهم﴾ :[٤] « الوَلاية هنا من الدّين ، فالفتح أجود . قال أبو الحسن : وهي قراءة النّاس إلّا أنَّ الأعمش كسر الواو ، وهي لغة ، وليست بذاك . وحكى محمَّد بن يزيد عن الأصمعيّ أنَّ الأعمشَ لَحَنَ في كَسْرِه لذلك . وليس قولُه هذا بشَيْءٍ ؛ لأنَّه إذا كانت لغةً فيما حكاه أبو الحسن ، فليس بلحنٍ » .

وقال في قراءة ابن عامر ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [سورة الأنعام : ٩٠] بكسر الدّال ، ويشم الهاء الكسر من غير بلوغ ياء ، وقد وصفها ابن مجاهد بأنَّها غلط :[٥] « وقراءة ابن عامر ليس بغلط ، ووجهها أنْ تجعلَ الهاءَ كنايةً عن المصدر لا الّتي تلحق للوقف ، وحَسُنَ إضمارُه لِذِكْرِ الفعل الدّالّ عليه » .

وقال في قراءة حمزة وحده ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَنظِرُونَا﴾ [سورة الحديد : ١٣] مسكورة الظاء :[٦] « وليس تسرُّع مَنْ أَسْرَعَ إلى تخطئة من قال ﴿أَنْظِرُونَا﴾ بشيءٍ ، وليس ينبغي أنْ يقال فيما لَطُفَ إنَّه خطأ . وهو ـ زعموا ـ قراءة يحيى بن وثّاب والأعمش » .

---

(١) إعراب القرآن له ٣/ ٣٧٧ .

(٢) معاني القرآن له ٤/ ٢٧٥ .

(٣) انظر : إعراب القراءات السّبع وعللها ١/ ٢٣٤ ، والبحر ٤/ ٥٢٢ .

(٤) الحُجّة ٤/ ١٦٦ ، ٥/ ١٤٩ .

(٥) الحُجّة ٣/ ٣٥٢ ، ٦/ ٤٣٣ ، والسّبْعة ٢٦٢ .

(٦) الحُجّة ٦/ ٢٧٣ ، والسّبْعة ٦٢٦ .

وحكى النّحّاس[1] تخطئة هذه القراءة عن أبي حاتم وعليّ بن سليمان الأخفش الصغير .

هذه الأمثلة وغيرُها كثير[2] تدلُّ على وَرَعِ أبي عليّ وتحوُّبه مِنْ تلحين القراءة ، وهي ناطقة باجتهاده في التماس الوجه الذي يدفع عن القراءة ما نُسِبَ إليها ، وهو في ذلك يفارق البصريين الذين لَحّنُوا بعض القراءات المتواترة كالزّجّاج وأبي حاتم والمبرِّد والأصمعيّ .

٢ ـ ومن أمثلة ما التمس له وجهاً في موضع ، ورآه غلطاً لا يجوز في موضع ما قاله في قراءة ابن عامر ﴿أَنْبِئْهِم﴾ [سورة البقرة : ٣٣] مهموزة مكسورة الهاء ، وقد قال فيها ابن مجاهد : وهو خطأ في العربيّة ، إنّما يجوزُ الكَسْرُ إذا تَرَكَ الهمزة :[3] « إنَّ لكسرة الهاء وجهين من القياس على ما سُمِعَ منهم :

أحدهما أنّه أتبع كسر الهاء الكسرة التي قبلها ، والحركة للإتباع قد جاء مع حجز السكون وفصله بين المتحرِّكين ؛ ألا ترى أنَّ أبا عثمان[4] قد حكى عن عيسى عن ابن أبي إسحق : هذا المُرُءُ ، ورأيْتُ المَرَءَ ، ومررتُ بالمِرْءِ . ومثله ما حكاه أبو زيد : أَخَذْتُ هذا مِنِهِ[5] يا فتى .

الوجه الآخر أنّه لم يُعتدَّ بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونه ، فكأنَّ الكسرة وليت الهاءَ ، والكسرة إذا وليتْها الهاءُ كُسِرَتْ ، نحو : بِهِ . ويكون تَرْكُهم الاعتدادَ في ﴿أَنْبِئْهِم﴾ بالسكون كتركِهم الاعتدادَ به في قولهم[6] : هو ابن عمّي دِنْياً . وإذا اتّجهت له هذه الوجوه لم يَنْبَغِ أنْ يُخَطَّأَ ، وإنْ أَمْكَنَ أَنْ يُقالَ : إنَّ غيرَه أَبْيَنُ منه وَجْهاً وأَظْهَرُ اهـ

---

(١) إعراب القرآن له ٤/ ٣٥٧ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/ ٦٧ ، ٣/ ٧٠ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٥/ ١٣٢ ، ٦/ ١٤٠ ، ٢٣٧ ـ ٢٣٩ .

(٣) الحُجّة ٢/ ١١ ـ ١٣ ، والسَّبْعة ١٥٤ .

(٤) انظر : إصلاح المنطق ٩٣ ، والتذييل ١/ ٣٧٢، وفي إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢١٣ أنّها لغة مكّة .

(٥) في الكتاب ٤/ ١٩٦ أنّها لغة رديئة ؛ لأنَّ الساكن حاجز غير حصين .

(٦) الكتاب ٢/ ١١٨ .

هذا كلامُه في توجيه قراءة ابن عامر في آية البقرة ، فاستمع إلى ما قاله في رواية ابن ذَكْوان عن ابن عامر في آية الأعراف ﴿أَرْجِئْهِ﴾ [١١١] ، وهي نظيرة آية البقرة[١] : « كَسْرُ الهاءِ مع الهمز غلطٌ لا يجوز . وإنّما يجوز إذا كانَ قبلها ياءٌ ساكنة أو كسرة . ولو خفَّف الهمزة فقلبها ياءً ، فقال : ﴿أَرْجِيْهِ﴾ ، فكسر الهاء = لم يستقمْ[٢] ؛ لأنَّ هذه الهاءَ في تقدير الهمزة . فكما لم يُدغم نحو[٣] : رُوْيا ، إذا خُفِّفَت الهمزة ؛ لأنَّ الواوَ في تقدير الهمزة ، كذلك لا يحسن تحريك الهاء بالكسر مع الياء المنقلبة عن الهمزة » .

فما الذي يمنعُ مِنْ أَنْ يُقال أتبع كسرة الهاء الكسرة التي على الجيم ، وقد جاءَ الإتباع مع حجز السكون ، أو أَنْ يقال لم يُعتدّ بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونه ، فكأنَّ الكسرة وليت الهاء ، والهاء تكسر إذا وليت الكسرة في نحو : بِهِ ؟

هذان قولان متدافعان لأبي عليّ في ضَرْبٍ من القراءة واحدٍ ، في الأوّل اجتهد ، فأجرى القراءة على مقاييسهم ، وعلّل ما ذهب إليه ، وشفعه بما رواه عن العرب ، وذكر أنَّ ما كان هذا مخرجه لم يسغ أَنْ يُخَطَّأ ، وفي الثاني أضرب عن ذلك كلّه ، واكتفى بأَنْ يقول : القراءة غلط لا يجوز . وإذا ورد اللفظان عن العالم متضادَّيْنِ[٤] أحدهما معلَّل مشفوع بالأمثلة ، وفيه مخلص من الطعن في قراءة متواترة ، والآخر مرسل لا تعليل فيه ، وفيه تغليط للقراءة = كان أَجْدَرُ القولَيْنِ بالقبولِ واعتقادِ أنَّ أبا عليّ اعتزمه هو ما كان معلّلاً خارجاً عن حدِّ الطَّعْنِ إلى ما يُسْلِكُ القراءة في عقد كلامهم ، وهذا الأليق والأشبه بمذهب أبي عليّ في الاجتهاد .

---

(١) الحُجّة ٤/ ٦٢ ، والسَّبْعة ٢٨٧ .

(٢) سلف في الحُجّة ٢/ ١٢ ـ ١٣ أنّه أقامه من وجهين : أنَّ الهمزة أشبهت الياء غير المنقلبة عن همزة ، فكسر الهاء كما كسرها في نحو ترميْهِم ، وأنَّ الهمزة قلبت إلى الياء قلباً ، حكاه أبو زيد عن قوم من العرب اهـ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ٣٦٨ ، والتعليقة عليه ٥/ ٥٩ ، والشِّعْر ١/ ٣٢٢ ، والحلبيّات ٥٥ ، والمنصف ٢/ ٢٨ .

(٤) انظر : الخصائص ١/ ٢٠٣ .

ومِنْ أمثلةِ تبايُنِ وَصْفِه لِضَرْبٍ مِنَ القراءةِ واحدٍ قوله في إحدى قراءات ﴿يَـٰبُشْرَىٰ﴾ [سورة يوسف : ١٩] :[1] « وقد قرأ ناسٌ[2] مِنْ غيرِ القُرَّاء السَّبْعة هذا النَّحْوَ بقلب الألف ياءً ، وإدغامها في ياء الإضافة ، فقالوا ﴿بُشْرَيَّ﴾ . قال أبو الحسن[3] : « قرأ بعضُ أَهْلِ المدينة بالكسرِ للياءِ في الإضافةِ ، وذا رديءٌ » . لا وَجْهَ لذلك إلَّا أَنْ يكونَ جاءَ به على قَوْلِ مَنْ قال[4] :

قَـالَ لَهَـا : هَـلْ لَـكِ يـا تـا فِـيِّ

فحذف الياءَ التي تتبعُ الياء . وهذا قليلٌ في الاستعمال ، ورَدِيءٌ في القياس ؛ أَلَا تَرى أنَّ الياءَ للمتكلِّم بمنزلة الكاف للمخاطب ، فكما لا تلحقُ الكافَ زيادةٌ في الأَمْرِ الشّائع ، كذلك لا تلحق الياء زيادة الياء » .

والتمس لقراءة حمزة ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢] بكسر الياء الثانية ، الوجوهَ الآتية[5] :

١ ـ ذكر الفرّاءُ في « التّصريف » أنَّه قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب ، وزعم القاسم بن معن أنّه صواب .

---

(١) الحُجّة ٤/ ٤١٤ ـ ٤١٥ .

(٢) الحسن وابن أبي إسحق والجحدري وأبو الطُّفيل ، وهي لغةٌ لِهُذَيْل . المحتسب ١/ ٣٣٦ ، والبحر ٥/ ٢٩٠ .

(٣) لم أجده في معاني القرآن له ، ولا في غيره من المظانّ .

(٤) الأغلب العِجْليّ ، شعره ص ١٦٩ (شعراء أمويّون) ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/ ٧٦ ، وللزّجّاج ٣/ ١٥٩ ، ومعاني القراءات للأزهريّ ٢/ ٦٢ ، وإعراب القراءات السّبْع وعللها ١/ ٣٣٦ ، والمحتسب ٢/ ٤٩ ، والبحر ٥/ ٤٩ ، وقال الزّجّاج : « وهذا الشِّعْر مِمّا لا يُلتفت إليه ، وعَمَلُ مثلِ هذا سَهْلٌ ، وليس يُعرف قائل هذا الشِّعْرِ من العرب ، وهو مِمَّا لا يُحتجّ به في كتاب الله » ، وردَّه البغداديّ في الخزانة ٤/ ٤٣٤ : « ليس بمجهولٍ ، فقد نسبه غيره إلى الأغلب العجلي الرّاجز ، ورأيته أنا في أوّل ديوانه . وهذه اللُّغة باقية في أفواه النّاس إلى اليوم ، يقول القائل : ما فيَّ أفعلُ كذا » . وتا : اسم إشارة إلى المؤنَّث .

(٥) الحُجّة ٥/ ٢٩ ، والسَّبْعة ٣٦٢ ، وحكى ما في كتابنا الواحديّ في الوسيط ، وأبو شامة في شرح الشاطبية كما في الخزانة ٤/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥ ، وأبو حيّان في التذكرة ٣٤ .

٢ ـ زعم قطرب أنَّه لغة في بني يربوع ، يزيدون على ياءِ الإضافة ياءً ، وأنشد :

قَـالَ لَهَـا : هَـلْ لَـكِ يـا تـا فِـيِّ

وأنشده الفرّاء أيضاً .

٣ ـ وَجْهُها مِنَ القياس أنَّ الياءَ كالهاء والكاف ، فكما أنَّ الهاءَ قد لحقتْها الزيادة في : هذا لهو ، ولحق الكافَ أيضاً في قول مَنْ قال : أَعْطَيْتُكاه وأَعْطَيْتُكِيْه ، فيما حكاه سيبويه[١] ، وهما أختا الياء ، كذلك ألحقوا الياءَ الزيادة من المدّ ، فقالوا فِيِّي ، ثمّ حُذفت الياء الزائدة على الياء ، كما حُذفت من الهاء في نحو[٢] : لَهُ ، وكما حُذفت من الكاف في نحو : أَعْطَيْتُكه ، كذلك حُذفت الياء اللّاحقة للياء كما حُذف من أُخْتَيْها . وأُقِرَّت الكسرة التي كانتْ تلي الياء المحذوفة ، فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسرة .

ثمّ قال أبو عليّ عقب هذه الوجوه : « **فإذا كانتْ هذه الكسرة في الياء على هذه اللُّغة ، وإنْ كان غيرُها أَفْشَى منها ، وعضده من القياس ما ذكرْنا = لم يَجُزْ لقائلٍ أَنْ يقول : إنَّ القراءةَ بذلك لَحْنٌ[٣] ؛ لاستفاضةِ ذلك في السّماع والقياس ، وما كان كذلك لا يكونُ لَحْناً** » .

وصف أبو عليّ كسر الياء بأنّه قليل في الاستعمال ، رديءٌ في القياس في موضع ، وبأنّه مستفيضٌ في السماعِ والقياسِ في موضع[٤] . ويُحملُ هذا منه على ما

---

(١) في كتابه ٤/ ٢٠٠ .

(٢) ذكر أبو عليّ هنا ما أنشده الأخفش في معانيه ١/ ٢٨ : لَهْ أَرِقان ، وليس هذا الإنشاد هنا مطابقاً لاستدلاله ، وذلك أنَّ الهاءَ ساكنة حُذفت حركتها مع حذْف صلتها ، وليس يريد هنا إلّا حذف الصلة وحدها ، نحو : لَهُ ، وعليهِ ، وفيهِ . وقد مضى البيت مخرَّجاً ٢٠٧ .

(٣) لحَّنها الأخفش في معانيه ٢/ ٤٠٧ ، واسترذلها الزّجّاج في معانيه ٣/ ١٥٩ ، واستضعفها الفرّاء في معانيه ٢/ ٧٥ ، ورأى الأزهري في معاني القراءات ٢/ ٦٣ أنّه لا يجوز أنْ يُقرأ هذا الحرف بقراءة حمزة ، وانظر : إعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٣٦٨ .

(٤) وممّا قيل في قراءة حمزة أنَّ حركة الياء حركة بناء لا حركة إعراب ، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح . إعراب القراءات السّبع وعللها ١/ ٣٣٥ ، وذكر البغداديّ في الخزانة ٤/ ٤٣٤ ، ٤٣٧ أنَّ الكسر على الياء للإتباع للكسرة التي بعدها ، وهي كسرة همزة ﴿ إِنِّي ﴾ ، وأنَّ ابن مجاهد ذكر في =

ذُكر في المثال السّالف من أنّه يَحْسُنُ أنْ يُعتقد أنَّ قولَه ما جاءَ مشفوعاً بنصوص السّماع ، ومعضوداً بالقياس . ويقوّيه أنَّ ما قاله في قراءة حمزة [سورة إبراهيم : ٢٢] متأخّر زماناً[١] عمّا قاله فيما رواه أبو الحسن عن بعض أهل المدينة في [سورة يوسف : ١٩] ، فيُعلم من ذلك أنَّ القولَ اللّاحق هو ما اعتزمه أبو عليّ ، واستقرَّتْ نفسُه عليه ، وأنَّ قولَه به انصرافٌ منه عن القول الأوّل ورجوعٌ عنه . فإذا صحَّ هذا الاعتقاد ، وَجَبَ أنْ يُدْرَجَ هذا الموقفُ من أبي عليّ في الموقف الأوّل له ، وهو اجتهادُه في توجيه قراءةٍ أقدم أكثرُ النُّحاة على تلحينها .

٣ ـ ومن أمثلة نصِّه أنّه لم يجد وجهاً تُحملُ القراءةُ عليه ، قولُه[٢] : « وليس للجزمِ[٣] اتّجاه في ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ [سورة المدثّر : ٦] » .

وقوله في قراءة مَنْ ثقّل ﴿ لَمَّا﴾ مِن قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة هود : ١١١] :[٤] « وحُكِيَ[٥] عن الكسائيّ أنّه قال : لا أعرفُ وجه التثقيل في ﴿ لَمَّا﴾ . ولم يبعدْ فيما قال » .

وقوله[٦] : « وأمّا التشديد في ﴿المَشْأَمَة﴾ [سورة البلد : ١٩] فلا أَعْلَمُ له وَجْهاً » .

وهذه الأمثلة يمكن أنْ تحملَ دلالتين :

= كتابه الياءات أنَّ الجُعفيّ سأل أبا عمرو عن كسر الياء ، فقال : إنّها بالخفضِ لحَسَنَةٌ . وذكر الأزهريُّ في معاني القراءات له ٢/ ٦٣ أنَّ إسحق بن منصور روى عن حمزة فتحَ الياء كما قرأ سائر القُرّاء ، فكأنّه وَقَفَ على أنَّ الكسرَ لَحْنٌ ، فرجع عنه . وروى النّحاس في إعراب القرآن له ٢/ ٣٦٨ عن الفرّاء أنّه قال : لعلَّ الذي قرأ بهذا ظَنَّ أنَّ الباء تخفض الكلمةَ كلَّها .

(١) ذكر هذا المعيارَ في ترجيح أحد القولين يردان عن العالم متضادَّيْنِ أديبُ العربيّة ابنُ جنّي في الخصائص ١/ ٢٠٥ .

(٢) الحُجّة ٢/ ٣٨٩ ، ومعاني الأخفش ٢/ ٥٥٥ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٦٦٨ ، والبحر ٨/ ٣٧٢ .

(٣) في المحتسب ٢/ ٣٣٧ أنّه قراءة الحسن وابن أبي عبلة .

(٤) الحُجّة ٤/ ٣٨٨ ، والسَّبْعة ٣٣٩ .

(٥) حكاه عنه الفرّاء في معانيه٢/ ٣٧٧ ، والنّحاس في إعرابه٣/ ٣٩٣ ، وسيأتي في الحُجّة٦/ ١٤٩ ، ٣٩٧ .

(٦) الحُجّة ٦/ ٤١٧ ، والسَّبْعة ٦٨٧ .

الأولى : وَرَعُ أبي عليٍّ وتحوُّبه مِن رَمْيِ القراءة بالغلط ؛ إذ لم يُؤَدِّه ما حصّله مِنَ الرّواية وعلوم العربيّة إلى وَجْهٍ تجري القراءةُ عليه ، فتوقّف ، وقال : لا أعلم ، ومَنْ تَرَكَ قَوْلَةَ لا أعلمُ أُصِيبَتْ مقاتلُه . وهو في هذه الدلالة يفارقُ البصريّين الّذين لم يتورّعوا عن طعن القراءة ورَمْي ثقات القُرَّاء .

الثّانية : طعن أبي عليّ في القراءة ؛ إذ مِنَ المحالِ أَنْ يصحّ في القراءةِ ما لا يسوغُ في العربيّة[1] ، فلمّا عدم أبو عليّ وجهاً مِن القياس أو السّماع تُحمل القراءة عليه ، وهو مَنْ هو في هذه الصّنعة ، أَعْلَمَ أنّ القراءةَ مفارقةٌ لِمَا جاءَ في كلامهم وقياسهم ، وأنّها إذا جرى عليها هذا الوصف كانت غلطاً ، وإنْ كان الشَّيْخ قد تلطّف في عبارته ، فقال ليس لها اتّجاه أو لا أَعلم لها وجهاً ، ولم يقل : هي غلط أو نحوه .

على أنّ الرّاجحَ الدّلالةُ الأُولى ، وهي توقُّف أبي عليّ وتحرُّجه ، فهي أَشْبَهُ بما تقدّم من مذاهبه في القراءة التي ليس لها وجه ظاهر تُحمل عليه .

٤ ـ ومن أمثلة رَمْيِه القراءةَ بالقُبْح والقلّة والضَّعْف ، قوله في قراءة حمزة بخفض ﴿الأَرْحَامِ﴾ من قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾ [سورة النّساء : ١] :[2] « وأمّا مَنْ جَرّ ﴿الأَرْحَامِ﴾ فَإِنَّهُ عطفه على الضّمير المجرور بالباء . وهذا ضعيفٌ في القياس ، وقليل في الاستعمال . وما كان كذلك فتَرْكُ الأَخْذِ به أَحْسَنُ » .

وقولُه في قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُركايهم﴾ [سورة الأنعام : ١٣٧] ، فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به :[3] « وهذا قبيحٌ قليل في الاستعمال . ولو عُدِلَ عنها إلى غيرِها كانَ أَوْلَى ؛ ألا تَرى أنّه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف في الكلام وحال السّعة مع اتّساعهم في الظروف ..... » .

---

(١) انظر : النّشر ١/ ٤٢٩ .

(٢) الحُجّة ٣/ ١٢١ ، والسّبْعة ٢٢٦ .

(٣) الحُجّة ٣/ ٤١١ ، والسَّبْعة ٢٧٠ .

وقولُه في قراءة ابن عامر ﴿يا أَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ﴾ [سورة الزُّخرف : ٤٩] بضم الهاء :[١]
« فأمّا ضمّ ابن عامر الهاء من ﴿يا أَيُّهُ﴾ فلا يتّجه ؛ **لأنَّ آخرَ الاسم هو الياء الثانية من « أيّ »** ، فينبغي أَنْ يكونَ المضمومُ آخرَ الاسم . ولو جاز أَنْ يضمَّ هذا من حيث كان مقترناً بالكلمة ، لجاز أنْ يضمَّ الميم من « اللَّهمَّ » ؛ لأنَّه آخر الكلمة . . . . . **وينبغي أَلَّا يُقْرَأَ بذلك ولا يُؤخذ به** » .

وقولُه في قراءة ابن عامر ﴿كُن فَيَكُوْنَ﴾ [سورة البقرة : ١١٧] بنصب النون :[٢]
« وأمّا ﴿كُن﴾ فإنَّه وإنْ كان على لَفْظِ الأمر فليس بأَمْرٍ ، ولكنَّ المرادَ به الخبرُ ، كأنَّ التقديرَ : يُكَوَّنُ فيكون . وإذا لم يكنْ قولُه ﴿كُن﴾ أمْراً في المَعْنى ، وإنْ كانَ على لَفْظِه ، **لم يجزْ أَنْ تنصبَ الفعلَ بعدَ الفاءِ بأنَّه جوابُه** . ومِمّا يدلُّ على امتناعِ النَّصْبِ في قولِه ﴿كُن﴾ أنَّ الجوابَ بالفاءِ مضارعٌ للجزاءِ ، يدلُّ على ذلك أنَّه يؤولُ في المعنى إليه ؛ أَلَا تَرى أنَّ : اذهبْ فأُعطيَك ، معناه : إنْ تذهبْ أعطيتُك ، فلا يجوز : اذهبْ فتذهبْ ؛ لأنَّ المعنى يصير : إنْ ذهبْتَ ذهبْتَ ، وهذا كلامٌ لا يفيدُ . ومِنْ ثَمَّ أجمعَ النَّاسُ على رفعِ « يكونُ » ، **ورفضُوا فيه النَّصْبَ إلَّا ما رُوي عن ابن عامر ، وهو من الضَّعْفِ بحيثُ رأيْتَ** ، فالوَجْهُ في « يكون » الرَّفْعُ » .

وقوله في بعض ما روي عن أبي عَمْرو أنَّه يدغم النون في الجيم من قوله ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ [سورة يوسف : ١١٠] :[٣] « **ومَنْ ذهب إلى أَنَّ النون الثّانية مدغمة في الجيم ، فقد غلط** ؛ لأنَّها ليست بمثلٍ للجيم ، ولا مقاربٍ له ، فإذا خلا الحرفُ مِنْ هذَيْنِ الوجهَيْنِ ، لم يُدغم فيما اجتمع فيه » .

الملاحظُ على هذه النُّصوصِ وغيرِها[٤] أنَّ أبا عليّ أَجْرى مقاييسَ العربيّة وضوابطَها التي رسمها النُّحاة ، واستقرَّتْ عندَهم ، على القراءات المرويّة ، فما وجده منها مخالفاً لهاتيك المقاييس أصدرَ حُكْمَ الضَّعْفِ والقُبْحِ عليه ، ودعا إلى

(١) الحُجَّة ٥/ ٣٢٠ ، والسَّبْعة ٤٥٤ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، والسَّبْعة ١٦٩ .

(٣) الحُجَّة ٤/ ٤٤٦ ، والسَّبْعة ٣٥٢

(٤) انظر : الحُجَّة ٢/ ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٤/ ٢٦٢ ، ٥/ ٢٣٤ .

العدول عنه إلى القراءة التي يضبطُها القياس ، وما رآه موافقاً للمقاييس وصفه بأنَّه الوَجْهُ وأنَّه أَحْسَنُ وأَوْلَى .

وأحكامُ الحُسْنِ لا ضيرَ فيها ما دامتْ هذه القراءات متفاوتةً تفاوتَ اللُّغات التي تمثِّلُها ـ وما اختلاف القراءات في جوهره إلّا صورة أمينة لاختلاف لغات العرب ـ فبعضُها ضاربٌ بجذوره في الفصاحة كالقراءات التي جاءت على لغة أهل الحجاز[1] ، وبعضها أَقَلُّ كقراءة حمزة ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾ [سورة إبراهيم : ٢٢] بكسر الياء الثّانية ، وزعم قطرب أنَّه لغة في بني يربوع[2] ، وبعضُها ينحطُّ عن تَيْنِك المرتبتين ، مِنْ نحو قراءة نافع ﴿مَحْيَايْ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٢] ساكنة الياء ، فقد قال أبو عليّ[3] : « إسكان الياء في ﴿مَحْيَايْ﴾ شاذٌّ عن القياس والاستعمال . فشذوذُه عن القياس أنَّ فيه التقاءَ ساكنين لا يلتقيان على هذا الحدِّ في ﴿مَحْيَايْ﴾ . وأمَّا شذوذُه عن الاستعمال فإنَّك لا تكادُ تجدُه في نثرٍ ولا في نظمٍ » .

وأحْكَامُ القُبْحِ والضَّعْفِ والغَلَطِ وما إليها تحتاجُ إلى وقفةٍ ؛ فهل استقصى الرُّواة وجامعو اللُّغة جميعَ ما نطقتْ به العرب ، حتّى وصفوا القراءة بأنَّها قبيحة أو غلط ؟ يطالع النّاظر في هذه المسألة نصوصاً متباينة ، بعضها ينصُّ على الإحاطة بكلّ ما قالتْه العرب ، وبعضها ينصُّ على أنَّ ما هلك من كلامهم وشعرهم أكثر مِمّا جُمع وقُيِّد ، ومنذا الذي يمكن أَنْ يحيط باللُّغة وقد قال الإمام الشّافعيّ[4] : « كلام العرب لا يحيطُ به إلّا نبيٌّ »؟

يرى أبو إسحق الزّجّاج[5] أنَّ أَهْلَ اللُّغةِ والعلْمِ بها حَكَوا كُلَّ ما فيها ، ليتميَّزَ الجيِّدُ المستقيمُ المطّردُ مِنْ غيرِه ، ويُجتنبَ غيرُ الجيِّد .

---

(١) الحُجّة ٣/ ٧٩ ، ٦/ ٢٧٧ .

(٢) الحُجّة ٥/ ٢٩ ، والسّبْعة ٣٦٢ .

(٣) الحُجّة ٣/ ٤٤٠ ، والسّبْعة ٢٧٤ .

(٤) انظر : الصّاحبي ٢٦ وحواشيه .

(٥) في معاني القرآن له ١/ ١١٩ .

ويرى أبو عمرو بن العلاء[1] أنّه ما انتهى إلينا مِمّا قالت العرب إلّا أقلُّه ، ولو جاءَنا وافراً لجاءَنا علْمٌ وشِعْرٌ كثيرٌ .

ومثله ما ذكره ابن سلّام[2] من أنّ العرب تشاغلوا بالجهاد ، ولَهَوا عن روايةِ الشِّعْر ، فلمّا كَثُرَ الإسْلامُ ، وجاءَت الفتوحُ ، واطمأنّت العربُ بالأمْصارِ ، راجعوا رواية الشِّعْر ، فلم يؤولوا إلى ديوانٍ مدوّنٍ ، ولا كتابٍ مكتوبٍ ، وألْفَوا ذلك وقد هلك من العرب مَنْ هَلَكَ بالموتِ والقتْلِ ، فحفظُوا أقلَّ ذلك ، وذَهَبَ عليهم منه كثيرٌ .

وتزيدُ المفارقةُ حين يحكمُ العلماءُ على القراءة باللَّحْنِ ، ثمّ يتّفقُ أنْ يسمعوا كلاماً للعرب يُخرجُ القراءةَ مِمّا رَمَوْها به ؛ قال أبو عليّ[3] : « قال محمّد بن يزيد : حدّثني أبو عثمان المازنيّ عن أبي زيد ، قال : سمعْتُ عَمْرو بن عُبيد[4] يقرأُ ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَأنٌّ ﴾ [سورة الرحمن : ٣٩] ، فهمز ؛ لأنّه حرّك الألف لالتقاءِ الساكنين ، فصارتْ همزةً . قال أبو زيد : فظننْتُه لَحَنَ حتّى سمعْتُ العربَ تقولُ : دأبّة وشأبّة ، ونحو ذلك ، فيهمزون ، فعلمْتُ أنَّ عَمْراً لم يلحنْ . قال أبو العبّاس : قلت لأبي عُثمان : أتقيسُ هذا؟ قال : لا ، ولا أقبلُه » .

أَوَلَيْسَ في هذه الحكاية وفي قولي أبي عمرو وابنِ سلّام دلالةٌ على أنّ كلامَ العرب لم يُتَقَصَّ كلُّه أجْمَعُ ، وأنَّ بعضَ ما لحّنه العلماء من القراءات يمكن أنْ يكون وقع إلى القُرّاء من لغةٍ قديمةٍ فاتَتْ جامعي اللُّغة ولم يصلْ علمُهم إليها؟

عقد ابن جنّي باباً لِمَا يَرِدُ عن العربيّ مخالفاً لِمَا عليه الجمهور ، قال

---

(١) انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١/ ٢٥ ، والخصائص ١/ ٣٨٦ ، والبحر ٤/ ٢٣٠ ، والدّرّ المصون ٥/ ١٦١ .

(٢) في طبقات فحول الشُّعراء ١/ ٢٤ ، وعنه في الخصائص ١/ ٣٨٦ .

(٣) الشّيرازيّات ٦٤٠ ، والبصريّات ١/ ٣٠٨ ، والمنصف ١/ ٢٨١ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٧٣ ، والخصائص ٣/ ١٤٧ ، والمحتسب ١/ ٤٦ ـ ٤٧ .

(٤) والحسن . انظر : المحتسب ٢/ ٣٠٥ .

فيه[1] : « إذا اتَّفقَ شيءٌ من ذلك نُظر في حال ذلك العربيّ وفيما جاءَ به . فإنْ كان الإنسانُ فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدرَ الذي انفردَ به ، وكان ما أَوردَه مِمَّا يقبلُه القياس ، إلّا أنّه لم يرد به استعمالٌ إلّا من جهةِ ذلك الإنسان = **فإنَّ الأَوْلى في ذلك أَنْ يُحْسَنَ الظَّنُّ** به ، **ولا يُحمل على** فساده . فقد يمكن أنْ يكون ذلك وقع إليه مِنْ لغةٍ قديمةٍ طالَ عهدُها ، وعفَا رسمُها ، وتأبّدَتْ معالمُها » .

وكيف لا يُحسن الظّنّ بأولئك القرأة ، وفيهم[2] ابن عامر إمام أهْل الشّام ، وهو عربيٌّ قحٌّ ، قد سبق اللَّحْن ، وأبو عَمْرو ، وهو عربيٌّ صَريحٌ ، وسَامِعُ لغةٍ ، وإمامٌ في النَّحْو ، وحمزة وكان إماماً وحبرَ القرآن ، ونافع قرأ على سبعين من التابعين ، وهم عرب فصحاء ؟

وقد نقل الجاربردي عن ابن الحاجب في شرح المفصَّل أنَّ القُرّاء أكثرُ وأَعْدَلُ من النّحويين والمصير إلى ما يقولون أَوْلى ؛ قال[3] : « الأَوْلَى الرَّدُّ على النّحويين في منع الجواز ، وليس قولُهم بحُجَّةٍ إلّا عند الإجماع . ومِنَ القُرّاء جماعةٌ من النّحويين ، فلا يكون إجماعُهم حُجّةً مع مخالفةِ القُرّاءِ لهم . ثمّ لو قُدِّر أنَّ القُرّاء ليس منهم نَحْويٌّ فإنّهم ناقلون لهذه اللُّغة ، وهم يشاركون النّحويين في نقل اللُّغة ، فلا يكونُ إجماعُ النّحويين حُجّةً دونهم . وإذا ثبت ذلك كان المصيرُ إلى قول القُرّاء أَوْلَى ؛ لأنّهم ناقلون عمّن ثبت عصمته عن الغلط في مثله ، ولأنَّ القراءة ثبتت تواتراً ، وما نقله النّحويّون آحاد ، ثمّ ، لو سُلِّمَ أنَّ مِثْلَ ذلك ليس بمتواتر ، فالقُرّاء أكثرُ وأَعْدَلُ ، فكان الرجوعُ إليهم أَوْلَى » .

ونقل عنه أيضاً في كتابه « أصول الفقه »[4] « أنَّ القراءات السَّبْع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمدِّ والإمالة ، ولكنّها لا أقلّ مِنْ أَنْ تكونَ كغيرها مِمّا نقله الآحاد ،

---

(1) الخصائص ١/ ٣٨٥ .

(2) انظر : البحر ٧/ ٣٧ ، ٢/ ٤٩٩ ، وإعراب القراءات السّبْع وعللها ١/ ٣٤٦ ، ومعجم الأدباء ٣/ ١٢١٩ .

(3) شرح الشّافية له ٥٢٤ .

(4) شرح الشّافية له ٣٩١ .

بل ما نقله القُرّاء أَوْلى ؛ لأنّهم ناقلون عمَّن ثبت عصمتُه عن الغلط ، وهم أَعْدَلُ من النُّحاة ، فالمصيرُ إلى قولهم أَوْلى » .

فابن الحاجب ، وهو نَحْويّ ، يخالف النُّحاة في تلحين بعض القراءات ، وحجّته في ذلك أنَّ من القُرّاء نحاةً ، فلا ينعقد إجماع النُّحاة من دونهم ، وأنَّ من القُرّاء سامعي لغة ، فهم يشاركون النُّحاة في هذه الصّنعة ، وأنَّ القُرّاء ناقلون عن الرّسول عليه السّلام وقد ثبتتْ عصمتُه عن الغلط ، وأنَّ القُرّاءَ أكثرُ وأعدلُ ، فلهذا ما رجّح الأَخْذَ بما نقله القُرّاء على ما وضعه علماء النَّحْو من مقاييس أدّاهم إليها استقراء ما جمعوه من كلام العرب ، وسلف أنَّ الإحاطةَ بجميعِ كلامهم غير ممكنة لِلّذي ذكره أبو عمرو وابن سلّام أنَّ ما هلك من كلامهم أكثر مِمّا قُيِّد وجمع .

وما ذكره أبو عليّ في قراءة حمزة ﴿والأَرْحَامِ﴾ [سورة النّساء : ١] أنّها ضعيفة في القياس قليلة في الاستعمال ، وتركُ الأخذ بها أحسن = قال خلاف ذلك فيها تلميذُه المُخِصُّ به ابنُ جنّي[١] : « **ليستْ هذه القراءةُ عِنْدَنا مِنَ الإبْعادِ والفُحْشِ والشَّناعةِ والضَّعْفِ على ما رآه فيها ، وذَهَبَ إليه أبو العبّاس**[٢] ، **بل الأَمْرُ دُونَ ذلك ، وأَقْرَبُ وأَخَفُّ وأَلْطَفُ** ؛ وذلك أنَّ لحمزةَ أَنْ يقولَ لأبي العبّاس : إنّني لم أحملْ ﴿الأَرْحَامِ﴾ على العطْفِ على المجرورِ المضمرِ ، بل اعتقدْتُ أَنْ تكونَ فيه باءٌ ثانيةٌ حتّى كأنّي قُلْتُ : وبالأرحامِ ، ثمّ حذفْتُ الباءَ ؛ لتقدُّم ذِكْرِها ، كما حُذِفَتْ لتقدُّم ذِكْرِها في نحو قولك : بِمَنْ تمرزْ أمرزْ ، ولم تقل : أمرزْ به » .

وما ذكره أبو عليّ في قراءة ابن عامر وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول من أنّها قبيحة قليلة في الاستعمال ، وأنَّ العدول إلى غيرها أَوْلى = ردّه أبو حيّان بقوله[٣] : « ولا التفاتَ أيضاً إلى قول أبي عليّ الفارسيّ : « هذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال ، ولو عدل عنها كان أَوْلى » وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف

---

(١) الخصائص ١/ ٢٨٥ .

(٢) انظر : الكامل له ٢/ ٩٣١ .

(٣) البحر ٤/ ٢٣٠ .

والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب[1] : هو غلامُ ـ إنْ شاءَ اللهُ ـ أخيك ، فالفَصْلُ بالمفردِ أَسْهَلُ . وقد جاءَ الفصل في اسم الفاعل في الاختيار ؛ قرأ بعضُ السَّلَفِ ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [سورة إبراهيم : ٤٧] بنصب ﴿وَعْدَهُ﴾ وخفضِ ﴿رُسُلِهِ﴾[2] . وقد استعمل أبو الطَّيِّب الفَصْلَ بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتِّباعاً لِمَا وَرَدَ عن العرب[3] ، فقال[4] :

بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيقَةً سَقَاهَا الحِجَى سَقْيَ الرِّيَاضَ السَّحَائِبِ»اهـ

وعلى الجملة يظَلُّ ما رَمَاهُ أبو عليّ مِنَ القراءات بالضَّعْفِ والقُبْحِ دونَ ما التمسَ له الوجهَ واجتهد اجتهاداً في الدِّفاع عنه على حين لحَّنه غيرُه مِنَ البصريّين . فهو لم يتعبَّدْ بأقوالِ البصريّين ولم يتابِعْهم في جميعِ ما لحَّنوه مِنَ القراءاتِ ، ولا هو وصل إلى موقف أبي حَيَّان ـ وهو مِنْ أَجَلِّ أعيانِ العربيّة في المئة الثامنة ـ الذي رأى أنَّ الطَّعْنَ في قراءة متواترة يقرب من الرِّدَّة[5] ، وقال في قراءة حمزة الآنفة الذِّكر[5] : « مَن ادّعى اللَّحْنَ فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب » ، فنقل القراءات عندَه متواتر لا يمكن وقوعُ الغلط فيه البتّة ، والأَوْلى أَنْ تُبنى القواعد على القراءات المتواترة ويقاس عليها لا أَنْ تخضعَ القراءاتُ لِمَا قعَّدَه النُّحاةُ مِنْ ضوابط وقوانين ؛ لِلّذي اكتنف هذه القراءات من الدِّقّة والضَّبْط والتحرّي ، ولم يكن المسلمون حريصين على رواية الشِّعْر ولغات العرب حِرْصَهم على إتقان رواية هذه القراءات والتثبُّت من أسانيدها . ولعلّ موقفَ أبي حَيَّان هذا أَقْرَبُ المَذَاهِبِ في النَّفْسِ ، وأَشْبَهُها بالصَّواب ، وعليه مَقَادُ هذا الباب ، والله أعلم .

على أنَّ من الحقّ القول: إنَّ النُّحاة حين لَحَّنُوا القراءةَ أرادُوا راويَها والقارىء

---

(١) حكاه الكسائيّ . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٤ ، والارتشاف ٤/ ١٨٤٥ ، والخزانة ٤/ ٤١٨ .

(٢) في معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٨١ أنّها ليستْ بشيءٍ ، وفي معاني القرآن للزّجّاج ٣/ ١٦٨ شاذّة رديئة .

(٣) يُشبه أَنْ يكون أبو حَيَّان قد أخرجَ بيت المتنبي من دائرة الاستئناس ، وجعله حُجّة لأنّه جارٍ فيه على سَنَنِ مَنْ يَقَعُ الاحتجاجُ بكلامِهم!

(٤) في شرح ديوانه ١/ ١٥٨ ، والارتشاف ٤/ ١٨٤٦ .

(٥) انظر : البحر ٧/ ٣٧ ، ٣/ ١٤٧ .

بها، أَيْ إِنَّ القارىء نَسِيَ فضيَّع الإعرابَ ولم يُؤَدِّ ما سمعه الأداءَ الصَّحيحَ على وجهه، ولم يكنْ قَصْدُهم الطَّعْنَ في القراءةِ وسندِها إلى حيثُ تنتهي، معاذَ الله وكيف، ومَنْ تنتهي إليه أفصحُ الخلقِ كلِّهم أجمعين؟ وقد ذكر ابن مجاهد في فاتحة كتابه السَّبْعة[1] أنَّ قَرَأَةَ القرآن وحَمَلَتَه متفاوتة أقدارهم في الضَّبْط والعلم، فمنهم مَنْ يؤدِّي ما سمعه مِمّن أخذ عنه ليس عندَه إلَّا الأداءُ لِمَا تعلَّم، ولا يعرفُ الإعرابَ ولا غيرَه، فذلك الحافظُ، لا يلبثُ مثلُه أَنْ يَنْسَى إذا طَالَ عَهْدُه، فيضيِّعَ الإعْرابَ لشدّةِ تشابهِه؛ لأنّه لا يعتمدُ على علْمِ العربيّة، وليس له قياسٌ يستعصمُ به. وهذا الضَّرْبُ مِنَ القَرَأَة مَنْ لحَّنه النُّحاة، ينسبون الخطأ إلى القارىء نفسه لا إلى القراءة بمتنها وسندِها.

ذكرت هذا المعنى لأنّي رأيت ابن الحاجب[2] يصف القُرّاء الذين لحّنهم النُّحاة بأنّهم ناقلون ذلك عمّن ثبت عصمته عن الغلط في مثله. ولم يكنْ نحويٌّ ليعتقدَ اللَّحْنَ فيمنْ أُوتِيَ جوامعَ الكلم، وإنّما أرادُوا أنَّ الغالِطَ القارىءُ نفسُه فيما أدّاه.

٥ ـ ومن أمثلة تغليطه القراءة من جهة الرّواية ما قاله معلّقاً على قول ابن مجاهد وقد غلَّط قراءة حمزة ﴿أَأَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [سورة القلم: ١٤] بهمزة ممدودة[3]: «إنَّما هو تغليط ـ فيما أظنُّ ـ من طريق الرِّواية، وليس من طريق العربيّة؛ لأنَّ ذلك لا يمتنع. ويريد بالهمزة الممدودة همزة بعدها همزة مخفَّفة. وليس هذا من مذهب حمزة؛ لأنّه يحقِّقُ الهمزتين، فلعلَّه غلَّطه من هذا الوجه».

ومِن هذا القبيلِ تلطُّفُه في توجيهِ قراءةِ أبي عَمْرو ﴿إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤] في رواية العبّاس بن الفضل عنه بسكون الهمزة؛ قال[4]: «فمنْ رَوَى عن أبي عَمْرٍو الإسْكَانَ في هذا النَّحْوِ، فلعلَّه سَمِعَه يختلسُ[5]، فَحَسِبَهُ لِضَعْفِ الصَّوْتِ به والخفاءِ إسْكاناً».

(١) السَّبْعة ٤٥.

(٢) فيما نقله عنه الجارَبَرْدي في شرح الشّافية ٣٩١، ٥٢٤، وانظر: البحر ١/ ٣٦٦.

(٣) الحُجّة ٦/ ٣١١، والسَّبْعة ٦٤٦، ٦٤٧.

(٤) الحُجّة ٢/ ٨٤، والسَّبْعة ١٥٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٩٩.

(٥) رواه سيبويه ٤/ ٢٠٢ عنه باختلاس الكسرة، وقال الزّجّاج في معانيه ١/ ١٣٦: أحسب أنَّ الرّواية =

ومثل هذا ما قاله في قراءة أبي بكر عن عاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي﴾ [سورة الأنبياء : ٨٨] بنون واحدة مشدّدة الجيم على ما لم يُسَمَّ فاعله والياء ساكنة[١] : « إنّ عاصماً ينبغي أَنْ يكونَ قرأ ﴿نُنْجِي﴾ بنونين ، وأخفى الثانية ؛ لأنَّ هذه النون تخفى مع حروف الفم وتبيينُها لَحْنٌ . فلمّا أخفى عاصم ظَنَّ السّامع أنّه مدغم ؛ لأنَّ النّون تخفى مع حروف الفم ولا تبين ، فالتبسَ على السّامعِ الإخفاء بالإدْغامِ من حيث كان كلُّ واحدٍ من الإخفاء والإدغام غيرَ مُبيَّنٍ » .

وهذا المنحى في توجيه ما ظاهره مخالفة قواعد العربيّة من القراءات يؤيِّد ما ذكرتُه من أنَّ النُّحاة حين أقدموا على تخطئة القراءة أرادوا خطأ السامع أو القارىء فيما رواه وأدّاه ، فمن المحال ـ كما يقول ابن الجزري[٢] ـ أَنْ يَصِحَّ في القراءةِ ما لا يَسُوغُ في العربيّة .

٦ ـ ومِنْ أمثلة تخريجه القراءة على شَيْءٍ أُخِذَ به في القراءة ما قاله في بعض ما رُوي عن عاصم ﴿إِئْيلَافِهِمْ﴾ [سورة قريش : ٢] بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء[٣] : « الهمزة الأولى هي همزة الإفعال الزائدة ، والثانية هي فاء الفعل من أَلِف . فالياءُ لا وَجْهَ لها ؛ لأنَّ بعدَ الهمزة التي هي الفاء ينبغي أَنْ تكونَ اللام التي هي العينَ من أَلِف . **فالياء لا مَذْهَبَ لها إلّا على شَيْءٍ لم نعلمْه أُخِذَ به في القراءة** ، وهو أَنْ يُشبعَ الكسرةَ فيزيدَ ياءً ، أو الضّمّة فيتبعَها واواً ، أو الفتحة[٤] ألفاً ؛ فمِنْ زيادة الياء قوله[٥] :

= الصّحيحة ما روى سيبويه ؛ فإنّه أَضْبَطُ لِمَا روى عن أبي عمرو . والإعرابُ أَشْبَهُ بالرّواية عن أبي عمرو ؛ لأنَّ حذْفَ الكسرة في مثل هذا إنّما يأتي باضطرارٍ من الشّعْر . . . ولم يكن سيبويه ليرويَ إنْ شاءَ اللهُ إلّا ما سمع اهـ .

(١) الحُجّة ٥/٢٦٩ ، والسّبْعة ٤٣٠ .

(٢) النّشر ١/٤٢٩ .

(٣) الحُجّة ٦/٤٤٦ ـ ٤٤٧ .

(٤) وقع في مطبوعة الحُجّة : الضّمّة ، وهو تحريف .

(٥) حسّان ، ديوانه ١/٣٤٩ ، وصدره : أَوْ في الذُّؤابةِ مِنْ تَيمٍ رَضِيتُ بهم
وهو في الكامل ١/٣٢٤ ، والشّيرازيّات ١٦ ، والإغفال ٢/٣٧٤ ، والخصائص ٣/١٢٤ ، =

أَوْ من بني عـامـر الخُضْـرِ الجَـلاَعِيْـدِ

.... ومِثْلُ ﴿إِئِيلَافِهِمْ﴾ في أنَّه لا وَجْهَ للياء فيه ، شيءٌ ينشدُه بعضُهم[1] :

أَوْ سَـآيَلْتَهُـم

بالياء ، ولا وجهَ له أيضاً » .

ذهب أبو عليّ إلى أَنَّ هذه القراءة جاءَت على شَيْءٍ لا يعلمُه رُوْعِي وأُخِذَ به في أداء تلاوتها . يُشبه أَنْ يكون أبو عليّ قد أراد بكلامه هذا أَنَّ القارىء وهو يتلو هذه الآية أَدَّتْه تلاوتُه إلى ضَرْبٍ من إشباع الكسرة التي على الهمزة ، فتولَّد عنه ياءٌ ، وأَنَّ هذا مِمّا يكون في تلاوة القرآن خاصّة . ونظَّر لهذا بما قد يقعُ في إنشادِ الشِّعْر من إشباع الحركات ، فذكر الجلاعيد ، وقياس جمعها الجلاعد ، مثالاً على ما قد يؤدِّي إليه وَزْنُ الشِّعْر والترنُّم بإنشادِه من إشباع . فكأَنَّ أبا عليّ أَرادَ أَنْ يُشَبِّهَ ما وَقَعَ في هذه القراءة أثناء تلاوتها بما وقع في هذا الشِّعْرِ أثناءَ إنشادِه ، وأَنَّ هذا الضَّرْبَ مِنَ الإشْباع مقصورٌ على التلاوة لِلّذي يُراعى فيها من أحكام التجويد ، وعلى الشِّعْر لِلّذي يُراعى فيه من الوزن ولِمَا يدخلُ أجزاءَه مِنَ التعديلِ للترنُّمِ والحُدَاءِ .

على أَنَّ أبا عليّ رجع فقال : إنَّ هذه الياءَ لا وَجْهَ لها ، ونَظَّر لها ببيتٍ أَوْرَدَه ابن جنِّي في باب وقفه على أغلاط العرب ، ونقل عن أبي عليّ معناه في وصف هذا

= والموضّح ٣/ ١٤٠٢ ، وشرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور ٢/ ٥٩٦ ، والجلاعيد جمع جلعد ، وهو الصُّلْب الشّديد .

(١) ثعلب لبلال بن جرير جدّ عُمارة في مجالسه ١/ ٣٠٨ ، وتمامه :

إِذَا جِئْتَهُم أَوْ سَآيَلْتَهُم وَجَدْتَ بِهِم عِلَّةً حَاضِرَة

وهو في المحتسب ١/ ٩٠ ، ٢/ ٢٨٧ ، والخصائص ٣/ ١٤٦ ، ٢٨٠ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٤٢٠ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٤٨٤ ، والبحر ١/ ٢٣٥ ، واللّسان [س ء ل] ، ولم يعرف ناشرو الحُجّة أنّه قطعة من شعر ، مع أنّه مسبوق بـ : ينشد .

أراد : ساءلتهم فاعلتهم من السؤال ، ثمّ عَنَّ له أَنْ يُبدلَ الهمزة على قول من قال : سايلتهم ، فاضطرب عليه الموضع ، فجمع بين الهمزة والياء ، فقال : سآيلتهم ، فوزنه على هذا فعاعلتهم ، وإنْ جعلت الياء زائدة لا بدلاً كان فعايلتهم . وفي هذا ما تراه فاعجبْ له! عن الخصائص ٣/ ٢٨٠ .

الباب ؛ قال[1] : « كان أبو عليّ يُرى وجه ذلك ، ويقول : إنّما دخل هذا النَّحْوُ في كلامِهم ؛ لأنّهم ليستْ لهم أُصولٌ يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها . وإنّما تهجمُ بهم طباعُهم على ما ينطقون به ، فربّما استهواهم الشّيء فزاغوا به عن القَصْدِ . هذا مَعْنى قوله وإنْ لم يكنْ صَرِيْحَ لَفْظِه » .

كأنَّ في نفس أبي عليّ حرجاً مِمّا قال أوّلُ في التماس ما التمس ، ثمّ رجع فدفع أَنْ تكونَ الرّواية متّجهة . وأجدر قولَيْهِ بالقبول ما يخرج به عن حدّ الطعن في القراءة ؛ لأنّه أَشْبَهُ بمذاهبه في الاجتهاد وتوجيه ما رأى غيرُه أنّه غيرُ متّجهٍ .

٧ ـ ومِنْ أمثلة وصفه القراءة أنّها غير متّجهة ثمّ التماسه لها وجهاً ما قاله في قراءة ابن عامر ﴿كُن فَيَكُوْنَ﴾ [سورة البقرة : ١١٧] بنصب النون[2] : « لم يجز أَنْ تنصب الفعل بعد الفاء . ورفضوا فيه النَّصْب . . . . وهو من الضَّعْفِ بحيث رأيت ، فالوجه في « يكون » الرّفع . . . . وهذا كلام في قلّة الفائدة على ما تراه ، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما رُوي عنه من نصبه ﴿فيكونَ﴾ متّجهاً » ، ثمّ قال يلتمس لها الوجه : « وقد يمكنُ أَنْ تقولَ في قول ابن عامر : إنَّ اللّفْظ لمّا كان على لفظ الأمر[3] ، وإنْ لم يكن المعنى عليه حملْتَه على صورة اللّفْظ ، فقد حمل أبو الحسن[4] نحوَ قولِه ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [سورة إبراهيم : ٣١] ، ونحو ذلك من الآي ، على أنّه أجري مجرى جواب الأمر ، وإنْ لم يكن جواباً له في الحقيقة . وقد يكون اللّفْظُ على شَيْءٍ والمَعْنَى على غيرِه ؛ أَلَا تَرَى أَنّهم قد

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٧٣ .

(٢) الحُجّة ٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧ ، والسَّبْعة ١٦٩ .

(٣) في الإيضاح ٣٠٧ : « وما وافقه ـ يعني فعل الأمر ـ جُعل بمنزلته في اللّفْظِ وإنْ لم يوافقه في المعنى ، نحو أكرمْ بزيد! » .

(٤) لم أُصبْ ما حمله في معاني القرآن له ، وهو في مجمع البيان ١/ ٢٤٧ عن كتابنا ، وانظر : الموضح ١/ ٢٩٨ .

قالوا[١] : ما أنت وزَيْداً؟ والمعنى : لِمَ تُؤْذِيه؟ وليس ذلك في اللَّفْظِ[٢] » .

فأنت ترى أبا عليّ يصف القراءة بأنَّها لا تجوز ، ورُفضت ، وضعيفة ، وأنّ الأَخْذَ بها في قلّة الفائدةِ على ما يظهرُ ، وأنَّها غيرُ متّجهةٍ ، ثُمَّ لا يَعْدَمُ لها وَجْهاً تَجْرِي عليه سَبَقَه إليه صاحبُه أبو الحسن[٣] ، لكأنَّ الشَّيْخَ يحزُّ في نفسِه أَنْ يترك القراءة من غيرِ توجيهٍ ، ففي ذلك سلامةٌ مِنَ الطَّعْنِ في القراءة ، وإدْلالٌ بقوّة علْمِه وامتراسِه بهذه الصّناعة التي فيها من الرّحابة والسّعة ما يجعلُها تطوي هذه القراءة في مقاييسها ، ومخالفةٌ لشيخه ابن مجاهد الذي وصفها بأنَّها غلطٌ .

وذكر أبو حَيَّان عَقِبَ توجيهِ قراءةِ ابن عامرٍ هذه بمثل توجيه أبي عليّ[٤] : « وحكى ابن عطيّة[٥] عن أحمد بن موسى[٦] في قراءة ابن عامر أنّها لَحْنٌ وهذا قولٌ خَطَأٌ ؛ لأنَّ هذه القراءة في السَّبْعة ، فهي قراءةٌ متواترةٌ ، ثمّ هي بَعْدُ قراءةُ ابن عامرٍ ، وهو رجلٌ عربيٌّ لم يكنْ لِيَلْحَنَ ، وقراءةُ الكسائيّ في بعض المواضع ، وهو إمامُ الكوفيين في علم العربيّة . فالقول بأنّها لَحْنٌ من أَقْبَحِ الخطأ المُؤْثِمِ الذي يجرُّ قائلَه إلى الكُفْرِ ؛ إذ هو طَعْنٌ على ما عُلم نَقْلُه بالتواترِ مِنْ كتابِ اللهِ تعالى » . وهذا من أبي حَيَّان وإنْ كان يُحمل منه على الورع وسلامة العقيدة ، غُلوٌّ وتحميل لكلام ابن مجاهد ما لا يحتمل ؛ فابن مجاهد حين لحّن ابن عامر أراد خطأ ابن عامر نفسِه فيما نقله وأنَّه لم يُؤَدّه على الصواب ، ولم يُرِد أَنْ يطعن على ما عُلم نَقْلُه بالتواتر من كتاب الله كما ذَهَبَ إليه أبو حَيَّان ، وقد مضى القول في تحقيق هذه المسألة .

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٠٩ الرَّفْعُ أجودُ وأكثر في : ما أنت وزيدٌ ؟ وسيأتي بالرفع في الحُجّة ٢/ ٢٤٨ .

(٢) ومثله : أمكنَكَ الصَّيْدُ ، والمعنى إِرْمِه ، وهذا الهلالُ ، أي انظرْ إليه . انظر : الحُجّة ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، والخصائص ٢/ ٣٠١ ، وابن الشّجريّ ٣/ ٣٩٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٥٢ ، وإليه ينظر الشَّيْخ!

(٣) في معاني القرآن له ١/ ١٥٢ .

(٤) البحر ١/ ٣٦٦ .

(٥) في المحرَّر الوجيز له ١/ ٢٠٢ .

(٦) في السَّبْعة له ١٦٩ .

وعلى الجملة القراءةُ عند أبي عليّ سُنَّةٌ ، وليس كلُّ ما جاز في قياس العربيّة تسوغُ التّلاوةُ به ، والقارىءُ عندَه يتّبعُ الأثَرَ وما تجيزُه العربيّةُ ، فالأثَرُ وموافقةُ مقاييس العربيّة ركنا القراءة المتواترة عنده . وأمّا إذا عدمت القراءة المرويّة وجهاً مِنْ وجوه العربيّة ظاهراً تُحمل عليه فإنَّ موقفَ أبي عليّ منها لم يَخْلُ مِنْ تفاوتٍ ، فمرّة يجتهدُ في توجيه قراءة أَقْدَمَ أكثرُ النُّحاةِ على تلحينِها ، ومرّةً يوجّهُ ضرباً مِنَ القراءة واحداً في موضعٍ ، ويَرَى أنّه غلطٌ لا يجوزُ في موضعٍ ، ومرّةً ينصُّ على أنّه لا يعرفُ وَجْهاً تُحمل القراءة عليه ، ومرّةً يرمي القرءاة بالقُبْحِ والضَّعْفِ والغَلَطِ ، ومرّةً يغلِّطُها مِنْ جهةِ الرّوايةِ لا مِنْ جهةِ العربيّة ، ومرّة يرى أنَّ القراءة جاريةٌ على شيءٍ أُخِذَ به في التلاوة ، ومرّة يرى أنَّ القراءةَ غيرُ متّجهةٍ ومع ذلك لا يعدمُ لها وجهاً . وهو موقفٌ في جملته إلى السّلامة والسّداد ، فالشَّيْخُ لم يَقْتَفِ قَفْوَ البصريين في جميع ما لحّنوه ، ولا هو بلغ مبلغ أبي حَيَّان الذي رأى أنّ تخطئة القراءة لا تجوز ، والقول بذلك مِمّا يُقَرِّبُ صاحبَه إلى الكُفْرِ والرِّدّة . ويظلّ ما رماه أبو عليّ من القراءات بالضعف والقُبْح قليلاً إذا ما لُزَّ بجوار ما التمس له الوجه والقياس صادراً في ذلك عن قول الخليفة عمر بن الخطّاب : لا تحملْ فِعْلَ أخيكَ على القبيحِ ما وجدْتَ له في الحُسْنِ مَذْهباً .

ثانياً ـ الحديث الشّريف

الحديث الشَّريف المصدر الثّاني من مصادر السّماع ، وهو على علوّ منزلتِهِ قليلُ الأثَرِ في بناءِ الأحكامِ النّحْويّةِ في الحُجَّة كثيرُه في بناء الأحكام الصّرفيّة واللّغويّة .

تباينت مواقف أعيان العربيّة من الاستشهاد بالحديث الشَّريف[1] ، فمنهم مَنْ أجازه مطلقاً كابن مالك ، ومنهم مَنْ منعه كأبي حَيّان وشيخه ابن الضّائع ، وتوسّط الشّاطبيّ ، فأجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتنى نَقَلَتُها بلفظه ﷺ لمقصودٍ خاصٍّ ، كالأحاديث التي قُصِدَ بها بيانُ فصاحته ، ككتابه لهَمْدان ، وكتابه لوائل بن حُجر ، والأمثال النّبويّة ، فهذا يصحُّ الاستشهادُ به في العربيّة .

ومنع ابن الضّائع الاستشهاد بالحديث ؛ لأنَّ العلماءَ أجَازُوا الرّواية بالمعنى ، قال : « تجويزُ الرّواية بالمعنى هو السّببُ عندي في تَرْكِ الأئمّة كسيبويه وغيرِه الاستشهاد على إثبات اللُّغة بالحديث . ولولا تصريحُ العلماءِ بجواز النَّقْل بالمعنى في الحديث ، لكان الأَوْلى في إثبات فصيح اللُّغة كلامُ النّبيّ ﷺ ؛ لأنّه أفصح العرب » .

وقال أبو حَيّان : « إنّما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لَفْظُ الرّسول ﷺ ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكُلّيّة . وإنّما كان ذلك لأمْرَيْنِ :

أحدهما أنَّ الرُّواة جوّزُوا النَّقْلَ بالمعنى .

ثانيهما أنّه وقع اللَّحْنُ كثيراً فيما رُوي من الحديث ؛ لأنَّ كثيراً مِنَ الرُّواةِ كانُوا غيرَ عربٍ بالطَّبْعِ » .

وقد تمسّك أبو حَيّان في مَنْعِه الاحتجاج بالحديث بقول سفيان الثوريّ : « إذا قُلْتُ لكم إنّي أُحدّثُكم بما سمعت فلا تُصدّقوني ، فإنّما هو المعنى » . وقال

(١) بسط الكلام في هذا الخلاف العلّامةُ البغداديّ في مقدّمة كتابه الجهير الخزانة ١/ ٩ ـ ١٥ ، وعنه نقلت أقاويل من ذكرت .

أبو حَيَّان[1] : « ومَنْ نَظَرَ أَدْنَى نَظَرٍ عَلِمَ عِلْمَ اليقينِ أنَّهم يَرْوون بالمعنى » .

وقد ناقش العلّامة عبد العزيز الميمني فكرة النَّقْل بالمَعْنى ، وانتهى إلى أنَّ النَّقْل بالمعنى ليس بمقصور على الحديث ، بل تعدّاه إلى الشِّعْر ؛ قال[2] : « النَّقْلُ بالمعنى شيءٌ ليس بمقصورٍ على الأحاديث فحسب ، بل إنَّ تعدُّدَ الرّوايات في بيتٍ واحدٍ من هذا القبيل . والقولُ بأنَّ مَنْشَأَهُ تعدُّدُ القبائل ليس مِمّا يتمشّى في كلِّ موضوع . على أنَّ إثباتَ ذلك في كلِّ بيتٍ دونَه خرط القتاد . زِدْ إلى ذلك ما طرأ على الشِّعْر من التصحيف والوضع والاختلاق ، من مثل ابن دأب ، وابن الأحمر ، والكلبيّ ، وأضرابهم . ورواة الشِّعْر أيضاً فيهم من الأعاجم والشُّعوبيّة أُمم . على أنَّ المسلمين في القرون الأُولى كانوا أحرصَ على إتقان الحديث مِنْ حِفْظِ الشِّعْر والتثبُّت في روايته . وقد قيَّض اللهُ لأحاديث رسوله مِنَ الجهابذةِ النُّقَّادِ مَنْ نَفَى عنه ما كانَ فيه من شُبهة الوضع والانتحال . وهذا حرم الشِّعْر مثله » .

ووافق الدماميني ابن مالك في جواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً ، واستدلّ على ذلك بما يمكن تلخيصه بما يأتي[3] :

١ ـ اليقين في نقل الحديث باللَّفْظ النَّبويّ ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنّما يكفي غلبةُ الظَّنِّ .

٢ ـ يغلب على الظّنّ أنَّ ذلك المنقولَ المحتجَّ به لم يُبدَّلْ ؛ لأنَّ الأَصْلَ أداءُ اللَّفْظِ مِنْ غيرِ تبديلٍ .

٣ ـ احتمالُ التّبديلِ في المنقولِ المُحتجِّ به مرجوحٌ ، فيُلغى ، ولا يقدحُ في صحّةِ الاستدلالِ به .

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ ١٧٠ ب . عن أبو حَيّان النَّحْويّ ٤٣٢ .

(٢) عن هامش الخزانة ١/ ٩ ، وانظر بَسْطَ هذه المسألة في كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقييد السّماع للقاضي عياض في باب وقفه على تحرّي الرّواية والمجيء باللفظ ومن رخص للعلماء في المعنى ومن منع ١٧٤ ـ ١٨٢ .

(٣) انظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤/ ٢٤١ ـ ٢٤٣ ، وعنه في الخزانة ١/ ١٨ ـ ١٩ .

٤ ـ الخلاف في جواز النَّقْل بالمعنى فيما لم يدوَّنْ ، وأمَّا ما دُوِّنَ وحُصِّل في بطونِ الكتبِ فلا يجوزُ تبديلُ ألفاظه مِنْ غيرِ خلافٍ بينَهم .

٥ ـ تدوينُ الأحاديثِ والآثارِ وَقَعَ في الصَّدْرِ الأوَّلِ قبلَ أنْ يَسْرِيَ اللَّحْنُ والفَسَادُ إلى لغةِ القومِ .

٦ ـ كلامُ أُولئك المُبَدِّلين على تقدير وقوعِ التبديلِ منهم يُسَوِّغُ الاحتجاجُ به ، ثمّ مُنِعَ تغييرُه ونَقْلُه بالمَعْنَى ، فبقيت الحُجّة به قائمة في بابه اهـ

غيرَ شكٍّ أنَّ الأَصْلَ في رواية الحديث أَنْ يؤدَّى باللَّفْظِ الذي سُمِعَ مِن في رسول الله ﷺ ، وأنَّ العلماءَ حين جَوَّزُوا النَّقْلَ بالمعنى إنّما أرادوا إجازة ذلك في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللَّفظ بلفظ آخر يوافقُه معنًى ، ولو أرادُوا إجازة ذلك في جميع نصِّ الحديث لانتفى أنْ تكونَ جميعُ الأحاديث بلفظه عليه السّلام . ثمّ إنَّ الذين قد ينقلون الحديث مع تغيير بعض لفظه جُلُّهم مِنَ الصَّحابة والتّابعين ، وهم مِنَ الفُصحاءِ[1] الذين يقعُ الاحتجاجُ بكلامهم ، ورحم الله العلّامة الميمني وطيّب ثراه ، فقد أَبانَ أنَّ تعدُّدَ رواياتِ البيتِ هو ضَرْبٌ مِنْ تجويز الرِّواية بالمعنى ؛ إذ من الصَّعْب الاعتقادُ أنَّ تعدّدَ الرّواياتِ في كُلِّ بيتٍ بيتٍ هو من قبيلِ تعدُّدِ اللُّغاتِ ، وقد كان العلماءُ أكثر حرصاً على نَقْدِ الحديثِ وانتخابِ الصّحيح منه من حرصهم على نقد الشِّعْر والتثبُّت من روايته ، فكما ساغَ الاحتجاج عندَهم بالشِّعْرِ وبرواياته المختلفة ، كذلك ينبغي أنْ يسوغَ الاحتجاج بالحديث ، بلِ الاحتجاج بالحديث أَوْلى لأنَّه كلام أفصح العرب قاطبةً ، ولأنَّه لم يكن ليتكلّم إلَّا بأجود اللّغات وأعلاها .

على أنَّ في النَّفْسِ شيئاً مِنْ توقُّف علماءِ الصَّدْرِ الأوّل عن الاتّساع في الاحتجاج بالحديث في إثبات أحكام العربيّة ، وليس تجويز النَّقْل بالمعنى وحدَه كافياً لتوقُّفِهم عن ذلك ؛ فقد احتجُّوا به في إثباتِ بَعْضِ الألفاظِ ونُصوصِ اللُّغة والأبنيةِ[2] ، ولم

---

(١) انظر : البحر ٤٥٩/١ .

(٢) ذكر د . محمّد ضاري حمّادي في كتابه « الحديث النّبويّ وأثره في الدّراسات اللُّغويّة والنَّحويّة »=

يتّخذوه نصّاً لاستنباطِ القاعدةِ النَّحْويَّة ، فإذا كانُوا قد أحجموا عن الاحتجاج بالحديث في النَّحو لتطرُّق احتمال الرّواية بالمعنى ، فألَّا يحتجُّوا به في باب اللُّغة أَجْدَرُ وأَوْلى ؛ لغلبةِ الظَّنِّ أنَّ ما بُدِّلَ بَعْضُ الألفاظِ لا تركيبُ الحديثِ ونسيجُه ، وهو ما تنعقد عليه أحكام النَّحْو .

هذه هي مواقف أهل العربيّة من الاحتجاج بالحديث ، فأين يقفُ أبو عليّ منهم؟ هل أدخل الحديث في دائرة الاحتجاج للنّحو ، وخالف في صنيعه هذا البصريّين فِعْلَه في القراءات القرآنيّة؟ أو تقيّل مذاهبهم في التوقُّف عن الاتّساع في الاحتجاج به؟ أو انتحى لنفسِه سمتاً خاصّاً في الاحتجاج به؟

أبو عليّ باديءَ ذي بدء وثيقُ الصّلةِ بالحديث ، وَعَى منه الكثيرَ في أَوّلِ الطَّلَبِ ؛ فقد سَمِعَ مِنْ[1] عليّ بْنِ الحسين بْنِ مَعْدان أبي الحسن الفارسيّ عن إسحق بن راهويه ، ورُوِي عنه أنّه قال[2] : « مِنْ كثرةِ احتشامي وتقبُّضِي ما كنتُ أُسْمِعُ السَّماعاتِ الكثيرةَ ، فلا أقولُ لهم سَمِّعُوا لي ، وإلّا لو كنتُ مِمّن لا يحتشمُ لقد كان مِنَ السَّماعِ لي بيدِ النَّاسِ غيرُ قليلٍ » .

ومِمّا يدلُّ على ذلك أنّه ربّما ذكر الحديث بإسنادٍ ينتهي إلى الرسول عليه السّلام ، قال[3] : « جاء في الحديث فيما حدّثنا ابن قُرين ببغداد في درب الحسن بْنِ زيد ، قال : حدّثنا إبراهيم بن مرزوق بمصر سنة ٢٦٨ هـ ، قال : حدّثنا أبو عاصم عن شبيب عن أنس بن مالك ، قال : لَعَنَ رسولُ الله ﷺ في الخمرة عشرةً : مشتريَها ، وبائعَها ، والمشتراةَ له ، وعاصِرَها ، والمعصورةَ له ، وساقيَها ، والمُسْقَاها ، وحاملَها ، والمحمولَة إليه ، وآكِلَ ثمنِها[4] » .

= ٣٣٥ أنَّ اندفاع المتقدِّمين في اتّجاه الاحتجاج بالحديث كان مشوباً بعيبٍ كبيرٍ ، لقد كانوا إلى الاحتجاج به لِلتثبُّتِ اللَّفظيِّ والتحقُّقِ مِن نصوصِ اللُّغةِ أقْربَ وألْصقَ منهم إلى الاحتجاج به لاستنباط القاعدة النَّحْويَّة ووضع الأحكام .

(١) انظر : سير أعلام النُّبلاء ١٤/ ٥٢٠ .

(٢) بغية الطلب ٥/ ٢٢٧١ .

(٣) الحُجّة ٢/ ٣١٣ ـ ٣١٤ .

(٤) الحديث في مسند أحمد ١/ ٣١٦ ، وسُنَن أبي داود ٤/ ٨١ .

وممّا يدلُّ على عنايته بنصوص الأحاديث بَصَرُه بعلْم مصطلح الحديث ، فقد رأيته ذكَرَ جملةً مِنَ الأحاديث ، وعلّق عليها من حيث توثيقُها وتضعيفُها ؛ قال[1] : « فأمّا ما رُوي في الحديث مِنْ أنَّ بعضَهم قال : يا نَبِيءَ اللهِ ، فقال له : « لستُ بنبيءِ اللهِ ، ولكنّي نَبِيُّ الله[2] » ، فأَظُنُّ أنَّ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ مَنْ[3] ضَعَّفَ إسنادَ الحديثِ . وممّا يقوّي تضعيفه أنَّ مَنْ مَدَحَ النَّبيَّ ﷺ ، فقال[4] :

يَا خَاتِمَ النُّبَآءِ

لم يُؤْثَرْ فيه إنكارٌ عليه فيما علمْنا . ولو كان في واحِدِه نكيرٌ ، لكان الجمعُ كالواحد ، وأيضاً فلم نعلم أنَّه عليه السّلام أنكر على النَّاس أنْ يتكلّموا بلغاتِهم » .

ومنه أيضاً قوله[5] : « رُوي[6] أنَّ النَّبيَّ ﷺ قرأ سورة النجم ، فأتى على قوله : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ * وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾ [١٩ ـ ٢٠] ، وَصَلَ به : « تِلْكَ الغَرَانِقَةُ الأولى ، وإنَّ شَفَاعَتَهُنَّ لَتُرْتَجَى » ، فَسُرَّ المشركون بذلك ، وقالوا : لقد أثنى على آلهتنا . فهذا حديثٌ مرويٌّ مِنْ أخبار الآحاد التي لا توجبُ العلم . وذهب عامّةُ أهل

---

(١) الحُجّة ٢/ ٩١ ـ ٩٢ .

(٢) الحديث في الفائق ٣/ ٦٢ ، والنّهاية ٥/ ٣ .

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك ٢/ ٢٣١ ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخَيْن ولم يخرِّجاه . وتعقّبه الذّهبيّ في تلخيص المستدرك ، فقال : بل هو منكرٌ لم يصحَّ ؛ فيه حُمْران بن أعين ، قال النَّسائي : ليس بثقةٍ ، وقال ابن معين : ليس بشيءٍ ، ضعيف اهـ انظر : تهذيب التهذيب [حُمْران بن أعين] . وفي التاج [ن ب ء] أنَّ فيه حُسينَ بْنَ عليّ الجُعفيّ ، أظنُّه ضعيفاً اهـ .

(٤) العبّاس بن مرداس ، ديوانه ١٢٢ ، تمامه :

إنَّكَ مُرْسَلٌ بِالحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا

وهو في الكتاب ٣/ ٤٦٠ ، والمقتضب ١/ ١٦٢ ، ٢/ ٢١٠ ، والكامل ٢/ ٩٠٨ ، والفائق ٣/ ٤٠١ ، والنّهاية ٥/ ٤ ، ومجمع البيان ١/ ١٥٤ ، والموضح ١/ ٢١٩ ، ومضى في الحُجّة ٢/ ٩٠ .

(٥) الحُجّة ٢/ ١٨٢ ـ ١٨٣ .

(٦) انظر : أحكام القرآن للجصّاص ٣/ ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ولابن العربي ١٢٨٧ ، والقرطبيّ ١٢/ ٧٩ ، ولناصر الدّين الألباني كتاب أسماه « نَصْب المجانيق لِنَسْفِ قصّة الغرانيق » ، عرض فيه كلَّ ما قيل فيها ، وجَزَمَ ببُطْلانها .

النظر ، فيما علمتُ ، إلى إبطالِه وردّه[1] ، وأنَّ ذلك لا يجوزُ على رسول الله ﷺ على وَجْهِ ما رَوَوْا . ولو صحَّ الحديث وثبت لم يكن في هذا الكلام ثناءٌ على آلهة المشركين ولا مدحٌ لها ، ولكن يكونُ التقدير فيه : تلك الغرانقة الأولى ، وإنَّ شفاعتهنّ لتُرتجى عندكم ، لا أنّها في الحقيقة كذلك ، كما قال ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [سورة الدخان : ٤٩] ، أي العزيز الكريم عندَ نفسِك[2] . . . . وقال زُهْرَةُ اليمن[3] :

أَبْلِغْ كُلَيباً وأَبْلِغْ عَنْكَ شَاعِرَها ... أَنِّي الأَغَرُّ وأَنِّي زُهْرَةُ اليَمَنِ

فأجابه جرير[4] :

أَلم تكنْ في وُسُومٍ قد وَسَمْتُ بها ... مَنْ حَانَ مَوْعِظَةٌ يا زُهْرَةَ اليَمَنِ

وهذا النَّحْوُ في الكلامِ الذي يُطلق ، والمرادُ به التقييدُ على صفةٍ = واسعٌ غيرُ ضيّقٍ . فعلى هذا كان يكونُ تأويلُ هذا الكلامِ لو صحَّ أو سَلِمَ لراويه » .

ومنه أيضاً قوله[5] : « رُوي أنَّ النبيّ ﷺ سأل[6] : أيُّ أبويه كان أَحْدَثَ موتاً ، وأراد أنْ يستغفرَ له ، فأنزل الله ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [سورة البقرة : ١١٩] . وهذا إذا ثبت معنًى صحيحٌ . ويُذكر أنَّ في إسنادِ الحديث شيئاً » .

فهذه ثلاثة أحاديث ضَعَّفها أبو عليّ من جهة أسانيدها ، واستدلَّ على ضعف الأوّل أيضاً أنَّ ما جاءَ على نحو هذا الاستعمال في خطابه عليه السّلام لم يُؤْثَرْ عنه

---

(١) فنّد هذه الرّواية وردَّها بأشبعَ من هذا في الحلبيّات ٧٩ ـ ٨٢ .

(٢) قدَّره في الخصائص ٢/ ٤٦١ ذقْ أنت الذي كان يُقال له : العزيز الكريم .

(٣) البيت في العسكريّات ٣١ ، والحلبيّات ٨٢ ، والخصائص ٢/ ٤٦١ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٤٠٥ ، والصّاحبي ٢٩١ ، والبحر ٨/ ٤٠ .

(٤) ديوانه ٢/ ٧٤٦ ، برواية : يا حارث اليمن ، وهو في مصادر تخريج البيت السّالف . حان : هلك ، الوسوم : جمع وسْم ، وهو أثر الكيّ ، ويريد به أذى هجائه . وسمّاه زهرة اليمن على مذهب الحكاية لقوله ، أي يا مَنْ قال : إنّي زُهرة اليمن ، ولست عندي كذلك .

(٥) الحُجّة ٢/ ٢١٦ ـ ٢١٧ .

(٦) ويُروى : ليت شعري ما فعل أبواي؟ وهو حديث مرسلٌ ضعيفُ الإسناد ، قاله السُّيوطيّ . وهو في أسباب النزول ٣٦ ، ولباب النُّقول ٢٧ ، والدّرّ المنثور ١/ ٢٧١ ، والموضح ١/ ٢٩٨ .

إنكاره ، ولا عُلم عنه أنّه أنكر على النّاس أن يتكلّموا بلغاتهم ، وخَرّج الثاني ـ لو صحّ ـ تخريجاً يُخرجه عمّا فهمه المشركون منه ، وساق نظائر لهذا التخريج من القرآن والشّعْر ، وألمحَ إلى أنّ في إسناد الثالث ضعفاً ، وهو كما قال . فهذه أمثلة تدلُّ على بصر أبي عليّ بهذا العلْم ونصوصه وأنّه كان وثيقَ الصّلة به .

ومِمّا يتّصل بعلم أبي عليّ في الحديث أنّه ربّما أدّاه اجتهاده إلى فَهْمٍ لبعضِ الأحاديثِ ينفردُ به ؛ من ذلك أنّه تكلّم على وجوب تقدير مفعول به ثانٍ لاتّخذ من قوله ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [سورة البقرة : ٥١] ، أيْ إلهاً ؛ لأنّه قال تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [سورة الأعراف : ١٥٢] ، ومَنْ صاغ عجلاً ، أو نَجَرَه ، أو عَمِلَه بضَرْبٍ مِنَ الأعمال ، لم يستحقّ الغضبَ من الله والوعيدَ عند المسلمين ، فلهذا حكم بوجوب تقدير مفعول ثانٍ ، ثمّ اعترض بما جاءَ في الحديث ؛ قال[1] : « فإنْ قالَ قائلٌ : فقد جاءَ في الحديث :[2] «يُعَذَّبُ المُصَوِّرون يومَ القيامة » ، وفي بعضِ الحديث : يُقال لهم : أَحيوا ما خَلَقْتُم = قيل : يُعَذَّبُ المُصَوِّرون ، يكون على مَنْ صوَّر اللهَ تصويرَ الأجْسَامِ . وأمّا الزّيادةُ فمِنْ أخبارِ الآحادِ التي لا توجبُ العِلْمَ ، فلا يقدحُ لذلك في الإجماع على ما ذكرنا » .

وَجْهُ استطرادِهِ إلى هذا الحديث توجيه التدافع الذي نشأ عن إرادة المفعول الثاني لاتّخذ وما أفضى إليه من التعارض مع معنى الحديث الذي فيه نصٌّ على تعذيب المصوِّرين ، فوجّه الحديثَ على أنَّ المرادَ بالمصوِّرين مَنْ صوّرَ اللهَ سبحانَه تصويرَ الأجْسَام ، وأنَّ ما جاءَ من الزيادة من الآحاد التي لا تقدح فيما انتهى إليه . وهذا من أبي عليّ تنكُّبٌ عن الجادّة ؛ فتوجيهُ الحديثِ وتخصيصُه بمن صوّر اللهَ ـ تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً ـ تصويرَ الأجسام = لا تُعينُه الأحاديثُ الواردةُ في هذا البابِ ، ولا

---

(١) الحُجّة ٢/ ٧٠ ـ ٧١ ، واجتاحه الجامع في الجواهر ٢/ ٤١٣ .

(٢) نصُّه في صحيح مسلم ٣/ ١٦٧٠ « الذين يصنعون الصُّور يُعَذَّبون يومَ القيامة ، يقال لهم : أَحيوا ما خلقْتُم » .

يَعْضُدُه شَيْءٌ منها ، بل هي صريحةٌ في تصويرِ كلِّ ذي روح من الخلق . وذكر ابن حجر[1] أنَّ أبا عليّ استدلَّ بهذا الحديث في التذكرة على تكفير المُشبِّهة ، فحمل الحديث عليهم ، وأنّهم المرادون بقوله المصوِّرون ، أي الذين يعتقدون أنَّ للهِ صورةً . وتُعُقِّبَ بالحديث الذي بعدَه في الباب : إنَّ الذين يصنعون هذه الصُّور يُعذَّبون[2] اهـ

وقد جاءَ الحديث في الحُجَّة مادّةً للاحتجاج في حقولٍ من العلْم مختلفةٍ ، فقد احتجَّ به أبو عليّ على ما ذهب إليه في تفسير بعض الآي ، وهو أمْرٌ مسلَّم به ؛ إذ الحديث أوّل ما ينبغي أنْ يُنظر فيه في تلمُّس معاني القرآن ؛ من ذلك ما قاله[3] في تفسير ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [سورة البقرة : ٢٨٦] من أنَّ النسيان هنا خلاف الذِّكْر ، والخطأ من الإخطاء الذي ليس التعمُّد ، ثمّ استدلَّ على ذلك بما جاء في الحديث[4] « رُفِعَ عن أُمّتي الخطأ والنِّسيان وما أُكْرِهُوا عليه » .

وفسَّر[5] قولَه تعالى ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [سورة فصلت :٢٩] بما جاءَ في الحديث[6] « هما ابنُ آدمَ الذي قتلَ أخاه ، وإبليس » .

وقال في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا﴾ [سورة الفرقان : ٧٢] :[7] « أيْ إذا أتوا على ذِكْرِ ما يُسْتَفْحَشُ ذِكْرُه ، كَنَوا عنه ، ولم يصرِّحوا . وليس هذا في كلِّ حالٍ ، ولكنْ في بعضٍ دون بعض ؛ فإذا كان الحال يقتضي التّبيين ، فالتّصريحُ

---

(١) فَتح الباري ١٠/ ٣٨٤ .

(٢) اعتدَّ د . بشر فارس في كتابه « سرّ الزخرفة الإسلاميّة » ٣١ ـ ٣٤ برأي أبي عليّ في توجيه معنى الحديث ، فذهب إلى جواز تصوير الأحياء ، وأنَّ الحظر مقصور على تصوير الله تعالى تصوير الأجسام . عن أبو عليّ الفارسيّ ٢٠٢ .

(٣) الحُجّة ٢/ ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٤) رواه ابن ماجه في سُنَنه ١/ ٦٥٩ .

(٥) الحُجّة ٢/ ٢٢٥ .

(٦) انظر : الدّرّ المنثور ٥/ ٣٦٣ .

(٧) الحُجّة ٢/ ٣٥٧ .

أَوْلى .. كما رُوِي[1] : مَنْ تعزّى بعزاءِ الجاهليّةِ ، فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه ، ولا تكنوا » .
وغير هذه الأمثلة كثير[2] .

وجاءَ الحديث عندَه أيضاً مادّة للاحتجاج لبعض القراءات ، من ذلك الحديث الذي ذكره[3] في الاحتجاج لقراءة حمزة والكسائيّ ﴿كثيرٌ﴾ بالثاء من قوله ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كثيرٌ﴾ [سورة البقرة : ٢١٩] :[4] « لَعَنَ رسولُ الله في الخمرة عشرة : مشتريَها ، وبائعَها ، والمشتراةَ له ، وعاصِرَها ، والمعصورةَ له ، وساقيَها ، والمُسْقَاهَا ، وحَامِلَها ، والمحمولةَ له ، وآكِلَ ثمنها » ، فهذا يقوّي قراءة مَنْ قرأ ﴿كثيرٌ﴾ .

واحتجّ أبو عليّ[5] لقراءة ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ [سورة البقرة : ١٢٥] بكسر الخاء بما رُوي[6] أنّ رسول الله ﷺ أخَذَ بيد عُمر ، فلمّا أتى على المقام ، قال عمر : أهذا مقامُ أبينا إبراهيم؟ قال : نعم . قال عمر : أفلا نتّخذه مصلًّى؟ فأنْزَلَ الله عزّ وجلّ ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾ ، فهذا تقديره : افعلُوا .

واتّسع أبو عليّ في الاحتجاج بالحديث في باب اللُّغة ، فمِن أمثلة ذلك[7] : « شعرت به علمْتُه علمَ حسّ ، وفي الحديث[8] « أَشْعِرْنَهَا إيّاه » ، أي اجعلْنَها الشِّعارَ الذي يلي الجسدَ » .

---

(١) رواه أحمد في مسنده ٥/١٣٦ .
(٢) الحُجّة ٢/٤٠٩ ، ٣/١٩٠ ، ٤/٤٠٦ ، ٦/٣٣٥ .
(٣) الحُجّة ٢/٣١٤ .
(٤) مسند أحمد ١/٣١٦ ، وسنن أبي داود ٤/٨١ .
(٥) الحُجّة ٢/٢٢٠ .
(٦) انظر : الدّرّ المنثور ١/٢٨٩ ، والموضح ١/٢٩٩ .
(٧) الحُجّة ١/٢٦٣ .
(٨) قاله عليه السّلام لمن قام يغسل ابنته من النّساء . صحيح مسلم ٢/٦٤٧ .
وإيّاه ضمير الإزار الذي طلب عليه السّلام أنْ يجعل في كفنها مِمّا يلي جسدها ، والضمير في اجعلنها ضمير الإزار . والإزار مِمّا يُذكّر ويؤنّث . انظر : المذكّر والمؤنّث لأبي حاتم ١٦٧ ، والحُجّة ٢/٣٢٦ .

ومنه[1] « ولا تقول العربُ للرّجل : أبيض مِنَ اللّون ، إنّما يقولون : أحمر ، قال رسول الله ﷺ[2] : بُعثت إلى الأسود والأحمر » .

ومنه[3] « ومِنْ هذا الباب قولهم[4] : مَنْ أُزِلَّتْ إليه نعمةٌ فليشكرْها . كأنّه زَلَّت النّعمةُ إليه ، أيْ تعدّتْ ، وأزْلَلْتُهَا أنا إليه عدّيْتُها » .

ومنه[5] « المولى مِنَ الدِّين ، وهو الوليُّ . ومنه قول النّبيّ ﷺ[6] : مَنْ كُنْتُ مَوْلاه فعليٌّ مولاه ، أيْ وليُّه ، وقوله[7] : مُزَيْنة وجُهينة وأَسْلمُ وغِفار موالي الله ورسوله » .

ومنه[8] « وقد يكونُ تَبَيَّنْت أشدَّ من تثبّت ، وقد جاء أنَّ[9] التبيُّنَ من الله ، والعجلَة مِنَ الشّيطان » .

ومنه[10] « بانَ إذا فارق ، وفي الحديث : ما بانَ مِنَ الحيِّ فهو ميتة » .

ومنه[11] « قالوا : إئذَنْ لكلامي ، أي استمعْ له ، وفي الحديث : ما أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ كأَذَنِه لنبيٍّ » .

ومنه[12] « الدَّرْء الدَّفع ، . . . رُوِي من قوله ﷺ : اِدْرَؤُوا الحدودَ بالشُّبُهاتِ » .

---

(1) الحُجّة ٢/ ١٤ .

(2) صحيح مسلم ١/ ٣٧٠ .

(3) الحُجّة ٢/ ٢١ .

(4) الحديث في الفائق ٢/ ١١٩ ، والنّهاية ٢/ ٣١٠ .

(5) الحُجّة ٢/ ٢٣٥ .

(6) مسند أحمد ١/ ٨٤ ، ٥/ ٣٥٠ .

(7) فتح الباري ٦/ ٥٣٣ .

(8) الحُجّة ٣/ ١٧٤ .

(9) النّهاية ١/ ١٧٥ ، والموضح ١/ ٤٢٣ .

(10) الحُجّة ٣/ ٣٥٨ ، والحديث في مسند أحمد ٥/ ٢١٨ .

(11) الحُجّة ٤/ ٢٠١ ، والحديث في صحيح مسلم ١/ ٥٤٦ ، ومضى في الحُجّة ٢/ ٤٠٩ ، ٤١٢ .

(12) الحُجّة ٤/ ٢٦٢ ، والحديث في النّهاية ٢/ ١٠٩ ، وإصلاح المنطق ١٥٤ ، والبغداديّات ٤٩٨ .

ومنه(1) « اللّاعب هنا الذي يُشَمِّرُ في أَمْرِه ، فدخلَه بعضُ الهُوَيْنَى ، وقد رُوي عن النّبيّ ﷺ أنّه قال لجابر : فهلّا بِكْراً تلاعبُها وتلاعبُك » .

ومنه(2) « ومن هذا قولُهم في الدّعاء للطّفل ومَنْ جَرَى مجراه : اجعلْه لنا فَرَطاً ، ومنه ما في الحديث من قوله : أنَا فَرَطُكم على الحوض » .

ومنه(3) « أمرنا . . . في معنى أكثرنا . . . قال أبو عُبيدة : وقد وجدْنا تثبيتاً لهذه اللُّغة : سكّة مَأبورة ، ومُهْرة مأمورة ، أي كثيرة الولد » .

ومنه(4) « الأعجم الذي لا يُفصح من العرب كانَ أو مِنَ العجم . . . قالوا(5) : صلاةُ النّهار عَجْمَاءُ ، أيْ تخفى فيها القراءة ولا تبين ، و(6) : العَجْمَاءُ جُبَار ؛ لأنّها لا تبين عن نفسِها كما يبين ذوو التعبير » .

ومنه(7) « ومَنْ قال ﴿وَطْئًا﴾ [سورة المزمّل : ٦] فالمعنى أنّه أشقُّ على الإنسان مِنَ القيام بالنّهار ؛ لأنَّ الليلَ للدّعة والسُّكون ، ومنه الحديث : اللّهمّ اشدُدْ وَطْأَتَك على مُضَر » .

هذه أمثلة من احتجاج أبي عليّ بالحديث لتوثيق اللُّغة وتحريرها ، وهم(8) غير

---

(1) الحُجّة ٤/ ٤٠٦ ، والحديث في صحيح مسلم ٢/ ١٠٨٧ .

(2) الحُجّة ٥/ ٧٣ ، والحديث في مسند أحمد ١/ ٢٥٧ ، وإصلاح المنطق ٦٨ .

(3) الحُجّة ٥/ ٩٢ ، ومجاز القرآن ١/ ٣٧٣ ، والحديث في مسند أحمد ٣/ ٤٦٨ ، وفي النهاية ١/ ١٣ : « السّكّة الطريقة المصطفّة من النّخل ، والمَأبورة الملقّحة » ، وتمام الحديث : خير المال سكّة مأبورة ، ومُهْرة مأمورة . وذكر ابن جنّي في المحتسب ٢/ ١٦ أنّ مأمورة إنّما اتّفقت هنا للازدواج والمطابقة ، وقياسها مؤمرة .

(4) الحُجّة ٦/ ١٢٠ .

(5) الحسن في النّهاية ٣/ ١٨٧ .

(6) مسند أحمد ٢/ ٢٢٨ ، وفي النّهاية ٣/ ١٨٧ العجماء جرحُها جُبَار ، ومعناه أنّ البهيمة تنفلت ، فتصيب إنساناً في انفلاتها ، فذلك هدر ، أيْ لا دية فيها ولا قَوَد .

(7) الحُجّة ٦/ ٣٣٥ ، والحديث في مسند أحمد ٢/ ٢٥٥ ، والشّيرازيّات ٣٠٥ .

(8) انظر : الحديث النّبويّ وأثره في الدراسات اللّغويّة والنّحويّة ٣٣٥ ، وموقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث ١٢٩ ـ ١٣٤ .

مختلفين في أنَّ الحديثَ مِمّا استشهدَ به علماءُ العربيّة في تثبيت اللُّغة وتحرير دلالات ألفاظها ، يُجلِّي موقفهم هذا العبارة التي حكاها أبو عليّ عن أبي عُبيدة : « وقد وجدْنا تثبيتاً لهذه اللُّغة » ، ثمّ ذكر الحديث الذي تثبت به هذه اللُّغة . والناظر في كتب اللُّغة والمعجمات تطالعُه جمهرة من الأحاديث التي استُشهد بها في تقييد اللُّغة ، بل بلغ من عناية علماء العربيّة بالحديث أنَّهم أفردوه في تصانيف تناولت مفرداته وشرحت غريبه[1] . وهذا يؤكِّد ما ذكرته قبل من أنَّ النُّحاة لم يتّسعوا في الاحتجاج بالحديث لتجويز النَّقْل بالمعنى وحدَه ، وأنَّ ثمّة شيئاً آخر أدّاهم إلى هذا ؛ لأنَّهم إذا كانُوا قد تقلّلوا من الاحتجاج بالحديث لجواز النَّقْل بالمعنى ، والغالب على الظَّنّ أنْ يبقى تركيب الحديث وبناؤه على ما خرج من في رسول الله ﷺ = فألّا يحتجُّوا بالحديث في تثبيت اللُّغة أجدر ، والغالب على الظَّنّ أنَّ ما بُدِّل من الحديث بعض ألفاظه .

وأمّا قِلَّةُ الاحتجاج بالحديث فظاهرة تصحُّ على الآثار النَّحْويّة الأُمّهات التي تقدّمت تراث أبي عليّ ؛ فكتاب سيبويه احتجّ بتسعة أحاديث[2] ، ولم يرفعْها إلى النّبيّ ﷺ ، ولم يصرّحْ أنَّها مِنْ لَفْظِه ، ونحا نَحْوَه المبرِّدُ في المقتضب[3] ، فلم يتجاوز في احتجاجه صنيعَ سيبويه ، ودونهما في ذلك ابن السّرّاج في الأصول[4] ؛ إذ لم يستشهدْ إلّا بثلاثة أحاديث . ولم يَرِدْ نصٌّ عن أولئك الأئمّة المتقدّمين على

---

(١) نُشر منها النهاية لابن الأثير بتحقيق د . محمود الطناحي وطاهر الزاوي في القاهرة ١٩٦٣م ، وغريب الحديث لأبي عُبيد بتصحيح محمّد عظيم الدّين في حيدر آباد ١٩٦٤م ، وكتاب الغريبين للهروي قطعة منه بتحقيق د . محمود الطناحي في القاهرة ١٩٧٠م ، والفائق للزّمخشريّ بتحقيق علي البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم في القاهرة ١٩٧١م ، وغريب الحديث لابن قتيبة بتحقيق د . عبد الله الجبوري في بغداد ١٩٧٧م ، وغريب الحديث للخطابي بتحقيق عبد الكريم العَزْباوي في مكّة ١٩٨٢م ، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب لابن الأثير بتحقيق د . محمود الطناحي في مكّة ١٩٨٣م ، والدلائل في غريب الحديث لأبي محمّد القاسم بن ثابت السرقسطي بتحقيق د . محمّد بن عبد الله القنّاص في الرياض ٢٠٠١م .

(٢) فهرس الأحاديث في الكتاب ٥/ ٣٢ ، وزد عليه هذا الموضع ١/ ٢٦٤ .

(٣) المقتضب ١/ ٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢/ ١٨٤ ، ٢١٧ ، ٣/ ٢٥٠ ، ٤/ ٢٥٤ ، ٣١١ ، ٣٦٣ .

(٤) فهرس الحديث والأثر في فهارس الأصول ٣٥ التي صنعها د . محمود الطناحي .

رفض الاحتجاج بالحديث ، ولا وَرَدَ عنهم تفسيرٌ لهذا الإقلال في الاحتجاج به .

وأمّا شيخُنا أبو عليّ فقد أغْنى الحُجّة بشواهد الحديث بأكثر مِمّا فعله مَنْ خَلا قبله مِنْ أعيان العربيّة ، فقد تقدّم صَدْرٌ مِمّا احتجّ به في اللُّغةِ ، وفيما يأتي ذِكْرُ جميع ما احتجّ به من الحديث فيما عرض له مِنْ مسائل النَّحْو والصَّرْف :

١ ـ « [1] العائدُ في هبتِه كالعائدِ في قَيْئِه » ، احتجّ به على مجيءِ المصدر بمعنى اسم المفعول ؛ فإنّ الهبةَ هُنا بمعنى الموهوب .

٢ ـ « [2] صواحبات يوسف » ، احتجّ به على جَمْعِهم الجموعَ المكسَّرة بالألف والتّاءِ .

٣ ـ « [3] لا يُقتل مسلمٌ بكافر ، ولا ذو عَهْدٍ في عهده » ، المعنى ولا ذو عَهْدٍ في عَهْدِه بكافرٍ . استشهد به على جواز حذْف الجار والمجرور ، لدلالة ما تقدّم عليهما .

٤ ـ « [4] إلى الأقْيال العباهلة » ، احتجّ به على جواز أنْ تكون الأقيال ـ وقياسها الأقوال[5] ـ جَمْعَ قَيْل الذي هو فيعل ، من قولهم : تقيَّلَ أباه إذا أشبهَه ؛ كأنّ كُلّ ملك يشبه الآخر في ملكه[6] ، كما قيل له تُبّع لمّا كان يتبعُ مَنْ كان قبلَه[7] .

٥ ـ « [8] هو الطَّهُور ماؤُه » ، احتجّ به على مجيءِ الطّهور صفةً بدلالةِ ارتفاعِ الماءِ بها .

---

(١) صحيح مسلم ٣/١٢٤١ ، والحُجّة ٢/١٤١ ، والشِّعْر ١/١٠٣ ، والحلبيّات ٣٠٤ ، والفصوص ٢/٢٨٦ .

(٢) مسند أحمد ٦/٩٦ ، والحُجّة ٥/٣٥٣ ، ٦/٣٤٩ ، والشِّعْر ١/١٤٨ .

(٣) فتح الباري ١/١٨٢ ، والحُجّة ١/٣٦ ، والشّيرازيّات ٦٣٤ .

(٤) النّهاية ٤/١٣٣ ، والحُجّة ١/٣٤٢ .

(٥) ذكر ابن الأثير في النّهاية ٤/٢٢ أنّها رواية .

(٦) وفي النّهاية ٤/١٢٢ : « وأمّا أقْيال فمحمول على لفظ قَيْل ، كما قالوا : أرياح ، في جمع : ريح ، والسائغ المقيس : أرواح » . وانظر : إصلاح المنطق ١٠ ، ١١ .

(٧) في حاشية إحدى نُسَخ أمالي ابن الشّجريّ ٢/١٧٠ أنّ اشتقاق الأقْيال مِنْ تقيّلَ أباه إذا رجع إليه في الشَّبَه = هو قول أبي عليّ الفارسيّ في كتابه المعروف بالتذكرة .

(٨) مسند أحمد ٢/٢٣٧ ، والحُجّة ٢/٣٢٤ .

٦ ـ « [١] طَهُور إناءِ أَحَدِكم كذا » ، احتجَّ به على مجيءِ الطَّهور اسماً لِمَا يُطَهِّرُ .

٧ ـ « [٢] إنَّ اللهَ يَنْهَى عن قيلَ وقالَ » و« عن قيلٍ وقالٍ » ، احتجَّ به على جواز أَنْ تُحكى هذه الحروف فتُترك على حالها ، أو أَنْ تُجعلَ اسماً ، فيجري عليها التنوين .

٨ ـ « [٣] مَنَعَت العراقُ دِرْهَمَها وقفيزَها ، ومِصْرُ إرْدَبَّها » ، احتجَّ به على جواز مجيءِ الأسماء مفردة مضافة ، والمرادُ بها الكثرةُ .

٩ ـ « [٤] كُنْ عبدَ اللهِ المقتولَ » ، ذكره في معرض كلامه على عدم جواز إضمار « كان » ؛ إذ لا يجوزُ : عبدَ الله المقتولَ ، وأنت تريدُ : كُنْ عبدَ الله المقتولَ .

١٠ ـ « [٥] تُقْسِمُ يَهُودُ » ، احتجَّ به على أنَّ « يهود » جَرَتْ عندَهم اسماً للقبيلة ، فصارتْ بمنزلةِ مجوسَ .

١١ ـ « [٦] حتَّى تهوَّرَ اللَّيل » ، احتجَّ به على أنَّ الهمزةَ مِنْ « هَارٍ » منقلبةٌ عن الواو .

١٢ ـ « [٧] اللّهمّ هل بَلَّغْتُ » ، احتجَّ به على لغة مَنْ قال بلَّغ ، ولم يقلْ أَبلغ .

١٣ ـ « [٨] كان إذا صَلَّى صَلَاةً أثبتها » ، احتجَّ به على لغةِ مَنْ قال أثبت ، ولم يقلْ ثبت .

---

(١) صحيح مسلم ١/ ٢٣٤ ، والحُجّة ٢/ ٣٢٣ .

(٢) النّهاية ٤/ ١٢٢ ، والحُجّة ٤/ ١٠٠ ، ١/ ٣٤٣ ، والكتاب ٣/ ٢٦٨ ، والبصريّات ٢/ ٧٦٤ ، والإغفال ١/ ٣٠٩ .

(٣) مسند أحمد ٢/ ٢٦٢ ، والنّهاية ١/ ٣٧ ، والحُجّة ٢/ ١١٩ ، ٤٥٩ ، ٦/ ١٣٢ ، والشّيرازيّات ٢١٤ القفيز مكيال يتواضع النّاس عليه ، وهو عِنْدَ أَهْلِ العِراق ثمانيةُ مَكَاكِيك . عن النّهاية ٤/ ٩٠ والإردبّ مكيال لهم يسعُ أربعة وعشرين صَاعاً ، والهمزةُ فيه زائدةٌ . عن النّهاية ١/ ٣٧ .

(٤) مسند أحمد ٥/ ١١٠ ، والحُجّة ٢/ ٤٢٠ ، ٥/ ٣٩ ، والكتاب ١/ ٢٦٤ ، والشّيرازيّات ٨٤ .

(٥) مسند أحمد ٤/ ٢ ، والحُجّة ٣/ ٣٤٢ ، ٤/ ٣٥٨ ، والكتاب ٣/ ٢٥٤ .

(٦) مسند أحمد ٢/ ٥٣٧ ، والحُجّة ٤/ ٢٢٥ ، والشّيرازيّات ٦٤٩ .

(٧) صحيح مسلم برقم ٩٠١ ، والحُجّة ٤/ ٤٢ .

(٨) مسند أحمد ٦/ ٤٠ ، ٦١ ، ٢٤١ ، والحُجّة ٥/ ٢١ .

هذه هي الأحاديثُ التي احتجَّ بها في مَسَائِلَ صرفيَّةٍ ونحويَّةٍ أوردَها أَصْلًا في بابِ الاستشهاد ، ولم يُمثِّل بها تمثيلًا لغرضِ الاستئناسِ كما ذَهَبَ إليه د . شوقي ضيف[1] ؛ فلمّا تكلّم أبو عليّ على مجيءِ الأسماءِ مفردة مضافة ، والمرادُ بها الكثرةُ ؛ قال : « أَلَا تَرَى أنَّ في التّنزيل ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [سورة إبراهيم : ٣٤] ، فالإِحْصَاءُ إنَّما يقعُ على الجموعِ والكثرةِ . وكذلك ما أُثِرَ في الحديث مِنْ قوله : « مَنَعَت العراقُ دِرْهَمَها وقفيزَها » ، فهذه أسماء مفردة مضافة ، والمراد بها الكثرة » . فبيِّنٌ أنَّ أبا عليّ ساق الحديث مساق الآية في الاحتجاج بهما على ما كان بصدده ، فهذا يدلُّ على أنَّه يورد الحديث أصْلًا في باب الاحتجاج لا استئناساً ولا تمثيلًا .

واحتجَّ أبو عليّ بالحديث على مسائل لغويّة ونحويّة في مواضعَ مِنْ كُتُبِه الأُخرى ، فقد استشهد بتسعة عشر حديثاً في الشِّيرازيّات[2] ، وبأحد عشر حديثاً في الحلبيّات[3] ، وبتسعة أحاديث في العَضُديّات[4] ، وبسبعة أحاديث في الشِّعْر[5] ، وبخمسة أحاديث في الإغْفَال[6] ، وبثلاثة أحاديث في البغداديّات[7] ، ومثلها في البصريّات[8] . وبحديث واحد في المنثورة[9] ، ومثله في الإيضاح[10] ، وخلت التكملة والعسكريّات والتعليقة من الاستشهاد بالحديث . ومجموع ما استشهدَ به في الحُجّة[11] على التفسير واللُّغة والعربيّة بلغَ نحواً مِنْ سبعين حديثاً .

---

(١) المدارس النَّحويّة ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) فهرس الحديث في الشِّيرازيّات ٣١ .

(٣) فهرس الحديث في الحلبيّات ٣٩٣ .

(٤) فهرس الحديث في العَضُديّات ٣١٣ .

(٥) فهرس الحديث في الشِّعْر ٢/ ٥٧٤ .

(٦) فهرس الحديث في الإغْفَال ٢/ ٥٦٣ .

(٧) فهرس الحديث في البغداديّات ٦٢١ .

(٨) فهرس الحديث في البصريّات ٢/ ٩٣٥ .

(٩) فهرس الحديث في المنثورة ٣٠٩ .

(١٠) فهرس الحديث في الإيضاح ٣٣٤ .

(١١) فهرس الحديث في الحُجّة ٧/ ٨٨ ـ ٩١ .

وفي هذا أَمارةٌ على أنَّ أبا عليّ وسَّع دائرة الاحتجاج بالحديث توسعة فاقت مَنْ تقدَّمه مِنْ أَعيانِ العربيّة ، ويمكنُ تسجيلُ الملاحظ الآتية على احتجاجه هذا :

١ ـ أكثرُ ما احتجَّ به مِنَ الحديث كان منصباً على مواضع مِنَ اللُّغة ، وسلف أنَّهم غيرُ مختلفين في الاحتجاج بالحديث لتثبيت اللُّغة .

٢ ـ أكثرُ ما احتجَّ به مِنَ الحديثِ على مَسَائلِ العربيّة كان على مواضع صرفيّة (هبته ، صواحبات ، الأقيال ، الطَّهور في موضعين ، درهمها ، تهوَّر ، بلّغ ، أثبت) .

٣ ـ بعض ما احتجَّ به من الحديث على النَّحْو مسبوقٌ إليه ، فالحديثان : إنّ اللهَ ينهى عن قيلَ وقال ، وكُنْ عبدَ الله المقتول ، احتجّ بهما صاحب الكتاب .

٤ ـ تكرَّرَ احتجاجُه ببعضِ الأحاديث ، مثل « مَنَعَت العِراقُ درهمَها وقفيزَها » ، فقد احتجَّ به ثلاث مرّات في الحُجَّة ، ومرّة في الشّيرازيّات ، واحتجَّ بقوله : إنَّ الله ينهى عن قيلِ وقال ، مرّتين في الحُجَّة ، ومرّة في البصريّات ، ومثلها في الإغْفَال .

كُلُّ أولئك يدلُّ على قرب أبي عليّ من دوحة الحديث الشّريف ، إذا احتاجَ إليها اقتطفَ منها ليُقيمَ وليُغنيَ ما هو بصددِه مِنْ مَسَائِلِ التفسيرِ واللُّغة والعربيّة .

وعلى الجملة كان أبو عليّ وثيقَ الصّلة بنصوص الحديث وعلم مصطلحه ، فقد سمع من المحدِّثين ، وساق بعضَ الأحاديث ، ونبّه على ما وقع في أَسانيدها ، واجتهد في تفسير بعضها اجتهاداً انفرد به ، وكان الحديث عندَه مادّة للتفسير ، وأصلاً في الاحتجاج في باب اللُّغة والعربيّة ، وقد مضى في ذلك على نحوٍ جاءَ أَغْنى مِمّا وقع في كتب مَنْ خَلَا قبله من علماء العربيّة .

ثالثاً ـ ما رُوِيَ عن العرب

وهو قسمان : الشِّعْر ، والنَّثْر .

١ ـ الشِّعْر

الشِّعْرُ ديوان العرب ، قيّدَ أنسابَهم ، وصان مآثرَهم ، وحَفِظَ أيّامَهم ، وكان حُدَاؤُه أنيساً لهم في غُدُوِّهم ورَوَاحِهم ، وهو ملاذُ العاشق إذا برّحه الهوى وفتكتْ به الأشواق ، وسيفُ الفارس إذا استملكه أَمَدُ الغضب ، ونَفْثَةُ المصدور إذا ضاقتْ به الدُّنيا ، وقَلَمُ الحكيم إذا شعَّ في ذهنِه الفكْرُ ، وهو مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ أَعْظَمُ وثيقةٍ تُعرفُ بها حياةُ العربِ قبلَ الإسْلام ؛ قال الخليفةُ عُمر بن الخطّاب[1] : « كان الشِّعْرُ عِلْمَ قومٍ لم يكنْ لهم عِلْمٌ أَصَحُّ منه » .

ولم يكن العرب يفتخرون بشيءٍ مثل افتخارهم بشاعرٍ ينبغُ بين ظهرانيهم ، لأنّه سيكون لسانَ قومه ورسولَهم ، يذيعُ مناقبهم ، ويسجِّلُ أيّامهم ، ويذود عن ذمارهم ، ويجيب مَنْ يتطاول عليهم .

ثمّ صارت رواية الشِّعْر علماً وصناعة اشتغل بها العلماء ، وأفادوا من القواعد الدقيقة التي أصّلها علماء مصطلح الحديث من حيث القبولُ والرَّدُّ ، والتقوية والتضعيف ، واعتبار أحوال الرّواة ، وتسلسل الأسانيد ، فتأتّى لهم معرفة الشِّعْر الصّحيحِ من السّقيم والأصيلِ من المنحول ، وقسّموا الشُّعراء إلى طبقات[2] :

الطبقة الأولى : الجاهليُّون كامرىءِ القيس وطرفة والأعشى .

الطبقة الثانية : المخضرمون ، أدركوا الجاهليّة والإسلام كلبيد وحسّان .

الطبقة الثالثة : المتقدّمون ، ويقال لهم الإسلاميُّون كجرير والفرزدق والأخطل .

الطبقة الرّابعة : المُولَّدون كبشّار وأبي نواس وأبي تمّام .

---

(١) طبقات فحول الشُّعراء ١/ ٢٤ ، والبحر ٤/ ٢٣٠ ، والدّرّ المصون ٥/ ١٦١ .

(٢) انظر : الخزانة ١/ ٦٥ ، والخصائص ٣/ ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣١٥ .

أمّا شعراء الطبقة الأولى والثانية فالإجماعُ منعقدٌ على الاحتجاج بشعرِهم ، وأمّا الثالثة فالصّحيح جواز الاستشهاد بكلامها . وقد كان أبو عمرو بن العلاء وابن أبي إسحق يلحّنون الفرزدق والكُميت وذا الرّمّة وأضرابَهم ، وكانوا يعدّونهم من المولَّدين . على أنَّ أبا عمرو كان يقرُّ في نفسه بحُسْنِ شعر هذه الطبقة وبجودته ، حتى رُوي عنه قوله : « لقد حَسُنَ هذا المولَّد حتّى لقد هممْتُ أنْ آمر صبياننا بروايته » . ورُوي عن الأصمعيّ أنّه قال : « جلسْتُ إليه عشر حجج ، فما سمعتُه ـ يعني أبا عمرو ـ يحتجّ ببيتٍ إسلاميّ » . وأمّا شعر الطبقة الرّابعة فالصّحيح أنّه لا يُستشهد به البتّة ، وقيل : يُستشهد بكلامِ مَنْ يُوثقُ به منهم ، واختاره الزّمخشريّ[1] ، وتبعه الرّضيّ[2] .

ولم يشترط المتقدّمون أنْ يُروى الشّعْر كما خرج من في صاحبه ، بل هو حُجّة أيضاً إنْ رُوي عمّن يوثق بعربيّتِه ، وإنْ كان هذا المرويّ مخالفاً لِمَا جرى به لسانُ الشّاعر ، فأبو عليّ استشهد بقول الشّاعر[3] :

مُعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَدِيْدَا

جارياً فيه على رواية سيبويه له ، وغلّطها المبرّد[4] ، لأنَّ البيت من كلمة مجرورة الرويّ ، ولم يكن سيبويه غالطاً ، وإنّما أدّى البيتَ بحسبِ ما سمعَه مِمّن يُوثقُ بعربيّته ، فجعل ما يرويه العربيُّ القحُّ بمنزلةِ ما يقوله .

---

(١) انظر : الكشّاف ١/ ٦٥ .

(٢) انظر : الخزانة ١/ ٣٤٨ .

(٣) عُقيبة بن هُبيرة الأسَديّ ، شعر بني أسد ٤٦٥ ، والكتاب ١/ ٦٧ ، ٢/ ٢٩٢ ، ٣٤٤ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/ ٣٤٨ ، والمقتضب ٢/ ٣٣٨ ، ٤/ ١١٢ ، ٣٧١ ، والحُجّة ٤/ ٢٨٦ ، ٣٦٥ ، ٤٤٩ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٣١ ، ٢٩٤ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ١٩٦ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٥٥ ، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير ١/ ٤٧٦ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ١/ ٢٥٨ ، والمُغني (طبعة د . الخطيب) ٥/ ٤٨٣ ، وشرح أبياته للبغداديّ ٧/ ٥٣ ، وغير ذلك كثير .

(٤) انظر : شرح أبيات المُغني ٧/ ٥٣ .

وكذلك لم يقتصر الأوائل على الاحتجاج بالشِّعْر الذي عُرِفَ قائلُه ، بل احتجّوا بالشِّعْر المجهولِ القائلِ إذا كان راويه من العلماء الأثبات الثقات . ومدار الاحتجاج بالشِّعْر على مَخَارجِ روايتِه وصِدْقِ رُوَاتِه والثّقةِ بهم لا على معرفة قائله ؛ قال ابن السِّيرافيّ[١] : « فلا ينبغي أَنْ يذهبَ إنسانٌ له عِلْمٌ وتحصيل إلى أنَّ سيبويه غلط في الإنشاد ، وإنْ وقع له شيءٌ مِمّا استشهد به في الدواوين على خلاف ما ذكر = فإنّما ذلك سمع إنشادَه مِمّن يُستشهد بقوله على وجهٍ ، فأنشد ما سمع ؛ لأنَّ الذي رواه قولُه حُجّة ، فصار بمنزلة شِعْرٍ يُروى على وجهين » . وقال أيضاً : « واعلمْ أنَّ اختلاف الإنشادِ إذا وقع في مثل ذا الموضع لا ينبغي أنْ ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه، وإنّما الرّواية تختلف في الإنشاد، ويسمعُه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي له فيها حُجّة ، فينشده على ما سمعه ، ويرويه راوٍ آخر على وجهٍ آخر لا حُجَّة فيه. والرُّواة المختلفون إنّما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار، فالتغييرُ واقعٌ من جهتهم . والشّواهدُ في كلّ روايةٍ صحيحةٌ ؛ لأنَّ العربيَّ الذي غيَّرَ الشِّعْر، وأنشدَه على وجهٍ دونَ وجهٍ قولُه حُجّة ، ولو كان الشِّعْرُ له لكان يُحتجُّ به » .

ومحصولُ أبي عليّ من الشِّعْر كثيرٌ جَمٌّ ، ولقلبه به عُلْقة ، ولنفسه إليه نُزُوعٌ ، وما أنشدَه منه في الحُجَّة ناطقٌ بسعة محفوظه وغزارة روايته ، وبأنّه كان يمتحُ من ماءٍ نميرٍ فوّار يتدفّق عليه أنّى شاء .

كان الشِّعْرُ ينثالُ انثيالاً على أبي عليّ في الحُجَّة ، وألّف مادّة ضخمة من متنها ، حتّى لو جُرِّدَ منها لنهض ديواناً حافلاً مفرداً على حِياله . وقد مضى في الكلام على مصادره في الشِّعْر لُمَعٌ من الدّواوين والكتب التي متح منها في صناعة كتابه ، وقرأها على أشياخ هذه الصّنعة .

جعل أبو عليّ الشِّعْرَ مادّة للاحتجاج للقراءات واللُّغة والنَّحْو والمعاني ، وهو بذلك يصدِّق مقالة ابن نُباتة[٢] : « مِنْ فَضْلِ النَّظْمِ أنَّ الشَّواهد لا تُوجدُ إلّا فيه ،

---

(١) شرح أبيات سيبويه ١/٣٠٣ ، ٢/١١٨ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة ٢/١٣٦ .

والحُجَجُ لا تُؤخَذُ إلّا منه ، أَعْني أنَّ العلماءَ والحكماءَ والفُقهاءَ والنَّحْويّين واللُّغويّين يقولون : قال الشّاعر ، وهذا كثيرٌ في الشِّعْرِ ، والشِّعْرُ قد أتى به ، فعلى هذا الشّاعرُ هو صاحِبُ الحُجَّة ، والشِّعْرُ هو الحُجَّة » .

ويمكن تسجيل الملاحظ الآتية على احتجاج أبي عليّ بالشِّعْر :

١ ـ يستكثر من شواهد الشِّعْر إذا أراد أَنْ يُثبتَ شيئاً لَطُفَ ودَقَّ ، من ذلك أنّه أنشد[(١)] ستّة أبيات تدلُّ على أنَّ العرب قد استخدموا الفعل « عاد » للدلالة على الصيرورة إلى شيْءٍ وإنْ لم يكن عليه من قبل . ثمّ ذكر أنَّ هذا لو تُتُبِّعَ لوجد كثيراً ، وفي بعضِ ما ذكر كفاية ، وأنَّ هذا الاستعمال يعرفُه المعرفةَ مَنْ خُوْطِبَ بالقرآن . وإنّما استكثر الشيخ من الإنشاد لخفاءِ هذا الاستعمال ، ولُطْف متسرَّبه ، فأراد أَنْ يجلّيه ويكشفه بما أنشده من أشعار .

ومثل ذلك أنّه أنشد اثني عشر بيتاً شواهد على كلمة « الموالي » ، وثمانية أبيات على زيادة « لا » .

٢ ـ وقد يُنشدُ بعض الشِّعْر ويرتابُ في نسبته لصاحبه ، فيرسل عبارة تدلُّ على شكّه في صاحب الشِّعْر ، كقوله[(٢)] : « وقال آخر أظنُّه الرّاعي » ، و« قال الكُميت أو غيره » ، و« وقال ساعدة أو غيره » ، و« قول الآخر أظنُّه أبا دواد » ، و« قال بعض ولد المهلَّب للمهلَّب فيما أظنّ » . وهذا من أمانة أبي عليّ وتحرُّجه ، نوّه بهذا الخلّة النبيلة فيه تلميذه المخصصُ به ابن جنّي[(٣)] : « كان ـ يعني أبا عليّ ـ مِنْ تحوُّبِه وتأتّيه وتحرُّجِه ، كثيرَ التوقُّفِ فيما يحكيه ، دائمَ الاستظهار لإيرادِ ما يرويه . فكان تارةً يقول : أُنشدت لجرير فيما أحسب ، وأخرى : قال لي أبو بكر فيما أظنّ ، وأخرى : في غالب ظنّي كذا ، وأُرى أنّي سمعتُ كذا » .

---

(١) الحُجَّة ٢/١٣٦ ـ ١٣٩ ، ٢٣٥ ـ ٢٣٨ ، ١/١٦٧ ـ ١٧٠ .

(٢) الحُجَّة ١/١٧٣ ، ٣١٧ ، ٢/١٣٨ ، ٤٠١ ، ٦/٣٩٥ .

(٣) الخصائص ٣/٣١٣ .

٣ ـ تعرّض أبو عليّ لِمَا أَسْمَاه غلط الأعراب[(١)] ، ورأى أنَّ ما جاءَ مِن هذا الضَّرْب عنهم لا ثبت فيه ولا حُجَّة ، وأنشد له طائفة من الشَّواهد .

قال أبو عليّ[(٢)] : « دريت الشَّيْءَ ، فكأنَّ المعنى على ما عليه هذا الباب : تأتَّيْتُ لفهمه وتلطَّفْتُ . وهذا المعنى لا يجوزُ على العالم بنفسِه . وقد أَجَازَ أحد أهل النظر ذلك ، واستشهد عليه بقول بعضهم[(٣)] :

لا هُـمَّ لا أَدْرِي وأَنْـتَ الـدَّارِي

وهذا لا ثَبَتَ فيه ؛ لأنَّه يجوز أَنْ يكونَ مِنْ غَلَطِ الأَعْرَابِ ؛ فكأنَّه سمع دريت وعلمت يُستعمل كلٌّ واحدٍ منهما موضع الآخر كثيراً ، فظَنَّ أنَّهما في كلِّ المواضع كذلك .

ومثل هذا مِنْ جَفَاءِ الأَعْرَابِ ما أنشده بعض البغداديّين[(٤)] :

لا هُـمَّ إنْ كُنْـتَ الّـذي كعَهْـدِي
ولـم تُغَيِّـرْكَ الأُمُـورُ بَعْـدِي

وقول العجّاج[(٥)] :

فَـارتَـاحَ رَبِّـي ، وأَرَادَ رَحْمَتِـي

وقول الآخر[(٦)] :

---

(١) سمّاه الرّاغب الأصفهاني في المفردات ٣١٣ تَعَجْرُفَ أَجْلَافِ الأعراب .

(٢) الحُجّة ١/ ٢٦٠ ـ ٢٦٢ ، والمخصّص ٣/ ٤ ، ٣١ ، ونقل هذا النّصَّ أبو حيّان في التذكرة له ٥٤٠ ـ ٥٥١ عن النسخة الجديدة من الممتع لابن عصفور ، ولم أُصِبْ في مطبوعته ١/ ٢٨ إلّا البيت الأوّل .

(٣) العجّاج ، ديوانه ١/ ١٢٠ ، ومفردات الرّاغب ٣١٣ ، والمخصّص ٣/ ٣١ ، والممتع ١/ ٢٩ ، واللّسان [ل هـ م ـ د ر ي] ، وتذكرة النّحاة ٥٤٠ ، والبحر ٧/ ١٩٤ ، وفيه : « هذا قولُ عربيٍّ جلفٍ جاهليٍّ جاهلٍ بما يُطلق على الله مِنَ الصّفات ، وما يجوز منها وما يمتنع » ، وسيأتي البيت في الحُجّة ٤/ ٢٦١ .

(٤) المخصّص ٣/ ٤ ، وتذكر النّحاة ٥٤٠ ، واللّسان [ر وح] ، وسيأتي في الحُجّة ٤/ ٢٦١ .

(٥) ديوانه ١/ ٤٢١ ، وتذكرة النّحاة ٥٤٠ ، واللّسان [ر وح] .

(٦) سالم بْنُ دارة الغَطَفانيُّ ، الحيوان ١/ ٢٦٧ ، ٢/ ١٥٩ ، ٤/ ٤١ ، والمخصّص ٣/ ٤ ، والإنصاف =

يـــا فَقْعَسِـــيُّ لِـــمْ أَكَلْتَـــهُ لِمَـــهْ
ولـــو خَـــافَـــكَ اللهُ عَلَيْـــهِ حَـــرَّمَـــهُ

وقال أَوْس[1] :

أَبَنِـــي لُبَيْنَـــى لا أُحِبُّكُـــمُ ... وَجَـــدَ الإِلَـــهُ بكـــم كَمَـــا أَجِـــدُ

وقالت امرأة مِنْ أَسَد[2] :

أَشَـــارَ لَهَـــا آمِـــرٌ فَـــوْقَـــهُ ... هَلُـــمَّ فَـــأَمَّ إلـــى مـــا أَشَـــارا

تعني الله سبحانه » .

وقال أبو عليّ[3] : « فالدَّاري في وَصْفِ القديم لا يسوغ . فأمَّا قول الرَّاجز :

لا هُـــمَّ لا أَدْري وأَنْـــتَ الـــدَّارِي

فلا يكونُ حُجَّةً في جواز ذلك لأمرَيْنِ :

أحدهما أنَّه لمَّا تقدَّم : لا أدري ، استجاز أنْ يذكر الدَّاري بعدما تقدَّم : لا أدري ، كما جاءَ ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ﴾ [سورة البقرة : ١٩٤] . . .

والأمر الآخر أنَّ العرب ربّما ذكروا أشياءَ لا مَسَاغَ لجوازها ، كقوله :

لا هُـــمَّ إنْ كُنْـــتَ الَّـــذي كعَهْـــدِي
ولـــم تُغَيِّـــرْكَ الأُمُـــورُ بَعْـــدِي » .

وَصَفَ أبو عليّ وَصْفَ العجَّاج لله سبحانه بالدَّاري بأنَّه من غلط الأعراب وجَفَائِهم في موضع ، وذكر أنَّ هذا إنَّما اتَّفق له طلباً للمشاكلة والمطابقة ، أو أنَّ ذلك مِمَّا جرى على ألسنتِهم ولا مَسَاغَ له في موضعٍ . وفي كلا الموضعَيْنِ رَأى أنَّ هذا الاستعمال لا يكون حُجَّةً في إجْراءِ وصف الدَّاري على الله تعالى . وهو يصدرُ

= (طبعة مبروك) ٢٥٧ ، وتذكرة النُّحاة ٥٤١ ، واللِّسان [ر وح] ، وسيأتي في الحُجَّة ٢/٣٢٩ ، ٤/٢٦١ .

(١) ديوانه ٢١ ، وتذكرة النُّحاة ٥٤١ ، وفيهما : لا أُحِقُّكم .

(٢) تذكرة النُّحاة ٥٤١ ، وفات جامع شعر بني أسد .

(٣) الحُجَّة ٤/٢٦١ .

في ذلك عن عقيدة ؛ إذ لم يرد الدّاري في أسمائه الحُسْنى ، ولأنّ في الدّرايةِ ضَرْباً مِنَ التّأتّي لِلْفَهْمِ ، وهذا لا يجوزُ على اللهِ العالِمِ بنفسِه .

حاول أبو عليّ أنْ يلتمس وجهاً لِمَا جرى به لسانُ العجّاج ، فرأى أنّ العجّاج سمع درى وعلم يتعاقبان ، ويُستعمل كلٌّ منهما في موضع أخيه ، فقاس الدّاري على العالم ، أو أنّ العجّاج أغْرَاهُ التّشاكُلُ اللّفظيُّ ، فاجترأ لسانُه على وَصْفِ الله بالدّاري . وقد ذكر ابن جنّي[1] أنّ العجّاجَ ونَجْلَه رُؤْبَةَ قاسَا اللُّغة ، وتصرَّفَا فيها ، وأَقْدَمَا على ما لم يَأْتِ به مَنْ قبلَهما . وقال أيضاً : « كان قدماءُ أصحابنا يتعقَّبُون رُؤْبَةَ وأباه ، ويقولون : تَهَضَّمَا اللُّغة ، وولَّداها ، وتصرَّفَا فيها غيرَ تصرُّفِ الأَقْحاحِ » . ولعلّ ما وقع للعجّاج هو مِن قياسِه وإقْدامِه على ما لم يَجْرِ على لسانِ مَنْ خَلَا قبله . وذكر الجاحظ[2] أنّ هذا إنّما وقع منهم لأنّهم لا يقفون على معناه ، وهو باب يدخل في باب الدِّين ، فيما يُعرفُ بالنَّظَر .

٤ ـ قد ينشد شعراً لا يراه ثبتاً ؛ قال[3] : « وقد أنْشَدَ بعضُهم[4] :

عِيْشِـي ولا يُـؤمِـي بـأَنْ تَمـاتـي[5]

ولا أَظُنُّه ثبتاً . وكذلك شِعْرٌ آخرُ فيه[6] : يَدَام . وهو عندي مثلُ الأوّل » .

---

(١) الخَصَائص ١/ ٣٦٩ ، ٣/ ٢٩٨ .

(٢) الحيوان ٤/ ٤٢ .

(٣) الحُجّة ٣/ ٩٣ .

(٤) لعلَّه يَعْني ابن دُرَيْد في الجمهرة ٣/ ١٣٠٨ ، والخصائص ١/ ٣٨١ ، وشَرْح شَوَاهد شرح الشّافية ٤/ ٥٧ ، واللّسان [م وت] ، ويُروى : ولا يُؤْمَنُ أَنْ تماتي ، وقبلَه : بُنَيَّتِي يا خِيرةَ البَنَاتِ

(٥) قال ابن دُريد : أكثر ما يتكلّم بها طَيِّئٌ ، وقد تكلّم بها سائر العرب . انظر : معاني القراءات للأزهري ١/ ٢٧٨ ، وإعراب القراءات السّبع وعللها ١/ ١٢١ ، وإعراب القرآن ١/ ٤١٥ ، وحُجّة القراءات ١٧٩ ، والكشف لمكّي ١/ ٣٦٢ .

(٦) أنشد ابنُ دُرَيْد في الجمهرة ٣/ ١٣٠٨ عَقِبَ البيتِ السّالف :

يـا ليـلَ لا عَـذْلَ ولا مَـلامَـا
فـي الحُـبّ إنّ الحُـبَّ لَـنْ يَـدَامَـا

وهما في الخصائص ١/ ٣٨٠ ، ٢/ ٢٦٤ ، واللّسان [د وم] .

ولَمْ أَجِدْ في مصادر تخريج البيت من ذهب مَذْهَبَ أبي عليّ في أنّه غيرُ ثبت .

على حين استشهدَ[1] ببيتِ الأَفْوَه الأَوْدِيّ[2] :

كَشِهَابِ القَذْفِ يَرْمِيكُمْ بِهِ ... فَارِسٌ فِي كَفِّهِ لِلْحَرْبِ نَارُ

الذي اتّهمه الجاحظُ بأنّه مَصْنوعٌ ؛ قال[3] : « وأمّا ما رويتم مِنْ شعر الأَفْوَه الأَوْدِيّ فلعمري إنَّه لجاهليّ ، وما وجدْنا أحداً من الرُّواة يشكُّ في أنَّ القصيدةَ مصنوعةٌ . وبعد فمِنْ أينَ عَلِمَ الأَفْوَهُ أنَّ الشُّهُبَ التي يَرَاهَا إنَّما هي قَذْفٌ ورَجْمٌ ، وهو جاهليٌّ ، ولم يدَّعِ هذا أحدٌ قطُّ إلّا المسلمون؟! فهذا دليلٌ آخرُ على أنَّ القصيدةَ مصنوعةٌ » .

يُفهم مِنْ كلام الجاحظ أنَّ ثمّة إجماعاً على أنَّ القصيدة التي منها البيت الذي استشهد به أبو عليّ موضوعة . وأمّا مات يماتُ فقد صحَّتْ في المصادر على أنّها لغةُ طيّىء ، فإنْ جاء الشِّعْر عليها وَجَبَ أَلّا يُرَدَّ ، وإذا جاءت الرّواية لم تردَّ بالقياس ، ولا سيّما إنْ كان راوي هذا الشِّعْر ابن دُرَيْد الذي[4] وُصِفَ بأنَّه آية من الآيات في قوّة الحفظ ، وأنَّ الشِّعْرَ والعِلْمَ لم يزدحم في صدرِ أحدٍ ازدحامَه في صدرِ خلف الأحمر وابن دُرَيْد .

٤ ـ تباينُ وَصْفِ أبي عليّ للشّاهد الواحد ، قال في قول الأعشى[5] :

إلى المَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى ... وآخُذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ

« وتَرْكُ إبدال الألف من النون في عُصُمْ ليس بالمتّسع[6] ؛ أَلَا تَرَى أنَّ سيبويه لم

---

(١) الحُجّة ٣/ ٨٥ ، ٥/ ٣٧٣ .

(٢) ديوانه ١٢ ضمن الطّرائف الأدبيّة ، والحيوان ٦/ ٢٧٥ ، والحماسة البصريّة ١/ ١٦٧ .

(٣) الحيوان ٦/ ٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٤) انظر : سير أعلام النُّبلاء ١٥/ ٩٦ ، ومراتب النَّحويّين ٨٤ .

(٥) ديوانه ٨٧ ، والشِّعْر ١/ ١١١ ، والعَضُديّات ٢٢٨ ، والحلبيّات ٥٤ ، والعسكريّات ١٠٧ ، والخصائص ٢/ ٩٧ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ٩٢ ، والتمام ١٤١ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٢٢٤ ، وابن يعيش ٩/ ٧٠ ، والخزانة ٤/ ٤٤٥ ، والعُصُم جمع عِصَام ، وعصام القِرْبة : وكاؤها . يعني عَهْداً يبلغ به ، ويعزُّ به .

(٦) الحُجّة ١/ ١٤١ ـ ١٤٢ .

يحكِه ، وحذف الأعشى له لإقامةِ القافية » .

وقال أيضاً[١] : « وهذه اللُّغة ـ وإنْ لم يحكِها سيبويه ـ فقد حكاها أبو الحسن[٢] وغيرُه ، ووجهها من القياس ما أعلمْتُك » .

ومَرَدُّ هذا التباين عند الشَّيْخ إلى المقام الذي مِنْ أَجْلِه اقتاد الشَّاهد ؛ فلمّا كان يردّ ما حكاه أبو عثمان عن الكسائيّ والفرّاء من أنَّ ناساً[٣] من العرب يحذفون ألف الضمير « ها » في الوقف = أورد بيت الأعشى معترضاً به على نفسِه لِمَا يبدو فيه من الحُجَّة لحذف الألف في الوقف ، ثمّ رآه ليس بالمتّسع اتّساعاً يقاسُ عليه ، وأنَّ في عدم حكاية سيبويه له أمارةً على قلّتِهِ ، وأنَّ حذْف الألف أدّاه إليه ضيقُ المقام وإصلاح القافية .

ولمّا احتاج هذه اللُّغة لتوجيه بيتٍ عرض له ، رأى في حكاية أبي الحسن وغيره لها ضرباً من قوّتها واتّساعها ، وساق لها وجهاً من القياس ، وهو أنَّ المنقوص النكرة في حالة النصب تُحذف ياؤه حملاً على حالتي الرّفع والجرّ ، وكذلك جعل الاسم المنصوب في حالة الوقف كالمجرور والمرفوع فلم يبدل من التنوين الألف ، ولم يتوقّف في عدم حكاية سيبويه لهذه اللُّغة .

٥ ـ ثمّة شواهد كانت تَرِدُ عندَ الشّيْخِ على أنّها أَعْلامٌ على مسألة بعينها .

فقَوْلُ ذي الخِرَق الطُّهَوِيّ[٤] :

---

(١) الشّعْر ١/ ١١١ .

(٢) معاني القرآن له ١/ ٧٨ .

(٣) طيّء كما في الجمهرة ١/ ٢٨٩ ، ولخم كما في الإنصاف ٤٥٤ ، وفي التذييل ٢/ ١٦٣ أنّها لغة ضعيفة .

(٤) النّوادر (الشرتوني ٦٧ ، ود . عبد القادر ٢٧٦) ، والأصول ١/ ٥٧ ، واللّامات ٣٥ ، والإغفال ١/ ١٩٣ ، ٢٨٤ ، والعضديّات ١١٩ ، والعسكريّات ٢٩ ، والشّعْر ١/ ١٧٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٤ ، واللّسان [لام الأمر ـ ع ج م ـ ج دع ـ ل وم] ، والخزانة ١/ ٣١ ، ٥/ ٤٨٢ .
الخنى : الفُحش من الكلام ، أبغض : اسم تفضيل على غير قياس ؛ لأنّه بمعنى اسم المفعول ، والمجدَّع : المقطوع الأذنين . وقال الأخفش فيما علّقه على النّوادر ٢٧٨ : اليُجَدَّع هكذا رواه أبو زيد . والرّواية الجيّدة عندَه المجدَّع . وقال : لا يجوز إدخال الألف واللام على الأفعال ، فإن=

يَقُولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً إلى رَبِّنا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

عَلَمٌ على كلِّ ما جاءَ شاذّاً عن القياس والاستعمال[1] .

وقَوْلُ قَعْنَبِ بن أُمّ صاحب[2] :

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقي أَنّي أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا

عَلَمٌ على كلِّ ما جاء على معاودة أصله المهجور[3] .

ومثل ذلك أنَّه كان يتلو الآيتين[4] ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [سورة النّحل : ٦٨]، و﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [سورة الزلزلة : ٥] حين يتعرَّض للحديث عن فِعْلٍ يتعدَّى بحرفين .

٦ ـ قد يشير أبو عليّ إلى شاهد من الشِّعْر دون إنشاده ، كقوله[5] : « كما جعلتْها الخنساء الإقبالَ والإدبارَ لكثرتهما منها » ، وهو يريد قولَها[6] :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّما هي إقْبالٌ وإدْبارُ

= أُريد بها « الّذي » كان أفسد في العربيّة ، وكان لا يلتفت إلى شيءٍ من هذه الرّوايات التي تَشِذُّ عن الإجْماع والمقاييس اهـ .

(١) الحُجّة ١/ ١٠١ ، ٣/ ٩٣ ، ٦/ ١٠٢ ، والمواضع المذكورة في تخريج البيت من كتب أبي عليّ .

(٢) النّوادر (الشرتوني ٤٤ ، ود . عبد القادر ٢٣٠) ، والكتاب ١/ ٢٩ ، ٣/ ٥٣٥ ، والمقتضب ١/ ١٤٢ ، ٢٥٣ ، ٣/ ٣٥٤ ، والأصول ٣/ ٤٤١ ، والبغداديّات ١٥٧ ، والشّيرازيّات ٣٥٧ ، والعضديّات ٣٥ ، ٧٩ ، ١٧٣ ، والتكملة ١٥٤ ، والعسكريّات ١٤٧ ، والخصائص ١/ ١٦٠ ، ٢٥٧ ، والمنصف ١/ ٣٣٩ ، ٢/ ٦٩ ، ٣٠٣ ، والسّمط ٢/ ٥٧٦ .

(٣) الحُجّة ١/ ١٢١ ، ٢٧٧ ، ٤/ ١٨٣ ، ٦/ ٤٢٨ ، وفي ذا الموضع محرّف ، والمواضع المذكورة في تخريج البيت من كتب أبي عليّ .

(٤) الحُجّة ١/ ١٨٤ ، ٢٥٠ ، ٢/ ٤٣٠ .

(٥) الحُجّة ١/ ٢٤ .

(٦) ديوانها ٤٨ ، والكتاب ١/ ٣٣٧ ، ومعاني الأخفش ١/ ١٠٣ ، والمقتضب ٣/ ٢٠٣ ، ٤/ ٣٠٥ ، والكامل ١/ ٣٧٤ ، ٣/ ١٣٥٦ ، ١٤١٢ ، والتعليقة ٢/ ٢٤٤ ، والمنصف ٢/ ٤٣ ، والخصائص ٢/ ٢٠٣ ، ٣/ ١٨٩ ، والمحتسب ٢/ ٤٣ ، ودلائل الإعجاز ٣٠٠ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٤١١ ، وكشف المشكلات ١/ ١٤٦ ، ٢/ ٨٤٤ ، ٩٨٤ .

وكقوله[1] : « وأمّا حَذْفُ الشّاعرِ له مع تحرُّكها بهذه الحركة كما يحذفها إذا كانت ساكنة ؛ فإنَّ هذه الضرورة مِنْ رَدِّ الشّيْءِ إلى أصله » ، وهو يشير إلى بيت حُسيل بن عُرفُطة[2] :

لـم يَـكُ الحَـقُّ علـى أَنْ هَـاجَـهُ　　　رَسْـمُ دَارٍ قـد تَعَفَّـى بـالسُّـرَرْ

ولعلَّ ذلك وقعَ منه لأنّه يثِقُ بقُرّاءِ عصره وطُلّابه النابهين ، أو لأنّه أنشد هذه الشواهد في مواضع من كتبه ، وعلّق عليها على نحوٍ أغناه عن إعادةِ إنشادِها والتعليقِ عليها ، أو لأنَّ هذه الشواهدَ مشهورةٌ متعالمٌ ذِكْرُها لِمَنْ له صِلةٌ بهذا العِلْمِ ، مِمّا جعل أبا عليّ يسكت عن إنشادها ، أو لأنَّ طبيعة أبي عليّ التي تميل إلى طيّ الكلام طيّاً واختصاره اختصاراً ـ وقد كان ، رحمه الله ، يريد من القارئين عليه أنْ يفهموا منه باللَّمْح من القول ـ أمْلَتْ عليه ألّا ينشد الشّاهد ، أو وقع ذلك منه لكلّ هاتيك الأسباب مجتمعة .

٧ ـ قد يجتزىءُ أبو عليّ بقطعةٍ من البيت عن إنشاده ، وقد تكون هذه القطعة المجتزَأُ بها لفظةً واحدةً ، كإنشادِه[3] : سَآيَلْتَهم من قول بلال بن جرير جدّ عُمارة :

إذا ضِفْتَهُـــم أَوْ سَـــآيَلْتَهُـــمْ　　　وَجَـدْتَ بِهِـم عِلّـــةً حَـاضِـــرَهْ

وإنشادِه[4] : مُؤْسى مِنْ قول جرير[5] :

---

(١) الحُجّة ١/ ١٢١ ، والجواهر ٣/ ٨٣٤ .

(٢) فرغْتُ منه ٢٦٢ .

(٣) الحُجّة ٦/ ٤٤٧ ، وقد مضى البيت مخرَّجاً ٤٠٤ .

(٤) الحُجّة ١/ ٣٩٧ .

(٥) ديوانه ١/ ٢٨٨ ، والشّيرازيّات ٤٠ ، ومضى في الحُجّة ١/ ٢٣٩ ، وسيأتي فيها ٣/ ١٣٥ ، ٥/ ٣٩٢ ، ٦/ ٦٩ ، ٢٠٥ ، ٤١٦ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٧٩ ، والمحتسب ٢/ ١٤٩ ، والخصائص ٢/ ١٧٥ ، ٣/ ١٤٦ ، ١٤٩ ، والمنصف ١/ ٣٣١ ، ٢/ ٢٠٣ ، والبحر ١/ ٤٢ ، والدّرّ المصون ١/ ١٠١ .

لحُبَّ : صار محبوباً ، والمؤقدان : موقدا نار القِرى ولداه موسى وجَعْدة ، والوَقود : بفتح الواو ما يُوقد به من الحطب ونحوه .

لَحُبَّ المُؤْقِدَانِ إليّ مُؤْسَى وجَعْدَةُ لَوْ أَضَاءَهُما الوَقُودُ

= أو جارّاً ومجروراً ، كإنشادِه(١) : رُبَ هَيْضَلٍ من قول أبي كبير الهُذليّ :

أَزُهَيْرَ إنْ يَشِبِ القَذَالُ فإنّني رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

= أو مضافاً ومضافاً إليه ، كإنشادِه هذه القِطع متتالية(٢) : على حَتِّ البُراية(٣) ، ورابي المَجَسّة(٤) ، وبضّة المتجرِّد(٥) ، وصائب الجِذْمة(٦) ، وكُشف اللِّقاء(٧) ، شواهد على الإضافة على معنى عِنْد = أو جملة ، كإنشادِه(٨) : حُسْنَ ذا أَدَبا ، من قول سهم بن حنظلة الغَنَويّ(٩) :

---

(١) الحُجّة ٢/ ٤٣٤ ، وشَرح أَشعار الهُذَليين ٣/ ١٠٧٠ .

(٢) الحُجّة ٢/ ١٩ ـ ٢٠ .

(٣) من قول الأعلم الهُذَليّ في شرح أشعار الهُذليين ١/ ٣٢٠ ، وتمامه :

علـى حَـتِّ البُـرَايـةِ زَمْخَـرِيُّ الـسَّـوَاعِـدِ ظَـلَّ فـي شَـرْيٍ طِـوَالِ

وهو في المعاني الكبير ١/ ٣٣٤ ، ٣٦٤ ، وتهذيب الآثار (مُسند عُمر) ١/ ٢٦٩ ، والشِّعْر ٢/ ٣٤٢ ، واللّسان [سعد ـ زمخر ـ بري ـ حتت ـ شري] ، الحتّ : السّريع ، برايته : ما تبقّى له من جسمه ، زمخريّ : غليظ طويل ، السّواعد : العروق التي في الضّرع يجري فيها اللبن ، الشّري : حنظل .

(٤) من قول النّابغة الذُّبياني في ديوانه ٩٧ ، وتمامه :

وإذَا طَعَنْـتَ طَعَنْـتَ فـي مُسْتَهْـدَفٍ رَابـي المَجَسَّـةِ بـالعَبيـرِ مُقَـرْمَـدِ

(٥) من قول النّابغة الذُّبياني في ديوانه ٩٢ ، وتمامه :

مَخْطُـوطَـةُ المَتْنَيْـنِ غَيْـرُ مُفَـاضَـةٍ رَيَّـا الـرَّوَادِفِ بَضَّـةُ المُتَجَـرِّدِ

(٦) من قول لبيد في ديوانه ١٤٤ ، والمعاني الكبير ١/ ٧٢ ، وتمامه :

يُغْـرِقُ الثَّعْلَـبَ فـي شِـرَّتِـه صَـائِـبُ الجِـذْمَـةِ فـي غَيْـرِ فَشَـل

الثعلب من القناة ما دخل منها في السّنان ، وشرّته : نشاطه ، صائب : قاصد ، الجِذْمة : السّوط ، الفَشَل : الانتشار والفساد .

(٧) عزاه لأوس ، ولم أصبْه في ديوانه على قراءتي له كرّتين . ووقع في ديوان الفرزدق ٢/ ٤٠٣ :

أَخَـالِـدُ لـولا الـذِّيـنُ لـم تُعْـطَ طـاعـةً ولـولا بنـو مـروانَ لـم تُـوثِقُـوا نَصْـرا

إذَنْ لـوجـدْتُـم دونَ شَـدِّ وَثَـاقِـهِ بنـي الحـربِ لا كُشْـفَ اللِّقـاءِ ولا ضُجْـرا

أَخْشَىٰ أَنْ يكونَ أبو عليّ أرادَ هذا الموضعَ مِنْ شِعْرِ الفرزدق .

(٨) الحُجّة ٢/ ٩٧ .

(٩) الأصمعيّات ٥٦ ، وإصلاح المنطق ٣٥ ، وشرح أبياته ١١٠ ، والتكملة ٢٥١ ، والخصائص ٣/ ٤٠ ، والسّمط ٢/ ٧٤٠ ، والخزانة ٩/ ٤٣١ .

لا يَمْنَعُ النَّـاسَ منِّـي مـا أَرَدْتُ وَلَا ... أُعْطِيْهُـمُ مـا أَرَادُوا ، حُسْـنَ ذا أَدَبـا

= أو ينشد لفظتين متعاطفتَيْنِ مِنْ شاهدَيْنِ مختلفين ، كقوله[1] : « إِنَّ الوَقْفَ قد يُغَيِّرُ فيه الحرفُ الذي قبلَ الحرفِ الموقوفِ عليه ، نحو[2] : النَّقُرْ و[3] الرَّجِلْ » .

ولعلَّ اقتصار أبي عليّ على ما اقتطعه من هذه الشَّواهد وغيرها[4] راجعٌ إلى تقديره أَنَّ قارئه يعرفُ هذه الشّواهد معرفتَه إيّاها ، ولهذا ما آثر اقتطاع موضع الشّاهد منها ، وقد سبقه إلى هذا المسلك في الاجتزاء من الشّاهد سيبويه وابنُ السّرّاج ، وإن كان شيخنا قد اتّسع فيه اتّساعاً جعل ناشري الحُجَّة يذهلون عن هذه الشّواهد أكثرِها ، ففاتهم أنَّها قِطَعٌ مِنْ أَشْعار .

٨ ـ جاءَت بعض شواهد أبي عليّ ملفَّقة[5] ، مثال[6] ذلك ما أنشده أبو عُمر[7] عن الأصمعيّ لرجلٍ مِنْ هُذَيْل[8] :

---

(١) الحُجَّة ٢/١٠٩ .

(٢) مِن قول فَدَكيّ بن أَعْبُد المنقريّ في الكتاب ٤/١٧٣ ، وتمامه :

أنـا ابـنُ مـاوِيَّـةَ إذْ جَـدَّ النَّقُـرْ

وهو في القوافي للأخفش ٩٥ ، والتعليقة ٤/٢١٦ ، والتكملة ٨ ، والحُجَّة ١/٩٨ ، ١٤٠ ، ٣٤٩ ، ٢/٣٠١ ، ٤/٢١٠ ، ٣٩٤ ، ٦/٤٣٩ ، والمخصَّص ١/٨١ ، ٢/٣٦١ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/٢٢٤ ، وكشف المشكلات ١/٢٣ ، ١٥٠ ، واللِّسان [نقر ـ حلق ـ تجر] .

(٣) النَّوادر (الشرتوني ٣٠ ، ود . عبد القادر ٢٠٥) ، والتكملة ٩ ، والخصائص ٢/٣٣٥ ، والمخصَّص ١١/٢٠٠ ، والإنصاف ٥٩١ ، وتمامه :

شُـرْبَ النَّبِيْـذِ واصْطِفـافـاً بـالـرِّجِـلْ

ووقع في مطبوعة الحُجَّة : الرّحل ، وهو تصحيف .

(٤) الحُجَّة ١/٦٥ ، ٦٧ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ٢٧٧ ، ٣٣٣ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٢/١٠٩ ، ٢٨٩ ، ٣/٩٣ ، ٤/١٠٠ ، ٤٢٤ ، ٥/١٢٥ ، ٣٠٤ ، ٦/١٢٢ .

(٥) الحُجَّة ٢/٣٨٩ ، ٤٠٩ ، ٤٣٩ ، ٣/٤٣٧ ، ٤/٤٢٢ ، ٥/٩٧ ، ٦/١٣١ .

(٦) الحُجَّة ١/٢٦٦ .

(٧) وقع في كلتا مطبوعتي الحُجَّة (مصر ١/١٩٩ ، دمشق ١/٢٦٦) أبو عمرو ، وهو تحريف ، وسيأتي على الصّواب في الحُجَّة (دمشق ٣/٣٦٧) ، والشِّعْر ١/٣٢٤ ، وكشف المشكلات ١/٤٥٧ ، ٥٨٩

(٨) شرح أشعار الهذليين ١/٢٢٢ ، ٢/٥٣٤ ، والإيضاح (فرهود ٢٨٥ ، مرجان ٢٢٢) ، والبصريّات =

وكـــان سِيَّـــانِ أَلّا يَسْـــرَحُـــوا نَعَمـــاً   أَوْ يَسْـرَحُـوهُ بهـا ، واغبـرَّتِ السُّـوْحُ

وهو بيت ملفَّق من بيتين لأبي ذُؤيب ، هما :

وقـــال مَـاشِيُّهُـمْ سِيَّـانِ سَيْـرُكُـمُ   أَوْ أَنْ تُقِيْمُـوا بـه واغبـرَّتِ السُّـوْحُ
وكـــانَ مثلَيْـــنِ أَلّا يَسْـــرَحُـــوا نَعَمـــاً   حَيْـثُ اسْتَـرَادَتْ مَـوَاشِيْهِـمْ وتَسْـرِيْـحُ

٩ ـ قد ينبّهُ أبو عليّ على بعض روايات الشّاهد(١) ، من ذلك أنَّه ذكر في قول عتيّ ابن مالك العُقيليّ(٢) :

إذا أَنَـا لـم أُؤْمَـنْ عليـكَ فلـم يَكُـنْ   كَـــلامُـــكَ إلّا مِــــنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

روايةَ أبي الحسن عن يونس بضمّ وراء الأولى والثانية ، وروايةَ ابن حبيب عن أبي توبة بجرّ وراء الأولى على الإضافة وبناء وراء الثانية على الضّمّ .

وهو يُعْرِبُ هذه الرِّواياتِ ، ويُبيِّنُ وَجْهَها ، ويذكر أيضاً وجوهاً تطيقها مقاييس العربيّة ، وإنْ لم تَرِدْ بها رواية .

ومنه أيضاً قوله(٣) : « وذكر بعضُ شيوخِنا أنَّ أبا عَمْرٍو الشَّيبانيَّ روى قول الأَعْشى(٤) :

= ١/ ٧٢٦ ، والشِّعْر ١/ ٣٢٣ ، ٢/ ٥٣٤ ، وسيأتي في الحُجَّة ٣/ ٣٦٧ ، ٤/ ٥٣ ، والخصائص١/ ٣٤٨ ، ٢/ ٤٦٥ ، والجواهر ٢/ ٦١٠ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٧٨ ، وكشف المشكلات ١/ ٢٩٧ ، ٤٥٧ ، ٥٨٩ ، والمقتصد ٢/ ٩٣٩ ، وابن الشَّجريّ ١/ ٩٣ ، ٣/ ٧١ ، وابن يعيش ٨/ ٩١ ، والمُغْني ٨٩ ، وشرح أبياته ٢/ ٣٠ ـ ٣٧ ، والخزانة ٥/ ١٣٧ ، واللِّسان [سوح ـ سوى] .

السِّيّ : المِثْل ، والسُّوح : جمع ساحة ، وقوله : أنْ لا يسرحوا نَعَما ، معناه أنْ لا يَرْعَوْا إبلاً ، وَصَفَ سنةً ذاتَ جَدْب ، فرَعْيُ النَّعَم وتَرْكُ رَعْيها سَوَاءٌ . وإنّما قال : سِيّان فرفعه ، وهو نكرة ، وقوله : ألّا يَسْرحوا معرفة ؛ لأنّه إنّما أضمر في كان ضمير الشَّأْن . عن ابن الشَّجريّ ٣/ ٧٢ .

(١) الحُجَّة ١/ ٧٧ ، ٩٣ ، ٢/ ٤٣٧ ، ٦/ ٣٩٦ .

(٢) الحُجَّة ٥/ ١٩٠ ، وقد مضى البيت مخرَّجاً ٢٠٦ .

(٣) الحُجَّة ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

(٤) ديوانه ١٦٥ ، والكتاب ١/ ٣٠ ، والمقتضب ١/ ٣٨ ، ٢٦٦ ، والأصول ٣/ ٤٦٠ ، وضرورة الشِّعْر للسِّيرافي ٢١٩ ، والتبصرة والتذكرة للصَّيمري ١/ ٥٠٢ ، وسرّ الصِّناعة ٢/ ٦٣٠ ، والبديع في علم=

وَمَــا عِنْــدَهُ مَجْــدٌ تَلِيْــدٌ وَلَا لَــهُ   مِنَ الرِّيْحِ فَضْلٌ لا الجَنُوبِ ولا الصَّبَا

وروى غيرُه فيما ذكر محمّد بْنُ السّريّ :

وما عِنْـدَهُ رِزْقــي عَلِمْــتُ وَلَا لَــهُ   عليّ مِنَ الرِّيْحِ الجنوبُ ولا الصَّبَا »

١٠ ـ قد يَهِمُ أبو عليّ في إنشاد الشِّعْر ، وعَزْوِه ، وتفسيره .

أمّا مثال سهوه في الإنشاد فقول ابن أحمر الذي رواه[١] :

طَــرَحْنَــا إزَاراً فَــوْقَهــا أَيْــزَنِيَّــةً   علــى مَنْهَــلٍ مــن قَــدْقَــدَاءٍ ومَــوْرِدِ

قال جامع العلوم[٢] : « والصّحيح :

ونحــنُ طَــرَحْنَــا فَــوْقَهَــا أَبْيَنِيَّــةً   على مَصْـدَرِ

لأنَّ أَيزنيَّةَ الرِّماح ، وأمّا الأَبْيَنِيَّة فالثِّيابُ تُنسب إلى عدن أَبْيَنَ وإِبْيَنَ » .

ومثال سهوه في تفسير الشِّعْر ما قاله[٣] في بيت الأعشى[٤] :

أَرْمِــي بِهَــا البِيْــدَ إذا هَجَّــرتْ   وأَنْــتَ بَيْــنَ القَــرْوِ والعَــاصِــر

« فقال : أنت ، وهو يريد نفسَه ، فنزَّل نفسَه منزلةَ سواه في مخاطبته لها مخاطبة الأجنبيّ » .

قال جامع العلوم[٥] : « ليس كما قال . إنّما يريد به حَيّان الذي ذكره في قوله[٦] :

= العربيّة لابن الأثير ٢/ ٦٨٥ ، والارتشاف ٥/ ٢٤١٠ ، وقد مضى في الحُجّة ١/ ٢٠٥ ، وسيأتي ٤/ ٦٢ .

(١) الحُجّة ٢/ ٣٢٦ ، وقد مضى البيت مخرّجاً ١٩٠ .

(٢) الاستدراك ١٧ .

(٣) الحُجّة ٢/ ٣٨٤ .

(٤) ليس في ديوانه ، وهو أشبه برائيته المشهورة في هجاءِ علقمة بن عُلَاثة ١٨٩ ، وأثبته جاير في ملحق ديوانه ٢٤٥ المسمّى الصُّبْح المنير المنشور في فينّة ١٩٢٧م ، والشِّعْر ١/ ١٩٦ ، ٢/ ٤٧٥ ، والمقاييس ٥/ ٧٨ ، ومجمع البيان ٢/ ٤٧٥ ، واللِّسان [قرى] .
والقرو : مسيل المعصرة ومجراها .

(٥) الاستدراك ١٩ .

(٦) ديوان الأعشى ١٩٧ .

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ
أَرْمِي بِهَا البِيْدَ إِذَا أَعْرَضَتْ وَأَنْتَ بَيْنَ القَرْوِ والعَاصِرِ
فِي مِجْدَلٍ شُيِّدَ بُنْيَانُهُ يَزِلُّ عَنْهُ ظُفُرُ الطَّائِرِ

وحَيَّانُ رجلٌ مِنْ بني حنيفةَ ، وكان نديماً للأعشى ، وكان سيِّداً ، وكان أَفْضَلَ مِن جابر أخيه . فلمّا أضافه الأعشى إلى جابرٍ غَضِبَ حَيَّان ، وقال : تُضِيْفُني إليه ، وأنا أَعْرَقُ منه وأَشْرَفُ ؟! لا واللهِ لا نادمْتُك أبداً . فاعتذرَ إليه الأعشى ، وقال : إنّما اضطرّتْني القافيةُ ، فلم يَرْضَ عنه . فأنت خِطَابٌ لحَيّان هذا » .

ومثال سهوه في عزو الشِّعْر أنَّه عزا بيتاً لرؤبة ، وهو لأبيه العَجَّاج[1] . وقد مَضَى أمثلة على هذا الضَّرْبِ من السَّهْوِ في الكلام على المآخذ على الحُجَّة في الفصل الثّالث من الباب الأوَّل .

١١ ـ قد يشفع أبو عليّ ما ينشدُه مِنْ شواهد بتفسير معانيها[2] ، مِنْ ذلك ما علَّقه[3] على قول الشّاعر[4] :

إذا شِئْتُ آدانِي صَرُومٌ مُشَيَّعٌ مَعِي وعَقَامٌ تَتَّقِي الفَحْلَ مُقْلِتُ
يَطُوفُ بِهَا مِنْ جَانِبَيْهَا ويَتَّقِي بِهَا الشَّمْسَ حَيٌّ فِي الأَكَارِعِ مَيِّتُ

« معنى حيّ في الأكارع : حَيّ في أَسْفَلِ الأكارع ، وأسفل الأكارع : الخُفُّ . ومعنى ميّت ، أي ميّت في غيرِ هذا المكان ؛ لأنَّه لا يثبت إلَّا في أسفل الأكارع في

---

(١) الحُجَّة ٢/٢٦٦ ، وديوان العجّاج ١/٣٨٠ .
(٢) الحُجَّة ٢/١٤٠ ، ٢٥٥ ، ٣/٢٠٤ .
(٣) الحُجَّة ٤/١٣٨ .
(٤) أَمْلاهما ابن السّرّاج على القالي ، أمالي القالي ٢/٢٣٦ ، والسّمط ٢/٨٦٤ .
آداني : أعانني وقوّاني ، وصروم : صارم ، يعني قلبه ، ومشيّع : شجاع ، وعَقَام : ناقة عقيم ، والمُقْلِت : التي لا يبقى لها ولد ، وقوله : يطوف بها مِن جانبيها يعني تحوّل الظّلّ بزوال الشّمس وبتنقُّلِها هي مِنْ وجهة إلى أُخرى ، حتّى إذا قام قائم الظهيرة ، وصارت الشمس إزاءَ سنامها ، صار هو في أكارعها ، أي لم يظهر . ونقل البكري عن الحاتميّ أنَّ معنى قوله : حيّ في الأكارع ميّت ، حيّ بحركتِها ميّت عند سكونها ؛ لأنَّه لا يتحرَّك .

ذلك الوقت ، فجعل عُدْمَه في هذه المواضع موتاً له فيها » .

١٢ ـ ثمّة شواهد سائرة في كتب العربيّة أوّل من احتجَّ بها شيخُنا أبو عليّ ، من ذلك قول بِشْر بن أبي خازم الأسديّ[١] :

إذَا فَـاقِـدٌ خَطْبَـاءُ فَـرْخَيْـنِ رَجَّعَـتْ ... ذَكَـرْتُ سُلَيْمَـى فـي الخَلِيْـطِ المُبَـايِـنِ

الذي احتجَّ به على إعمال اسم الفاعل بعد وَصْفِه[٢] .

١٣ ـ شواهد الشِّعْر في الحُجَّة منتزعة من شعر الجاهليين ومَنْ بَعْدَهم إلى نهاية عصر الاحتجاج الذي يقف عند ابن هرمة المتوفَّى ١٥٠ هـ .

وقد احتجَّ أبو عليّ بشعر ذي الرّمّة ، واستكثر منه[٣] ، وكان الأصمعيّ لا يحتجّ بلغة ذي الرّمّة ، ويتعقّبه ، ويقول عنه[٤] : « ذو الرُّمَّة طالما أَكَلَ المالحَ والبَقْلَ في حوانيت البقّالين » ، وكان أبو عليّ[٥] يدفع عنه ما نسبه إليه الأصمعيّ من اللَّحْن .

---

(١) ليس في ديوانه ، ولا في زيادات مخطوطة مكتبة آل باش أعيان في البصرة من ديوان بشر المنشورة في ذيل الديوان . وهو في الحُجّة ٥/ ٢٢٥ ، ٤٣١ ، والشِّعْر ١/ ٣١١ ، والإِغْفَال ٢/ ٢٠٦ ، وفيه : واستقبح سيبويه وَصْفَه اسم الفاعل وإعماله عَمَلَ الفِعْل . وقد وجدْتُ أنا في الشِّعْر وَصْفَه وإعمالَه ، قال : إذا فاقدٌ . . . . . . البيت اهـ والبيت في المخصّص ١٦/ ١٢٣ ١٢٤ ، ونقل ما في الإِغْفَال ، والمحكم ٦/ ١٩٦ ، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤ ، وفي شرح أبيات المُغْني ٦/ ٣١٤ ـ ٣١٥ أنشده أبو حَيّان في تذكرته عـن الفارسيّ في الإِغْفَال اهـ وظهر من هذا أنّ أوّل من احتجّ بهذا البيت شيخنا أبو عليّ . وانظر في إعمال اسم الفاعل موصوفاً الكتاب ٢/ ٢٩ ، ٣/ ٤٨٠ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٥٦ ، والجواهر ٢/ ٤٩٣ ، وشرح التسهيل ٣/ ٧٥ ، والارتشاف ٥/ ٢٢٦٨ ، ولم أجد ما نقله البغداديّ عن أبي حَيّان في مطبوعة تذكرته المدشوتة المخرومة المضطربة .

فاقد : حمامة فاقد : التي يموت ولدها ، خطباء : التي يضرب لونها إلى الكُدْرة ، الخليط : المخالط .

(٢) وفي الحُجّة ٥/ ٢٢٥ شاهد آخر على إعمال اسم الفاعل بعد وصفه ، أوّل من احتجّ به أبو عليّ ، نبّه على ذلك البغداديّ في شرح أبيات المُغْني ٦/ ٣١٥ .

(٣) الحُجّـة ١/ ٣٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٣٣٦ ، ٢/ ٤٥٥ ، ٣/ ٩٧ ، ٣٠٢ ، ٤/ ٣٤ ، ٣٩ ، ١٩٩ ، ٢٧١ ، ٣٢٣ ، ٣٧٠ ، ٤٠٩ ، ٤٤٢ ، ٥/ ٣٧ ، ٦٥ ، ١١٤ ، ٢٠١ ، ٢٢٥ ، ٢٤٥ ، ٦/ ٥٠ ، ١٨٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٠ .

(٤) الخصائص ٣/ ٢٩٥ .

(٥) معجم الأدباء ٢/ ٨١٥ ـ ٨١٦ ، والحُجّة ٤/ ٢٥١ ، والأصول ٣/ ٤٤٠ ، والمخصّص ١٤/ ٨١ .

وكذا احتجَّ بشعر الكُمَيْت(١) وعُبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات(٢) ، وكان الأصمعيُّ أيضاً لا يرى الاحتجاج بشعرهما ؛ قال في الأوّل(٣) : « هذا جُرْمُقَانيّ مِنْ أَهْلِ الموصل ، ولا آخذ بلغتِه » ، وقال في الآخر : « ذلك مُخَنَّثٌ ، ولسْتُ آخُذُ بلغتِه » .

ويُذكر في هذا المقام استشهاد أبي عليّ ببيت لأبي تمّام في كتابه الإيضاح(٤) ، وهو(٥) :

مَـنْ كَـانَ مَـرْعَـى عَـزْمِـه وهُمُـومِـهِ   رَوْضُ الأَمَـانِـي لـم يَـزَلْ مَهْـزُولَا

على إضمار ضمير الشّأن في كان ، والجملة بعدها في موضع الخبر .

وقد أثار احتجاج أبي عليّ بهذا البيت موجةً من النقد . من ذلك ما علّقه أبو حيّان على قول الزّمخشريّ(٦) : « وهو ـ يعني أبا تمّام ـ إنْ كان مُحْدثاً لا يُستشهد بشعره في اللُّغة ، فهو من علماءِ العربيّة ، فاجعلْ ما يقوله بمنزلة ما يرويه ؛ أَلَا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك لوثوقِهم بروايته وإتقانه » : (٧) « وأمّا ما وقع في كلام حبيب فلا يُستشهد به ، وقد نُقِدَ على أبي عليّ الفارسيّ الاستشهاد بقول حبيب : مَنْ كان مرعى . . . البيت . وكيف يُستشهد بكلامِ مَنْ هو مولَّدٌ ، وقد صَنَّفَ(٨) النّاسُ فيما وقع له من اللَّحْنِ في شعره » .

وقال ابن هشام اللّخمي(٩) : « وبيت حبيب أيضاً يشهد لذلك ، وهو مِمّن يحتجّ

---

(١) الحُجّة ١/١١٥ ، ٣١٧ ، ٢/٣٨٣ ، ٣/٩٧ ، ١٠٥ ، ٣٠٣ ، ٥/٢٠ ، ٨٩ ، ١٥٢ ، ٦/١٦٣ .

(٢) الحُجّة ١/٣٥١ ، ٤/١٨٦ ، ٣٧٧ ، ٦/٢٧٠ ، ٤٥٧ .

(٣) الخصائص ٣/٢٩٤ ، ٣١٥ .

(٤) الإيضاح ١٠٢ .

(٥) ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزي ٣/٦٧ .

(٦) الكشّاف ١/٦٥ .

(٧) البحر ١/٩١ ، وفي الارتشاف ٥/٢٣٠٥ « إلّا أنّي رأيت في شعر أبي تمّام بيتاً ، والظّاهر الوثوق بقوله ، وإنْ كنّا لا نستشهد به » اهـ .

(٨) مِمّن لحّنه الزبيدي في لحن العوام ٢٦٢ ، وانظر : الاقتضاب ٢/١٨٥ .

(٩) المدخل إلى تقويم اللّسان ٧٦ ، وقد اضطرب المحقّق في فهم كلام المؤلّف ، فخلّط في حواشيه .

بشعرِه لعلمه . وقد احتجَّ ببيتٍ من شعره أبو عليّ الفارسيّ في الإيضاح ، وإنْ كان ذلك لعلّةٍ » .

وقال الخطيب التّبريزيّ[1] معلّقاً على بيت أبي تمّام السّالف : « هذا البيت ذكره أبو عليّ الفارسيّ في كتابه المعروف بالعَضُدِيّ ، وإنّما ذكره على سبيل التمثيل ، لا أنّه يُستشهد به . . . وقد أُنكِرَ ذلك على أبي عليّ ؛ لأنَّ طبقتَه لم تَجْرِ عادتُهم بذلك » .

وقال الإمام عبد القاهر الجرجانيّ[2] : « وأمّا البيت الذي أنشدَه فطريفُ الشَّأن ؛ لأجل أنّه من قصيدة أبي تمّام التي أوّلها[3] :

يــومَ الفِـرَاقِ لقــد خُلِقْــتَ طــويــلا ... لــم يُبْــقِ لــي صَبْــراً ولا مَعْقُــولا

وقبله قوله :

لــو جَــازَ سُلْطَــانُ القُنُــوعِ وحُكْمُــهُ ... فــي الخَلْــقِ مــا كــان القليــلُ قليــلا

والشَّيْخُ أبو عليّ ليس مِمّن يَحتجُّ ببيتٍ مُحْدَثٍ في الإعْراب ، وإنّما يحتجُّ بأشعارِ المولَّدين في المعاني فقط ؛ لأنَّ ذلك شيءٌ مشترك[4] . فأمّا حديثُ اللَّفْظِ فللمُعْرِب[5] . وكان شيخُنا[6] يحملُه على أنْ يكون جرى في المجلس هذا الخبر ، فقال هو أو بعض الحاضرين : ومثل ذا بيت فلانٍ تقريباً ، فألحقَ ذلك بحاشية الكتاب ، ثمّ وقع في العمود[7] . فأمّا أنْ يكونَ دونَه فبعيدٌ . فإنْ قيل : إنَّ هذا

---

(١) شرح ديوان أبي تمّام له ٣/ ٦٧ .

(٢) المقتصد ١/ ٤١٢ـ٤١٣ .

(٣) شرح ديوان أبي تمّام ٣/ ٦٦ ، ٦٧ ، وفيه وقع البيت الثّاني بعد البيت الشّاهد لا قبله .

(٤) في الخصائص ١/ ٢٤ فإنّ المعاني يتناهبها المولّدون ، كما يتناهبها المتقدّمون ، وقد كان أبو العبّاس وهو الكثير التعقُّبِ لجِلّةِ النّاس احتجّ بشيءٍ من شعر حبيب في كتابه في الاشتقاق لمّا كان غرضه فيه معناه دون لفظه اهـ .

(٥) أي العربيّ الفصيح الذي يقع الاحتجاج بكلامه .

(٦) يعني أبا الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث الفارسيّ ابن أخت أبي عليّ ، وأحد مَنْ حَمَلَ الإيضاح عنه .

(٧) يريد متن الإيضاح .

النَّحْوَ لمَّا كان مشهوراً مستغنياً عن الحُجَّة ، وكان القَصْدُ فيه زيادة البيانِ بالتمثيل ، أَوْرَدَ هذا البيتَ ، لم يمتنعْ . وقد يقال : وإلى هذا ذَهَبَ فلانٌ في قولِه ، ولا يُقصد بذاك الاحتجاجُ ، وإنَّما يُرادُ إيضاحُ قَصْدِه ، وتقريبُ المَسْلك » .

وقال ابن خلّكان[1] : « إنَّ السّببَ في استشهادِه في بابِ « كان » مِن كتاب الإيضاح ببيت أبي تمّام الطّائي : البيت ، لم يكن ذلك لأنَّ أبا تمّام مِمّن يُستشهد بشعره ، لكنَّ عَضُدَ الدَّولة كان يحبُّ هذا البيتَ ، ويُنشدُه كثيراً ، فلهذا استشهدَ به في كتابه » .

تحاول هذه النُّصوص أَنْ تُبرِّىءَ أبا عليٍّ مِنْ مَحْظُورٍ أتاه ، هو استشهادُه ببيت لأبي تَمَّام المتوفَّى سنة ٢٣١ هـ ، ووجدتْ له المعاذير ، وهي : أنَّه ذكر البيت على سبيل التمثيل والاستئناس ، وأنَّ إنشاد البيت جرى في المجلس على سبيل التقريب ، ثمّ جُعل في حاشية الكتاب ، ثمّ أُلحق في متنه ، وأنَّه ذكر على سبيل إيضاح القصد من غير عزيمةٍ على الاحتجاج به ، وأنَّه أُنشد إرضاءً لعضد الدّولة الذي أُلِّفَ له الإيضاح ، والذي كان يحبُّ هذا البيت ويردِّدُه . وإنْ كان استشهاد أبي عليّ بهذا البيت بدا حُجَّةً لابن هشام اللّخمي لتقوية الاحتجاج بشعر أبي تمّام ، وحُجّةً لأبي حَيّان على الزّمخشريّ في دفع الاحتجاج بشعر أبي تمّام ، وقد عاب النّاسُ على أبي عليّ ذلك ؛ لأنَّه طبقته لم تَجْرِ عادتهم بذلك .

وثَمّة أشعارٌ للمولّدين اتّفقتْ لأبي عليّ لم يتوقّفْ عندها السَّلَفُ توقُّفَهم في بيتِ حبيبٍ السَّالفِ الذِّكْر .

منها أنَّ أبا عليّ أنشد قول أبي ذؤيب[2] :

وكان سِيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَماً ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا واغبرَّتِ السُّوحُ

وذكر أنَّ القياس أن يكون العطف في البيت بالواو دون « أَوْ » ؛ لأنَّ العطف بأو في هذا الموضع في المعنى : سِيّان أحدُهما ، وسِيّان أحدُهما كلامٌ مستحيل . ثمّ وجّه

---

(١) وَفَيات الأعيان ٢/ ٨١ .

(٢) مضى البيت مخرّجاً ٤٣٦ .

ذلك على أنَّ الشّاعر يرى : جالس الحسنَ أو ابن سيرين ، فيستقيم أنْ يجالسهما جميعاً ، فلمّا صارت « أو » تجري مجرى الواو في هذه المواضع[1] ، استجاز أَنْ يستعملها بعد « سِيّ » .

ثمّ قال بعدَ هذا التوجيهِ[2] : « وكذلك قَوْلُ المُحْدَث[3] :

سِيَّــــانِ كَسْـــــرُ رَغِيْفِـــــهِ أَوْ كَسْـرُ عَظْـمٍ مِـنْ عِظَـامِـه »

وقال في موضع بعد أَنْ ذكر بيت أبي ذؤيب[4] : « وقد قال بعض المحدثين :

سِيَّــــانِ كَسْـــــرُ رَغِيْفِـــــهِ أَوْ كَسْـرُ عَظْـمٍ مِـنْ عِظَـامِـه

فهذا في القياس ، كما جاءَ في الشِّعْرِ القديم » .

وهذا المُحْدَث الذي سكت أبو عليّ عن تسميتِهِ هو أبو محمّد يحيى بْنُ المُبَارك اليزيدي المتوفَّى سنة ٢٠٢ هـ ، ويشبه أَنْ يكونَ أبو عليّ قد سكت عن اسمه ؛ لأنَّ في نفسِه حرجاً مِنْ أَنْ يُوْدِعَ في كتبِهِ شعراً للمحدثين في مسائل العربيّة .

واستعمال أبي عليّ لـ « كذلك » ، و« فهذا في القياس كما جاءَ في الشِّعْر القديم » ، قد يحملُ في طيّاتِهِ دلالةً ، مفادها أَنَّ هذا الشِّعْرَ المُحْدَثَ قد جاءَ وَفْقَ عيارِ القديم ، أفليس في جريانه على سَنَنِ هذا القديمِ ما يُسَوِّغُ الاحتجاج به؟! أَوْ أَنَّ أبا عليّ أراد ببيتِ المُحْدَثِ مَحْضَ التمثيلِ والاستئناسِ مِنْ غيرِ عزيمةٍ على الاحتجاج به ، وأنَّ المُحْدَثَ جرى في استعماله على ما وقع في الشِّعْر القديم ، وقد ذكر ابن جنّي أنَّه سأل أبا عليّ[5] : هل يجوز لنا في الشِّعْر من الضّرورة ما جاز للعرب أَوْ لا؟ فقال : كما جاز أَنْ نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوزُ لنا أَنْ نقيسَ شعرَنا

---

(١) الحُجّة ١/٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، ٤/٥٣ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/٥٧٨ .

(٢) الحُجّة ١/٢٦٧ .

(٣) أبو محمّد يحيى بن المبارك اليزيديّ (ت ٢٠٢ هـ) ، شعر اليزيديّين ٨٣ ، والشِّعْر ١/٣٢٤ ، وشرح أبيات المُغْني ٢/٣١ ، والخزانة ١١/٧١ ، ووفَيات الأعيان ٦/١٨٨ ، واحتجّ به الرّضيُّ في شرح الكافية ٤/٣٩٨ دون أَنْ يُلْمعَ أنّه لمُحْدَثٍ .

(٤) الشِّعْر ١/٣٢٤ .

(٥) الخصائص ١/٣٢٣ .

على شِعْرِهم. فما أجازَتْه الضَّرورةُ لهم أجازَتْه لنا، وما حظرتْه عليهم حظرتْه علينا .

ومنها ما استدلَّ به أبو عليٍّ[1] على أنَّ الاعتراض مِمّا يؤكِّد القِصّة ويُسَدِّدُها من قول الشّاعر[2] :

أَرَانِــي ـ ولا كُفْــرَانَ للــهِ أَيَّــةً لِنَفْسِــي ـ لقــد طَــالَبْــتُ غَيْــرَ مُنِيْــلِ

ذكر البغداديّ أنّه لم يقفْ على قائله . وقد جاء البيت في ديوان ابن الدّمينة بهذه الرّواية :

فــإِنِّــي ـ ولا كُفْــرَانَ للــهِ ـ شِقْــوَةً لِنَفْسِــي لقــد تَــابَعْــتُ غَيْــرَ مُنِيْــلِ

وابن الدُّمَيْنَة هو عبد الله بن عُبيد الله أبو السّريّ الخثعميّ ، والدُّمَيْنَةُ أُمُّه ، شاعر عبّاسيّ مُحْدَث ، رجَّحَ محقِّقُ ديوانِه[3] العلّامة أحمد راتب النَّفّاخ ـ رحمه الله ، وطيَّبَ ثراه ـ أنَّ وفاته كانت في ولاية عبد الله بن مصعب لليمن ، أيْ ينبغي أنْ يكونَ ذلك بين سنتي (١٨٠ ـ ١٨٣ هـ) . فإنْ صَحَّ البيت له كان أبو عليّ مِمّن احتجَّ بشعر المُحْدثين . وقد يكون البيت لغيره أو تداخل مع بيت آخر ، فقد رأيت ابن الأنباري[4] أقدمَ مَنْ رَوَى البيتَ لم ينسبْه لأحد ، والبغداديُّ[5] على براعته ورسوخ كعبه في صنعة التحقيق لم يجد للبيت قائلاً ، ولا عرف له تتمّة ، فإنْ صحَّ هذا ـ وغيرُ بعيدٍ أَنْ يصحَّ ـ لم يكنْ أبو عليّ خارجاً عمّا عليه طبقتُه مِنَ النّحويّين مِنْ عَدَمِ جوازِ الاحتجاج بِشِعْرِ المُحْدثين .

---

(١) الحُجّة ٦/ ٨٧ .

(٢) ابن الدُّمينة ، ديوانه ٨٦ ، وشرح المفضليّات لابن الأنباري ٨٠٦ ، والشِّيرازيَّات ٢٣٢ ، والعَضُديّات ١١٨ ، والخصائص ١/ ٣٣٧ ، والتذييل ٥/ ٢٧٢ ، والمُغْني (د . مازن ٥١٥ ، د . الخطيب ٥/ ٨٧) ، وشرح أبياته ٦/ ٢٢٦ ، أيّة أي آويت لنفسي أيّة ، معناه رحمتها ورققت لها . وذكر في الشّيرازيّات أنَّ أيّة معمول كفران ، ولا يصحّ أنْ يكون محمولاً على إضمار أويت ، لِمَا يلزم من الاعتراض بجملتين . وهو مِمّا لا يجيزه .

(٣) في مقدّمة تحقيقه الباذخ للديوان ٣٩ .

(٤) شرح المفضليّات له ٨٠٥ ، ٨٠٦ .

(٥) شرح أبيات المُغْني ٦/ ٢٢٦ .

ومنها ما احتجَّ به أبو عليّ على جواز همز الواو السّاكنة التي قبلها ضمّة ؛ قال[1] : « وأمّا السّماع فإنَّ أبا عثمان زعم أنَّ أبا الحسن كان يقول : إنَّ أبا حيَّة النُّميريَّ يهمز الواو التي قبلها ضمّة ؛ ويُنشد[2] :

لَحُبَّ المُؤْقِدَانِ إليَّ مُؤْسَى — اهـ

وأبو حَيَّة النُّميريّ هو الهيثم بْنُ الرّبيع بن زرارة شاعرٌ مجيدٌ مِنْ مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعبّاسيّة ، وذكر البغداديّ[3] أنّه تُوفِّيَ سنة بضع وثمانين ومئة للهجرة .

وفي هذا النّصّ الذي تكرّر في كلام أبي عليّ متابعةٌ لِمَا سمعه الأخفش من أبي حَيَّة ، وهو شاعر مُحْدَث ، واعتدادٌ بما يقوله ، وأنَّه سماع تقومُ به الحُجّة . هذا ظاهر الكلام ومبلغ العلم ، فإلّا يكنْ فقد يجوز أَنْ يكون أبو حَيَّة النُّميريّ هذا رجلاً آخر غير الشّاعر ، أو أنَّ البغداديّ جانب الصّواب في تحديد سنة وفاته .

ومثل هذا أنّه احتجّ[4] على الفصل بينَ المضافِ والمضاف إليه بما أنشدَه أبو الحسن[5] :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

وقد ذكر البغداديّ[6] أنّه لبعض المدنيين المولّدين ، وذكر الصّيمريّ[7] أنَّ هذا البيت ليس معروفاً عند البصريّين ، ولا مشهوراً عن ثقةٍ يُؤْخَذُ بلغتِه ، ولا يُعرف من حيث يصحّ .

---

(١) الحُجّة ٦/ ٦٨ ، وسلف فيها ١/ ٢٣٩ ، ٥/ ٣٩٢ ، والشّيرازيّات ٣٩ـ ٤٠ .

(٢) الحُجّة ١/ ٢٣٩ ، ٣٩٧ ، ٣/ ١٣٥ ، ٥/ ٣٩٢ ، ٦/ ٦٩ ، ٢٠٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ومضى البيت مخرّجاً ٤٣٤ .

(٣) الخزانة ١٠/ ٢١٧ ، وترجمته في الشعر والشعراء ٢/ ٧٧٤ ، والسمط ١/ ٢٤٤ .

(٤) الحُجّة ٣/ ٤١٣ .

(٥) في الخزانة ٤/ ٤١٦ أنّه من زيادات الأخفش في حواشي الكتاب . ومضى البيت مخرّجاً ٢٢٠ .

(٦) الخزانة ٤/ ٤١٩ .

(٧) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٨٩ .

وربّما ساق أبو عليّ بعض أبيات المُحْدثين ، وأعربها من غير أنْ يقصد إلى الاحتجاج بها ، كقول أبي تمام[1] :

المَـــــوْتُ عِنْــــدِي والفِــــرَا قُ كــــلاهمــــا مــــا لا يُطَـــاقُ

وكقول المتنبي[2] :

كَفَـى بِجِسْمِـي نُحُـولًا أَنَّنِـي رَجُـلٌ لـولا مُخَـاطَبَتِـي إِيَّـاكَ لـم تَـرَنـي

وقوله[3] :

كَفَى بِكَ داءً أَنْ تَـرَى المَـوْتَ شـافياً وحَسْـبُ المَنَـايَـا أَنْ يَكُـنَّ أَمَـانيـا

وقد يحتجُّ بشعر المولَّدين للدلالة على بعض المعاني ، من ذلك أنَّه ذكر أنَّ المحبَّ لا يستثيبُ من النظر إلى محبوبِه شيئاً ، بل يريد ذلك ويتمنَّاه . . كقول الآخر[4] :

مـا سِـرْتُ مِيْلًا ولا جَـاوَزْتُ مَـرْحَلَـةً إِلَّا وذِكْـرُكِ يَلْـوي كـابيـاً عُنُقِـي اهـ

وهذا الآخر نصَّ على أنَّه بعض المُحْدثين في موضع آخر[5] . والاحتجاج بشعر المُحْدثين في المعاني مِمّا لا خلاف فيه ، فالمعاني يتناهبُها المولَّدون كما يتناهبها المتقدِّمون كما يقول ابن جنّي[6] بعد أن تمثّل ببيت لشاعره أبي الطّيّب ، وقال : « ولا تستنكرْ ذِكْرَ هذا الرّجل ، وإنْ كان مولَّداً ، في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضِه ، ولُطْفِ متسرِّبه . . . وقد كان أبو العبّاس ـ وهو الكثير التعقُّب لجِلَّةِ النّاس ـ احتجَّ بشيءٍ من شعر حبيب . . . وإيّاكَ والحنبليّةَ بَحْتاً ؛ فإنّها خُلُقٌ ذميمٌ ، ومَطْعَمٌ على عِلّاتِه وخيمٌ » .

---

(١) الشِّعْر ١/ ٣١٥ ، وديوان أبي تمّام بشرح الخطيب ٤/ ٢٤٠ .

(٢) العَضُديّات ٢٨٨ ، ومعجز أحمد ١/ ١١ .

(٣) العَضُديّات ٢٨٩ ، ومعجز أحمد ٤/ ١٧ .

(٤) الحُجّة ٦/ ٢٦٩ ، ومحاضرات الأدباء ٣/ ١٢٦ .

(٥) الحلبيّات ٦٧ .

(٦) الخصائص ١/ ٢٤ ـ ٢٥ .

وعلى الجملة شواهد الشِّعْر في الحُجَّة منتزعة من شعر الجاهليين ومن بعدهم إلى نهاية عصر الاحتجاج ١٥٠هـ . وربّما طمح أبو عليّ ببصره إلى ما بعد هذا الزمن ، فاقتاد بعض الشواهد المولَّدة ، واجتهد النَّاسُ في الاعتذار له عمّا أورده منها ، وكان يُسْبِقُ ما ذكره منها بقوله « بعض المُحْدثين ، أو المُحْدَث » ، كأنَّه يرى في ذلك حرجاً ، فأعرض عن تسمية هذا المُحْدَث . على أنَّ ما ساقه من شعر المولَّدين لم يكن أصلاً في بناء القاعدة ، وإنَّما جاءَ زيادةً على شاهدٍ قديمٍ هو الأَصْل في بناء الحكم النَّحْويّ . وتظلُّ هذه الشَّواهدُ نزرةً إذا لُزَّت بجوار شواهد عصر الاحتجاج التي غَصَّ بها الكتاب . وكذلك استشهد بشعر ذي الرُّمَّة والكُميت وابن الرُّقيَّات ، وإنْ كان صنَّاجةُ الرُّواةِ الأصمعيُّ لا يرى جواز ذلك .

هذه هي أبرز الملاحظ على منهج أبي عليّ في الاحتجاج بالشِّعْر : استكثر من الشواهد إنْ كان ما يتكلّم عليه موضعاً غامضاً لطيف المتسرَّب ، وأورد بعضها مسبوقة بما يدلُّ على ارتيابه في نسبتها ، وذكر أنَّ ما جاءَ منها على غلطِ الأعراب لا يكون حُجّة ، وأنشد شعراً رآه غير ثبت ، وقد يتباين وَصْفُه للشَّاهد الواحد من حيث القلّةُ والكثرةُ بحسب المقام الذي يُنْشَدُ فيه ، وجَرَتْ عندَه بعضُ الشّواهد أعلاماً على مسائل بعينِها ، وألمع إلى شواهد دون إنشادِها ، واجْتزأ من البيت الشاهد بقطعة منه أحياناً ، وقد تكون لفظةً واحدةً أو جارّاً ومجروراً أو مضافاً ومضافاً إليه ، وهو منهج قديم لكن شيخنا اتّسع فيه اتّساعاً ، واتّفقت له بعض الشّواهد الملفّقة ، ونبّه على روايات الشّاهد في مواضع ، وسها في عَزْوِ بَعْضِ الشّواهدِ وإنشادِها وتفسيرِها ، وفسّر بعضها ، وبعض شواهد النَّحو الدّائرة أبو عليّ أبو عذرتها وأَوّلُ من احتجّ بها ، وجملة شواهده من عصر الاحتجاج إلّا أُشَيَاءَ وقعتْ له لا تُخرجُه عمّا جرى عليه رجالُ طبقتِه من الاقتصار على الاحتجاج بشعر الجاهليين فمن بعدهم إلى إبراهيم بن هرمة .

٢ ـ النَّثْر

جمع علماءُ اللُّغةِ الكلامَ الفصيحَ السَّائرَ على ألسنةِ مَنْ يُوثَقُ بعربيّتهم مِمّن كان

بمنأى عن التأثُّر والتأثير والتبادل اللُّغويّ مع غير العرب كالنَّبَط والفُرْس والأحابيش والهنود وغيرهم مِمّن كانت لهم جيرةٌ مع العرب . وكانت أولى القبائل التي ارتحلوا إليها قُريشاً ، وهي[1] « أفصح القبائل انتقاداً للأفصح مِنَ الألفاظ ، وأسْهَلِها على اللِّسان عند النُّطْق » ، ثمّ « قيس وتميم وأسد ؛ فإنَّ هؤلاء هم الّذين عنهم أكثر ما أُخِذَ ، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب ، وفي الإعراب ، والتَّصْريف ، ثمّ هُذَيْل ، وبعض كنانة ، وبعض الطّائيين ، ولم يُؤْخَذْ عن غيرِهم مِنْ سائر قبائلهم » .

ثمّ عمد العلماء إلى الاصطفاء مِمّا جمعوه ، فبنوا على الفصيح الكثير ، ونحّوا عن قواعدهم ما شرد مِمّا لا تنتظمُه القواعد الكُلّيّة لشذوذِه أوْ نُدْرَتِه . فكان لهم من بعد أَنْ صاغوا علم العربيّة صياغةً دقيقةً تتقاود قواعده وتطّرد ، ذلك أنَّه شُيِّد على صحّة المنقول والاستقراء الدقيق .

على أنَّ الأوائل لم يبالغوا في عزو كلِّ ما نقلوه إلى قبيلته التي تكلّمت به ، واكتفوا أحياناً بأن ينسبوا اللغة بمثل قولهم : قال بعض العرب ، أو بعض اللغات ، أو هي لغة ، أو ناس من العرب ، أو قال مَنْ يوثق بعربيّته . فما نسبه أبو عليّ من اللُّغات إلى القبائل قليل بإزاء ما سكت عن نسبته ، فمِمّا نسبه[2] : رَؤُف لغة أهل الحجاز ، وطِيال جمع طويل لغة بني ضبّة ، وتأنيث زوج لغة أزد شنوءَة ، وتزوّجت امرأةً أو بها لغة بني تميم ، وهلكني زيد من لغة تميم أيضاً ، والياس بمعنى العلم من لغة وَهْبيل من النَّخَع ، وكسر ياء المتكلِّم في نحو كتابيِّ من لغة يربوع ، وتشديد غَسّاق من لغة سُفلى مضر ، وفتح الواو من الوَتر للفرد وكَسْرُها للذَّحَل لغة أهل الحجاز ، ومَنْ تحتَهم من قيس وتميم يسوّونهما في الكسر .

وجُلُّ ما نُسِبَ مِنَ اللُّغاتِ إلى القبائل مِمّا وقع في الحُجَّة جاءَت نسبته عن الأئمّة الذين ينقل عنهم أبو عليّ ؛ فالجُثِيّ ، وتصعَّر ، وضَعَّف ، وفَرِغَ يَفْرَغُ ، كلّه من لغة

---

(١) عن كتاب الألفاظ والحروف للفارابي . تذكرة النُّحاة ٥٧٤ .

(٢) الحُجَّة ٢/ ٢٣٠ ، ٣/ ١٣٢ ، ٤/ ١٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٧٩ ، ٤٣٧ ، ٥/ ٢٩ ، ٦/ ٣٦٨ ، ٤٠٢ .

تميم[1] ، وبنو الحارث بن كعب يرفعون الاثنين في كلّ موضع[2] ، كلّ أولئك جاءت نسبته عن أبي الحسن ، وسُليم تجري القول مجرى الظّنّ ، وقولهم : قيس بنت عيلان ، من لغة تميم ، وطيّىء تبدل الألف ياء في نحو أفعى ، كلّ أولئك مِمّا جاءت نسبته عن سيبويه[3] ، ويُسْحت لغة تميم عن أبي عُبيدة[4] ، وحذْف النون في نحو : تخوفيني من لغة غطفان عن بعض البصريّين[5] ، وأخذت هذا مِنْهِ يا فتى لغة بكر بن وائل ، وحُسْبَانُكَ على الله من لغة نُمير ، وكلاهما عن أبي زيد[6] .

وقد يسكت أبو عليّ عن نسبة غيرِ قليلٍ من اللُّغات ، ويكتفي بأَنْ يقول[7] : السَّحْت والسُّحْت ، أو الخُفْية والخِفْية ، أو الزَّعْم والزُّعْم لغتان ، ومثل ذلك كثير[8] .

وأَوْلى هذه اللُّغات عندَه بالقبول ما جاء على لغة أهل الحجاز ؛ لأنَّ التنزيلَ بلغتِهم نزل ؛ قال[9] : « الفتح أَوْلى ـ يعني الفتح في القَرْح ـ . . . . لأنَّ لغةَ أَهْلِ الحجازِ الأَخْذَ بها أَوْجَبُ ؛ لأنَّ القرآنَ عليها نزل » ، وقال[9] : « ووَجْهُ النَّصْب ـ يعني إعمال « ما » عمل ليس ـ أنّه لغة أهل الحجاز ، والأَخْذُ في التنزيل بلغتِهم أَوْلى » .

وقد يتوقّف أبو عليّ في بعض القراءات التي جاءت على لغات ليس له بها عِلْمٌ ، فيحتاط في حكمه ، كقوله[10] : « يُشبه أنْ يكونَ الضّمّ في الأُصْر لغةً في الإصْر » ،

---

(١) الحُجّة ٥/ ١٩٤ ، ٤٥٥ ، ٤٧٣ ، ٦/ ٢٤٩ .

(٢) الحُجّة ٥/ ٢٣١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٣ .

(٣) الحُجّة ١/ ٣٤٥ ، ٤/ ٣٥٥ ، ١/ ٨٨ ، والكتاب ١/ ١٢٤ ، ٣/ ٢٤٩ ، ٤/ ١٨١ .

(٤) الحُجّة ٥/ ٢٢٩ ، ومجاز القرآن ٢/ ٢١ .

(٥) الحُجّة ٣/ ٣٣٥ .

(٦) الحُجّة ١/ ٦٩ ، ٢/ ١١ ، ٤٠٢ .

(٧) الحُجّة ٣/ ٢٢٢ ، ٣١٧ ، ٤٠٩ .

(٨) الحُجّة ١/ ١٣٨ ، ٢/ ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٩٧ ، ٣/ ٤٣ ، ١١٣ ، ١٤٤ ، ٤/ ٢٩ ، ٧٤ ، ٥/ ٢٥٩ ، ٦/ ١٨٤ ، ٢٤٩ ، ٣٢٧ .

(٩) الحُجّة ٣/ ٧٩ ، ٥/ ٤٠٤ ، ٦/ ٢٧٧ .

(١٠) الحُجّة ٣/ ٧٠ ، ٦/ ٢٣٢ ، ٣٢٥ .

وقوله : « ولعلَّ مناءَةَ بالمدِّ لغةٌ[1] ، ولم أسمعْ بها عن أحدٍ مِنْ رواة اللُّغة » ، وقوله : « فأمَّا القَصْرُ في الدُّعاءِ فلم أسمعْه ، ولعلَّ ذلك لغةٌ لم تبلغْنا » .

استعان أبو عليّ بهذه اللُّغات ما نسبه منها وما لم ينسبْه في الاحتجاج للقراءات ، وما اختلافُ القراءات في جوهره إلَّا صورةٌ أمينةٌ عن اختلاف لغات العرب ، وقد سلف أنَّ الله أمرَ نبيَّه عليه السّلام أَنْ يُقْرِئَ كُلَّ قومٍ بلغتِهم وما استتبَّ عليه لسانُهم .

وكذا احتجَّ بطائفةٍ مِنْ أمثال العرب على مسائل مِنَ اللُّغة والعربيّة ، فمِمَّا جاء شواهد لُغويّة منها[2] : الأَخْذُ سُرَّيْط ، وأَشْكَرُ مِنْ بَرَوَقَة ، ولأَنا أَخْدَعُ مِنْ ضَبٍّ حرشته ، والقَيْدُ والرَّتعة ، ووُلْدُكَ مَنْ دَمَّى عَقِبَكَ ، وحبيبٌ جاءَ على فاقة ، ويداك أَوْكَتَا وفوكَ نفخ ، وفي كلِّ شجرٍ نارٌ واستمجد المَرْخُ والعَفَار . ومِمَّا جاء شواهد نَحْويّة منها[3] : تسمع بالمُعَيْدِي خيرٌ مِنْ أَنْ تراه ، وعسى الغوير أبؤساً ، وبما لا أخشَّى بالذئب ، وأَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك ، والتقت حلقتا البطان ، ومِن شبَّ إلى دبَّ ، وشرٌّ أهرَّ ذا نابٍ ، وسرعانَ ذا إهالة .

وأمَّا الألفاظ المعرَّبة فقد رأى أبو عليّ[4] أنَّ ما جاء منها على وفاق أبنية العرب ، كان أَذْهَبَ في باب التعريب ، وقاس تغيير العرب لأبنية كلام العجم على تغييرهم بعضَ الحروف المفردة كالحرف الذي بين الباء والفاء يقلبونه باءً مَحْضةً تارةً ، وفاءً مَحْضةً تارةً أخرى ، نحو البِرند والفِرند ، وعلى تغييرهم الضّمّة غير المشبعة في الفارسيّة إلى ضمّة مشبعة في العربيّة ، نحو زُور . على أنَّه ألمحَ إلى أنَّ العرب قد تركوا بعض الألفاظ على أبنيتها في غير العربيّة ، وأجروها على ألسنتهم كما تجري على ألسنة أصحابها . وكلا الضَّرْبَيْنِ ما غيّرته العرب إلى ما يوافق أبنيتها ، وما تركته على حاله في لغة أصحابه = حُجّة ؛ فقد استحسن قولَ مَنْ قال جِبْرِيْل ، فغيّره إلى ما يوافق أبنية كلامهم من نحو قِنْدِيل ، ورآه أَذْهَبَ في باب التعريب ، وكذلك قول من

---

(١) حكاها الكسائي . انظر : معاني القراءات ٣/ ٣٧ ، والبحر ٨/ ١٦١ .

(٢) الحُجّة ١/ ٥٢ ، ٢٤٥ ، ٣١٣ ، ٤/ ٤٠٥ ، ٥/ ٢١١ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٦/ ٣٩٤ .

(٣) الحُجّة ١/ ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٣٠٢ ، ٢/ ٣٤٢ ، ٣/ ٤٤١ ، ٤/ ١٠١ ، ٣٨٧ ، ٥/ ٩٤ .

(٤) الحُجّة ٢/ ١٦٤ـ١٦٥ .

قال جَبْرِيْل ، فلم يغيّره ، طالما تركت العرب ألفاظاً أعجميّةً على ما كانت عليه في لغة أصحابها .

وأَبَى أبو عليّ اشتقاق الأعجميّ من العربيّ مقتفياً في ذلك قَفْوَ شيخِه ابن السّرّاج الذي قال(١) : « ومن اشتقّ الأعجميَّ المعرَّب من العربيّ ، كان كمن ادّعى أَنَّ الطَّيْرَ من الحوت » .

يدلُّ على مذهبه هذا قولُه(٢) : « القَسِيّ أحسبُه معرَّباً ، وإذا كان معرَّباً لم يكن من القِسِيّ العربيّ ؛ أَلَا ترى أنَّ قابوس وإبليس وجالوت وطالوت ونحو ذلك من الأسماء الأعجميّة التي من ألفاظها عربيّ لا تكون مشتقّة من باب القبس والإبلاس ؛ يدلُّ على ذلك مَنْعُهم الصَّرْف » .

وعلى الجملة كان كلام العرب قسيم أشعارهم في الاحتجاج به في توجيه القراءات ، فقد استعان أبو عليّ بلغات القبائل ما نسبه منها إلى أصحابه راوياً ذلك عن العلماء الأثبات سيبويه وأبي الحسن وأبي عُبيدة وأبي زيد ، وما لم ينسبه وهو أكثر مِمّا عزاه = في الاحتجاج ولا سيّما في توجيه القراءات التي ليست في جوهرها إلّا صورة أمينة لاختلاف لغات العرب ، ورأى أنَّ أولى هذه اللُّغات بالأخذ والاعتبار لغة قريش إذ عليها نزل القرآن ، وتوقف فيما جاء من القراءات على لغات ليس له بها علم ، وكذا احتجّ بأمثال العرب في مسائل من اللُّغة والنَّحْو ، واحتجّ بالمعرَّب في إثبات بعض الأبنية ، ورأى أنّه من الصّواب أَلّا يُتمحَّلَ اشتقاق الأعجمي من العربيّ .

---

(١) رسالة الاشتقاق له ٣١ .

(٢) الحُجَّة ٣/٢١٧ ـ ٢١٨ ، ٥/٣٧٦ ، والحلبيّات ٣٥٢ .

مراتب المسموع وموقف أبي عليّ منه

أوّل مراتب المنقول عنهم ما اطّرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهو غاية ما يُطلب[1] ، ويتدرّج المسموع بعد هذا المطّرد استعمالاً وقياساً إلى مراتبَ دونَه يُجري عليها النّحويّون غيرَ ما مصطلحٍ ، من ذلك أنّ الجَارَبَرْدِي[2] ألمع إلى أنّ الأشياء الواقعة على ثلاث مراتب : غالب ، وكثير ، ونادر . والكثيرُ مرتبة مُتوسّطة بين الغالب والنّادر ، ومثّلوا ذلك بالصّحّة ، والمَرَض ، والجُذَام ؛ فإنّ الصّحّة غالبة ، والمَرَض المطلق كثير ، ولكن ليس بغالب ، والجُذَام نادر .

وأمّا شيخنا أبو عليّ فقد استخدم جملة مصطلحات في بيان مراتب المسموع لم تَخْلُ من إبهام ، هي : المطّرد ، والكثير ، وما ليس بالكثير ، والمستفيض ، والقليل ، والنادر ، والضّعيف ، والشّاذ ، والغلط . وبدت هذه المصطلحات عنده متداخلة ، أنزل بعضها منزلة بعض ، دون أنْ يستقلّ كلّ مصطلح منها بدلالة خاصة به لا تتعدّاه إلى سواه استقلالاً تامّاً .

فالإتباع[3] في ﴿مُرُدِّفِيْن﴾ [سورة الأنفال : ٩] رآه مطّرداً في موضع ، وغير مطّرد في موضع آخر ، ورأى أنّ الإتباعَ لا يُجْسَرُ عليه إلّا بالسّماع ، وأنّ حركة الإتباع لا تطّرد .

ووصف[4] كسر ياء المتكلّم في نحو كتابيّ بأنّه قليل في الاستعمال في موضع ، وبأنّه مستفيض في السّماع في موضع آخر .

ووصف[5] تَرْكَ إبدال الألف من التنوين في الوقف ليس بالمتّسع ، بأمارةِ أنّ

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٩٧ .

(٢) شرح الشّافية له ٩٨ .

(٣) الحُجّة ١/ ١٠٥ ، ١١١ ، ٣/ ١٣٩ .

(٤) الحُجّة ٤/ ٤١٤ ، ٥/ ٣٠ .

(٥) الحُجّة ١/ ١٤٢ ، والشِّعْر ١/ ١١١ .

سيبويه لم يحكِه ، وخرّج ما جاءَ منه على الضرورة وإصلاح القافية في موضع ، ثمّ قال : « وهذه اللُّغة ـ وإنْ لم يحكِها سيبويه ـ فقد حكاها أبو الحسن[1] وغيرُه ، ووَجْهُهَا من القياس ما أعلمتك » في موضع آخر ؛ فرأى في حكاية أبي الحسن وغيرِه لها ضرباً من القوّة والتأنيس ، فلئن فات سيبويه أَنْ يُقيِّدَها ، لقد قيَّدَها غيرُه .

وذكر[2] أنّ قراءة ابن عامر ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُم شُرَكَايِهِم﴾ [سورة الأنعام : ١٣٧] **بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به = قبيحة قليلة في الاستعمال** ، فجعل القبح والقلّة مترادفين ، أو أنّ القُبْحَ من صفة القليل .

ووصف[3] قراءة ابن ذَكْوان عن ابن عامر ﴿أَرْجِئْهِ﴾ [سورة الأعراف : ١١١] بأنّها **غَلَطٌ لا يجوز** ، على حين رأى نظير هذه القراءة مِمّا لا يعدم وجهاً له في القياس .

وجعل[4] لغة مَنْ قال ردَّتُ في رددت مِنَ النَّادر الذي إنْ لم يُعتدّ به كان مَذْهباً ؛ **لقلّتِه في الاستعمال** ، وأنّه غيرُ قويّ في القياس ، فسوّى بين مصطلحي النَّادر والقليل في مقامٍ واحدٍ ، ورأى في عدم الاعتبار بما جاءَ على هذا الوَصْفِ مَذْهباً حسناً .

واعتدَّ ما اصطلح[5] عليه **بالقليل ، والنَّادر ، وما ليس بالكثير** = مِمّا لا ينبغي أَنْ يُقاسَ عليه ، فيُشبه أَنْ يكون جعل هذه المصطلحات الثلاثة **تدلُّ على ضَرْبٍ واحدٍ هو خلاف الكثيرِ كثرةً توجبُ القياسَ عليه** .

ويُذْكَرُ أنّ أبا عليّ كان يعتذر لسيبويه فيما نصّ على عدم مجيئه عن العرب مع مجيء حرف أو حرفين منه ، أو مجيء ما وصفه بالرّديء منه = **بأنّ سيبويه نزّل القليل والنَّادر منزلة ما لم يقع في كلامهم** ؛ قال أبو عليّ[6] : « ومثلُ هذا الذي يقلُّ قد لا يعتدُّ به سيبويه ، فربّما أطلقَ القولَ ، فقال : ليس في الكلام كذا ، وإنْ كان قد جاءَ

(١) معاني القرآن له ١/٧٨ .

(٢) الحُجّة ٣/٤١١ ، والسّبعة ٢٧٠ .

(٣) الحُجّة ٤/٦٢ ، ٢/١١-١٣ .

(٤) الحُجّة ١/١٠١ .

(٥) الحُجّة ١/٩٥ ، ٣/١٢١ ، ٤/٢٤٦ ، ٦/٤٢٤ .

(٦) الحُجّة ٢/٤١٦-٤١٧ .

عليه حرفٌ أو حرفان ؛ كأنَّه لا يعتدُّ بالقليل ، ولا يجعلُ له حكماً » .

وقال[1] : « واعلمْ أنَّ قول سيبويه : ليس في كلام العرب أنْ تلتقيَ همزتان فتُحقَّقا ، وقوله في باب الإدغام : إنَّ ابن أبي إسحق وناساً معه يحقِّقون الهمزتين ، وقد تكلَّم ببعضه العرب ، وهو رديء = ليس على التدافع ، ولكنْ **لأنَّه لم يعتدَّ بالرَّديء** » .

وقال[2] : « فأمَّا قولهم : يا هناهْ ، فشاذٌّ فَذٌّ ، وحكْمُ ما كان مثلَه **ألَّا يُعرَّجَ** عليه ، ولا يُعدل بقياس غيره إليه ؛ ألَا تَرى أنَّ سيبويه قال في إنْقحل إنْفعل ، ثمّ قال في منجنيق لمّا أراد أنْ يفسِّرَ مثاله : إنَّ الأسماءَ غيرَ الجارية على أفعالها لا تلحقُها زائدتان مِنْ أوائلها ، **فجعل ذلك لقلّتِها بمنزلة ما لم يجئ** » .

وقال[3] : « قال سيبويه : ليس في الكلام على مثل فَيْعُل . **فإنَّه يجوز أنْ يكونَ لم يعتدَّ بهذا الحرف لقلّته** ، وقد فعل ذلك في حروف ، نحو إنقحل[4] » .

وأمَّا الشَّاذُّ فقد أفردَ له باباً في مسائله العسكريّات[5] ، وجعله على ثلاثة أَضْرُبٍ :

١ ـ شاذٌّ عن الاستعمال مطّرد في القياس ، ومثّل له بماضي يَدَع ويَذَر .

٢ ـ مطّرد في الاستعمال شاذٌّ عن القياس ، ومثّل له باستحوذ والقَوَد .

٣ ـ شاذٌّ في الاستعمال والقياس جميعاً ، ومثّل له بقول ذي الخِرَق الطّهوي[6] :

يقولُ الخَنَى وأبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً ... إلى رَبِّنا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

ولئن حاولنا إرجاعَ ما نصَّ على شذوذه إلى تلك الأَضْرُبِ الثلاثة لألفينا أنَّ ما

---

(١) الحُجّة ١/ ٢٨٤ ، والكتاب ٣/ ٥٤٩ ، ٤/ ٤٤٣ .
(٢) البغداديّات ٥٠٢ ، والكتاب ٤/ ٢٤٧ ، ٣٠٩ .
(٣) الإغْفَال ١/ ١١٣ ـ ١١٤ ، والكتاب ٤/ ٢٦٦ .
(٤) الحُجّة ١/ ٩٢ .
(٥) العسكريّات ٦٣ ـ ١٢١ ، والخصائص ١/ ٩٦ ـ ١٠٠ .
(٦) فرغتُ منه ٤٣٢ ـ ٤٣٣ .

جاءَ من الضَّرْب الثالث أقلُّها وقوعاً . ومِمّا جاءَ[1] منه قراءة ﴿مَحْيَايْ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٢] عندَه ؛ فشذوذُه عن القياس أنَّ فيه التقاءَ ساكنين لا يلتقيان على هذا الحدّ في ﴿مَحْيَايْ﴾ . وأمَّا شذوذُه عن الاستعمال فإنَّك لا تكاد تجدُه في نثرٍ ولا نظم .

ومنه أنَّه وصف[2] قول مَنْ قال في رددت ردَّتُ بأنَّه من النَّادر الذي إنْ لم يُعتدّ به كان مذهباً لقلّتِه في الاستعمال ، وأنَّه غيرُ قويٍّ في القياس ، فهو كالمقارب لليُجَدِّعُ .

يُشبه أنْ يكونَ هذا المثال ضرباً رابعاً من الشّاذّ ؛ ففيه قلّةُ الاستعمال ، وضَعْفُ القِياس ، ولكنّه لم ينحطَّ إلى مرتبة الشُّذوذ التي عليها : اليُجَدِّعُ ، فجعله أبو عليّ كالمقارب له لا منه .

ويظهر أنَّ قول ذي الخِرَق : اليُجَدِّع ، عَلَمٌ وغايةٌ في الشُّذوذ عن الاستعمال والقياس عند أبي عليّ ، بل كأنَّه جعله مقياساً يقاس إليه ما جاءَ على خِلاف الكثير الفاشي ؛ قال[3] : « الكَسْرُ ـ في مِتُّ ـ شاذٌّ في القياس ، وإنْ لم يكن في الاستعمال كشذوذ : اليُجَدِّع ، ونحوه مِمَّا شذَّ عن الاستعمال والقياس » .

وأمَّا ما اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فهو أكثر ما حكم عليه بالشُّذوذ ، ومنه[4] مجيء يَحْسِبُ على يَفْعِلُ . وأمَّا ما شذّ في الاستعمال واطّرد في القياس فلا نكاد نصيبُ له مثالاً بيّناً يجلِّيه .

على أنَّ أبا عليّ ساق طائفة من الألفاظ التي نعتها بالشذوذ عن الاستعمال ، وجاءَ كلامُه عليها مبهماً ، وهذا نصُّه[5] : « ويدلُّك على أنَّه مصدر ـ يعني قِيَماً ـ وأنَّه مثل عِوَض ، حكايةُ أبي الحسن قِوَماً وقِيَماً ، وكان القياسَ تصحيحُ الواو كما حكاه

---

(١) الحُجَّة ٣/ ٤٤٠ .
(٢) الحُجَّة ١/ ١٠١ .
(٣) الحُجَّة ٣/ ٩٣ .
(٤) الحُجَّة ٢/ ٤٠٣ .
(٥) الحُجَّة ٣/ ١٣٢ ـ ١٣٣ .

أبو الحسن ، وإنَّما انقلبتْ ياءً على وجه **الشُّذوذ عن الاستعمال** ، كما انقلبت ثِيَرة ، وكما قالوا : طويل **وطِيال في** لغة بني ضبّة فيما حكاه أبو الحسن ، وكما قالوا جميعاً : جواد وجياد ، وكان حكم جواد أنْ تَصِحَّ عينُه في الجمع . . . **فكما شذَّتْ هذه الأشياء عمّا عليه الاستعمال** ، كذلك شذَّ قَوْلُهم : قِيَماً ، وهو فِعَل كالشِّبَع » .

فقِيَم قياسُه تصحيح الواو كعِوَض ، وشذَّ عن الاستعمال ، فهو مِمّا شذّ إذن عن القياس والاستعمال معاً . وثِيَرة من الأشياء التي شذَّت عمّا عليه الاستعمال ، على حين جعله ابن جنّي[1] مِمّا شذَّ عن القياس واطّرد في الاستعمال كاستحوذ . وإذا كان العرب قد قالوا جميعاً في جمع جواد جياد ، فكيف يُوصف جياد بأنَّه مِمّا شذّ عن الاستعمال؟ وإذا كانت طيال لغة بني ضبّة أفليست مطّردة في استعمال هذه القبيلة شاذّة عن استعمال باقي القبائل التي تقول طِوَال ، وتُصحّح الواو لمّا صحّت في المفرد؟ والأشبه أنْ تجعل هذه الأمثلة مِمّا شذَّ في القياس واطّرد في الاستعمال .

وما جاء مطّرداً في الاستعمال شاذّاً عن القياس حسن مقبول عند أبي عليّ ؛ قال[2] : « وشذَّ يَحْسِبُ ، فجاء على يَفْعِلُ . . والكَسْرُ حَسَنٌ لمجيءِ السَّمْعِ به ، وإنْ كان شاذّاً عن القياس » .

وما جاءَ شاذّاً عن الاستعمال والقياس مطّرح غير مقبول عندَه ؛ قال[3] : « فحكْمُ ما قَلَّ في الاستعمال ، ولم يكن على حدّ دابّة ، الرَّفْضُ والاطِّراح » .

وليس الفصل بين ذَيْنك الضَّرْبَيْنِ أَمراً سهلاً ؛ إذ كلاهما يشتركُ في الشّذوذ عن القياس ، وليس يُعرف ما يُراد بالضَّبْط بشذوذ الاستعمال : أهو لغة جرت عليها قبيلة بعينها ، وخالفت سائر أخواتها من القبائل ، أو هو لغة لغير ما قبيلة ، أو هو ألفاظ محفوظة بأعيانها رُويت عن العرب خالفت نظائرها؟

ويزيد الأمر صعوبةً حين تتعارضُ أقْوالُ النّحويّين في وصف شيءٍ بعينِه ؛ فطِيَال

---

(١) المنصف ١/٣٤٦ .

(٢) الحُجّة ٢/٤٠٣ .

(٣) الحُجّة ٤/٤١٣ .

عند شيخنا أبي عليّ[1] مِمّا شذّ عن الاستعمال ، ومِمّا شذّ عن الاستعمال والقياس عند الجاربردي[2] ، وقليل عند ابن يعيش[3] ، ومِمّا جاءَ في الشِّعْر عند ابن جنّي[4] .

ألا تَرَى إلى تفاوت أقوال العلماءِ في وَصْفِ ضَرْبٍ واحدٍ من اللَّفْظِ ؛ حكى أبو عليّ عن أبي الحسن أنَّ طيال جمع طويل لغة بني ضبّة ، فلهذا ما وصفها أبو عليّ بشذوذ الاستعمال عمّا جرتْ عليه القبائلُ الأُخرى ، ورَأَى الجاربردي أنّها مِمّا شذَّ عن الاستعمال ؛ لأنَّ أكثرَ العربِ تقولُ : طِوال ، ومِمّا شذّ عن القياس الذي يقتضي تصحيح الواو لصحتها في المفرد ، ورآه ابن يعيش قليلاً دون أنْ يبيِّنَ وجهَ هذه القلّة من الاستعمال وحظَّها من القياس ، وذهب ابن جنّي إلى أنّه من لغة الشِّعْر التي يُسمّونها الضَّرائر ، وأنشدَ ما وقعتْ فيه ، ولم يَزِدْ على ذلك .

وما اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس هو ما يتّبعه أبو عليّ من غير أَنْ يتّخذه أصلاً يقيس عليه غيره ؛ قال[5] : « ونحو هذا من الإتباع لا يُجْسَرُ عليه إلّا بالسّماع » ، وقال في تنوين بعض أسماء الأصوات : « ولا يقاس هذا ، وإنّما يُحكى منه ما سُمع ، فلا ينوّن ما لم يُنوَّنْ ، كما لا يُترك تنوين ما نُوِّنَ » ، وقال : « قد يجيء اسم المكان على المَفْعِل من هذا النَّحْو ، نحو المَطْلِع ، وإنّما هو من طلع يَطْلُعُ ، والمَسْجِد من يَسْجُد ، فيمكن أنْ يكونَ هذا مِمَّا شذَّ أيضاً عن قياس الجمهور ، فجاء اسم المكان على غير القياس ، ولا يُقْدَمُ على هذا إلّا بالسَّمْع » ، وقال : « مثل هذا البدل من الهمز لا يُقْدَمُ عليه إلّا بالسَّماع » .

ومِمّا يدلُّ على حفاوة أبي عليّ بالرّواية وإنْ كانت على خلاف القياس ،

---

(1) الحُجّة ٣/ ١٣٢ .

(2) شرح الشّافية له ٤٥١ .

(3) شرح المفصّل له ١٠/ ٨٨ .

(4) المنصف ١/ ٣٤٢ .

(5) الحُجّة ٣/ ١٣٩ ، ٤/ ٢٥٠ ، ٥/ ٢٧٨ ، ٤٦٧ .

قوله[1] : « وأمَّا حركة الإعراب فمختلَفٌ في تجويز إسكانِها ؛ فمِنَ النَّاسِ[2] مَنْ يُنْكِرُه ، فيقول : إنَّ إسْكانَها لا يجوز من حيث كانت عَلَماً للإعراب . وسيبويه[3] يجوِّزُ ذلك ، ولا يفصل بين القبيلَيْنِ في الشِّعْرِ ، وقد روى ذلك عن العرب . وإذا جاءَت الرِّواية لم تُرَدَّ بالقياس ؛ فمِمَّا أنشدَه في ذلك قوله[4] :

وقــد بَــدَا هَنْــكِ مِــنَ المِئْــزَرِ »

يريد أبو عليّ بالنّاس هنا المبرِّد وابن السَّرَّاج والزَّجَّاج الذين ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز تسكين حركات الإعراب من حيث كانت أعلاماً للمعاني ، ورَدَّ المبرِّد بعض ما أنشده صاحب الكتاب منه ، فردَّ عليه ابن جنّي بقوله[5] : « واعتراضُ أبي العبَّاس في هذا الموضع إنَّما هو رَدٌّ للرّواية ، وتحكُّمٌ على السَّماع بالشَّهْوة ، مجرَّدة من النَّصَفة ، ونفسَه ظلم ، لا مَنْ جعله خصمه » .

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٧٩ ، ١/ ١٠٠ ـ ١٠١ ، ٣/ ٢٣٣ ، ٦/ ٣٢١ .

(٢) المبرِّد فيما عزاه إليه أبو عليّ في البغداديّات ٤٣١ ، وابن السَّرَّاج في الأصول ٢/ ٣٦٥ ، والزَّجّاج في معاني القرآن له ١/ ١٣٦ ، وابن جنّي في الخصائص ١/ ٧٥ .

(٣) الكتاب ٤/ ٢٠٤ .

(٤) الأُقيشر الأسدي ، ديوانه ٧٨ ، وصدره :

رُحْــتِ وفــي رِجْلَيْــكِ مــا فيهمــا

وهو في الكتاب ٤/ ٢٠٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٩٩ ، والبغداديّات ٤٣١ ، والخصائص ١/ ٧٤ ، ٢/ ٣١٧ ، ٣/ ٩٥ ، والمحتسب ١/ ١١٠ ، والجواهر ٣/ ٨٣٨ ، وابن يعيش ١/ ٤٨ ، وتذكرة النُّحاة ٤٨٨ ، والبحر ١/ ٢٠٦ ، والارتشاف ٥/ ٢٤٠٥ ، وسيأتي في الحُجَّة ٦/ ٣٢ .

وعزاه ابن الشَّجريّ في أماليه ٢/ ٢٣٥ إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، وصحَّحَ نسبتَه إلى الأُقيشر البغداديُّ في سِفْرَيْهِ الخزانة ٤/ ٤٨٥ ، وحاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٥٥٥ .

وقوله : وفي رجليك ما فيهما ، يريد أنَّ فيهما اضطراباً واختلافاً ، وبدا : ظهر ، الهَنُ : كناية عن كل ما يقبُحُ ذِكْرُه ، وأراد به هنا الفرج ، والمئزر : الإزار .

(٥) الخصائص ١/ ٧٥ ، وفي المحتسب ١/ ١١٠ : « وكذلك إنكاره عليه أيضاً قول الشَّاعر :

وقد بدا . . البيت .

فقال : إنَّما الرّواية :

وقد بدا ذاك . . وما أطيبَ العروسَ لولا النَّفقةُ! » ، وانظر : الخزانة ٤/ ٤٨٤ - ٤٨٥ .

ومن أظهر النصوص التي تدلُّ على اعتداد أبي عليّ بالسّماع ووجوب التوقُّف عندَه ، قولُه[1] : « ولو لم يعاضدِ القياسُ السّماعَ حتّى يجيءَ السَّمْعُ بشيءٍ خارجٍ عن القياس ، **لوجب اطّراحُ القياسِ والمصيرُ إلى ما أتى به السَّمْعُ** ؛ ألَا ترى أنَّ التعلُّقَ بالقياس مِنْ غيرِ مراعاة السَّماع معه يؤدِّي إلى الخروج عن لغتهم ، والنُّطقِ بما هو خطأٌ في كلامِهم . فلو أَعْلَلْتَ نحو استحوذ ، ولم تُراعِ فيه السَّمَاع ، وقُلْتَ : إنَّ بابَه كلَّه جاءَ معلّاً ، نحو استعاد واستفاد ، فكذلك أُعِلَّ هذا المثالُ قياساً على هذا الكثير الشَّائع = لكُنْتَ ناطقاً بغيرِ لغتِهم ، ومُدْخلاً فيها ما ليس منها . **فالقياسُ أبداً يُترك للسّماع** ، وإنّما يُلْجأُ إليه إذا عُدِمَ في الشَّيْءِ السَّمْعُ ، **فأمّا أنْ يُترَكَ السَّمَاعُ للقياسِ فخَطَأٌ فاحشٌ ، وعُدُولٌ عن الصَّوابِ بيِّنٌ** ؛ ألَا تَرى أنَّه يجوز في القياس أشياءُ كثيرةٌ ، نحو الجرّ في : لَدُنْ غُدْوة ، والضّمّ في لَعَمْرُك في القسم ، واستعمال الماضي في يَذَر ويَدَع ، وإيقاع أسماء الفاعلين أخباراً لـ « كاد » ، و« عسى » ، ثمّ لا يجيءُ به السَّماع ، فيُرفض ولا يُؤخذ ، ويُطّرح ولا يُستعمل ، ويكون المستعملُ لذلك آخذاً بشيءٍ رفضه أهْلُ العربيّة ، كما رفضوا استعمال سائر اللُّغات التي ليست بلغةٍ لهم . **وهذا طريقٌ يؤدِّي سالِكَه إلى خلاف ما وُضعتْ له العربيّة ؛ لأنَّ هذه العِلَلَ إنّما تُستخرج من المسموعات بعد اطّرادها في الاستعمال ، لتوصل إلى النُّطقِ به على حسب ما نطق به أهْلُ اللُّغة العربيّة** ، وتسوِّي في الفصاحة بمن أدركها ، ويأمن بتمسُّكِه بها الزَّيْغَ عن لغة الفصحاءِ المُعْرِبين إلى لغةِ مَنْ لم يكنْ على وَصْفِهم ، فإذا أدّى إلى خِلافِ ذلك ، وَجَبَ أنْ يُنبذَ ويُطّرَحَ مِنْ حيثُ كان ضدّاً عمّا وُضِعَتْ له هذه الصّناعة ، واستُخرجَ مِنْ أجْلِه هذا العِلْمُ » اهـ

ففي هذا النّصّ دلالة على أهميّة السّماع في إثبات اللُّغة ، وأنّه ما ينبغي التمسُّك به إذا عارضه القياسُ ، وأنَّ إمضاءَ القياسِ في محاولةِ ردِّ المسموع إلى ما ينظمُه من الأقيسةِ فيه خروجٌ عمّا وُضِعَ مِنْ أجْلِه عِلْمُ العربيّة ، ومُفْضٍ إلى النُّطْقِ بما لم تَجْرِ به

(١) الحلبيّات ٢٢٦ ـ ٢٢٧ ، وانظر : البغداديّات ٣٠٥ ـ ٣٠٧ ، والمنصف ١/ ٢٧٩ ؛ والقياس في النّحو ١١٤ ـ ١١٥ .

ألسنةُ أَصْحابِ هذه اللُّغةِ الشَّريفةِ ، وأنَّ هذا الذي يُخرجُه إمْضاءُ القياسِ فيما سُمِعَ شبيهٌ بما ليس مِنْ لغةِ العرب .

وذكر أبو حيّان أنَّ هذا مسلكُ سيبويه في إثبات الأحكام بالسَّماع ؛ قال[1] : « رَجَعْنا عندَ الاختلافِ إلى السَّمَاعِ مِنَ العربِ ، فما وَجَدْناه منقولاً عنهم أَخَذْنا به ، وما لم يُنقلْ مِنْ لسانِهم اطّرحناه ، وذلك مَذْهَبُنا في إثباتِ الأحكامِ النَّحْويَّةِ أنَّا نرجعُ فيها إلى السَّماع ، فلا نُثبتُ شيئاً من الأحكامِ إلّا بعدَ إثباتِ نوعِه ، ولا نُثبتُ شيئاً منه بالقياس ؛ لأنَّ كلَّ تركيبٍ له شيءٌ يخصُّه ، فلو قسْنا شيئاً على شيءٍ لأَوشكَ أَنْ نُثبتَ تراكيبَ كثيرةً لم تنطقِ العربُ بشَيْءٍ مِنْ أنواعها . والقياسُ الذي نذكرُه نحن في النَّحْوِ إنَّما هو بعدَ تقرُّرِ السَّماع ، فلا نُثبتُ الأحكامَ بالقياسِ ، إنَّما نثبتُها بالسَّماع مِنَ العربِ ، ويكونُ في الأقيسةِ إذ ذاك تأنيسٌ وحكمةٌ لذلك السَّماع . ومَنْ تأمَّلَ كلامَ سيبويه وَجَدَه في أكثرِه سالكاً هذه الطريقةَ التي اخترْناها في إثباتِ الأحكامِ بالسَّمَاعِ » اهـ

ومثل ذلك قول ابن جنّي[2] : « واعلمْ أنَّ الشَّيْءَ إذا اطَّرد في الاستعمال وشذَّ عن القياس ، فلا بُدَّ مِنَ اتّباعِ السَّمْعِ الوارد به فيه نفسه ؛ لكنَّه لا يُتَّخَذُ أَصْلاً يُقاسُ عليه غَيْرُه ؛ أَلَا تَرى أنَّكَ إذا سمعْتَ : استحوذَ واستصوبَ ، أَدَّيْتَهُما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السَّمْعُ فيهما إلى غيرهما » .

وعلى الجملة لم يكن ما استخدمه أبو عليّ من مصطلحات لبيان مراتب المسموع واضح الدّلالة ، نزّل بعضه منزلة بعض ، ولم تخلص لكل مصطلح دلالةٌ مفردةٌ تكون مقصورةً عليه لا تتعدّاه إلى غيره . ويمكن جعل المسموع على مرتبتين : الأولى : المطّرد ، وقد يعبّر عنه بالشّائع ، والمستمرّ ، والفاشي ، والمستفيض ، والثانية : الشّاذّ بضروبه الثّلاثة التي ذكرها ، وقد يجعل منه ما وصفه بالنّادر ، والقليل وما ليس بالمستمرّ والمقارب لليُجدّع .

ورأى أبو عليّ أنَّ السّماع هو الأصْلُ الأصيلُ الذي تثبتُ فيه اللُّغة ، وتُبنى عليه

---

(١) التذييل والتكميل ٣/١٠٣ .

(٢) الخصائص ١/٩٩ ، وانظر منه ١/١٢٤ ، والمنصف ١/٢٧٨ .

الأحكام ، وإذا جاء بخلاف القياس وَجَبَ اطّراحُ القياس والمصيرُ إلى ما أتى به السَّمْعُ ، والقياس يُترك أبداً للسَّمَاع ، وما جاء من المسموع بخلاف المقاييس يُعتدّ به ويعوَّل عليه من غيرِ أنْ يُتّخذ أصلاً يُقاس عليه ، وذكر أبو حَيَّان أنَّ المتأمِّل لكتاب سيبويه يراه منتحياً هذا السَّمْت في جملته ، وهو مذهب قويم تقبلُه النَّفْسُ ، ويعترفُ به الحسّ .

الفَصْلُ الثَّاني
الاستدلالُ الذِّهْنِيُّ وأَدِلَّتُه

مَضَى علماءُ العربيّة بعدَ استقراءِ كلامِ العرب إلى تقعيدِ ما سمعُوه واستقروه وصياغتِهِ في قوانينَ كلّيّةٍ شاملةٍ تنتظمُ جزئيّاتِ ذلك المُسْتَقْرَأ ، وتتعدَّاها إلى ما لم يُسمع مِمّا تضبطه هذه القوانين ، وهذا الاستقراء وإنْ لم يكن تامّاً إذا ما نُظِرَ إليه من جهة الإحصاء والإحاطة ، إنّه استقراءٌ علميٌّ تُغْني الأمثلةُ المحدودةُ عن استقصاءِ جميع أفراد الجنسِ المُرادِ تقعيدُه .

على أنَّ علماء العربيّة في استقرائهم كلامَ العرب واستنباطِهم الأقيسةَ وما يتبعُ ذلك من التأمُّل والتعليل[1] « لم يغفلوا عن طبيعة اللُّغة ، وأنَّ قوانينها لا تجري كلُّها على نحوٍ آليّ ، فلا يخرجُ عنها أيُّ شيءٍ مِمّا تتناولُه ، وإنَّما قد تجري فيها بعضُ الألفاظ أو بعضُ التراكيب على غيرِ القانونِ الذي استنبطُوه ، والذي يجري عليه أكثرُ كلامِهم ، وهذه الألفاظُ أو التراكيبُ الخارجةُ على القوانين هي ما يُسَمَّى في مصطلحهم بالشَّاذّ » ، ومِنْ ثَمَّ التزموا فيما ثبت شذوذُه عندَهم أنْ يُنطقَ به كما جَرَى على ألسنةِ القَوْمِ مِنْ غيرِ أَنْ يُجعلَ أصْلاً يُقاسُ عليه ، ولا يجوز ردُّ غيرِه إليه .

ومِنْ تأمُّلِ هذه القوانينِ المستخرجةِ مِنْ كلامِهم والضَّابطةِ له بانَ لعلماءِ العربيّة[2] « قوّة تداخُلِ هذه اللُّغةِ وتلامُحها ، واتّصال أجزَائِها وتلاحقها ، وتناسب أوْضاعها ، وأنَّها لم تُقْتَعَثْ اقْتِعاثاً ، ولا هِيلَتْ هَيْلاً ، وأنَّ واضِعَها عُنِيَ بها وأَحْسَنَ جِوَارَها ، وأُمِدَّ بالإِصَابةِ والأَصالةِ فيها » .

وأبو عليٍّ واحدٌ مِنْ أفذاذ العلماء الذين أوْفَوا على الغاية في باب القياس ، بل إنَّه يكادُ يكون أشهر نحاة العربيّة في تشقيق هذا الباب والاتّساع في إجْرائه ، ومقالتُه

---

(١) القياس في النّحو ٨٠ .

(٢) الخصائص ١/ ٣١٢ .

لابن جنّي(١) : « أُخطِىء في خمسين مسألة في اللُّغة ، ولا أُخطِىءُ في واحدة من القياس » ملءُ سَمْعِ كُلِّ مُشْتَغِلٍ بهذا العِلْم .

جرى أبو عليّ في احتجاجه على جملةٍ مِنَ الأُصُولِ التي هَدَتْ إليها طبيعةُ اللُّغة ، فاحتكم إليها وأجراها على القراءات . وأبرز صور القياس التي أعملها الشيخ صورة القياس التفسيريّ الذي قوامه الاجتهاد في ربْط الظواهر النَّحْويّة ، وبيان وجوه الشَّبه التي تُلْحِقُ الفروعَ بأُصولها ، وهو في صنيعه هذا يلتمسُ العِلل ويجتهدُ في استخراجها وانتزاعها ، ويقدّرُ قيامَها في نفوسِ أصحابِ اللُّغة ، حتى غَدَتْ هذه العِلَلُ مِنْ تمام القاعدة وبرهاناً على صحّتها . وكثرةُ العِلل والبراعةُ في استخراجها من كلام العرب ومن إيماءات سيبويه تصدّقُ مقالة ابن جنّي في الشّيخ(٢) : « أَحْسَبُ أنَّ أبا عليّ قد خطر له وانتزعَ مِنْ عِلَلِ هذا العلْمِ ثُلُثَ ما وقع لجميعِ أصْحابنا » .

وقد تناثر في الحُجَّة أمثلةٌ كثيرةٌ تُشير إلى هذه الأُصُول والأحْكام ، أكثرها مِمّا استخرجه أبو عليّ من إيماءات صاحب الكتاب ، وأعمل فيها فكره ، ففي هذه الأصول إذن إرْثُ الأقْدمين ، ونَظَرُ أبي عليّ الذي اتّسع في إجرائها .

وسأعرضُ لِمَا أَجْمَلْتُهُ معوّلاً على ما في الحُجّة وعلى غيرها من كتب أبي عليّ ، وهو مَبْنيٌّ على جوانب ثلاثة :

١ ـ **الأُصُول العامّة** التي تَلَمّسَها عند أسلافه من النُّحاة ، واستظهرها في بناء القاعدة .

٢ ـ ما اتّسع فيه في باب **القياس التفسيريّ** الذي مداره على الاجتهاد في ربط الظّواهر المبنيّة على فكرة الأَصْل والفَرْع وما يتّصلُ بها .

٣ ـ ما انتزعه مِنْ عِلَلِ هذا العِلْمِ الذي جاءَ مُتَمِّماً للقاعدة وشاهداً على صحّتها .

أمّا الجانبُ الأوّل فهو جملة الأُصُول العامّة التي صدر عنها أبو عليّ وغيرُه من

(١) الخصائص ٢/٨٨ .
(٢) الخصائص ١/٢٠٨ .

نُحاة العربيّة في بناء قواعدهم ، يحتكمون إليها ، ويعتدّون بها إمّا عدموا الدّليل ، وهذه الأُصُولُ جُلُّها مُسْتَخْرَجٌ مِن استقراءِ كلام العرب ؛ منها :

١ ـ ما كَثُرَ دَوَرانُه قد يُفْرَدُ بأَحْكامٍ يُخَالِفُ بها نَظَائِرَه .

استأنس علماءُ العربيّة بهذا الأَصْل في توجيهِ ظواهرَ خالفتْ قياسَ نظائرها ، وأبو عليّ دائمُ التنبيهِ على هذا الأَصْل ، من ذلك قوله[١] : « التغييرُ إلى ما كَثُرَ استعمالُه أَسْرَعُ » ، وقوله : « الاسم إذا كَثُرَ تغيّر عن أَحْوال نظائره » .

ومن أمثلة تعويل أبي عليّ على هذا الأَصْل قوله[٢] : « وأَمَّا قولُهم : الأَمَان ، فإنَّه وإنْ كان اسمَ حَدَثٍ ، وكان بزنةِ الجَمَال والذَّهاب والتَّمَام ، فقد صار كأنَّه لكثرته في الاستعمال خارجاً عن أَحْكام المصادر ؛ أَلَا تَرَى أنَّ قولَهم : أَعطيْتُه أَماناً ، ولك الأَمَان صار بمنزلة الكفّ والمتاركة ؛ فكأنَّه لمّا خرج بذلك عن بابه صار بمنزلة قولهم : للهِ دَرُّك ، الذي زَعَمَ[٣] أنَّه بمنزلةِ قَوْلِهم : للهِ بلادُك ، فلذلك لا تكادُ تَجِدُه مُعْملاً إعْمالَ المَصَادر » .

لَمَحَ أبو عليّ أنَّ الأَمَان فارق المصادرَ في جواز إعمالها عمل الأَفْعال ، وإنْ كان معنى الحدث فيه ، وعلى زنة ضَرْبٍ منها ؛ لأنَّه كَثُرَ في استعمالهم كثرةً أَخْرَجَتْه عن سائر نظائره ، وصار شبيهَ الأَسْماءِ التي لَيْسَتْ بمصادر . ويُلحظ أنَّ أبا عليّ لمح هذا الأَصْل في كلام سيبويه ، واستاق من كتابه مثالاً على المصدر الذي فارق أفراد جنسه ، وعُومل معاملة الأسماء الأعيان التي لا تعمل ، وهو الدّرّ الذي قابله بالبلاد ، فكأنَّه لكثرة استعماله أُزيل عنه معنى الفعل .

ومِمَّا يتّصلُ بهذا المثال قولُ أبي عليّ[٤] : « وهذه المصادرُ إذا نُقِلَتْ فَسُمِّيَ بها

---

(١) الحُجّة ٣/١٣٨ ، ٥/٢٤٨ .

(٢) الحُجّة ١/٢٣٠ .

(٣) سيبويه في كتابه ١/١٩٤ ، والحُجّة ٢/٤٤٦ ، ٤/٢١٥ ، ٣٩٨ ، والحلبيّات ١٩٣ ، والإغفال ١/٤٠ ، والشِّعْر ١/٢٤٩ ، والشِّيرازيّات ٢٧١ ـ ٢٧٢ .

(٤) الحُجّة ٢/٤٤٦ .

يزول عنها عمل الفعل ، وذلك فيها إذا صارتْ على ما ذكرْنا بيّنٌ ؛ **إذ لم يُعْمِلُوا من المصادر ما كَثُرَ استعمالُهم له** » ، فكثرة استعمالهم للشَّيْءِ قد يجلبُ له حكماً خاصّاً به يفارقُ فيه أحكامَ جنسه .

ومن أمثلة استئناس أبي عليّ بهذا الأصْل قوله[1] : « فالهمزةُ لِمَا يتعاورُها من القلب والتخفيف تُشبه الياءَ والواوَ والهاءَ ، فتُغَيَّرُ كما تُغَيَّرُ . فإنْ قلت : فهلاَّ فَعَلُوا ذلك بغير هذا الحرف ـ يعني قراءة حمزة والكسائيّ[2] ﴿فَلِإِمِّهِ﴾ [سورة النساء : ١١] ـ قيل : **إنّ هذا الحرفَ قد كَثُرَ في كلامِهم ، والتغييرُ إلى ما كَثُرَ استعمالُه أَسْرَعُ . وقد يختصُّ الشَّيْءُ في الموضع بما لا يكون في أمثاله** ، كقولهم[3] : أَسْطَاع ، وأَهْراق ، ولم يُفْعَلْ ذلك بما أشبهه ، فكذلك هذا التغيير في الهمزة مع الكسرة والياء ـ في نحو ﴿فِي إِمِّهَا﴾ [سورة القصص : ٥٩] ـ اختصّ به هذا الحرف ، ولم يكنْ فيما أشبهه » .

ذهب أبو عليّ في توجيه الإتباع في قراءة حمزة والكسائيّ إلى أنّه إنّما وقع ليكون العمل فيها من وجه واحد ، وهم مِمّا يحتملون تغيير البناء طلباً للإتباع والتشاكل ، وعزا وقوع هذا الضَّرْب من الإتباع في هذا الحرف بعينِه لكثرة دورانه واستعماله ، ولم ينتقل هذا الإتباعُ إلى نظائر هذا الحرف مِمّا لم يكثرْ كثرتَه في الاستعمال ؛ لأنَّ الشَّيْءَ قد يختصّ في الموضع بما لا يكون في نظائره ، فأَسْطاع إنّما هي أَطَاع ، زادُوا السّينَ عوضاً مِنْ ذهابِ حركة العين مِنْ أَفْعَلَ ، ولم تقع هذه الزيادة في جميع نظائر هذا الفعل .

وقد عوّل النّحْويّون على هذا الأصْل في غير قليل من فصول العربيّة ، قال سيبويه[4] : « **الشَّيْءُ إذا كَثُرَ في كلامِهم كان له نَحْوٌ ليس لغيره مِمّا هو مِثْلُه** ؛ أَلَا ترى

(١) الحُجّة ٣/١٣٨ ، والكتاب ٤/١٤٦ ، والخصائص ٢/١٤٥ ، ٣/١٤١ .

(٢) السَّبْعة ٢٢٨ .

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٥ ، ٤/٢٨٥ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ٣/٣١٢ ، ومعاني القراءات للأزهريّ ٢/١٢٦ ، والممتع ١/٢٢١ ، ٢٢٤ ، والحُجّة ٥/١٧٩ .

(٤) الكتاب ٢/١٩٦ .

أنّك تقول : لم أكُ ، ولا تقول : لم أقُ ، إذا أردت أَقُلْ ، وتقول : لا أَدْرِ كما تقول : هذا قاضٍ ، وتقول : لمِ أُبَلْ ، ولا تقول : لم أُرَمْ ، تريد لم أُرَامِ . فالعربُ مِمَّا يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره » ، فلمّا كانت « كان » أمّ باب النقصان وأكثر أفعال بابها دوراناً في الكلام ساغ فيها حذف النون منها ولم يَسُغْ في غيرها مِمَّا لم يكثر كثرتها .

وقال ابن جنّي[1] : « العلّة في مخالفة العَلَم غيرَه من الأجناس أحياناً هي كثرة الاستعمال ، وهم لِمَا كَثُرَ استعمالُه أَشَدُّ تغييراً » .

على أنَّه ليس كلُّ ما كَثُرَ استعمالُه يتطرّقُ إليه التغيير ، آية ذلك أنَّ ما ورد مغيّراً جاء في مواضعَ غيرَ مغيَّر ، فحذْفُ النون من « يكن » حذف جائز ، وجاءت في الكلام بالنون وبغير النون . وقد ألمح أبو عليّ إلى هذه المسألة حين كان يحتجُّ لقراءة مَنْ جمع الصّلاة[2] مِنْ قوله تعالى ﴿ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٣] ، قال[3] : « وحَسَّنَ ذلك جمعها حيث جُمعت ؛ لأنّه صار بالتسمية بها وكثرة الاستعمال لها كالخارجة عن حكم المصادر . وإذا جُمِعَت المصادر إذا اختلفت في قوله ﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ ﴾ [سورة لقمان : ١٩] ، فأَنْ تجمعَ ما صار بالتسمية كالخارج عن حكْم المصادر أَجْدَرُ ؛ أَلَا ترى أنَّ سيبويه[4] جعل درّاً من قولهم : لله درُّك ، بمنزلة : لله بلادُك ، فلم يُعْمِلْه إعمالها مع أنّه لم يختصّ بالتّسمية به شيءٌ . . . . فإنْ قُلْتَ : هلاّ جُعل بمنزلة درّ ، فلم يَجُزْ فيه إلّا الإفراد ، إلا أَنْ تختلفَ ضروبُه ، كما لم يَجُزْ في درّ الإعْمالُ = قيل : ليس كلُّ شَيْءٍ كَثُرَ استعمالُه يُغَيَّرُ عن أحْوَالِ نظائره ، فلم تغيّر الصّلاة عمّا كان عليه في الأَصْل مِنْ كَوْنِه مصدراً ، وإنْ كان قد سُمِّيَ به ؛ لأنّه وإنْ كان قد انضمَّ إلى كونه دعاءً غيرُه ، فلم يخرج عن أنْ يكون

---

(١) الخصائص ٣/٣٣ ـ ٣٤ ، وانظر : الحُجّة ١/١٤٦ ، ٢/٣٠٣ ، ٣/٢٩١ ، ٥/٢٤٨ ، والإغفال ٢/٣٨٧ .

(٢) السَّبْعة ٣١٧ .

(٣) الحُجّة ٤/٢١٥ .

(٤) في كتابه ١/١٩٤ .

الدُّعاءُ مراداً بها . ومثل ذلك في كلامهم قولهم[1] : أرأيْتَ زيداً ما فعل ، لم يخرجْه عمّا كان عليه دخول معنى آخر فيه . فالتسميةُ به مِمّا يقوّي الجَمْعَ فيه إذا عَنَى به الرّكعات ؛ لأنّها جارية مجرى الأسْماء ، والإفْرادُ له في نحو ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾ [سورة الأنفال : ٣٥] يُجَوِّزُه أنّه في الأَصْلِ مصدر ، فلم تُجعل التّسميةُ به مُزيلةً له عمّا كان عليه في الأَصْل » اهـ

فالصَّلاة في اللُّغة الدُّعاء ، وهي مصدر ، ثمّ سُمِّيَ بها هذا الضَّرْبُ من العبادة لِمَا يكون فيه من الدُّعاء ، والاتّساع في استعمالها عَلَماً على هذه العبادة لم يخرجْها عن أَصْلها اللُّغويّ الذي هو مصدر معناه الدُّعاء ، والمصادر يمكن أنْ تكسَّر . ومثل هذا من مراعاة أَصْل الشَّيْء دخولُ معنى « أخبرْني » في « أرأيْت » لم يخرجْه عن أَنْ يتعدّى إلى مفعولَيْنِ كما كان يتعدّى إليهما إذا لم يدخلْه معنى أخبرْني به . فَمَنْ جَمَعَ راعى أنّه مصدر ، والمصدر يُجمعُ إذا اختلفتْ ضروبُه ، وأنَّ المصادرَ إذا سُمّي بها جاز أنْ تُجمعَ أيضاً ، ومَنْ أفرد راعى أنّه مصدر في الأصْل ، والمصادر أجناس ، والأجناس مِمّا تُفرد في موضع الجمع .

على أنَّ جواب أبي عليّ عمّا أورده من اعتراض لا يخلو من لبْسٍ وقلق ، فالاعتراض يريد حَمْل الصّلاة على الدّرّ في لزوم الإفراد ، إذْ كلاهما مصدر كثير الاستعمال ، والجواب أنّ كثرة استعمال الصّلاة وكونها صارت علماً على هذا الضَّرْب من العبادة لم يخرجها عن أَصْلها الذي هو مصدر معناه الدُّعاء ، وهذا الجواب مِمّا يوجب إفراد الصّلاة لا جمعَها ، لأنَّ مراعاة الأَصْل فيها يعني مراعاة أنّها مصدر ، والأصل في المصدر أنْ يفرد ، ولا يُجمع إلّا أَنْ تختلف ضروبُه . والوجه أنْ يكون جمع الصّلاة وأَفرد الدّرّ ، وإن اتّفقا في كثرة الاستعمال ؛ لأنَّ الصّلاة سُمِّيَ بها وصارتْ عَلَماً على هذه العبادة ، فسوّغ هذا جمعَها ، والمصادر إذا نُقِلَتْ فسُمِّيَ بها جُعلت كأسماء الأعيان في جواز جمعها .

إنَّ تغييرَ العرب لِمَا كثُرَ دَوَرَانُه على ألسنتِهم عن أحوالِ نظائرِه يرجعُ إلى أَصْلٍ

(١) انظر : الكتاب ١/ ٢٣٩ ، والحُجّة ٢/ ٨ ، وشرح اللُّمع ١/ ٤٣٨ .

تقصدُ إليه جميعُ اللُّغات هو طَلَبُ الخفّة ونَبْذُ الثِّقَل ؛ إذ جُلُّ هذا التغيير الذي يعتورُ ما كثر استعمالُه هو ضَرْبٌ مِنَ الحَذْفِ الذي يُمليه الاستخفافُ أوْ ما يُسَمَّى بقانون الاقتصاد اللُّغويّ .

٢ ـ إذا فارقَ الشَّيْءُ أفْرادَ جنسِه أُعْطِيَ حكماً خاصّاً .

أدرك النَّحْويُّون أنَّ كلَّ جنس من أجناس الكلم يضمُّ ضُرُوباً مختلفةً تندرجُ تحته ، وأنَّ من هذه الضُّرُوب ما يفارق جنسَه إذا عرضَ له عارضٌ ، فالأصْلُ في الأسماء الإعراب ، ولكنْ قد يعرضُ لضَرْبٍ مِنْ هذه الأسماءِ شَبَهٌ يُدْنيها من الحروف ، فيُبْنى كما تُبني الحروف ، فيفارق ببنائه ما عليه الجنس الذي ينتمي إليه ، وهو الاسم الذي قياسُه الإعراب .

ومن الأمثلة التي توضِّح هذا الأصل استعمالهم صاحب[١] اسم الفاعل استعمال الأسماء ، فخَرَجَ عن أنْ يعمل عمل الفعل كسائر أسماء الفاعلين ، نحو : قاتل ، وضارب ، ولذلك أجازوا فيه الترخيم ، فقالوا : يا صَاحِ ، كما أجَازوه في الأعلام التي لا تناسب الفعل ، وجمعوه جمعاً يدلُّ على اعتبارهم إيّاه اسماً ، فقالوا : صاحب وصُحْبان .

فاستعمال صاحب المشتقّ استعمال أسماء الأعيان خصَّه بثلاثة أحكام فارق فيها خصائص جنسه من أسماء الفاعلين ، وهي : جواز ترخيمه ترخيم أسماء الأعلام التي ليست بمشتقّات ، وعدم إعماله عمل الفعل ، فقد أُزيل عنه معناه ، وجمعه جمعاً تُجمع عليه أسماء الأعيان ، فكسّروه على صُحْبان كما كسّروا البعير والجدار على بُعْران وجُدْران .

ومثل اسم الفاعل في هذا المصدر[٢] إذا سُمِّيَ به جرى مجرى الأعيان وما لا رائحةَ فعل فيه ، فلهذا لم يُعْملوه عمل الأفْعال ، وكسّروه كما تُكسَّر الأسماء .

---

(١) انظر : الشِّيرازيّات ٢٧٢ ، والبغداديّات ٥٠٩ ، والإغْفال ١/٤١ ، والحلبيّات ٣٠٠ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/٤٥٨ .

ويمكن أنْ يلتقي هذا الأصْل مع الأصْل السّالف ، وهو أنَّ ما كثر دورانه على ألسنتهم يُفرد بحكمٍ خاصّ ، وذلك أنَّ اسم الفاعل خرج عن أَصْلِه إلى الأسماء الأعيان لكثرة استعماله ، فكثرة الاستعمال أَفْضَتْ إلى إيقاع المشتق موقع الجامد ، وقد ألمح سيبويه إلى هذا المعنى[1] : « ولكنّ الصّفة ربّما كثُرتْ في كلامِهم ، واستُعملتْ ، وأُوْقِعَتْ مواضع الأسْماء حتّى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما يقولون : الأَبْغَث ، فهو صفة جُعِل اسماً ، وإنَّما هو لونٌ » . فخروج الصفات إلى الأعيان أدّاهم إليه كثرة جريانها واستعمالها ، وكأنَّ أسماء الأعيان أكثر استعمالاً من الصفات .

على أنَّ مفارقةَ الشَّيْءِ لأفراد جنسه في بعض الأحكام لا يعطِّلُ فيه جميع خصائص الأصل ، وقد أشار أبو عليّ إلى هذه المسألة ، قال[2] : « أَلَا ترى أنَّ الأَبْرَقَ والأَبْطح ، وإن استُعْمِلا استعمال الأسماء ، وكُسِّرَا تكسيرَها ، لم يُخْلَعْ منهما معنى الوَصْفِ ؛ بدلالة أنَّهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة ، وإذا لم يَصْرِفوهما في النكرة ، علمت أنَّ معنى الصِّفة مُقَرٌّ فيهما ، وإذا أَقْرَرْتَ فيهما معنى الصِّفة ، علَّقْتَ الظَّرف والحالَ بهما » ، ومِمّا يؤكِّد[3] بقاء معنى الوصف فيهما أنّك لو أَنَّثتَ لقُلْتَ بَرْقَاء وبَطْحَاء كما تقول في مؤنَّث أحمر حمراء ، ويؤكّده[4] أيضاً أنَّ بعض ما استعمل من الصِّفات استعمال الأسماء كُسِّرَ تكسيرَ الصِّفات بالنظر إلى أَصْله ، فقالوا في الأهتم هُتْم وفي الأحوص حُوْص ، وكُسِّرَ أيضاً تكسير الأسماء بالنظر إلى ما آل إليه استعمالُه ، فقالوا في الأهتم الأهاتم ، وفي الأحوص الأحاوص ، فلولا أنَّ معنى الوصف مُقَرٌّ فيه ما ساغ جَمْعُه على فُعْل ، وقد جمع

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٠١ .

(٢) الشِّعْر ١/ ٢٤٩ ، والعضديّات ١٠٢ ، والكامل ١/ ٧٣ ، والمنصف ٢/ ١٦١ ، وفيه : أنَّهما يُصرفان .

(٣) الكتاب ٣/ ٢٠٢ ، وفيه : تَيْسٌ أَبْرَقُ حين كان فيه سواد وبياض ، والأَبْطَح المكان المنبطح من الوادي .

(٤) انظر : الحُجّة ٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠ ، والحلبيّات ٢٨٥ .

الأعشى بين الجمعَيْنِ في بيت واحد[1] :

أَتَانِي وَعِيْدُ الحُوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ ... فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا

فتكسيره الأحوص على حُوْص يدلُّ على أنَّه راعى فيه أصله ، وهو الصّفة التي تُجمع على فُعْل كما قالوا في أسود سُوْد ، وتكسيره إيّاه على الأحاوص يدلُّ على أنَّه أجراه مُجْرى الأسماء التي تُجمع على أفاعل كما قالوا في أفكل اسم رجل الأفاكل . وذكر ابن عصفور[2] أنَّه إنَّما جمعه على حُوْص ؛ لأنَّه أَشْبَهَ أَصْلَه قبل التسمية به ؛ لأنَّه نكرة كما كان وَقْتَ أَنْ كان صفةً ، وشَبَهُ العِلَّة علةٌ في هذا الباب .

ومِمّا يدلُّ على احتفاظ ما فارقَ أَصْلَه ببعض خصائص الأصل ما مثّل به سيبويه[3] من قولهم ثلاثة نسّابات وثلاثة دوابّ . علّق أبو عليّ على ذَيْنك المثالين بأنَّهما يتشابهان من جهة ويختلفان من جهة ،[4] « أمّا الموافقة فإنَّ دابّة صفة كما أنَّ نسّابة صفة ، فقدّر حذْف الموصوف فيه كما قدّر حَذْفَه من قولك : ثلاثة نسّابات ، ولذلك أثبتت الهاء في ثلاثة مضافاً إلى دوابّ ، ونسّابات ، والتقدير فيه : ثلاثةُ رجالٍ نسّابات وثلاثة أشخاص دوابّ ، فكما أنَّك لو أضفْتَه إلى الموصوف لم تحذف الهاء ، كذلك لم تحذف وأنت مقدّر الإضافة إليه ، فقد وافق ثلاثة دوابّ في ثبات الهاء فيها ثلاثة نسّابات . والجهة المخالفة له هو أنَّ دوابّ وإنْ كان أَصْلُه صفةً ، فقد استُعمل استعمال الأسماء ؛ أَلَا تَرَى أنَّك تقول : هذا دابّة ، ولا تقول : هذا شخصٌ دابّة ، فهو من هذه الجهة أحسن من ثلاثة نسّابات ؛ لأنَّك لم تُقم صفة مقام موصوف ؛ إذ قد جرى دابة مجرى الأسماء » . فاستعمال دابّة اسماً لم يغيّب

---

(١) ديوانه ١٩٩ ، وإصلاح المنطق ٤٠١ ، وشرح أبياته ٦٠٨ ، وترتيبه ١/ ٢٢٢ ، وتهذيبه ٢/ ٣١٣ ، وجمهرة اللُّغة ١/ ٥٤٤ ، والاشتقاق ٢٩٦ ، والحُجّة ٣/ ٣٤٠ ، والإغْفَال ٢/ ٥٠٦ ، والحلبيّات ٢٨٥ ، وديوان المعاني ١/ ١٧٢ ، والمخصّص ١/ ١٠٢ ، ١٣/ ٢٢٧ ، وابن يعيش ٥/ ٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٤ ، وشرح الشّافية للجاربردي ٢٢٢ ، والحماسة البصريّة ٣/ ١٣٨٧ ، والمنتخب في محاسن أشعار العرب ٢/ ٢٣٣ ، وشرح شواهد الشّافية ١٤٤ ، والخزانة ١/ ١٨٣ .

(٢) في شرح الجمل له ٢/ ٢١٤ .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٦٢ ، ٥٦٣ .

(٤) التّعليقة ٤/ ٦٤ ـ ٦٥ .

أَصْلَها ، وهو أنَّها صفةٌ جاريةٌ على فعلها ، فلذا ساغ معها تقدير موصوف محذوف هو « أشخص » المذكَّر ؛ فأنَّث ثلاثة ، ولو جرى على أنَّها اسم لكان يحسن أنْ يقال ثلاث دوابّ ، فيذكّر ؛ قال سيبويه[1] : « لأنَّ أَصْلَ الدّابّة عندَهم صفة ، وإنَّما هي مِنْ دَبَبْتُ ، فأجروها على الأَصْل ـ أيْ جعلوها صفة لموصوف محذوف ، فأنّثوا ثلاثة ـ وإنْ كان لا يُتكلَّمُ بها إلّا كما يُتكلَّمُ بالأسماء » .

٣ ـ الحَمْلُ على ما له نظيرٌ أَوْلى مِنَ الحَمْلِ على ما ليس له نظير .

وهو أَصْلٌ راعاه النَّحْويُّون فيما أصدروه من أحكام ، واحتكموا إليه إمّا أَعْوَزَهم الدّليلُ ، ولا سيّما فيما اختلفوا فيه .

ومن الأمثلة الموضِّحة لاعتمادهم هذا الأصل ما ذكره ابن جنّي[2] في لفظ « مروان » من أنَّه يحتمل أَنْ يكون وَزْنُه على فَعْلان ، أو على مفعال ، أو على فعوال ، والأوّل له نظير ، فيُحْمَل عليه ، والآخران مثالان لم يجيئا .

وقد تمسّك أبو عليّ بهذا الأصل في كثير من المسائل التي عرض لها في الحُجَّة ، وإنْ كان أخطأه الصّواب في بعضها . فمن اعتداده بهذا الأصل ما ذهب إليه في اشتقاق الشيطان أنَّه فَيْعال مثل البَيْطار ، وليس بفعلان ؛ قال[3] : « وأمَّا الشَّيْطان فهو فَيْعال مِنْ شطن مثل البَيْطار والغَيْداق ، وليس بفعلان[4] مِنْ قوله[5] :

(١) الكتاب ٣/ ٥٦٣ ، والدّابة اسم لِما دبّ من الحيوان ، يُذَكَّر ويُؤَنَّثُ ، ورُوي أنّ رُؤْبة كان يقول : قَرِّبْ ذلك الدّابّة ، لِبِرْذَوْنٍ له . عن اللّسان [د ب ب] .

(٢) الخصائص ٣/ ٦٧ .

(٣) الحُجَّة ٢/ ٢٢ ، ومصادر الكلام على تصريف شيطان : الكتاب ٣/ ٢١٧ ، ٤/ ٢٨٦ ، والمنصف ١/ ١٣٥ ، وإعراب ثلاثين سورة ٧ ، والإبانة ٣/ ٢٨٠ ، ومفردات الرّاغب ٤٥٤ ، والممتع ١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، وقد بسط الكلام عليه شيخُ المعرَّة في رسالة الملائكة ٢٤٧ ـ ٢٤٩ ، وأشار إلى ما في كتابنا .

(٤) أجاز الوجهَيْن فيه سيبويه في الكتاب ٣/ ٢١٧ ، وابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة ٧ .

(٥) الأعشى ، ديوانه ١١٣ ، وصدره :

قد تَخْضِبُ العَيْرَ مِنْ مَكْنُونِ فائِلِه =

وَقَـدْ يَشِيـطُ علـى أَرْمَـاحِنَـا البَطَـلُ

أَلَا ترى أنَّ سيبويه حكى[1] : شَيْطَنْتُهُ فَتَشَيْطَنَ، فلو كان مِنْ يشيط لكان شَيْطَنْتُهُ فَعْلَنْتُهُ. وفي أنَّا لا نعلمُ هذا الوَزْنَ جاءَ في كلامِهم ما يدلُّك أنَّه فَيْعَلْتُه مثل بَيْطَرْتُه » اهـ

استدلَّ أبو عليّ على أصالة النون بما حكاه سيبويه عن العرب : تشيطن على زنة تَفَيْعَلَ ؛ إذ ليس مِنْ أبنيتهم : تَفَعْلَنَ ، فالنون فيه لام ، فحمل تشيطن على ما له نظير نحو تَدَهْقَنَ، وهو أحسنُ مِنْ حَمْلِه على ما لا نظير له وإدخالِ ما ليس مِنَ الأبنية فيها .

ومن الأمثلة التي تمسّك أبو عليّ فيها بهذا الأصل حتّى جار عن القصد ما ذهب إليه[2] من أنَّ الحَيُّوت مثل سَفُّود وكَلُّوب ، لأنَّه ليس في الكلام فَعْلُوت ، فيكون فيه بعض الحروف وليس منه ، والتاء لام الفعل ، فحمل الكلمة على نظير لها في البناء ، وحكم بأصالة التاء لأجل ذلك ، وإنْ كان التأليفُ : ح ي ت غيرَ مستعمل في كلامهم ، ورأى هذا الحَمْلَ أَسْهَلَ مِنْ أنْ يدخلَ في الأبنية ما ليس منها .

وإنّما جانب أبو عليّ الصّواب في هذا الموضع ؛ لأنَّ مَنْ روى الحَيُّوت - وهو الأصمعيّ[3] صنّاجة الرُّواة الثقة الصدوق - نصّ على تفسيره أنّه ذَكَر الحَيّات ، فدَلَّ تفسيره على أنّه من الجذر : ح ي ي ، وإدخالُ بناءٍ ترتدُّ حروفُه الأُصُولُ إلى جذرٍ لغويٍّ مستعملٍ أَسْهَلُ من إدخال جذر لغوي : ح ي ت غير مستعمل في كلامهم البتّة .

= وهو في شرح المفضليّات لابن الأنباري ٨٦٩ ، والغريب المصنّف ١/ ٣٩٨ ، والعَضُديّات ٢٣٩ ، والمخصَّص ٢/ ٤٢ ، وأمالي القالي ٢/ ٢٤٧ ، والسّمط ٢/ ٨٧٥ ، والإبانة ٣/ ٢٨٠ ، ٣١٩ ، واللّسان [ف ي ل - ش ي ط] .

العَيْر : السّيّد ، المكنون : الدم ، الفائل : قال ابن الأنباريّ : عِرْق يخرج من الجوف في الخُرْبَةِ وهي نُقْرة في الورك ليس بينها وبين الجوف عظم ، والطاعن يتعمَّدُ ذلك الموضع فيجري في الفخذ .

(١) في كتابه ٤/ ٢٨٦ .

(٢) الحُجّة ٤/ ١٣٦ - ١٣٧ .

(٣) رواه عنه ابن دُريد في الجمهرة ١/ ٢٣١ ، ٥٧٦ ، وابن الأنباري في المذكّر والمؤنّث ٢/ ١٦ .

على أنَّ ابن جنّي[1] حكى في الأمثلة الفائتة للكتاب عن أبي عليّ نظيراً لهذا البناء ، وهو الخَلَبُوت[2] ، وأنشد عن أبي عليّ[3] :

ويَـــأْكُـــلُ الحَيَّـــةَ والحَيُّـــوتَـــا

وذكرعنه أنَّ الحَيُّوْت والخَلَبُوت على فَعْلُوت . وإذا ورد حكمان عن العالم متضادَّيْنِ[4] « فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وَجَبَ إحسان الظّنّ بذلك العالم ، وأنْ ينسب إليه أنَّ الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد ، وأنَّ الأضعف منهما هو الأوّل منهما الذي تركه إلى الثّاني » ، ولعلَّ قول أبي عليّ إنَّه على مثال خَلْبُوت أَشْبَهُ بالصّواب ، إذ فيه حمل حَيُّوْت على نظير له ، وهو أسهل من قوله إنّ التاء فيه لام ، الذي حَمَلَه عليه عدمُ النظير ، فأثبت في اللُّغة تأليفاً نصّ هو على أنَّه غيرُ مستعمل ، فأَجْدَرُ قولَيْهِ بالقبول ما لم يخرجْ به عمّا يُمليه ظاهرُ اللّفظ والمعنى وعمّا عليه الجماعة . فإذا وُجد النّظير محكيّاً عنه كان هذا وحدَه كافياً لردِّ مذهبه الأوّل أنَّ الحَيُّوْت مثل السَّفُّوْد .

ويظهر أثر مراعاتهم لهذا الأصل فيما اختلفوا فيه ، من ذلك ما نُقل عن الكسائيّ والفرّاء[5] أنَّ الأسماءَ السّتّةَ مُعْربةٌ من مكانين ، وقد رُدَّ عليهم مذهبُهم هذا ؛ لأنَّه أَفْضَى إلى أشياء لا نظير لها في كلامهم .

فمِمَّا أفضى إليه مذهبهم ولا نظير له أنَّه ليس في كلامهم معرب توجد فيه علامتا

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٠٧ .

(٢) الخدّاع الكذّاب .

(٣) في الحُجّة ٤/ ١٣٦ : « أظنّ البيت بغدادياً » ، يعني أنَّ طريقَه مِنْ رُواة الكوفة ، وفي الجمهرة ١/ ٢٣١ ، ٥٧٦ ، ٢/ ١٢١٤ ، والمذكّر والمؤنّث لابن الأنباري ٢/ ١٦ من إنشاد الأصمعي ، وفي الخصائص ٣/ ٢٠٧ ، والمخصّص ٨/ ١٠٦ ، ١٦/ ١٠٧ عن أبي عليّ ، وهو في الإبانة ٤/ ٦٨٥ ، واللّسان [د م ق - ح ي ي] .

(٤) الخصائص ١/ ٢٠٥ ، وفي الحُجّة ١/ ١٤٣ : « إذا اختلفت الروايةُ عن قارئ فأَوْلى القولَيْنِ به ما لم يخرج به عن إجماع قُرّاءِ الأمصار » اهـ .

(٥) انظر : ابن الشّجريّ ٢/ ٢٤٣ ، والإنصاف ١٧ (طبعة د . مبروك) ، والتبيين ١٩٤ ، والتذييل ١/ ١٧٧ ، ١٨٣ .

إعراب ؛ قال الزَّجَّاجيّ[1] : « هذا عند البصريين مُحال ؛ لأنَّه لو جاز أَنْ يجعل في اسم واحد رفعان ، كما زعموا ، لجاز أَنْ يجتمع فيه إعرابان مختلفان ، فيجتمع رفع ونَصْب ، أو نصب وخفض في حال ، وهذا محال ، فكما امتنع اجتماع إعرابين مختلفين كذلك يمتنع اجتماع إعرابين متّفقين » .

وقال ابن الأنباريّ[2] : « والذي يدلُّ على صحّة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أنَّ ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ؛ فإنَّ كلَّ معرب في كلامهم ليس له إلّا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، فإنّه ليس في كلامهم معرب له إعرابان . فبان أنَّ ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، والمصيرُ إلى ما له نظير أَوْلى من المصير إلى ما ليس له نظير » .

ومِمّا أَفْضى إليه أيضاً ولا نظير له في كلامهم أَنَّ الواو في : فوك ، وذو مال ، لو جُعلت علامة الإعراب لبقيت الكلمة على حرف واحد ، وهو لا نظير له ؛ قال أبو عليّ[3] : « ويدلُّ أيضاً على أنَّ ذلك حرف الإعراب ، وليس بعلامةٍ للإعراب دون أَنْ يكونَ حَرْفَه قولهم : فوك ، وذو مال ؛ أَلَا تَرى أنَّ قولَنا : ذو ، لا يخلو من أَنْ يكونَ الحرف فيه ـ كما قالوا ـ للإعراب ، أو حرفَ إعراب كما يذهب إليه مَنْ يقول بقول سيبويه[4] ، فلا يجوز أَنْ تكونَ علامة الإعراب دون أَنْ تكونَ حَرْفَه ؛ لأنّه يلزمُ مِنْ ذلك أَنْ يكونَ الحرفُ يَبْقَى على حرفٍ واحدٍ ، وذلك غيرُ موجودٍ في شَيْءٍ مِنْ كلامِهم » .

ومثل هذا ما رُوي عن الجَرْمِيّ[5] أنّها معربةٌ بالتغيُّر والانقلاب حالة النَّصْب

---

(١) فيما نقله عنه السّخاويّ في سفر السعادة ٢/ ٥٣٩ ، وأبو حَيَّان في التذييل ١/ ١٨٤ .

(٢) الإنصاف ١٧ (طبعة د . مبروك) .

(٣) قاله بهذا اللَّفظ في التعليقة ١/ ٢٩ ، والبغداديّات ٥٤٠ ، وقد تعرَّض أبو عليّ لهذه المسألة في عامّة كتبه : الحُجّة ١/ ٤٣ ، ١١٣ ـ ١١٦ ، ٤/ ٤١١ ، والعَضُديّات ٦٤ ، والبصريّات ٢/ ٨٩٦ ، والشّيرازيّات ٣٨٨ ، والتكملة ٤٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠ ، والتعليقة عليه ١/ ٢٩ ، والتبيين ١٩٣ ، والتذييل ١/ ١٧٥ .

(٥) انظر : المقتضب ٢/ ١٥٣ ـ ١٥٥ ، والتبيين ١٩٤ .

والجرّ ، وبعدم ذلك حالة الرّفع ، ورُدّ[1] بأنّه يلزمُ فيه عدمُ النظير ؛ إذ لم يوجد في الأسماء المفردة معتلّةَ الآخر كانتْ أوْ صحيحةَ ما إعرابُه كذلك ، وإذ أمكنَ حَمْلُ إعرابها على ما له نظيرٌ كان أوْلى ، ثمّ إنّ أَصْلَ الإعْرابِ أنْ يكونَ بحركاتٍ ظاهرةٍ أوْ مقدّرة ، فإذا أمكنَ حَمْلُ الكلامِ على الأَصْلِ وما له نظير فلا معدل عنه .

على أنَّ إيجادَ النظير لا يُشترطُ في إثباتِ شَيْءٍ إذا قام الدّليلُ عليه ، ألمع إلى ذلك ابن جنّي في باب عقده لهذه المسألة ؛ قال[2] : « أمّا إذا دَلَّ الدليل فإنّه لا يجبُ إيجادُ النظير . وذلك مَذْهَبُ الكتاب ؛ فإنّه حكى[3] فيما جاءَ على فِعِلٍ إبِلاً وحدَها ، ولم يمنع الحكْمَ بها عندَه أنْ لم يكنْ لها نظير ؛ لأنَّ إيجادَ النظير بعد قيام الدّليل إنّما هو للأُنْسِ به لا للحاجةِ إليه . فأمّا إنْ لم يَقُمْ دليل فإنّك محتاج إلى إيجاد النظير ؛ ألَا تَرَى إلى عِزْوِيت[4] ، لمّا لم يقم الدّليلُ على أنَّ واوَه وتاءَه أصلان احتجْتَ إلى التعلُّل بالنّظير ، فمنعْتَ أنْ يكون فِعْوِيلاً لمّا لم تجدْ له نظيراً ، وحملْتَه على فِعْلِيت لوجود النظير ، وهو عِفْرِيت » .

ومن أمثلة اعتداد أبي عليّ بقيام الدليل دون إيجاد النظير ما أنشده عن أبي زيد لِخُرَيْبَةَ بْنِ الأَشْيَم[5] :

فَإذَا سَمِعْتَ بِأنَّنِي قَدْ بِعْتُهُ ... بِوِصَالِ غَانِيَةٍ فَقُلْ : كُذُّبْذُبْ

قال أبو عليّ[6] : « وهذه الكلمة ـ يَعْني كُذُّبْذُب ـ

---

(١) انظر : التذييل ١/ ١٨٤ .

(٢) الخصائص ١/ ١٩٧ .

(٣) في كتابه ٤/ ٢٤٤ ، والحُجّة ١/ ١٠٣ ، ٢/ ٢٨٢ ، والأسماء والأفعال والحروف ٨٩ .

(٤) انظر : الكتاب ٤/ ٢٦٩ ، والأسماء والأفعال والحروف ١٩٦ ، والبغداديّات ٨١ ـ ٨٣ .

(٥) النّوادر (الشرتوني ٧٢ ، د . عبد القادر ٢٨٨) ، وإصلاح المنطق ١٨٩ (وهو من زيادات الطوسيّ على متن الإصْلاح ، ولذا خَلَت الكتبُ المبنيّةُ على الإصلاح منه ، وهي شرح أبياته ، وترتيبه ، وتهذيبه) ، وتهذيب الألفاظ ١/ ٢٦٢ ، وفوائت كتاب سيبويه ٩٧ ، والحُجّة ١/ ٣٣٠ ، والخصائص ٣/ ٢٠٤ ، والمحتسب ٢/ ٣٤٨ ، والمخصّص ٣/ ٨٥ ، واللّسان [ك ذ ب] .

(٦) الحُجّة ١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١ .

تُحكى[1] فيما شذَّ عن سيبويه مِنَ الأبنية . ولولا ثقةُ أبي زيد وسكونُ النَّفْسِ إلى ما يرويه لكانَ رَدُّها مَذْهباً ؛ لكَوْنِه على ما لا نظيرَ له ؛ أَلَا تَرى أنَّ العين إذا تكرّر مع اللّام في نحو[2] : صَمَحْمَح وجُلَعْلَع[3] لا يُكرَّرُ إلّا مرّتَيْنِ ، وقد تكرّرت في هذه ثلاث مرّات . ومع ذلك فقد قالوا[4] : مَرْمَرِيس ، فتكرّرت الفاء مع العين فيها ولم يتكرّرْ في غيرِها ، ولم يَلزمْ مِنْ أَجْلِ ذلك أَنْ يُرَدَّ ولا يُقْبَل ، فكذلك ما رواه أبو زيد مِنْ هذه الكلمة » .

فبناء كُذُّبْذُب مِمّا لا نظير له ، ومِنْ فائت الكتاب ، وروايةُ أبي زيد له في نوادره ـ وهو الثّقةُ الصَّدوقُ ، وكان أبو عليّ يكادُ يصلّي بنوادره إعظاماً لها[5] ـ وحدَها كافيةٌ لإثبات هذا البناء وإِنْ عَدِمَ النظير . وقاس انفرادَ هذا البناء على انفراد بناءِ مَرْمَرِيس ، فكما ثبت هذا البناءُ وصحَّ بالرّواية وإِنْ لم يوجدْ له نظيرٌ ، فكذلك يثبت بناءُ كُذُّبْذُب المرويُّ مِنْ طريقِ أبي زَيْد وإِنْ كان على ما لا نظيرَ له .

وإذا تَعاضَدَ الدّليلُ والنّظيرُ فذلك ما لا غايةَ وراءَه ؛ قال ابن جنّي[6] : « فإِنْ ضامَّ الدّليلُ النَّظير فلا مَذْهَبَ بك عن ذلك ؛ وهذا كنون عَنْتَر ، فالدليل يقضي بكَوْنِها أَصْلاً ؛ لأنَّها مقابلة لعين جعفر ، والمثالُ أيضاً معك ، وهو فَعْلَل ، وكذلك القول على بابه . فاعرفْ ذلك وقِسْ » .

ووجوبُ إيجاد النَّظير والاستئناسُ به إذا دلَّ الدّليل مِمّا تقضي به بداهةُ العقلِ الإنسانيّ ، ومِمّا قادتْ إليه طبيعةُ اللُّغة ، وهو مسلكٌ قويمٌ تقبلُه النَّفْسُ ويعترفُ به الحسّ .

---

(1) انظر : الأسماء والأفعال والحروف ٢٤٢ ، والخصائص ٣/ ٢٠٤ .

(2) الصَّمَحْمَح : الغليظ الشّديد . انظر : الكتاب ٤/ ٢٧٨ ، ٣٢٧ ، وتفسير أبنيته لأبي حاتم ٢٠٦ ، وللزُّبيدي ٢٤٢ ، والمنصف ٣/ ٣٠ ، وسفر السعادة ١/ ٣٢١ .

(3) الجُلَعْلَع : المنكشِف الأمر . انظر : الكتاب ٤/ ٢٧٨ ، وتفسير أبنيته لأبي حاتم ٢٠٧ ، وللزّبيدي ٢٤٢ ، والمنصف ٣/ ٣١ ، وسفر السعادة ١/ ٢٠٥ .

(4) المَرْمَرِيس : الدّاهية . انظر : الكتاب ٤/ ٣٢٧ ، وتفسير أبنيته لأبي حاتم ١٥٨ ، وللزُّبيدي ١٩٧ ، والأصول ٣/ ٢١٣ ، وسفر السعادة١/ ٤٤٩ .

(5) انظر : سرّ الصناعة ١/ ٣٣١ ، والخزانة ٦/ ٤٩٢ ، وشرح شواهد الشّافية ٢١٦ .

(6) الخصائص ٣/ ١٩٨ .

٤ ـ **المعتلّ قد يُفْرَدُ بأَحْكامٍ يُخالِفُ فيها بَابَه مِنَ الصّحيح .**

أَنِسَ النَّحْوِيُّون بهذا الأَصْلِ بعد أَنْ أَلْفَوا جُملةً مِنْ أَبنيةِ المعتلِّ لم تطّرِدْ فيها مقاييسُ نظائرِها مِنَ الصّحيح ، فاختصَّتْ بأبنيةٍ لم تجيْءْ في الصّحيح ، وتَنَأَّى بها عن الثِّقل الذي قد تجتلبُه حروفُ العلّة وحركاتها .

وكان الخليلُ قد فَطِنَ لهذا الأَصْلِ الذي راعتْه العربُ في بناءِ كلامِها ؛ فقد نقل عنه سيبويه أنَّه يقولُ في سَيِّد[١] « فَيْعِل ، **وإنْ لم يكن فَيْعِل في غير المعتلّ ؛ لأنَّهم قد يخصّون المعتلّ بالبناءِ لا يخصّون به غيرَه مِنْ غيرِ المعتلّ** ، ألا تراهم قالوا[٢] : كَيْنُونَة والقَيْدُوْد ، لأنَّه الطّويل في غير السّماءِ ، وإنّما هو من قاد يقود ؛ أَلَا تَرى أنّك تقول جَمَلٌ مُنْقَاد وأَقْوَد ، فأَصْلُهما فَيْعَلُولة . وليس في غير المعتلّ فَيْعَلُول مصدراً . وقالوا : قُضَاة ، فجاؤوا به على فُعَلَة في الجمع ، ولا يكون في غير المعتلّ للجمع . . . وقولُ الخليلِ أَعْجَبُ إليّ ؛ لأنَّه قد جاء في المعتلّ بناءٌ لم يجيْءْ في غيرِه » .

ومنه ما أَبَتْه العربُ في باب التكسير من أبنية جاءَت عليها نظائر للمعتلّ من الصّحيح ؛ نحو فَعْل الصّحيح يُكسَّر على أَفْعُل وفُعُول : سَقْف أَسْقُف وسُقُوف ، خِلافاً للأَجْوفِ منه ، فإنّه لا يقال في ثَوْب أَثْوُب ولا ثُوُوب ، « [٣] وإنّما منعَهم أَنْ يبنوه على أَفْعُل كراهية الضّمّة في الواو ، فلمّا ثَقُلَ ذلك بنوه على أَفْعَال . وتركُوا فُعُولًا كراهية الضمّة في الواو والضّمّة التي قبل الواو ، فحملوها على فِعَال » .

وفي هذا دلالةٌ على أنَّ العرب إنَّما خصَّت المعتلّ بأبنية ، ورغبت عن مجيئه على أبنية يأتي عليها نظيرُه من الصّحيح فراراً من الثِّقَل الذي قد تُحْدِثه حروف العلّة

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٦٥ ، والمنصف ٢/ ١٦ .

(٢) انظر : المنصف ٢/ ١٥ ، والممتع ٢/ ٥٠٥ ، وسفر السعادة ٢/ ٥٦٤ ، والبحر ١/ ٣٧٤ ، وشرح الشّافية للرّضي ٣/ ١٥٢ ، وللجاربَردي ٤٦٠ ، وفي الحُجّة ٣/ ٤٠٥ « قال سيبويه : القَيْدُوْد : الطّويل في غيرِ سماءٍ » اهـ .

(٣) الكتاب ٣/ ٥٨٦ ، ٥٨٧ .

وحركاتها ، ولهذا لم يكن ابن جنّي إلى غلوّ حين قال[1] : « وأمّا الثّاني - يَعْني أَنْ تكون علّة واحدة لأشياء كثيرة - **فمعظمُه الجُنُوحُ إلى المستخَفِّ ، والعدول عن المستثقل ، وهو أَصْلُ الأصول في هذا الحديث** » .

ومِنْ أمثلة إعمال أبي عليّ لهذا الأَصْل في الاحتجاج ما قاله في بعض قراءات ﴿ بَئِيسٍ ﴾ من قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍۭ بَئِيسٍۭ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ١٦٥] :[2] « ولا يجوزُ كَسْرُ العَيْن[3] في ﴿بِيْئِس﴾ ، لأنَّ فَيْعِل بناءٌ اختصّ به ما كان عينُه ياءً أو واواً ، مثل سَيِّد ، ومَيِّت وطَيِّب ولَيِّن ، ولم يَجِيءْ مثل ضَيْغِم ، وقد جاءَ في المعتلّ فَيْعَل ، حكى سيبويه[4] عَيَّن ، وأنشدَ لِرُؤْبة[5] :

ما بَالُ عَيْني كالشَّعِيْبِ العَيَّنِ

فينبغي أَنْ يُحْمَلَ ﴿بِيْئِس﴾ على الوَهْمِ مِمَّن رواه عن عاصم والأعمش » .

نسب أبو عليّ ما رُوي عن عاصم والأعمش إلى الوَهْمِ ؛ لأنّه جاءَ على بناءِ فَيْعِل ، وهو مِنْ أبنيةٍ تختصُّ بالمعتلّ ، ولا تكونُ في الصّحيح ، كما يختصُّ الصّحيحُ ببناءِ فَيْعَل ، ولم يرِدْ هذا البناءُ في المعتلّ إلّا في حَرْفٍ واحدٍ حكاه سيبويه ، وهو العَيَّن .

---

(١) الخصائص ١/ ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) الحُجّة ٤/ ١٠٢ .

(٣) قرأه بكسر العين عاصم بخلاف عنه ، وعيسى بن عمر ، والأعمش . انظر : المحتسب ١/ ٢٦٥ ، والبحر ٤/ ٤١٣ ، والدّرّ المصون ٥/ ٤٩٨ .

(٤) في كتابه ٤/ ٣٦٦ .

(٥) ديوانه ١٦٠ ، والكتاب ٤/ ٣٦٦ ، وأدب الكاتب ٥٩٨ ، والجمهرة ١/ ٣٤٣ ، ٢/ ٩٥٦ ، وفوائت كتاب سيبويه ٨٦ ، والخصائص ٢/ ٤٨٥ ، ٣/ ٢١٤ ، والمنصف ٢/ ١٦ ، والمقاييس ٣/ ١٩٢ ، ٤/ ٢٠١ ، والمخصّص ١٦/ ١٦٤ ، ١٧/ ٥ ، والممتع ١/ ٨١ ، وشرح شواهد الشّافية ٦٢ .
الشّعيب : المزادة الصغيرة ، والعَيَّن : الخَلَق البالية ؛ شبّه سيلان دمعه بسيلان الماء من المزادة البالية .

وذكر ابن جنّي[1] أنّ ﴿بَيْئِس﴾ إنّما جاءَ على هذا الوَزْنِ لمشابهةِ الهمزةِ حرفي العلّة ، والشَّبَهُ بينَها وبينَهما مِنْ وجوهٍ كثيرةٍ .

فظهر مِنْ هذا المثال تمسُّك أبي عليّ بهذا الأَصْل حتّى أدّاه إلى أَنْ ينسبَ القراءةَ المخالفةَ له إلى الوَهْمِ دُوْنَ أَنْ يلتمسَ لها وَجْهاً فِعْلَ ابن جنّي ، أو يرى في مجيءِ القراءة على هذا الوزن إثباتاً لهذا البناءِ في الصّحيح ، أو يرى أنَّ هذا الحرفَ شذَّ في الصّحيح كما شذَّ العَيِّن في المعتلّ .

ومِنْ أمثلة اتّساع أبي عليّ في إجراءِ هذا الأَصْل وَجْهٌ أجازَه في أَصْلِ الحَيُّوت ، إذْ ذَهَبَ[2] إلى أنّه يحتملُ أَنْ يكون فَعَلُوْتاً على زنةِ رَغَبُوْت ، فالتّاءُ زائدة ، وإنّما أُسْكِنَ العينُ لكراهة المِثْلَيْنِ ، كما أُبدلَ في الحيوان لكراهة المِثْلَيْنِ ، واعتلَّ لذلك بأَنَّ المعتلَّ يختصُّ بأبنيةٍ لا تكونُ في الصّحيح ، فكذلك جاء حَيُّوت على فَعْلُوت ، وإنْ لم يجىءْ في غيرِ المعتلّ .

٥ ـ يُحْمَلُ الشَّيْءُ على ظاهره إلّا إذا دلَّ دليلٌ على خِلاف الظّاهر .

رأى النُّحاة أنّه إذا أُنْهِجَت السَّبيلُ إلى تَرْكِ الكلام على وَجْهِه ونَظْمِه وظاهره ، كانَ أَوْلى من تأويلِ غَيْرِ ذلك فيه ، فلهذا ما حكم الخليل[3] بأنَّ « سَيِّد » على زنة فَيْعِل ، لأنَّ هذا هو الظّاهر من بنائه ، **والتمسُّكُ بالظّاهر واجبٌ مهما أمكن** كما يقول أبو البركات بن الأنباريّ[4] ، وقال أبو حَيّان[5] : « **ومتى أمكنَ حَمْلُ الشَّيْءِ على ظاهره كان أَوْلى** ؛ إذ العدول عن الظّاهر إلى غير الظّاهر إنّما يكون لمرجِّح » ، وقال أيضاً : « **لا نصيرُ إلى التأويل مع إمكانِ حَمْلِ الشَّيْءِ على ظاهره ، ولا سيّما إذا لم يَقُمْ دليلٌ على خِلافه** » .

---

(١) المحتسب ١/ ٢٦٥ .

(٢) الحُجَّة ٤/ ١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٣) الكتاب ٤/ ٣٦٥ .

(٤) الإنصاف (طبعة د . مبروك) ٦٤٠ .

(٥) البحر ١/ ٢٥٨ ، ٣٠٨ .

فمِمَّا عدلُوا فيه عن الظّاهر لقيام الدّليل على خِلافِه حُكْمُهم أَنَّ ضِيْزَى وحِيْكَى[1] فُعْلَى لا فِعْلَى كما هو الظّاهر ؛ لأنَّه لم يجىءْ فِعْلَى في الصّفات إلّا عِزْهَى[2] ، وجاءَ فُعْلَى بالضّمّ كثيراً ؛ قال أبو عليّ[3] : « فأمّا قولُهم : قِسْمَةٌ ضِيْزَى[4] ، ومِشْيَةٌ حِيْكَى[5] ، فإنَّ النَّحويّين يحملونه على أنَّه في الأَصْل فُعْلَى ، وإنْ كان اللَّفْظُ على فِعْلَى ، كما أنَّ البِيُوت والعِصِيّ في الأَصْلِ فُعُول ، وإنْ كانت الفاءُ مكسورةً . وإنَّما حملوها على أنَّها فُعْلَى دون ما عليه اللَّفْظ ؛ لأنَّهم لم يجدوا في الصّفات شيئاً على فِعْلَى ، كما وَجَدُوا الفُعْلَى نحو الحُبْلَى ، والفَعْلَى نحو السَّكْرَى ، فلمّا لم يجدُوا ذلك حكمُوا عليه بأنَّ الفاءَ في الأَصْلِ مَضْمومةٌ » .

ومنه أيضاً ما ذهب إليه أكثر النَّحْويّين مِنْ أنَّ أَصْل « حيوان » حيي لا حيو كما هو الظّاهر ، لأنَّه لم يثبت بالاستقراء ما عينُه ياء ولامه واو ؛ قال أبو عليّ[6] : « فأمَّا القول في حروف الحيوان[7] فهو أنَّ العينَ واللّام منه مثلان في أَصْلِ الكلمة ، أُبدلت من الثانية الواو لمّا لم يَسُغ الإدغام في هذا المثال ؛ ألا ترى أنَّ مثل طَلَل وشَرَر يصحُّ ولا يدغم ، فكذلك الحيوان لم يجز فيه الإدغام ، فيتوصَّل فيه إلى إزالة المثلين بالبدل ، ووجب ذلك في الثاني منهما ، وهو الكثير العامّ في كلامهم ؛ لأنَّ التكريرَ

---

(١) مِشْية حِيْكَى : يقال : هو يَحِيْكُ في مِشْيته إذا جاءَ يتبختر . عن المقتضب ١/١٦٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/٢٥٥ ، ٣٦٤ ، وأدب الكاتب ٥٩٣ ، والمقتضب ١/١٦٨ ، والأصول ٣/٢٦٧ ، والتكملة ١٠٤ ، والممتع ١/٨٨ ، وكشف المشكلات ٢/١٢٩٣ ، ومجمع البيان ٩/٢٢٦ . وعِزْهَى : العازف عن اللَّهْوِ والنِّساءِ لا يطرب .

(٣) الحُجَّة ٦/٢٣٢ ـ ٢٣٣ ، وانظر : معاني القرآن للزّجّاج ٥/٧٣ ، والتكملة ١٠٤ .

(٤) قال تعالى ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾ [سورة النّجم : ٢٢] ، أيْ قِسْمة جائرة .

(٥) وقع في مطبوعة الحُجَّة : حبلى ، وهو تحريف .

(٦) الحُجَّة ٤/١٣٣ ـ ١٣٤ ، وانظر : التعليقة ٥/١٠٨ ، والإغفال ١/٣١٦ ، والبغداديّات ٢٣٢ ـ ٢٣٤ ، والحلبيّات ٩ .

(٧) انظر : الكتاب ٤/٣٩٩ ، ٤٠٩ ، والمقتضب ١/١٨٦ ، والمنصف ٢/٢٨٤ ٢٨٦ ، والخصائص ٣/١٨ ، ورسالة الملائكة ٣٧ ، وشرح الملوكي ٢٦٣ ، والممتع ٢/٥٦٩ ، وشرح الشّافية للرّضي ٣/٧٣ .

به وقع . ومَنْ[1] زعم أنَّ الحيوان ليس على هذا النَّحْو الذي سلكه الخليلُ[2] ، ولكنّه بمنزلة قولهم : فاظ الميِّتُ فَيْظاً وفَوْظاً ، ولم يُستعمل من الفوظ فِعْل = فإنَّ قولَه غيرُ متّجه ؛ لأنَّ الحيوان لا يكون كالفَيْظ والفَوْظ ؛ ألا ترى أنَّه كثيراً ما تكون العين منه مرّة ياء وأخرى واواً[3] ، وليس في كلامهم في الاسم والفعل ما عينُه ياء ولامُه واو ، فإذا جَعَلَ هذا مثل الفَوْظ والفَيْظ بناه على شيءٍ لا يصحُّ ، ولا نظيرَ له » .

ومنه أيضاً ما ذهب إليه جمهور البصريّين أنَّ أَشْيَاءَ[4] أصلها شَيْئَاء على كَيْلِ فعلاء ، فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف ، فقلبوا اللام ، وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء ، فقالوا : أشياء على كَيْلِ لَفْعَاء ، وإنَّما عدلوا عن الظّاهر ، وحكموا بالقلب ـ مع أنَّ أمثلته غير قليلة في كلامهم ـ لأنّهم ألفوا الكلمة ممنوعة من الصَّرف ، ولو لم يحكموا بالقلب لَلَزِمَ منع الكلمة مِنَ الصَّرْفِ من غير علّة .

ومنه ما حكاه أبو عليّ[5] عن أبي الحسن أنَّ أَشْيَاء أَفْعِلاء ، وجُمِع شَيْء عليه ، كما جُمِع شاعر على شُعراء ، وليس حكم فاعل أَنْ يجمع على فُعلاء ، ثمّ حذفُوا الهمزة التي هي لامُ الفعل استخفافاً ، وكان الأَصْلُ : أَشْيِئَاء ، وساغ حَذْفُها لتقارُبِ الهمزتَيْنِ ، وإذا كانوا قد حذفُوا الهمزةَ مفردةً فجديرٌ إذا تكرّرتْ أَنْ يلزمَ الحذْف ، ولأنَّ الكلمةَ جَمْعٌ ، وقد يُستثقل في الجموع ما لا يُستثقل في الآحاد بدلالة إلزامِهم خطايا القَلْبَ .

---

(1) المازنيّ . انظر : المنصف ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ، والبغداديّات ٢٣٤ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٥٣ ـ ١٥٤ .

(2) انظر : الكتاب ٤/ ٣٩٩ ، ٤٠٩ .

(3) في المنصف ٢/ ٢٨٥ : « قال أبو عليّ : لأنّه لا يُنكر في كلامهم أَنْ يكون ما عينه ياء وواو يعتقبان عليه ، نحو قولهم : تاه يتيه ، وطاح يطيح ، وقالوا : هو أَتْوَهُ منه ، وأَطْوَحُ منه » اهـ .

(4) انظر : الكتاب ٣/ ٥٦٤ ، ٤/ ٣٨٠ ، والمقتضب ١/ ٣٠ ، والأصول ٣/ ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ٢/ ٢١٢ ، والتعليقة ٥/ ٨٥ ، والإغفال ١/ ١٥٨ ، والبغداديّات ٤٧٤ ، والمنصف ٢/ ٩٤ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٢٠٥ ـ ٢١٠ ، والممتع ٢/ ٥١٣ ، وشرح الملوكي ٣٧٦ ، وشرح الشّافية للرّضي ١/ ٢٩ ، والبحر ٤/ ٢٨ ، والدّرّ المصون ٤/ ٤٣٤ .

(5) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٠٤ ، ٤/ ١١٨ ، والتكملة ١٠٨ ـ ١٠٩ .

وإنَّما ترك أبو الحسن أَنْ يحمل أشياء على ظاهر لفظها ، وهو أفعال ، لأنَّه رآها نكرةً غيرَ مصروفة ، ومِنْ ثَمَّ ذهب إلى أنَّ الهمزة فيها للتأنيث ، فالتمس العلّة المانعة للصّرف .

ويدخل في هذا الأصل قضية التوجيه النَّحويّ ، حين يعسر أَنْ يُحمل الكلام على ظاهره ، فيلجأ المُعْرِب إلى التأويل لتحصين المعنى وتشريفه ، من ذلك ما ذكره أبو عليّ في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ [سورة البقرة : ٥١] مِنْ أَنَّ التقدير في ذلك : اتّخذتموه إلهاً ، ثمّ قال :[1] « الدليل على ذلك أنَّ الكلامَ لا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ على ظاهره ، كقوله ﴿ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ﴾ [سورة العنكبوت : ٤١] . أو يكون على إرادة المفعول . فلا يجوز أَنْ يكونَ على ظاهره دونَ إرادة المفعول الثّاني ، لقوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [سورة الأعراف : ١٥٢] ، ومَنْ صَاغَ عِجْلاً ، أو نَجَرَه ، أو عَمِلَه بضَرْبٍ من الأعمال ، لم يستحقَّ الغضبَ مِنَ اللهِ والوعيدَ عند المسلمين . وإذا كان كذلك عُلِمَ أنَّه على ما وَصَفْنا مِنْ إرادة المفعول الثاني المحذوف » .

على أنَّ أبا عليّ ينزع إلى تقرير الأشياء على ما وُضِعَت له نزوعاً ، ولا يفارق هذه النزعة إلّا أَنْ يعدم الوجه الذي لا يُخرج الأشياء عمّا وُضِعَت له ، من ذلك ما ذكره في قوله تعالى ﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [سورة آل عمران : ٦٢] :[2] « فإِنْ قُلْتَ : ما تُنكر أَنْ يكون ﴿ إِلَٰهٍ ﴾ صفةً لقوله ﴿ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ على الموضع ، كما كان قوله ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٢] صفة لآلهة = فالقول أنَّ ﴿ إِلَّا ﴾ بكَوْنِها استثناءً أعرفُ ، وأكثرُ مِنْ كَوْنِها صفةً ، وإنّما جُعلت صفةً على التّشبيهِ بغير » .

ومنه أنَّ أبا عليّ[3] قوّى قول يونس الذي لم يرَ « لكنْ » الخفيفة من حروف العطف[4] ، واستدلّ على ذلك بأنَّ معناها مخفَّفةً لا يختلف عن معناها مشدَّدة ،

---

(١) الحُجّة ٢/ ٧٠ .

(٢) الحُجّة ٤/ ٤٠ .

(٣) انظر : الحُجّة ٢/ ١٧٧ ، ١٧٩ ، والشِّعْر ١/ ٧٣ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٨٣ .

(٤) ظاهر كلام سيبويه ١/ ٩١ أنّها عاطفة ؛ قال : لأنَّ بلْ ولكنْ لا تعملان شيئاً ، وتُشْركان الآخر مع =

وهي لا تخرج بالتخفيف عمّا كانت عليه ، كما لم تخرجْ أخواتها عنه ، وما مثّلوا به على كَوْنِها حرفَ عطف[1] : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ ، يمكن تخريجه على الجرّ بباءٍ مضمرة دلَّت المتقدِّمة عليها[2] ، أو يضمر القصّة في لكنْ ، وإنْ كانت مخفَّفة ، أو على تقدير : لكنْ هو طالح ، فلمّا خُفِّفت « لكنْ » صارت من حروف الابتداء .

وهذه الأدلّة الصّناعيّة التي التمسها أبو عليّ لتقوية قول يونس : لا تكون « لكنْ » حرفَ عطف ، يدخل عليها أشياءُ ، منها أنَّ « لكنْ » إذا خفِّفت أُهملت ، وليس سائر أخواتها إذا خُفِّفْنَ أُهْمِلْنَ ، فهي تفارقُ أخواتِها من هذه الجهة ، وإن كان معنى الاستدراك يبقى قائماً فيها وهي مخفّفة . وإذا أضمر ضمير القصّة أعملها ، وقد ذكر هو[3] « ولم نعلمْ أحداً حكى النَّصْب في « لكنْ » إذا خُفِّفَت ، فيُشبه أنَّ النَّصْب لم يجيءْ في هذا الحرف مخفَّفاً ، ليكونَ ذلك دلالةً على أنَّ الأصْل في هذه الحروف ألَّا تعمل إذا خُفِّفَتْ لزوال اللَّفْظ الذي به شابَهَ الفِعْل في التخفيف ، وأنَّ مَنْ خَفَّفَ ذلك فالوَجْهُ أَلَّا يُعْمِلَه » ، فما قدَّره من القصّة قياسٌ لم تأْتِ به الرّوايةُ ، وما كان كذلك تَرْكُ الأخْذِ به الوَجْهُ . وما قدّره في الوجه الثّالث من أنَّ « لكنْ » لمّا خُفِّفَت صارت من حروف الابتداء = فيه إخراج لِـ« لكنْ » عمّا وُضِعَت له ، فكما ساغ أَنْ تكون هنا حرف ابتداء ، وتخرج عمّا وضعت له ، كذلك يسوغ أَنْ تكون حرف عطف . وإذا كان ما استدلّ به لقول يونس تعترضُ فيه هذه الأشياءُ ، فلا جرمَ أَنَّ القولَ بأنَّها قد تأتي حرفَ عَطْفٍ قولٌ سديد .

= الأوّل ؛ لأنّهما كالواو وثمّ والفاء ، فأَجْرِهما مجراهن اهـ وانظر : الارتشاف ٤/١٩٩٨ ، والمُغْني ٣٨٦ .

(١) الكتاب ١/ ٤٣٥ ، والحلبيّات ٢٦٥ .

(٢) في الكتاب ١/ ٢٦٢ : « وزعم يونس أنَّ مِنَ العرب مَنْ يقول : إنْ لا صالحٍ فطالحٍ ، على : إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ . وهذا قبيح ضعيف . . . ولا يجوز أَنْ تضمر الجارّ . . . » اهـ وانظر : الحُجّة ٦/ ١٧١ .

(٣) الحُجّة ٢/ ١٧٠ ، ١٧٣ .

ويجلّي هذه النّزعةَ عند أبي عليّ في محاولة إبقاء الأشياء على أصولها التي وضعت لها ، وإن أدّاه ذلك إلى تقادير صناعيّة قلقة = ما قاله في توجيه بيت كعب بن سعد الغَنَويّ[1] :

فَقُلْتُ : ادْعُ أُخرى، وارفعِ الصَّوْتَ دَعْوةً لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قَريبُ

«[2] ينبغي أَنْ يكون على إضمار القصّة والحديث ، كأنّه خفّف لعلَّ وأعملها ، كما يخفّف « أنَّ » ويعمل . فمن فتح اللّام وجرّ الاسم ، فقال : لعلَّ أبي المغوار ، فاللّام لام الجرّ إلّا أنّه فتحها مع المظهر كما يُفتح مع المضمر . وزعم أبو الحسن[3] أنّه سمع فتح اللّام مع المظهر من يونس وأبي عُبيدة وخلف الأحمر . وزعم أنّه سمع ذلك أيضاً من العرب ، فيكون الجرّ في أبي المغوار على هذه اللُّغة .

ومن قال : لَعَلِّ أبي المغوار ، حذف لام لعلّ ، وأضمر القصّة أو الحديث ، وكسر اللام مع المظهر على اللُّغة التي هي أشْيَعُ ، والتقدير : لعلَّ لأبي المغوار منك جواب قريب ، أيْ لعلَّ نَصْرَه لا يبعد عليك ، ولا يتأخّر عنك » .

فبيِّنٌ أنَّ سَعْيَ أبي عليّ إلى إقْرار هذا الحرف على ما وُضع له أدّاه إلى التكلُّف في تخريج البيت ، فأضمر القصّة بعد تخفيف لعلْ ، ولمّا بقي لعلْ ساكن اللام أدغمها في لام الجرّ ، وقدّر أنَّ لام الجرّ إنّما فُتحت على لغة بلعنبر فيما حكاه خلف عنهم ، وقدّر موصوفاً محذوفاً . وجاء ما قدّره من الإدْغام مخالفاً لقياس الخطّ ، إذ القياسُ أَنْ ترسمَ لام الجرّ منفصلة عمّا قبلها ، وارتكب تخفيف لعل ، وهو لم يثبت ، وفي

---

(1) من كلمته الذائعة الصّيت في رثاء أخيه ، وهو في النوادر (الشرتوني ٣٧ ، ود . عبد القادر ٢١٨) ، والأصمعيّات ٩٦ ، واللامات للزّجاجيّ ١٤٨ ، والشِّعْر ١/ ٧٥ ، والبصريّات ١/ ٥٥٢ ، وسرّ الصّناعة١/ ٤٠٧ ، وديوان المعاني ٢/ ١٧٩ ، وابن الشّجريّ ١/ ٣٦١ ، وشرح الكافية للرّضي ٤/ ٣٧٣ ، والتذييل ٥/ ١٨١ ، والارتشاف ٣/ ١٢٨١ ، وتذكرة النُّحاة ١٨١ ، والنكت الحسان ١١٠ ، والخزانة ١٠/ ٤٢٢ .

(2) الحُجّة ٢/ ١٧٦ .

(3) في معانيه ١/ ١٠٣ ، وهي لغة بلعنبر ، وانظر : الحُجّة ٢/ ٤٣٤ ، والبصريات ١/ ٥٥٠ ، والتذييل ٥/ ١٨١ .

تخريجه هَذْرٌ لرواية الأئمّة[1] أنّ الجرّ بلعلّ لغة قوم بأعيانهم هم بنو عقيل . والذي دعا أبا عليّ إلى هذا التأويل السّعْيُ في إقرار « لعلّ » على أوّل أحوالها ، وهو أنْ تكون حرفاً مشبَّهاً بالفعل ، وهو مسلك صحيح لولا كثرةُ ما ارتكبه من التأويل . وقد عقد ابن جنّي باباً لهذه المسألة أسماه « **باب في إقْرار الألْفاظ على أوْضَاعِها الأوَّل ، ما لم يَدْعُ داعٍ إلى التَّرْكِ والتحوُّل** » ، جاءَ فيه :[2] « **واعلمْ أنّه ليس شَيْءٌ يخرجُ عن بابِهِ إلى غَيْرِه إلّا لأمْرٍ قد كان وهو على بابه مُلاحِظاً له ، وعلى صَدَدٍ مِنَ الهُجُومِ عليه** . وذلك أنَّ المستفهِمَ عن الشَّيْءِ قد يكونُ عارفاً به مع استفهامِهِ في الظّاهر عنه ، لكنَّ غرضَه في الاستفهام عنه أشياءُ » ، ولهذا ما أجاز سيبويه[3] وأبو عليّ في « هل » أنْ تخرجَ عن وَضْعِها الأوّل إلى مَعْنى « قد » في نحو قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [سورة الدّهر : ١] .

٦ ـ لا يَخْرُجُ الشَّيْءُ عن قياس بابه ما أمكن .

اعتدَّ النُّحاة بهذا الأصْل في تقرير بعض الأحكام ولا سيّما المُشْكِل منها ، فذهب أكثرهم إلى أنَّ أَصْل « فم » فَعْل[4] ، والدليل عليه قولهم في جمعه أَفْوَاه ، وحكم ما كان أجوف وعلى كَيْلِ فَعْل أنْ يجمع على أَفْعَال كحَوْضٍ وأَحْوَاض ؛ قال أبو عليّ[5] : « **فلا يَخْرُجُ الشَّيْءُ عن بابِهِ وأَصْلِهِ المطّرِد فيه ، ولا يمنع حَمْلُهُ على الأكثر**[6] **[إلّا بدليلٍ يقومُ فيمنعه من إجرائه على الأكثر]** ، فـ فَمٌ يلزم على هذا أنْ يُحْمَلَ على فَعْل لدلالةِ أَفْعَال عليه حتّى يقومَ ثبتٌ يُعدلُ إليه عنه . ويدلُّ[7] أيضاً على

---

(١) انظر : التذييل ٥/ ١٨٣ ، والمُغْني ٣٧٧ .

(٢) الخصائص ٢/ ٤٦٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ١٨٩ ، والحُجّة ١/ ١٣٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٣٦٥ ، ٤/ ٢٤٠ ، والمقتضب ٣/ ١٥٨ ، والعضديّات ٢٤ ، ٢٢٦ ، والإغْفَال ١/ ٢٢٢ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٤١٣ ، وشرح الملوكي ٢٩١ ، والممتع ١/ ٣٩١ .

(٥) البغداديّات ١٤٩ ، وعنها في المخصّص ١/ ١٣٤ .

(٦) ما بين معقوفتين سقط من مطبوعة البغداديّات من انتقال النظر ، رَمَمْتُه من المخصّص .

(٧) في ابن الشّجريّ ٢/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧ : « الأصْل في هذه المنقوصات أنْ تكون أَعْيُنُها سواكن ، حتّى يقوم دليل على الحركة ، من حيث كان السكون هو الأصل ، والحركة طارئة » اهـ .

أَنَّ وَزْنَه فَعْل دون فَعَل أنّك إذا حملْتَه على فَعَل حكمت بحركة العين ، والحركةُ زيادةٌ ، ولا يُحكمُ بالزيادة إلّا بدليلٍ يدلُّ عليها ، والدّليل الذي قام دَلَّ على السكون لِمَا تقدّم ، وهو قولُهم : أفواه » .

ومثل « فم » ما ذهب إليه الأكثرون في أَصْل دم أنَّه فَعْل[1] ، واستدلَّ سيبويه بقولهم دِمَاء ، وفِعَال إنّما يجيءُ عليه ما سكنتْ عينُه كـ دَلْو ودِلَاء ، ولو كان متحرِّك العين ما ساغ جمعُه على ذلك ، قال أبو عليّ[2] : « الأَصْل في دم عند سيبويه فَعْل ، ويدلُّ على صحّة ما ذهب إليه أنَّ الحركةَ زيادة ، والزيادةُ لا يُحكمُ بها حتّى تقوم عليها دلالة » .

ومِنْ أمثلة تعويل أبي عليّ على هذا الأصل ما قاله في أَصْل ابن[3] : « فأمّا العين فالدّليلُ على أنّها مفتوحة أيضاً قولهم في جمعه أَفْعَال ، وأَفْعَال بابُه أَنْ يكونَ لفَعَل ، نحو جَبَل وأَجْبَال ، **وليس يجبُ أَنْ يُعْدَلَ بالشّيْءِ عن بابه وأَصْلِه حتّى يقومَ دليلٌ على تسويغ ذلك** ، ولم نعلمْ شيئاً دلَّ على أنَّ العينَ ساكنة من ابن ، وعلمْنا أنَّه ينبغي أَنْ تكونَ متحرِّكة لقولهم أَفْعَال ، وأنَّ أَفْعَال بابُه فَعَل ، كما أَنَّ فَعْل المعتلّ العين بابُه أَفْعَال مثل حَوْض وأَحْوَاض » .

ومنه أيضاً ما رَدَّ به ما حكاه أبو عثمان عن الكسائيّ والفرّاء[4] : نحنُ جئناك بَهْ ؛ طرح حركة الهاء على الباء ، .وهو يريد : نحن جئناك بِهَا : «[5] ليس بالمتّسع في الاستعمال ، ولا المتّجه في القياس ؛ **وذلك أنَّ حركةَ الحرف التي هي له أَوْلَى مِنَ المجتلبة** ، يدلُّ على ذلك أنَّ مَنْ ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو استعِدّ ، إذا أَمَرَ فقال : امتَدَّ = أَقَرَّ الحركة التي للحرف فيه ، ولم يحذفْها ،

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٥٩٧ ، والمقتضب ٣/ ١٥٣ ، والأصول ٣/ ٣٢٣ ، والحلبيّات ٧ ، ورسالة الملائكة ١٦٣ ، وشرح الملوكي ٤١٤ .

(٢) العَضُديّات ٢٦٩ .

(٣) الإغفال ١/ ٢٢١ .

(٤) انظر : ابن الشّجريّ ٣/ ٥٤ ، والتذييل ٢/ ١٢٤ ، ١٦٣ .

(٥) الحُجّة ١/ ١٣٩ ، ١٤٠ .

ويُلقي على الحرف حركة الحرف المدغم ؛ **فكذلك الحركة التي هي الكسر في بَهْ أَوْلى به مِنْ نَقْل حركة الموقوف عليه . ومِمّا يدلُّ على أنَّ حركةَ الحرف التي له في الأَصْل أَوْلى به من الحركة المجتلَبة ، أنَّ « مُذْ » لمّا حُرِّكت لالتقاءِ الساكنين حُرِّكَتْ بالضَّمّة التي هي حركته في الأَصْلِ ولم تكسرْ »** .

وهذا الأَصْلُ الذي نصّ عليه أبو عليّ عمل به سيبويه من قبل ؛ إذ رأى أَلّا يخرجَ الشَّيْءُ عن بابه المطّرد ما أطاقَ الإلحاقَ به وإنْ كان ذلك على وَجْهٍ بعيدٍ ، وعن ذلك صدر في حكمه على « لولا » إذا اتّصل بها ضمير بأنّها جارّة ، وأَبى أَنْ يكونَ ما اتّصل بها ضمير جرّ ناب عن ضمير الرّفع ، ثمّ علّل مذهبه بقوله[1] : « **لا ينبغي لك أَنْ تكسر الباب وهو مطّرد ، وأنتَ تَجِدُ له نظائر . وقد يوجَّه الشَّيْءُ على الشَّيْءِ البعيد إذا لم يوجدْ غيرُه ، وربّما وَقَعَ ذلك في كلامِهم** » .

ومِنْ إعْمالِ هذا الأَصْلِ تظهر النَّزْعةُ إلى إقرار الأشياء على أحوالها الأُوَل التي وُضعت لها ، لطردِ الأبواب على سَنَنٍ واحد وإجراء التقعيد حتى لا يَخْرُجَ عنه شَيْءٌ يشرخ في بناء الباب . وبيّنٌ أنّ هذا الأَصْلَ يلتقي الأَصْلَ الذي سبقه : يُحْمَلُ الشَّيْءُ على ظاهره إلّا إذا دَلَّ دليلٌ على خلافِه ، فإبقاءُ الأشياء على قياس بابها ، وحَمْل الأشياء على ظاهرها وما وُضِعَتْ له ، هما ضَرْبٌ واحد من العمل يتغيّى طَرْدَ الأبواب وجَعْلَ أَقْيِسَتِها ماشيةً .

٧ ـ الضَّمَائِرُ تَرُدُّ الأَشْيَاءَ إلى أُصُولها .

هذا أَصْل متّفق عليه ، أفرد سيبويه باباً له أسماه[2] « هذا باب ما تردُّه علامةُ الإضْمار إلى أَصْلِه » ، ومثّل له بقولِهم : لِعَبْدِ الله مال ، ثمّ تقول : لَهُ مالٌ ؛ لمّا أضمر رَدَّ اللام إلى الفتح الذي هو الأَصْل . ومن أمثلة[3] إجراء هذا الأَصْل أنّه إذا

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٦ ، وعنه في الأشباه والنّظائر ١/ ٥٣٦ ، وانظر : العسكريّات ٧٩ ، وابن الشّجريّ ١/ ٢٧٦ ، ٢/ ٥١٢ ، والارتشاف ٤/ ١٧٥٧ ، والخزانة ٥/ ٣٣٩ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٦ ، وانظر : العسكريّات ٣٦ ، ٣٧ ، والشّيرازيّات ٨٥ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٠٣ ، وابن الشّجريّ ١/ ٣٠٨ .

(٣) انظر : الأشباه والنّظائر ١/ ٤٨٧ .

أُريد وَصْل نحو لم يَكُ ، ولَدُ ، بالضمير ، رُدَّت النون المحذوفة ، فيقال : لم يكنْه ، ومِنْ لدنه ؛ لأنَّ الضمير يردُّ الأشياء إلى أصولها .

ومِنْ أمثلة انتفاع أبي عليّ بهذا الأَصْلِ في الاحتجاج ما قاله في وَصْلِ ابن كثير[1] الميم بالواو في ﴿عَلَيْهِمُو﴾ [سورة الفاتحة : ٧] مِنْ أَنَّ الأَصْلَ الواو ،[2] « والدّليل على ذلك اتّفاق الجمهور على إثباتها إذا اتّصل الضمير بها ، وبذلك جاءَ التنزيل في قوله ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [سورة هود : ٢٨] . . . . **لأنَّ مواضع الضّمير وما يتّصل به قد رُدَّت فيها أشياء إلى أصولها في غيرِ هذا** ، كقولهم : واللهِ ، وحقِّك ، فإذا وصلوه بالضّمير قالوا : بِكَ لأفعلَنَّ ؛ أَنْشَدَ أبو زَيْد[3] :

رَأَى بَـرْقـاً فَـأَوْضَـعَ فَـوْقَ بَكْـرٍ ... فَلَا بِـكِ مَـا أَسَـالَ ومَـا أَغَـامَـا » اهـ

وقال أيضاً[4] : « **المضمر تُرَدُّ معه الأشياء المحذوفة في اللَّفْظ . على هذا مَذَاهِبُهم في العربيّة وسَنَنِها ؛ فمِنْ ذلك أنَّهم يحذفون الواو اللّاحقة للميم في علامة الجمع للاستخفاف ، ولدلالة المُبْقَى على المُلْقَى . فإذا اتّصل بالضمير ردَّ الواو ، فلم تحذف** . ومِمّا رُدَّ مع الإضمار إلى الأَصْل اللّام في قوله « ولَكُم » كُسِرَ مع المظهر لِلَّبْسِ ، ورُدَّ مع المضمر إلى الأَصْل . ومنه أيضاً إبدالُهم من الباءِ الجارّة الواوَ في نحو[5] : والكعبةِ ، واللهِ ، فإذا أَضْمروا رُدَّ إلى الأَصْل ، فقالوا : بك

---

(١) السّبْعة ١٠٩ .

(٢) الحُجّة ١/١٠٦ .

(٣) النّوادر (الشّرتوني ١٤٦ ، ود . عبد القادر ٤٢٢) لعَمْرِو بْنِ يَرْبُوع بْنِ حَنْظَلَةَ ، وهو في الحيوان ١/١٨٦ ، ٦/١٩٧ ، والإغْفَال ١/٢١٤ ، والإيضاح (فرهود ٢٥٥ ، ومرجان ٢٠٣) ، والشّيرازيّات ٨٦ ، والعسكريّات ٣٧ ، وسرّ الصّناعة ١/١٠٤ ، ١٤٤ ، والخصائص ٢/١٩ ، والمخصّص ١٤/٥٢ ، والمقتصد ٢/٧٧٦ ، والسّمط ٢/٧٠٣ ، واللّسان [ه م ل] ، وسيأتي في الحُجّة ٢/١١٣ ، ١٧٣ ، ٥/١٦١ .

أَوْضَعَ : سار الإيضاع ، وهو ضَرْب من السَّيْر ، البَكْر : الفَتِيُّ من الإبل ، فلا بك ما أسال : أي فلا بك ما وافقت سيلانَه وإغامتَه ، وأراد الغيم الذي رأت فيه البرق .

(٤) الإغْفَال ١/٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٥ .

(٥) انظر : سرّ الصّناعة ١/١٤٣ ، وسفر السّعادة ٢/٧١٧ .

لأَفْعَلَنَّ ، . ومنه أيضاً قولهم[1] : مِنْ لَدُ الصَّلاة ، فيحذفون من الحرف ، فإذا أُضْمِرَ رُدَّ إلى الأَصْلِ ، فقيل : مِنْ لدنه . . . » اهـ

ساق أبو عليّ أمثلةً رَدَّ الإضمارُ فيها الأشياءَ إلى أُصولها ، فالواو التي تلحقُ الميم في الجمع ـ والغالب حَذْفُها خِفَّةً ـ تُردّ مع الضّمير . والأصل في لام الجرّ الفتح ، لكنّها تكسر مع الأسماء المظهرة خشية التباسها بلام الابتداء المفتوحة ، فإذا اتّصلت لام الجرّ بالضمائر فُتِحَتْ وعادتْ إلى أصْلِها الذي كانت عليه . والباء أصل حروف القسم ، والواو والتاء بدل منها ، ولهذا لا يجرّان إلّا الأسماء الظاهرة ، فإذا أُدْخِلَتَا على الضمير ، رُدَّتا إلى الأصل ، وهو الباء ، فيقال : بك لأفعلنَّ ، ولا يقال : تك أو وك لأفعلنَّ . ولا يجوزُ[2] أنْ تكونَ النونُ التي هي اللّامُ من لَدُنِي مخفّفةً = هي المحذوفة ؛ لأنَّها يجب أنْ تردّ عند إضافتها للضمير ، والضمير يردُّ ما حُذِفَ .

ومِنْ أمثلةِ هذا الأَصْلِ ما نقله السّيوطي[3] عن ابن الدّهّان أنَّ سببَ بناءِ الماضي على السّكون في نحو : ضَرَبْتُ ، أنَّ أصلَه البناءُ ، وأَصْلُ البناءِ السّكونُ ، والضميرُ يردُّ أكثرَ الأشياءِ إلى أُصولها ، ونقل أنَّ هذا أَحْسَنُ مِنَ التعليلِ بكراهةِ توالي أربع متحرِّكات ؛ لأنَّه يطّرد في استخرجْتَ وأشباهه .

على أنَّه لا يلزم أَنْ يردَّ الضّميرُ الشَّيْءَ إلى أَصْلِه في كلّ موضعٍ موضعٍ ؛[4] مِنْ ذلك أنَّ التاءَ بدلٌ من الواو في تكأة ؛ لأنَّه مِن توكّأ ، ثمّ إذا أضافوها إلى مضمر ، فقالوا : هذه تكأتُك ، لم تُردَّ التّاءُ إلى أَصْلِها ، وهو الواو .

وإذا اتّصل الضّمير ولم يردَّ الشَّيْءَ إلى أَصْلِه اعتُدَّ ذلك قبيحاً ؛ قال أبو عليّ[5] :

---

(1) انظر : الكتاب ١/ ٢٦٥ ، والشّيرازيّات ٧٨ ، والحُجَّة ٥/ ١٢٥ .

(2) انظر : الحُجّة ٥/ ١٦١ .

(3) انظر : الأشباه والنّظائر ١/ ٤٨٧ .

(4) انظر : ابن الشّجريّ ٢/ ٢٦٦ ، والممتع ١/ ٢٠٨ ، ٣٨٤ ، والأشباه والنّظائر ١/ ٤٩٢ .

(5) الحُجّة ٢/ ١٧٣ .

« فأمّا إنشادُ مَنْ أنْشَدَ(١) :

فَلَوْ أنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِني ... فِرَاقَكِ لم أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيقُ

فهو قليلٌ ، وقياسُه قياسُ مَنْ أعْمَلَها مُخَفَّفَةً في المظهر(٢) ، وإنْ كان ذلك في المضمر أقْبَحُ ؛ لأنَّ المضمرَ كثيراً ما يُرَدُّ معه الشَّيْءُ إلى أصْلِه » .

التزِمَ حَذْفُ اسم أنْ المخفَّفة إذا كان ضميراً ؛ لأنَّ الضّمير يردُّ الشَّيْءَ إلى أصله الذي كان عليه ، فلو ظهر الاسمُ المضمرُ لوجب رَدُّ « أنْ » إلى ما كانت عليه مِنَ التثقيل ، فلمّا اتّصل الضّمير ولم تَعُدْ « أنْ » إلى أصْلِها ، حكم أبو عليّ بقُبْحِ ذلك ، وقاسَه(٣) على قول مَنْ أعْمَلَ « أنْ » المخفَّفة في الاسم الظّاهر .

ومِنْ لطيفِ استئناسِ أبي عليّ بهذا الأصْلِ ما ذكره في تغليب الخطاب على الغيبة ؛ قال(٤) : « ويجوز فيما كان قبله لَفْظُ غيبةٍ الخطابُ ؛ ووَجْهُ ذلك أنْ تجمعَ بين الغيبة والخطاب ، فتغلِّب الخطاب على الغيبة ؛ لأنَّ الغيبةَ يُغَلَّبُ عليها

---

(١) هو الفرّاء في معاني القرآن لـه ٢/ ٩٠ ، والبيت من إنشاد البغداديّين في الإغْفَال ١/ ٦٧ ، والشّيرازيّات ٩٠ ، وهو في الزّاهر ١/ ٣٢٠ ، وإعراب القراءات السّبْع وعللها ١/ ١٨٣ ، ٢٩٥ ، ٢/ ٤٦٣ ، والمنصف ٣/ ١٢٨ ، والأزهية ٦٢ ، والإبانة ٢/ ١١١ ، ٣/ ٣٤٣ ، والمخصّص ١٧/ ١٤٧ ، وابن الشّجريّ ٣/ ١٥٣ ، والإنْصاف ١٦٩ ، والتّبيين ٣٤٩ ، وابن يعيش ٨/ ٧١ ، والتذييل ٥/ ١٦٠ ، والارتشاف ٣/ ١٢٧٥ ، والنُّكت الحِسَان ٨٧ ، والمُغني ٤٧ ، وشرح أبياته ١/ ١٤٧ ، والأشباه والنّظائر ٣/ ١٨٠ ، والخزانة ٥/ ٤٢٦ .

يوم الرّخاء : قبل إحكام عقد النكاح .

(٢) في التذييل ٥/ ١٦١ « يجوز أنْ يظهر عملها إذا خُفِّفَت على ضَعْفٍ ، نحو علمتُ أنْ زيداً قائم ، وأكثر ما يكون هذا في الشِّعْر ، وأطلق بعضُهم جوازَ إعمالها مخفّفة في الاسم الظّاهر من غير اضطرارٍ ولا ضَعْفٍ . وأظُنُّ أنّه قد قُرِئَ في الشّاذّ ﴿والخامسةَ أنْ غَضَبَ اللهِ عليها﴾ [سورة النّور : ٩] » اهـ. وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٤ ، ونقل صاحب معجم القراءات ٦/ ٢٣٣ هذه القراءة عن السّيوطي في الهمع ٢/ ١٨٤ ، وغلب على ظنّه أنّ الصّوابَ ﴿أنْ غَضَبُ﴾ ، وأنَّ المحقِّق سها في ضَبْطِ القراءة ، ومِثْلُ هذا عندَه كثير!

(٣) في الإغْفَال ١/ ٦٧ : « هذا القياس إنْ رُفِضَ كان وَجْهاً ؛ لأنَّ ما يُحذف مع المظهر أو يُبْدَل إذا وُصِلَ بالمضمر رُدَّ إلى الأصْلِ » اهـ .

(٤) الحُجّة ٢/ ١١٣ .

الخطابُ ، فيصير كتغليب المذكَّر على المؤنَّث ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم قد بَدَؤُوا بالخطاب على الغيبة في باب الضّمير ، **وهو موضعٌ يُرَدُّ فيه كثيرٌ مِن الأشياءِ إلى أصولها** ، . . فلمّا قدّمُوا المخاطب على الغائب ، فقالوا : أَعْطاكه ، ولم يقولوا : أَعْطاهُوك ، علمْتَ أَنَّه أَقْدَمُ في الرُّتبة » اهـ

غلَّب أبو عليّ الخطاب على الغيبة مستدلًّا بتقديم ضمير المخاطب على الغائب إذا اتّصلا بفعلٍ واحدٍ ، فتعاقُبُ الضميرَيْنِ على هذا الوَجْهِ ـ وبابُ الضّميرِ يردُّ الأشياءَ إلى أصولها الأُوَل ـ دليل على أنَّ ضمير المخاطب أَسْبَقُ وأَقْدَمُ رتبةً ، ولهذا ما غلَّبه أبو عليّ على ضمير الغائب ؛ إذ حقُّ القديم أَنْ يُغَلَّبَ على الحادث الطارئ .

٨ ـ التحقير والتكسير يَرُدَّان الأَشْيَاءَ إلى أصولها .

أفاد علماء العربيّة مِنْ هذا الأَصْلِ في معرفة ما اعتراه حَذْفٌ أو إِعْلالٌ أو إِبْدالٌ من الأَبنية ، وقد أشار سيبويه إلى هذا الأصل في غير موضع من كتابه ؛ قال[١] : « **هذا باب تحقير كلِّ حرفٍ كان فيه بدلٌ فإنَّك تحذف ذلك البدل ، وتردّ الذي هو من أصل الحرف ، إذا حقّرته ، كما تفعل ذلك إذا كسّرْتَه للجمع** ؛ فمِنْ ذلك ميزان وميقات وميعاد ، تقول : مُوَيْزِيْن ومُوَيْعِيْد ومُوَيْقِيْت ، وإنَّما أبدلوا الياءَ لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة ، فلمّا ذهب ما يستثقلون رُدَّ الحرفُ إلى أَصْلِه . وكذلك فعلوا حين كسّروا للجمع ، قالوا : مَوَازِيْن ومَوَاعِيْد ومَوَاقِيْت . ومثل ذلك قِيْل ونحوه ، تقول : قُوَيْل كما قلت : أَقْوَال » .

وقال أيضاً[٢] : « **قد يحذفون مِمَّا كان على ثلاثةٍ حرفاً ، وهو في الأَصْلِ له ، ويردّونه في التّحقير والجمع** ؛ وذلك قولهم في دَمٍ : دُمَيٌّ ، وفي حِرٍ : حُرَيْحٌ ، وفي شفة : شُفَيْهة ، وفي عِدَة : وُعَيدة » .

وقال أيضاً[٣] : « **التصغير والجمع مِنْ وادٍ واحدٍ** » .

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨ ، والحُجّة ١/ ٢٧٦ .
(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٢ .
(٣) الكتاب ٣/ ٤١٧ ، والحُجّة ١/ ٧٢ .

وقد أفاد أبو عليّ من هذا الأصل في حِجَاجِه ؛ من ذلك ما قاله في قراءة من قرأ[1] ﴿يَا بُنَيِّ ارْكَب مَّعَنَا﴾ [سورة هود : ٤٢] مضافةً بكسر الياء :[2] « الكسر في الياء الوجهُ ؛ وذلك أنَّ اللّام في ابن ياء أو واو ، حُذفت من ابن كما حُذفت من اسم واثنين ، وإذا حقَّرْتَ ألحقْتَ ياءَ التحقير ، فلزم أَنْ تُرَدَّ اللّام التي حُذِفَتْ ؛ لأنَّك لو لم تردَّها لوجب أَنْ تحرَّكَ ياءَ التحقير بحركات الإعراب ، وتُعَاقِبَها عليها ، وهي لا تحرَّكُ أبداً بحركة الإعراب ولا غيرها ؛ أَلَا تَرى أنَّ مَنْ خَفَّفَ الهمزةَ الساكنَ ما قبلَها ، نحو ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [سورة النّمل : ٢٥] لم يفعل ذلك في الهمزة في نحو : أُفَيْئِس[3] ، إنّما يُبْدِلُ من الهمزة ياء ، ويدغم فيها ياء التحقير كما يفعل ذلك مع ياء خطيئة » ، ثمّ ذكر أنَّه اجتمع ثلاث ياءات ، الأولى منها التي للتحقير ، والثّانية لام الفعل ، والثّالثة التي للإضافة ، تقول : هذا بنيّي ، وفي النّداء جاز أَنْ تُحْذَف التي للإضافة ، وتبقى الكسرة دلالةً عليها .

انطلق أبو عليّ في تصريفِ القراءة مِنْ أَصْلٍ ينصُّ على أنَّ التّحقيرَ يردُّ الأشياءَ إلى أَصلها الذي كانتْ عليه ، ولولا هذا الرّدُّ لوجب أَنْ تحرَّك ياء التصغير بحركات الإعراب ، وهي لا تمسُّها الحركة ، واستدلَّ على وجوب إسكان ياء التحقير بأنَّ مَنْ أَلقى حركة الهمزة في ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ على الباء لم يفعل ذلك في أُفَيْئِس ، لِمَا يلزم من تحريك الياء ، وإنّما يبدل من الهمزة الياء ، ويدغم في الياء ، فيقول : أُفَيِّس . ولولا ملاحظة هذا الأصل لكان قراءةُ مَنْ قَرأَ ﴿يَٰبُنَيِّ﴾ الوَجْهَ ، إذ لم يردَّ التحقيرُ اللّامَ المحذوفةَ ، وأُدْغِمَتْ ياء النفس في ياء التحقير ، وإن كان أبو عليّ قد أجرى أقيستَه فيها ورَدَّها إلى مثال القراءة الرّاجحة .

على أنَّ التصغير قد لا يردّ ما حُذِفَ من الكلمة ؛ من ذلك كلمة ناس مصغَّرها نُوَيْس ، وأصلها أناس ، ولو رَدَّ الأَصْلَ لقال أُنَيْس ، وعلَّلَ ذلك ابن الشّجريّ

---

(١) السّبْعة ٣٣٣ .

(٢) الحُجّة ٤/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(٣) وقع في مطبوعة الحُجّة : أَفْياء ، وهو تحريف .

بـ[1] « **أَنَّ رَدَّ المحذوف إنّما يلزمُ في التحقير للحاجة إليه** ، كقولك في تحقير عِدَة وزِنَة : وُعَيْدَة ووُزَيْنَة . . . أَلَا تَرَى أنّك لو لم تردَّ المحذوف من عِدَة أوقعْتَ ياء التحقير ثالثة بعد الدّال ، وحرّكْتَها بالفتح ، لوقوع تاء التأنيث بعدها ، فصارت الكلمة إلى عُدَيَة ، بزنة فُعَلَة ، كرُطَبَة ، وحقيقةُ زنتِها : عُلَيَة ؛ لأنَّ وَزْنَ عِدَة : عِلَة ، والياءُ زائدةٌ للتحقير ، فخرجتْ بذلك عن مثال التحقير ، ثم انقلبت الياءُ ألفاً ، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها ، فصارت إلى عُدَاة ، وهذا إفسادٌ مُسْتَحْكِمٌ ؛ لأنَّ ياءَ التحقير لا تمسُّها الحركة . . وليس في تحقير أُناس ، إذا لم تردَّ المحذوف ، شيءٌ يُخْرِجُ بابَ التحقير عن قياسه ، لأنَّ قولَنا : ناسٌ ، وإنْ كان بوزن عالٍ ؛ فإنَّه مماثلٌ لبابٍ ، وإنْ كان بابٌ وَزْنُه فَعْل ، وكذلك تحقيرُه مماثلٌ لتحقيره ، وإن كان نُوَيْس وَزْنُه عُوَيْل ، وبُوَيْب وَزْنُه فُعَيْل » .

وقد لا يرجع الجمع والتصغير الشَّيْءَ إلى أصله ؛ من ذلك آخر جمعت على أواخر ، وحُقِّرت على أُوَيْخر ، ولم يرد الهمز وألزموه البدل ؛ قال أبو عليّ[2] : « **ولمّا كسّروا وحقّروا جعلوا هذه المبدلة بمنزلة ما لا أصل له في الهمز ، فقالوا : أواخر وأويخر** . . . لم يرجعوها في التحقير والتكسير كما أرجعوا الواو في ميقات وميعاد والياء من موسر في قولهم : مواقيت ومياسير » .

وقد لا يدلُّ الجمع والتصغير على أصل الجذر يقيناً ، من ذلك كلمة ابن ، تكسَّرُ على أبناء ، وتُصَغَّر على بُنَيّ ، فلم يعرف جذرها الثّلاثي أهو بنو أم بني؟ إذ يحتمل مصغَّرُها أَنْ يكون بُنَيْو ، فاجتمعت الواو والياء ، وكان السّابق منهما ساكناً ، فقُلبت الواو ياءً ، وأُدْغِمَتْ في الياء ، ويحتمل أيضاً أَنْ يكون بُنَيْي ، أُدْغِم المثلان . وقد ألمع أبو عليّ إلى هذه المسألة حين تكلّم على أصل « ابن » :[3] « الدليل على أنَّ المحذوف من « ابن » واو ، **أَنَّ هذه الأشياءَ المحذوفةَ إذا أُريدَ عِلْمُ المحذوفِ منه** :

---

(1) ابن الشّجريّ ٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤ .

(2) الحُجّة ١/ ٢٧٦ .

(3) الإغفال ١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦ ، وعنه في المخصّص ١٣/ ١٩٥ .

أهو ياءٌ أو واو أو غير ذلك ، وَجَبَ أَنْ يُنْظَرَ في تثنيته ، أو جَمْعِه بالتّاء ، أوفِعْل مأخوذٍ منه ، أو جمعه المكسَّر . فإنْ وُجِدَ في أحد ذلك ياءٌ أو واو أوْ غيرُ ذلك ، حُكِمَ على أنَّ المحذوفَ في الواحد هو ما يظهر في أحد هذه الأشياء ، كما حكمْتَ بإخوة أنَّ المحذوف واو ، وبـ غدوْت أنَّ المحذوفَ مِنْ غدٍ واو ، وبـ دميان أنَّ المحذوف من دم ياء ، وبـ عِضَوَات أنَّ المحذوف مِنْ عضة الواو[1] ، وليس في ابن شَيْءٌ من ذلك ، فيُسْتَدَلَّ منه على أَنَّ المحذوف ياء أو واو . فإذا لم يكن شَيْءٌ مِنْ هذا ، كان أَوْلَى الأشياء أَنْ يُحْمَلَ على نظيره ، فيجعل المحذوف كالمحذوفِ مِنْ نظيره ، ونظيره « أخت » ؛ لأنَّه صفة قد أُلحقت بـ قُفْل ، كما أُلحقت بِنْت بـ عِدْل . فالمحذوف من أُخْت الواو ؛ لقولهم : إخوة ، فكذلك ينبغي أَنْ يكونَ المحذوفُ من « بِنْت » الواو » اهـ

لم ينفع إجراء هذا الأصل في الكشف عن جذر ابن ، فأجراه أبو عليّ على أَصْل آخر ، هو الحَمْلُ على النظير الذي كشف عن الجذر بنو . وأضافَ إلى هذا الأصل أَصْلًا آخر ، وهو أنَّ التثنية والجمع بالألف والتاء ربّما كشفا عن أصل غُيِّر ، فأخوات دَلَّت على الأصل أَخَوَ ، ويديان دَلَّت على الأصل يَدَيَ ، وكذلك دَمَيَان دَلَّت على دَمِيَ . وربّما اِسْتُعْمِلَ مِمّا نقص لامُه فِعْلٌ يشي بهذه اللّام ، فقولهم « تفوّهت » يدلُّ على أنَّ أصل فم فوه ، وكذلك جمعه وتحقيره يدلّان على ذلك : فُوَيْه وأَفْوَاه ، وقولهم غَدَوْت يدلّ على أصل غد غَدْو . وبَيِّنٌ أَنَّ أبا عليّ جرَّبَ الأَصْلَ ليهتديَ إلى جذرٍ خَفِيَ ، فإنْ لم يكشفْه إجْراءُ هذا الأَصْلِ عليه ، تلطَّفَ في إِعْمال أَصْلٍ آخر حتّى يجلو الغمّة عمّا انبهم أمره .

٩ ـ الضَّرَائِرُ الشِّعْرِيَّةُ تَرُدُّ الأَشْيَاءَ إلى أُصُولها .

لمّا كان الشِّعْرُ مقاماً ضَيِّقاً لِلّذي فيه من التزام الوَزْنِ والقافية ـ وهم مِمَّا يَتَرَنَّمُوْنَ بالشِّعْرِ ويَحْدُوْنَ به ـ حَمَلَهم ذلك على ارتكاب مَذَاهِبَ لا تخلو مِنْ ضَعْفٍ . على أنَّ هذا الضَّعْف لا يَعْني الفَوْضَى أو اغتفارَ رَفْعِ منصوبٍ أو استعمالَ لَفْظٍ يكون المُنْشِدُ

---

(١) ساق هذه الأمثلة في الحُجّة ٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤ .

فيه لاحناً ، وما كان هذا صفته لا يدخلُ حرم الشِّعْر ، نصَّ على ذلك أبو سعيد السِّيرافيّ[١] : « **واعلمْ أنَّ الشِّعْرَ لمَّا كان كلاماً مَوْزوناً ، تكونُ الزيادةُ فيه والنَّقْصُ منه . . . = استُجيزَ فيه لتقويمِ وَزْنه مِنْ زيادةٍ ونُقْصَانٍ وغيرِ ذلك ما لا يُستجازُ في الكلامِ مثلُه . وليس في شَيْءٍ مِنْ ذلك رَفْعُ مَنْصوب ولا نَصْبُ مخفوضٍ ، ولا لَفْظٌ يكونُ المتكلِّمُ فيه لاحِناً** . ومتى وُجِدَ هذا في شعرٍ كان ساقِطاً مطَّرحاً ، ولم يدخلْ في ضرورة الشِّعْرِ » اهـ .

وقال ابنُ السَّرَّاج[٢] : « **فأمَّا ما لا يجوزُ للشَّاعرِ في ضرورته ، فلا يجوزُ له أَنْ يلحنَ لتسويةِ قافيةٍ ، ولا لإقامةِ وَزْنٍ بأَنْ يُحرِّكَ مجزوماً ، أَوْ يسكن مُعْرباً ، وليس له أَنْ يُخْرِجَ شيئاً عن لَفْظِه** ، إلَّا أَنْ يكونَ يُخرجُه إلى أَصْلٍ قد كان له فيردّه إليه ؛ لأنَّه كان حقيقتَه ، وإنَّما أَخْرَجَه عنه[٣] قياسٌ لَزِمَه ، أو اطِّرادٌ استمرَّ به ، أو استخفافٌ لعلَّةٍ واقعةٍ » اهـ .

فليسَ اللَّحْنُ مِنَ الضَّرورةِ في شَيْءٍ ، وما مِنْ ضرورةٍ تُؤْتَى إلَّا وآتيها يحاولُ بها وجهاً ، أَلمع إلى هذا الأَصْلِ الجامع شيخُ الصِّناعة سيبويه[٤] : « **وليس شَيْءٌ يُضْطرُّون إليه إلَّا وهم يُحاولون به وَجْهاً** » .

وجملة ما وقع من الضَّرائر في أشعارهم لا يخرج عن ضربَيْنِ[٥] :

الأَوَّل : معاودة أَصْلٍ مَهْجُورٍ .

والثَّاني : وَجْهٌ ضعيفٌ مِنَ القياسِ ؛ لضَعْفِ الشَّبَهِ بينَ المقيسِ والمقيسِ عليه .

فمِنْ أمثلة الضَّرْبِ الأَوَّل صَرْفُ ما لا ينصرف ، وهو مطّرد في كلِّ الأسماء الممنوعة مِنَ الصَّرْفِ ؛ لأنَّ أَصْلَها الصَّرْفُ ودخولُ التنوين عليها ، فإذا ما اضطرّ

---

(١) ضرورة الشِّعْر له ٣٤ .

(٢) الأصول له ٣/٤٣٦ .

(٣) وقع في مطبوعة الأصول : عن قياس ، وهو تحريف .

(٤) الكتاب ١/٢٢ .

(٥) انظر : الأصول ٣/٤٣٥ ـ ٤٣٦ ، والقياس في النّحو ٨٥ .

الشّاعر رَدَّها إلى أَصْلِها غيرَ حافِلٍ بالعِلَلِ الدَّاخلةِ عليها المانعةِ لها ؛ روى أبو عليّ عن أبي الحسن أنّه قال[1] : « سمعْنا مِنَ العرب مَنْ يصرفُ هذا ، ويصرفُ جميع ما لا ينصرف »، وقال: « هذا لغةُ الشُّعراء ؛ لأنّهم اضطرّوا إليه في الشِّعْر ، فصرفوه ، فَجَرَتْ ألسنتُهم على ذلك ، واحتملُوا ذلك في الشِّعْر ؛ لأنّه يحتملُ الزِّيادةَ كما يحتملُ النَّقْصَ ، فاحتملُوا زيادة التنوين ، فلمّا دخل التنوينُ دَخَلَ الصَّرْفُ » .

ومِنْ أمثلة الضَّرْبِ الثّاني **حذف حركة الإعراب تشبيهاً لها بحركة البناء** ؛ قال أبو عليّ[2] : « فأمّا مَنْ[3] زَعَمَ أنَّ حَذْفَ هذه الحركة لا يجوز مِنْ حيث كانتْ عَلَماً للإعراب ، فليس قولُه بمستقيمٍ ؛ وذلك أنَّ حركات الإعراب قد تُحْذَفُ لأشياءَ ؛ ألا تَرى أنّها تُحذف في الوقْف ، وتُحذف من الأسماء والأفعال المعتلّة . فلو كانتْ حركة الإعراب لا يجوزُ حَذْفُها مِنْ حيثُ كانتْ دلالةَ الإعراب ، لم يَجُزْ حَذْفُها في هذه المواضع . فإذا جاز حَذْفُها في هذه المواضع لعوارضَ تَعْرِضُ ، جازَ حَذْفُها أيضاً فيما ذهب إليه سيبويه[4] ، وهو التشبيهُ بحركة البناء ، والجامع بينهما : أنّهما جميعاً زائدان ، وأنّها قد تَسْقط في الوقف والاعتلال ، كما تسقط التي للبناء للتخفيف » .

على أنَّ ضرورةَ الشِّعْر موضعٌ اشتجرتْ فيه أقلامُ النُّحاة ، فكثيرٌ مِمّا اعتدَّه البصريُّون ضرورةً رآه الكوفيُّون سائغاً في سَعَةِ الكلام ، بل إنَّ بينَ البصريّين أنفسِهم اختلافاً في ذلك ؛ فتجويزُ إسكانِ حركة الإعراب مِمّا رآه ابن السَّرّاج[5] لَحْناً لا يجوز للشّاعر في ضرورته ، وحكى أبو عليّ[6] عن سيبويه أنّه يجوّز ذلك ، ولا يفصلُ بينَ

---

(١) الحُجّة ٦/ ٣٤٩ ، والبديع في علم العربيّة لابن الأثير ٢/ ٢٧٦

(٢) الحُجّة ٢/ ٧٩ ـ ٨٠ ، ١/ ١٠٠ ، ٣/ ٢٣٣ ، ٦/ ٣٢ .

(٣) ابن السَّرّاج في الأصول ٢/ ٣٦٥ ، ٣/ ٤٣٦ ، والزَّجّاج في معانيه ١/ ١٣٦ ، والمبرِّد فيما عزاه إليه أبو عليّ في البغداديّات ٤٣١ ، وابن جنّي في الخصائص ١/ ٧٥ .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٠٤ .

(٥) الأُصول ٣/ ٤٣٦ .

(٦) الحُجّة ٢/ ٧٩ ، والكتاب ٤/ ٢٠٤ .

إسكانَ حركةِ المبنيِّ وإسكانِ حركةِ المُعْرَبِ في الشِّعْر ، وقد روى ذلك عن العرب ، وإذا جاءَت الرِّوايةُ لم تُرَدَّ بالقياس . وما أنشدَه سيبويه مِنْ أشعارٍ أُسْكِنَتْ فيها حركةُ الإعراب طعن فيه المبرِّد[1] ، ورآه على خلاف القياس ، ورأى ابنُ جنِّي اعتراضَ أبي العبّاس على ما رواه صاحب الكتاب ردّاً للرِّواية وتحكُّماً على السَّماع بالشَّهوة ، وإنكاراً على العرب ما هو مِنْ لغة شعرهم . ولهذا ما وُصِفَتْ أصول المبرِّد في هذه الجهة بأنَّها[2] لا تخلو من اضطراب ، حتَّى إنَّه يُخَيَّلُ لمتأمِّلها أنَّ الرّجلَ كان مدفوعاً في أكثرها بالشَّهوة إلى الصِّيال ، والرّغبة في المخالفة .

وهذا الذي رآه سيبويه جائزاً في الشِّعْر ، وطعن فيه المبرِّد ، استأنس به أبو عليّ في توجيه قراءة مَنْ روى الإسكان عن أبي عَمْرو في قوله تعالى ﴿إلى بَارِئْكُم﴾ [سورة البقرة : ٥٤] ؛ قال[3] : « هذا كلُّه على الاختلاس مستقيمٌ حَسَنٌ . ومَنْ روى عنه الإسكان فيها ـ وقد جاءَ ذلك في الشِّعْرِ ـ فلعلَّه ظَنَّ الاختلاسَ إسكاناً » .

ومثل هذا ما ذكره في توجيه قراءة حمزة وحده ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئْ وَلَا﴾ [سورة فاطر : ٤٣] ساكنة الهمزة[4] : « نُزِّلَتْ حركةُ الإعراب منزلة غير حركة الإعراب في أن استُجيزَ فيها من التخفيف ما استُجيز في غيرها . وليس يختلُّ بذلك دلالةُ الإعراب ؛ لأنَّ الحُكْمَ بمواضعِها معلومٌ ، كما كان معلوماً في المعتلّ والإسكانِ للوقف » اهـ .

ورأى أبو عليّ[5] ما رواه الأخفش عن بعضهم مِنْ أنَّه قرأ ﴿جَآءَتْ رُسُلْنَا﴾ [سورة هود : ٦٩] في قياس ما أنشده سيبويه مِنْ أشعار أُسْكِنَتْ فيها حركة الإعراب . وأنشد ابن جنّي[6] عقب ما حكاه عن أبي زيد ﴿بَلَىٰ ورُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [سورة الزخرف : ٨٠] بسكون اللّام = ما أنشده صاحب الكتاب من أشعار أُسْكِنَتْ فيها حركةُ الإعراب .

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٧٥ ، والمحتسب ١/ ١١٠ ، والخزانة ٤/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥ .
(٢) القياس في النَّحو ٩٢ .
(٣) الحُجَّة ٢/ ٨٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٩٩ ، والسَّبْعة ١٥٥ .
(٤) الحُجَّة ٦/ ٣٢ ـ ٣٣ ، والسَّبْعة ٥٣٥ .
(٥) الحُجَّة ٢/ ٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٩٩ .
(٦) المحتسب ١/ ١٠٩ ، ١١٠ .

هذه مسألة واحدة : تجويز إسكان حركة الإعراب ؛ رأى سيبويه أنَّه مِمّا يجوز في الشِّعْر وحدَه ، ورأى المبرِّد أنّه لا يكون في شعر ولا نثر ، وطعن فيما أنشده سيبويه من شواهد ذلك ، وذهب ابن السَّرَّاج إلى أنَّ مستعملَ ذلك لاحِنٌ ، وأنَّه مِمّا لا يجوز للشّاعر في ضرورته ، والتمس أبو عليّ لهذا الإسكان وجهاً من القياس ، وصحَّح مذهب سيبويه ، واتّسع فيه فأَجْرَى بعض القراءة عليه ؛ لكأنَّه لا يريدُ أَنْ يقصره على الشِّعْر وحده ما دامت بعض القراءات المرويّة جاءَتْ على وِفَاقِه ، وليس يختلّ بذلك عَلَمُ الإعرابِ كما لم يختلّ في المعتلّ والموقوفِ عليه .

ومن هذا ما ذكره السِّيرافيّ[1] في بدل أسماء الأعلام مِنْ أنَّه على ثلاثة أَضْرُبٍ :

ضَرْبٌ يجوزُ في الشِّعْر والكلام مِنْ نحو قولِهم في عبد الله عُبَيْد الله .

وضَرْبٌ يجوزُ في الشِّعْر[2] ولا يجوزُ في الكلام ، كأَنْ يُبْدَلَ اسمٌ من الاسم المعروف به ، ولم يَرَ أبو عليّ هذا الضَّرْبَ مقصوراً على أسماءِ الأَعْلام ، بل يراه في كلّ اسم حُرِّفَ عمّا كان عليه لإقامة وَزْنٍ أو إصلاح قافية ؛ قال[3] : « فأَمّا قول الشَّاعر[4] :

هُمُ أَنْشَبُوا زُرْقَ القَنَا في نُحُورِهم ... وبِيْضاً تَقِيْضُ البَيْضَ مِنْ حَيْثُ طَائِرُهْ

فإنَّ الدِّماغ يُسَمَّى الفَرْخَ ، فيما روى لنا محمَّد بْنُ السَّرِيّ . وتقيض : تكسر . وقد قال غيرُه : الدّماغ يُقالُ له الفَرْخُ ، فوضعَ الطَّائر موضعَ الفَرْخِ ؛ لأنَّه في المعنى طائر ، وحرَّفَ الاسمَ عمّا كان عليه لما احتاج إليه مِنْ إقامةِ القافية ، كما حُرِّفَ لإقامةِ الوَزْنِ نَحْوُ ما أنْشَدناه عليُّ بْنُ سُليمان[5] :

---

(١) ضرورة الشِّعْر ١٤٢ .

(٢) سمّاه أبو عليّ التحريف ، وهو وضع الألفاظ بعضها موضع بعض لإقامة وَزْنٍ أَوْ إصلاحِ قافية . انظر : الشِّعْر ١/ ١٨٥ ـ ١٨٧ ، والحُجَّة ٣/ ٢٧٩ .

(٣) الحُجَّة ٣/ ٢٧٩ .

(٤) عبد الله بن الحُوَيرث الحنفي في المعاني الكبير ٢/ ٩٨٧ ، والشِّعْر ١/ ١٨٥ ، والمخصَّص ١/ ٥٥ ، ١١٤/١٦ .

(٥) للكُميت ، شعره ٢/ ٣٥٩ ، وإصلاح المنطق ٨٩ ، وشرح أبياته ٢٥٣ ، وترتيبه ٢/ ٥٨٧ ، وتهذيبه=

بَنِـي رَبِّ الجَـوَادِ فـلا تَفِيْلُـوا فَمَـا أَنْتُـم فَنَعْـذِرَكُـم لِفِيْـلِ

أراد ربيعة الفرس ، فوضع الجواد موضعَه » اهـ

وضَرْبٌ لا يجوزُ في الشّعْرِ ولا في الكلامِ ، كالغَلَطِ الذي يغلطُه الشّاعرُ في اسمٍ أو غيرِه ، مِمّا يُظَنُّ أَنّ الأمْرِ فيه على ما قال ؛ كقوله[1] :

مِثْـلُ النَّصَـارَى قَتَلُـوا المَسِيْحَـا

وإنّما اليهود على ما قالت اليهود والنّصارى قتلوا المسيح .

وهذا الذي رآه السّيرافيُّ غلطاً لا يجوزُ في القبيلَيْنِ رآه ابنُ جنّي مِنَ الضّرورةِ المغفورةِ ؛ قال في قول حُسَيْل بن سَجِيح الضّبّيّ[2] :

وبَيْضَـاءَ مِـنْ نَسْـجِ ابْـنِ داودَ نَثْـرَةٍ تَخَيَّـرْتُهـا يَـوْمَ اللِّقَـاءِ المَـلاَبِسَـا

« [3] قوله : مِنْ نَسْجِ ابن داود ، مِنْ أَغْلاطِ العرب[4] ، وذلك أنَّ الصَّنْعة إنّما كانتْ لداود نفسِه . وقد يَلْحَقُ الشّاعرَ الدَّهَشُ في حالِ صنعتِه ، فيجري ذلك نحواً من الضرورة المغفورةِ له ، وعليه ما جاءَ مِنْ نحوِ قوله :

مِثْـلُ النَّصَـارَى قَتَلُـوا المَسِيْحَـا » اهـ

فما عدّه السّيرافيُّ غلطاً لا يجوزُ في نَظْمٍ ولا نَثْرٍ رآه ابن جنّي ضرورةً مغفورةً رَدَّها إلى ما يعتري الشّاعِرَ لحظةَ خَلْقِ الشّعْرِ والترنُّمِ بإنْشادِه مِنَ الدّهْشة ، فيذهلُ عن

= ٢٧٦/١ ، وتهذيب الألفاظ ١٨٩/١ ، والعسكريّات ١١٣ ، والشّعْر ١٨٦/١ ، والمخصّص ٥٦/١ ، ٥١/٣ ، والفيالة ضَعْفُ الرّأي . وقال ابن عصفور في الضّرائر ٢٤٣ : « أراد ربيعة الفرس ، فلم يتزنْ له ، فوضع ربّاً موضع ربيعة ؛ لأنّه رَبّ الفرس ، أي صاحبه ، ووضع الجواد موضع الفرس » اهـ وانظر : تذكرة النُّحاة ٥٩٣ .

(١) المعاني الكبير ٨٧٩/٢ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٠٢ ، وضرورة الشّعْر ١٤٦ .

(٢) مِنْ كلمةٍ له في شرح الحماسة للمرزوقيّ ٥٦٩ ، بيضاء : درع نقيّة .

(٣) التنبيه لابن جنّي ٨٧/أ .

(٤) قال المرزوقي في شرح الحماسة ٥٧٠ : « وللعربِ عادةٌ معروفةٌ في إقامة الأب مقام الابن ، والابن مقامَ الأب ، وتسمية الشيءِ باسم غيره إذا كان من سببه . والأعلام لا يدخلُها المجاز ، ولكن تُستعارُ إذا حصل بها القَصْدُ وأُمِنَ معها اللَّبْسُ عند الذِّكْر » اهـ .

صَوَابِ اسمِ العَلَمِ الذي يَرِدُ في شعره ، ورآه المرزوقي من باب تسمية الشّيءِ باسم غيره إذا كان من سببه ، ويمكن للأعلام أَنْ يُتَصَرَّفَ بها إذا كان القَصْدُ بها واضحاً واللَّبْسُ مَأْموناً ، دون أَنْ يُلْمِعَ إلى أَنَّ هذا مِمَّا يُقْصَرُ على الشِّعْرِ .

ويظهرُ أَثَرُ اختلافِهم في عدِّهم الشَّيْءَ من الضَّرورة أو ليس منها في تخريج القراءات القرآنيّة ؛ إذ لا يصحُّ أَنْ يُحْمَلَ كلامُ الله ، وهو أعلى الكلام وأقْواه ، على ما تُبِيْحُهُ لغةُ الشِّعْرِ مِنْ ضَرَائِرَ للضِّيْقِ الذي يكونُ فيه ؛ قال السِّيرافيّ[1] : « وليس في القرآنِ ضرورةٌ » ، وقال أبو حَيّان[2] : « وإنَّما جرى أبو البقاء في إعرابه في القرآن على حدِّ ما يُجرى في شعر الشّنفرى والشَّمَّاخ مِنْ تجويز الأشْياءِ البعيدةِ والتقاديرِ المُسْتَغْنَى عنها ، ونحن نُنَزِّهُ القرآنَ عن ذلك » ، وقال أيضاً : « ينبغي أَنْ يُحملَ ـ يَعْني القرآن ـ على أَحْسَنِ إعرابٍ وأَحْسَنِ تركيب ؛ إذْ كلامُ الله تعالى أَفْصَحُ الكلام ؛ فلا يجوزُ فيه جميعُ ما يجوِّزُه النُّحاةُ في شِعْرِ الشَّمَّاخِ والطِّرمّاحِ وغَيْرِهما مِنْ سُلُوكِ التقاديرِ البعيدةِ والتراكيبِ القَلِقَةِ والمجازاتِ المُعَقَّدَة » .

وقال أبو عليّ[3] : « اللاّم إنَّما تدخل على فِعْلِ الغائب ؛ لأَنَّ المواجَهَ استُغْنِيَ فيه عن اللاّم بقولهم : افعلْ ، فصار شبيهاً بالماضي من يَدَعُ الذي استُغْنِيَ عنه بترك . ولو قُلْتَ ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾[4] [سورة يونس : ٥٨] ، فألحقْتَ التاء ، لكنْتَ مستعملاً لِمَا هو كالمرفوضِ ، وإنْ كانَ الأَصْلَ ، فلا يرجُحُ القراءةَ بالتاءِ أَنَّ ذلك هو الأَصْلُ ؛ لِمَا قد ترى كثيراً من الأصول المرفوضة » .

فهذه قراءة نفر من غير السبعة جاءت على أَصْلٍ مهجورٍ ، وهو[5] أَنَّ الأَمْرَ أَصْله أَنْ يكونَ بحرف الأمر ، وهو اللاّم ، فأَصْلُ اضربْ لِتضربْ ، ولمّا كَثُرَ أَمْرُ الحاضرِ نحو قم واقرأْ حذفوا حرف المضارعة ، ولمّا حُذِفَ حرف المضارعة بقي ما بعدَه في

---

(١) ضرورة الشِّعْر ٦٣ .

(٢) البحر ١/ ٣٨٥ ، ٤ ـ ٥ .

(٣) الحُجّة ٤/ ٢٨٢ .

(٤) قراءة عثمان وأُبيّ والحسن وغيرهم . المحتسب ١/ ٣١٣ .

(٥) انظر : المحتسب ١/ ٣١٣ ، والخصائص ٢/ ٣٠٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٢٤ .

أكثرِ الأمْرِ ساكناً ، فاحتيجَ إلى همزة الوصل ليقع الابتداءُ بها ، »[1] **وربَّما كان ما سمّوه أَصْلاً مهجوراً ذا حقيقةٍ تاريخيّة ، أيْ مِنَ المحتمل أَنْ يكونَ قد جاءَ عليه حينٌ مِنَ الدَّهْرِ كان فيه مستعملًا ، ثمَّ آلَ مع تراخي الزمن ، وتبعاً لقانون الجنوح إلى الخِفّة في التطوّر اللُّغويّ إلى أَنْ عُدل عن صورته الأولى إلى صورة جديدة ربّما هجروها إلى الأَوْلى في بعض الأحوال » اهـ**

فمجيءُ القراءة على أَصْلٍ مهجورٍ جعلها مرجوحةً عند أبي عليّ ؛ لأنَّ معاودة الأصول المهجورة محلُّه الضّرائر الشِّعْريّة ، وزاد ابن جنّي على ما ذكره أبو عليّ في تخريج قراءة مَنْ قَرَأَ بالتاءِ[2] : « وكأَنَّ الذي حسَّنَ التاءَ هنا أنّه أَمْرٌ لهم بالفرح ، فخُوْطِبُوا بالتاءِ لأنّها أَذْهَبُ في قوّةِ الخطاب ، فاعرفْه ولا تقلْ قياساً على ذلك : فبذلك فلْتحزنوا ؛ لأنَّ الحُزْنَ لا تقبلُه النَّفْسُ قَبُوْلَ الفرح ، إلّا أَنْ تريد إصغارَهم وإرغامَهم » .

والذي حَمَلَ النُّحاة على اعتقادِ أَنَّ أَصْلَ قُمْ لِتَقُمْ[3] « أَنَّ الأَمْرَ مَعْنًى ، فحَقُّه أَنْ يُؤَدَّى بالحرفِ ، ولأنّه أخو النَّهْي ولم يُدَلّ عليه إلّا بالحرفِ ، ولأنَّ الفِعْلَ إنّما وُضِعَ لتقييدِ الحدثِ بالزّمانِ المحصّل ، وكَوْنُه أَمْراً أَوْ خبراً خارجٌ عن مقصودِه ؛ ولأنّهم قد نطقوا بذلك الأَصْلِ ، كقوله[4] :

لِتَقُمْ أَنْتَ يا بْنَ خَيْرِ قريشٍ فَلْتُقَضِّي حَوَائِجَ المُسْلِمِيْنَا » اهـ

ومِمَّا جاءَ على هذا الأَصْلِ المهجورِ الحديثُ الشّريفُ[5] « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكم » .

---

(١) القياس في النّحو ٤٠ .

(٢) المحتسب ١/ ٣١٤ .

(٣) المُغْني (طبعة د . الخطيب) ٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧ .

(٤) الإنْصاف (طبعة د . مبروك) ٤١٥ ، وشرح أبيات المُغْني ٤/ ٣٤٤ ، والخزانة ٩/ ١٤ ، ١٠٦ وفيها : « أَمْرُ المخاطب جاءَ فيه باللّام ، وهو في الشِّعْر أكثرُ منه في النثر » ، فهذا مِنَ البغداديّ إقرارٌ أَنَّ معاودة هذا الأَصْلِ لَيْسَتْ بمقصورةٍ على لغةِ الشِّعْر ، وأنّها تأتي في النَّثْرِ وإنْ كانتْ أَقَلَّ فيه .

(٥) هذه رواية النُّحاة ، وليست في كتب السُّنّة . انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٤٧٠ ، واللّامات ٨٩ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٣٥٥ وحواشيه ، ففيها تحقيقٌ وتخريجٌ ، والبحر ٥/ ١٧٢ .

فهذه قراءة قرآنيّة ، وحديث شريف أَحْيَيَا هذا الأَصْل المهجور ، فهل يمكنُ أَنْ تُحْصَرَ معاودةُ هذا الذي هجروه على لغة الشِّعْر وَحْدَها؟ أَوْ يعدّ أَمْرُ المواجَهِ مقترناً بلام الطلب نحو لتقمْ صورةً ثانيةً لأَمْرِ المخاطب تنضافُ إِلى الصُّورة الأولى : افعلْ ، وإِنْ كانتْ دونَها في الكثرةِ والفُشُوِّ ، وتُجعل الصّورةُ المقترنةُ باللّام أَذْهَبَ في قوّةِ الأمر والخطاب مِنَ الصُّورة التي تأتي مجرَّدةً منها . وإذا صَحّ كَوْنُ الأَصْلِ المهجورِ ذا حقيقةٍ تاريخيةٍ كان النّاسُ على استعماله حيناً مِنَ الدَّهْرِ ، ثمّ سقط هذا الأَصْلُ إِلى مَنْ قَرَأَ به ، فأَجْراهُ وأَحْياه = فهل يُجعل إِحياؤُه حادراً للقراءة عن مرتبة القوّة ، والقرآن وقراءاته جاءَتْ على مذاهب تعرفُها العرب في كلامِها ، ولم يكن العرب لِيُخَاطَبُوا بما تُنْوسِيَ مِنْ لغتِهم وهجروه! والعربيّةُ رَحْبَةٌ فسيحةُ الأَرْجاء ، فإذا وُسِّعَتْ دائرة استعمال الأمر المقترن باللّام لتشملَ القبيلين معاً ولا تُجعل مقصورةً على الشِّعْر وحدَه ، لم يكن ذلك مَذْهباً متبشِّعاً عُدِلَ فيه عن الجادّة .

ومِنَ الأحكام التي جعلها البصريُّون مِمّا يجوز في ضرورة الشِّعْر ، وجعلها أبو عليّ في بعض كلامه مِمّا يقع في النثر : العطف على ضمير الرفع المتّصل والمستتر مِنْ غير توكيد[(١)] .

فقد نصّ صاحب الكتاب[(٢)] أَنّ ذلك مِمّا يجوز في الشِّعْر ، وأنشد عليه[(٣)] :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

---

(١) أجازه الكوفيّون في سعة الكلام ، وقصره البصريّون على ضرورة الشِّعْر ، ونصّوا أنّه لا يحسن إلّا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته مِنَ الفَصْلِ وطول الكلام . انظر مصادر تخريج البيت الآتي .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٩ .

(٣) لعُمَر بن أبي ربيعة، في ملحق ديوانه ٤٩٨ ، والكتاب ٢/ ٣٧٩ ، والنُّكَت عليه ١/ ٦٦٧ ، والكامل ١/ ٤١٨ ، ٢/ ٩٣٢ ، والحُجّة ٦/ ١٨٠ ، والخصائص ٢/ ٣٨٦ ، والمقتصد ٢/ ٩٥٩ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٥٩٣، والإنصاف (طبعة د. مبروك) ٣٨٠، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ١/ ٢٤٦ ، وضرائر الشِّعْر له أيضاً ١٨١ ، وابن يعيش ٣/ ٧٦ ، وشروح سقط الزّند (الخوارزمي) ٢/ ٦٠٩ ، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبَعْليّ ٢/ ٨٣٣ ، والدّرّ المصون ١/ ٢٧٩ .

زُهر : جمع زهراء ، وهي البيضاءُ المُشْرِقَةُ ، وتَهَادَى : تتبختر ، والنِّعاج : بقر الوحش ، وتعسَّفْنَ : ركبْنَ ، المَلَا : الفلاة الواسعة .

وخَرَّجَ العَطْفَ في قوله تعالى ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] على أنَّه حَسُنَ لمكان ﴿لا﴾ .

على حين كان مِن بعض الوجوه التي ذكرها أبو عليّ في الاحتجاج لقراءة الكسائيّ ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ والعَيْنُ بِٱلْعَيْنِ﴾ [سورة المائدة : ٤٥] أَنْ يكون عطف قوله ﴿والعَيْنُ﴾ على الضمير المستتر في الخبر المحذوف الذي تعلّق به الجار والمجرور ﴿بِٱلنَّفْسِ﴾ ، والتقدير : النَّفْسُ مَأْخوذةٌ هي بالنفس ، والعينُ ، ولم يؤكَّد المعطوف عليه بالضمير المنفصل ، واستدلَّ على جواز ذلك بقوله ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [سورة الأنعام : ١٤٨] ، ثمّ قال[1] : « فإنْ قُلْتَ : فإنَّ ﴿لا﴾ في قوله ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ عوضٌ من التأكيد ؛ لأنَّ الكلامَ قد طالَ بها ، كما طال في نحو : حَضَرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ = قيل : هذا إنَّما يستقيمُ أَنْ يكون عوضاً إذا وَقَعَ قبل حرف العطف ليكونَ عوضاً من الضمير المنفصل الذي كان يقعُ قبلَ حرف العطف . فأمّا إذا وقع بعد حرف العطف لم يَسُدَّ ذلك المسدَّ ؛ ألا تَرى أنّك لو قُلْتَ : حضر امرأةٌ اليومَ القاضيَ ، لم يُغْنِ طولُ الكلام في غير هذا الموضع الذي كان ينبغي أَنْ يقع فيه التعويض » اهـ

حكى جامع العلوم هذا الاعتراضَ والجوابَ عنه ، ثمّ قال[2] : « وهذا مِنْ أبي عليّ استدراكٌ على البصريّين قاطبةً ؛ لا سيّما وسيبويه قال في الآية ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ بمنزلة : قمتَ أنتَ وزيدٌ ؛ فلا يَرَى العطف على المضمر إلّا بعد التأكيد » .

فظاهرُ كلامِ أبي عليّ أنَّه يُجيزُ العطف على ضمير الرفع المستتر من غيرِ توكيد ولا فصل ، وجعل منه ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ ، ولم يعتدَّ ﴿لا﴾ فاصلاً حَسُن معه العطف ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ، لأنَّها جاءَت بعد حرف العطف ، ولو كانت فاصلاً لكان حقّها أَنْ تأتي قبلَ العاطف لا بعدَه ، كما أنَّ الضميرَ المنفصلَ المؤكِّدَ يأتي قبلَه لا بعدَه . وجعل منه أيضاً قراءة الكسائيّ ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ والعَيْنُ

---

(١) الحُجّة ٣/٢٢٦ ، والسَّبْعة ٢٤٤ .

(٢) الجواهر ٢/٦٠١ ، وانظر : شرح اللُّمع له ٢/٥٨٩ ، وكشف المشكلات ١/٤٤١ .

﴿بِٱلۡعَيۡنِ﴾ ، وقد سبقه إلى تخريج قراءة الكسائيّ على هذا الوجه شيخُه الزّجّاج ، وهو قول الفرّاء[1] .

على أنَّ أبا عليّ منع أَنْ تكون ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا﴾ [سورة الجاثية : ٣٢] معطوفةً على الضمير المستتر في المصدر ﴿حَقٌّ﴾ لأنّه لم يؤكّد ، وإذا لم يؤكّد لم تُحمل عليه القراءةُ .

ثمّ قال[2] : « وأمّا قوله ﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ * وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [سورة النجم : ٦ ، ٧] ، فإنَّ قولَه ﴿وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ﴾ يرتفع ﴿هُوَ﴾ فيه بالابتداء . وليس هو مِنْ باب : استوى زيدٌ وعَمْرٌو ، إذا أَرَدْتَ استويا ، ولو كان منه لكان : استوى هو وهو ، وكان قوله ﴿بِٱلۡأُفُقِ﴾ ظرفاً للاستواءِ ، وليس كذلك ، ولكنّه « استوى » الذي يُقتصر فيه على فاعلٍ واحدٍ ، كقوله ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ﴾ [سورة القصص : ١٤] ، و﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه : ٥] . فقوله ﴿بِٱلۡأُفُقِ﴾ تأويلنا في موضع رفع بأنّه خبر المبتدأ ، وفيه ضمير المبتدأ . فقد تبيّنتَ أنّه لا دلالةَ لمن احتجَّ بهذه الآية على جواز عطف الظّاهر المرفوع على المضمر المرفوع مِنْ غيرِ أَنْ يؤكّد ، ولكنْ يجيءُ في الشِّعْر ؛ كقوله[3] :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا » اهـ

وأبو عليّ يردّ على الفرّاءِ الذي قال في قوله ﴿فَٱسۡتَوَىٰ﴾ :[4] « هو وجبريلُ بالأُفُق الأَعْلى لمّا أُسْرِيَ به ، فأَضْمَرَ الاسم في ﴿اسْتَوَى﴾ ، وردَّ عليه ﴿هُو﴾ ، وأكثر كلام العرب أَنْ يقولوا : استوى هو وأبوه ، ولا يكادون يقولون : استوى وأبوه ، وهو جائز ، لأنَّ في الفعل مضمراً » اهـ

هذان قولان متدافعان لأبي عليّ أجاز في الأوّل العطف على الضمير المستتر من

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/٣٠٩ـ٣١٠ ، وللزّجّاج ٢/١٧٩ .

(٢) الحُجّة ٦/١٨٠ ، وذكر الجامع في الجواهر ٢/٦٠٠ أنّ هذا كلامُه في التذكرة .

(٣) فرغتُ منه قبل قليل .

(٤) معاني القرآن له ٣/٩٥ ، والجواهر ٢/٦٠٠ ، والخصائص ٢/٣٨٦ .

غير توكيد ولا فصل في سعة الكلام ، وقصره في الثّاني على ضرورة الشّعْر ، وأَشْبَهُ قولَيْهِ بالاعتقادِ ما لم يخرجْ به عن مَذْهَبِ أصحابه البصريين ، وهو قَصْرُه على الشّعْر ، ولا سيّما أنَّ هذا القولَ متأخّرٌ زماناً عن قوله الأوّل .

وممّا يتّصل بضرورة الشّعْرِ استعمالُ الشّاعر لِمَا تجيزه مقاييس العربيّة ، وإنْ لم يَرِدْ به سماعٌ عنهم ، وهل في هذا الضَّرْبِ من الاستعمال معاودةُ أَصْلٍ مهجورٍ؟

أجاز[1] ابن جنّي للشّاعر إذا اضطُرّ أَنْ ينطقَ بما يجوّزُه القياسُ وإنْ لم تأتِ به روايةٌ عنهم ، وجعل استعمالَ أبي الأسود[2] :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذي ... غَالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

مِنْ ذلك ، ورأى في استعمال وَدَعَ مراجعةَ أَصْلٍ أَمَاتُوه .

وقال في موضع آخر[3] : « فإنْ كان الشَّيْءُ شاذّاً في السَّمَاع مطّرداً في القياس تحاميْتَ ما تحامت العرب من ذلك . من ذلك امتناعُك مِنْ : وَذَرَ ، ووَدَعَ ؛ لأنّهم لم يقولوهما . فأمّا قولُ أبي الأسود : لَيْتَ شعري . . . البيت = فشاذٌّ » .

وذكر[4] أيضاً أنَّ وَدَعَ قليلةُ الاستعمال .

فوصف ابن جنّي استعمال وَدَعَ بأنّه ضرورة ، جاءتْ على مراجعةِ أَصْلٍ تركوه ، وبأنّه شاذّ عن الاستعمال مطّرد في القياس ، وبأنّه قليل ، وبأنَّ العرب لم تَقُلْه . ولا يُحمل هذا من قوله على التّدافع ؛ إذ يمكن أَنْ يتّجهَ كلامُه إذا قيل : إنَّ العربَ لم تَقُلْ ودع في لغتها التي استقرّتْ عليها الآن ، واتّفق لها أنْ نطقت به في طور من أطوار نموّها ، ثمّ تُنُوسِيَ حتّى أُميت ، فلمّا اضطرّ الشّاعرُ راجعَه .

---

(1) الخصائص ١/٣٩٦ .

(2) ديوانه ٣٦ ، والشّعْر والشُّعَراء ٢/٧٢٩ ، وإعراب ثلاثين سورة ١١٧ ، وإعراب القراءات السّبع وعللها ٢/٤٩٦ عن المازنيّ ، والتعليقة ٤/٥٦ ، والخصائص ١/٩٩ ، ٣٩٦ ، والمحتسب ٢/٣٦٤ ، والإبانة للعوتبي ٤/٥٠٩ ، والمقاييس ٦/٩٦ ، والمُجْمَل ٢/٩٢٠ ، والإنْصاف (طبعة د . مبروك) ٣٨٩ ، واللّسان [و د ع] ، وشرح شواهد الشّافية ٥٠ ، والخزانة ٦/٤٧١ .

(3) الخصائص ١/٩٩ .

(4) المحتسب ٢/٣٦٤ .

قال ابن الأثير[١] : « والنُّحاة يقولون : إِنَّ العربَ أَمَاتُوا ماضِي يَدَعُ ومصدرَه ، واستغنوا عنه بترك . وإِنَّما يُحْمَلُ قولُهم على قِلَّةِ استعماله ، فهو شاذٌّ في الاستعمال ، صحيح في القياس ، وقد جاء في غير حديث » .

على أنَّ أبا عليّ وصف استعمال الماضي مِنْ يَدَع بأنَّه مِمّا يجوز قياساً ولم يَأْتِ به رواية ، وما كان على هذا الحدّ عندَه[٢] « يُرْفَضُ ولا يُؤْخَذُ ، ويُطرحُ ولا يُستعمل ، ويكون المستعمِلُ لذلك آخِذاً بشَيْءٍ رَفَضَه أَهْلُ العربيّة ، كما رفضوا استعمال سائر اللُّغات التي ليستْ بلغةٍ لهم » ، ووصفه[٣] في موضع آخر بأنَّه قليلٌ رديءٌ لأنَّه مخالِفٌ لِمَا عليه الاستعمال ، وبأنَّه لا يُقال .

ومثل هذا التباين في وَصْف الشَّيْءِ الواحد مرّ بنا في الكلام على مراتب المسموع . على أنَّ أحكامهم على استعمال الماضي من يَدَع يمكن أَنْ يجمعها حكمٌ أنَّه على خلافِ الكثير المطّرد ، وما كان على هذا الحدّ يُحترزُ في استعماله ، ويُقتصر على ما جاءَ منه ، وإِنْ أَفْضَت الضّرورة إلى استعماله نطق به الشّاعر ، وهو في ذلك يستخدم قياساً صحيحاً ويعاود أَصْلاً مهجوراً لا يبعد أَنْ تكون العرب نطقت به حيناً من الدّهر ، ثم استغنت عنه بـ تَرَكَ .

وقول أبي عليّ في المستعمل لهذا الفعل : إِنَّه آخِذٌ بشَيْءٍ رَفَضَه أَهْلُ العربيّة ، مثلَ رَفْضِهم ما ليس مِن لغتهم = لا يخلو من مبالغة يدلُّ عليها قولُه فيه في موضع آخر : إِنَّه قليلٌ ، وما كان قليلاً لا يُشَبَّه بما ليس من لغة العرب ، ولا سيّما أَنَّ المقاييس تُجيزه وتُطرده ، وقد أنشدَ ابن جنّي[٤] بيت أبي الأسود عن أبي عليّ نفسه ، وجاءت عليه قراءة[٥] ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [سورة الضُّحى : ٣] ، وذكر ابن

---

(١) النّهاية ٥/١٦٨ ، وعنه في شرح شواهد الشّافية ٥١ .

(٢) الحلبيّات ٢٢٧ .

(٣) التعليقة ٤/٥٦ ، وانظر : البصريّات ١/٤٠١ ، والعسكريّات ٦٣ ـ ٦٤ ، والعضديّات ٨٠ .

(٤) المحتسب ٢/٣٦٤ .

(٥) المحتسب ٢/٣٦٤ ، والعسكريّات ٦٤ ، والعضديّات ٨٠ .

الأثير أنَّ الفعل استعمل في غير حديث ، وأنشد ابن الأنباري عليه[1] غيرَ بيتٍ . وما مبالغة أبي عليّ في الإنكار على مستعمل هذا الفعل إلّا مظهر من مظاهر نزعته إلى بناء القياس على الشّائع الكثيرِ كثرةً تُوجبُ اطّرادَه والعملَ عليه .

وليس ارتكابُ الضّرورة مِمّا يكون أمارةً على ضَعْفِ لغة الشّاعر ومغمزاً في فصاحته واقتداره على القول ؛ قال ابن جنّي[2] : « **فمتى رأيتَ الشّاعرَ قد ارتكب مثلَ هذه الضّرورات على قُبْحِها وانخراقِ الأُصول بها ، فاعلمْ أنَّ ذلك على ما جَشِمَه منه ، وإن دلَّ مِنْ وَجْهٍ على جَوْرِه وتعسُّفِه ، فإنَّه مِنْ وَجْهٍ آخرَ مُؤْذِنٌ بصِيَالِه وتَخَمُّطِه[3] ، وليس بقاطعِ دليلٍ على ضَعْفِ لغته ، ولا قصوره عن اختيار الوجه النّاطق بفصاحته . بل مَثَلُه في ذلك عندي مَثَلُ مُجْرِي الجَمُوْحِ بلا لجامٍ ، ووارِدِ الحربِ الضّروسِ حاسراً مِنْ غيرِ احتشام** . فهو وإن كان ملوماً في عُنْفِه وتهالكه ، فإنَّه مشهودٌ له بشجاعته وفيض مُنَّتِه ؛ ألَا تَراه لا يجهل أَنْ لو تكفّر في سلاحه ، أو أعصم بلجام جواده ، لكان أقرب إلى النّجاة ، وأَبْعَدَ عن الملحاة ، لكنّه جَشِمَ ما جَشِمَه على علمه بما يُعْقِبُ اقتحامُ مثلِه ، إدْلالًا بقوّةِ طَبْعِه ، ودلالةً على شهامة نَفْسِه . . . » إلى آخر كلامه ، للهِ دَرُّه ما أنفَسَه!

وكيف يكون ارتكاب الضرورة قادحاً في لغة الشّاعر ، ومن الضرائر معاودة الأصول المتروكة ، وبعض قراءة السّبعة خُرِّجَت على هذا الأصل؟ مِن ذلك ما قاله أبو عليّ في قراءة نافع وابن عامر ﴿خَيْرُ الْبَرِيئَةِ﴾ [سورة البيّنة : ٧] :[4] « ﴿البَرِيئَةِ﴾ مِنْ بَرَأَ اللهُ الخلق ، فالقياسُ فيه الهمزة ، إلّا أنّه مِمّا تُرِكَ هَمْزُه كقولِهم[5] : النّبيّ ، والذّرّيّة ، والخابية ، في أنّه ترك فيه الهمز . **فالهمز فيه كالرَّدِّ إلى الأَصْلِ المتروكِ في**

(١) الإنصاف (طبعة د . مبروك) ٣٨٩ .

(٢) الخصائص ٢/ ٣٩٢ .

(٣) في اللّسان [خ م ط] : خَمِطَ الرّجلُ وتَخَمَّطَ : غَضِبَ وتكبّر وثار ، والتَّخَمُّطُ : التكبُّر ، ورجل مُتَخَمِّطٌ : شديدُ الغضب له ثَوْرة وجَلَبَة اهـ .

(٤) الحُجَّة ٦/ ٤٢٨ ، والسّبْعة ٦٩٣ .

(٥) وقع في مطبوعة الحُجَّة : لقولهم ، وهو تحريف .

الاستعمال ، كما أنَّ مَنْ هَمَزَ النبيّ كان كذلك . وتَرْكُ الهَمْزِ فيها أَجْوَدُ ، وإنْ كان الأَصْلَ الهَمْزُ ؛ لأنَّه لمّا تُرِكَ فيه الهمز صار كردِّه إلى الأُصول المرفوضة مثل[1] :

ضَنِنُوا[2]

وما أشبهه من الأصول التي لا تُستعمل » .

على أنَّ وصف النَّحْويّين للشَّيْءِ على أنَّه مِمّا أُمِيْتَ وعدلتْ عنه العرب ، وللشّاعر مراجعته إمّا أعوزه الشِّعْر إلى ذلك = مِمّا يكتنفُه شَيْءٌ مِنَ المجازفة ومفارقة الدّقّة والإحاطة المحكمة ، إذ غيرُ قليلٍ مِمّا حكمُوا عليه بأَنّه مِمّا أماتَتْه العربُ قد جاءَت النُّصوصُ مُحْيِيةً له ، وهي بعض القراءة والحديث ، وسلف أنَّ كلام العرب لم يُتَقَصَّ كلُّه أجمع ، وأنَّ ما هلك مِنْ كلامِهم أكثرُ مِمّا جُمع وقُيِّدَ ، وقِدْماً قال أبو عَمْرو بْنُ العلاء[3] : « ما انتهى إلينا مِمّا قالت العربُ إلَّا أَقلُّه ، ولو جاءَنا وافراً لجاءَنا عِلْمٌ وشِعْرٌ كثيرٌ » .

وعلى الجملة فإنَّ ضرورة الشِّعْر لا تخرج عن ضربين : معاودة أصل مهجور ، ووجه من القياس ضعيف ، وليس اللَّحْنُ مِنْ ضرورة الشِّعْر البتّة ، ولا يُعْذَرُ فيه مرتكبه . وبان أنَّ ضرورة الشِّعْر موضعٌ اشتجرتْ فيه أقْلامُ النَّحْويّين ، إذ غير قليل مِمّا اعتدّه البصريُّون ضرورة ، رآه البغداديُّون سائغاً في سعة الكلام ، بل بين البصريّين أنفسهم اختلاف في ذلك ، إذ رَدّ المبرِّد كثيراً من الشِّعْر الذي خرَّج على الضرورة ، واتّسع فيها أبو عليّ ، فجعل بعض النَّثر مِمّا يسوغ فيه ما قُصر على الضرورة . وبان أيضاً أنَّ الضرورة لا تكون مَغْمزاً يغضّ من لغة الشّاعر وتطعُنُ على اقتداره على القول ، ومَثَلُ الآتيها مَثَلُ فارسٍ مغوار رَكِبَ فرسَه الجموحَ بلا لجام إدلالاً بقوّةِ طبعه كما قال ابن جنّي . ويبقى كثير مِمّا قُصِرَ على الضرورة ومِمّا أجازه

---

(١) فرغْتُ منه ٤٣٣ ، وهذا الشّاهد عَلَمٌ عند أبي عليّ على ما جاء على معاودة أصله المهجور .

(٢) وقع في مطبوعة الحُجّة : هتنوا ، وهو تحريف .

(٣) انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١/ ٢٥ ، والخصائص ١/ ٣٨٦ ، والبحر ٤/ ٢٣٠ .

القياس ولم يَرِدْ به سماع = تفارقُه الدّقّة المتناهية ؛ لأنَّ كلامَ العرب لم ينتهِ إلينا كلّه تامّاً غيرَ منقوص .

١٠ ـ العارضُ لا يُعْتَدُّ به أَوْ لا حُكْمَ لِمَا لا يلزم .

اعتدَّ علماء العربيّة بهذا الأَصْل في تفسير ثبات الألفاظ على هيئاتها مع ما يَعْرِضُ لها مِنْ تغييرٍ يَقْتَضِي أَنْ تفارقَ قياس نظائرها .

والمراد بالعارض حركة مُجْتَلَبَةٌ أو منقولة مِنْ حرف مجاور تقتضي تغييراً في بِنْيَةِ الكلمة لو قُدِّرَ أنَّ الحرفَ الذي اجْتُلِبَتْ إليه بُني عليها أصالةً ، فلمّا بقيت الكلمة على صورتها من دون تغيير عَزَوْا ذلك إلى أنَّ الحركة عارضةٌ غيرُ لازمة ، وما لا يلزم لا يقع الاعتدادُ به ، وبقي البناء على أَصْلِه الذي وُضع عليه .

ومِنْ تطبيقاتِ هذا الأَصْلِ أَنَّ الحركةَ المُجْتَلَبَةَ للتخلُّصِ مِن التقاءِ السّاكنين غيرُ معتدّ بها ، وقد ذكر أبو عليّ جملة من الأدلّة على ذلك ، منها[١] :

١ ـ قولهم[٢] : رَمَتِ المرأةُ ، وبَغَتِ الأَمَةُ ؛ حذفوا الألف لسكونها وسكون تاء التأنيث ، ولمّا تحرّكت التاء لم تردّ الألف .

٢ ـ وقولهم : لم يَخَفِ الرّجل ، ولم يَقُلِ القوم ، ولم يَبِعِ النَّاسُ ، ولو كانت حركة التقاء السّاكنين معتدّاً بها لثبتت العين كما ثبتت في نحو : لم يقولا ولم يخافا .

٣ ـ وقولهم : اضربِ الاثنين ؛ حرِّكت اللّام من افعل بالكسر لالتقاءِ السّاكنين ، ثمّ لمّا حركت لام المعرفة من الاثنين لم تسكن اللّام من افعلْ ، كما لم تسكنها في نحو اضربِ القومَ ؛ لأنَّ تحريك اللّام لالتقاء السّاكنين ، فهي في تقدير السكون ، فكما أنَّ لام افعلْ إذا وقع بعدها ساكن تحرَّك ولا تسكَّن ، فكذلك إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء السّاكنين تحرَّك من حيث كانت الحركة غير معتدٌ بها ، فصارت مِنْ أَجْلِ ذلك في حكم السكون .

---

(١) الحُجّة ١/ ١٢٠ ـ ١٢٦ باختصار مواضع منه ، واجتاح الجامع في الجواهر ٣/ ٨٣٦ ـ ٨٣٧ هذه الأدلّة عن كتابنا ، وانظر : الحُجّة ٢/ ٩٨ ، ٤٥٣ ، ٣/ ١٤١ ، ٦/ ٤٣٥ .

(٢) الكتاب ٤/ ١٥٨ ، والتكملة (مرجان ١٩٦ ، فرهود ٧) .

٤ ـ وقولهم : لم يضربا ، ولم يضربوا ، فحذفوا النون في هذه المواضع ، كما حذفوا الألف والواو والياء السواكن إذا كُنَّ لامات ، من حيث عُودلن بالحركة ، ولو كانت حركة النون معتدّاً بها لحُذفت هي من دون الحرف ، كما فُعل ذلك بسائر الحروف المتحرّكة إذا لحقها الجزم .

٥ ـ وقولهم : ارددِ ابنك ، واشمُمِ الرّيحان ، فلم يدغموا في الثّاني إذا تحرّك لالتقاءِ السّاكنين كما لم يدغموه قبل هذا التحريك ، وهم متّفقون على أنّ المثلَيْنِ إذا تحرّكا ولم يكونا للإلحاق أُدغم الأوّل في الآخر .

٦ ـ وقولهم : اشترَوُا الخُبْزَ ، فلم يبدلوا الواو المضمومة همزة لمّا كان تحرُّكها بالضّمّ لالتقاءِ السّاكنين على حين أبدلُوا فقالوا أَدْؤُر ، وأُقِّتَتْ[١] ، لمّا كان الضّمّ فيها أصيلًا .

على أنّ مِنَ العرب مَنْ يعتدُّ بالعارض ، فينزّله منزلة اللّازم ، فقد حكى ابن جنّي[٢] عن قيس أنّها تقول ﴿ٱشْتَرَؤُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾ [سورة البقرة : ١٦] إجراءً لغير اللّازم مجرى اللّازم[٣] . ورُوي عن الحسن وأبي عمرو بخلاف عنهما أنّهما هَمَزَا ﴿لَتَرَؤُنَّ﴾ [سورة التكاثر : ٦] ، وعلّق أبو حيّان[٤] على هذه القراءة بأنّ القياس عدم الهمز ؛ لأنّ حركة الواو عارضة لالتقاء السّاكنين ، فلا يُعتدُّ بها ، لكنّها لمّا تمكّنت مِنَ الكلمة بحيث لا تزولُ أشبهت الحركة الأصليّة فهمزوا . وقد همزوا من الحركة العارضة ما يزول في الوقف ، نحو ﴿ٱشْتَرَؤُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾ ، فهمز هذه أَوْلى .

وقد يكون هذا العروض في الحرف ، فلا يقع الاعتداد به في الحكم ، من ذلك

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرّاء ٣/٢٢٢ ، وللزّجّاج ٥/٢٦٦ ، والحُجّة ٦/٣٦٤ ، والمحتسب ١/٤٨ ، وسرّ الصّناعة ١/٩٨ ، والبحر ٨/٤٠٥

(٢) المحتسب ١/٥٤ ، وإعراب ثلاثين سورة ١٧٠

(٣) وصف أبو عليّ هذه القراءة في الحُجّة ١/١٢٤ بأنّها تجري مجرى الغلط ، واستدلّ بها ١/٣٧٠ لِمَنْ ضمّ الواو من ﴿ٱشْتَرَوُا۟﴾ ، ووصفها بأنّها ليست بالقياس ١/٣٧١ ، وبأنّها لا تنبغي ولا تسوغ ٦/٣٦٤ .

(٤) البحر ٨/٥٠٨

ما قاله أبو عليّ في الحُجَّة لقراءة حمزة ﴿عَلَيْهُم﴾ [سورة الفاتحة : ٧] الذي لم يتبع الهاء الياء ؛ لأنّه[1] « لمّا وَجَدَ هذه الياءاتِ غيرَ لازمةٍ ، **وما كان غيرَ لازمٍ مِنَ الحروف فقد لا يقعُ الاعتدادُ به في الحكم وإنْ ثَبَتَ في اللَّفْظِ** ، وكانت الياءُ بمنزلة الألف في قُرْبِ المخرج والاجتماع في اللِّين وإبدال إحداهما من الأخرى = أجرى الياءَ مُجْرى الألف ، فضمَّ الهاءَ بعدَ الياءِ ، كما يضمُّها بعدَ الألف . وقوّى ما رآه من ذلك عندَنا أنَّ سيبويه[2] حكى عن الخليل أنَّ قوماً يُجرونها مع المضمر مُجراها مع المظهر ، فيقولون : علاك وإلاك . فهذا يقوِّي أنَّ الياء لمّا لم تلزم لم يكن لها حُكْمُ اللّازم ، كما أنَّ الواو في ضوء[3] إذا خُفِّفت الهمزة فلم تلزم لم يلزمه القلب ، كما أنَّ التاء في قائمة وطويلة لمّا لم تلزم لم يكن لها حكم اللّازم » اهـ

ومن أمثلة اعتدادهم بهذا الأصْل أنّهم لم يدغموا نحو[4] رُؤْيَا في الأمر العام الشّائع ، فجعلوا حكم الواو حكم الحرف المنقلب عنه ، وهو الهمزة ، لأنَّ الهمزة منويَّة ، فصارت لذلك بمنزلة المظهرة ، فلم يُعتدّ بالتخفيف الذي هو طارىء ورُوْعي الأصْل . ومَنْ أدْغم فقال : رُيَّا ، نزَّلَ الواو منزلةَ الأصْلِ ، ولم ينظر إليها على أنّها بدلٌ من الهمزة ، واعتدَّ بالتخفيف العارض ، فأدغم .

ومِنْ أمثلة اعتداد أبي عليّ بهذا الأصْل ما قاله في الاحتجاج لقراءة عاصم ﴿تبَوَّيا﴾ [سورة يونس : ٨٧] ، قلبت الهمزة ياءً في الوقف ؛ لأنَّ الياء أظْهَر من الهمزة وأَبْيَن للسَّمع ، وقد قالوا[5] : من الكَلَيْ ، يريدون الكَلأ . ثمّ قال أبو عليّ[6] : « فإن قلت : فإنّما يُفعل ذلك بالهمزة إذا كانت آخر الكلمة ، وليست آخراً في

---

(١) الحُجَّة ١/ ٨٣ ـ ٨٤ ، والسَّبْعة ١٠٨ .

(٢) الكتاب ٣/ ٤١٣ ، وعزا أبو زيد هذه اللُّغة إلى بني الحارث بن كعب . النَّوادر (الشّرتوني ٥٨ ، د . عبد القادر ٢٥٩) ، وانظر : البغداديّات ٣٩٤ ، وشرح الهداية ١/ ٢١ .

(٣) انظر : الحلبيّات ٥٥ .

(٤) الكتاب ٤/ ٣٦٨ ، والتعليقة عليه ٥/ ٥٩ ، والحلبيّات ٥٥ ، ٥٧ ، والحُجّة ١/ ٩١ ، ٣٧١ ، والشِّعْر ١/ ٣٢٢ ، والمنصف ٢/ ٢٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ١٧٨ ـ ١٧٩ .

(٦) الحُجّة ٤/ ٣١٣ ، والسَّبْعة ٣٢٩ .

﴿تَبَوَّيا﴾ = قيل : يجوز أن يكون لم يعتدّ بالألف لمّا كانت للتثنية ، **والتثنيةُ غيرُ لازمةٍ للكلمة ، فلمّا لم تلزمْ لم يعتدَّ بها** ، فصار الوقْفُ كأنَّه على الهمزة ؛ **لأنَّ كثيراً مِنَ الحروف التي لا تلزمُ لا يُعتدّ بها** ، ومِنْ ثَمَّ لم تقعْ حرفَ رويّ ، كما لم تقع ألف النّصب رويّاً لاجتماعها معها في أنّها لا تلزم » .

ومنه أيضاً ما قاله في الاحتجاج لِمَنْ لم يخفّف ما أُضيف إلى ضمير مؤلّف من حرفين ، نحو ﴿رُسُلُكُم﴾ [سورة غافر : ٥٠] بتحريك السّين[١] : « ومَنْ لم يخفِّفْ فلأنَّ هذا الاتّصال بالحرفين ليس بلازمٍ للحرف ، **وما لم يكن لازماً في هذه الكلم فلا حكمَ له** ؛ أَلَا تَرَى أنَّ الإدغام في نحو : جَعَلَ لك ، لم يلزمْ ، وإن كان قد توالى خمس متحرِّكات ، وهذا لا يكون في بناء الشِّعْر ، لا في مزاحفِه ولا في سالمِه ولا في الكلم المفردة ، وقد جاز في نحو هذا أَلَّا يدغم لمّا لم يكن لازماً » .

ومنه أيضاً قوله[٢] : « الإمالة في ألف فاعل إذا كانت الرّاء عيناً أقوى من الإمالة في الألف إذا كانت الرّاء لاماً ؛ لأنَّ الكسرة في العين لازمة غير مفارقة ، وكسرة اللّام قد تنتقل عنها للرّفع والنّصب . ويحسب لزوم ما يوجب الإمالة تحسن الإمالة ، **ولا يكون غيرُ اللّازم كاللّازم ؛ أَلَا تَرَى أنّه قد يكون من الأشياء أشياء لا تلزم فلا يعتدّ بها لانتفاء لزومها** » .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ معنى اللزوم عند أبي عليّ تفارقُه الدّقّة في مواضع ، وذلك أنّه ذهب[٣] إلى أنَّ التّاء في قائمة وطويلة لمّا لم تلزم لم يكن لها حكم اللازم ، فتحذف في الإضافة إليها لعدم لزومها ، ثمّ احتجَّ لمن أنَّثَ الفعل من قوله تعالى ﴿ولا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ [سورة البقرة : ٤٨] ، قال[٤] : « يقوّي ذلك أنَّ كثيراً من العرب إذا أسندوا الفعل إلى المثنّى أو المجموع ، ألحقوه علامة التثنية أو الجمع ،

---

(١) الحُجّة ٢/ ٤٦٣ ، والسَّبْعة ١٨٥ .

(٢) الحُجّة ١/ ٤٠٢ .

(٣) الحُجّة ١/ ٨٤ .

(٤) الحُجّة ٢/ ٥١ ـ ٥٢ .

كقوله(١) :

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ

وقوله(٢) :

يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه

فكما ألحقُوا هاتَيْنِ العلامتَيْنِ لِتُؤْذِنَا بالتثنية والجمع ، كذلك أُلحقت علامة التأنيث الفعلَ لِيُؤْذِنَ بما في الاسم منه . وكانت هذه العلامة أَوْلى مِنْ لحاقِ علامتي التثنية والجمع للزومِ علامة التأنيث الاسمَ ، وانتفاءِ لزومِ هاتَيْنِ العلامتَيْنِ الاسمَ ،

(١) عَمْرو بن مِلْقَط ، النَّوادر (الشَّرتوني ٦٢ ، ود . عبد القادر ٢٦٨) ، تمامه :

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذا وَاقِيَهْ

والمعاني الكبير ٢/ ٨٩٩ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٤٩ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٧١٨ ، والإبانة ١/ ٤٦٥ وابن الشّجريّ ١/ ٢٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٨ ، وابن يعيش ٧/ ٧ ، ورصف المباني ١١٢ ، والارتشاف ٣/ ١٠٨١ ، ٥/ ٢٣٥٦ ، والمُغْني (طبعة الخطيب) ٤/ ٤٣٢ ، وشرح أبياته ٦/ ١٥٤ ، والخزانة ٩/ ٢١ .

قال البغداديُّ في شرح أبيات المُغْني ٦/ ١٥٤ : « أُلفيتا : وُجِدتا ، أَوْلى : كلمة تهديد بمعنى وَلِيَك الشَّرُّ ، أيْ قَرُبَ منك ، الواقية : مصدر بمعنى الوقاية كالكاذبة بمعنى الكذب ، يصِفُه بالهروب ، يقول : أنت ذو وقاية مِنْ عينيك عند فرارك تحترسُ بهما ، ولكثرة تلفُّتِك إلى خلفِك حينئذٍ صارت عيناك كأنّهما في قفاك » اهـ .

(٢) الفرزدق ، ديوانه ١/ ٥٠ ، تمامه :

ولَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ بِحَوْرَانَ

وهو في الكتاب ٢/ ٤٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٦ ، وإعراب القرآن ٢/ ٣٣ ، والتكملة (فرهود ٨٦ ، ٢٣٩ ، مرجان ٣٠٧ ، ٥٦٤) ، والتبصرة والتذكرة للصّيمري ١/ ١٠٨ ، والخصائص ٢/ ١٩٤ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٤٤٦ ، والإبانة ١/ ٤٦٥ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٣١٧ ، وكشف المشكلات ٢/ ٨٥٨ ، وابن الشّجريّ ١/ ٢٠١ ، وشروح سقط الزند (٢/ ٥٥١ عن الخوارزمي ، ٣/ ١٣٠٠ ـ ١٣٠١ أنشده الثلاثة : التبريزي ، والبطليوسي ، والخوارزمي) ، ورصف المباني ١١٢ ، وابن يعيش ٧/ ٧ ، ومعجم البلدان ٢/ ٤٩٤ ، واللّسان [د وف ـ س ل ط ـ خ ط ء] ، والخزانة ٥/ ٢٣٤ ، ومضى البيت في الحُجَّة ١/ ١٣٢ . ومِمّا يُذكر هنا أنَّ ناشري الحُجَّة ٢/ ٥٢ (طبعة دمشق) أحالوا على البيت ١/ ٩٩ ، وهذه الحوالة على طبعة مِصْر ، لا على طبعتهم ١/ ١٣٢ !؟

دياف : قرية بالشّام ، والسّليط : الزّيت .

وبحسب لزوم المعنى تلزمُ علامتُه ؛ أَلَا تَرَى أنَّ ما لا يلزم في كلامِهم قد لا يُعْتَدُّ به اعتدادَ اللّازم ، كالواو الثانية في ﴿ وُرِيَ ﴾[1] [سورة الأعراف : ٢٠] . فبحسب لزومِ علامةِ التأنيث الاسمَ يحسُنُ إلحاقُه الفعلَ » اهـ

رأى أبو عليّ ههنا أنَّ تأنيث الفعل لزم ؛ لأنَّ الاسم الذي أُسند إليه هذا الفعل مؤنَّث . ويقوِّي ما ذكره أبو عليّ أنَّ[2] العربَ ارتكبتْ مفارقة القياسِ حرصاً على بيان التأنيث ، فقالوا : ذهبتْ جاريتُك ، وذهبتْ جاريتاك ، والقياس فيهما ذهب ، كما قالوا : ذهب أخواك ، وقام إخوتُك ، فأفردوا علماً بأنَّ المخاطبَ يفهم إذا جيءَ بذكر الفاعِلَيْنِ والفاعِلِيْنَ كم العددُ . وكذلك إذا جيءَ بالفاعلة والفاعلتَيْنِ عُرِف التأنيث . فجعل أبو عليّ التأنيث هنا أصلاً لازماً مع كلّ ما يحسُن التذكير ههنا مِن أنَّ المؤنَّث مجازيّ ، وما كان كذلك يذكَّرُ الفعلُ معه ويؤنَّث ، والشّفاعة بمنزلة التَّشفُّع ، و« [3] هو الانضمام إلى آخرَ ناصراً له وسائلاً عنه » ، وفصل بين الفعل وما أُسند إليه بفاصل ، هو ﴿ مِنْهَا ﴾ ، وكلّما ازداد الفصل ازداد تَرْكُ التّأنيث حُسْناً[4] ، وإذا كانوا ذكّروا الفعل للفاصل والفاعل مؤنَّث حقيقي ، نحو : حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ ، فما كان الفاعلُ فيه مجازيّاً الأَوْلىٰ أَنْ يُذكَّرَ الفِعْلُ معه .

على حينَ جعل التاء في قائمة وطويلة ـ وهي عَلَمُ التَّأْنيث ـ عارضة غير لازمة ، ولهذا ما لم يُعتدَّ بها في الإضافة ، فحُذفت[5] . وكذلك الشفاعة مثل قائمة في

---

(١) إن كانت الواو الثانية مدّة لم يلزمْ هَمْزُ الأولى ، كقولك : وُوْرِي الميت ، وإنّما حَسُنَ هذا ؛ لأنَّ الثانية جرت مجرى الألف التي انقلبت عنها الواو في واري ، فصحَّت الأولى في فُوعل ، كما تصحُّ في فَاعَل . فأمّا إذا كانت الواو الثانية من أصل الكلمة همزت الأولى لا محالة ، كقولهم أُولى في تأنيث أوّل ، ألزموه الهمز ؛ لأنَّ الواو الثانية عين الفعل . انظر : المنصف ٢١٩/١ ، وابن الشّجريّ ١٨٨/٢ ـ ١٨٩ ، وشرح الشّافية للرّضي ٧٦/٣ ، وللجاربَرْدي ٤١٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٨/٢ ، والمذكّر والمؤنّث لأبي حاتم ٤٣ .

(٣) انظر : مفردات الرّاغب ٤٥٧ .

(٤) في الكتاب ٣٨/٢ : كلّما طال الكلامُ فهو أحسنُ ، نحو : حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ ؛ لأنّه إذا طال الكلامُ كان الحَذْفُ أَجْمَلَ اهـ .

(٥) انظر : التكملة (فرهود ٦٢ ، مرجان ٢٦٥) .

وجوب حذف التاء منها إذا ما نُسب إليها . فهل تكون التاء لازمة يقع الاعتدادُ بها في موضع ، وتكون عارضة لا يعتدُّ بها في موضع؟

وفي الحقّ أنّ التذكير أَصْلٌ والتأنيث فَرْعٌ عليه ، فلهذا ما صُرف أكثر المذكّر ، وتُرك صرف المؤنّث ، وخلا المذكّر من العلامة لأنّه الأوّل ، وغلبت على المؤنّث العلامة لأنّه فرع . وإلحاق علامة التأنيث أَصْل ، وما كان مؤنثاً بغير علامة كأتان وعَنَاق فَرْعٌ على هذا الأصل[1] ، والفروع هي المحتاجة إلى العلامات ، والأصول لا تحتاج إليها . ويُخرَّج ما قاله أبو عليّ على أنّ التأنيثَ عارضٌ في الموضعَيْنِ ، لم تعتدّ به العربُ في باب الإضافة فحُذِفَتْ علامتُه ، واعتدَّت به في موضع آخر ، فأنَّثوا الفعل له حرصاً على بيانه ، وبكلا الأمرَيْنِ جاءَ التنزيل : ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [سورة الحِجْر : ٧٣] ، فأنّث ، و﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ [سورة هود : ٦٧] ، فذكّر . ومثلُ هذا الاعتداد بالعارض لغة مَنْ قال[2] : لَحْمَر ، خفّف الهمزة ، وطرح حركتها على اللام ، وهي حركة غير لازمة ، جعلها بمنزلة اللازمة ، فحذف همزة الوصل التي إنّما تُجتلبُ لسكون اللام .

ويتجاوز مفهوم العروض الحركةَ والحرفَ إلى ما يطرأُ على بعضِ الصِّيغ من استعمالٍ مخالفٍ لِمَا وُضِعَتْ عليه ، مِنْ ذلك صيغة أفعل الوصْف إذا طرأت عليها الاسميّة تبقى على منع صرفها[3] ، فالاسميّة عارضة أو طارئة لم يعتدّ بها ؛ قال أبو عليّ[4] : « أَلَا تَرَى أنَّ الأبْرَقَ والأبْطَحَ ، وإن استُعملا استعمالَ الأسماءِ ، وكُسِّرا تكسيرَها ، لم يُخْلَعْ منهما مَعْنى الوَصْفِ ؛ بدلالةِ أنّهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في

---

(١) انظر : المذكّر والمؤنّث لأبي حاتم ٤٣ ، وابن الشّجريّ ٣/ ٢٧ ، والأشباه والنّظائر ١/ ٥٥٦ .

(٢) حكاها أبو عليّ في الحُجّة ٤/ ٢٩٧ عن أبي عثمان عن أبي الحسن . انظر : المقتضب ١/ ٢٥٤ ، والإغفال ١/ ٨٧ ، والبغداديّات ١٨٩ ، والتكملة (فرهود ٣٥ ، ومرجان ٢٣٠) ، والحُجّة ١/ ١٢٧ ـ ١٢٩ ، ٣٩٣ ، ٥/ ٥٢ ، والمنصف ١/ ٧٠ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٤٨٥ ، والخصائص ٣/ ٩٠ ، وشرح الشّافية للجاربردي ٤٠١ .

(٣) انظر : الأشباه والنّظائر ١/ ٥٤١ .

(٤) الشّعر ١/ ٢٤٩ ، وانظر : الكتاب ٣/ ٢٣٧ ، والكامل ١/ ٧٣ ، والعَضُديّات ١٠٢ ، والشّيرازيّات (طبعة د . هنداوي) ١١ ، ٣٥٠ ، ٥٣٧ ، والحلبيّات ٢٨٦ ، ٣٠٠ .

النكرة ، وإذا لم يصرفوهما في النكرة علمْتَ أنَّ مَعْنى الصِّفة مُقَرٌّ فيهما » .

ويؤكِّدُ بقاءَ معنى الوصْف فيهما أنَّك لو أنَّثتَ لقلتَ[1] : بَرْقَاء وبَطْحَاء ، كما تقول في مؤنَّث أحمر حمراء ، وأنَّك لو كسّرت نحو أحوص وأهتم لقلت[2] حُوْص وهُتْم ، ولولا أنَّ معنى الوصف ثابتٌ فيهما ما ساغَ جمعُهما على فُعْل .

على أنَّ مَنْ صَرَفَ[3] نحو أبرق وأبطح بعد استعمالهما استعمال الأسماء ، ومَنْ جمع أحوص وأهتم على الأحاوص والأهاتم ، والأفاعل مِمَّا تُجمع عليه الأسماء لا الصفات نحو الأفكل والأفاكل = اعتدّ بهذه الاسميّة العارضة ، ونزّلها منزلة الأصل اللاّزم ، فصرف أبرق باعتبار ما طرأ عليه من الاسميّة ، ولم يمنعْه من الصرف باعتبار أصله ، ومَنْ جمع على أفاعل اعتدّ بما عرض من الاسميّة ، ولم ينظر إلى الأصْل الذي قياس جمعه أَنْ يكون على فُعْل .

ويلخِّصُ هذا الأصل ما نقله السُّيوطي عن الإمام عبد القاهر الجرجانيّ[4] : « العربُ لا تنقضُ أُصُولَها لِلَبْسٍ يَعْرِضُ » . ومراعاةُ العربِ لهذا الأصْل في كلامها نُزُوْعٌ منها إلى إقْرارِ الأشياءِ على أوضاعِها الأُوَل حتّى تكونَ لغتهم مطّردةً تنتظمُها أقْيسةٌ ماشية .

١١ ـ الحَمْلُ على المَعْنَى .

قال ابن جنّي[5] : « اعلمْ أنَّ هذا الشَّرْجَ[6] غَوْرٌ مِنَ العربيّةِ بعيدٌ ، ومَذْهَبٌ نازحٌ فسيحٌ ، قد وَرَدَ به القرآنُ وفصيحُ الكلامِ منثوراً ومنظوماً ؛ كتأنيث المذكَّر ، وتذكير المؤنَّث ، وتصوُّرِ معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حَمْلِ

---

(١) انظر : الكتاب ٣/ ٢٠٢ .

(٢) انظر : الحُجّة ٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠ ، والحلبيّات ٢٨٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٢٣٧ ، والمنصف ٢/ ١٦١ ، وشَرْح الشَّافية للجارَبَرْدي ٤٧٦ .

(٤) الأشباه والنَّظائر ١/ ٥٤١ .

(٥) الخصائص ٢/ ٤١١ .

(٦) الشَّرْجُ الضَّرْبُ . عن اللّسان [ش ر ج] .

الثّاني على لفظٍ قد يكون عليه الأوّل ، أصْلاً كان ذلك اللَّفظُ أو فرعاً ، وغير ذلك » اهـ

خرَّجَ أبو عليّ غيرَ قليلٍ من قراءات السَّبْعة على هذا الأصْل ، ورآه مِمّا كثُرَ في التنزيل وغيره ؛ من ذلك أحدُ الوجوه التي ذكرها في تخريج قراءة الكسائيّ[1] ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ والعَيْنُ بِٱلْعَيْنِ ﴾ [سورة المائدة : ٤٥] برفع ﴿العَيْنُ﴾ :[2] « حَمَلَ الكلامَ على المَعْنى ؛ لأنَّه إذا قال ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ فمعنى الحديث : قُلْنا لهم : النَّفْسُ بالنَّفْسِ ، فحمل ﴿العَيْنُ بِٱلْعَيْنِ﴾ على هذا ، كما أنَّه لمَّا كان المعنى في قوله[3] ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [سورة الصّافّات : ٤٥] يُمْنَحُونَ كأساً من معين = حَمَلَ ﴿حوراً عِيناً﴾ [سورة الواقعة : ٢٢] على ذلك ؛ كأنَّه يُمْنَحُون كأساً ، ويُمنحون حُوراً عِيناً . وكما أنَّ مَعْنى الحديث في قوله[4] :

فَلَــمْ يَجِـــدَا إلّا مُنَـــاخَ مَطِيَّـــةٍ

(١) السَّبْعة ٢٤٤ .

(٢) الحُجّة ٣/ ٢٢٤ـ ٢٢٥ .

(٣) وهم أبو عليّ فيما تلاه هنا من آية الصّافّات ، إذْ لا شاهد فيها على ما يريد ، والشّاهد على ما ذكر ما في سورة الواقعة ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ * وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ﴾ [١٧ ـ ٢٢] ، فمَنْ قرأ ﴿وحُورٌ﴾ بالرَّفع ، فقد حمل الكلام على المعنى : لهم فيها كذا ، ولهم حورٌ عِينٌ ، ومَنْ نَصَبَ ﴿وحُوراً﴾ ، فقد حمل الكلام على المعنى أيضاً ؛ لأنَّ الكلامَ دلَّ على يُمْنَحُونَ . وسيتكرّر وَهْمُه هذا في الحُجّة ٦/ ١٨٨ ، والشّيرازيّات ٢٦٨ ، وسيأتي الكلام على قراءات ﴿وحور﴾ في موضعه من الحُجّة ٦/ ٢٥٥ ، وانظر : الكتاب ١/ ٩٥ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ٤٠٦ ، ٣/ ١٢٤ ، ٢١٦ ، وللزّجّاج ٥/ ١١١ ، والمحتسب ٢/ ٣٠٩ ، والبحر ٨/ ٢٠٦ .

(٤) كعب بن زهير ، ديوانه ٧٩ ، ٨٠ ، وعجزه :

تَجَــافَــى بِهَـــا زَوْرٌ نَبِيــلٌ وكَلْكَــلُ

والكتاب ١/ ١٧٣ ، وشرح أبياته ١/ ٨٤ ، والنُّكت عليه ١/ ٢٨٥ ، والشِّعْر ٢/ ٥٣٩ ، وسيأتي في الحُجّة ٦/ ٢٥٦ ، يجدا : أي غراب وذئب تقدّم ذكرهما ، الزَّوْر : ما بين ذراعي المطيّة من صدرها ، والكلكل : الصدر . لم يجدا في المنزل إلّا موضع إناخة مطيّة ، وقد تجافى بها صدرها الواسع عن أنْ يمسّ بطنُها الأرضَ ، لضُمْرِها .

أَنَّ هناك مناخ مطيّة ، حَمَلَ قولَه(١) :

وسُمْرٌ ظِمَاءٌ

على معنى الحديث ؛ كأنّه قال(٢) : ثَمَّ مناخُ مطيّة وسُمْرٌ ظِمَاءٌ .

وكذلك قولُه(٣) :

وَمُشَجَّجٌ أَمَّا سَوَاءُ قَذَالِهِ ‏ ‏ ‏ ‏ فَبَدا وغَيَّرَ سَارَهُ المَعْزَاءُ

لمّا كان المعنى في(٤) :

بَادَتْ وغَيَّرَ آيَهُنَّ مَعَ البِلَى ‏ ‏ ‏ ‏ إلّا رَوَاكِدَ

بها رواكدُ ، حَمَلَ مُشَجَّجاً عليه ؛ فكأنّه قال : هناك رواكدُ ومُشَجَّجٌ .

فعلى هذا يكونُ وَجْهُ الآية . ومثلُ هذا مِنَ الحَمْلِ على المعنى كثيرٌ في التنزيل وغيره » اهـ

---

(١) كعب بن زهير ، تمامه :

وسُمْرٌ ظِمَاءٌ وَاتَرَتْهُنَّ بَعْدَمَا ‏ ‏ ‏ ‏ مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ذُبَّلُ

وهو في مصادر تخريج البيت السّالف .

سُمْر : البعر ، ظِماء ، يابسة ، وَاتَرَتْهُنَّ : تابعت بينهنّ عند انبعاثها ، وذُبَّل : جمع ذابلة ، يبّس .

(٢) قدّره في الشِّعْر ٢/ ٥٣٩ : بها مناخُ مطيّة وسُمْرٌ .

(٣) متدافعًا النِّسْبة بين الشَّمّاخ ، ديوانه ٤٢٧ ـ ٤٢٨ ، وذي الرّمّة ، ديوانه ٣/ ١٨٤٠ ، ورجّح محقّق ديوان الشَّمّاخ أنّهما له .

وهما في الكتاب ١/ ١٧٣ ، ١٧٤ ، وشرح أبياته ١/ ٣٩٦ ، والنُّكت عليه ١/ ٢٨٦ ، ومعاني القرآن للزّجّاج ١/ ٢٥٤ ، ٥/ ١١١ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ١/ ٢٨٨ ، ٤/ ٣٢٧ ، والشِّعْر ٢/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩ ، وشرح اللُّمَع للجامع ٢/ ٦٠٥ ، والخزانة ٥/ ١٤٧ ، وسيأتيان في الحُجّة ٦/ ٢٥٦ .

المُشَجَّج : الوتد ، وقَذَالُه : أعلاه ، وسواؤه : وسطه ، وساره : جميعه ، وهي سائره ، فحذف كما حذف في هار ، وهي هائر ، والمَعْزَاء : أرض صُلْبة غليظة .

(٤) تمامه : إلّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءُ

وهو في مصادر تخريج البيت السّالف .

بادت : تغيّرت ، آيهُنّ : آثار الدّيار ، البِلَى : تقادم العهد ، الرواكد : حجارة الموقد ، الهباء : الغبار ، جعل الجمر كالهباء لقدمه وانسحاقه .

فقراءة الكسائيّ محمولة على معنى ﴿كَتَبْنا﴾ لا على لفظه . ومثله قول الرّاعي[1] :

إذا مـا الغَـانِيَـاتُ بَـرَزْنَ يَـوْمـاً وزَجَّجْـنَ الحَـوَاجِـبَ والعُيُـوْنَـا

أيْ وكَحَّلْنَ العيون . حُمِلَ على حُكْمِ ما تقدَّمه من الكلام ، كما تقول : أكلتُ طعاماً وشراباً ، والأَكْلُ إنّما ينصرفُ إلى الطعام دون الشَّراب ، إلّا أنّه لمّا رُدَّ على المذكور قبله حُمِلَ على حُكْمِه .

على أنَّ أبا عليّ رَأى هذا الضَّرْبَ من الحَمْلِ على المعنى مِمّا لا يكادُ يوجد في حال سعة واختيار في موضع[2] ، ورَأى بعض القراءات لا يصحُّ تخريجُها إلّا عليه في موضع آخر . وهذا من خِلاج خاطره وتعادي مناظره . وقد ذكر ابن الشَّجريّ[3] **أنَّ هذا الفَنَّ متّسعٌ في كلام العرب ، يقدِّرون للثاني ما يصلح حَمْلُه عليه ، ولا يخرجُ به عن المرادِ بالأوَّل .**

ومثل هذا التباين في الرّأي عند أبي عليّ ما حكاه ابن جنّي عنه في قول سَوّار بن مُضَرِّب[4] :

فإنْ كَـانَ لا يُـرْضِيْـكَ حتَّـى تَـرُدَّنـي إلـى قَطَـرِيٍّ لا إخَـالُـكَ رَاضِيَـا

« حمله الفرّاء على المعنى ، قال : لأنَّ معناه لا يُرْضِيْك إلّا أنْ تردَّني ، فجعل الفاعل متعلِّقاً على المعنى . وكان أبو عليّ يغلظ في هذا ويُكبره ويتناكره ،[5]

---

(1) ديوانه ٢٧٨ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٣/ ١٢٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٢١٣ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ٣٢٨ ، وغريب الحديث للخطّابي ١/ ٣٣٠ ، والخصائص ٢/ ٤٣٢ ، وتذكرة النحاة ٦١٧ ، والارتشاف ٣/ ١٤٩٠ ، والبحر ١/ ٢٠٢ .

(2) الحُجّة ١/ ٣١٢ ، ٤/ ٣٦٧ .

(3) في أماليه ٣/ ٨٣ ، وانظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ١٣ ـ ١٤ .

(4) النّوادر (الشّرتوني ٤٥ ، ود. عبد القادر ٢٣٣) ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ٢٣٢ ، والكامل ٢/ ٦٢٨ ، والشِّعْر ٢/ ٥٠٥ ، والخصائص ٢/ ٤٣٣ ، والمحتسب ٢/ ١٩٢ ، وابن الشّجريّ ١/ ٢٨٤ ، والارتشاف ٣/ ١٣٢٤ ، والبحر ٢/ ٤٢٩ .

(5) الخصائص ٢/ ٤٣٣ .

ويقول : الفاعل لا يُحذف ، ثمّ إنّه فيما بعد لَانَ له ، وخَفَضَ مِنْ جَنَاحِ تناكره . وعلى كلّ حال فإذا كان الكلام إنّما يصلحه أو يفسده معناه ، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أَرَ به بأساً » اهـ .

وقال أبو عليّ[1] : « فاعل « يُرضيك » ما تدلُّ الحالُ عليه ، كأنَّه قال : فإنْ كان لا يرضيك شأني أو أمري ، حتى تردّني ، فأضمر . . وقال بعض البغداديين[2] في قوله :

فإنْ كُنْتَ لا يُرْضِيْكَ

حمله على المعنى ، كأنَّه قال : لا يُرضيك إلّا أَنْ تَرُدَّني إلى قَطَرِيّ ، و« حتّى » دَلّ عليه . فهذا غيرُ بعيد » اهـ .

وقول أبي عليّ : هذا غيرُ بعيد ، يصدِّقُ مقالة ابن جنّي أنّه لَانَ لهذا الحَمْلِ ، وخَفَضَ مِنْ جناح تناكُرِه ، وتكون « حتّى » على هذا الوَجْهِ مفارقةً لِمَا وُضِعَتْ له من الغائيّة ، وصارت بمنزلة « إلّا » ، والاستثناء مفرّغ ، والمصدر فاعل .

وجعل ابن جنّي قبولَ هذا الضَّرْبِ من الحَمْلِ معلّقاً على صحّة المعنى واستقامته ، وهذا يُريك كَلَفَ علماء العربيّة بالمعنى صحيحاً مستقيماً ، وبَذْلَهم صناعةَ الإعراب لتحصينه وتشريفه .

ومِمّا اعتدّه ابن جنّي من تذكير المؤنّث حملاً على المعنى قول عامر بن جُوَيْن الطّائيّ[3] :

---

(١) الشِّعْر ٢/ ٥٠٦ ، ٥٠٧ .

(٢) هو الفرّاء كما صرّح بذلك ابن جنّي في الخصائص ٢/ ٤٣٣ ، ولم أجد قوله في معاني القرآن له ، وأنشد البيت ١/ ٢٣٢ على ارتفاع إخالك وهو في موضع جواب الشرط .

(٣) شعر طيّىء ٢/ ٤٣١ ، والكتاب ٢/ ٤٦ ، ومجاز القرآن ٢/ ٦٧ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ١٢٧ ، وللأخفش ١/ ٦٢ ، ٣٢٧ ، والمذكّر والمؤنّث لأبي حاتم ١١١ ، والكامل ٢/ ٨٤١ ، ٩٩٤ ، والأصول ٢/ ٤١٣ ، وشرح القصائد السّبع الطّوال ١٠٧ ، ٥٢٢ ، وعزاه في الموضعين إلى الأعشى وهماً ، والمذكّر والمؤنّث لابن الأنباري ١/ ٣٤٥ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ١٣٢ ، ٣/ ٧٥ ، ٤/ ٣٦٤ ، وضرورة الشِّعْر للسّيرافيّ ٢١٠ ، والحُجّة ٤/ ٢٣٨ ، ٥/ ١٠٢ ، والتكملة (فرهود ٨٧ ، =

فَــلَا مُــزْنَـــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهَــا   وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إبْقَـــالَهَـــا

ذهب بالأَرْضِ إلى الموضع والمكان . ورآه[1] سيبويه والسُّيرافي مِمّا يجوز في الشِّعْر ، وقد كان يمكنه أَنْ يقول : ولا أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا ، فيخفّف الهمزة ، غير أنّه آثر تحقيقها ، فاضطرّه تحقيقها إلى تذكير ما ينبغي تأنيثه .

على أنَّ أبا عليّ رأى أَنَّ التذكير هنا قبيحٌ ومِمَّا لا يحسن ، كما لا يحسن أَنْ تقول : الشَّمْسُ طلع ؛ قال[2] : « أَلَا تَرَى أَنَّ قوله :

وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إبْقَـــالَهَـــا

مُسْتَقْبَحٌ[3] عندهم . ولو قال : أَبْقَلَ أَرْضٌ ، لم يستقبحْ ، فليس ما تقدّم ذِكْرُه مِمّا أُرِيْتَ بمنزلةِ ما لم يتقدّم ذكره ؛ لأَنَّ المتقدِّمَ الذِّكْرِ ينبغي أَنْ يكونَ الرّاجعُ وَفْقَه ، كما يكون وَفْقَه في التثنية والجمع » اهـ .

فهذا ضَرْبٌ واحد رآه سيبويه ضرورةً ، واعتدّه أبو عليّ قبيحاً ؛ لأَنَّ الرّواجعَ ينبغي أَنْ تكونَ على حدِّ ما ترجعُ إليه ، على حين رآه ابن جنّي من تذكير المؤنّث حملًا على المعنى ، ولا يكون هذا الحَمْلُ قبيحاً ، وقد جُعِلَ[4] منه قولُه تعالى ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [سورة الأنعام : ٧٨] ، أيْ هذا الشَّخْصُ أو هذا المرئيُّ ، ونحوه . « [4] **وتذكير المؤنّث واسعٌ جدّاً ؛ لأنّه رَدُّ فَرْعٍ إلى أَصْلٍ . لكنَّ تأنيثَ المذكَّرِ أَذْهَبُ في التناكرِ والإغْراب** » .

= ١٣٤ ، ومرجان ٣٠٩ ، ٣٨٣) ، والخصائص ٢/ ٤١١ ، والمحتسب ٢/ ١١٢ ، والمخصَّص ١٦/ ٨٠ ، وابن الشّجريّ ١/ ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، وكشف المشكلات ٢/ ٧١٧ ، وضرائر الشّعْر لابن عصفور ٢٧٥ ، وسفر السّعادة ٢/ ٧٠٩ ، وابن يعيش ٤/ ٩٤ ، والمُغْني ٨٦٠ ، ٨٧٩ ، وشرح أبياته ٨/ ١٧ ـ ١٨ ، واللّسان [أرض ـ ودق ـ بقل] .

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٤٦ ، والمذكّر والمؤنّث لأبي حاتم ١١١ ـ ١١٢ ، وضرورة الشّعْر ٢١٠ ـ ٢١١ .

(٢) الحُجَّة ٥/ ١٠٢ ، وانظر منها ٤/ ٢٣٨ ، والتكملة ٨٧ .

(٣) وقع في مطبوعة الحُجّة : مستقيم ، وهو تحريف قبيح .

(٤) الخصائص ٢/ ٤١٢ ، ٤١٥ .

فمِمَّا جاء مِنْ تأنيث المذكَّر بعض ما رُوي[1] عن ابن كثير ﴿ ثُمَّ لَمْ تكُنْ فِتْنَتَهُم إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [سورة الأنعام : ٢٣] : ﴿تكُنْ﴾ بالتاء ، و﴿فِتْنَتَهُم﴾ نصباً . علَّق أبو عليّ على هذه القراءة[2] : « أنَّثَ ﴿أَن قَالُوا﴾ لمّا كان الفتنة في المعنى . وفي التنزيل ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [سورة الأنعام : ١٦٠] ، فأنَّث الأمثال ، وواحدُها مِثْلٌ ، حيث كانت الأمثال في المعنى الحسنات . وقد كثر مجيءُ هذا في الشِّعْر . والرّواية الأُولى - يعني ما رُوي عن ابن كثير أيضاً رَفْعُ ﴿فِتْنَتُهُم﴾ - أَوْجَهُ من حيث كان الكلامُ مَحْمولًا فيها على اللَّفْظ . ومِمَّا جاءَ على هذا في الشِّعْر قولُه[3] :

وكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا

فَأَنَّثَ الإقدام لمّا كان العادة في المعنى . . وقد جاء في الكلام[4] : ما جاءَت حاجتَك؟ فأنَّث ضمير « ما » حيث كان الحاجةَ في المعنى ، وأُلْزِمَ التأنيث ، ونُصبت الحاجة . ومثل ذلك قولهم[5] : مَنْ كانتْ أُمّك؟ فأنَّث ضمير « مَنْ » حيث كان الأمّ » اهـ

---

(١) السَّبْعة ٢٥٥ .

(٢) الحُجَّة ٣/ ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وعنها في الكشَّاف ٢/ ١٢ ، والمحرَّر ٢/ ٢٧٨ ، والبحر ٤/ ٩٥ ، والدّرّ المصون ٤/ ٥٧٣ .

(٣) لبيد ، ديوانه ٣٠٦ ، وتمامه :
فَمَضَى وقَدَّمَهَا وكَانَتْ عَادَةً

وهو في المذكّر والمؤنّث لابن الأنباري ٢/ ٢١٦ ، وشرح القصائد السَّبْع الطِّوال ٥٥١ ، وسرّ الصِّناعة ١/ ١٣ ، والخصائص ١/ ٧٠ ، ٢/ ٤١٥ ، وابن الشَّجريّ ١/ ١٩٦ ، ومجمع البيان ٣/ ٣٥٥ ، والبحر ٧/ ٤١ ، والدّرّ المصون ٤/ ٥٧٣ ، ٨/ ٥٥٣ ، واللِّسان [عرد - قدم] .

مضى : أيْ حمار الوحش ، وقدَّمَها : الأُتان ، عرّدت : حادت عن الطريق .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٥٠ - ٥١ ، والحُجّة ٣/ ٤١٥ ، والتعليقة ١/ ٨٢ ، والمنثورة ٢٩٨ ، والشّيرازيّات ٢٨٥ ، والخصائص ٢/ ٤١٦ ، والمخصّص ١٧/ ٧٥ ، والجواهر ٣/ ٩٣٦ ، وكشف المشكلات ٢/ ٦٨٥ ، ٨٣٨ ، وابن يعيش ٧/ ٩١ ، وما : اسم استفهام في موضع مبتدأ ، وجاءت بمعنى صارتْ ناقصة ، واسمها مستتر فيها ، وحاجتك : خبرها .

(٥) انظر : الكتاب ١/ ٥١ ، ٢/ ١٧٩ ، ٤١٥ ، والتعليقة ١/ ٨٥ ، والشّيرازيّات ٢٨٥ ، والكشّاف ٢/ ١٢ .

ومِنْ تأنيث المذكَّر ما حكاه ابنُ جنّي[1] عن الأصمعيّ عن أبي عَمْرٍو أنّه سمع رجلًا مِنْ أَهْلِ اليمن يقولُ : فلانٌ لَغُوبٌ ، جاءَتْه كتابي فاحتقرَها! فقلْتُ له : أتقولُ : جاءتْه كتابي! فقال : نعم ، أليسَ بصحيفةٍ! قُلْتُ : فما اللَّغُوبُ؟ قال : الأحمق .

قال أبو عليّ[2] : « والحَمْلُ على المعنى كثير ؛ من ذلك قوله[3] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ [سورة الأحقاف : ٣٣] ، فأدخل الباء لمّا كان في معنى : أوَليس الذي خَلَقَ السّمواتِ والأَرْضَ بِقادِرٍ . وقالوا[4] : إنَّ أحداً لا يقولُ ذاك إلّا زيدٌ ، فأدخل أحداً في الواجب لمّا كان معنى الكلام النَّفْيَ » .

ومِنْ تصوُّر معنى الجماعة في الواحد قراءة ابن كثير[5] ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيحَ نُشُرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [سورة الأعراف : ٥٧] : ﴿الرِّيحَ﴾ مفردة ، و﴿نُشُراً﴾ جمعاً . قال أبو عليّ[6] : « مَنْ قَرَأَ ﴿الرِّيحَ﴾ ﴿نُشُراً﴾ ، فأفرد ، ووصفه بالجمع ، فإنَّه حمله على المعنى . وقد أجازه أبو الحسن[7] . وقد قال[8] :

فِيهَا اثنتانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٢٤٩ ، ٢/ ٢١٦ ، وسرّ الصّناعة ١/ ١٢ ، والمحتسب ١/ ٢٣٨ ، ٢/ ١٨٦ ، وكشف المشكلات ٢/ ٨٨٤ .

(٢) الحُجّة ٦/ ١٨٧ .

(٣) عقد أبو عليّ مسألةً في الشّيرازيّات ٢٥٣ - ٢٧٠ لِمَا جاء من كلامهم محمولاً على معنى النّفي دون لفظه ، وجعل منه هذه الآية .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٣١٨ ، والشّيرازيّات ٢٦٢ ، والحُجّة ١/ ١٧٤ .

(٥) السّبْعة ٢٨٣ .

(٦) الحُجّة ٤/ ٣٣ ، وعنها في مجمع البيان ٤/ ٥٢٤ ، والدّرّ المصون ٥/ ٣٥٠ .

(٧) في معاني القرآن له ١/ ٣٢٨ .

(٨) عنترة ، ديوانه ١٩٣ ، تمامه :

سُوداً كخافيةِ الغُرابِ الأسْحَمِ

وهو في معاني القرآن للفرّاء ٢/ ١٣٨ ، وللزّجّاج ٣/ ٢٧٩ ، والمخصّص ٧/ ٣٦ ، ومجمع البيان ٤/ ٥٣٤ ، وابن يعيش ٣/ ٥٥ ، والدّرّ المصون ٥/ ٣٥٠ .

فَمَنْ نَصَبَ[1] حمله على المعنى ؛ لأنَّ المفردَ يرادُ به الجمع . وهذا وَجْهُ قراءة ابن كثير ؛ أَلَا تَرَى أَنَّه أَفْرَدَ ﴿الرِّيحَ﴾ ، ووصفه بالجمع في قوله ﴿نُشُراً﴾ ، فلا تكون ﴿الرِّيحَ﴾ على هذا إلّا اسماً للجنس . وقَوْلُ مَنْ جَمَعَ ﴿الرِّيحَ﴾ إذا وَصَفَها بالجمع الذي هو ﴿نُشُراً﴾ = أَحْسَنُ ؛ **لأنَّ الحَمْلَ على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللَّفْظ** » اهـ

فالاستقراءُ دَلَّ على أَنَّ العربَ تعتبر في أكثر كلامِها الحَمْلَ على اللَّفْظِ ، وأَنَّ الحَمْلَ على المَعْنى ، وإِنْ كان كثيراً ، فليس في كثرة جريان الكلام على لَفْظِه ؛ إذ الأَصْلُ أَنْ يكونَ اللَّفْظُ موضوعاً على حدِّ المعنى ومطابقاً له ، ولهذا ما رجّح أبو عليّ قراءة غير ابن كثير التي حُملت على اللَّفْظِ .

وقد ذكر السُّيوطي[2] **أنّه إذا اجتمع الحَمْلُ على اللَّفْظِ والحَمْلُ على المعنى بُدِئَ بالحَمْلِ على اللَّفْظِ** ، وعلّة ذلك أنَّ اللَّفْظَ هو المشاهَدُ المنظورُ إليه ، والمعنى خفيّ قائم في ضمير المتكلّم ، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أَوْلى = وأنَّ اللَّفْظَ متقدِّم على المعنى ، لأنّك أوّل ما تسمع اللَّفظ ، فتفهم معناه عقبه ، فاعتبر الأسبق .

على أَنَّ الحَمْلَ على المعنى لا يكون الجاري عليه ضعيفاً البتّة ، ولم يَأْتِ القَوْمُ هذا الضَّرْب من الحَمْلِ مِنْ عَجْزٍ أو قصورٍ ، بل هو وَجْهٌ مِنَ التصرُّفِ في الفصاحة والتَّفَنُّنِ في إدارةِ الكلام ؛ يدلُّ على ذلك ما ذكره أبو عليّ[3] من أنَّ العربَ ربّما حملت الكلام على معنى النَّفْيِ دونَ لَفْظِه ، وإِنْ كان حَمْلُه على اللَّفْظِ سائغاً لا يؤدِّي إلى فساد أو اختلال ، كقولهم : قلَّ رجلٌ يقولُ ذاكَ إلّا زيد ، ونشدْتُكَ اللهَ إلّا فَعَلْتَ ، وشيءٌ جاءَ بِكَ[4] ، كلٌّ أولئك محمولٌ على المعنى ، ولو حُمل على اللَّفْظِ

---

(١) في ديوانه ١٩٤ : ويجوز رفع سود على النعت .

(٢) انظر : الأشباه والنَّظائر ١/ ٤١٧ ـ ٤١٨ .

(٣) في التذكرة له فيما نقله عنه السُّيوطيّ في الأشباه والنَّظائر ١/ ٤١٦ ـ ٤١٧ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٣٢٩ ، والشِّيرازيّات ٢٥٥ ، والتذييل ٣/ ٣٣١ ، والذي سوّغ الابتداء بالنكرة أنَّ المعنى : ما جاءَ بك إلّا أمْرٌ .

لم يُؤَدِّ إلى التباس أَوْ فساد = وما مثّل به ابن جنّي مِنْ قولهم[1] : هو أَحْسَنُ الفتيان وأَجْمَلُه ، فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، ثمّ قال : « وهذا يدلُّك على قوّة اعتقادِهم أحوالَ المواضع ، وكيف ما يقع فيها ؛ أَلَا تَرَى أنَّ الموضع موضع جمع ، وقد تقدَّم في الأوّل لَفْظُ الجمع ، فتُرِكَ اللَّفْظُ وموجب الموضع إلى الإفْرادِ ؛ لأنَّه مِمَّا يُؤْلَفُ في هذا المكان » اهـ = وأنَّ[2] العرب إذا حملت على المعنى لم تكدْ تراجعُ اللَّفظ ؛ لأنَّه إذا انصرفَ عن اللَّفْظِ إلى غيره ضَعُفَتْ معاودتُه إيّاه ، فهذا يدلُّك على قوّة تمكُّن هذا الحَمْلِ في نفوسهم .

ومِنَ الحَمْلِ على المعنى باب واسع لطيف ، وهو[3] اتّصالُ الفِعْل بحرفٍ ليس مِمّا يتعدَّى به ؛ لأنّه في معنى فِعْلٍ يتعدَّى به . ويُسَمَّى هذا الضَّرْبُ من الحَمْل **التضمين** ، وحدّه ابن هشام[4] **بأنَّه إشراب لَفْظٍ معنى لفظ ، فيُعْطى حكمه ، وفائدتُه أَنْ تؤدِّيَ كلمةٌ مُؤَدَّى كلمتَيْنِ** .

ومن أمثلة التَّضمين قوله تعالى ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [سورة الكهف : ٢٨] أَيْ لا تتجاوَزْهم عيناك ، مِن قولهم : لا تَعْدُ هذا الأمْرَ ، أَيْ لا تتجاوزْه ، ولكنَّه عُدِّيَ بعن حملاً على المعنى ؛ لأنّك إذا جاوزْتَ الشَّيْءَ وتعدَّيْتَه فقد انصرفْتَ عنه ؛ قال الزَّمخشريّ[5] : « وإنَّما عدّاه بعن ، لتضمين عدا معنى نَبَا وعَلَا ، في قولك : نَبَتْ عنه عينه ، وعلت عنه عينه : إذا اقتحمتْه ولم تعلقْ به . فإنْ قُلْتَ : أَيُّ غرضٍ في هذا التضمين؟ وهلّا قيل : ولا تَعْدُهم عَيْناك ، أو لا تَعْلُ عيناك عنهم؟ قُلْتُ : **الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أَقْوَى مِنْ إعطاء مَعْنًى فذٍّ** ؛ أَلَا تَرى كيف رجع المعنى إلى قولك : ولا تَقْتَحِمْهُمْ عيناك مُجَاوِزَتَيْنِ إلى غيرِهم؟ ونحوه قولُه تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [سورة النّساء : ٢] ، أَيْ ولا تضمُّوها إليها آكلين » اهـ

---

(١) الخصائص ٢/ ٤١٩ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/ ٤٢٠ ، وعنه في الأشباه والنّظائر ١/ ٤١٨ .

(٣) انظر : الخصائص ٢/ ٤٣٥ .

(٤) انظر : المُغْني ٨٩٧ .

(٥) الكشّاف ٢/ ٧١٧ ، وعنه في المُغْني ٨٩٨ ، ومعنى فَذّ : فَرْد .

ومِمّا ذهب به أبو عليّ مذهب التضمين شَنِيءَ شَنَآناً إذا أبغض ، فقد ذكر أَنَّ سيبويه[1] يذهب إلى أَنَّ ما كان من المصادر على فَعَلانٍ لم يتعدَّ فِعْلُه إلَّا أَنْ يَشِذَّ شيءٌ ، نحو : شَنِئْتُه شَنَآناً ؛ قال أبو عليّ[2] : « شَنِئْتُه في المعنى مثلُ أَبْغَضْتُه ، فلمّا كان بمعناه عُدِّي كما عُدِّيَ أبغضتُ ، كما أَنَّ الرَّفَثَ[3] لمَّا كان بمعنى الإفْضاء عُدِّيَ بالجارِّ كما عُدِّيَ الإفْضَاءُ به » .

التمس أبو عليّ وجهاً من القياس عدَّى به ما حدُّه أَنْ يكونَ لازماً ، وقاسه على تعدِّي رفث بإلى ـ وأصل الرَّفَث أَنْ يتعدّى بالباء ، تقول : أَرْفَثَ فلان بامرأتِه ـ في قوله تعالى ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٨٧] ، لمّا كان معناه الإفْضَاء ؛ قال الأخفش[4] : « إنّما دَخَلَتْ ﴿إِلَىٰ﴾ ؛ لأَنَّ معنى ﴿ٱلرَّفَثُ﴾ والإفْضَاء واحِدٌ ؛ فكأنَّه قال : الإفْضَاءُ إلى نِسَائكم . وإنَّما يقال : رَفَثَ بامرأتِه ، ولا يقال : إلى امرأته ، وذا عندي كنحو ما يجوز من « إلى » في مكان « الباء » » اهـ

ومنه ما ذكره في قوله تعالى ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [سورة النّور : ٩] : «[5] والخامسة بأَنَّ غضب الله ، هذا هو القياس ، وتجعل ﴿ٱلْخَٰمِسَةَ﴾ تتعلّق بها الباء التي تقدّر في « بأَنَّ » ، لأنّه بمعنى الشَّهادة ، فيتعلّق به الجارّ كما يتعلّق بالشهادة ، كما يتعلّق ﴿إِلَىٰ﴾ بـ ﴿ٱلرَّفَثُ﴾ في قوله ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٨٧] لمَّا كان الرَّفَثُ بمعنى الإفْضَاء » .

اتّسع أبو عليّ في إجراء التضمين ، إذ جعل الباء متعلِّقة بـ ﴿ٱلْخَٰمِسَةَ﴾ لمَّا كانت صفةً أُقيمتْ مقام موصوف محذوف هو « الشَّهادة » ، ومنع تعليقها بالشهادة الموصوفة بالخامسة ؛ لأنَّ وَصْفَهَا مُؤْذِنٌ بتمامِها وانقضاءِ أجزائها ، فلا يتعلّق بها شيءٌ بعد وَصْفِها . على أَنَّ ﴿ٱلْخَٰمِسَةَ﴾ ليست مِمَّا يتعدّى بالباءِ ولا بغيره ، وأَلَّا

---

(١) في كتابه ٤/ ١٥ .
(٢) الحُجّة ٣/ ١٩٧ ـ ١٩٨ .
(٣) هذا قول الأخفش كما سيأتي ، ونسبه إليه في الحُجَّة ٢/ ٢٨٩ ، وانظر منها ٥/ ٣١٢ .
(٤) في معاني القرآن له ١/ ١٣٩ ، وابن الشَّجري ١/ ٢٢٣ ، والبحر ٢/ ٤٨ .
(٥) الحُجَّة ٥/ ٣١٢ .

تُقامَ الصِّفة مقام الموصوف أحسن ، وقد ذكر أبو عليّ[1] أنّه لا ينبغي أنْ تقيم الصِّفة مقام الموصوف ما أَصَبْتَ عنه مندوحة . وهذا الإجراء من أبي عليّ مَدٌّ للقياس واتّساعٌ فيه . ولو جعل ﴿أَنَّ﴾ وما بعدها بدلاً من[2] ﴿الخَامِسَةَ﴾ ، أو علَّق « بأَنَّ » بالفعل « يشهد » الذي يدلُّ عليه السّياق ، لكان له مندوحة عمّا اتّسع فيه .

وباب التضمين ليس ينقاس ويطّرد في كلّ موضع موضع ، فلهذا ما دفع أبو حَيّان[3] أنْ يكون ﴿عُفِيَ﴾ من قوله تعالى ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [سورة البقرة : ١٧٨] قد ضُمِّنَ معنى « تُرِكَ » ، وإنْ كان العافي عن الذَّنْبِ تاركاً له ، أيْ لا يُؤَاخذ به ؛ لأنَّ التضمين لا ينقاس .

وقد ألمع ابن جنّي[4] إلى أنَّ التضمين إنّما يكون في موضع دون موضع ، على حسب الأحْوال الدّاعية إليه ، والمسوِّغة له ، فأمّا في كلّ موضع وعلى كلّ حالٍ فلا ، ثمّ وضع رسماً يضبط المسألة ويُعمل عليه ؛ قال : « **اعلمْ أنَّ الفِعْلَ إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدّى بحرف ، والآخر بآخر ، فإنَّ العربَ قد تتّسعُ ، فتُوقع أحد الحرفَيْن موقعَ صاحبه ، إيْذاناً بأَنَّ هذا الفِعْلَ في مَعْنى ذلك الآخر ، فلذلك جِيْءَ معَه بالحرفِ المعتادِ معَ ما هو في معناه** . وذلك كقول الله عزّ اسمه ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [سورة البقرة : ١٨٧] ، وأنت لا تقول : رفثتُ إلى المرأة ، وإنّما تقولُ : رفثتُ بها ، أو معها ؛ لكنّه لمّا كان الرَّفَثُ هنا في معنى الإفْضَاء ، وكنتَ تعدّي أفضيت بـ إلى ، كقولك : أفضيتَ إلى المرأة ، جئتَ بـ إلى مع الرَّفَث ؛ إيذاناً وإشعاراً أنّه بمعناه » اهـ

وقال أيضاً في وَصْفِه[5] : « **وهذا مِنْ أَسَدِّ وأَدْمَثِ مَذَاهِبِ العربيّة ، وذلك أنّه**

---

(١) الحُجّة ٥/٤٠٣ ، ٦/٧٨ .

(٢) انظر : التبيان ٢/٢٤٥ ، والبحر ٦/٤٣٤ .

(٣) انظر : البحر ٢/١٢ ، وتضمين ﴿عُفِيَ﴾ معنى تُرِك قول أبي عُبيدة في المجاز ١/٦٦ ، وانظر : كشف المشكلات ١/١٣٢ ، والمحرَّر ١/٢٤٦ .

(٤) الخصائص ٢/٣٠٨ .

(٥) المحتسب ١/٥٢ .

موضعٌ يَمْلِكُ فيه المَعْنَى عِنَانَ الكلامِ ، فيَأْخُذُه إليه ، ويُصَرِّفُه بحسبِ ما يُؤْثِرُه عليه . وجُمْلَتُهُ أنَّه متى كانَ فِعْلٌ مِنَ الأَفْعالِ في مَعْنى فِعْلٍ آخرَ فكثيراً ما يُجرى أحدُهما مُجْرَى صاحبه ، فيُعْدَلُ في الاستعمال به إليه ، ويُحْتَذَى في تصرُّفِه حَذْوَ صاحبه ، وإنْ كان طريقُ الاستعمالِ والعُرْفِ ضِدَّ مأخَذِه ؛ أَلَا تَرَى إلى قول الله جلَّ اسمُه ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [سورة النّازعات : ١٨] ، وأنتَ إنّما تقولُ : هل لك في كذا؟ لكنَّه لمّا دَخَلَه مَعْنى : أَجْذِبُك إلى كذا وأدعوك إليه ، قال ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ » اهـ

وهذا الباب وإنْ كان ليس ينقاسُ ويطّردُ في كلِّ موضعٍ ، واسعٌ كثيرٌ ، فقد نقل ابن هشام[(١)] عن ابن جنّي أنَّه لو جمعَ ما جاءَ مِنَ التّضمينِ لجاءَ منه كتابٌ يكون مِئِينَ أَوراقاً . وقال ابن جنّي[(٢)] : « ووجدْتُ في اللُّغة من هذا الفَنِّ شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به ؛ ولعلَّه لو جُمع أكثرُه لا جميعُه لجاءَ كتاباً ضَخْماً ، وقد عرفْتَ طريقه . فإذا مرَّ بك شَيْءٌ منه فتقبَّلْه وتأَنَّسْ به ؛ فإنَّه فَصْلٌ مِنَ العربيّة لطيفٌ ، حَسَنٌ يدعو إلى الأُنْسِ بها والفقاهةِ فيها » اهـ وذكر[(٣)] أنَّ شيخَه أبا عليّ كان يستحسنُ هذا الباب وينبِّهُ عليه .

وعلى الجملة فباب الحَمْلِ على المَعْنى مَذْهَبٌ بديع يكشف أَنَّ العربَ تُوَقِّرُ معانيها وتُرَجِّبُها ، وأنَّ للمعنى مِنَ الشَّرَفِ في نفوسِهم ما يحملُهم على مفارقة ظاهر اللَّفظِ صوناً وحِياطةً ، وما كانت العرب لتأتيه مِنْ عجرفةٍ أو ضعف في لغتها ، بل هو ضَرْبٌ من البلاغة التي تزيد المعنى معنًى جديداً ، وقد كثُرَ في كلامِهم كثرةً حملت ابن جنّي على وَصْفِهِ بأنّه[(٤)] « بَحْرٌ لا يُنْكَشُ ، ولا يُفْثَجُ ، ولا يُؤْبَى ، ولا يُغَرَّضُ ، ولا يُغَضْغَضُ . وقد أَرَيْنا وَجْهَه ، ووكلْنا الحال إلى قوّةِ النّظر وملاطفة التأوُّل » اهـ

---

(١) انظر : المُغْني ٨٩٩ ، والتنبيه ١٦٨/أ .

(٢) الخصائص ٢/ ٣١٠ .

(٣) الخصائص ٢/ ٤٣٥ .

(٤) الخصائص ٢/ ٤٣٥ ، يُنْكَش : لا يجفّ ولا ينتهي ماؤه ، يُفْثَجُ : لا يُبلغ غَوْرُه ، لا يُؤْبَى : لا ينقطعُ مِنْ كثرته ، لا يُغَرَّض : لا ينزح ، لا يُغضغض : لا ينزح أيضاً .

١٢ ـ الوَصْلُ مِمَّا تَجْرِي فيه الأَشْياءُ على أُصُولِها ، والوَقْفُ مِمَّا تُغَيِّرُ فيه الأَشْياءُ عن أُصُولها[١] .

وردت إيماءات إلى هذا الأصل في كلام سيبويه ، منها قوله[٢] : « وجميعُ ما لا يُحْذَفُ في الكلام ، وما يُختار فيه أَلَّا يُحْذَف ، يُحْذَفُ في الفواصل والقوافي . فالفواصلُ قولُ الله عزَّ وجلَّ ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [سورة الفجر : ٤] ، و﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ [سورة الكهف: ٦٤]، و﴿ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴾ [سورة غافر: ٣٢]، و﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [سورة الرّعد: ٩]. والأَسْمَاءُ أَجْدَرُ أَنْ تُحْذَفَ[٣] ؛ إِذْ كان الحَذْفُ فيها في غيرِ الفواصل والقوافي . وأَمَّا القوافي فنحو قولِه[٤] :

وأَرَاكَ تَفْــــرِي مَــــا خَلَقْـــتَ وَبَعْـ ـــضُ القَـــوْمِ يَخْلُــقُ ثُــمَّ لا يَفْــرْ

وإثباتُ الياءات والواوات أَقْيَسُ الكلامَيْنِ . وهذا جائزٌ عربيٌّ كثير » اهـ

فالفواصل والقوافي مواضع يقف عليها القارىء أو المُنْشِد ، والوقف موضع تغيير ، فلهذا ما حُذفت الياءاتُ فيما تلاه مِنْ آيٍ وما أنشده مِنْ شعر . وفَسَّرَ أبو عليّ[٥] قول سيبويه « أقيس الكلامين » بأنَّه أراد القياس على الأصل الذي هو

---

(١) انظر : الأشباه والنّظائر ١/ ٦٧٠ .

(٢) الكتاب ٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥ ، والحُجّة ٦/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥ .

(٣) في الكتاب ٤/ ١٨٤ « وأمّا الأفعال فلا يُحْذَفُ منها شيءٌ ؛ لأنّها لا تذهب في الوصل في حال » اهـ وانظر : الارتشاف ٢/ ٨٠٦ .

(٤) زهير ، ديوانه بشرح الأعلم ١١٩ ، والكتاب ٤/ ٢٠٩ ، ١٨٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٥٥ ، والحيوان ٣/ ٣٨٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٥٠٧ ، والأصول ٢/ ٣٨٨ ، والأضداد لابن الأنباري ١٥٩ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٤/ ٤٠٧ ، وإعراب ثلاثين سورة ١٤٤ ، والحُجّة ١/ ٤٠٥ ، ٢/ ٨٣ ، ٤/ ٤١٠ ، ٥/ ٣٢٠ ، ٦/ ١٠٥ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٣٣ ، والإغفال ٢/ ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، والتكملة (فرهود٢٣ ، مرجان٢١١) ، والمنصف ٢/ ٧٤ ، ٢٣٢ ، وسرّ الصّناعة ٤/ ٤٧١ ، والمخصّص ٤/ ١١١ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ٢/ ٤٤٤ ، وابن يعيش ٩/ ٧٨ ، والارتشاف ٢/ ٨٠٦ ، ٨٣٠ ، والبحر ١/ ٩٣ ، ٢/ ٤٦٥ ، يقول : أنت إذا قدّرت أمراً قطعتَه وأمضيتَه ، وغيرك يقدّر ما لا يقطعه ؛ لأنّه ليس بماضي العزم ، وأنت مضاء على ما عزمت عليه .

(٥) الحُجّة ٦/ ٤٠٧ .

متروكٌ ، والاستعمالُ على غيره ، وإذا كانُوا قد حذفوا في مواضع ليست بموضع وقوف ، نحو قراءة مَنْ[1] قرأ ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ ﴾ [سورة هود : ١٠٥] ، فأَنْ يَلْزَمَ الحَذْفُ ما كان موضعَ وَقْفٍ أَجْدَرُ .

ولمَّا كان الوَقْفُ موضعاً مختصّاً بالتغيير ، لم يكنْ به حَفْلٌ ، ولم يقعْ عليه عملٌ ؛ لأنَّ كثيراً مِمّا لا يلزم الكلمة لا يقعُ الاعتدادُ به ، وذلك أنَّ مِنَ العرب مَنْ يقولُ في الوقف[2] : هو الرَّدُؤْ ، فينقل حركة حرف الإعراب إلى الحرف الذي قبله ، خشيةَ التقاءِ السّاكنين ، فهذا لا يُبنى عليه أنَّ في أُصول أَبنيتهم بناءً يكون فيه ضمٌّ بعد كسر ، لِلّذي تقدَّم أنَّ هذه الصورة عارضة اجتلبها الوقف ، وهو موضع تُغَيَّرُ فيه الأشياء عن أصولها ، فلا يقع به اعتبارٌ = ولا يُبنى عليه أنَّ حركةَ حرف الإعراب تقعُ قبل الآخر ، وهذا لا يدّعيه أحد ولا يتصوَّرُه فضلاً عن أنْ يعتقده .

وقد رأى ابن جنّي أنَّ الأشياءَ إنَّما جَرَتْ في الوصل على حقائقها دون الوقف ؛ « [3] لأنَّ حال الوصل أعلى رتبةً مِنْ حال الوقف ؛ وذلك أنَّ الكلامَ إنَّما وُضِعَ للفائدة ، والفائدة لا تُجْنَى من الكلمة الواحدة ، وإنَّما تُجنى مِنَ الجُمَلِ ومدارج القول ؛ فلذلك كانت حالُ الوَصْلِ عندهم أَشْرَفَ وأَقْوَمَ وأَعْدَلَ مِنْ حال الوقف » .

وقد أفاد أبو عليّ من تغييرات الوقف في الاحتجاج لغير قليل من القراءات ، من ذلك ما ذكره من الحُجَّة لأبي عَمْرو[4] الذي كان لا يميل إلّا ما كان في رؤوس الآي إذا كانت السورة أواخر آياتها الياء[5] : « أنَّ أواخر الآي موضع وقوف ، والوقف رَأَيناه قد أَوْجَبَ إعلالاً في الموقوف عليه ، وتغييراً عمَّا كان عليه في الوَصْلِ ؛ أَلَا تَرَى أنَّهم قد أبدلوا من النون السّاكنة الألف في الاسم والفعل[6] ، وأبدلوا من التاء

---

(١) عاصم وحمزة وابن عامر . السَّبْعة ٣٣٨ ـ ٣٣٩ ، والحُجَّة ٤/ ٣٧٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/ ١٧٧ ، والحُجَّة ١/ ٩٨ .

(٣) الخصائص ٢/ ٣٣١ .

(٤) السَّبْعة ١٤٩ .

(٥) الحُجَّة ١/ ٤٠٥ ، وانظر منها ٦/ ٢١٤ ـ ٢١٥ .

(٦) انظر : الكتاب ٣/ ٥٢١ .

الهاء في نحو رحمه[1] ، ومن الألف الياء أو الواو في نحو[2] : أَفْعَيْ وأَفْعَوْ ، وزادوا فيه في نحو[3] : هذا فرجّ ، وهو يجعلّ ، ونقصوا منه في نحو[4] :

وبَعْـ ـضُ القَـوْمِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لا يَفْـرْ

فكما غُيِّرَ موضع الوقف بهذا النَّحْوِ من التغيير ، كذلك غُيِّرَت الألف بأَنْ نُحِيَ بها نحوَ الياء ، وكان ذلك حسناً إذ أبدلوا من الألف الياء في الوقف في نحو قوله : أَفْعَيْ ، فكذلك قرّبوا الألف منها . فليست الإمالة ههنا لتدلَّ على انقلاب الألف عن الياء ، ولكن لتقرِّبَ من الياء التي أُبدلت من الألف للوقف » اهـ

وقد خُصَّت القوافي والفواصلُ بالحَذْفِ في أكثر الأَمْرِ ؛ لأنَّها مِمَّا يُوْقَفُ عليها ، والوَقْفُ موضعُ تغيير . على أنَّ ما يُحْذَفُ للتخفيف في الوقف في حكم المثبت ، لأنَّ الحَذْفَ اجتلبه الوقف ، فهو عارضٌ لا يقع به اعتداد .

قال أبو عليّ في الاحتجاج لِمَا رُوِيَ عن ابن كثير[5] مِنْ أَنَّه قَرَأَ ﴿يا بُنَيْ﴾ [سورة لقمان : ١٣] بحذف ياء الإضافة ، ولا يشدد ، ويسكن الياء[6] : « إذا قُرِئت على هذا ، فقد حُذفت ياء الإضافة ، وحُذفت الياء التي هي لام الفعل ، وبقيت الياء التي للتصغير . فإنْ قُلْتَ : فهلّا امتنع ذلك في الوقف على ياء التصغير ، وياء التصغير لا يُوقف عليها ، ولا تلحق آخر الكلمة = قيل : إنَّها ليست في حكم الآخرة ، وإنْ كان اللَّفظُ على ذلك ؛ من حيث كان الحرفُ المحذوفُ للتخفيف في الوقف في حُكْمِ المثبت ؛ لأنَّ الحَذْفَ ليس بلازمٍ له ؛ يدلُّك على ذلك قول الشَّاعر[7] :

إِرْهَـنْ بَنِيْـكَ عَنْهُـم أَرْهَـنْ بَنِـيْ

---

(١) انظر : الكتاب ٤/ ١٦٦ ، والخصائص ٢/ ٣٣١ .

(٢) أَفْعَيْ لغة فزارة وناس من قيس ، وأَفْعَوْ لغة بعض طيّئ . انظر : الكتاب ٤/ ١٨١ ، والحُجّة ١/ ٨٧ ، ٣٨٢ .

(٣) انظر : الكتاب ٤/ ١٦٩ ، والحُجّة ١/ ٣٧٨ .

(٤) فرغْتُ منه قبل قليل .

(٥) السَّبعة ٣٣٣ .

(٦) الحُجّة ٤/ ٣٣٨ ، وانظر منها ٣/ ٢٢٠ ، ٢/ ٣٠١ .

(٧) فرغْتُ منه ٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

فالياء من : بني ، مخفَّفةٌ للوقف ، والتقدير : أرهن بنيَّ يا هذا ، فلمّا وقف عليه أسكن وخفّف ، والياء المحذوفة في نيّة الثبات وحُكْمِه . يدلُّك على ذلك أنّه لو كان على خِلاف هذا لردَّ النون في بنين ، فلمّا لم يردّ النون ، ولم يَجُزْ أَنْ يردَّها للخروج عن القافية ، علمت أنّها في حكم الثبات » اهـ

ورأى أبو عليّ[١] أنَّ بعض تغييرات الوقف أمارات على حكم الموقوف عليه في الوصل ؛ فمَنْ شدَّد فرجّ في الوقف إنّما فعل ذلك ليُعْلِمَ أنّه في الوصل متحرِّك ، ومَنْ حرّكَ القافَ بالضَّمِّ في النَّقُرْ من قول الرّاجز[٢] :

أَنَـا ابْـنُ مَـاوِيَـةَ إذ جَـدَّ النَّقُـرْ

إنَّما فعل ذلك ليُعْلِمَ أنَّ الحرفَ الموقوفَ عليه في الوصل مضموم ، وكذلك أراد مَنْ كسر الجيم في الرّجِلْ من قولِه[٣] :

شُـرْبَ النَّبِيْـذِ واصْطِفَـافاً بـالـرِّجِـلْ

لِيُعْلِمَ أنّه في الوصل مجرور ، وكذلك[٤] أشمّ مَنْ أشمَّ الحرف الموقوف عليه الضّمّ ليُعْلِمَ أنّه في الوَصْل مضموم .

وعلى الجملة الوَصْلُ تجري فيه الأشياءُ على حقائقها ، والوقف مِمّا تُغَيَّرُ فيه الأشياء ، ولهذا ما اعتدّوا الوصل أعلى مرتبة وأشرف حالاً من الوقف لمّا كانت المعاني لا تُجنى إلّا من جريان الكلام . وبانَ أنَّ ما غُيِّرَ للوقف لا عبرةَ به لأنَّه غيرُ لازم ، وأنَّ ما حُذِفَ في الوقف في حكم المثبت ، وأنَّ تغييرات الوقف أماراتٌ على حكم الموقوف عليه في الوصل ، وأنَّ تغيير الوقف يكونُ إبدالاً مِنَ الحرف الموقوفِ عليه أَوْ زيادةً عليه أَوْ نقصاً منه ، وأَنَّ جملة هذه التغييرات كانتْ مادّةً انتفع بها أبو عليّ في الاحتجاج للقراءات .

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/٣٠١ .
(٢) فرغْتُ منه ٤٣٦ .
(٣) فرغْتُ منه ٤٣٦ .
(٤) انظر : الكتاب ٤/١٧١ .

١٣ ـ خَلْعُ الأَدِلَّة

قال محقِّق الخصائص في حدّ هذا الأصل[(١)] : « يراد بالأدلّة أعلام المعاني في العربيّة . فالهمزة دليل الاستفهام ، وإنْ دليلُ الشَّرط . ويراد بالمعاني المعاني التي تحدثُ في الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك ، وأكثر ما يُوضعُ لها الحروف والأدوات . وخَلْعُ الأدلّة تجريدُها مِنَ المعاني المعروفة لها والمتبادرة فيها ، وإرادة معانٍ أُخَر لها ، أو تجريدها من بعض معانيها . ومِنْ أمثلة هذا الباب ما ذكره الزَّمخشريّ[(٢)] في تفسير قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [سورة مريم : ٦٦] . ذلك أنَّ اللام الدّاخلة على المضارع تخلِّصُه للحال ، وهذا معنى عُرِف لها ، وسوف تخلِّصُه للاستقبال ، فقد توارَدَ على المضارع ﴿أُخْرَجُ﴾ دليلان متدافعان ، والمخرج من هذا هو القولُ بخلع الحال عن اللام وإرادة التوكيد بها فحسب » اهـ

ومِنْ أمثلةِ تطبيقِ هذا الأصْلِ قولُهم : مررتُ برجلٍ أيِّ رجل ، خلع مِنْ « أيّ » دلالة الاستفهام . ومنه ما قاله أبو عليّ[(٣)] : « فأمّا قول[(٤)] حُميد بن ثور[(٥)] :

وأَصْحابي بِأَيٍّ وأَيْنَمَا

فإنَّه أخرج « أيّ »[(٦)] من أَنْ تكونَ استفهاماً ، كما أخرجوه عن ذلك بقولهم :

---

(١) حاشية الخصائص ٢ / ١٧٩ .

(٢) انظر : الكشّاف ٣ / ٣١ .

(٣) الحُجّة ٦ / ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٤) وقع في مطبوعة الحُجّة : فأمّا قول أحمد بن يحيى ، وهو سهو .

(٥) ديوانه ٢٧٨ (صنعة د . البيطار) ، وتمامه :

وَأَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةَ أَدْلَجَتْ ... إليَّ

وهو في الشّيرازيّات ٥٥٧ ، والبصريّات ١ / ٥٩٤ ، ٦٣١ ، والعَضُديّات ١٧٥ ، (وعنها الحقه محقّق الديوان) ، والخصائص ١ / ١٣٠ ، ٢ / ١٨٠ ، والمحرَّر ٥ / ١٧٦ ، والبحر ٨ / ١٣٧ ، والأشباه والنظائر ١ / ٤٣٨ ، ونسبه ابن منظور في اللّسان [هـ ي ا] إلى حُميد الأرقط ، عن ابن برّي .

(٦) وقع في مطبوعة الحُجّة : أين ، وهو تحريف .

مررت برجلٍ أيّما رجلٍ ، وكقوله[1] :

والــدَّهْــرُ أَيَّتَمَــا حَــالٍ دَهَــارِيْــرُ

كأنَّه قال : والدَّهْرُ دهاريرُ كلَّ حالٍ ؛ فأعمل الفعل[2] في الظرف ، وإنْ كان متقدّماً عليه ، كقولهم[3] : أَكُلَّ يومٍ لك ثوبٌ . وجعل « أيّ » كنايةً عن بلدةٍ أو بقعة[4] ، مثل فلان في الكناية عن الأُناسيّ ، فلم يصرف للتأنيث والتعريف . فأمّا قوله[5] : وأيْنَما ، فالقولُ فيه : إنَّه أخرجه من الاستفهام أيضاً كما أُخرج منه في المواضع التي أريتك ، وبناه مع « ما » على الفتح[6] ، وموضعه جرٌّ بالعطف على

---

(١) حُريث بن جَبَلة العذري ، أو غيره ، وصدره :

حَتَّــى كَــأَنْ لَــمْ يَكُــنْ إِلَّا تَــذَكُّــرُهُ

وهو في الكتاب ١/ ٢٤٠ ، وشرح أبياته لابن السّيرافيّ ١/ ٣٦٠ ، والنُّكَت عليه ١/ ٣٣٠ ، وعيون الأخبار ٢/ ٣٠٥ ، ومجالس ثعلب ١/ ٢٢٠ ، وجمهرة اللُّغة ٢/ ٦٤١ ، وأمالي القالي ٢/ ١٨٢ ، والخصائص ٢/ ١٧١ ، ١٧٩ ، والمنصف ٣/ ٥٠ ، والمخصّص ٩/ ٦٢ ، وكشف المشكلات ١/ ٥٧٣ ، والسّمط ٢/ ٨٠٠ ، والحماسة البصريّة ٢/ ٩٢٥ (وفي حواشيها تخريجٌ وتحقيقٌ في نسبة الشّاهد) ، واللّسان [د هـ ر] ، والأشباه والنظائر ١/ ٤٣٧ ، وشرح أبيات المُغْني ٢/ ١٦٩ .

(٢) يريد أعمل الخبر : دهارير ، في الظّرف : أيّتما ، وسمّاه الفعل لِلّذي فيه مِنْ رائحة الفعل من التلوُّن والتقلُّب . وربّما سمّاه أبو عليّ المعنى . انظر : الحُجّة ٤/ ٣٠٣ .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ١١٨ ، والأصول ٢/ ٢٤٧ ، والحُجّة ١/ ٢٩ ، ٢/ ١٣٩ ، ٤/ ٣٠٣ ، ٦/ ٤٦٣ ، والبصريّات ١/ ٣٤٣ ، والجواهر ١/ ٢٨١ ، وكشف المشكلات ١/ ٤٥٤ ، وشرح اللُّمَع للجامع ١/ ٢٩٩ .

(٤) نقل هذا الموضع مِنْ كلام الشَّيْخ تلميذُه ابن جنّي في الخصائص ٢/ ١٨٠ ، وزاد : « وذلك أنَّه وضعها عَلَماً على الجهة التي حلّتْها » اهـ .

(٥) مِنْ قول حُمَيْد بن ثور : إليّ ، وأصحابي بأيّ وأيْنَما .

(٦) قال ابن جنّي في الخصائص ٢/ ١٨٠ : « وأيْنَما ، فكذلك أيضاً يريدُ خُلعت منه دلالةُ الاستفهام غير أنَّ لك في « أينما » وجهَيْنِ :

أحدهما : أنْ تكونَ الفتحةُ هي التي تكونُ في موضع جرّ ما لا ينصرف ؛ لأنّه جعله عَلَماً للبقعة أيضاً ، فاجتمع فيه التعريفُ والتأنيثُ ، وجعل « ما » بعدها زائدة للتوكيد .

والآخر : أنْ تكونَ فتحة النون من « أينما » فتحة التركيب ، ويضمّ « أينَ » إلى « ما » ، فيُبْنَى الأوّل على الفتح ، كما يجب في نحو حضرَموتَ وبيتَ بيتَ . فإذا أنت فعلْتَ ذلك قدّرت في ألف « ما » =

الجرّ الذي في موضع « بأيّ » » اهـ.

فأيّ في بيت حُميد مِمّا خُلِعَ منه دلالة الاستفهام ، وإنّما مُنعت مِنَ الصَّرْفِ لأنّه جعلها علماً مؤنّثاً على الجهة التي حَلَّتْهَا . وكذلك « أينما » مِمّا خُلِعَ منه دلالةُ الاستفهام والجزاء ، ولمّا كانتْ كذلك كان ينبغي أَنْ تكونَ مُعْرَبةً ؛ لأنّها إنّما بُنِيَتْ لتضمُّنِها مَعْنى حرف الاستفهام أو حرف الجزاء ، فإذا خُلع منها ما يوجب بناءَها وجب أَنْ يجريَ عليها الإعرابُ ، غير أنَّ أبا عليّ رأى أنّ ما أَوْجَبَ بناءَها بعد خلع الاستفهام والجزاء منها تركُّبُها مع « ما » تركيب بيتَ بيتَ ، ولهذا ما جعل موضعها جرّاً بالعطف على موضع « أيّ » .

ومِمّا مثّل به أبو عليّ على خَلْعِ الدلالة قولُهم[1] : **أَرَأَيْتَكَ زيداً ما فعل** ، فالكاف في أَرَأَيْتَك خُلع منها دلالة الاسميّة ، واستدلّ أبو عليّ على ذلك بأنَّ الكاف لو كانت اسماً لوجب أَنْ يكون الاسم الذي بعدها إيّاها في المعنى ، لمّا كان « أَرَأَيْتَ » مِمّا يتعدّى إلى مفعولين الأوّل منهما هو الثاني في المعنى ؛ قال أبو عليّ[2] : « فالقول في ذلك أنَّ الكاف في « **أَرَأَيْتَك** » **لا يخلو أَنْ يكونَ للخطاب مجرّداً** ، **ومَعْنى الاسم مَخْلُوعٌ منه** ، **أو يكون دالّاً عليه مع دلالته على الخطاب** . فالدّليلُ على أنّه للخطاب مجرّداً مِنْ علامة الاسم ، أنّه[3] لو كان اسماً لوجب أَنْ يكون الاسمَ الذي بعده في نحو قوله ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ [سورة الإسراء : ٦٢] ، وقولهم : أرأيتك زيداً ما صنع؟ لو كان الكاف اسماً ولم يكن حرفاً للخطاب لوجب أَنْ يكونَ الاسم الذي بعدَه الكافَ في المعنى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ « أَرَأَيْتَ » يتعدّى إلى مفعولَيْنِ يكون

= فتحةَ ما لا ينصرف في موضع الجرّ » اهـ .

(١) انظر : الكتاب ١/ ٢٤٥ ، والمقتضب ٣/ ٢٠٩ ، والبغداديّات ١١٠ ، والشّيرازيّات ١٦١ ، والحلبيّات ٧٥ ، والعسكريّات ٦٥ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٣١١ ، والخصائص ٢/ ١٨٥ ، ١٩٠ ، والبحر ٤/ ١٢٦

(٢) الحُجّة ٣/ ٣٠٨ـ ٣٠٩ ، وانظر : البغداديّات ١١١ ، والعسكريّات ٦٥ .

(٣) السّياق قلق ، ووقع في مطبوعة مجمع البيان ٣/ ٣٧٤ عن كتابنا :« لو كان اسماً لوجب أنْ يكونَ الاسم الذي بعده في قوله ﴿ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ ﴾ ، وأرأيتك زيداً ما صنع؟ = هو الكافَ في المعنى ، لأنّ أرأيت يتعدّى إلى مفعولَيْنِ . . . » ، وهو أبينُ وأقعدُ مِمّا وقع في مطبوعة الحُجّة .

الأوّلُ منهما هو الثّاني في المعنى . وفي كون المفعولِ الذي بعدَه ليس الكافَ ، وإنّما هو غيرُه = دلالةٌ على أنّه ليس باسمٍ ، **وإذا لم يكن اسماً كان حرفاً للخطاب مجرّداً من معنى الاسميّة** ، كما أنّ الكاف في : ذلك ، وهنالك ، وأَبْصِرْكَ زيداً[1] ، للخطاب . وكما أنّ التاءَ في « أنت »[2] ، كذلك . **فإذا ثبت أنّه للخطاب معرّى مِنْ معنى الاسميّة ، ثبت أنّ التّاءَ لا يجوز أنْ يكونَ فيه مَعْنى الخطاب ، ألَا تَرَى أنّه لا ينبغي أنْ تلحقَ الكلمة علامتان للخطاب ، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث** » اهـ

فالكاف في « أَرَأَيْتَك » مِمّا خُلع منه معنى الاسميّة ، والتاء فيه مِمّا خُلع منه معنى الخطاب ، وإنّما جعل أبو عليّ التاء مخلوعاً منها الخطابُ ؛ لأنّه صدر عن أَصْلٍ من أصولهم[3] : **لا يجتمع حرفان في الدلالة على معنى واحد** ، وإذا اجتمع ما ظاهره أنّه كذلك جُعِل الثاني توكيداً للأوّل أو خُلعت منه الدلالة التي أفادها الآخر . **فلمّا قَضَى أبو عليّ أنّ الكافَ جُرِّدَتْ من الاسميّة ، ومُحِّضَتْ للدلالةِ على معنى الخطاب ، أَفرغَ من التاء معنى الخطاب ؛ لأنّ ذلك يُفضي إلى ما لا نظير له من تعاقب حرفين للدلالة على معنى واحد ، وهو مِمّا رفضوه في كلامهم** .

ومِمّا زاده ابن جنّي[4] في الدلالة على خلع الاسميّة من الكاف في قولهم : أَرَأَيْتَك زيداً ما صنع؟ = أنّ الكاف لو كانت اسماً في موضع المفعول الأوّل ، وزيداً هو المفعول الثّاني ، لجاز أنْ تقتصر على زيد ، فتقول : أرأيتك زيداً ، كما تقول : ظننتُك زيداً ، فحاجةُ زيد إلى ما بعده تدلّ على أنّه المفعول الأوّل ، وأنّ ما بعده في موضع المفعول الثّاني . وكذلك نجد أنّ معنى : أرأيتك زيداً ما صنع ، وأرأيت زيداً ما صنع = واحد ، وهذا دليلٌ آخر على سلب الاسميّة من الكاف وتجريدها للدلالة على الخطاب . ولو كانت الكاف هي المفعول الأوّل ، وزيداً المفعول الثّاني ،

---

(١) انظر : المقتضب ٣/ ٢٠٩ ، والعسكريّات ٦٨ ، وسرّ الصّناعة ١/ ٣١٠ ـ ٣١١ ، والخصائص ٢/ ١٨٥ .

(٢) بسط القول في هذه التاء في البغداديّات ١١١ ـ ١١٢ .

(٣) انظر : الحُجّة ٣/ ٢٥٠ .

(٤) انظر : سرّ الصّناعة ١/ ٣١١ ـ ٣١٢ ، والخصائص ٢/ ١٩٠ .

لوجب أَنْ تقول للمؤنَّث : أرأيتِك زيداً ، فتكسر التاء ، كما تقول : ظننْتِك قائمةً ، فترْكُ العرب هذا ، وإقْرارُهم التاءَ مفتوحةً على كلِّ حال ، يدلُّ على أنَّ لها وللكافِ في هذا النَّحْوِ مَذْهباً ليس لهما في غيرِ هذا الموضع ، وفُتحت التاءُ البتّةَ في كلِّ موضع ؛ لأنَّها أُخْلِصَتْ اسماً ، وجُعلت علامة الخطاب فيما بعد .

ومِن أمثلة خلع الأدلّة « يا » في النِّداء تكون تنبيهاً ونداءً في نحو يا زيدُ ، وقد تُخلع منها دلالةُ النِّداء ، وتُمَحَّضُ للتنبيه ، مثال ذلك قراءة الكسائيّ[(١)] ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا للهِ﴾ [سورة النَّمل : ٢٥] ، فـ ﴿يا﴾ ههنا مِمّا رآه الشَّيْخ خالصاً لمعنى التنبيه ؛ قال[(٢)] : « **ووَجْهُ دخول حرف التنبيه على الأمر ، أنَّه موضعٌ يُحتاج فيه إلى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه ، كما أنَّ النِّداء موضعٌ يُحتاج فيه إلى استعطاف المنادى له من إخبار أو أمر أو نهي ، ونحو ذلك مِمّا يُخاطب به** . وإذا كان كذلك فقد يجوزُ[(٣)] أَلَّا يريد منادًى في قوله ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ ، كما يريد المنادى في قوله[(٤)] :

(١) السَّبْعة ٤٨٠ ، والبحر ٧/ ٦٥

(٢) الحُجَّة ٥/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ، وانظر : الشِّعْر ١/ ٦٦ ، والعَضُديّات ٢٧٨ ، والخصائص ٢/ ١٩٦ .

(٣) جوّزه المبرِّد ، وقدّره : يا هؤلاءِ ، كما حكاه عنه ابن جنّي في الخصائص ٢/ ١٩٦ ، وانظر : إعراب القرآن ٣/ ٢٠٦ .

(٤) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢/ ٢١٩ ، وشرح أبياته ٢/ ٣١ ، والتعليقة عليه ١/ ٣٧٧ ، والكامل ٣/ ١١٩٩ ، والأُصول ١/ ٣٥٤ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٣/ ٢٠٧ ، والشّيرازيّات ١٩٥ ، والإغْفال ٢/ ١١٨ ، والحُجّة ٣/ ٤٩ ، والإبانة للعَوْتبي ٤/ ١٧٧ ، وابن الشّجريّ ٢/ ٦٩ ، ٤١٤ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ٢/ ١١١ ، وابن يعيش ٢/ ٢٤ ، والبحر ٧/ ٦٩ ، والدّرّ المصون ١/ ١٨٥ ، ٨/ ٦٠١ ، والمُغْني ٤٨٨ ، وشرح أبياته ٦/ ١٧١ .

قال أبو حَيّان في البحر ٧/ ٦٩ : « والذي أذهبُ إليه أنَّ مثل هذا التركيب الواردِ عن العرب يعني نحو قراءة الكسائيّ ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ ليست « يا » فيه للنِّداءِ ، وحُذِفَ المنادى ؛ لأنَّ المنادى عندي لا يجوزُ حَذْفُه ؛ لأنَّه قد حُذِفَ الفِعْلُ العاملُ في النِّداء ، وانحذف فاعلُه لحَذْفِه ، ولو حذفْنا المنادى لكان في ذلك حَذْفُ جملة النِّداء وحَذْفُ متعلّقه ، وهو المنادى ، فكان ذلك إخلالاً كبيراً . وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفْه كان ذلك دليلاً على العامل فيه جملة النداء . وليس حرف النّداء حرفَ جواب كنعم ولا وبلى وأجل ، فيجوز حذف الجمل بعدهنّ ، لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة . فـ « يا » عندي في تلك التراكيب حرفُ تنبيه أُكِّدَ به « أَلَا » التي للتنبيه ، وجاز ذلك =

يـــا ، لَعْنَـــةُ اللهِ والأَقْـــوَامِ كُلِّهِـــمِ   والصَّــالِحِيْنَ عَلَـى سَمْعَــانَ مِـنْ جَـارِ

وكذلك ما حُكِيَ[1] عن أبي عَمْرو مِنْ قوله : يا ، وَيْلٌ له » اهـ

إنَّ في خَلْعِ دلالةِ النِّداءِ مِنْ « يا » تخلُّصاً مِنَ ارتكابِ كثرةِ الحذوفِ : الفعل العامل في المنادى الذي ناب عنه حرفُ النِّداء ، وفاعله ، والمنادى ، وفي حَذْفِ كلِّ أولئك إجْحاف . على أنَّ أبا عليّ لم يذهب هذا المذهبَ في تعليلِ خَلْعِ دلالة النِّداء مِنْ « يا » ، بل التمس وجهاً مِنَ القياسِ سوّغَ فيه دخول حرف التنبيه « يا » على فِعْلِ الأَمْرِ لمّا كان المقامُ مقامَ استعطافٍ للمأمور ، كما أنَّ النِّداءَ مقامٌ يُحتاجُ فيه إلى استعطافِ المنادى .

وفي قراءة الكسائيّ ﴿أَلَا يا اسْجُدُوا﴾ [سورة النّمل : ٢٥] ضَرْبٌ آخر مِن خَلْعِ الأدلّة ، ذكره ابن جنّي[2] ، وذلك أنَّ « أَلا » فيها شيئان : التنبيه ، وافتتاح الكلام ، فإذا جاءَت معها « يا » خَلَصَتْ لافتتاح الكلام ، وخُلِعت منها دلالةُ التنبيه ، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ « يا » دونَها . وإذا لم تُرِدْ أَنْ تذهبَ فيها مَذْهَبَ ابن جنّي ، أبقيْتَ لها دلالتَها على التنبيه ، وجعلتَ « يا » توكيداً للتنبيه المستفاد من « أَلا » ، وساغ ذلك لاختلاف الحرفَيْنِ ، ولقصد المبالغة في التوكيد كما يقول أبو حَيَّان[3] .

ومِنْ خَلْعِ الأدلّة لُغَةُ مَنْ يُلْحِقُ بالفِعْلِ علامةَ التّثنيةِ والجمعِ إذا كان الفاعل مثنًّى

= لاختلاف الحرفين ، ولقصد المبالغة في التوكيد . وليس « يا » في قوله :

يـــا ، لَعْنَـــةُ اللهِ والأَقْـــوَامِ كُلِّهِـــمِ

حرفَ نداء عندي ، بل حرف تنبيه جاء بعده المبتدأ ، وليس مِمّا حُذف منه المنادى لِمَا ذكرناه » اهـ

وما ذهب إليه أبو حَيّان مِن أنَّ « يا » لمحض التنبيه في البيت خلاف ظاهر مذهب سيبويه الذي جعل « يا » لغير اللّعنة ، والمنادى مقدَّر في المعنى ، أي يا قوم أو يا هؤلاءِ ، لَعْنَةُ الله . انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٠ ، وشرح أبياته ٢/ ٣١ وحذف المنادى موجود في كلامهم غير أنّه غير معتاد عند العامّة . انظر : معاني القرآن للزّجّاج ٤/ ١١٦ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٣/ ٢٠٧ .

(١) حكاه سيبويه عنه ٢/ ٢١٩ ، والشّيرازيّات ١٩٥ .

قال سيبويه : قال أبو عمرو : يا ، ويلٌ له . كأنّه نبّهَ إنساناً ، ثمّ جعل الويلَ له اهـ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/ ١٩٥ .

(٣) انظر : البحر ٧/ ٦٩ .

أو جمعاً ، وهو ما يُسَمَّى بلغة أكلوني البراغيث[1] ، وذلك أنَّ ألف الاثنين في قوله[2] :

أُلْفِيَتَــا عَيْنَــاكَ عِنْــدَ القَفَــا ... أَوْلَــى فَــأَوْلَــى لَــكَ ذا وَاقِيَــهْ

ونون النِّسوة في قوله :

ولكــنْ دِيَــافِــيٌّ أَبُــوهُ وأُمُّــهُ ... بِحَــوْرَانَ يَعْصِــرْنَ السَّلِيْـطَ أَقَــارِبُــهْ

قد خُلعت منهما دلالة الضمير ، وبقيا حرفَيْنِ دالَّيْنِ على التثنية والجمع ؛ قال أبو عليّ[3] : « أَلَا تَرَى أنَّ التاء في « أنت » ، وإنْ كانتْ على لفظ التاء في فعلْتَ ، فليستْ إيَّاها ولا مثلَها في المعنى . وكذلك الكاف في : ذلك ، وأَرَأَيْتَك ، والنَّجاءَك ، ونحو ذلك مِمّا لحقه الكافُ للخطاب مجرَّدةً من معنى الاسم = ليست كالكاف في أكرمتك وصادقتك . ولا « هو » التي للفصل كالتي في قولك للغائب : هو فَعَلَ ، ولا الواو والألف والنون في : قاما أخواك ، وقاموا إخوتُك ، و :

يَعْصِــرْنَ السَّلِيْـطَ أَقَــارِبُــهْ

بمنزلتها في قولك : أخواك قاما ، وإخوتُك قاموا ، والهنداتُ قُمْنَ . فليس الاتّفاقُ في اللَّفْظِ بموجبِ الاتّفاقَ في المَعْنَى » اهـ

فالألف والواو والنون حروف دوالّ على التثنية والجمع ، وخُلعت منها دلالة الضمير وإنْ كانت على لَفْظِه ووقعت في مواقعه .

ومِنْ خَلْعِ الأدلّة ما ذكره أبو عليّ في « كان » النّاقصة مِنْ أنَّ معنى الحدوث خُلع منها ، وجُرِّدَتْ للدلالة على الزمان فحسب ، فقد عدَّ من أنحاء « كان »[4] : « أنْ

(١) هذه العبارة سمعها أبو عُبيدة في منطق أبي عمرو الهُذَليّ . انظر : مجاز القرآن ١/١٠١ ، ١٧٤ ، والكتاب ١/٧٨ ، ٣/٢٠٩ ، والأصول ١/٧١ ، والحُجّة ١/١٠٩ ، والشِّعْر ٢/٤٧٣ ، وفي حواشيه تحقيق وتخريج ، وابن الشَّجريّ ١/٢٠٠ ، والتذييل والتكميل ١/١٨٨ .

(٢) انظر : الحُجّة ٢/٥٢ ، وقد مَضَى البيتان مخرَّجَيْنِ ٥١٤ .

(٣) الحُجّة ١/١٣٢ ـ ١٣٣ ، وانظر : الشِّيرازيّات ١٦١ ، والبغداديّات ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٤) الحُجّة ٢/٤٣٦ .

تخلعَ منه معنى الحدوث ، فتبقى الكلمة مجرَّدةً للزمان ، فيلزمها الخبر المنصوب . ونظير خَلْعِهم معنى الحدث من « كان » وأخواتها ، خَلْعُهم مَعْنى الاسم من التاء والكاف اللّتين للخطاب في قولهم : أنت ، وذلك ، والنَّجاءَك ؛ وذلك قولُهم : كان زيدٌ ذاهباً » .

وقال أيضاً في هذا النَّحْوِ من « كان »[1] : « وهذا الضَّرْبُ هو الذي يلزم فاعل « كان » فيه الخبر منتصباً غيرَ مفارق له . وإنّما لزمه الخبر عوضاً من الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل مع الزمان ؛ فخبر « كان » دالٌّ على معنًى ، وهو أخوك ونحوه في : كان زيدٌ أخاك . فيساوي قولُك : كان عمرٌو أخاك ، قولَك : ضَرَبَ عَمْرٌو ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على معنى وزمان فاعل ، إلّا أنَّ المعنى الذي وقعت الدلالةُ عليه في : ضَرَبَ عمرٌو ، مقدَّماً ، وقعت الدلالة عليه في : كان عمرو ، مؤخَّراً . والجملتان في ذلك تجتمعان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يدلُّ على حدثٍ وزمانٍ فاعل » .

وما ذهب إليه أبو عليّ من خلع دلالة الحدث في « كان » الناقصة ، ظاهر مذهب سيبويه الذي قال[2] : « واعلمْ أنّه لا يجوزُ لك أنْ تقولَ : عَبْدَ اللهِ المقتولَ ، وأنت تريدُ : كنْ عبدَ اللهِ المقتولَ ؛ لأنّه ليس فِعْلًا يَصِلُ مِنْ شَيْءٍ إلى شَيْءٍ ، ولأنّك لسْتَ تشيرُ له إلى أحدٍ » ، وعلّق على كلام سيبويه هذا أبو حَيّان بقوله[3] : « أيْ ليس كالضَّرْبِ والقتلِ الذي يتكلّم به أو تدلُّ عليه قرينةٌ ، فَيُغْرَى عليه المخاطب ، ويكتفي بإشارةٍ إلى فَهْمِ ما تريد » . وهو مذهب أكثر النّحويين[4] ؛ قال أبو عليّ[5] : « في هذه الأمثلة ما هو عند النحويّين دالٌّ على زمن غير مقترنٍ بحدثٍ ، وذلك نحو

---

(١) البغداديّات ١١٣ ـ ١١٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٤ ، والحُجّة ٢/ ٤٢٦ ، ٥/ ٣٩ .

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ١٣٣ .

(٤) كالمبرِّد في المقتضب ٣/ ٣٣ ، ٩٧ ، وابن السرّاج في الأصول ١/ ٨٢ ـ ٨٣ ، وذهب ابن مالك وابن يعيش وابن هشام إلى أنها تدلُّ على الحدث . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٧/ ٨٩ ، والمُغْني ٥٧٠ ـ ٥٧١ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(٥) العسكريّات ٣٣ ، وانظر : البصريّات ١/ ٢٣٢ .

« كان » المفتقرة إلى الخبر المنصوب ، هي عندهم فِعْل ، ومع ذلك فهو دالٌّ على الزمان مجرَّداً من الحدث » .

وينعقد على خلع دلالة الحدث من كان مسألة : هل يتعلّق الجار والمجرور والظرف بها؟ فمن زعم أنَّ الحدث جُرِّدَ منها منع ذلك ، ومَنْ رأى دلالتها على الحدث قائمة علّق بها . وقد نقل أبو حَيَّان[1] عن أبي عليّ أنَّه لا يجوز أَنْ يتعلَّقَ بها حرف الجرّ ، وفي عملها في ظرف الزمان نظر .

على أنَّ أبا عليّ مع إقراره في عامة كتبه أنَّ كان الناقصة مخلوعة الدلالة على الحدث ، علّق بها ؛ قال[2] : « العامل في الظرف في قوله سبحانه ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾ [سورة يونس : ٢] ، ﴿كَانَ﴾ ؛ أَلَا تَرى أنَّه لا يجوزُ أَنْ يتّصل قولُه ﴿ لِلنَّاسِ﴾ بواحدٍ مِنَ المصدرَيْنِ ، إلَّا أَنْ تجعلَه صفةً لـ « عجب » ، فتقدّمه ، فيصير في موضع حال ، والعاملُ فيه على هذا أيضاً ﴿كَانَ﴾ » اهـ

وقال أيضاً في هذه الآية[3] : « فقوله ﴿ لِلنَّاسِ﴾ متعلّقٌ بـ ﴿كَانَ﴾ ؛ أَلَا تَرى أنَّه لا يخلو مِنْ أَنْ يكون متعلِّقاً بـ « عجب » الذي هو الخبر ، أو بـ ﴿ أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾ الذي هو الاسم ، أو بـ ﴿كَانَ﴾ . فلا يجوز أَنْ يتعلّق بـ « عجب » ؛ لأنَّه تعلُّقه به لا يخلو مِنْ أحد أمرَيْنِ : إمَّا أَنْ يتعلَّقَ به على أَنْ يكونَ صفةً له ، أو [كذا] على أنَّه ظرف له . فلا يجوز أَنْ يتعلَّقَ به على أنَّه وَصْفٌ له لتقدُّمِه عليه . ولا يتعلّق به أيضاً على أنَّه ظرفٌ له ؛ لأنَّه مصدر ، ولا يعمل فيه متقدِّماً عليه . فلا يجوز إذنْ أنْ يكونَ متعلِّقاً بـ ﴿ عَجَبًا﴾ . ولا يكونُ أيضاً متعلِّقاً بـ ﴿ أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾ ؛ لأنَّه مصدرٌ وموصولٌ ، ولا يتعلَّقُ به ما تقدَّم عليه . فإذا لم يجزْ تعلُّقُه بواحد منهما ثَبَتَ تعلُّقُه بالفعل الذي هو ﴿كَانَ﴾ ، وتعلُّقُه به كتعلُّقِ الظَّرفِ بالفِعلِ » اهـ

وجعل[4] الباء في ﴿ بِمَا كُنتُمْ ﴾ مِن قـوله تعالى ﴿ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ١٣٤ .

(٢) الحُجَّة ٥/ ٣٩٧ ، وانظر : كشف المشكلات ١/ ٥٣٠ .

(٣) الشِّيرازيّات ٢٢ .

(٤) الحُجَّة ٣/ ٥٩ ، وانظر : الخصائص ٢/ ١٧٣ .

﴿تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [سورة آل عمران : ٧٩] = متعلِّقةً بقوله ﴿كُونُوا۟﴾ . وقد استدلَّ ابن مالك[1] على دلالة « كان » على الحدث بمجيءِ الأمر منها ، كقوله تعالى ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ﴾ [سورة النّساء : ١٣٥] ، والأمر لا يُبْنَى مِمّا لا دلالةَ فيه على الحدث . على أنَّ قول أبي عليّ : الباء متعلِّقة بـ ﴿كُونُوا۟﴾ يمكن أَلّا يكونَ أرادَ به التعليق النَّحْويّ ، وإِنَّما أراد أَنَّ الباءَ ههنا معناها السبب ، أَيْ كَوْنُكم ربَّانِيِّيْنَ الآن سبب ما قد مَضَى مِنْ تعليمِكم الكتابَ ، وهذا التأويل أشبه بمذاهب المعتزلة التي ترى أَنَّ الثّوابَ والعقابَ لا يكونان إلّا على فِعْلٍ فَعَلَه الإنسانُ باختياره ، ولا تكون باء المقابلة ، وهي الدّاخلة على الأعواض ؛ لأنَّ المعطيَ بعوض قد يُعْطي مجّاناً ، وأمّا المسبّب فلا يكون من دون السبب ، فعلى هذا تكون الباء متعلِّقة بالخبر ﴿رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾[2] ، ويكون أراد بتعلُّق الباء أنَّ ما بعدها سبب ما قبلها لا أنَّها متعلِّقة بـ ﴿كُونُوا۟﴾ تعلُّقاً نحوياً صناعياً .

ومِنْ أمثلة تعليق أبي عليّ بكان النّاقصة التي جُرِّدَتْ منها الدلالة على الحدث عنده ، قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] ؛ قال[3] : « [4] ﴿لَّهُۥ﴾ ظرفٌ غير مستقرّ[5] ، وهو متعلِّق بكان . فإِنْ قُلْتَ : أَفيجوزُ أَنْ يكونَ قوله ﴿لَّهُۥ﴾ عندكم حالاً[6] على أَنْ يكونَ المَعْنى : ولم يكن كُفُواً

---

(١) شرح التسهيل له ١/ ٣٤٠ ، والتذييل والتكميل ٤/ ١٣٧ .

(٢) انظر : التبيان ١/ ٢٢١ ، والمُغْني ١٤١ .

(٣) الحُجّة ٦/ ٤٦٢ ، وانظر : الحلبيّات ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، والشّيرازيّات ١٠٠ .

(٤) هذا قول سيبويه في كتابه ١/ ٥٦ ، وانظر : الأُصول ١/ ٨٥ ، والجواهر ١/ ٢٨٣ ، وكشف المشكلات ٢/ ١٤٩٣ .

(٥) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٧/ ١١٤ ـ ١١٥ : « سيبويه كان يُسمِّي الظّرف والجارّ والمجرور متى وقع واحدٌ منهما خبراً = مستقرّاً ؛ لأنّه يقدّر باستقرّ ، ومتى لم يكنْ خبراً سمّاه لغواً ؛ وذلك نحو : زيدٌ فيها قائماً ، الظّرف ههنا مستقرّ ؛ لأنّه الخبر ، والتقدير : زيد استقرّ فيها ، وقائماً حال . فإنْ رفعْتَ قائماً وجعلتَه الخبر ، فقلت : زيد فيها قائم ، كان الظّرفُ لَغواً ؛ لأنّه ليس بخبر ، إنَّما الخبر قائم ، والظّرفُ مِنْ متعلّقات الخبر الذي هو قائم ، ومتى جعلْتَه خبراً كان ظرفاً ووعاءً للاستقرار ، ومتى جعلتَه لغواً كان ظرفاً للقيام » اهـ وسيأتي الكلام على هذا المصطلح في الفصل الثّالث من هذا الباب .

(٦) أجازه النّحّاس في إعراب القرآن له ٥/ ٣١٢ .

له أحدٌ ، فيكون ﴿ لَهُۥ ﴾ صفةً للنكرة[1] ، فلمّا قُدِّمَ صار في موضع حال ، كقوله[2] :

لِعَــزَّةَ مُــوحِشــاً طَلَــلُ

= فإنَّ سيبويه قال[3] : إنَّ ذلك كلامٌ يقلُّ في الكلام ، وإنْ كَثُرَ في الشِّعْر . فإنْ حملْتَه على هذا على استكراهٍ كان غيرَ ممتنعٍ . والعاملُ في ﴿ لَهُۥ ﴾ إذا كان حالًا يجوزُ أَنْ يكونَ أحدَ شيئَيْنِ : أحدهما ﴿ يَكُن ﴾ ، والآخر : أَنْ يكونَ ما في مَعْنى كُفْءٍ مِنْ مَعْنى المماثلة » اهـ

وفي كلام أبي عليّ هذا ما يدلُّ على بقاءِ معنى الحدث في « كان » ؛ إذْ عَلَّقَ بها ، وجَعَلَها عاملةً في الحال ، والحال يعملُ فيها الفِعْلُ أَوْ ما فيه رائحةُ الفعل[4] . فهل أجاز أبو عليّ التعليقَ بكان النّاقصة مع نصِّه في عامة كتبه أنَّها مخلوعةُ الدّلالة على الحدث ، لِلّذي بقي فيها من دلالة الزمان؟ وهل جعلها عاملةً في الحال مع خلوّها من الدّلالة على الحدث ، لأَنَّ فيها بعضَ خواصِّ الأَفْعَال[5] ، فاعتدَّ ما بقي فيها مِنْ هذه الخواصّ مِمّا فيه رائحة الفعل ، ولهذا ما أعملها في الحال ، ولا سيّما

---

(١) أي صفة لـ ﴿ كُفُوًا ﴾ ، وليس لـ ﴿ أَحَدُۢ ﴾ كما نقل الجامع عن أبي عليّ في كشف المشكلات ١٤٩٣/٢ ، وانظر : الحلبيّات ٢٥٥ .

(٢) كُثَيِّر عزّة ، ديوانه ٥٠٦ ، وعجزه :

يَلُــوحُ كَــأَنَّــهُ خِلَــلُ

وهو في الكتاب ١٢٣/٢ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١٦٧/١ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٣١٢/٥ ، والشِّعْر ٢٢٠/١ ، والعَضُديّات ٢٩٠ ، والشِّيرازيّات ١٠٠ ، ٦٠٧ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، وكشف المشكلات ١٢٧/١ ، وابن الشّجريّ ٩/٣ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، والتذييل والتكميل ٧/٤ ، والمُغْني ١١٨ ، والدّرّ المصون ٥٠٥/١ ، ٣٣٩/٢ ، والخزانة ٢٠٩/٣ .

يلوح : يلمع ، خِلَل جمع خِلّة ، وهي بطانة تُغَشّى بها أَجْفانُ السُّيوف منقوشة بالذهب وغيره .

(٣) في كتابه ١٢٤/٢ ، والحلبيّات ٢٥٥ .

(٤) ويسمّيه أبو عليّ أيضاً المَعْنى أو الوهم . انظر : الحُجّة ٢٦/١ ـ ٢٧ ، ٢٤٤/٣ ، وشرح اللُّمع للجامع ٣٣٧/١ ، وكشف المشكلات ١٠٣٤/٢ ، ١٢٠٤ ، وشرح جمل الزّجّاجيّ لابن عصفور ٣٤٠/١ .

(٥) انظر : البغداديّات ١١٦ .

أنَّ لكان من التوسُّع والتصرُّف ما ليس لسائر أخواتها ، لأنَّها أمُّ الباب ، ولأنَّها أعمُّ منهنّ ، فهي تستغرق جميع الأوقات الماضية بالدلالة عليها ، ولا تخصّ وقتاً ماضياً دونَ وَقْتٍ، على حين تخصّ (أَصْبَحَ)، و(أَمْسَى)، و(أَضْحَى) أَوْقاتاً بأَعْيانِها .

وإذا كانُوا قد عَلّقُوا بأَسْمَاءِ الأَعْلامِ لِلّذي فيها مِنْ رائحة الفعل في نحو[1] :

أَنَــا أَبــو المِنْهَــالِ بَعْــضَ الأَحْيَــانْ

علّق « بعض » بـ « أبو المِنْهال » لِمَا فيه مِنْ معنى الغَنَاءِ والنَّجْدة = فالأَجدرُ أَنْ يُعَلّقَ بكان ، لغلبةِ خواصّ الأَفْعَال عليها ، فيجعل الحكم فيها للأَغْلب .

والاختيار أَنَّ « كان » لمّا كانت على صورةِ الفِعْلِ اللَّفْظيَّةِ ، واتّصلتْ بها الضّمائر ، ودَلَّتْ على استحقاقِ اسمِها الإخبارَ عنه في الزَّمَنِ الماضي[2] ، جُعِلَ التّعليقُ بها مَذْهباً غيرَ بعيدٍ .

وعلى الجملة قَوْلُ النُّحاةِ بخَلْعِ الأَدِلَّةِ يرتدُّ بعضٌ منه إلى أَصْلٍ دَلَّ عليه استقراءُ كلام العرب ، وهو أنّهم لا يجمعون بينَ حرفَيْنِ للدّلالةِ على مَعْنى واحدٍ = وبعضٌ منه إلى أنّهم وجدوا بعضَ الحروفِ قد استُعملَ لغيرِ ما وُضِعَ له ، فاكتسب حكماً خاصّاً به = وبعضٌ منه إلى أنّهم فقدُوا في الشّيْءِ ما ينبغي أَنْ يكونَ فيه كخلوّ كان مِنَ الدّلالة على الحدث ، وهو مَذْهَبُ المتقدّمين مِنْ نحاةِ البصرة ، وأبو عليّ متقيِّلٌ

---

(١) أنشده أبو عليّ في الشِّعْر ١/ ٢٥٠ ، والشِّيرازيّات ٢٢٦ ، عن ثعلب .

وهو في الخصائص ٣/ ٢٧٠ عن أبي عليّ ، وشرح جمل الزَّجّاجيّ لابن عصفور ١/ ٣٤١ ، والمُغْني ٥٦٨ ، ٦٦٨ ، وشرح أبياته ٦/ ٣١٩ ، ٧/ ١١٠ ، واللِّسان [ء ي ن ـ ض ه ل] ، والبحر ١/ ١٦٤ ، ٤/ ٧٢ ، ٨/ ٣٣٤ ، والدّرّ المصون ٤/ ٥٣١ ، ١٠/ ٤٥٧ .

قال البغداديّ في شرح أبيات المُغْني ٦/ ٣١٩ : « أبو المنهال صاحب الرّجز ، والمنهال : الرجل الكثير الإنهال ، والمنهال : الغاية في السخاء . ورأيت في شرح ديوان الفرزدق أنّ أبا المنهال هو أبو عيينة بن المهلّب » .

وقال في الشِّيرازيّات ٢٢٦ : « العامل فيه ـ يعني بعض ـ أحد شيئين : أحدهما أَنْ يكونَ أبو المنهال كنية أبيه أو مَنْ يقربُ منه ، ولا يكون كنية الرّاجز ، فيدخله حينئذٍ معنى التشبيه ، فيكون ذلك العامل في الظرف . والآخر أَنْ يكون أبو المنهال جواداً أو ممتنعاً على من يريده ، وقد اشتُهِرَ بذلك ، حتّى إذا ذكر عُرِف بذكره ذلك المعنى » اهـ .

(٢) انظر : شرح اللُّمع للجامع ١/ ٣٣٤ .

مذاهبَهم . وقد أعانهم هذا القانون : خَلْع الأدلّة ، على تفسير غيرِ قليلٍ مِنَ الظّواهر النَّحْويَّة ، وتوجيهِ كثيرٍ مِمَّا جاءَ على خلافِ حُكْمِه وأَصْلِه .

١٤ ـ الاستغناء

وهو بابٌ واسعٌ مِنْ أبواب العربيّة ؛ إذ كثيراً ما استغنت العربُ عن لفظ بلفظ حتّى يصير ما استُغنيَ عنه مِمّا لا يقعُ في كلامِهم البتّة ، وقد أشار سيبويه إلى هذا القانون في مواضع من كتابه[1] ، فمِنْ ذلك استغناؤهم بترك عن ودع ووذر ، ونقل أبو عليّ[2] عن أبي الحسن عليّ بن سُليمان[3] وأبي عُمر أنَّ سواء لا يُثَنّى ؛ كأنّهم استغنوا بتثنية سِيّ عن تثنية سواء ، كما استغنوا عن ودع بترك ، ورأى أبو حاتم[4] جوازَ ذلك ، وذهب أبو عليّ إلى أنَّ أبا حاتم لم يُصِبْ فيما أجازه[5] .

وفي استدلال أبي عليّ لقول أبي الحسن إنّ قولك : سواءٌ عليَّ أدرهمٌ مالُك أَمْ دينار ، لا يحسن = قال[6] : « ومِمَّا يدلُّ على ما قال أنَّ ما جاءَ من التنزيل مِنْ هذا النَّحْوِ جاء مع المثال الماضي ، كقوله تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [سورة إبراهيم: ٢١]، وقوله ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ﴾ [سورة المنافقون : ٦] ، . . . وقال[7] :

---

(١) انظر : الكتاب ٣/١٥٨ ، ٥٩٩ ، ٤/٩٩ ، والخصائص ١/٢٦٦ ، والبحر ٨/٤٨٥ ، والأشباه والنّظائر ١/١١٣ .

(٢) الحُجّة ١/٢٦٨ .

(٣) فيما كتبه على نوادر أبي زيد (الشّرتوني ٧٠) .

(٤) فيما حكاه عنه السّكّريّ في تعليقه على نوادر أبي زيد (الشّرتوني ٧٠) ، وانظر : شرح الكافية للرّضيّ ٤/٤١٠ .

(٥) أجازه الجوهريُّ وابن سِيْده وابن برّي فيما نقله صاحبُ اللّسان عنهم [س وي] ، وأنشد ابن برّي على تثنية سواء قول قيس بن معاذ :

أَيـا رَبِّ إنْ لـم تَقْسِـمِ الحُـبَّ بَيْنَنـا سَـوَاءَيْـنِ ، فـاجْعَلْني على حُبِّهـا جَلْـدَا

(٦) الحُجّة ١/٢٧٠ ـ ٢٧١ ، وانظر : شرح الكافية للرّضيّ ٤/٤١٠ ، ودراسات لأسلوب القرآن ١/٣٨٨ .

(٧) ذو الرّمّة ، ديوانه ٢/٨٧٣ ، والمقتضب ٣/٢٩٨ ، والشّعر ٢/٤٧٢ ، وشرح الكافية ٤/٤١١ .

انصاعت : انشقّت ، وخرقاء : امرأة ، وأنحى : قَصَدَ نحوك .

سَوَاءٌ عَلَيْكَ اليَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى ... بِخَرْقَاءَ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

وقال[1] :

مَا أُبَالِي أَنَبَّ بِالحَزْنِ تَيْسٌ ... أَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

فهذا الكلامُ ، وإنْ كان قد جرى عليه حرف الاستفهام للتسوية ، فهو خبر . فلمّا كانُوا قد حذفُوا حرفَ الجزاءِ ، واستمرَّ حَذْفُه لطولِ الكلام حيث لو أُظْهِرَ لم يمتنع ، وذلك نحو[2] : لأضربَنّه ذَهَبَ أو مَكَثَ ، لزم حَذْفُ الحرفِ هنا لإغْنَاءِ حرف الاستفهام عنه لمقاربةِ الشّرطِ الاستفهامَ في اجتماعهما في أنّهما ليسا بخبرٍ ، وأنّهما يقتضيان الجواب . وبعضُ الحروف قد يُغْني عن بعض ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ « أَنْ » لم تظهر في قولهم[3] : ما كان زيدٌ ليقومَ ، وأَنَّ « أَنْ » قد أَغْنَى عن اللامِ الجارّةِ في نحو[4] : أتيتك أَنْ احتزَّ مودَّةَ زيد ، ونحو ذلك . وكذلك حروف العطف إذا نُصِبَ بها . فكذلك حروف المجازاة لمَّا كانوا قد حذفوه في قولهم : لأضربَنّه ذهب أو مكث ، واستمرَّ حَذْفُه مع أنَّه لا حرفَ يكونُ بدلًا منه = كان حَذْفُه في باب : سواء ، وما أُبالي ؛ لِلُزُوْمِ ما ذكرْنا مِنَ الحرفِ له ، أَوْلَى » اهـ .

رأى أبو عليّ أَنَّ حرف الاستفهام في : سواء عليّ أقام أم قعد ، قد أَغْنَى عن حرف الجزاء . وإذا كان يجوزُ حَذْفُ حرفِ الشّرط مِنْ غير أَنْ ينوب عنه شيءٌ في

---

(1) حسّان ، ديوانه ١/ ٤٠ ، والكتاب ٣/ ١٨١ ، والمقتضب ٣/ ٢٩٨ ، وابن الشّجريّ ٣/ ١٠٧ ، وشرح الكافية ٤/ ٤١١
نبّ : صوّت ، الحَزْن : ما غلظ من الأرض .

(2) انظر : الكتاب ٣/ ١٨٥ ، ١٨٧ ، والإغْفال ١/ ٦٢ .

(3) انظر : الكتاب ٣/ ٧ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٧٣ ، والإغْفال ١/ ٦٥ ، والارتشاف ٤/ ١٦٥٦ ، وفيه عن ثعلب أنّ اللام إنّما نصبت لمقامها مقام « أَنْ » . وقال الأخفش في معانيه ١/ ٧٣ : « فرُبَّ ضميرٍ لا يظهر ؛ لأنَّ الكلامَ إنَّما وُضِعَ على أَنْ يُضمر ، فإذا أُظهر كان ذلك على غير ما وُضِعَ في اللّفْظ ، فيدخله اللّبْس » اهـ وفي كلام سيبويه ٣/ ٧ أَنَّ اللامَ بدلٌ مِنَ اللّفْظِ بـ أَنْ .

(4) اطّرد في أَنْ وأَنَّ جوازُ الاستغناء عن حروف الجرّ معهما ، وهو قياس حسن كثير إذا أُمِنَ اللّبْس . انظر : الكتاب ٣/ ١٥٤ ، والارتشاف ٤/ ١٦٣٨ ، والبحر ١/ ١١٢ ، ٢٤٩ ، والمُغْني ٦٨١ ، والأشباه والنّظائر ٢/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠ .

نحو: لأضربَنَّه ذهب أو مكث، فأَنْ يُحذف وناب عنه حرف الاستفهام، أَوْلَى وأَجْدَر.

ووجه استطراد أبي عليّ إلى أَنَّ بعضَ الحروفِ قد يُغْني عن بعض أَنَّه أراد الاحتجاج لِمَا ذهب إليه الأخفش مِنْ أَنَّه لا يحسن أَنْ يقولَ : سواءٌ عليّ أدرهم مالُك أم دينار ، ليثبت أَنَّ الهمزة أَغْنت عن إنْ ، وإذا كان الكلامُ شرطاً وَجَبَ تقدير جملة مِنْ فعل وفاعل ؛ لأَنَّ الجزاءَ لم يقعْ إلَّا مِنَ التي مِنَ الفِعْل والفاعل . وبهذا ثَبَتَ عندَه ما ذهب إليه الأخفش من أَنَّه لا يحسن أَنْ تلي الجملة الاسميّة « سواء » .

وعلى الجملة فاستغناء العرب عن لَفْظٍ بلفظ بابٌ واسعٌ أَنِسَ به النَّحويُّون في تفسيرِ كثيرٍ مِنَ الأشياءَ التي يوجبُها القياسُ ولم يَرِدْ بها سماع .

١٥ ـ الحَمْلُ على أَحْسَنِ القبيحَيْنِ .

حدّ ابن جنّي هذا الأَصْلَ بقوله(١) : « اعلمْ أَنَّ هذا موضع من مواضع الضّرورة المُمَيّلة(٢) ؛ وذلك أَنْ تُحْضِرَكَ الحالُ ضرورتَيْنِ لا بُدَّ مِنَ ارتكابِ إحداهما ، فينبغي حينئذٍ أَنْ تَحمل الأَمْرَ على أَقربهما وأَقلِّهما فُحْشاً » اهـ .

ومِنَ الأمثلة الموضّحة لهذا الأَصْل بناء وَرَنْتَل(٣) ، فظاهر هذا اللّفظ يقضي بضرورتَيْنِ :

الأولى : ادّعاء كون الواو أَصْلاً في بنات الأربعة غير مكرّرة ، وهي لا تكون أَصْلاً في ذوات الأربعة إلَّا مكرّرة ، نحو : الوصوصة ، والوحوحة .

الثّانية : ادّعاء كون الواو زائدةً أوّلاً ، وهي لا تزاد أوّلاً ؛ قال أبو عليّ(٤) : « الواو لا تُزادُ أوّلاً » .

---

(١) الخصائص ١/ ٢١٢ .

(٢) قال محقّق الخصائص ١/ ٢١٢ : يقال : مَيَّل بين الأمرَيْنِ : رَجَّحَ بينهما ، فقوله : المُمَيّلة على صيغة اسم المفعول يريد المُمَيَّل فيها والمرجَّح اهـ .

(٣) معناه الدّاهية . انظر : الكتاب ٤/ ٣١٥ ، ٣١٨ ، وتفسير أبنيته لأبي حاتم ٢٣٩ ، وسرّ الصّناعة ٢/ ٥٩٥ ، ٧٥٢ .

(٤) التكملة (مرجان) ٥٥٩ ، والكتاب ٤/ ٣١٥ .

وأَنْ تُجعل الواو أصلاً أَوْلى مِنْ جَعْلِها زائدةً أَوّلاً ، وذلك أنَّ الواو وقعت أَصْلاً في بنات الأربعة في وجه من الوجوه ، وهو التكرار ، ولكنّها لم تقع زائدةً أَوّلاً البتّة ؛ قال أبو عليّ فيما نقل عنه ابن سِيْده[1] : « وإنّما قَضَيْنا على الواو أنّها أَصْلٌ ؛ لأنّها لا تُزادُ أَوّلاً البتّة ، والنون ثالثة ، وهو موضع زيادتها ، إلّا أَنْ يجيءَ ثبتٌ بخلاف ذلك » .

وقال ابن جنّي في تصريف وَرَنْتل[2] : « فالنون زائدة ، لأنَّها ثالثة ساكنة ، فالواو إذن أَصْلٌ . فإنْ قال قائل : ما تُنْكِرُ أَنْ تكونَ زائدةً ، وإنْ كانت في أَوّل الكلمة كما أَجَزْتَ أَنْ تكونَ أَصْلاً وإنْ كانتْ غيرَ مضعّفةٍ؟ قيل : جَعْلُها مِنَ الأَصْلِ - وإنْ كان الحرفُ شاذّاً - أَوْلى ؛ لأنّا قد رَأَيْناها أَصْلاً في ذوات الأربعة بلا محالة مع التضعيف . فنحن نجعلُها هنا أيضاً مِنَ الأَصْلِ ، وإنْ لم يكنْ تضعيفٌ للضّرورة ، وهو أَسْوَغُ مِنْ أَنْ نجعلَها زائدةً ؛ لأنّا لم نَرَهم زادوها أَوّلاً على وَجْهٍ مِنَ الوجوه . وقد رأيناهم جعلوها أَصْلاً في ذوات الأربعة في بعض المواضع ، وهو التضعيف . فجَعْلُها أَصْلاً أَوْلى من الحُكْم بزيادتها . فتأمّلْه ؛ فإنّه لا يجوزُ في القياسِ غيرُه » .

فالشَّيْخُ وصاحبُه اختارا أَنْ تكونَ الواو أَصْلاً ، وهو أقربُ الضرورتَيْنِ وأَقلُّهما قُبْحاً إجْراءً لهذا الأَصْلِ الحَمْلِ على أَحْسَنِ القبيحَيْنِ .

ومِنْ إجرائهم هذا الأَصْل قولُهم[3] : فيها قائماً رجل ، ففي تقديم « قائم » على « رجل » ارتكاب ضرورتَيْنِ : إحداهما أَنْ ترفع « قائماً » ، فتجعلها صفة تقدّمت على الموصوف ، وهذا مِمّا لا يقع ، لأنَّ تقدُّمَها مُؤْذِنٌ بخروجها من باب الصّفة ؛ لأنَّ الصّفة لا تكون إلّا تابعةً ، والتابعُ لا يقع قبل المتبوع ، والثّانية أَنْ تنصبَ « قائماً » على الحال ، فتجعلها حالاً من النكرة « رجل » ، وهذا عزيزٌ قليلٌ . فاختيرَ النَّصْبُ على الحال مِنَ النكرة على قلّته ، وعُدل عن الارتفاع على الصّفة مقدَّمةً على موصوفها ، لأنّه مِمّا لا يكون .

---

(١) المخصَّص ١٢/ ١٤٧ .

(٢) المنصف ١/ ١٧١ ، وانظر : سرّ الصّناعة ٢/ ٥٩٥ ، ٧٥٢ ، والخصائص ١/ ٢١٢ .

(٣) انظر : البغداديّات ٢٨٥ ، والخصائص ١/ ٢١٣ ، والأشباه والنّظائر ١/ ٣٩٤ .

ومنه أيضاً[1] : ما قام إلّا زيداً أحدٌ ، فهذا استثناء منفيّ يجوزُ نصبُ المستثنى ورَفْعُه على البدليّة ، والارتفاعُ على البدليّة أَرْجَحُ . فإن رفعت زيداً في هذه العبارة وقعت في ضرورة ، وهي أنّك لا تجد ما تُبْدِلُه منه ، وإنْ نصبْتَ أدّاك ذلك إلى تقديم المستثنى على المستثنى منه ، واختير النَّصْب وإنْ لم يكنْ تقديمُ المستثنى في قوّة تأخيره عن المستثنى منه ؛ لأنّه جاء ، وتُرِكَ الرَّفْعُ ؛ لأنّه لم يجىءْ في كلامهم في نحو هذه العبارة .

١٦ ـ التقديران المختلفان لمعنيَيْنِ مُختلفَيْنِ .

قال أبو عليّ[2] : «وكثيراً ما يجتمع في الشَّيْء الواحد الشَّبَهُ من وجهَيْنِ وأصلَيْنِ . فمِنْ ذلك حروف الجرّ في : مررت بزيدٍ ونحوه ، وهو من جهة بمنزلة جزءٍ مِنَ الفعل ، ومن أخرى بمنزلة جزء من الاسم . أمّا الجهة التي كان منها بمنزلة جزءٍ مِنَ الفعل ، فلأنّه قد أنفَذَ الفعلَ إلى المفعول ، وأوْصَلَه ، كما أَنَّ الهمزةَ في نحو : أذْهبْتُه ، قد فَعَلَتْ ذلك . وأمّا كَوْنُه بمنزلة جزءٍ مِنَ الاسم فهو أنّك قد عطفْتَ عليه بالنَّصْب في نحو : مررْتُ بزيدٍ وعَمْراً ، لمّا كان موضع الجارّ والمجرور نصباً» .

وقد أبان ابن جنّي وجه هذا الأَصْل من القياس حين علّق على كلام أبي عليّ السّالف بقوله[3] : « ووَجْه جوازه مِن قِبَلِ القياس أنّك إنّما تستنكر اجتماع تقديرَيْنِ مختلفَيْنِ لمعنيين متّفقين؛ وذلك كأَنْ تروم أَنْ تدلَّ على قوّة اتّصال حرف الجرّ بالفعل، فتعتدّه تارة كالبعض له ، والأخرى كالبعض للاسم . فهذا ما لا يجوز مثله ؛ لأنّه لا يكون كَوْنُه كبعض الاسم دليلاً على شدّة امتزاجه بالفعل ، لكنْ لمّا اختلفَ المعنيان جاز أَنْ يختلف التقديران ، فاعرفْ ذلك ؛ فإنّه مِمّا يقبلُه القياسُ ولا يدفعُه » .

ومن أمثلة إجراء هذا الأَصْل قولهم[4] : لا أبا لك ، فهو مِنْ وَجْهٍ منفصل ، ومن

---

(١) انظر : الخصائص ١/ ٢١٣ ، والأشباه والنّظائر ١/ ٣٩٤ .

(٢) الحُجّة ١/ ١٥٧ .

(٣) الخصائص ١/ ٣٤٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/ ٢٠٦، ٢٧٦، والحُجّة ١/ ١٥٧، ٦/ ٨٢، والإغفال ٢/ ١٤، والشّيرازيّات ١٧٢ . وفي الخصائص ١/ ٣٤٣ : « قولهم : لا أبا لك ، كلامٌ جرى مجرى المَثَل ، وذلك أنّك إذا

وجه متّصل . وذلك أنَّ ثبات الألف في « أبا » دليل الإضافة والتعريف ، وثبات اللام وعمل « لا » في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل . وفي التقدير الأوّل جُعلت اللام مُقْحمة زائدة ، والكاف مضاف إليه ، و« أبا » اسم « لا » منصوب وعلامة نصبه الألف ، فهذا مُؤْذِنٌ بالإضافة والتعريف ، وفي التقدير الآخر جعلت اللام أَصْلاً ، والجار والمجرور في موضع الخبر ، و« أبا » اسم « لا » بُني لأنّه مفرد ، فهذا مؤذن بالفصل والتنكير .

وقد وصف ابن جنّي هذا الباب بأنّه[1] « صناعة لفظيّة يسوغُ معَها تنقُّلُ الحال وتغيُّرها ، فأَمّا المَعَاني فأَمْرٌ ضَيِّقٌ ، ومَذْهَبٌ مُسْتصعبٌ ؛ أَلَا تراك إذا سُئلت عن زيد مِنْ قولِنا : قام زيد ، سمّيْتَه فاعلاً ، وإنْ سُئلت عن زيد مِنْ قولِنا : زيدٌ قام ، سمّيْتَه مبتدأً لا فاعلاً ، وإنْ كان فاعلاً في المَعْنَى ؛ وذلك أنَّك سلكْتَ طريقَ صَنْعَةِ اللَّفْظِ فاختلفت السِّمَةُ ، فأَمّا المعنى فواحدٌ . فقد ترى إلى سَعَةِ طريقِ اللَّفْظِ وضِيْقِ طريقِ المَعْنَى » .

وقد لَمَحَ أبو عليّ هذا الأَصْلَ في بابِ الحالِ ، إذ رَأَى أَنّها بمنزلةِ المفعولِ به مِنْ وَجْهٍ ، وبمنزلةِ الظَّرْفِ الذي هو مفعولٌ فيه مِنْ وَجْهٍ آخر .

فمِمَّا ذكره مِنَ الأدلّةِ على شَبَهِ الحالِ بالظَّرف[2] :

آ ـ تمثيلُهم الحال في قولهم : جاءَني زيدٌ راكباً ، بـ : جاءَني زيدٌ في حال الرّكوب ؛ قال أبو عليّ[3] : « فإنْ قُلْتَ : كيف جاز هذا التقدير وراكب عبارة عن زيد ، وهو هو في المعنى ، وأنت لو قلت : جاءَني زيد في حالِ نَفْسِه ، لم يستقم؟

= قلت هذا فإنّك لا تنفي في الحقيقة أباه ، وإنّما تخرجه مخرج الدُّعاء ؛ أيْ أنتَ عندي مِمَّنْ يستحقُّ أَنْ يُدَعَى عليه بفَقْدِ أبيه ، كذا فسّره أبو عليّ . وكذلك هو لمتأمّله » اهـ .

(١) الخصائص ١/ ٣٤٢ـ٣٤٣ .

(٢) انظر في هذه المسألة : البغداديّات ٥٥٦ ، والشِّعْر ١/ ٢٤٤ ، وابن الشَّجريّ ١/ ١٦٨ ، ٣/ ٤ ، والارتشاف ٣/ ١٥٩٠ .

(٣) الحُجّة ١/ ١٥٥ .

فالقول أَنَّ ترجمة راكب ـ وإِنْ كان زيداً في المَعْنى ـ لا يمتنع أَنْ يكون ما ذكرْنا ، وإِنْ لم يحسن : جاءَني زيدٌ في حال نَفْسِه ؛ لأَنَّ راكباً يدلُّ على الرّكوب ، وزيد لا يدلُّ عليه ؛ أَلَا تَرى أَنّهم قد قالوا[1] :

إذا نُهِـــيَ[2] السَّفِيْــهُ جَـــرَى إِلَيْـــهِ

أَيْ إِلى السَّفَهِ ، فأَضْمَرَه لمَّا كان قد تقدَّم ما يدلُّ عليه . فإِذا كان في ذِكْرِ الرّاكب دلالة على الرّكوب ، لم يمتنعْ أَنْ تقولَ في ترجمة[3] جاءَني زيدٌ راكباً : جاءَني زيدٌ في حال ركوبه ، فيُجْعلِ الرّكوب وقْتاً لِفِعْلِه ؛ لأَنَّ المصادر تكون [ظروفاً][4] ، نحو مقدَم الحاجّ[5] . ومِنْ هَهُنا قال أبو الحسن[6] وغيرُه فيها : إِنّها وَقْتٌ » اهـ .

ب ـ استجازت العرب أَنْ تُعْمِلَ فيها المعاني ، كما أَعملتْها في الظّروف .

ج ـ خلوّ الجملة الحاليّة في نحو : أتيتك وزيدٌ قائمٌ ، ولقيتك والجيشُ قادمٌ ، مِنْ ضميرٍ يعود إِلى صاحب الحال[7] ، كإِخلائهم الظّروف من ذلك . واسْتُغْنِيَ بالواو عن ذلك لِمَا فيها مِنْ دلالة الاجتماع .

---

(١) نسبه الجامع في الجواهر ٣/ ٩٠٢ إلى أبي قيس بن الأسلت ، وليس في ديوانه المجموع ، وعجزه :

وَخَـــالَــفَ ، والسَّفِيْـــهُ أَخُـــو خِـــلَافِ

وهو في معاني القرآن للفرّاء ١/ ١٠٤ ، وتأْويل مُشكل القرآن ٢٢٧ ، ومجالس ثعلب ١/ ٦٠ ، والتنبيه لابن جنّي ٤٦/أ ، والمحتسب ١/ ١٧٠ ، والخصائص ٣/ ٤٩ ، والإبانة ١/ ١٧٤ ، وابن الشّجريّ ١/ ١٠٣ ، ١٦٩ ، ٢/ ٣٦ ، ٣٨٥ ، ٥٠٧ ، والتذييل ٢/ ٢٥٤ ، والبحر ٨/ ٣٣٠ ، والدّرّ المصون ٣/ ٣٥١ ، ١٠/ ٤٤٤ ، والخزانة ٤/ ٣٦٤ ، ٥/ ٢٢٦ .

(٢) قال البغداديّ في الخزانة ٥/ ٢٢٩ : « متعلّق النّهي عام محذوف ، أَيْ عن أَيِّ شَيْءٍ كان ، وخالف مفعوله محذوف أَيْ زاجرَه ، والسّفيه إِلى خِلاف : جملة تذييليّة ؛ أَيْ شأْن السّفيه الميل إِلى مخالفة النّاصِح » اهـ .

(٣) أَيْ في تمثيله وتقديره .

(٤) ما بين معقوفتين سقط من مطبوعة الحُجّة .

(٥) انظر : الكتاب ١/ ٢٢٢ ، والأصول ١/ ١٩٣ ، والشّعْر ١/ ٢٩٣ ، والارتشاف ٣/ ١٣٩٠ .

(٦) انظر : معاني القرآن له ١/ ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٣٠٩ ، ٣٥٩ ، ٣٨١ .

(٧) نقل أبو حَيّان في الارتشاف ٣/ ١٦٠٥ عن ابن جنّي أَنّه يشترط تقدير الضمير العائد في هذا الضَّرْب مِنَ الجمل .

د ـ تقدير سيبويه[1] لواو الحال بـ إذ .

وينضاف إلى ما ذكره أبو عليّ :

١ ـ لا فَرْقَ في المعنى بين : ضَرْبي زيداً قائماً ، وضَرْبي زيداً وَقْتَ قيامِه .

٢ ـ كلٌّ منهما قَيْدٌ لعامله .

٣ ـ ينتصب كلٌّ منهما على مَعْنى « في » .

٤ ـ جواز العطف على الحال بالظّرف[2] ، نحو قوله تعالى ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [سورة الصّافّات : ١٣٧ ، ١٣٨] .

٥ ـ بعض[3] ما جاز أَنْ يُعْرَبَ حالاً جاز أَنْ يُعْرَبَ ظرفاً .

على أَنَّ الشَّبَهَ بين الظّرف والحال ليس بمُسْتحكمٍ ؛ إِذْ لا يجوزُ أَنْ تقولَ : جاءَ زيد في راكب ، كما جاز أَنْ تقولَ : جاءَ في يومِ الخميس . ولمّا لم يستحكم الشَّبَهُ بينهما امتنعُوا من تقديم الحال على المعنى العامل فيها ، ولم يمتنعوا من تقديم الظّرف على المعنى العامل فيه ؛ لأَنَّ الظُّروف يُتَلَعَّبُ بها ، نحو[4] : أَكُلَّ يومٍ لك ثوبٌ؟ قال أبو عليّ[5] : « ولم تجعله ـ أي الحال ـ بمنزلة الظّروف من حيث كان مفعولاً مختصّاً ، فلم تعمل فيها المعاني متقدِّمة[6] » .

وقال أيضاً[7] : « والفصلُ بينَ الحال والظّرف أَنَّ الحال في المعنى هو المفعول

---

(١) في كتابه ١/ ٩٠ .

(٢) انظر : ابن الشَّجري ١/ ١٦٨ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٨١ .

(٤) انظر : الكتاب ١/ ١١٨ ، والأُصول ٢/ ٢٤٧ ، والحُجّة ١/ ٢٩ ، ٢/ ١٣٩ ، ٤/ ٣٠٣ ، ٦/ ٤٦٣ ، والبغداديّات ٥٥٥ ، والبصريّات ١/ ٣٤٣ ، والشّيرازيّات ٦١٨ ، والمنثورة ١٥٨ ، والجواهر ١/ ٢٨١ ، وكشف المشكلات ١/ ٤٥٤ ، وشرح اللُّمع للجامع ١/ ٢٩٩ ، ٢/ ٤٦٦ .

(٥) الحُجّة ١/ ١٥٦ ، وانظر : البغداديّات ٥٥٥ .

(٦) خالف الشَّيْخُ وخِلافه كثير ما ذكره هنا في الشِّعْر ١/ ٢٤٤ إذْ أَجازَ أَنْ يعمل المَعْنى في الحال وإِنْ كانتْ متقدِّمةً عليه . وهو قولُ الأَخْفش . انظر : المنثورة ١٥٧ ـ ١٥٨ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٤٦٦ ، والارتشاف ٣/ ١٥٩٠ .

(٧) البغداديّات ٥٥٦ .

به ، **فكان حُكْمَه أَلَّا يَعْمَلَ فيه ما لا يعملُ في المفعول به ، إلَّا أنَّه لمَّا كان عبارةً عن هيئةٍ في وَقْتِ الفعل** ، وكان الفعل لا يخلو من ذلك ، وكان مفعولًا فيه ، كما أنَّ الظَّرف مفعول فيها = اتَّسعَ في الحال فعَمِلَ فيها المعاني كما تعمل في الظَّروف . ولم يجب إذا عملتْ فيها الظَّروف أنْ تجريَ مجراها مقدّمة ومؤخّرة ، لتكون لها مزيّةٌ على الظَّروف ، ولا تكون مُخْرَجةً عن حدِّ المفعول به = فلم تعمل فيها المعاني مقدَّمةً عليها ، كما عملتْ في الظَّروف ، لِمَا ذكرْنا مِنْ أنَّهُ في المعنى مفعول به » اهـ .

وقال جامع العلوم[1] : « الحال وإنْ أشبه الظَّرف ، فإنَّه يُشْبِهُ المفعولَ به ، والمفعول[2] **به إذا تقدَّم على الفعل يضعف عَمَلُ الفِعْلِ فيه مع قوّةِ تصرُّف الفعل** ، وذلك نحو قوله ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة الحديد : ١٠] فيمنْ رَفَعَ ﴿وَكُلٌّ﴾ ، وهو ابن عامر[3] ، وقال أبو النَّجْم[4] :

قَـدْ أَصْبَحَـتْ أُمُّ الخِيَـارِ تَـدَّعِـي
عَلَـيَّ ذَنْبـاً كُلُّـهُ لَـمْ أَصْنَـعِ

برفع كلّ . وإذا كان هكذا ، وكان الحال يُشْبهُ المفعولَ به ، لم يعملْ فيه المعنى متقدِّماً » .

فهذا ما اجتمعَ في الحال مِنْ شَبَهِ الظَّرف وما فارقَتْهُ فيه . وخُصَّ شَبَهُها بظرف الزمان ؛ لأنَّ[5] الحالَ لا تَبْقَى ، بل تنتقل مِنْ حالٍ إلى حالٍ أُخرى ، كما أنَّ الزمانَ مُنْقَضٍ لا يَبْقَى ، ويخلفُه غيرُه .

---

(١) شرح اللُّمع له ٢/ ٤٦٦ـ٤٦٧ .

(٢) في الحُجّة ٦/ ٢٦٦ : « الفعل إذا تقدَّم عليه مفعوله لم يَقْوَ عَمَلُه فيه قوَّتَه إذا تأخّر » اهـ .

(٣) السَّبْعة ٦٢٥ ، والحُجَّة ٦/ ٢٦٦ـ٢٦٧ .

(٤) ديوانه ١٥٠ ، والكتاب ١/ ٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، والنكت عليه ١/ ٢١٩ ، ومجاز القرآن ٢/ ٨٤ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١/ ١٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢/ ٩٥ ، وللأخفش ١/ ٢٧٥ ، وإعراب القرآن للنّحّاس ٢/ ٧ ، والحُجّة ٦/ ٢٦٧ ، والبصريّات ١/ ٦٣٤ ، والشِّعْر ٢/ ٥٠٤ ، والإغفال ٢/ ٣١٤ ، ٥٣٨ ، والخصائص ١/ ٢٩٢ ، ٣/ ٦١ ، والمحتسب ١/ ٢١١ ، وأسرار البلاغة ٣٨٩ ، ودلائل الإعجاز ٢٧٨ ، والارتشاف ٤/ ١٩٥٦ ، والخزانة ١/ ٣٥٩ ، ٣/ ٢٠ ، وغير ذلك كثير .

(٥) انظر : الأشباه والنّظائر ٢/ ٤٤٢ .

وأمّا وُجوهُ الشَّبَه بينَ الحالِ والمفعولِ به ، فهي[1] :

١ ـ في الفِعْلِ دلالةٌ على كُلِّ واحدٍ منهما ، فإذا قلت : ضربْتُ ، دَلَّ ذلك على مَضْروبٍ وعلى حالٍ .

٢ ـ كلاهما فَضْلة .

٣ ـ كلاهما يأتي بعدَ تمامِ الكلامِ واستغناءِ الفعل بفاعله .

٤ ـ كلاهما يجمعُه النَّصْبُ .

وتخالفُ الحالُ المفعولَ به مِنْ وجوهٍ :

١ ـ الحالُ تلزمُ التنكيرَ ، ولا يُشترطُ هذا في المفعول به .

٢ ـ يعملُ في الحال الفعلُ اللازمُ ، وليس المفعولُ كذلك .

٣ ـ الحالُ في الأغلب هي ذو الحال ، وليس المفعولُ هو الفاعلَ .

٤ ـ يعملُ في الحالِ الفعلُ ومَعْنى الفعل ، والمفعولُ لا يعملُ فيه مَعْنى الفعل .

٥ ـ المفعولُ يُبنى له الفعلُ فيُرْفَع رَفْعَ الفاعل ، والحالُ لا يُبنى لها الفعلُ .

٦ ـ المفعولُ به قد يكونُ ظاهراً ومضمراً ومعرَّفاً ومنكَّراً ومشتقّاً وغير مشتقّ ، والحالُ لا تكونُ إلّا اسماً ظاهراً نكرةً مشتقّةً .

قال أبو عليّ[2] : « وإذا كان الأمْرُ على ما ذكَرْنا في أَمْرِ الحال مِنْ أنَّه أشبهَ الظَّرفَ والمفعولَ به ، فلم يكنْ بمنزلةِ المفعولِ به على حِدَتِه ، ولا الظَّرفِ على انفرادِه = وَجَبَ أنْ يكونَ انتصابُها على ضَرْبٍ آخرَ غيرِهما ، كما أنَّ حُكْمَها غيرُ حُكْمِ كلِّ واحدٍ منهما على انفرادِه » .

ومِنْ أمثلة هذا الأصْل قولهم[3] : مختار ؛ فإنَّ هذا اللَّفظ يحتمل تقديرين مختلفَيْنِ لمعنيَيْنِ مختلفين ، فإن كان اسم فاعل فأَصْلُه مُخْتَيِر كمقتطِع ، وإنْ كان

---

(١) انظر في هذه المسألة : البغداديّات ٥٥٦ ، وابن الشّجريّ ٣/ ٥٤ ، وشرح اللُّمع للجامع ٢/ ٤٦٢ ، وابن يعيش ٢/ ٥٥ ، والأشباه والنّظائر ٢/ ٤٤١ ـ ٤٤٣ .

(٢) الحُجّة ١/ ١٥٦ .

(٣) الخصائص ١/ ٣٤٦ .

اسم مفعول فأَصْلُه مُخْتَيَر كمُقْتَطَع ، فمختار مِنْ قولك : أَنتَ مُختارٌ للثّياب ، أَيْ مُستجيدٌ لاختيارها ، اسم فاعل ، ومُخْتار من قولك : هذا ثوبٌ مختار ، اسم مفعول . فهذان تقديران مختلفان لمعنيَيْنِ مختلفَيْنِ .

١٧ ـ قد يكونُ اللَّفْظُ على شَيْءٍ ، والمَعْنى على غيره .

هذا سَمْتٌ انتحتْه العربُ في بعض كلامها ، يدلُّ على حُسْنِ تَأَتّيهم للمعنى ، كأَنْ يكون اللَّفْظُ على حدِّ الخبر ، والمرادُ به الأَمْرُ ، كقولهم[(١)] : هذا الهلالُ ، والمراد : انظرْ إليه ، أَوْ يكون اللَّفْظُ على حدِّ الأَمْر ، والمراد به الخبرُ ، كقوله تعالى ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [سورة مريم : ٧٥] ؛ قال الزَّمخشريُّ مُعلّقاً على هذه الآية[(٢)] : « أُخرِجَ على لَفظِ الأَمْرِ إِيْذاناً بوجوبِ ذلك ، وأَنَّه مَفْعولٌ لا محالةَ ، كالمَأْمُورِ به الممتثل ، لتقطعَ مَعاذيرَ الضّالّ » . وخروج المعنى في ذَيْنِك المثالَيْنِ على غير ما يُوجبه اللَّفظ مِمّا يجعله أَلْطَفَ وأَذْهَبَ وقوعاً في النَّفْسِ .

وأبو عليّ دائمُ التَّنبيه على هذا الأَصْلِ ، وخَرَّجَ عليه غيرَ قليلٍ مِمّا عرضَ له ، مِنْ ذلك قوله[(٣)] : « وقد يكونُ اللَّفْظُ على أَشْياءَ ، والمعنى على غيرِها ؛ فمِنْ ذلك قولُهم[(٤)] : حَسْبُكَ[(٥)] يَنَمِ النّاسُ ، والمعنى[(٦)] : اكتفِ ، واللَّفْظُ مرتفعٌ بالابتداءِ . ومن ذلك قوله ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [سورة مريم : ٧٥] ، فاللَّفْظُ لَفْظُ الأَمْرِ والمَعْنى مَعْنى

---

(١) انظر : الحُجّة ٢/ ٢٤٨ ، والشِّيرازيّات ٣٩٥ ، والخصائص ٢/ ٣٠١ .

(٢) الكَشّاف ٣/ ٣٧ .

(٣) الشِّيرازيّات ٣٩٤ ـ ٣٩٥ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ١٠٠ ، ١٢٩ ، والأُصول ٢/ ١٦٣ ، والإغْفال ٢/ ٨٧ ، والتذييل ٣/ ٢٨٦ ، والارتشاف ٣/ ١٠٩٢ .

(٥) نقل أبو حَيّان في سِفْرَيْهِ التذييل ٣/ ٢٨٦ ، ومختصره الارتشاف ٣/ ١٠٩٢ أَنَّ أَبا عَمْرو بن العلاءِ والجَرْميّ كانا يَذْهبان إلى أَنَّ حَسْبُكَ اسم فعل أمر ، والكاف للخطاب ، وبُني على الضَّمّ ؛ لأَنَّه كانَ مُعْرباً قبل ذلك . وقد ذكر أبو حَيّان في البحر ٢/ ١٠٩ طائفةً مِنَ الفوائد النَّحْويّة المتّصلة بهذا اللَّفْظ « حَسْب » .

(٦) هذا تقدير أبي الحسن الأخفش كما نقل أبو حَيّان عنه في الارتشاف ٣/ ١٠٩٢ .

الخبر[1] . ومِنْ ذلك قولُهم[2] : أَمْكَنَكَ الصَّيْدُ ، والمَعْنى على : ارمِه ، ومنه[3] : كَذَبَ عليكَ الحَجُّ ، أَيْ : حُجَّ . و[4] :

كَـذَبَ القَـرَاطِـفُ والقُـرُوْفُ

أَيِ اغنَمُوها . وقولُهم[5] : هذا الهلالُ ؛ قال أبو الحسن : « المَعْنى : انظرْ إليه » . وهذا النَّحْوُ الذي يكونُ فيه اللَّفْظُ على صورةٍ ، والمَعْنى على غيرِ ما يُوجبُه اللَّفْظُ ، غيرُ ضَيِّق » اهـ

ومِنْ أمثلة إفادة أبي عليّ من هذا الأصل المُسْتَقْرَأ ما قاله في قوله تعالى ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا ﴾ [سورة الفرقان : ٧١] :[6] « فإنْ قُلْتَ : وما معنى ﴿ وَمَن تَابَ ... فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ ﴾ ؟ فالقَوْلُ في ذلك أَنَّ اللَّفْظَ على شَيْءٍ والمَعْنى

---

(١) يحتملُ ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ أَنْ يكونَ على ظاهره دُعاءً ، ويحتملُ أَنْ يكونَ خبراً في المعنى ، وصورتُه صورةُ الأَمر ، أَيْ مَنْ كان ضالاً مِنَ الأُمَم فعادةُ الله أَنَّه يَمُدُّ له ولا يعاجلُه . انظر : البحر ٦/٢١٢ .

(٢) انظر : الحُجَّة ٢/٢٤٨ ، وابن الشَّجري ١/٣٩٣ .

(٣) مِنْ حديث عُمَر رضي الله عنه . وهو في الفائق ٢/٤٠٠ ، والنِّهاية ٤/١٥٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨١ ، ٢٨٦ ، وإصلاح المنطق ٢٩٢ ، ونوادر أبي مِسْحَل ١١١ ، ونوادر أبي زيد (الشّرتوني ١٨ ، ود . عبد القادر ١٧٩) ، والحُجَّة ١/٣٣٧ ، والإبانة ١/٢١٢ ، ودقائق التَّصريف ١١٧ ، وابن الشَّجريّ ١/٣٩٦ ، وتذكرة النُّحاة ٥٢٥ ، والارتشاف ٤/٢٠٣٦ ، والخزانة ٥/١٥ ، ٦/١٨٤ .

(٤) مُعَقِّر بن حمار البَارِقيّ ، تمامه :

وذُبْيَـــانِيَّـــةٍ أَوْصَـــتْ بَنِيهَـــا بِأَنْ

وهو في معاني القرآن للأخفش ١/٨١ ، وإصْلاح المنطق ١٥ ، وتهذيبه ١/٧٧ ، وترتيبه ٢/٦٣٢ ، ٦٦٧ ، وشرح أبياته ٧٤ ، والمعاني الكبير ١/٣٨١ ، ٢/٨٠٤ ، والإبانة ١/٢١٢ ، ٤/١١٦ ، والمقاييس ٥/٧٤ ، ١٦٨ ، والمُخَصَّص ٣/٨٥ ، وابن الشَّجريّ ١/٣٩٧ ، ومَجْمع البيان ١/٥٩ ، وشرح الكافية للرَّضي ٢/٢٩٤ ، ٣/٨٨ ، واللِّسان [ق ر ف ـ ق ر ط ف ـ ك ذ ب] ، والخزانة ٥/١٥ ، ٦/١٨٨

القراطف : جمع قَرْطَف ، وهو كساء مُخْمل ، وقروف : جمع قَرْف ، وهو وعاء يُتَّخذ فيه اللَّحم .

(٥) انظر : الحُجَّة ٢/٢٤٨ ، والشِّعْر ١/٢٧٩ ، والخصائص ٢/٣٠١ .

(٦) الحُجَّة ٢/٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

على غيره ، وذلك غيرُ ضَيِّقٍ في كلامِهم ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم قد قالوا[1] : ما أنتَ وزيدٌ؟ والمعنى : لِمَ تُؤْذِيه؟ واللَّفْظُ إنَّما هو على المسألة عن المخاطب ، وزيد معطوفٌ عليه . وكذلك قالوا : أَمْكَنَك الصَّيْدُ ، والمعنى : ارمِه ، وكذلك : هذا الهلالُ ، أَي انظرْ إليه . فكذلك قوله ﴿ وَمَن تَابَ ﴾ كأنَّه[2] مَنْ عَزَمَ على التوبة ، فينبغي أَنْ يُبادرَ إليها ، ويتوجَّهَ بها إلى الله سبحانه . وقال تعالى ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [سورة النَّحل : ٩٨] ، أَيْ إذا عزمْتَ على ذلك فاستعذْ . ومثلُ قوله ﴿ فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ ﴾ ـ والمعنى على : ينبغي أَنْ يتوب ـ قولُه عزَّ وجلَّ ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٢٨] ، أَيْ ينبغي أَنْ يتربَّصْنَ » اهـ

ويظهر في هذا النّصّ اتّساعُ أَبي عليّ في إجراءِ هذا الأَصْل ، فما ساقوه مِن أمثلته صيغٌ مِنَ الخبر أُرِيدَ بها الأَمْرُ ، أَوْ صيغٌ مِنَ الأَمْر أُرِيدَ بها الخبرُ ، وأبو عليّ أَجراه على الخبر ليستدلَّ على خبرٍ مَحْذوفٍ ، وهو : مَنْ عَزَمَ على التوبة ، فيتّجه قوله ﴿ وَمَن تَابَ . . . فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ ﴾ ، وأَجراه على جواب الشّرط أيضاً ، فقدّر : ينبغي أَنْ يتوب .

وأبو عليّ جارٍ في الاتّساع في إِجْراء هذا الأصل على عِرْقٍ له عند صاحبه الأخفش ، فمِمَّا جعله الأَخفش من هذا الأَصْل : قولهم[3] : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ؛ قال[4] : « ذلك أَنّه تجيءُ أَشياءُ في اللَّفْظِ لا تكونُ في المعاني ، منها قولُهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، وقولهم[5] : كَذَبَ عليكَ الحَجُّ . وتقول[6] : هذا حَبُّ رُمَّاني ، فتُضيف الرُّمَّانَ إِلَيْكَ ، وإِنَّما لك الحَبُّ ، وليس لك الرُّمَّانُ ، فقد يجوزُ أَشْبَاهُ هذا ، والمَعْنَى على خِلافه » .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٣٠٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٥٢ .
(٢) انظر : البحر ٦/٥١٦ .
(٣) انظر : الكتاب ١/٤٣٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٢ ، ٢٨٦ ، وللفرّاء ٢/٧٤ ، والمنصف ٢/٢ ، والخصائص ١/١٩١ ، ٣/٢٢٠ ، وكشف المشكلات ١/٣٤١ ، والارتشاف ٤/١٩١٢ .
(٤) معاني القرآن له ١/٢٨٥ ، ٢٨٦ ، وانظر : منها ١/٨١ ـ ٨٢ .
(٥) مِنْ حديث عُمر ، وقد فرغت من تخريجه قبل قليل .
(٦) انظر : الكتاب ١/٤٣٦ .

فاللَّفْظُ يقتضي أَنْ يكونَ « خَرِبٍ » صفةً لـ « ضَبٌّ » ، والمَعْنى يقتضي أَنْ يكونَ صفةً للجُحْر ، وكذلك قولك : رُمّاني ، يقتضي اللَّفْظُ أَنْ يكونَ لك الرُّمّان ، والمعنى أَنَّ الحَبَّ له لا الرُّمَّان .

وقد أَفادَ أبو عليّ مِنْ هذا الأَصْل في الاحتجاج للقراءات ، مِنْ ذلك ما قاله في قراءة ابن عامر ﴿كُنْ فَيَكُوْنَ﴾ [سورة البقرة : ١١٧] بنصب النون[1] : « وقد يمكنُ أَنْ تقولَ في قول ابن عامر : إِنَّ اللَّفْظَ لمَّا كان على لفظ الأمر ، وإِنْ لم يكن المعنى عليه ، حملْتَه على صورة اللَّفْظِ . فقد حمل أبو الحسن[2] نحو قوله ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [سورة إبراهيم : ٣١] ونحو ذلك من الآي ، على أنَّه أُجْرِيَ مُجْرَى جواب الأمر ، وإِنْ لم يكنْ جواباً له في الحقيقة . فكذلك على قول ابن عامر يكون قوله ﴿فَيَكُوْنَ﴾ بمنزلة جواب الأمر ، نحو اِئْتِنِي فَأُحَدِّثَك ، لمّا كان على لَفْظه ، وقد يكونُ اللَّفْظُ على شَيْءٍ والمَعْنَى على غَيْرِه ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهم قد قالُوا : ما أنتَ وزيداً؟ والمعنى : لِمَ تُؤْذِيه؟ وليس ذلك في اللَّفْظِ » اهـ

منع أبو عليّ أَنْ يكون ﴿فَيَكُوْنَ﴾ جواباً لـ ﴿ كُن﴾ ؛ لأَنَّ ﴿ كُن﴾ وإِنْ كان على لَفْظِ الأَمْرِ ، ليس بأَمْرٍ ، إِنَّما المرادُ به الخبرُ ، التقدير : يُكَوَّنُ فيكون . وإذا كان كذلك كان الوَجْهَ رَفْعُ ﴿ فَيَكُونُ﴾ ؛ لأَنَّها ليستْ جواباً للأَمْر . لكنَّ أبا عليّ التمسَ لقراءة ابن عامرٍ وَجْهاً يعتمدُ على هذا الأَصْلِ ، وهو أَنْ يكونَ ابن عامر قد راعى لَفْظَ الأَمْرِ ، فأَجْرى ﴿فَيَكُوْنَ﴾ جواباً له على اللَّفْظِ ، فنصب ، وإِنْ لم يكن جواباً له في الحقيقة والمعنى ، واستأنس بما حمله صاحبه الأخفش من الآي على ذلك .

١٨ ـ الزِّيادةُ تُسَوِّغُ في تآلُفِ الحروف ما لولا مكانها لم يَسُغْ .

حَدَّ ابن يعيش[3] الزِّيادة بأَنَّها إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ، إِمَّا لإفادة

---

(١) الحُجَّة ٢/ ٢٠٦ ، والسَّبْعة ١٦٨ .

(٢) في معاني القرآن له ١/ ٨٢ .

(٣) شرح المفصَّل له ٩/ ١٤١ .

مَعْنى كألف ضارب ، وواو مضروب ، وإِمَّا لِضَرْبٍ من التوسُّع في اللُّغة ، نحو ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعيد .

وذكر الرَّضيُّ[١] أَنَّ مِنْ فوائد التوسُّع في اللُّغة تزيينَ اللَّفظ ، وكَوْن زيادتِها أَفْصح ، أو بزيادتها يستقيم وَزْنُ الشِّعْر أَوْ يَحْسُنُ السَّجْع .

ومِمَّا نَبَّهَ عليه أبو عليّ مِن فوائد الزِّيادة اللَّفْظِيَّة أَنَّها تُحَقِّقُ ضَرْباً من انسجام بعض الحروف وتآلُفِها ، ولولا الزِّيادةُ لم يكنْ لها أَنْ تتعاقبَ في بنية الكلمة ، ذكر هذا الوَجْهَ مِنَ الفائدة في تفسيره اجتماعَ الهمزتين في[٢] أَلاءَة وأَشاءة ؛ قال[٣] : « فإِنْ قُلْتَ : إِنَّ سيبويه[٤] قد ذَهَبَ في أَلاءَة وأَشاءة ونحوهما إلى أَنَّ اللَّامَ يجوز أَنْ تكونَ همزةً ، وقد جاءَ من ذلك حروفٌ = قيل : لم يكنْ هذا مثل أَجَأ ؛ للفَصْلِ بالزِّيادة ؛ أَلَا تَرى أَنَّ الفاصِلَ الذي لم يُعْتَدَّ به في أوائل[٥] لمّا انضمّ إليه حرف آخر في طواويس اعتُدَّ به فَصْلاً ، وإِنْ كان الحرفُ زائداً ، فلم يُعَلّ الحرف . فكذلك الفصل هَهُنا لمَّا وقع بالزِّيادة لم يمتنع الحكم عنده بأَنَّ اللَّامَ همزة ، كما امتنع حيث كان الفصلُ حرفاً واحداً . وقد وُجِدَت الزِّيادةُ تُسَوِّغُ في تآلُفِ الحروف ما لولا مكانُها لم يَسُغْ ؛ أَلَا تَرى أَنْ ليس مثل قِنْر بلا فاصل بين النون والرّاء[٦] ، وقد قالوا[٧] : شِنِّير ،

---

(١) شرح الكافية له ٤/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣ .

(٢) الألاءَة : واحدة الألاء ، وهو شَجَرٌ ورقُه وحَمْلُه دباغ ، حَسَنُ المنظر مُرّ الطَّعْم . والأَشَاءَة : واحدة الأَشَاء ، وهو صغار النَّخْل . انظر : النبات للأصمعيّ ٢١ .

(٣) الحُجَّة ١/ ٢٨٣ .

(٤) الكتاب ٣/ ٤٥٩ ، والحلبيّات ٨ ، وسرّ الصِّناعة ١/ ٧٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٣٧٠ ـ ٣٧١ ، والبغداديّات ٨٧ ـ ٨٨ ، والمنصف ٢/ ٤٤ ، ٤٨ .

(٦) ذكر في المُزْهر ١/ ٢١٣ أَنَّ مِنْ أَدلَّةِ معرفة المعرَّب أَنْ يكونَ الاسم أوّله نون ثمّ راء ، نحو نرجس ، فإِنَّ ذلك لا يكونُ في كلمةٍ عربيّةٍ اهـ وقنر ليس من اللُّغة ، إِنَّما هو مثال وضعه النُّحاة للدّلالة على أَنَّ العرب لم تضع على مثاله .

(٧) شِرِّير كثير الشّرّ والعيوب .

وقالوا[1] : الشَّنَار ، وقالوا[2] : سِنَّوْر ، و[3] سَنَّور ، فائتلفَ ، لفصل الزِّيادة ، ما لم يكن يَأْتلِفُ لولا فَصْلُها . وجاءَ ذلك في طَأْطَأَ ، ونَأْنَأَ[4] ، ودَأْدَأَ[5] للفَصْلِ الواقع بينهما ، **ولأنَّ ما يعرضُ في الثلاثة مِنْ كثرة التصرُّف لا يعرض في هذا الباب » اهـ**

استدلَّ أبو عليّ على ضَعْفِ اجتماع الهمزتَيْنِ بعزّةِ باب أَجَأَ ونُدْرَتِه ، وإنّما عزَّ هذا البابُ ؛ لأنَّ الفَصْلَ بحرفٍ واحدٍ بَيْنَ الهمزتَيْنِ كلا فَصْلٍ ، فلمّا لم يُعتدَّ بالحرفِ الواحدِ فاصلاً ، جَرَى باب أَجَأَ مَجْرى اجتماعِ الهمزتَيْنِ وتعاقُبِهما ، والتقاؤهما مِمّا قد رفضوه ، وكذلك رَفَضُوا ما كان في حُكْمِ التقائهما .

ولم يَرَ أبو عليّ أَلاءَةَ في حُكْمِ أَجَأَ التي أُجْرِيَتْ مُجْرى التقاءِ الهمزتَيْنِ ؛ لأنَّ الفاصِلَ بينَ الهمزتَيْنِ في أَلاءَة حرفان ، واستاق لِمَا رآه وجهاً من القياس مُحْكماً ، وهو أنَّ أوائل جمع أَوَّل ـ من أقصى الجموع بعد ألف تكسيره حرفان ـ لمّا استثقلوا وقوع حرفَيْ علّة بينهما ألف ، وهو حاجزٌ غيرُ حصين في جمع ثقيل ، قلبوا الواو همزة ؛ لقُربِها من الطّرف ، والقُرْب من الطَّرف مِمّا يُوهن ويُضعف ، ولم يفعلوا ذلك في طواويس ، إذ لم يهمزوا الواو وإن وَقَعَتْ بعد ألف الجمع لبُعْدِها عن الطَّرَف ؛ أَلَا تَرَى أنّه لمّا فَصَلَها عن الطَّرَفِ حرفان صَحَّت فلم تُهمز .

حمل أبو عليّ أَجَأ على أوائل في عدم الاعتداد بالحرف الواحد فاصلاً بين الهمزتَيْنِ ، وبين الواو والطَّرف ، وحمل أَلاءَة على طواويس في الاعتداد بالفاصل لمّا كان على حرفَيْنِ بين الهمزتَيْنِ ، وبين الواو والطَّرف . وفي لَمْح هذه الأشباه يظهر توقُّدُ ذكاءِ أبي عليّ ونفاذُ بصيرته ورسوخ كعبه في إجراء القياس . ثمّ مضى إلى تقرير الأصْل الجامع الذي ينظم هذه الأشياء ويضبطها ، وهو أنَّ الزِّيادة تُؤَلِّفُ بين حروفٍ ما كانت لتجتمع لولاها ، ومثَّل لذلك بأنّه ليس في كلام العرب أَنْ تتعاقبَ

---

(١) العَيْب والعار . اللِّسان [ش ن ر] .

(٢) الهِرّ ، وأَصْل الذَّنَب ، وجمعه سنانير . اللِّسان [س ن ر] .

(٣) جملة السِّلاح ؛ وخصّ بعضهم به الدّروع . اللِّسان [س ن ر] .

(٤) نَأْنَأَ في الرَّأْي : ضَعُفَ ولم يُبْرِمْه . اللِّسان [ن ء ن ء] .

(٥) عَدَا أَشَدَّ العَدْوِ . اللِّسان [د ء د ء] .

النّون والرّاء في أَصْلِ كلمة ، وإذا تَعَاقَبَا في لَفْظَةٍ فاقْضِ بأنّها دخيلةٌ في كلامِ العرب وليست منه . غير أنّك إذا أَوْقَعْتَ بينهما فاصلًا ساغ ائتلافُهما في نحو الشّنار والسَّنَوْر ، فائتلفت النون والرّاء لمّا حِيلَ بينهما بفاصل ، ولو كان حرفاً .

ثمّ تابع أبو عليّ تفنيدَ الاعتراضِ الواردِ عليه في جَعْلِه أجأ في حُكْمِ ما تعاقبتْ فيه همزتان ، إذ لم يعتدَّ بالجيم فاصلًا لمّا كان حرفاً واحداً ، وهو قول المُعْتَرِض : « وقد جاءَ من ذلك حروفٌ » ، فذكر مِنْ هذه الحروف : طَأْطَأَ ، ونَأْنَأَ ، ودَأْدَأَ ، ورأى أنّ اجتماع الهمزتَيْنِ إنّما ساغ لحجز الحرف بينهما ، وإنّما المنكر أنْ يتواليا مِنْ غير أنْ يحجز بينهما شيء ، وإنّما جاز ذلك في بنات الأربعة دون بنات الثلاثة لكثرة ما يعرضُ لهذه الأخيرة مِن كثرة التصرّف والاستعمال والتغيير ، فاعتدَّ الحرفَ الواحد في بنات الأربعة فاصلًا بين الهمزتَيْنِ ، ولم يعتدَّه كذلك في بنات الثلاثة ، ولمّا لم تكنْ بناتُ الأربعة في كثرةِ الاستعمال والتصرُّف الذي يكون في ذوات الثلاثة ، ساغ مجيء الهمزتَيْنِ والحاجز بينهما حرف واحد ، واحتُمِلَ ذلك فيها ولم يُحتمل في الثلاثة لفُشُوِّها وكثرة تصرُّفها في الكلام ، فناسب قلّة الاستعمال ثِقَلُ اجتماع همزتَيْنِ والفاصل بينهما حرف واحد ، ولم يناسب كثرةَ الاستعمال ثِقَلُ اجتماع الهمزتَيْنِ والفاصل بينهما حرف واحد ، وهم مِمّا يجعلون الثقيلَ في القليلِ الاستعمالِ ، والخفيفَ في الكثيرِ الاستعمال .

١٩ ـ التّغييرُ قد يُؤْنِسُ بالتّغيير .

أفاد أبو عليّ من هذا الأَصْلِ في توجيه قراءة حمزة والكسائيّ بكسر الحاء واللام من ﴿حِلِيِّهِمْ﴾ مِنْ قوله تعالى ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾ [سورة الأعراف : ١٤٨] ، إذْ حَمَلَ كَسْرَ الحاءِ على كثرةِ التّغييرِ التي لحقتْ بهذا الجمع المكسَّر ، وقابله بكثرة التغيير في باب النَّسَب ؛ قال(١) : « ووَجْهُ قول حمزة

---

(١) الحُجّة ٤/ ٨٤ـ ٨٥ ، والسَّبْعة ٢٩٤ .

والكسائيّ في كسرهما الحاءَ[١] من ﴿حِلِيِّهِمْ﴾ هو أنَّ المكسَّر من الجموع قد غُيِّرَ عمَّا كان الواحد عليه في اللَّفْظِ والمَعْنى ، كما أنَّ الاسم المضاف إليه كذلك ؛ ألَا ترى أنَّ الاسم المكسَّر في الجمع يدلُّ بالتكسير على الكثرة ، وأنَّ الفاء قد غُيِّرَ في التكسير ، كما أنَّ الاسم المضاف إليه كذلك ؛ وذلك أنَّه بالنَّسَبِ صار صفةً ، وكان قَبْلُ اسماً ، وقد تغيَّرَ في اللَّفْظِ لِمَا لحقه مِنَ الزِّيادة . فلمَّا تغيَّر الاسمُ تغييرَيْنِ ، وهو إبْدال الواو ياء ، وإبدال الضّمّة كسرة ، كما غُيِّرَ في الإضافة تغييرَيْنِ = قَوِيَ هذا التغيير على تغيير الفاء ، كما قَوِيَ النَّسَبُ للتغييرَيْنِ على حَذْفِ الياءِ من نحو[٢] : حنفيّ ، وجَدليّ في النَّسَب إلى حنيفة ، وجديلة ، وكذلك حِلِيّ ، وعِصِيّ[٣] . فإنْ قُلْتَ : فهلَّا لَزِمَ هذا التغييرُ في الجَمْعِ ههنا ، كما لَزِمَ في النَّسَب = قيل : إنَّ النَّسَبَ قد جاءَ منه ما لم يُغَيَّرْ ، وتُرِكَ على أَصْلِه ؛ وذلك قولُهم في الإضافةِ إلى سَلِيقة : سَلِيقيّ ، وإلى عَمِيْرة كَلْب : عَميريّ ، فجاءَ غيرَ مغيَّرٍ معَ التّغييرَيْنِ اللاحقَيْنِ للاسمِ في النَّسَبِ ، فكذلك جاءَ حُلِيّ على الأَصْلِ مع هَذَيْنِ التّغييرَيْنِ اللاحقَيْنِ للاسم » اهـ

حُلِيّ جمع حَلْي بزنة فُعُول ، قُلِبَتْ واوُ فُعُول ياءً لوقوعِها ساكنةً قبلَ الياءِ التي هي لامٌ ، وأُبدلتْ ضمّةُ العينِ كسرةً لمناسبةِ الياءِ . ولمّا اعتور الاسمَ تغييران إبْدالُ الواو ياءً ، وإبْدالُ الضّمّة كسرةً ، اجْتُرِىءَ عليه بتغييرٍ ثالثٍ ، وهو قراءة حمزة والكسائيّ بكسر الحاء ؛ لأنَّ التّغييرَ قد يُؤْنِسُ بالتّغيير ، وقاسَ الشَّيْخُ هذا التغييرَ الذي لحقَ بالجمعِ المكسَّر على باب النَّسَب ، إذ هو مبنيٌّ على التغيير[٤] ، منه تغييرٌ

---

(١) في الكتاب ٤/ ٣٨٤ : « وقد يكسرون أوّلَ الحروفِ لِمَا بعدَه مِنَ الكسرة والياءِ ، وهي لغةٌ جيّدةٌ ، وذلك قولُ بعضِهم : ثِدِيّ ، وحِقِيّ ، وعِصِيّ »اهـ فسّره سيبويه بالإتْباع والمشاكلة ، وهو تفسيرٌ صوتيّ أشْبَهُ بروحِ اللُّغةِ وطبيعتها ، وفسّره شيخنا تفسيراً صناعيّاً بَحْتاً أشبهَ بعقل أبي عليّ القياسيّ منه بطبيعة اللُّغة .

(٢) عقد المسألة الأولى من العَضُديّات ٣ لِمَا جاءَ فيه النَّسَب إلى فَعيلة وفُعيلة .

(٣) انظر : الحُجّة ١/ ٧١ ، ٣/ ٣٣١ .

(٤) انظر : الأشباه والنّظائر ١/ ٢٩١ .

لفظيٌّ ، وهو كَسْرُ ما قبلَ الياءِ وانتقالُ حركةِ الإعْرابِ إليها ، وتغييرٌ معنويٌّ ، وهو انتقالُه إلى حُكْمِ المشتقِّ في وقوعِه صفةً ، وتغييرٌ حكميٌّ ، وهو رَفْعُه لِمَا بعدَه على أنَّه نائبُ فاعلٍ ، نحو : رَأَيْتُ رجلاً قرشِيّاً أبوه . ولمّا كان فيه كلُّ أولئك التّغييرات كَثُرَ فيه الخروجُ على القياسِ ، واجْتُرِىءَ عليه بكثرةِ التّغييرِ ، ولهذا ما قالُوا : بَابُ النَّسَبِ بابُ شُذُوْذٍ وتغييرٍ . ولمَّا كان الجمع يفارق الواحد في الدلالة على الكثرة ، وتغيير حركة الفاء ، فأصابه تغييران ، قِيْسَ على الاسمِ المنسوبِ المغيَّرِ تغييرَيْنِ في جوازِ تغييرٍ ثالثٍ ، ولَيْسَ يجبُ هذا التغييرُ الثّالثُ ، إذْ قد يَرِدُ الجمعُ عريّاً منه ، نحو حُلِيّ ، كما لا يجبُ حَذْفُ الياءِ مِنْ سليقيّ وإنْ جاءَ السَّمْعُ بِحَذْفِها في حنفيّ .

تلك هي أبْرَزُ الأُصُولِ التي ارتكز عليها أبو عليّ في بناءِ القاعدة في كتابنا الحُجّة ، وهذا لا يَعْني أنْ ليس ثمَّةَ أُصُولٌ أُخرى عوَّلَ عليها في عامَّةِ كُتُبِه ، وأَجْراها غيرُه مِنَ النُّحاة ، واستدلُّوا بها في معالجتهم لِمَا يَعْرِضُ لهم مِنَ المَسَائل .

منها ما ذهبوا إليه : حَمْلُ الثَّقيل على الخفيف أَوْلى من حَمْلِ الخفيف عليه[1] ، والحَمْلُ على ما لَزِمَه قِلَّةُ تغييرٍ أَوْلَى مِمَّا لَزِمَه كَثْرَتُه[2] ، والأمثال كثيراً ما تَخْرُجُ عن القياس[3] ، والأَعْلامُ يُغتفرُ فيها ما لا يُغْتَفَرُ في غيرِها[4] ، والقياس إذا أدّاكَ إلى

---

(١) كحَمْلِ بُوْعَ على قُوْلَ . انظر : شرح الشّافية للجارَبَرْدي ٤٦٢ .

(٢) كحَمْلِ الخليل لجاءٍ على القلب فراراً من توالي إعلالَيْنِ : قلب العين همزة ، واللام ياء . انظر : الكتاب ٢/ ٣٧٨ ، والحُجّة ١/ ٧١ ، ٢٧٨ ، والبصريّات ١/ ٢٥٢ ، والتكملة ٢٦٤ .

(٣) قال المبرّد في الكامل ٢/ ٥٧٤ : « يقولون في المَثَل : هو هالك في الهَوَالك ، فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال ؛ لأنّه مَثَلٌ » اهـ وهذا الأَصْلُ والذي بعده يرجعان إلى أَصْلٍ جامع أنَّ ما كثر في كلامهم يُفْرَدُ بأحكامٍ يخالف بها نظائره . وانظر : الأشباه والنّظائر ١/ ١٩٤ .

(٤) قال ابن يعيش في شرح المفصّل ٤/ ١٩ : « إنَّما اختصَّت الأعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دَوْرِها وسَعَةِ استعمالِها في باب الإخبارات والمعاملات ونحوها ، ولأنَّ الحكايةَ ضَرْبٌ من التغيير ؛ إذ كان فيه عدولٌ عن مقتضى عمل العامل ، والأَعْلامُ مَخْصوصةٌ بالتغيير ؛ ألَا تَرى أنّهم قالوا : حَيْوَة ، ومَحْبَب » اهـ وانظر : الحُجّة ٤/ ٢٧٧ ، والحلبيّات ٤٤ .

أَصْلٍ مرفوضٍ عدلْتَ عنه(١) ، وليس مِنْ شرط المقيس عليه الكثرةُ(٢) ، وإذا دَلَّ الاشتقاق المحقّق على أصالة حرفٍ أو زيادتِه حُكِمَ به وإنْ أَدَّى ذلك إلى ما لا نظير له في أبنيتهم(٣) ، وإذا رجع اللَّفْظُ إلى اشتقاقَيْنِ واضحَيْنِ أُخِذَ بأَيِّهما أُريد(٤) ، وإذا لم يكن الاشتقاقان واضحَيْنِ طُلِبَ التَّرجيحُ وأُخِذَ بالرَّاجح(٥) ، وإذا فُقِدَ الاشتقاقُ عُرِفَ الزّائد بقرائن كعدم النَّظير(٦) وغلبة الزِّيادة(٧) ، والرجوع إلى الأَصْل أَيْسَرُ من الانتقال عنه(٨) ، والطَّارِىءُ يُزِيلُ حُكْمَ الثَّابت(٩) .

---

(١) قال سيبويه ٣/ ٥٨٠ : « وأمّا بنات الياء إذا كُسِّرَت على بناء الأكثر فهي بمنزلة بنات الواو ، وذلك قولك : كُلْيَة وكُلًى ومُدْيَة ومُدًى ؛ كرهوا أَنْ يجمعوا بالتاءِ ، فيحرّكوا العَيْنَ بالضّمّة ، فتجيء هذه الياءُ بعد ضمّة ، فلمّا ثَقُلَ عليهم تركوه واجتزؤوا ببناء الأكثر » اهـ وانظر : الحُجّة ١/ ٨٣ .

(٢) كقياس رَكَبِيّ المنسوب إلى رَكُوبَة على شَنَئِيّ المنسوب إلى شَنُوءة ، وشَنَئِيّ ، وإن كان قليلاً ، فحظُّه من القياس على حنفيّ ظاهر ، فقد أجروا فَعُولة (شَنُوءة) على فَعِيلة (حَنِيفَة) ؛ لأنّ كلتيهما ثلاثيّة ، وثالث كلّ واحدة منهما حرف لين يجري مَجْرى صاحبه ، وكلتاهما مختومة بتاء التأنيث ، وكلتاهما تتعاقبُ على الموضع الواحد ، نحو أَثِيم وأَثُوم . فلمّا كان هذا حظّ شنئيّ من القياس قِيسَ عليه رَكَبِيّ ، وإنْ كان ما قِيسَ عليه لم يُسْمَعْ غيرُه . انظر : الخصائص ١/ ١١٥ .

(٣) كحُكْمِهم على عَنْسَل وهي النّاقة السّريعة بأنّها فَنْعَل ، وإنْ لم يكن من أبنيتهم ، لقولهم عَسَلَ الذئب إذا أسرع ، فقدَّمُوا الاشتقاق على عدم النظير . انظر : شرح الشّافية للجارَبَرْدي ٣٠٦ .

(٤) كأَرْطَى يجوز أَنْ تكونَ فَعْلَى ، لقولهم : بعير آرِطٌ وأَديم مَأروط ، ويجوز أَنْ تكون أَفْعل ، لقولهم : بعير راطٍ ، وأَدِيم مَرْطِيّ . والأَرْطَى : شجر من أشجار الرّمل ، وبعير آرِطٌ إذا أَكَلَ الأَرْطَى ، وأَدِيمٌ مَأْرُوط إذا دُبِغَ به . انظر : شرح الشّافية للجارَبَرْدي ٣١٩ وحواشيه القيّمة .

(٥) كمَلَك تخفيف مَلأك ، قيل : هو مَفْعَل ، من الألوكة ، وقيل : فَعْأَل ، من المِلْك ، وقيل : مَفْعَل ، من لأكَ ، أيْ أرسل . قال الجارَبَرْدي في شرح الشّافية له ٣٢٢ : والحقّ إن ثبت « لأك » بمعنى أرسل ، كان جَعْل مَلأك مِنْ لأك أَوْلى ، لسلامتِه عن القلب ، وعن مثال نادر اهـ .

(٦) كحُكْمِك على نون قَرَنْفُل بأنّها زائدة ؛ إذ ليس في كلامهم فَعَلُّل مثل سَفَرْجُل بضمّ الجيم . انظر : شرح الشّافية للجارَبَرْدي ٣٠٣ ـ ٣٠٤ وحواشيه .

(٧) كحُكْمِك على واو كَنَهْوَر بأنّها زائدة ؛ لأنّه عُلِمَ بالاشتقاق أَنَّ الواو إذا وقعت غير أَوّل مع ثلاثة أصول فصاعداً تكون زائدة ، كـ جهور ، من الجهارة . انظر : شرح الشّافية للجارَبَرْدي ٣٤٨ .

(٨) كبنائهم المضارع إذا أُسند إلى نون الإناث ، والأصل فيه البناء ، وإنّما أُعرب لشبهه بالاسم ، فأَنْ يرجعَ إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أَقْيَسُ وأَوْلى . انظر : الأشباه والنَّظائر ١/ ٤٤٧ .

(٩) كحذف التنوين للإضافة في نحو غلام زيدٍ ، إذ التنوين مُؤْذِنٌ بتمام ما دخل عليه ، والإضافة حاكمة بنقص المضاف وقوّة حاجته إلى ما بعده ، والتنوين عَلَم للتنكير ، والإضافة من أعلام التعريف ، =

هذه هي جملة الأُصول العامّة التي صدر عنه أبو عليّ وأسْلافُه مِنَ النَّحْويّين في بناءِ القاعدة ، فَاؤوا إِليها ، واستأنسُوا بها ، إمّا عَدِمُوا الدَّليل ، وأَحْوَجَتْهم المَسَائِلُ إليها . وجُلُّ هذه الأُصُولِ مِمّا هَدَاهم إليها الاستقراءُ الدَّقيقُ المُحْكَمُ لكلام العرب ، وبعضٌ منها أُصُولٌ عقليّةٌ كمعرفتهم الزّائد بقرينة عدم النّظير وغلبة الزِّيادة ، وهذه الأصول وإِنْ كانتْ ظنّيّةً عقليّةً ، فليست مفروضةً على اللّغة ، وإنّما قدّروا أنّها مِمّا يتماشى مَعَ رُوْحِ اللُّغة وطبيعةِ نظامها .

ولعلَّ في جملةِ ما عَرَضْتُ له من الأُصُولِ الّتي أَجْراها أبو عليّ في كتابِه ، وانتفعَ بها في حِجَاجِه دلالةً كافيةً تكشفُ أَنَّ هذه الأُصولَ كانت الأدوات التي أعملها النَّحْويّون في إشادة بنيان القاعدة ، لتغدو قياساً مطّرداً يشملُ جميعَ أَجْزَاءِ المُسْتَقْرَأ ويتعدّاها إِلى ما لم يُسْمع .

= فالحكم للطارىء من العلمَيْنِ ، وهو الإضافة ، لأنّ التنكير أسبق رتبةً من التعريف . انظر : الخصائص ٣/ ٦٥ .